

Columbia University in the City of New York

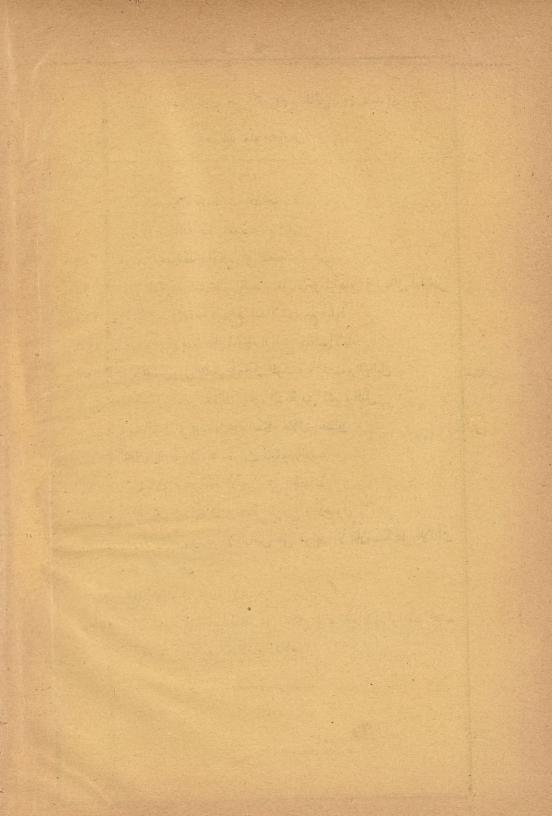
LIBRARY



Glen alleiden: Rosa il

(62). 83/E 10351





فهرست الجزء الثانى من مجموعة رسائل ابن عابدين متعناالله باسراره آمين

	حعيفه
الاقوال الواضحة الجليمه في تحرير مسئلة نقض القسمة ومسئلة	
الدرجة الجعليه	
العقود الدريه فيقولهم على الفريضة الثمرعيه	7.
غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب الى اهدل الدرجية	41
الاقرب فالاقرب	
غاية البيان في انوقف الاثنين على نفسهما وقف لاوقفان	٤٨
تنبيه الرقود علىمسائل النقود مزارخص وغلا وكساد وانقطاع	OV
تحبير التحرير في ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تقرير	71
تنبيه ذوى الافهام على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد الابراء العام	٨٦
اعلام الاعلام باحكام الاقرار العام	97
نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف	311
تحرير العبارة فيمن هواولى بالاجارةوهذه علىمقدمة ومقصد وخاتمة	121
اجوبة محققة عن اسئلة متفرقة	177
مناهل السرور لمبتغى الحساب بالكسور	111
الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم	in.
اجابة الغوت ببيان حال النقبا وانجبا والابدال والاوتاد والغوث	377
سُل الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد القشيندي	412
الفوائد العجيبه فياعراب الكلمات الغريبه	44.
لقية الناسك في ادعية المناسك	48A

ATTEMPTO

893.799 Ib54 -ه ﴿ الجزء الأول من ﴿ هُ

المراجعة المراجعة

المناز المالات المالات

الرسالة الاولى

العلم الظاهر فى نفع النسب الطاهر تأليف الامام العالم العلامة خاتمة المحققين نخبة الاشراف المنتسبين السيد محدامين افندى الشهير بابن عابدين نفعنا لله به فى الدنيا والدين آمين

طبع على ذمة

المنابعة الم

يباع في محله المكتبة الهاشمية في مئتى وفي محل حالجه وى زاده احمد حلى في الكتبة في الآستانة في سوق الحكاكين

ورسادت

﴿ مَعَارِفَ نَظَارِتَ جَايِلُهُ مِنْكُ ٧٣ نُومُ وَلَى فَى ٣ مُحْرِمُ سُنَّهُ ٢٢١ ﴾ ﴿ وَقَى ١٩ مَارِدُ وَ ﴾ ﴿ وَقَى ١٩ مَارِدَ اللَّهِ مِنْهُ ٢٢١ ﴾



العلم الظاهر في نفع لنسب الطاهر للعـالامة ابن عابدين عليه الرحمة

مَعِيْنَ السِّهِ السِّهِ السِّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّ

وجعت منه مايشهد لكل من الفرقين * وضمت اليه ماصار به الصواب عرأي من العين ﴿ وسميت ذلك (بالعلم الظاهر ﴿ في نفع النسب الطاهر) (فاقول) مستمداً من الملك المعبود * ولى الخير والج.ود * مما يشهد للنافي قوله تعالى ﴿ فاذا نَفْخ في الصور فلا انسباب بينهم يومئه في ولا تتسباءلون ﴾ قال قاضي المفسريين فلا انساب يذبهم تنفعهم لزوال التعاطف والنزاج لفرط الحيرة واستنبلاء الدهشة بحيث نفر المرؤمن اخيدوامه واسهوصاحبته وينيه اويفتخرون بها انتهي والثاني قريب من الاول لان من اسباب عدم الافتخار انتفاء النفع في تلك الدار وقوله تعالى ﴿ انَ أَكْرُمُكُمُ عَنْدَالِتُهُ اتَّقَاكُمُ ﴾ والمالاحاديث فقد آخر ج الامام الجد رح عن ابى نضرة قال حدثني منشرت خطبة الني صلى الله تعالى عليه وسلم يمني وهو على بعير يقولياايها الناسانربكم واحدواناباكم واحدلافضل لعربى علىعجي ولالاسود على احر الا بالتقوى خيركم عندالله اتقاكم ﴿ وَاحْرِجٍ ﴾ مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال لما نزلت هذه الآية وانذر عشيرتك الاقربين دعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قريشا فاجتمءوا فعم وخص فقال يابني كعب ابناؤى انقذوا انفسكم منالناريابني هاشمانقذوا انفسكم منالناريابني عبدالمطلب انقذوا انفسكم من النار يافاطمة انقذى نفسك من النار فانى لااملك لكم من الله شيأ غير ان لكم رجا سأبلها ببلالها يعنى اصلها بصلتها واخرجه البخارى بدون الاستثناء (واخرج) الوالشيخ عن ثوبان رضيالله تعالى عنه قال قال رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم يابني هاشم لايأتين (١) الناس يوم القيمة بالاخرة بحملونها على صدورهم وتأ توني بالدنيا على ظهوركم لااغني عنكم من الله شيأ (واخرج) النحاري في الادب المفرد وان ابي الدنيا عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان اوليائي وم التميمة المتقون وان كان نسب اقرب من نسب لاياً تي النــاس بالاعمال و تأ تون بالدنيا تحملونهــا على رقابكم فتقولون يامجمد فاقول هكذا وهكذا واعرض في كالاعطفيه (واخرج) الطبراني عن معاذ رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعثه الى الين خرج معه توصيه ثم التفت الى المدينة فقال ان اوليائي منكم المتقون من كانوا وحيث كانوا ورواه ابو الشيخ ايضًا وزاد في آخره اللهم اني لااحل الهم فساد مااصلحت (واخرج) البخاري ومسلم واللفظ له عن عمرو ابن العاص رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى علمه وسلم جهـ أرا غير سر تقول ان آل بني فلان ليسوأ باوليائي آنما وليي الله وصالح

(۱) هكذا فىالاصل وليراجع لفظالحديث انتهى مصحه

المؤمنين ﴿ وَاخْرِ جِ ﴾ مسلم عن ابي هر ترة رضي الله تعالى عنه في حديث قال رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم من بطأ به عله لم يسرع به نسبه والاحاديث في هذا كثيرة شهيرة ومما يشهد للثبت ۞ مااخرجه الترمذي وقال حديث حسن عن زيد بن ارقم قال قل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اني تارك فيكم الثقلين ماان تمسكتم له لن تضــلـوا بعدي احـدهما اعظم من الآخـر كتــاب الله حبل ممدود من السهاء الى الارض وعترتي اهل بيتي لن نفترقا حتى ىردا على الحوض فانظرواكيف تخلفوني فهما ﴿ وروى ﴾ الحــافظ جــال الدين مجمد بن نوسف الزرندي في كتبايه نظم درر السمطين عن زيد بن ارقم رضى الله تعالى عنه قال اقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حجة الوداع فقال اني فرطكم على الحوض وأنكم تبعي وانكم توشكون ان تردوا على الحوض فاسأ لكم عن ثقلي كيف خلفتموني فهما فقام رحل من المهاجرين فقال ما الثقلان قل الاكر منهما كتاب الله سدب طرفه سد الله وطرفه بالديكم فتمسكوا له والاصغر عترتى فمن استقبل قبلتي واجاب دعوتى فليستوص يهم خيرا فلا تقتلوهم ولا تفهروهم ولا تقصروا عنهم وانى سألت لهم اللطيف الخبير أن يردوا على الحوض كتين أو قال كهاتين وأشار بالمسيحتين الحديث ﴿ وَاحْرَجَ ﴾ الدُّنْلُمِي عَنْ عَبْدُ الرَّجِنِّ بِنْ عَوْفَ رَضَى اللَّهِ تَمَّالَى عَنْــَهُ قُلُّ قَال رسول الله صلى الله تسالي عليه وسلم اوصيكم بعترتي خيرا وان موعدهم الحوض ﴿ وَاحْرَجَ ﴾ أَوِ سَعِيدٌ فِي شَرَفُ النَّبُوةُ عَنْ عَبْدَالْعَزُ ثُرُّ بِسَمِنْدُهُ الَّي الَّذِي صلى الله تعمالي عليه وسلم أنه قال أنا وأهل بيتي شجرة في الجنة وأغصانها في الدنيا فَن تُمسك بهما انخذ الى الله سبيلا ﴿ وَاحْرِجِ ﴾ الطبراني في الأوائل عن على رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أول من يرد على الحوض اهل بيتي ومن احبى من أمتى ﴿ وَاخْرُ جَ ﴾ الطبراني والدار قطني وصاحب كتاب الفردوس عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تد الى عليه وسلم اول من اشفع له يوم القيمة أهل بيتي ثم الاقرب فالاقرب ثم الانصار ثم من آمن بي وأنبعني من اهل اليمن ثم سائر العرب ثم الاعاجم ومن اشفع له اولا افضل (وروى) الطبراني في الصنفير عن عبد الله بن جعفر رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعمالي عليمه وسلم يقول يابني هاشم اني قد سألت الله عز وجل ان بحملكم نجب رجا وسألته ان يهدى ضالكم ويؤمن خائفكم ويشبع جائعكم

﴿ وروى ﴾ الحاكم في المستدرك وقال صحيح الاسناد عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تمالي عليه وسلم وعدني ربي في اهل بيتي من اقر منهم بالتوحيد ولي بالبلاغ ان لا يعذبهم ﴿ وَاحْرَجَ ﴾ ابوسـعيد والمنالا في سيرته والديلي وولده عن عران بن حصين رضي الله تدالي عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سألت ربي ان لايدخل النار احدا من اهل يين فاعطماني ذلك ﴿ وَاحْرَ جَ ﴾ الأمام أجمد في المناقب عن على رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يامعشر بني هاشموالذي بعثني بالحق ندا لو اخذت محلقة الجنة مامدأت الابكم ﴿ واخر ج ﴾ الطبراني في الكبير ورجاله ثقيات عن ابن عبياس رضي الله تعيالي عنهما قال رسول الله صلى الله تدالى عليه وسلم لفاطمة ان الله عن وجل غير معذبك ولا ولدك (وروى) الامام احمد والحــاكم في صحيحه والبيهتي عن ابي ســعيد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول على المنبر مابال رجال يقولون ان رحم رسول الله صلى الله تدالى عليه وسام لاتنفع قومه يوم التميمة بلي والله ان رجى موصولة فىالدنيا والآخرة وانى ايها النياس فرط لكم على الحوض ﴿ وَاحْرُ جَ ﴾ أَنَّو صَالَحُ المؤذن في اربعينُـــه والحَّــافظ عبد العزيز بن الاخضر وابو نعيم في معرفة الصحابة عن عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليموسلم قال كل سبب ونسب منقطع بوم القيمة الاسدى ونسي وكل ولد آدم فان عصبتهم لابيهم ماخلا ولد فاطمة فانى آنا أبوهم وعصبتهم وورد بطرق عديدة كشيرة بنحو هذا اللفظ الى غير ذلك من لأأحاديث الواردة في ذلك ممايشهد بجاتهم وحسن حالهم ولوعند وفاتهم * واماالآية السابقة فهي واردة في شأن الكفار بدليل السباق والسياق فهي ليست بعامة ولوقيل بالعموم نقال آنها من العام الذي اربديه الخصوص * بشهادة ما تقدم من النصوص * الدالة على ان نسبهالسُريف نافع اذرية الطاهرة * وانهم اسعدالانام في الدنياوالآخرة * ولقد اكرم في الدنيا مواليهم حتى حرم اخذ الزكاة علمهم * وماذلك الالانتسابهم اليهم * ولم يفرق بين طائعهم وعاصيهم * فكيف ومعانهم مكرم لاجلهم * ومتفضل على غيرهم الفضلهم * منتسبون نسبة حقيقية الى اشرف المخلوقات * وافضل اهل الارض والسموات * الذي اكرمه تعالى عا لامباغ لاقله * وخلق الكمون لاحله * وشفعه عالا محصى من اهل الكبائر * المصرين عليها فضلا عن الصغائر * واسكنهم لاجله فسيم الجنان * وسبل عليهم ردآءالعفو والغفران ، افلا يكرمه

بانقاذ ولده * الذينهم بضعة من جسده * و برفعهم الى الدرجة العليا * كما رفعهم على أعيان الآنام في الدنيا * وحاشـاه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشفع بالآباعد ويضيعهم * وينسى قرابتهم له ويقطعهم * اللهم يامالك الملك والممالك * حقق لنا ذلك * فأنى محمده تعالى ممن صم انتسانه لحضرة سيد العالمين * من نسل ولده الحسين * عليهم السلام * وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كما اخرجه البزار والطبراني منحديث طويل مابال اقوام يزعون ان قرابتي لاتنفع ان كل سبب ونسب منقطع بومالقيمة الاسبى ونسي وان رحي موصولة فىالدنيا والآخرة وكيف لاتكون رجمصلى الله تعالى عليدوسلم موصولة وقد روى في تفسيرقو له تعالى (واماالجدار) الآية اله كان بينهما وبين الات الذي حفظا فيه سبعة آباءفلاريب في حفظ ذريته صلى الله تعالى عليه وسلمواهل بيته فيه وان كثرت الوسائط بينهم وبينه • والهذا قال جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه فيما اخر جه الحافظ عبد العزيز بن الإخضر في معالم العترة النبوية احفظوا فيناما حفظ العبد الصالح في البتنين وكان الوهما صالحا * ومما يستأ نس به في المقام ما اخبرني به بعض مشايخي الكرام عن بعض مشامخه بوأ الله تعالى الجميع دار السلام انه مرة كان مجاورًا في مكة المشرفة وكان نقرأً درسا فريه قول تمالي (انما بريدالله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا) فاستدل بعض العلمآء به على ان ذريته صلى الله تمالى عليه وسلم يموتون على اكملالاحوال فنظرالي الدليل فرآه قويا ثم استبعدذلك عا سلغه عن شرفآء مكة المشرفة فنام فرأى حضرة صاحب الرسالة صلىالله تعالى عليهوسلم في منامه وهو معرض عنه فقالله اتستبعد ان عوت اهل بيتي على اكمل الأحوال اوكما قال فاستيقظ خائفاورجع عن ذلك * ولايعارض ذلك ايضا ماتقدم من الاحاديث من نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل سبب ونسب منقطع لانه صلى الله تعالى عليه وسلم لا علك لاحد من الله شيئا لاضرا ولانفعا ولكن الله تعالى علكه نفع اقاربه بل وجيع امته بالشفاعة العامة والخاصة فهو لاعلك الاماعلكهله مولاه عزوجل ولذا قال الاسبي ونسي * وكذا يقال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لااغنی عنکم من الله شیأ ای مجرد نفسی من غیر مایکرمنی به الله عن وجل من شفاعة اومغفرة من احلى ونحو ذلك واقتضى مقام النحويف والحث على العمل الخطاب بذلك مع الاعاء الى حق رجه بقوله صلى الله تعمالي عليه وسلم غير ان لكم رجا سأبلها ببلالها وهذا الصنيع البديع الصادر من معدن الحكمة وغاية البلاغة انما نشأ منكال حرصه صلى الله تعالى عليه وسلم على ان يكون اهل بيته اوفى الناس حظا في باب التقوى والخشية لله عنوجل * وهذا احسن ماللماء في وجه الجمع بين الاحاديث التي سقناها * واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان اوليائي يوم القيمة المتقون من كانوا وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما ولبي الله وصالح المؤمنين فلا ينفى نفع رجهواقاربه * وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من بطأ به عله لم يسرع به نسبه لعل المراد والله تعالى أعلم لم يسرع به الى اعلا ءالدرجات فلاننافى حصول النجاة * وبالجملة فباب الفضل واسع * ومع هذا فانالله تعالى يغار لانتهاك حرماته ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم عبدلله تعالى لاعلك الاماملكه مولاه * ولاننال جيع ما تمناه * الا ان يشاء الله * الا ترى الى قوله تعالى ﴿ انك لاتهدى من احبيت ولكن الله مهدى من يشاء) وقوله تعالى (ليس لك من الامر شيٌّ فليس يهلم كل شخص أنه يشفع فيه وأن كان أحب الناس اليه * ورتبته قريبة لديه ﴿ فَهِذَا الوطالبِ الذي نصر رسول الله * وابده و آواه * مع انه صنو امه * وكافله ومرسه * فهل نفعه ذلك * ونجاه من المهالك * وهذا نوح عليه السلام * الذي هو الو الآنام * قال له تعالى في الله لا الله ليس من اهلك انه عمل غير صالح ﴾ * فالكل تحت مشيئة الله تعالى (ولا يأمن مكر الله الاالقوم الخاسرون) ولهذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم اشدالناس خوفا من رمه تعالى * واعظمهماله مهابةواحلالا ، وكذلك كان اصحابه الاطهار ، واتباعهم الابرار ، فهذا عر بن الخطاب ااذي جهز جيوش المسلمين * ونصر شوكة الموحدين * وفتم البلاد * وقهر اهل العناد * وبشرهالصادق بالجنة * وأسباغ الخير والمنة * ومع هذا قال ليت أم عمر لم تلد عمر * وقال لا آمن مكر الله فلم يتكل على ذلك كله * فأن الناجي منا قليل اذا عاملنا تعالى بعدله * فلايغتر ذونسب نسبه * ومجعله اقوى سبيه . فانه صلى الله تعالى عليه وسلم حاز القدح المعلى * والمقام الاعلى * ععرفة حقوق الربوسة * والقيام عا تستحقه من العبودية * فليعلم انه لانسبة عنده صلى الله تعالى عليه وسلم بين السيدة فاطمة التي هي فلذة كبده الطاهر * ومقام الرب عن وحل العلى القاهر * فحب مامحمه مولاه * ويسخط لما يسخط من خلقه وسواه * وان كان احب النــاس اليه بل يكون ذلك سبباً لانسلاخ محبته اياه * فانالله تعالى احب واعن واحل واكبر من كل شيء عنده عليه الصلاة والسلام * كَالَا يُحْفِّي عَلَى مَنْ لُهُ ادْنِي تَمْ يَرْ فَضَالًا عَنْ ذُوي الْأَفْهَامُ * وَفَيَ انْصِرَافَهُ صَلَّى اللَّهُ تعالى عليه وسلم عمن لم يمتثل ماحاً ءمه * وان كان اخص اقار به * على ذلك اعظم شاهد * وأكبر سند وعاضد * فكيف يظن أحد من ذوى النسب * أذا أنتهك حرما بالله تعالى ولم يراع ماعليه وجب * ان يبق له حرمة ومقام * عنده عليه الصلاة والسلام * ايزعم الذي انه اعظم حرمة من الله عند نبيه كلاوالله * بل قلبه مغمور في لجبح الغفلة وساه * فن اعتقد ذلك يخشي عليه سو عاظاتمة والعياذ بالله * فلينظر في حال السلف الإخيار * من اهل البيت الإطهار * عاذا تخلقوا وعلى ماذا اتكلوا * وبأي شيء اتصفوا وعلى ماذا عولوا * فاذا توجه الى تحصيل اسباب اللحوق بهم بعزم صادق * يسرح الفتح الالهي اليه ويكون بهم خير لاحق * فان اهل البيت ملحوظون ومعتنى بهم * وهم اقرب الى الوصول الى ربهم * فن جد وجد * ومن قصد الكريم لم يصد * نسأله الى الوصول الى ربهم * فن جد وجد * ومن قصد الكريم لم يصد * نسأله تعالى درام التوفيق * والهداية الى اقوم طريق * وان يوفقنا لا تباعه والقيام بحقوق القرابة والنسب * وان لا يجعله سببا لغرور والخروج عن الادب * وان يمين بيه المعظم * و حبه و حب آل بيته المكرم الاكرمين * انه اكرم * وارح يمين وصابته اجعين * الراحين * وصلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وعترته الطاهرين * وصابته اجعين * الراحين * وصلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وعترته الطاهرين * وصابته اجعين * الراحين * وصلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وعترته الطاهرين * وصابته اجعين * الراحين * وصلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وعترته الطاهرين * وصابته اجعين * وناه بي ومن الله يوم الدين * والحدلله رب العالمين

الرسالة الثانية

شرح المنظومة السماة بعقود رسم المفتى لناظمها العلامة الفقيه والفهامة النبيه خاتمة المحلامة المعقون السيد مجمد امين الشهير بابن عابدين نفعنا الله به تمين

ارسالة الثانية

المستعمر المستعمل المستعمل المستعمل المستعمر المستعمر المستعمر المستعمر المستعمل الم

الحمدلله الذي من علينا في البداية بالهداية * وانقذنا من الضلالة بمحض الفيض والعناية * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هو الوقاية من الغواية * وعلى آله واصحابه ذوى الرواية والدراية * صلاة وسلاما لاغاية لهما ولانهاية (امابعد) فيقول افقر الورى * المستمسك من رجة مولاه باو ثق العرى * محمد امين بنعر عابدين الماتريدي الحنفي * عامله مولاه بلطفه الحفي * هذا شرح لطيف وضعته على منظومتي التي نظمتها في رسم المفتى * اوضح به مقاصدها * واقيد به اوابدها وشواردها * اسأله سبحانه ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز العظيم * فاقول و به استعين في كل حين

باسم الآله شارع الاحكام ، مع جده ابدأ في نظامي ألم الصلاة والسلام سرمدا * على نبي قداتانا بالهدى وآله وصحبه الحكرام * على ممر الدهر والاعوام (وبعد) فالعبدالفقيرالمذنب * محد بن عابدين يطلب توفيق ربه الكريم الواحد * والفوز بالقبول في المقاصد وفي نظام جوهر نضيد * وعقد در باهر فريد سميته عقود رسم المفتى * يحتاجه العامل اومن يفتى وها انا اشرع في المقصود * مستمنمامن فيض بحرا لجود اعلم بان الواجب الباع ما ، ترجيمه عن اهله قد علما اوكان ظاهر الرواية ولم * برحوا خلاف ذاك فاعلم اوكان ظاهر الرواية ولم * برحوا خلاف ذاك فاعلم اوكان ظاهر الرواية ولم * برحوا خلاف ذاك فاعلم اوكان ظاهر الرواية ولم * برحوا خلاف ذاك فاعلم اوكان ظاهر الرواية ولم * برحوا خلاف ذاك فاعلم الوكان خلاف ذاك فاعلم الوكان خلاف ذاك فاعلم المنافق المنافق

اى ان الواجب على من اراد ان يعمل لنفسه اويفتى غيره ان يتبع القول الذى رجحه علماء مذهبه فلا يجوز له العمل اوالافتاء بالمرجوح الافى بعض المواضع كاسيأتى فى النظم ﴿ وقد ﴾ نقلوا الاجاع على ذلك فنى الفتاوى الكبرى للمحقق ابن حجر المكى قال فى زوائد الروضة انه لا يجوز للفتى والعامل ان يفتى او يعمل عاشاء من القولين اوالوجهين من غير نظر وهذا لاخلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجاع فيهما ابن الصلاح والباجى من المالكية فى المفتى وكلام القرافى دال على ان المجتمد والمقلد لا يحل لهما الحكم والافتاء بغيرالراجح لانه اتباع للهوى وهو حرام اجاعا وان محله فى المجتمد مالم تتعارض الادلة عنده

ويعجز عن الترجيم وان لمقلد، ح الحكم باحد القولين اجماعا انتهى ﴿ وقال ﴾ الامام المحقق العلامة قاسم بن قطلوبغا في اول كتابه صحيح القدوري أني رأيت من عمل في مذهب أئمتنــا رضيالله تعــالي عنهم بالتشهي حتى سمعت من لفظ بعض القضاء هل ثم حجر فقات نعم اتباع الهوى حرام والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح بغير مرجح فىالمتقابلات ممنوع وقال فىكتــاب الاصول اليعمري من لم يطلع على المشهور من الروانتين اوالقولين فليس له التشهي والحكم عاشاء منهما من غير نظر في الترجيم ﴿ وقال ﴾ الامام ابوعمرو في آداب المفتى اعلم ان من يكتني بان يكون فتواه اوعمله موافقــا لقول اووجه فيالمســئلة ويعمل عاشاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيم فقد جهل وخرق الاجاع ﴿ وحكى ﴾ الباجي أنه وقعت له واقعة فافتوا فيها بما يضره فلما ســـألهم قالوا ماعلنا أنها لك وافتوه بالرواية الاخرى التي توافق قصده قال الباجي وهذا لاخلاف بين المسلمين ممن يشد به في الاجاع أنه لا بجوز قال في أصول الاقضية ولا فرق بين المفتى والحاكم الا أن المفتى مخبر بالحكم والقاضي المزم به انتهى ثم نقل بعده واما الحكم والفتيا بماهومرجوح فخلاف الاجاع وسيأنى ما إذا لم يوجد ترجيم لاحد القولين وقولي عن أهله أي أهل الترجيم أشارة الى انه لايكتني بترجيم اي عالم كان (فقد) قال العلامة شمس الدين مجد بن سليمان الشهير بابن كال باشا في بعض رسائله لابد للمفتى المقلد ان يعلم حال من يفتي بقوله ولانعني بذلك معرفتـــه باسمه ونســـبه ونســبته الى بلد من البلاد اذ لايسمن ذلك ولا يغنى بل معرفتـــه فىالرواية ودرجتـــه فىالدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصديرة وافية فىالتمييز بين القائلين المتخـالفين وقدرة كافية فيالترجيم بين القولين المتعارضين فنقول ان الفقهاء على سبع طبقات (الاولى) طبقةالمجتهدين في الشرع كالأئمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن لادلة الاربعة من غير تقليد لاحد لافي الفروع ولا في الاصول (الثانية) طبقة المجتهدين في الذهب كابي توسف ومجد وسائر اسحاب ابى حنيفة القادرين على استحراج الاحكام عن الادلة المـذكورة على حسـب القواعـد التي قررها أسـتاـهم فأنهم وأن خالفوه في بعض احكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد الاصول ﴿ الثالثةُ ﴾

طبقة المجتمدين في المسائل التي لا رواية فها عن صاحب المذهب « ١ » كالخصاف وابي حمفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلوانى وشممس الأئمة السرخسي وفخر الاسلام النزدوي وفخر الدبن قاضى خان وغيرهم فانهم لانقدرون على مخالفة الامام لا فيالاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام من المسائل التي لا نص فهما عنــه على حسب أصول قررَها ومقتضى قواعد بسطها ﴿ الرَّابِعَةُ ﴾ طبقة أصحاب الَّخريج من المقلدين كالرازي • ٧ » واضرابه فانهم لانقـدرون على الاجتهـاد اصـالا لكنهم لأحاطتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجلذي وجهين وحكم محتمل لامرين منقول عن صاحب المذهب اوعن احد من اصحامه المجتهدين برأيهم ونظرهم فيالاصول والمقايسة على امثاله ونظائره من الفروع وماوقع في بعض المواضع من الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل (الخامسة) طبقة اصحاب التخريج من المقلدين كابي الحسن القدورى وصاحب الهداية وامثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات علىبعض آخريقولهم هذا اولى وهذا اصم رواية وهذا اوضم وهذا اوفق للقياس وهذا ارفق للناس ﴿ السادسة ﴾ طبقة المقلدين القادرين على التمييزيين الاقوى والقوى والضيعف وظاهر الروايةوظاهرالمذهب والروايةالنادرة كاصحاب المتون المعتبرة كصاحبالكنز وصاحبالمختار وصاحبالوقاية وصاحبالمجمع وشأنهم ان لانتقلوا في كتبهم الاقوال المردودة والروايات الضعيفة ﴿ السابِمة ﴾ طبقة المقلدين الذين لانقدرون على ماذكر ولانفرقون بينالغث والسمين ولاعنزون الشمال من اليمين بل مجمعون ما مجدون كحـاطب ليل فالويل لمن قلدهم كل الويل انتهي معحذف

«۱» اقول توفی الخصاف سنة ۲۹۱ والطحاوی سنة ۳۲۱ والکرخی سنة ۴۲۰ والکرخی سنة ۴۲۰ والخروی سنة ۴۸۲ والخروی سنة ۴۸۲ و وقاضی خان سنة ۵۹۳ والوازی سنة ۳۷۰ والقدوری سنة ۴۲۸ و صاحب الهدایة سنة ۹۳۰ منه

[«] ۲ » الرازى هو احمد بن على بن ابى بكر الرازى المعروف بالجصاص خالم فا لمن زعم ان الجصاص غير الرازى كاافاده في الجواهر المضية وهومن جاعة الكرخى و تمام ترجته في طبقات التميمي وذكران وفاته سنة ۳۷۰ عن جس وستين سنة ومثله في تراجم العلامة قاسم منه

شئ يُسير وستأتى نقية الكلام في ذلك وفي آخر الفتاوي الخيرية ولاشك ان معرفة راجح المختلف فية من مرجوحه ومراتبه قوة وضعفا هونهـاية آمال المشمر نن فيتحصل العلم فالمفروض علىالمفتي والقياضي التثبت فيالجواب وعدم المجازفة فيهما خوفامن الافتراء على الله تعمالي بتحريم حلال وضده ومحرم اتباع الهوى والتشهى والميل الى المال الذي هوالداهية الكبرى والمصيبة العظمي فان ذلك أم عظم لا يَجِ اسر عليـه الاكل جاهل شـقي انتهي ﴿ قلت ﴾ فحيث علمت وجوب اتباع الراجح منالاقوال وحال المرجح لهتعلم اندلأنقة عانفتي به أكثر اهل زماننا بجرد مراجعة كتاب منالكتب المتأخرة خصوصا غير المحررة كشرح النقاية للقهستانى والدر المختار والاشـباه والنظـائر ونحوها فانها لشـدة الاختصار والابجاز كاءت تلحق بالالغاز مع مااشتملت عليه منالسقط فىالفقل في مواضع كثيرة وترجيح ماهو خلاف الراجي ل ترجيح ماهو مذهب الغير ممالم بقل بداحد من اهل المذهب ورأيت في او ائل شهر - الاشباء للعلامة محمدهبة الله قال ومن الكتب الغرسة منادمسكين شرح الكنز والقهستاني لعدم الاطلاع على حال مؤلفيهما اولنقل الاقوال الضعيفة كصاحب القنيةاولاختصار كالدرالمختار للحصكفي والنهر والعيني شرح الكنز قل شنخنــا صالح الجينيني انهلابجوز الافتاء من هذه الكثب الااذاعا المنقول عنه والاطلاع علىمآ خذها هكذا سمعته منه وهو علامة فىالفقه مشهور والعهدة عليه انتهى ﴿ قَلْتَ ﴾ وقد تنفق نقل قول في نحو عشر ن كتــابا منَكتب المتأخرين وبكون القول خطأ اخطأته آول واضعله فيأتى من بعده وينقله عنه وهكذا ينقل بعضهم عن بعض كما وقع ذلك في بعض مسائل مايه مح تعليقه ومالا يصم كانبدعلي ذلك العلامة ان نجيم في البحر الرائن (ومن) ذلك مسئلة الاستثمار على تلاوة القرأن المجردة فقد وقع اصاحب السراج الوهاج والجوهرة شرح القدوري اندقل انالمفتى بدصحة الاستئجار وقد انقلب عليه الامر فانالمفتى بدصحة الاستئمار على تعليم القرآن لاعلى تلاوته ثم أناكثر المصنفين الذين جاؤًا بعده تابعوه على ذلك ونقلوه وهو خطأ صريح بلكثير منهم قالوا انالفتوى على صحة الاستئمار على الطاعات ويطلقون العبارة ويقولون انه مذهب المتأخرين وبعضهم يفرع ملى ذلك صحة الاستنجار على الحج وهذا كله خطأ اصرح من الخطأ الاول فقد اتفقت القول عنائمتناالثلاثة ابىحنيفة وابي وسف ومجدان الاستثجار على الطاعات بإطل لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل التحريج والترجيح فافتوا بصحته على تعليم القرأن للضرورة فاندكان للمعلمين عطاياهن بيت المال وانقطمت فلوا يصح الاستئمار

واخذ الاجرة لضاع القرآن وفيه ضياع الدين لاحتياج المعلمين الى الاكتساب وافتى من بعدهم ايضا من امثالهم بصحته على الاذان والامامة لانهما من شعائر الدين فصحوا الاستئمار عليهما للضرورة ايضا فهذا ماافتي بهالمتأخرون عناس حنيفة واصحابه لعلهم بإن اباحنيفة واصحابه لوكانوا فيعصرهم لقالوا بذلك ورجعوا عن قولهم الاول وقداطمقت المتون والشروح والفتاوي على نقلهم بطلان الاستئجار على الطاعات الافيما ذكر وعلموا ذلك بالضرورة وهي خوف ضياع الدين وصرحوا أبذلك التمليل فكنف يصم انتقال انمذهب المتأخرين صحة الاستثمار على التالاوة المجردة مع عدم الضرورة المذكورة فأنه لومضى الدهرولم يستأجر احدأ حدا على ذلك لم محصل به ضرربل الضور صار في الاستنجار عليه حيث صار القرآن مكسيا وحرفة يتحربها وصارالقارئ منهم لانقرأشأ لوحهالله تعالى خالصابل لانقرأ الا للاحرة وهوالربآء المحض الذي هوارادة العمل لفيرالله تعالى فن ان محصل له الثواب الذي طلب المستأحر انهرديه لمسته وقدقال الامامقاضي خان ان اخذ الاحر في مقابلة الذكر عنعاستحقاق الثواب ومثله في فتح القدىر في اخذ المؤذن الاجر ولوعلم آنه لاثوابله لم يدفعله فلسا واحدا فصاروا بتوصلون الىجم الحطام الحرام بوسيلة الذكر والقرآن وصارالناس يعتقدون ذلك مناعظم القرب وهومناعظم القبائح المترتبة على القول بصحة الاستئجار مع غير ذلك ممايترتب عليه من اكل اموال الابتام والجلوس في بيوتهم على فرشهم واقلاق النائمين بالصراخ ودق الطبول والغناء واجتماع النساء والمردان وغير ذلك من المنكرات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله مع بسط النقول عناهل المذهب فىرسالني المسماة شفاء العليل وبلالغليل في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل وعليها تقاريظ فقهآءاهل العصرهن احلهم خاتمة الفقهاء والعبادالناسكين مفتي مصرالقاهرة سيدى المرحو مالسيدا جدالطحطاوي صاحب الحاشية الفائقةعلى الدرالمختار جهاللة تعالى ﴿ وَمَنْ ﴾ ذلك مسئلة عدم قبول نو بة الساب لجناب الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد نقل صاحب الفتاوي البزازية انه بحب قتله عندنا ولا تقبل توبته وان اسلم وعزا ذلك الى الشفاء للقاضي عياض المالكي و الصارم المسلول لابن تمية الحنباي ثم جاء عامة من بعده وتابعه على ذلك وذكروه فىكتبهم حتى خاتمة المحققين ابن الهمام وصاحب الدرر والغرر معانالذي فيالشفاء والصارم المسلول ان ذلك مذهب الشافعية والحنابلة واحدى الروايتين عن الامام مالك مع الجزم بنقل قبول التوبة عندنا وهو المنقول في كتب المذهب المتقدمة ككتبات الخراج لابي توسيف وشرح مختصر الامام

الطحاوى والنتف وغيرها من كتب المذهب كما اوضحت ذلك غاية الايضاح مما لم اسبق اليه ولله تمالي الحمد والمنة في كتاب سميته تنبيه الولاة والحكامعلى احكام شائم خير الانام اواحد اصحابه الكرام علمه وعلمهم الصلاة والسالام (ومن ذلك) مسئلة ضمان الرهن مدعوى الهلاك فقد ذكر في الدرر وشرح المجمع لائن ملك أنه يضمن بدعوى الهلاك بلابرهان وتبعهما فيمتن التنوير ومقتضاه آنه يضمن قيمته بالغة مابلغت وله افتي العلامة الشيخ خيرالدين وآنه لايضمن شيأ اذا رهن مع ان ذلك مذهب الامام مالك ومذهبنا ضانه بالاقلمن فممتهومن الدبن بلافرق ببن ثبوت الهلاك ببرهان وبدونه كالوضحه فىالشر نبلالية عن الحقائق ونبهت عليه في حاشتي ردالمجتبار على الدر المختار مع سان من افتي عاهوالمذهبومن ردخلافه (ولهذا) الذيذكرنا، نظائركترة اتفق فمهاصاحب البحروالنهر والمنم والدرالمختار وغيرهم وهي سهومنشأها الخطأ فيالنقل اوسبق النظر نبهت علمها في حاشتي ردالمحتبار لالتزامي فهها مراحمة الكتب المتقدمة التي يعزون المسئلة اليها فاذكر اصل العبارة التي وقع السهوفي النقل عنهما واضم اليهما نصموص الكتب الموافقة لهما فلذاكانت تلك الحماشية عديمة النظير في بالإيستغني احدعن تطلابها اسأله سحانه ان يعينني على المامهافاذا نظر قليل الاطلاع ورأى المسئلة مسطورة في كتاب اواكثر يظن ان هذا هو المذهب ويفتى به ويقول ان هذه الكتب للشأخرين الذين اطلعوا على كتب من قبلهم وحرروا فها ماعليه العمل ولم بدر انذلك اغلى وانه بقع منهم خلافه كما سطر ناءلك (وقد)كنت مرة افتيت عسألة في الوقف موافقًا لماهوالمسطور في عامة الكتب وقد اشتبه فها الام على الشيخ علاء الدين الحصك في عمدة المتأخرين فذكرها في الدر المختمار على خلاف الصواب فوقع جوابي الذي افتيت به سيد جاعة من مفتى البلاد كتبوا في ظهره مخلاف ماافتيت به موافقين لما وقع في الدر المختــار وزاد بعض هؤلاء المفتين ان هذا الذي في العلائي هو الذي عليه العمل لانه عمدة المتأخرين وانه انكان عندكم خلافه لانقبله منكم فانظر الى هُ االجهل العظيم والتهور فيالاحكام الشرعية والاقدام على الفتيا مدونعلم وبدون مراجعة وليتهذا القائل راجع حاشية العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي على الدر المختار فانها اقرب مايكون اليه فقد نبه فهاعلي انماوقع للعلائي خطأ في النعبير ﴿ وقد ﴾ رأيت في فتاوي العلامة ان حجر سئل في شخص يقرآ ويلِالع في الكتب الفقهية بنفسه ولميكن له شيخ و فثي ويعتمد على مطالعته

في الكتب فهل يجوزله ذلك الم لا فاجاب بقوله لا يجوزله الافتاء بوجه من الوجوه لا لا نه عامى جاهل لا يدرى ما يقول بل الذى يأخذ العلم عن المشايخ المعتبرين لا يجوز له ان يفتى من كتاب ولا من كتابين بل قال النووى رجدالله تعالى ولا من عشرة فان العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب فلا يجوز تقايدهم فيها بحلاف الماهر الذى اخذ العلم عن اهله وصارت له فيه ملكة نفسانية فانه عيز الصحيح من غيره ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتد به فهذا هوالذى يفتى الناس ويصلح ان يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى واماغيره فيذا هوالذى يفتى الناس ويصلح ان يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى واماغيره في لا مثاله عن هذا الامر القبيح الذى يؤدى الى مفاسد لا تحصى والله تعالى اعلم انتهى ﴿ وقولى ﴾ اوكان ظاهر الرواية النح معناء ان ماكان من المسائل في الكتب التي رويت عن مجد بن الحسن رواية ظاهرة يفتى به وان لم يصرحوا بتصحيحه نعم الطرسوسي في انفع الوسائل في مسئلة الكفالة الى شهر ان القاضى المقلد لا يجوزله ان يحكم الا بما هو ظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان القادى عليها انتهى الذوى عليها انتهى

وكتب ظاهر الروايات انت به سناوبالاصول ايضا سنيت صدنفها مجد الشديباني به حررفيها المذهب النعماني الجامع الصفير و الكبير به والسير الكبير والصفير ثم الزيادات مع المبسوط به تواترت بالسند المضبوط كدنا له مسائل الذوادل به اسنادها في الكتب غيرظاهر وبعدها مسائل النوازل به خرجها الاشياخ بالدلائل

(اعم) ان مسائل اسحابنا الحنفية على ثلاث طبقات (الاولى) مسائل الاصول وتسمى ظاهر الرواية ايضاوهي مسائل رويت عن اصحاب المذهب وهم ابوحنيفة وابو يوسف و مجد رجهم الله تعالى ويقالهم العلماء الثلاثة وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما بمن اخذالفقه عن ابي حنيفة لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية ان يكون قول الثلاثة او قول بعضهم ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية والاصول هي ماوجد في كتب محدالتي هي المه سوط والزيادات والجامع الصغير والسير الكبير وانماسميت بظاهر الرواية لانهارويت عن محد الصغيروالجامع الكبير والسير الكبير وانماسميت بظاهر الرواية لانهارويت عن محد برواية الثقات فهي أما بنة عنداما متواترة او مشهورة عند (الثانية) مسائل النواهر برواية الثقات فهي أما بنة عنداما متواترة الومشهورة عند (الثانية)

وهي مسائل مروية عن اسحاب المذهب المذكور بن لكن لافي الكتب المذكورة بلامافى كتب اخر لمحمد غيرها كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانعاقيل لها غيرظاهر الرواية لانهالم تروعن مجد بروايات ظاهرة التقصيحة كالكتب الاولى وامافى كتب غيرمجد ككتاب المجرد للحسن بنزياد وغيرها ومنها كتب الامالي لابى يوسف والامالى جع املاء وهو ان يقعد العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم عافتحه الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلمو تكتبه الثلامذة ثم بجمعون مايكتبونه فيصيركتابا فيسمونهالاملاء والامالى وكانذلك عادة السلف من الفقهاء والمحدثين واهل العربية وغيرهافي علومهم فاندرست لذهاب العلموالعلماء والى الله المصير وعلماءالشافعية يسمون مثله تعليقة * واما بروايات مفردة مثل رواية ابن سماعة ومعلى بن منصوروغيرهما في مسائل معينة ﴿ الثالثة ﴾ الفتاوي والواقعات وهيمسائل استنبطها المجتهدونالمتأخرون لماسئلوا عنذلك ولمبجدوا فيهارواية عناهل المذهب المتقدمين وهم اصحاب ابي يوسف ومحدو اصحاب اصحابهما وهم جرا وهم كثيرون موضع معرفتهم كتب الطبقات لاصحابنا وكتب التواريخ * فن اصحاب ابي وسف ومجد رجهماالله تعالى مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومجد بن سماعة وابي سايان الجوزجاني وابي حفص النحاري ومن بعدهم مثل محد بن سلة ومحد بن مقاتل ونصيربن يحيىوابىألنصرالقاسم بنسلام وقديتفق لهمآن يخالفوا اصحاب المذهب لدلائلواسباب ظهرت لهمواولكتابجع فىفتواهم فيما بلغناكتاب النوازل للفقيه ابى الليث السمر قندى ثم جع المشاخ بعده كتبا آخر مجموع النوازل والواقعات للناطفي والوافعات للصدرالشهيد ثمذكرالمتأخرون هذه المسائل مختلطة غيرمتمنزة كافي فتاوى قاضى خان والخلاصة وغيرهما ومتربعضهم كافى كتاب المحيط لرضى الدين السرخسي فاندذكراولامسائل الاصولثم النوادرثم الفتاويونع مافعـل (واعلم) ان نسخ المبسوط المروى عن مجد متعددة واظهرها مبسوط أبي سلمان الجوزجاني وشرح المبسوط جاعة من المتـأخرين مثل شيخ الاســــلام بكر المعروف بخواهر زاده ويسمى المبسوط الكبيروشمس الائمة الحلوانى وغيرهماومبسوطاتهم شروح فى الحقيقةذكروها مختلطة بمبسوط محدكمافعل شهرا حالجامع الصغير مثل فخر الاسلام وقاضى خان وغيرهما فيقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغيروالمراد شرحه وكذا في غيره انتهى الخصا منشر البيرى على الاشماه وشر - الشيخ اسماعيل النابلسي على شر - الدرر (هذا) وقدفرق العلامة ابن كالباشابين رواية الاصولوظاهر الرواية حيث قال في شرحه على الهداية في مسئلة حج المرأة ماحاصله انهذكر في مبسوط السرخسي انظاهر الرواية

انديشترط انتملك قدر نفقة محرمها وانهذكر فيالمحسط والذخيرةانه روميالحسن عن ابي حنيفة انهااذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرمها لزمهاالحج واضطربت الروايات عنمجد اهثم قالومن هناظهر إن مرادالامام السرخسي من ظاهرالرواية رواية الحسن عن ابي حنيفةوا تضم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول اذ المراد من الاصول المبسوط والجامع الصغيروالجامع الكبير والزيادات والسيرالكبير وليس فيها رواية الحسن بلكلهارواية محمد وعمالنرواية النوادر قدتكون ظاهر الرواية والمراد من رواية النوادر رواية غيرالاصول المذكورة فاحفظ هذا فان شراح هذا الكتاب قد غفلوا عندوقدصرح بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول وزعمان رواية النوادر لاتكون ظاهر الرواية اه ﴿ اقول ﴾ لانحفي عليك ان قول المحيط والذخيرة انهذه رواية الحسن عنابى حنيفة لايلزم منه أن تكون مخالفةلرواية الاصول فقد يكون رواها الحسين فيكتب النوادر ورواها مجمد فيكتب الاصول وانميا ذكر رواية الحسين لعدم الاضطراب عنيه بدايال قوله واضطربت الروايات عن مجـد وحينـُـذ فقول السرخسي انهـاظـاهر الرواية معناءان مجمدا ذكرها فيكتبالاصول فهي احدى الرواياتعنهوحينئذ فإيلزم منه انرواية النوادر قدتكون ظاهر الرواية نعمتكون ظاهر الروايةاذا ذكرت في كتب الاصول إيضاكهذه المسئلة فان ذكرها في كتب النوادر لايلزم منه انلایکون لهـا ذکر فیکتب الاصول وانما یصم ماقاله ان لوثبت ان هذه المسئلة لاذكرلها فيكتب ظاهر الرواية وعبارة المحيط والذخيرة لاتدلء لميذلك وحينئذ فلاوجه لجزمه بالغفلة علىشراح الهداية الموافق كالامهم لما قدمناه والله تعالى اعلم (تممة) السير جمسيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسير النبي صلىالله تعالى عليه وسلم فيمغاز له كذا فيالهداية قال فيالمغرب وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقامالمضاف الذي هوكتاب كقولهم صلاة الظهر وسيرالكبير خطأ كجامع الصغير وحامعالكبير انتهى وحينئذ فالسير الكبير بكسرالسين وفتح الياء على لفظ الجمع لابفيح السين وسكون الياء على لفظ المفردكما منطق مه بعض من لامعرفة له

واشتهر المبسوط بالاصل وذا ﷺ لسبقه السنة تصنيفا كذا الجامع الصغير بعده فما ﷺ فيه على الاصل لذا تقدما وآخر السنة تصنيفا ورد ﷺ السنير الكبير فهو المعتمد

قدمنا انكتب ظاهر الرواية تسمى بالاصول ومنه قول الهداية في باب التيمم وعن

ابيحنىفة وابي يوسف فيغير رواية الاصول الخ قال الشراح هناك روايةالاصول رواية الحامعين والزيادات والمبسوط ورواية غيرالاصول رواية النوادروالامالي والرقدات والكدسانيات والهارونسات انتهى وكثيرا ماهولون ذكره مجد في الاصل ونفسره الشراح بالمبسوط فعلم إن الاصل مفردا هو المبسوط اشتهر به من بن بافي كتب الاصول (وقال) في الحر في باب صلاة العيد عن غاية السان سمى الاصل اصلا لآنه صنف اولائم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات انتهى وقال ان الجامع الصغير صنفه مجمد بعدالاصل فما فيه هو المعول عليه انتهي ۞ وسبب تأليفه انه طلب منه ابو بوسـف ان مجمعله كتابا برويه عنه عن ابي حنيفة فجمعه له ثم عرضه عليه فاعجبه وهو كتاب مبارك يشتمل على الف وخسمائة واثنين والاثين مسئلة كماقال البزدوي وذكر بعضهم انابابوسف معجلالة قدره لأىفارقه فيسفر ولاحضروكان على الرازي يقول من فهم هذا الكتاب فهوافهم اصحابنا وكانوا لاقلدون احدا القضاء حتى يتمحنوه به اه (وفي) غاية البيان عن فخرالاسلام ان الجامع الصغير لماعرض على الى يوسف استحسنه وقال حفظ ابو عبدالله فقال مجد اناحفظتها ولكنه نسى وهيست مسائل ذكرها في البحر في باب الوثر والنوافل ﴿ وقال ﴾ في البحر في بحث التشهد كل تاليف لمحمد بن الحسن موصوف بالصنغير فهو باتفاق الشخين ابى بوسف ومجد بخيلاف الكبير فانه لميعرض على ابي يوسف انتهى ﴿ وقال ﴾ المحقق ابن امير حاج الحلبي في شرحه على المنية في بحث التسميم ان مجدا قرأ اكثرالكتب على ابي يوسف الا ماكان فيه اسم الكبير فانه من تصنيف مجد كالمضاربة الكبير و المزارعة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير انتهى ﴿ وَذَكَّرَ ﴾ المحقق ابن الهمام كما في فتـــاوى تلمذُه العلامة قاسم ان مالم يحك مجد فيه خلافا فهو قولهم جيمًا ﴿ وذكر ﴾ الامام شمس الائمة السرخسي في اول شرحه على السير الكبير هو آخر تصنيف صنفه مجد في الفقه ثم قال وكان سبب تأليفه ان السير الصغير وقع سد عبد الرحن بن عمرو الاوزاعي عالم اهل الشام فقال لمن هذا الكتباب فقيل لمحمد العراقي فقيال مالاً هل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لاعلم السير ومفازي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق فانها محدثة فتحا فبلغ ذلك مجدا فغاظه ذلك وفرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب فحكي انه لما نظرفيه الاوزاعي قل لولاماضمنه من الاحاديث لقلت أنه يضع العلم وانالله تعالى عين جهة اصابة الجواب فيرأيه صدق الله العظم وفوق

كل ذى علم عليم ثم امر محدان يكتب هذا في ستين دفترا وان يحمل على عجلة الى باب الخليفة فاعجبه ذلك وعده من مفاخر زمانه (وفي) شرح الاشباه للبيرى قال علماؤنا اذا كانت الواقعة مختلفا فيها فالافضل والمختار للمعجتهد ان ينظر بالدلائل وينظر الى الراجع عنده والمقلد يأخذ بالتصنيف الاخير وهوالسير الا ان يختار المشايخ المتأخرون خلافه فيجب العمل به ولوكان قول زفر

ويجمع الست كتاب الكافى ﴿ للحاكم الشهيد فهوالكافى اقوى شروحه الذى كالشمس «*، مبسوط شمس الأثمة السرخسى معتمد النقول ليس يعمل ﴿ نخلفه وليس عنه يعدل

قال فى فتح القدير وغيره ان كتاب الكافى هو جع كلام محمد فى كتبه الست التى هى كتب ظاهر الرواية انتهى (وفى) شرح الاشباه للعلامة ابراهيم البيرى اعلم ان من كتب مسائل الاصول كتاب الكافى للحاكم الشهيد وهو كتاب معتمد فى نقل المذهب شرحه جاعة من المشاخ منهم شمس الأعمة السرخسى وهو المشهور عمسوط السرخسى انتهى (قال) الشيخ اسماعيل النابلسي قال العلامة الطرسوسي مبسوط السرخسى لا يعمل عانحالفه ولا يركن الااليه ولا يفتى ولا يعول الاعليمانة في مدحه منها

ماانشده ليعضهم

عليك بمبسوط السرخسيانه ﴿ هوالبحر والدر الفريد مسائله ولا تعتمد الاعليه فانه ﴿ بجاب بإعطاء الرغائب سائله

(قال) العلامة الشيخ هبةالله البعلى فى شرحه على الاشباء المبسوط للامام الكبير مجد بن ابى سهل السرخسى احدالائمة الكبار المتكلم الفقيه الاصولى لزم شمس الاثمة عبدالعزيز الحلوانى وتخرج به حتى صار أنظر اهل زمانه واخذ بالتصنيف واملى المبسوط نحو خسة عشر مجلدا وهوفى السجن باوز جند بكلمة كان فيها

وسي قوله مبسوط شمس الامة السرخسى فيه تغيير اقتضاه الوزن فائه ملقب بشمس الائمة جع امام ﴿ فائدة ﴾ لقب بشمس الائمة جماعة من ائمتنا منهم شمس الائمة الحلوانى ومنهم تليذه شمس الائمة السرخسى ومنهم شمس الائمة مجد عبدالستار الكردرى ومنهم شمس الائمة بكر بن مجد الزرنجرى ومنهم ابنه شمس الائمة عادالدين عمر بن بكر بن مجد الزرنجرى ومنهم شمس الائمة البيهتي ومنهم شمس الائمة الاوز جندى واسمه مجود وكثيرا مايلقب بشمس الاسلام كذا في حاشية نو حافندى على الدرر والغرر في فصل المهر منه

من الناصحين تو في سنة اربعمائة و تسعين وللحنفية مدسوطات كشرة منها لابي وسف ولمحمد ويسمى مبسوطه بالاصل ومدسوط الجرحانىولخواهرزاده ولشمسالائمة الحلوانى ولابى اليسر البزدوى ولاخيه على البزدوى وللسيد ناصر الدن السمر قندى ولا بى الليث نصر من مجد ، وحث اطلق المسوط فالمراد به مبسوط السرخسي هذا وهوشرح الكافى والكافى هذا هوكافى الحاكم الشهيد العالم الكبير مجد بن مجد بناجد بنعبدالله ولى قضاء بخارى ثمولاه الامير المجيد صاحب خراسان وزارته سمع الحديث منكشرين وجم كتب مجد بنالحسن في مختصره هذا ذكره الذهبي واثني عليه * وقال الحاكم في تاريخ نيسانور مارأيت في حلة من كتبت عنهم من اصحاب ابي حنيفة احفظ للحديث واهدى ترسومه وافهم له منه قتل ساجداً في رسع الآخر سنة اربع و ثلاثين و ثلثمائة (قلت) وللحاكم الشهدد المختصر والمنتق والاشارات وغبرها وقول السرخسي فرأيتالصواب في تأليف شرح المختصر لابدل على ان مبسوط السرخسي شرح المختصر لاشرح الكافي كما توهمه الخير الرملي في حاشية الاشباء فان الكافي مختصر ايضًا لانه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية كما علمت وقد أكثر النقل في غاية البيان عن الكافي بقوله قال الحاكم الشهيـد في مختصره المسمى بالكافي والله تعالى اعلم

واعلم بان عن إبى حنيفه * جاءت روايات غدت منيفه اختار منها بعضها والباقى * يختــار منه ســـائر الرفاق فلم يكن لغــيره جواب * كما عليــه اقســـم الاصحاب

اعلم بان المنقول عن عامة العلماء في كتب الاصول انه لايصم في مسئلة لمجتهد قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك رجوعا والا وجب ترجيع المجتهد بعده بشهادة قلبه كما في بعض كتب الحنفية المشهورة وفي بعضها انه ان لميعرف تاريخ فان نقل في احدالقولين عنه مايقويه فهو الصميم عنده والافان وجد متبع بلغ الاجتهاد في المذهب رجح بما من من المرجعات ان وجد والا يعمل بايهما شاء بشهادة قلبه وان كان عاميا اتبع فتوى المفتى فيه الاعتمادة قلبه وان كان عاميا اتبع فتوى المفتى فيه الاعتمادة قلبه وان كان عاميا اتبع فتوى المفتى فيه الاعتماد في التحرير كان متفقها تبع المتأخرين وعل بما هو اصوب واحوط عنده كذا في التحرير للمحقق ابن الهمام (واعلم) ان اختلاف الوايتين ليس من باب اختلاف القولين لان القولين نص المجتهد عليهما مخلاف الروايتين بالعكس كاذكره المحقق ابن اميرحاج المنقول عنه لا الناقل والاختلاف في الروايتين بالعكس كاذكره المحقق ابن اميرحاج

في شرح التحرير (لكن) ذكر بعده عن الامام ابي بكر البليغي في الدرر ان الاختـــلاف فيالرواية عن ابي حنيفة من وحوه ﴿ منها ﴾ الغلطـفيالسماع كائن بحب محرف النفي اذا سئل عن حادثة ونقــول لابجوز فيشتبه عــليالراوي فينقل ماسمع ﴿ ومنها ﴾ ان يكون له قول قد رجع عنه ويعــلم بعض من تختلف اليـه رجوعه فيروى الثاني والآخر لم يعلمه فيروى الاول (ومنها) ان يكون قال احدهما على وجه القياس والآخر على وجه الاستحسان فيسمع كل واحد احدهافينقل كما سمع (ومنها) ان يكون الجواب في مسئلة من وجهين من جهة الحكم ومن جهةالاحتياط فينقل كل كما سمع انتهى ﴿ قلت ﴾ فعلى ماعدا الوجهالاول يكون الاختلاف فىالروامتين منجهة المنقول عنه ايضا لابتناء الاختلاف فهما على اختلاف القولينالمرويين فيكونان من بابواحد ويؤيده ان ناقل الروايتين قد يكونواحداً فاناحدى الروانتين قدتكون في كتاب منكتب الاصول والاخرى فى كتب النوادر بل قديكون كل منهما في كتب الاصول و الكل من جع واحدوهو الامام مجدرجهاللة تعالى وهذا ننافى الوجهالاول وسعدالوجه الثانى فالاظهر الاقتصار على الوجهين الأخيرين لكن لافي كل فرع اختلفت فيدالرواية بل بعض ذلك قديكون لاحدها والبعضالآخر للآخرلكن هذا آغا ستأتى فيما يصلح انيكون فمه قياس واستحسان او احتياط وغيره نعمَ ستأتىالوجهـان الاولان فيما اذا اختلفـالراوى ﴿ وَقَدَ ﴾ نقال أن من وجوه الاختلاف أيضًا تردد المحتهد في الحكم لتعارض الادلة عنده بلا مرجح او لاختلاف رأ به في مداول الدليل الواحد فإن الدليل قد يكون محتملاً لوجهين او أكثر فيبني على كل واحد حوابا ثم قد يترجيءنده احــدهما فينسب اليه ولهذا تراهم بقولون قال ابو حنيفة كذا وفيرواية عنه كذا وقد لايترجح عنده احدهما فيستوى رأمه فيهما ولذا تراهم محكون عنه فيمسئلة القولين على وحه نفيدتساومهما عنده فيقولون وفيالمسئلة عندروايتان اوقولانوقد قد منا عنالامام القرافى انه لايحلالحكم والافتآء بغيرالراجح لمجتهد اومقلد الااذا تعمارضت الأولة عندالمجتهد وعجز عن الترجيم اى فان له الحكم بالهماشاء لتساويهما عنده وعلى هذا فيصع نسبة كل منالقولين اليه لاكما يقوله بعض الاصوليين من أنه لانسب اليه شئ منهما وما تقوله بعضهم من اعتقاد نسبة احدهما اليه لان رجوعه عنالآخر غير معين اذ الفرض تساويهما فى رأيه وعدم ترجح احدهما على الآخر نعم اذا ترجح عنده احدهما مع عدم اعراضه عن الآخر ورجوعه عنه منسب اليه الراجح عنده ويذكر الثاني رواية

عنه امالو اعرض عن الآخر بالكلية لم بق قولاله بل يكون قوله هو الراجم فقط لكن لاترنفع الخلاف في المسئلة بعد الرجوع كما قاله بعض الشافعية والده بعضهم مان اهل عصر اذا اجموا على قول بعد اختلافهم فقد حكى الاصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق فالم نقع فيه اجاع أولى ﴿ لَكُن ﴾ ماذكر في كتب الاصول عندنا من انه لاعكن ان يكون للمجهتد قولان كامر شافي ذلك لانه مبنى فيما يظهر علىماذكروا في تعارض الادلة انه أذا وقع التعارض بين آيتين يصار الى الحديث فان تعارض فالى اقوال الصحابة فإن تعارضت فالى القياس فإن تعارض قياسان ولاترجيم فانه يحرى فهما ويعمل بشهادة قلبه فاذا عمل باحدهما ليسله العمل بالآخر الا بدليل فوق التحري قالوا وقال الشافعي يعمل بالهما شاء من غير تحر ولهذا صارله في المسئلة قولان واكثر واما الروايتان عن اصحابنا في مسئلة وأحدة فأعاكانتا في وقتين فاحدا هما صححة دون الآخرى لكن لم تعرف المتأخرة منهما انتهى وعلى هذا فما نقال فيه عن الامام رواشان فلعدم معرفة الاخير وما نقال فيه وفي رواية عنه كذا اما لعلمهم بأنها قولهالاول اولكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الاصول وهذا اقرب لكن لا يخفي ان ماذكروه في بحث تعارض الادلة مشكل لانه يلزم منه ان يكون مافيه روايتان عنالامام لابجوز فيه العمل بواحدة منهما لعدم العلم بالصحيحة من الباطلة منهما وانه لا ينسب اليه شيء منهما كما مرعن بعض الاصوليين مع انذلك واقع في مسائل لأتحصى ونراهم يرجعون احدى الروانتين على الاخرى ونسبونها اليه فالذي يظهر مام عن الامام البليغي من سان تعدد الاوجه في اختلاف الرواية عن الامام معزيادة ماذكر ناممن تردده في الحكمين واحتمال كل منهما في رأ نه مع عدم مرجع عنده لاحدهما من دليل او تحر او غيره فتـأمل (ثم) لانخفي ان هذا الوجه الذي قلناه اكثر اطرادا من الاوحدالاربعة المارة في اختلاف الروايتين لشموله مافيه استحسان اواحتياط وغيره (اذا تقرر ذلك فاعلم ﴾ انالامام اباحنيفة رجماللة تعالى من شدة احتياطه وورعه وعلمه بانالاختلاف من آثار الرحة قال لاصحابه ان توجه اكم دليل فقولوا له فكان كل يأخـذ برواية عنه وبرجحهـا كاحكاء فيالدر المختار وفي الولوالجية منكتاب الجنايات قال ابو نوسف ماقلت قولاخالفت فيه اباحنيفة الا قولا قد كان قاله وروى عنزفرانه قال ماخالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ماسلكوا طريق الخلاف بل قالوا ماقالوا عن حتهاد ورأى اتباعالماقاله استاذهم الوحنيفة التهي ﴿ وَفَى ﴾ آخر الحاوي القدسي

واذا اخذ قول واحد منهم يعلم قطعـا انه يكون به آخذا بقول ابي حنيفة فانه روى عن جيع اصحائه من الكبار كابي توسف ومجد وزفر والحسن انهم قالوا ماقلنا فيمسئلة قولا الا وهو رواتنا عن ابي حنفة واقسموا علمه اعانا غلاظًا فل يتحقق اذن في الفقه حواب ولا مذهب الاله كيف ما كان ومانسب الي غيره الابطريق المجاز للموافقة انتهى ﴿ فَانَ قَلْتَ ﴾ اذا رجع المحتمد عن قول لم سُـق قولًا له لأنه صارَ كالحكم المنسوخ كما سأتى وح فما قاله اصحابه مخالفين له فيه ليس مذهبه بل صارت اقوالهممذاهب لهم فكنف تنسب البه والحنفي آنما قلد اباحنيفة ولذا نسب اليه دون غيره (قلت) قد كنت استشكلت ذلك واحبت عنهُ في حاشيتي ردالمحتار على الدرالمختار بإن الامام لما امر اصحابه بإن يأخذوا من اقواله عا يحمه لهم منها الدليل عليه صار ماقالوه قولاله لا تتنائه على قواعده التي اسبها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه ونظير هذا مانقبله العلامة البيرى في اول شرحه على الاشبهاء عن شرح الهداية لابن الشحنة الكبير والد شارح الوهبانية وشيخ انالهمام ونصه اذاصح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهمه ولانخرج مقلده عن كونه حنف ابالعمل مه فقد صح عن الى حنيفة آنه قال اذا صمح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك الامام ابن عبد البر عن ابي حنيفة وغيره من الأئمة انتهي ونقله ايضاالامام الشعر انبي عن الأئمة الاربعة ﴿ قلت ﴾ ولايخني انذلك لمنكان اهلاللنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فاذا نظراهل المذهب فيالدليل وعلوا بهصم نسبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذلاشك أنه لوعلم بضعف دليله رجع عنهو اتبع الدليل الاقوى ولذار دالمحقق أن الهمام على المشايخ حيث افتوا بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الالضعف دليله ﴿ وَاقُولَ ﴾ ايضًا ينبغي تقييد ذلك بمااذا وافق قولًا في المذهب اذلم يأذنو افي الاجتهاد فيماخر جعن المذهب بالكلية بمااتفق عليه أغتنالان اجتهادهم اقوى من اجتهاده فالظاهرانهم رأوا دليلاارجح ممارآه حتى لميعملوا به ولهذا قال العلامة قاسم فيحق شنحه خاتمةالمحققين الكمال بنالهمام لايعمل بامحاث شخنا التي نخالف المذهبوقل في بصحيحه على القدوري قال الامام العلامة الحسن بن منصور بن مجود الاوز جندي المعروف يقاضي خان في كتاب الفتاوي رسيم المفتى في زماننا من اصحابنااذا استفتىءن مسئلة انكانت مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلاخلاف بينهم فانه عيل اليهم و فقي بقولهم ولانخالفهم رأموانكان محتهدا متقنالان الظاهر انيكون الحق مع اصحاسا ولايعدوهم واجتهاده لابلغ احتهادهم ولاننظر الى قول من خالفهم ولاتقبل محته ايضا

لانهم عرفوا الأدلة وميزوابين ماصع وثبت وبين ضده الخثم نقل نحوه عن شرح سرهان الائمةعلى إدب القضآء للخصاف (قلت) لكن رعا عدلوا عمااتفق عليه أعتنا الضرورة ونحوها كمامر فيمسئلة الاستئمار على تعلىم القرآن ونحوه من الطاعات التي في ترك الاستئجار عليهاضياع الدين كاقرر فامسابقا فح بجوز الافتاء بخلاف قو الهم كانذكر مقرسا عن الحاوى القدسي وسيأتي بسطه ايضا آخر الشرح عند الكلام على العرف (والحاصل) ان ماخالف فيه الاصحاب امامهم الاعظم لا يخرج عن مذهبه اذار جحه المشايخ المعتبرون وكذاما بناه المشايخ على العرف الحادث لتغيرالزمان اوللضرورة ونحوذلك لانخرج عن مذهبه ايضالانما رجعوه لترجح دليله عنده ماذون به من جهة الامام وكذاما سوه على تغيرالزمان والضرورة باعتبار انه لوكان حيالقال بماقالوه لانماقالوه أنماهو مبنى على قواعده ايضافه ومقتضى مذهبه لكن شغى ان لانقال قال الوحنيفة كذا الافهاروي عنه صريحاوانما قال فيدمقتضي مذهب آبى حنيفة كذا كماقلنا ومثله تخربجات ألمشارخ بعض الاحكام من قواعد، او بالقياس على قوله ومنه قولهم وعلى قياس قوله بكذايكون كذافهذا كله لانقال فيه قال الوحنيفة نع يصع ان يسمى مذهبه عمني انه قول اهل مذهبه اومقتضى مذهبه وعن هذالما قال صاحب الدرر والغرر في كتاب القضاءاذا قضى القاضى في مجتهدفيه تخلاف مذهبه لا ينفذ قال اى اصل المذهب كالحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي اونحوه اوبالمكس واما اذاحكم الحنفي بمذهب بييوسف اومجداونحوهما مناصحاب الامامفليس حكما نخلاف رأيهانتهي والظاهراننسبة المسائل المخرجةالى مذهبهاقرب مننسبة المسائل التيقال بها أبويوسف أومجداليه لإنالمخرجةمنية على قواعده واصوله واما المسائل آلتي قال بهاا بويوسف ونحوه من اصحاب الامام فكثير منهامبني على قواعد لهم خالفوا فيهاقو اعد الامام لانهم لم يلتزموا قواعده كلها كايعر فهمن لهمعرفة بكتب الاصول نع قديقال اذا كانت اقوالهم روايات عندعلى مامرتكون تلك القواعدله ايضا لابتناء تلك الاقوال عليهاوعلى هذا ايضاتكون نسية التحر مجات الى مذهبه اقرف لابتنائها على قواعده التي رجعها وبني اقواله عليها فاذا قضى القاضي عاصم منها نفذ قضاؤه كالنفذ عاصم من أقوال الاصحاب فهذاماظهرلي تقريره فيهذا الباب من فتح الملك الوهاب والله تعالى اعلى الصواب واليه المرجع والمآب

وحيث لم يوجدله اختيار ﷺ فقول يعقوب هو المختار ثم مجـد فقوله الحسن ﷺ ثم زفر وابن زياد الحسن وقيـل بالتخيير في فتـواه ﷺ انخالف الامام صاحباه وقيل من دليله اقوي رجح ﷺ وذالمفتذي اجتماد الاصح

قدعلت ماقررناه آنفا انماائفق عليه ائمتنا لابجوز لمجتهد في مذهبهم ان يعدل عنه برأبه لانرأيهم اصغ واشرت هناالى انهم اذا اختلفوا يقدم مااختاره ابوحنيفة سواء وافقه احد اصحابه اولا فان لم يوجدله اختيار قدممااختاره يعقوبوهواسم الى وسف أكبراصحاب الامام وعادة الامام محدانه بذكر ابابوسف بكنيته الااذا ذكر معه اباحنيفة فانه بذكره باسمهالعلم فيقول يعقوب عنابىحنيفة وكان ذلك بوصية من ابي يوسف تأدبا معشيخه ابي حنيفة رجهم الله تعالى جيعا ورجنا بهم وادام بهم النفع الى يومالقيمة وحيث لم يوجد لابى يوسف اختيار قدم قول مجد النالحسن احل اصحاب الى حنيفة بعدابي بوسف ثم بعده نقدم قول زفروالحسن انزياد فقولهما فيرتبة واحدة لكنءبارة النهر ثم بقولالحسن وقيل اذا خالفه أصحابه وأنفرد بقول يتحير المفتي وقبل لايتخبر الاالمفتي المحتهد فنحتار ماكان دليله اقوى (قال) في الفتاوي السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم قول الي وسف ثم قول مجد ثم قول زفر والحسن بنزياد وقيل اذاكان الوحنيفة في جانب وصاحباه في حانب فالمفتى بالحسار والاول اصح اذا لميكن المفتى محتهدا انتهى ومثله في متن التنوير اول كتاب القضاء ﴿ وقالَ ﴾ في آخر كتاب الحاوي القدسي ومتي لموجدفيالمسئلة عن الىحنيفةروايةيؤخذ بظاهرقول الىيوسف ثم بظاهر قول مجمد ثم بظاهرقول زفروالحسن وغبرهم الاكبرفالاكبر الى آخر من كان من كيار الاصحاب وقال قبله ومتى كان قول ابي بوسف ومجد موافق قوله لا يتعدى عندالا فهامست اليه الضرورة وعلمانه لوكان الوحنفة رأى مارأوا لأفتى له وكذا اذاكان احدهما معه فان خالفاه في الظاهر قال بعض المشايخ يأخذ بظاهر قوله وقال بعضهم المفتى مخير يبنهما انشاء افتي بظاهر قوله وانشاء افتي بظاهر قولهما والاصح اناامرة لقوة الدليل انتهى ﴿والحاصل﴾ انه اذا انفق ابوحنيفة وصاحباه على حواب لمرمجز العدولءنه الالضرورة وكذا اذاوافقهاحدهما وامااذا آنفرد عنهمانجواب وخالفاه فيه فان آنفردكل منهما نجواب ايضا يان لم يتفقاعلي شيء واحدفالظاهر ترجيم قوله ايضا واما اذا خالفاه وانفقا علىجواب واحد حتىصار هوفي جانب وهما فيجانب فقيل ترجيح قوله ايضا وهذا قول الامام عبدالله تزالمبارك وقبل يخيرالمفتي وقولااسراجية والاول اصح اذا لميكنالمفتي مجتهدا نفيد اختيارالقول الثاني ان كان المفتى محتهدا ومعني تخبيره انه منظر في الدليل فيفتي عما يظهرله ولانتعين عليه قول الاماموهذا الذي صححه في الحاوي ايضا بقوله والاصح ان العبرة لقوة الدايل لان اعتسار قوةالدليل شأن المفتى المحتهد فصيار فعما اذا خالفه

صاحباه ثلاثة اقوال الاول اتباع قول الامام بلا تخيير الثانى التخييرمطلق الشالث وهو الاصم التفصيل بين المجتهد وغيره وبه جزم قاضى خان كايأتى والظاهر ان هـذا توفيق بين القـولين بحمل القـول باتباع قول الامام على المفتى الذي هو غير مجتهد وجل القول بالتخيير على المفتى المجتهد واذا لموحد للامام نص تقدم قول ابي يوسف ثم محدد الخ و الظاهر أن هذا فيحق غير المجتهد اما المفتى المجتمهد فيتخير عما يترجح عنده دليله نظير ماقبله (وقد) علم من هذا انه لاخلاف في الأخذ بقول الامام اذا وافقــه احدهمــا ولدًا قال الامام قاضي خان وان كانت المسئلة مختلف فيها بين اصحابنا فان كان مع الى حنيفة احد صاحبيه يأخذ بقولهما اي بقول الامام ومن وافقه لوفور الشرائط واستجماعادلة الصوارفيها وانخالفه صاحباه فىذلك فانكان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه اتغيير احوال الناس وفيالمزارعة والمعاملةونحوها نختارقولهما لاجاعالمتأخرين علىذلكوفيما سوى ذلك يخير المفتى المجتهد ويعمل عاافضي اليه رأمه وقال عبدالله بن المبارك يأخذ يقول ابي حنيفة انتهى (قلت) لكن قدمناان مانقل عن الامام من قوله اذا صح الحديثفهو مذهبي مجولء لميمالم يخرجءن المذهب بالكلية كاظهر لنــامن التقرس السابق ومقتضاه جواز اتباع الدليل وانخالف ماوافقه عليه احدصاحبيه ولهذاقال فىالبحر عن التتار خانية اذاكان الامام فيجانب وهمافي جانب خيرالمفتي وانكان احدهمامع الامام اخذ بقولهماالا اذا اصطلح المشايخ على قول الآخر فيتبعهم كماختار الفقيها بوالليث قول زفر فيمسائل انتهى وقال فيرسالته المسماة رفع الغشاء في وقت العصر والعشاء لايرجيح قول صاحبيه او احدهماعلى قوله الالموجب وهـواماضعفدليل الامامواما للضرورة والتعامل كترجيح قولهمـا فيالمزارعة والمعاملة وامالائن خلافهماله بسب اختلاف العصر والزمان وانه لوشاهدماوتم في عصرهما لوافقهما كعدم القضاء بظاهرالعدالة (ويوافق) ذلك ماقاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في صحيحه ونصه على ان المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصححوا فشهدت مصنفاتهم بترجيح قول ابىحنيفة والأخذ بقوله الافي مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيهاعلى قولهما اوقول احدهماوان كان الأخرمع الامام كااختاروا قول احدهما فيما لانصفيه للامام للعاني التي اشار اليها القاضي بلاختاروا قولزفر فيمقابلة قولاالكل لنحوذلك وترجعاتهم وتصحيحاتهم باقية فعلينا تباع الراجح والعمل به كالو افتوا في حياتهم انتهي ﴿ تَمَّةَ ﴾قال العلاَمة البيري

والمراد بالاجتهاد احدالاجتهادين وهوالمجتهدفى المذهب وعرف بانه المتمكن من تخريج الوجوه على منصوص امامه المتبحر فى مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على آخر اطلقه اه وسيأتى توضيحه

فالآنلاترجيم بالدليل ﴿ فليس الاالقول بالتفصيل مالم يكن خلافه المصحا ﴿ فنأخذ الذي لهم قدوضها فاننا نراهموقد رجوا ﴿ مقال بعض صحبه وصحوا منذاكماقد رجوا لزفر ﴿ مقاله في سبعة وعشر

قدعلت انالاصم تخيير المفتى المجتهد فيفتي عايكون دليــله اقوى ولايلزمه المشي على التفصيل ولما انقطع المفتى المجتهد في زماننا ولم سق الاالمقلد المحض وجب علينا اتباع التفصل فنفتي اولا نقول الامام ثموثم مالمنر المجتهدين فيالمذهب صححوا خلافه لقوة دليلهاو لتغيرالزمان اونحوذلك ممايظهرلهم فنتبع ماقالوا كالوكانوا احياء وافتونا بذلككا علته آنفامن كلام العلامة قاسم لانهم اعلموادري بالمذهب وعلى هذا علهم فاننا رأىناهم قد مرجحون قول صاحبيه تارةو قول احدهما تارة وتارة قول زفر في سبعة عشرموضعا ذكرهاالسرى فيرسالة ولسدى احدالحوى منظومة في ذلك لكن بعض مسائلها مستدرك لكونه لمنحتص بهزفر وقد نظمت فى ذلك منظومة فريدة اسقطت منهاماهو مستدرك وزدت علىمانظمه الحموى عدة مسائل وقدذكرت هذه المنظومة في حاشيتي ردالمحتار منباب النفقة ﴿ وَقَالَ ﴾ في المحرمن كتأب القضاء فانقلت كنف حاز للمشايخ الافتاء بقول غير الامام الاعظم مع انهم مقلدون قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ارعنه جوابا الامافهمته الآن منكلا مهم وهـو انهم نقلوا عن اصحابنا اندلا محل لاعجد ان فتى تقولنا حتى يعلم من ابن قلنا حتى نقل فى السراجية انهذا سبب مخالفة عصام للامام وكان فتى تخلاف قوله كثير الانه لم يعلم الدليل وكان يظهرله دليل غيره في فتى مه ﴿ فَاقُولَ ﴾ ان هذا الشرط كان في زمانهم اما فيزمآ ننافكتفي بالحفظ كافي القنية وغيرها فحل الافتاء تقول الامام بلبجب والالمنعلم من ابن قال و على هذا فاصححه في الحاوي اي من ان الاعتبار لقوة الدليل مبنى على ذلك الشير ط وقد صححوا ان الافتاء بقول الامام فينتج من هذا آنه بجب علينا الافتاء بقول الامام وانافتي المشايخ تخلافه لانهمانما افتوا بخلافه لفقدالشرط فى حقهم وهوالوقوف على دليله واما نحن فلنا الافتاء وان لمنقف على دليله وقدوقع للمحقق أن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولهما بانه لايعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن هو أهل للنظر في الدايـل ومن ليس باهل للنظر فيه فعليه الافتـاء نقول

الامام والمراد بالاهلية هنا ان يكون عارفا ممنزا بين الاقاويل له قدرة على ترجيم بعضها على بعض ولايصير اهلا للفتوى مالم يصر صوابه اكثر من خطأه لان الصواب متى كثر فقد غلب ولا عبرة في المغلوب عقابلة الغالب فان امورالشرع مبنية على الاعم الاغلب كذا في الولوالجية * وفي مناقب الكردري قال بن المبارك وقد سئل متى يحل للرجل ان يفتى ويلى القضاءقال اذاكان بصيرا بالحديث والرأى عارفًا نقول أبي حنيفة حافظاله وهذا مجول على أحدى الروانتين عن أصحـابنا وقبل أستقرار المذهب اما بعد التقرر فلاحاجة اليــه لانه يمكنه التقليد انتهى هذا آخر كلام البحر (اقول) ولا يخفي عليك مافي هذا الكلام منعدمالانتظام ولهذا اعترضه محشيه الخبر الرملي بان قوله بجب علينا الافتاء بقول الامام وانثلم نعلم من ابن قال مضاد لقول الامام لا محل لاحدان نفتي تقولنا حتى يعلم من أين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز الافتاء انهير اهل الاحتهاد فكيف يستدل به علىوجوبه فنقول مايصــدر منغيرالاهل ليس بافتاء حقيقة وأعــا هو حكاية عن المجتهد انه قائل بكذا وباعتبار هذا الملحظ تجوز حكاية قول غيرالامام فكيف بجب علينا الافتاء بقولالامام وان افتى المشايخ مخلافه ونحن آنما نحكي فتواهم لاغير فلتأمل انتهي (وتوضيحه) انالمشايخ اطلعوا على دليــل الامام وعرفوا من ابن قال واطلعوا على دليل اصحابه فيرجحون دليل اصحابه على دليله فيفتون به ولايظن بهم انهم عداوا عن قوله لجهلهم بدليله فانا نراهم قد شحنوا كتبهم بنصب الادلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسيف مثلا وحيث لمنكن نحن اهلا للنظر فىالدليل ولم نصل الى رتبتهم فىحصول شرائط التفريع والتأصيلفعلينا حكاية مايقولونه لانهم هم اتباع المذهب الذين نصبوا أنفسهم لتقربره وتحربره باجتهادهم ﴿ وَانظر ﴾ إلى ماقدمناه منقول العلامة قاسم انالمجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورحجوا وصححوا الى ان قال فعلينا اتباع الراجموالعمل به كالو افتوا في حياتهم (وفي)فتاوي العلامة ابن الشلبي ليس للقاضي ولاللفتي العدول عن قول الامام الااذاصر - احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بقول غيرابى حنيفة في مسئلة لمرجع فهاقول غيره ورجحوافهاد ليل ابى حنيفة على دليله فان حكم فيها فحكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض انتهى (ثم اعلم) ان قول الامام لابحل لاحــدان فتي نقولنا الخ محتمل معنيين (احده.ا) ان يكون المراد به ماهوالمتبادر منه وهوانه اذا ثبت عنده مذهب امامه في حكم كوجوب الوتر مثلا لايحللهان يفتى بذلك حتى يعلم دليل أمامه ولاشك اندعلى هذاخاص

بالمفتي المحتهد دونالمقلد المحض فانالتقليدهوالآخذ يقول الغير بغير معرفةدليله قالوا فخرج احْذُه مع معرفة دليله فأنه ليس بتقليد لأنه أخْذُ منالدليل لامن المجتهد بل قيل اناخذه مع معرفةدليله نتيجة الاجتهاد لان معرفةالدليل أعما تكون للمحتهد لتوقفها على معرفة سلامته منالمعارض وهي متوقفةعلىاستقراء الادلة كلها ولا نقدر على ذلك الاالمحتهد اما محرد معرفة انالمجتهد الفلانى اخذ الحكم الفلانى منالدليل الفلاني فلافائدة فهافلا مدانيكون المراد من وحوب معرفةالدليل علىالمفتى ان يعرف حاله حتى يصمح لة تقليده فى ذلك مع الجزم بدوافتاء غبرومه وهذا لامتأتي الافيالمفتي المحتهد فيالمذهب وهو المفتي حقيقة اماغيره فهو ناقل (لكن) كون المراد هذا بعيد لأن هذا المفتى حيث لميكن وصل الى رتبة الاحتهاد المطلق يلزمه التقليد لمنوصل البها ولايلزمه معرفة دليل امامه الاعدلي قول قال في البحرير (مسئلة) غير المحتهد المطلق يلزمه التقليد وانكان مجتهدا في بعض مسائل الفقــه او بعض العلوم كالفرائض على القول ببجزى الاجتهاد وهوالحق فيقلد غيره فيما لانقدر عليه وقيل في العالم أنما يلزمه التقليد بشرط تبين صحة مستند المجتهد والالمبجزله تقليده أنتهى والاولةول الجهور والثانى قول لبعض المعتزلة كإذكره شارحه فقوله يلزمه التقليد مع ماقدمناه من تعريف التقليد بدل على ان معرفة الدايل المحتهد المطلق فقط والدلايلزم غيره ولوكان ذلك الغير مجتهدافي المذهب لكن نقل الشارح عن الزركشي من الشافعية ان اطلاق الحاقه بالعامى الصرف فيه نظر لاسها في اتباع المذاهب المتحرين فانهم لمينصبوا انفسهم نصبة المقلدين ولاشك فىالحاقهم بالمجتهدين اذلا قلدمجتهد محتهدا ولامكن انيكون واسطة بينهما لآنه أيس لناسوى حالتين قال ان المنير والمختــارانهم مجتهــدون ملتزمون انلايحدثوا مذهبا اماكونهم مجتهدن فلائن الاوصاف قائمة بهمواماكو نهم ملتزمين ان لايحدثوا مذهبافلائن احداث مذهب زائد محيث يكون لفروعداصول وقواعد مبالنة لسائر قواعد المتقدمين فتعذر الوحود لاستيعاب المتقدمين سائرالاساليب نعم لايمتنع عليهم تقليد امام فى قاعدة فاذاظهراه صحة مذهب غير امامه في واقعة لم بحزله ان نقله امامه لكن وقوع ذلك مستعدلكمال نظر من قبله انتهى «*» ﴿ الثاني من الاحتمالين ان يكون المراد الافتاء تقول الامام تخريجا واستنباطا من اصوله (قال) في النحريروشرحه (مسئلة) افتاء غيرالمجتهد «*» وما استبعده غير بعيد كما افاده في شرح البحرس فأنه واقع في مثل اصحباب الامام الاعظم فانهم خالفوه في بعض الاصول وفي فروع كثيرة جدا اه منه

عذهب مجتهد تخر بجاعلي اصوله لانقل عينهان كان مطلعاعلي مبانيه اي مأخذا حكام المجتهد اهلاللنظر فيها قادرا على التفريع على قواعده متمكنامن الفرق والجمو المناظرة في ذلك بان يكون له ملكة الافتدار على استنباط احكام الفروع المجددة التي لانقل فيها عن صاحب المذهب من الاصول التي مهدهاصا حب المذهب و هذا السمى بالمجتهد في المذهب جاز • * ، والايكنكذلك لايجوز * وفي شرح البديع للهندي وهو المحتار عند كثير من المحققين من اصحابناوغيرهم فانه نقل عن ابي يوسف وز فروغير همامن ائمتنا انهم قالوا لايحللاً حد ان فتي يقولنا مالم يعلم من ان قلنا وعبارة بمضهم من حفظ الاقاويل ولميعرف الحجج فلابحل لهان نفتي فيماا ختلفوا فيهوقيل جازبشر طعدم مجتهد واستقربه العلامةوقيل يجوزمطلقا اىسواءكانمطلعا على المأخذأم لاعدمالمجتهدأملاوهو مختار صاحب البديم وكثيرمن العلماء لانه ناقل فلافرق فيه بين العالم وغيره واحيب بأنه ليس الخلاف في النقل بل في التخريج لان النقل لعين مذهب المجتهد تقبل بشرائط الراوي من العدالة وغيرها اتفاقا انتهى ملحصا ﴿ أَقُولَ ﴾ ويظهر مماذكره الهندى ان هذاغيرخاص باقوال الامام بلاقوال اصحابه كذلك وان المراد بالمجتهدفى المذهب هماهل الطبَّة الثالثة من الطبقات السبع المارة وان الطبقة الثانية وهم المحاب الامام اهل اجتهادمطلق الاانهم قلدوه في اغلب أصوله وقو اعده بناء على ان المجتهدلة ان يقلد آخروفيه عنابى حنيفةروايتان ويؤيدالجوازمسئلة ابي يوسف لماصلي الجمة فاخبروه بوجو دفأرة في حوض الحام فقال نقلداهل المدينة وعن مجديقلداعلم منه اوعلى «٠» أنه وأفق اجتهادهم فيها اجتهاده وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية كالقفال والشيخ ابى على والقاضي حسين انهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه يقال مثله في اصحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف ومجمد بالاولى وقدخالفوه فىكثير منالفروع ومع هذا لمتخرج اقوالهم عنالمذهب كامرتقريره ه*، (فقد) تحرر مماذكرناه ان قول الامام واصحابه لامحل لاحد

«*» قوله جاز جواب الشرط فى قوله انكان مطلعا الخ منه «*» قوله اوعلى معطوف على قوله على انائجتهد

« ته ثمرأيت بخطمن اثق بهمانصه قال ابن الملقن في طبقات الشافعية فائدة قال ابن برهان في الاوسط اختلف اصحابنا واسحاب ابى حنيفة في المزنى و ابن سريج وابي يوسف و محد بن الحسن فقيل مجتهدون مطلقاو قيل في المذهبين وقال امام الحرمين اريكل اختيار المزنى تخريجا فانه لا يخالف اصول الشافعي لا كائبي يوسف و محبد

ان يفتى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا مجول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستنباط والتخريج كما علمت من كلامالتحرىر وشرح البديع والظاهر أشتراك اهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة فيذلك وان من عداهم يكتني بالنقلوان علينا أتبباع مانقلوه لنسا عنهم من استنباطاتهم الغير المنصوصة عن المتقدمين ومن ترجماتهم ولوكانت لغير قول الامام كما قررناه فيصدر هذا البحث لانهم لمير جنوامار جحوه جزافا وأعا رجحوابه داطلاعهم على المأخذ كاشهدت مصنفاتهم بذلك خلافا لما قاله في المحر (تنسه) كلام المحر صريح في ان المحقق ابن الهمام من اهل الترجيم حيث قال عنه انداهل للنظر في الدليل وح فلنا اتباءه فيما محققه ويرجحه من الروايات اوالاقوال مالم يخرج عن المذهب فانله اختيارات خالف فيهاالمذهب فلايتابع علم كاقاله تليذه العلامة قاسم وكيف لأيكون اهلالذلك وقد قال فيه بعض اقرانه وهو البرهان الانباسي لوطلبت حججالدين ماكان فى بلد المن يقوم بها غيره اه (قلت) بل قد صرح العلامة المحقق شيخ الاسلام على المقدسي في شرحه على نظم الكنز في باب نكام الرقيق بان ابن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد * وكذلك نفس العلامة قاسم من اهل تلك الكتيبة فانه قال في اول رسالته المسماة رفع الاشتباه عن مسئلة المياه لما منع علماؤنا رضي الله تعالى عنهم من كان له اهلية النظر من محض تقليدهم على مارواه الشيخ الامام العالم العلامة ابو استحق ابراهيم بن يوسف قال حدثنا ابو يوسف عن ابي حنيفة رجهالله تمالي انه قال لايحل لاحد ان نفتي يقولنــا مالم يعرف من ابن قلناه تتبعث (١) مآخذهم وحصلت منها بحمدالله تعالى على الكثير ولماقنع بتقليدما في صحف كثير من المصنفين الخ * وقال في رسالة اخرى واني ولله الحمد لا قول كاقال الطحاوي لان حربوية لايقلد الاعصبي اوغيي انتهى ويؤخذ من قول صاحب البحر بجب علينا الافتاء بقول الامام الخ أنه نفسم ليس من أهل النظر في الدليل فاذا صحح قولا مخالفاً (تصميم غيره لايعتبر فضلا عن الاستنباط والنحريج على القواعد خلافا لماذكره البيرى عند قول صاحبالبحر فىكتابه الاشباه النوع الاول معرفة القواعد التي ردالها وفرءوا الاحكام علمها وهبي اصول الفقه فيالحقيقة وبها برتتي الفقيه الىدرجة الاجتهادولوفي الفتوى واكثر فروعه ظفرت به الخ فقال البيرى بعدان عرف المجتمد في المذهب عا قدمناه عندو في هذا اشارة الى ان المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى فأنهما تخالفان صاحمهما قل الرافعي في باب الوضوء تفردات المزنى لاتعدمن المذهب اذالم يخرجها على اصل الشافعي انتهى

(١) جواب لما

وزيادة وهو في الحقيقة قدمن الله تعالى عليه بالاطلاع على خبايا الزوايا وكان من جلة الحفاظ المطلعين انتهى اذ لا يخفى ان ظفره با كثر فروع هذا النوع لايلزم منه ان يكون له الهلية النظر في الادلة التي دل كلامه في البحر على أنها لم تحصل له وعلى انها شرط للاجتهاد في المذهب فتأمل

ثم اذا لم توجد الروايه * عن علمائنا ذوى الدرايه واختلف الذين قد تأخروا * يرجع الذى عليه الاكثر مثل الطحاوى وابي حفص الكبير * وابوى جعفر والليث الشهير وحيث لم توجد لهؤلاء * مقالة واحتيج للافتاء فلينظر المفتى بجد واجتهاد * وليخش بطش ربه يوم المعاد فليس مجسر على الاحكام * سوى شقى خاسر المرام

قال في آخر الحـاوي القدسي ومتى لم وجـد في المسـئلة عن ابي حنيفــة رواية يؤخذ بظاهرةول ابي نوسف ثم بظاهر قول مجد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم الاكبر فالاكبر هكذا الى آخرمن كان من كبار الاسحاب واذا لميوجله فيالحادثة عن واحدمنهم جواب ظاهر وتكلم فيهالمشايخ المتأخرون قولا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الاكثرين مما أعمّـد عليه الكبار المعروفون كائبي حفص وابى جعفر وابى الليث والطحاوى وغيرهم فيعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا ينظر المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها مانقرب الى الخروج عن العهدة ولابتكلم فيها حزافا لمنصبه وحرمته وليخش الله تعالى ويراقبه فأنه ام عظيم لايتجاسر عليـه الاكل جاهـل شقى انتهى (وفى) الخـانـــة وان كانت المسـئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل مها فان لمبحد لها رواية عن اصحابنا واتفق فم المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتى بما هو صواب عنده وان كان المفتى مقلدا غيرمجتهد يأخذيقول من هوافقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه الناس عنده في مصر آخر يرجعاليه بالكتاب ويكتب بالجواب ولايجازف خوفا منالافتراء علىالله تعالى بحريم الحلال وضده انهي (قلت) وقوله وإن كان المفتى مقلدا غير مجتهد الخ نفيد أن المقلد المحض ليس له أن نفتي فيما لم مجد فيه نصا عن احد ويؤيده ما في البحر عن التأثر خانية وإن اختلف المتأخرون اخذ بقول واحد فلولم يجد من المتأخرين مجتهد يوأيه اذاكان يعرف وجوه الفقه ويشاور اهله انتهى فقوله اذاكان يعرف النح دليل على ان من لم يعرف ذلك بل قرأكتابا او اكثر وفهمه

وصار له اهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد اذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب ليس له ان يفتى فيها برأية بل عليه ان يقول لا ادرى كإقال من هو أجل منه قدرا من مجتهدى الصحابة ومن بعدهم بل من ايدبالوحى صلى الله تعالى عليه وسلم والغالب ان عدم وجدانه النص لقلة اطلاعه او عدم معرفته عوضع المسئلة المذكورة فيه اذ قل ما تقع حادثة الا ولها ذكر في كتب المذهب اما بعينها أو بذكر قاعدة كلية تشملها ولايكتني بوجود نظيرها ممانقار بها فانه لايأمن ان يكون بين حادثته وماوجده فرق لا يصل اليه فهمه فكم من مسئلة فرقوا بينهاو بين نظيرتها بين حادثته وماوجده فرق لا يصل اليه فهمه فكم من مسئلة فرقوا بينهاو بين نظيرتها العلامة ابن نجم في الفوائد الزينية لا يحل الافتء من القواعد والضوابط واعما على المفتى حكاية النقل الصريح كا صرحوا به انتهى وقال ايضا ان المقرر في الاربعة المذاهب ان قواعد الفقه اكثرية لا كلية انتهى نقله البيرى ف بلى من لم يجد نقلا صريحا ان يتوقف في الجواب او يسأل من هواعم منه ولو في بلدة اخرى كايعم عانقلناه عن الخمانية فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء انتهى نعم قد توجد حوادث عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية فيفتى المفتى ماكما سنذكره آخر المنظومة عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية فيفتى المفتى ماكما سنذكره آخر المنظومة عرفية غير خمالفة للنصوص الشرعية فيفتى المفتى ماكما سنذكره آخر المنظومة عرفية غير خمالفة للنصوص الشرعية فيفتى المفتى ماكما سنذكره آخر المنظومة عرفية غير خمالفة للنصوص الشرعية فيفتى المفتى ماكما سنذكره آخر المنظومة عرفية غير خماله النسوعية فيفتى المفتى ماكما المنتوجد حوادث

وههنا ضوا بط محرره * عدت لدى اهل النهى مقرره فى كل ابواب العبادات رجع * قول الامام مطلقا مالم تصع عنه رواية بها الغير اخذ * مشل تيم لمن عرا نبذ وكل فرع بالقضا تعلقا * قول ابى يوسف فيه ينتق وفى مسائل ذوى الارحامقد * افتوا بما يقوله مجد ورجحوا استحسانه على الفياس * الامسائل ومافيها التباس وظاهر المروى ليس يعدل * عنه الى خلافه اذ ينقل لاينبغى العدول عن درايه * اذا اتى بوفقها روايه

وكل قول جاء ينفى الكفرا * عن مسلم ولوضعيفا أحرى وكل مارجع عنـه المجتهـد * صـاركنسـوخ فغيره اعتمد وكل قـول في المتون اثبتـا * فذاك ترجيم له ضمنـا اتى

فرجحت على الشروح والشروح * على الفتاوى القدم من ذات رجوح مالم يكن سواه لفظ الصححا * فالارجح الذي له قدصرها

جعت في هذه الابيات قواعد ذكروها مفرقة في الكتب وجعلوها علامة على المرجع من الاقوال (الاولى) ما في شرح المنية للبرهان ابراهيم الحلبي من فصل

التيم حيث قال فلله در الامام الاعظم ما ادق نظره وما اشد فكره ولأمرما حمل ألعلماء الفتوى على قوله فيالعبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء مالم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيم فقط عندعدم غير نبيله التمر (الثانية) مافي النحر قبيل فصل الحبس قال وفي القنية منباب المفتى الفتوى على قول ابى بوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا فىالبذازية منالقضاء انتهى اى لحصول زيادة العلم له بتجربته ولهذا رجع أبوحنيفة عن القول بان الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقته زاد في شرح البيري على الاشباء ان الفتوى على قول ابى يوسف ايضا في الشهادات قلت لكن هي من توابع القضاء (و) في البحر من كتباب الدعوى لوسكت المدعى عليه ولم بجب ينزل منكرا عندهما اماعند ابي يوسف فيحبس الى ان مجيب كإقال الامام السرخسي والفتوى علىقول ابى بوسف فها شعلق بالقضاء كمافي القنية والبزازية فلذا افتيت بانه محبس الى ان بجيب (الثالثة) ما في منن الملتقي وغيره في مسئلة القسمة على ذوى الارحام وبقول مجديفتي قال في سكب الانهراي في جمع توريث ذوى الارحام وهواشهر الروايتين عنالامام ابى حنيفة وبديفتي كذا قالمالشيخ سراجالدين فيشرح فرائضهوقال فىالكافى وقول مجمد اشهرالروامتين عنابى حنيفة فيجيع ذوى الارحام وعليه الفتوى (الرابعة) ما في عامة الكتب من انه اذاكان في مسئلة قياس واستحسان ترجيح الاستحسان على القياس الا في مسائل وهي أحدى عشرة مسئلة على مافي اجناس الناطني وذكرها العلامة ابننجيم في شرحه على المنسار ثم ذكر انجم الدين النسني اوصلهـــا الى اثنتين وعشرين وذكرقبله عنالتلويح انالتعيج انمعني الرحجان هنا تعين العمل بالراجح وترك العمل بالمرجوح وظاهر كلام فغر الاسالام انه الاولوية حتى بجوز العمال بالمرجوح ﴿ الخــامسة ﴾ مافي قضــاء البحر منان ماخرج عن ظــاهر الرواية فهو مرجوع عنه والمرجوع عنه لم ببق قولا للمجتهد كما ذكروه انتهى وقدمنا عنانفع الوسائل انالقاضي المقلد لابجوزله انبحكم الاعا هوظاهر المذهب لابالرواية الشاذة الاان ننصوا على ان الفتوى عليهما انتهى وفي قضاء الفوائت من البحران المسئلة اذالم تذكر في ظاهر الرواية و ثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها انتهى (السادسة) مافي شرح المنية في بحث تعديل الاركان بعد ماذكر اختلاف الرواية عن الامام في الطمانينة هل هي سنةاوواجبة وكذا القومة والجلسة قال وانت علمت ان مقتضى الدليل الوجوب كما قاله الشيخ كمال الدين ولا منبغي ازيعدل

عن الدراية اذا وافقتها رواية انتهى والدراية بالدال المهملة تستعمل ععني الدليل كافي المستصفي ويؤلده مافي آخر الحاوى القدسي اذا اختلفت الروايات عن الىحنيفة في مسئلة فالأولى بالاخذ اقواها حجة (السابعة) مافي المحر من باب المرتد نقلا عن الفتاوى الصغرى الكفرشي عظيم فلااجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر انتهىثم قال والذي تحررانه لايفتي بكفر مسلم امكن جل كلامه على محل حسن اوكان في كفره اختلاف ولورواية ضعفة (الثامنة) مافي الحر مما قدمناه قرب من ان المرجوع عنه لم سبق مذهبا للمجتهد وح فيجب طلب القول الذي رجع اليه والعمل به لان الاول صار عنزلة الحكم المنسوخ وفي البحر ايضًا عن التوشيح أن مارجع عنه المجتهد لايجوز الاخذبه انتهى (و) ذكر في شرح التحرير أن علم المتأخر فهو مذهبه ويكون الاول منسوخا والاحكى عنه القولان من غير ان حكم على احدهما بالرجوع (التاسعة) ماذكره العلامة قاسم في تصحيحه ان مافي المتون مصحح تصحيحا التزاميا والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي قلت حاصله ان اصحاب المتون التزموا وضع القول الصحيح فيكون مافىغيرها مقابل الصحيع مالم يصرح بتصحيحه فيقدم عليها لانه تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الالتزامي وفي شهادات الخيرية في جواب سؤال المذهب الصحبح المفتى له الذي مشت عليه أصحاب المتون الموضوعة لنقل الصحيح من المذهب الذي هوظاهر الرواية ان شهادةالاعمي لاتصم ثم قال وحيث علم ان القول هوالذي تواردت علمه المتون فهوالمعتمدالعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض مافي المتون والفتاوي فالمتمد مافي المتون وكذا يقدم مافي الشروح على مافي الفتــاوى انتهى وفي فصل الحبس مناليحر والعمل على مافي المتون لانه اذا تعارض مافي المتون والفتاوي فالمتمد مافى المتون كافى انفع الوسائل وكذا يقدم مافى الشروح على مافى الفتاوى انتهى اي لما صرح به في انفع الوسائل ايضا في مسئلة قسمة الوقف حيث قال لايفتي بنقول الفتاوي بل نقول الفتاوي انمايستأنس بها اذا لم يوجد مايعارضها منكنب الاصول ونقل المذهب أمامع وجود غيرهما لايلتفت اليها خصوصا اذا لم يكن نص فيها على الفتوى ا ه (و) رأيت في بعض كتب المتأخرين نقلا عن ايضاح الاستدلال على ابطال الاستبدال لقاضي القضاة شمس الدين الحريري احد شراح الهداية ان صدرالدين سليمان قال ان هذه الفتاوي هي اختيارات المشايخ فلاتعارض كتب المذهب قل وكذا كان نقـول غيره من مشايخنا وبه أغول أنتهي (ثم) لايخفي أن المراد بالمتون المتون المعتبرة كالبداية ومختصر

القدورى والمختار والنقاية والوقاية والكنز والملتقى فانها الموضوعة لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية بخلاف متن الغرر لمنلا خسرو ومتن التنوير للتمر تاشى الغزى فان فيهما كثيرا من مسائل الفتاوى

وسابق الاقوال فى الخانيه ، وملتق الابحر ذومنيه وفى سواهما اعتمد ما اخروا ، دليله لأنه المحرر كا هو العادة فى الهدايه ، ونحوها لراجح الدرايه كذا اذا ما واحدا قد علوا ، له و تعليل سواه اهملوا

اى ان اول الاقوال الواقعة في فتاوي الامام قاضي خانله مزية على غيره في الرجحان لانه قال في اول الفتاوي و فيماكثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت على قول اوقولين وقدمت ماهو الاظهر وافتحت بما هو الاشهر احابة للطالمين وتيسيرا على الراغبين انتهى وكذا صاحب ملتقي الابحر التزم تقديم القول المعتمد وما عداهمامن الكتب التي تذكرفيها الاقوال بادلتها كالهداية وشروحها وشروح الكنز وكافي النسني والبدائع وغيرها من الكتب المبسوطة فقد جرت العادة فيها عند حكاية الاقوال انهم يؤخرون قول الامام ثم يذكرون دليل كل قول ثم يذكرون دليـل الامام متضمنا الجواب عما اسـتدل به غيره وهذا ترجيم له الا ان ينصوا على ترجيم غيره (قال) شيخ الاسلام العلامة ابن الشلى في فتاواه الاصل ان العمل على قول ابى حنيفة ولذا ترجيح المشايخ دليله فى الاغلب على دليل من خالفه من اسحابه ويجيبون عا استدل به مخالفه وهذا امارة العمل بقوله وأن لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصريح التصعيع انتهى وفي آخر المستصفى للامام النسفي اذا ذكر في المسئلة ثلاثة اقوال فالراجيح هو الاول اوالاخير لاالوسط انتهي ﴿ قلت ﴾ ويذبني تقيده بما اذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب ولم يذكر الإدلة اما اذا علمت كاس عن الخانيـة والملتق فتتبع واما اذا ذكرت الادلة فالمرجح الاخير كافلنا (وكذا) لوذكروا قولين مثلا وعللوا لاحدهما كان ترجيماله على غير المعلل كا افاده الخير الرملي في كتاب الغصب من فتاواه الخيرية و نظيره ما في التحرير وشرحه في فصل الترجيم في المتعارضين ان الحكم الذي تعرض فيه للعلة يترجح على الحكم الذي لم يتعرض فيمه لها لان ذكر علته بدل على الاهتمام به والحث عليه انتهى

وحيثما وجدت قولين وقد * صحح واحد فذاك المعتمد بنحو ذا الفتوى عليه الاشبه * والاظهر المختارذا والاوجه

اوالصحیح والاصح آگد ، منه وقیل عکسه المؤکد کذا به یفتی علیه الفتوی ، وذان منجیع تلك اقوی

قال فيآخر الفتاوي الخيرية وفي اول المضمرات اما العـلامات للافتاء فقـوله وعليه الفتوى ومه نفتي ومه نأخلذ وعليه الاعتماد وعليه عمل البوم وعليه عل الامة وهو الصحيح وهو الاصم وهو الاظهر وهو المختــار فيزماننــا وفتوى مشامخنا وهو الاشبه وهو الاوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة فيمتن هذاالكتاب فيمحلها فيحاشيةالنزدوي انتهى وبعض هذهالالفاظ آكد منبعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصم والاشبه وغيرها ولفظ بديفتي آكدمن افظ الفتوى عليه والاصمح آكدمن الصحبح والاحوط آكد من الاحتياط انتهى (لكن) فيشرح المنية في محث مس المصحف والذي اخذناه من المشايخ انه آذا تعارض امامان معتبران في النصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر الاصم كذا فالأخذ تقول من قال الصحيح أولى من الاخذ تقول من قال الاصم لان الصحيج مقالله الفاسد والاصم مقالله الصحيح فقد وافق من قال الاصم قائل المحيح على أنه صحيح وأما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد فالاخذ بما انفاقا على انه صحيم اولى من الاخذ بما هو عند احدهما فاسد انتهى ﴿ وَذَكُرُ ﴾ العـلامة ان عبد الرزاق في شرحه على الدرالمختار انالمشــهور عندالجمهور انالاصم آكد من الصحيح (وفي)شرح البيري قال في الطراز المذهب ناقلا عنحاشية النزدوي قوله هوالصحيح نقتضي انيكون غيره غير صحيم ولفظ الاصح تقتضي انيكون غيره صحيحا اقول ننبغي ان تقيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصم الرواية الشاذة كما فيشرحالمجمع انتهى (وفي) الدرالمختار بعدنقله حاصل مام ثمرأيت فيرسالة آداب المفتين اذا ذيلت رواية في كتـــاب معتمد بالاصم اوالاولى اوالارفق ونحوها فله ان نفتي بها وتخالفها ايضا الإشاء واذا ذيلت بالصحيح اوالمـأخوذ له اوله لفتي اوعليهالفتوي لمرنفت تمخالفها الاأذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي عخالفه هو الصحيح فنخير فبختار الاقوى عنده و لالمق والاصلح انتهى فليحفظ انتهى ﴿ قلت ﴾ وحاصل هذا كله أنه اذا صحح كل منالرواتين بلفظ واحــدكائن ذكر فيكل واحدة مهمــا هوالصحيح اوالاصح اويه نفتي نخيرالمفتي بهواذا اختلف اللفظ فانكان احدهمالفظ الفتوى فهو أولى لانه لايفتيالابما هوصحيم وليس كل صحيم يفتي به لان الصحيح في نفسه قد لانفتي له لكون غيره اوفق لتغير الزمان وللضرورة ونحو ذلك فما فيه لفظ

الفتوى لتضمن شيئين احدهما الاذن بالفتوى له والآخر صحته لان الافتاءله تصحيحله بخلاف مافيه لفظ الصحيح اوالاصم مثلا وانكان لفظ الفتوىفىكل منهما فان كان احدها نفيد الحصر مثل به نفتي اوعليه الفتوى فهو الاولى ومثله بل اولى افظ عامه على الامة لانه نفيد الاجاع وان لميكن لفظ الفتوى فىواحد منهما فانكان احدها بلفظالاصح والآخر بلفظ الصحيح فعلىالخلاف السابق لكن هذا فيما اذا كان التصحيحان فيكتابين اما لوكانا في كتاب واحد. من أمام واحد فلايتاتي الخلاف في تقديم الاصم على الصحيح لان اشعار الصحيح بان مقابله فاسدلايتأتى فيه بعدالتصريح بان مقاملهاصحالا اذاكان في المسئلة قول ثالث يكونهوالفاسد وكذا لوذكر تصحين عن امامين ثم قال ان هذا التصحيح الثانى اصم من الأول مثلا فانه لاشك ان مراده ترجيم ماعبر عنه بكونه اصم ويقع ذلك كشيرا في تصحيح العلامية قاسم وان كان كل منهما بلفظ الاصم او الصحيح فلا شبهة في أنه ينحير بينهما اذاكان الامامان المحمان في رتبة واحدة اما لوكان احدهمـا اعلم فانه بختار تصحيعه كمالوكان احدهما فيالخانية والآخر في البزازية مثلافان تصحيح قاضي خان اقوى فقد قال العلامة قاسم أن قاضي خان من احق من يعتمد على تصحيحه وكذا ينحيير اذاصر - بتصعيح احداهما فقط بلفظ الاصم اوالاحوطاوالاولى اوالارفق وسكت عن تصحيح الاخرى فان هذا اللفظ يفيد صحة الاخرى لكن الاولى الاخذ عما صرح بانها الاصم لزيادة صحتها وكذا لوصرح فياحداهما بالاصم وفيالاخرى بالصحيح فانالاوليالاخذ بالاصم

وان تجد تصحیح قولین ورد * فاختر لماشئت فکل معتمد الا اذا کانا صحیحا واصح * اوقیل ذایفتی بدفقدر جح اوکان فی المتون اوقول الامام * اوظاهر المروی "اوجل" العظام قال به او کان الاستحسانا * اوزاد للاوقاف نفسا بانا اوکان ذا اوف فی البرهان اوکان ذا اوضح فی البرهان هذا اذا تعارض التصحیح * اولم یکن اصلا به تصریح فت أخه نه الذی له مرجح * مما علمته فه ذا الاوضح

لما ذكرت علامات التصحيح لقول من الاقوال وان بعض الفاظ التصحيح آكد من بعض وهذا أغاتظهر ثمرته عندالتعارض بان كان التصحيح لقولين فصلت ذلك تفصيلا حسنا لم اسبق اليه اخذا مما مهدته قبل هذا وذلك ان قولهم اذاكان في المسئلة قولان مصححان فالمفتى بالخيار ليس على اطلاقه بل ذاك اذا لم يكن

لاحدهما مرجع قبل النصعيع اوبعده (الاول) من المرجعات ما اذا كان تصحبح احدهما بلفظالصحيح والآخر بلفظالاصح وتقدمالكلامفيه وانالمشهور ترجيع الاصم على الصحيح (الثاني) مااذا كان احدهما بلفظ الفتوى والآخر بغيره كما تقدم بيانه (الثالث) مااذا كان احدالقولين المصحين في المتونوالآخر فيغيرهما لانه عند عدمالتصحبح لأحدالقولين يقدم مافي المتون لأنها الموضوعة لنقل المـذهب كمام فكذا اذا تعارض النصحيحان ولذا قال في البحر في باب قضاء الفوائت فقد اختلف النصحيح والفتوى والعمل عا وافق المتون أولى (الرابع) مااذاكان احـدهما قول الامام الاعظم والآخر قول بعض اصحابه لانه عند عدم الترجيم لأحدهما يقدم قول الامام كا من بيانه فكذا بعده (الخامس) مااذا كان احدهما ظاهرالرواية فيقدم على الآخر قال في البحر من كتاب الرضاع الفتوى اذا اختـلفت كان الترجيم لظـاهر الرواية وفيه من باب المصرف اذا اختلف النصع ح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليه ﴿ السادسِ ﴾ مااذا كان احدالقولين المصحين قال به جل المشايخ العظام ففي شرح البيرى على الاشبًا، ان المقرر عن المشارخ انه متى اختلف في المسئلة فالعبرة عاقاله الاكثر انتهى وقدمنا نحوه عن الحاوى القدسي ﴿ السَّابِعِ ﴾ ما ذا كان احدهم الاستحسان والآخرالقياس لما قدمناه من انالارجحالاستحسان الافي مسائل (الثامن) مااذا كان احدهما انفع للوقف لما صرحوا به في الحاوي القدسي وغيره من انه يفتي عا هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه ﴿ التَّاسِعِ ﴾ مااذا كان احدهما اوفق لاهمل ألزمان فان ماكان اوفق لعرفهم اواسهل عليهم فهو اولى بالاعتماد عليه ولذا افتوا بقول الامامين فيمسئلة تزكية الشهود وعدمالقضاء بظاهر العدالة لتغير احوال الزمان فانالامام كان في القرن الذي شهدله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالخيرية تخلاف عصرهما فانه قدفشي فيه الكذب فلابد فيه من النَّذَكية وكذا عدلوا عن قول ائمتنا الثلاثة في عدم جواز الاستُمجار على التعليم وتحوه الغيرالزمان ووجو دالضرورة الى القول بجوازه كامر سانه ﴿ الماشر ﴾ مااذا كان احدهمادايله اوضح واظهركا تقدمان الترجيع بقوة الدليل فعيث وجد سحيحان ورأى منكان لهاهلية النظرفي الدليل ان دليل احدهما اقوى فالعمل به اولي هذا كله اذا تعارض التحميم لأنكل واحد من القولين مساو للآخر في الصحة فاذا كان في احدهما زيادة قوة منجهة اخرى يكون العمل به أولى من العمل بالآخروكذا اذالم يصرح بتضيع واحدمن القولين فيقدم مافيه مرجح منهذه المرجحات ككونه في المتون

اوقول الامام اوظاهر الرواية الخ

واعل بمفهوم روايات اتى * مالم يخالف لصريح ثبت

اعلم انالمفهوم قسمان * مفهوم موافقة وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق لمسكوت بمجرد فهم اللغة اي بلاتوقف على رأى واجتهادكدلالة (لاتقل لهمااف) على تحريم الضرب * ومفهوم مخالفة وهودلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للسكوت * وهو اقسام * مفهوم الصفة كفي السائمة زكاة * ومفهوم الشرط نحو ﴿ وَانَ كُنَّ أُولَاتَ حَلَّ فَانْفَقُوا عَلَيْهِنَ ﴾ ومنهوم الغَّاية نحو ﴿ حتى تنكح زوجًا غيره ﴾ ومفهوم العدد نحو ﴿ ثَمَانَينَ جَلَّدَ ﴾ ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بجاء كه الغنم زكاة * واعتبار القسم الأول من القسمين متفق عليه * واختلف في الثاني باقسامه فعند الشافعية معتبرسوي الاخير فيدل على نفي الزكاة عن العلوفة وعلى أنه لانفقة لمبانة غير حامل وعلى الحل أذا نكعت غيره وعلى نفي الزائدعلى الثمـــانين * وعندالحنفية غيرمعتبر باقســـامه في كلام الشارع فقط وعمام تحقيقه فيكتب الإصول قال فيشرح التحرير بعد قوله غير معتبر فيكلام الشارع فقط فقد نقل الشيخ جلال الدين الخبازي في حاشية الهداية عن شمس الأعة الكردرى ان تخصيص الشيء بالذكر لايدل على نفى الحكم عاعداه في خطابات الشارعفاما فىمتفاهم الناسوعرفهم وفىالمعاملات والمقليات يدلانتهىوتداوله المتأخرون وعليه مافى خزانة الاكمل والخانية لوقال مالك على أكثر منمائة درهمكان اقرارا بالمائة ولايشكل عليهعدم لزومشئ فيمالك على اكثرمن مائة درهم ولااقل كالايخني على المتأمل انتهى ﴿ وَفَى ﴾ حَجِ النهر المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنداقوال الصحابة قال وينبغي تقييده عايدرك بالرأى لاما لم يدرك بدانتهي * اى لان قول الصحابي اذاكان لايدرك بالرأى اى بالاجتهادله حكم المرفوع فيكون من كلام الشارع صلى الله تمالى عليه وسلم والمفهوم فيه غير معتبر فالمراد بالروايات ماروى في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم (وفي) النهر ايضا عند سأن الوضوء مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص انتهى وفي غاية البيان عندقوله وليس على المرأة ان تنقض صفائرها احترز بالمرأة عن الرجل وتخصيص الشئ فيالروايات بدل على نفي ماعداه بالاتفاق مخلاف النصوص فان فيها لايدل على نفي ماعداه عندنا ﴿ وَفِي ﴾ غاية البيان أيضا في باب جنايات الحج عندقوله واذا صال السبع على المحرم فقتله لاشيء عليه لما روى انعمررضي الله تعالى عنه قتل سبعا واهدى كبشا وقال آنا بتدأناه على لاهدائه بابتداء نفسه

فعلم به انالمحرم اذالم مبتدئ بقتله بل قتله دفعًا لصولته لابجب عليهشي والا لم بق للتعليل فأئدة ولا يقال تخصيص الشي الذكر لابدل على نفي ماعداه عندكم فكيف تستدلون بقول عمر رضي الله تعالى عنه لانانقول ذاك في خطابات الشرع امافي الروايات والمعقولات فيدل وتعليل عمر منباب المعقولات انتهي وحاصله ان التعليل الاحكام تارة يكون بالنص الشرعي من آية اوحديث وتارة يكون بالمعقول كماهنا والعلل العقلية ليست من كلام الشارع ففهومها معتبر ولهـذا تراهم يقولون مقتضى هـذه العلة جوازكذا وحرمتـه فيستدلون عفهومها ﴿ فَانَ قَلْتُ ﴾ قال في الاشباء من كتاب القضاء لابجوز الاحتجاج بالمفهوم فىكلام النياس فىظماهر المذهب كالادلة واما مفهوم الرواية فعجة كافي غاية البيان من الحج انتهى فهذا مخالف لمامر من انه غيرمعتبر في كلام الشارع فقط (قلت)الذي عليه المتأخرون ماقدمناه (وقال) الملامة البيري فىشرحه والذى فىالظهيرية الاحتجاج بالمفهوم لابجوز وهوظاهر المذهب عندعلمائنا رجهم الله تعالى وماذكره مجدفي السير الكبير من جواز الاحتجاج بالمفهوم فذلك خلاف ظاهر الرواية قاله فيحواشي الكشف رأيت فيالفوائد الظهيرية فيباب مايكره في الصلاة ان الاحتجاج بالمفهوم بجوز ذكره شمس الأئمة السرخسي فيالسير الكمير وقال بني مجد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم والي هذا مال الخصاف وبني عليه مسائل الحيل * وفي المصفي التخصيص بالذكر لابدل على نفي ماعداه قلنا التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المعقولات ىدل على ننى ماعداه اه من النكاح * وفي خز انةالروايات القيد في الرواية ينفي ماعداه وفي السراجية امافي متفاهم الناس من الاخبارات فان تخصيص الشيء بالذكريدل على نفي ماعداه كذا ذكره السرخسي انتهى اقول الظاهر أن العمل على مافى السيركم اختاره الخصاف فى الحيل ولم نر من خالفه والله تعالى اعلم انتهى كلام البيرى * اى ان العمل على جو از الاحتجاج بالمفهوم لكن لامطلقا بل في غير كلام الشارع كاعلمت مماقررناه والا فالذي رأبته في السير الكبير جواز العمل به حتى فى كلام الشارع فانهذكر في باب آنية المشركين وذبائحهم انتزوج نساء النصارى من اهل الحرب لا محرم واستدل عليه محديث على ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يدعوهم الى الاسلام فن اسلم قبل منهومن لم يسلم ضربت عليه الجزية في أن لا يو كل له ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة قال شمس الائمة السرخسي في شرحه فكأنه اي مجدا استدل بتخضيص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

المجوس بذلك على انه لا بأس بنكاح نساء اهل الكتــاب فانه بني هذا الكتـــاب على ان المفهوم حمة ويأتي بيان ذلك في موضعه شمقال بعد اربعة ابواب في باب ما يجب منطاعة الوالى فىقول مجد لوقال منادى الامير مناراد العلف فلنحرج تحت لواء فلان فهذا بمنزلة النهى اي نهيهم عن ان يفارقوا صاحب اللواء بعــد خروجهم معه وقدينا اله بني هذا الكتاب على انالمفهوم حجة وظاهر المذهب عندنا انالمفهوم ليس بحجة مفهوم الصفة ومفهوم الشرط فىذلك سواء ولكنه اعتبر المقصود الذي نفهمه أكثر الناس في هذا المضوع لان الغزاة في الغالب لايقفون على حقائق العلوم وان الميرهم بهذا اللفظ انمانهي النياس عن الخروج الاتحت لواء فلان فجمل النهي المملوم بدلالة كالامه كالمنصوص عليه انتهى ومقتضاهان ظاهر المذهب انالمفهوم ليس بحجة حتى في كلام الناس لانماذكره في هذا الباب من كلام الامير فهو من كلام النــاس لامن كلام الشــارع وهذا موافق لمــام.عن الاشباء والظاهر انالقول بكونه حجة في كلامهم قول المتأخرين كا يعلم من عبارة شرح النحرير السابقة ولعل مستندهم فىذلك مانقلناه آنفاعن السير الكبير فأنهمن كتب ظاهر الرواية الستة بلهو آخرها تصنيفا فالعمال عليمه كما قدمناه فيالنظم ﴿ والحاصل ﴾ انالهمل الآن على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع لأن التنصيص على الشيء في كلامه لايلزم منه ان يكون فأئدته النفي عاعداه لان كلامه معدن البلاغة فقديكون مراده غيرذلك كما في قوله تعالى ﴿ وَرَبَّائِكُمُ اللَّتِي فِي حِمْورَكُمْ ﴾ فان فائدة التقييدبالحجوركون ذلك هوالغالب فىالربائب واماكلامالناس فهو خالءن هذه المزية فيستدل بكلامهم علىالمفهوم لآنه المتعارف بينهم وقد صرح فىشرح السير الكبير بان الشابت بالعرف كالشابت بالنص وهو قريب من قول الفقهـاء المعروف كالمشروط وح فما ثبت بالعرف فكأن قائله نص عليه فيعمل به وكذا نقــال في مفهوم الروايات فان العلماء جرت عادتهم في كتبهم على انهم يذكرون القيود والشروط ونحوهما تنبيهما على اخراج ماليس فيه ذلك القيمد ونحوه وانحكمه مخالف لحكم المنطوق وهذامماشاعوذاع بينهم الانكيرولذا لمرير منصرح بخلافه نع ذلك اغلبي كاعزاه القهستاني فيشرح النقاية الى حدود النهاية ومنغير الغالب قول الهدايةوسنن الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الآناء اذا استيقظ المتوضى مننومه فان التقييد بالاستيقاظ اتفاقى وقع تبركا بلفظ الحديث فانالسنة تشمل المستيقظوغيره عند الا كثرين وقيل انه احترازي لأخراج غير المستيقظ واليه مال شمس الأثمــة الكردري (وقولي) مالم يخــالف لصريخ ثبتا اي ان

المفهوم حجة على ماقررنا، اذا لمبخالف صريحا فان الصريح مقدم على المفهوم كاصرح به الطرسوسي وغيره وذكره الاصوليون في ترجيع الادلة فان القائلين باعتبار المفهوم في الادلة الشرعية انما يعتبرونه اذا لم يأت صريح بخلافه فيقدم الصريح ويلغى المفهوم والله تعالى اعلم

والعرف في الشرعله اعتبار * لذا عليه الحكم قد مدار

قال فيالمستصنى العرف والعادة مااستقر فيالنفوس منجهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول انتهى وفىشرح التحرير العادة هي الامر المتكرر منغير علاقة عقلية انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الاشباهوالنظائر السادسة العادة محكمة واصلها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ مَارَآهُ الْمُسْلِّمُونَ حَسْنًا فَهُو عَنْدَاللَّهُ حَسْنٌ ﴾ وأعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع اليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة ثم ذكر في الاشباه أما العادة انما تعتبر أذا أطردت اوغلبت ولذا قالوا في البيع لوباع بدراهم اودنانير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف فيالمالية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال فيالهـداية لانه هوالمتعارف فينصرف المطلق اليه اه وفي شرح البيرى عن المبسوط الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه (ثم اعلم) ان كثيرا من الاحكام التي نص عليها المجتهد صاحب المذهب بناء على ماكان في عرفه وزمانه قد تغيرت بتغير الازمان بسبب فساد اهل الزمان اوعوم الضرورة كما قدمناه منافتاء المتأخرين بجواز الاستئجار على تعليم القرآن وعدم الاكتفاء بظاهر العدالةمع ان ذلك مخالف لمانص عليه ابو حنيفة ومنذلك تحقق الأكراء من غير السلطان مع مخالفته لقول الامام بناء على ما كان في عصره أن غير السلطان لا عكنه الاكراه ثم كثر الفساد فصار يتحقق الاكراه من غيره فقال مجد باعتباره وافتى له المتأخرون *ومن ذلك تضمين الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب منان الضمان على المباشر دون المتسبب ولكن افتوا بضمائه زجرا لفساد الزمان بل افتوا يقتله زمن الفترة * ومنه تضمين الاجير المشترك * وقولهم أن الوصى ليسله المضاربة بمال اليتيم في زماننا * وافتاؤهم بتضمين الغاصب عقار اليتيم والوقف * وعدم اجارته اكثر من سنة في الدور وأكثر من ثلاث سنين في الأراضي مع مخالفته لأصل المذهب من عدم الضمان وعدمالتقدير بمدة * ومنعهمالقاضي ان يقضي بعلمه وافتاؤهم بمنع الزوج من السفر بزوجته وان اوفاها المعجل لفسادالزمان وعدم سماع قوله آنه استثنى بعد الحلف بطالاقها الاببنة معانه خلاف ظاهر الرواية وعالوه بفساد الزمان * وعدم تصديقها

بعد الدخول بها بانها لم تقبض مااشترط لها تعجيله من المهر معانها منكرة للقبض وقاعدة المذهب ان القول المنكرلكنها فىالعادة لاتسلم نفسها قبل قبضه * وكذا قالوا في قوله كل حلى على " حرام يقع به الطلاق للعرف قال مشارخ : لخ وقول مجمد لانقع الا بالنية احاب له على عرف ديارهم الما في عرف بلادنا فيريدون به محريم المنكوحة فعمل عليمه نقله العلامة قاسم ونقل عن مختارات النوازل ان عليه الفتوى لغلبةالاستعمال بالعرف ثم قالتلت ومن الالفاظ المستعملة فيهذا في مصرنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى "الطلاق وعلى الحرام اهـ * وكذا مسئلة دعوى الآب عدم تمليكه البنت الجهاز فقد بنوها على العرف مع ان القاعدة ان القول للملك في التمليك وعدمه «وكذا جعل التمول للمرأة في مؤخر صداقهامع ان القول للمنكر * وكذا قولهم المختار فيزماننا قولهما فيالمزارعة والمعاملة والوقف لمكان الضرورة والبلوى وقول مجد بسقوط الشفعة إذا اخرطل التملك شهرا دفعاللضر رعن المشترى و ورواية الحسن بان الحرة العاقلة البالغة لوزوجت نفسهامن غير كفؤ لا يصم ، وافتاؤهم بالعفوعن طين الشارع للضرورة بوببيع الوفاء والاستصناع والشرب من السقا بالاسان مقدار مايشرب * ودخول الحام بلا سان مدةالمكث ومقدار مايصب من الماء * واستقراض العجبن والخبز بلاوزن وغير ذلك ممابني علىالعرف وقدذكر من ذلك في الاشباء مسائل كثيرة (فهذه) كلها قد تغيرت احكامها لتغير الزمان اما للضرورة واماللعرف وامالقرائن الاحوال وكل ذلك غير خارج عن المذهب لان صاحب المذهب لوكان في هذا الزمان لقال مهاولو حدث هذا التغير في زمانه لم ينص للى خلافها وهذا الذي جرأ المجتهدين فيالمذهب واهل النظر الصميم من المتـأخرين على مخـالفة المنصـوص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهرالرواية نشاء على ماكان فيزمنه كما مرتصر يحهم به في مسئلة كل حل على حرام من ان محدا بني ماقاله على عرف زمانه وكذا ماقدمناه في الاستنجار على التعليم ﴿ فَانَ قَلْتَ ﴾ العرف بتغير مرة بعد مرة فلوحدث عرف آخر لم يقع في الزمان السابق فهل يسوغ للفتي مخالفة المنصوص وأتباع العرف الحادث (قلت) نعم فانالمتأخر بنالذين خالفوا المنصوص فيالمسائل المارة لممخالفوءالالحدوث عرف بعد زمن الامام فللمفتى اتباع عرفه الحادث في الالفاظ العرفية وكذا في الاحكام التي نناها المجتهد على ماكان في عرف زمانه وتغير عرفه الى عرف آخر اقتداء بهم لكن بعد ان يكون المفتى ثمنله رأى ونظر صحيح ومعرفة بقواعدالشرعحتي عمين بين العرف الذي بجوز بناءالاحكام عليه وبين غيره فان المتقدمين شرطوا

في المفتى الاحتهاد وهذا مفقود في زماننا فلا اقل من أن يشترط فيه معرفة المسائل بشروطها وقبودها التي كثيرا مايسقطونها ولايصرحون بها اعتمادا علىفهم المتفقه وكذا لابدله من معرفة عرف زمانه واحوال اهله والتخرج فيذلك على استاذ ماهر ولذاقال في آخُر منيةالمفتى لو ان الرجل حفظ جيع كتب اصحابنا لابد ان يُتَّلِّهُ للفتوى حتى متدى اليه لان كثيرا من المسائل بجاب عنه على عادات أهـلالزمان فيما لابخـالف الشريعة انتهى * وفي القنية ليس للمفتي ولاللقاضي الامحكما على ظاهر المذهب ويتركا لعرف انتهى ونقله منها فيخزانة الروايات وهذا صريح فيما قلنا من ان المفتى لا فتى مخلاف عرف اهل زمانه ، و نقر ب منه مانقله في الاشباه عن البزازية من ان المفتى بفتى عا بقع عنده من المصلحة وكتبت في ردالمحتار في باب القسامة فما لوادعي الولى على رحل من غير اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عنده وقالا تقبل الخ نقل السيدالجوي عن العلامة المقدسي اندقال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعث من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتمردين يتحاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ننبغي الفتوى على قولهما لاسما والاحكام تختلف باختلاف الايام انتهى وقال في فتم القدىر في باب ما يوجب القضاء والكفارة من كتاب الصوم عند قول الهداية ولو اكل لحمابين اسنائه لم نفطر وان كان كثيرا نفطر وقال زفر نفطر في الوجهـين انتـهي مانصـه * والتحقيــق انالمفتي في الوقايع لابدله من ضرب احـــماد ومعرفة باحوال النــاس وقد عرف از الكفارة تفتقرالي كالالجناية فسنظر الى صاحب الواقعة ان كان ممن يَّهَافُ طَبِعُهُ ذَلِكُ اخْذَ بَقُولُ أَنِي تُوسَّـفُ وَانْ كَانْ ثَمَنَ لَااثْرُ لَذَلِكُ عَنْدُهُ اخْـذ نقول زفر انتهى (وفي) تصحيح العلامــة قاسم * فان قلت قد محكون اقوالا منغيرترجيم وقد تختلفون في التصحيم قلت. يعمل عثل ماع لموا من اعتبار تغيرا لعرف واحوال الناس وما هوالارفق بالناس وما ظهر عليدالتعامل وماقوى وجهه ولانخلو الوحود من تمينز هذا حقيقة لاظنا ننفسه وترجع من لم بمنز الى من يمنز لبرائةذمته انتهى ﴿فهذا ﴾ كله صرح فيماقلناهن العمل بالعرف مالم مخالف الشريعة كالمكس والربا ونحــو ذلك فلا بد المفتى والقــاضي بل والمحتهد من معرفة احوال الناس وقد قالوا ومنجهـل بإهل زمانه فهو جاهل وقدمنــا انهم قالوا يفتي يقول ابي يوسف فيمايتعاق بالقضاءلكوندحرب الوقايع وعرف احوال الناس * وفي البحر عن مناقب الامام مجدللكر درى كان مجد مذهب الى الصباغين

ويسأل عن معاملتهم وما يدبرونها فيمايينهم انتهى وقالوا اذا زرع صاحب الارض ارضه ماهو ادنى مع قدرته على الاعلى وجب عليه خراج الاعلى قالوا وهذا يعلم ولايفتي به كيلا يتجرى الظلمة على اخذ أموال الناس * قال في العناية ورد بانه كيف مجوز الكتمان ولواخذوا كان في موضعه لكونه واجبا * واجيب بانا لوافتينا بذلك لادعى كل ظالم في ارض ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلا فيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان انتهى * وكذا قال فى فيم القدير قالوا لايفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال المسلمين اذ يدعى كل ظالم ان الارض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعبانتهي (نقد) ظهر لك ان جود المفتى اوالقاضى على ظاهر المنقول مع ترك العرف والقرابن الواضحة والجهل باحوال الناس يلزم منه تضييع حقوق كشيرة وظلم خلق كثيرين (ثم أعلم) أن العرف قسمان عام وخاص فالعام يثبت به الحكم العام ويصلح مخصصا للقياس والاثر مخلاف الخماص فانه بثبت به الحكم الخماص مالم يخالف القياس اوالاثر فانه لايصلح مخصصا ﴿ قَالَ ﴾ في الذخيرة في الفصل الثامن من الاجارات في مسئلة مالو دفع الى حائك غزلا لينسيجه بالثلث ومشايخ بلخ كنصير بن يحيي ومجمد بن سلة وغيرهما كانوا بجيزون هذه الاجارة في الثياب لتعامل اهل بلدهم فيالثياب والتعامل حجــة يترك به القيــاس ويخص به الاثر وتجويز هذه الاجارة فىالثياب للتعامل بمعنى تخصيص النص الذي ورد فىقفيز الطحان لان النص ورد في قفيز الطحان لافي الحالك الا ان الحالك نظيره فيكون واردا فيه دلالة فمتى تركنا العمل بدلالة هذا النص فيالحالك وعملنا بالنصفي قفلؤ الطحان كان تخصيصا لاتركا اصلا وتخصيص النص بالتعامل حائز الاترى انا جوزنا الاستصناع للتعامل والاستصناع بيع ماليس عنده وانه منهي عنه وتجويز الاستصناع بالتعامل تخصيص منا للنص الذي ورد في النهي عن سع ماليس عند الانسان لاترك للنص اصلا لاناعملنا بالنص فيغير الاستصناع قالوا وهذا بخلاف مالو تعامل اهل بلدة قفنز الطحان فانه لابجوز ولاتكون معاملتهم معتبرة لانا لو اعتبرنا مداملتهم كان تركا للنص اصلا وبالتعامل لا مجـوز ترك النص اصلا وانما بجوز تخصيصه ولكن مشايخنا لم بجوزوا هذا التحصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وتعامل اهل بلدة واحدة لانخص الاثر لان تعامل اهل بلدة ان اقتضى ان يجوز التخصيص فترك التعامل من اهل بلدة اخرى يمنع التخصيص فلا شيت التخصيص بالشك مخلاف التعامل في الاستصناع فانه وجد في البلاد

كليها انتهى كلام الذخيرة ﴿ والحاصل ﴾ ان العرف العام لايعتبر اذا لزم منه ترك المنصوص وأنمايعتبر أذا لزممنه تخصيص النصوالعرف الخاص لايعتبر في الموضعين وآنما يعتبر فيحق اهله فقط اذالميلزممنه ترك النص ولاتخصيصه وانخالف ظاهر الرواية وذلك كافي الألفاظ المتعارفة في الاعان والعادة الجارية في العقود من بيع واجارة ونحوها فتحرى تلك الالفاظ والعقود فيكل بلدة على عادة اهلها وبراد منها ذلك المعتاد بينهم ويداملون دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من محة وفساد ومحرىم وتحليل وغير ذلك وأن صرح الفقهاء بإن مقتضاه خلاف مااقتضاه العرف لانالمتكاء أعما شكام عملي عرفه وعادته وتقصم ذلك بكلامه دون مااراده الفقهاء وانمايمامل كل احد عا اراده والالفاظ العرفة حقائق اصطلاحمة يصبرنها المعنى الاصلى كالمجاز اللغوى قال في جامع الفصو ابن مطاق الكلام فيما بين الناس بنصرف الى المتعارف انتهى * وفي فتاوى العلامة قاسم التحقيق ان لفظ الواقف والموصى والحالف والناذر وكل عاقد محمل على عادته في خطابه ولغته التي يتـكلم بهـا وافقت لغــةالعرب ولغــةالشـارع اولا انتهى (ثم اعلم اني لم ارمن تكلم على هذه المسئلة عايشني العليل . وكشفها محتاج الى زيادة تطويل * لان الكلام عليها يطول * لاحتياحه الى ذكر فروع واصول . واجوبة عما عسى بقـ ال * وتوضيم مابني على هذا المقـ ال * فاقتصرت هناك على ماذكرته * ثم اظهرت بعض مااضمرته * في رسالة جعلتها شرحالهذا البيت * وضمنتها بعض ماعنيت * وسميتها نشر العرف * في بناء بعض الاحكام على العرف * فمن رام الزيادة على ذلك ، فابرجع الى ماهنالك

ولا يجوز بالضعيف العمل * ولابه يجاب من جا يسال الا لعامل له ضروره * او من له معرفة مشهوره لكنم القاضى به لايقضى * وان قضى فحكمه لا يمضى لاسيا قضائما اذقيدوا * براجيح المذهب حين قلدوا وتم مانظه ته في سلك * والحمد لله ختام مسك قدمنا اول الشرح عن العلامة قاسم ان الحكم والفتيا بماهو مرجوح خلاف الاجاع * وان المرجوح في مقابلة الراجع بمنزلة العدم والترجيح بغير مرجح في المتقابلات محنوع * وان من يكتفي بان يكون فتواه او علهمو افقالقول او وجه في المسئلة ويعمل بمنوع * وان من يكتفي بان يكون فتواه او علهمو افقالقول او وجه في المسئلة ويعمل بما عنورة الاجاع بالتهاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجاع الشهى * وقدمنا هناك نحوه عن فتاوى الهلامة ابن حجر * لكن فيها ايضا قال

الامام السبكي فيالوقف من فتاويه بجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الام بالنسبة للعمل فيحق نفسه لافىالفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه لا بجوز انتهي * وقال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقدالفريد في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافهي كما قاله السمكي منع العمل بالقول المرجوح فى القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكونالمرجوح صار منسوخا انتهى (قلت) التعليل بانه صار منسوخا انمايظهر فيالوكان فىالمسئلة قولان رجعالمجتهد عناحدهما اوعلم تأخراحدهما عن الآخر والافلا كمالوكان في المسئلة قول لابي بوسف وقول لمحمد فانه لايظهر فيه النسخ لكن مراده أنه أذا صح احدهماصار الآخر بمنزلة المنسوخ وهومعني ماص من قول الدالامة قاسم ان المرجوع في مقابلة الراجع بمنزلة العدم (ثم) إن ماذكره السَّبكي منجوازالعمل بالمرجوح فيحق نفسه عندالشافعي مخالف لمام عن العلامة قاسم وقدمناهثله اول الشرحين فتاوى ابن حجرمن نقل الاجاع على عدم الافتاء والعمل عاشاء من الاقوال. الاان تقال المراد بالعمل الحكم والقضاء وهو بيدوالاظهر في الجواب اخذا من التمبير بالتشهى ازيقال ان الاجاع على منع اطلاق التحيير اي بان يخ ار ويتشهى مهمااراد من الاقوال في اي وقت اراد اما لوعل بالضعيف في بعض الاوقات لضرورة اقتضت ذلك فلا يمنع منه وعليه محمل ماتقدم عن الشرنبلالي من ان مذهب الحنفية المنع بدليل آنهم اجازوا للمسافر والضيف الذى خاف الريبة ان يأخذ بقول ابى يوسف بعدم وجوب الغسل على المحتلم الذي امسك ذكره عند مااحس بالاحتلام الى ان فترت شهوته ثم ارسله مع ان قوله هذا خلاف الراجيح في المذهب لكن اجازوا الأخذبهالضرورة (وينبغي) انيكون منهذا القبيل ماذكره الامام المرغينانى صاحبالهداية فىكتابه مختارات النوازل وهوكتاب مشهور ينتل عنه شراح الهداية وغيرهم حيثقال في فصل النجاسة والدم اذاخرج من القروح قليلا قليلا غيرسائل فذاك ليس عانع وانكثر وقيل لوكان بحال لوتركه لسال يمنع انتهى ثم اعاد المسألة في نواقض الوضوء فقال ولوخرج منه شيء قليل ومسحمه بخرقة حتى أوترك يسيل لاينقض وقيل الخ وقد راجعت نسخة اخرى فرأيت المبارة فيهاكزلك ولايخني انالمشهور فيعامةكتب المذهب هوالقول الشاني المعبر عنــه بتميل واما مااختاره من القول الاول فلم أر منسبقه اليه ولا من تابعه عليه بعدالمراجعة الكثيرة فهو قول شاذ ولكن صاحب الهداية المام جليل من عظم مشايخ المذهب من طبقة اصحاب التخريج والصيم كامر

فمجوز للمعذور تقليده فيهذا القول عند الضرورة فان فيه توسعة عظيمة لاهل الاعذاركما بينته في رسالتي المسماة الاحكام المخصصة بكي الحمصة وقد كنت التليت مدة بكي الحمصة ولماجد ماتصم به صلاتي على مذهبنا بلامشقة الاعلى هذا القول لان الخارج منه وان كان قليلا لكنه لوترك يسيل وهو نجس وناقض للطمارة على القول المشهور خلافا لما قاله بعضهم كما قديبنته في الرسالة المذكورة ولا يصيربه صاحب عذر لانه عكن دفع العذر بالغسل والربط بحو جلدة مانعة للسيلان عندكل صلاة كماكنت افعله ولكن فيه مشقة وحرج عظيم فاضطررت الى تقليد هذا القول ثم لما عافانى الله تعالى منه اعدت صلاة تلك المدة ولله تعالى الحمد . وقدذكر صاحب البحر في الحمض في بحث ألوان الدماء اقوالا ضعيفة ثم قال و في المعراج عن فخر الائمة لو افتي مفت بشيء من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبًا للتيسير كان حسـنا انتهى * وبهعلم انالمضطر لهالعمل بذلك لنفسه كاقذا وانالمفتي لهالافتاء به للمضطر فمامي منانه ليسله العمـل بالضعيف ولا الافتـاء به مجمول عـلى غير موضع الضرورة كما علمته من مجوع ماقررناه والله تعالى اعلم * و للبغي ان يلحق بالضرورة إيضا ماقدمناه منانهلاىفتى بكفر مسلم فى كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فقدعدلوا عنالافتاء بالصحيح لان الكفر شي عظيم وفي شرح الاشباه للبيري هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا فلم اره اكن مقتضى تقييده بذى الرأى اندلابجوزلامامىذلكقال فيخزانةالروايات العالمالذي يعرف معنى النصوص والاخباروهومناهلالدراية بجوزلدان يعمل علهاوان كان مخالفالمذهبه انتهي وتقييده بذى الرأى اى المجتهد في المذهب مخرج للعامي كماقال فانه يلزمه أتباع ماصححوا لكن في غير موضع الضرورة كاعلمته آنفا (فان قلت) هذا مخالف لماقد مته سابقامن ان المفتى المجتهدليس لهالعدول عمااتفق عليه ابوحنيفة واصحابه فليس لهالافتاءبه وان كان مجتهدا متقنا لانهم عرفوا الادلةومنزوابين ماصح وثبتوبين غيره ولاسلغ اجتهاده اجتهادهم كماقدمناه عن الخانية وغيرها (قلت) ذاك فيحق من فقي غير، ولعل وجهه أنه لماعلم اناجتهادهم اقوى ليس لهان مبنى مسائل العامة على اجتهاده الاضعف اولائن السائل انما جاء يستفتيه عن مذهب الامام الذي قلده ذلك المفتى فعايه ان نفتى بالمذهب الذي جاءالمستفتى يستفتيه عنه * ولذاذكر العلامة قاسم في فتاو مهانه سئل عن واقف شرط لنفسه التغيير والتبديل فصيرالوقف لزوجته فاجاب انى لماقفعلي اعتبارهذا فيشئ من كتب علائناوليس للفتي الانقل ماصم عنداهل مذهبه الذين فتي بقولهم ولا ن المستفتى

المايساًل عا ذهب الله ائمة ذلك المذهب لاعبا ينجلي للفتي انتهي * وكذانقلوا عن القفال من ائمة الشاقعية الله كان اذاحاء احد يستفتيه عن سع الصدة تقول له تسألني عن مذهبي اوعن مذهب الشافعي وكذانقلوا عنه انه كان احيانا بقول او احتهدت فادي اجتهادي الى مذهب ابى حنيفة فاقول مذهب الشافي كذا ولكني اقول عذهب ابي حنيفة لأنهجاءليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلابدان اعرفه بإنى افتي بغيره انتهي * واما في حق العمل به لنفسه فالظاهر حوازه له وبدل علمه قول خزانة الروايات مجوزله ان يعمل عليها وأن كان مخالفا لمذهبه أيلان المجتهد يلزمه إتباع ماادي اليه اجتهاده ولذاترى المحقق ان الهمام اختار مسائل خارجة عن المذهب ومرة رجيج في مسئلة قول الامام مالك وقال هذا الذي ادن به وقدمناعن التحريران المجتهد في بعض المسائل على القول بحزى الاحتماد وهو الحق يلزمه التقليد فيا لانقدر عليه اي فمالانقدر على لاحتهاد فيه لا في غيره * و قولي لكنما القاضي به لا يقضي الخ اي لا يقضي بالضعيف من مذهبه وكذا عذهب الغير (قال) العلامة قاسم وقال أبو العباس احدين ادريس هل مجب على الحاكم انلا يحكم الابالراجع عنده كا بجب على المفتى ان لايفتى الابالراجيح عنده اوله ان محكم باحدالقولين وان لميكن راجحا عنده جوابه ان الحاكم ان كان مجتهدا فلايجوزلهان يحكم ويفتي الابالراجع عنده وانكان مقلدا جازلهان ففي بالمشهور في مذهبه وان يحكم به وأن لميكن راجحًا عنده مقلدًا في رجحًان المحكوم به أمامه الذي يقلد، كما يقلد، في الفتومي وامااتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام اجاعا واماالحكم والفتيا عاهو مرجوح فخلاف الاجاع انتهى * وذكر فىالبحر لوقضي فيالمجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسا لمذهبة نفذ عندابي حنيفة وفيالعامة روايتان وعندهما لاينفذ فىالوجهين واختلف الترجيم ففي الخانية اظهر الروايتين عن ابى حنيفة نفاذ قضائه وعلمه الفتوي وهكذا فيالفتاوي الصغري * وفي المعراج معزيا الى المحيط الفتوى على قولهما وهكذا في الهداية * وفي فتم القدر فقد اختلف في الفتوى والوجه فيهذا الزمان ان فتي نقولهما لانالتارك لمذهبه عدا لانفعله الالهوى باطل لالقصد حميل واما الناسي فلائن المقلد ماقلده الالحكم بمذهبه لاعذهب غيره هذاكله فىالقياضي المجتهد فأما المقلد فأنما ولاه ليحكم بمذهب ابى حنيفة فلاعلك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى هذا الحكم اثنهى مافى الفنم انتهى كلام البحر * ثم ذكر أنه اختلفت عبارات المشايخ في القاضي المقلد والذي حط عليه كلامه انه اذا قضي بمذهب غيره اوبرواية ضعيفة اوبقول ضعيف نفذواقوي ماتمسك بدمافي البزازية عن شرح الطحاوي اذا لميكن القاضي مجتهدا وقضي بالفتوى

ثم تبين انه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله ان بنقضه كذا عن مجمد وقال الثاني ليسله أن ينقضه أيضًا أنتهي * لكن الذي في القنية عن المحيط وغيره ان اختلاف الروايات في قاض مجتهد أذا قضى على خلاف رأيه والقاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لاينفذ انتهى * وبه جزم الحقق في فتم القدىر وتلميذه العلامة قاسم في تصحيحه (قال) في النهر ومافي الفتح بحب ان يعول عليه في المذهب ومافىالبزازية مجول على رواية عنهما فصارالامر انهذا منزل منزلة الناسى لمذهبه وقد مرعنهما فيالمحتهد انه لاينفذ فالمقلد اولى انتهى * وقال فيالدر المختار قلت ولاسما في زماننا فإن السلطان تنص في منشوره على نهده عن القضاء بالاقوال الضعيفة فَكيف بخـلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغـير العتمد من مذهبه فلاسفذ قضاؤه فيه وينقض كمابسط في قضاء الفتح والحجر والنهر وغيرها أنتهي (قلت) وقد علمت ايضا ان القول المرجوح عنزلة العدم معالراجيح فليسله الحكم به وان لمننص له السلطان على الحكم بالراجح وفى فتاوى العلامة قاسم وليس للقاضى المقلد ان محكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيم فلا يعدل عن الصحيح الالقصد غير جل ولوحكم لاننفذ لان قضائه قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح * وما نقل من ان القول الضعيف متقوى بالقضاء المراديه قضاء المجتهد كابين في موضعه ممالا محتمله هذا الجواب انتهى * وماذكره من هذا المراد صرح به شخه المحقق في قدم القدير * وهذا آخرما اردنا ابراده من التقرير * والتوضيم والتحرير * بعون الله تعالى العليم الحبير ، اسأله سمحانه ان يجعل ذلك خالصا لوجهدالكريم ، موحياً للفوز لديه يومالموقن العظيم * وأن يعفو عاجنيته واقترفته منخطأ واوزار * فانهالعزيز الغفار * والحمديلة تعالى اولا وآخرا وظـاهرا وباطنا والحمدللة الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله تعالى على سيدنا مجمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمدلله رب العالمين نجز ذلك بقلم جامعه الفقير مجد عابدين غفرالله تعالى له واوالديه ومشامخه وذربته والمسلين

وذلك فىشهر ربيعالثانى سنة ثلاث واربعين ومأتين والف

الرسالة الثالثة

الفوائد المخصصة باحكام كى الحمصة للعلامة المرحوم خاتمة المحققين السيد مجد عابدين عليه رجة ارحم الراجين.

آمين

الرسالة الثالثة

المستحمد التحميد

الحمدلله ربالعالمين * وصلى الله تعالى على سيدنا مجمد وعلى آله وصحبه اجعين * وعلى التـابعين والأتمـة المجتهدين * ومقلد يهم باحسـان الى يوم الدين * (امابعد) فيقول فقير رجة ربه . واسير وصمة ذنيه * محدامين * الشهير بان عابدين * غفرالله تعالى ذنو به * وملاً من زلال العفو ذنو به * آمين * هذه رسالة (سميتها) الفوائد المخصصة * باحكام كي الحمصة * الذي اخترعه بعض حذاق الاطباء فانه ممااشتهرتقضيته * وعت بليته * وقد رأيت فها رسالنين الاولى لعمدة المحققين فقيهالنفس ابىالاخلاص الشيخ حسن الشرنبلاليالوفائي رجمالله تعالى وشكر سعيه والثانية لحضرة الاستاذ منجع بين علمي الظاهر والباطن مرشد الطالبين ومربى السالكين سيدى عبد الغني النابلسي قدس الله تعالى سره واعاد علينا من بركاته آمين فاردت ان اذكر حاصل مافي هاتين الرسالتين مع التنبيه على ماتقربه العين ضاما الى ذلك بعض النقول عن علماء المذهب مما يتضم به حكم المسألة مستعينا بالله تعالى مستمدا من مدد هذين الامامين الجليلين ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم ﴿ قَالَ ﴾ الامام الجليل فخرالدين الشهير بقاضي خان في شرحه على الجامع الصغير المنسوب الى الامام المجتهد محرر المذهب النعماني الامام مجمد بن الحسن الشيباني نفطة قشرت فسال منها ماء اودم اوقيم اوصديد ان سال عنرأس الجرح نقض الوضوء وان لميسل لم ينقض والسيلان ان ينحدر عن رأس الجرح وان علا على رأس الجرح وانتفخ ولم ينحدر لم يكن سائلا وعن مجد رجهالله تعالى اذا انتفخ على رأس الجرح وصار اكثر منرأس الجرح انتقض الوضوء والصحح ماقلنا لأن الحدث اسم للخارج النجس والخروج انما يتحقق بالسيلان لان البدن موضع الدماء السيالة فاذا انشقت الجِلدة كانتبادية لاسائلة مخلاف البول أذا ظهر علىرأس الاحليل حيث منقض الوضوء لان ذلك ليس عوضم البول فاذا ظهر على رأس الأحليل اعتبر خروجا وان خرج منه دمقسحه بخرقة أواصبع اوالقي عليه ترابا اورمادا ثم انقطع ينظر إلى غالب ظنــه أن كان بحال أوثرك يســيل نقض والأفلا * والماء والقيع والصديد بمنزلة الدم • وقال الحسين بن زياد الماء عنزلة العرق والدمع لأيكون نجسا وخروجه لانوجب أنتقاض الطهارة والصحيح ماقلنالانه دم رقيق لم يستتم نضجه فيصير او نه كلون الماء واذا كان دما كان نجسا ناقضاللوضوء

﴿ ثُمُ اللَّهُ ۗ القليل والدم اذا لم يكن سائلًا حتى لا يكون ناقضاً للطهارة اذا اصاب الثوب لاعنع جواز الصلاة وان فحش هكذا ذكر الكرخي رجهالله تعالى مفسرا ان ماننقض خروجه الطهارة يكوننجسا فينفسه ومالاننقض خروجه الطهارة لايكون نجسا وذكر عاصم رجهالله تعالى فىمختصره ان على قول مجد رجهالله تعالى يكون نجسا حتى لواخذها نقطنة والقاها فيالماء القليل نفسد الماء عنده وكذا لوكان على بدنه نجـاسة قدر الدرهم واصابه شئ مما ذكرنا على قول مجد يضم هذا الى الدرهم فيمنع جواز الصلاة وعلى قول ابي يوسف رجــهالله تعــالى لايضم ، وجه قول مجد رجهالله تعــالى انه دم وُان قل فيكون نجسا ولابي يوسف ان النجس هوالدم المسفوح في لايكون سائلا لايكون نجسا كدم البعوض والبرغوث والدم الذي يبتي فيالعروق بعد الذبح انتهي كلام قاضي خان عليــه الرحة والرضوان (وقال) الامام المرغيناني صاحب الهداية في كتابه المسمى بالتجنيس والمزيد صاحب الجرح السائل اذا منع الجرح عن السيلان بعلاج يخرج من ان يكون صاحب جرح سائل فرق بين هذا وبين الحائض فانها اذا حبست الدم عن الدرور لاتخرج من ان تكون حائضا والفرق ان القياس ان تخرج منانتكون حائضا لانعدام الحيض حقيقة كانخرج هو من ان يكون صاحب الجرح السائل الاازالشرع اعتبر دم الحيض كالخارج حيث جعلها حائضا مع الامر بالحبس ولم يعتبر في حق صاحب الجرح السائل * فعلى هذا المفتصدلايكون صاحب الجرح السائل * قال رضى الله تعالى عنه وهكذا سمعت الشيخ الامام الاجل نجم الدين عمر بن محمدالنسني رجة الله تعالى عليه يقول في المفتصد وهو مذكور في المنتقى انتهى * قلت وبالله تعالى التوفيق لارب غيره قد استفيد ممانقلناه فوائد ﴿ الفائدة الاولى ﴾ ان المعتبر في النقض بالخارج منغير السبيلين آنما هو السيلان وفسروا السيلان بان ينحدر عن رأس الجرح ويصل الى موضع يلحقــه حكم التطهير * وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل اامين وباطن الجرح اذا سال فيهما الدم فان حقيقة التطهير فيهما ممكنة وأنما الساقط حكمه والمراد بحكم التطهير وجوبه فىالوضوء والغسل كمافصح به صدر الشريعة وغيره * وخالفه في البحر الرائق شرح كنز الدقائق فقال مرادهم ان يتجاوز الى موضع تجب طهارته اوتندب من بدن وثوب ومكان فجمل الحكم اعم من الواجب والمندوب * واستدل ما في المعراج وغيره لونزل الدم الى قصبة الانف نقض ولاشك ان المبالغة التي هي ايصال الماء ألى مااشتد منه انما هي

سنة * و بما في البدائع اذا نزل الدم الى صماحُ الاذن يكون حدثًا وفي الصحاح صماحُ الاذن خرقها وليس ذلك الالكونه يندب تطهيره في الغسل ونحوه * وقدصرح بالندب في فتح القدير فقال لوخرجمنجرح في العين دم فسال الى الجانب الآخر منها لابنقض لانهلا يلحقه حكم هووجو بالتطهيراو ندبه نخلاف مالونزل من الرأس الى مالان من الانف لانه بحب غسله في الجنابة ومن النجاسة فينقض انتهى * قال فى البحر وقول بعضهم المراد أن يصل إلى موضع بجب طهارته محول على أن المراد بالوجوب الثبوت وقول الحدادي اذا نزل الدم الى قصبة الانف لانتقض محمول على انه لم يصل الى مايسن ايصال الماء اليه في الاستنشاق فهو في حكم الباطن حينئذ توفيقا بين العبارتين وقول من قال اذا نزل الدمالي مالان من الانف نقض لا يقتضي عدم النقض أذا وصل الى ما اشتدمنه الابالمفهوم والصريح بخلافه وقد أوضحه في غاية البيان والعناية انتهى ، قال في النهر واقول هذا وهم واني يستدل عافي المعراج وقد علل المسئلة عا عنع هذا الاستخراج فقال مالفظه * لونزل الدم الى قصبة الانف انتقض بخلاف البول اذانزل الى قصبة الذكرولم يظهر فانه لم يصل الى موضع الحقه حكم التطهيروفي الانف وصل فإن الاستنشاق في الجنابة فرض كذا في المبسوط انتهى «وقد افصح هذا التعليل عن كون المراد بالقصبة مالان منها لانه الذي بجب غسله في الجنابة وكذا قال الشارح يعنى الزيلمي لونزل الدم من الانف انتقض وضوءه أذا وصل الى مالان منه لانه بحب تطهيره و جل الوجوب في كلامه على الشوت مالاداعي اليه * وعلى هذا فيجب أن يراد بالصماخ الحرق الذي يجب أيصال الماء اليه في الجنابة (وبهذا ظهر) انكلامهم مناف لتاك الزيادة مع ان ملاحظتها في المجاوزة الى موضع منبدن اوثوب اومكان يقتضي انالدم اذا وصلالي موضع يندب تطهيره من واحد من الثلاثة انتقض وهذا مما لم يعرف في فروعهم عرف ذلك من تتبعها بل المراد بالتجاوز السيلان ولوبالقوة كاقال بعض المتأخرين لما قالوه من أنه لومسم الحارج كما خرج ولوترك لسال نقض فالنقض بصورة الفصدكما قال صدر الشريعة غير وارد انتهى كلام النهر (قلت) ومراده بصورةالفصد ماقاله في البحراذا افتصد وخرج دم كثير وسال محيث لميتلطخ رأس الجرح فانه ينقض الوضوء لكونه وصل الى ثوب اومكان يلحقهما حكم التطهير انتهى . فهذا مماوجد فيه السيلان بالقوة فعلى هذا لاحاجة الى زيادة قوله من ثوب اومكان على أنه يرد عليه أنه يقتضى انه لوافتصد ولمبتلطخ رأس الجرح ونزل الدم علىءذرة اوجلد خنزير اونحو ذلك لاينتقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يلحقه حكم التطهير مع أنه

ينتقض كالايخفي نعم بحث صاحب النهر في زيادة الندب محل بحث بناء على مافي غاية البيان حيث قال قوله الى مالان من الانت اي الى المارن وما عمني الذي (فانقلت) لمقيد بذا القيدمع ان الرواية مسطورة في الكتب عن اصحابنا ان الدم اذا نزل الى قصبة الانف سنقض الوضوء ولاحاجة الى أن ينزل الى مالان من الانف فاى فائدة في هذا القيد اذن سوى النكرار بلا فائدة فان هذا الحكم قدعلم في اول الفصل من قوله والدم والقيم اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه حكم النطهير ﴿ قَلْتُ ﴾ بيانا لاتفاق اصحابنا جيما لان عند زفر لا نتقض الوضوء مالم ينزل الدم الى مالان من الانف اهدم الظهور قبل ذلك أنتهى * فحيث كان الحكم عندنا أنه ينتقض بنزول الدم الى القصبة وأن لم يصـل الى مالان لابد من تقييد السيلان بان يصل الى موضع بجب تطهيره أويندب كاوقع فى كلام البحر والفتم والالميشمل هـذه الصورة * وهذا ممايدل على تأويل الوجوب بالثبوت وتأويل كلام الحدادي عاتقدم عن البحر * وبدل ايضا على ان قول المعراج لونزل الدم الى قصية الانف انتقض على ظاهره ليس المراد منه نزوله الى مالان نعم يؤول قوله فان الاستنشاق في الجنابة فرض على أن المراد اصل الاستنشاق وان من قيد بنزوله الى مالان ليس الاحتراز عن وصوله الى القصبة بل لبيان الاتفاق كاعلت من كلام غاية البيان والله تعالى اعلمو به المستعان ﴿ الفَائِدَةُ الثَّانِيةَ ﴾ أن اشتراط السيلان في نقض الطهارة كاقرر ناه فيه خلاف وإن الصحيح اشتراطه وإن اخذ أكثر من رأس الجرح خلافالحمدو حعلهافي الظهيرية رواية شاذة عن محمدو في التتار خاسة عن المحيطشرطالسيلان لانتقاض الوضوء فى الخارج من غير السبيلين وهذامذهب عمائنا الثلاثة وانه استحسان وقال زفر رجه الله تمالي اذا علا فظهر على رأس الجرح بننقض وضوءه وهو القياس انتهى وفي فتح القدىر وعن مجمد اذا أنتفخ على رأس الجرح وصارا كبرمن رأسه نقض والصحيح لاينقض وفى الدراية جعل قول محداصم ومختـارالسرخسي الاول وهو اولى انتهى مافي الفتم * وفيه ايضـا عن مبسوط شيخ الاسلام تورم رأس الجرح فظهريه قيم ونحوه لاننقض مالم بجاوزا أورم لأنه لايجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير انتهى * قال العلامة مجد بن امير حاج في شرحه على منية المصلى اذا انحدر الخارج عن رأس الجرح لكنها يجاوزالمحل المتورم وآنما أنحدرالى بعض ذلكالمحل فآنما لاينتقض اذاكان يضره غسل ذلك المحل ومسحه ايضا اما اذاكان لايضرانه أولايضره احدهما فينبغي ان ينقض لانه يلحقه حكم التطهير اذ المسم تطهيرله شرعا كالفسل فلتنبه

لذلك انتهى ﴿ الفائدة الثالثة ﴾ التفرقة بين الخارج من السبيلين والخارج من غيرهما فيانالخارج من السبيلين لنقض ممجردالظهور وانقل منغير اشتراط سيلان قال في التتارخانية واجموا على ان الحارج من السيلين لايشترط فيه السيلان وبكتني محردالظهور ﴿ الفائدة الرابعة ﴾ شمل اطلاق السيلان الناقض مالوكان سلانه ننفسه وما لوسال بعصر وكان محيث لولم يعصر لميسل وفي نقضالثاني خلاف ومختار صاحب الهداية عدم النقض لأنه ليس مخارج وأنماهو مخرج وقال شمس الأئمة تنقض وهو حدث عدعنده وهو الاصم كذافي فتح القد يرمعزياالي الكافي لانهلاتأثيريظهر الاخراج وعدمه فيهذا الحكم بلاكونه خارجانجسا وذلك يتحقق معالاخراج كالجحقق مععدمه فصار كالفصدكيف وجيعالادلةالمورودة منالسنة والقياس نفيد تعلق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى * وضعفه فى العناية بان الاخراج ليس عنصوص عليهوان كان يستلزمه فكان ثبوته غير قصدى ولامعتبريه انتهى كذا في البحر * قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته عليه اقول لالذهب علمك انتضعيف العناية لايصادم قول شمس الأئمة وهو الاصم وقال الاتقابي وهذا هوالمختار عندي لانالاحتياط فيه وانكانالر فق بالناس في الاول انتهى * وجزم فيالتتارخانيةوالخلاصةبالنقض ومشيءليهفيمتنالتنوىر وقال شارحهالشيخ علاءالدين انهالمختاركما فيالبزازية واعتمده القهستاني وفيالقنية وجامعالفتاوي انهالاشبه ومعناه انهالاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه انتهى ﴿ الفائدة الخامسة ﴾ أن الصحبح أن الماء والقيم والصديد عنزلة الدم خلافا للحسن بنزياد في الماء * قال في فتح القدير ثم الجرح والنفطة وماء السرة والثدى والاذن اذا كان لعلة سواء على الاصم * وعلى هذا قالوا من رمدت عينه وسال منها الماءوجب عليه الوضوء فان استمر فلوقت كل صلاة * وفي التجنيس الغرب في العين اذاسال منهماءنقض لانه كالجرحوليس بدمع ولوخرجمن سرتهماءاصفر وسال نقض لانهدم قدنضم فاصفر وصار رقيقا والغرب بالتحريك ورم فيالمأتى انتهي * وقال فيالبحر وعن الحسن أنماء النفطة لانتقض قال الحلواني وفيه توسعة لمن به جرب او جدري كذا في المعراج ، وفي التيبين و القيم الخارج من الاذن او الصديد ان كان بدونالوجع لاينقض ومعالوجع ينقضلانه دليل الجرح روى ذلك عن الحلواني انتهى * وفيه نظر بل الظاهر اذا كان الخارج قعما او صديداً منقض سواء كإن مع وجع اوبدونه لانهما لايخرجان الاعن له . نع هذأالتفصيل حسن فيما اذاكان الخارج ماءليس غيرانتهي ما في البحر *قال في النهر واقول لم لا يجوز ان يكون القيم الخارج من الاذن

منجرح برئى وعلامته عدمالتألم فالحصر منوع وقد جزمالحدادي عافيالتبيين انتهى قلت على انك قدعلت انالماء حكمه جكمالدم على الصحيح فلا فرق بينه وبين القيح والصديدوالله تعالى اعلم ﴿ الفائدة السادسة ﴾ ان السيلان لايشترط وجوده بالفعل للنقض قال في التتارخانية وإذام حالر حل الدمعن رأس الجراحة ثم خرج ثانيا فسحه منظران كان مامخرج محال اوتركه سال اعاد لوضوء وان كان محث لوتركه لايسيل لانتقض لوضوء ولافرق بين ان عسجه نخرقة اواصبعو كذا اذاوضع عليه قطنة اوشيأ آخر حتىنشف ثموضعه ثانياوثالثا فانه بجمع حيعمانشف فلوكان محمث لو تركه سال حعل حدثًا وأيما يعرف هذا بالاحتماد وغالب الظن 💥 وفي اليناسع وهذا عند ابي حنيفة ومجد رجهماالله تعالى وكذلك انالقي عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه ثم الثا اوالتي عليه دقيقااو نخالةفهو كذلك مجمع قالوا وأعا بجمع أذاكان فيمجلس وأحد مرة بعداخري أما أذاكان فيمجالس مختلفة لانجِمع وكذلك انوضع عليه دواء حتى نشف جيع مانخرج فليسل عن رأس الجرح فان كانمانشف بحيث يسيل بنفسه بجعل حدثاو مالافلاانتهى (وذكر)مسئلة الجمع فيالمحلس دون المحالس فيالذخيرة ايضا ونقلها صاحب البحر وقال الامام الكاشاني في كتابه البدائع شرح التحفة ولوالق عليه الرماد اوالتراب فتشرب فيه اوربط علمه رباطاً فابتل الرباط ونفذ قالوا يكون حدًّا لأنه سائل وكذا لوكان الرباط ذا طـاقين فنفذ الى احدهمـا لما قلنا انتهى وقال فى فتم القدير واو ربط الجرح فنفذت البلة الى طاق لاالى الخارج نقض و مجب ان يكون معناه اذا كان محيث لولاالربط لسال لأن القميص لوتردد على الجرح فاتل لاينجس مالم يكن كذلك لانه ليس محدث ﴿ الفائدة السابعة ﴾ ان ماليس فمه قوةالسيلان غير نجس ولذا قال فيالكنز وغيره وماليس محدث ليس بنجس وفيه خلاف مجمد كما من قال في الخلاصة شم الدم الذي ظهر على رأس الجرح ولم يسل عن محمد أنه نجس وعن أبى يوسف انمالا يكون حدًا لايكون نجسا وفائدة الخلاف تظهر في موضِّعين ﴿ احدهما ﴾ اذا اخذ ذلك الدم نقطنة والقاها في الماء القليل على قول ابي يوسف لايتنجس وعلى قول مجد يتنجس (الثاني) اذا اصاب ثويه اوبدنه من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم هل منع جواز الصلاة على هذا الخلاف انتهى ﴿ ونقل في البحر والنهر عن الحدادي ان الفتوى على قول ابي نوسف فيما اذا اصاب الجامدات كالثياب والاندان فلاينجسها وعلى قول مجد فيما اذا اصاب المائعات كالماء وغبره انتهى قال الشرنملالي في رسالته لكن هذه التفرقة غبرظاهرة لان الصحيح انمالا يكون حدثًا لايكون نحسا فلا فرق بين اصابته مائها اوحامدا

انتهى (قلت) وبعدم الفرق جزم فى فتحالقدير وعبارته قوله وهو التخييم احتراز عن قول محمد آنه نجس وكان الاسكاف والهندواني نفتيان نقوله وحاعة اعتبروا قول ابي بوسف رفقا بإصحابالقروح حتى لواصاب ثوب احدهم إكثر من قدرالدرهم لا يمنع الصلاة فيه مع ان الوجه يساعده لانه ثبت ان الحارج بوصف النجاسة حدث وإنهذا الوصف قبل الخروج لاثبت شرعا والالم يحصل لانسان طهارة فلزم ان ماليس حدثًا لم يعتبر خارجًا شرعًا ومالم يعتبر خارجًا لم يعتبر نحسا فلو اخذ من الدم البادي في محله نقطنة والتي في المساء لم يتنجس انتهى ﴿ الفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ ﴾ شمل اطْـلاق انماليس فيه قوةالسيلان غير نجس مالوكان ذلك بصنعه كغرز آثرة ونحوها اوبدونه فلانتقضالوضوء مطلقا قال فيالذخيرة ولو غرز رجل ابرة في يده وخرج منهالدم وظهر اكثر من رأس الابرة لم لنتقض وصنوءه قال الفقيه الوجعفر كان مجدُّ بن عبدالله رجه الله تعالى عمل في هذا الى انه ننتقض وضوءه ورآه سائلا وفي فتاوي النسفي هكذا * وفي فتاوي خوارزم الدم اذالم يتمدر عن رأس الجرح ولكن علا فصـار أكثر منراس الجرح لاينقض وضوءه والفتوى فيجنس هذه المسائل على آنه لاينتقضوضوءه انتهى ومثله في التتارخانية * والخلاف مبنى على قول مجد من عدم اشــ تراط الأنحدار عنرأس الجرح وتقدمالكلام عليه فىالفائدة الثانية وقال فىفتحالقدس وفي المحيط مص القراد فامتلاء أن كان صفيرا لانتقض كما أو مص الذباب وأن كان كبيرا نقض كمصالعلقة انتهى قال فيالبحر وعللوه بانالدم فيالكبير يكون سائلًا قالواً ولا ينقـض ماظهر من موضعه ولم يرتق كالنفطة اذا قشرت ولا ماارتة من موضعه ولم يسل كالدم المرتق من مغرز الابرة والحاصل في الخلال من الاسنان وفي الخبز من العض وفي الاصبع من أدخاله في الانف انتهى ﴿ الفائدة الناسعة ﴾ انمن قدرعلى منع الناقض بربط اوحشواو نحوهما لايكون معذورا فلاتصم صلاته حالسيلانه تخلاف من لم يقدرعلى ذلك قال في التارخانية صاحب الجرح السائل اذامنع الدم عن الخروج يخرج من ان يكون صاحب جرح سائل والمستحاضة اذا منعت الدم عن الخروج ذكرهذه المسئلة في الفتاوي الصغري انها تخرج من ان تكون مستحاضة حتى لايلزمها الوضوءفي وقتكل صلاةوذكر في موضع آخرانها لاتخرج من انتكون مسجاصة انتهى * وقال في العر و اختلفوا في المستحاصة قبل كصاحب العذر وقيل كالحــائضكذا فيالسراج انتهى ﴿ قَلْتُ ﴾ واقتصر فيالنزازية على القول الاول وفي الحمر أيضًا وبجب أن يصلى جالسًا بأعاء أنسال بالميلان لانترك السجود اهون منالصلاة معالحدث أنتهى وأذا أحطت خبرا عاتلي

عليك * وصارماذكرناه معلوماً لدبك * فقدآن لناان نتكلم على المقصود * مستمدين بالعون منالملك المعبود * فنقول انهذا الكي الذي توضع فيه الحمصة ويوضع فوقها ورقة ويشدعلمهما مخرقة تارة يكون الخارج منه رشحيا تتثمريه الحمصةوالورقة ورعا وصل الى الخرقة ولكن ليس فيه قوة السيلان تنفسه لوترك وأنماهو مجرد رطوبة ونداوة تحذبها الحصة والورقة كالمحذبه لووضعت على ارض ندية وثارة يكون الخارج منهاسائلا منفسه اذاقويت المادة لمارض فيالمدن وكل ذلك يعرف بالظن والاحتهاد كامر ﴿ فَفِي الصَّورَةُ ٱلأُولَى ﴾ اذاكان صاحب تلك الجراحة متوضئا ووضع الحمصة فىوسطها والورقة فوقها وشد عليهما نخرقة وتشربت تلك الحمصة من ذلك الخارج الذي ليس فيه قوة السيلان ينفسه ووصلت الرطوبة والرشيح الىالورقة والخرقة والى القميص والثوب وبقيت يومافاكثر لانتقض وضوءه ولايتنجس ثويه وتصمح صلاته معذلكالمصاب منذلك الخارج ولايكلف الى تغسرالورقة والرباط ونحوه وان فحش مااصابه وزادعلى قدرالدرهم كانقلناه سابقا واناصاب ذلك الخارج اوالمصاب عرق اوماء الوضوء اونحوه فهو طاهر ايضاعلي مام بمعجمه تصمح الصلاة معه ولايكلف اليغسله لماعلت من ان الخارج الذي ليس فمه قوة السيلان منفسه طاهر غير ناقض وان اصابه مائع الا على قول مجد لكن الاحوط غسله اذا اصاله من ماء الوضوء ونحوه لما علت من قول الحدادي انالفتوي على قوله في المائعـات دون الحامدات لانالاحتياط في المدين مطلوب ومراعاة الخلاف ام محبوب سواء كان قولا ضعيفا في المذهب اوكان مذهب الغيركيف وقدصحح وكان الامام انوبكر الاسكاف والامام الهندواني نفتيانيه فهومختيارهما وهما امامان جليلان منكبار مشايخ المذهب وناهيك نفضلهما هذا ولايضركون ذلك المخرج بعلاجه وقصده لاستحراجه كامرفىغرز الابرة ﴿ وَفِي الصَّورَةُ الثَّانِيةِ ﴾ اعنىمااذاكان الخارج على الحمصة والورقة سائلًا تنفسه لننقض وضوءه وهو نجس لأتصم الصلاة معه ولايصبر صاحبه صاحب عذر لقدرته على منعه بعدم وضعه الحمصة وقدمرأن من قدر على منع حدثه لميكن صاحب عذر نعم ان قويت المادة بنفسها ولميقدر على منعها وان رفع الحمصة واستوعمت وقتا كاملا فهو معذور تجرى عليه احكام المعذورين المبينة فيكتب الفروع وهـذا الذي قررناه هو الذي حرى عليه اللامة الشرنبلالي في رسالته * فلا بأس نقل حاصل عبارته وأن كان معلوما محاذكرناه لان مبني كلامنــا هنا على التوضيح تقربــا على الافهام ومحصيلا لغــاية المرام *فنقول قال فيها بعدنقله لبعض عبارات الفقهاء فهذا علت انماء الحصة

الذي لايسيل بقوة نفسه طاهر لاننقض الوضوء ولايحس الثوب ولا الخرقة الموضوعة علمه ولا الماء اذا اصابه فاذا دخل صاحبه الحمام اوالنهر اوالحوض فدخل الماء الجرح فعصرالجرح وخرج منهالماءوسال لاننقض الوضوء لماعلت انماليس محدث لايكون نجسا فلاينجس الماء الذي وصل الى الجرح الذي ليس فيهدم سائل ولاقيم سائل ولوكان الخارج من الحمصةله قوة السيلان بنفسه يكمون ذلك السائل الخارج نجساناقضا للوضوء ويلزم غسل مااصابه من الثوب ولأتجوز الصاحبه الصلاة حال سيلانه فانه نافض للوضوء نجس ولايصير به صاحب عذر لان صاحب العذر هوالذي لانقــدر على رد عذره ولوبالربط والحشو الذى يمنع خروج النجس وصاحب الحمصة التي يسيل الخمارج منها بوضعها اذا ترك الوضع لاببقي بالمحل شئ يسيل فلا يتصورله طهارة ولاصحة صلاة مع سيلا نها لنقض وضوئه بالخارج الذي نقدر على منعه من الخروج بترك الوضع فلا يبقىله مخلص معالوضع والسيلان لبقاء وضوئه وصحة صلاته الابالتقليد وهو أن يعتقد قول الامام الشافعي أوالامام مالك رجهماالله تعالى في يقاء الطهارة وعدم نقض الخمارج من غير السنيلين للطهارة ولكن عليه ان براعي شروط من قلده الى آخر ماقال فيهـا وهذا هوالنقرس في المسئلة المقبول * الموافق لما اسفلناه من النقول * عن أئمتنا الفحول * ولكن حزمه بانه لايصير صاحب عذر مبنى على ان السيلان بسيب وضع الحصة اما او كان من ذاته يسميل الخمارج من ذلك الجرح وان لم يضع الحمصة ولانقدر على منعه بربط ولاحشو فهو معذور تصم صلاته معه ان استغرق وقتا كاملا ولميأت عليه بعده وقت كامل لميرفيه ذلك العذر وصار كالمستحاضة والمبطون وذىالرعاف الدائم والجرح الذي لابرقأ فيتوضأ لوقت كل صلاة وينتقض وضوءه بخروج الوقت على ماهو المعتمد ويصلي توضوئه ذلك ماشاء منالفرائض والنوافل عنه نا مادام الوقت باقيا قال في الخلاصة و منبغي لمن رعف اوسال من جرحه دم ان ينتظر آخر الوقت ان لمينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت ويعصب الجرح وتربطه ولوترك التعصيب لابأسبه فانسال الدم بعدالوضوء حتى نفذ الرباط لا عنعه من اداء الصلاة فان أصاب ثوبه من ذلك الدم فعلمه ان يفسله ان كان مفيدا اما اذا لميكن مفيدا بان كان يصيبه مرة اخرى أننا و النا حينئذ لا فترض عليه غسله وقال محد بن مقاتل فترض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول وان سال الدم من موضع آخر اعاد الوضوء

انتهى ومثله فيغير ماكتابوالله تعالى اعلم (وبقيت) فائدة لابدمن التنبيه عليها لكثرة وقوعها وهي ان الخارج قديكون قليلا لكنه لوترك ساعة مثلا متقوى باجتماعه ويسيل عن محله فينظر الى ماتشرته الخرقة انكان ماتشر شه في محلس واحد بحيث لوترك واجتمع لسال عن محله نقض والافلا ولايضم مافى مجلس الى ما في مجلس آخر كاعلى ما قدمناه في الفائدة السادسة عن التتارخانية وغيرها وكائنهم قاسوه على التيءُ لكن لما كان السبب هنا واحـدا وهو الجراحة اقتصروا على اعتبار المجلس توسعة على اصحاب القروح فلوكان ممايسيل في المجلس فلا يد اذا اراد الصلاة ان يشد فوقه نحو جلدة مما منع النش ثم يربطها ربطا محكما حتى لانخرج من اطرافها ثم بتوضأ ويصلي بعد غسل المحل الذي اصابه من ذلك الخارج السائل (هذا) وقد رأيت في مختارات النوازل لصاحب الهداءة في فصل النجاسة مانصه والدم اذا خرج منالقروح قليلا قليلا غير ســـائل فذاك ليس عانع وان كثر وقيل لوكان محال لوتركه لسال عنم ا هثم ذكر المسئلة ايضا في فصل نواقض الوضوء كذلك ﴿ اقول ﴾ وظاهره أنه اختــار القول الاول وهو وان كان خلاف المشهور في كتب المذهب وانما المشهور ماحكاه بعده نقيل لكن صاحب الهداية مناجل اصحاب الترجيم فعجوز للمبتلي تقليده لان فيما ذكرناه مشقة عظيمة فجزاهالله تعالى خير الجزاء حيث اختار التوسيع والتسهيل الذي بنت عليه هذه الشريعة الغراء السهلة السمحة (وحاصل) مااختاره أنه لاينظر الى سيلانه مع اجتماعه وتكاثره وآنما ننظر الى سيلانه عند خروجه فان کان الخارج کثیرا یسیل مدون مهلة منع وان کان مخرج شيئًا فشيئًا ثم يتكاثر فيسيل لا يمنع ﴿ تنبيه ﴾ قد علمت مما قورناه حكم المسئلة الموافق لمنقول المذهب * الذي يعتمد عليه واليه بذهب * وقدوقع لسيدي العارف الكبير * والامام الشهير * الشيخ عبدالغني النابلسي قدس الله تمالي روحــه وأعاد علىنــا وعلى المسلمين من تركاته فيرسالته المسماة المقاصد الممحصه في ســان كيالحمصه ماقد تخالف ماقررناه حث قالماحاصله بعدنقله حدالسلان ومافيه من الخلاف فالمفهوم من هذه العبارات انالدم والقيم والصديداذا علاعلي الجرح ولميسل عنه الى موضع صحيح من البدن لابنقض الوضوء سواء كان الجرح كبيرا اوصغيرا وهذهالحمصةالموضوعةفي موضعالكي من البدن وانتعدد وضعها في مواضع مكويةمنه لانتقضالوضوء ماحلفها منالقيم والدم ونحوذلك مادامت موضوعة فى محل الكي لكونها لم تنفصل عن موضع الكي بلهي فيه فمافيها من المادة لم يسل

عن موضعه فهوغيرناقض واماما اصاب الورقة والخرقة فوق تلك الحمصة فهو غيرسائل من موضعه ولامنفصل لان الخرقة لاصقة فوقه مانعة له عن السلان والمانع منالسيلان سواء كانربطا اوحشوا متيامكن اخرج المعذور عزكونه معذورا كماقالوا فلولا انه مانع من نقض الوضوء مااخرج المعذور عن عذره حتى اوجبوا ذلك الفعل عليه فاذا وضع الحمصة فيموضع الكي ثم وضع الورقة فوقها ثم الخرقة وعصبها بالعصابة فقدمنعالدم والقيم ان يخرج الى موضع يلحقه حكم التطهير فلانتقض وضوءه بعدذلك مادامت الحمصة والورقة فيموضع الكيوهى معصبة بالعصابة وان امتلائت تلك الحمصة دماوقيحا وامتلائت الورقة مالميسل منحول تلك العصابة اوتنفذ منهادم اوقيمسائل واماظهور ذلك الدم وذلك القيم على الخرقة من غيران يسيل منها فهو نظير ظهور ذلك من الجرح نفسه فالدغير ناقض كماتقـدم سانه ويؤمد هذا مافي خزانة الروايات فيالجراحـة البسطة اذا خرج الدم من جانب وتجـاوز الى جانب آخر لكن لم يصـل الى موضع صحيح فانه لاننقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يلحقه حكم التطهير انتهى وفي مسئلتنا لوحل العصابة واخرج الورقة والخرقة ووحد فمهمادما اوقحالولا الربط لسال في غالب ظنه انتقض وضوءه في وقت الحل لاقبل ذلك وحكم بنجاسة تلك الورقة والخرقة حينئذ لمفارقتهما موضع الجراحة وقد انفصلت العجاسة عنموضعها فحكم بهاوقبل ذلكوهي مربوطة لمتنفصل النجاسةعن موضعها فلاحكم لها واماقول الفقهاء وانعلاالدم ونحوه علىرأس الجرح فازيل بقطنة اواهالة تراب عليه ونحوذلك لوكان محـال اذا ترك سـال ينفسه نقض الوضوء والا فلانتقض فانت خبير بأنه انفصل عن الجرح في مسئلة مااذا ازيل نقطنة وسالعنه هيما اذا أهيل عليه التراب ولهـذا اختلط بالتراب فلاحمل ذلك بنقض وأما فى مسئلة مالو ربطت الجراحة ومنعالدم والقيم عن السيلان لمبوحدالسيلان وأنما وحد محرد الظهور وهو غبر ناقض من غير السبيلين كاهو معلوم هذا خلاصة ماذكره الاستاذ قدس سرهوحاصله أنه اعطى العصابة الموضوعة على الجرح حكم الجرح في أن ماانتقل اليها كائنه فيه حكما لكونها ملاقمةله فلم يكن ذلك المنتقل اليها منفصلا عن الجرح حكما فاذا خرج الدم ونحوه منذلك الجرح واصاب العصابة اوالورقة الموضوعة عليه لم ينتقض الوضوء سواء كان ذلك الخارج فيه قوة السيلان اولا ولايحكم بنجاسته مادامت المصابة عليه لأخذها حكمه فذلك الدم اذا انتقل الى تلك العصابة فهو نظير انتقاله في الجراحة

البسيطة منموضع الى موضع آخر منها لان سيلانه فىوسط الجراحة غيرضار لانه لالجحقه حكم التطهير كسيلانه فى وسط العين فكذلك العصابة وفيه بحث منوجوه (الاول) منع اعطاء العصابة الموضوعة على الجرح حكم الجرح لما مرعن البدائع منقوله ولو التي الرماد اوالتراب فتشرب فيه اوربط عليه رباطا فاستل الرباط ونفذ قالوا يكون حدثًا لانه سائل وكذا لوكان الرباط ذا طاقين فنفذ الى احدهما لما قلنا انتهى فهذا نص صريح في عدم اعطاء تلك العصابة حكم الجراحة بل انتقال ذلك الخبارج اليها إذا نفذ الى طاق منهما سيلان ناقض للطهارة وقد مرايضا عن فتح القدير تقييده بما اذاكان لولاالرباط لسال احترازا عما اذاكان ذلك المنتقل الى الرباط ليس فيه قوة السيلان فانه لانتقض كمام إيضافقد ظهراك عدم تأسك مافى خزانة الروايات لماقاله فانه مصورفيا ذا سال فى وسطا لجراحة نفسها والفرق ظاهر بينهاو بين رباطها كاسمعت التصريح به (الوجه الثاني) تصريحه بانعلة النقض انماهي السيلان في صورة مااذااهيل التراب على الدم الخارج على رأس الجرح اذاً كان بحــال لوترك ســال بنفســه فليت شــعرى ماالفرق بينالتراب وبين العصابة الموضوعة على الجرح معان كالامنهما ملازم للجرح لم يفارقه فالم يعط التراب ايضاحكم الجرح فلايكون ماتشريه ناقضا كااعطيت العصابة حكمه ولم كانماتشريه التراب سائلًا دون ماتشر بته العصابة ولم كانت العصابة مانعة لذلك الخارج عن حد السيلان دون التراب (الوجه الثالث) لوسلمنا أخذ العصابة حكم الجراحة فلانسلمائه لانقض الاأذاسال من اطرافها لانداعا يأخذ حكم الجراحة ماعلها فقط لاندحعله نظيرظهور ذلك من الجرح نفسه فلا يكون حينئذ قد سال الى ما يلحقه حكم التطهير وانت خبيربانجراحةالكيالتيهي محل وضعالجمصة تكون فيالعادة كمقدارالظفر فتجاوزالخارج منها الىماوراءهاسيلان الى مالخحقه حكمالتطهير فاذاتشر بتالعصابة ذلك الخارج فماكان ملاقيال للك الجراحة مكن ادعاء عدم سيلانه بخلاف مالاقي الموضع الصحيح مماوراءها فانهسيلان الى مايلحقه حكم التطهير بلاريب فيكون فاقضا وان لم يسل مناطرافها وبحكم بنجاسته وانالمتنزع تلكالعصابة عن محلهااذازاد علىقدرالدرهم ولا بجوز الصلاة ممه حتى مزيله * واظن ان الذي جل الاستاذ على ماقل عدم الاطلاع على مانقلناه عن البدائع والفح اذ لورأى ذلك لم يسعه العدول عنه فان ذلك ممالا يحفي على قدره السامي. وفضله الطامي * والعذر لهماقاله في آخر رسالته وقدصنفتها بالعجل في مقدار ساعة فلكمة * عمونة ربالبرية * ولولا مااخذ من العهود من الامر بالبيان * والنهى عن الكنمان * لكان الاولى لمثلى حفظ اللسان * وكبح العنان * عن الخوض في مثل هذا الميدان * مع مثل هذا السابق بين الفرسان * في مضمار الفضل و العرفان *

المدناالله تعالى بالمداداته العظيمة الشان * ونفعنا ببو كاندالواضحة البرهان (ثم) بعد مدة من تحرير هذه الرسالة رأيت لحضرة الاستاذ سيدى عبدالغني رسالة اخرى بخطه الشريف سماها الإبحاث المخلصه في حكم كي الحصه وقال فيما ان الخرقة الموضوعة فوق الكي اذا تلطخت بالمادة ولم تنفذ الى الخارج فهي طاهرة مادامت على الكي فاذا انفصلت فالذي فبهانجس وألوضوء منتقض ح اخذا ممافي الخلاصةرجل حشا احليله لكيلايخرج مندشيءاوحشادبرهءن ابى يوسف لاوضوء عليهحتى يظهر وانكان بحال لولاالقطنة يخرج منه البول بعدذلك اذاأبتل ماظهر فهوحدث واذا ابتلالداخل فلا واذاخرجت القطنة فوجدعليها شيأفهو حدث يتوضأولايعيد ماصلي * ثم نقل عن السراج ماقد مناه عن البدائع ، ثم قال واما الماء الابيض الذي حول موضع الكي بما تجاوز الى موضع بلحتمه حكم التطهير فحكمه حكم مسئلة النفطة * ثم ذكر حكمها والخلاف فيها كما فدمناه في المسئلة الخامسة * و قال ينبغي ان يحكم برواية عدم النقض هذا و ان ما يخرج من ذلك الكي فيتجاوزالى موضع يلحقه حكم التطهيراذا كانماء صافيافهوغيرناقض ولانجس كما قال شمس الأعمة الحلواني ان في هذا القول توسيعا لمن به جرب او جدري فسال منه ماءابيض * ثم بين اندهل يصير به معذورا املاو ختم به الرسالة ﴿ واقول ﴾ قدعلت مافي قوله فهي طاهرة مادامت على الكي الخوماذكره من عبارة الخلاصة لايشهدله لان داخل الاحليل لهحكم باطن البدن فهمااصاب القطنة في داخله لا يضر مالم يبتل الخارج او تخرج القطنةوعايماشي بخلاف خرقة الكيفانهافي ظاهر البدن فتي اصابها مافيدقوة السيلانكان نجسا ناقضا ونفوذ البلة الى طاق آخر مماله طاقان دليل على السيلان كاقدمناه عن البدائع ونقله هوفى هذه الرسالة الثانية عن السراج واماماذ كره من انداذا كان الخارج ماء فينبغي أن يحكم برواية عدم النقض فهوغير بعيد في موضع الضرورة وان كان الصحيح النقض لجواز العمل بالقول الضعيف في موضع الضرورة كما أوضعناه في غير هذه الرسالة ولاسمااذا كان ذلك الخارج بدون الم كما فدمناه عن البحر في الفائدة الخامسة والله تعالى اعلم (لكن) هذا اذا كان الخارج ماءصافيا كالخارج من نفطة النارا مااذا كان الخارج قيمااو دمااو مختلطا كما هو العادة فليس منه مخلص الاعاقدمناه من غسل المحل ثم ربطه بنحو جلدة لاتنش او تقليد ما اختاره صاحب الهداية فى كتابه مختارات النوازل من عدم النقض بمايخرج قليلا شيئا فشيئاوان كثر فان فيه فسيحة عظيمة و في هذا القدر كفاية ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم والحمدلله اولاو آخرا ظاهرا وباطناوصلي الله تعالى وسلم على سيدنا مجدالنبي الامين وعلى آلدو صحبه اجمين *وقدوقع الفراغ من تسويدهذه الوريقات في سلخ جادي الاولى سنة الف و مأتين وسبع وعشرين على يدجاه عهاالعبدالفقير «المعترف بالعجز والتقصير *محدامين بن عمر الشهير بابن ابدين ، غفر الله تعالى له و او الديه ، و لمشايخه و لمن له حق عليه . آمين و الحدللة رب العالمين

الرسالة الرابعة

منهل الواردين من بحار الفيض * على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض * للمحتق العلامة * المدقق الفهامة * السيد محمد عابدين الحسيني رحمه الله تمالي ونفعنا به آمين

الرسالة الرابعة

بسيس لِللهُ ٱلرُّهُمْنِ ٱلرَّهُمُ الرَّهُمُ الرَّةُ الرَّهُمُ الرَّةُ الرَّهُمُ الرَّالِمُ الرَّهُمُ الْحِلْمُ الرَّهُمُ الرَّالِمُ الرَّامُ الرَّامُ الرَّهُمُ الرّامُ الرّامُ

الحمدللة الذي عنا بالانعام * وعلمنا علمالاحكام * وامن نا بالطهارة من الاحداث والانجاس والآثام * لنتأهل للثول بين مديه والقيام * والصلاة والسلام على سيدنا مجد خيرالانام * الممنز بين الحلال وألحرام * وعلى آله واصحابه بدور التمام * ومصابيح الظلام (اما بعد) فيقول العبد المفتقر الى رب العالمين * مجد امين الشهير بابن عابدين « غفرالله تعالى ذنوبه * وملاً من زلال العفو ذنوبه * انى طـالعت مع بعض الاخوان الرسـالة المؤلفة فيمسـائل الحيض المسمـاة بذخر المتأهلين * المنسوبة لا فضل المتأخرين * الامام العالم العامل * المحقق المدقق الكامل * الشيخ مجد بن يبر على البركوى صاحب الطريقة المحمدية * وغيرها من المؤلفات السنية . فوجدتها معصفر حجمها * ولطافة نظمها * جامعةلغرر فروع هذا الباب * عاريةعن التطويل والاسهاب * لم تنسَّج قرمحة على منوالها * ولم تظفر عين بالنظر الى مثالها * فاردت ان أشرحها بشرح يسهل عويصها * ويستخرج غويصها * ويكشف نقابها * ويذلل صعابها وسميته منهل الواردين من بحارالفيض * على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض * فاقول مستعينا بالله تعالى: فيحسن النية * وبلوغ الامنية * قال المصنف رجمالله تعالى ﴿ بسم الله الرحن الرحيم الحمدلله الذي جعل الرجال على النساء قوامين ﴿ أَي يَقُومُونَ عَلَيْنِ قَيَامُ الولاة على الرعية ولهذا كان الرجل امير امرأته ﴿ وامرهم بوعظهن ﴾ اى تَذَكَيرِهِن بما يلين قلبهن منالئـواب والعقاب ﴿ والتَّأْدِيبِ ﴾ اي التعليم وفي المفرب عن أبي زيد الادب اسم يقم على كل رياضة مجودة يتخرج بها الانسان فى فضيلة من الفضائل ﴿ وتعليم الدين ﴾ عطف خاص على عام اى تعليم اصوله منالعقائد وفروعه المحتاج اليهما فيالحمال وفيهماتين الفقرتين تلميم ُ إلى قوله تعــالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تســالى واللائي تخــافون نشوزهن فعظوهن الآية ﴿ والصلاة ﴾ اسم من التصلية ومعناها الناء الكامل الا أن ذلك ليس فيوسعنا فامرنا أن نكل ذلك اليه تعالى كافي شرح التأويلات وافضل العبـارات على ماقال المرزوقي اللهم صل على مجد وعلى آل محمد وقيل التعظيم فالمهني اللهم عظمه فيالدنيا باعلاً ء ذكره * وانفاذ شريعته *وفيالاً خرة بتضعيف اجره * وتشفيعه في امته * كاقال ابن الاثير كذا في شرح النقاية للقهستاني ﴿ وَالسَّادُم ﴾ اسم من التسليم اي جـمل الله اياه سالما من كل مكروه

﴿على حبيب رب العالمين﴾ اي محبوبه ﴿وعلى آله﴾ اسم جعلدوي القربي الفه مبدلة عنالهمزة المبدلة عنالهاء عندالبصريين والواو عندالكوفيين والاول هوالحق كما في المفتاح قهستاني ﴿ واصحابه ﴾ قال القهستاني اىالذين آمنوا مع الصحبة ولولحظة كاقال عامة المحدثين وانما اوثر على ماذهب اليه الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب ﴿ هداة ﴾ جع هاد من الهداية وهي الدلالة على مايوصل الى البغية ﴿ الحق ﴾ ضد الباطل ﴿ وَحِاةً ﴾ جم حام من الحماية بالكسر اى المنع ﴿ الشرع ﴾ اسم لما شرعهالله تعالى لعباده من الاحكام ﴿ المتين ﴾ القوى بقال متن ككرم صلب ﴿ وبعد ﴾ قال القهستاني اي واحضر بعــد الخطبة ماسيأتي فالواو للاستئناف اولعطف الانشاء على مثله اوعلى الخبر على نحو قوله تعالى وبشر الذبن آمنوا الآية لان مافيالمشهور منالضعف مالانخفي فان تقدير اما مثمروط بان يكون مابعد الفاء امرا اونهيا ناصبا لما قبلها اومفسراله كافىالرضى واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلل بالفاء في قوله ﴿ فَقَدَ ﴾ كَافَى قُولُهُمُ اعْبَدَ رَبُّكَ فَانَالْعَبَادَةُ حَقَّ انْتَهَى ﴿ اتَّفَقَ الْفَقَهَاءُ ﴾ اي المجتهدون ﴿ على فرضية علم الحال ﴾ اى العلم بحكم مامحتاج اليه فيوقت احتياجه اليه قال فى التتارخانية اختلف الناس فى اى علم طلبه فرض فحكى اقوالا ثم قال والذي ينبغي أن يقطع بأنه المراد هوالعلم عا كلف الله تعالى به عباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار هثلا مجب عليه معرفة الله تعالى بصفائه بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتى الشهادة معفهم معناهما ثمم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهلم جرا فان عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم فان استفاد مالا تعلم علم الزكاة والحبح ان استطاعه وعاش الى اشهره وهكذا التدريج في علم سائر الافعال المفروضة عينا انتهى ﴿ على كُلُّ من آمن بالله ﴾ اى بوحدا نيته سبحانه ذاتا وصفات وافعالا ﴿ واليوم الآخر ﴾ هو يومالقيمة فانه آخر الاوقات المحدودة وخصـه بالذكر لانه يوم الجزاء فالاعمان به محمل على العمل فن كان برجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ﴿ من نسوة ﴾ بالكسر والضم جع المرأة منغير لفظها قاموس ﴿ ورجال ﴾ جم رجل وهو الذكر من بني آدم اذا بلغ أومطلقا والمراد هنا البالغ اذا علمت ذلك الانفاق ﴿ فمرفة ﴾ احكام ﴿ الدماء المحتصة بالنساء واجبةعليهن وعلى الازواج والاولياء ﴾ جم ولى وهو العصبة فبحب على المرأة تعلمالاحكام

وعلى زوجها ان يعلمها ماتحة اج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والاتخرج بلا اذنه وعلى من يلي امرها كالات ان يعلمها كذلك ﴿ وَلَكُنَّ هذا ﴾ اى علم الدماء المختصة بالنساء مصر كان ﴾ اى صار مثل فكانت هباء منبثًا ﴿فَيْرَمَانِنَا﴾ اي زمان المصنف وقد توفي سنة ٩٨١ ﴿مُعَجُورًا ﴾ ای متروکا ﴿ بل صار کائن لم یکن شیئا مذکورا ﴾ اضراب انتقالی الى ماهو ابلغ لان ماهجر قديكون معلوما ويترك العمل به بخلاف ماصار كأنه لم يو جداصلا ﴿ لا يفرقون ﴾ اى اهل الزمان ﴿ بين الحيض و النفاس و الاستماضة ﴾ في كثير من المسائل ﴿ ولا عَبْرُونَ بَيْنِ الصَّحِيحَةُ مِنَ الدَّمَاءُ والأطهار ﴾ عطف على الدماء ﴿ و ﴾ بين ﴿ الفاسدة ﴾ منهما ﴿ رَى ﴾ اى تبصر او تعلم ﴿ امثلهم ﴾ اى افضلهم اواعلمهم عنه نفسه ﴿ يَكْتَنَّى ﴾ حال اومفعول أن ﴿ بالمتون المشهورة ﴾ كالقدوري والكنز والوقاية والمختار المبنية على الاختصار ﴿ وَاكْثُرُ مسائل ﴾ هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها كذا في تعريفات السيد الشريف قدس سره ﴿ الدماء ﴾ الثلاثةُ السابقة ﴿ فيهامفقودة والكتب المبسوطة ﴾ التي فيهاهذه المسائل ﴿ لا علكها الاقليل ﴾ لقـلة وجودها وغلاء اثمانها ﴿ وَالْمَـالْكُونَ ﴾ لها ﴿ اكثرهم عن مطالعتها ﴾ في القاموس طالعه طلاعا ومطالعة اطلع عليه اي علمه ﴿ عاجز وعليل ﴾ بداء الجهل ﴿ واكثر نسخها ﴾ جم نسخة بالضم ماينسخ اي يكتب فيه ﴿ في باب حيضها تحريف ﴾ اى تغيير ﴿ وتبديل ﴾ عطف تفسير اوالاول تغيير بعض حروف الكلمة والثاني ابدالها بغيرها ﴿ لعدم الاشتغال به ﴾ اي باكثر نسخها ﴿ مذ ﴾ اى من ﴿ دهر طويل ﴾ فكلما نسخت نسخة على اخرى زاد التحريف ﴿وفي مسائله ﴾ اى باب الحيض ﴿ كَثْرَة وصعوبة ﴾ قال في البحر واعلم أن باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتحيرة وتفاريعها والهذا اعتنى به المحققون وافرده مجمد رجمالله تعالى في كتاب مستقل ومعرفة مسائله مناعظم المهمات لمايترتب عليها ممالا يحصى من الاحكام كالطهارة والصلاة وقرائة القرآن والصوم والاعتكاف والحجوالبلوغ والوطئ والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك مئالاحكام وكان مناعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل عسائل الحيض اشـــد من ضرر الجهل بغيرها فبجب الاعتناء عمرفتها وأن كان الكلام فيهـــا طويلا فان المحصل يتشوف الى ذلك ولا التفات الى كراهة اهل البطالة انتهى

﴿ وَاخْتَلَافَاتُ وَفَى اخْتِيارُ المُشَايِحُ ﴾ بالياء وهم المتأخرون عن الامام واصحابه من اهل المذهب على اختلاف طبقا تهم ﴿ وتصحيحهم ايضا مخالفات ﴾ فبعضهم يختــار قولا وبعضهم يختار قولا آخر ثم بعضهم يصحح هذا وبعضهم يصحح هذا وقد قالوا اذاكان فيالمسئلة تصحيحان فالمفتى بالخيار لكن قديكون احد القولين الصحيحين اقوى لكونه ظاهر الرواية اومشي عليه اصحاب المتون والشروح اوارفق بالناس اوغيرذلك ممايينته فى ردالمحتار على الدر لمختار فحصل لمن لااهليةلهاضطراب ولاسيما عندكثرةالاقوالوعدم اطلاعهعلىالاصمحمنها فلذا قال المصنف رجمالله تعالى ﴿ فاردت ان اصنف رسالة ﴾ قال السمد قدس سره الرسالة هي المجلةالمشتملة على قليل من!لمسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة هي الصحيفة يكون فيهــا الحكم ﴿ حاوية ﴾ اي جامعة ﴿ لمسائله ﴾ اي باب الحيض ﴿ اللازمة خاوية ﴾ بالمعجمة اي خالبة ﴿ عن ذكر خلاف ومباحث ﴾ جع محث محل الحث قال السيد قدس سره الحث هو التفحص والتقتيش واصطلاحا هو اثبات النسبة الابجاسة اوالسلبية بينالشيئين بطريق الاستدلال ﴿ غير مهمة مقتصرة ﴾ صفة ثااثة لرسالة ﴿ على الاقوى والاصم والمحتار للفتوى ﴾ اي لحواب الحادثة ﴿ مسهلة ﴾ بالبناء للفاعل او المفعول صفةر ابعة لرسالة ﴿ الضَّبْطُ ﴾ لما تفرق فيغيرها من المسائل ﴿ والفهم رجاء ﴾ علة لقوله فاردت ﴿ ان تكون ﴾ ايالرسالة ﴿ لي ذخرا ﴾ بضم الذال وسكون الخاءالعجمتين ايذخيرةادخرها واختارها ﴿فيالعقي﴾ اي الآخرة ﴿ فياايها الناظر اليها بالله العظيم لاتعجل فىالتخطئة ﴾ مصدر فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته أذا نسبته ألى الفسـ ق ﴿ بمجرد رؤيتك ﴾ أي برؤيتك المجردة ﴿ فَيِهَا ﴾ اى فيالرسالة ﴿ المحالفة ﴾ مفعول ثان لرؤية ﴿ لظاهر بعض الكتب المشهورة ﴿ فَكُمْ فَي بِعَضْهَا مَاهُو خَلَافَ الصَّحِيحِ ، بِلَ مَاهُو خَطَّأُ صريح . اوماهو مصروف عن الظاهر * ممالايعرفدالاالفقيدالماهر . ﴿ فعسي ﴾ اى اشفق وآخاف عليك ان يكون المخطئ انت لعدم اطلاعك وكني عن خطأ المخاطب نقوله ﴿ انْ تَخْطَى ًا مِنْ احْتَخَالَتُكُ ﴾ لان المراد باخت خالته امه و المراد باننها نفسه قال المصنف اذاكان تخطئ بالتاء المخاطب مايكون متعدياويكون ابن مفعوله واذاكان باليـاء يكون الفعــل لازما والابن فاعله ﴿ فَتَكُونَ مِنَالَدُمْنُ هَلَّكُوا في المهالك ﴾ لان الخطأ في المسائل الدينية كالهلاك ولذاشاع اطلاق المت على الجاهل والحي على العالم أومن كان ميتا فاحييناه ﴿ فَانِّي ﴾ علة عدم الخطأ في هذه الرسالة تقدرالامكان مصر (قدصرفت شطرا منعري) اي حصة وافرة منهوفي المغرب شطركلشئ نصفه وقوله فيالحائض تقعد شطر عمرها على تسميةالبعض شطرا توسعـا فىالكلام واستكثارا للقليل ﴿ فَي ضَبْطُ هَذَا البَّابِ حَتَّى مَنْزَتَ بِفَصْلَ اللَّهُ بين القشر ﴾ بالكسر غث الشيُّ خلقة اوعرضًا قاموس ﴿ واللِّبَابِ ﴾ بالضم خالص كل شيء كما في الصحاح ﴿ والسمين والمهزول ﴾ ضـده ﴿ والصحيم والمعلول 🦠 في القــاموس العلة بالكسرالمرض عل يعل واعتل واعلمالله فهو معل وعليل ولاتقل معلول والمتكلمون يستعملونها هوالحيدي بالفتح والنشديد ﴿ وَالرَّدِي ﴾ صَدَّه ﴿ وَالسَّعِيفَ وَالقَوْيُ وَرَحِتُ ﴾ عَطَفُ عَلَى مَنْرَتُ ﴿ باسباب الترجيع ﴾ الى التقوية ﴿ المعتبرة ﴾ عند اهل هذا الشان ﴿ ماهو الراجح ﴾ اى في نفسالام ﴿ منالاقوال والاختيارات ﴾ الصادرة ﴿ مَنَالاً عُمَّةً ﴾ المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لما لانص فيه عنالمجتهدين اواهلالاختيار والترجيح لميافيه روايتان عنالمجتهد اوقولان لاهل الاستنباط ﴿ فارجع البصر ﴾ مرتبط عما من من النهي عن العجلة وتعليله باتقان المصنف لما كتبه اى اذاعات ذلك فأعد بصرك اذا اشكل عليكشي وكرتين اى مرة بعد مرة كما في الآية فالمراد بالتثنية النكر بر والتكثير كما في قولهم لبيك وسعديك 🍬 وتأمل 🦫 بعين بصيرتك ﴿ مَا كَتَبْنَا مُرْتَبَنَ ﴾ المراديةالتكرار ايضًا ﴿ وَاعْرَضِهُ ﴾ اى ماكتيناه ﴿ عَلَى الفروع ﴾ اى مانناسبه من مسائل علمالفقه ﴿ و ﴾ على ﴿ الاصول ﴾ اىالادلةالكليةالتي هي الكتاب والسنة والاجاع والقياس ﴿ و ﴾ على ﴿ قواعدالمنقول ﴾ الذي هوالادلةالمذكورة ﴿ وَالْمُعْمُولُ ﴾ أَى الاستدلال بدايل معقول مستنبط من احد الادلة السمعية ﴿ لَعَلَىٰ تَطَلَّعُ عَلَىٰ حَقَّيْتُهُ ﴾ اىعلى كون ماكتبناه حقائابنا ﴿ وتظهرلك وجوه صحته 🏶 واشار بالترجى الى صعوبة هذا المسلك فان المتأهل للعرض والاطلاع المذكورين نادر ﴿ وترجع ﴾ عندالاطلاع المذكور الى التصويب من تخطئته اى ترجع مبتدئا من نسبة الخطأ الى نسبة التصويب لما كتبناه اومن للبدلية (وتقول) عندذلك والحدلله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا انهداناالله فه فيهاقتياس الطيف ﴿ فَنْقُولُ ﴾ اتى بنون المعظم نفسه تحدثًا بنعمة الله تعالى عليه ﴿ وبالله ﴾ اي باستعانته تعالى و حده ﴿ التوفيق ﴾ هو جعل الله فعل عبده مو افقا لما محيدو برضاه ﴿ وَمَنَّهُ ﴾ تعالى يطلب ﴿ كُلُّ تَحْقَيقٌ ﴾ هواثبات المسئلة بدليلها ﴿ وَتَدْقَيقَ ﴾ هو اثباتها بدليل دق طريقه لناظريه من تعريفات السيد ﴿ هذه الرسالة مرتبة

{ le }

على مقدمة بكسرالدال من قدم اللازم او المتعدى وعلى الثاني يجوز الفتح ايضا وهي في الدرف نوعان مقدمة الكتاب ما مذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطه إبه ونفعه فيها ومقدمة العلم مايتوقف عليه الشروع فيمسائله كحده وغايته وموضوعه والمراد هناالاولى ﴿ وفصول ﴾ ستة جع فصـل وهو قطعة منالباب مستقلة بنفسهــا منفصلةعماسو اهاتعريفات ﴿ اما المقدمة ففها نوعان النوع الاول في تفسير الالفاظ المستعملة ﴾ في هذا الباب بلسان الفقهاء ﴿ اعلم ان الدماء المحتصة بالنساء ﴾ احتراز عن الحيض الرعاف ﴿ ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض ﴾ لغة مصدر حاضت المرأة تحيض حيضاو محيضاو محاضافهي حائض وحائضة سال دمهاو الحيضة المرة وبالكسر الاسم والخرقة ٢ تستشفر بهاالمرأة قاموس وفي البحر قال اهل اللغة اصله السيلان تقال حاض الوادى اى سال فسمى حيضالسيلانه في اوقاته أنتهى وشرعا بناءعلى انه حدث كاسم الجنابة هو مانعية شرعية بسبب الدم المذكورع اتشترط له الطهارة كالصلاة والتلاوة وعن الصوم و دخول المسجد والقربان وعلى أنه خبث هو ﴿ دم صادر من رحم ﴾ اي بيت منبت الولدووعائمة قاموس * احترز به عن الاستحاضة لانهادم عن ق أنفجر لادم رجم وعن دم الرعاف والجرح * وعا يخرج من الدبر فليس بحيض لكن يستحب ان لايأتيها زوجها وان تغتسل عند انقطاعه كافي الخلاصة وغيرها وسيأتي ، وعما تراه الصغيرة وهي من لميتم لهاتسع سنين على المعتمد * وماتراه النفساء قبل الولادة فليسا من الرحم بل همااستحاصة لكن في البحر قال بعضهم ماتراه الصغيرة دم فساد لان الاستحاضة لانكون الاعلى صفة لانكون حيضًا انتهى يعني أنها دم متصف بصفة فيهلولاها كانحيضا كزيادة اونقص مثلا تأمل لكن المشهور آنه استحاضة والمراد رحم امرأة بقرينةالمقام احترازا عاتراهالأرنب والضبع والخفاش قالوا ولايحيض غيرها من الحيوانات ، وعماراه الخنثي المشكل ففي الظهيرية اذا خرج منه المني والدم فالعبرة للمني دون الدم انتهى وكائنه لان المني لايشتبه بغيره نخلاف الدم فانه يشتيه بالاستحاضة فيلغى ويعتبر المتيقن من اول الام وخارج من فرج داخل احتراز عالو احست بنزوله الى الفرج الداخل ولم يخرج منه فليس محيض في ظاهر الرواية وبه نفتي قهستاني وعن مجد يكفي الاحساس به فلواحست به في رمضان قبيل الغروب ثم خرج بمده تقضى صوم اليوم عنده لاعندهما ﴿ ولو حكما ﴾ ليدخل الطهر المتخلل و لالوان سوى البياض الخالص أنتهى مصفهذا تعميم لقوله دم

٣ قوله تستشفر بها اى تضعها عنيد شفر فرجها اى حرفه منه

فكان الاولىذكره بحذائه ﴿ بدون ولادة ﴾ ليحترز عن النفاس مصاي ماتراه بعدالولادة ولمهقل واياس لانالمختار انالآيسة اذا رأتالدم نصابا يكون حيضا إذا رأنه خالصا كالاسود والاجرالقاني كإسيأتي فهوداخل في التعريف وغيرالخالص يكون استحاضة فهوخارج بقيدالرج ﴿ والنفاس ﴾ بالكسر لغة مصدر نفست المرأة بضمالنون وفتحهما اذاولدت فهي نفسآء وهن نفاس مغرب واصطلاحا دمتسمية للعين بالمصدر كالحيض سواءكما في المغرب ﴿ كَذَلْكُ ﴾ الاشارة الى وصف الدم السابق فكأنه قالءم صادر منرح خارج منفرج داخل ولوحكمافاحترز عما لوولدت منجرح ببطنها فهی ذات جرح وان ثبت له احکامالولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا سال الدم من الرحم وخرج من الفرج الداخل فنفساء كما في الحر والنهر وسيأتى ودخــل بقوله ولوحكماالطهر المتخلل وماسوى البياض الخالص ومالو ولدته ولمتردمافالمعتمد انها تصيرنفسآء كافىالدر والبحر وسيأتي وعقيب خروجاً كثرولد ﴾ ولو متقطعا عضـوا عضوا لااقله فتتوضأ ان قدرت اوتتيم وتومئ بصلاة در ووصف الولد بقوله ﴿ لم يسبقه ولدمذ ﴾ اي من ﴿ اقل منستة اشهر ﴾ احترازا عن ثاني التوأمين فانه لايكون نفاسا في الاصم مصربل هومنالاول فقط واذاكان بينهما ستة اشهر فاكثر فالنفاس منكل واحدمنهما ﴿ والاستحاصة ﴾ لغة مصدر استحيضت المرأة فهي مستحاصة قال في القاموس و المستحاصة من يسيل دمها لامن المحيض بل من عرق العازل فوي الحال اند ويسمى دمافاسدا وهوسبعة كاسيأتى فى آخر الفصل الرابع انشاءالله تعالى وشرعا ﴿ دم و لو حكما ﴾ ليدخلالالوان مص ﴿ خارج مَن فرج داخل لاعن رحم ﴾ وعلامته ان لارائحةله ودمالحيض منتن الرائحة بحر ﴿والدمالصحيح مالاينقص عن ثلثة ﴾ ايعن ادني مرة الحيض ﴿ ولا يزيد على العشرة ﴾ اى اكثر المدة ﴿ في الحيض ﴾ اماحقيقة او حكما بان تزيد على عادتها مصراى فانداذا زاد على العادة حتى جاوز العشرة فانها ترد على عادتها ويكون مارأته في ايام عادتها دما صحيحا كا نه لم يزد على العشيرة ويكون الزائدعلى العادةاستحاضة وهودم فاسد والحاصل انالدم اذاانقطع قبل مجاوزةالعشرة فهو دم صحيم لأنه لم يزد عليها حقيقة واذا جاوزها في اتراه في ايام العادة حيض وبجهل كأنالدم انقطع على العادة ولم يحاوز العشرة حكمافلية أمل وولا كه على الاربعين في النفاس ﴾ اما حقيقة او حكما كاسبق مصوقوله ﴿ وَلا يَكُونُ فِي احد طرفيه دم ولو حكمـًا ﴾ اي نحو الصفرة والكدرة لميظهر لي مهاده به وهو زائد على مافى المحيط وغـيره في تعريف الدم الصعبح ولعله احــترز به عما لوكان

طهرا في احد طرفيه دم كالورأت المبتدأة بوما دما واربعة عثمرطهرا وبوما دما كانت العشرة الاولى حيضا وهي دم غير صحيح لوقوع الدم في طرفه الاول وكذا لووقع فيطرفيه كما لورأت المعتادة قبل عادتها يوما دماثم عشرة طهرا ويوما دما فان العشرة الطهرحيض ان كانت كلهاعادتها والاردت الى العادة هذا ماظهر لى هنــا لكن لأنخفي ان ذلك خارج تقــوله ولا نزيد على العشرة لان الزيادة هنا موحودة فان الطهر المتحلل بين الدمين اذا كان اقل من خسة عشر يوما بجمل كالدم المتوالي كاسيأتي وايضا فان اقتصاره على تدريف الدم الصحيح بعد قوله والاستحاضة ويسمى دما فاسدا الخ يقتضي ان الدم الفاســد المقابل للتحييم هو دم الاستماضة اكتفى بتعريف الاستحاصة عن تعريفه فيفيد أن الحيض لايكون دما فاسدا فتكون العشرة فيالمثـالين المذكورين دما صححـا فلم يصمح الاحتراز عنهما لكن شاع في كلامهم اطلاق الدم الفاسد على ماجاوز العشرة مع ان العشرة حمض فلمتأمل ﴿ والطهر المطلق ﴾ الشامل للاقسمام الاربعــة الآتية ﴿ مالايكون حيضا ولانفاسا ﴾ وفيه أن يعض أقيمامه قد يكون حيضا أونفاسا كالطهر المنحذل بين الدمين الا ان براد بالمطلق مانتصرف اليه اسم الطهر عند الاطلاق ﴿ والطهر الصحبح ﴾ في الظاهر والمعنى ﴿ مَا ﴾ أي نقاء ﴿ لا يكون اقل من خسة عشر نوما ﴾ بان يكون خسـة عشر فاكثر لان مادون ذلك طهر فاسد بجدل كالدم المتوالي كما ذكرنا وسيأتي تفصيله ﴿ ولايشو له ﴾ اي يخالطه ﴿ وم ﴾ اصلا لافي اوله ولافي وسطه ولا في آخره مصافلو كان خسة عشر لكن خالطة دم صار طهرا فاسدا كالورأت المبتدأة احد عشر توما دما وخسة عشرطهرا ثم استمر بها الدم فالدمهنا فاسد لزيادته على العشرة والطهر صحيح ظاهرًا لأنه استكمل خسة عشر لكنه فاسد معنى لأن اليوم الحاديءشر تصلى فيه فهو من جلة الطهر فقد خالط هذا الطهر دم في اوله ففسد فلا تثبت به العادة كما يأتي في النوع الثاني و - فهي كن باغت مستحاضة فحبضها عشرة وطهرها عشرون وسيأتي تمام ذلك في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى ﴿ وَيَكُونَ بين الدمين الصحيحين ﴾ احتراز عما يكون بين الاستحماضتين أوبين حيض واستحاضة او بن نفاس واستحاضة او بن طرفي نفاس واحد مصوذلك كالورأت الآيسة طهرا تاما بنن استحاضتين وكالوحاضت اوولدت ثم دخلت فيسن النَّاس ثم رأت دم استحاضة والاخير ظاهر ففي الكل الطهر فاسد لأنه لمنقع بين دمين صحيحين وان لم ينقص عن خسة عشر يوماً ولم نحالطه دم فتأمل

﴿ والطهر الفاسد ماخالفه ﴾ اي خالف الصعبح ﴿ في واحد منه ﴾ اي مماذكر في تعريفه بان كان اقل من خسة عشر اوخالطه دم او لم يقـع بين دمين صححين ﴿ والطهر ﴾ عطف على ماخالفه ﴿ المُتَخَلِّل مطلقًا بن الاربعين فى النفاس ﴾ اى فهو من الطهر الفاسد لكونه لم قع بين دمين صحيحين بلوقع بين طرفي دم واحد وقوله مطلقا اي قلمالا كان اوكشرا وهذا قول ابي حنيفة رجهالله تعالى وفىالخلاصة وعليه الفتوى وقالااذاكان الطهر المتخلل خسةعشر فصاعدا نفصل بين الدمين وبجعل الاول نفاسا والثاني حيضا ان امكن كذا في المحيط انتهى اى ان أمكن جعل الثاني حيضا بان استكمل مدته ﴿ والطهر التام 🏕 صحیحا اوفاسدا کاقدمناه 🏚 طهر خســة عشیر یوها فصــاعدا والطهر الناقص ﴾ وهو قسم من الطهر الفاسد كماعلته ﴿ مانقص منه ﴾ اي من التام ﴿ والمعتادة منسبق منها ﴾ منحين بلوغها ﴿ دم وطهر صححان ﴾ كالوبلغت فرأت ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا فاذا استمر بهــا الدم فلها في زمن الاستمرار عادتها ﴿ اواحدهما ﴾ بإن رأت دما صححا وطهرا فاسدا كالورأت خسة دما واربعة عشر طهرا ثم استمر الدم فحيضها مناول الاستمرار خسة لانها دم صحيح وطهرها نقية الشهر لان مارأته طهر فاسد لاتصيريه معتادة فلم يصلح لنصب العادة ايام الاستمرار اوبالعكس كما لورأت احد عشر دما وخسة عشر طهرا ثم استمر الدم لكن الطهر هنا صحيم ظاهرا فقط لفساده نفساد الدم فلا تثبت به العادة كما قدمناه فحكمها حكم من بلغت مستحاضة فحيضهاعشرة منءاول الاستمرار وطهرها عشرون هوالصحيح كمافيالمحبط وقبل طهرهاستةعشر ﴿ والمبتدأة منكانت في اول حيض اونفاس ﴾ فاذا بلغت مرؤية الدم او الولادة واستمر ماالدم فحيضها عشرة ونفاسها اربعون وطهرها عشرون وسأتي تمامذلك فى الفصل الرابع ﴿ والمضلة وتسمى الضالة والمحيرة ﴾ والمحيرة ايضا بالكسر لانها حبرت الفقسه ﴿ من نسبت عادتها ﴾ عددا اومكانا في حمض اونفاس ﴿ النوع الثاني ﴿ من المقدمة ﴿ في الاصول والقواء دالكلية اقل الحيض ثلاثة ايام ﴾ بالنصب على الظرفية أوبالرفع على الخبرية أن كان التقدير أقل مدة الحيض ﴿ وَلِيَالِيهَا ﴾ الاضافة الى ضمير الآيام لا ُفادة محر دالعدد أي كون الليالي ثلاثًا لا لكونها لىالى تلكالايام فلذا عبر ابنالكمال بقوله وثلاث ليال واحترز عنروايةالحسن عن الامام انه ثلاثة ايام وليلتان وروى عن ابي يوسف يومان واكثرا لثالث ولذاقال المص ﴿ اعنى ائنين وسيعين ساعة ﴾ بالساعات الفلكية كل ساعة منها خس عشرة

1 3-12

درجة وتسمى عندهم المعتدلة والساعات اللغويةو الشرعية وهي الزمان وان قل ﴿ حتى لورأت ﴾ الدم ﴿ مثلاعندطلوع شمس موم الاحد ساعة ﴾ اي حصة من الزمان ﴿ ثُمُ انقطع الى فجر يوم الاربعاء﴾ بادخال العايه ﴿ بمرأت ﴾ الدم ﴿ قبيل ﴾ تصغيرقبلوهواسم لوقت يتصلبه مابعده ﴿ طَلُوعُهَا ﴾ ايطلوع شمسالاربعاء ﴿ ثُمَانَقَطُعُ عَنْدَالطَّلُوعُ اوَاسْتَرَمْنَ الطُّلُوعُ الأولُّ ﴾ بلاانقطاع اصلا ﴿ الَّيْ ﴾ الطلوع ﴿ الشَّانِي يَكُونَ حَبْضًا ﴾ للوغة نصابه وافاد انالشرط وحودالدم في طرفى النصــاب سواء وحدفهابين ذلك اولاً ﴿ ولوانقطع قبل|الطلوع|لثــاني بزمان يسير ولم يتصــل به ﴾ اى بالطلوع الثانى ﴿ الدم ﴾ حتى نقص عن اثنين وسبعين ساعة بلحظة ﴿ ثُم ﴾ دام الانقطاع ﴿ ولمرَّر دماالي تمام خسة عشر يومًا لميكن حيضاك امالوعاد قبل تمام خسة عشر منحين الانقطاع بانعاد فياليوم العماشر اوقبله كانكله حيضا وان بعده كانتالعشرة فقط حيضا اوايام العادة فقط لومعتادة لان الطهر النــاقص كالدم المتوالي كمامي ويأتي ﴿ واكثره ﴾ اى الحيض ﴿ عشرة كذلك ﴾ اى مقدرة مع لياليها بالساعات اعنى مائتين واربعين ساعة نعم ذكر فىالتتارخانية انها لواخبرت المفتى بانها طهرت فيالحادى عشر اخذلها بعشرة اوفىالعاشر اخذنسعة ولايستقصي فيالساعات لئلايعسر عليها الامروهكذا نفعل فيجيع الصور الافي اقل الحيض واقل الطهر مخافة النقص عن الاقل زادالقهستانى عنحاشية الهداية انعليه الفتوى ومثله فيمعراج الدراية ﴿وَاقُلُّ النفاس لاحدله ﴾ بلهو مانوجد ولوساعة ﴿ حتى اذاولدت فانقطع الدم ﴾ عقب ذلك ﴿ تغتسل وتصلي ﴾ فليساله نصاب الااذااحتيم اليه لعدة كقولهاذا ولدت فانتطالق فقالت مضتعدتي فقدره الامام مخمسة وعشرين يوماو بعدها خسةعشرطهرتم ثلاثحيضكل حيضة خسة ايامتم طهران بين الحيضتين ثلاثون مومافاقل مدة تصدق فمها عنده خسةوثمانون موماوروى عنهمائة مومهاعتباراكثثر الحيض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق نخمسة وستين نوما احدعشر نفاس وخسة عشر طهر وثلاث حبض تسعةايام بينها طهران لثلاثين وقدرهااثااث بساعة فتصدق بعدهاباربعة وخسبن وتمام ذلك فيالسراج وحواشينسا علىالدر المختــار ﴿ وَاكْثُرُهُ ﴾ اي النفــاس ﴿ ارتَّوْنُ نُومًا ﴾ وقدعا إحــالا ممــامر من بـاناكـثر الحمض والنفاس وانالزائد عليه لايكون حيضا ولانفاسا ان الدم الصحيح لايعقبه دم صحيح وحينئذ ﴿ فَالْحَيْضَانَ لَابْتُوالِيَّانَ ﴾ بل النَّـاني منهما استحماضة وكذا فيالاخيرىن .صـ في قوله ﴿ وكذا النفاسـان والنفاس والحيض بل لا مَدَ من طهر ﴾ تام فاصل ﴿ بينهما ﴾ اي بين كل اثنين من الحيضين و النفاسين

والحبض والنفاس ﴿ واقل الطهر ﴾ المذكور مختلف فهو ﴿ فيحق النفاسين ستة اشهر ﴾ لانه ادنى مدة الحمل فلو فصل اقل من ذلك كانا توأمين والنفاس من الاول فقط كمام ويأتي ﴿ وَفَي ﴾ حق ﴿ غيرهما ﴾ من حمضن أو حمض ونفاس ﴿ خَسةَ عَشَرَ نُومًا ﴾ وان كان اقل مَن ذلك فالشَّاني استحَّاضة مص فاذا وقع ذلك الطهر التــام بين دمين ﴿ فالدمان المحيطان به حيضان ﴾ وكذا الحكم في الاكثر بطريق اولى مصاي الاكثر من طهر خسة عشر ﴿ ان بلغ كل نصاباً ﴾ ثلاثة اواكثر ﴿ ولم عنع مانع والا ﴾ اى وان لم يبلغ نصابا اومنع مانع من الحيض مشل كونها حاملا اوكونه زائدا على عادتها محاوزا للعشرة ﴿ فَاسْحَاضَةَ اوْنَفَاسَ ﴾ صورته امرأة رأت دماحال جلها خسة ايام ثم طهرت خسة عشر يوما ثم ولدت ورأت دما فالدم الثاني نفاس والدم الاول استحاضة معانهما مكتنفان بالطهر ﴿ تنبيه ﴾ اطلق الطهر فشــمل الصحيح والفاســد بعد كونه تاما فالطهر التام الفاسد وهوالذي خالطه دم كامر يفصل بين الدمين وأعا نفسد من حيث انه لايصلح لنضب العادةَ في المبتدأة لامن حيث الفصل وعدمه كايظهر فى الفصل الرابع وح فلورأت ثلاثة دما كمادتهائم خسة عشر طهرا ثم يوما دمائم يوما طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثةالاولى والاخيرة حيضان لوجود طهرتام بينهماوان كان فاسدا لانها صلت فيه يومايدم ﴿ والطهر الناقص ﴾ عن اقله ﴿ كالدمالمتوالي ﴾ لانه طهر فاسد كا في الهداية ﴿ لانفصل بين الدمين ﴾ بل مجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة والافالزائد علمها اوعلى العادة استناسة ﴿ مطلقا ﴾ اي سواء كان اقل من ثلاثة ايام وهو بالاتفاق اوازيد وسواء كان ذلك الازيد مثل الدمين المحيطين به اواقل اواكثر وسواء كان في مدة الحيض اولا عند ابي وسف و هو قول أي حنيفة آخر وعليه فيجوز بداية الحيض بالطهر وحمَّه به أيضًا أذا أحاطًالدم بطرفيه فلو رأت مبتدأة بوما دما واربعة عشر طهرا و وما دما فالعشرة الاولى حيض واورأت المعتبادة قبل عادتهما يوما دما وعشرة طهرا ويوما دما فالعشرة الطهر حيض انكانت عادتها والاردت اليعادتها وعندمجدالطهرالناقص لانفصل لومثل الدمين اواقل في مدة الحيض ولو أكثر فصل انبلغ ثلاثًا فاكثر ثم انكان في كل من الجانبين نصاب فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والافالكل استحاضة ولانجوز عنده مدأالحيض ولاحتمه بالطهر فلورأت مبتدأة بوما دماو يومين طهرا وتوما دما فالاربعة حمض اتفاقا لانالطهر دون ثلاث ولو رأت تومادما وثلاثة طهرا ونومين دما فالستة حيض للاستواء واو رأت ثلاثة دما وخسة

طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لغلبةالطهر فصار فاصلا هذا خلاصة مافي شروح الهداية وغيرها وفيالمسئلة ست روايات وهانان اشهرها وقدصحح رواية مجد فيالمبسوط والمحيط وعلمها الفتوى وفيالسراج وكثبر من المتأخر بنافتوا يقول ابي نوسف لأنه اسهل على المفتى والمستفتى وفيالهداية والاخذبه ايسر وفي الفتح وهوالاولى ﴿ وسحبيُّ انشاءالله تعالى ﴾ فيالفصل الثاني بعض ذلك ﴿ وكذا الطهرالفاسد ﴾ المخلل بينالدمين ﴿ في النفاس ﴾ لانفصل بينهما وبجعل كالدم المتوالي حتى او ولدت فانقطع دمها ثمرأت آخر الاربعين دمافكله نفاس كمام وسيأتى في الفصل الثاني * ثم اعلم ان عدم فصله خاص عما اذا كان الدم الثماني في مدة الاربعين لا بعدها ولذا قال في السيراج ثم الطهر المنحلل بين دمي النفاس لانفصل وانكثر الخفقوله بين دمى النفاس صريح في ان الدم الثاني في مدة الاربعين والا فلوكان لانفصل مطلقــا لزم ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم طهرت سـنة اوسـنتين ثمرأتالدم انيكون ذلكالطهر كالدم المتوالي ولاقائل له لكن اذا وقع الدم الثـاني خارج الاربعين فان كان الطهر المتخلل تاما فصل ينهما ولمبجعل كالدم المتوالي وانكان ناقصا لمفصل لأنه لانفصل في الحيض ففي النفاس اولى لان الطهر الناقص فاسد في نفسه بخلاف النام يوضع ماقلناما في المحيط لورأت خسة دماو خسةعشرطهرا وخسةدماو خسة عشرطهرا ثماستمرالدم فعنده نفاسها خسة وعشرون لأنه لاعبرة بالطهر الاول لأحاطة الدمبطر فيهوا لثاني معتبر لان بهتم الاربعون ولورأت ثلاثين دماوعشرة طهرا وبومآ دمافعند ابى وسفالاربعون نفاس لانه نختم النفاس بالطهر ويقلب الطهرنفاسا باحاطة الدمين به كاسيأني وعندمجدالثالاثون نفاس انتهى فقوله لان به تمالار بعون اى فكانالدم الثاني واقعا بعدها فيكون حيضا لوجودالطهرالفـاصل فهذا ماظهرلي والله تعـالي اعلم 🏟 واكثرالطهر لاحداد ك بلقديستغرق العمر ﴿ الاعند ﴾ الحاحة الى ﴿ نصالعادة ﴾ عند استمر الدم ﴿ وسيجِي ُ انشاء لله تعالى ﴾ تفصيل ذلك في الفصل الرابع ﴿ والعادةُ ا تثبت عرة واحدة فيالحيض والنفاس ﴾ هذا قول ابي وسف وابي حنيفة آخرا قال في المحيط و مه نفتي و في موضع آخر و عليه الفتوى هذا في الحيض اما في النفاس فتفق عليه مصر قلت وكذا المبتدأة بالحيض تثبت العادة لهاعرة واحدة اتفاقا كمافى السراج وانما الحلاف في المعتادة اذا رأت ما مخالف عادتها مرة واحدة هل يصير ذلك المخالف عادة لها ام لامد فيه من تكراره مرتبن سان ذلك لوكانت عادتها خسة من اول الشهر فرأت ستة فهي حاض اتفاقا لكن عندهما يصبر ذلك عادة فاذا

استمريها الدم فيالشهر الثاني ترد الى آخر مارأت وعند مجد الى العادةالقدعة ولورأت الستة مرتين ترد اليها عند الاستمرار اتفاقا وتمامه فىالسراج وقوله ﴿ دَمَا اوطهرا ﴾ منصوبان على التمين ﴿ ان كانا صحيبن ﴾ مخلاف الفاسد بن كالوضحناه في آخر النوع الاول ﴿ وَتَنتقل كَذَلك ﴾ اي عرة واحدة في الحيض والنفاس دما اوطهرا وفيه الخلاف المار لكن هذا فيالعادة الاصلية وهيمان ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولاء او اكثرلاالجعلمة بانترى اطهارا مختلفة ودماء مختلفة فانها تنتقض مرؤية المخالف اتفاقا نهر وتمام ذلك فيالفتم وغيره ﴿ زَمَانًا ﴾ تمين محول عن الفاعل ﴿ بأن لم ترفيه ﴾ اى في زمان عادتها كالوكانت عادتها خسة مناول آلشهر فمضت ولمترفيها ولأفى نقية الشهر اورأت بعدهاخسة ﴿ اورأت ﴾ الحمسة ﴿ قيله ﴾ اى قبل زمان عادتهـ ا ولم ترفيه وانمـا نص على القبلية مع انها داخلة في قوله بان لم تر فيه لان الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فتأمل و في تنتقل وعددا ان رأت ما تخالفه كاى العدد وصحيحا كالمن مفعول رأت وقوله ﴿ طهرا اودما ﴾ بدل من صححا اوعطف بيان كالوكانت عادتها خسة حيضا وجسة وعشر بنطهرا فرأت في ايامها ثلاثة دماو جسة وعشر بنطهرا او جسة دما وثلاثة وعشرين طهرا ﴿ أو ﴾ رأتما نخالفه حالة كون المرئى ﴿ دمافاسدا حاوز المشرة ووقع من آخره ﴿ نصاب ﴾ ثلاثة ايام فاكثر ﴿ في بعض ﴾ ايام ﴿ العادة وبعضها ﴾ اي ووقع بعض العادة ﴿ من الطهر الصحيح ﴾ مثاله عادتها خسة من اول الشهر فرأت الدم سنعة قبله واربعة في وله وانقطع فهذا دم فاسد لانه جاوز العشرة ووقعمنه نصاب الحيض في بعض ايام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقعمن الطهر الصحيح فترد الىءادتها منحيثالمكان دون العدد لانالخامس لمرقع بعده دمحتي يجعل حيضا لانابا بوسف وانكان تجيز خثم الحيض بالطهر لكن شرطه عنده احاطة الدم بطرفي الطهركماقدمناه وقد تنتقل عددا وزمانا وهوظاهروسيأتي تفصيل هذاالمحل في الفصل الثاني از شاء الله تعالى ﴿ وَامَا الفَصُولُ ﴾ عطف على قوله الما المقدمة ﴿ فَسَتَةُ الفَصِّلِ الأولَ فِي ﴾ سان ﴿ النَّدَاءُ ثَبُوتُ الدَّمَاءُ الثَّلَاثَةُ ﴾ الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿ وَ ﴾ سان ﴿ انتهائه ﴾ اي انتهاء ثبوتهاالذي يزول به احكامها ﴿ و ﴾ في بيان ﴿ الكرسف ﴾ بوزن فلفل ﴿ اما الاولفعند ظهورالدم بانخرج منالفرجالداخل ك الي الفرج الخارجوالاول وهوالمدور عنزلة الدبر اوالاحليل والثانى وهو الطويل عنزلة الاليتين اوالقلفة واو الم الفصل عن الفرج الداخل بل وحاذي الى ساوى وحرفه والدم في هذا

الحكم ﴿ كاابول والفائط فكل ماظهر من الاحليل ﴾ بالكسر مخرج البول من ذكر الانسان واللبن من الثدى قاموس والمرادهنا الاول ﴿ والدبر ﴾ بضم و بضمتين ﴿ والفرج بانساوي الحرف کمن احدهذه المخارج ﴿ منتقض به الوضوء ﴾ سواء کان دما او بولااوغائطا ﴿ مطلقا ﴾ اى قليلا كان اوكثيرا ﴿ و ثبت به ﴾ اى بماظهر ﴿ النفاس والحيض انكان دماصح بحاك يعنى بانكان بعد خروج الولداوا كثره في النفاس ولم منقص عن ثلاثة في الحيض ﴿ من بنت تسعسنين او آكـبُر ﴾ ويثبت به بلوغها قال في المحيط البرهانى وأكثرمشا يخزمانناعلى هذا انتهى وعليه الفتوى سراج وهوالمختار وقيلست وقيلسبعوقيل اثنتاعشرفتم وفان احس بصيغة المجهول ولميقل احست ليدخل فه حدث الرحال والنساء ﴿ الله الله بنزوله ﴾ اى الدم و نحوه كالبول ﴿ ولم يظهر ﴾ الىحرف المخرج ﴿ اومنع ﴾ بصيغةالجهول أيضامعطوف على لم يظهر ﴿ منه ﴾ اى من ظهوره ﴿ بالشد ﴾ على ظاهر المخرج بنحو خرقة ﴿ اوالاحتشاء ﴾ في إطنه بنحو قطنة ﴿ فليس له حكم ﴾ او لا ينتقض به الوضوء ولا ثبت به الحيض وقبل شت عجرد الاحساس كماقدمناه ﴿ وان منع بعدالظهور اولا فالحيض والنفاس باقيان ﴾ ايلا يزول بهذا المنع حكمهماالثابت بالظهور اولاكا لوخرج بعضالمني ومنع باقيه عن الخروج فانعلاتزول الجنابة ﴿ دُونَ الاسْتَحَاضَةُ ﴾ فانه إذا امكن منع دمها زال حكمها ﴿ واما ﴾ الكلام ﴿ في ﴾ حكم الخارجمن ﴿ غير السبلين ﴾ القبلوالدبر ﴿ فلاحكم للظهور والمحاذاة ﴾ تجردهما ﴿ بللابدهن الحروج ﴾ ولوبالاخراج كعصره فيالاصم خلافا لمافي العناية والمحرمن ان الاخراج غيرمعتبر كالوضحناه في رد المحتار ﴿ وَ ﴾ لا بدايضا من ﴿ السيلان ﴾ واختلف في تفسيره ففي المحيط عن أبي بوسف ان يعلو وينحدر وعن مجداذا انتفخ على رأس الجرح وصار اكثرمن رأسه نقض والصحيح لاينقض انتهى وصحح فى الدراية الثاني لكن صحح فى الحانية وغيرهاالاول وفي الفتم أنه مختار السرخسي وهو الاولى والمراد السيلان ولوبالقوة حتى لومسجه كما خرج اووضع عليه قطنة اوالتي عليه رمادا اوتراباثم ظهر ثانيا فتربدثم وثم فأندبجمع فانكان بحيث لوتركه سال بغلبة الظن نقض قالوا وانمابجمع اذاكان في مجلس واحدمرة بعداخري فلموفى مجالس فلاكافي انتسار خانسة والمحر ﴿ الى ما ﴾ اى موضع من البدن ﴿ بحب تطهيره في الغسل ﴾ من الجنابة وعم التطمير المسمح كالولم عكنه غسل أسهلعذر وامكنه مسحه فخرجمنه دم وسال اليه والمراد سيلانداايه ولوحكمافيشمل مالوافتصد ولم يتلطخ رأس الجرح فاندناقض معاندسال الى الارض دون البدن وكذا اومص العلق اوالقراد الكبير الدمو خرج مالوسال

فى داخل العين اوباطن الجرح فانه موضع لابجب تطهيره لانه مضر وزادفي الفحي بعد قوله بجب اوبندب وابده في البحر يقولهم اذا نزل الدم الى قصية الانف نقض اي لان المبالغة في الاستنشاق الى مااشتد من الانف مسنو نةو تمام تحقيق ذلك في حواشينا ردالمحتــار ﴿ في نقض الوضوء ﴾ متعلق ععنى النبي في قوله فلا حكم وقوله بل لا مد اوبالظهوروالخروج لكن محتاجالي تكلف تأمل ﴿ فلو منع الجرح السائل من السيلان انتفى العذر كبالاخلاف وذلك واحب بالقدر المكن ولوبصلاته مومياقائما اوقاعدا كاسيأتي تفصيله آخر الرسالة انشاء الله تعالى ﴿ كَالْاسْتَحَاصَةَ ﴾ في اصم القولين وقيل انها كالحيض ﴿ وفي النفاس لابد ﴾ في ثبوت حكمه ﴿ معذلك ﴾ اي مع خروج الدم من الفرج الداخل ﴿ من خروج اكثر الولد ﴾ هذا اصم الاقاويل و في الخلاصة انخرج الاقل لاتكون نفسآء فانلم تصلتكون عاصية فيؤتى بقدر اوبحفرة صغيرة وتجلسهناك كيلاتؤذي الولدوعند مجدلامد من خروج كله ﴿ فان ولدت ولم تردما فعليها الغسل ک هذا قول ابي حنيفة وقول ابي بوسف اولائم رجع ابو بوسف وقالهي طاهرة لاغسل عليها واكثرالمشا يخاخذوا بقول ابي حنيفة وبه بفتي الصدر الشهيد كذافي المحيط وصححه في الظهيرية والسراج فكانهو المذهب بحر ﴿ لان الولدلانفك عن بلة ﴾ بالكسروالتشديد اى رطوبة ﴿ دم ﴾ كذا علل في الفح وعلل الزيلمي بان نفس خروج الولد نفاس اي ولولم يوجدمعه بلة اصلاوهو صريح فيانهاتصيرنفسآء وبمصرح فيالنهاية ايضاوبه اندفع مافي النهر من انوجوب الغسل علمها للاحتياط كماصر حوابه فلايلزم منه كونها نفسآء وتمامه فيماعلقته على البحر ﴿ ولوخرج الولد منغير الفرج ﴾ كجرح ببطنها ﴿ انخرج الدم من الفرج فنفاس والافلا ﴾ لكن تنقضي بهالعدة وتصبر الامة امولد ولو علق طلاقها بولادتها وقع لوحود الشرط يحر ﴿ والسقط ﴾ بالحركات الثلاث الولديسقط من بطن المدمنتاوهو مستبين الخلق والافليس بسقط كذافي المغرب فقوله ﴿ اناستيان بعض خلقه ﴾ لسان انه لايشترط استبانة الكل بليكني المعض ﴿ كالشعر والظفر ﴾ واليد والرجل والاصبع ﴿ فولد ﴾ اىفهو ولدتصيربه نفسآء وتثبت لهانقية الاحكام منانقضاء العدة ونحوهامماعلمته آنفاوزاد فيالحر عن النهاية ولايكون مارأ تهقبل اسقاطه حيضااي لانها حينئذ حامل والحامل لاتحيض كامر والا كيستين شيَّ من خلقه ﴿ فلا ﴾ يكون ولدا ولا تنت به هذه الاحكام ﴿ ولكن مارأته من الدم بعداسقاطه وحيض ان بلغ نصابا به ثلاثة ايام فاكثر و تقدمه طهر تام به ليكون فاصلابين هـذا الحيض وحيض قبله ﴿ والا ﴾ توجـدواحد من هذين

الشرطين او فقداحدهما فقطم فاستحاضة ولولم تعلم انهمستبين ام لابان اسقطته فيالمخرج مثلا واستمر بهاالدم فسيأتي حكمه انشاءالله تعالى في آخر الفصل الخامس ﴿ وَانْ وَلَدْتُ وَلَّدُنَّ اوَاكْثَرْفَى بِطَنَّ وَاحْدُ بَانَ كَانَّ بَيْنَ كُلُّ وَلَّذِّينَ اقْدَلُ مُنْسَتَّةً اشهر ﴾ ولوبينالاول والثالثُ اكثرمنها فيالاصم بحر ﴿ فالنفـاس منالاول فقط که هـ ذا قول ابی حنیفة وابی بوسف و هو الصیح و عند محد من الشانی کـ ذا فىالتتــارخانيةوالظاهرانالمرادبالثانى الاخيرليشمل الثلاثة ثمملاخلافانانقضآء العدة من الاخير كافي التنوير لتعلقه بفراغ الرجم ولايكون الابخروج كل مافيه ولم سبن حكم ماتراه بعدالاول وكتب فى ألهامش قالوا والباقى استحاضة وهذا على الاطلاق في المتوسط لان الحامل لاتحيض واما في الاخير فيتعين ان نقيد عااذالم يمكن جعله حيضابان لم يمض بعد انقطاع النفاس خسة عشر يوما اولم عض عادته الاولى اوعشرون في المبتدأة اوكان اقل من ثلاثة ايام والافينبني ان يكون حيضا انتهى * قلت والمتوسط ايضا ليسعلي اطلاقه بلهومقيد بما اذا كان بعد تمام الاربعين من الاول لما في البحر عن النهاية ان ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفاس الاول لتمامها واستحاضة بمدتمامها عندهما انتهى وننبغي فيالمعنادةاذاحاوز الاربمين انتردالي عادتها فكونمازا دعلمهااستماضة لامابعدتمامالاربعين فقط ﴿وَامَاانَتُهَاءُ الحيض ﴾ معطوف على قوله اما الاول ﴿ فَسِلُوعُهَا سَنَ الْآيَاسَ ﴾ اي انتهاء مدته التي يوجد فيها ولابتعداها غالبا وليس المراد انتهاء نفس الحيض لانه يكون بانقطاعه حقيقة فيمابين الثلاث والعشرة اوحكما اذاجاوز العشرة وكان مقتضى المقمابلةحيث فسير الابتداء بظهور الدمان فسيرالانتهماء بالانقطاع المذكوراما تفسيره عاذكره فأعابناسب تفسير الابتداء ببلوغهاتسع سنين فاكثر وقديقال انه مراده من تفسير الابتداء ويحتاج الى تكانف فتأمل ثم اليأس انقطاع الرحاء والاياس اصلهاياً آس حذفت منهالهمزة التيهي عينالكلمة تخفيفا مغرب ﴿ وهو ﴾ اىسن الاياس ﴿ في الحيض ﴾ احترازعن الاستحاضة فانه لاتقد برله ﴿ حس وخسون سنة ﴾ قال في المحيط البرهاني وكثير من المشايخ افتوا به وهو اعدل الاقوال وذكرفي الفيض وغيرهانه المختار وفي الدرعن الضياء وعليه الاعتمادفاذا بلغته وانقطع دمها حكم باياسها والافلا وعليه فالمرضع التىلاترى الدمفي ممدة ارضاعها لاتبقضي عدتها الابالحيض كافيالدر من باب العدة وفي السمراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذالم ترحيضا فعالجته حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي مدالعدة ﴿ فَانْ رَأْتُ بِعَدُهُ ﴾ اي بعدهذا السن ﴿ دَمَا خَالْصًا ﴾

كالاسود والاجرالقاني ﴿ نصابا فحيض ﴾ قال صدر الشريعة هو المختاروفي المحيط قال بمضهم لايكون حيضاو جعله صدر الشريعة ظاهر الروايةوقال بعضهم انحكم بالاياس فليس محيض والافحيض وفى الحجة وهوالصميم (والا) يكن كذلك بان رأت صفرة اوكدرةاوتربية صدرالشريعة والكدرةماهو كالماء الكدر والتربية نوعمنها كلون النراب تتشديد الياء وتخفيفها بغبر همز نسية الىالترب بمعنى التراب والصفرة كصفرةالقز والتبناوالسن علىالاختلاف ﴿فَاسْتَحَاصَةً ﴾ وفيالبحرعن الفُّتَّع ثم انما لنتقض الحكم بالاياس بالدم الخالص فها يستقبل لافها مضى حتى لاتفسدالا نكحة المباشرة قبل المعاودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرأته قمل تمام الاشهر استأنفت لابعدها كما اختــارهالشهيد وصــدرالشريعة ومنلا خسرو والبــاقاني وتعتد فيالمستقبل بالحيض كماصححه فىالخلاصة وغيرها وفىالجوهرة والمجتبى انهالصحيحالمختار وعليه الفتوى وفى تصحيح القدوري انهذا التصحيح اولى من تصحيح الهـ داية فســـادالنكاح وبطلان العدة وفي النهر انداعدل الروايات كذا في باب العدة من الدر ملخصا ولماقيد المصهناالدم بكونه خالصا وهوالاسود والاجرالقاني كماذكرناصار مظنة ان تتوهم اندمالحيض يشترط فيهذلك فىالآيسة وغيرها دفع ذلك بقوله ﴿ وفي غيرالاّ يسة ماعداالبياض الخالص ﴾ قيل هوشيء يشبه الخيط الابيض در ﴿ من الالوان ﴾ كالخضرة وغيرها من الخمسة السابقة ﴿ في حكم الدم ﴾ في مدة الحيض والنفاس وانكر ابو يوسـف الكدرة فى اول الحيض دون آخره ومنهم من انكرالخضرة والصحيم انها حيض منغ يرالآيسة وفىالمعراج عنفخرالائمة لوافتى بشئ منهذه الاقوال في مواضع الضرورة طلباللتيسير كان حسنا بحر ﴿ والمعتبر في اللونَ ﴾ من حرة اوغيرها وعني مرتفع الحشوك اى الكرسف وهو طرى و لا يعتبر التغيري الى لون آخر ﴿ بعدذلك ﴾ كالورأت بياضافاصفر بعداليبس اوبالعكس اعتبرماكان قبل النغير ﴿ وَامَا الكرسَفَ ﴾ بضم الكاف والسين المهملة بينهما راءساكنة القطن وفىاصطلاح الفقهاء مايوضع علىفمالفرج ﴿ فَسَنَّةٌ ﴾ اىاستحبوضعه كمافىالفتح وشرح الوقاية ﴿ للبِّكْرَ ﴾ اىمن لم تزل عذرتها ﴿عندالحيض فقط ﴾ اى دون حالة الطهر ﴿ وللثيب ﴾ من زالت بكارتها ﴿ مطلقا ﴾ لانها لاتأمن عن خروج شئ منهاقتمتاط فيذلك خصوصا فيحالة الصلاة مخلاف الكركما فيالمحمط ونقل في البحرماذكره المص عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب حالة الطهرو لوصلتا بغير كرسف حاز انتهى ﴿ وسن تطبيبه بمسك ونحوه ، لقطع رائحة الدم ﴿ ويكر ، وصنعه ﴾ اى وضع جيعه ﴿ في الفرج الداخل ﴾ لانه يشبه

النكاح مدهامحمط مواووضعت الكرسف فياللمل وهي حائضة اونفسآء فنظرت في الصياح فرأت عليه البياض ١ الخالص حكم بطهارتها من حين وضعت للتيقن بطهارتها وقته محيط ﴿ فعليها قضاءالعشاء ﴾ لخروج وقته وهي طاهرة ﴿ ولو ﴾ وضعته ليلا وكانت ﴿ طاهرة فرأت عليه الدم ﴾ في الصباح ﴿ فحيض من حين رأت ﴾ على القياس في اسناد الحوادث الى اقرب الاوقات وفي الفنح فتقضى العشاء ايضا ان لمتكن صلتها قبل الوضع انزالا لها طاهرة في الصورة الاولى منحين وضعته وحائضا فيالثانية حين رفدته اخذا بالاحتياط فهما انتهى فتأمل هثم ان الكرسف اماان يوضع في الفرج الخارج اوالداخل، وقدمنا اول الفصل بيانهما ﴿وفي الاول انابتل شيءٌمنه ﴾ اىالكرسف ولوالجانب الداخلمنه في الفرج الخارج ﴿ ثبت الحيض بفي الحائض أو نقض الوضوء كفي المستحاضة لان الشرط فيهما خروج الدم الى الفرج الخارجاو إلى ما محاذى حرف الداخل كامروقد وجد بذلك ﴿ وَفَي الثاني ﴾ اى وضعه في الفرج الداخل ﴿ ان ابتل الجانب الداخل ﴾ من الكرسف ﴿ ولم تنفذ البلة ﴾ اى لم تخرج ﴿ الى ما يحاذى حرف الفرج الداخل لا يُنبت شيء ﴾ من الحيض ونقض الوضوء ﴿ الاان بخرج الكرسف ﴾ فعينئذ شبت الحيض ونقض الوضوء لامن زمان الانتلال لما من ان الشرط الخروج دون الاحساس فلو احست بنزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت بالتلال الكرسف به من الجانب الداخل فقط فلم مخرجه الى اليوم الثاني لم نتبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ البلة فلذا قال ﴿ وَانْ نَفْدُ ﴾ اي البلةوذكر ضميرهالانها بمعنى ألدم اى وان خرجت الى ما محاذى حرف الفرج الداخل ﴿ فِيدُبِتَ ﴾ حكمه من الحيض او نقض الوضوء ثم هذا ان بقي بعض الكرسف في الفرج الخارج ووانكان الكرسف كله في الداخل فابتل كله اى الكرسف وفانكان مبتلاك كذا في اكثرالنسخ والعله بضم اوله وتقديم الباء الموحدة المفتوحة على التاء المثناة المفتوحة المشددة من النبتيل والبتل القطع ويقال ايضابتل الشيء أي ميزه كافي القاموس وفى نسخة متسفلا بالسين والفاء وهى احسن لانها المستعملة فى عباراتهم هنا اى فان كان مميزا ﴿عن حرف ﴾ الفرج ﴿الداخل ﴾ ومتسفلا عنه بان لم محاذه ﴿ فلا حكم له ﴾ لعدم تحقق الشرط وهو الخروج كامر ووالا بانكان طرفه محاذيا لحرف الداخل اواعلامنه متجاوزاعنه ﴿ فَخُرُومِ ﴾ اىفذلك خروج للدم فيثبت بدحكمه ﴿ وكذا الحكم فيالذكرك اذا حشى احليله فابتل الجانب الداخل دون الخارج لاينتقض الوضوء بخلاف مالو ابتل الخارج وكذلك اذاكانت القطنة متسفلة عن رأس الاحليل

وكل هذا كاي قوله ثم ان الكرسف الخرج مفهوم عاسبق كاول الفصل ﴿ و تفصيل له ﴾ للتوضيح ﴿الفصلالثاني في﴾ سان احكام ﴿المبتدأة والمعتادة﴾ المتقدم تعريفهما في النوع الاول من المقدمة ﴿ اما الاولى فكل مارأت ﴾ اى كل دم رأته ﴿ حيض ﴾ ان لم يكن اقل من نصاب في و نفاس كالواو عدى او ﴿ الاماحاوز اكثرهما ١٠ العشرة والاربعين ﴿ ولاتنس ﴾ مامر في آخر المقدمة اعنى ﴿ كون الطهر الناقص ﴾ عن خسة عشر يوما ﴿ كالمتوالي ١٤ اي كالدم المتصل عاقبله و عابعده فلا يفصل بين الدمين مطلقا وبجعل كله اوبعضه حيضا وانالزم منه بدؤالحيض اوختمه بالطهروهذا قول ابي بوسف كااوضحناه في المقدمة ﴿ فَان رأت المبتدأة ساعة ﴾ اي حصة من الزمان ﴿ دما ثمار بعةعشريو ماطهرا ثم ساعة دمائ فهذا طهر ناقص وقدوقع بين دمين فلايفصل سنهمابل بكون كالدم المتوالي وحنئذ ﴿ فالعشرة من اوله ﴾ اي مارأت ﴿ حيض ﴾ يحكم بداوغها بدفتم و فتغتسل عند تمام العشرة وانكان على طهر و تقضى صومها ك انكانت في رمضان ﴿ فَحِورُ حَتْمُ حَيْضُهَا ﴾ اى المبتدأة ﴿ بالطهر ﴾ كافي هذا المثال ﴿ لابدؤها ﴾ لانالطهرالذي مجمل كالدمالمتوالي لابد ان يقع بين دمين فيلزم فىالمبتدأة جعلالاول منهماحيضا بالضرورة بخلاف المعتادةفان الدم الاول قديكون قبل ايام عادتها فمجعل الطهر الواقع في ايام عادتها هو الحيض وحده ولذا جاز بدؤ حيضها وخمه بالطهركا سيصرح بهالمص ﴿ ولوولدت ﴾ اى المبتدأة ﴿ فانقطع دمها ﴾ بعد ساعةمثلا ﴿ ثُم رأت آخر الاربعين ﴾ اي في آخر يوممنها ﴿ دمافكله نفاس ﴾ لمام في المقدمة ان الطهر المتحلل في الاربعين قليلا كان او كثيرا كله نفاس لان الاربعين فيالنفاس كالعشرة فيالحيض وجيع ماتخلل فيالعشرة حيض فكذا فيالاربعين ﴿ وَإِنَّ انْقَطِّعُ فِي آخُرُ ثُلَاثَينَ ثُمُ عَادٌ قَبِّلَ تُمَّامُ خُسٍّ وَارْبِعِينَ ﴾ من حين الولادة ﴿ فَالارْ بِعُونُ نَفَاسَ ﴾ لحواز حُمَّه بالطهر كالحيض ويكون الدم الثاني استحاضة لمام انهلا متوالي حيض ونفاس بل لا مدمن طهرتام مينهما ولم يوجد ﴿ وان عاد بعدتمام خسرواربعين فالنفاس ثلاثون فقطك لان الطهرهناتام بلغ خسة عشريوما فيفصل بن الدمين فلا عكن حعله كالمتوالى مخلاف المسئلة التي قبله وحينئذ فان بلغ الدم الثاني نصابانهو حبض والافاستحاضة ولاننافي ذلكمامهمن انالطهر لانفصل بينالدمين فى النفاس وان كان خسة عشر فاكثر لان ذاك فيما ذاكان كل من الدمين في مدة النفاس وهناالدم الثاني وقع بعدالار بعين وحينئذفان كان الطهر تاما فصل والافلاكم اوضحناه آخر المقدمة ﴿ واما ﴾ الثانية وهي ﴿ المعتادة فان رأت ما يو افقها ﴾ اي يو افق عادتها

زماناوعددا ﴿ فظاهر ﴾ اي كله حيض ونفاس ﴿ وان رأت ما يخالفها ﴾ في الزمان اوالعدد اوفهما فحينئذ قدتنقل العادة وقد لاتنتقل ويختلف حكم مارأت ﴿ فَتَنُوقَفَ مَعْرَفَتُهُ ﴾ أيمعرفة حال مارأت من الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿ على انتقال العادة فان لم تنتقل ﴾ كا اذا زاد على العشرة اوالاربعين ﴿ ردت الى عادتها ﴾ فبحمل المرئى فيها حيضًا اونفاسًا ﴿ والباقي ﴾ اى ماجاوز العادة ﴿ استحاضة ﴾ ﴿ والا ﴾ اى وان انتقلت العادة ﴿ فالكل حيض او نفاس و قدع فت ، قبيل الفصل الاول ﴿ قاعدة الانتقال اجالا ﴾ بدون تفصيل ولاامثلة توضِّعها ﴿ولَّمَن نفصل ﴾ تلك القاعدة الاجاليةو نمثل لها ﴿ تسهيلا للبتدئين اللص هذا العث اهمماحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبةفهمه وتعسر اجرائه وغفلة كثرالنساء عنه فعليك بالجد والتشمير في ضبطه فلعل الله تعالى بلطفه يسهله وبيسره لك انهميسركل عسير آمينياكريم انتهى ﴿ فنقولوبالله التوفيق المخالفة اى للعادة ﴿ إن كانت في النفاس ﴾ فان جاوز الدم الاربعين فالعادة باقية ردت الهاو الباقي كايماز ادعلى العادة استحاضة فتقضى ماتركته فيدمن الصلاة ﴿ وَانْ لِمُ يَحِاوِزُ ﴾ أي الدم الاربعين ﴿ انتقلت ﴾ أي العادة ﴿ الى مارأته ﴾ وحينئذ ﴿ فَالْكُلِّ نَفَاسُ وَانْ كَانْتَ ﴾ اي المخالفة ﴿ فِي الحيضَ ۗ فَلا يَخْلُواْمَا انْ يَجَاوِزُ الدُّم العشرة اولا فانجاوز فاماان بقع مندفى زمان العادة نصاب اولافان وقع فاماان يساويها عددااولاوان لم بحاوز العشرة فاما ان يساو بهاعددا اولا ﴿ فَانْ جَاوِزُ الدِمُ الْعَشْرَةُ فَانْ لم نقع في زمانها كالعادة ﴿ نصاب الله تقالم فا كثر بان لم ترشيئا او رأت اقل من ثلاثة وانتقلت اى العادة فوزماناو العدد بحاله يعتبر من اول مارأت كاذا كانت عادتها خسة في اول الشهر فطهرت خستها اوثلاثة من اولها ثمر أت احد عشر دما ففي الاول أيقع فىزمان العادة شئ وفى الثانى وقع يومان فعيضها خسة من اول مارأت لمجاوزة الدم العشرة فتردالى عادتها من حيث العدد وتنتقل من حيث الزمان لانه طهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جعله حيضا ﴿ وان وقع ﴾ نصاب الدم في زمان العادة ﴿ فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استماضة فانكان الواقع 🦫 في زمان العادة ﴿ مساويا لعادتهاعددا فالعادة باقية ﴾ في حق العددوالزمان معاكمالوطهُرت خستهاورأت قبلها خسةدماوبعدها يومادما فخمستها حيض لوقوعها بين دمين ولاانتقال اصلا ﴿ والا ﴾ اىان لم يكن الواقع فى زمان العادة مساويالها ﴿ انتقلت ﴾ اى العادة ﴿ عددا الى مارأته ﴾ حال كون مارأته ﴿ ناقصا ﴾ قيد به لانه لا احتمال

لكونالواقع فىالعادة زائداعليهاوذلك كالوطهوت يومين من اول خستها ثمرأت احدعشر دمافااثلاثة الباقية من خستهاحيض لانها نصاب فيزمان العادة لكنه اقل عددا منها فقدانتقلت عددا لازمانا ﴿وَانْ لِمُجَاوِزٌ ﴾ الدم العشرة ﴿ فَالْكُلِّي حيض كان ظهرت بعده طهرا صححا خسة عشر بوما والاردت الى عادتها لأنه صار كالدم المتوالي كما فيالتتارخانية ومثاله مافي البحر عن السراج لوكانت عادتها خسة من اول الشهر فرأت ستة فالسادس حيض ايضافلوطهرت بعده اربعة عشرتم رأت الدم ردت الى عادتها والسادس استحاضة ﴿ فَانَ لَمْ تَسَاوِيا ﴾ اي العادة والخالفة ﴿ عددا ﴾ كامثا آخرا ﴿ صار السابي عادةوالا ﴾ اي وانتساويا ﴿ فالعدد بحاله ﴾ سواءرأت نصابا في ايام عادتها او قبلها او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه قبلها اوبعدها لكن ان وافق زمانا وعددا فلاانتقال اصلاوالا فالانتقال ثابتعلى حسب المخالف ولوجاوز الدم العشرة ردت الى عادتهافى جميع هذهالصور كماعامن اطلاقه الماروقدمثل المص فمايأتي لمعض ماقلناه وتفصل ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرها ﴿ وَلَمْمُل ﴾ لما مرمن تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والحيض ﴿بامثلة توضِّحاللطالبين ﴾ لماذ كره من صعوبة هذا البحث ﴿ امثلة النفاس أمرأة عادتهافي النفاس عشرون ولدت ﴾ بعد ذلك ﴿ فَرأْتُ عَشْرَةُ دَمَّا وعَشَّرُ بَنْ طهرا واحدعشر دمام تمثيل لقولهفان حاوز الاربعين لان الطهرفيها كالدم المتوالي لوقوعـه بين دمين كامر فعشرون من اول مارأت نفـاس وانحتم بالطهرردا الى عادتها والباقى وهواحد وعشرون استحاضة واورأت بومادما وثلاثين طهرا ويوما دما واربعةعشر طهراو وما دما 🏕 فنفاسها عشرون ايضا ردا الى عادتها للمحاوزة فانالطهر الشاني ناقص لانفصل بينالدمين فهوكالدم المتوالي كالطهر الاول ﴿ أُورَأَتَ خَسَةُ دِمَا وَارْبِعَةً وَثَلَاثَيْنَ طُهْرِ أُونُومًا دِمَا ﴾ تمثيل لقوله وان لم بحاوز انتقلت الىمارأته فالكل نفاس ﴿ اورأت ثمبانية عشردما واثنين وعشر بنطهر ا وتومادما 🏕 ظاهركلامه انهتمثيل ايضالقولهوان لم يجاوز وعليه فالدمالاول نفاسها والاخير استحاضة ولوبلغ نصاباكان حيضا فقدانتقات عادتها تنقصان تومين لعدم المجاوزة لانالطهر معتبرهنا لكونه تاماصحالم يقع بين دمى نفاس لان الدم الثاني وقع بعد الاربعين واذاوقع بعدهالانفسد الطهرالتام بجعله كالدمالمتوالي مخلاف الطهرالناقص لانهفاسدفي نفسه ومخلاف مااذا وقعالدمالثاني فيالاربعين فانه نفسد الطهر مطلقاكما لوولدت فرأت ساعة دمائم رأت في آخر الاربعين ساعة دما كمااو ضحناه في النوع الاول من المقدمة هذا ماظهرلي ﴿ اورأت نوما دما واربعة وثلاثين طهرا ونومادما

وخمسةعشر طهراو يومادماكه فنفاسهاستةوثلاثون آخرهادم نخلاف لثنال الذي قبلهفقد انتقات عادتها بزيادة ستةعشر لعدم المجاوزة لان الطهر الاخبر معتبركما علته آنف ﴿ وَامْثُلَةَ الْحَيْضَ ﴾ على ترتيب الامثَّالة الني ذكر ناها تعجيلًا للفَّائدة وتوضُّحًا للقاعدة ﴿ امرأةعادتهافي الحيض خسةوطهرها خسةوخسـون رأتعلي عادتها في الحيض خسة دماو خسة عشرطهرا واحدعشر دما ﴾ هذا تمثيل لقوله ان لم يقــع في زمان العادة نصاب الخفان الدم الاخير خسة منه حيض أن لوقوعه بعدطهر لماموقدحاوز العشرة ولمرتقع منه نصابفىزمان العادةفان زمنه بعد خسة وخساين فانتقلت العادةزمانا والعدد وهو خسة محاله يعتبر من اول مارأت ومثله قوله ﴿ اورأت خسة دما وستة واربعين طهوا واحدعشر دما ﴾ لكن هنــاك لم قــع فىزمانالعادة شئءاصلاوهنا وقعدون نصاب فانيومين من آخر الاحد عشروقعا فىزمانالعادة ولاعكن حملهما حيضافانتقلت العادةزمانا وبتي العدد بحاله ايضا ﴿ اورأت خِسة دماو تمانية واربعين طهرا واثني عشر دما ﴾ هذا تمثيل لمااذاوقع فى زمان العادة نصاب مساولها فان الدمالاخير جاوز العشرة وقدوقع سبعة منه فىزمان الطهر وخسة مندفى زمانعادتها فىالحيض فترد اليها ولاائتقال اصلا ومثله قوله ﴿ أُورَأَتَ خِسةً دَمَا وَاصْلِعَةُوخِسْينَ طَهْرًا وَيُومًا دَمَا وَارْبُعَـةُ عَشْرُ طهرا ويومادما ﴾ لكن هنا بدئ الحيض وختم بالطهر فان اليوم الدم المتوسط تمامدة الطهر والاربعةعشر بعدهفى حكم الدم المتوالى لانهاطهر ناقص وقعبين دمين فخمسة مناولها حيض والباقى اسمحاضة والعادة باقية عددا وزمانا كالمثال قبله ﴿ اورأت خسة دما وسبعة وخسـين طهرا وثلاثةدماواربعة عثمر طهرا ويومادما ﴾ تمثيل اااذا وقع في زمان العادة نصاب غيرمساو لعادتها عددافان الثلاثة الدموقعت في زمان عادتهاوالار بعةعشر بعدها كالدم المتوالي فقدحاوز الدمالعشرة فترد الى العادةزمانا وتنتقل عددا الى الثلاثة الواقعة فيها ﴿ اورأت خِسةُ مِمَا وخسة وخسين طهرا وتسعةدما ﴾ شروع فىالتمثيـل لقوله وان لم يجــاوز الخ فالتسعة هنا حيض انطهرت بعدهاطهرا صححاكم قدمناه فقد انتقلت العادة هنا عددا فقط وقدرأتهنا نصابا في ايامها ونصابا بعدها فقط ﴿ اورأت خــــةُدما وخسين طهرا وعشرة دما ﴾ فالعشرة حيض لعدم الجاوزة لكن هنا انتقلت العادة ايضًا فيالطهر عددا الى الخمسين ورأت نصاب الحيض في ايامها موافقا لعادتها ونصابا قبلها كذلك عكمس ماقبله هواورأت خسة دماواربعة وخسين طهرا وثمانية دما ﴾ فالثمانية حيض لعدم المجاوزة ايضالكن وقع نصاب منها في ايامهاولم يقع

قبلها ولابعدها نصاب بل وقعموم ومومان لوحمابلغا نصابا فقد انتقلت العادة في الحيض والطهر عددا فقطہ اورأت خسة دماو خسين طهرا وسيعة دما کھ فالسبعة حيضوقع منهانصاب قبل العادة ووقع دونه فيها ولم لقع بعدها شئ وقد انتقلت فيالحمض عددا وزمانا وفي الطهر عددافقط ﴿ اورأت خسة دماو ثمانية وخسين طهرا وثلاثة دما ﴾ فالثلاثة حيضايضاوقع منها يومان في ايام العادة وواحد بعدها ولمرقع قبلها شي فقدانتقلت في الحيض عدداوزمانا وفي الطهر عددًا فقط ﴿ أُورَأَتَ خَسَةُ دَمَا وَارْبِعَةً وَسَتَيْنَ طَهُرُ أُوسِيعَةً أُواحِدُ عَشَرُ دَمَا ﴾ تمين للسعة والاحد عشرفهما مثالان فيكل منهما رأت نصابا بعدالعادة مخالفالها ولم ترفيهاولاقيلها شيئاففي الاول السمعة كلها حيض لعدم المحاوزة وقدانتقل عددا وزماناو في الثاني خسة فقطمن اول الاحدعشر حيض والهاقي استحاضة فقدانتقلت العادة زمانافقط وردتاليها عدداللمحاوزة علىالعشرة واما العيادة فيالطهر فقد انتقلت عددا فقطولم يظهرلي وحه ذكره المشال الاخبر لانه من امثلة المحاوزة وحاصل هذه المسائل انهااماان ترى دما قبل العادة أو بعدها وفي كل خس صور الاولى قبلها اوبعد ها نصاب وفيها نصاب الثانية والثالثة قبلها اوبعدها نصاب وفيها دونه اولاشيء والرابعة قبلها اوبعدها دون نصباب وفيها نصاب الخيامسة قىلهااو بعدها دونهوفيها دونهلكن لوجعا بلغانصابا وقد ترى فيهاوقبلها وبعدها والكل حيض على قول الى يوسف المفتى مد من انتقال العادة عرة وفي بعض هذه المسائل خلاف وبسطها يعلممن المطولات وعاقررناه ظهران المصالم يستوف التمثيل لجميع الصورفتدبر ﴿ فَجُورُبِدُو المُعَادَةُ وَخَتَّمُهَا بِالطَّهِرَ ﴾ تفريع على ماعامن القاعدة والتمثيل كالمثال الرابع منامثلة الحيض وقيد بالمعتادة لانالم تدأة لانجوز مدؤهما بالطهر كاقدمناه اول الفصلوهذاكله على قول ابي توسف ايضاكما بيناه في النوع الثاني والله تعالى اعلم ﴿ الفصل الثالث في الانقطاع ﴾ لانخلو الماان يكون لتمام العشرة اودونها لتمام العادة اودونها ﴿ انانقطع الدم، ولوحكما بانزاد ﴿على اكثر المدة ﴾ اى العشرة ﴿ في الحيض و ﴾ الاربعين ﴿ في النفاس يحكم بطهارتها ﴾ اي بحريد مضي اكثر المدة ولويدون انقطاع او اغتسال و أنماعهر بالانقطاع ليلام نقيةالانواع ﴿ حتى محوز ﴾ لمن تحلله ﴿ وطؤها بدون الفسل ﴾ لانه لا يزيد على هذه المدة ﴿ لَكُنْ لا يُستحب ﴾ بل يستحب تأخيره لما بعد الغسل ﴿ و ﴾ حتى ﴿ لُو بَقِي أَمْنُ وقت ﴾ صلاة ﴿ فُرضَ مقدار ﴾ ما مكن فيه الشروع بالصلاة وهو ﴿ انْ تَقُولُ اللَّهِ ﴾ هذا عند إلى حنيفة قال في التسار خانبة والفتوى عليه وقال

ا يو يوسف التحر عة الله اكبر ﴿ بحب قضاؤه ﴾ و لو بقي منهما عكنها الاغتسال فيه ايضا يجباداؤه ﴿ والا ﴾ اىوان لم يبق منه هذا المقدار فلاقضاء ولااداء وحتى بجب عليهاالصوم ﴿ فَانَالْقَطُم ﴾ اي مضت مددة الاكثر ﴿ قبلَ الْفَجِر ﴾ بساعة واوقات سراج، في رمضان بحزيها صومه و يحب که عليها ﴿ قضاء العشاء والا که بإن انقطع معالفجر اوبعده ﴿ فلا ﴾ وكذا لوكانت مطلقة حلت للازواج ولو رحمة انقطعت رحمتها سراج ﴿ فالمعتـبر الجزء الآخير من الوقت ﴾ نقــدر النحرعة فلوكانت فيهطاهرةوحبت الصلاة والافلا ﴿ كَافِي البَّاوِغُ والاسلامِ ﴾ فانالصبي لوبلغوالكافرلواسلم فى آخرالوقت وبقى منه قدرالتحريمة وجبالفرض عندالمحققين من اصحابناوقيل قدرما يمكن فيهالاداء وعلى هذا المجنون لوافاق والمسافر لواقام والمقـيم لوسـافر ولو حاضـت اوجن فى آخر الوقت سـقط الفرض وتمامه فيالتشارخانية فيالفصل التاسع عشر من كتباب الصلاة ﴿ وَانْ انقطع ﴾ حقيقة ﴿ قبل اكثرالمدة ﴾ ولم ينقص عن العادة في المعتادة كايأتي ﴿ فهي ﴾ اى المرأة ﴿ انكانت كتابية تطهر بمجرد انقطاع الدم ﴾ فلازوج المسلم وطؤها في الحال لعدم خطابها بالاغتسال ﴿ وَانْكَانْتُ مُسَلَّمَةٌ فَحَكَّمُهَا فَي حَقَّ الصَّلَاةَ انْهَا يلزمها القضاءان بقي منءالوقت قدر التحريمة وقدر الغسل اوالتيميم عند العجز عن الماء بخلاف مالوانقطع لاكثرالمدة فانه يكنى قدر التحريمة كامرلان رمان الغسل اوالتيم من الطهر لئلا يزيد الحيض على العثيرة والنفاس على الاربعين فبمجرد الانقطاع تخرج منالحيض والنفاس فاذا ادركت بمده قدرالتحرعة تحقق طهرها فيهوان لمتغتسل فيلزمها القضاء اماهنا ﴿ فزمان الغسل اوالتَّيْم حيضو نفاس ﴾ فلابحكم بطهارتها قبل الغسل اوالتيم فلابد انتبقي منالوقت زمن يسعه وبسع التحريمة ﴿ حتى اذا لم سبق بعده ﴾ اي بعد زمان الغسل او التيم ﴿ من الوقت مقدار التحريمة لابحب القضاء و ﴾ حتى ﴿ لابجزيهاالصوم ان لم يسعمما ﴾ اى الغسل والتحريمة ﴿ الباقى منالليل قبل الفجر ﴾ وصحيح فىالمجتبى الاكتفاء للصوم سقياء قدر الغسيل فقط ومشي عليه فيالدر لكن نقل بدده في الحر عن التوشيح والسراج ماذكره المص من لزوم قدر التحريمة ايضا ونحوه في الزيلمي قال في البحر وهـذا هو الحق فيما يظهر انتهى وبينا وجهـه في ردالمحتـار «١» «١» هوانه لواجزأها الصوم محجرد ادراك قدر الفسل لزم ان يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لابجزئ من الحائض ولزم ان يحل وطؤها معانه خلاف مااطبقوا عليهمنانه لامحلمالم تصرالصلاةدينا فيذمتها ولأثجب عليها الابإدراك الغسل والتحريمة انتهى

﴿ تَنْسِمُ ﴾ المراد بالغسـل مايشمل مقـد ماته كالاستقـاء وخلع الثوب والتســتر عن الاعين وفي شرح البزدوى ولم يذكروا ان المراديه الغســل المسنون اوالفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الطهارة كذا في شرح التحرير الاصولي لان اميرحاج ﴿ وَلَا بَحُورُ وَطُؤُهُمَا ﴾ اى وطئ من انقطع دمها قبل اكثر المدة وكذا لاتنقطع الرجعة ولاتحل للازواج ﴿ الاان تغتسل ﴾ وان لم تصل به ﴿ اوتتيم ﴾ عنـــدالعجز عنالماء ﴿ فتصلى ﴾ بالتيم وهوالصحيح منالمذهب كما في البحر لانها بالصلاة تحقق الحكم عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف مالولم تصل لانالتيم بعرضة البطلان عند رؤية الماء وقيل لاتشترط الصلاة بالتيم ونقل في السراج أنه الاصم ﴿ أُو ﴾ أن ﴿ تصيرصلاة دينافي ذمتها ﴾ وذلك بأن يبقى منالوقت بعدالانقطاع مقدار الغسل والتحرعة فانه بحكم بطهارتها عضي ذلك الوقت ومجبعلمها القضاء وانلمتنتسل ولزوجها وطؤها بعده ولوقبل الغسل خلافا لزفر سراج ﴿ حتى لوانقطع قبيل طلوع الشمس ﴾ بزمان يسير لايسع الغسل ومقدماته والتحريمة ﴿ لابحوز وطئها حتى بدخل وقت العصر ﴾ لاندلما بقهمن وقت الظهر ذلك الزمان اليسيرثم خرج وجبالقضاء وماقبل الزوال ليسوقت صلاةفلايعتبر خروجه ﴿ وَكَذَالُوالْقَطْعُ قَبِيلُ الْعَشَاءُ ﴾ بزمانيسير لامجوز وطؤها ﴿ حتى يطلع الفجر انلم تغتسل اوتتيم فتصلى ﴾ الشرطية قيد للصورتين ﴿ الاان يتم اكثرالمدة ﴾ اي مدة الحيض او النفاس ﴿ قبلهما ﴾ اى قبل الغسال والتيم فأنه بعدتمام اكثرالمدة بحل الوطيء بلاشرط كامي ﴿ هذا ﴾ المذكور من الاحكام ﴿ في المبتدأة و ﴾ كذا في ﴿ المعتادة اذا انقطع ﴾ دمها ﴿ فِي ﴾ ايام ﴿ عادتها اوبعدها ﴾ قبل تمام اكثرالمدة ﴿ وامااذا انقطع قبلها ﴾ اى قبل العادة وفوق الثلاث ﴿ فهي في حق الصلاة والصوم كذلك ﴾ حتى لوانقطع وقدبقي منوقت الصلاة اوليلة الصوم قدرمايسع الغسلوالتحرعة وحبا والافلا ﴿ وَأَمَا الوطِّيُّ فَلا مُجُوزُ حَتَّى تَمْضَى عَادَّتُهَا ﴾ وأن اغتسلت لان العود في الدادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب هداية ﴿ حتى لوكان حيضها ﴾ المعتادلها ﴿ عشرة فحاضت ثلاثة وطهرت ستة لا محل وطؤها ﴾ مالم تمض العادة نعم لوكانت هذه الحيضةهي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولاتتزوج بآخر احتياطا وتمامه في البحر ﴿ وَكَذَا النَّفَاسَ ﴾ حتى لوكانت عادتهافيهاربعين فرأت عشرين ٢ قوله ولاتتزوج بآخر اي لاندخل ما والافالعقد صحيح ان لم تربعده الدم منه

وطهرت تسعة عشر لايحل وطؤها قبل تمام العادة ﴿ ثُمَّانَ المرأة ﴾ كلارأت الدم تترك الصلاة مبتدأة كانت اومعتادة كاسيأتي في الفصل السادس و ﴿ كَمَا انقطع دمها في الحيض قبل ثلاثة ايام ﴾ تصلي لكن ﴿ تنتظر الى آخر الوقت ﴾ اي المستحبكا في بعض النسمخ ﴿ وجوبا ﴾ في الفتاوي الحائض اذا انقطع دمها لاقل منءشرة تنتظر الى آخرالوقت المستحب دونالمكروء نص عليه مجمد فىالاصــل قال اذا انقطع في وقث العشاء تؤخر الى وقت عكنها ان تغتسل فيه وتصـلى قبل انتصاف الليل ومابعد نصف الليل مكروه انتهى سراج ﴿فَانْ لِمِيعَدُ ﴾ في الوقت ﴿ تُوصًا ﴾ مضارع محذوف احدى التائين ﴿ فتصلى ﴾ اذا خافت فوت الوقت ﴿ وتصوم ﴾ ان انقطع ليلا ﴿ اوتشبه ﴾ بالصائم اي تمسك عن المفطرات بقيةاليوم انانقطع نهارا لحرمةالشهر ﴿ وانعاد ﴾ في الوقت اوبعده في العشرة كما يأتي ﴿ بطل الحكم بطهارتها فتقعد ﴾ عن الصلاة والصوم ﴿ وبعد الثلاثة ﴾ معطوف على قوله قبل ثلاثة ايام ﴿ ان انقطع قبــلالعــادة فكذلك ﴾ الحكم ﴿ لَكُن ﴾ هنا ﴿ تصلى بالفسل كما انقطع ﴾ لابالوضوء لانه تحقق كونها حائضا برؤية الدم ثلاثة فاكثر ﴿ أو بعد العادة ﴾ أي وأن انقطع بعد تمام العادة فالحكم أيضا ﴿ كَذَلِكَ لَكُن ﴾ هنا ﴿ التَّأْخَير ﴾ اى تأخيرالغسلكا في التتارخانية اى تأخيره لأحل الصلاة ﴿ مستحب لاواحب ﴾ لأن عودالدم بعدالعادة لايغلب مخـلاف ماقبلها فلذا وجبالتأخير وشمل قوله كذلك فىالموضعين آنه لوعادالدم بطل الحكم بطهارتها فكأنها لمتظهرقال فيالتنارخانية وهذااذاعادفي العشرةولم يتحاوزها وطهرت بعد ذلك خسة عشرىوما فلو تجاوزها اونقصالطهر عنذلك فالعشرة حيض لومبتدأة والا فايام عادتها ولواعتادت في الحيض يومادماويوما طهرا هكذا الىالعشرة فاذا رأتالدم فىالسيوم الاول تتركالصلاة والصوم واذا طمهرت فىالشانى توضأت وصلت وفىالثمالث تترا الصلاة والصوم وفىالرابع تغتسل وتصلي هكذا الىالعشرة انتهى ونحوه فىصدرالشريعة﴿ والنفاس كالحيض ﴾ في الاحكام المذكورة ﴿غُيرِ انه بجب الغسل فيه كلما انقطع على كل حال﴾ سواء كان قبل ثلاثة اوبعدها لانه لااقلاه ففي كل انقطاع محتمل خروجها منالنفاس فعب الغسل بخلاف ماقبل الشيلاث في الحيض (الفصل الرابع) في احكام ﴿ الاستمرار ﴾ اى استمرار الدم وزيادته على اكثرالمدة ﴿ هُوانُ وَقُعُ فِي المُعْتَادَةُ فطهرهاوحيف بامااعتادت فرقد اليها فيهما فرفي جيع الاحكام ان كان طهرها المعتاد ﴿ أَقُلُ مِنْ سَتَّةُ أَشْهُرُ وَالَّا ﴾ بأن كان ستة أشهر فاكثر لانقــدر بذلك

لإن الطهر بين الدمين اقل من ادنى مدة الحبل عادة ﴿ فيرد الى ستة اشهر الاساعة تحقيقا للتفاوت بينطهرالحيض وطهرالحبل فوحيضها محاله وهذا قول مجد ابن ابراهيم الميداني قال في العناية وغيرهـا وعليه الاكثر وفي التتارخانية وعليه الاعتماد وعند ابي عصمة نن معاذ المروزي تردعلى عادتها وانطالت مثلا انكانت عادتها فيالطهر سنة وفي الحيض عشرة يأمرها بالصلاة والصوم سنة وبتركهما عشرة وتنقضي عدتها بثلاث سنينوشهر وعشرة ايامان كانا الطلاق في اول حيضها في حسابها وقال في الكافي وعند عامةً العلماء تردالي عشر بن كمالو بلغت مستحــاضــة وفي الخلاصة شهركامل وفي المحيط السرخسي وعن محمد انه مقدر بشهرين واختاره الحاكم وهوالاصح قال في الغاية قيل والفتوي على قول الحاكم واخترنا قول الميداني لقوة قــوله رواية ودراية اه قلت لكن في البحر عن النهــاية والعنــاية والفتُّع ان مااختاره الحاكمالشهيد عليهالفتوى لانه ايسر علىالمفتى والنساء انتهى ومشي عليه في الدر لان لفظ الفتوى آكد الفاظ التصييم ﴿ وَانْ وَقُعْ ﴾ أي الاستمرار ﴿ فِي المبتدأة ﴾ فلا يخلو اما ان تبلغ بالحيض اوبالحبل اما الثمانية فسيأتي حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوء اما ان يستمريها الدم مناول مابلغت اوبعدمارأت دماوطهراصحين اوفاسدين اودماصحيحا وطهرا فاسدا ولايتصور عكسدفي المبتدأة الماالوجه الاول ﴿ فحيضها مناول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ﴾ كما في المتون وغيرها خلافا لمافى امداد الفتاح من ان طهرها خسة عشر فانه مخالف لمـا فيعامة الكتب فتنبه ﴿ ثُمُ ذَلَكُ دَأْبُهِـا وَنَفَاسُهَا ارْبِعُونَ ثُمُ عَشْرُونَ طُهُرُهَا اذلا يتوالى نفياس وحيض ﴾ بل لابد منطهرتام بينهما كما مربيانه في المقدمة ﴿ ثُم عَشرة حيضها ثم ذلك دأبها ﴾ والوجه الثاني قوله ﴿ وانرأت مبتدأة دماوطهرا صحين ثم استمر الدم تكون معتادة وقدسبق حكمها ، قريبًا ﴿ مثالهم اهقة رأت خسة دماوار بعين طهرا ثم استمر الدم ﴾ فقد صارت معتادة فتردفى زمن الاستمرار الى عادتها وحينئذ ﴿ فخمسة مناول الاستمرار حيض لاتصلي ﴿ فيها ﴿ وَلا تَصُومُ وَلا تُوطُّ أَ وَكَذَا سَائُرًا حَكَامُ الْحَيْضُ ﴾ الآتية في الفصل السادس ﴿ ثُمَارِ بِعُونَ طَهِرِهَ اتَّفَعَلَ ﴾ فيها ﴿ هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات ﴾ وهكذا دأبها الى ان ينقطع وترى بعده خلاف عادتها والوجه الثالث قوله ﴿ وَانْ رآت دماوطهرا فاسدين فلااعتباربهما 🢸 في نصب العادة للمبتدأة وهذا الوجه على قسمين لانالطهر قديكون فساده بنقصانه عن خسة عشريوما وقديكون بمخالطته الدم ﴿ فَانْكَانَ الطَّهُرُ ﴾ قدفسد بكونه ﴿ فاقصانكون كالمستمر دمها ابتداء ﴾

اي كن استمر دمها من التداء بلوغها وقدع فت حكمها في الوحه الاول وصرحه نقوله ﴿ عشرة من السداء الاستمرار ولوحكما ﴿ كالطهر الذي في حكم الدم ﴿ حيضها ﴾ خبرالمبتدأ وهوقولهعشرة ﴿ وعشرون طهرها ثم ذلك دأبها ﴾ مادام الاستمرار ﴿ مثاله مراهقة رأت احد عشر دما واربعةعشرطهرا ثم استمر الدم ﴾ فالدم الأول فاســد لزيادته على العشرة وكذا الطهر لنقصــانه عن خسة عشر فلايصلح واحد منهما لنصب العادة وبحكم على هذا الطهر بانه دم ﴿ فَالاَسْتَمْرَارَ حَكُمًا مِنْ اولَ مَارَأْتُ ﴾ اي مِنْ أول الاحد عَشْرَ ﴿ لَمَاعَ فِتْ ﴾ قبيل الفصل الاول ﴿إنَّ الطهر الناقص كالدم المتوالي ﴾ لانفصل بينالدمين واذاكان كذلك صار الاستمرار الحكمي من اول الدم الاول وهو الاحدعشر فعشرة مناولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خسة مناول الاستمرار الحقيقي منطهرها فتصلىفيها ايضا ثم تقعد عشرة ثم تصلي عشرين وذلك دأبها كافىالتنارخانية وغيرها ثم بين القسم الشانى منقسمي الوجه الشالث بقوله ﴿ وَانْ كَانَ الطُّهُو تَامَا ﴾ وقد فسد بمخالطته الدم كاستعرفه ويسمي صحيحا فىالظاهر فاسدا فىالمعنى فلانخلو امأ ان نزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذي قبله على ثلاثين اولا ﴿ فان لم يزد على ثلاثينَ فكالسَّابِق ﴾ اي فحكمه حكم القسم الاول وتصــوىر ذلك ﴿ بان رأت احد عشر دما وخســـة عشـر طهرا ثم استمر الدم ﴿فالدم الاول فاسد لزيادته والطهر صحيح ظاهراً لانه تام فاسد معنى لما يأتى وحينئذ فلااعتبار بهما في نصب العادة بل ﴿ عشرة من اول مارأت حيض وعشرون طهر ﴾ فيكون أربعــة ايام مناول الاستمرار بقيــة طهرها فتصلى فيها ثم تفعد عشرة ثم تصلى عشرين ﴿ ثُم ذلك دَأْبِهِــا ﴾ وهذا قول مجد بنابراهيم الميداني قال فيالمحيط السرخسي هوالصحيم وقال الدقاق حيضها عشرة وطهرها ستة عشراقول وكائن الدقق نظر الى ظاهر الطهر لكونه تاما فحمله فاصلا بين الدمين ولم ننظر الى فساده في العني وجعلها معتادة ﴿وَانْزَادَ ﴾ اي الدم والطهر على ثلاثين ﴿ بان رأت مثلا احد عشر دماوعشر بن طهرا ثم استمر فعشرة من اول مارأت حيض ثم ﴾ الباقي ﴿طهرٍ ﴾ وهوالحادي عشر ومابعده ﴿ الى أول الاستمرار ثم تستأنف من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأيها ﴿ مادام الاستمرار وانما لم يجعل الطهر في هاتين الصورتين عادة لها ترجع اليهافى زمن الا مقرار ولان الطهر المذكور وانكان صحاظاهرا لكونه ﴿ نَامًا ﴾ لَكُنْ ﴿ أُولُهُ دُم ﴾ وهو اليوم الزائد على العشرة فانها ﴿ تَصَلَّى بِهُ ﴾ فيكون

من جاة الطهر التخلل بين الدمين ﴿ فيفسد ﴿ مِن لما مَن في المقدمة ان الطهر الصحيح مالا يكون اقل من خسة عشر ولايشو له دم و بكون بين الدمين الصحيمين والطهر الفاسدماخالفه وهذا طهرخالطه دم في اوله ﴿ فلا يَصْلُّمُ لَنْصِ العَادَّةِ ۗ والحاصل ان فساد الدم نفسد الطهر المتخلل فجعله كالدم المتوالي فتصير المرأة كأنها التدئت بالاستمرار ويكون حيضهاعشرة وطهرهاعشرين لكن انالم يزدالدم والطهرعلى ثلاثين يعتبر ذلكمناول مارأت وانزادا يعتبرمن اول الاستمرار الحقيقي ويكون جيع مابين دم الحيض الاولودم الاستمر ارطهرا ولعل وجه ذلك ان العادة الغالبة في النسآء ان لا يزيد الحيض والطهرعلىشهر ولالنقصولذا جعل الحيضفىالاستمرار عشرة والطهر عشرين بقية الشهرسواءرأت قبل الاستمر اردماوطهر افاسدين اولم ترشيئا اكن اذاكان فساد الطهرمن حيث المعنى فقط وزاد معالدم على ثلاثين بجعل مازادعلى العشرة من الدم مع جيع الطهر الذي بعده طهرا لهالاعشرون فقط ثم ستدأ اعتبار العشرة والعشرين مناول الاحتمرار ولايجعل شئ من الطهر المذكور حيضا لان الاصل في الطهر أن لابحعل حيضًا الالضرورة ولأضرورة هنا فيعتبركا له طهرا لترجحه بكونه طهرا صحيحا ظاهرا كاعتبر كلهطهرا فها اذانقصا عن ثلاثين والوجه الرابع قوله ﴿وَانَ كَانَالِدُم صِحْيِمًا وَالطَّهْرُ فَاسْدًا يَعْتَبِّرَالِدُم ﴾ في نصب العادة فترد اليه في زمن الاستمرار ﴿ لاالطهر ﴾ بليكون طهرها في زمن الاستمرار مايتم بدالشهر سواء كان فساد الطهر ظاهرا ومعنى بان رأت خسة دما واربعة عشرطهرا ثم استمر الدم فحيضها خسة وطهرهما نقيةالشهر خسة وعشرون فتصلي مناولالاستمرار احد عشر تكملةالطهر ثم تقعد خسة وتصلى خسة وعشرين وذلك دأبهاكما في التاثر خانية او كان فساده معنى فقط ﴿ بان رأت مثلا ثلاثة دما و خسة عشر طهرا و يومادما و خسة عشر طهرا شماستر الدم ﴿ فَهِنَا النَّلا يُقَالُولُ دُمْ صَحْيِمُ وَمَا يَعْدُهَا الى الاستمر ارطهر فاسد معنى لاناليوم الدم المتوسط لامكن حعله بانفراده حيضا ولاعكن ان يؤخذاه بومان من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حيضا لان الحيض وانجاز خممه بالطهر اكمن لابد ان يكون بعدذلك الطهر دم واوحكما ولم يوجد لازالطهر الثاني لا مكن جعله كالدم المتوالي الكونه طهراتا ا فصار فاصلابين الدم التوسط ودمالاستمرار فيكون ذلك اليوم التوسط من الطهر فيفسد به كل من الطهر الذي قبله والذي بعده وان كان كل "نهما ناما فيكوناليوم معالطهرين طهرا صحيحا ظاهرا فاسدا معنى لانوسطه دم تصلي فيه ولهذا أشترط في الطهر الصحيح انلايشو بددم في اوله ولافي وسطه ولافي آخره كاتقدم في القدمة واذا فسدا يصلح لنصب

المادة فحينئذ ﴿ الثلاثة الأولى حيض والباقي طهرالي الاحتمرار ثم تستأنف فثلاثة من الاستمرار حيض ﴾ على عادتها فيه ﴿ وسبعة وعشرون ﴾ بقية الشهر ﴿ طهر ﴾ وهذا دأبها ﴿ ولوكان الطهر الثاني ﴾ في الصورة المذكورة ﴿ اربعة عشرفطهرها خسةعشرك وهي بعدالثلاثة الحيض ﴿ وحيضهاالثاني ببتدأ من الدم المتوسط ﴾ بين الطهر بن وهو اليوم الدم ﴿ الى ثلاثة ﴾ بان يضم الى ذلك اليوم بومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لماكان ناقصا عن خسة عشر لميصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستمرارفكان كالدم المتوالي فامكن اخذ يومين منه لتكملة عادتها في الحيض بخيلاف مامركا افاده في التيار خانية ﴿ ثُمَ طُهُ هَا خِسةً عَشَرَ ﴾ أثنا عشر منها نقبة الطهر الثـاني وثلاثة منهــا من اول الاستمرار فتصلى من اوله ثلاثة ثم تقعد ثلاثة ايضا ثم تصلى خسة عشر ﴿ وَذَلَكَ دَأْبِهَا ﴾ مادام الا-تمرار ردا الىعادتها في حيض ثلاثة وطهر خسة عشر ﴿ أَذْ حِنْدُنْ ﴾ أي حين فرضنا الطهر الثاني أربعة عشر ﴿ يَكُونَ الرَّمُ وَالطُّهُرُ الأولَ ﴾ الذي بعده ﴿ صحيحين فيصلَّحان لنصب العادة ﴾ اماالدم وهو لثلاثة الاولى فظاهر واماالطهر وهو الخمسة عشرفلكونهطهرا ماما لم يخالطــه دم فاســد ووقع بين دمين صحيحين ثم شرع في المبتدأة بالحمل فقـال ﴿ وَانْرَأْتَ طَهُرًا صِّحْمًا ثُمَّ اسْتَمْرِ الْدِمْ وَلَمْ تُرْقَبِلُ الطُّهُرِ حَيْضًا أَصَلا كمراهقة بلغت بالحبل فولدت ورأت اربعين دماثم خسةعشرطهراثم استمر الدمفحيضها عشرة من اول الاستمرار وطهرها خسة عشر ﴿ ردا الى عادتها فيه ﴿ وَذَلَكَ دَأَمُهَا ﴾ مادام الاستمرار ﴿ وَكَذَا الْحَكُمُ ﴾ وهو جمل مارأت من الطهر عادة لهـ الله أذا زاد الطهر ﴾ عـلى خسـة عشر ﴿ لأنه صحيم يصلح لنصب العادة كله هذا الاطلاق على قول الى عثمان قال الصدر الشهيد هذا القول النق عذهب الى توسف ظاهرا ويه نفتي وعند الميداني كذلك الى احد وعشرين ففيه يكون حيضها تسعة وطهرها احدا وعشرين ثم كما زاد الطهر نقص من الحيض مثله الى سبعة وعشرين ففيه حيضها ثلاثة وطهرها سبعــة وعشرون فان زاد على هذا فيوافق المبداني ابا عثمان فحيضهــا عشرة من اول الاستمرار وطهرها مثل مارأت قبله اي عدد كان ﴿ نخلاف ما اذا ﴾ نقص طهرها عن خسة عشر فانه يكون بعد الاربعين طهرها عشرين وحنضها عشرة وذلك دأمها نمنزلة ما اذا ولدت واستمر بها الدم ابتداء ومخلاف ما اذا ﴿ زَادَ دَمْهَا عَلَى ارْبِعَانِي فِي النَّفَاسُ ﴾ سوم مثلًا ﴿ ثُمُّ أَتْ طَهُوا خِسَةً عَشَرَ او اكثر ثم استمر الدم حيث نفسد الطيهر ، لأنه خالطه دم نوم تؤمر بالصلاة فيه ﴿ فلا يَصْلِحُ ﴾ ذلك الطهر ﴿ لنصب العادة ﴿ وحمنئذ 🎉 فان كان بين النفياس والاستمرار عشرون او اكثر 🕻 كائن زاد دمها على الاربعين نخمسة اوستة مثلا ﴿ فعشرة من اول الاستمر ار حيض وعشرون طهر وذلك دأمها والا 🂸 بان كان مينهما اقل منعشر بن كائن زاد على الاربعين باربعة اوثلاثة مشـالا ﴿ اتم عشـرون من اول الاستمـرار للطهـر ثم يســـتأنف عشرة حيض وعشرون طهر وذلك دأبها 🏈 وقد ذكر في التاتر خائية والمحيط هذه المسئلة بدون هذا التفصيل حيث قالا ولو ولدت فرأت احدا واربمين دما ثم خسـة عشر طهرا ثم استمر الدم فعلى قــول مجد بن ابراهيم نفــاسها اربعـون وطهـرها عشرون كما لو ولدت واستمر بهـا الدم فتصـلي من اول الاستمرار اربعــة تمــام طهرهــا ثم تقعد عشرة ثم تصلي عشرين وذلك دأبهــا وعلى قول ابى عـلى الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها عشرة فتقعد من اول الاستمرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها انتهى ملخصا فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ هو عنــوان محث لاحق يعلم من الكلام الســابق اجالا ﴿ الدماء الفاســدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول ماتراه الصغيرة اعنى من لميتم له 🔖 ذكر الضمير مراعاة للفظ من ﴿ تُسْـع سُنَينَ وَالثَّانِي مَا تُرَّاهُ الآَّيْسِـةُ غَيْرَالاسُودِ وَالاَحْرِ والثالث مآثراه الحامل بغير ولادة والرابع ماجاوز آكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثاني، في المبتدأة فكل مازاد على الاكثر واقعا بين حيضين اونفاس وحيض فهو استحاضة فقوله الى الحيض الثاني سان لغاية المحاوزة لالاشتراط الاستمرار ﴿ وَالْحَامِسِ مَانقُصِ مِنَالثَلاثَةُ فِي مِدَّةُ الْحَيْضِ وَالسَّادِسِ مَاعِدًا ﴾ اي جاوز ﴿ العادة الي حيض غيرها ﴾ يعني مانراه بين الحيضين محاوزا ايام العادة في الحيض الاول يكون استحاضة ﴿ بشيرط محاوزة ﴾ الدم ﴿ العشرة ﴾ وبشرط ﴿ وقوع النصاب ﴾ ثلاثة ايام فاكثر ﴿ فَمَا ﴾ اي في ايام العادة وذلك كما لوكانت عادتها خســة من اول الشهر فرأت خســتها او ثلاثة منها دما واستمر الى الحيضة الثانية في الشهر الثاني فما بعد العادة الى الحييض الثاني اسمحاضة * وقيد محاوزةالعشرة لانه لوزاد على العادة ولم بجاوز العشرة تنتقل العادة فىالعدد ويكون كله حيضاانطهرت بعده طهرا صحيحا والاردت الى عادتها كما اوضحناه في الفصل الثاني * وقيد بوقوع النصاب فيها لانه لولم يقع فهو قديم آخرذكره بقوله ﴿والسابع مابعد مقدار عدد العادة كذلك ﴿ اَيْ

الىحيض غيرها ﴿ بشرط مجاوزة العشرة وعدموقوع النصاب فها ﴿ كَمَا لُوراْتُ قبل خستها نوما دما وطهرت خستها اوثلاثة منها ثم رأت ﴾ الدمسمعة اواكثر فهنا حاوزالدم العشرة ولم تر في ايامها نصابًا فترد الى عادتها في العدد والزمان كما علمته فيالفصل الثاني فبكون مقدار عادتها وهوالخسة حيضيا وماسواه من اليوم السابق والايامالائخر الىالحيض الثانى استحاضة وقيد بالمجاوزة لانه لولمبحاوز ننقل العادة ويكوناليوم السابق وما بعده حيضا بالشرط الذىذكرناه وبعدم وقوع النصاب احترازا عنالقسم السادس وبقىقسم آخر وهو مازاد علىالعادة في النفاس وجاوزالاربعين والله تمالي اعلم ﴿ الفصل الخامس في المضلة ﴾ اعلمانه بحب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض والنفاس والطهر عددا ومكانا ﴾ ككونه خسة مثلاً من اول الشهر او آخره مثلاً واطلق المكان عي الزمان تجوزا ﴿ فَانَ حِنْتَ ارَاغِي عَلَمَا او ﴾ تساهلت في حفظ ذلك و ﴿ لَمْ تَهُمُّ لَدَيْمًا فَسَقًّا فنسبت عادتُها فاستمر الدم فعليها ﴾ بعد ماافاقت او ندمت ﴿ ان تحرى ﴾ بغابة الظن كما في اشتباء القبلة واعداد الركعات ﴿ فَانَ اسْتَقْرُ ظُنْهَا عَلَى مُوضَعَ حَيْضُهَا وعدده عملت به والافعليهاالاخذ بالاحوط فيالاحكام ﴾ فما غلب على ظنها انه حبضهااوطهرها عملتبه وان ترددت تصلي وتصوم احتباطا على مايأتي تفصله ﴿ وَلاَنْقَدُرُ طَهُرُهُا وَحَيْضُهِا الْأَفَّى حَقَّ الْعَدَّةُ فَيَالْطَلَاقُ نَقْدُرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةً رطهرها بستة اشهر الاساعة ﴾ هذ' قولالميداني وعليهالاكثر وفيداقوالأخر ذكرنا بعضها سانقا وعليه ﴿ فتنقضى عدتها تسعةعشر شهرا وعشرة أيام غير اربع ساعات 🍎 لاحتمال ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحسب هذه الحيضة وذلكعشرة ايامالاساعة ثم محتاج الى ثلاثةاطهار وثلاثة حبض واماالرجعة فستأتى ﴿ولاتدخلالمهجد ولاتطوفالاللزيارة ﴾لانه ركن الحج فلايترك لاحتمال الحيض بخلافالقدوم لانه سنة ﴿ ثُمَّ تعيد ﴾ طوافالزيارة ﴿ بعد عشرة ايام ﴾ لىقغ احدهما في طهر سقين ﴿وَ﴾ الا ﴿الصدر﴾ بالحريك فلاتتركه اوجوبه على غيرالمكي ﴿ ولاتعيد ﴾ لانها لوكانت طاهرة فقد خرجت عن العدة والا فلا مجب عليها بحر ﴿ ولاتمس الجحف ولامجوز وطنهـا ابدا ﴾ لانالتحرى في الفروج لابجوز نص عليه مجد محيط ﴿ولاتصلِّي ولاتَّصوم تطوعا﴾ قدالهما ﴿وَلا تَقُرُأُ الْقُرِآنَ فِي غَيْرَالُصَلاَّةُ وَتُصَلِّي الفُّرضُ وَالْوَاحِبُ وَالسَّبْنَالْمُسْهُورَةُ ﴾ اى المؤكدة كما عبريه في المحر لكونها تبعا للفرائض ﴿ وتقرأ في كل ركمة ﴾ المفروض والواجب اعنى ﴿الفاتحة وسورة قصيرة﴾ علىالصحيم وقيل تقتصر

على المفروض بحر ﴿ سوى ﴾ استثناء بالنسبة الى السورة لاالفاتحة ﴿ ماعدا الاولين من الفرض ﴿ ولوعملا كالوتر وماعدا الاولين هو الاخبرة من الفرض الثلاثي والأخبرتان من الرباعي وحاصله أنها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة من الفرائض والسنن الا الاخـــــرة اوالاخـــــرتين من الفرض فـــــلاتقرأ فيشيء من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوحومها فى رواية عن أبي حنيفة محيط وقيـل لاتقرأ اصـلا والصحيم الاول كما في التئــارخانية ﴿ وَتَقْرَأُ الْقَنُوتُ ﴾ علىماذكر الصدرالشهيد وقال بعض المشايخلا لاندسورتان عند عمر وأبي فتدعو بغيره احتاطاكما فيالتارخانية والاول ظاهرالمذهب وعليه الفتوي الاجاءالقطعي على أنه ليس قرآن محر ﴿ وسائرالدعوات ﴾ والاذكار ﴿ وَكَمَا رُددت ، سَالطهِ, ودخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة ﴾ مثاله امرأة تذكر ان حيضها في كل شهر من وانقطاعه في النصف الاخبر ولاتذكر غيرهذن فانها في النصف الاول تتردد بينالدخول والطهر وفيالنصف الاخير بينالطهر والخروج واما أذًا لم تذكر شيئًا أصلافهي مترددة في كل زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم الترددبين الطهر والخروج بلافرق ﴿ وان ﴾ ترددت ﴿ بن الطهر والخروج ﴾ من الحيض كما مثلنا ﴿ فِالْغُسُلُ ﴾ أي فتصلى بالغسل ﴿ كَذَلْكُ ﴾ أي لكل وقت صلاة اقول وهـذا استحسان والقياس ان تغتسل في كل ساعة لأنه مامن ساعة الا ويتوهم أنها وقت خروحها من الحيض وقل السرخسي في المحيط والنسني والصحيح نها تغتسل لكل صلاة وفها قالا حرج بين مع انالاحتمال لانتقطع مما قالا لجواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الفسل قبل الشروع في الصلاة فاخترنا الاحمسان وقد قال له العض وقدمه لرهان الدن في المحيطوقد تداركنا ذلك الأحمَّالُ باختيار قولُ الى سهل أنها تصلى ﴿ثُمْ تَمْدُ فِي وَقُتَ الثَّانِيةُ بِعِدَالْفِسُلِّ قبل الوقتية وهكذا تصنع في ﴾ وقت ﴿ كُلُّ صَلَّاةً ﴾ انتهى اي احتياطالاحمَّال أنها كانت حائضا في و قت الاولى و تكون طاهرة في وقت الثانية فتتبقر باداء احداهما بالطهارة كما في التاترخانية قلت وفيه نظر لانها اذاكانت حائضا في وقت الاولى لاملزمها القضاء فالظاهر انالمراد لاحتمال حمضها فيوقت اداءالصلاة الاولى وطهرها قبل خروجوقتها لاناالمبرة لآخرالوقت كما مرفاذا طهرت في الوقت بعد ماصلت يلزمها الفضاء في وقت الثانية ﴿ وَإِنْ سَمَّعَتُ سَحَدَةً ﴾ اي آنتها فسجدت الحال سقطت عنها لانها انكانت طاهرة صحاداؤها والالمتلزمها محر ﴿ وَالا ﴾ بأن سجرت بعدذلك ﴿ اعادتُما بعدعشرة ايام ﴾ لاحمال ان السماع

كان في الطهر والاداء في الحيض فاذا اعادت بعــدالعشرة تبقنت بالاداء في الطهر في احدالمرتين تاترخاسة ﴿وانكانت علمها ﴾ صلاة ﴿فَائَتُهُ فَقَضَتُهَا فَعَلَمُهَا عَلَمُهَا بعدعشرة ايام ﴾ من يوم القضاء وقدده الوعلى الدقاق عا ﴿قبل انْ تُزيدُ ﴾ المدة 🛊 على خسة عشر 💸 وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد خسة عشر محر ﴿ و اما حكم الصوم فانها ﴿ لا تفطر في رمض ن اصلا ﴾ لاحتمال طهارتها كل موم ﴿ثُمُ ﴾ لها حالات لآنها اماان تعلمان حيضها في كل شهر مرة أولا وعلى كل اماان تعلم اناسداء حيضهابالليل اوبالنهار اولاتعلم وعلى كل اماان يكون الشهر كاملااو ناقصا وعلى كل الان تقضي موصولااومفصولافهي اربعةوعشرون ﴿انْلُمْتُعْلُمُ الْدُورِهَا في كل شهر من وأن المتداء حيضه اللهل أو النهار أو علمت أنه بالنهار وكأن شهر رمضان ثلاثين مجب عليها قضاء اثنين و ثلاثين ﴾ لأنها اذا علمت ان التدائه بالنهار يكون تمامه فيالحادى عشر واذالم تعلمانه بالليل اوالنهمار محمل على آنه بالنهمار ايضا لآنه احوطالوجوه وهواخيار الفقيه أبى جعفر وهوالاصحوحينئذفاكثر مأفسد من صومها في الشهر سنة عشر أما احدعشر من أوله و خسة من آخره أوبالعكس فعليها قضاء ضعفها كما في المحيط قلت وذلك لانها على احتمال انتحيض في رمضان مرتين كما ذكر لانقع لها فيهالاطهر واحد صح صومها منه في اربعة عشر ويكون الفاسد باقي الشهر وذلك ستدعشر واماعلي احتمال انتحمض مرة واحدة فانه بقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في أثناءالشهر وحينئذ فيصمح لها صوم أكثر من اربعة عشر فعامل بالاضراحياط أ فتقضى ستةعشر لكن لاتتيقن بصحتها كابها الانقضاء اثنين وثلاثين وهذا هانقضت موصولا برمضان والمراد بالموصول أن تبدى من الله شوال لانصوم تومالعبد لانجوز وسان ذلك أنه أذا كان اول رمضان التداء حيضها فيوم الفطر هو السادس من حيضها الثاني فلاتصومه تُم لا يجزيها صوم خسة بقية حيضها ثم بجزيها في اربعة عشر ثم لا بجزيها في احدعشر تُم بجزيها في نومين وحملة ذلك أثنان وثلاثون محيط ﴿ وَانْ مَفْصُولًا فَثَمَانِيةُ وَثَلَاثَينَ لاحتمال ان المداء القضاءوافق اول توممن حيضها فلابجزتها الصوم في احدعشر ثم بجزى فياربعة عشر ثم لابجزي فياحد عشر ثم بجزي في نومين فالجملة ثمانية وثلاثون بجب عليها صومهـا لتتيقن بجوازستة عشر منهـا تأثرخانية ومحيط* اقول لكن في هذا الاطلاق نظر لان وحوب الثمانية والثلاثين انما يظهراذا كان الفصل عقدار مدة طهرها اي اربعةعشر اواكثر ليمكن هذا الاحتمال المذكور لانك علمت آنه لايلزم فساد ستة عشر من صومها الاعلى احتمال أن نقع في رمضان

حمضان وطهرواحدامالووقعفمه حمض واحد وطهران فالفاسداقلمن ستةعشر لانه صمح لهـا صوم طهر كامل وبعض الطهر الآخر واذاكان الفصل باقــل من اربعة عشرياز مان نقع بعض الطهر في آخر رمضان فيصبح صومهافيه و في طهر كامل قبله بيائه او فصلت مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد فرضنا احمال التداء حيضها لاول يوم من ايام القضآء يلزم ان يكون آخريوم من رمضان التداءطهرها الذي يصبح صومها فيه وقبله احد عشر حيض لاتصم وقيلها اربعة عشرطهر تصحوقيلهااربعةلاتصح فيكون الفاسد خسة عشر لاستة عشر وهكذا كما نقص لفصل سوم نقص الفاسد بقدره * والحاصل أنه لايلزم قضاء ثمانية وثلاثين الااذا فرضنا فساد ستة عشير من رمضان كماذكرنا مع فرض مصادفة أول القضاء لاول الحيض حتى لولم عكن احتماع الفرضين لايلزم قضاء عمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رأيت في هامش بعض النسخ منقولا عن المصمانصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لايلزم هذا المقدار الا في بعض صور الفصل كما اذا التدأت القضاء بعد مضى عشرين من شوال مثلا واما اذا التدأت من ثالثه اورابعه ونحوهمآ فيكفى اقل منهذا المقدار فكأنهم ارادوا طرد بعض الفصــل بالتسوية تيـــيرا علىالمفتى والمستفتى باسقاط مؤنة الحســاب فمتى تعانت وقاست مؤنته فلها العمل بالحقيقة انتهي ﴿ وَإِنْ كَانَ شَهْرٍ رمضان تسعةوعشرين ﴾ والمسئلة محالها ﴿ تقضي فيالوصلاتين وثلاثين ﴾ لآنا تبقنا نجواز الصوم فياربمة عشر ونفساده فيخسة عشر فبلزمهاقضاء خسة عشرتم لابجزيها الصوم في سيعد من اول شوال لانها نقدة حيضهاعلي تقدير حيضها باحدعشرثم بجزبها فياربعة عشرولايجزبها فياحدعشرثم يجزيها فييوم كافي بعض الهوامش عن المحيط قلت مقتضي هذا التقرير انها تقضي ثلاثة وثلاثين وهكذا رأ لله مصرحاله في المحيط للسرخسي لكن لانخفي ان السبعة التي هي فقية حيضها تصوم منها ستة وتفطر اليوم الاول لأنه يومالفطركما من فلذا اقتصر في المتن على اثنين وثلاثين وهوالذي رأيته نخط بعض العلماء عن مقصد الطالب معزيا الى الصدر الشهيد ﴿ وَفِي الفَصِّلُ سَبِّعَةً وَثَلاثَينَ ﴾ لجواز أن نوافق صـومها التداء حيضها فلا بجزيها في احد عشر ثم مجزيها في اربعة عشر ثم لامجزيها فى احد عشر ثم بجزبها فى نوم محيط سر خسى وبجرى هنا ماقدمناه فىالفصل الاول منالحث الذي ذكرناء آنفا في الفصــل معكون الشهر ثلاثين ﴿ وَانْ علمت ان التدآء حيضها بالليل وشهر رمضان ثلاثون فتقضى في الوصل والفصل

خسة وعشرن ﴾ لاحتمال أن يكون نوم العيد أول طهرها وأما في الفصــل فلاحتمال أن توافق المتداء القضاء بهان ذلك أما في الوصل فلاحتمال انحيضها خِسة من اول رمضان نقبة الحيض تم طهرها خسـة عشر تم حيفها عشرة فالفاسد خسة عشر فاذا قضتها موصولة فنوم العبد اول طهرها ولاتصومه ثم مجزيها الصوم فياربعة عشر ثم لامجزى فيعشرة ثم مجزى فيموم والجملة خســة وعشرون وان فرض انحيضها عشرة مناول رمضان وخسة من آخره تصــوم اربعة من اول شــوال بعد يوم الفطر لانجزيها لانها يقية حيضها مم خسة عشر تجزيها والجملة تسعة عشهر والاحتمال الاول احوط فىلزمها خسة وعشرون واما في الفصل فلاحتمال ان التداء القضآء وافق اول يوم من حيضها فلانجزيها الصوم في عشرة تم بجزي في خسة عشر محيط ملحصا ﴿ وَانْ كَانْ تُسْعَةُ وعشر ن تقضى في الوصل عشر ن ﴾ لاحتمال ان يكون اول القضاء اول الحيض معكون الفوائت عشرا قلت وتوضحه انها محتمل ان تحمض خســة من اول رمضان وتسعة من آخره اوعشرة من اوله واربعة من آخره فالفاسد فيهما اربعة عشر ومحتمل انتحسن فياتنائه كأئن حاضت لىلةالسادس وطهرت ليلة السادسعشر والفاسد فيه عشرة فعلى الاول يكون اول القضاء وهو ثانى شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر وتحزيهاوعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس نوم من حيضها فتصوم خسة لاتحزيها ثم اربعة عشر فتحزيهـا والجملة تسعةعشر وعلى الثالث يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لأتجزى تم عشرة من الطهر فبجزيها عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول بجزيها قضاءار بعة عنسر وعلى الثـاني تسعة عشر وعلى الثـالث عشرين فلزمها احتــاطا ﴿ وَفِي الفصل اربعة وعشرين ﴾ لاحمّال انالفاســد اربعة عشر على احدالوجهين الاولين وانالقضاء وافق اول نوم منحيضها فتصوم عشرة لانجزى ثم اربعة عشر بجزى والجملة اربعة وعشرون قال المصوبجري ههنا القضاء على ماذكرنا في الفصلين الأولين انتهى اي من البحث الذي قدمناه ﴿ وَانْ عَلْمُ انْ حَيْضُهَا فِي كُلُّ شَهْرٍ مرة ﴾ معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورهـاالخ ﴿ وعلمت اناشدائه بالنهـار اولم تعلم أنه بالنهار ﴿ حَمَّلُهُ عَلَى أَنَّهُ اللَّهُ أَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّ مطلقا كان وصلت او فصلت مصالانه اذا كان بالنهار نفسد من صومها احد عشر كام فاذا قضت مطلقا احتمل أن بوافق أول القضاء أول الحيض فتصوم احدعشر لانجزي ثم احد عشر بجزي والجلة أثنيان وعشرون نخرج بهيا عنالعهدة

سقين ﴿ وَانْ عَلْمُ انْ اللَّهِ اللَّهِ لِ تَقْضَى عَشَرَ بَنْ مَطْلَقًا ﴾ لان الفاسد من صومها عشرة فتقضى ضعفهما لاحتمال موافقة القضاء اول الحبض وصلت اوفصلت كاذكرنا هذاكله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر ﴿ و ﴾ اما ﴿ ان علت ان حمضها في كل شهر تسعة كل اي وطهرها بقية الشهر كافي التاتر خانية فوعلت ان المدائه بالليل، فانها ﴿ تقضى ثمانية عشر مطلقا ﴾ وصلت او فصلت ﴿ وأن لم تعلُّم التدائه أوعلت الهبالنهار تقضيءشرين مطلقا 🌢 لان أكثر مافسد من صومها في الوحه الاول تسعة وفي الثاني عشرة فتقضى ضعف ذلك لأحتمال اعتراض الحيض في اول نوم من القضاء تاترخانسة ﴿ وَانْعَلْتُ انْحَسْمُهَا ثُلَاثُةٌ ونسيتُ طَهْرُهَا محمل ﴾ طهرها ﴿ على الاقل خسة عشرتم انكان رمضان تاما وعلت اناسداء حيضهابالليل تقضى تسعة مطلقا كو وصلت او فصلت لانه محتمل انها حاضت في اول رمضان ثلاثةثم طهرت خسة عشرثم حاضت ثلاثةثم طهرت خسةعشر فقدفسد من صومها ستة فاذا وصلت القضاء حازلها بعد الفطر خسة ثم محيض ثلاثة فتفسد ثم تصوم وما فتصبر تسعةواذا فصلت احتمل اعتراض الحبض فياول يوم القضاء فيفسد صومهافى ثلاثة ثم محوز فيستة فتصبر تسعة تاترخانية وامااذاكان رمضان كاقصافاذا وصلت حازلها بعدالفطر ستذتك فيها وامااذا فصلت فتقضى تسعة كافي التمام ﴿ وَانْلُمْ تُمْلِ اللَّهُ أَنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَشر مطلقاً ﴾ لانه محتمل انها حاضت في اول رمضان فنفسد صومها في اربعة ثم مجوز في اربعة عشر ثم نفسد في اربعة فقد فسد ثمانية فإذا قضت موصولا حاز بعد يوم الفطر خسة تكملة طهرها الثاني ثم نفسد اربعة ثم بجوز ثلاثة تمام الاثني عشر واذا فصلت احتمل عروض الحيض فياول القضاء فنفسند فياربعة ثم محيوز في عانسة والحملة اثناعشركما فيالتـاتر خاسة واما اذاكان رمضـان ناقصا فاذا وصـلت حاز بعد نوم الفطر ستة ثم نفســد اربعة ثم بجــوز نومان وبافي الكلام محاله وهذا مااشار الله تقوله ﴿ وخرج ﴾ انت الاحكام بعدالتأمل ﴿ على ﴿ قياس ﴿ مَاذَكُرُنَا انْ كَانَ ﴾ رمضان ﴿ نَاقَصَا ﴾ كما ذكر ناهلك ﴿ وَانْ وحب عَلَمُهَا صوم شهرين ﴾ متتابعين ﴿ في كفارة القتل أوالافطار ﴾ اذا كانت افطرت عِدا في رمضان ﴿ قُبُلُ الانتلاء ﴾ بالاستمرار ونسان العادة ﴿ أَذَ الأَفْطَارُ في هذا الانتلاء لا يوحب كفارة لتمكن الشهة ﴾ في كل يوم لتردده بين الحيض والطهر تاتر خاسة ﴿ فَانَ عَلَمْ أَنَ السَّدَاءُ حَلَمْهَا بِاللَّهُ وَ ﴾ أن ﴿ دورها ﴾ ای عادتها ﴿ فِي كُلُّ شَهْرِ ﴾ مرة ﴿ تصوم تسعين نوما ﴾ لانه اذا كان دورها

في كل شهر مجوز صومها في عشرين من كل ثلاثين فاذا صامت تسعين تبقنت بجواز ستين ﴿ وَانْ لَمْ تَعْلَمُ الْأُولُ ﴾ أي انا نتداء حيضها بالليل بان علمت انه بالنهار أولم تعلمشيئا ﴿ تصوم مَائَةُ وَارْبِعَةً ﴾ لجوازان وافق التداء صومهاالتداء حيضها فلابجوزفي احدعشرثم بجوز في تسمةعشر ثم لايجوز في احدعشرثم يجوز في تسعة عشر ثم لابجوز في احدعشر ثم بجوز في تسعةعشر فهذه تسعون جاز منها سبعة وخسون ثم لانجوز في احد عشر ثم بجوز في ثلاثة فبلغ العدد مائة واربعة جاز منها ستون بيقين تاترخانية ﴿ وَانَ لَمْ تَعْلَمُالُمَانِي ﴾ اي اندورها في كل شهر لكن تعلم ان التدائه بالليل ﴿ تصوممائة ﴾ لانا نجمل حينئذ حيضها عشرة وطهرها خسة عشر وكلما صامت خسة وعشرين حاز منها خسية عشر فاذا صامت مائة جاز منها ستون سقين تاتر خانية ﴿ وَإِنَّ لِمُ تَعْلَمُمُمَا ﴾ اي لمرتعلم ان المتدائه بالليل ولاان دورها في كل شهر ﴿ تصوم مائة وخسة عشر﴾ لجواز ان توافق التداءالصوم التداء الحيض فلا مجزيها في احدعشرتم مجزيها في اربعة عشير وهكذا اربع مرات ثم لايجزيها في احد عشير ثم بجزيها في اربعة فلغالعدد مائة وخسةعشر جاز منها ستونكما فيالتــاتر خانـة ﴿ وان وحب علمها صوم ثلاثة ايام 🏶 متابعة ﴿ في كَفَارَةَ عَيْنِ وَعَلَمُ انَ ابتداء حيضها بالليل تصوم خســة عشر ﴾ لاحتمـال ان يوافق ابتداء صومهــا لاربع عشر من طهرها فلابجزيها صوم يومين لعدم التنابع ثم لابجزيها عشرة ثم تجزيها ثلاثة مصر أي لان هذه الثلاثة طهر يقينا وقد صامتها منتابعة فصحت عن كفارة اليمين وانمــا لم يؤخذ لهــا يوم نمــا بعدالعشرة معاليومين قبلها لانالحيض هنــا يقطع التشابع لانهما يمكنهما صوم ثلاثة خالية عن الحيض مخلاف الشهرين في كفارة القتل ﴿ او تصوم ثلاثة ايام ثم تفطر عشرة ثم تصوم ثلاثة ﴾ لتيقنها بأن احدى الثلاثتين وافقت زمان طهرهما فجازت عنالكفارة محيط ﴿ وان لم تبلم ﴾ ان التداء حيضها بالليل ﴿ تصوم ستة عشر ﴾ لجواز انالباقي من طهرها حين شرعت فىالصوم ىومان فلا يجزيان لانقطاعالتتابع ثمملايجزيها فىاحد عشر ثم يحزى فيثلاثة والجملة ستة عشر كالرخانية ﴿ اوتصوم ثلاثة وتفطر تسعة وتصوم اربعة ﴾ لاحتمال اناليوم الثالث من الثلاثة الاولى وافق التداءحيضها فنفسد اليومالحادي غشر وهو اول الاربعةالاخيرة فاذا صامت بعده ثلاثةوقعت متنابعة في طهر نقينـا ﴿ أوعلى قابه ﴾ بأن تقدم الاربعة وتؤخر الثلاثة ﴿ وَانْ وجب علمها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضعفها 🍫 اذا علت ان التداء حيضها

بالليل والا فاحدا وعشرين أي لاحتمال أن يوافق أول القضاء أول الحيض فيفسد صوم احد عشر ثم بجزيها صوم عشرة ثم ﴿ اما ﴾ ان تصــوم ﴿ متابًّا ﴾ كا ذكرنا عشرة بعدعشرة ﴿ اوتصوم عشرة في عشرة من شهر مثلا ﴾ كالعشرالاول من رجب ﴿ ثُم تصوم مثله في عشر آخر من شهر آخر ﴾ كالمشر الثاني من شعان للتقن بان احدى العشرتين طهر لكن هذا اذاكان دورها في كل شهر كافي التاتر خانية والأنيجزيها ان تصوم عشرة ثم تفطر خسة عشر ثم تصوم عشرة تأمل ﴿ وهذا الاخير ﴾ اي صومالضعف في عشر آخر من شهر آخر ﴿ بجرى فيمادونالدشرة ايضًا ﴾ اي اذا كان علمًا قضاء تسعة من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومهافي عشر آخر من شهر آخر وكذا النمانية والاقلوا نماخص ذلك بالاخير لانقضاء الضعف متابعا لايكفي فأنها لوصامت تمانية عشير ضعف التسعة احتمل ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لاتجزيها ثم تمانية تجزيها وببقي عليها وم آخر وكذا لو كان علمها ثلاثة مثلا فصامت ضعفها سنة (مجزيها شيء منها لاحتمال وقوعها كلهـا في الحيض وكذا الاربعة والخسـة نعم لوعلت انحيضها ثلاثة او اربعة مثــالا منكل شهر وباقيه طهر ولاتعلم محلها فقضتهــا موصــولة تصوم ضعف ايامهـا وتجزيهـا اوتصومهـا فيعشر من شهر ثم تصوم مثلهـا فيعشر آخر منشهر آخر ﴿ وَانْ طَلَقْتُ رَجِّمِياً ﴾ ولاتعرف مقدار حيضهـــا في كل شهر ﴿ محكم بانقطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين ﴾ لاحمّال انحيضها ثلاثة وطهرها خسة عشر ووقوعاالهالاق فيآخر احزاءالطهر فتنقضي العدة شلات حيض منها طهران كما في التياتر خاسة ﴿ وهذا ﴾ المذكور من اول الفصل الى هنا ﴿ حَكُمُ الْاصْلالُ العَامِ ﴾ اي اصْلالُ العدد والمكان محيث تكون في كل يوم مترددة بين الحيض والطهر ﴿ وما تقرب في العام كأن علت عــدد ايامهــا لكن 'ضــلت مكانها في جيم الشهر كا مر تمثيله وحكمه ﴿وَامَاالْحَاصَ﴾وهوالاضلال في المكان نقط كأن علمت عدد ايامها واضلت مكانها فى بعض الشهر كالعشر الأول مندمثلاو الاضلال في العدد فقط مع العام بالمكان ﴿ فمو قو ف على مقدمة وهي 'زاضلت امرأة ايامها في ضعفها اواكثر فلاتيقن ﴿ هي ﴿ في يوم منها بحيض ﴾ كما اذا كانت ايامها ثلاثة فأضلتهما في سنة او آكثر ﴿ مخلاف مااذا اضلت في اقل من الضعف مثلااذا اصلت ثلاثة في جسة فانها تيقن بالحيض في اليوم الثالثَ ﴾ من الخمسة فانه اول الحين او آخره او وسطه سقين فتترك الصلاة فيه ﴿ فَنَقُولُ ﴾ في النفريع على ذلك وهو ايضًا من اضلال المكان مع العلم بالعدد

﴿ ان عَلَتَ ان ايامها ثلا نَهُ فأَصَلتُهَا فالعَشرة الآخيرة من الشهر ﴾ بأن لم يغلب على ظنها موضعها من العشرة ﴿ تصلي من اول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة ﴾ اولكل صلاة على الاختلاف بين المشايخ تا ترخانية ﴿ ثلاثة ايام ﴾ للتردد فيها بين الحيض والطهر محيط ﴿ ثُمَّ تَصلَى بِعِدِهَا إلَى آخرالشهر بِالاغتسال لوقت كل صلاة ﴾ للتردد فيه بينالحيضوالطهر والخروج منالحيض محبط والااذاتذكرتوقت خروحها من الحيض ﴾ بان تذكرت انها كانت تطهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من اي يوم ﴿ فَتَغْتُسُـُ لَ فِي كُلُّ يُومُ فِي ذَلْكُ الْوَقْتُ مِنْ ﴾ فتصلي الصبح والظهر بالوضوء للتردد بين الحبض والطهر ثم تصلي العصر بالغسل للتردد بين الحيض والخروج منه ثم تصلى المغرب والعشاء والوتربالوضوء للتردد بين الحيض والطهر ثم تفعل هكذا في كل موم ممابعدالثلاثة ﴿ وَانَّ ﴾ اصلت ﴿ اربعة في غشرة تصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاغتسال إلى آخر العشرة ﴾ لماذكرنا ﴿ وقس علىه الخسة ﴾ اذا اصلتها في ضعفها فتصلى خسة من اول العشرة بالوضوء والباقي بالفســل ﴿ وَانَ ﴾ اضلت عددا في اقل من ضففه كما لواضلت ﴿ سَنَّة في عشرة تتقن بالحيض في الخيامس والسادس ﴿ فتدع الصالة فهما لانهما آخر الحيض اواوله اووسطه ﴿ وتفعل في الباقي مثل ماسيق ﴾ فتصلي اربعة من اول المشرة بالوضوء ثمم اربعة منآخرها بالغسل لتوهم خروجهــا منالحيضفيكل ساعة منهامحيط ﴿وَانَ ﴾ اضلت ﴿ سبعة فيها ﴾ اي في العشرة ﴿ تتيقن في اربعة بعد الثلاثة الاول بالحيض، فتصلى ثلاثة من اول العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلى ثلاثة بالفسل ﴿وفِّي اضلال ﴿الثمانية ﴾ فيالفشرة ﴿ تَدْيَقُنُ بِالْحَيْضِ فيستَةً بعد ﴾ اليومين ﴿الاولين﴾ فتدعالصلاة فيها وتصلى يومين قبلهـا بالوضوء ويومين بعدها بالغسل ﴿وفِّي اضلال ﴿النَّسْعَةُ ﴾ في عشرة تتبقن ﴿ ثمانية بعدالاول، أنها حيض فتصلي أولالعشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي آخر العشرة بالغسـل * ولم نذكر اضلال العشرة في مثلهـا لانه لانتصور ثم اشـار الى الاصلال بالعدد معالعلم بالمكان بقوله ﴿ وانعلت انهاتطهر في آخر الشهر ﴾ بان كانت لاتدرى عدد ايامها لكن علت انها تطهر من الحيض عندانسلاخ آخر الشهر ﴿ فَاتَتُ ﴾ في بعض النسخ فالي أي فتصلي الي ﴿ عَسْرَ نَ فِي طَهْرَ سِقَيْنَ ﴾ ويأتيها زوجها لانالحيض لابزيد علىعشرة ﴿ ثَمْ فَيُسْبَعَةُ بَعْدَالْعَشْرِينَ تَصَلَّى بِالْوَضُّوءَ ايضالوقت كل صلاة ﴿ للشك في الدخول ﴾ في الحيض لأنها في كل يوم من هذه السبعة مترددة بينالطهر والدخول فيالحيض لاحتمال ان حيضها الثلاثة الباقية

فقطاومعشيء تماقبلهاأوجيع العشرة فروتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تغتسل في آخر الشهر مج غسلاو احدا لازوقت الخروج من الحيض معلوم لهاو هو عند انسلاخ الشهر تاترخانية ﴿ وان علم انهاتري الدم اذا جاوز العشرين ﴾ اي علم ان اول حيضهااليوم الحادى والعشرون وولاتدرى كمكانت كعدة ايامها وتدع الصلاة ثلاثة بعدالعشر ن كان الحيض لايكون اقل من ثلاثة اثم تصلى بالغسل الى آخر الشهر لنوهم الخروج من الحيض وتعيد صـوم هذه العشرة في عشرة اخرى من شهر آخر محيط ﴿ وعلى هذا نخرج سائر المسائل ﴾ ومن رام الزيادة على ذلك فليرجع الى المحيط والتاتر خانية ﴿ وَانَ اصْلَتَ عَادَتُهَا فِي النَّفَاسُ فَانَ لَمْ مُحَاوِرُ الدَّمَارِ بِعَينَ فظاهر ﴾ اى كله نفاس كنف كانت عادته و تترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل الثاني فلا تقضى شيئا من الصلاة بعد الاربعين ﴿ فَانْ حَاوِزٌ ﴾ الاربعين ﴿ تحرى ﴾ بفتح اوله اصله تتحرى ﴿ فان لم ينلب ظنها على شيء ﴾ من الاربعين انه كان عادة لها ﴿ قضت صلاة الاربعين ﴾ لجواز ان نفاسها كان ساعة تاترخانية ولانها لمتعلمكم عادتها حتى ترد البها عندالمجاوزة على الاكثر ﴿ فَانَ قضتها في حال استمرار الدم تعمد بعد عشرة ايام ﴿ لاحتمال حصول القضاء اول مرة في حالة الحيض والاحتماط في العبادات واحب تاتر خانمة 💥 تنمه 💥 لم ارمن ذكر حكم صومها اذا اضلت عادتها في النفياس والحيض معا وتخريجه على مام أنها أذا ولدت أول ليلة من رمضان وكان كامـالا وعلت انحيضها يكون بالليل ايضا تصوم رمضان لاحتمال ان نفاسها ساعة ثم اذا قضت موصولا تقضى تسعة واربعين لانها نفطر يوم العيد ثم تصوم تسعة محتمل انها تمام نفاسها فلاتجزبها تمخسة عشر هي طهر فعجزي تمعشرة تحتمل الحيض فلاتجزى ثم خســة عشر هي طهر فتجزى والجملة تسعــة واربعون صمح منهــا ثلاثون ولوولدت نهارا وعلمتان حيضها بالنهار اولمتعلم تقضىآتنين وستين لانها تفطر يوم العبد بم تصوم عشرة لابحزي لاحتمال انها آخر نفاسها ثم تصوم خسة وعشرين بجزيها منها اربعة عشر ولاتجزى احد عشر ثم تصوم خسة وعشرين كذلك فقد صمح لها في الطهـر بن تمانية وعشرون ثم تصـوم يومين تمام الثلاثين والجملة آثنان وستون وعلى هذا يستخرج حكم مااذا قضته مفصولا ومااذاكان الشهر ناقصا وما اذا علمت عدد ايام حيضها فقط وغير ذلك عند التـأمل وضبط مامر من القواعد والفروع والله تعـالى الموفق وان اسقطت سقطا ولم تدرانه مستبين الخلق اولا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها

عشرة وطهرها عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت 🔅 في اول يوم ﴿ مناول ايام حيضها تترك الصلاة عشرة ﴾ لانها فيها اما حائض او نفساء لان السقط ان كان مستبين الخلق فهي نفساء والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واحبة علمها بكل حال محيط ﴿ ثُم تَعْتَسُلُ ﴾ لاحتمال النحروج من الحيض ﴿ و تصلي ﴾ بالوضوء اكمل وقت﴿ عشر ن ﴾ نوما﴿ بالشك﴾ لنردد حالها فيها بين الطهر والنفاس ﴿ ثُم تَتَرَكُ الصَّلَاةَ عَشَرَةً ﴾ سقين لأنها فيهـا أما حائض أونفسـاء ﴿ ثُمُ تَغْتَسُلُ ﴾ لتمام مدة الحيض والنفاس ﴿ وتصلي عشر بن بيقين ثم بعد ذلك دأيها حيضها عشرة وطهرها عشرون ان استمر لدم ولو اسقطت بعد مارأت الدم في موضع حيضها عشرة ﴾ يعني رأت الدم عشرة على عادم-ا ثم اسقطت ﴿ ولم تدران السقط مستبين الخلق اولا تصلي من اول مارأت ﴾ قبل الاسقاط ﴿ عشرة بالوضوء بالشك ﴾ لان تلك العشرة اما حمض أن كان السقط غير مستبين واما استحاضة انكان مستمدنا فلاتترك الصلاة فيها قلت وهذا ان علمت بعلوقها ظاهر والا تترك الصلاة لرؤستها الدم في إليهها ثم اذا أسقطت ولم تنين حاله يازمها القضاء للشك المذكور ﴿ ثُمَّ تُغتسل ﴾ لاحتمال الخروج من حيض ﴿ ثُم تصلي بعد السقط عشر ن يوما بالوضوء بالشك ﴾ لتردد حالها بين النفياس والطهر تاترخانية ﴿ ثُم تَتَرَكُ الصَّلَاةُ عَشْرَةُ بِيقِينَ ﴾ لانها اما نفساء اوحائض تاترخانيـة ﴿ ثُم تغتسل ﴾ لاحتمال الخروج من حيض ♦ وتصلى عشرة بالوضوء بالشك ﴾ لترددها بين الطهر والنف_اس تانرخانية ﴿ ثُمْ تَعْتَسُلُ ﴾ لاحتمال خروجها من نفاس تمام الاربعين ﴿ ثُمَّ تَصَلَّى عَشَرَةً بالوضوء يبقين ﴾ لتيقن الطهر تاترخانية ﴿ ثُم تصلى عشرة بالشك ﴾ لتردد حالها فيهابين الحيض والطهرتم تنتسل وهكذا دأبهاان تغتسل فيكل وقت تتوهم اندوقت خروجها من الحيض اوالنفاس ناترخانية ثم اعلم انه نقبل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هـذه الصورة ان عليهـا الصلاة من اول مارأت عشرة الم بالوضوء بالشك ثم تغتسل ثم تصلى بعدالسقط عشر بن بو مامالوضوء مالشك ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ثم تغتسل وتصلى عشرة بالوضوء باليقين انتهى وانت ترى ان في آخر العبارة مخالفة لما في المتن ونقصانا وعن هذا والله اعلمقال في الفتح و في كثير من نسخ الحلاصة غلط في التصوير هنا من النساخ فاحترز منه انتهى لكنالذي رأيته فينسخةالخلاصة الني عندى موافق لماذكرهالمص فيمتنه بلا حذف شيءً سوى قول المص آخرا ثم تصلي عشرة بالشك والله تعالى اعلم

﴿ * الفصل السادس في احكام الدماء * الثلاثة ﴿ المذكورة اما احكام الحيض فاثناعشر ﴾ على مافيالنهاية وغيرها واوصلها فيالبحر المياثنين وعشرين ﴿ ثَمَانِية يَشْتَرُكُ فِيهَا لَنْفَاسَ ﴾ واربعة مختصة بالحيض وجعلها في الحرخسة ﴿ الأول ﴾ من المشتركة ﴿ حرمة الصلاة ﴾ فرضا ارواجبااوسنة اونفلا ﴿ والسجدة ﴾ واجبة كانت كسجدة الالاوة اولا كسجدة لشكر وهذا معنى قوله ﴿ مَطْلَقَاوَعُدُمُ وَجُوبُ الواجب ﴾ يعم المكتوبات والوتر ﴿ منها ادا، وقضا، ﴾ اي من الصلاة وكذا سجدة النادوة فلاتجب على الحائض والنفسآء بالتلاوة اوالسماع ﴿ لَكُن يُسْتُحِبُ لها اذا دخل وقت الصلاة ان تنوضأ وتجلس عند مسجد بيتها مهمو محل عينته للصلاة فيه وفيهاشارة الى انه لايعطى له حكم المسجد وانصم اعتكاف المرأة فيه ومقدارما عكن اداء الصلاة فيدتسبع وتحمد كالئلا تزول عنهاعادة العبادة وفي رواية يكتب لهـا احسن صلاة تصلى ﴿ والمعتبر ﴾ في حرمة الصلاة وعدم وحوبهـا ﴿ فِي كُلُّ وَقَتْ آخَرُهُ مَقْدَارَالْحَرِيمَةُ اعْنَى قُولْنَا اللَّهُ ﴾ بدون أكبر عندالإمام ﴿ فَانْ حَاضَتَ فَيْهُ سَقَطَ عَنْهَا الصَّلَاةِ ﴾ اداء وقضاء ﴿ وَكَذَا اذَا انقطع فَيْهُ يَجِّبُ قضاؤها ﴾ هذا اذا انقطع لاكثر مدةالحيض والا فلابجب القضاء مالم تدرك زمنا يسم الغسل ايضا ﴿وقدسبق ﴾ بيان ذلك ﴿في الفصل الثالث ﴿فصل الانقطاع وكما كالكار للماجأة اي اول ما فرأت الدم تترك اصلاة مبتدأة كانت اوممتادة ﴾ هذا ظاهر الرواية وعليه اكثرالمشايخ وعن ابي حنيفة رجه الله تعالى فيغير رواية الاصول لانترك المبتدأة مالم يستمرالدم ثلاثةايام قال فيالبحر والصحيح الاول كالمعتادة ﴿ وَكَذَا ﴾ تترك الصلاة ﴿ إذا حاوز عادتها في عشرة ﴿ وَالْ فِي الْحَيْطُ وهوالاصم وهو قول الميدانى وقال مشايخ لخ تؤمر بالاغتسال والصلاة اذاحاوز عادتها وامااذا زادعلى العشرة فلاتترك بلتقضى مازاد على العادة كا يأتي واوابتدأ الدم ﴿ قبلها ﴾ أي قبل العادة فانها تترك الصلاة كما رأته لاحتمال انتقال المادة ﴿ الا أذاكانالباقي منايام طهرها مالوضم الىحيضها جاوزالعشرة مثلاامرأة عادتها في الحيض سبعة وفي الطهر عشرون رأت بعد خسة عشر من طهرها دماتؤ مربالصلاة الي عشر ن ﴾ لان الظاهر أنها ترى ايضا في السبعة ايام عادتها فاذا رأت قبل عادتها خسة بزيدالدم على العشرة وأذا زاد عليها ترد الى عادتها فلا مجوز لها تراز الصلاة قبل ايام عادتهاهذا ماظهرلى وقال المصهكذا اطلقوا لكن مذبني ان نقيد عااذا لم يسم الباقي من الطهر اقل الحيض والطهر والافلاشك في ان من عادتها ثلاثة في الحيض واربعون فيالطهر اذا رأت بعدالعشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى اي لانماتراه

بعدالمشرين لو استمر حتى بلغ ثلاثًا يكون حيضًا قطعًا لانه تقدمه طهر صحيم وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح ايضًا فيكون فاصلا بين الدمين ولايضم الىالدم الثاني وحينئذ فلا يكون الثاني محاوزا للعشرة حتى ترد لعادتها ﴿ واورأت بعد سبعة عشر تؤمن بتركها ﴾ من حبن رأت لان عادتها سبعة وقــــد رأت قبلهــا ثــــلاثة فلم نزد عـــلى العشيرة فحكم بانتقـــال المـــادة ولانـنظـر الى احتمال أن ترى أيضًا بعد أيام عادتها فترد الى عادتها وتكون الثلاثة استحماضة لانهاحتمال بعدد فلذا تترك الصلاة فها تأمل ﴿ ثُم ﴾ عطف على قوله و كار أت الدم تترك الصلاة ﴿ اذا انقطع قبل الثلاثة ﴾ اي لم يبلغ اقل مـدة الحيض ﴿ اوجاوز بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء كاما المبتدأة فلا تقضي شيئا من العشرة وان جاوزها لازج م العشرة يكون حيضا لعدم عادة ترد اليها ﴿ وَانْ سَمَّعَتُ السَّحِدَّةُ ﴾ أو تلتها ﴿ لا عددة علم الها اله الهامية ﴿ النَّانِي ﴾ من الاحكام ﴿ حرمة الصوم مطلقا ﴾ فرضااو نفلا ﴿ لَكُنْ بِحِبِ قضاء الواحِبِ منه فان رأت ساعة من نهار و او قسل الغروب فسدص مهامطلقا ﴾ فرضا او نفال ﴿ و مجب قضاؤه ﴿ لان النفل يازم بالشروع ﴿ وَكَذَا لُوشُرَعْتُ فِي صَلَاةً النَّطُوعُ اوالسَّنَةُ تَقْضَى ﴾ لماقلنا فلافرق بين الشروع في الصوم او الصلاة اقول و هذاه و المذكور في المحيط وغيره و في ق ينهما صدر الشريعة فلم يوجب في الصوم وصرح في البحر بأن ماقاله غير صحيح الفي الفيم والنهاية والاسبيحابي من عدم الفرق بيهما و مثله في الدر ﴿ و ﴿ لُو شَرِعَتَ ﴿ فِي صَلَاةَ الفُرضَ ﴾ فحاضت ﴿ لا ﴾ تقضى لأن صلاة الفرض لآبجب بالشروع وقد اسقط الشارع عنها ادائها وكذا قضائها للحرج مخلاف صوم الفرض فانه واحب القضاء ﴿ وكذا اذا اوحت ﴾ بالذندر على نفسها صلاة او صوما في يوم فحاضت فيها ﴾ الاولى فيه اي في اليوم ﴿ بحِب القضاء ﴾ لصحة النذر ﴿ ولواو جبتها في اليم الحيض ﴾ بإن قالت لله على صوم او صلاة كذا في يوم حيضي ﴿ لايلزمهاشي ﴾ لعدم صحة النذر ﴿ والثالث حرمة قرائة القرآن و لودون آية ﴾ كماصححه صاحب الهداية وقاضي خان وهوقول الكرخي وقال الطحاوي ساح مادونهاوصححه فى الحلاصة ورجح فى البحر الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لاتقرأ الحائض ولاالجنب شيآمن القرآن ﴿ اذا قصدت القرائة فإن لم تقصد ﴾ بل قصدت الثناء أو الذكر ﴿ فَفِي اللَّا يَدَالُطُو يَلْهُ كَذَلْكُ ﴾ اي بحرم وهذا موالمفهوم من اكثرالكتب كالمحيط والخلاصة فاختاره المصر و اما عدم قصد القرائة ﴿ في القصيرة ﴾ قال في الخلاصة كما بجرى على السان عندالكلام ﴿ كَقُولُهُ تُعَالَىٰ ثُمُ نَظُرٌ ﴾ أو لم يولد ﴿ أومادون الآية كبسم الله للتين ك عندالتداءام مشروع ﴿ والحمدالله للشكر فعوز ﴾ كذا في الخلاصة

ومقتضاه انقصدالتمين اوالشكرفى بسماللهالرجن الرحيم والحمدلله ربالعالمين لايجوز لانكلاآية تامةغيرقصيرة الاالتي فيسورة النمل فانها بعض آية لكن صرحالزيلعي بانه لابأس نذلك بالاتفاق ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اي غير صاحب الخلاصة لمرتقيد عند قصد الثناء والدعاء عادونالآ يةفصرح بجواز قرائة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء أنتهى وفي العيون لأني الليث ولوقرأ الفاتحة على سبيل الدعاء اوشيئا من الآيات التي فها معنى الدعاء ولم يرد بدالقرائة فلابأس بد انتهي واختاره الحلوانى وفي غاية البيانائه المختارلكن قال الهندواني لاافتي بهذا وانروىءن أبي حنيفة انتهى ومفهوممافي العيون انماليس فىلمعنىالدعاء كسورةابي لهب لاتؤثر فيمنيةالدعاءوهوظاهرومفهوم الرواية منتبر ورجح فيالبحر ماقالهالهندواني وهو مامشى عليه المص هنالكن حيث علت ان الجواز مروى عن صاحب المذهب ورجعه الامام الحلواني وغيره فينبني اعتماده وهو المتبادر من كلام الفح السابق ﴿ والمعلمة ﴾ اذا حاضت ومثلها الجنب كافي البحر عن الخلاصة ﴿ تقطع بين كل كلتين ﴾ هذا قول الكرخي وفى الخلاصة والنصاب وهوالصحيم وقال الطحاوى تعلم نصف آية وتقطع م تعلم نصف آية لان عنده الحرمة مقيدة بآية تامة كافي النهاية لكن اعترضه في البحر بان الكرخي عنع مما دون نصف آية وهو صادق على الكلية واحاب في النهر بانه وان منع دون نصف آية لكندمقيد عامه يسمى قارئاو بالكلة لايعد قارئا انتهى ولذا قال يعقوب باشا ان مراد الكرخي مادون الآية من الركبات لاالمفردات لأنه جوز للمعلمة تعليمه كلة كلة انتهى و عامه فيما علقناه على البحر ﴿ وتكره قرائة التوراة و الانجيل والزبور ﴾ لان الكل كلام الله تعالى الا ما بدل منها زيلمي وهـو الصيم خـلافا لمـا فىالخلاصة منعدمالكراهة كما فى شرحالمنية وتمامه فيا علقناه علىالبحر ويظهر منه انما نسخ حكمه وتلاوته منالقرآن كذلك بالاولى اذ لاتبديل فيه خلافا لما محثه الخيرالرملي ﴿ وغسل الفيرلا نفيد ﴾ حل القرائة وكذا غسل البد لانفيد حلالمسهذا هوالصحيم كما في البحر عن غاية البيان ﴿ ولا يكره التهجي ﴾ بالقرآن حرفا حرفا او كلة كلة معالقطع كامر ﴿ و ﴾ لا﴿ قرائةالقنوت ﴾ في ظاهر المذهب كما قد مناه ﴿وَ ﴾ لا ﴿سَائِرَ الاذكارُ والدِّعُواتُ ﴾ لكن في الهـداية وغيرها فيباب الاذان استحباب الوضوء لذكرالله تعيالي وترك المستحب لابوحب الكراهة يحر ﴿و ﴾ لا ﴿ الظرالي الصحف ﴾ لان الجنابة لاتحل العين فتم ﴿ والرابع حرمة مس ماكتب فيه آية تامية ﴿ فَالْأَيْكُرُ هُ مَادُو نَهِمًا كُمَّا فِي الْقُهُمُ تُنَّانِي قَلْتُ ويذبني انبجري فيهالخلافالمبار فيالقرائةبالاولى لانالمس محرمبالحدثالاصغر

بخلاف القرائة فكانت دونه تأمل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء الطهارة والمنع اصمح ﴿ ولودرهمااو لوحا و ﴾ مس ﴿ كتبالشريعة كالتفسيروالحديث والفقه ﴾لانهـا لاتخلوا منآيات القرآن وهذا التعليل يمنع مس شروح النحو ايضا فتم لكن في الخلاصة يكرهمس كتب الاحاديث والفقه للمحدث عندهما وعندأبي حنيقة الاصحانه لايكره وفىالدرر والغرر خصالمس باليدفى الكتب الشرعية الاالتفسير وفىالسراج والمستحب انلايأخذها بالكم ايضا بلىتوضأ كلا احدث وهذا اقرب الىالتعظيم انتهى بحر ﴿ وبياضه وجلده المتصـل ﴾ هذا خاصبالمصحف فني السمراج لابجوزمس آية فيلوح اودرهم اوحائط وبجوز مس غير موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن وكذاكتب التفسير لابجوز مسموضع القرآن منهاولهان يمسغيره كذا فىالايضاح انتهى واقره في البحر ﴿ وَلُومُسَـٰهُ ﴾ ايماذكر ﴿ بحائل منفصــل ﴾ كحلد غير مخبط مه وهوالصحيح وعليهالفتوى وقيل مجوز بالمتصل به كافي السراج ﴿ ولوكه حاز ﴾ وماذكره فىالكم هوما فىالمحيط لكن فىالهداية الصحيم الكراهة وفىالخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البحر فهو معارض لما في المحيط فكان هو اولي و في الفتح المراد بالكراهـــة التحريميــة ﴿ وَنجُورُ مَسَ مَافَيْهُ ذَكُرُ وَدَعَاءُ ﴾ قال ابن الهمام وامامس مافيه ذكر فاطلقه عامة المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية ويكره المس بالكموهوالصحيح وقال فى الكافى والمحيط وعامتهمانه لايكره ثم ذكر دليله فاخترناه ﴿ ولكن لايستحب ولاتكتب ﴾ الحائض ﴿ القرآن ولاالكتابالذي في بعض سطوره آية من القرآن وان لم تقرأ ﴾ شمل ما اذا كان الصحيفة على الارض فقال أبوالليث لامجوز وقال القدورى نجوز قال فى الفتح وهواقيس لأنهماس بالقلم وهوواسطة منفصلة فكان كثوب منفصــل الاان عسه ســـده ﴿ وغسل اليد لاينفع ﴾ في حل المس هو النحيم كمام ﴿ والخـامس حرمة الدخول في المسجد ﴾ ولو للمبور بلا مكث ﴿ الافي الضرورة كالخوف من السبع واللص والبرد والعطش والاولى ﴾ عند الضرورة ﴿ ان تَتْبِم ثُمُ تَدَخُّلُ ويجوز انتدخل مصلى العيد ﴾ والجنازة لما في الخلاصـة منان الاصم أنه ليس لهما حكم المسجد انتهى الافي صحة الاقتداءوان لمتكن الصفوف متصلة كافي الخانية ﴿ وزيارة القبور ﴾ عطف على ان تدخل ﴿ والسادس حرمة الطواف ولوفعلت صبح واثمت وعليها بدنة ﴿ والسابع حرمة الجماع واستمتاع ماتحت الازار ﴾ يعني مابين سرة وركبة ولو بلا شهوة وحل ماعداه مطلقــا

وهل محل النظر وماشرتهاله فيه ترددكذا فيالدر ورفعنا التردد فيحواشينا علمه محل الثاني دون الاول ﴿ وَتَنْتُ الحَرْمَـةُ بِاحْبَارُهَا ﴾ وحرر في البحر ان هذا اذا كانت عفيفة اوغلب على ظنه صدقها امالوفاسقة ولم يغلب صدقها بان كانت في غير اوان حيضها لايقيل قولها اتفاقا ﴿ وَانْ حَامِعُهَا طَائِعِينِ أَعَا وعلمهما التوية والاستغفار ﴾ ولو احدهما طائعا والآخر مكرها اثم الطائع وحده سراج ﴿ ويستحان متصدق مد سار ان كان ﴾ الجاع ﴿ في اول الحيض و بنصفه ان كان في آخره 🏕 اووسطه كذا قال بعضهم وقيل انكان الدم اجر فدينار اواصفر فينصفه سراج قال فيالبحر وبدلاله مارواه ابوداود والحساكم وصححه اذا واقع الرجل اهله وهي حائض انكان دما احر فليتصدق بدينار وان كان اصفر فليتصدق منصف دمنار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده اوعلمهما الظاهرالاول ومصرفه مصرف الزكاة ﴿ ويكفر مستحله ﴾ وكذا مسمحل وطئ الدبر عندالجمهور مجتبي وقيل لافي المسئلتين وهوالعميم خلاصة وعلمه المعول لانه حرام لغيره وتمامه في الدر والحر ﴿ والثَّامَنِ وَجُوبُ الْغُسُلُ اوالتيم ﴾ بشرطه عندالانقطاع واما الاربعة ﴾ المختصة بالحيض ﴿ فاولهــا تعلق انقضآء العدةبه ﴾ اماالحامل فبوضع الحمل وان لمتر دم النفاس وصوره في السراج عا اذا قال اذا ولدت فأنت طالق فولدت لابد من ثلاث حيض بعد النفاس تأمل ﴿ وثانيها الاستبراء ﴾ صورته لواشترى حارية حاملا فقبضها ووضعت عنده ولدا وبقرولد آخرفي بطنهافالدم الذي بين الولدين نفاس ولانحصل الاستبراء الاوضع الناني سراج وكذا لوشري حاملافولدت قبل ان تقبضها لابد بعدالقيض منحيضة بعدالنفاس ﴿ وْبَالْهَا الحكم سِلوعْها ﴾ ولانتصور ذلك في النفاس لانه محصل قبله بالحبل سراج ﴿ وَرَابِعِهَا الفَصَّلِ بَيْنَ طَالَاقَي السُّنَّةُ والبدعة ﴾ لانالسنة فين اراد ان يطلقها اكثر من طلقة ان نفصل بين كل طلقتين محيضة اما الفصل بالنفاس فلانتصور لانقضاء العدة بالوضع قبله واما الطلاق فيالنفاس فانه مدعى كالطلاق فيالحمض كمافي طلاق البحر وزاد فيالبحر هنا خامسًا ثمااختص بدالحيض وهوعدم قطع التتابع فيصوم الكفارة وزاد غيره سادسا وسابعا وهمان اقله ثلاثة واكثره عشرة ﴿وَامَا ﴾ القسم الثالثوهو ﴿ الاستحاصة 🕹 فحدث اصغر كالرعاف ﴾ وله أحكام تأتى ﴿ تَذَنيب ﴾ سماه به لاته تابع لهذاالفصل وتكميللهفهوكالذنب﴿ في حكم الجنابة والحدث ﴾ الاصفر ﴿ المالاول ﴾ اي حكم الجنابة ﴿ فكالنفاس الاآنه لايسـقط الصلاة ولايحرم

الصومو ﴾ لا ﴿ الجماع ولوقبل الوضوء ﴾ نعم يستحب كونه بعدغسل اووضوء قال في المبتغي بالغين المعجمة الااذا احتلم لم يأت أهله لكن قال المحقق ابن امير حاج فيشرح المنيةهذا غريب انلم يحمل على الندب اذلادليل يدل على الحرمة ﴿ وَاذَا ارادانياً كل اويشرب يغسل بديه وفه ﴾ ندبا لان بده لاتخلو عن النجاسة ولانه يصيرشارباللماء المستعمل بدائع وفى الخانيةولابأس بتركه واختلف في الحائض قيل كالجنب وقيل لايستحب لها لان الغسل لايزيل نجاسة الحيض عن فهاويدها انتهی ﴿ وَبِحُورُخُرُوجِهُ لَحُوائِجُهُ ﴾ قبل ان يغتسل او بتوضأ تاترخانية ﴿ وَامَا حكم الحدث فثلاثة الاول-رمةالصلاة والسجدة مطلقات واجبتين اولا والثاني حرمة مس مافيه آية نامة ﴿ ولو بغير أعضاء الوضوء كما قدمناه ﴿ و كتب التفسير ولوبعد غسـل اليد ولكن يجـوز ﴾ للمكلف المتطهـر ﴿ دفع المصحف الى الصبيان ﴾ وانكانو امحدثين لان في المنع تضييع حفظ القرآن و في الامر بالتطهير حرجا بهم فلايآثم الدافع كايأثم بألباس الصغير الحرير وسقيه الخمر وتوجيهه الى القبلة فىقضاءحاجته فتع ﴿ ولا بأس بمس كتب الاحاديث والفقه والاذكار والمستمب انلايفعل قال الامام الحلوانى انمانلت هذا العلم بالتعظيم فانى مااخذت الكاغد الابطهارة والامام الحلوانى كان مبطونا فيليلة وكانيكرر كتابه فتوضأ فى تلك الليلة سبع عشرة مرة بحر ﴿ والنَّالَثُ كُرُّ اهْدَالْطُوافَ ﴾ لوجوب الطهارة فيه ومجوزله قراءة القرآن ودخول المسجد كهمكذاذكرفي البدائع وقال في المحيط يكره دخول المسجد ولعل وجهدانه يلزم منه ترايتحية المسجد تأمل وثمان الحدث اناستوعب ﴿ ولوحكما ﴿ وقتصلاة ﴾ مفروضة ﴿ بان لم يوجد فيه زمان خال عنه يسع الوضوء والصلاة يسمى عذرا وصاحبه كويسمي فرمعذورا وكايسمي ايضا وصاحب العذر كهمكذاذكرفي الكافى ونقل الزيلمي عنءدة كتب شرط استيعاب الوقت كله ثم قال هو اظهر قال مولانًا خسـرو اراد به الرد على الكافى بان كلامه مخالف لتلك الكتب أقول لا مخالفة سنهما ثم ذكر وحهه والحق ماقاله في الكافي اذ العابحقيقة الاستيعاب متعسربل متعذر خصوصا للمستحاضة فانها تخذالكرسف فكيف يتيسر معرفة استيعاب خروجالدم مصرقلت جعل فيالفتم كلام الكافي تفسيرا لما قاله في عامة الكتب وهو مآل كلام منلاخسرو فتدبر ﴿ وحكمه ان لا ينتقض وضوؤه ﴾ الناشيء ﴿ من ذلك الحدث بتجدده ﴾ متعلق بينتقض وسيأتي في كلامه محترزالقيدين ﴿ الا عند خروج وقتمكُ وبِدُّ فَاوْتُوصَأُ لَصَلَاةُ الْعَمْدُ يجوزله ان يؤدى به الظهر فىالصحيم كذا فىالزيلمي وهذا عندأ بى حنيفة ومجد

وعند إلى يوسف بدخول الوقت وخروجه مصقلت وآفاد نقوله عند خروج الخ انالناقض ليس نفسالخروج بلالحدث السابقالمجدد بعدالوضوء اومعه وانما خروجالوقت شرط ﴿ فيصلى مه في الوقت ﴾ بشروط تعلم مما سيأتي وهي ان يكون وضوؤه منحدثه الذي صاربه معذورا ولم يعرض عامه حدث آخر وكان وضوؤه فيالوقت لاقىله وكان لحاحة فحينئذ يبتى وضوؤه فيالوقت وانقارن الوضوءالسيلان اوسال بعده فيصلي له فيالوقت ﴿مَاشَاءُ مِنَ الْفُرَائِضَ ﴾الوقتية والفائنة ﴿والنوافل﴾ والواجبات بالاولى ﴿ولابجوزلهان عسم خفهالافي الوقت هذا اذاكان ألدم سائلا عنداللس اوالطهارة واما اذاكان منقطعا عندهما معا عسم تمامالمدة كالصحيح ولاتجوز امامته لغيرالمفذور كالبعذرة فلوأم معذورا صم ان أتحد عذرهماكما فيالسراج والفتح وغيرهمــا ومقتضاه ان مجرد الاختلاف مانع وان كان عذرالامام اخف كما لوأم من مه انفلات ريح ذاسلس بول فان الثاني حدث ونجاسة فلايصم كما في امامة النهرو تمامه في ردالمحتار ﴿ثُمُ فِي البِقاءُ ﴾ اي بعد ماثبت كونه معذورا باستبعاب عذره الوقت ﴿ لايشترط الاستبعاب﴾ ثانيا ﴿ بَلْ يَكُنِّي وَجُودُه ﴾ اى ذلك الحدث ﴿ فِي كُلُّ وَقَتْمُمُ وَلُولُمْ يُوجِدُ فيوقت تام ﴾ بان استوعبه الانقطاع حقيقة ﴿سقط العذرمناول الانقطاع ﴾ والحاصل انشرط ثبوتالعذر استىعابه للوقت ولوحكما وشرط نقائه وجوده فيكل وقت ولومرة وشرط زواله تحقق الانقطاع التام فيجيمالوقت ﴿حتى لوانقطم ﴾ بعدالوقت ﴿ في اثناءالوضوء اوالصلاة ودام الانقطاع الي آخر الوقت الثانى يعيد تلك الصـلاة لوجود الانقطاع التام ﴿ وَانْ عَادْ قَبِّلْ خُرُوجِ الوقَّتْ الثانى لايعيدك لعدمالانقطاع الاملان الانقطاع لميستوعب الوقت الاول ولاالثانى وقيد بكونه فى اثنـــاء الوضوء أوالصـــلاة لانه لوانقطــع بعدالفراغ من الصــلاة او بعدالقعود قدر التشهد لايعبد لزوال العذر بعدالفراغ كالمتيم اذا رأي المآء بعدالفراغ من الصلاة محر عن السراج لكن قوله او بعد القعود من المسائل الاثنى عشرية وفهاالخلاف المشهور أواوعرض الحدث التداء وبعدد خولوقت فرض انتظر الى آخره، رجاء الانقطاع وعبارة التاترخانية ينبغي له ان ينتظر النج ﴿ فَانَ لَمْ يَنْقَطُعُ يَتُّوضاً ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة 🏶 لانه لم يوحد استبعاب وقت تام فلم يكن معذورا وقدصلي بالحدث فلابجوز ﴿ وَانَاسْتُوعَبِ ﴾ الحدث﴿ الوقتالثاني لايعبدلنبوت العذر حينئذ من ابتداء العروض والحاصل إن الثبوت والسقوط كلاهما يمتدان من اول الاستمرار

اذا وحد الاستبعال ﴿ وانما قلنا من ذلك الحدث اذلو توضأ من آخر ﴾ كبول وعذره منقطم ﴿فَسَالُمْنُ عَذْرَهُ نَقْضُ وَضُوءُهُوانَالُمُ نَحْرَجُالُوقَتُ﴾ لأن الوضوء لمرقع لذلك العذر حتى لانتقض به بلوقع لغيره وانما لاينتقضبه ماوقع له كذا فيشرح منىةالمصلىونحوه فيالتاترخانية وغيرها ويدعلم انقولهم انالسيلان لابنقض وضوءالعذور بللابد معه منخروجألوقت مختص بما اذاكان وضوؤه من عذره لامن حدث آخر ﴿ وان لم يسل ﴾ عذره بعدوضو نُدمن غيره ﴿ لا نقض ﴾ وصوءه ﴿وان خرجالوقت﴾ لانه طهارة كاملة لم يعرض ماسافها ﴿وانَّمَا قُلنَا بتجدده اذلوتوصأمنءذره فعرض حدث آخر منتقض وضوؤه فيالحال ﴾ لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقتالطهـارة فكان هو والبول والغـائط سواء بدائع ﴿ وَانْ ﴾ توضأ من عذره و ﴿ لم يعرض ﴾ حدث آخر ﴿ ولم يسل من عذره ﴾ عندالوضوء ولا بعده ﴿ لا نقض مخروج الوقت ﴾ لانه طهارة كاملة قال في المحرثم انما سطل مخروحه اذا توضأ على السيلان اووحد السيلان بعدالوضوء امااذاكان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج مالم محدث حدثًا آخر اوبسل انتهى ﴿ وَانْ سَالَالُدُمْ مَنْ احْدُ مُنْحُرِبُهُ فَقَطُّ فتوضأ ثم سال من آخر انتقض وضوؤه 🏕 في الحال لعروض حدث آخر غير عذره ﴿ وانسال منهما فتوضأ فانقطع من احدهما لا منتقض ﴾ مادام الوقت لان طهارته حصلت لهما جيعاوالطهارة متى وقعث لعذر لايضرها السيلان مابقي الوقت فيق هوصاحب عذر بالمنخرالآخر بدائع ﴿والجدري﴾ بضمالجيموقتحها قروح في البدن تنفطو تقيم قاموس ﴿والدماميل﴾ جعدمل بضم الدال وقع الميم مشددة ومخففة وهوالخراجةاموس فيقروح فه متعددة فولاواحدةحتى لوتوضأ و بعضها ﴾ سايل و بعضهاالآخر ﴿ غيرسايل ثم سال اننقض ﴾ وضوؤه قبل خروج الوقت كامر في المنخر ﴿ ولوتوضاً وكلها سايل لانتقض ﴾مالم مخرج الوقت ﴿ ولو ﴾ توصأ المعذور ثم ﴿ خرجالوقت وهو فىالصلاة يستأنف ﴾ الصلاة بعدالوضوء ﴿ ولا ببني ﴾ على ماصلى منها كما يفعله من سبقه الحدث ﴿ لان الانتقاض ﴾ ليس بخروجالوقت بل ﴿ بالحدثالسابق حقيقة ﴾ ايالحدث الموجود حالةالوضوء اوبعده فىالوقت بشرطالخروج فالحدث محكومبارتفاعه الى غاية معلومة فنظهر عندها مقتصر الامستنداكما حققه في الفيم ﴿ الاان نقطع قبل الوضوء ودام ﴾ الانقطاع ﴿ حتى خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ننتقض وضوؤه ولاتفسد صلاته ﴾ كما قدمناه آنفا عن البحر ﴿ ولو توضأ المُدُور بغير

حاجة ثم سال عذره انتقض وضوؤه ﴾ صورته كما في الزيلعي لوتوضأ والعذر منقطع ثم خرجالوقت وهوعلى وضوئه ثم جدد الوضوء ثم سالالدم انتقضلان بجديدالوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتديه انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض بخروجالوقت لما علمته آنفا وانما انتقض بالسيلان بعدالوقت ﴿ وكذا لو توضأ الصلاة قبل وقتها ﴾ قال بعضهم لاينتقض والاصح انه ينتقض كذا ذكره الزيلعي مصاقول عبارةالزيلمي هكذا ولوتوضؤوا اي اصحاب الاعذار في وقت الظهر للمصر يصلون بدالعصر فيرواية لانطهارتهم للعصر فيوقت الظهر كطهارتهم للظهرقيل الزوال والاصمح أنه لابجوز لهم ذلك لأن هذه طهارة وقعت للظهر فلا تبقى بعد خروجهانتهي وفي التاترخانية لانجوز بالاجاعهو الصيموقدذكرفيها وفي الزيلمي وعامةالكتب لوتوضأ بعدطلوع الشمس لهان يصلى به الظهر عندهمالاعند أبي بوسف أي لأنه منتقض عنده بدخول الوقت اما عندهما فلامنتقض الابالخروج ولموجد ومدعلم انماذكره المصمفروض فمااذاتوضأ فىوقتصلاة مكتوبة لصلاة بعدها منتقض لتحقق خروجالوقت وكذا لدخولالوقت فلذاقال فيالتاترخاسة لابجوز بالاجاع امالو توضأ قبلاالوقت في وقت مهمل كما لوتوضأ قبلاازوال فانه يصلي له الظهر عندهما لأنه لالنتقض بالدخول كاذكرنا وقد صرح محكم المسئلتين كذلك فيالهداية فتنبه ﴿ وان قدر المعذور علىمنع السيلان بالربط ونحوه يلزمه وتخرج من العدر تخلاب الحائض كما سبق كه في الفصل الاول ﴿ وانسال عند السَّجُود ولم يسل بدونه ﴾ كجرح محلقه ﴿ يُومِي ْ قَائُما اوقاعدا ﴾ لان ترك السجود اهو نمن الصلاة مع الحدث فان الصلاة با عاءلها وجو دحالة الاختيار في الجملة وهو في التنفل على الدابة ولانجوز مع الحدث بحال حالة الاختيار فم ﴿ وَكَذَا اوسـال عند القيـام ﴾ دون القعود ﴿ يصلي قاعداكما انمن عجز عن القرائة لوقام ﴾ لالوقعد ﴿يصلي قاعدا﴾ و قرأ لان الفعود في معنى القيام ﴿ نخلاف من ﴾ كان محيث ﴿ اواستلق ﴾ وصلى﴿ لميسل ﴾ ولوصلىقائمًا اوقاعدا سال ﴿ فَانْهُ لَا يُصْلِّي مُسْتَلَقِّيا ﴾ لأن الصَّلاة كما لاتجوز مع الحدث الالضرورة لأتجوز مستلقياالالهافاستويا وترجج الاداء معالحدث لمافيهمن احراز الاركان فيم ﴿ وما أصاب ثوب المعذور اكثرمن قدر الدرهم فعليه غسله أن كان مفيدًا ﴾ بان لايصبيه مرة اخرى قال في الخيالاصة وعليه الفتوى ﴿ وَأَنْ كَانَ يحال لوغسله تنجس ثانيا قبل الفراغ منالصلاة جازان لايفسله 🏘 وهوالمختار وقبل لابجب غسله كالقليل للضرورةوقيل ان اصابهخارجالصلاة يغسلهوفيهالا

لعدم المكان التحرز عنه وفي المجتبى قال القاضى لوكان بحال يبقى طاهرا الى ان يفرغ الالى ان يخرج الوقت فعندنا يصلى بدون غسل وعند الشافعي لا لان الطهارة مقدرة عندنا بخروج الوقت وعنده بالفراغ فتع ملخصا وقيل ان كان مفيدا بان لايصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الاخرى فلا واختاره السرخسي بحر قلت بل في البدائع انها اختيار مشايخناوهو الصحيح انتهى فان لم يحمل على مافي المتن فهو ايسرعلى المعذورين والله الميسر لكل عسير والحدللة اولاو آخرا وظاهرا وباطناو صلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وصحبه اجعين والحدللة رب العالمين وظاهرا وباطناو صلى الله على سيدنا مجدوعلى آله وصحبه اجعين والحدللة رب العالمين

قال الشارح رجه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شآء الله تعالى نهار الاثنين لثلاث بقين من ذى القعدة الحرام سنة احدى واربعين ومائتين والف على يد مؤلفه الفقير مجد امين بن عمر عابدين عنى عنهما آمين والحمدلله وحدة وصلى الله على من لانبى بعده آمين

الرسالة الخامسة

رفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد مع ذيالها كلا هما للعلامة السيد مجد امين الشهير بابن عابدين عليه رجة الراحين ارحم الراحين آمين

سير الرسالة الخامسة كا

الله الرسم المنافقة ا

الحمدلله الذي شهدت بوحدانيته جيع الموجودات * والصلاةوالسلام علىعبده ورسوله صاحب المعجزات الواضحات ، وعلى آله واصحامه ذوى الكرامات والخصوصيات * صلاةوسلاما دائمين مادامت الارض والسموات ﴿ امابعد ﴾ فيقول اسيرالذنوب والخطسات ﴿محد امين انعامدن عهمولاه مهاته الوافرات؛ هذه رسالة حدت فها بعض كلام أئمتنا الثقات * فيالاشارة بالسماية وعقد الاصابع فيتشهد الصلوات * جلني على جمها مارأيت من اطباق حنفية العصر على الاقتصار على الاشــارة مع ترك العقد في حيم الاوقات * مع تصحيح علمائنا سنية الجمع بينهما بالدلائل الواضحات، ﴿ وسميتها رفع التردد * في عقدالاصابع عنــد النشهد ﴾ راجيا منخالق الارض والسموات وحسـنالنية ، وبلوغ الامنية * بالختم بالصالحات ورفع الدرجات * وان بجعل آخر كلامي كلتي الشهادة عندالممات * فانه قريب محيب سميع الدعوات * ﴿قَالَ ﴾ الامام حافظ الدين النسني فيمتن الكنز واذا فرغ من سجدتي الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب بمناه وبسط اصابعه انتهى وهكذا عامة عبارات المتون والمتبادر منها آنه سبيط اصابعه من اول التشهد الى آخره بدون عقد واشارة عند التلفظ بالشهادة وصرح كثير من اصحاب الفتــاوي بأن عامه الفتوي ﴿ وظاهر ﴾ كلام المحقق صدرالشريعة اختياره فاندقال فيمتنه المسمى بالوقاية واضعا بديدعلي فخذيه موحها اصابعه نحو القبلةمبسوطة وقال فيشرحهوفيه خلاف الشافعي رجهالله تعالى فان السنة عنده ان يعقد الخنصر والمنصر ومحلق الوسطى والامهام ويشمير بالسمابة عند التلفظ بالشهادتين ومثل همذا جاء عن علمائنا ايضا انتهي ﴿ وقالَ العلامة التمرُّ تاشي في متن التنوير ولايشير بسبائته عندالشهادة وعليهالفتوى ﴿ وقال ﴾ شارحه العلامة الشيخ علاءالدين كافى الولوالجية والتجنيس وعدة المفتى وعامة الفتاوى لكن المعتمد ماصحمه الشراح ولاسيما المتأخرون كالكمال والحلبى والبهنسي والباقاني وشيخ الاسلام الجِد وغيرهم الله يشير لفعله عليهالصلاة والسلام ونسبوه لمحمد والامام * بل في متن دررالحمار وشرحه غررالاذكار المفتى له عندنا الهيشير باسطا اصابعه كلها * وفي الشر نبلالية عن البرهان الصحيم أنه يشير عسمته وحدها ترفعها عند

النفي ويضعها عندالاثبات ﴿ وَاحْتَرَزُنَا بِالصَّحِيمِ عَاقِيلَ لَايْشِيرُ لَانْهُ خَلَافَ الدَّرَايَة والرواية ونقولنا بالمسجة عما قيل يمقد عند الاشارة اه ﴿ وَفَيَالُعِينَ عَنَالَحِفَةُ الاصم انها مستحبة وفيالمحيط سنة انتهى كلام الشيخ علاءالدين رجهالله تعالى ﴿ وحاصله ﴾ اعتماد الاشارة بدون عقد وهو ماعليهالناس في زماننا وأكمنه مخالف لما اطلعت علمه من كتب المذهب فان الذي ذكروه قولان احدهما عدم الاشارة اصلا وثانيهما الاشارة مع العقد * واماماعن اهالي درر المحاروشرحه فالذي رأيته فيه خلافه كما ستقف عليه * واما عبارة البرهان فلا تعارض مافى عامة كتب المذهب ولنذكر ماتيسرلنا الوقوف عليه الآن من عبارات علمائنا ليظهر المقصود *بعون الملك المعبود *﴿ فنقول ﴾ قال في منية المصلي ويشبر بالسبابةاذا انتهى الى الشهادتين وفي الواقعات لايشير فان أشار يعقد الخنصرو البنصر ويحلق الوسطى بالإبهام ويقيم السبابة ﴿ وقال ﴾ فيمنية المصلى قبل ذلك ايضا ويضع يديه على فخذيه ويفرج اصابعه لاكل التفريج ﴿ قَالَ ﴾ شارحها البرهان ابراهيم الحدي هذا عندنا وعندالشافعي يبسط اصابع اليسري ويقبض اصابع اليمني الا المسبحة لماروي مسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذاقعد في التشهدوضع بده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع بده اليمني على ركبته اليمني وعقد ثلاثة وخسين واشار بالسبابة * ولنا ماروي النرمذي من حديث وائل قلت الأنظر نالى صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا جلس يعنى للتشهد أفترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمني من غير ذكر زيادة * والمراد من العقد المذكور في رواية مسلم العقد عندالاشارة لافى جيع التشهد الابرى مافى الرواية الاخرى لمسلم وضع كفه اليمني على فخذهاليمني وقبض اصابعه كلها وأشار باصعه التي تلي الابهام ولاشك انوضع الكف لايتحقق حقيقة معقبض الاصابع فالمراد وضعالكف ثم قبض الاصابع بعدذلك عندالاشارة وهو المروى عن محد في كيفية الاشارة قال تقبض خنصره والتى تلهاو يحلق الوسطى والابهام ويقيم المسيجة وكذا عن ابي يوسف فى الامالى وهذا فرع تصميم الاشارة وعن كثير من المشايخ لايشير اصلا وصححه فى الخلاصة وهو خلاف الدراية والرواية اماالدراية فاتقدم فى الحديث الصحيح ولامحل لها الاالاشارة واما الرواية فمن محد انماذكره فى كيفية الاشارة هوقوله وقول ابى حنيفة ذكره فى النهاية وغيرها * قال نجم الدين الزاهدى لما أتفقت الروايات عن اصحابنا جيعافي كونهاسنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرت الآثار والاخبار

كان العمل مهااولي ، والكفية انتقدمة من التحليق ذكر ها الفقيه أبو جعفر قال في الجامع الصغير وقالغيره من اصحابنا يشير شلاثة وخسين اهوهذاموافق لصريح رواية مسلم * وصفة عقد ثلاثة وخسينان يقبض الوسطى والخنصر والبنصر ويضع رأس أمامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط وصفة الاشارة عن الحلواني انه برفع الاصبع عندالنني ويضعهاعند الاثبات اشارة اليهما ويكره ازيشير بكلتا مسمحتمه لماروي الترمذي والنسائي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهان رحلاكان مدعو بأصبعيه فتمال رسولاللهصلى الله عليه وسالم احداحد اهكارم البرهان الحلمي ﴿وَقَالَ ﴾ الامام السَّغناقي في النهاية شرح الهداية ثم هل يشير بالمستحة اذا انتهي الى قوله أشهد انالآلهالاالله املافن مشامخنا من نقول بانه لايشير لان في الاشارة زيادة رفع لامحتاج اليها فيكون الترك اولى لان مبنى الصلاة علىالسكينة والوقار وقال بهضهم يشيربالمسجةوقد نص مجد بن الحسن على هذا في كتاب المشخة حدثنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان نفعل ذلك اى يشير ثم قال نصنع بصنعرسولالله صلىاللة تعالى عليدوسلم ونأخذ بفعله وهذا قولأبى حنيفة وقولنا ثم كيف يشير قال يقبض اصبعه الخنصر والتي تليها ويحلق الوسطى معالابهام ويشبر بسانته هكذا روى الفقيه انوجعفر الهندواني انالنبي صلىاللهعليه وسلم كذا يشير وكأنه ارآد بقبض الاصابع الاربعة اقامته المسحجة لاغير لتحقيق معنى النوحيد كذا في مبسوط شيخ الاسلام اه ﴿ وقال ﴾ الامام الكاشاني في البدائع شرح التحفة قال بعض اصحابنا لايشير لان فيه ترايسنة وضع اليدوقال بعضهم يشبر لان محمداً قال في كتاب المشخة حدثنا عنرسولالله صلى الله تعالى عليهوسلم انه كان يشير بأصبعه فنفعل مافعل الني صلى اللة تعالى عليه وسلم ونصنع ماصنعه وهو قول أبى حنيفة وقولنا ثم كيف يشير قل اهل المدنة يعقد ثلاثة وخسين ويشير بالمسمحة وذكر الفقيه ابوجعفر الهندواني انه يعقمه الخنصر والبنصر وبحلق الوسطى معالابهام ويشير بالسبابة وقال انالنبي صلى الله عليه وسلم هكذا كان نفعل اه ﴿ وَقَالَ ﴾ في الذخيرة البرهائية ثم اذا اخذ في التشهد وانتهى الى قوله اشهدان لآ اله الاالله هل يشهر بأصبعه السبابة من بده اليمني لم تذكر هذه المسئلة في الاصل وقد اختلف المشايخ فيها منهم من قل لايشـير لان مبنى الصلاة على السكينة والوقار ومنهم من قال يشير وذكر مجد في غير رواية الاصول حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يشير قال مجمد رجمالله تعالى نصنع بصنع النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا قولي وقول أبي حنفة ثم كنف يصنع عندالاشارة حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال يعقد الخنصر والبنصر

وبحلق الوسطى معالاتهام ويشير بسبابته وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم اه ﴿ وَقَالَ ﴾ في معراج الدراية شرح الهداية قال بعض مشانخنا لايشير وفي الذخيرة وهوظاهر الرواية وقال بعضهم يشيرثم ذكرعبارة محدالمذكورة وكيفية العقد المذكور وقال كذا رؤى الفقيه الوجعفرانه عليه الصلاة والسلام هكذا يشيروهو احدوحوه قول الشافعي رجمالله تعالى في الاشارة وقال اهل المدينة يعقد ثلاثًا وخسبن ويشهر بالسبابة وهو احد وجوه قولالشافعي قال الوجفر ماذهب اليه علماؤنآ اولى لانه نوافق الحديث ولايشبه استعمال الاصابع للحساب الذي لايليق محال الصلاة فكان اولى كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي تتمة اصحاب الشافعي لنا اي معشر الشافعية في كيفية قبض الاصابع ثلاثة اقوال * احدها ان يقبض الاصابع كلها الاالمسحة ويشبر بها فعلى هذا في كنفية القيض وحهان احدها نقيض كائنه يعقد ثلاثة وخسين وهو رواية انعمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والثاني نقبض كأنه يعقد ثلاثة وعشرين وهورواية انالزبير عنالنبي صلىالله تعالى عليه وسلم * والقولالثاني اله يقبض الخنصر والبنصر والوسطى وبرسل الابهام والمسحة وهذه رواية أتى حمدالساعدي عنالنبي صلىالله علمه وسلم * والقول الثالث انه نقبض الخنصروالبنصرو محلق الوسطى والابهام وبرسل المسمحة وهذه رواية وائل ان حر عنه عليه الصلاة والسلام، وهذه الاخبار تدل على ان فعله عليه الصلاة والسلام كان مختلف فكنف مافعل احزأه ولوترك لاشئ علمه ﴿ وَفَالْحِتِّي لِمَا كَثَرْتَ الْاحْبَارِ والآثار واتفقت الرواياتءن اصحابنا جيعافى كون الاشارة سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين كان العمل بها اولى من تركها ويكره أن يشير بالسبابة « * » ولا محركها وعن الحلواني بقيم اصبعه عند قوله لااله ويضعها عندقوله الاالله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاثبات اهكلام معراج الدراية ووقال كالعلامة المحقق الشيخ كال الدين بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وفي مسلم كان النبي صلى الله عليه و سلم أذا جلس فى الصلاة وضع كفه اليمنى على نخذه اليمنى وقبض اصابعه كلهاو اشار باصعه التي تلى الابهامووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولاشكانوضع الكف معقبض الاصابعلا يتحقق حقيقة فالمرادوالله تعالى اعلموضع الكف تم قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة وهو المروم عن مجد في كيفية الاشارة قال نقبض خنصرهوالني تليها ويحلق الوسطى والابهام ويقيم المسجة وكذاعن أبى يوسف فى الامالى وهذا

^{« * »} قوله ولايحركها اى بأن لا يرفعها ثم يضعها عند التشهد لانه فيه ترك سنة الرفع والوضع فيكره

فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لايشير اصلاوهو خلاف الدراية والرواية فعن مجد انماذكره في كيفية الاشارة مما نقلناه قول أبي حنيفة ويكره ان يشير بمسجتيه وعن الحلواني يقيم الاصبع عندلاالة ويضعها عندالاالله ﴿ وقال ﴾ الامام فخر الدين الزيلجي في التبيين شرح الكنز واختلفوا في كيفية وضع اليد اليمني ذكر ابوبوسف في الأمالي انه يعقد الخنصر ومحلق الوسطى والأبهام ويشبر بالسماية وذكر مجمد آنه صلىالله تعالى عليه وسلمكان يشبير ونحن نصنع بصنعه علمه السلام قال وهو قول أبي حنيفة وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتى وقال في الفتاوي الااشارة في الصلاة الاعند الشهادة في التشهد وهو حسن اه ﴿ ومثله ﴾ في شرح الكنز للعيني ﴿ وقال ﴾ في شرح المنية الصغير وهل يشبر عندالشهادة عندنا فيه اختلاف صحح فيالخلاصة والبزازية انهلايشير وصحح فيشرح الهداية انهيشير وكذا في الملتقط وغيره ﴿ وصفتها ان محلق من مده اليني عندالشهادة الامام والوسطى ونقبض البنصر والخنصر ويشير بالسحة اوياقد ثلاثةو خسين بان نقبض الوسطى والبنصر والخنصرويضعراس الهاه معلى حرف مفصل الوسطى الاوسط و برفع الاصبع عندالنفي ويضعها عندالأنبات اله ﴿وقال ﴾ العلامة شمس الدبن مجد القهستاني في شرحه على مختصر النقاية انعدم الاشارة ظاهر اصول اصحابنا كافي الزاهدي وعلمه الفتوي كما في المضمرات والولوالحيز والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جيعا انه سنة فعلق ابهام اليمني ووسطاهاملصقا رأسها رأسها ويشير بالسبابة عند اشهد انلااله الاالله وعن الحلواني رفع عند لااله ويضع عند الاالله كالنفي والاثبات ويتقد الخنصر والبنصر كاقال الفقيه ابو حعفر وقال غيره من اصحابنا انه يعقد عقد اثلاثا و خسين كافي الزاهدي اهم وقال ك في الفتاوي الظهيرية ومتى اخذ في التشهد فانتهى الى قوله اشهد اللاالة الاالله هل يشير بسامته من مده اليني اختلف المشاع فيه ثم كيف يصنع عند الاشارة حكى عن الفقيــه أبي جعفر آنه قال يعقد الخنصر والبنصر ومحلق الوسطى معالاتهام ويشير بسبانته ﴿وقال﴾ العلامة القونوي في متن درر المحار ولاتعقد ثلاثة وخسين ولانشبر والفتوى خلافه ﴿ وقال ﴾ الشيخالىجارى فيشرحه غرر الافكار «*» ﴿وَلا تَعْقِد ﴾ يافقيه ﴿ ثلاثةوخسين ﴾ كما عقدها احمد موافقا « * » قوله ولاتعقد نهي محزوم اشار به الى خلاف الامام احد وقوله ولانشير مضارع مرفوع منفي اشار به الي خلاف الشافعي كاهو اصطلاح مؤلف هذا الكتاب حيث يشيرالي اختلاف الائمة باختلاف صيغ الكالام كاهو أصطلاح صاحب المجمع منه

للشافعي في احــد اقواله ﴿ و ﴾ نحن ﴿ لانشــبر ﴾ عنــد النهابل بالسمــابة من اليمني بل نبسط الاصابع لما مر وفي منيــة المفتى رفع سيــابة اليمني فى التشهد عند التهلمل مكروه . والفتوى اى المفتى به عندنا خلافه اى خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخسين كما قال به الشافعي واجد وفيالمحيط أنهاسنة برفعها عندالنني ويضعها عند الاثسات وهو قول أبى حنيفة ومحمد وكثرت به الاخبار والآثار فالعمل به اولى اهـ (وقال) العلامة مجدالبهنسي فيشرحه على الملتقي ويشير باصعه على الصحيم عندالنفي رفعها ويضعهاعندالاثبات ضاماخنصره وبنصره محلقا الوسطى معالابهام كذافى الظهيرية وشرح النقاية وشرحى دررالبحار قالفىشرح النقاية وفيمنية المفتىتكره الاشارة ﴿ وَقَالَ ﴾ العلامة الشَّيخ عمر بن نجيم في النهر الفائق شرح كنز الدقائق وفي اطلاق البسط اعاء الىانه لايشيربالسبابة عندالشهادتين عاقداالخنصر والبنصر والتي تليها محلقا الوسطبي والابهام وهذا قولكثير منمشانخنا وعلمه الفتوى كمافي عامة الفتــاوى وجزم فيمنية المفتى بكراهته ورده في فتم القدىر بانه خلاف الرواية والدراية فؤمسل كانعلمه الصلاة والسلاميشير باصعهالتي تلي الابهام وقال مجد ونحن نصنع بصنعه علىه الصلاة والسلام وهوقول الامام وفيالمحتبي لما اتفقت الروايات وعلم عن أصحانـــا حيماكونهاسنةوكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرت الاخبار والآثاركان العمل بها اولى وفي التحفة الاشارة مستحبة وهوالاصم قاله العيني اه (وقال) العلامـة المحقق شمسالدين مجديناً مبر حاج في شرحـه على منه ألمصلى وقال في الواقعات لايشبرونص في الخلاصة على أنه المختار وفي الفتاوي الكبري على انعلمه الفتوي وعالموه بان في الاشارة زيادة رفع لابحتاج المه فيكون الترك اولى لانمبني الصلاة على السكينة والوقار * قلت والاول هوالصحيح فقد ذكرمجمد فيكتباب المشنحة حدثا عنرسول الله صلىالله تعالى عليهوسلم انهكان يشيرباصبعه فنفعل مافعل النبي صلى الله تعالى عليهوسلم ونصنع ماصنعه وهوقول أبى حنيفة وقولناذكره في البدائع * وفي الذخيرة وشرح الزاهدي هذا قولى وقول أبيحنيفة اهوروى عنأبي نوسف فيالاملاء وقدمنارواشه عنانعر رضيالله عنهما عنالنبي صلىالله تعالى عليه وسلم من صحيح مسلم * واخرج ابن السكن في صحاحه عنابنعمر أيضا رضىالله تعالى عنهانه قالقالىرسول اللهصلىالله تعالى عليهوسلم الاشارة بالاصبع اشدعلى الشيطان من الحديد * وعنه ايضا عن النبي صلى الله تعالى

علموسلم قال هي مذعرة « * » للشيطان فتضآء لماذكروه من العلة ولاحرم ان قال الزاهدي لما تفقت الروايات عن أصحامنا جمعا في كونها سنة وكذا عن الكوفسن والمدنسين وكثرت الآثار والاخباركان العمل مهااولي * فاناشار يعقد الخنصر والبنصر ومحلق الوسطى والابهام ويقيم السبابة وهو المروى عنآبي يوسف في الاملاء والمحكي عن أبي جعفر الهندواني * وفي البدائع وقال انالنبي صلى الله تعالى عليهوسلم كان هكذا نفعل (قلت) وهوكذلك فقداخرج او داود والبيهقي وغيرهما عن وائل سجر رضي الله تعالى عنه ان الني صلى الله تعمالي عليه وسلم عقد في حلوسه للتشهد الخنصر والبنصر ثم حلق الوسطى بالابهام واشار بالسابة، وفى رواية لابن حبان في صحيحه وقبض خنصره والتي تليها وجعبين الابهام والوسطى ورفع التي تليها بدعو مها ولاسعد انيكون هذا هوالمراد عا تقدم من روايةا ن عمر رضىالله عنهما في صحيح مسلم وضع كفه اليمنيعلي فخذه اليمني وقبض اصابعه كلها واشار باصعه التي تلي الامام * ونقل في البدائموغيرها عن اهل المدينة يعقد ثلاثة وخسين ويشير بالمسحة نقله فيالجامعالصغير المرتب عن بعضاصحا ساويشهد له ماتقدم ايضا منرواية ابن عمر في صحيح مسلمووضع بده اليمني على ركبتهاليمني وعقد ثلاثة وخسين واشار بالسبابة 💥 و لعل هذا كان منه صلى الله تعالى عليه وسلم فيوقت وماتقدم كان منه فيوقت آخر فكل منهما جائز حسن * وفسر عقد ثلاثة وخسين مع الاشارة بالمسبحة بان يضع ابهـامه على حرف راحته اسفل من المسحة وفي شرح مسلم للنووي واعلم ان قوله عقد ثلاثة و خسين شرطه عند اهل الحساب ان يضع الخنصر على البنصر وليس ذلك مرادا هنا بل المراد ان يضع الخنصر على الراحة ويكون على الصورة التي يسميها اهل الحساب تسعة و خسين اه * ومنهم من قال لعل الحساب كان في الزمن الأول كذلك ومنهم من قال انالمشهور عنداهل الحساب ماذكره النووى ومن اهل الحساب من لايشترط ذلك والله تعالى اعلم ﴿ تنبيه ﴾ ثم عندالشافعية رضي الله تعالى عنهم برفعها اذا بلغ الهمزة من قوله الاالله ويكون قصده بها التوحيد والاخلاص عندكمة الاثبات ، وفعه حديث خفاف رضى الله تعالى عنه إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يشير م اللتو حيد ذكره البيهقي * وقل شمس الأئمة الحلواني رجهالله تعالى لقيم اصبعه عند قوله لااله ويضعما عندقولهالاالله فيكون النصب كالنفي والوضع كالاثبات ﴿ قلت ﴿ وهوحسن والجواب عنالحديث للذكور انفىسنده رجلا مجهولا على اندغير

« *» الظاهر أنها بالذال المعجمة من الذعر وهو الطرد

ظاهر الدلالة على ماذكروه بلهوالظاهر فيماذكره الحلواني فان التوحيدمركب من نفي وأثبات فكون رفعها اشارة الى احدشقي التوحيدو هو نفي الالوهية عن غيرالله تعالى ووضعها اشارةالى الشق الآخر وهو اثبات الالوهية للهتعالى وحدهفتةع بهاالاشارة الى مجوع التوحيد بخلاف قولهم فاندانما تقعبها الاشارة الى الشق الثاني منه فقطو مخلو وضعهامن الفائدة وهو خلاف ظاهر اطلاق كان يشبر بها الى التوحمد وجل اللفظ على الظاهر متعين مالم بوحد موحب لحله على غبر ظاهره ولم بوحد هنا * ثم قال الشافعية يسنان تكون اشارته بالمسجة الى حيمة القبلة * وروى البيهقي فيه حدثا عن عبدالله بنعر رضي الله تعالى عنهماولا مجاوز بصره اشارته كما ُبت ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليهوسلم في صحيح ان حبان وغيره ﴿ قُلْتَ ﴾ وكل منهما حسن ولعل مشانخنا لمرنذكروا الاول ولميصرحوا بالثاني لدخوله في قوالهم يكون بصره في القعدة الي حجره والله سخانه وتعالى اعلم * وقال المحاملي من الشافعية ويسن ان مجعل السبابة في حال الاشارة منحنية وقال بعضهم اعن مالك ان نمير الخزاعي عن اسه انه قال أيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واضعا ذراعه اليمني على فخذه الابمن رافعا اصعه السبابة قدحناها شيئا أخرجه الوداود وصححه ان حبان وغيره * قلت وليس هذا بصريح في المطلوب فانه تحتمل أن رؤيته أياها كانت في حال أمالتها للوضع بعد التمام لرفعها بل الظاهر ذلك والله تعالى أعلم أه كلام المحقق النامير حاج مع حذف شيئ يسيرمن كلامه ﴿ فهذا ﴿ ما تيسرلي الآن جعه من كلاما تمتنا رحه الله تعالى في هذه المسئلة ﴿ وحاصله ﴾ انظاهر الرواية عدم الاشارة اصلاً وهوالمتبادر من عبارات المتون * وروى عن ائمتنا الثلاثة ابي حنيفة وابي نوسف ومجد آنه يشير عند التشهدوانه يعقد اصابعه على مامر من اختلاف الكيفية وظاهر كلامهم انه لاينشرها بعد النقد بل بقيها كذلك لأن المذكور فيهذه الرواية العقـد ولم يذكروا النشر بعــده * ورجيح المتأخرون هذه الرواية لتأبدها بالمروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * ومعلوم ان مدار سعى المجتهد على العمل ما صم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولذا نقل العلماء عن امامنا الاعظم وعنباقي الائمة انكل واحد منهم قال اذا صع الحديث فهو مذهبي كما نقله الحافظ ان عدالبر وغيره فحيث صع ذلك عن النبي صلى الله تعالى عايمه وسلم كان العمل بد أولى ولذا قال الامام مجدفنصنع كماصنع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قولي وقول ابي حنيفة فجعله قـوله وقول شخه الامام الاعظم لماصحت روانته وهو اخبرنقول ابي حنيفة فترجح

تلك الرواية الموافقة للمنقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن سائر الائمة المجتهدين فلا جزم انصرح الشراح بترجيحهاواعتمادها وانرجح غيرهم خلافها بناء على ماذكروه من ان في الاشارة زيادة عمل لا محتاج اليه فان ذلك أنما يصم علة لعدم الأشارة اذا لم يصمح فيها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيء اما بعد الصحة والثبوت فلايصيم اذ لامجال للرأى معاانصولذا قال المحقق ابن اميرحاج فتضآءل ماذكروه من العلة قال في القاموس الضئيل كاميرالصغير الدقيق الحقير والنحيف وتضآءل اخنى شخصه قاعدا وتصاغر والضؤلة بالضم الضعيف أه ملخصا * اى صغر وضعف ماذكروه من التعليل في مقابلة النص الصحيح ولذا قال المحقق ان الهمام ان عدم الاشارة خلاف الدارية والرواية ﴿ فَانَ قَلْتُ ﴾ أَذَا تُعَارَضُ مافي المتون ومافي الشروح فالعمل علىمافي المتون والمنصوص عليه في المتون هو بسط الإصابع ﴿ قُلْتُ ﴾ تعبير المتون ببسط الاصابع يمكن حمله على مافى الشروح بأن يكون المراد بسط الاصابع فىابتداء التشهد ولابنافى ذلك سنية الاشارة والعقد عندالتلفظ بالشهادة فكون مقصود المتون بالتصريح بسط الاصابع الاعماء الى خلاف سدنا الامام الشافعي رجهالله تعالى كاهوالعادة من التصريح بالقيود للاحتراز عن قول القائل مخلافها وهناكذلك فانالامام الشافعي نقول بسنيةعقد الاصابع من حين الجلوس للتشهد لاعند التلفظ بالشهادة * و نفيد ماقلناه مام عن النهاية من قوله ثم هليشير الخ فإ بجعله مخالفًا للتعبير ببسط الاصابع بل جعله من محتملاته وكذا ماقدمناه عن الزيلمي من قوله واختلفوا في كيفية وضع اليد اليمني الخ بعد قول الكنز وبسـط اصابعه ﴿ والحاصـل ﴾ ان كلا منالاشارة وعدمها ّ قولان مصححان فيالمذهب والقول بها هوالموافق ااصمح عن الشارع صلىالله تعالى عليه وسلم فلذا رجحه جهور العلماء المتأخرين وانكان القول بعدمها هوالاقوى من حيث النقل عن اهل المذهب وقد علمت تما قرر ناه ان من قال بالاشارة نقول بالعقد ويدل عليه قول المحقق ابن الهمام والعلامة البرهان الحلمي هذا اي العقد فرع تصحيح الاشارة فقد صرحا بان القول بعقد الاصابع مفرع على تصحيم القول بالاشارة مع تصريحهما قبله بان ذلك هوالمروى عن مجد في كيفية الاشارة . فدل على أنه ليس ثم اشارة بدون عقد * وبدل عليه أيضًا قول منية المصلى فان اشار عقد وكذا قوله البدائع ثم كيف يشـير الخ وكذا قول الذخيرة ثم كيف يصنع عند الاشارة الخ فكلهم جعلوا الاشارة على كيفية خاصة وهي العقد المنقول عن ابي جعفر ﴿ فَانَ قَلْتَ ﴾مانقلوه عن ابي جعفر محتمل ان يكون قولا له خاصة

(قلت) رد ذلك ماقدمناه عن معراج الدراية من قوله قال ابو جعفر ماذهب اليه علماؤنا اولى الخ فقدنسب كيفية العقد الى علمائنا وحيث اطلق ذلك فالمراد يهم علماؤنا الثلاثة ابو حنيفة وانوبوسف ومجدكما صرحوا بذلك وكذا مانقلناه عنالبرهان الحلمي والمحققا بزالهمام من انمجدا نصعلى ان الكيفية المذكورة قول ابي حنيفة وكذا ماقدمناه عن القهستاني من قوله وعن اصحابنا جيعاانه سنة فعملق الخ (فعلم) أنه ليس لناقول بالاشارة بدون عقدبلهما قولان عدم الاشارةاصلا والاشارةمع العقدفامشي علىه في الدر المختار تبعا للشر ملالي عن البرهان قول ثالث لمنقل به احد فلا يعول عليه واماما استنداليه من النقل عن در رالحار وشرحه فالموحود فيه خلافه وهو انالمفتى به الاشارة مع العقدكما اسمعناك عبارته وعبارة شرحه غررالافكار ومثلهمافي شرحه الآخر كالقدم نقله في عبارة البهنسي حث عن اذلك الميشرحي درر البحار والذي سمعنا بهمن شراحدرراليحار اثنان احدهما الذي نقلت عنهوالآخر للعلامة قاسم فقطلو بغاتلميذ المحقق ابن الهمام فلم يبق لهمستند الاعبارة البرهان للشيخا براهيم الطراباسي صاحب الاسعاف وليس هو من اهل الترجيم والتصميم بل هومن المتأخرين الناقلين فانه من اهلالقرن العاشر واذا عارض كلامه كلام جهور الشارحين من المتقدمين والمتأخر ن فالعمل على ماقاله الجمهو رفليراجع البرهان حتى يعلم هل قال ذلك تفقها من عنده او نقله عن احد من مشايخ المذهب فان وجدناه قاله تفقها فقد علىنامخالفته للمنقول فلانقبلوان كان نقله عن احد ننظرهل يعارض كالامه كالام جهور اهلالذهب مناهلالمتون والشروحالحاكين للقولين فقط (اكن)قدصر-العلامةالشيخ الراهم البيرى في شرحه على الاشباء والنظائر بانه اذا اختلف في مسئلة فالعبرة بما قالهالاكثر والله تعالى أعلم ﴿خاتمة ﴾ في بيان الحساب بعقدالاصابع تنبغي التنبيه عليه لندرة وجوده في الكتب مع الاحتياج البه لوروده فىاحاديث التشهد وكذافى حديث الصحيحين فتح البوم منردم يأجو جومأجوج هكذا وعقدتسعين وبيان معرفته هكذا * الواحد ضمالخنصر لاقرب باطن الكف منه ضما محكما * الاثنان ضم البنصر معها كذلك *الثلاثة ضمهما مع الوسطى ، الاربعة ضمهما ورفع الخنصر ، الخمسة ضم الوسطى فقط * الستة ضم البنصر فقط * السبعةضم الخنصر فقط مع مدها حتى تصل الي لحمة اصل الامهام * الثمانية ضم البنصر معها كذلك * النسعة ضمهما مع الوسطى كذلك * العشرة جعل طرف السبابة على باطن نصف الابهام * العشرون ادخال الابهام بين السبابة والوسطى بحيث يكون ظفرها بين عقدتي السابة * الثلاثون الزاق طرف السمابة

بطرف الإبهام * الاربعون وضع باطن الإبهام على ظاهر السبابة المحلسون عطف الإبهام كائها راكعة * السبعون تحليق السبابة على طرف الإبهام على وسط السبابة مع عطف السبابة اليها قليلا ، الثمانون مد الإبهام والسبابة كائهما ملصقتان خلقة *التسعون ضم طرف السبابة الى اصلها وعطف الإبهام عليها ثم انقل الحساب الى اليداليسرى واجعل المائة كعقد الواحد وهكذا (والحاصل) ان عقد الخنصر والبنصر والوسطى من اليمين للاحاد والسبابة والإبهام منها للالوف فغاية ما تجمع اليمي من العدد والوسطى من اليسرى للمئات والسبابة والإبهام منها للالوف فغاية ما تجمع اليمي من العدد المواضع اختلاف في بعض الكيفيات التي ذكر ناها وكائد اختلاف اصطلاح والله تعالى اعمل وهذا ﴾ آخر ما يسره المولى من هذه الرسالة على عبده الحقير مجد عابدين عفا عنه مولاه واعطاه ما تمناه * وغفر الله تعالى اله والحديثة اولاو آخر اوظاهرا وباطنا وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى اله وصحيد وسم وكان الفراغ منها في شهر رجب الاصم سنة ١٢٣٦ سيدنا على سيدنا على المدوسم وكان الفراغ منها في شهر رجب الاصم سنة ١٢٣٦ سيدنا على سيدنا الهوا وعلى اله وصحيد وسم وكان الفراغ منها في شهر رجب الاصم سنة ١٢٣٦

صلى الله تعالى عليه وسلم اذاقعد فى التشهد وضع بده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته البيني وعقد ثلاثة وخسين واشار بالسابة وفسر العقد المذكوربان يعقد الخنصر والبنصر والوسطى ويرسل الإبهام الى اصل المسجمة وفي رواية كان اذا جلس في الصلاة وضع يديد على ركبتيه ورفع اصبعه اليمني التي تلي الابريام يدعو بها اي يشيير بها ويده اليسري على ركبته باسطها عليها رواه مسلم وهذا مختار بعض أئمتنا انه يشير من غيرقبض الاصابع * قال صاحب المشكاة وعن عبدالله بن الزبير رضي الله تعد الى عنهما قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قعد يدعو اي يقرأ النحيات وضع يده اليني على فخذه اليمني ويدهاليسري على فخده اليسري واشار بأصبعه السبابة ووضع أبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبتهاي يدخل ركبته فىراحة كفه اليسرى حتى صارت كاللقمة فى كفه وهذا اختيار بعض اهل العلم رواه مسلم ايضا ﷺ وعن وائل بنجر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوضع يده اليسري على فخذهاليسري وحدم فقه اليمني عن فخذه اليمني بعني جعله منفردا عن فخذه وقبض ثنيين اي منالاصابع وهمـاالخنصر والبنصر وحلق حلقة اي اخذ ابهامها باصبعه الوسطى كالحلقة ثم رفع اصبعه اى المسجمة ورأيته محركها اى يشير بها اشارة واحدة عند الجهور وقت الشهادة واشارات متعددة عندالامام مالك من اول التحيات الى آخرها رواه ابو داود والدارمي وكذا النسائي ﴿ وهذا الحديث مأخذ جهور علمانًا فيما ختار وممن الجمع بين القبض والاشارة وقالوا يرفع السبحة عند قوله لاالة ويضعها عند قوله الاالله لمناسبة الرفع للنفي وملايمة الوضع للاثبات حتى يطابق القول الفعل في التوحيد والتفريد * وعن عبدالله بن الزبير قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يشير باصبعه اذا دعا ولايحركها رواه ابو داود والنســـائ وقال النووى اسناده صحيم وهذا يدل علىانه لايحرك الاصبع اذا رفعها للاشارة الامرة وعليه جهور العلماء ومنهم الامام الاعظم خلافا الامام مالك على ماسبق ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال أن رجـ لاكان بدعو باصبعيه فقـ ال رسـولالله صلى الله تعالى عليه وسلم (احداحد) بكسر الحاء امركرر للتأكيد بالوحدة من التوحيد اى اشر باصبع واحدة لان الذى تدعوه واحد واصله وحد قلبت الواو همزة رواه الترمذي والنسائي والبيهتي وعن نافع كان عبدالله بن عمير رضىالله تعالى عنهما اذا جلس فى الصلاة وضع يديه على ركبتيه وأشار باصبعه

واتبعه بصره ثم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ لهي اشد على الشيطان من الحديد ﴾ رواه آجد ومعنى الحديث ان الاشارة بالمسبحة اصعب على الشيطان من استعمال الحديد من السلاح في الجهاد فكا نه بالاشارة يقطع طمع الشيطان من اضلالهووقوعه في الشركفهذا ماذكره صاحب المشكاة من الاحاديث في هذا الباب وقد جاء الحديث بطرق كثيرة منها عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه وقبض اصابعه كلها واشار باصبعه التي تلي الأبهام ووضع بده اليسرى على فخذه اليسرى رواه مسلم ومالك في الموطأ وابو داود والنسائي وقال الباجي روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي مريم وزاد فيهوقال هي مذبةالشيطان لايسهو احدكم مادام يشير باصعه قال الباجي ففيه انمعني الاشارة رفعالسهو وقمعالشيطان الذى يوسوسوقيل انالاشارة معناهاالتوحيد ذكره السيوطي ﴿ اقول ﴾ لامنافاة بينهما بلالجمع الحقيقي انكون معنــاهاالتوحيد هوالسبب لقمعالشيطان منالوسوسة وإيقاع المؤمن فىالسهو والغفلة وعنوائل إن حجر انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جلس في الصلاة فافترش رجلهاليسرى ووضع ذراعيه على فخذيه واشار بالسيبابة يدعو رواه النسائي وفي رواية لابي داود والنسائي وحلق حلقة وفي رواية حلق الإبهام والوسطى واشار بالسبابة وعنه ايضائم وضع بدهاليسرى على كبتهاليسرى ووضع ذراعه اليمني على فخذهاليمني شماشار بسبابته ووضع الابهام على الوسطى وحلق بهاو قبض سأئر اصابعه رواه عبدالرزاق وعندايضاوضع م فقه الاعن على خذه الاعن وعقدا صابعه وحلق حلقة في الثالثة وعن عاصم بن كليب عن ابيه عن جده قال دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهويصلي قدوضع بده اليسرى على فخذه اليسرى ووضع بده البمني على فخذه البمني فقبض اصابعهوبسط السبابةوهويقول يامقلبالقلوب ببت قلبيعلى دينك رواء الترمذي وروىابويعلىعنه وقالفيه بدل بسط يشير بالسبابة وروىالبهتي وابن ماجةباسناد صحيم انالنبي صلىالله تعالىءليهوسلم عقدالخنصر والبنصرثم حاق الوسطى والابهام انتهى مااردنا نقله منالاحاديثالتيذكرها منلاعلي فيرسالته وقد أكثرفها وحذفنا منها ماليس فيه ذكرالعقدثم قال فهذه احاديث كثيرة بطرق متعددة شهيرة فلاشك في صحة اصل الاشارة لان بعض اسانيدها موجود في صحيح مسلم وبالجلة فهو مذكور في الصحاح الست مماكاد ان يصير متواترا بِل يَصِمُ انْ يَقَـالُ انْهُ مَنُواتُر مَعْنَى فَكَيْفَ بِجُوزُ لِمُؤْمِنَ بَاللَّهُ ورسـولُهُ انْ يَعْدَلُ

عن العمل به فيأتي بالتعليل * في معرض النص الحليل * وهو ماقيل نقلا عن بعض المانعين للاشارة بانفها زيادة رفع لامحتاج اليهافيكون الترك اولى لانمبني الصلاة على الوقار والسكينة وهو مردود بأنه لوكان الترك اولى لما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو على صفة الوقار والسكينة في المقام الاعلى ثم لاشك ان الاشارة الى التفريد * مع العبادة بالتوخيد * نور على نور * وزيادة سرور * فهو محتاج اليه * بل مدار الصلاة والعبادة والطاعة عليه * ثم من ادلتها الاجاع اذلم يعلم من السحابة ولامن علماء السلف خلاف في هذه المسئلة ولافي حواز هذه الاشارة * ولافي تصييم هذه العبارة * بلقال به امامنا الاعظم وصاحباه وكذا الامام مالك والشافعي واحد وسائر علماء الامصار والاعصار * على ماورد معجام الاخسار والآثار* وقدنص عليه مشامخناالمتقدمون والمتأخرونفلااعتداد لماعلمهالمخالفون ولااعتبار لماتركهذه السنة الاكثرون ، من سكان ماوراء النهرواهل خراسان والعراق والروم وبلاد الهنديمن غلب عليهم التقليد * وفاتهم التحقيق والتأسد (هذا) وقد ذكر الامام مجد في موطأه اخبرنا مالك اخبرنا مسلمن الى مرم عن على من عبدالرجن المعاوى انه قال رآني عبدالله بن عمر وانا اعبث بالحصى فى الصلاة فلا انصرفت نهانى وقال أصنع كماكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذاجلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فحذه وقبض بإصابعه كلها واشار باصبعه التيتلي الامهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى قال مجدو بصنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نأخذو هوقول ابى حنيفةرجه الله تعالى عليه انتهى وهذا صريح بإنالاشارة مذهب ابى حنيفة ومجد رجهما الله تعالى ومفهومه ان ابابوسف مخالف لماقام عنده من الدليل * وماثبت لدنه من التعليل * والله اعلم بصحته * وان لم يكن لنا معرفة بنبوته * لكن نقل الشمني في شرح مختصر الوقاية انهذكر الويوسف فىالامالى آنه يدقد الخنصر والبنصر ومحلق الوسطى والابهام ويشيربالسبابة انتهى (قعصل) ان المذهب الصحيم المختاراتيات الاشارة وان رواية تركها مرجوحة متروكة * قال الامام المحقق كال الدين إبناالهمام من اجل شراح الهداية وفي صحيح مسلم كان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جلس فى الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني وقبض اصابعه كلها واشار باصبعه التي تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولاشك انوضع الكف مع قبض الاصابع لايتحقق حقيقة فالمراد والله تعالى اعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع

بعدذلك عندالاشارةوهو المروى عن مجد في كنفية الاشارة حيث قال تقيض خنصره وينصره والتي تليهاو تحلق الوسطى والإبهام ويقيم المسحة وكذاعن ابي يوسف في الإمالي وهذافرع تصحيح الاشارة وعن كثر من المشايخ لايشبر اصلا وهو خلاف الرواية والدراية فعن مجدان ماذكره في كيفية الإشارة عاقلناه قول ابي حنيفة رجه الله تعالى وبكره انيشير بمسحتيه وعن الحلواني يقيم الاصبع عندلااله ويضعها عندالاالله ليكون الرفع للنفي والوضع للاثبات انتهى كلام ابن الهمام * وقال السغناقي قدنص مجدعلي هذايعني الاشارة بالمسحة فيكتاب المشخة وروى فيه حدشا عنالنبي صلى الله تعالى علمه وسلمانه كان بفعل ذلك ثم قالونحن نصنع بصنع رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم و نأخذ بفعله وهوقول ابى حنيفة وقولنا ثم ذكركيفية الاشارة كماذكره ابزالهمام سابقا عن محمد واسندها ايضا الى الى جعفر الهندواني وفيالزاهدي اتفقت الرواية عن اصحابنا الثلاثة حبيا انه سنة وكذا عن المدنسين والكوفيين وكثرت له الاخيــار والآثار فكان العمل مهااولي وكذا نقل السروجي عن اصحابنا وكائنهم مااعتبروا خلاف من خالف ولم يعتدوا برواية المخالف لمجالفته الآثار الصحيحة والروايات الصرمحة وقدقل صاحب مواهب الرحن فيمتنه ووضع بديه على فخذيه وبسط اصابعه واشار فيالصحيم ثممالعتمد عندنا انهلايعقد عناه الاعند الاشارة لاختلاف الفاظ الحديث و مدمحصل الجمع بين الادلة فان بعضها مدل على ان العقد من اول وضع المدعلي الفخذ و بعضها يشير الى ان لاعقد اصلا معالاتفاق على تحقق الاشارة فاختار بعضهم آنه لايعقد ويشير وبعضهم أنديعقد عندقصد الاشارة ثمرجع الىماكان عليه (والصيم) المختار عندجهوراصحابنا انديضع كفيه على فتحذيه ثم عند وصوله الىكلة التوحيد يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالمسخة رافعالها عند النفي وواضعالها عند الاثماث ثم يستمرعلي ذلك لاندثبت العقد عندالاشارة بلاخلاف ولم بوجد امر بتغييره فالاصل بقياء الشيءعلى ماهو عليه واستحامه الى آخرام، وقال شارح المنة وصفة الاشارة ان محلق من بده المني عند الشهادة الابهام والوسطى وبقض البنصر والخنصر ويشير بالمسحة اويعقد ثلاثة وخسين يعني كالمشير اليهذا العدد بازنقيض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع رأس الهامة علىحرف مفصل الوسطى الاوسط وبرفع الاصبع عندالنني ويضعها عند الأثبات انتهى وهويفيد التحسير بين نوعي الاشارة الثانتين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهوقول حسن * وجم مستحسن * فينبغي للسالك ان يأتي باحدهما من و والأخر اخرى

وقد اغرب بعضهم حيث عدالاشارة من المحرمات وهذا خطأ عظيم * وجرم جسيم * منشأه الجهل عن قواعد الاصول * ومراتب الفروع من النقول * فهل يحل لمؤمن ان يحرم ما ثبت من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم عاكاد نقله ان يكون متواترا * و عنع جواز ماعليه عامة العلماء كابرا عن كابر مكابرا * والحال ان الامام الاعظم * والهمام الاقدم * قال لايحل لا عدان يأخذ بقولنا مالم يعرف مأخذه من الكتاب والسنة والله سجانه و تعالى اعلم (فهذا) آخر ما اردنا ايراده من الرسالة التي الفها العلامة المحقق منلا على القارى نور الله تعالى مرقده * وجل في اعلى الجنان مقعده * وذلك في ربيع الاول من شهور سنة ١٧٤٩ تسع واربعين وما شين والف وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى آله واصحابه و تابعيم باحسان على ممر الزمان وسلم تسليما كثيرا



الرسالة السادسة

تذبيه ذوى الافهام على احكام النبليغ خلف الامام للعلامة خاتمة المحققين سيدى السيد مجد امين الشهير بابن عابدين نفعناالله تعلى به على به آمين

مهي الرسالة السادسة ١٠٠٠

سَلْمُ السِّمُ السَّمُ السَّمِ السَّمُ السَّمِ السَّمِ

الحمدللة رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا مجد الرسول الامين * المنزل عليه في الكتاب المبين * ان في ذلك لبلاغا لقوم عابدين * وعلى آله واصحابه جاةساحة الدين * ماتكررت تلاوة قوله تعالى بالبهـ الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك على ألسنة التالين (وبعد) فيقول المفتقر الى رجة ارجم الراحين * مجدامين «المكنى بان عامد ين * هذه رسالة سميتها تنبيه ذوى الافهام * على احكام النبليغ خلف الامام * وقد رتبتها علىمقدمة ومقصد وخاتمة اسأله سمحانه أن يختم لنا بالحسني * وان يرقينا بفضله الى القام الاسنى * وان يحفظني من الخطأ في احكامه * عنه واحسانه وانعامه * آمين (المقدمة) في دليل مشروعية التبليغ اعلم اناصل مشروعية التبليغ خلف الامام مارواه الامام مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله تعالى عنه اشتكي رسولالله صلىالله تعالى عليه وسلم فصلينا ورآءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره وما فيه عنه ايضا صلى بنارسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم وانو بكر رضىاللة تعالى عنه خلفه فاذا كبر رسولالله صلىالله تعالى عليه وسلم كبر أبوبكر ليسمعنا وما فيه أيضا عن عائشةرضي الله تعالى عنها لما مرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرضه الذي مات فيه فذكرته الى ان قالت وكان الذي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى بالناس وابو بكر رضي الله تدالي عنه يسمعهم التكبير ومن هنا قال الاعش في قول عائشة رضي الله تعالى عنها الثابت في الصحيين وكان ابوبكر يصلى وهوقائم بصلاة النبي صلىالله تعالى عليه وسلم والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعد يعني انه كان يسمع الناس تكبيره صلى الله تعالى عليه وسلم * وفي شرح مسلم الدمام النووي قولها وأبوبكر يسمع الناس فيهجواز رفع الصوت بالتكبير ليسمعه الناس ويتبعوه واندمجوز للمقتدى اتباع صوت المكبروهذا مذهبنا ومذهب الجمهورو نقلوا فيدالاجاع ومااراه يصم الاجاع فيه فقد نقل القاضى عياض عن مذهبهم ان منهم من ابطل صلاة المقتدى ومنهم من لم سطلها ومنهم من قال ان اذن له الامام في الاسماع صم الاقتداء بدو الافلا ومنهم من ابطل صلاة السمع ومنهم من صححها ومنهم منقال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة منارتبط بصلاته وكلهذا ضعيف والصواب جواز ذلكوصحة

صلاة المسمع والسامع ولايعتبر اذنالامام * قال العلامة ابن امير حاج على العلاسعد انيكون المراد بالاجاع المذكور اجاع الصحابة والتابعين وحينئذ فالظاهر صحته ولانقدح فىنقله اختلاف منسواهم ممن حدث بعدهم منفقهاء المالكية كذا فىالقول البليغ فىحكم التبليغ للسيد الجد الحموى وحديث الصحين تمامهذكره المحقق ابن الهمام فيشرحه على الهداية المسمى بفتح القدير عنء يدالله بنعبدالله ابن عتبة بنمسعود قال دخلت على عائشة فقلت الأتحدثنني عن مرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالت بلي لماثقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اصلى النياس قلت لاهم ينتظرونك للصلاة قال ضعوا ليهاء فيالمخضب ففعلنيا فاغتسل ثم ذهب«.» لينوء فاغمى عليه ثم افاق فقال اصلى الناس فقلنالاهم منتظرونك يارسول الله والناس عكوف فىالمسمجد للنظرون رسولالله صلىالله تعالى عليه وسلم العشاء الاخيرةقالت فارسل رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم الى الى بكر رضى الله تعالى عنه ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان الوبكر رضي الله تعالى عنه رحلا رقىقا فقــال ياعر صل انت فقال عمرانت احق بذلك فصلى مهم الوبكر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجدمن نفسه خفة فخر جيهادي ببنرحلين احدهما العباس لصلاة الظهروانوبكر يصلي بالناس فلمارآه انوبكرذهب لتأخر فاومى البه انلاتتأخروقال لهما احلساني الىحنيه فاحلساه اليحنب الى بكرفكان الوبكر يصلىوهو قائم بصلاة النبي صلى الله تعالى عليدوسا والناس يصلون بصلاة الى بكر والنبي صلى الله تعالى علمه وسلم قاعدةال عبيدالله فعرضت على الن عباس حديث عائشة فماانكر منه شيئا غيرانه قالاممثاك الرحل الذي كانمع العماس قلت لأوَّال هوعلى رضي الله تعالى عنه انتهي ﴿ قَلْتُ ﴾ ومعنى قوله والناس يصلون بصلاة ابي بكركماافاده الامام الزيلعي في شرحه على الكنز في بعض روايات الصحيحين أيضا وهبي نقتدي أنوبكر بصلاة النبي صلىالله تعالى عليه وسلم ونقتدي الناس بصلاة ابي مكر اناباكر كان ملغااذلا محوز ان يكون للناس امامان في صلاة واحدة الأثرى انهجاءفي بعض رواياته والوبكر يسمع الناس تكبيره كمام وهذاعين مامر عن الاعش * وفي فتم القدير عن الدراية وبديعرف جواز رفع المؤذنين اصوائهم فىالجمعة والعيدن وغيرهما انتهى ونقال مثله العلامة ابن نجيم فىالحر عن المجتبي (بقي) هنا شي وهو أن ظاهر الحديث ان ابابكر رضي الله تعالى عنه كان

^{«*»} قوله لينوء اى لينهض بجهد قال في القاموس ناء نواء وتنواء نهض بجهد

شرع فيالصلاة وحينئذ ففي اقتدائه بالنبي صلىالله تعالى عليه وسلم اشكال لانه لانجوز للامام الاقتداء بغيره بلاعذر (وقد) احاب عنه ائمتنا بانه انما تأخر لانه حصر عن القرائة لما احس بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قال بعض الفضلاء هذا تقتضي حواز استخلاف من ليس في الصلاة مع الله غير جائز اللهم الاان يكون تقدمه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد اقتدائه بابى بكر رضى الله تعالى عنه والله تعالى اعلم (المقصد) اعلم اولا انالامام اذا كبر للافتتاح فلامد لعجة صلاته من قصده بالتكبير الاحرام والا فلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جم بين الامرين بإن قصد الاحرام والاعلان للاعلام فذلك هو المطلوب منه شرعا وكذلك المبلغ اذا قصدالتبليغ فقط خاليا عن قصدالاحرام فلاصلاة له ولالمن يصلى تتليغه في هذه الحالة لأنه اقتداء عن لم يدخل في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام معالتبليغ للمصلين فذلك هوالمقصود منه شرعا * نقله الحوى عن فتاوى الشيخ مجد بن مجدالغزى الملقب بشيخ الشيوخ * ثم قال وتحقىق ماقاله ان تكبيرةالافتتاح شرطاوركنءلي الخلاف فيذلك فلامدفي تحققها من قصده مها الاحرام اى الدخول في الصلاة انتهى * والمراد تقول الغزى لأنه اقتداء النج اي اتباع صوت المكبر لاالاقتداء الحقيق كما توهمه بعض المتأخرين والظاهر انعلة فساد من يصلي تتليغه احابته لغيرالمصلي وعكن ان يكون المراد بالاقتـداء ذلك * وفي الحر عن القنيـة مسجد كبير بجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل نادى المؤذن ان مجهر بالتكبير وركع الامام للحـال فجهر المؤذن للتكبيرفان قصدجواله فسدت صلاتهوكذا لوقال عند ختم الامامقرائته صدقالله وصدق الرسول وكذا اذا ذكر فيالتشهد الشهادتين عندذكر المؤذن الشهادتين تفسد انقصد الاحابةانتهي . وسيأتيمن هذاالنوع من بدفروع ومثله مااذا امتثل امرغبره فلوقال للمصلى تقدم فتقدماو دخل فرحة الصف احد فتحانب المصلى توسعةاله فسدت صلاته فيذخى انءكث ساعة ثم متقدم مرأمه كذافي القهستاني عن الزاهدي ونقله في الدرالمختار حازماً له في موضعين وتوقف فيه في موضع آخر بناء على ماجزم به الشرنبلالي منعدم الفساد لكن نقل الفساد الشيخ ابراهيم الحلبي فيشرح المنية عن كتاب التجنيس واقرهو نقل عن ذلك الكتاب ان الاحابة بالرأس اوباليد مثله لكن قال وقد نفرغبانها ليسفيها امتثال امر انتهى والمصرح له ان الاحابة بالرأس لابأس بها ولم ارمن صرح بخصوص مسئلتنا سوى مامر عن الحموى وهذا الفرع اشبه بها من غيره لأن الاحابة فيهما بالفعل والله تعالمي اعلم

هذا ما تعلق بتكبيرة الاحرام ، واما التحميد من المبلغ والتسميع من الامام وتكميرات الانتقالات اذا قصد عا ذكره الاعلام فقط خاليا عن قصد الذكر فلا فسادكا ذكره الحوى لانه ليس بحواب بلهو محرد اخبار ولانه من اعال الصلاة كمالو استأذن علىالمصلي انسان فسبح واراديهاعلامهانه فيالصلاة اوعرض للامام شيُّ فسبح المأموم لان المقصود به اصلاح الصلاة اويقال ان القياس الفسادو لكنه ترك الحديث الصحيم من نابه شيء في صلاته فليسم فللحاجة لم يعمل بالقياس بخلاف مااذا سبع اوهلل بريد زجرا عن فعل اوام ابدفسدت عندهما خلافالا بي يوسف كما في المحتى * وفي التجنيس والمزيد لصاحب الهداية لوقال سبحان الله بعدما اداه صاحبه لاتفسد صلاته لان هذاليس مجواب بلهواخبار منهانه في الصلاة * وفيه ايضا ومن استأذن على المصلى فقال الله اكبر اوالحمدلله مرمديه الاعلاملاتفسد صلاته كامر في التسبيح والاصل فيدماروي عن على رضي الله تعالى عنه اندقال كنت آتی باب حجرة رسول الله صلیالله تعالی علیهوسلمواستأذن فینادی لی ادخل فان كان في الصلاة يسبع والدليل عليه ان المنادي في الاعياد والجم بجهر بالتكبير لاعلام القوم ولاتفسد صلاته بذلك جرت العادة مخالاف مااذا أخبر بخبريسره فقال الحمدلله لان ذلك جواب لان تقديره الحمدلله على كذا أنتهى والفرق بين التحر عةوغيرها حيث لميصم شروعه بقصده الاعلام فقطانه يصيرحينئذ غيرذاكر أصلاوترك الذكر في النحريمة مفسد للشروع بخلاف غيرهاتأمل (واعلم)انه اختلف فيماكان ذكرا بصيغته وقصديه الجواب فقال ابويوسف رحمه الله تعالى لايكون مفسدا لانه ثناء بصبغته فلا منغير بعز عنه كالم سغير عند قصد اعلامدانه في الصلاة مع أنه ايضا قصد افادة معنى به ليس هوموضوعا لهوعندهما تفسد وهوالصحيم لانه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله مجول جوابا كتشميت العاطس واجاب في فقم القدير عن قول ابي يوسف كالم يتغير عند قصد اعلامه انه في الصلاة بأنه خرج بقوله صلى الله تعالى عليدوسلم اذا نابت احدكم نائبة وهوفى الصلاة فليسبح الحديث اخرجه الستة لالانه لميتغير بعزعة فان مناطكونه من تلام الناسكونه لفظا افيديه معنى ليس من اعمال الصلاة لاكونه وضع لافادة ذلك فيرقى مارواءه على المنع الثابت بحديث عاوية بنالحكم انهذه الصلاة لايصلح فهاشي من كلام الناس انما هوالتسبيع والتهليل وقرائة القرآن * وكونه لم يتغير بعز ٢٦ ممنوع قال السرى السقطي لي ثلاثون سنة استغفرالله منقولي الجمدلله احترق السوق فخرجت فقيل لى سلمت دكانك فقلت الجدللة فقلت لنفسى لم لاتنتى لامرالسلين

انتهى * اذا علت ذلك ظهراك مافي كلام الحوى حيث علل لمسئلة التسميع والتحميد نقصد الاعلام بأنه ذكر بصيغته فلابتغير بعزعته انتهى فأنه لاحاجة اليه مع ماقدمناه على انه تخريج على غير العميم (تذبيه) قال العلامة ابن امير الحاج في شرح المنية عند قوله جهر الامام بالتكبير الظاهر انه بريد مطلق التكبير في الصلاة وظاهر البدائع تخصيصه بتكبيرة الافتتاح ثمقال بعدكلام والاوجه ان الجهر بالتكبير مطلوب منالامام فىسائر تكبيرات الصلاة حتى زوائد العيدىن ولاسيما فىالرفع من السجود ليعلم المأمـوم مطلقا وجود ذلك منــه ويعلم الاعمى من المأمومين انتقالاته من ركن الى ركن و تنابعه في تكبيرات العبدين واقل در حات طلب ذلك منه الندب والاستحباب والظاهر ان الجهر كاهو مطلوب منه في التكسر كذلك فيالتسميع لهذا المعني ثم قال ولقائل ان قدول ويستحب الجهر ايضا بالتكبير والتحميد لواحد من المقتبدين اذاكانت الجماعة لايصيل حهر الامام اليهم اما لضعفه اولكثرتهم فانلم يقم مسمع يعرفهم الشروع والانتقالات فينبغي ان يستحب لكل صف من المقتدين الجهر بذلك الي حد يعلمه الاعبي ممن يلمهم كما يشهد لهمافي صحيح مسلم رجمالله تعالى وهو ماقدمناه في بيان مشروعية التبليغ أنتهى ﴿ الْحَاتَمَةُ ﴾واذ قدعمات مشروعية رفع الصوت بالتبليغ وانالتبليغ منصب شريف قدقام به افضل الناس بعدالانبياء والمرسلين ذوي المقام المنيف فلا مدمعه من اجتناب ما احدثه جهلةالمبلغين الذين استولت عليهم الشياطين من منكرات التدعوها ومحدثات اخترعوهالكثرة جهلهم وقلة عقلهم وعدماعتنائهم باحكام ربهم وبعدهم عما هو سبب قربهم وانهماكهم في تحصيل حطام الدنيا وترك التعلم الموصل الى الدرحات العليا (فن) ذلك ان بعضهم مجهر بالتكبير عند احرام الامام من غير قصد الاحرام ليعلم الناس وربما يفعل ذلك وهو قاعد اومنحن ثم يدخل بعد الك في صلاة الامام ولاشك - ان من لم بكن قريبا من الامام يأخذ من ذلك المبلغ فلايهم شروعه لانه لم بدخل في تكبيره في الصلاة فيكون اقتداء بمن لمبدخل في الصلاة وهو لايصم كامر (ومن) ذلك أن بعضهم يكون أعي وهو بعيد عن الامام فيقعد رجل الىجانب ذلك المبلغ الاعمى ويعلمه بانتقالات الامام والاعمى يرفع صوته ليعلم المأمومين كاشاهدت ذلك في مسجد دمشق وعلى مامر تكون صلاة المبلغ فاسدة لاخذه من الحارج وكذلك صلاة من اخذ من ذلك المبلغ (ومن) ذلك اللحن بالفاظ التكبير والحميد اما التكبير فان أكثرهم عد همزة الجلالةوباء اكبروتارة عدون همزته ايضا وتارة محذفون الف الجلالة التي بعد اللام الثانية وتارة يحذفون هاءها ويبدلون همزة اكبر بواوفيقولون اللاواكبر قال العلامة الشيخ حسن الشرنبلالي في منظومته في الصلاة المسماة بدرالكنوز وعن ترك هاواولهاء حلالة * وعن مدهمزات وباء باكبر

قولهوعن ترك متعلق بقوله خالص في البيت قبله وقال في شرحها المراد بالهاوي الالف الناشئ بالمدالذي في اللام الثانية من الجلالة فاذا حذفه الحالف او الذابح او المكبر للصلاة اوحذن الهاءمن الجلالة اختلف في انعقاد عمنه وحل ذبحته وصحة تحر عمه فلا يترك ذلك احتماطاو عدهمزه لايكون شارعافي الصلاة وتبطل الصلاة يحصوله في اثنائها وعد الباءيكون جع كبروهو الطبل فنخر جعن معنى التكبير اوهو اسم الحيض او اسم الشيطان فيثبت الشركة فتنعدم التحريمة انتهى . وفيشرح المنية لابن الميرحاج والماللد فلانحلو من ان يكون في الله اوفي اكبر وان كان في الله فلا مخلومن ان يكون في اوله او فيوسطه اوفي آخره فان كان في اوله فهو مفسد للصلاة ولا يصير شارعابه وان كانلاعمز بينهما لايكفرلان الاكفار به بناءعلىاندشاك في مضمون هذه الجلة فحيث كان حازما فلا اكفار وإنكان فيوسطه فهو صواب الااندلاسااغفيه فان بالغ حتى حدث من اشباعه الف بين اللام والمهاء فهومكروه قيلوالمختار أنها لاتفسد وليس سعيدوان كانفى آخره فهو خطأ ولاتفسد ايضا وعلى قياس عدم الفساد فيهما يصيح الشروع بهماوان كان المدفى أكبرفان كانفي اولهفهو خطأمفسد للصلاة وهل يكفر اذاتعمده قيل نعمللشكوقيل لاولاينبغي ان نختلف في انه لايصم الشروع به وان كان في وسطه حتى صار اكبار لا يصير شارعاو ان قال في خلال الصلاة تفسدو فى زلة القارى للصدر الشهد يصبرشار عالكن سنغي ان يكون هذا مقدا ءااذالم تقصديه المخالفة كانه عليه مجدين مقاتل وانكان في آخره فقد قبل تفسد صلاته وقياسه ان لايصم الشروع له ايضا انتهى والظاهر ان مافيزلة القاري مبيءلي ماقيل أنه جم كبيركما نقله في النهر قال واذا كان كذلك فلا أثر لارادته المخالفة في اللفظ فقط قال وفي القنمة لاتفسد لآنه اشباعوهو لغة قومواستمعده الزيلعي بأنه لابحوز الافيالشعر النهي * ونقل في فتم القدىر عن المبسوط الفساد وكذافي البحرومشي عليـه فيالمنية وذكر الشيخ الراهم فيشــرحها انه الا صمح * والحــاصل انه لوقال الله اكبرمع الف الاستفهام لايصير شارعابا لاتفاق كاصرح به في التتارخانية ولو قال آكبار فعلى الخلاف * واما اللحن في التسميع فهوما يفعله عامتهم الاالفردالنادر منهم فيقولون رأتنا لك الحامد تزيادة الف بعد راء رتنا والف بعد حاءالجمد اما الثانية فلاشك في كراهتها واما الاولى فلم ارمن نبه عليها ولوقيل انهامفسدة

لميكن بعدا لان الراب تشديد الباء زوج الام كافي الصحاح والقاموس وهومفسد للمني الاان ىقال عكن اطلاقه عليه تعالى وان لم يكن واردا لانه اسم فاعل من الترسية فهو عدني رب وعلى كل حال فجميعماذكرناه لا محل فعله وماهو مفسدمنه يكون ضرره متعديا الى يقدة المتقدين عن يأخذ عنه كامر (ومن) ذلك مسابقته الامام في الرفع من الركوع والسحود وانكان قر سامنه وذلك مكروه لقوله صلى الله تعالى على وسلم (لاتبادروني بالركوع والسجود) وقوله علىه الصلاة والسلام (اما نخشي الذي تركع قبل الامام و يرفعان محول الله رأسه رأس مار ﴾ كذافي المحرع: الكافي قال وهو نفيد. أنهاكراهة تحريم للنهي المذكور أيوللوعبد (ومن ذلك رفع الصوت زيادة على قدر الحاحة بل قديكون المقتدون قلملين يكتفون بصوت الامام فيرفع الملغ صوته حتى يسمعه من هوخارج المسحدوقدصر - في السراج بإن الامام اذاحهر فوق حاحة الناس فقد اساءانتهي فكيف عن لاحاحة المهاصلا (ومن) ذلك اشتغالهم بيحرس النغمات العجسة والتلاحين الغرسة مالايتم الاتمطيط الحروف واخراجها من محالهاو لكنهم الرة نفعلون ذلك في حرف المدفيمدون الف الجلالة سماعندا لقعدتين فانهم عدونها مدابلهغا وقد مرحكم نفس هذاالمدانه مكروه واندلا فسدعلي المختار وتارة بفعلوند في غبر حرف المدوهو على التفصيل السابق * و اما محر د تحسين الصوت فلا يضر * قال في الذخررة ان كانت الإلحان لا تغير الكلمة عن موضوعها ولا تؤدي الى تطويل الحروف التي حصل النغني ماحتي يصبرالحرف حرفين بل لحنة تحسين الصوت وتزيين القرائة لاتوجب فساد الصلاة وذلك مستحب عندنا فيالصلاة وخارج الصلاة وأن كان يغير الكلمة من موضعها بوحب فساد الصلاة لان ذلك منهي وانما بجوزادخال المدفى حروف المدواللين والهوائبةوالمعتل نحو الالف والواو والياء انتهى * وفي إذان شرح هدية ابن العمادللمارف بربه تعالى سمدى عمدالغني النابلسي قال والدي رجهالله تعالى وقدصرحوا بأنه لامحل التنفي محمث يؤدي الى تغمر كماته واماتحسين الصوت فلابأس به من غير تغن كافي الخلاصة وظاهره انتركه اولى لكن في صدر الشريعة لاينقص شيئا من حروفه ولا نزيد في اثنائه حـرفا وكذا لايزيد ولاينقص من كيفيات الخروف كالحركات والسكنات والمدات وغبرذلك لتحسين الصوت فامامحرد تحسسين الصوت بلا تغيير لفظ فانه حسن وفى الفتم وتحسين الصوت مطلوب ولاتلازم سنهماانتهي تم قال وفي ملتقط الناصري وبجوز القرائة بالالحان اذالمتغبر المعني ويندب اليه قال عليه السلام (زينوا القرآن باصواتكم) وفي البحر من كتاب

الشهادات واما القرائة بالالحان فاباحها قوم وحظرها قوم والمختار ان كانت الالحان لاتخرج الحروف عن نظمها وقرائهًا فباح والافغير مباح كذا ذكر * قالوقدمنا فىباب الاذانمايفيد انالتلحين لايكون الامع تنيير مقتضيات الحروف فلامعني لهذا التفصيل انتهي كذا ذكره العارف قدس سره * وماذكره في البحر من ان التلحين لايكون الامع التغيير احْــنه من فتم القدير قال وهوصر ع في كلام الامام اجدفانه سئل عنه في القرائة فمنعه فقيلله لم قال مااسمك قال مجدقال النجبك ان يقال لك ياموحامد قالوا واذاكان لم يحل لدفى الاذان فني القرائة اولى و-لايحل سماعها أيضًا انتهى * قال سيدى عبدالغني النابلسي في موضع آخر ان الإذان والاقامة والتسبيمات خلال الصلاة والادعية جيعهاوالخطبة وقرائةالقرآن وذكر الله تعالى كل ذلك لايجوز فيه التمطيط والتغيير في الحروف والكلمات والزيادة في المد والنقصان منها لاجل هذا المستحب المستفاد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ زينوا القرآن باصواتكم ﴾ ونحوه منالاحاديث فان التغييروالتمطيط حرام وتحسين الصوت مستحب ولايرتكب الحرام لاجل المستحب انتهي * هذا وذكر في فتم القدير بعد ماقدمناه عنه عن الدراية من جواز الرفع مانصه * اقول وليس مقصوده خصوص الرفعالكائن فيزمانهابل اصلالرفع لاءبلاغ الانتقالات اما خصوص هذا الذي تعارفوه في هذه البلاد فلا سعد أنه مفسد فانه غالبا يشتمل على مد همزة الله اكبر اوبائه وذلك مفسد وان لميشتمل لانهم يبالغون في الصياح زيادةعلى حاجة الابلاغ والاشتغال بتحريرات النغم اظهارا للصناعة النغمية لااقامة للعبادة والصياح ملحق بالكلام الذى بساطه ذلك الصياح وسيأتى فى باب مايفسد الصلاة آنه اذا ارتفع بكاؤه من ذكر الجنة والنارلاتفسد ولمصيبة بلغته تفسدلانه فىالاول يعرض بسؤال الجنة والتعوذمن النار وانكان بقل ازالمراد اذا حصل به الحروف ولو صرح به لاتفسد وفي الثاني لاظهارهاو لوصرح بهافتال وامصيتاه اوادركوني افسد فهو بمنزلته وهنا معلوم انقصد، اعجاب الناس به ولو قال اعجبوا منحسن صوتى وتحريري فيه افسد وحصدول الحرف لازم من التلحين ولأارى ذلك يصدرممن فهم منىالدعاء والسؤال وماذلكالانوع لعب فاندلو قدر سائل حاجة من ملك ادى ســؤاله وطلبه بتحرير الغم فيــه من الرفع والخفض والتغريب والرجوع كالتغني نسب البنة الى قصد السخرية واللعب اذ مقام طلب الحاجة التضرع لاالتغني * انتهى كلام المحقق ابن الهمام ونقله عنه في النهرواقره عليه واقره عليه غيره وكذا قال للمذه الملامة ابن امير حاج وقداجاد رجه الله تمالى

فيما اوضع وافاد ولممار احدا تعقبه سوى السيد احد الجوى فانعقال اقول فيكون الصياح بما هو ذكر ملحقا بالكلام فيكون مفسدا وان لم يشتمل على مدهمزة الله اوباء أكبر نظرفقد صرحف السراجيان الاماماذا جهر فوق حاجة الناس فقداساء انتهى والاسائة دون الكراهةلاتوجبفسادا علىان كلامه يؤول مالآخرةالىانالافساد انما حصل محصول الحرف لاعجرد رفع الصوت زيادة على حاحة الابلاغ والقياس على من ارتفع بكاؤ ملصيبة بلغته غيرظاهر لان ماهناذكر بصيغته فلا ينغير بعز عته والمفسد للصلاة الملفوظ لاعزعة القلب علىماتقدم مخلاف ارتفاع الصوت بالبكاء لمصيبة بلغته فانه ليس بذكر فتغير بعز عته على ان القياس بعد الار بعمائة منقطع فليس لا عد بعدهاان بقيس مسئلة على مسئلة كاصرح بدالعلامة زين بنجيم في رسائله انتهى (قلت) وبالله تعالى النوفيق (اما)ماذكره من النظر فساقط لان المحقق لمجعل مبني الفساد مجردالرفع بلزيادة الرفع المحق بالصياح المشتمل على النغم مع قصد اظهاره لذلك والاعراض عناقامة العبادة فقول المحققوالصياح ملحق بالكلام اى الصياح المشتمل على ماذكر بدليل سوابق الكلام ولواحقه وبدليل قوله وهنامعلومان قصده اعجاب الناس به الى آخره اذلااعجاب في مجرد الصياح الخالي عماذكر فتعين ان المراد بالصياح ماذكر كالابخفي واماقوله على ان كلامه الخ فمنوع لان المحقق الكمال قائل بان الحرف لازممن التلحين كاهوصريح كلام الامام احد ووافقه الميه في البحرو لكنك قدعلت انه جعل مبني الفساد الصباح المشتمل على النع وان مجرد ذلك كاف في الفساد وانعالم بندعلى حصول الحرف لانذلك الحرف اللازممن التلحين لايلزمان يكون مفسدا لانه قد محصل التلحين بزيادة الالف التي بعد اللام من الجلالة و ذلك غير مفسد كاقدمناه فلذاقال المحقق في صدر عبارته فأنه غالبا يشتمل على مدهمزة الله اكبراو بأنه وذلك مفسد وانلميشتمل الخ فالمد المفسدهوماذكره ممايلزم غالبا وغيرالغالبمالايكون مفسدا مماقلناه بناء على ان قوله غالبا قيد ليشتمل بعد تعلق الجاربه فليس معناه انه من غير الغالب لايشتمل على شيء لمنافاته دعوى اللزوم فقد ظهر أن قوله وحصول الحرف لازم من التلحين لإيصلح مناطاللافسادلماعلمته بلائماذكره سانا لمايستلز مهذلك المفسدا لسأبق مماقديكون مفسدا في نفسه وان فرض عدم افساد الملزوم. فعاصل كلام المحقق ان الاشتغال بتحرير الغم والتلحين والصياح الزائد على قدر الحاجة لالقصد القربة بل ليعجب الماس من حسن صوته ونغمه مفسد من وجهين الاول مايلزم من التلحين من حصول الحرف المفسد غالبا والثاني عدم قصد اقامة العبادةوان لم محصل من تلحينه حرف مفسدكمايدل عليه ماذكروه من الفساد في ارتفاع البكاء لمصيبة فاذالم يحصل الفساد من التلحين بان كان

فيه حرف غير مفسدالذي هوغيرالغالب فالفساد للوجه الثاني لازموا ما قوله في تعليل عدم ظهوره لان ماهنا ذكر بصيغته الخ فكالامساقط لانك قدعمت سانقاان ذلك مبنى على قول الى يوسف وقدنقضه الفقهاء بمسائل تظهرلمن براجع شرو الهداية والبحر ونحوها منالمطولات والصحيح قولهما فان مناطكونه من كلام لناسكونه لفظا افيديه معنى ليس من اعمال الصلاة لاكونه وضع لافادة ذلك كمامر عن الفتح ولذا قال في النهر في ترجيم قولهما الاترى ان الجنب اذاقر أالفاتحة على قصد الثناء حاز انتهى (واما) قوله على ان القياس بعد الار بعمائة منقطع فنقول عوجبه ولانسلم ان ماذكره المحقق من هذا القبيل * اما اولافانه لم بجزم بالفساد بل قال لاسعد أنه مفسد * وأماثانيا فالانهوانكان مراده الجزمبالفسادفقد سامعلي ماذكره من الاصل لانطباقه عليه بل كم من مسئلة لم وحد فيهانص عن المتقدمين يبحثون فى بيانها بحسب مايظهر لهم وتختلف فيها آراؤهم من غيرنكير فهذه المسئلة كغيرها من المسائل التي لم يوجد فيهانص عن المقدمين وقد حرت عادته كغيره عن له احاطة باصول المذهب ومهارةبالفروع النحث فى بعضالمسائل كقوله ننبخي ان يكوز الحكم كذا ومقتضى القواعد كذا وكذا ابن نجيم واضرابه يقول كذلك فىالبجر والاشباء فلوكان ذلك من القياس كيف يسوغ لهاستعماله معماذ كره من ان القياس انقطع على أنه قال في آخر الحاوى القدسي ونقله عنه ايضا العلامة التمر تاشي في كتابه معين المفتى مانصه بمدكلام قبله ومتى لموجد فيالمسئلة عن ابي حنيفةرواية يؤخذ بظاهر قول أبى يوسف تم بظاهر قول مجمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم الاكثر فالاكثر هكذا الى آخر منكان من كبار الاصحاب واذالم بوجه فىالحادثة عنواحد منهم جوابظاهر وتكلم فيهالمشا نخالمتأخرون تولا واحدا يؤخذ بدنان اختلفوا يؤخذ تقول الاكثرين ثم الاكثرين وما اعتمدعليدا لكبار الممروفون منهم كابى حفص وابى جعفر وابىالليث والطحاوى وغيرهم ممن يتمد عليدوان لم يوجد منهم جواب البتة بنظرالمفتى نيها نظر تأمل واجتهاد امجد فها مانقرب الى الخروج، العهدة ولا يتكلم فيها حزافا الى آخر ماذكره وفي اول التتارخانية عن التهذيب لو اختلف المتأخرون تختار واحدا من ذلك فلولم بجد من المتأخرين بجتهد ترأيه اذاكان يعرف وجوءالفقه ويشاور اهلاالفقه ولانخني على ذوى الافهام علمو مرتبدًا لحقق ان الجمام من طول باعد وسعة اطلاعه ومابالك بامام له قوة على ترجيم ماخالف المذهب بحسب مايظهرله من الدليل وان كنالانقبله منــه كما نص عليه تلميــذه العلامة قاسم بن قطلو بغا لانا مقلدون لابى حنيفــة

افلانقيل منه ماهو معقول لايعارضه شيُّ من المنقول بل موافق لما ذكروه لنا من ان الصحيم ان الثناء ستغير بالعز عةوما فرعوا عليه من الفروع ففي البحر عن الظهيرية واو وسوسه الشيطان فقال لاحول ولاقوة الابالله انكان ذلك لائم الآخرة لاتفسد وانكان لائم الدنيا تفسد خلافا لابى بوسف ولو عوذ نفســه بشئ من القرآن للحمي ونحوها تفسد عندهم انتهى وفي الذخيرة اذا فتم على رجل ليس هو فيالصلاة اصلا فهو على وجهين اناراد بهالتعليم تنسد صلاته وان لم مرد بهالتعليم وانما اراد به قراءةالقرآن لاتفسد اما اذا أراد بهالتعليم فلانه ادخل في الصلاة ماليس من افعالها لان الذي يفتح كأنه تقول بعد ماقرأت كذا وكذا فخذ مني والتعليم ليس منالصلاة فيشئ وادخال ماليس منالصلاة في الصلاة بوحب فساد الصلاة انتهى وذكر قبل هـذا في وحه قول الامام الى حنيفة ومجد بالفساد فيما لواخبر مخبريسره فقال الحدلله لان الجواب لننظم الكلام فيصير كأنه قال الحمدلله على قدوم ابى مثلا ولو صرح به نفسد كذا هذا اونقول انالكلام ببني على قصدالمة كلم فتى قصد عا قالهالتعجب بجمل متعجبا لامسيما فان قال سيحان الله على قصد التعجب كان متعجبا لامسما الاسرى انمن رأى رجلا اسمه يحي وبين بديه كتاب موضوع قال يامحى خذالكتاب بقوة واراد خطابه لايشكل على احد انهمتكلم وليس بقارئ وكذلك اذا كان الرجل فىسفينة وابنه خارج السفينة وقال يابني اركب معنا واراد خطابه بجعل متكلما لاقارئًا الى آخر ماذكره من الفروع ولانخفي علىك ان التوجيه الثاني المصرحيه فى الذخيرة مما يدل على انه ليس المفسد خصوص ماكان جوابا اواظهارا لمصيبة كايتوهم من ظاهر عباراتهم والا لاقتصرعلى التوجيه الاولوهنا كذلك اذا قصد الاعجاب بصوته كان معجب الاذاكرا فمسئلتنا وانلمنصوا علمها فهي داخلة تحت هذا التوجيه كالانحنى على نبيه ومن القواعد المقررة ان مفاهم الكتب معتبرة وايسكل مسئلة مصرحا بهافان الوقائع والحوادث تتجدد بتجدد الازمان ولو توقف على التصريح بكل حادثة لشق الام على العباد بل بذكرون قواعدكلية تندرج فها مسائل جزئية فبجوز للفتي استخراحها منذلك كايشهد بذلك ماقدمناه عن الحاوى القدسي ولاشك ان هذا المبلغ اذا لم يقصد اقامة القربة بل قصد مجرد الاعجاب بصوته والاشتغال بالتلحين والتنغيم لايكون ذاكرا كاقلنا فيبنى كلامه على قصده وأن لم بحصل منه زيادة حرف مفسدة وليس ذلك من باب القياس الذي انسدبابه وازا قال سيدى عبد الغني النا بلسي قدس الله تعالى سره في شرحه

على هدية ابن العماد في بحث شروط الصلاة عندالكلام على مسئلة ذكرها بحشا انبعض المسائل يكلونهاالي فهم المفتى والمدرس والمؤلف اذهم اكل المتفقهة فيكملون بفهومهم المسائل الناقصة في التعبيركما هو دأب كل خبير ثم قال فان المسائل المدونة في الفقه انما يتكلمون عليها من حيث كلياتها لامن حيث جزئياتها فلا يقال في الجزئيات التي انطبق عليها احكام الكليات أنها غير منقولة ولا مصرح بها فكم من جزئي تركوا التنبيه عليه لانه يفهم من حكم كلي آخر بطريق الاولوية كهذه المسئلة وهذا الاعتبار جار في جيع نظائره من ابحاثنا التي نذكرها فيهذاالكناب وغيره وفرق بين تطبيق الكليات علىالجزئيات وبين التخريج بانالتطبيق المذكور تفسيرالمراد من نفسالكلي معنى اولوية والتخريج نوع قياس والله تعالى الموفق الىالصواب والدافع للارتياب أنتهي كلامه قدس سره ونفعناً به وفي هذا القـدر المقصودمنه نصرة كلام المحقق بل نصرة الحق انشاءالله تعالى كفاية والله تمالى ولى التوفيق والهداية وهذا الذي ذكرناه من المنكرات التي يفعلها المبلغون نبزة من قبائحهم الني تعارفوها في نفس الصلاة واما مانفعلونه خارجهابعدالصلوات وفىالاذان وغيرذلك كالغناء فىالمنارةالذي يسمونه مولدالرسول صلىالله تعالى عليه وسلم واخذ الاجرة عليه وغير ذلك مما يوجب فسقهم وعدم الثقة باقوالهم واعلامهم بدخول الاوقات سيما مع عدم الاحتياط فيها مما يؤدي الىعدم حل الافطار للصائم والشروع بالصلاة منغير غليةالظن لعدم عدااتهم كما نبه على ذلك سيدى عبدالغني ألنا بلسي نفعنا الله تعالى مه فشيء كثير اسنا الآن بصدده نسئله سحانه وتعالى ان محفظنا من الزيغ والزلل وان عن علينا وعلىوالدينا ومشايخنا بحسن الخاتمة عند تناهىالاجلهذا آخر مااردنا ابراده في هذه الرسالة والحمدللة اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى آله وصحبه اجعين وكانالفراغ من تسويدها ليلةالسبت غرة محرم الحرام سنة ١٢٢٦



الرسالة السابعة

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالختمات والتها ليل تأليف علم العلماء افضل الفضلاء السيد الشريف السيد مجمد عابدين عليه رحة ارحم الراحين كين

صورة ماكتبه سيدنا المؤلف رجهالله تعالى على نسخته التي مخطه الشريف سان عددالكتب التي حمث منها هذه الرسالة سوى التي راجعتها ولمانقل عنها اسردها هناوان كنتعزوتكل مسئلةالى محلها لنزداد الواقن عليهاثقة بذكر مجموعتها وقدنافتعلى خسين كتابا وهي شرح البخارى للعيني * شرح مجمع الآثار * شرح الكنز الزيلعي * شرحه لان نجم ، شرحه للقدسي * شرح المجمع لان ملك * معراج الدراية وفتح القدر والدرالمخار وشرح الوهبانية لان الشحنة و للصنف الذخيرة البرهانية * الظهرية * الولوالحية * الخانية * الخلاصة * النزازية * القنية * خزانة الفتاوي لمختصر منتق الفتاوي ، فتاوي العلامةقاسم *انفعالوسائل * تاتارخانية * الشرندالالمة * بلوغ الارب للشرنداللي «التيمان للنووي * حاشية الرملي على البحر * حامع الفتاوي * الطريقة المحمدية * شرحها للاستاذ عبدالغني * تبيين المحارم * نورالمين * هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك * مجوعة فناوى لان حجر * شرح النهيج الشيح الاسلام زكريا * القاظ النائمين للبركوى * الهداية * الكنز . المجمع * المختار «مواهب الرجن «الملتقي الايضاح «الوقاية « التنوير «القاموس « الفتاوي الخيرية * شرح الغاية للخطيب الشريبني * شرح الاشباه للميرى * حاشية المنتهى * شرح الملتق للباقاني * الجوهرة شرح القدوري المحدادي * شرح الطريقة المحمدية لرحب افندي * الاختيار شرح المختار *

من الرسالة السابعة إ

المُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ الْمُعْرَالُونِ

الحمدلله الذي سلك بعباده المؤمنين السبيل الاقوى * واحلهم في الرتبة القصوى * والزمهم كلة القوى * والصلاة والسلام على المرسل رجة للعالمين ، وقدوةللعالمين العاملين ، وعلى آله واصحابه الذين تذلوا نفوسهم لمرضاته ، واوضحوا السبيل لمن رام تقوى الله حق تقاته * وعبدوا الله مخلصين له الدن * وبذلوا النصحة لعامة المؤمنين * ولم يأخذوا على ذلك اجرا ولاعوضا *ولم يشركوا بعبادة ربهم إحدا ولم يطلبوا عرَضاً ولاغرضا * وعلى سائرالائمة * هداةهذه الامة . الذين حازوا من هذا القسم اوفر نصيب * وقام منهم على كل غصن من اغصان الشريعة عندليب * وعلى كل منهر من منابر التوحيد خطيب • فالعيش في ساحتهم عيش خصيب «مذينوا المعروف والمنكر «وجاهدوا فيالله الجهاد الاكبر ،ولم:أخذهم فيه لومة لأئم * ولاسطوة ملك حبار قاصم * ولم يداهنوا في الدين * ولم يكتموا الحق المبن * بلارشدوا واخلصوا لله في الطاعات * وآمنوا وعملوا الصالحات * وتواصوا بالحق وتوصوا بالصبر* ففازوا بعزيز النصر .وحزيل الاحر. (امابعد) فيقول مجدامين * الشهيربابن عابدين * الماتريدي الحنفي * منم اللطف الخفي * والخير الوفي * والبرالحني * لماوقع في دمثق وغيرها الطاعون العام * عام تسعة وعشر بن ومائنين والف وقبله بعام * رأيت الناس مقبلين على الوصِّة بالختمات والتهاليل. معاعتقادهم بإنهامن اعظم ماستقرب مه الى الله الجليل * وكان من سابق لى في ذلك شبهة قوية * سناء على قواعد ائمتنا الحنفية * فاردت أن أنبه عليها وأن لم بجد نفيا * لعلمي بإن مغابر المألوف منكر طبعا * ولكن كثيرا من المسائل * لاتكاد تحد عنها من مسائل ، وقد بينها الأعمة الاوائل * والدوها بالحجج والدلائل * خدمة لصاحب الشرع الشريف * واعتناء بقدره العلى المنيف * ورهبة مماور دفى الكتمان * ورغبة فيما عد لاهل البيان * ولم آت بشيء بدون مستند * ولم استند الالنقل صحيح معتمد * فاقسمهالله العظيم على من رأى ما اقول * واطلع على ماسطرته من النقول * ان ينظر بعين الانصاف * وبجانب سبيل الاعتساف * ويعبدالنظر مرة بعدمرة * ويكرر التفكركرة بعدكرة * ويلاحظ الهموقوف للحساب * مسئول عن الجواب * كيلا يصده الطمع في الدنيا الفائية * عما منفعه في الآخرة الباقية * و ان منظر لماقيل لالمن قال *

وان يعرف الرجال بالحق لاالحق بالرجال * فان رآه صوابا فليذعن * والافليد لل على ما مدعيه وليبرهن * منقل صالح لمعارضة ما اقول * و لما أثبته من صريح النقول * ولانقتصر على انذلك مشتهر معروف * فكم من منكر مألوف * والعرف الطارى * ليس من الحجج الاربة الشرعية * فابالك ان خالف الادلة النقلية والعقلية * واني وربي شاهدم بداظهار الحكم الشرعي * والخرو جمن عمدة ادآء الواحب المرعي * ولماردتقبيم فعل احدبيمنه * ولاأظهارزيفه وشينه * فمن ظن بيخلاف ذلك او نال مني * فقد جعلت ربه خصماعني * والى الله م حعنا * والموقف محمعنا * علم إنى لم آت بشي لماسيق الله * ولم شه احدعلم * بلوحدت لي قدوة هو أحل امام «١» * قدسبقني الى ذلك مُئين من الاعوام * وهو الذي حرك لي همة تقاعدت منذزمان * عن اظهار ذلك مخافة ان الفكر قدخان * ولماحددت العزم تواردت لي على ذلك الادلة * فاتضح الحقوضوح الشمس حث لافي السماءعلة * وجعت هذه الرسالة * وحررتهذه العجالة * فحآءت محمد الله تعالى قرة لعين قارم ا *و درة لتاج دارم ا* (ووسمتهابشفاءالعلمل * وبل الغلمل * في حكم الوصية بالختمات والتهاليل) صانها الله تعالى عن حسو ديصده حسده عن الانصاف * وعن بعيد عن قبول الحق والاذعان به والاعتراف * وحعلها ذخرا لي يوم التناد * وَسـؤال الخلق عن حقـوق الحق والساد وعلمه اعتمادي * واليكرمه استنادي * وهو ملجأي ومأمولي * ومقصدي ومسئولي « في ان محفظني عن الخطأ والخلل «ويلهمني حتى عند حلول الاحل « وقدر تدتيا على مقدمة وفصلين ومقصد وخاتمة * وتتمة العضفروع مهمة فاقول (القدمة) فى دليل حوازاخذ الاجرة على الطاعة وعدمه ومافيه من الاختلاف ذكر الامام النحارى فى كتابه الجامع الصحيح باب ما يعطى في الرقية على احياء العرب بفائحة الكتاب وقال انعباس رضيالله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم احق مااخذتم عليه اجراكتاب الله وقال الشعبي لايشترط المعلم الاان يعطى شيأ فيقبله وقال الحكم لماسمع احداكره احر المعلم واعطى الحسن عشرة دراهم ثمذكر بسنده حديث الرهط الذبن نزلوا على حي فلم يضيفوهم فلدغ سيدهم فطلبوا من الرهط فقال بعضهم نعم والله انى لارقى ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا فما انابراق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطيع من الغنم فانطلق يتفل عليهو بقرأ الحمدلله رب العالمين فكأنما نشط من عقال فانطلق عشى وما مه قلبة أي علة

[«]١» هو الامام العلامة الشيخ مجدالبركوى صاحب الطريقة المحمدية وغيرها من المؤلفات السنية منه

وفيهانه عليه الصلاةوالسلام اقرهموقال قداصبتم اقسموا واضربوا لى معكم سهما ﴿ وَذَكُرُ ﴾ شَـارِحُهُ العَلَامَةُ مُحْوِدُ العَيْنِي أَنَّهُ قَدْ أَخْتَلُفُ فِي أَخْــَذُ الأَحْر على الرقمة بالفاتحة وفي أخذه على التعليم فأجازه عطاء وأبوقلابة وهوقول مالك والشافعي وأجد وابيثور ونقله القرطي عنابي حنيفة فيالرقية وهوقول اسحاق وكره الزهرى تعليم القرآن بالاجر وقال ابو حنيفة واصحابه لايجوز انيأخذ على تعليم القرآن * وقال الحاكم من اصحابنا في كتابه الكافي ولا بجوز ان يستأجر رجلا ان يعلم أولاده القرآن والفقه والفرائض او يؤمهم في رمضان او يؤذن ، وفي خلاصة الفتاوي ناقلا عن الاصل لا بجوز الاستئجار على الطاعات كتعلم القرآن والفقه والاذان والتذكيروالحج والغزو يعنى لابجب الاجر وعنداهلالمدينة بجوز وبه اخذالشافعي ونصير وعصام والونصر الفقيه والواللث رجهمالله تعالى والاصل الذي بني عليه حرمة الاستنجار على هذه الاشياء انكل طاعة تختص بها المسلم لابحوز الاستئجار عليها لانهذه الاشياء طاعةوقربة تقع عن العامل قال الله تعالى (وان ليس للانسان الاماسمي) فلانجوز اخــ الاحرة كالصوم والصــ لاة واحمجوا على ذلك باحاديث منها مارواه اجد في مسنده عن عبدالرجن بن شبل سمعت رسولالله صلى الله عليه وسلم نقول ﴿ اقرأُوا القرآن ولاتأ كلوا به ولاتجفوا عنــه ولاتغلوا فيه ولاتستكثروا به ﴾ ورواه احجاق بن راهويه ايضا في مسنده وابن ابي شنبة وعبدالرزاق في مصنفهما ومن طريق عبدالرزاق رواه عبدين جبد والو يعلى الموصلي والطبراني * ومنها مارواه البزار في مسنده عن عبدالرجن بن عوف مرفوعا نحوه * ومنهـا حديث رواه ابوداود منحديث المغيرة بن زياد الموصلي عنعمادة عن الاسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال علمت ناسا من اهل الصفة القرآن فاهدى الى رحل منهم قوسافقلت ليست عال وارمي عافي سبيل الله فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ﴿ اناردت ان يطوقك الله طوقا من نار فاقبلها) ورواه ان ماحه والحاكم في المستدرك وقال صحيح الاسناد ولم نخرجاه واخرجه ابوداود منطريق آخر * ومنهامارواه ابن ماجه منحديث عطية الكلاعي عنابي منكعب رضيالله عنه قال علمت رجلا الةرآن فاهدى الىقوسا فذكرتذلك للنبي صلىالله عليه ولم فقال ﴿ اناخذتها احُذَت قوسًا مَنْ نَارَ ﴾ قال فرددتهاومنها مارواه البيهقي في شعب الاعان من حديث سلمان من مريدة عن اسه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قرأ القرآن يأكل به الناسجاء يوم القيمة ووجهه عظمة ليس عليه لحم، ومنهامارواه الترمذي

من حديث عران بن حصين برفعه اقرأوا القرآن وسلوا الله به فان من بعدكم قوم يقرأون القرآن يسألون الناس، وذكر ابنبطال من حديث جادبن سلمة عنابى جرهم عنابى هريرة رضىالله تعالى عنه قلت يارسـولالله ماتقول في المعلمين قال (اجرهم حرام) وذكر ابنا لجوزي من حديث ابن عباس مرفوعا لاتستأجروا المعلمين وهذا غيرصحيم وفي اسناده احدبن عبدالله الهروي ، وهذه الاحاديث وانكان في بعضها مقال أكمنه يؤكد بعضها بعضا ولاسما حديث القوس فانه صحيح كاذكرنا واذا تعارض نصان احدهما مبيح والآخر محرم مدل على النسخ كاندكره * واجاب ابنالجوزي ناقلا عن اصحابه ﴿ اي اصحاب مذهبه من الحنابلة ﴾ عن حديث الباب ثلاثة اجوبة ﴿ احدها انالقوم كانواكفارا فعجاز اخذ اموالهم ﴿ والثاني اِنحقالضيف واجب ولم يضيفوهم ﴿ والثالث انالرقية ليست بقربة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها * وقال القرطي ولانسلم انجواز اخذالاجرة في الرقي يدل على جواز التعليم بالاجر وقال بعض اصحابنا ومدنى قولهصلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم عليه اجراكتاب الله يعنى اذارقيتم به وحل بعضهم الاجرفيه على الثواب وبعضهم ادعى نسخه بالاحاديث المذكورة واعترض بأنه اثبات النسخ بالاحتمال وهومردود * قلت الذي ادعى النسخ اعاقال الحديث يحتمل الاباحة والاحاديث المذكورة تمنع الاباحة قطءا والنسخ هوالحظر بعد الاباحة لانهااصل«١» في كل شي فاذاطر أالحظر دل على النسخ بلاشك، وقال بعضهم الاحاديث المذكورة ليس فيهاما تقوم بدالحجة فلا تعارض الاحاديث الصحيحة «تلت لانسل ذلك فان حديث القوس صحيح و فيه الوعيد الشديد وقال الطحاوي ويجوز الاجر على الرقى وانكان يدخل في بعضه القرآن لانه ليس على الناس ان يرقى بعضهم بعضا « ١ » فيه ان الكلام في الأباحة الثابتة بدايل خاص لابالاصل فعتاج الى اثبات تقدم المبيع على الحاظر حتى يثبت النسخ وبجاب بما قرره الاصوليون بأنه يحمل على تأخر الحاظر عن المبيع لئلا بتعدد النسخ للاباحة الاصلية بالحاضر ثم نسخ الحاظر بالبيع ولكن فيـه كلام يعلم منالتاويح وحواشيه والا-سـن ان بحاب بأنه لما وجب ترجيع المحرم على المبيع وثبت صمتهمالزم الحكم يتقدم المبيع فنسخ ترجيع المحرم حكمه وانلميعلم التاريخ نظيره انالمقارنةفي التخصيص شرط لكن ذلك في التخصيص في نفس الامر اما اذاتمارض خاص وعام يجمع بتخصيص العام به فاذا وجب حله على ذلك تضمن الحكم منا بانه كان مقارنا اوبانه ليس بمخصص اول كما قرره فىالتحرير وشهــادات فتع القدير

وتعليم الناس بعضهم بعضاالقرآن واجب لان فيذلك التبليغ عن الله تعالى انتهى كلام العيني ملحصا (اقول) وقد عقد الامام الحافظ أبو جعفر الطحاوي للاستئجار على تعليم القرآن بابا في كتبابه مجمع الآثار وذكر فيــه الادلة من الجانبين وكذا شارحه الامام ابو الفضل بننصر الدهستاني وذكر منجلة الأُدلة لنا بسنده الى عَمَّان بن ابي العاص رضي الله تع الى عنه انه قل قل لى رسولالله صلى الله عليه أوسلم (أتخذ مؤذنا لايأخذ على اذانه اجرا) قال فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان بالاجر * ثم ذكر بسـنده الي ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا قال له اني احبك في الله فقال له ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لكني ابغضك فيالله لانك تبغي فياذانك اجرا اوتأخذ علىالاذان أجرا * قال فقــد ثبت عــا ذكرناه كراهية الاجرة على الاذان والاستجمــال على تعليم القرآن كذلك وقال ولوأن رجلا إستأجرر جلاليصلي على ولي له قدمات لم يجز ذلك لانه استأجره على ان يفعل ماعليه ان يفعله فكذلك تعليم القرآن فالاجارة باطلة لانالاجارات انما تجوز وتملك برا الابدال فمايفعله المستأجرون للمستأجرين * والآثار الاول (اي التي استدل بها الشافعي على جوازالتعليم) لميكن الجمل المذكور فيها على تعليم القرآن وانماكان على الرقى التي لم يقصــد بالاستُجَار علمًا الى القرآن * الى انقال ومن استجمل جعلا على عمل يعمله فيما افترض الله تعالى عليه عله فذلك عليه حرام لأنه أعا يعمله لنفسه ليؤدي بدفرضا عليه ومن استجمل جعلا على على يعمله لغيره من رقية أوغيرها وانكانت بقرآن اوعلاجاويما اشبه ذلك فذلك جأئز والاستجعال عليه حلال فيصع بماذكرنا ماقد روى عنرسـولالله صلى الله عليه وسـلم في هذا الباب من النهي ومن الاباحة ولانتضاد ذلك فيتنافى وهذاكله قول ابى حنيفة وابى يوسف ومجد رجةالله تعالى عليهم أنتهي * والمراد بالكراهية عدم الجوازوعدم الصحة كما صرح بدفي الهداية وغيرهاولذاقال هنافالاحارة باطلة * والمراد بقوله من رقية اوغيرها اي من الاعمال التي يعملها لغيره وليست بطاعة براد بها الثواب بدليل جعله مقابلا لماذكره قبله من عدم الجواز فىالاذان والتعليم وماافترضه الله تعالى والالزم التناقض في كلام هذا الامام الجليل لان قوله اوغيرها لوجل على ماعدا الرقية من الاعمال مطلقا لشمل الاذان ونحوه ولشمل ايضانحو الحبج والعمرة والاعتكاف والصوم والصلاة الغير الواجبات معانه لاقائل بجواز اخذ المـال على شيء منهـا لامن المتقدمين ولامن المتأخرين ولزم بقاء التنافي بين الآثار مع ان مراده التوفيق

والجمع بينها ولزم مخالفته لعبارات المتون والشروح والفتاوى الآتي نقلهاولشمل الثلاوة المجردة مع تصريح المشايخ بعدم جواز آخذ المال علمهاكما سيأني * فحـاصل كلامه انه لوعمل لغيره عملا ليس بطاعة كرقية ملدوغ ونحوها من شاء دار اوخياطة ثوب وآمثال ذلك مجوز احْذ المال عليه وان كانت الرقية بقراءة قرآن اوعلاج غيره كوضع ترياق اوبمــا اشــبه ذلك لان ذلك ليس المراد منه القربة والثواب بخلاب الاذان والتعليم وغيرهما من الطاعات فانهلابجوز اخذالمال علىشئ منهوهذامذهب ائمتنا الثلاثة ابي حنيفة وابي بوسف ومجد * وممامدل على ماقلنا قطعا قول الهداية الاصل انكل طاعة يختص بها المسلم لابجوزالاستئجارعليهاعند بالقولهءلميه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولاتأكاوا مه الي آخره * فقد صرح سطلان الاستنجار على كل طاعة عندنا وسترد علىك النقول المتظافرة فيذلك محيث لاتبقي شبهة لحائر * ولاحجة لمكابر * وفي معراج الدراية شرح الهداية ونصاحد رجماللة تعالى مثل قوائما ويقولنا قال عطاء والضحاك والزهرىوالحسن وان ـ يربن وطاووس والشبي والنخعي ثمماطال فيالاستدلال (تنبيه) ثم اعلمان الحكم عندنا كذلك في كل فعل هو طاعة و ان لم تكن و اجبة كاعلم ممامرعن الكافى والخلاصة وغيرهما والوحه العام انالقربةمتي حصلتوقعت عن الفاعل لالغيره ولهذا تعتبر اهاية الفاعل ونيته لانية الامر واوانتقل فعله الى الآمر لشرط نية الآمرواهليته كافى الزكاة حتى لوكان المأمور كافرا يصمح اداء الزكاةمنه عن المسلم فكان الاجر على عمل نفسه لاالمستأجر ﴿ فصل ﴾ جيم ماقدمناه هومذهبأ نمتنا الثلاثة ومن تبعهم من مشايخ المذهب المتقدمين * وحاصله منع الاستئجار والجعالةعلىشئ من الطاعات سواءكانت واحقاولا كالاذان ونحوه وانماحازالاستئجارعلى الرقيةو لوكانت بالقرآن لانهالم تفعل قربة لله تمالى بل للتداوى فهي كصنعة الطبوغيرهامن الصنائع وللحديث الصريح الوارد في ذاك وعليه محمل ماوردمما يوهم الجواز مطلقا توفيقا بين الادلة ان لمنقل بالنسخ كامر سانه فلاسافي اطلاق عدم الجوازعندائمتنا المتقدمين ﴿ لَكُنَّ ﴾ بعض المتأخرين استثنى في زمانه الاستُجارِعلى تعايم القرآن ﴿ قَالَ ﴾ في كتاب الكراهية من الخلاصة ولابأس بأخذ الاجرة لنعليم القرآن فى زمانناقال الفقيه ابوالليث رحدالله تعالى كنت افتى شلاثة فرجعت عنهاافتي ﴿ انْلَا مُحَلِّ احْدَالَا جَرَّةُ عَلَى تُعْلِمُ الْقُرِّ آنَ ﴿ وَانَّهُ لَا يَنْغَى لِلْمَالَمُ ان يدخل على السلطان ﴿ وَانْهُ لا مُنْبَى لَاعَالُمُ انْ يَحْرِجُ الْمُ الرِّسْتَاقُ فُرْجِعَتْ عَنِ الْكُلّ محرزا عن ضياع تعلم القرآن ولحاجة الخلق ولجهل اهل الرستاق ﴿ وَوَلَّ ﴾ الامام

قاضىخان فى فتاواه ومشاخ بلخ جوزوا هذه الاجارة أى على تعليم القرآن حتى حكى عن مجدين سلامر حمالله تعالى اندقال اقضى تسميرباب الوالد لا حُجِرة المعلم الى آخر مانال (واقتصر) عليه ايضافي مواهب الرجن حيث قال فيما لامجوز اخذالاجرة عليه والحج والاذان والامامةوتعلم الفقهوالفتوى اليوم علىجوازه لتعليمالقرآن انتهى (وفى) الهدايةولاالاستئجارعلىالاذانوالحج وكذا الامامة وتعليمالقرآن والفقه وبعض مشايخنا رجهمالله تعالى استحسنوا الاستئجارعلى تعليمالقرآناليوم لظهور النوانى فى الامور الدينية فني الامتناع تضييع حفظ القرآن وعليه الفتوى (وقال) في متن الكنز بعد ذكره عدم الجواز فيما من والفتوى اليوم على جواز الاستنجبار لتعليم القرآن وهكذا في غيرما كتاب من الكتب المعتمدة في المذهب (وزاد) عليه في مختصر الوقاية حيث قال ولاتصم للاذان والامامة والحجو تعليم القرآن والفقه الى ان قال ويفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه .. وهكذا عبارة الاصلاخ * وزاد في المجمع فقال ولاعلى الطاءات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه وقيل يفتى بجوازه على التعليم والامامة والفقه. وفيمتن المختار وقيل يجوز على التعليم والامامة فى زماننا وعليه الفتوى ، وهكذا فى متن الملتقى ودرر البحــار * وزاد بعضهم الاقامة وبعضهم الوعظ * قال في تنوير الابصار ويفتى اليوم بصمتها لتغليم القرآن والفقـه والامامة والاذان وبجبر المستأجر على دفع ماقبل وبحبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة انتهى * وفي الفتـاوى البزازية الاستئجـار على الطـاعات كـتعابم القرآن والفقه والتدريس والوعظ لابجوز اى لابجب الاجر واهل المدنسة طيب الله تمالي ساكنها حوزوه وله اخذ الامام الشَّافِي *قال في المحيط ومشايخ بلخ على الجواز * وقال الامام الفضلي والمتأخرون على جواره ثم قال وقال مجد بن الفضل كره المتقدمون الاستئجار على تدايم القرآن واخذ الاجرة عليه لوجود السطيةمن بيتااال مع انرغبة في اورالدين وفي زماننا انقطعت ويعنى بالرغبة التعليم والاحسان الى المعلمين بلااجرة فلواشتغلوا بالتعليم بلااجرمع الحاجة الىالمعاش لضاعوا وتعطلت المصالح فقلنا عاقالوا وازلمبكن بينهما شرط يؤمرالوالد تنظيب قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لانذلك لايشه غل الامام والمؤذن عن المماش * وقال السرخسي واجعوا على ان الاجارة على تعليم الفقـــه باطلة انتهى * وَجَزِم بَهٰذَا القول اعنى قول ابن الفضل في الفتــاوى الظهيرية وذكر بعده كلام الامام السرخسي * ونقل الشرنبلالي عن قاضي خان مثله * وقال

في الخلاصة في الفصل الاول من كتاب الصلاة ولا على للمؤذن ولاللامام ان يأخذ على الاذان والامامة اجرا فان لم يشارطهم على شيُّ لكنهم عرفوا حاجته فحمدوا له في كل وقت يطب له ولايكون احرا انتهى *والظـاهر أنه مبني على قول ان الفضل من تخصيص الجواز تتعلم القرآن وظاهر كلام الهداية والمواهب وغيرهما ترجيحه حث اقتصروا علمه كما قدمناه فأنه وانكان مفهوم لقب فقدصرحوا فىكتب الاصول انمفاهيم الكتب معتبرة ولاينافيه تصريح غيرهم بمامر منغير النعلم مننحو الاذان والامامة والاقامة لان ذلك ترجيع منهم لخلاف قول هؤلاء ﴿ فَانْقَلْتُ ﴾ فلمحمل كلام الهـداية ونحوهـا على كلام غيرهم (قلت) لايصمح ذلك فانهم بعد ماصرحوا باندلابجوز على التعليم والاذان والامامة ونحوهاقالوا الفتوى اليوم علىجوازه لنعلىمالقرآن فاستثنوااا عليموابقوا ماعداه على الحظروايضا فانك قدسمعت قول الفضلي مخلاف الامام والمؤذن فالظاهر الهاختمار لقوله كافلناوتمامل علمدقول الامام السرخسي وتبعه قاضيخان واجعوا على ان الاحارة على تعليم الفته باطلة (فان قلت) برد دعوى الاجاع ماحكيته عن المجمع وغيره من جوازها على تعليم الفقه ﴿ قلت ﴾ السرخسي متقدم في الزمان على صاحب المجمع فالظاهر اندحكي الاجاع عن سلفه وازفرض اناحدا ممن تقدمه قال مجوازه مجــاب بأنه لم يمتبر قوله (فانقلت) عكن انيكون منيا على مذهب المتقدمين (قلت) هوخلاف مافهمه اصحاب الفتاوي كالحاسة والبزازية والظهيرية فانهم ذكروه فيضمن كلام المتــأخرين (فان قلت) قول البزازية المتقدم ومشاخ بلخ على الجواز مطلق فظاهر مانهم قائلون مجواز ماذكره قبله وهم منقدمون على السرخسي في الزمان (قلت) نعم ظاهره ذلكولكن الامام السرخسي منكبار ائمتنا وهواعرف من النزازي وغيره بلاشك ولاشبهة عاقاله البلخيون خصوصا وقد أقره قاضي خان وغيره وتأبد عاقاله الفضلي ومااقتصر عليه في الهداية والكنز والمواهب مما هو العمدة في المذهب. والحاصل من هذا * * ان الامام السرخسي فهم من كلام البلخيين المفتين خلاف ماعليه المتقدمون انهم لمبجوزوه على تعليم الفقه فحكايته الاجاع على مافعهمه صحيحة ومن احازه عليه وعلى الامامة « * » الامام السرخسي هوصاحب المسوط املاه من حفظه في السحن قالسدى العارف عبدالغنى النابلسي فيشرحه على المنظومة المحبية صاحب الميسوط هوالامام شمس الائمــة السرخسي احد الفحول الكـــار اصحــاب الفنون الملا المبسوط محو خسةعشر محلدا وهو في السعد باوز حند حبس بسب كلة كان فهاد٧٠

والاذان فهم خلافه اوهوافتاء منهم بذلك قياسا على ماقاله البلخيون وهذا اقرب كما سيأتي مايوضحه هـ ذا ماظهرلي من النوفيق * نعم مثى العلامة الشرنبلالي «٣٠على الثاني حيثقال في رسالته بلوغ الارب لذوى القرب * وتعليل ماتقدم من ان الاذان و الامامة لا يشغل عن المعاش غيرم سلم فان تقيد المؤذن بالاذان و التذكير في كل وقت وطلوع المنارة فى الليل والبردو الامطار يسبع به فى غاية الانحطاط و ذبول الجسم و كل وقت بذ ظرد خوله عدة فبله و بعد الصلاة يشتغل بالتسبيح ولايقدر على التعطيل من القيام عليه واذية العامة له واماتعليم الفقه فليس اقوى منه في المنع عن امرالمعاش مطالعة والقاء للدرس وتعليم المتفقهة والصبرعلى كل طالب بحسب مايصل الي فهمه وتكريرالالقاءوالكتابة لمايحتاجاليهوتفريغ البال منطلب العيال القوت ومايحتاجون اليه لدفع الحروالبردومابحتاجهمن شراءكتب وكتابةبالاجرة للكانب فالامرللة العلى العظيم الواحد القهار حسبنااللهونع الوكيل والآنصار الامراظهر من فلق الفجر انتهى ﴿ قلت و وجهه ظاهر فان الضرورة تبيح ذلك * ولذاقال في شرح المجمع الملكى اقول لما رأوا ظهور التوان * في الامور الدينية في ذلك الاوان * وفتورهم الامراء والاقبال * في اعطاء وظائف العلماء من المال *جوزوا استُمَّارهم نظراً لهم في المآل *و - نزا عن اقلال اهل العلم والاخلال * فكيف يكون في حقبتنا حال * و نظر الملوك من جلتنا حال * وضاع بالكلية ذلك المنوال * ولم سق لهم من دون الله منوال انتهى * وقال الامام الزيلمي عندقول الكنزو الفتوى اليوم على جو از الاستثمار لتعليم القرآن وهو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا بني اصحابنا المتقدمون الجواب علىماشاهدوا منقلة الحفظة ورغبة الناس فيهموكان لهم عطيات في بيت المال وافتقاد من المتعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروأة يعينونهم على معاشهم وهمادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتحريضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامةالواجب فتكمثر حفاظ «٢»من الناصحين لنكونله ذخرا الى يومالدين وقدصر بالحبس في آخر العبادات من المبسوط بقوله املاه المحبوس عن الجمع والجماعات وفي آخر الطلاق املاه المحبوس عن الاطلاق المتلي بوحشة الفراق . مصليا على صاحب البراق . وفى آخر الاعتاق و آخر الاقرار نحوذلك توفى رجمالله تعالى فى حدود سنة تسمين واربعمائة اه وذكر في البحر من باب العدة حكاية عند لطيفة وسبب حبسه منه « ٣ » قوله على الثاني هوجواز الاستئجار على التعابم والامامة والاذان والاول هوماعليه في الهداية وغيرهامن تخصيصه بالعليموهو خلاف ماقاله السرخسي منه القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ ععاشهم وقل مايعلم حسبة ولايتفرغون له ايضا فان حاجتهم تمنعهممنذلك فلولميفتح ليهمباب التعليمبالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه لذلك ورأوه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان الاترى ازالنساءكن يخرحن الى الجماعات في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي زمان الى بكر رضى الله تعالى عنه حتى منعهن عهر رضى الله تعالى عنه واستقر الامءعليه وكان ذلك هوالصواب وقال فيالنهاية نفتي بجواز الاستئجار على تعليم الفقه ايضافى زماننا وبجوز للاماموالمؤذن والمعلم اخذالاحر قال أذا في الذخيرة انتهى كارم الزيلمي * وهو كالصريح في أن افتاء البلخيين خاص بتعليم القرآن وان من بعدهم زاد الاذان والامامة ونحوهمًا بجامع الضرورة وحاجةالناس فتأبد ماقدمناهمن التوفيق ومانحثه الشرنبلالي فيالنعليل واللةتمالي اعلم (ثم اعلم) أنهم حيث افتوا بجواز الاستئجار على التعليم ووجوب السمى خصوه عااذاضربله مدة لتصمح الاجارة ولولم تضربله مدة ولاتسمية اوجبوا اجرالمثل كاهوالحكم فى الاجارات الفاسدة كاصرح بدفى البزازية وغيرها حيثةال وفتوى عمائنا علىانالاجارةان صحت بجب المسمى وانالم تصميجب احرالمثل ويجبو الاب على ادائها وبحدس على الحلوة المرسومة و العيدى والحيلة ان يستأجر المعلمدة معلومة ثم يامره تتعلم ولده انتهى * وفي الذخيرة البرهانية ومشاخ الخ جوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب المسمى وبدون ذكرالمدة افتوا بوجوب اجرالمثل انتهى فاعلمذلك (فائدة) قال الحافظ الذهبي الحدالفاصل بن العلاء المتقدمين والمتأخر بنرأس القرن الثالث وهو الثلاثمائة انتهى فالمتقدمون من قبله والمتـأخرون من بعده ﴿ فصل ﴾ وحيث احطت خبرا عا قدمناه * وصار معلومك جيع ماتلوناء * يظهرلك انالعلة في جواز الاستئمار على تعليم القرآءة والفقه والإذان والامامة هي الضرورة واحتياج الناس الي ذلك * وانهذا مقصور على هذه الاشياء دون ماعداها ممالاضرورة الى الاستئجار عليه وماقدهناه كالصريح فيذلك نحيث لايكاد سكره منازع * ولاقدر على دفعه مدافع * واصرح منه مافي الذخيرة البرهانية حيث ذكرعلة الجواز على تعليم الفرآن عثل ماقدمناه عن الزيلمي ثم قال وكذا نفتي بجواز الاستئجار على تعليم الفقه في زماننا * والاستنجار على الاذان والاقامة لابجوز لانداستُجارعلى على للاحبرضه شركة لانالمقصود من الاذان والاقامة اداءا اصلاة مجماعة بأذان وأقامة وهذاالنوع كانحصل للمستأحر بمحصل للاجير وكذا الاستئجار علىالحج والغزو وسائر

الطاعات لايجوز لأنه لوجاز لوجب على القاضي جبر الاجير عليها ولاوجه اليه لأن احداً لإبجبر على الطاعات وكان الشيخ الأمام شمس الأعمة الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام علىالسغدى رجهما الله تعمالي لايفتيمان بجواز الاستنجار على تعليم القرآن وهكذا حكى عن الشيخ الامام الاجل ركن الدين ابي الفضل رجهالله تعالى وفي روضة الزندوستي كان شخنا الومجد عبد الله الجراحرى يقول فيزماننا بجوز ألامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجر انتهى مافى الذَّخيرة * وبه ظهرلك مافى كلام بعضهم كالعلامة الشيخ زين بن نجيم والشيخ علاءالدين حيث يطلقان في بعض كلامهما ان المفتى به جواز الاستئجار على الطاعات عند المتأخر من فانه ليس على اطلاقه كاظهر لك ظهور الشمس * وزال عنه الخفاء واللبس * والا لجاز الاستثمار على الصلاة والصوم الواجبين وما اظن احدالقول مجواز ذلك ﴿ فَانْ قَلْتُ ﴾ قدة ل في الأشباء والنظ الريه عماستُمَّار الحاجءن الغير وله اجره ثله ثم اسنده للحانية (قلت) قدالف العلامة الشرنبلالي رسالته المنقول عنها سانةا فيهذه المسئلة وردعلى صاحب الاشباه حيثة لواقول نص الخانية اذااستأجر المحبوس رجلالجج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذامات في الحبس وللاجير أجرمثله في ظاهر الرواية انتهى * فهذانص على أنه لاصحة لقوله في الاشــا. يصم الاستئمِـار للحج ولاصحة لعزوه لنخانية فانه لميقل فى الخانية يصم استئجار الحـاج عن الغير وانماقال جازت الحجة الح وكذا قال في المنبعثم قال وفي المحيط ومافضل من النفقة بعدر جوعه يرده على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لاتصير ملكا للحاج لان الاستنجار على الطاعات لا يجوز ولكن ينفق المال علىحكم ملك الميت فى الحج فاذا فرغ منه برد باقيه انتهى لان الاجارة على الحج غيرصحيحة باتفاق ائمتنا وانماجازت الحجة عن المستأجر لأنه لمابطلت الاجارة بقي الامربالحج وقدنواه الفاعل عن الآمر فصح * وقداستشكل كلام قاضىخان المحقق ابنالهمام وذكر انالنفقة لاتصيرملكا للحاج لاندلوملكها لكان بالاستنجار وهولا بحوز على الطاعة الى انقال فمافى قاضى خان مشكل لاحرم انالذي فيكافي الحاكم الشهيدوله نفقة مثله هوالعبارة المحررة وزاد ايضاحها في المبسوط قال وهذه النفقة ليس مستحقها بطريق العوض بل بطريق الكتابة هذا وانماجاز الحج عندلانه لمابطلت الاجارة بقىالاس بالحج فيكوزله نفقة مثلهانتهى كلام الكمال * قلت فهذا نص الكمال على بطلان الاجارة ووافقه قاضي خان باشارته ولكنه اعترضه فيتعبيره باجر المثل والعبارة المحررة نفقة أشل ونقل

في البحر عدم صحة الاجارة عن الاسبيجابي * وفي المنبع اتفق العلماء على الارزاق «١» في الحج واختلفوا في الاجارة فمنعها الوحنيفة واجد ومن تابعهما وجوزها مالك والشافعي باجرة معلومة * والاعال انواع ثلائة مامجوز فيه الارزاق وألاجارة كبناء المساجد ونحوها وماتمتنع فيه الاجارة دونالارزاق كالقضاء والفتيا ومااختلف فيجواز الاجارةنيه دون الارزاق كالامامة والاذان والاقامة والحج انتهي * فتحررانا ان الاستنابة للحج غير الاستئمار عليه والفرق سنهما قد علم بأنه لا علك النفقة بالاستنبابة و علكها بالإجارة * وعلمنا انه لايلزم منعدم صحة الاجارة عدم وقوع الحج عن الستأجر ووقوعه عن الآم هوظاهر المذهب وهوالصحيم وعن محمد انه يقع عنالمــامور وللآمر ثواب النفقة ولكن يسقط اصل الحبج عن الآمر قال شيخ الاسلام واليه مال عامة المتأخرين وبعض الفروعظاهرة في هذا القول . هذا حاصل ماذكره الشرنبلالي رجدالله تعـالي وصحح قاضي خان فىفتاواه ظاهر المذهب ورجيح فيشرحه على الجيامع الصغير الثانى حيثقال وهو اقرب الى الفقه وكائن الشرنبلالي لم يرعبارة الجامع فاعترض على ابنالهمام في نقله ترجيم الثاني عن قاضي خان بانه لم يرججه بلرجيح الاول تأمل * قلت فثبت عاقلناه عدم جواز الاستئجار على الحبح كنيره من الطاعات سوى مامر. وممن صرح بذلك صاحب آلهداية والكانزوالمجمع والمختار والوقاية وغيرهم نصوا على ذلك في كتاب الاجارة ثم استثنوا تعليم القرآن من الطاعات وبعضهم استثنى ايضا تعلىمالفقه والامامة والاذان والاقامة كما علمت ذلك ممانقلناه عن المتونوغيرها وهذا من اقوى الادلة على ماقلنامن ان ماافتوا مدليس عامافي كل طاعة بل هو خاص بمانصوا عليهمماوجد فيه علة الضرورةوالاحتياج فانالاستثناء من ادوات العموم كما تقرر في الاصول * وحيث نصوا على ان مذهب ائمتنا الثلاثة المنع مطلقا مع وضوح الادلة عليه واستثنى بعض المشايخ اشياء وعللوا ذلك بالضرورة المسوغة لمخالفة اصل المذهب كيف يسوغ للمقلد طرد ذلك والخروج عن المذهب بالكلية من غير حاجة ضرورية * على انه لوادعي احد الحاقمافيه ضرورة غيرمانصوا علمه به فلناان نمنعه وان وحدت فمهالعلة الاانيكون من إهل القياس فقد نص ان نجيم في بعض رسائله على ان القياس بعد الار الحمائة منقطع فليس لاحد بعدها ان قيس مسئلة على مسئة فما بالك بالخروج عن المذهب فعلى المقلد اتباع المنقول ولهذا لمنواحدًا قال بجواز الاستئجار على الحج بنـا، على ماافتي له المتأخرون ﴿ « ١ » الأرزاق جم رزق وهوما رزقه القاضي و محوه من بيت المال منه

والالما اعترض المحقق ان الهمام على عبارة قاضي خان و الاحتاج العلامة الشرنبلالي الى مأتمحل له من الجواب عن قاضي خان * ما اعرضنا عنه لعدم رواحه عند ذوى الاذهان (فانقلت) قدم في عبارة الامام المني عدا لحيح والنزو من حلة مايجوز الاستئجار عليه (قلت) اماالحج فقد علمت الكلام فيه واماالغزو فبجوز عند الضرورة قال في سير الكنز وكره الجعل ان وحدفي والالا * قالشارحه الامام الزيلعي المراديه اي بالجعل ان يضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشه الاحر على الطاعة فحقيقته حرام فيكره مااشهه ولانمال بيت المال معدلنوائب المسلمين وان لم يوجد في بيت المال شيءٌ فلا يكره لان الحاجة الى الجهاد ماسة الى تحمل الضرر الادنى لدفع الاعلى انتهى * على انمايآخذه الغازى من بيت المال من الارزاق لامن الاجرة ومايأخذه من الغنيمة ملك له بعد احرازه وقسمته فليس من الاجرفى شئ . نعم الجعل شبيه بالاجرة وقد علت حكمهوليس اجرة حقيقة فنظم العيني الحجوالغزو في هذا السلك غير محررفتدبر وقداسمعناك فىهذاالفصل قولالذخيرة البرهانية وكذا الاستئجار علىالحج والغزو وسائر الطاعات (فانقلت) لانسلم انالج عالاضرورة الىالاستئجار عليه عن وحب عليه وعجز عن فعله ولايكاد بوحد متبرع عنه بذلك (قلت) اما على ظاهر المذهب من وقوع الافعال عن الآمر فليسمن قبيل الاستنجار بل هو استنابة وانفــاق على النائب كامر واذا صم على هذا الوجه فاى ضرورة الى الاستُمَّار * واما على ماروى عن مجدرجهالله تعالى فالام اظهر لان الحج بقع عن المأمور وللآمرثواب الانفاق «١» و مديسةط الحج عنه (نقد) ظهر صحة ماقلناه بالنقول المعتبرة * والعبارات المحررة * عن كتب المذهب * التي اليما المذهب * وجميع مانقلناه انشاءالله تعالى لامحتمل نقضا * بل يشد بعضه بعضا * وستسمع اصرح من ذلك * مما تنجلي به الاوهام الحوالك * ويرد المذكر قسرا اليه * ويعض بالنواجذ علمه وفاياك بعد هذا اذاراً يتمالم بحرر من العبارات «اوماخني من الاشارات «ماقد يخالف بظاهره ماذكرنا من النقول * عن الأئمة الفحول * الذين اليهم مفزع الفقيه * وبكلامهم مقنع النبيه * انتطيش لكالاوهام * فإن القول ماقالت حزام * والله تعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب * ﴿ القصد ﴾ لهذا الكلام لحقيق المرام * اعلم أن العبادات أنواع مالية محضة كالزكاة والعثمر والكفارة «١» لأن الانفاق اقيم مقــام الحبح عند العجز كمااقيم الفداء متام الصوم فيحق الشيخ الفاني كذا في بعض المناسك منه

وبدنية محضة كالصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن والاذكاروس كية منهما كالحج فانه مالى من حيث اشتراط الاستطاعة ووحوب الجزاء بارتكاب محظوراته وبدنى من حيث الوقوف والطواف والسمى كذا في شرح الكنز لفخر الدن الزيلعي * وقال الامام حافظ الدن النسفي في الكنز النيابة تجرى في العبادات المالية عند العجز والقدرة ولمبجر فيالبدنية تحال وفيالمركب منها تجرى عندالعجز فقطوالشرط العجز الدائم الىوقت الموت * قال الامام الزيلعي لانالمقصود في المالية سدخلة المحتاجوذلك محصل نفعل النائب كإمحصل نفعلهو محصل به تحمل المشقة باخراج المال كا محصل نفعل نفسه فيتحقق معنى الابتلا فيستوى فيه الحالتان ، ولانجرى فىالبدنية بحال منالاحوال لانالمقصود منها اتعاب النفس الامارة بالسوء طلبا لمرضاته تعالى لانها انتصبت العاداته تعالى ففي الوحي ﴿ عادنفسك فانها انتصبت لمعاداتي ﴾ وذلك لا تحصل نفعل النائب اصلا فلا بجرى فها النيابة لعدم الفائدة * وفيالمركب منالمالي والبدني بجري النيابة عند العجز لحصول المشقة مدفعالمال ولأتجرى عند القدرة لعدم اتماب النفس علا بالشبهين بالقدر الممكن انتهى (اقول) وحيث علمت مماقدمناه انالنيابة تجرى في الحج دون الاستثمار علتان النيابة اسهل من الاستئجار وحيث لمتجو النيابة في العبادات البدنية المحضة علت انه لابحرى فها الاستُمِّار من باب أولىوان الاستُمَّار عليها محظور الاعند الضرورة فقد اشتهر أنالضرورات تبيح المحظورات واذاجاز الاستئجار للضرورة فهاوجدت فيهالضرورة من الصورالمتقدمة فلايلزم منهحواز النبابة فهالاضرورة فيه ولهذا اطبق الائمة على انه لايصلي احد عن احد ولأيصوم احد عن احد اذاكان حيا وكذا اذاكان ميتا عندنا فلامجوز الاستئجار علىذلك ايضامن طريق اولى * نعم بجوز ان بجمل ثواب عله لغيره تبرعا بلااستنابة في غيرالحج والاستثَّجار قال في الهذاية الاصل في هذا اى في جواز الحج عن الغير ان الانسان له ان مجمل ثُواب عَلْمُ لَفِيرِهُ صَلَاةً اوصُومًا اوصَدَقَةً اوغيرِهَا * قال الشَّارِحَ كَتَلَاوَةُ القَرِآنُ والاذكار عند أهل السنة والجاعة يعني به أصحابنا على الاطلاق لماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ضمى بكبشين الملحين احدهما عن نفسه والآخر عن اهته بمن اقر يوحدانية الله تعالى وشهدله بالبلاغ جعل تضحية احدى الشاتين لامته اى ثوابها انتهني . وقال شارحها الكمال بن الهمام انالامام مالكا والشافعي رجهما اللهتعالي لانقولان توصول العبادات الدنبة المجضة كالصلاة والتلاوة وتقولان توصول غيرها كالصدقة والجمج وخالف في كل العبادات

المعتزلة لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ لَنْسِ لَلَّا نَسَانَ الْأَمَاسِينَ ﴾ وسمَّع غيره ليس ســـمه وماقصه الله تعــالي من غير انكار يكون شريعة لنــا والجواب لأبطال قولهم ولنني التخصيص بغير البدنية مماسلغ مبلغ التواتر من الكتباب والسنة وقد اطــال فيذلك من التحقيق كما هو دأ به رجهالله تعــالي * ومانقله عن الشافعي هو المشهور عنه كاذكره الامام النووي * وذكر العلامة ان حجر الهيتمي في بعض فتاويه ان المختار الوقف في هذه المسئلة عندالشافعية ويدفعه ماذكره العلامة ان الهمام من الآيات والاحاديث فراجعه ان شئت نعم قال شيح الاسلام القاضى زكريا ان مشهور المذهب مجول على مااذا قرأ لا محضرة المستولم ينوثواب قراءته له اونواه ولمهدع (وقال) في البحر واماقوله عليه الصلاة والصلام لا بصوم احدعن احد ولايصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب فانمن صام اوصلي اوتصدق وحمل ثوامه انميره من الاموات والاحياء جازويصل ثوامها الهم عنداهل السنة والجماعة كذافى البدائم وبهذا علم انعلافرق بينان يكون المجمول له ميتا اوحيا والظاهر انه لافرق بين ان سوى مه عندالفعل للغير او نفعله لنفسه ثم بعدذلك مجمل ثواله لغيره لاطلاق كلامهم * ولمارحكم من أخذ شيأمن الدنيا لنجول شيأمن عبادته للعطى وننبغي انلايصمح ذلك وظاهر اطلاقهم بقتضي اندلافرق بين الفرض والنفل فاذاصلي فريضة وجعل ثوا بهالغيره فانه يصمح لكن لايمو دالفرض فى ذمته لان عدم الثواب لا يستلز معدم السقوط عن ذمته و لم ار ممتقولا انتهى كلام البحر (قلت) نازعه العلامة المقدسي في شرح نظم الكنزفقال «١» واماجعل ثواب فرضه لغيره فحتاج الى نقل انتهى ﴿ وَرَأَيْتَ ﴾ في شرح تحفة الملوك تقييده بالنافلة حيث قال يصم ان مجمل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره الخ * لكن يؤمد الاطلاق مافي حاشية الشرنبلالي على الدر رعند قول المتنومن اهل تحيح عن ابويدفعين صححيثقال وتعليل المسئلة بأنهمتبرع بجعل ثوابع لهلاحدهما يفيدوقوع الحبح عن الفاعل فيسقط مدالفرض عنه وانجعل ثوامدانيره * قاله في الفتح ومبناه على ان نيته لهما تلغو بسبب آنه مأمورمن قبلهما اواحد هما فهو معتبر فنقع الافعال عنه البتةوا عامجعل لهما ألثواب انتهى ويفيدذلك الاحاديث التيرواها الكمال انتهى وسيأتيما بردعليه آخرالرسالة ﴿ فَانْقَلْتُ ﴾ قولُ صاحب المحرولمارحكم من اخذ شيأمن الدنيا لنجعل ثوابعبادته للمعطى ومنبغي ان لايصمح ذلك ان اراديه العبادة «١» ومن جعل ثواب عمله لغيره حاز في النطوعات والمفروضـات وقيل لابجوز فى المفروضات كذافى مجموعة همتى افندي عن جامع الفتاوى

(الماضة)

الماضية فظاهر لانه مجر دبيع الثواب والمبيع لابد ان يكون مالامتقوما اومنفعة مقصودة من المين تحصل بعد العقد كسكني الدار مثلاو ان اراديه العبادة المستقبلة بفيد اندلايصم الاستئجار على نحو القراءة المجردة وذلك مخالف لما ذكره في كتاب الوقف حيث ذكرانهم صرحوا في الوصايا بانه لو اوصى بشئ لمن نقرأ عند قبره فالوصية بإطلة واستظهر بحثامن عنده انهمبني على قول الى حنيفة بكراهة القرآءة عندالقبر والفتوى على قول مجد وذكر ان تعليل صاحب الاختيار الطلان الوصية بان اخذشي القراءة لابحوز لأنه كالاحرة مبنى على غيرالمفتى له من جواز اخذالاجرة على القراءة فاي المارتين اصم (قلت) بعد علك عاقد منان القول باخذ الاجرة على الطاعة الذرهوالمفتىيه عندالمتأخرين مقصورعلي مافيهضرورة علمتانالعبارةالاوليهي الصحيحة * المعتمدة الرجيحة * وانتعليه الاختيار . هو المختيار * وهو الموافق للمقول * ولما قدمناه من صريح النقول ، فانه لا ضرورة الى احدُ الاحرة على القراءة بخلاف تعليم القرآن * فان الضرورة داعية اليه خوفا من ضياع القرآن * وقدعمات انجل المتون واجلهاصر خوابعدم الجوازعلي الاذان والامامة مع انهمامن اعظم شعائر الاسلام * ولم ينظووا الى مافي ضياعهمامن الضرر العام * فابالك بالاشتراء بآيات الله مناقليلا * فاي ضرر اليه ايكون على جو ازه دليلا * مع ماسمعته من النقول عن الامامين الجليلين مالك والشافعي من عدم وصول الثواب مدون اجرة في العبادات البدنمة كالقرائةونحوهافكيف الأجرة * وفي تقييداهل المذهب التعليم كاسمعته من عباراتهم السابقة معقطع النظر عن التعليل دلالة واضحة عليه وقدصرحوا بان مفاهيم الكتب حجة * ثم رأيت الملامة الشيخ خيرالدين الرملي في حاشيته على البحررد على صاحب المحر حيث اعترض العارة الثانية بعين ماذكرته كاستسمعه فلله الحد على آلاً له * وتواتر نعمائه * على انالقراءة في نفسها عبادة وكل عبادة لابد فها من الاخلاص لله تعالى بلارياء حتى تكون عبادة برجى بها الثواب وقد عرفوا الرياء بان تراد بالعبادة غير وجهه تمالي فالقارئ بالاجرة ثوالهمااراد القراءة لاحله وهوالمـال قال صلى الله تعـالى عليه وسلم ﴿ أَمَا الاعِمالُ بِالنَّياتُ وأنما لكل أمرئ مأنوي فن كانت هجرته الىالله ورسوله فهجرتدالىالله ورسوله ومنكانت هجرته الىدنيا يصبها اوامرأة ينكحها فهجرته الىماهاحر اليه ﴾ رواه البخــاري وغيره وإذا كان لاثواب له تحصــل المنه فعة المقصودة للمستأجر لانه استأجره لاجلالثواب فلا تُصِمُ الاجارة ﴿ فَادْقَلْتُ ﴾ اذالم مجز الأجارة على القرائة المجردة فليكن المدفوع صلة للقارئ أذا كان معينًا لااحرة

كما صرح مه في وصايا الفتاوي الظهيرية حيث قالولواوصي بأن مدفع الى انسان كذا من ماله لقرأ على قبره القرآن فهو باطل اكن هذا أذالم يعين القارئ اما إذا عينه منبغي ان مجوز على وجه الصلة دون الاحرة انتهى ﴿ قَلْتُ ﴾ قوله منبغي ان يحوز نفيـد انه محث لاانه من منقول المذهب ولا نحفي عليك عدم ارادة الصلة في عرفناو الالحاز للقارئ ترك القراءة معان من يوصيله في زماننا لايوصي الافي مقابلة قرائته وذكره وتسبحه ولوعلم بأن القارئ الموصىله لانفعل ذلك لما اوصى ومن جهل باهل زمانه فهو جاهل وقد مرفى المقدمة في حديث القوس الوعيدالشديد على قبول الهدية معانه لمهذكر شرط ولامعناه هناك فما بالك هنا مع أنهم قد يشارطون على ذلك ومع هذا لميسلم هذاالحث لقائله كما نقله العلامة الرملي في حاشية الحر في ضمن اعتراضه السابق . ونصه اقول المفتى به حواز الاخذ استحسانا على تعليمالقرآن لاعلىالقراءة المجردة كما صرحه فىالناترخانية حيث قال لامعني لهذه الوصية ولصلة القارئ تقراءته لانهذا عنزلة الاجرة والاحارة فىذلك باطلة وهي بدعة ولم نفعلها احد من الحلفاء وقد ذكرنا مسئلة قراءة « ١ » الفرآن على استحسان انتهى يعنى للضرورة ولاضرورة في الاستئجار على القراءة وفي الزيلمي وكثير من الكتب لولم يفتح لهمباب التعليم بالاجراذهب القرآنفافتوا بجوازهورأوه حسنا فتنبه انتهى كلامالرملير حمالله تعالى (فهذا) و نص صويح ما قلناه «مؤلد لما ادعيناه * وقد ذكر نظير ذلك شيخ مشانحنا العلامة الشيخ مصطفى الرجي في حاشيته على شرح التنوس للعلائي رادا بذلك عليه حيث تابع صاحب البحر فقال انما اجازهالمتأخرون آنما اجازوه للضرورة ولاضرورة فىالاستئجار على التلاوة فلا مجوز (ثم) رأيت نحوه فيوصايا الواوالجية ونصما واوزار قبر صديق اوقريب له وقرأ عنده شيأ من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى الها ولامعنى أيضا لصلة القارئ لان ذلك يشبه استُجاره على قراءة القرآن وذلك بأطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اه ﴿ ثُم ﴾ رأيت نحوه ايضًا معزوا الىالمحيط البرهاني ﴿وَرَأَيْتُ ﴾ ايضًا النقل سِطَلان هذه الوصـية وانها بدعة عن الخلاصة والمحيط السر خسى والبزازية ﴿ وَفَي ﴾ وصاياخزانة الفتاوى اوصى لقارئ نقرأ القرآن عند قبره بشئ لانسان معلوم اومجهول الوصية باطلة ولوزار قبرصدىقەفقۇأ عندەلاباس ىدانتهى * فقولەمىلوماومجهول نىيە رد

العله تعليم القرآن كايدل عليه ماقبله ومابعده فلتراجع نسخة اخرى

6-1-17

ايضاعلي مافي الظهيرية (وفي) مختصر منتقي الفتاوي والوصية بالاسراف في الكفن باطلة وكذا بدفع شي لقراءة القرآن الخ * وعزا في القنية البطلان الى موضعين ثم قال وقيل انءين احدا مجوز والافلا فأفادضعفه كما لايخفي وفي وصايا الفتاوي الخيرية للعلامة الشيخ خيرالدين الرملي (سئل) في رجل اشترى بناء فرنمقررا على ارض وقف وعلم عاعلى الارض لجهة الوقف بطريق الحكر ثم اوصى في مرض موته اذامات ان بجمع كل يوم فلان وفلان يقرآن سورةيس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلىالله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين للهماكل نوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة الفرن واذامات احدها بقررولده انكانله اهلية فهل مذه الوصية يصير الفرن وقفا على القــارئين ابدا وهل هذه الوصية صحيحة املا (احاب) هذه الوصية باطلة ولايصير الفرنوقفا ولورثة الموصى التصرف في نناء الفرن بجرى على فرائض الله تعالى قال في وصايا البزازية اوصى لقارئ فرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة وفي التاترخانية في الفصل ٢٩ من الوصايا أذا أوصى بأن مدفع الى انسانكذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لايجوز وسواء كان القارئ معينــا اولا لانه عنزلة الاجرة ولابجوز اخذ الاحرة على طاعة الله تمالى وانكانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولاضرورة الى النول بجوازها علىالقراءة علىقبور الموتى فافهم والله تعالى اعلم انتهى ما في الخيرية ملحصا (فانظر) الى هذه النقول كيف صرحت سطلان هذه الوصية هنابناء على بطلان الاستئجار على القراءة اذلاضرورة فيهما بخلاف التعليم لابناء على انالقراءة على القبور مكروهــة * ويؤيده عبــارات المتون الســابقة الصرحة ببطلان الاستئجار علىكل الطاعات ألامافيه ضرورة علىقول المتأخرين كالتعليم والاذان والامامة وانتخبير بانهذه البقول تضعف تعليل صاحب لبحر للفرع المار * وتقوى تعليل صاحب الاختيـار * اذلافرق على القول.بكراهة القراءة على القبر بين كون الموصى له معينا ولاكما لا يخفي على ذوى الابصار * ﴿ وَمَنَ ﴾ اقوى الدلالة على رده ايضا عبارة الولوالجية وخزانة الفتاوي فان فيهماالتصريح ببطلان هذه الوصية معالتصريح بجواز القراءة عندالقبر فكيف يصمح جعل بطلان الوصية مبنياعلي القول بعدم جواز القراءة على القبر كازعمه فى البحر وانما هومبني على بطلان الاستئمار على القراءة الذي لم يستثنه احـــد من المتأخرين فثبت ان العلمة في بطلان الوصية المذكورة ماقاله في الاختيار .

وبهظهر ايضًا ضعف مافي الجوهرة من قوله وقال بعضهم بجوز اي الاستنجار على القراءة وهو المختار * وفيه نظر منوجه آخر حيث عبربالاستُمَّهارفان الذي فيه النزاع جمله صلة مع الاتفاق على منع الاستئجار فهو مخالف لمانقلناه عن هذه الكتب المؤمدة بما قدمناه عن المتون والشروح التي دونها ارباب الترجيم * والاختيـار والتصحيم (فان قلت) يمكن حل مانقلته عن هذه الكتب على قول المتقدمين المانعين الاستئجار على التعليم وعلى القراءة المجردة بالاولى (قلت) يرد هذاقول التاترخانية وقدذكر نامسئلة قراءة القرآن * على استحسان * فهو صريح بأنه على قول المتأخرين كالانحفى على من له ادنى عرفان * على ان تفريعهم على مذهب المتقدمين بعدفتواهم بخلافه يبعد غاية البعد وربما لايخطر في الاذهان * وسيأتي لهذا اول الخاتمة مزيدسان (وفي)كتاب الشركة من المنظومة الوهبانية وفي شركة القراء ليست صحيحة * وفي عمل الدلال ما يتصدور وجازت على النعلم فرعا على الذي * تخيره الاشساخ وهو المحرر (وقال) الناظم في شرحه اقول وهذان الفرعان مماغفل عنه اكثرالياس ومازال جهال القراءو الدلالين يتعاطون ذلك ويفعلونه ولاينكر عليهم احدمن الغلاءبل لوانكر عليهم احدر عا انكرعليه معمانفعله حمال هؤلاء القراء من التمطيط والتغيير الذي لابجوز سماعه ولا تحل المواطأة عليه الى آخر ماةِل وقد نقــل قبله الفرعين عن القنية ونصها ولأتجوز شركة الدلالين فيعلهم * ثم رمن وقال ولاشركة القراء فىالقراءة بالزمرة فىالمجالس والتمازي لانهما غير مستحقة عليهم انتهى وفي القاموس الزمرة بالضم الفوج والجماعة في تفرقة جعه زمر انتهي وماذكره من التعليل يفيد ان عدم الجواز ليس من جهة الشركة والالماجازت على التعليم ايضا بلمن جهة عدم صحة الاجارة فلم تكن القراءة مستحقة عليم فلم تجز الشركة ولاسما مع مانفعلونه من المنكرات مما مر * ففيــه الفرق بين القراءة والنمليم أيضــا زيادة على ماقدمناه وعلى ماستراه ﴿ فانقلت ﴾ أهل هذا العصر قداطبقوا على الايصاء بذلك والايصاء بالتهاليل والختمات وظهر فيهذهالسينة الايصاء بدراهم تدفع لقراءة الصمدية وهي عبارة عن قراءة سورة الاخلاص مائةالف مرة فقتضي مانقلته عن هـذه المعتبرات بطلان ذلك كله وعدم النفع به في .ذهبـك بل وفى مذهب غيرك فانك ذكرت ان مذهب الامام احد كمدهب الي حنيفة واصحاله وازمزهبالامام مالك والمشهور مزمذهب الشافعي عدم وصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة والاذكار بل يقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج

وذكرت ايضا انالناس البوم لابدؤهونالمال الافي مقابلة ذلك العمل وعلىظن وصول ثوانه الهم لاعلى انه تبرع وصلة لذلك العامل سواء عمل أو لم يعمل وقدصرح أثمتنا وغيرهم بان القارئ للدنيا لاثواب له والآخذ والمعطى آعان * وقال الخطيب الشريبني وقداخار الغزالي فيما اذاشرك في العبادة غيرها من امر دنيوي اعتبارالباعث على العمل فان كان القصد الدنبوي هو الاغلب لم يكن فعه اجروان كانالقصدالديني اغلب فله تقدره وانتساو بإنساقطاو اختاران عبدالسلام انه لااجر فيه مطلقــا انتهى وكلام الغزالي هو الظــاهر انتهى ﴿ وهذا ﴾ اذا شرك فكيف اذا اخلص الامر الدنبوي كمن اتخــذ القرآن والذكر دكانه يتعيش منها ولولا الدراهم التي تدفعله عقابلة ذلك لم تنعب نفسه في ذلك ولم يسهر له حفنا ولترك ذلك مالكلمة واتخذ له حرفة غيره بتعيش منها فاذن لا اجرالهسوى مانواه * كانطق مدالحديث الصحيم كاقدمناه * واذا كانلاثواب له في قراءته وذكره فأى شئ بهديه الى روح الذين لم يدفعوا لههذا المال الافي مقابلة ثواب هذه القراءة والذكر واو علوا انه لاثواب له ولا لهم لم يدفعوا لهفلسا واحدا واذا لم تحصل لهم تلك المنفعة اوبطلت الاجارة والوصية فبأى وجد تحصل القربة وبأخذ المدفوع اليـه ذلك في مذهب من المذاهب ﴿ مَمْ ﴾ اناهـل عصرنا يعدون ذلك من اعظم الةرب * وتقدمونه على ماقدو حب فكثير منهم لم يخرج عن زكاة ماله من دينـــار ولادرهم * ولميحج مع القدرة الى بيتالله المحرم * مع مافي ذمته من كفارات . واضاح ومنذورات . وما عليه من مظالم العباد والتبعات، وتراه يهتم بهذه الوصايا المذكورة * ولا يلقى بالا الى هذه الهمات المزبورة *ولا يوصى بدرهم لمحاويج قرابته * ولالفقراء حيرانه واهل محلته *معانالصدقة علىغيرهم مع وجودهم غير مجودة * بل صرحت صحاح الاحاديث بأنها مردودة * ولابوصي بعتق رقبة تفتق بها رقبته منالنار . او ببناء مسجد اوسبيل اوعمارة طريق اورفع منار* او بأ سعاف فقير * اوفك اسير * اوتجهيز غاز أوشراء مصحف اوتخليص غارم . اونحـو ذلك بما احموا على طلبـه ووصـول ثوابه الدائم. ﴿ قَالَتُ ﴾ لايستهجن ذلك عـلى هذا الزمن * الذي هوزمن الفتن والمحن ۞ وظهور الفسوق والخيانة * وقلة الامانة والديانة * فقدصار فيمالمعروفمنكرا والمنكر معروفا * وقل ان ترى احدا الا وقـلبه عن قبول الحق مصروفا * نسألالله تعالى فيه الثبات على الدين ﴿ والعصمة عن الزيغ حتى يأتينا اليقين ﴿ فان ماذكرته قليل في جانب قبائحه * و فظيم فضائحه * و لعل سبب هذه القضية *

وعموم هذه البلية * كون معظم مالنااوكله * مجوعا من غير طريق حله * (و في) هذه الوصايا زيادة على ماذكرته من الشناعات * اعتقاد المنكر من اعظم القربات * وكثيرا مايكون الحامل عليها بعض الورثة والاقارب * مع مايترت عليها من المثالب * من اخذاموال السّامي القاصر من * و فقر اء الورثة المحتاحين ، فإن هذه الوصة حيث كانت باطلة * ونحورها من زينة البحة عاطلة * يكون مرجعها الى التركة * وحقوق الورثة فهامشتركة * ومعمايترتب عليها كثيرا من الجلوس في بيوت الابتام * واستعمال اوعيتهم وفرشهم والأعكل والشراب الحرام. * مع قطع النظر عما يكون كثيرا في حالة الذكر * المطلوب فيه جع الفكر * مما يسمونه بالسماع والكوشت والحربية، ونحوذلك ممايراعون فيهالاعال المويسيقية المشتمل على التلحين والتمطيط والرقص والاضطراب * والاجتماع بحسمان المرد والغناء المحرم المهج لشهوات الشباب فان ذلك قدنص أثمتنا الثقات؛ على انه من المحرمات؛ * وكتبنا «١» مشحونة بذلك * فليراجعها من بد التبقن عا هنالك * فقد اقاموا الطامة الكبرى على فاعليها * وصرحوا بكفر مستحليها * (ولا كلام) لنا مع الصدق من ساداتنا الصوفية. المبرئين عن كل خصلة ردية ﴿ فقد ﴾ سئل امام الطائفتين سيدنا الجنيد « ٧ » ان اقواما بتواجدون وتمايلون * فقال دغوهم مع الله «١» وبمن ذكر بعض ذلك الأمام جارالله الزمخشري في الكشاف في تفسير قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني منه

«٢» و بمثل ماذكره الامام الجنيد اجاب العلامة النحرير ابن كال پاشا لمااستفتى عن ذلك حيث قال « شعر »

مافى التواجد أن حققت من حرج * ولا التمايل أن اخلصت من باس فقمت تسمى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه أن يسمى على الراس الرخصة فيا ذكر من الاوضاع ، عند الذكر والسماع * للعارفين الصارفين الوقاتهم الى احسن الاعمال * السمالكين المالكين لضبط انفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لايستمعون الامن الاله * ولا يشتاقون الاله * أن ذكروه ناحوا * وأن شكروه باحوا * وأن وجدوه صاحوا * وأن شهدوه استراحوا ، وأن سرحوا في حضرات قربه ساحوا * اذا غلب عليهم الوجد بغلباته * وشربوا من موارد اراداته * فنهم من طرقته طوارق الهيبة فخروذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من طلع عليهم الحب * من مطالع القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله عليهم الحب * من مطالع القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله عليهم الحب * من مطالع القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله عليهم الحب * من مطالع القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله عليهم الحب * من مطالع القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله الله عليهم الحب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله الله * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في الجواب * والله القرب * فيكروغاب * هذا ماعن لى في المواب * والله المواب * والله المواب * والله المواب * والله الله والله وا

تعالى نفرحون؛ فانهم قوم قطعت الطريق اكبادهم ؛ و منق النصب فؤادهم ؛ وصَاقُوا ذرعا فلاحرج عليهم * اذاتنفسوا مداواة لحالهم * ولوذقت مذاقهم عذرتهم في صياحهم * وشق ثيامهم * اه وايضا فان سماعهم ينتبح المعارف الالهية * والحقائق الربانية *ولايكون الابوصف الذات العلية *والمواعظ الحكمية *والمدايح النبوية * تخلاف سماع غيرهم فانه يظهر منهم الشهوات الخفية * والافعال الغير المرضية * فاهو الامن الاغراض النفسانية * والنزغات الشيطانية ولا كلام لنا يضا مع من اقتدى بهم * و ذاق من مشربهم * ووجد من نفسه الشوق والهيام * في ذات الملك العلام * بل كلامنا مع هؤلاء العوام * الفسقة اللئام * الذين اتخذوا مجالس الذكرشبكة لصيدالدنيا الدنية * وقضاء لشهواتهم الشنيعة الردية * من كالامهم واجتماعهم معالمردان * والتلذذ بالغناء وتنزيله على اوصافهم الحسان * وغير ذلك تماهو مشاهد * والسنا نقصـد منهم تعيين احد * فالله مطلع عـلى احـوالهم * و بجازيهم على افعالهم ور عااحضروا في بعض الاوقات بمااجع على تحر عه من الآلات. # وكشيرا مامدلس بعض فسقة القراء فيسقط من بعض الاحزاء شبأ سرا # ورعما سرقوا الخبز والطعام * زيادة على ما تناو او نه من الحطام الحرام * ثم مهبون مأتحصل منهم في تلك الاوقات * الى روح من كان سبب في اجتماعهم على تلك المنكرات * والجزاء من جنس العمل * فانظر ما أقبح هذا الحلل * ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم * وطالما قامت حرمة هذهالوصايا في فكرى *وحالت في صدري وسرى * ولم اقدر على اظهارها * واطفاء نارها * افقد الساعد * وقصرالساعد . ولا أن حبالشي يعمى ويصم * وربما حل على الطعن والشتم والذم * فكنت اقدم رحلا واؤخر اخرى * واسأل الله تعالى التوفيق للوحه الاحرى * حـتى رزقـنى الله تعـالى فرصـة من الزمان * ليحرير هذه الرسـالة بالدايل القاطع والبرهان * وقريبا من تحريرها * وتنم قها وتحبيرها * طالعت مع بعضالاخوان كتاب الطريقة المحمدية * والسيرة الاجدية * للامام الفقيه * العابد الورع النبيه. الشيخ محمدالبركوى نفعنا الله تعالىبه فرأتته ذكر في آخر كتابه ماكشف عني الغمة * وحرك مني الهمة ، حيث قال ما نصه الفصل الثالث

«٣» ومنيك وجده وجدا صحيحا * فلم يحتج الى قول المغنى له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن اله جـوابه بعبـاراته السـنية * وقد اخـذ اكثر ما ذكره من نثرونظم من الفتوحات المكية * كذا في نورالعين ، في اصلاح جامع الفصولين * منـه

في بعض امو رمسدعة باطلة اك النياس علما على ظن أنها قرب مقصودة وهذه كثبرة فلنذكر اعظمها منها وقف الاوقاف سمما النقود لتلاوة القرآن اولا أن يصلي نوافل اولا أن يسبح اولا أن لهلل اويصلي على النبي صلى الله "تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابهـ الروح الواقف اولروح مناراده * ومنها الوصــــة منالمت بأتخاذ الطعام والضيافة نومموته اوبعده وبإعطاء دراه معدودة لمن تتلو القرآن لروحه اوم لل اويسبم له اوبأن بيت عند قـبره رحال اربعين لملة اواكثرا اواقلوبأن سنىعلى قبره ساء وكلهذه بدع منكرات والوقفوالوصة باطلان والمأخوذ منهماحرام للآخذوهوعاص بالنلاوة للقرآن والذكر لاحل حطام الدنيا * وقد بينا ذلك في رسائلنا * السيف الصارم * وانقاذ الهالكين * والقاظ النائمين * وحلاء القلوب * فعليك ما وطالعها حتى تعلم حقيقة مقالنا انتهى محروفه * وقد كرر هذه المسئلة في مواضع من هذا الكتاب منها ماذكره في البحث الثـالث من مباحث الرياء حيث قل وكمن يعطى له دراهم مسماة عينهـا واقف اوغيره ليقرأ جزأ من كلام الله تالي كل يوماويصلي كذا ركمة اويسبح اولهلل اويكبر اويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابه للمعطى اولاحد أنوبه فيفعل ذلك المسكين نلك العمادات طمعا للمال المجمله عدةله وقوة للعمادة ويظن أنه حلال وأن ثواله يصل الحالآم وأنه فيطاعة انتهى * فقد صرح حزاهالله تعالى خبرا فيما افاده * بعنن مافهمته وزياده * فلله تعالى الحمله جد الابحصيه العد * وفي هذا القرب ايضا اطلعت على رسالة من رسائله الاربع التي ذكرها وهي المسماة القاظ النائمين * فقال في اولها ان الاقدام والشروع لعادة مدنية محضة ليست توسيلة مثل الصلاة والصوم وقراءة القرآن والتهليل والتسبيح والتكبير والتصلية منية اخذ المال واعطاءثواما لمن بريدالمعطى الذي انمايعطي لاحل وصول ثواب تلك العبادة البه لانجوز في مذهب من المذاهب الاسلامية ولافى دىن من الاديان السماوية *ولا محصل منها ثوا اصلا سواء كان اخذ المال ووصول الثواب عمام مقصودتهما اوأعظمه اليان قال وادلة هذا المطلب عقلا ونقلا أكثرمن أن محصى وأظهر من ان يخفي حتى أني في بعض الازمان تأملت قلىلا فوحدت في سورة الفي تحة بضعة عشر دليلا فسنته في بعض المحالس انتهى * لكنهسك في هذه الرسالة مسلكا نحفي على بعض الناس فلذا احجت الى تصنيف هذه الرسالة ، و توصيف هذه العجالة ، مستندا الى الكتب الصحيحة ، و العيارت الصريحة حيلا سبق لمنكر ملام ولالطاعن كلام و في كتاب التيبان في آداب حلة

القرآن * للامام محى الدن النووي نفعناالله تعالى به (فصل)ومن اهم ما يؤمر به ان عدر كل الحذر من اتخاذ القرآن معيشة يكتسب بها فقد جاءعن عبدالرجن تنشبل رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اقرأوا القرآن ولاتا كلوابه ولأبجفوا عنه ولاتناوافيه وعنجابررضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ﴿ اقرأوا القرآن قبل ان يأتى قوم يقيمونه اقامة القدح يتعجلونه ولالتأجلونه وروى الوداود ممناه من رواية سهل لنسعد معناه يتعجلون احره اما عال واما بسمعة ونحوهما * ثم قال واما اخذ الاحرة على تمليم القرآن فقد اختلف العلماء فيه * ثم ذكر الادلة من الجانبين * ولا يخفي انه كالصريح في التفرقة بين القراءة والعلم فهو أيضًا مؤيد لماقدمناه * واسسنا عليه ماادعيناه * ﴿ وَرَأَيْتَ ﴾ منقولًا عن شرح الهداية للعبني معزوا الى الواقعات يمنع القارئ للدنسا والآخذ والعطى آثمان انتهى * وَرأيت في حاشية المنتهي للعلامة الشيخ مجدالخلوتى الحنبلي نقلا عن خاتمةالمجتهدين شيخالاسلام تقي الدين مانصه ولايصم الاستئجار على القرآءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الأئمة الاذن في ذلك وقدقال العلماء ان القيارئ اذا قرأ لاجل المال فلاثواب له فأى شي يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به احد من الأئمة وانماتنازعوا في الاستئمار على التعليم انتهى بحروفه ورأيت فىكتاب الروح للامامالحافظ ابنقيم الجوزيةافضل مأيهدى الىالميت العتق والصدقة والاستغفار والدعاء له والحج عنه واما قراءة القرآن واهداؤها له تطوعا بغيراجرة فهذا يصلاليهكما يصلثواب الصوموالحج هوفان قلت ﴾ فما تقول فيما نقله بعض المتـأخرين عن احارات الحـاوي الزاهدي انالمستأجر الختم ليسله انيأخذ الاجر قل منخسة واربمين درهما شرعيا هذا اذا لميسم شيأ من الاجركا ذكره في الاصل في رجل قل للقارئ اختم لى القرآن ولم يسم شـيأ من الاجر وختمه ليسلهان يأخذ اقل من خسة واربعاين درهما شرعيا اما اذا سمى اجرا لزم لكن يأثم المستأجر انعقد على اقل من خسة واربعين لمخالفة النص الاان يهب الآجر للستأجر مافوق المسمى الى خسة واربعين بعدالعقد عليه اوبشرط ان يكون ثواب مافوقه لنفسه فلايأثم وعلى هذا لوقال القارئ أقرأ خممًا بقدر ماقدرت من الاجر حين امره المستأجر بالختم باقل من خسة واربعين فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث اوالربع اوالنصف اونحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لابتلاء العوام والخواص

مذلك انتهى ﴿ قلت ﴾ لامحتاج الى الجواب بعد مااسمعناك من كلام أئمتنا متونا وشروحا وفتاوى منانالجائز اخذ الاجرة علىالتعليم بعد تصريحهم بعدم حوازه على سائر الطاعات وسمعت النصر ع بعدم جوازه على خصوص النلاوة فيكلام الرملي والناتر خانية والولوالجية والمحيط البرهاني وغيرهما فهو مخالف لاصل المذهب ولماافتي مدالمأخرون ومخالف للقواعد ايضافانه حيث لم يسم اجرة تكون الاجارة فاسدة والواجب فها احر المثل ان ثبت انالاستُمْجِارُ عَلَىذَلْكُ صحيح بشروطه والافلا بجب شيُّ اصلا واحر المثل لايكون مقدرا بعدد مخصوص في كل وقت ومكان وابنالنص على ذلك مع ماتقدم من احاديث الوعد الشديد على الآخذ ، على أن هذا أن ثبت نقله عنالزاهدي نقول قد صرح ان وهبان في كتــاب الشرب والاشربة ونقله عن العلامة النالشحنة وغيره بأنه لاعل ولاالتفات الي كل ماقاله الزاهدي مخالفا للقواعد مالم يعضده نقل من غيره ﴿ فَانْ قَلْتَ ﴾ مانقلته عن العلامة البركوي من بطلان الوقف ايضاعلي القراءة ونحوها مشكل فانا نرى عامة المساحد والمدارس القدعة بجمل بانوها شيأ من ريع وقفهم لقراءة الاجزاء ونحوها وما سمعنا احدا قال محرمة ذلك وبطلانه ﴿ قلت ﴾ اشار البركوي الى حواله في رسالته بأن الجائز ان نقف الرحل على من يشتغل نقراءة القرآن حسمة كمن نقف على الارامل والشامي والفقراء من الفقهاء والمعلمين والمتعلمين والصالحين فهذه الاوقاف حائزة لان ذكر هذهالاشماء تعيين لمصرف غالةالوقف لاامر فها بشئ لنفسه فكون صلة تعطى لمن اتصف تتلك الصفات ولا كلام فمهابل الكلام في عكس هذا اعني من نقف ويأمر بالقراءة واعطاء الثواب ونقرأ هو لاحل المال فلاستصور فيه معنى الصلة ۞ ولذا قال في المحيط البرهاني ولامعني لصلة القارئ ً نقرآءته وفي لفظ التمين وفي المصرف اشمار عا قلنا انتهي ﴿ وهكذا قال سيدى العارف الشيخ عبدالغني النا باسي في شرحه على الطريقة المحمدية حيث قال في محث الرياء واما الاوقاف الآن والصدقات الحارية على قراءة الاحزئة القرآنية واجزاءصحيح النحارىومسلم ومعلومات المؤذنين والمدرسين في الجوامع والمدارس ونحوها فهي موقوفة علىكل من بفعل هذهالعبادات في هذهالمواضع المخصوصة لابشرط انيكونثوابها الواقفوالمتصدق بذلك بلالواقف وللمتصدق ثواب الصدقة بذلك على القاءين مهذه العبادات وثواب اعمالهم على ذلك كله لهم لاللواقف والمتصدق وآنما هذه الوظائم اعانة لهم على طاعةالله تعالى فقط

فليست من هذا القيل الذي اشار اليه المص الااذا شرط الواقف اوالمتصدق ان ثوابهذه العبادات يكونله في مقابلة ماعينه من المال فهوام باطل حينئذو فعله حرام بهــذه النيــة انتهى (فقــد) وافق ماذكره المصنف قدس الله تعــالي اسرارهمامع انسيدي الاستاذ لم ر شيأ من رسائله كما ذكره في شرحه (ونقل) العلامة ان الشعنة عن التعليقة «في المسائل الدقيقة ، لان الصائم ما يأخذه الفقهاء من المدارس ليس باجرة لعدم شروط الاحارة ولاصدقة لان الغني يأخذهابل أعانة لهم على حبس انفسهم للاشتفال انتهى * أي ليس باجرة ولاصدقة من كل وجه بل من بعض الاوجه * فقد ذكر العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل ان ما يا خذه صاحب الوظيفة فيه شوب الاجرة والصلة والصدقة فاعتبرنا شائبة الاحرة في اعتبار زمن المباشرة وما تقامله من المعلوم واعتبرنا شائمة الصلة بالنظر الي المدرس اذا قبض معلومه ومات اوعن ل في انه لا يسترد منه حصة ما يقي من السنة * واعملنا شائبة الصدقةفي تصحيم اصل الوقف فان الوقف لايصم على الاغنياء ابتداء لانه لابد فيه منابتدا. قربة ولايكون الإعلاحظة جانب الصدقة * وقال قبله انالمأخوذ في معنى الاجرة والالما جاز الغني الخ (وفي) فتاوى العلامة قاسم بن قطلو بنما أجعت الامةعلى ان من شروط الواقفين ماهو صحيح معتبر يعمل به ومنهاما ليس كذلك * قال في كتاب الوقف لابي عبدالله الدمشتي عن شخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوص الواقف كنص الشارع يعنى في الفهم والدلالة لافي وحوب العمل معان التحقيق انالفظه ولفظ الموصى والحالف والناذر وكل عاقبد يحمل على عادته فىخطابه ولغته التي شكلم بهاوافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا ولاخلاف ان منوقف على صلاة اوصيام اوقراءة اوجهاد غير شرعى وبحوملم يصم والله تعالى اعلم انتهى وقدنقل هذه العبارة ايضا صاحبا ابمحر وغيره فيكتاب الوقف والله تعالى الموفق ﴿فان قلت﴾ قدجوز اعتبار شائبةالاجرة في معلوم المدرس فينافي ماصرحوانه من التعليل لبطلان الوصية للقارئ بأنها تشيه الاحرة ﴿ قَلْتُ ﴾ لامنافاة فان المدرس معلم نخلاف القارئ المطلوب منه القراءة المحردة فكون معلوم المدرس فيه شائبة الاجرة علىالتعليم لامحذور فيه فان الاستئجار على التعلم ثما استثناه المتأخرون للضرورة كما قدمناه اما القرآءة المجردة فعلى المنع * ولماوصات في نبيض هذه الرسالة إلى هذا المحل راحعت كتاب تبيين المحارم فوأشه ذكر في الاحرة على القرائة نحوا مما ذكرته * وقرر بعضا مما قررته * وذكر مما نناسب مانحن بصدده ماصورته * واعلم انالذي يأخذهالعلماء والفقهاء

والمعلمون والأئمة والمؤذنون من غلات الاوقاف أنما يأخذونه صلة وصدقة وبرأ ومحازاة على الاحسان لااحرة وحعالة فمن ظن غير ذلك فقد ظن لهم ظن السوء ومن شك فيشئ مما ذكرنا فلينظر في بصائر الاوقاف المتقدمة وسحجلاتهافان الذي يكتب فها هذا ماوقف وحبسوسبل وتصدق وحرر وأند ثم يؤكدون ذلك اشــد تأكمد فكون في آخره صدقة حارية محررة محرمة مؤمدة يعطي للامام من ذلك كذا وللمؤذن كذا وللدرس كذاوهم جرا ويكتبون بعد ذلك التفاء لمرضات الله تعالى وطلبا للثوابولابوجد فى بصائرالاوقاف ذكرالاجارةولاالجعالةانتهى المخصا ولنذكر بمض ماحرره فيذلك الكتاب * وان لم يكن في محله اواستلزم نوع اسهاب * لانمبني كلامنـا على النوضيم * والتـأبيد بكثرة النقول وزيادة التصريح * فقال بعد كلام فقد علمت انتجو بزالاجارة للضرورة ومالاضرورة فيه لأتجوزالاحارة اصلا كالصلاة والصوم وقراءة القرآن والاصل فها ان وحوب الاخلاص في كل العبادات شرط في كونه لله تمالي فحرمارادة الدنيا بعمل الآخرة فلا تكون العمادة بالاحرة خالصة لله تعالى بل هي ملحقة بالرياء بلاشهة والرياء حرام بالادلة القطعية * ثم حرر ان قول المتأخرين بجواز اخذ الاجرة على الامامة والاذان وتعليم القرآن آنما ارادوابه الاخذ على طريق الصلة والقربة بسبب اتصاف المعطى بعمل مناعال البر وكذا ارزاق القضاة اويكون مرادهم بالاحرة مايؤخذ فيمقابلة اتعاب النفس في الامامة والتأذين في حضور موضع معين وقيامه بهوقتامعينافا نهليس بواجب عليهوليس من نفس العبادة وكذااتماب نفسه في تلقين سورة شخصا معينا ليس تواحب عليه الاان لاتوحد غيره فنحويز الاحارة فيها ليس منحيث أنها عبادة بلمن حيث أنها وسيلة لها * فأن عمل الا خرة نوعان * الاول مايكون قربة مقصودة بالذات كالصلاة والصوم والتلاوة والتسبيح والحج ونحوهافلابجوزاخذ الاجرة عليهلانهماشرع الابوصف العبادةوالخلوص لله تمالي وارادةالدنيا به قلبالموضوع * والشاني مايكون وسيلة وآلة للنوع الاول كالتمليم والامامة ونحوهما ولاخلاف آنه أذا وحدالنية فيهلله تعالى يكون قربة يثاب عليها والالا ولكن ببتى كونه وسيلة وآلةوالمتقدمون لميجوزوا اخذ الاجرة على النوعين لان وضعهما لنفع الآخرة والمتأخرون الحقوا الثانى بعمل الدنما فيحواز اخذ الاحرة للضرورة من حيث كونها وسيلة * فاذا فهمت ذلك علت آنه ليس فيمذهب الحنني وغيره حواز اخذالاجرة علىالعبادة المقصودة بالذات وانما هي على الوسائل من حيث كونهاوسيلة * والحاصل ان اخذالاحرة

على العبادات حرام ومايأخذه الفقهاء ونحوهم اماصلة لهم اوكفاية لهم عن الاشتفال بالكسب واما احرة على اتمال النفس فيمادون العبادات انتهى ملخصا. ثم ذكر مسئلةالاستئجار على الحبح وقال انكتب الحنفية مشحونة بعدمالحواز بكلمة ظاهر الرواية كما هوالمفهوم منكلامالكرماني وشرحالكافي وآدابالمفتين والكفاية وخزانة الاكل والتحفة والمجمع والمحيط وشرح الطحاوي وغبرها ثم ذكر كلام الخانية وفتح القدىر الذي قدمناه عن رسالة الشرنب لالي * ثم ذكر ماقدمناه عن الجوهرة ونصه واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لايجوز وقال بعضهم بجوز وهوالمختار * وغيارة الزاهدي فيالقنية من بني مدرسة ومقبرة لنفسه فها ووقف علما ضيعة وبين فها ان الاثة ارباعه للتفقهة وربعه يصرف اليمن نقوم بكنس المقبرة وفتح بإيها واغلاقه والي من بقرأ عندالقبر وقضي القاضي بصحة وقفهو حمل آخره للفقراء محل لمن بقرأ عند قبره اخذ هذاالمرسوم ولمن يكنسه . وقال بعضهم انكان القارئ معينا مجوز والا فلا إنتهى ﴿ وقال ﴾ فهذا بدل على إن الاستئمار على القراءة حائز فاالحواب عنه ﴿ قَلْمًا ﴾ في الجواب إن ههنا قاعـدة مقررة وهي ان المسائل الفقهمة أن كان مأخذها معلوما مشهورا منالكتابوالسنة والاجاع فلانزاع فيهالاحد والابان كانت اجتهادية سنظر ان نقلها محتهدلزم اتباعه بلا مطالبة بالدليل والافان نقلها عن مجتهد واثبت نقله فكذلك والافان كان سقل من قبل نفسه اومن مقلد آخر اواطلق فانبين دليلاشرعيا فلاكلام والاننظرفان وافق الاصول والكتب المعتدة بجوز العمليه وينبغي للعالم ازيطلب الدليل عليه وانخالف ماذكر فلايلتفت المه فقد صرحوا انالمقلد انافتي بلانقل عن المعتبرات فلاننظر الى فتواه، فاذاع فت هذه القاعدة * فاعلم ان الحدادي «١» وامثاله مقلدون لانقدرون على الاستنباط ولاعلى اخراج الصحيح من الفاسد بلهم نافلون ولم بنقلوا هذه المسئلة عن ائمتنا المجتهدين بل المصرح منهم عدم الجوازمع انه مخالف للاصول (قال) في الاختيار ومجم الفتاوي وأخذشئ للقرآن لابجوز لانه كالاجرة فاذانني الجوازعن مشابه الاحرة فكنف عنها ﴿ وَفِي ﴾ الخلاصة اوصى لقارئ القرآن عند قبره بشيُّ فالوصة بإطلة (وكذا) في الـاترخانية عن المحيط (وفيها ٌ والصحيح انه لامجوزوانكان القارئ ً معينا وهكذا قال الونصر وكان قول لامعني لهذه الوصة ولصلة القارئ لقراءته

١٥ اقول على ان الحدادي جزم بخلاف ماذكره حيث قال في كتاب الوصايا و لو
 اوصى لرحل بشئ ليقرأ على قبره فالوصية باطلة منه

لانه عنزلة الاجرة وهي باطلة وبدعة ﴿ وقال تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاحرة لايستمق الثواب لالليت ولاللقارئ ﴿ وقال ﴾ العيني في شرح الهداية و عنع القارئ للدنيا والآخذ والمعطى آثمان ﴿ فَلَمْ ﴾ يكن مااختياره الحدادي هو المختار لانالمعتمدين من اصحابنا ذهبوا الي خلافه (وكتاب) القنية مشهور عند العلماء الثقات بضعف الرواية معقطع النظر عن كون مؤلفه الزاهدي معتذليا وكلامه مخالف لاصولنا ولوسلم ماقاله الحدادي محمل على أن غرض الموصى انموضم القرآن تنزل فيهالرجة فحصل من ذلك فائدة للميت ومنحوله فتكون الاحرة عقابلة ذلك التعب لأنه سبب النزول الرجة على القبر واستئناس الميت به ولم توجد هذه المعاني اذاقرأ بعيدا عن القبر وقرأ الحي كل يوم في مكان معين خصوصًا اذا لم يكن المقرى حاضرا ولانقياس على مانقرأ عندالقبر اذلافائدة للمطى في اتعالى نفس القارئ بلم اده وصول الثواب اليه ولاثواب فيهذا التعب والقراءة كاذكرناءعن تاجالشريعة (وبالجلة) الممنوع سعالثواب وندة القراءة لاحل المال غيرصححة بلهورياء لقصده اخذ العوض في الدنداو قد ذكروا انمن بريد الغزو للةتعالى ويريد الغنيمة لايكون غزوه خالصاللةتعالى ومن نوى الحبجونوى المجارة لاثواب له انكانت المجارة غالبة اومساوية (والحاصل) ان ماشاع في زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا بحوز لان فيه الام بالقراءة واعطاء الثواب للآمروالقراءة لاجل المال فاذا لميكن للقارئ ثواب لعدمالنية الصححة فانى يصل الثواب الىالمستأجر ولولا الاجرة ماقرأ احد لا حد في هذا الزمان بلجعلوا القرآن العظيم مكسباووسيلة الىجع الدنيا الاللهوانا اليه راجعون انتهى (هذا) ملخص مارأيته في تبيين المحارم (وقوله) ولوسلم ماقاله الحدادي الخ لاتخنى آنه على سبيل التنزل والافهو غيرمسا لمخالفته لكلام ائمتنا متوناوشروحا وفتــاوى كماعاً به منهنا وعــا قدمناه من ازالاستثمار على العبادات لايصم وان المتأخرين استثنوا التعليم استحسانا للضرورة ولم يقل احدمنهم بصحته على النلاوة المحردة ((وايضا) فانه لانوصى ولابدفع المال الاعقابلة الثواب وعلى ظن وصوله اليه كاقدمناه ولانخطر ساله دفعالمال عقابلة خصوص التعب والحضوركاهوظاهر فيعرف اهل زماننا (وايضا)فهذاالحل غير مسلانه قدمان تجويز المتأخرين الاجرة على الوسائل للضرورة وقدمناغير من اندلاضرورة في الدين للاستنجار على القراءة المجردة على إن مانفعل في زماننامن الختمات والتهاليل لايكون بحضرة الميت ولاعند قبره بليكون كثيرا في بيت الائتام (وقد) بجاب عما في القنية بان ذلك تعيين

للصرف كما قدمناه عن شرح الطريقةولا محذور فيه اذليس فيه بيع الثواب والامر باهدائه لروح الواقف كما يفعل فىالوصية فى زماننا فهومثيل مالو قال يعطى للعلماء اوللفقراء مثلا وانما المحذور الاعطاء بدلا عن ثواب القراءة (والظاهر) انهذا وحه القول الضعيف بجواز الوصية لمن نقرأ علىالقبر ووجه القول المعتمد الملحوظ فيهالموصى البدلية عن القراءة وثوابها فيشبه الاجرة وبيع الثواب فلذا صححوا بطلانها كما صرح مه فيالتاتر خانية وافاده صاحب القنية نفسه فيانقلناه عنه أوائل المقصدحيث عبر عن الجوازيقيل المفيد للتضعف وقد أغتر بعض محشي الا شباه حيث اقتصر على عبارة القنية هذه المذكورة في الوقف ظانًا أنه كالو صيةولم تنبه لماذكره في الوصايا من ترجيم بطلانها تبعا للجمهور معوضوح الفرق (وحاصله) ان مقصود الموصى ثواب القراءة عقاملة المال وهوسع الثواب فلذا بطلت الوصية ومقصود الواقف التصدق بالمال على القارئ اعانة له على القراءة لكون الواقف سلسا في ذلك الخبر لالبكون ثواب القراءة لنفسه بمقــابلة ماله فلوقصد ذلك بطل كالوصية كما قدمناه (وبه) ظهر وجهصحة الوقف علىالقارئ وبطلان الوصية لهلائحل ثواب قراءته وظهرصحة كالام القنية * ثم بعدمدة وقفت على شرح الطريقة للعلامة الشيخ رجب من عصمة الله فرأت احاب عما في القندة بنحو ماذكرناه حنث قال آنه مخالف للكتب المعتبرة ولوسلم فالمراد والله تعالى اعلم ان من يقرأ لله تعالى عند قبرى من عند نفسمه بلاامر احد وتكليفه مدفع اليه شئ معين بطريق الصلة الابرى أنه لميامره بالقراءة واعطاء الثواب كماهو شائع فيزماننــا فغرضه انيسمع القرآن ويستأنسه لائنه متصور منالميتكما ذكر فىالفتــاوى ومن لم بجوزه نظر الىمشابهة الاجرةفاحتاط ومنع كانقلناه عن الاختيار اه ملخصا * ثم قال واعلمان رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم سمى الدنياجيفة ملعونة وهل يليق لامته ان يستبدلوا كلام الله تعالى بجيفة ملعونة وأي استخفاف مزمد على هذا وبأي وجه ننظر الى رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم نوم القيمة انتهى * وذكر هذا الشارح في بحث الرياء ان رجلا من الاكراد ادعى حواز ذلك استدلالا بحديث اللديغ المار ورد عليه بان ذلك اجرة على الرقية المقصود سما التداوى دون الثواب ونحن نقول بحواز ذلك فن ادعى الجواز مطلقاً فعليه السان كيف والادلةمن الكتاب والسنة والاجاع والقياس تدلعلي مدعانا اماالكتاب فقوله تمالى ﴿ وَلاَتَشْتُرُوا بَا يَاتَى تَمْنَاقَلِيلا ﴾والماالسنةفكقوله عليهالصلاة والسلام

﴿ اقرأُوا القرآن ولاتأكاوا له ﴾ والما الاجاع فان الامة انفقوا على ان لاثواب للعمل الامالنية وهي الحيالة الساعثة على العميل المعبر عنهما بالقصد والعزم ولم توحد فيما نحن فيه فلاثواب فلااجارة * واما القياس فان القراءة مثل الصلاة والصوم في كونها عمادة مدنية مجضة فكما لأنجوز الاحارة علمهما لأتحوز على القراءة * ووَّال ايضاالاجارة هناسيم الثواب وسيم المعدوم باطل و لوسلم وجوده فليس عال ولوسلم فليس عقدور التسلم ولوسلم أنهاليست ببيع فهي تمليك المنفعة بعوض والمنفعة هناهي الثواب لاالقراءة حتى لوعلاالمستأجر عدم حصول الثواب لم يعطه حمة على محرد القراءة فاذا لم يسلم الثواب لايسمحق الاجرة * ولانجوز انيكون مايعطيه صلة بلاشرط قراءة والقارئ نقرأ حسبةيته تعالى لان المعطى لم يعطه الاليقرأ على مراده حتى براقبه هل بدوم على القراءة ولان القارئ لولم يعط له لم قرأ . ثم قال و عاذكرنا من الادلة * المنقولة عن الاحلة * ظهر ان ذلك من الامور المحدثة المردودة * فكنف تكون عبادة وطاعة مقبولة * عندالله تعالى ورسوله وقد قال عليه الصلاة والسلام ﴿ من احدث في امرنا هذاماليس منه فهورد ﴾ اي مردود فيكون فاعلها مستحقا للعقاب * وتاركها محفوظا عن العتاب * فتأمل حتى يظهر لك الخطأ من الصواب * هذا خلاصة ماذكره رجه الله تعالى وجزاه خيرا وهو سريح بجميع ماقدمناه * وموافق لما عن كتب المذهب نقلناه (فان قلت) قول البركوي سطلان الوصية بأنحاذ الطعاموالضيافة يوممونه اوبعده مخالف لمانقل عن الى حففر من أنهاتجوز من الثلث (قلت) في المسئلة قولان حكاهما في الخاسة والظهيرية وغيرهما ومشي على البطلان في متن التنوير وذكر في حامع الفتاوي اندالاصمووفق بينهماصاحب التنوس فيشرحه بان القول بالبطلان مقيد بان يحضر فيه النامحات ثم على القول بالجواز بشرطه انما محل الاكل لمن يطول مقامهم عنده ولمن مجيُّ من مكان بعيد دون منسواهم ويستوىفيهالاغنياءوالفقراء كافي الخانية (قال)في الظهيرية وتفسير طول المسافة ان لا ببيتوا في منازلهم فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصى والافلا انتهى ﴿ والمراد ﴾ ان لاعكنهم المبيت فيمنـــازلهم لو ارادوا الرحوع فيذلك الموم لمعدهـا ﴿ وَيُؤْمِدُ ﴾ القول بالبطلان مطلقًا ما في آخر الجنائز من قتم القدىر للمحقق الكمال ان\الهمام حيث قال ويكره أتخاذالضيافة منالطعام مناهلالميت لانه شرع فىالسرور لافى الشرور وهى بدعةمستقيحة روى الامام احد وابن ماجه عن جربر بنعبدالله قالكنا نعد الاجتماع الحاهل

الميت وصنعهم الطعام منالنياحة ويستحب لجيران الميت والاقرباء الاباعد تهيئة طعام لهم يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى اللهتعالى عليه وسلم ﴿ اصنعوا لآل جعفر طعامافقد جاء مايشغلهم ، حسنه الترمذي وصححه الحاكمولانه بر ومعروف ويلح عليهم فيالاكل لانالحزن عنعهم من ذلك فيضعفون انتهي ﴿ الْحَاتَمَةُ ﴾ لدفع مايتوهم مبطلا لجميع ماتقدم (انقلت) الكقد البيت بالعجاب وارشدت الى الصواب * ولكن بقيت لناشبة وهي أن مانقاته عن كتب المذهب يحتمل ان يكون مفرعا على مذهب المتقدمين فليس فيه دلالة على بطلان الاستثجار على التلاوة ونحوها ولاعلى بطلان الوصية لذلك بل كل منهما صحيح على مذهب المتأخرين ﴿ قَلْتُ ﴾ قدذكرنا سابقا مايدفع ذلك الاشكال . على وجهالاجال . ولكن لابأس بزيادة البيان المنصف يقبل الحقولاينكر العيان ﴿ (فنقول) ارجم الىماسردناه لك من عبارات المتون التيهي عدة المذهب فانظر كيف صرحوا فيهااولا بقولهم ولايصم الاستئجار علىالطاعات كالحج والاذان والامامةوالتعايم ونحوها ثم ذكروا مذهب المتأخرين بقولهم والفتوى اليوم علىجوازه لتعليم القرآن واقتصر عليـه جل المتون المحررة كالهداية والكنز والمواهب وبعض المتون الحقوا بتعليم القرآن تعليم الفقه والأذان والاقامة وعلل الشراح ذلك بالضرورة وحاجة المسلمين لعدم من يقوم بذلك تبرعا فىزماننا لانقطاع ماكان لهم فى زمان المتقدمين وصرحوا بأن المتأخرين اختاروا ذلك استحسانا فقد ابقوا ماعدا المستثنى مماليس فيهضرورة داخلاتحت المنع الذي هواصلالمذهب (فهل) يصم لعاقل فضلا عن فاضل ان تقول انااخالف اصل المذهب بالكلية واقول انديصم الاستئجار على كل طاعة كالتلاوة والتسبيم والتهليل والحج والجهاد والصوم والصلاة والاعتكاف ونحو ذلك بعداطلاعه على مااستثناه ائمة مذهبه مناشياء محصورة اختلفوا فيمابينهم فىبعضها وقيدوها وعللوها بمالم يوجدفي غيرها بل نصوا على عدم جواز غيرها كاقدمناه من عباراتهم ومنها عبارة الذخيرة البرهانية المتقدمة فيالفصل الثاني حيث صرح فها اولا عا افتيه المتأخرون منجوازهعلى التعليم ممللا بالضرورة واعقبه بالتصريح بعدمجوازه على الإذان والاقامة والحج والغزو وسائر الطاعات (فهل) يحل لمسلم مقلد لابى حنيفة ان تقول برآ مه مخلاف ذلك اويعتقد ان الجواز مطلقاعلى سائر الطاعات هومذهب المتأخرين (وارجع) الى ماقدمناه عنرسالة الشرنبلالي فيالاستنجار على الحج مزانه باطل باتفاق ائمتنا ومانقله مزرد المحقق ابزالهمـام على مايوهمه ظاهر

عمارة قاضي خان من حواز الاستثمار على الحبح (فهل) يظن احد بإن الهمام انه لميفهم عبارات المتون وغيرها ولميعرف انمذهب المتأخرين الجوازمطلقا حتى يتجاسر على الاعتراض على قاضى خان اماكان له مندوحة من الاعتراض عليه محمل كلامه على مذهب المتأخرين الذين نقـل مذهبهم قاضي خان في كتبه ورضي به وابن الهمام هو الهمام ابن الهمام * و ناهيك بدمن امام * وما اظن ان من بزعم فيه عدم فهمه لمذهبه اندنفهم بعض كلامه (كيف) وقدصرحوا قاطبة بأن مايأخذه المأموربالحج آنما يأخذه بطريق الكفاية لاالعوض عن تعبه، وبنوا عليه انه بجب عليه ردالزائد من النفقة * وإنه يشترط انفاقه بقدر مال الآمر * وانه متصرف فيه على ملك الأمرحياكان الآمر اوميتا معيناكان القدر اولا * وان للوارث ان يسترد المال من المأمور مالم يحرم * وغير ذلك من الاحكام التي ذكروها في الحج عن الغير (ولو) صم الاستنجار على الحج لانعكست هذه الاحكام وكان مايأخذه المأمور انمايأخذه بطريق العوض لاالكفاية ولم بجب عليه ردالزائد ولميشترط انفاقه بقدره وكان يتصرف فيدعلي ملكه مطلقالاعلى ملك الآمرولم يكن للوارث استرداده مطلقا لان بدل الاجارة علك بالقبض (فانظر) الها المنصف الطالب للحق هل سمعت احدا من المتقدمين اوالمتأخرين صرح تخلاف هذه الاحكام وبأن الامر فيها اليوم على عكس ماذكروه حتى يكون شبهة اظنك ان المتأخرين لم يقصدوا الحصر فيما استثنوه وانهم جوزوا الاستئجار على سائر الطاعات وان لزم منه تخطئة الشراح وغيرهم بالتعليل بالضرورة اذليست الضرورة داعيـــة اليجوازه على سائر الطاعات فيكون تعليلهم في غير محله (وحيث) لم يصرح احد يخلاف مانقلناه عنهم هل يتجاسر احدمنا على مخالفتهم ورد نصوصهم برأيه بل لوقال ذلك وخالفهم لردعليه صغار الطلبة وقالوا له لانقبل الفقه بالعقل. بل لابد من احضار النقل * فان قال لهم نقلي ان الحج طاعة وقد قل انتأخرون بجواز الاستئجار على كل الطاعات لقالوا لهاحضر النقل عن احد ممن يعتدمه من اهل المذهب اندقال على كل الطاعات حتى نستر عو نستأجر من يصوم عنا رمضان عن المجتهدين الذين امرتنا باتباعهم هذه العبارة التي هي نص في جواز الاستئجار على الصوم والصلاة كما هي نص على جوازه على الحج بلهي نص على هدم الكاليف الشرعية * والخروج عن قواعدالملة المحمدية * ﴿ فَهُلُ ﴾ يقبل ذلك العذر من مسلم جاهل * فضلا عن عالم عاقل * ﴿ فعلم ﴾ اناتَّمتنا لم يستثنوا

من الطاعات الامانصوا عليه من التعليم والاذان والأمامة ممافيه ضرورة داعية وهي حفظ الدين * واقامة شعائره للموحدين * مع ان من عجز عن الحج مضطر الياحجاج غيره عنه ولايكاد مجد احدا متبرعا بالحج عنه لكن لماكانت هذه الضرورة ليستكالضرورة الى التعليم ونحوه لم يجوزوا الاستئجار عليه على انضرورة هذا العاجز مندفعة بأنابة غيره منابه في الجيعنه والانفاق عليه في سفره من مال الآم فلذا اتفقوا على عدم جواز الاستئجار عليه واتفقوا على الاحكام التي فرعوها في الحبي عن الغير كاقد مناه آنفا (وارجع) الى ماقد مناه اول المقصد عن الكنزوشرحه للزيلعي ومثله فيسائر كتبالمذهب متونا وشروحا وفتاوى منانالنيابة تجري فيالعبادة المالية عندالعجز والقدرة كالزكاة والعشر والكفارة ولمتجر فيالبدنية محال كالصلاة والصيام والاعتكان والتلاوة والاذكار وفي المركب منهما كالحج تجرى عند العجز الدائم فقط (فهل) سمعت احدامنهم صرح بخلاف ذلك اوقال انذلك مذهب المتقدمين فقط مع انالنيابة اسهل من الاستنجار لكونها بدون عوض ولذاجازت في الحج دون الاستنجار (وانظر) هل قال احدمن المتقدمين اوالمتأخرين بانديجوز للقاضي اوالمفتى اخذالاجرة على القضاء اوالافتاء باللسان مم ان القضاء والافتاء من الطاعات (فهل) تقول انت برأ بك بالجواز او تزعم اله مذهب المتأخرين حتى يعتقدا لقضاة حلما يأخذونه من الرشوة والمحصول ويقولون انمانأخذه اجرة على القضاء فيكون اثم كفرهم في عنقك حيث كنت سببا لتحليلهم ماهو محرم باجاع المسلمين (وارجع) ايضا الى ماقدمناه عن حاشية الشيخ خيرالدين الرملي على البحر من قوله في الرد على صاحب البحر اقول المفتى به جواز الاخــ استحسانا على تعليم القرآن لاعـلى القراءة المجودة كاصرح به في التاترخانية الخ (وارجع) ايضالي ماقدمناه عن حاشية المنتهى منقول شيخ الاسلام تقى الدين ان الاستئجار على عبر دالتلاوة لم يقل بداحد من الائمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم (وارجم) ايضًا الى ماقدمناه عن الفتاوي الخيرية * وماافتي به من بطلان الوصية * فهل افتي بذلك مجازفة في الدين * اولعدم فهمه لمراد المتأخرين * بل ماافتي الاعن فقه واف * وفهم صاف * تبعالماصر ح به مشارخ المذهب من ان الوصية للقراءة على القبر باطلة * وانجازت القراءة على القبر لانها تشبه الاجرة على القراءة وهي باطلة * فجزاه الله تعالى وغيره من العلماء العاملين * جزاءوافيا يومالدين * ﴿ وَالْحَاصَلُ ﴾ أن المخالف في ذلك * بعد وصوح هذه المسالك * امامكابر منكر للعيان * ولواقام عليه الف برهان * لكونه اتخذالقرآن مكتسبا فيخاف انانصف * انيكون بتحريم كسبه

قداقر واعترف * واماجاهل قليل الفهم * عديم العلم * متشبث بحبال اوهام بالية * وخيالات عن رائحة الصحة خالية * ومستند الى عبارات خاوية * كيبوت عناكيب واهية * وكلمنهمــا آثم موزور * لكون المكابر فيالدين * اوالجاهل بين اظهر المسلم بن * غير مدذور * ﴿ فَانْقَلْتُ ﴾ الآن حصيص الحق * وظهر الكذب من الصدق * فانماذكرته صحيح * ومااثبته من النقـول صريح * لايخفي على من عنده نوع علم * اورزق ادني فهم * ولا ننكره الاغبي احق* هوبالبهائم ملحق . ولكنا نرى اهل بلدتناهذه قداطبقوا على هذه الافعال * واعتقدوها من ارجى الاعمال * فَلِكُن هَذَا مُمَاتِّعَامُلُهُ الْمُسْلُمُونَ وَتَعَا رَفُوهُ * وَرَأُوهُ حَسْنًا حَيْنِ ائْتَلَفُوهُ * وقد ورد في الحديث (انهار آه المسلون حسنا فهو عندالله حسن) الاتري انهم جوزوا الاستصناع ودخـول الحمام والشرب منالسقـا ونحو ذلكما خالف القيـاس * وقد جوزوه لتعامل الناس * فالاتكون مسئلتنامن هذا القبيل * لنستغني عن القال والقيل * ﴿ قَلْتُ ﴾ أعلماولا أن العرف على قسمين خاص وعام وقد اختلفوا في العرف الخاص هل هومتبر اولا والذي صححوه هواندغير معتبر واماالعرف العامفهومعتبر بلاشك ولكنك كما قيل حفظت شيأ وغابت عنك اشياء ﴿ منها ﴾ انماذكرته من الاستصناع ونحوه من العرف العام ومسئلتنا من العرف الخاص فان العرف العام ماتعامله المسلمون منعهد الصحابة الىزماننا واقره المجتهدون وعملوا بدناء على التمارف وانخالف القياس ولم يرديه نص ولاقام عليه دليل فهذا اخذيه الفقهاء وأثبتوا بدالاحكام الشرعية وقدقالوا انالعرف بمنزلة الاجاعءند عدم النص ولانخفي انالمراديه العرف العام عمني الذي ذكرنا لاماتعارفه بعض الناس فضلا عما ردهالعلماءوعدوه منكراكسئلتنا(وقد) ذكرالمحققا بنالهماماناجوزنا الاستصناع استحسانا بالتعامل الراجع الى الاجاع العملي منلدن رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم لاتجتمع المتى على ضلالة الى آخر ماقال فراجمه تعلم حقية ماقلنا (وفي) شرح الاشباء للعلامة البيري عن السيد الشهيدالتعامل في بلدلابدل على الجواز مالم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا عـلى تقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعا منه والالايكون حجة الااذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلهافيكون اجاعا والاجاع حجة الاترى أنهم لوتماملوا على بيع الخروالر بالايفتى بالحل انتهى ملخصا * فانظر إيها المنصف في التعامل في مسئلتنا وتأمل فمهاحتي يظهر لك دخولها تحتاي واحد من هذبن

(VIA -11)

مطلب لى بيا فالعرف المام (انخط عن

التعاملين اللذين لاثالث لهما (ومن) الاشاء التي غابت عنك ان العرف أعما يعتبر اذا لمنخالف النصكما قاله الوحنيفة ومجدرجهما اللةتعالى وعليه الفتوى كانصوا عليه في باب الربا وغيره (وذكر)الامام فخرالدين الزيلعي في باب الاحارة الفاسدة عندقول الكنز وانآجر دارا كلشهربكذا صحفيشهر فقط الااناسمي الكلمانصهولامعني لقول من قال من المشايخ ان العقد صحيح في الشهر الثاني والثالث لتعامل الناس لانالنعامل اذا كان مخالفا للدليل لايعتبر انتهى (وقد) اسمعناك في المقدمة النصوص على خلاف ه ذا العرف وسقنالك من بعدها نصوص ائمة المذهب على بطلانهورده وبينالك مااستثناه المتأخرون مخالفين فيه النصوص لاحل الضرورة التي لولاها لم يستثنوا شيامنها(فهل) يسوغ لعاقل ان هول ان العرف يصلح داللا لمسئلتنا حتى نقولاه الظلمة والفسقة اذن بجوزلنا فعال مانحن عليه مماتعامله الناس من قديم الزمان من الظلم والمعاصي المألوفة للتعامل الذي حعلته دللا وانخالف النصوص (فان قلت)هذا الويوسف قاضي المشرق والمغرب الذي العرف مع مخالفته النص وهي انهم قالوا في الاشياء الستة الربوية المنصوص في الحديث الصيم على أن بعضها كيلي وبعضها وزنى لوتغير العرف عماكان في زمنه عليه الصلاة والسلام وصار ساعماكان كيليا بالوزن اوبالعكس لايعتبر ذلك ولايصح سعها الاكماكان فىزمنه عليهالصلاة والسلام عملا بالنص وخالف ابوبوسف وقال يعتـــبر المرف ﴿ قُلْتُ ﴾ نعم قال ذلك ولكن ننـــاه عـــلى انالمراد من|لحـــديث انما هو ضلط التساوي في الاشياء (*) السَّنَّة المنصوصة ولمَّاكان فيزمنه عليه الصلاة والسلام بعضها مكيل وبعضها موزون حاءتخصص بعضها بالكمل وبعضها بالوزن بناء علىما كاناذذاك لانضبط التساوى فيذلك الزمنكان مذلك فلوتغبرالمرف وصارمايكال موزونا اوبالعكس يعتبرذلك لحصول المرادمن الحديث وهوضيط التساوي فيالستة باي معياركان من المعيارين وهذا فيالحقيقة ونفس الامرليسعلا بالعرف المخالف للنص بلهوتأويل للنص كالانخفي عـلىانالمفتي بدخلاف ماقاله فلوباغ الحنطة بجنسها متساويا وزنا والذهب بجنسه متساويا كيلا لامجوز عندهما وانتعارفوا ذلك خلافا لابى وسف اتوهم حصول التفاضل لوبيع بالمعيار المنصوص عليه كالوباع مجازفة فاندلا يجوز لتوهم الفضل كافي الهداية

(*) الاشياء الستة هي البر والشعير والتمر والملح والذهب والفضة فقدنص على ان الاربعة الاول كيلية وان الآخرين وزنية منه

وغبرها (فقد) ظهراك انا الوسف لمقل متقديم العرف على النصوا عمااول النص عاذ كرناوعل بالنص (أو او) ساانه قدمه على النص في خصوص هذه المسئلة فلانسلم أنه قائل به مطلقا (فقد)ذكر في فتح القديران النص اقوى من المرف لان المرف حازان يكون على الطل كتعارف اهل زماننا في اخراج الشموع والسراج الى المقاسر ليالي العيد والنص بعد شوته لا محتمل ان يكون على ماطل انتهى (وحاشا) سيدنا المانوسف ان تقول بذلك مطلقا بللايظن في مسلم القول بذلك لمايلزم علمه من ابطال الشريعة * وهدم اركانها المنبعة * (فقد) تعامل الناس من قديم الزمان البيوع الفاسدة كبيع المظروف وطرح ارطال للظرف وسيع النقدين نسيئة ومتفاضلا وغبرذلك من العقود الفاسدة والباطلة التىلاتغد والفوا الغسة وكثبرا من انواع الفسوق والفوا بيع العينة والتصدق عن امواتهم في المساجدو غيرها في مواسم صيام النصارى ونقش الجدار القبلي من المسجدور فع الصوت بالذكر مع الجنازة والفوا القاد القناديل والشموع الكثيرة في المساحد ليالي رمضان (وقد) نقل العلامة الباقاني في شرح الملتق فشاوي العلماء من المذاهب الاربعة محرمة ذلك مع ان النياس رءًا يعدونه منشعائر الدين والفوا قراءة الموالد فيالمارات يتقربون بها الى اللة تعالى و مذرونها الشفاء مرضاهم و قدوم غيبهم وبهدون ثوابها للنبي صلى الله تعالى عليه وسلمعانهالبست سوى الغناء واللعب (وقد) ذكر سيدى العارف عبدالغني النابلسي تفسيق المؤذنين بذلكوعدم الاعتماد على اقوالهم يدخول الاوقات الهذه المنكرات ولواردنا الاكثار ممااك علىه الناس واعتقدوه قربا لخر حناعن المقصود (وبالجلة) فغالب الشريعة قدتغير ولم ببق منها سوى الآثر (فهل) نقول مسلم ان الحرام يصير حلالا بالتعامل بل لواعتقد ذلك نخشي على دينه والعياذ بالله تعالى (ولو) كان اتفاق البعض بل الأكثر على ماخالف الشرع الشريف معتبرا لماذمهم الله تعالى ورسوله صلىالله تعالى عليه وسلم فقداثني الله تعالى على القليل وذمالكثير نقوله تعالى ﴿ وَقَلَّىٰلُ مِنْ عِبَادَى الشَّكُورِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَمَا آمَنْ مَعَهُ الْأَقْلِيلُ وَمَا كُثر الناس ولوحرصت عؤمنين ولكن اكثرالناس لايعلمون ﴾ وقال صلى الله تعالى علمه وسلم ﴿ انالاسلام بدا غربها وسيعود كابدا فطوبي للغرباء قيلومن هم يارسول الله قال الذين يصلحون اذا فسدالناس ﴾ الي غيرذلك من الآيات والاحاديث ويكفيك ذماللة تعالى الذبن قالوا أنا وحدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون (فان قلت ﴾ اليس حنفية عصرك كانوا نفتون بصحة هذه الوصايا والاستئمار أفتراهم كانوا نفتون بدون مستند (قلت) نعم انهم كانوا نفتون بذلك ولكنك لوطلبت

منهم المستند علىذلك وفتشوا مشرق الارض ومغربها لايكادون يستندون الابالعرف و مما في وقف القنية و عـاشــ نديه صـاحب الجوهرة (اما) العرف فقد علمت حاله (واما) مافي القنية فقد بينا المراد منه قبيل الخاتمة وان صاحب القنية نفسهمشي فى موضع آخر على بطلان الوصية واشـــار الى تضعيف القول بالجواز الذى ذكره فىالظهيرية فهومرجوح لمخالفته لماصرحوا بتصحيحه معللين بانديشبه الاستئجارعلى قراءة القرآن وذلك باطل وبدعة كمافدمناه عن الولو الجيةو التاتر خانية وغيرهما (وقد) قال العلامة قاسم انالحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجاع وحينئذ فلايصحان يعتبر العرف بناءعلى هذا القول الضعيف لان اعتبار العرف أنمامجوز اذالم مخالف نصا اوقولا مصححا (نعم) قدمحكوناقوالا بلاترجيموقد يختلفون فى التصميم فحينئذ يعتبرالعرف واحوال الناسوماهوالارفق وماظهر عليه التعامل وماقوى وجهه كاذكره فياول الدر المختار وخلاف ذلك لايجوز (وقال) العلامة قاسم في فتاواه وليس للقـاضي المقلد ان يحكم بالضعيف لانه ليس مناهل الترجيم ولوحكم لاينفذ لانه قضاء بنيرالحق لان الحق هو الصيح وماوقع مزانالقول الضعيف بتقوى بالقضاء المرادبه قضاء المجتهد كابين في موضعه انتهى (ولاسما) وسلاطين الدولة العثمانية الدهم الله تعالى لا يولون القضاة والمفتين الابشرط الحكم والفتيا بالصيح فيالمذهب فاذا حكم بخلافه لانفذحكمه كاصرحواله ايضا﴿ هذا﴾ في حق غيره وامافي حق نفسه فقد صرحوا بأنهليس للانسان العمل بالضعيف فيحق نفسه كما ذكره العلامة الشرنبلالي فى بعض رسائله لكن قيده غيره بغير من له رأى كانقلة العلامة البيرى في اول شرحه على الاشاه فيحوز لمن له رأى ترجح له عنده ذلك القول لدليل صحيح معتبرلا بمجرد التشهى اوتتبع الرخص اوالطمع فىالدنيا ان يعمل به لنفسه ولايفتى به غيره لانه غش وخيانة في الدين لان السائل لم يسأله عا رجحه لفسه وقت الحاجة بل عما رجحهالائمة لكل الامة الذي لوحكم به قضاة زماننا نفذ (نعم) قد يرجعون القول الضعيف لعارض كما في المحتم الذي احس بالمي فحبسه حتى فترت شهوته فعند ابى وسف لايلزم الغسل وهوضعيف لكن جوزوا العمل به للضيف الذي خشي رسة لامطلقا فهذا ونحوه بجوزللشخص العمل به لنفسه وله ان يفتى بدغيره في مشل هذه الحالة فقط * واما ماشـذبه صاحب الجوهرة واغتربه صاحب البحر والشيخ علاءالدين من صحة الاستمجار على القراءة فغير صحيح لمخالفته لكتب المذهب قاطبة كاقدمنا ذلك كله والذي يغلب

على ظنى ان الحدادى صاحب الجوهرة اشتبه عليه الاستثمار على القراءة بالاستثمار على التعليم فسبق قلمه وتبعه من تبعه كصاحب الحر والقهســتانى ومنلا مسكمين وتدل على ذلك قوله وهوالمختار فانا لمنر احداً ذكر اصل السحة فضلا عن كونه هوالمختار وآنما الذي اختساروه الاستئجار علىالتعليم وهذا مايقال فىزلة العسالم زلة العالم وبعد ساعك نصوص المذهب لامجوز لك تقليده فان الجوادقد يكبو والصارم قدننبو ولو فرضنا أنه منقول عن احد من أهل المذهب المعتمدين مع مخالفته للمتون وغيرها لايعول عليه وكذا انكان بناه على ماتقدم عن حاوى الزاهدي من أنه ليس للقارئ اخذاقل من خسة واربعين درهما أذا لم يسم أجرا فانه مخالف لعامة كتب المذهب فهو ان ثبت قول ضعيف لأبجوز العمل به لمام، فانالمتقدمين طردوا المنع مطلقا والمتأخرون أنما اجازوا مااجازوه للضرورة كاصرحوا مدوالضرورة تتقدر بقدرها ولاضرورة للاستئمار على محرد التلاوة فلابجوز كالابجوز اكل الميتة في غيرحال الضرورة *الا ترى انه لو انتظم ستالمال ووصل المعلمون الى حقوقهم سرجع المتأخرون ألى اصل المذهب لعدم العلة التي اقتضت مخالفتهم لهوهي الضرورة ويصير بطلان الاستئجار على جيع الطاعات متفقا علمه بنن اهل المذهب حمما فكمف مالا ضرورة فيه اصلا فثبت أن مافي الحاوي لايعمل مه بلالعمل على مافي المتون وغيرها ﴿ فقد ﴾ ذكر صاحب البحر في قضاء الفوائت انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمــل عا وافق المتون اولى أنتهي ۞ فَكُيف بِمَا اطبقت عليه كلمتهم وكان هوالمنقول عنائمتنا الثلاثة المجتهدين * ومن بعدهم من المرجمين، ولم ينقل خلافه عن المتأخرين، فهل يعول بعده على ماسبق اليه القلم * أوزلت بدالقدم * ونبه على رده الأخيار * من العلماء الكمار * كصاحب الطريقة وصاحب تبيين المحارم وعلامة فلسطين . الشيخ خير الدن * وسيدى عبدالغني النيا بلسي وغيرهم * والهمه المولى لهذا الحقير على وفق مرامهم * قبل الاطلاع على كلامهم * فله الحمد عـلى ماالهم * وتفضل به وانعم * فكيف يسوغ لحنفي منصف «نقبول الحق متصف * بعد ساعه ماطفحت به كتب مذهبه * من بطلان الاستثمار على قراءةالقرآن ونحوه من الطاعات مما ليس فمفضرورة وبطلان الوصية مه م أن نفتي مجوازه للتعامل ويأكل اموال اليتامي والارامل * وفقراء الورثة بهذا الظن الباطل * ﴿ رَبُّنَا لَا تَرْعَ قَلُومِنَا بِعِدَ أَذَ هُدُمَّنَا وَهُبُ لنا من لدنك رجة إنك انت الوهاب ﴿ فأحذرك الله تعالى وعقابه * وغضبه وعذاله . ان تنكر الحق بعد ظهوره * وتعمد الى اطفاء نوره * ميلا الى الطمع

في الدنيا الدنية * وتحصيل اعراضها الفائمة الردية * لئلا تكون كن قصالله تعالى علينا خبره في كتامه العزيز بقوله عن من قائل ﴿ وَاتُّلُ عَلَمُمْ نَبُّ الَّذِي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان منالغاوين ولوشئنالرفعناه بهبا ولكنه الحلد الى الارضواتبع هواه فثله كمثل الكلب ﴾ الآية واكثرالمفسرين على انه بلمام بن باعورا وكان عالما من علماء بني اسرائيــل وكان عنده اسمالله تعالى الاعظم فاغروه بالمال على ان مدعو على موسى عليه السلام فال الى الدنيما ولميعمل بعلمه واتبع هواه فأضلهالله تعالى على علم ونزع من قلبه الايمان وقصته شهيرة * في مواضع كثيرة * ولم تفترس الدنما هذا وحده بل افترست خلقا كثيرا لم تغن عنهم دنياهم من الله شيئاو كانوا من الهالكين فقل الحق و لوعلمك و لا تداهن إحدا ولوكان احب الناس اليك* فقد اخذالله تعالى مثاقه على اهل العلم ان لا يكتموه فقال تعالى ﴿ وَاذْ احْدَاللَّهُ مَيْثَاقِ الذِّينَ أُوتُوا الكتَّابِ لتَمْنَيْهُ للنَّاسِ وَلا تَكْتَمُونُهُ ﴿ وَقَال تعالى ﴿ انالَذِ بَنْ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْمِينَاتُ وَالْهُدَى مِنْ بِعَدْمَا لِينَاهُ للنَّاسُ في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ وقال عليه لصلاة والسلام ﴿ منسئل عن علم فكتمه ألجم يومالقيمة بلجام من نار)رواه ابوداود والترمذي وقال عليه الصلاة والسلام (مامن رجل محفظ علما فيكتمه الااتى يوم القيمة ملحوما بلحام من مار) * رواه الويعلى والطبراني * وقال عليه الصلاة والسلام (من كتم على عمانفع الله به في امرالدين الجمه الله تعالى يوم القيمة بلحام من نار) رواه ان ماجه . وقال عليه الصلاة والسلام ﴿ مثل الذي يتعلم العلم ثم لايحدث مه كثل الذي يكنز الكنز ثم لا منفق منه ﴾ * رواه الطبراني * فان كنت من اهل العلم والعرفان * وظهراك حقية ماقلنــا الحالعيــان * فاصدع بماتؤم، واعرض عن الجاهلين . وانكنت تخشى الفقر فالله تعالى خيرالرازقين * ومن ترك شيألله عوضه الله تمالى خيرامنه فانه كرم الاكرمين * وما اقبح الاكتساب الدين * فاطلب عاتعمل وجهالله تعالى ولاتشرك بعبادته احداً . ولاترج مها احرة من النياس بل ارج الثواب والاحر منه غدا * فقيد قال ربنيا وهو اصدق القيائلين * في كتامه المبين . انالذين تتلون كتابالله واقاموا الصلاة وانفقوا بما رزقناهم سرا وعلانية برجون تجارة لن تبورايوفهم اجورهم ويزيدهم من فضله ﴾ ومعلوم انتجارة الدنيا نوار * وأنالآخرة هي دارالقرار * فشأن الذين تتلون كتابالله تعالى العمل عافيه وقداخبر انهم يرجون مجارة لن تبور * وهي نيل الثواب منه والاجور *قال بعض اهل البصيرة كل علم براد العمل فلاقمة لج

له بدون العمل لقول الله تعالى ﴿ قُلْ يَاهُلُ الْكُتَّابِ لَسَّمَ عَلَى شَيُّ حَتَّى تَقْمُوا ۚ التورية والانجيل وماانزل اليكم منربكم ﴾ يعنىالقرآن فالعالماذاعلم جيع العلوم ولم يعمل عــاامره القرآن ولم ننه عانهي الله تعــالي عنه فليس على شيء ننص القرآن فكون مثله كيثل الحارى عمل اسفارا * ومثله كثل الكلاان تحمل عليه يلهث اوتتركه يلهث فاى حزناعظم منالتمثيل بالكلب والحمار انتهى وفقنا الله تعالى للعمل عافيه * واعاندا على تلاوته وتدبر معانيه * انهاكرم الاكرمين * وارحم الراحين * واستغفرالله العظيم ﴿ التُّمَّةُ ﴾ لبعض فروع ومسائل مهمة * فوائدها جة * اعلم انالوصية واحبة اذا كان عليه حق مستحقلته تعالى كالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة التي فرط فيها ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق والامستحبة ولانجب للوالدين والاقربين لان آية البقرة منسوخة بآية النساءوركنها الابحاب والقبول ولودلالة كأن عوت الموصىله بعدموت الموصى بلاقبول صريح * وبجوز بالثلث للاجنبي بلازيادة ألا انتجنز الورثة بغدموت الموصى لاقبله * وندبت باقل منه عند غنى ورثته اواستغناهم محصتهم من الارث* كاندب تركها بالااحدهما لانها حسنند صلة وصدقة * وصحت بالكل عندعدم الوارث واذااجتمع الوصايا قدم الفرض واناخره الموصىوانتساوت قدمماقدمه * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار و يمين مقدمة على الفطرة لوجومًا بالكتاب والفطرة على الأضحية لوجوم الجاعا * وفي القهستاني عن الظهيرية عن الامام الطواويسي ببدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشرعلى الحراج * وفي البرجندي مذهب الى حنيفة رجه الله تعالى آخراان حج النفل افضل من الصدقة ولو اوصى بان يصلي عليه فلان او محمل بعد موته الى بلد آخر اويكفن في ثوب كذا اويطين قبره اويضرب على قبره قبة فهي بإطلة انتهي الكل من التنوير وشرحه ﴿ تنبيه ﴾ و يما تقررمع مام علم كيفية ترتيب الوصية لمناراد ان يوصى فعب عليه تقدم الاهم فالاهم فيقدم حقوق العبادالتي لاشاهدما فان حقوق العبد مقدمة لاحتباحه واستغناء الله تعالى ثم باخراج زكاة ماله اوماتبقي عليـه منهـا * وبالحج الفرض ان لميكن حج * وبكفارة كل عين حنث فيها وبجب دفع كل كفارة لعشرة ولايكني دفع كفارات متعددة اوكفارة واحدة لاقل * و سقية الكفارات المذكورة انكان عليه شيء منها معمم اعاة العدد فيمصرفها كماعلت وبالنذور ونفدية الصيام والصلاة ويكني دفعهالواحد و عافي ذمته من الاضاحي وصدقات الفطر و تحوذلك * فهذا كلهاذا ترك شأمنه

يكون آثمًا وبموت عاصياً ويستوجب النار* ان لم يعف عنه الغفار * ثم ان لم يكن عليه شيُّ من ذلك اوكان وفعله أواوصي بديستحبِله ان يوصي بان يحج عنه نفلا فانه افضل من الصدقة كماقدمناه * وبشراء رقبة تعتق عنه * وشاة تضيحي عنه * ويفدية صلاتهوصامه * وكفارات اعان وتحوها احتياطالاحتمال تقصيره فيشيء من ذلك * وكذا بشيءٌ معين تخرج عنه على نبة الزكاة لماقلنا *و يوصي ايضا لفقراء ارحامه ثم بعدهم افقراء جيرانه ثم لاهل حرفته ثماهل بلده ثم للفقراء من غيرهم و منبغي ان يتفقد ذوى الهيئات والمروءة من الفقراء «١» وذوى العلم والصلاح ومن له حق عليه من تربية اوتعلم اونحو ذلك ليكون ذلك شكراً له على صنيعه ايضا فهو مأموريه وان تنفقد مسجد محلته اوغيره لعله محتاج الى مرمة ونحوها * وان بوصى بشيء لعمارة طريق اوسبيل اوتجهنز غاز اوابن سبيل اوفك اسيراوغارم اونحو ذلك فكلذلك اومعظمه قدانعقداجاع المسلين على جزيل ثوابه ولواوردنا مافيه منالاحاديث والاخبـار لخرجنا عنالمقصود * وان يوصي اهله بالتقوى والصبر وان لايرفعوا عليه صوتا ولايصلوا عليه فيالسجــد ولايحفروا له قبرا لم يبل ميته «٢» فانه ما يقي شئ من عظامه لانجوز نبشه كاذكروهوان لايكفنوه « ١ » قال في شرح الهداية المسمى بمدراج الدراية ثم اعلم ان الافضل ان مجعل وصيته لاقاريه الذين لايرثون إذاكانوا فقراء قال ابن عبد البر لاخلاف فيه بين العلماء لانه تعالى كتب الوصية للوالدين والاقربين فخرج منه الوارثون يقوله عليهالصلاة والسلام لاوصية لوراث وبقي سائر الاقارب علىالاستحباب وقدقال تعالى ﴿ وَآتَى المال على حبه ذوى القربي ﴾ الآيةفبدأ مهم ولان الوصية صدقة فتعتبر بالصدقة فىالحياة امالواوصىلغيرهم وتركهم صحتوصيته عندالفقهاءواكثر اهل العلم وعنطاووس والضحاك تنزعمن الغيروترد الىقرابته وعن الحسن وجابر أن زيديعطي ثلث الثلث للغير وبرد الباقي الي قرابته اه منه «٢» قال العلامة مجد الشهير بان اميرحاج للمذ ان الهمام في شرحه على المنمة واما مانفعله الجهلة الاغبياء من الحفارين وغيرهم فى المقابر المسبلة العامة وغيرها من نبش القبور التي لمرتبل اربابها وادخال احانب عليهم فهو من المنكر الظاهر الذي منبغي لكل واقف عليه انكاره على متعاطيه بحسب الاستطاعة فان كف والارفعالي اولياء الامور وفقهم الله تعالى ليقابلوه بالتأديب ومن المعلوم ان ليس من الضرورة المبيحة لجمع الميتين فصاعدا التداء في قبر واحد قصد دفن الرجل معقر سِه اوضيق محل الدفن في تلك المقبرة معوجود غيرهاو انكانت تلك المقبرة ٣٠٥٠

عاخالف السنة * وان لايستآحروا له على الختمات والتهاليل بل يفعلون ذلك له تبرعا هماوغيرهم فانذلك منفعه اماالقرآن فشهير واماالتهاليل ففيها اثروحكاية تؤمده ذكرها السنوسي فيآخر شرح السنوسية والاحسن ان فعلها منفسه في حياته للاتفاق على وصول ثوام اله على انما فعلونه له بعد موته لا يخلو عن منكرات غالبا * ولحذر عن الوصايا الباطلة التي ذكرناها وغيرها * و نمني ان وصهم بان لايضروا على قبره حيمة في الثلاثة الايام فان فيه زيادة على الكراهة ماشـاهدناه من تهدم كثير من القبور بسب دق الاوتاد وان ننقص الوصية عن الثلث وبراعي حانب الورثة كام * وان يكتب في صدر وصيته كما نقل عن الأمام رجهالله تعالى بعد البسملة هذا مااوصي مه فلان من فلان وهويشهد انلاالهالاالله وحده لاشربكله وأن مجدا عبده ورسوله وأنالجنة حق والنار حقالي آخر ماذكره في الظهيرية في موضعين قبيل القسم الثالث في المحـاضر والسجلات .. وإن مداوم على ذكر الله تعالى ليكون آخر كلامه لااله الاالله . فهذه هي الوصية الشرعية * والخصلة المرضية * التي محمل عليها ماوردت له الإحاديث النبوية * الخالبة عن الحظوظ النفسانية * والنزغات الشيطانية * لاما نفعل في زماننا فان أغلبها باطلة ردية * فاعمل مها وعلمها غيرك لتنال الدرحات الرفيعة * واحرص علمها فان ماسواها كسراب نقيعة؛ واشكر مولاك * علىماأولاكُ فهو يتولى هداك * وفي التنوير وشرحه الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي اوثلث مالي وصبة لأبحل للغني لأنها صدقة وهي على الغني حرام وان عمت كقوله يأكل منها الغني والفقير ولوخصت بالغني اوبقوم اغنياء محصورين حلت لهم وكذا الحكم في الوقف كما حرره منلاخسرو انتهى *وتأمله معماقدمناه عن الخانبة في الوصية بالخاذ الطعام من قوله ويستوى فيه الاغنياء والفقراء وعلله في حامع الفتـاوي بجريان التعـارف بانهاللغني والنقير قال والمعروف كالمشروط وهذه وصية لآنخ ص بنوع كالعلماء والفقراء بل تعم انتهى * لكن قدمنا عنه تصحيح بطلان هذه الوصية فتدبر * وعلىمافي التنوبر فانفعل في زماننا من الايصاء بسق ماء السوس في المقبرة حالة الدفن لأبحل للذي الشرب منه فتنسِه * وفي نورالمين في اصلاح جامع الفصولين عن مجم الفتاوي لوالورثة صغارا فترك «٣» مما تبرك بالدفن فيها لبعض من مها من الموتى فضلا عن كون هذه الامور وماحرى مجراها مبحة للندش وادخال البعض على البعض قبل البلا معما محصل فيضمن ذلك منهتك حرمة الميت الاول وتفريق احزائه فالحذر منذلك انتهى منه

الوصية افضل وكذا لوكانوا بالغين فقراء ولايستغنون بالثلثين وانكانوا اغتباء أويستغنون بالثلثين فالوصية اولى * وقدر الاستغناء عن الىحنيفة اذاترك لكل واحد اربعة آلاف درهم دونالوصية وعن الامام الفضلي عشرة آلافانتهي * وقوله فترك الوصية افضل «١» مخالف لمامرالا ان محمل عليه فتدير (فرع) له خادم اوقريب اسمه محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذاالاسم ومتى ذكريه من غير نسبة يعرفونه بعينه فقال اوصيت لمحمد بكذا ولمهذكر اسم ابيه وجده وفهموا انه عناه هل محلله ان يأخذ وللسامع ان يشهد قيل٧ وقيل نعم قال فيالقنية وهو الاشبه بالصوات واوفق لغيرها منالمسائل وادفع للحرج فقد ابتلى الخاصة والعامة بقولون اوصيت للامام كذا وللمؤذن كذا ويربد به امام المحلة ومؤذنها ويفهم الناس ذلك انتهى * وفيها عليه فوائت فتحراها وقضاها ثم كان مجتهد في المحافظة على المكتوبات والصيام لكنه يخاف اندعسي ترك تعديل الاركان وعليه تبعيات اخرفانه نقدم التبعات ثم انكان الورثة أغنياء يستحبان بوصي للصلوات والصيامات وفهااوصي نثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دبن فاحاز الغرىم وصبته لابجوز لان الوصة متأخرة عن الدبن ولم يسقط الدنن باجازته * وفها اوَّصي بصلوات عمره وعمره لاندري فالوصية باطلة ثمرمز انكان الثلث لايني بالصلوات جاز وانكان أكثر منها لمبجزانتهي (قلت) والظاهر أن المراد لايني بغلمة الظن لأن المفروض أنعره لامدري وذلك كأن يفي الثلث بنحوعشر سنين وعمره نحوالخمسين اوالستين ووحه هذاالقول ظاهر «٧» للماهروكا ُنه تخصيص للاول فتأمل * اوصى لرجل بمــال وللفقراء « ١ » قوله مخالف لمام اى في اول التبقة فانه قيد ندم ا هناك عاادًا كانوا اغنياء اويستغنون بالمبراث والافالافضل تركها وظاهره اندلافرق ببنمااذكانتالورثة صغارا اوكبارا وهناقل انتركها افضل اذاكانوا صغارا وظاهرهولوكانوا اغنياء فخالف مامرالاان محمل ماهنا علمه بأن تراد بالضغار الفقراء تأمل منه « ٢» قوله ووحهُ هذا القول ظـاهر سانه انرحلا لواوصي شلث ماله و بشيُّ

«٢» قوله ووجه هذا القول ظاهر بيانه انرجلا لواوصى بثلث ماله وبشئ آخر زائد على الثلث وهو مجهول تنفذ الوصية من الثلث فقط ولاتضر جهالة مازاد عليه لان الزائد اذاعلم لاتنفذ الوصية به فكذا اذاجهل واو اوصى بشئ مجهول هو دون الثلث لم تصمح اصلا وهنا لماراينا الثلث بني بنحو عشرسنين وعره نحو الخسين تقريبا علنا يقينا انه اوصى بالثلث وبأزيد منه وذلك الزائد مجمول فتنفذ من الثلث فقط ويلغو الزائد فلا تضره الجهالة واما اذا كان ٣٠٠

عال والرجل محتــاج الاصمح جواز اعطائه من نصيب الفقراء كافي الخانية * وفها ولوقال تصدق بهذه المشرة على عشرة مساكين فتصدق بها على واحددفعة جاز وكذا عكسه * اوصى بأن متصدق بشي من ماله على فقراء الحاج اومكة عن إلى يوسف بجوزان متصدق على غيرهم وقال زفر لاوعن الراهيم بن يوسف الافضل ان لا بجاوزهم * قال في جامع الفتاوي وان صرف الي غيرهم جازوعليه الفتوي . ولوقال في عشرة ايام فتصدق في نوم واحد جاز * وفي الظهيرية وغيرهـــا اوصت الى زوجهـــا بان يكفنها منمهرها الذي عليه فوصيتها باطلة (قلت) فليتنبه لهذ. فهي كثيرة الوقوع فيزماننــا حيث توصى بتجهنزها منمالهــا وزوجهــا حي فلباقي الورثةالرد لانذلك على الزوج فهي وصيةله في المعنى ﴿ فَائْدَةٌ ﴾ اعلم أنداذااوصي نفدية الصوم تحكم بالجواز قطعــا لآنه منصوص عليه وانتطوع مــا الوارث بلاايصــا. قال محمدرح فىالزيادات مجزيه انشــاء الله تعالىوهكذا علقه بالمشيئة فيما اذااوصي نفدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوماحتياطا لاحتمال كون النص معلولا بالعجز قالوا وان لم يكن معلولا فهي برمبتـدأ يصلح ماحيــا للسيئــات فكان فيهـا شبهة كما اذالم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محد بالاول ولمبجزم بالاخيرىن فعلم انداذالم وص نفدية الصلاة فالشهة اقوى ﴿ وَاعْلَمُ انْالْمُذَّكُورُ فهارأته منكتب ائمتنافروعا واصولا انهاذا لمهوص نفدية الصوم بجوزان تتبرع عنهوليه وهومن لهالتصرف فيماله بوراثة اووصايةقالوا ولولم مملك شيأيستقرض الولى شـيا فيدفهه للفقير ثم يستوهبه منه ثم مدفعــه لآخر وهكذا حتى يتم " والمتبادر من التقييد بالولى انه لايصم من مال الاجنبي *ونظيره ماقالوا اذا أوصى بحجة الفرض فتبرع الوارث بالحج لايجوز وانلم يوص فتبرع الوارث امابالحج سنفسهاوبالاحجاج عنه رحلا فقدقال الوحنيفة بجزيه انشاء الله تعالى لحديث الخثعمية فأنهشبهه بدن العباد وفيه لوقضي الوارث منغير وصية بجزيه فكذا هذا * وفي المبسوط سقوط حجة الاسلام عن الميت باداء الورثة طريقه العلم فانه ام بينه وبين ربه تمالي فلمذا قيد الجواب بالاستثناء انتهى ذكره في البحر *

وعه الثلث يني باكثر من نحو الخمسين نعلم انه قداوصى بأقل من الثلث وذلك الاقل لم نعلم كم هو خسون اواقل اواكثر فلذا بطلت الوصية والظاهر انهذا القول تخصيص للقول الاول الذي اطلق البطلان فلا يتنافيان والله تعالى الم انتهى منه

وظاهره انه منغير الوارث لابجزي وأن وصل اليالميت ثوابه ثم هــذا يعكر علىماقدمناه عن الشر نبلالي والفُّم منوقوعه عن الفاعل فليتامل ﴿ فَانْ قَلْتُ ﴾ تشبيهه بالدن في الحديث نفيد أن الوارث ليس نقيد لأن الدن لوقضاه اجنبي جاز ﴿ قلت ﴾ المراد والله تعالى اعلم التشـبيه في اصل الجواز لامنكل وجـه والا فالدين يجب أداؤه من كل المـال وأن لم يوص به والحج ليسكذلك عندنا فانه لابجب الابوصية ولانحرج الامن الثلث لانه عبادة ولابد فيها منالاختيار مخلاف حقوق العباد فان الواجب فيها وصولها الى مستحقها لاغير فلم يكن التشبيه من كل وجه فلم يلزم ماقلته نعم وقع فىكلام بعض المتأخرين فىمسئلتنا الوارث اووكيله ومقتضى ظاهر ماقدمناه من كلامهم أنه لايصم لانالوكيل لما استوهب المال من الفقير صار ملكا له لاللوارث وصار بالدفع ثانياللفقير اجنديا دافعا من مال نفسه الاان بوكله بالامهاب والاستيهاب في كل مرة * واماقوله وكلتك باخراج فدية صيام اوصلاة والدى مثلاً فقد يقال يكني لان مهاده تكرير الايهاب «١» والاستهاب حتى يتم وقد بقال لايكنى مالم يصرح بذلك لان الوارث العامى لايدرى لزوم كون ذلك من ماله حتى يكون ملاحظا أنه وكيل عنه فيالاستيهاب له ايضا بل بعض العواملاً يعرفون كيفية ما نفعله الوكيل اصلا ولاسيما النساء * نعمان قلنا القييد بالولى غير لازم بل المراد منه حصول الآخراج من ماله او من مال غيره باذنه لايلزم شيء من ذلك وقد بلغني عن بعض مشايخ عصرنا انه كان نقول بلزومه وانكر عليه بعضهم وكأن كلواحد نظر الىشئ مما قدمناه والله تمالى اعلم ولكن لانخفي انالاحوط ان ساشره الوارث لنفسهاولةول لآخر وكلتك بان تدفع لهؤ لاء الفقراء هذا المال لاسقاط كذا عن فلان وتستوهب ليمن كل واحد منهم الى ان يتم العمل * ثم اعلم انه لا بجب على الولى فعلى الدور واز اوصى بدالميت لانها وصية بالتبرع واذاكان عليه واجبات فوائت فالواحب علمه ان وصي ما يغي بها ان لم يضق الثلث غنها فان اوصي باقلوامر بالدور وترك نقمة ١٠ قوله والاستهابفيه انه لايصم لانه توكيل بالتكدى اى الشماذة لما صرحوا مه من ان التوكيل بالاستقراض باطل وكذاكل ما كان عليكا اذا كان الوكيل من حهة الطالب للتملك كالاستعارة لأن ذلك صلة وتبرع ابتداء فيقع للوكيل الا ان محمل على الرسالة بان يخرج الكلام مخرج الرسالة بان يضيف الكلام للآمر فقول ان فلانايطلب منك ان تهيه كذا والله تعالى اعلم ان المؤلف

الثلث للورثة اوتبرع مه لغيرهم فقد اثم بترك ماوجب عليه نبه عليه في تبيين المحارم وهذا الناس عنه غافلون * والظاهر ان في الحج كذلك يجب ان يوصي بما يني بالاجماج من محله تأمل ﴿ فَائَّدَةَ اخْرَى ﴾ اوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الأنواع كلها فوصى الاب لانقبل التحصيص بخلاف وصى القاضى كما فى الخانبة وغيرها ﴿ وَفَى ﴾ حيل التاترخانية حمل رجلا وصيه فيما له بالكوفة وآخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعند ابي حنيفة كلهم اوصياء فيالجميع ولاتقبل الوصاية التخصيص منوع او مكان اوزمان بل تعم وعلى قول ابي يوسف كل وصي فيما اوصي البه وقول مجد مضطرب والحيلة ان قول فيما لي بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها الامام الحلواني بان تخصيصه كالحجر الخاص اذا ورد على الاذن العامفانه لو اذن لعبده في التجارةاذنا عاما ثم حجر عليه في البعض لايصم وبأنهم ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيما له على الناس ولم بجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لايصم ففي هذه الحيلة نوع شبهة انتهى ملحصا ﴿قَلْتُ﴾ ومفاده انه لو اوصى الى رجل متنفيذ وصية عبرات وكفارات ونحوهـا يصير وصياعاما على جيع تركته ويكون التصرف فيها له بل وان قال جعلتك وصيا فيذلك خاصة نناء على ماقاله الحلواني فتـأمل * ثم رأيت المسـئلة منصـوصة في الفتاوي الخانية حيث قال مانصه ولواوصي الي رحل بدين والي آخران يعتق عبده او منفذ وصيته فهما وصيان في كلشيء في قول ابي حنيفة وقالاكل واحد وصي على ماسمي له لامدخل الآخر معــه انتهي * وصرح فيهــا بأن الفتوي على قول ابى حنيفة والناس عنها غافلون فلتكن علىذكر منك والله تعالى اعلم وله الحمد على ماالهم وعلم ﴿ وصلى الله على سيدنا مجدالنبي المكرم ﴿ وعلى آله و صحمه وسلم * وقد نجز تحرير هذه الور بقات على بد مو شهما * ومنمم برودهاوحواشما * محمد امين «ابن عابدين * عفالله تعالى عنه وعن والدبه *

> ومن له حق عليه * آمين فيرجبالاصم سنة ١٢٢٩

﴿ هذا تقريظ العلامة السيداجدالطحطاوى مفتى مصر القاهرة ﴾ ﴿ وصاحب حاشية الدر المختار الفاخرة ﴾

بسم الله الرجن الرحيم

جدا لمن جعل فؤاد الحاسدين لمهند النصر غدا * وصير كاوم الحائدين لمنصة الرد وردا * وصلاة وسلاما على اشرف رسول الذي انزل عليه للمعاندين

لقد جئتم شيأ ادا «تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارضوتخر الجبال هدا وعلى آله واصحابه الذين سيجعل لهم الرجن ودا « مابشر بشير المتقين وانذر قوما لدا (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة الثمينة « التى هى لنفائس الصواب خزينة «المسماة بشفاء العليل » وبل الغليل « في حكم الوصية بالحتمات والتهاليل « فوجد تهار فيعة الشان » زاهية العرفان » انوارها قرآنية » وامداداتها ربانية « مطوق البلاغة يشرب من حيضانها » وبلابل التحقيق تصدر في ذرى افنانها « تكفلت بجمع اصح النصوص دون اضعفها « وتصدرت للله مشكلات المسائل بلين معطفها

رجال الفقه ان تليت عليهم . مسائلها صحيحات المقام اقروها وقالوا باتفاق . فان القول ماقالت حذام

فلله در يراع زركش تلك الرياض السندسية « ولله فكر امام حقق تلك المسائل الاصلية والفرعية * تحقيقا لايصد عنه الاحسود سد حسده باب الانصاف... او جاهل حلى النزول الى حضيض الاعتساف

اذا ماقال حبر قول حق * وبعض معا صریه صد عنه فاما ان یکون له حسودا * یعادیه علی ماکان منه واما ان یکون به جهولا * وصد الغمر عنمه لم یشنه

فكنى الحسود ماافصحت عنه سورة الفاق وكنى الجاهل عنوانه * ولوانقضى زمانه * والمأمول من ولى التوفيق * ان يسلك بنا اقوم طريق واصلى واسلم على ذروة الانام * رسول الملك العلام * سيدنا مجدو آله الكرام * الفقير اليه تعالى احد الطحطاوى غفرله وقدكان كتب للمؤلف كتابا صورته هي هذه

بستم الله الرحن الرحيم الحمد لله العلى الاعلا * والصلاة وانسلام على سيد اهل العلا * مجد وآله اهل الولا والاستجلا * ان احسن ما ارتشفته افواه المسامع من كؤوس الشفاه * واعبق ما تعطرت معاطس الاشمام بطيب نشره ونسيم رياه * وابدع مانسجته السن البلغاء من حلل الالفاظ المطرزة بنفيس الجوهر المنضود * وابرع ماسبكته افكار النبغاء ورصعته بغوالى الدرارى من حلى عرائس المعانى مائسات القدود * سلام يضوع الاكوان بريا شذا عرفه الاريج الشميم * ويخمش وجنات الورد بنان صاه ويرخ العذبات منه عبيق النسيم * اخص به من حلى اجياد ابكار العلوم بعقود تقريره * ووشع صدور الطروس بقلائد من عريره وتحييره * انقرر تفجر من بحر رقائقه الروائق ينبوع التحقيق معينا *

اوحرر نادى الناهل منعوارف معارفه لوكشف الغطا ماازددت يقينا بمن تقلد الجلاد حدال لشريعة حساما لا تنبو مضاربه به وايد من سرايا مصنفاته الفقهية بحيوش قدبها سنام المعاندوغاربه به اعنى كعبة ذوى المجدو الافضال للقاصدين به الاستاذ سيدى مجد الامين به لازالت احاديث فضائله المرفوعة مروية على افواه الدهور ولا برحت قلائد مقالاته محلية للبات الزمان ونحور الحور (اما) بعد فقد ورد الكتاب الكريم به الذي هو ابهى من الدر النظيم به ففكت يدى مذجاء مسك ختامه ، فشاهدت مابالزهر يزرى وبالزهر فلعمرى ما السحر الاعقد من جواهر مقالاته ينظم به وماالزهر الاثفر من ثغوره يبسم بتحلى بقراءته اللسان ، وتشنفت بسماعه الآذان به وقداشرقت علينا معه شمس تلك الرسالة الساطعة به التي هي لاصح نقول المذهب جامعة به فجرى عليها يراع التقريظ عا الساطعة بالتي هي لاصح نقول المذهب جامعة به فجرى عليها يراع التقريظ عاهو الواقع وصرح بالتقريع على الالد المكانر المعاند

مذلاح تحرير المسائل قدكسى * حللا من التحقيق والتدقيق مذلاح تحرير المسائل قدكسى * حللا من الترقيق والتنميق من ذا يعارضه وقد دانتله * دول من الترقيق والتنميق وبعد هذا كلام مسؤل عنه غير متعلق بذلك وتاريخ الكتاب سابع ذى الحجة الحرام سنة ١٢٢٩

بسم الله الرجن الرحيم

جدالمن جعل التفقه فى الدين من اعظم القربات * فكان لبصائر ذوى الالباب نورا ولارواحهم اقوات * وصلاة وسلاما على القلم المترجم عن كل سرمكنون وحكم مبين * القائل من يردالله به خيرا يفقهه فى الدين * وعلى اله الاطهار * واصحابه الاخيار * وتابعيم بالكشف عن هذا الدين كل ملمة * الوارد فيم اختلاف امتى رحة *مافاح نشر الاخلاص وثار * وماعبدالله عبد ابتغاء لوجهه لاطمعا فى درهم ولادينار (امابعد) فانى لماسرحت طرف طرف فكرى الفاتر * فى طرف ساحة هذا الروض الباسم الزاهر ، وجدت نور نوريشير ببنان وروده الى النعمان * ملتفا باحد نبت واعطر ريحان * فتحققت اندماه والاجنتان * ذواتا افنان * فيهما ملتفا باحد نبت واعطر ريحان * فتحققت اندماه والاجنتان * ذواتا افنان * فيهما عينان نضاختان * وحنا الجنتين دان

قلت

بادرالی روض فضل ، ان رمت فی الناس محمد واغنم لحکم جلاه ، العمابدین محمد فاجلت النظر فی محاسن غرره النازلة فی غرفه ، واستضأت بدره الذی محسده

كل كوكب على كمال شرفه * فاذا هو العقد الفريد في هذا الشان * والدر النضيد في اخلاص العمل لللك الديان * وشفاء العليل بايضاح البيان * وبل الغليل لمبتغى النبيان * عن مذهب الى حنيفة النعمان * ثم لما تأملت ما حوته هذه الرسالة * الخالية عن الاطناب المؤدى للملالة . شبتها بقلائد العقيان * بل بعقود الجان * لم لاوهي منقولة عن اولئك القادة الفحول * الذين اقوالهم من أصمح النقول * وكيف لاوالادلة بارزة النصال * في سداحة المجال * فعلى المنصف ترك القيل والقال * لازاتباع الحق حسن المآل* على أنها من آثار اقلام من اتسم بالفضل والعلم * واغتذا من لباني المجد والحلم * فلله دره منهمام اشاع وردها ، وحلى بعقود عباراً له وردها.ولله يراع حسن وجنة الطرس بنلك الاقوال. واظهر بحجة الانس بلالي جواهرها النوال، ويالها من رسالة دلت على مؤلفها دلالة النسيم على الازهار * والشمس على النهار *واعربت الداغرب في سعة اطلاعه * وانشبره في الفضل اطول من ذراع حاسده وباعه * وأنه غاص البحر ففاز بدرره الفائفة "وفتح الكنزفظفر بالجوهرة الرائقة " وساك في الطريقة المحمدية اعظم المسالك * فا بالك من الهداية عاهنالك ، فحزاه الله احسن الجزاء على مسعاه * واناله من خيري دنياه واخراه * وادام ٣٠٠ بين الآنام * ومنحنا واياه حسن كتمه السد مجد عرالغزى الختام

عنى عنه

بسم الله الرحن الرحيم الحمدلله الذي رفع مقام اهل الشرع مذنصبهم لاجراء احكام كتابه * وجعلهم نجوما بهتدى بنورهم الى مقام اليقين مذافهه له لذيذ خطابه * واثبت لهم القييز ورفع لهم المقدار * فانشرح بهم صدر الشريعة وصار على المنار * والصلاة والسلام على من ارسل رجة للعالمين * وعلى آله واصحابه الهادين المهتدين * والا ابعين لهم باحسان الى يوم الدين (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة الفقهية * العد عة الاشباه و النظائر في مذهب الحنفية * فوجدتها مو افقة للى تقول والمنقول * قد احتوت على اقوال ائمة المذهب الفحول * فلله در مؤلفها ما اغزر علمه * وما اذكى فهمه * حيث لم يسبقه اليها سابق * ولم يلحقه بها لاحق * لقد انقذ بها من كان في بحر الجهالة * وفي عبى الضلالة * واتى فيها بما نبه به العاملين * وان العابدين * فجزاه الله الجزاء الجيل * وابقاه البقاء الطويل * العاملين * وان العابدين * فجزاه الله الجزاء الجيل * وابقاه البقاء الطويل * ووفقا واياه * الى ما يحبه و برضاه * بحياه خير البياه * صلى الله وسلم عليه ووفقا واياه * الى ما يحبه و برضاه * بحياه خير البياه * صلى الله وسلم عليه المهم عليه المهم عليه المهم عليه الها المهم عليه المهم عليه المهم عليه المهم عليه المهم عليه المهم وما المهم المهم المهم وما المهم وما المهم وما المهم وما المهم وما المهم وما المهم المهم المهم وما المهم المه

وعلى منوالاه ، قال ذلك بلسانه * ورقمه ببنانه * احقر الورى حسين المبتلى بامانة الفتوى بدمشق الشام * ذات النفر البسام وذلك في شهر رمضان المبارك * سنة ١٢٣٠

رسالة الحق بفتع مبين * جاءت فنحن الله فيما ندين ولم يكن لفضلها منكرا * الا الذي قد باع دنيا بدين ونحن سلنا وحاشابأن * نكونعنسبل الهدى حائدين وقد كتبنا شاهدين الهدى * يارب فاكتبنا مع الشاهدين رسالة قمنا على الحق مذ * جاء بها مجد عابدين عجالة العبد الضعيف القاصر عمر الحلوتي البكرى اليافي الحنفي ذو الفكر الخاطر عنى عنه والخاطر عنى عنه

الحمد لله تعالى

رسالة بالصدق وافت على * نبح جاها الله عن يشين الفاظها كالدر في سبكها * لكنها تزرى بدر عين حوت صحيح القول عن مذهب * يروى عن النعمان حق بقين تزيل غيم الجهل عن قارئ * وينجلي قلب صداه مكين الفها شهم همام سمى * محدا من للفتاوى امين الفيادى المني عجدا من للفتاوى المني عجدا من للفتاوى الانصارى الحدة المين الايوبي الانصارى

الجمدللة الذي أظهر الحق على يد من اختاره للهداية * وارشد الى الصدق من ساعدته العناية * فسبحانه من اله اعطى كل شيء خلقه ثم هدى * وجعل اهل الما مصابيح بهم يهتدى * والصلاة والسلام على من اوضح للناس سبيل امر معاشهم * وبين لهم ما به نجاتهم في معادهم * وعلى آله المتبعين لسنته * واصحابه الحائزين قصب السبق بصبته * الداعين الى الاتباع * الناهين عن الابتداع *

(data)

وبعد فقد اطلعت على هذه الرسالة * الحاوية لانواع البسالة * فوجدتها فريدة في هذا الباب * الذين نصبوا انفسهم لنفع العباد * واسهروا اجفانهم حتى ظفروا بالسداد * ودونوا باستنباطهم هذا الدين * وحسنوه بالآيات والاحاديث الواردة عن سيد المرسلين * فن تحسك باقوالهم فاز ونجا * ومن اعرض عنها لم يزل صدره ضيقا حرجا * فنعوذ بالله من ضيق الصدور * ومن لم يجعل الله له نورا في الله من نور * وحين سرحت الطرف في رياض بلاغاتها * ورويت بالكرع من رحيق استعاراتها * انشدت * ولا بدع فيما اوردت * فوالله ما ادرى ازهر خيلة * بطر سكرام دريلوح على نحر فان كان زهرا فهو صنع سحابة * وان كان درا فهو من لجة المحر

فللهدر منشيها * ومحلي فصاحتها ومبديها * فلقداني بها عما يشفي العليل * ولم يدع للعائد عليه من سبيل * على حداثة سنه * وعدم المساعد له على ما اوراه من جودة ذهنه * مستندا بذلك إلى اقوال ثقات الأعمة * الذين هم هداة هذه الامة * وماقاله هو الحق الذي اتفق عليه اهل الكمال * وماذا بعــد الحق الاالضلال * فسجان من خصه بهذه المزية * واقدره على جم ماتشتت من المسائل الفقهية * فَنَكَانُ ذَا بِصِيرَةُ وَلَمْ يَعْلَبُ عَلَيْهِ الهُوى والطَّمْعُ فَي حَطَّامُ الدُّنيا وتأمل ما ذكر * وامعن النظر فيما زبر * لم يخف عليــه انالاقتداء بالسلف واجب الاتباع * وانمااحدُنه غيرهم بالاستحسان والرأى متعين الامتناع * فليس لعاقل ان يصير الله * ولاان يعول عليه * بل بجب طرحه وانحل قائله * اوعظم في اعبن الناس فاعله * أذ كل خبر في الاتساع * وكل شر منشؤه الابتداع * ولاريب ان من انكر ذلك ﴿ ولم يعرج على ماهنالك ﴿ فَقِد سَجِلُ عَلَى نَفْسَهُ بَعْبَاوَةُ اللَّهُ ﴿ وَلا وسَخَافَةُ عَقَلُهُ وَمَرْضَ قُلْبُهُ * فَاللَّهُ الْمُسْتَعْلُانَ عَلَى مَنْ عَلَيْتُ شَهُوْتُهُ عَلَى دَيَانَتُهُ* وفتن فيما ينقدح في ذهنه ولم يرتدع عن غيه ووقاحته * ﴿ رَبُّنَا لَا تَرْغُ قُلُو بِنَالِعَدُ اذهد تنا وهدانا من لدنك رجة انك انت الوهاب) وصلى الله على سيدنا مجد قاله بفمه ورقمه بقلمه افقر الورى وعلى آله وصحبه وسلم

مصطفى السيوطى الحنبلى عفرالله له ولوالديه المين

الحمد لله الذي زين السماءبالكواكب * وجعل العلماء سرجايستضاء بهم في النوائب * والهم من عباده من شاء لانقاظ النائمين * ونصب من ارادمنهم لانقاذ الهالكين *

والصلاة والسلام على سيدنا مجد الناطق بالصواب * وعلى آله وصحبه ماناح طير وآب (امابعد) فلا اتحفت بالنظر الى هذه الرسالة المسماة بشفاء الهليل وبل الغليل * فيحكم الوصية بالختمات والتهاليل ، على مذهب النعمان * تخيل لى من حسنها انها عقد جان * اوروضة بستان * فاولعت بها حتى اسهرت فيها الاجفان * فرأيتها ذات افنان * محدقة بشقائق النعمان * مسجحة بالورد والسوسان * فلله در مؤلفها على مااجاد فيهاوابدع * ولدرر الفوائد اودع * فقد التقطت عانثر قلمه من الدرر * وسرحت الطرف في تلك الغرر * وكيف لاومستندها الطريقة المحمدية * ومعظم الكتب الفقهية * مؤيدة مع المعقول بالمنقول * فجاءت على منوال لم يسبق اليه * و عمط لم يلحق عليه ، فاعذتها برب الفلق * من كيد الحاسد وبالعلق

وقلت

ایا ابن العابدین وقیت شرا * من الحساد فی جنع اللیالی وطوقت الامانة فیك جبرا * فلاتخشی وطأ اوج المعالی مع حداثة الرسالة فرأیتها صغیرة الجرم * لكنهاغزیرة المام * كؤلفها فانه مع حداثة السن * هوكبیر فی الفن * ویستدل بعرف طیبها * علی فضل مؤلفها ولییها * ومع ذلك وانخالف فیها صاحب الجوهرة الحدادی * والحاوی للزاهدی * لكنه مشی فیها علی ماهوا اشهور من المذهب * والمعول علیه من المطلب * فان كتب المذهب عانقله فیها طافحة * والعبارات فی الم علیه ویرضاه * فجزی الله جامعها الخیرفی دنیاء واخراه * ووفقنا وایاه * لما یحبه ویرضاه * بحاه سید نامحد خیرانبیاه واصفیاه * ورزقنا الاخلاص فی الم المحمل بجاه سید الختام * ومنحناوایاه والمسلمین حسن الختام

رقم ببنانه وقاله بلسانه عربن احد المجتهد لقبا الحنني مذهبا

die je

بسمالله الرجنالرحيم

الحُمدلله الذي جَعل نبرال العلماء مراشة مصيبة * وصير الحائدين عن دينه خرضا فهي لهم مصيبة * والصلاة والسلام على من بشريعته رفع مقام العلماء * وعلى آله و اصحابه الصادعين بالسنتهم واستتهم جيع اللؤماء (اما بعد) فانى لماوقفت على هذا التأليف المنيف * الجامع لماتشتت ولم يجتمع في تأليف *

واعملت فيه الافكار * واجلت فى حدائقه الانظار * وشممت ارج لطافته * واشتففت بارد شفا فته واستشمت بارقه * واستمطرت وادقه * وعرفت مزهره ووارقه * فرأيت ثمرات الصواب فى اكامه يانعة * وشموس الحق فى آفاقه طالعة * فحينئذ انشدت قول القائل * حيث لاغرو فيه لقائل

لك اللهما ادرى اسمر لحاظها * تكسر فيسمالفتج ام ذلك السمحر ولم ادر حتى بان لى درثغرها * بان عقــار الدن يســكنهــا الدر

, NC

وان شم نجدى شذى منه فائحا * تذكر حيا بالعذيب ومنزلا فلله درجامعه من محقق * وفى كل علم مدقق * فانه قد اجاد * وامعن وافاد * واتقن فيا هوالمقصودوالمراد * فن تأمله منصفا لم يكن لهراد * وعند ذلك تمثلت بقول منقال * مع بعض تغيير في المقال

مبيناسنة فى الدين قد درست * وموهناقول من فى ذاك قدوهموا يافوز قوم نحوا هذا السبيل ولم * يصغوا لواش دنت فى فهمه الهمم والفضل ياقومناللحبر قدطلمت * شموسه فاستضاء السهل والعلم فجمع القول وهوالحق مجتهد! * فى النقل موضع ما يصبوله الفهم قد فاق حتى على اهل العلى فلذا * يعزا له الفضل والتحقيق والكرم حجد النفس اعنى ابن اعبدها * ياحسنه علما يز هو به علم وقدظهر ممانقله الموى اليه عنائمة مذهبه انه هوالحق كيف وقدقرض على هذا

ومدظهر عمائقله المومى اليه عناعة مدهبه أنه هوالحق كيف وقدقرض على هدا السفر الامام الطحطاوى * الذي هو لكل علم حاوى * ومانقله عن شيخ الاسلام و تليذه ابن القيم من ان الاجارة على قراءة القرآن غير صحيحة هوه ذهب الامام اجدبن حنبل ومانقل عن الامامين مالك والشافى فكذلك على مانقله النووى والعينى والعهدة عليهما فبان الحقوزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فليس على المصنف مطعن لطاعن * ولامقال لمائن * الا ان يكون مكابر الوحاسد افنعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف * ويصد عن حبل الاوصاف

شعر

فقـل لائناس يحسـدون لآمة . متىحسدوا الادنى يضر مفضلا هوالفضل طيب والحسود يشيعه * اشـاعة نار عرف عود ومندلا والله يحفظنـا من الخطأ والخطل * ويحمينا من الزيـغ والزلل * وصـلى الله

على سيدنا مجدوآله وصحبه اج بين * والحمدللة رب العالمين نقه خويدم الطلبة غنام بن محدالنجدى الحنبلي عنى عنه آمين

بسم الله الرجن الرحيم

الحمد المته الذي اوضع سبيل الرشاد الن اتخذه سبيلا * والزم اهل الإخلاص كلة التقوى اذكانوا احق مها واهلها ومابدلوا تبديلا * فسجحان من اسعفهم في طلب من الله * والدعاء الى جناته * واوضع به المحجة * وقطع به العذرة ولم يجعل لاحد اراد الوصول اليه على غير طريقه وصولا * وعلى آله واصحابه الذين بذلوا نفوسهم في محبته و نصرته وصبروا على ذلك صبرا جيلا * و على آله و اصحابه الذين بذلوا نفوسهم في محبته و نصرته وصبروا على ذلك صبرا جيلا * و قابعيهم بالكشف عن سنته الفراء كل مله الجالين عن ارجائها كل مدلهمة * من قام بهم الكتاب و به قام وافكم احيوا لا بليس قتيلا * فلله ما تحمله المتحملون لا جله * ابتغاء لمرضاته و فضله * فاعقبم الصبر على ذلك سرورا طويلا * (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة * الخالية عن الاطناب والملالة * فوجدتها فريدة في بابها * متزينة لخطابها * مغنية لطلابها * صحيحة النسب * فوجدتها فريدة في بابها * متزينة لخطابها * مغنية لطلابها * صحيحة النسب * عالية المقدار والحسب * لا تبتني من الخطاب الاالاكفاء * وحين سرحت طرف الطرف القاصر * واعلت فكر الفكر الفاتر * في تأمل نبت رياضها الزواهر * ورويت بالكرع من غديرها الذاخر * تحققت الها من قار المن لم يورث دينارا ولا درهما * فشهمت نور تاك من غيث السم * وانها من آثار من لم يورث دينارا ولا درهما * فشممت نور تاك الرياض فزال ما بي من العلة * وارتشفت من نواحي الغدير فيليت الغلة النه المن فرال ما بي من العلة * وارتشفت من نواحي الغدير فيليت الغلة المناه * وانها من آثار من لم يورث دينارا ولا حرق الغدير فيليت الغلة المناه في المناه * وارتشفت من نواحي الغدير فيليت الغلة الغلة * وارتشفت من نواحي الغدير فيليت الغلة * وارتشف من في المياه * وارتشف من فيليت الغلية * وارتشف من في المياه *

وقلت

لما رأينا العابديني لاح لنا * داعي الماللة باصدق اقوال من ذا بجاربه في علاه وقد * ساعفته جيوش النصروالاقبال فالمه دريمين اعملت البراع في تحبير طروسها * ولله فكر امام كشف القناع عن وجه عروسها * حتى بداحسنه اللناظرين عيانا * وظأطأ اهل الفضل رؤسهم له اذعانا * و خجل اصحاب الفن حياء من بروزها * وفاز اهل الصدق بوصالها وحوزها * كيف لا وقد بين صحة انسب * وغاص لجة البحر فظفر بما طلب * فاطفأ الله نار حاسد يه * واقام الحجة على معانديه * وخابت آمالهم من الصفقة الرابحة وباؤوا باوزار الحرفة الفاضحة * ونودي على المائل * نقول القائل

فنفسك لم ولاتلم المطايا * ومت كدا فليس لك اعتذار فلازالت احاديث فضائله العالية مرفوعة * ولابرحت فرائد مقالاته الجليلة مسموعة * فاظنك بمااوراه من التحقيق والعرفان * عن مذهب امامه النعمان * ومن امن عم المصطفى ظاهر المسالك * على مانقله الحافظ الشهير * والمحدث الكبير * بدرالدين مجود العيني وعن الحافظ المتعفف * والزاهد المتقشف * الفاضل التي * محى الدين النووى * ومانقله عن شيخ الاسلام ابن تمية التي * وتليذه ابي عبدالله الدمشق وهو مذهب امامنا المجل * والحبر المفضل * ابي عبدالله احد بن محد بن حنبل * فنسأل الله ان يسلك بنا صراطه المستقيم صراط الذين انع عليهم غير المخضوب ان يسلك بنا صراطه المستقيم صراط الذين انع عليهم غير المخضوب عليهم ولاالصالين * والجدللة رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محد وعلى آله وصحبه اجعين * كتبه من لاشي وعله سي مجد بن عر الكانب النهدي غفرله الكانب النهدي غفرله

الرسالة الثامنة

منة الجليل لبيان اسقاط ماعلى الذمة من كثير وقليل تأليف احقر الورى واحوجهم الى رجة ربه الذى يسمع ويرى مجد علاءالدين ابن عابدين عفي عنهما من

من الرسالة الثامنة إلى

الله الرسم المنظم الرسم المنطقة المنطق

الحدللة القدم الوارث * الممت الناعث * الدائم الذي لاتغيره الحوادث * الجده على جيع الاحوال * و استغفره من الزلل في الافعال و الاقوال و استجير به من قادحات الأهوال؛ واشهدان لااله الاالله وحده لاشرنك له محى الائم لابتلاء اعالها ؛ وعميتها لانقضاء آحالها * ومعيدها كم انشأها اول مرة * ومحازيها على مااكتسبت ولومثقال ذرة * حدالحدود * وفرض الفرائض بامرغير مردود * وجعل لمن قصر في شيء منها حامراً * ولوكان على التقصير مثامراً * وندم على مافرط منه* وتداركه بالقضاءاو الفدية عنه و اشهدان سمدنا مجداعبده ورسوله ، وحبيبه و خليله ، ارسله رجة للعالمان * وشافعا مشفعا تومالدين *وسيدالانبياءوالمرسلين * جاءنا بالدين الحق الصحيم * والملة الحنيفية السمحة بلسان عربي فصيم * صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله واصحابه * صلاة تتكفل لصاحها بجزيل ثوابه * وتلبسه من الرضى افخر اثو اله * ﴿ المابعد ﴾ فيقول فقيررجة ربه المعين * مجمد علاء الدين انعامدىن * هذه رسالة علتها ذيلا لرسالة سيدى الوالد * احسن الله تعالىله الفوائد * ورجروحه * و ردضجوعه المسماة شفاء العليل * وبل الغليل * في حكم الوصية بالختمات والتهاليل * اذكر فهافوائد حسان *تقربها العينان* قدخلت من ذكرها تلك الرسالة . وقيدتها في هذه العجالة * حل مأخذها من كالامه * على وفق رأ به ومرامه * لم نفر دلمسائلها فيما اعلم مؤلف * ولم يسبق في احكامها مصنف * مع أنهامن أهم المهمات الدينية * والفرائض العينية * حلى على جعها مارأته وسمعته من بعض حهلة الائمة * من الاخلال عاسماق باسقاط ما في الذمة * واستعين بالمولى المفيض لخير والحود * ان محفظها من شركل حسود * وأساله تعالى الذي بحبه نتغالى . وبنعمته التي علينا في كل لمحة تتوالى ، ان بنفع بها كما نفع بإصلهاانه على مايشا. قدير * و بالاجابة جدير * (وسميتها) منة الجليل * ذيل شفاء العليل ، وبل الغليل * ليان اسقاط ماعلى الذمة من كثير وقليل ، وذلك من آثار عن عصر حضرة مولانًا السلطان الاعظم * والخافان الافخم * ناشر لواء العدل على مفارق الامة * وناصر الشريعة الغراء المزيلة لكل مداهمة * حضرة مولانا السلطان ا من السلطان السلطان الغازي عمد الحميد خان الثاني * الده الله تعالى ببركات السبع المثاني ، وادام سرير سلطنته الينهاية الدوران، ماتعاقب الملوان ، آمين اللهم آمين

﴿وَهَٰذًا﴾ أوان الشروع في المقصود * بعون الملك المعبود *فاقول اخرج الشَّخان وعبد بن حيدعن إبنءررضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم نقول (ماحق امر، مسلم تمر عليه ثلاث ليال الا ووصيته عنده) قال ا منهر فيا مرت على ثلاث قط الاووصيتي عندي قال الطحياوي في حاشبته على مراقى الفلاح اعلم انه وردالنص في الصوم باسقاطه بالفدية واتفقت كلمة المشايخ على ان الصلاة كالصوم استحسانا لكونها اهم منه وانماالخلاف بينهم في ان صلاة يوم كصومه اوكل فريضة كصوم نوم وهو المعتمداذا علمت ذلك تعلم حهل من نقول اناسقاط الصلاة لااصلله اذهذا ابطال للتفق علمه بين اهل المذهب وانالمراد بالصوم صوم رمضان وصوم كفارة اليمين وقتل وظهار وحنايةعلى احرام وقتل محرم صدا وصوم منذور اه (اقول) اماقوله استحسانا فالمراد به استحسان المشايخ مدل عليه قولهواتفقت كلمة المشايخ الخوكلام المستصفى الآتي لاالاستحسان المطلق المقابل للقياس الجلي لانه هنا ليس كذلك بل المراد الاول * واماقوله لااصل لهاء مطلقا سواءكانله اصل في استحسان المشايخ اوفى ورود النص والدليل فهوحهل حننذ لما علت وامالوكان المراد الثاني فهوع لاحهل وعلى الاول محمل قول من تقول أن اسقاط الصلاة الأصلله لأن الاطعام عن الصلاة الأاصل له فيكتاب ولاسنة ولااجاع ولاقياس وأنماهو امر احتباطي باستحسان المشايخ كما في معتبرات المذهب اصولا وفروعا كإعلت ويأتى نصه حتى نقل عن المسوط مانصه واماالصلاة فلم يطلق الجواب في شيء من الكتب على الفدية مكانها اهو بذلك علت ان كلام العلامة الطحطاوي محول على الاطلاق الذي بيناه لشت حهل هذا القائل تأمل* قالالامام فخر الاسلامالىزدوى فياصوله في محث القضاء ثم لمنحكم محوازه اى بحواز الفداء في الصلاة مثل حكمنامه في الصوم لاناحكمنامه في الصوم قطعاور حونا القبول من الله تعالى في الصلاة فضلافقال مجدر جه الله تعالى في الزيادات في هذااي فدية الصلاة محزيه انشاء الله تعالى كالذاتطوع به الوارث في الصوم اه * وقال الامام حلال الدمن الخيازي الخجندي فيكتابه المغني فياصول الفقه قضاء بمثل غير معقول كفدية الصومونفقة الاحجاج ببتاينص غيرمعقول والامربالفدية فىالصلاة لاحتمال المعلولية وكونها اهم منهلم نحكم بجوازه قطعا مثل ماحكمنابه في الصوم فقال مجدر جه الله تعالى بجزيه انشاءالله تمالي كما ذا تطوع الوارث به في الصوم اه * قال شارحه الو منصور الفاغاني بعد كلام ولهذا لانقول في الفدية عن الصلاة انها حائزة قطعا كما حكمنا له في الصوم اذا ادى لنفسه ولكينا نرجوا

القبول من الله تمالي فضلا قال مجد في الزيادات افداء الصلاة محزيه ان شاءالله تعالى كماقال في اداء الوارث في الفداء عن المورث بغيراميه في الصوم بجزيه انشاءالله تعالى ولوكان ثانتا بالقياس لمااحتاج الىالحاق الاستثناء كافىسائر الاحكامالثاسة بالقياس اهـ ، ومثله في حاشية سيدي الوالد على شرح المنار للعلائي * لكن قد روجع ثلاث نسخ منالزيادات في هذا الشأن وبعدالتنقير والتفتيش فلم توحدفها مانسب للامام مجد من التعرض لفدية الصلاة غير ان ذلك صدر باستحسان المشايخ كاعلمت ويأتى ولتراجع بقية النسخ المعتمدة فانمثل هؤلاء الائمة الثقاتالاعلام الناصرين للاسلام حاشاهم ان نقلوا الينا شيأ من غير تثبت ولاروية فانهم امناء الشريعة الطاهرة النقية لاسماوهم خمة المحققين ورئيسهم ابنالهمام باغ درجة المجتهدين رحمالله تعالى ارواحهم ونور مراقدهم ومضاجعهم آمين (ثم)اقول بيان الاسقاط والكفارة والفدية وكوندبوصية من الشخص اولى من ان نفعله عنه وارثه تبرعا وهو بجرى فيالصلاة والواجب فها ازيعطي للفقير عزكل فرض نصف صاع من براودقيقه اوسويقه اوصاع من تمر اوزيب اوشعير اودقيقه الى غيرذلك مما ذكر في باب الفطرة * شم اعلم ان الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا * والدرهم المتعارف الآن ستة عشر قيراطا * والقيراط الشرعي خس شعيرات اواربع قمحات فيكون الدرهم الشرعي سيعين شعيرة والمثقال مائةشعيرة فهودرهم وثلاثة اسباع درهم . والقيراط في عرفنا الآن وهو موافق للشرعي هو بذرة الخرنوبة * والفرق بينالدرهم الشرعي والعرفي قيراطان *وبين المثقال الشرعي والعرفي اربع قراريط عندنا والمساواة بين خس شعيراتواربع قحات وزنا ﴿ وانكل عشرة من الدراهم من الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب * فاذاكان الصاع الفا واربعين درهماشرعيا يكون بالدراهم المتعارفة تسعماية وعشرة وقد تحررنصف الصاع في عام ست وتسعين بعدالمأتين والف فوجد تقربها مسم عمية من غيرتكوم * ولا يخــالف ذلك ماذكروه في تقديره لان المد في زماننــا اكبر من المدالسابق * والمدُّ مانية اجزاء يمبرعن كل جزء منه ثمنية * فالثمنية ثمن مد دمشقي والمدنصف جفت وهويزيدعلي الكيلة الاسلامبولية قدرحفنتين تقديرا وكذا الرطل فىزماننا فانه الآن ثمانمائة درهموهذا كله بناء على تقدير الصاع بالماش اوالعدس اما على تقديره بالحنطة اوالشعبر وهو الاحوط فنزيد نصف الصاع على ذلك * فالاحوط اخراج ثمنية دمشقية على التمام مكومة مغربلة من الحنطة الجيدة اواعتبار فيمةذلك مناجل كون البرلابد ان يشتمل علىشيء من حجروتراب

وحب فاسد وشعير * واعتبار البرهوالاصل ودفع القيمة افضل لانهاانفعللفقراء الا زمن الفاقة والقحط والعياذ بالله تمالى * والفروض في كل نوم وليلة ستة بزيادة الوتر على الصلوات الخمس شاءعلى الدفرض على عندالامام الاعظم رجه الله تعالى * فتكمون كفارات صلوات اليوم واللملة ست مُمنيات اي ثلاثة ارباع مد دمشق وكفارات صلوات شهر اثنان وعشرون مدا ونصف مد و أكما سنة شمسية التي هي عبارة عن ثلاثمائة يوم وخسوستين يوما وخس ساعات وخس وخسين دقيقة اوتسم واربعين دقيقة مايتان وثلاث وسبعون مدا ونصف مد وربعه كناية عنمائة وسبع وثلاثين جفتا الاثمنيتين اىربع مد * وذلك كناية عن ثلاث غرائر ونصف الأاثني عشر مدا وربع مد خنطة * وأن ضممنا ربع المدنظير الست ساعات الاخس دقائق اوالااحدى عشرة دقيقة فهواحوط * فَكُونَ لَلْسَنَةَ مَ ثَلَاثُ غَرَائُرُ وَنَصَفَ غَرَارَةَ حَنْطَةَ الْآاثَنَي عَشَرَ مَدَا * لأنَ الغرارة ممانون مدا ولصيام كل سنة اربع المداد الا ربع مد * فيستقرض الولى قيتهاو بدفعهاللفقيرثم يستوهبها منهو يتسلهامنه لتتم الهبةثم مدفعها لذلك الفقيراو لفقير آخر وهكذا فيسقط فيكل مرة كنارة سنة واناستقرض اكثرمن ذلك يسقط بقدره وبعدذلك يعيدالدور لكفارة الصيام ثم للاضحية ثم للاعان لكن لامدلكفارة الا عان من عشرة مساكين ولا يصح ان بدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يو ملنص على العدد فما مخالاف فدية الصلاة فانه محوز اعطاء فدية صلوات لواحد وكذاالزكاة ولوبدون وصية على المعتمد ومثلها الحج * وبخرج عنكل سجدة تلاوة كفرض صلاة على الاحوط؛ وعن النوافل التي افسدها ولم يقضها وعن النذور والاضاحي؛ وعن الزكاة والفطرة التي على نفسه وعلى من تحب علمه فطرته *والعشير والخراجيد وعن الجناية على الحرم اوالاحرام * وكفارة قتل خطأ * وظهار * والنفقة الواحبة والكفارات المالية والصدقة المنذورة والاعتكاب المنذور عن صومه لاعناللبث فيالمسجد لكل يوم نصف صاع من ير * وعن حقوق العباد المجهولة اربامها وعن الكفارات * ثم من بعد ذلك لامد ان يخرج عن سائر الحقوق البدنية ثم يكثر من التطوع لتكثر الحسنات التي ترضي مها الخصوم ويأتى لذلك من بد بيان * بقـ درة من علم الانسان * ﴿ والمنصوص ﴾ عليه في المذهب وعليه العمل ان مجمع الوارث عشرة رحال ليس فهم غني ولا عبد ولاصي ولامجنون ثم لحسب سنالميت فيطرح منه اثنتي عشرة سنة لمدة بلوغه ان كانالميت ذكرا اوتسع سنين انكان انثي وان لم يعلم سنه فيقدر عرالشخص

بغلبة الظن فان لموقف عليه قصد الىالزيادة لان ذلك احوط ثم بعدالنحمين على عمره يسقط عنه ماذكر منمدةالذكر والانثى ومخرج الكفارة عن البـاقي لانادني مدة سلغفهاالذكر اثنتا عشرةسنةوالانثي تسع سنين هكذا ننبغيان نفعل وانكان الشخص محافظاعلي صلواته احتياطا خشية انيكون وقع خلل ولميشعريه وويماتعارفه الناسي ونص عليه اهل المذهب ان الواحب اذا كثر اداروا صرة مشتملة على نقود اوغيرها كجواهر اوحلى إوساعة وبنوا الامرعلي اعتبار القيمة * ولاُ دارة الصرة طرايق احسنها ان يعطى الوصى الصرة الى الفقير على أنها فدية عن صلاة بقدر هاو يقول له خذهذه الصرة عن فدية صلاة سنة اوعشر سنين مثلاعن فلان بن فلان الفلاني اوملكتك هذه عن فدية صلوات سنة عن فلان الخ و يقبلها الفقير وبقيضها ويعلم انهاصارت ملكاله وبقول الفقير هكذا وآنا قبلتها وتملكتها منكثم يعطيها الفقيرالي الوصى بطريق الهبة وبقبضها الوصي ثم يعطيها الوصي الى الفقير الآخرويأخذهامنه على نحوماذكرنا وهكذا ىفعلالوصيحتي يستوعب الفقراء ويستوعب قدر ماعلي الميت من الصلوات ثم نفعل كذلك عن الصوم وعن جيم ماذكرنامن الصيام والاضحية ثم بعدتمامذلك كله منبغي ان سصدق على الفقراء بشئ من ذلك المال او مما اوصى له الميت والمنصـوص في كلامهم متونًا وشروحًا وحواشي انالذي متولى ذلك انماهوالولي وانالمراد بالولى مزله ولايةالتصرف فى ماله بوصاية اووراثة و انالميت لولم يملك شيأ نفعل له ذلك الوارث من ماله انشاء فان لم يكن للوارث مال يستوهب من النير اويستقرض ليدفعه للفقير ثم يستوهبه من الفقير وهكذا اليمان يبمالمقصود * وفي الدر وحاشيته لسيدى الوالد رجمالله تعالى وفدى عنالمت وليه الذي تتصرف فيماله توصاية او وراثة من الثلث اذا أوصى لصيام فاته لسفر أو مرض وأدرك زمنا لقضائه ولم نقضه وان لم يوص وتبرع عنه الولي جازعًا علىالميت ان شاءالله تعالى وان لم تبرع عنهالورثة لابجب علمهم الاطعام لانها عبادة فلاتؤدى الا بامره وان فعلوا ذلك حاز ويكون له ثواب كما في الاختبار وان صام اوصلي عنه الولي لايجوز قضاء عما على المت بل لو حمل ثوامهما للمت حاز * وعلى هذا فالذي نفديه الوصي عن الميت لصيام كل نوم كالفطرة من حيث القدر والجنس وجواز اداء القيمة بعد قدرته علىالقضاء وفوته بالموت ولو اباحة اوقيمة ولو الى فقير جلة حاز ولا يشترط العدد ولاالمقدار لكن لو دفع للفقير اقل من نصف صاع حنطة اواقل من قيمته لم يعتدمه على المفتى له مخلاف الفطرة على قول * وكذا مجوز لوتبرع عنه

وليه بكفارة عين في الكسوة والاطعام دون الاعتاق وفي كفارة القتل لا ايضا ولو اوصى بالفدية يُصمّح باليمين والقتل * ولو تبرع عنهالوارث فيالزكاةوالحج والكفارة تحزيه بلا خلاف وفي كفارة الظهار والافطار اذا عجز عن الاعتاق لاعساره وعن الصوم لكبره فله ان يطعم ستين مسكينا وتكنى الاباحة فىالفدية على الشهور ، ولوقضاها اى الصلاة ورثته بامره لم يجز (بضم الياء وكسرالزاى) وكذا الصوم بخلاف الحبح نعم لوصام اوصلي وجعل ثواب ذلك لليت صع ولو احنيا لحديث النسائ لايصوم احد عن احد ولايصلي احد عن احد ولكن يطعم عنـــه وليه * لكنـــه موقوف على ابن عبــاس واما مافىالصحيحاين عن ابن عباس ايضا انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقـال أن أمى ماتت وعليهـا صوم شهر افاقضيه عنها فقـال لو كان على أمك دين اكنت قاضيه عنهـا قال نعم قال فدين الله احق فهو منسـوخ لان فتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ وقال مالك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولامن النابعين بالدينة أن أحداً منهم أمر أحدا يصوم عن أحدولا يصلي عن احد وهذا بما يؤيدالنه في وانه الام الذي استقر الشرع عليه وتمامه فى الفتح وشرح النقـاية اله وقوله انشاءالله تعالى قيل المشيئه لاترجع للجواز بل للقمول كسائرالعسادات وليس كذلك فقد جزم محمد رجمالله تعالى فى فدية الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فيمن الحق بعكن أفطر بعذر اوغيره حتى صارفانسا وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد افطر بعذر الا انه فرط في القضاء وانمـا علق لانالص لمرد مذاكا قاله الاتقـاني * وكذا علق في فدية الصلاة لذلك . قال في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه ان المماثلة قد ثبتت شرعا بينالصوم والاطعام والمماثلة بينالصلاة والصدوم ثابتة ومثل مثلالشئ حاز ان يكون مثلا لذلك الشئ وعلى تقدىرذلك مجبالاطعام وعلى تقدىرعدمها لابجب فالاحتياط فىالابجاب فان كانالواقع ثبوتالمماثلة حصل المقصودالذى هوالسقوط والاكان برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات ولذا قال مجمد فيه يجزيه ان شاءالله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالاطمام بخلاف ايصائد يه عن الصوم فانه جزم بالاجزاء أنتهي وقوله جاز ان اربد بالجواز انهــاصدقة واقعة موقعها فحسن وان اربد سقوط واحب الايصاء عن المت مع موته مصرا على التقصير فلا وجهله والاخبار الواردة مؤولة اسمميل عن المجتبي ﴿ أَقُولُ ﴾ لامانع من كون المرادبه سقوط الطالبة عن اليت بالصوم في الآخرة وان بتي

عليه اثم التأخير كما لوكان عليه دبن عبد وماطله بالتأخير حتى مات فاوفاه عنه وصيه اوغيره ويؤيده تعليق الجواز بالمشيئة كما تقرر * وكذا قول المص ﴿ اي التمر تاشي ﴾ كغيره وان صــام اوصلي عنه لا فان معنـــاه لامجوز قضــاء عـِــا على المت والا فلو حمل له ثواب الصوم والصلاة بجوز كما نذكره فعلم ان قوله جاز أي عما عـلى البت لتحسـن المقابلة اهـ و في البحر ويطعم وليهـــا لكل يوم كالفطرة بوصية اى يطع ولى المريض والسافر عنهما عن كل يوم ادركاه كصدقة الفطر اذ اوصيامه لانهما لماعجزا عن الصوم الذي هوفى ذمهما البحقا بالشيخ الفاني دلالة لاقياسا فوجب عليهما الايصاء بقدر ما ادركا فيه عدة من ايام اخركا في الهداية * ولو قال ويطعم ولى من مات وعليه قضاء رمضان لكان اشمــل لان هذاالحكم لايخص المريض والمسافر ولامن افطر لعـذر بل مدخل فيه من افطر متعمدا ووحب القضاء عليه * بلاراد بالولى من له ولاية التصرف في ماله بعد موته فيدخل وصهما * واراد تشبيهه بالفطرة كالكفارة التشسه منجهة المقدار بان يطعم عن صوم كل يوم نصف صاع من بر لاالتشبيه مطلقالان الاباحة كا فية هنا ولهذا عبر بالاطعام دون الابتاء دون صدقة الفطر فانالركن فنها التمليك ولا تكفي الاباحة وقيد بالوصية لانه اولم يأمر لايلزم الورثةشيء كالزكاة لأنها من حقوق الله تعالى ولامد فها من الايصاء ليحقق الاختيار الااذا مات قبل ان يؤدي العشر فانه يؤخذ من تركته من غير ايصاءاشدة تعلق العشر بالمين كذا في البدائع ومع ذلك لو تبرع الورثة اجزأه انشاءالله تعالى * وكذا كفارة اليمين والقتل اذا تبرعالوارث بالاطعام والكسوة بجوز ولابجوز التبرع بالاعتلق لمافيه من الزام الولاء للمت بغير رضاه * واشار بالوصية الى اندمعتبر من الثلث * والى ان الصلاة كالصوم بجامع انهمامن حقوقه تعالى بل اولى لكونها اهم والى ان سائر حقوقه تعالى كدلك مالياكان او مدنياعبادة محضة او فيه مدني المؤنة كصدقة الفطر اوعكسه كالعشراومؤنة محضة كالنفقات اوفيه معنى العقوية كالكفارات * والى انالولى لايصوم عنه ولايصلي * وقيدنا بكونهما ادركا عدة من ايام اخر اذلو مانا قبله لابجب عليهما الايصاء لكن لواوصيا بدصحت وصيتهما لانصحتها لاتتوقف على الوجوب ، وأشار أيضا إلى أنه لو أوجب على نفسه الاعتكاف شممات اطعم عنه أكل يوم نصف صاع من حنطة لانه وقع اليـأس عن ادائه فوقع القضاء بالاطعام كالصوم في الصلاة فالحاصل ان ما كان عبادة بدنيه فان الوصى يطع عنه بعدموته عن كل واحب كضدقة الفطر وماكان عبادة مالية كالزكاة

فانه نخرج عنه القدر الواجب عليه وماكان مركب منهماكالحج فانه نحج عنه رحلاً من مال الميت اله باختصار * وفيه واشار المص فما سبق من انالمسافر أذا لم مدرك عدة فلا شيء علمه أذا مات إلى أن الشيخ الفاني لوكان مسافرا فات قبل الاقامة لابحب عليه الايصاء بالفدية لأنه مخالف غيره في التحفيف لافي النفليظ * لكن ذكره الشارحون بصنفية قبل بنيني أن لا يحب مع أن الاولى الجزم به لاستفادته مماذكرناه وليست صريحة في كلام اهل المذهب فلم بحزموا بها * ولان الفدية لانجوزالا عن صوم هو اصل منفسه لامدل عن غيره فحازت عن رمضان وقضائه * والنذر حتى لونذر صوم الابد فضعف عن الصوم لاشتفاله بالمعيشة له ان يطعم ويفطر لانه استيقن ان لايقــدر على قضائه * وان لم يقدر على الاطعام لعسرته يستغفرالله تعالى وان لم يقدر لشدة الحركانله أن نفطر ويقضيه في الشتاء أذا لم يكن نذر الأبد ولونذر صوما معينا فلم يَصَمُ حتى صَّارَ فانيا جازت له النَّديَّة ولو وجبَّت عليهكمُهارة عين اوقتل فلم بجد مايكفر به وهوشيخ كبير عاجز عن الصوم او لم يصم صـــار حتى شيمًا كبيراً لأنجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره * ولذا لايجوز المصير الى الصوم الاعند العجز عما يكفريه من المال كذا في فتم القدير ، وفي فتــاوى قاضى خان وغاية البيان وكذا لوحلق رأسه وهو محرم عن اذى ولم يجد نسكا بذبحه ولاثلاثة آصع حنطة يفرقها علىستة مساكين وهو فان لايستطيع الصيام فاطع عن الصيام لم بحز لانه بدل * وفي الفتاوي الظهيرية استشهاد لكون البدل لابدل لهوذكر الصدر الشهيد اذاكان جيع رأسه مجروحا فربط الجبيرة لمبجب عليه ان عشم لان هنا اصله منصوص عايه لابدل عن غيره اه انتهت عبارة البحر ومثله في الزيلمي والدرر والهر والدر المختار قال في الشرنبالالية اقول لايصم تبرع الوارث في كفارة القتل بشيء لان الواحب فها التداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصم اعتاق الوارث عنه كما ذكره والصوم فيها مدل عن الاعتاق لاتصم فمه الفدية كما سيأتى وليس في كفارة القتل اطعام ولاكسوة فحعلهما مشماركة لكفارة اليمين فيهما سهو أه ومثله في العزمية * وأحاب العلامة الأقصراي كما نقله أبو السعود في حاشية مسكين بأن مرادهم بالقال قال الصدلاقتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه * قلت و رد عليه ايضا ان الصوم في قتل الصيد ليس اصلا بل هو مدل لان الواحب فيه ان يشــترى بقيمته هدى مذبح في الحرم اوطمام متصدق به على كل فقير نصف صاع اويصوم عن كل نصف صاع

وما فافهم * قلت وقد نفرق بين الفدية في الحساة وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسني على معسر كفارة عبن او قتل وعجز عن الصوم لم تحز الفدية كمنمتم عجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا بدل ولايدل للبدل فان مات واوصى بالتكفير صم من ثلثه وصم النبرع في الكسوة والاطمــام لان الاعتاق بلا ايصاء الزَّام الولاء على المت ولاالزام في الكسوة والأطعـام أهـ. فقوله فان مات واوصى بالتكفير صمح ظاهر في الفرق المذكور و له يتخصص السيأتي من الهلائصم الندية عن صوم هو بدل عن غيره ثم ان قوله واوصى بالكفير شامل لكفارة اليمين والقتل لسحة الوصية بالاعتاق نخلاف التبرع به ولذا قيد صحة التبرع بالكسوة والاطعمام وصرح بعدم صحة الاعتماق فيه وهذا قرنمة ظاهرة على انالمراد التبرع بكفارة اليمين فقط لان كفارة القال ايس فها كسوة ولااطمام فتلخص من كلام الكافي انالعاحز عن صوم هو لدل عن غيره كما في كفارة اليمين والقتل لوفدي عن نفسه في حياته بانكان شخبًا فانبا لايصم فيالكفارتين ولواوصي فيالفدية يصح فيهما ولوتبرع عنه وليه لايصم فيكفارة القتل لانالواجب فيهاالمتق ولايصم النبرعبه ويصم في كفارة اليمين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لماقلنا هكذا لنبغي ان نفهم هذا المقام * فاعتمه فانهقدزات فيه اقدام الافهام * كذا افاده سيدى الوالد الهمام * عليه رجة الملك السلام ﴿ اقولَ ﴾ لكن في شرح العلامة الشيخ اسماعيل على الدررمانصه * اقول وبالله التوفيق الذهول من صاحب العزمية لأن الاطعام بوجد في كفارة القتل اذا كانت من الولى كهذه الصورة فأنها وانكانتاعتاقا اوصاما تتابعا الاانه لومات ولموصوتبرع ولمه بالاطمام بحوز وتنعين الاطعام حمنئذ لعدم امكان الاعتاق الفيه من الزام الولاء على المت اه فتأمل. وفي الدروحاشيته اسدى الوالدرجه الله تعالى وللشيخ الفاني العاحز عن الصوم الفطر ونفدي وجوبا ولو فياول الشهر وبلا تعدد فقير كالفطرة لوموسرا والافيستغفرالله تعالى هذا اذاكان الصوم اصلا منفسه وخوطب بادائه حتى لولزمه الصوم لكفارة عين اوقتل ثم عجز لمتحز الفدية لان الصوم هنامدل عن غيره ولوكان مسافرًا فمات قبل الاقامة لم بجب الايصاء ومتى قدرقضي لاناستمرار العجز شرط الخلفية. وهل تكني الاباحة فيالفدية قولان المشهور نعم واعتمده الكمال قوله ونفدى وجوبا لانعذره ليس بعرض الزوال حتى يصير الى القضاء فوجبت الفدية نهر ﴿ ثُم عبارة الكنز وهو نفدى اشارة المانه ليس على غيره الفداء لان نحو المرض والسفر فيعرضة الزوال فحب

القضاء وعند العجز بالموت تحب الوصية بالنمدية * قوله ولوفي أول الشهر أي مخبربين دفعها في اوله او آخره كافي الحمر * قوله وبلا تمدد فقير اي مخلاف نحو كفارة اليمين للنص فهما على التعدد فلواعطي هنما مسكينا صاعا عن يومين جاز لكن في البحر عن الفنية ان عن ابي بوسف فيه روالتين وعندابي حنيفة لامجزيه كافي كفارة اليمين وعن ابي بوسف اواعطى نصف صاع من برعن يوم واحد لمساكين بجوز قال الحسن ومد نأخذ اه ومثله في القهستاني * قوله لوموسرا قيد لقوله نفدي وجوبا * قوله والايستنفر الله تعالى هذا ذكره في الفيح والبحر عقيب مسألة نذرالاند اذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر آنه راجع اليهما دون ماقبلها من مسئلة الشيخ الفاني لانه لاتقصيرمنه نوحه نخلاف الناذر لانه باشتغاله بالمبشة عن الصوم لانه ربما حصل منه نوع تقصير وانكان اشتغاله بها واحبا لما فيه من ترجيم حظ نفسه فلمتأمل * قوله هذا اى وحوب الفدية على الشيخ الفانى ونحوه * قوله اصلاننفسه كرمضان وقضائه والنذر كام فيمن نذر صوم الابد وكذا لونذرصوما معينا فلم يصم حتى صارفانيا جازت له الفدية بحر«قوله حتى لولزمه الصوم الخ تفريع على المفهوم. قوله اصلابنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازا عن كفارة الظهار والافطار اذا عجز عنالاعتاق لاعساره وعن الصوم لكبره فلهان يطعم ستين مسكينالان هذا صار بدلاعن الصيام بالنص والاطعام في كفارة اليمين ليس ببدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج ، قوله لم تجز الفدية اي في حال حياته مخلاف مالواوحي مها كمامي تحريره * قولهواوكان اي العاجز عن الصوم وهذا تفريع على مفهوم قوله وخوطب بأدائه * قوله لمبجب الايصاء عبرعنه الشراح بقولهم قيل لمبجب لان الفانى بخالف غيره فىالتخفيف لافي التغليظ وذكر في البحر ان الاولى الجزمه لاستفادته من قولهم ان المسافر اذا لم بدرك عدة فلا شيء عليه اذامات ولعلها ليست صريحة في كلام اهل المذهب فلم بجزموا بهااه . قولهومتي قدر أي الفاني أفطر وفدي * قوله شرط الخلفية اي في الصوم اي كون الفدية خلفاءنه قال في المحر وانما قيدنا بالصوم لنخرج المتيم اذاقدر على المباء لاتبطل الصلاة انؤداةبالتيم لان خلفية التيم مشروطة بحجرد العجز عناااء لابقيد دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سن اليأس لابشرط دوامـه حتى لاتبطل الانكحة الماضية بعود الدم على ماقدمنا في الحيض * قوله المشهور نعم فان ماورد بلفظ الاطعام جازفيه الاباحة والتمليك تخلاف مابلفظ الاداء والاشاء فانه للتمليك

كافي المضمرات وغيرة قهستاني اه مافي الدر وحاشيته لسيدي الوالد رجه الله تعالى * وفيهما ولوفدي عن صلاته في مرضه لايصم بخلاف الصوم في الآتر خانه تمعن التمة سئل الحسن من على عن الفدية عن الصلاة في من الموت هل تحوز فقال لا وسئل الوبوسف عن الشيخ الفاني هل تجب عليه الفدية عن الصلوات كاتحب عليه عن الصوم وهو حي فقال لا أه وفي القنية ولافدية في الصلاة حالة الحياة تخلاف الصوم اهـ * اقول ووجه ذلك انالنص أغاورد في الشيخ الفاني الدنفطر و فدى فيحياته حتى انالمريض اوالمسافر اذا افطر يلزمه القضاء اذا ادرك اياما اخر والافلاشيءُ عليه فان ادرك ولم يصم يلزمه الوصية بالفدية عما قدرهذا ماقالوه * ومقتضاه أن غير الشيخ الفاني ليسله أن نفدي عن صومه في حاته لعدم النص ومثله الصلاة * و لعل وحهه انه مطالب بالقضاء اذاقدر ولافدية علىمالا بتحقق العجز منه بااوت فيوصى بها بخلاف الشيخ الفانى فانه تحقق عجزه قبل الموت عن اداء الصوم وقضائه فيفدي في حياته ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لانه يصلي عاقدر ولومومها برأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه اذاكثرت بان صارت ستا فاكثر ولايلزمه قضاؤها اذا قدر اهم وعاقررنا ظهر انقول الشار - مخلاف الصوم أيفانله أن نفدي غنه في حياته خاص بالشيخ الفاني تأمل أه * و في الننوس والدر ولومات وعليه صلوات فأئتة واوصى بالكفارة يعطي لكل صلاةنصف صاع من ركالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم واثمايعطي من ثلث مالهواو لم يترك مالا يستقرضوارثه نصف صاع مثلاو بدفعه للفقير ثم بدفعه الفقيرللوارث ثموثم حتى يتم ولوقضاها ورثته بامره لمبجز لانها عبادة بدنية مخلاف الحج لانديقبل النيابة ولوادي للفقير اقل من نصف صاع لمبجز واواعطاه الكل جاز أي مخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار وفي متن الملتقي وشرحه مجمع الانهر لشخي زاده ﴿ وَنَجِبُ ﴾ القضاء ﴿ يَقْدُرُمَافَاتُهُمَا أَنْ صِمْ ﴾ المريض واوقال أنقدر اكماناولي لان الشرط القدرة لاالصحة والاولى لاتستلزم الثانية كما فيالاصلام ﴿ اواقام ﴾ المسافر (نقدره) اى نقدر مافاته لوجود عدة من ايام آخر (والا) اى وان لمبقدر المريض ولمبقم المسافر نقدر مافاتهمابلقدر اواقام مقدارا انقص من مدة المرض اوالسفر ثم مانا (فبقدر السحة والاقامة)وفائدة وجوب القضاء قدرهما وجوب الفدية عليه بقدرهما وعن هذا قال مفرعا عليه ﴿ فيطعم عنه وليه ﴾ اراديه من له التصرف في ماله فشمل الوصى ﴿ لَكُلُّ يُومَ كَالْفَطُّرَةُ ﴾ أي وجب على الولى أن يؤدي فدية مافاتهما من أيام الصيام كالفطرة عينا أوقيمة فلوفات

بالمرض اوالسفر صوم خسة أيام مثلا وعاش بعده خسة ايام بلاقضاء ثم مات فعليه فدية خسة ايام ولو فاته خسة وعاش ثلاثةفعليه ثلاثة فقط ﴿ ويلزم ﴾ اي وبجب اطعام الوارث (من الثلث) ان كان له وارث والافمن الكل (اناوصي) المورث وفيه انالايصاء واجب انكانله مالكا فياننية ولانختص هذا بالمريض والمسافر بل مدخل فيه من افطر متعمدا ووجب القضاء عليه اولعذرما وكذا كل عسادة مدنمة (والا) اي وان لم يوص (فلا لزوم) للورثة عندنا لانها عادة فلايد منامره خلافا للشافعي (وان تبرع) الوصي (يه) اي بالاطعام من غيروصية (صم) ويكون له ثواب ذلك وعلى هذا الخلاف الزكاة (والصلاة) مكتوبة أوواحبة كالوتر هذا علىقول الامام وعندهما الوتر مثلالسنن لأتحب الوصيةبه كافي الجوهرة (كالصوم وفدية كل صلاة كصوم يوم) اى كفديته (هو الصحيم)ردلما قيل فدية صلاة يوم وليلة كصوم يومه ان كان معسرا وقال مجدين مقاتل اولا بلا قيد الاعسار ثمرجعوالقياس انلابجوز الفداء عن الصلاة والمه ذهب البلخي وفيه اشارة الىانه لوفرط بادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثُمُ نَدَمَ فِي آخَرَ عَرَهُ وَاوْصَى بِالْفَدَاءَلُمُ بَجْزَيُّ لَكُنَ فِي الْمُسْــتَّصْفِي دَلَالَةٌ على الاجزاء والمحانه لولم يوص نفدائهما وتبرع وارثه حاز ولاخلاف انه امرمستحسن بصلالمه ثواله وننغى ان فدى قبل الدفن وان جاز بعده كما في القهستاني ولا يصوم عندوليه ولايصلي كه لقوله عليه الصلاة والسلام لايصوم احد عن احد ولايصلي احد عن احدولكن يطعم خلافا للشافعي اه * اذا علت ذلك فاعلم ان الاجنبي اذاتبر ع عنالميت لأيكني لاطلاقءباراتهمءلىالولى وقدعلمت انالمراد بالولى منله ولاية التصرف عالى المت توصاية اوورائةوهو المتبادر من كلامهم كاحرره سندى الوالد في حاشيته على الدر و في شفاء العليل . ولمار من جوز تبرع الاجني سوى فقيدالنفس العلامة الشرنبلالى وتبعه علىذلك العلامةالشيخ اسهاعيل فىجنائز شرحه علىالدرر الاانه لميعزه لاحد واما سائر الكتب متونا وشروحا وحواشي فنص عساراتهم على الولى وهو بظاهره قيد احترازي لايقال انه بحوزان يكون قيدا اتفاقيالان مثله لانقال من حهة الرأى لاسيما وقدنص سيدنا الامام محدفين عليه قضاء رمضان اذالم تقدر لكبر حاز الورثة الاطعام من غير ايصاء كما يأتي نصدقر سا تمامه * الاان برى مستند من اطلق وانكان من احل من يعتمد عليهم من المتأخرين رجهم الله تعالى لكوندخلاف مايظهر من ظاهر عبارات كتب المذهب التي المها بذهب لاسماو النص مقىد" بالورثة كما ترى وسمعت وعليه فالاحتياط ان يكون المبــاشر للاسقاط الولى

لبراءةالذمة فان لم تحسسن ذلك فبجلس بحذائهمن محسسن ذلك ويلقنه ليكون الولى هوالماشر لذلك * فقدنص سيدناالامام مجدفي الزيادات ان من عليه قضاء رمضان اذالم نقدرا كبرجازله الفدية لانداصل بنفسهفانمات واوصى ان يطعمعنه اوالورثة اطعمواعنه منغير ايصاء بجزيه انشاءالله تعالى اهوقدصرح الغتابي بانالمشيئة راحعة الى الشيئنانتهي * فعلق الاحزاء بالمشيئة لعدمالنص وكذا علقها ُشايخُ بالمشيئةفيما اذا اوصى ففدية الصلاةلانهم الحقوها بالصـوم احتياطا لاحتمالكرن النص فهامعلولا بالعجز فتشمل العلة الصلاة وان لميكن معلولاتكن الفدية برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات فكان فها شهة كما اذالم يوص بفدية الصوم بجوز ان تتبرع عنه وله كانص على ذلك علماؤنا * ويوئد ماقاله سيدي الوالد من انالمتبادر من التقييد بالولى انهلايصم من مال الاجنبي * ونظيره ماقالوه فيماذا اوصى محجة الفرض فبرع الوارث بالحج لايجوز وانلم بوص فتبرع الوارث امابالحج بنفسه اوبالاحجا جعنه رحلا فقدقال الوحنيفة بجزيدان شاء الله تعالى لحديث الخثعمية فانه شهه مدين العباد ، وفيه لوقضي الوارثمن غيروصية بجزيه فكذا هذا وفي المبسوط سقوط حجة الاسلام عن المتباداء الورثة طريقه العلمفاندام بينه وبين به تعالى فلهذا قيدالجواز بالاستثناء اه ذكره في المحر * وظاهره الدلو تبرع غيرالوارث لايجزيه وان وصل الي الميت ثواله اله ومثله فيشفاء العليل . وفهافان قلت تشميهه بالدين في الحديث نفسد ان الوارث ليس نقيد لان الدين لوقضاه اجني حاز ﴿قلتُ المرادُ واللَّهُ تَعَالَى أَعْمَا التَّشْبِيهُ فياصل الجوازلامن كل وجهوالا فالدن بجباداؤهمن كل المالوان لم يوص بهوالحج ليس اللك عندنا فانه لابجب الابوصية ولانخرج الامن الثلث لانه عبادة ولابدفها من الاختيار محلاف حقوق العبادفان الواحب فها وصولها الى مسحقهالاغير فإيكن التشبية من كل وجه فإيلزم ماقلته * نعموقع في كلام بعض المتأخرين في مسئلتنا الوارثاووكيله ومقتضى ظاهرماقدمناه منكلامهمانهلايصحلانالوكيل لمااستوهب المال من الفقير صارملكاله لاللوارث وصار بالدفع للفقير أنيا اجنبيا دافعامن مال نفسه الاان يوكله بالابهاب والاستيهاب في كل مرة وأماقوله وكلتك باخراج فديةصيام اوصلاة والدي مثلا * فقد قال يكفي لان مراده تكرير الامهاب والاستيهاب حتى يتم وقد نقال لايك في مالم يصر حندلك لان الوارث العامي لايدري لزوم كونذلك من ماله حتى يكون ملاحظا انهوكيل عنه في الاستيها له ايضا بل بعض العوام لايعر فون كيفية مانفعله الوكيل اصلا ولاسيما النساء * نعم انقلنا التقييد بالولى غيرلازم وهوخلاف التبادر منكلامهم بل المراد منه حصول الاخراج

من ماله او من مال غيره باذنه لايلزمشي من ذلك، وقد بلغني عن بعض مشايخ عصر نا انعكان يقول بلزومه وانكرعليه بعضهموكأن كلواحد نظرالى شئ مماقدمناهوالله تعالى اعلم * ولكن لا يخفي ان الاحوط ان ساشره الوارث بنفسه او يقول لآخر وكلتك بانتدفع لهؤلآء الفقراء هـذا المال لاسقاط كذاعن فلان وتسـتوهبلي منكلواحد منهمالي ان يتم العمل اه ﴿ اقول ﴾ اماقوله فانقلت النج فالذي ظهر مَن التقييد بعباراتهم وهو المتبادر بالولى اىمن له ولاية التصرف بوصاية اووراثة منفىغيره كإيظهر لمن تأمل وسبركتب المذهب الثىاليهايذهب سومى هذين الامامين الجليلين وتبعهما الطحطاوي فى حاشيته على أنهما لم يستندا فيماذكراه الى نقل من كتب المذهب ولعلهقول آخر فىالمذهب اورواية فمنرأى شيأفليبينه ولهالثواب منالك الوهاب * واماقوله نعم وقع في كالام بعض التأخرين في مسئلتنا الوارثاو وكيله ومقتضى ظاهر كلامهم اندلايصماي فيالدور الناني بعدمادفع انال الذي بيده واستوهبه فقد انتهت الوكالة وصار معزولا لانتهائها بفعل ماوكل به وفراغ المال من بده وصيرورتد احنيبا وصيرورة المال الذي استوهبه من الفقيرمال نفسه اللهم الاان ىوكله وكالة دورية كماعزل فهو وكيله فىالدور والاسقاط لافى الاستيهاب لماسيتلي عليك * واماقوله الاان يوكله بالإيهاب أي الدفع للنقير والاستيهاب أي من الفقير للموكل ففي التوكيل بالاستيهاب مانقبله سيدى الوالد رجهالله تعبالي فى دالمحتار قبيـل باب الربا عنــدقول الدر ومفاده صحة النــوكيل بقبض القرض لابالاستقراض قنيةقوله بالاستقراض هذا منصوص عليه فني جامع الفصولين بعث رجلا ليستقرض له فاقرضه فضاع في مده فلوقال اقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقراض جائز لابالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولواخرج وكيــل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للآمر ولومخرج الوكالة بإناضافه الى نفسه يقع للوكيل وله منعه عن آم، اله * قلت والفرق انداذا اضاف العقد الى الموكل بان قال ان فلا العطلب منك ان تقرضه كذا اوقال اقرضني لفلان كذافانه بقــم لنفسه ويكون قوله لفلان يمعني لاجله وقالوا انمالم يصم التوكيل بالاستقراض لاندتوكيل بالتكدى وهو لايصم * قلت ووجهه انالقرض صلةو تبرع أبتداء فيقع للمستقرض اذلاتصح النيابة في ذلك فهونوع من التكدى بمنى الشحاذة هذاماظهرلي اه * وذكرت في قرة عيون الاخيار تكملة ردالمحتار بماافادهسيدي الوالد ماحاصله انماكان منهااسقاطا يضيفهالوكيل الى نفسه معالتصر يحبالموكل فيقول زوجتك فلانة وصالحتك عاتدعيه علىفلان

من المال اوالدم اما ما كان منها تمليكالمين او منفعة او حفظ فلايضيفه الى نفسه بل الى الموكل كقوله هب لفلان كذا أواودعه كذا أواقرضه كذا فلابد في هذا من اخر اج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كامر ولاهبني لفلان و او دعني لفلان ، وعلى هذا فقولهم النوكيل بالاستقراض باطل معناه انه في الحقيقة رسالة لاوكالة فلواخرج الكلام مخرج الوكالة لميصع بللابد من اخراجه مخرج الرسالة كإقانًا * و بدعلم ان ذلك غير خاص بالاستقراض بلكلَّما كان عليكا ذا كان الوكيل منجهة طالب التملك لامنجهة المملك فانالتوكيل بالاقراض والاعارة صحيم لابالاستقراض والاستعارة بلهورسالةهذا ماظهرلي فتــأمله اهـ « أذاعلتذلك ظهر لكءدم صحة الوكالة في الاستيهاب وماذكره من النوكيل بالاستيهاب محمول على الرسالة او ان بخرج الوكيل عبارته مخرج الرسالة فلولم بخرج الكلام مخرج الرسالة فقدملكه لنفسه واذا ملكه لنفسه ودفعه للفقير فيكون دفع الاحنى عن الميت فوقعنا فيماحذرنا عنه والماقوله وكاتك بأخراج فدية صيام اوصلاة والدى مثلاالخاقول يغنى عن صفة التوكيل ما قدمناه من الوكالة الدورية * واماقوله الاستيهاب فقد علت ان المراديد اخراج الوكيل العبارة مخر جالرسالة ليصم او مجعله رسولاوهو محل ذلك واماقوله وبقال لايكني الخاى وهوالاحوط خصوصا فيمثل ذلك لاسمابعد ماسمعته من قوله والاحوط انساشره الولى بنفسه وانكانت الوكالة العامة كافية بان يوكله وكالة دورية لاخراج مافى ذمة المدت من سائر حقوق الله تعالى وحقوق العياد المجهولة اربام ابالمال الذي اعطاه اياه و مجعله رسولا في قبض الهبة له * نعم اذا كان الولى جاهلافلا بدحينيد من توكيل من بدرك ذلك كله من اهل العلم والصلاح على الوجه الذي ذكرناه والذي نذكره بل سعين ذلك الوكيل ليسقط عمافي ذمة المت ويتحلص من العهدة انشاءالله تعالى واماقوله نعم انقلنا التقييد بالولى غير لازم فهو تنزل مع الخصم على فرض وجود نقل يدل لمدعاه أن اوكان بل المرادمنه حصول الاخراج من ماله او من مال غيره باذنه لا يلزمشيء من ذلك اي من المذكورات على فرض انالتقييد غيرلازم والافائه حيث كان خلاف المتبادر وخلاف منطوق عباراتهم فقد ظهر الامر * واما قوله وقد بلغني عن بعض مشاخ عصرنا المكان يقول بلزومه هذاالذي مذبني ان يعض بالنواجد عليه * و بحمل المصيراليه * واما قوله وانكر عليه بعضهم الظاهر ان البعض نظرالي ماعن العلامة الشرنبلالي وبدل لدلك قوله وكان كل واحد نظر إلى شئ ، اقدمناه و نظر الى مافى شرح اللباب لمنلاعلى القارى من تعميمه في شرحه بعد تقييد الماتن بالوارث فقال الوارث وغيره

من اهل التبرع وكأن البعض قاس الصلاة على الحبح مع انه انقطع من عصر الاربعمائة وانكان مع المساوأة من غيرفارق وانه ايضا يلزم الغاءهذا الشرط من اصلهقال سيدى الوالد رجماللة تعالى فى الحج فالظاهران في هذا الشرط اختلاف الروايةاه فلوكان الحج نظيرالصلاة فلايخفي الاحتياط والله تعالى اعلم * واماقوله فالاحوط الخهذا كلماذا كان محسن ذلك كاذكرناه وان لم يحسن ذلك فيلقنه من يحسن ذلك من اهل العامان امكن والافتكون الوكالة لاحداهل العاالعارفين بذلك ولاينبغي ان يتساهل في هذا الامرفان به نجاة الانسان منعذاب الله تعالى وغضبه قال تعالى ﴿ فَاسْأَلُوا ا اهل الذكر انكنتم لاتعلمون ﴾ واماقوله وتستوهب لى منكلواحدمنهم قدعلت الكيفية والمحمل فلاتغفل * ثم اعلم ان فدية الصلاة مماأنفر دبهامذهب ابي حنيفةر جه الله تعالى الذي قاسه مشايخ مذهبه على الصوم واستحسنوه وامروا به فينبغي للشافعي والمآلكي والحنبلي اذا قلدنا احدهم وأخرج الدور لفدية الصلاة انيلاحظ ذلك ومحتاطه علىمذهب منقلده وهم اهلالمذهب رجهم الله تعالى لاسيما وفىالنالب لا تيسىر اخراج العين بل القيمة ولاالاصناف كالهافتنبه لذلك. واماقوله الى ان يتم العمل يعنىان لمتف الدراهم الموجودة اوالصرة المستوهبة اوالمستقرضة لاداء ماوحب على الميت بمامجوز استقراضه كالدراهم والدنانير والبر وبحوها فيستوهبها من الفقيرتم يتسلمها منهلتتم الهبة بالقبض ثم يدفعها لذلك الفقير اولفقير آخر فيسقط في كل من كفارة سنة مثلاو هكذاالي انيتم عن قدرع رالميت بعداسقاط الاثنتي عشرة سنة من الذكر والتسع من الانتي وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم للاضحية ثم للا عان لكن لابد فى كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصمح إن يدفع للبواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العددفيها بخلاف فدية الصلاة فانه مجوز أعطاء فدية صلوات لواحد * ومدفع للزكاة ولومدون وصيةواذا شقاداؤها لكثرتها فليقصد اليالدور المذكور وانكان ظاهر كلامهم انهالاتسقط بلا وصيةلاشتراط النية فيهالكن صرحفي السراج محواز تبرع الوارث باخراجها * وعن كفارة قال * وعن ظهار * وعن كفارة افطار * وللنذرفانهااذا كثرت وشق اداؤهافبالدور المذكور ايضا ء فان كان الشخص نذر دراهم والصرة دراهم فليقصدمد برها اداءعين المنذور * وإمااذا كان النذر دنانير والصرة دراهم مثلا فليقصد مديرها اداء قيمة مانذر * وكذلك القول فيما لونذر ان يذبح شاة ويتصدق بلحمهاالي غيرذلك من صوم النذر بالمال وامااذا نذر ان يصوم اوان يصلي فالواجب ان بخرج عن صوم كل يوموعن كل صلاة نصف صاع ويدفع للفطرة فليتعرض لاخراجهااحتماطا * وكذلك الاضحية ولينو اداءقيمتها وانكان

الواحب فهما اراقة الدم الاانذلك عند قمام وقتها وهوايام المحر وقدمضت ويدفع عن كل سجدة تلاوة كالفطرة نصف صاعمن بر احتياطا وانكان الصحيع عدم الوجوب كاصر - مه في التاتر خائبة ، و مدفع عن العشر في الاراضي العشرية والخراج في الاراضي الخراجية كابين في محله «و مدفع عن الجناية على الحرم و الاحرام مما يوجب دما اوصدقة نصف صاع اودون ذلك فلابد من التعرض لاخراجها بان بقال خذهذا عن جناية على حرم اواحرام ويدفع عن الحقوق التي جهلت اربابها فاند بجب التصدق بقدرها * ثم من بعدذلك مخرج عن سائر الحقوق المالية * ثم يخرج عن سائر الحقوق البدنية *ثم يكثر من النطوع لنكثر الحسنات التي برضي بهالخصوم * ثم يخرج شيأمن ذلك المال ايرضي بهكل فقيربان بدفع اليهما يطيب به نفسه وهذا بختلف باختلاف منازل الفقراء ومنازل الناس الذين يفعل لهم الاسقاط ، ومن المعلوم ان نفاذ وصايامن له وارث الماهومن الثلث وقالوا لودفعت كفارة صلوات الشخص كلها اليفقير واحد جازوهذه الكفارةهي التي اشتهرت تسميتها باسقاط الصلاة * وهذا كله في الصلاة * والصوم مثلها فيمانقدم غيران صوم البوم الواحد ممنزلة صلاة الفرض الواحد فيعطى عنكل بوم نصف صاع من بر أودقيقه أوسويقه أوصاع من شعير او تمر اوزبيب و مرنداتكون كفارة الصوم اقل من كفارة الصلاة بكثير وهناك فرق آخر وهوان الشخص لابجوزله ان بخرج بنفسه كفارة صلواته كام واعما يصمله ذلك بطريق الوصية بعد موته بخلاف الصوم فانله ان يخرج كفارة صومه بنفسه اذاكان مريضا تحقق اليأس من الصحة وان لميكن فانبااوندرصوم الامدفعجز عنه وقالوا الاصل في ذلك الشيخ الفاني بجوزله ان يخرج فدية كل عام فاذا قدر على الصيام بطل مااداه * وليس ما فارق فيد الصوم الصلاة ما افاده صاحب المستصفى وغيره انديوصي وإن افطر بغير عذرو يرجى له العفو باخراج الفدية فان الصلاة كذلك على الظاهروقالوا تصع الاباحة بشرط الشبع في الكفارة والفدية ككفارة اليمين وفدية الصوم وجناية الحجوجاز الجمع بيناباحةوتمليك بخلاف الزكوةوالفطرة والعشر فعلى هذلوصنع طعاما ودعى الفقراء البدليجعله عنكفارة يمين اوفديةصوم اوحناية صع * ولايشترط التمليك وهوان يعطى الفقير شيأ في مده على سبيل التمليك * نعم يشترط لكل فقير اكلتان مشبعتان والفقيرالواحديك في جيع هذهالابوابالاباب اليمين فان كفارتها عا تجوز لعشرة مساكين بالنصاو تكررله ذلك عشرة ايام * ومما منبني التنبه له ان إعان العمر لاتنضبط لكثرتها فالواجب على الشخص ان يكثرعند اداءالكفارة منها جدا شم يخرج كفارة واحدة عابق عن المان العمر على قول مجد بتداخلها كانقله سيدى

الوالدعن المقدسي عن النعبة عن شهاب الائمة وقال صاحب الاصل هو المختار عندي ومثله فيالقهستاني عن المنية وهومذهب الامام آجدين حنيل * واما كيفية الوصية ومامجوزمنها ومالانجوز فقد ذكرهسيدى الوالد مفصلا فيشفاء العليل ومماننغي الاحتراز عنمالاستفهام من الدافع للفقير فلايقول الوصي للفقير قبلت هذه كفارة صلاة عن فلان لأنه على تقدير الهمزة اوهل لانهذا الكلام من باب التصديق الابجابي وفىوقوع الصيغ الاستفهاميةموقع الابجاب كلام لاهل المذهب بل اماان تقول الوصى للفقير خذهذه كفارة صلاة عن فلان ينفلان واما ان يقول هذه كفارة صلاة فلان ابن فلان * وكذلك محالاحتراز عن الاسراع بالقمول قبل عام الا بجاب فلا نقول الفقير قبلت الابعد تمام كلام الوصي ولالقول الوصي قبلت الابعد تمام كلام الفقين من احل كلام مذكر في الاصول و محب الاحتراز من بقاء الصرة سد الفقير او الوصى بلكل مرة يصير استلامهالكل منهماليتم الدفعو الهبة بالقبض والتسلم في كل مرة * وبجب الاحتراز ايضاعن احضارقاصر اومعتوه اورقيق اومدىر لأنه اذا اعطى الوصى لاحدهم ملكه وهبته غبر صحيحة فلاتعطى الصرة باسم قاصر اوغير عاقل اومملوك * وبحب الاحتراز ايضا عن احضار غني او كافر * وبجب الاحتراز ايضًا عن جم الصرة واستيهابها اواستقراضها من غير مالكها اومن إحد الشريكين بدون اذن الآخر * ونجب الاحتراز من النوكيل باستقراضها اواستمامها الابوحه الرسالة والأفا لاصالة كما علت * ومحالاحتراز من ان بديرها اجنبي الانوكالة كما ذكرنا او ان يكون الوصى اوالوارث كما علمت * وبجبالأحـتراز من ان يلاحــظ الوصى عنــد دفع الصرة للفقير الهزل او الحيــلة بل مجب ان مدفعها عازما على تمايكها منه حقيقة لأنحيلا ملاحظا أن الفقير أذا أبي عن هبتها الى الوصى كان له ذلك ولا بجبر على الهبة * وبجب ان محترز عن كسر خاطرالفقير بعد ذلك بل يرضيه بما تطيب به نفسه كما قدمناه وبقي بعض محترزات ذكرها سندى الوالد في شفاء العلمل فعليك بها وفعها فوالدكثيرة نفيسة خلا عنها اكثر الكتب المطولة فاني لم اذكرها هنا اكتفاء بهــا * ولا مذخى للانسان أن يففل عن العتاقة المعروفة بينالناس وهي قراءة قل هوالله إننانس الجهني رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال﴿ من قرأ قل هوالله احد احد عشر مرة بني الله تعالى له يتا في الجنة ﴿ فَقَالُ عَمْرُ رضى الله تعالى عنه اذا نستكثر يارسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم الله أكبر واطيب *ومنها مااخرجه الطبراني عن فيروز الديلمي رضيالله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مَنْ قُرأَ قُلْهُواللَّهُ أَحَدُ مَائَةً في الصلاة اوغيرها كتب الله له مراءة من النار ﴿ ولهذا الحديث شاهد * واخرج البزار عن انس بن مالك مرفوعا ﴿ من قرأ قل هوالله احد مائة الف مرة فقد اشترى نفسه من الله ونادي مناد من قبلالله تعالى في سمواته وفي ارضه الا أن فلانا عتبق الله فن له قبله تباعة أي حق فلمأ خذها من الله عن وحل 🏶 ومحمل هذا على من اتفق له قراءة هذاالعددفي عمره كله اوقرى له ندةخالصة والذي عليه اهلالشريعة والصوفية انااراد من أمثـال تلك الاحاديث مايعم الاستنابة والمباشرة وقد علمنا ذلك من عمل الفريقين محديث الاستخارة* وكذلك على الناس على قول لااله الاالله سبعين الفا واستحسنه العلماء ، ويأتى ماذكره الشيخ اليافعي والسنوسي مما تقويه * وفضل القرآن اظهر من ان بذكر * وما وراء ذلك من اعمال البر معلوم * وإذا لم توســد تلك الاعمال الصــالحة الى اهلها لم يؤ من عليها من الخلل اذا كانت خالصة لله تعالى خالية من الرياء والاحرة والثمن ولو بلقمة لانالطب لانقىلالاماطاب وهو اغني الشركاءولا نقبلالله تعالى الا ماكان خالصاله * وسانادلة حرمة اخذ الاحرة على الطاعة كالقراءة والذكر والتهايل والتسبيم والصلاةوالصوموغ يرهاوعدم وصول ثوابها بالاحرة حتى للقارئ وان ماورد فيالاجر أنما هو في حق الرقما لاغبر وسان مااستثناه المتأخرون وهوالتعليم والاذان والامامة وبيان الادلة فيان للانسيان ان بجمل ثواب عمله لغيره وانه لاثواب الابالاخلاص في شفاء العليل وبلالغليل فعليك بها فانها فريدة فىبابها كافية لطلابها قرظها وقرضها افاضل العلماء الاعلام كالسيد الطحطاوى مفتى مصر القاهرة وصاحب التآليف الفاخرة من اهل المذهب وغيرهم ولنذكر نبذة فيما وردفي فضل الذكر والذاكرين وفي خصـوص لا اله الاالله * قال الله تعالى ﴿ يَا أَمَاالَذَنَ آمَنُوا أَذَكُرُوا اللَّهُ ذكراكثيرا ﴾ وقال تعالى ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذكرات اعدالله لهممغفرة واجرا عظيما) وقال تعالى (واذكرو الله كثيراالعلكم تفلحون) وقال تعالى (الذين يذكرون الله قياما وقعو دا وعلى جنومهم) * وفي الصحين (انلله تعالى ملائكة يطوفون فيالطرق يلتمسوناهل الذكرفاذاوحدوا قومانذكرون اللةتعالى تنادوا هلموا الى حاجتكم قال فتحفونهم باجنحتهم الى سماء الدنيا الحديث بطوله وفي آخره فيقول الممللائكته اشهدكم انى قد غفرت لهم فيقول المهمن الملائكة فيهم فلان

ليسمنم انماجاء لحاجة فيقول سيمانه وتعالى هم القوم لايشقي بهم جليسهم) واخرج الحاكم عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه أنه كان في عصابة يذكرون الله تعالى فمربهم رسول الله صلى الله عليهوسلم فقال (ماكنتم تقو لون فانى رأيت الرجة تنزل عليكم فبادرتان اشارككم فيها ﴾ وروى البزارانلله ملائكةسيارة يطلبون حلق الذكر فاذا إتوا عليهم حفوا بهم الحديث * وفيه فيقولون ربنا آتینا علی عباد من عبادك يعظمون آلآ ،ك و بتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسئلونك لآخرتهم ودنياهم فيقول الله تبارك وتعالى (غشوهم برحتي) فيقولون انفيهم فلانا الخطاء فيقول تعالى (غشوهم برحتي) وروى الترمذي اي العباد افضل عندالله تعالى يوم القيمة قال الذاكرون الله كثيراقات يارسول الله ومن الغازي في سبيل الله قال لوضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسرويتخضب دمالكان الداكرون الله افضل * وروى الطبراني لوانرجلافي جرة دراهم يقسمهاواخر يذكر ألله تعالى كان الذاكر افضل وروى النسائي اندصلي الله عليه وسلم قال لامهاني ﴿ سَمِّي الله مائة تسبيحة فانها تعدل مائة رقبة من ولد اسمعيل واحدى اللهمائة تحميدة فأنهاتعدل مائة فرس مسرحة ملجمة تحملين علمها في سبيل الله تعالى وكبرى الله مائة تكبيرة فانها تعدل مائة بذنة مقلدة متقبلة وهللي اللهمائة تهليلة ولااحسبه الاقال تملا مابين السماء والارض ولايرفع لاحد مثل علك الاان ياً تى بمثل ماآنيت به ﴾ وروى احد والترمذي الا آنبئكم بخير اعمالكم وازكاها عـند مليكم وارفعهافى درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والفضة وخيرلكم منان تلقوا عدوكم فتضربوا اعناقهم ويضربوا اعناقكم قالوابلي يارسول اللهقال ﴿ ذَكُرُ اللَّهُ عَنُوجِلُ ﴾ وفي الحديث قال يقول الله عنوجل أنا عند ظن عبدي بی وانا معمه حین بذکرنی ان ذکرنی فی نفسه ذکرته فی نفسی وان ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خبر منه) وفي الحديث (يا الها الناس ارتعوا فىرياض الجنة ﴾ قيل وما رياض الجنة يارسول الله قال (مجالس الذكر) وفي الخبرالمجلس الصالح يكف عن المؤمن الف الف مجلس من مجالس السوء * قال بعضهم اذا اراد الله ان يولى عبده فتع عليه باب الذكر فاذا استند بالذكر فتم الله عليه باب القرب ثم رفعه الى مجا لس الانس ثم اجلسه عـلى كرسى التوحيد ثم رفع عنه الحجب وادخله دار القرب وكشف لهعن الجلال والعظمة ويحصل لهحينئذ مقام العلم قال بعض المشايخاذا ذكر الصالحون فيمجلس نزات الرجةو بخلق الله تعالى منهاسحابة لاتمطر الافي ارض الكفاروكل من شرب من مائها

اسلم * وكان معروف الكرخي كثيرا ما قول عندذ كر الصالحين تنزل الرجة فقال له بعض المربد ن ياسيدى ماذا ينزل عندذكر الله تعالى فاغى عليه ثم افاق و قال عندذكر الله تعالى تنزل الطمأنينة قال تعالى (الالذكر الله تطمئن القاوب) هذا ما يتعلق عطلق ذكر الله تعالى واما ما تعلق مخصوص لااله الاالله فقدقال تعالى ﴿ فَاعْلِمُ الْعُلَاالُهُ اللَّهُ الله ﴾وقال تعالى ﴿ فامامن اعطى واتقى وصدق بالحسنى ﴾ اي كلة التوحيد (فسنيسرهاليسري) اي الجنة (وامامن بخل واستغنى وكذب بالحسني) اي كلة النوحيد (فسنيسره للعسري) اي النار * وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ افضل ماقلته آنا والنبيون من قبلي لاالهالا الله ﴾ وروى الترمذي والنسائي اندصلي الله عليه وسلم قال (افضل الذكر لااله الاالله وافضل الدعاء الجمدلله) وروى النسائي انه صلى الله عليه وسلم قال (قلموسى عليه السلام يارب على مااذكرك به ثم ادعوك بهفقال ياموسي قللااله الاالله قال موسى عليه السلام ياربكل عبادك نقواون هذا قال قُل لاالهالاالله قال لااله الاانت آنما ار بدشياً تخصني به قال ياموسي لوان السموات السبع وعامر هن غيرى وضعا فيكفة ولاالهالاالله فيكفة مالت بهن لاالهالاالله ﴾ وروى الترمذي انالنبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ التسبيع نصف الايمان والحمدللة علا المهزان ولااله الاالله ليسلها دون الله حجاب حتى تخلص اليه) وفي الحديث ﴿ إِنَّانِي آتُمن ربي فاخبرني انهمن مات يشهد الله الاالله وحده لاشريك له دخل الجنة) وفي الخبر اسعد الناس بشفاعتي يوم القيمة من قال لااله الاالله خالصًا من قلبه * وفي الحديث (لااله الاالله مفتاح الجنة) وفي الحبر (لقنوا موتاكم لااله الاالله فأنها تهدم الذنوب هدما ﴾ قالوا يارسول الله فأن قالها في حياته قال (هي اهدم واهدم) وفي الاحياء لوجاء قائل لاالهالاالله صادقا بقراب الارض ذنوبا غفرله ذلك * وفي الحديث ﴿ ليس على اهل لااله الاالله وحشة في قبورهم ولافىالنشور كانى انظراليهم عندالصيحة ينفضون رؤسهم منالتراب ويقولون الحدلله الذي اذهب عنا الحزن انربنا لغفور شكور ﴾ وفيه ﴿ لتدخلن الجنة كلكم الامن يأبي وشرد عن الله شرود البعير عن اهله ﴾ فقيل يارسول الله منذا الذي يأبي فقال من لم يقل لااله الاالله * وقال الله تعالى ﴿ هُلَّ حِزاء الاحسان الا الاحسان ﴾ قال بعضهم الاحسان في الدنيا قول لااله الاالله وفي الآخرة الجنة وكذلك قيل في قوله تعالى ﴿ للذِن أحسنوا الحسني وزيادة ﴾ قيل المرادبالزيادة النظر الى وجهالله الكريم في الجنة * وفي الحديث (ان العبد اذاقال الااله الاالله الت الى صحيفته فلاتمر على خطيئة الامحتها حتى تجد حسنة فتجلس المها ﴾

وعن اليهر لوة رضي الله تعالى عنه ان لله عودا من نوربين لدى العرش فاذا قال العبد لاالهالاالله اهتز ذلك العمود فيقول الله تبارك وتعالىله اسكن فيقول كيفاسكن ولم تنفر لقائلها فيقول الله تبارك وتعالى قدغفرت له فيسكن عند ذلك وعن كعب الاحبار رضياللة تعالى عندقال اوحى الله تعالى الى موسى لولامن بقول لاالهالاالله السلطت جهنم على اهل الدنيا ، وعن ابي الفضل اذا دخل اهل الجنة سمعوا اشجارها وانهارهاوجيع مافيها يقولون لااله الاالله فيتمول بعضهم لبعض كلمة كنا نغفل عنها في دار الدنما ، وفي الاثر من قال لااله الااللة ومدها بالتعظيم غفرله اربعة آلاف ذنب فقيل ان لم يكن عليه هذه الذنوب قال غفر له من ذنوب ابو مه و اهله و حيرانه (وقال) بعضهم ملازمة ذكرها عند دخول المنزل سنني الفقر * وروى ان من قالها سمعين الف مرة كانت فداءه من النار * وقد ذكر الشيخ الومحد اليافعي اليمني الشافعي رجهالله تمالى فى كتاب الارشاد والتطريز في فضل ذكر الله تعالى وتلاوة كتابه العزيز عن الشيخ الامام الكبير ابى زيد القرطبي اندقال سمعت في بعض الأخباران منقال لااله الاالله سبعين الف مرة كانت فداءه من النار فعملت ذلك رجاء سركة الوعد اعالا ادخرتها لنفسي وعملت منها لاهلي وكاناذذاك شاب ببت معنالقال انه يكاشف في بعض الاوقات بالجنة والنار وكان في قلى منه شيء فاتفق اناستدعانابعض الاخوان الى منزله فنحن تتناول الطعام والشاب معنا اذصاح صحة عظيمة مهيلة منكرة واحتمع فينفسمه وهويقول ياعمي هذه امى فيالنسار فلمارأيت مابه قلت في نفسي اليوم اجربصدق هذا الشاب فالهمني الله سيحانه وتعالى اناجعل سبعين الف لااله الاالله لامه ولم يطلع على ذلك الاالله تعـالى فقلت في نفسي اللهم انكان هذا الاثر حقا والذين رووه لنا صادقون اللهم انهذه السبعين الفا فداء هذه المرأةامهذا الشاب من النار فما استتمهذا الخاطر في نفسي الا أن قال الشاب ياعمي هذه امي اخرجت من النار ببركة ماقلته لها فحمدت الله تعالى على ذلك وحصل لى فائدتان اعانى بصدق الاثر وسلامتي من الشاب * قال سهل التستري رجه الله تمالي ليس لقول لااله الاالله ثواب الاالنظر الى وجه الله عن وجل والجنة ثوابالاع ال * وفي خبران العبد اذا قال لااله الاالله اعطاءالله من الثواب بعدد كل كافر وكافرة وذلك لأنه لما قال هذه الكلمة فكأنه رد على كل كافر وكافرة فلا جرم انه يستحق النواك بعددهم * وقيل في قوله تعالى ﴿ القواالله وقولوا قولاســـديدا يصلح لكم اعالكم ﴾ يعني قولوا لااله الاالله فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها

وان يعملها لاهله اقتداء بمن كشف الله تعالى بهم الغمة ومحى ببركتهم الظلة * وخصهم عزيدالعناية والرجة * ولانها كلةالتوحيد وكلية الاخلاص * وكلة التقوى * والبكلمةالطيبة والعروة الوثق * وثمن الجنة ودأب النــاسكين * وعمدة السالكين . وعدة السائرين * وتحفة السائقين ومفتاح العلوم والمعارف من تحقق بمضمونها فله جزيل الثواب ومن أكثر من ذكرها بلغ غاية الآمال * وخلعت عليه خلع القبول والاقبال فعليك بها في كل آن وزمان * وعلى اي حال كان * مع الاخــالاص * لمالك النواصي * قال تعــالي ﴿ وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين لهالدين، رزقنا الله تعالى الاخلاص فيالقول والعمل . واحسن ختامنا عند انتهاء الاجل * وهذا ماظهر للعبد الضعيف * العاجز النحيف * في تقرير هذه المسئلة * المعضلة المشكلة * فعليك بهذا البيان الشيافعي * والايضاح الكافي * وادع لقصير الباع * قليل المتاع * بالعفو التام * وحسن الختام * والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات. وتستزاد العطايا وتستفي البركاة. * والصلاة والسلام على سيدنا مجد وعلى آله واصحابه وتابعهم مادامت الارض والسموات * وقد فرغت من تحريرهذه الالوكة المرغوبة *والشرزمة المطلوبة * في يوم الاثنين الثامن منجادي الآخره الذي هو منشهور سنة تسع وتسعين وماتَّتين والف * من هجرة منتم به الالف * وزال به الشقاق والخلف . صلى الله تعالى وسلمعلمه وعلى آله

الفايعدالف

﴿ الرسالة الناسعة ﴾

تنبيه النافل والوسنان على احكام هلال رمضان خاتمة المحققين المرحوم السيد مجد عابدين نفعنا الله به آمين

هذاماوجد على ظهر هذه الرسالة نخط مؤلفها رجه الله تعالى سانعدة الكتب التي نقلت عنها في هذه الرسالة سوى الكتب التي راجعتها ولم انقل عنها اكتفاء بغيرها وقدبلغت اكثرمن خسبن كتابا من الكتب المعتمدة في كتب الحنفية متن الكنز وشرحه تبيين الزبلعي وشرحه البحرالرائق وشرحه النهر الفائق وحاشية البحر للشيخ خيرالدىن الرملي والهداية وشرحها النهاية وشرحها غايةالبيان وشرحها فع الفدىر وشرح الدرر والغرر الشيخ اسمعيل الناباسي وحاشيتها للشرنب لالي وحاشبتها للعلامة نوحافندي والاشباه والنظائر وحاشتها للسبيد الحموي ومنم الغفار شرحتنوير الابصاروالدر المختار وشرحالوهبانيةوحاشيةالسيدابىالسعود علىمنلامسكين وامداد ااغتاحوالبدائع شرحالتحفة وشرحالمجمع وشرح دررالبحار وشرح منية المصلى وشرحالتحركر لابن اميرحاج والذخيرة البرهانية وفتاوى قاضي خان والخلاصة والتزازية والتارخانية والفيض والتجنيس ومختارات النوازل وتهج النجاه وفتاوى الكازروني فرومن كتب الشافعية المنهاج وشرحه لان حجروشرحه للرملي وحاشية النقاسم على النجر وحاشية الشبراملسي على الرملي وفتاوي الرملي الكبير وحاشية على شرح الروض والانوار وبنا سيم الاحكام) (ومن كتب الحنابلة الانصاف ومتن المنتهي وشرحه وشرح الغاية ﴾ ﴿ ومنكتب المالكية شرح المقدمة العزية ومختصر الشيخ خليل وشرحه للشيخ عبدالباقي ﴾ وغيرذلك والله تعالى اعلم

🚤 الرسالة التياسعة 🦫

الحمدللة الذي جعل العلم نورا يهتدي به عنداختلاف الآراء ، واوضي سبله لسالكيه المتقين واناضطربت فيه الاهواء * وقيضله في كل زمان رجالاهم على الحق ادلاء * صالوا بسنان اقلامهم وصارم لسانهم لنصرته بلا ارعواء * وجعل منهم ائمةار بعة همادعة حصنه المتين المنيع * واركان بنائه المشيدالبديع * الذي علاعلى كل بناء وجعل اتفاقهم الحجة القاطعة * والمحجة الواسعة * التي من خرج عنهاضل * ومن زاغ عنهازل * وانكان ابن ماء السهاء والصلاة والسلام على سيدنا مجداشرف المرسلين وخاتم الأنباء * وعلى آلهواصحابه الاتقياء النجباء * صلاة وسلامادا ئمين ماطلم نجم في النبراء * وسطم نجم في الزرقاء ﴿ اما بعد ﴾ فيقول افقر العباد الى لطف مولاه الخفي محمد ابن عابدين الحنفي (هذه ﴾ رسالة سميتها تنسيه الغافل والوسنان * على احكام هلال رمضان * جعتها بسبب واقعة وقعت سنة اربعين ومائتين والف من هجرة نبينا المكرم ، صلى الله تعالى عليه وسلم ، فى اثبات رمضان المعظم ، وهي انجاعة حضروا ليلة الاثنين التاليةلتسع وعشرين من شعبان المحترم * فشهدو الذي نائب مولانا قاضي القضاة في دمشق ألشام ، بانهم رأوا هلال رمضان هذا العام . من مكان عال وكان في السال اعتلال من سحماب وقتام * وذلك بعد ادعاء رجل على اخر عال معلوم * مؤجل الى دخول رمضان المرقوم * وانكار المدعى عليه حلول الاجل * فحكم الحاكم عوجب شهادتهم بعد ان زكاهم جاعة و تفحص عن ذلك وسئل * حكماشرعيا مستوفياشرائطه بلا خلل * فكتب الحاكم مراسلة يستفتى فيهامفتي الأنام * في دمشق الشام * على العادة * قافتي المفتى بحة هذا الحكم المبنى على هـ ذه الشهادة * و ينبوت هلال رمضان لذلك ، و يفرضية الصوم في ذلك اليوم حيث الامر كذلك * فامر نائب مولانا السلطان الاعظم بضرب المدافع للاعلام *بدخول رمضان فصام الناس عدة ايام فاراد بعض الشافعية * نقض هذه القضية * فزعم اولاانه اخبره بعض الناس انجاعة رأوا الهلال صبحة يوم الاثنين الذي ثبت انه اول رمضان فادعى انهذا الاثبات لميصم على مذهبه ولاعلى مذهب أبي حنيفة النعمان لان ذلك عندعلماء النجوم تتنع عقلا * أذ لا مكن ان برى الهلال عشية ثم برى صباحا اصلا * فحيث خالفت الشهادة والحكم العقل يكونان باطلين * باتفاق المذهبين * وزعم ايضًا ان الحكم من اصله غير صحيم *

والدخطأصريع * لانمولانا السلطان نصر الله تعالى ولي ذلك الحاكم سنة كاملة آخرها غرة رمضان المذكور * وانه مدخول رمضان قد انعزل عن القضاء فلم يصم حكمه المسطور * ولم ندر هذا الزاعم انالشهر أعاثبت بعدحكم الحاكم * وزع بعضهم اندراجع عبارة البحر منكتب الحنفية فوجدها دالة على خطأالحاكم فيهذه القضية * وان الحتفية لم نفهموا مذهبهم فيهذه المسئلة الجلية * فحيث كانذلك مخالفا للمذهبين * يكون اول رمضان يوم الثلاثا لايوم الاثنين ويكون تومالاربعاء توم الثلاثين من رمضان بلااشكال * فعب صومه اذا لم ر في ليلته هلال شوال *ثم تعاقدوا وتحالفوا على ذلك المقال؛ واشاعوا ذلك الامر بين العوام والجهال * ثم بعدذلك استفاض الخبر عن كثير منبلاد الاسلام ـ انهم صاموا يوم الأثنين كما صام أهل الشام فاعرضوا عن ذلك ولم يلتفتوا اليه * واصروا على ماتعاهدوا وتحالفوا علمه * وقالوا انهذه البلاد لاتفيد * لاعتبار اختلاف المطالم عند الشافعي وصمموا على صوم يوم الاربعاء الذي هو يوم العيد * ولما كانت ليلة أول نصف الشهر على ماا مبته عامة المسلمين * تركوا قنوت الوتر المسنون في مذهبهم سقين * ثم لما عبد الناس صاموا وتركوا صلاة العيد * في ذلك اليوم السعمد " ثم صلوا العبد في اليوم الثاني * واشاعوا ذلك بين القاضي والداني * ووقع الناس في الجدال * وكثر القيل و القال * وصارت مذاهب الأعمة المجتهدين * ضحكة بين الجاهلين * حتى ارتد بسبب ذلك كثير منهم كما بلغنا عنهم * ثم لماتبين لاولئك الزاعين * انهم اخطأوا على مذهبهم بيقين * صاربعضهم يقول اعافعلنا ذلك خروحًا من خلاف ابي حنيفة النعمان * وأن الحنفية لم نفهموا مذهبهم في هذا الشان ولعمري انهذا زور ومهتان وتلبيس في الاحكام الشرعية « ونصرة للنفس بلارأي ولاروية كيف والمسئلة اجاعية * ولم يختلف فيها اثنان * ولم يوحد للعلماء فيها قولان فلما رأى ذلك بعض مشايخي الكرام * حفظه الله السلام * اخذته الغمرة الدينية * فامرني بحرير هذه القضية *فعند ذلك شرعت في سان النقول الصححة * والعبارات الصريحة * الدالة على ان الخطأ الصريح هوالذي ارتكبوه . وانالحق الصحيم هوالذي اعرضوا عنه واجتذبوه ولماكان منشأ خطاهم من حيث زعهم عدم صحة هذه الشهادة واعتبار رؤية القمر نهارا واعتماد قول المنجمين وعدم اعتبار اختلاف المطالع لزم بيان خطاهم في هذه الاربعة على المذاهب الاربعة فنذكر ذلك في ضمن اربعة فصول * احدها في بيان ما يُنب بدهلال رمضان * ثانيها في بيان حكم رؤية القمر نهارا * أالم افي بيان

حكم قول علماء النجوم والحساب «رابعها في بيان حكم اختلاف المطالع ﴿ الفصل الأول ﴾ في بيان ما شبت به هلال رمضان ﴿ قَالَ ﴾ عَلَمَاؤُنَا الحَنْفِيةُ فِي كَتْهُم و ثُنْتُ رمضان برؤية هلاله وباكال عدة شعبان ثلاثين (ثم) اذاكان في السماء علة من تحوغيم اوغبار قبل لهلال رمضان خبر واحدعدل فيظاهرالروايةاومستور على قول مصحح لاظاهر فسق اتفاقا سواء حاء ذلك المخبر من المصر اومن خارحه في ظاهر الرواية ولوكانت شهادته على شهادة مثله اوكان قنا اوانثي اومحدودا فىقذف تاب فى ظاهر الرواية لانه خبرديني فاشبهرواية الاخبار ولهذا لايشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القضاء ﴿ وشرط ﴾ لهلال الفطرمععلة فيالسماء شروط الشهادة لانهتعلق به نفعالعباد وهوالفطرفاشبهسائر حقوقهم فاشترط له مااشترط لها من العدد والعدالة والحرية وعدم الحد في قذف وانتاب ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه الااذا كانوا في بلدة لاحاكم فيها فانهم يصومون نقول ُثقة ونفطرون نقول عداين للضرورة ﴿ وهلالِ﴾ الإضمى وغيره كالفطر واذا لم يكن فىالسماء علة اشترط لهلالى رمضان والفطر جععظيم يقع العلم الشرعي وهوغلبة الظن تخبرهم لآن المطلع محمد فيذلك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والهمم فيطلب الهلال مستقيمة فالتفرد بالرؤية من بين الجم الغفير مع ذلك ظاهر في غلط الرآى كالوتفرد ناقل زيادة من بين سائر اهل محلس مشاركين له في السماع فانها ترد وان كان ثقةمم ان التفاوت في حدة السمم واقع كما في التفاوت في حدة البصروالزيادة المقبولة ماعلفه تعدد المحالس او حهل فيه الحال من التعدد والاتحاد وهذا ظاهر الرواية (ولم) بقدرفيها الجمع العظيم بشيء فروى عن الى بوسف انه قدره بعدد القسامة خسين رجلا وعن خلف بنابوب خسمائة ببلخ قليل وعن مجدتفويضه الىرأىالامام ﴿ قَالَ ﴾ في البحروالحق ماروء عن مجد وابي نوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومحسئه من كل حانب انتهي (وذكر) الشرنبلالي وغيره تبعا للمواهبان الاصحرواية تفويضه اليرأى الاماموروى الحسن انزيادعن ابي حنيفة انه تقبل فيه شهادة رجلين اورحل وامرأتين وانلميكن فى السماء علة ﴿ قَالَ فِي الْحُرُّ وَلَمَارُ مِنْ رَجِّهِ هَذَهُ الرَّاوِيَّةُ وَيُنْبَغِي الْعَمَلُ عليهافى زماننا لان الناس تكاسلوا عن ترائ الاهلة فكان التفرد غيرظاهر في الغلط ولهذا وقع فىزماننا فىسنة خسوخسين وتسعبائة اناهل مصر افترقوا فرقتين فمنهم منصام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب انجما قايلا شهدوا عندقاضي القضاة الحنني ولميكن بالسهاء علة فليقبلهم فصاموا اى الشهود وتبعهم جع

كثيروام الناس بالفطر وهكذا في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العيدمجماعة دونغالب اهلاالبلدة وانكرعلمه ذلك لمخالفة الامام انتهى (أقول) ووجه مافعله بعض الشافعية المحكي عنه فيهذه القضية انهلال رمضان ثبت عندهم بشهادة واحدوان لم يكن فى الساءعلة كاسيأتى آمافى الحادثة الواقعة فى زماننا فان الشهادة مقبولة فيها اتفاقا لوجود العلة فلانجوز المحالفة فيها لاحد ﴿ ثُمُّ ﴾ نقل في النحر نقولا تدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لاالجمع العظم قال والعدد يصدق على اثنين فكان مرجحا لرواية الحسن التي اخترناها انتهي (ثم) نقل انهذا اذا كان الذي شهد بذلك في المصر امااذا حاء من مكان آخر خارج الصرفانه تقبل شهادته اى الواحد اذا كان عدلا تقة لانه سقن في الرؤية في الصحاري مالانتيقن في الامصار اا فيها من كثرة الغبار وكذا اذا كان في المصر في موضع مرتفع وهلال الفطر إذا كانت الساء محية كهلال رمضان انتهي (اقول) وهذا التفصيل قول الطحاوي قال في الذخيرة وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر القدوري اندلاتقبل شهادته فيظاهر الرواية وذكر الكرخي أنها تقبل وفي الاقضية صحح رواية الطحاوي واعتمدعليها انتهى وكذا اعتمدهاالامام ظهير الدن والمرغبناني وصاحب الفتاوي الصغري كما في المداد الفتاح عن معراج الدراية (اقول) وهذا وان كان خلاف ظاهر الرواية فننغى ترجيحه في زماننا تبعا لهؤلاءالائمةالكبارالذينهم مناهلالترجيح والاختيار وجزم بدالامام السغناقي فىشرحه على الهداية المسمى بالنهاية وقال قبله وفىالمبسوط وأنمايرد الامام شهادته اىالواحداذاكانت السهاءمصحةوهو من اهل المصر فامااذاكانت متغمة اوجاء من خارج المصر اوكان في موضع مرتفع فانه نقبل عندنا انتهى. ولانخفي انالمسوط منكت ظاهر الرواية وقوله نقل عندنا نفيد عدم الخلاف فسه في المذهب فسكون اطلاق مافي أكثر الكتب في محل النقسد وح فلا منافاة بين رواية الطحاوي وظـاهر الرواية ﴿ وقد ﴾ قال في شرح المنية انه اذا صرح بعض الأعمة بقيد لم يرد عن غيره منهم التصريح بخلافه بجب ان يعتبر انتهى *كيف وقد صرح به كثير منهم كما رأيت فيجب ان نقىد به ما اطلقه غيرهم اعتمادا على فهم الفقيه ﴿ قَالَ ﴾ الأمام الحافظ العلامة مجد ا ينطولون الحنفي في بعض رسائله ان اطالاقات الفقهاء في الغالب مقيدة بقنود يعرفها صاحب الفهم المستقيم الممارس للفن وآنما يسكمتون اعتمادا على صحة فهمالطالب انتهى فهذا اذا سكتواعنه فكيف اذا صرح به كثير منهم (اقول)

النيغي ترجيح مااختياره صاحب البحر من الاكتفاء بشاهدين وأو من المصروقد أقره علمه اخوه الشيخ عمر فيالنهر وكذا تلمذه التمرتاشي فيالمنح وابن جزة النقب فينهج النجاة والشيخ علاءالدين فيالدر المختار والشيخ اسهاعيل النابلسي في الاحكام شرح دررالحكام وقال أنه حسين ﴿ وَمَا ﴾ عَلَمُوا بِهُ لاشتراط الجم العظيم وهوانالهمم فيطلب الهلال مستقيمة فيدل على غلط من انفرد عنهم برؤيته من واحد اواثنين او اكثر غير ظاهر فيزماننا ايضاكما حكاه صاحب العجر عن زمانه من إن الناس فيه تكاسلوا عن تراي الاهلة بل زماننا أولى بذلك فانه لاينطلب فيه الهلال الا أقل القليل ومن رآه منهم وشهد بدفقد صارهدفا السهام السنة السفهاء لتسببه في منعهم عن شهواتهم * كما وقع في زماننا سنة خس وعشرين وماتين والف أن رجلا شهـد برؤية الهلال في دمشق فحصل له من الناس غاية الانداء حتى صارهز أة وضحكة وصاريشار اليه بالاصابع فى الاسواق حـتى بلغنى عنه انه اقسم ليعصب عينيه اذا دخل رمضان الآتى مع انه قد استفاض الخبر فىذلك العام عن أكثر البلدان آنهم صامواكصومنا وشهدجاعة لدى قاضى دمشق على حكم قاضى بيروت باثبات الهلال كاثباتنا * واما ما تنوهم من احتمال كـذب الشهود فيندفع بان الاصل عدمه وبان الشرع بني الامر على الظاهر والا فذلك الاحتمال موجود فيكل شهادة الافيشهادةالعصوم والشرع اكتفي بالعدالة الظاهرة وفوض الباطن الى العـالم بالسرائر ﴿ ثُمَّ اعْلِم ﴾ انه اذا تم عدد رمضان ثلاثين بشهادة فرد ولم ترهلال الفطر والسماء محجية لامحلالفطر اتفاقا لظهور غلطالشاهد ويعزر* واختلفالترجيم فيحلالفطر اذاكان ثبوت رمضان ٰبشهادة عدلين وتمالعدد ولم ير هلال شوال معالصحو فقيل محل الفطر وُقُمَلُ لا وَالفَتُومِ عَلَى الأُولُ كَمَّا فِي الفَيْضُ * وَوَفَقَ الْحِمَّةِ ابْنَ الْهُمَامُ باندلاسِعِداله قبل شهادتهما في الصحو اي في اول رمضان لامحل الفطر وان في غم محل ﴿ وَلاَ خلاف في حل الفطر اذا تم العدد وكان بالسماء علة ليلة الفطر وان ثبت رمضان بشهادة الفردكم حرره في امداد الفتاح ﴿ قال ﴾ في غاية البيان لأن الفطر مائبت نقولاالواحد التداء بل بناء وتبعيا فكم من شيء ثنبت ضمنا ولا يُنبت قصدًا سانه أن قول الواحد لما قبل في هلال رمضان قبل أيضًا في هلال الفطر بناء على ذلك وان كان لانقبل قوله فىالفطر ابتداء ﴿ وسئل ﴾ محمد رجه الله تعالى عن ثبوتالفطر تقول الواحد فقال ثنيت محكم القاضي لانقول الواحد يعني لما حكم بهلال رمضان بقول الواحد نست الفطر بناء على ذلك بعد تمام

الثلاثين * قال شمس الأئمة في شرِح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فأنها تكون مقبولة ثم نفضي ذلك الى استحقاق الميراث مع أن استحقاق الميراث لاثبت نقول القابلة ابتداء انتهى ﴿ وَفَى ﴾ حاشية السيد مجد ابي السعود على شرح منلا مسكن واذائدت الرمضائية بقول الواحد تبعها في الثوت ماستعلق بها كالطلاق المعلق والعتق والاعان ﴿ بَفْتُحَالُهُمْزَةٌ ﴾ وحلول الاحال وغيرها ضمنا وان كان شيء من ذلك لا ثبت مخبر الواحد قصدا انتهى ﴿ تنبيه ﴾ صرحت عبارات المتون بان هلال الاضحى كالفطر اى فلا مد من نصاب الشهادة مع العلة و الجمع العظيم مع الصحو وهو ظاهر المذهب وهو ألاصح كما في الهداية وشروحها ﴿ وَفَي ﴾ رواية النوادر أنه كهلال رمضان أي فيُثبت نقول الواحد ان كان في السماء علة وصححها في التحفية فاختلف التصميم (قال) في البحر لكن تأمد الاول بانه المذهب (ثم) ذكر في البحر عن شرح الاسبيجابي على مختصر الطحاوي ان بقية الاهلة التسعة كهلال الفطر حيثة ل وامافي هلال الفطر والاضحي وغير هما من الاهلة فالهلاتقال فمه الاشهادة رحلين اورحل وامرأتين عدول احرار غبرمحد ودبن كافي سائر الاحكام انتهيم (قال) العلامة الخبر الرملي في حاشة البحر الظاهرانه في الاهلة التسعة لافرق الجمع الكثير وهي توحه الكل طالبين ويؤيده قوله كافي سائر الاحكام فلوشهد اثنان مهلال شعبان ولاعلة نثبت بعد اجتماع شيرائط الثبوت الشرعى واذا ثبت شبت رمضان با كال العدة (فانقلت) فيها ثبات الرمضانية مع عدم الملة نخبر رحلین اورحل وامرأتین ﴿ قُلْتُ ﴾ ثبوته والحالة هذه ضمني وینتفر في الضمنيات مالا يغتفر في القصديات تأمل انتهى وتمام الكلام في هذه المسئلة فيما علقناه على البحر ﴿ تَمَّةً ﴾ في الخلاصة والنزازية من كـتــاب الشهادات والوحه في أثبات الرمضانية والعيد ان بدعي ﴿ بضم الياء المثناة ﴾ عند القاضي وكالة رجل معلقة يدخول رمضان بقبض دن فيقر الخصم بالوكالة و نكر دخول رمضان فيشهد الشهود نذلك فيقضى القاضي عليه بالمال فيثبت محيء رمضان لاناثبات محيُّ رمضان لامدخل نحت الحكم حتى لواخبر رجل عدل القاضي بحجئ رمضان يقبلويأم الناس بالصوم يعنى فى يومالغم ولايشترط لفظالشهادة وشرائط القضاء اما فيالعيد فيشترط لفظالشهادة وهوىدخل تحتالحكم لانه من حقوق العباد انتهي ﴿ قلت ﴾ وانظر هل يشترط في هذه الصورة الجمع

العظيم في حالة الصحوكما في الشهادة عليه ابتدأ املا لكون المقصود اثبات الوكالة التداءوثنوت الشهر محصل ضمنا ويغتفرفي الضمني مالاينتفرفي القصدي لم ار من صرح بذلك ولاتنس مامر من ترجيم صاحب البحر الاكتفاء بشاهدين في هلال رمضان مطلقا ففي غيره بالاولىفتأمل (ولما)كان وحوب الصومغير متوقف على الشوتاعترض فىالىحر قول الكنز وثبت رمضان مرؤيةهلالهويعد شعمان ثلاثين بان الاولى عبارةالوافى وهي ويصام مرؤية الهلال واكمال شعبان قال لان الصوم لانتوقف على الثبوت ولايلزم منرؤنته ثبوته لانجرد مجيئهلاندخل بحت الحكم انتهى (واذا)كان صومه نجب برؤيته بلا ثبوت ففائدةماذكره في الخلاصة ثموت ماعلق علمه كوكالة وعتق وطلاق فانه محرد وحوب صومه لا يحكم مهذه الاشياء بل لابد من اثباته و اثباته محرد الايصح مالم ستضمن حق عبد ومثله ماقاله في شرح الوهبانية من حيلة اثبات صحة صلاة الجمعة في محل فقدت فيه بعض شر وطها اذا جدد فيه جامع بان يعلق عتقا على صحتهافيه فيدعى الرقيق عتقه بذلك وصحة الجمعةفيه فيمكم حاكم يرى صحتهافيه بعتقه وصحتها فيهفيسوغ للمخالف ح ان يصلى الجمعة في الموضع المذكور وبدخلمالميأت من الجمع بالتبعية انتهى. وذلك لان صحة الجمعة لاتدخل تحت الحكم قصدا وآنما دخلتهنا تبعالتضمنها اثبات حق العبدوهو العتق * وله إنظائر كثيرة من جلتهاماذكروه في حياة القضاء على الغائب ﴿ خاتمة ﴾ حاصل مامر فيما يتوقف عليه وجوب الصوم عندنا رؤية الهلال منعدل اومستور لوفى السماء علة والا فجمع عظم اواثنــان علىما اختياره في البحر في زماننا او واحد عدل اذا حاء من خارج المصر اومن مكان عال وسيأتي ثبوته بالخبر المستفيض عن اهل بلدة اخرى في الصحيم وان لم يكن شيءٌ من ذلك فحب باكمال عدة شعبان ﴿ وَامَاعَنَدُ الْمَالَكِيةَ ﴾ ففي شرح العلامةالفشي على المقدمة العزية إذا رأوه ثنت مرؤيةعدلين أورؤية مستفيضة اونقل عدلين عنعدلين اوعن استفاضة اونقل استفاضة عنءدلين اواستفاضة والا اكمل عدة شعسان ثلاثين ولاشت عفرد ثموتا عاما بل يلزمه هو واهله من لااعتناءله إمره انتهى ﴿ وَأَمَا عَنْدُ الشَّافُهِيمُ ۚ فَفِي مَنَّ النَّهَاجِ بَجِبِ صُومٍ رَمْضَان ماكمال شعبان ثلاثين اورؤية الهلال وثبوترؤيته بعدل وفىقول عدلانوشرط الواحد صفةالمدول في الاصم لاعبد وامرأة واذا صمنابعدل ولم ترالهلال بعد الثلاثين افطرنا فيالاصموان كانت السماء محمة واذارؤى سلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الاصمح والبعيد مسافة القصر وقيل باختلاف المطالع

﴿ قَلْتُ ﴾ هذا اصم والله تعالى اعلم انتهى ﴿ وَامَا عَنْدُ الْحَنَابِلَةُ ﴾ فَفِي مَتَنَالُمْتَهِي يجب برؤية هلاله فأن لم يرمع صحو ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا وانحال دون مطلعه غيم اوقتر اوغيرهما وجب صومه احتياطاواذا ثبتت رؤيته ببلدةلزم صــومهجيع الناس ويقبل فيه وحده خبر مكلف عدل ولو اثمي اوبدون لفظ الشهادة ولا نختص بحاكم وتثبت بقية الاحكام تبعا انتهى ملحصا (فقد) ظهر عا نقلناه ان هذا الاثبات الذي حكيناه اولا صحيم باتفاق الائمة الاربعة والله تعالى اعلم ﴿ الفصل الثاني ﴾ في بيان حكم رؤية الهلال نهارا (قال) صاحب الهداية الامام برهانالدينالمرغيناني فيكتابه مخارات النوازل ولااعتبار برؤية الهلال بالنهار وقال أنوبوسف ان كان قبل الزوال فهو اللملة الماضية وقيل انغاب بعد الشفق فهوالليلة الجائبة وكذلك اذابان بعدالعصر انتهى (وقال) في كتابه المسمى بالتجنيس وانزيد اذا راوا هلال الفطر بالنهار اتموا صوم هذا اليوم راوه قبل الزوال اوبعده لان الهلال آنما بجعل للليلة المستقبلة هوالمختار أنتهى ﴿ وَفِي ﴾ الذُّ خيرة البرهانية ولا عبرة لرؤية الهلال نهارا قبل الزوال وبعده وهو الليلة المستقبلة بنحوه ورد الاثر عن عمر وقال ابو بوسف اذاكان قبل الزوال فهو الليلة الماضية انتهى (وفى) غرر الاذكار شرح درر البحار وبجعل أبويوسف الهلال المرئىقبل الزوال للماضية حتىلوكان هلال فطرافطروا وصلوا العيد ان امكنهم والافني الغد وان كان هلال رمضان صاموا لاند غالبا لارى قبل الزوال الاان يكون لليلتين فيحكم بالصوم فى اول رمضان اوبالفطر فى آخره وجعلاه اى ابو حنيفة وحجد ومعهما الائمة الثلاثة للليلة المستقبلة لانه لماوقع الشك في الله للماضية اوالمستقبلة لم يعتبربه في ذلك اليوم من الشهرالماضي للتيةن الاصلى انتهى (وفي) الحاوى القدسي ولااعتبار برؤيته قبلالزوال وأنما الاعتبار لرؤيته في الليلة الماضية عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف انكان قبل الزوال، فهو للايلة الماضية وان كان بعده فللجائية انتهى ﴿ وَفِي ﴾الفيض ولوراوا الهلال نهارا لايصامبه سواء قبل الزوال اوبعده وهو للليلة المستقبلة على المحتار انتهى (وفي) فتاوى الامام قاضى خان اذا راوا الهلال نهارا قبل الزوال اوبعده لايصامله ولانفطر وهو من الليلة الستقبلةوقال أبويوسف اذا راوه بعد الزوال فكذلك وانرأوه قبل الزوال فهومن الليلة الماضية وعنابى حنيفة فى رواية انكان هجراه امام الشمس والشمس تتلوهفهو للليلة الماضية وانكان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبلة وقال الحسن ابنزيادانغاب بعد الشفق فهو الليلة

الماضة وانغاب قبل الشفق فهو الليلة المستقبلة انتهى ﴿ وَمِثْلُهُ ﴾ في شرح الهداية المسمى عمراج الدراية وفسر الامام بان يكون ألى المشرق والخلف بان يكون الى المغرب (وفيه) ايضاعندالكلام على صوم بوم الشك وقالت الشيعة لايكر مصومه مطلقا أيوانكانت السماء محمة بل هو واحسالي انقال وحاصل الاختلاف بيننا وبينهم أنهم لايعتقـدون الرؤية بل احتمـاع الشمس مع القمر وذلك يكـون قبل الرؤية بيـوم فعلى هـذا مجب الصـوم في يومالشك عندهم وعندنا العبرة للرؤية لما روننا ايمن حديث صوموا لرؤشه ولانالرؤية ام ظاهر نقف عليها الخاص والعام دونالاجتماع فاندلانقف علىدالا فرد خاصمع اندلابجري فَمُهُ الْحُطَّأُ انْتَهِي ﴿ وَفِي ﴾المدائع ولورأوا نومالشك الهلال بعدالزوال اوقملهفهو للملةالمستقبلة فيقول ابي حنيفة ومجمد ولايكون ذلك الموم من رمضان * وقال ابو بوسف انكان بعد الزوال فكذلك وانكان قمله فهو للللة الماضة ويكون اليوم من رمضان * والمسئلة مختلفة بين السحابة روى عن ان مسعود وابن عمر وانس مثل قولهما وروى عن عر رواية اخرى مثل قوله وهو قول عائشة وعلى هذا الخلاف هلال شوال فاذا رأوا مومالشك وهوموم الثلاثين من رمضان قبل الزوال اوبعده فهو للللة المستقلة عندهما ويكون البوم من رمضان وعنده ان رأوا قبل الزوال يكون للليلة الماضية ويكون اليوم توم الفطر * والاصل عندهما أنه لاتعتبر رؤية الهلال قبل الزوال ولابعدهوانما العبرةللرؤية بعدغروب الشمس وعنده لاتعتبرلان الهلال لابرى قبل الزوال عادة الاان يكون لليلتين وهذا بوجب ان يكون اليوم من رمضان وكونه يومالفطر في هلال شوال * ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته امربالصوم والفطر بعدالرؤية ﴾وفيماقاله أبو يوسف عدم وجوب الصوم والفطر على الرؤيةوهذا خلاف النص أنتهي ﴿ وَفَي ﴾ فتم القدير للمحقق ابن الهمام قال بعد كلام الخلاف فى رؤيته قبل الزوال من يوم الثلاثين فعند ابي يوسف هو من الليلة الماضية فعجب صوم ذلك اليوم وفطره انكان ذلك في آخر رمضان وعندابي حنيفة ومجد هو للباة المستقبلة بلاخلاف * وحه قول الي وسف انالظاهر آنه لاترى قبل الزوال الاوهولليلتين فيمكم بوجوب الصوم والفطر على اعتبار ذلك * ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤسه وافطروا لرؤيته اوحب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منهالرؤية عند عشية اخركل شهر عندالصحابة والتابعين ومن بعدهم تخلاف ماقبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما وهوكونه للمستقبلة قبل الزوال أوبعده الاان واحدا اورأمفي نهار

الثلاثين من رمضان فظن انقضاء مدة الصوم وافطرع دا منبغي ان لا بجب عليه الكفارة وإن رآه بعد الزوال ذكره في الخلاصة انتهى ﴿ فَهَذُه ﴾ جلة من نصوص كتبالحنفية ومثله فيغيرها منكتهمالمشهورة تركنا ذكرها خشسةالتطويل فان النصف القابل للحق يكتني بالقليل وكلهـا متفقة على اله لاعبرة لرؤسته نهارا وان ماسرى في النهار يكون الليلة المستقبلة خلافا لابي نوسف فلا ثبت عا یری نهارا حکم من صوم ان کان لرمضان اوفظر ان کان لشـوال وهذا هو المختار كمامر عن الفتح ومثله في شرح الزيلمي وغيره عملا بالنص المعلق لزوم الصوم والفطر علىالرؤية المعهودة وهىمايكون ليلاوهذا ايضا مذهبالائمة الثلاثة كما سيأتى (ولكن) نذكر عبارة البحر لنبين غلط من لم يفهمها ونسب الغلط الىغيره معانه لميفهم مذهبه ﴿ ونصها ﴾ اورؤى في الناسع والعشيرين بعدالزوال كانكرؤيته ليلة الثلاثين اتفاقا وانما الخلاف فىرؤيته قبل الزوال يومالثلاثين فمند ابي حنيفة ومحمد هو للمستقبلة وعند ابي نوسف هوللماضية والمختارقولهما لكنالو افطروا لاكفارة عليهم لانهم افطروا بتأويل ذكره قاضي خان انتهى ﴿ زُعُ ﴾ بعض الناس ان قوله وعند ابي نوسف هو للماضية معناه انذلك اليوم منشعبان مجب فطره وانكونه للمستقبلة عندهما معناه ان اليوم الثاني من رمضان ففي الصورة الواقعة في هذه السنة اذا ثبت رؤيته نهار الاثنين قبل الزوال يكون يوم الاثنين منشمبان اتفاقا ويكون اول رمضان تومالثلاثا فاوقع من اثبات رمضان يوم الاثنين مخالف للقولين فهوباطل اتهاقا انتهى وولانحفي ازهذا فهم قبيموخطأ صريح فان قول هذاالزاع معنى كونه للماضية عندابي يوسف كون ذلك اليوم من شعبان فرية بلامرية بل معناه انه مجمل كأنه رؤى في الليلة الماضة وهي ليلةهذااليوم والهلال الذي ترى في ليلة هـ ا اليوم انما يكون إول شهر لا آخر شهر * على ان مايرى آخرالشهر لايسمى هلالا بليسمي قمرا فصار معنى كونه للليلة الاضيةان ذلك اليوم الذي رؤى فيد الهلال يكون من رمضان فيحب صومه عند آبي يوسف كما تفدمالتصريح بدفي عبارة البدائع وفنم القدير وصرح بد ايضا في شرح المجمع وقال حتى لوكان هلال فطر افطروا وانكان هلال رمضان صاموا فقوله صاموا صريح في أنه من رمضان لامن شعبان ﴿ ومعنى ﴿ كُونُهُ اللَّهِ الْمُسْتَقَبُّلُهُ عَنْدُهُمَا انهذه الرؤية لاعبرة بالان الخلاففي رؤيته بوم الثلاثين من شعبان كاتقدم التصريح يه ولا شك انه بعد ثلاثي شعبان تكون اللبلة المستقبله من رمضان سواء رؤى الهلال نهارا اوفي الليلة المستقبلة * فمني قولهم انه يكون الليلة المستقبلة اني كونه

للليلة الماضية لااثبات كونالليلة المستقبلة من رمضان عهذه الرؤية ﴿وكذا ﴾ قول البحر في صدر العبارة لورؤى في الناسع والعشرين كان كرؤيته ليلة الثلاثين اتفاقا يعني انه لايكون للليلة الماضية لان الشهر لايكون ثمانية وعشرين فلهذا لميقع خلاف في هذه الصورة وانماالخلاف في رؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فانه محتمل كوند لللملة الماضية بإن يكون شعبان مثلا ناقصا وهذااليوم منغرة شهر رمضان والهلال المرئى فيالنهار لهلالرمضان ومحتمل كون شعبان كاملا وهذا الهلال للليلة المستقبلة واليوم الذي رؤى الهلال فيه آخر شعبان * فتصريحهم بأنه للليلة المستقبلة معناه انه ليس للماضية فيلزم كونه للآنية ضرورة انالشهر لايزيد على الثلاثين فليس الحكم بكونه للآثمية وكون الآثمية غرة رمضان مأخوذا من هذه الرؤية بل من اكمال شعبان الاثين لان رؤسه نهارا غير معتبرة عمني أنها لايثبت بها صوم ولاافطار وانما المعتبر رؤيته ليلا لاغير * وانظر غبارة مختارات النوازل وعبارة الحاوى القدسي فان فهما التصريح بان المعتبر رؤيته ليلا لإنهارا لاندالمفهومالمتعارف بيناأصحابة والتسابعين ومن بمدهم كما تقدم فيعبسارةالفتم وهذا کله عندعدم رؤسه لیلا اما اذا رؤی لیلا قبل رؤسه نهارا فشمد به شهود عندالحاكم فلا شك ولاشهة لعاقل فضلا عن فاضل أن المعتبر ماشهد بدالشهود في الليلة الماضة كما صرح بذلك ماقدمناه عن الحاوى من قوله ولااعتبار لرؤيته قبلالزوالوانما الاعتبار لرؤيته في الليلة الماضية الخ ﴿ واذا ﴾ كان المعتبر رؤيته ليلا وثبت ذلك بالشهادة المزكاة لدر نائب مولانا قاضي القضاة فاخبراحد الهرآه قبل الزوال او بعده لايلتفت اليه من وحوه * احدها ان هذه شهادة على الرؤية في غبروقة إو السابقة في وقبها. ثانها أن هذه الشهادة لوفر ض معارضة الشهادة السابقة قدمت السابقة لاتصال القضاء مها * أالثها أن هذه الشهادة شهادة على نفي كون ذلك اليوم من رمضان والسابقة شهادة على اثباته كيف ولامعارضة لها بوجه * اما على قول ابي يوسف فظاهر لما علمت ان رؤيته قبل الزوال عنده تدل على أن ذلك اليوم من رمضان وهذا طبق ماثبت بالشهادة السابقة * وأما على قولهما فلانه اذا رؤى نهارا وجعل عندهما للايلة المستقبلة لاننافى ازيكرن الهلال موجودا قبالها بليلة فآنه اذا ثبت بالبينةالسابقة وجود الهلال المةالاثنين ورؤي ايضانهارالاثنين يكون ذلك الرئى نهارا لليلتين احداهما الليلة السابقة الثابتة مالمنة والثانمةالليلة المستقلة فلا معارضة اصلا * وهذا كله بعد ثبوت رؤمته نهارا عند حاكم شرعى لاعجرد الاخبار كاوقع في هذاأمام والا فلاشهة بوجه

مطلقا ﴿ فقد ﴾ تجرر ان هذا الأثبات الواقع في هذا العام صحيح موافق لقول ائمتنا الثلاثة بل هو موافق المذاهب الاربعة ايضا لعدم اعتبار رؤسة الهلال نهارا عند الائمة الاربعة اما عندنا فقد علمت التصريح به ﴿ وَامَا عَنْدَالْمَالَكِيَّةُ ﴾ فقد قال فيمختصر خليلورؤيته بهارا للقابلة قالشارحهالشيخ عبدالباقيورؤيته اى هلال رمضان اوشوال خلافالمن خصه بالثاني نهارا قبل الزوال اوبعده للقابلة فيستمر على الفطران وقع ذلك فى آخرشعبان وعلى الصومان وقع ذلك فى آخر رمضان وقيل انرؤى قبله فالما ضية وبعده فللقابلة انتهى ﴿ واماعندالشافعية ﴾ فني ينابيع الاحكام لصدرالد ينالاسفرايني ورؤية الهلال بالنهار للقبلة لرواية عائشةوكتاب عمر رضي الله تعالى عنهما انتهي ﴿ وَفَي ﴾ الأنوار للاردسا، واذارؤي الهلال بالنهار نوم الثلاثين فهوللليلة المستقبلة رؤى قبل الزوال اوبعده فانكان لرمضان لميلزم الامساك وانكان لشوال لم بجز الافطار انتهي (وفي) شرح المنهاج لان حرولا برؤية الهلال في رمضان وغيره قبل الغروب سواء ماقبل الزوال ومابعده بالنسبة للماضي والمستقبل وانحصل غيم وكانمرتفعأ قدرأ لولاهلرؤي قطعا خلافا للاسنوى لأن الشارع أنماأناط الحكم بالرؤية بعدالغروب انتهى ﴿ وَفَى ﴾ شرحه للرملي ولا اثرلرؤية الهلال نهارا فلانفطران كان فى ثلاثى رمضان ولانمسك انكان في ثلاثي شعبان انتهي ﴿ وَفِي ﴾ حاشية انقاسم على شرح الروض قال في الارشـاد ولااثرلرؤ يتفنهارا اى لقوله صلى الله تعالى عليهوسلم صوموا لرؤيته اى بعدرؤيته كقوله تعالى القمالصلاة لدلوك الشمس اى بعددلوكها انتهى ﴿ وَامَاعْنُدَالْحُنَابِلَةُ ﴾ ففي المنتهى والهلال المرئى نهارا ولوقبل الزوال للمقبلة انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الانصاف للمرداوى واذارؤى الهلال نهارا قبل الزوال اوبعده فهوللليلة المقبلة هذا المذهب سواء كان اول الشهر او آخره فلا بجب به صوم ولاساح به فطر آنتهي (وفي) الغاية وشرحها والهلال المرئي نهارا ولورؤي قبل الزوال في اول رمضان اوغيره اوفى آخرهالليلة القبلة نصافلا بجبيه صوم انكان فياول الشهر ولاساحه فطر انكان في آخره لماروي الووائل قال حاء كتــاب عمر ان الاهلة بعضها أكبر من بعض فا أريتم الهلال نهارا فلاتفطروا حتى تمسوا اويشهد رجلان مسلمان انهما رآياه بالامس عشية رواه الدارقطني ورؤيته نهارا ممكنة المارض بعرض في الجويقل به ضوء الشمس اويكورةوي النظر انتهي ﴿ قَاتَ ﴾ وهذا الائر نص فيان رؤيته نهارا لاتنهائ ثبوت رؤيته في ليلة هذا النهار السافقة كماهوفىصورة مسئلتنا كالاتنافى ثبوت رؤىته فىالليلة التآلية الهذاالنهار

وهونص ايضا فىقبول الشهادة على رؤىته فىالليلة السابقة بعدرؤيته نهارا فرؤيته نهارا لاتمنع الحاكم منساع الشهادة على رؤيته فيالليلة السائقة لان قوله في هذا الاثر (اذارأيتم الهلال نهارا) أي في نهار الثلاثين من رمضان (فلاتفطروا فيذلك اليوم حتى تمسوا) اي تغرب الشمس لعدم اعتبار رؤسه نهارا (اویشهد رجلان مسلمان انهمارآیاه) ای رأیا هلال شوال (بالامس عشمة ﴾ اي عشمة ذلك النهار فاذا شهدا بذلك ثبت كون ذلك النهار من شوال ومدون ذلك لامجوز الفطر فهذا اذا كانت الشهادة متأخرة عن الرؤية فكنف اذاكانت الشهادة سانقة واتصل بهاحكم الحاكم ثم رؤى بعدها نهارا فعدم اعتبار رؤيته نهارا يكون بالاولى كالانخني فكيف اذاكانت رؤيته نهارا محرد دعوى لمتثبت فهل يسوغ لاحد ان يردبها الشهاة السابقة الثابتة المتصلة بالحكم الرافع للخلاف لوكان ثم خلاف (فهذه) نصوص كتب المذاهب الاربعـة ناطقة بان رؤيته نهــارا لاتوجب صوما ولاتبيم فطرا وانالمعتبر رؤيتـــه ليلا (فمن) خالف ذلك فقد خالف الاجاع (وما) نقلناه منهذه النصوص دالعلى ماقلناه من ان قولهم اندللله المقبلة عنى اندليس للبلة الماضة لا عنى أناثثت دخول الشهر مهذه الرؤية والآناقض قولهم لااثرلرؤيته نهارا على انالكلام فيرؤيته يوم الثلاثين منشعبان اورمضان ولاشك انالليلة التي بعده تكون من الشهر الآخرسواء رؤى نهارا اولا * فعلمان تصر محهم بكونه للقبلة انماهولنفي كونه للماضية ردا على من قال مه كابي يوسف كالانخفي على من لهادني المام * باساليب الكلام * والله تعمالي اعلم (ثم) بعد كتابتي لذلك رأمته بعينه معزيا الى شرح البهجة لشيخ الاسلام زكريا الانصارى عندقول المتن والمرئى بالنهار للمستقبلة فقال مانصه والمراد عما ذكردفع ماقيل انرؤمته يوم الثلاثين تكون اللملة الماضية وامارؤيته يوم التباسع والعشرين فلم يقل احد أنها للمباضية لئلايلزم ازيكون الشهر ثمانية وعشرتن انتهى ولله الحمد وقوله وامارؤيته الخ هومني قول الحجر تبعا للفتم لورؤى فيالتاسع والعشرين بعدالزوال كان كرؤيته ايلة الثلاثين اتفاقا اى لايكون للماضة اتفاقا لماذكرلكن كان المناسب ان تقول قبل الزوال لانه بعدالزوال للمستقبلة اتفاقا حتى في و ﴿ الثلاثينِ ﴿ الفَصَلَ الثَّالَثُ ﴾ في بيان حكم قول علماء النجوم والحساب فنقول الدصرح علمـاؤ اوغيرهم بوجوب التماس الهلال لملة الثلاثين من شعبان فانراوه صاموا والااكملوا العدة فاعتبروا الرؤية اواكمال العدة اتباعاللاحاديث الآمرة نذلك دون الحساب والتنجيم . وقد

اتفقت عبارات المتون وغيرها من كتب علمائنا الحنفية على قولهم ثبت رمضان برؤية هلاله وبعد شعبان ثلاثين * ومن المعلوم ان مفاهيم الكتب معتبرة فيفهم منها أنه لاثنبت بغير هذين * ولهذا بعدماعبرفيالكنز عامرقال صــاحب النهر فىشرحه مانصه وحاصل كلامه اىكلام الكنز انصوم رمضان لايلزمالاباحد هذين فلايلزم بقول الموقتين انديكون فىالسماء ليلة كذا وانكانوا عـدولا فىالصحيح كافى الايضاح قال مجد الأئمة وعليه اتفق اصحاب ابى حنيفة الاالنادر والنافعي وفسرفى شرح المنظومة الموقت بالمنجم وهومن يرى اناول الشهر طلوع الحم الفلاني والحاسب وهو من يعتمد منسازل القمر وتقدير سيره في معنى المنجم هنا . وللامام السبكي الشافعي تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي انتهى كلام النهر * وسنذكر ان المتأخرين من الشافعية ردوا كلام السبكي * وفي الاشباء والنظائر قال بعض اصحابنا لابأس بالاعتماد على قول المنجمين وعنمجدين مقاتل الدكان يسألهم ويعتمد قولهم بعد انتشفق علىذلك جاعةمنهم ورد، الامام السرخسي بالحديث ﴿ من اتَّى كاهنا أو نَجِما فقد كَفْرِ عِمَّا أَنْزُلُ على مجد صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى ﴿ قَالَ ﴾ العلامة نوح في حاشية الدرر والغرر والحديث اخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه بلفظ ﴿ مَنْ اتَّيْكَاهُنَا او منجما فصدقه عاقال فقد كفر عاائزل على محمد ﴾ واخرجه أبويعلى بسندجيد من التي عرافا اوساحرا اوكاهنا ، والكاهن من يخبر بالشيء قبل وقوعه كمافي الجامع وفي المحكم هوالقـاضي بالغيب . وفي مختصر النهاية للسيوطي هوالذي تتعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل وبدعي معرفة الاسرار * وفي القاموس العراف كشداد الكاهن * وقال الخطابي هو الذي تعاطى مكان المسروق والضالة وتحوهما * وفي المغرب هوالمنجم انتهي والمنجم هوالذي يخبر عن الستقبل بطلوع العجم وغروبه . وفي شرح العقائد النسفية اذاادعي العلم بالحوادث الآنية فهومثل الكاهن انتهى ماذكره العلامة نوح وقد اطال فيذلك اطالة حسنة (كنن) اعترض بعض محشى الاشباه الاستدلال هنا بالحديث المذكورباندلاببعد ان يقال انالمرادمنه النهى عن تصديق الكاهن ونحوه فيمانخبريه عن الحوادث والكوائن النيزعوا ازالاجتماعات والاتصالات العلوية تدل عليها وهوالمسمى علمالاحكام وحكمها لايصح وانادعوا الجزم بهاكفروا امامجرد الحساب مثل ظهورالهلال فىاليوم الفلانى ووقوع الحسوف فىليلة كذا فلاتدخل فىالنهى بدليل انديجوز ان يتعلم مايعا به مواقيت الصلاة والقبلة انتهى * فالاولى الاستدلال بالاحاديث

الدالة على اعتبار الرؤية لاالعلم فانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال (صوموا لرؤيته وافطروا لرؤشه ﴾ وقال ﴿ فَانْغُمْ عَلَيْكُمْ فَاكُلُوا العَـدَةُ ﴾ ولمُ يقُلُ فَاسْئُلُوا اهل الحساب بلقال (نحن امة اميـة لانكتب ولانحسب) (وماذكره) محشى الاشباء قدرأيت نحوه منقولا في اواخر فتاوى الكازروني قال وفي الجامع الكبير في معالم التفسير في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيطُلُّمُكُمُ عَلَى الْغَيْبِ قال الفقيه رضى الله تعالى عنه ان مايخبريه المنجم لايكون غيبا فلامناقض قوله تعالى ﴿ لايما من في السموات والارض الغيب الاالله ﴾ وهو على وجهين انكان المنجم يقول انهذه الكوائن مخلوقات لله مسخرات بامره وهي دليـل على بعض الاشيراء فانه لايكون كفرا وانجعلها مختارات فاعلات منفسهالايكون غيبا لان مايعرف بالحساب لايكون غيباكما انصبرة من المكيلات اوالموزونات اوالمعدودات لوعرف مقدارها بالكيل والوزن والعدد لميكن ذلك علما بالغيب فكذلك مايعرف بالرمل ولانه قول بالظن وغالب الظن ليس علما بالغيب لان المحققين من المنجمين مجمون على أنه علم بغلبة الظن لأن هذه الاجرام العلوية محتاج الحاسب الى مساحتها ومعرفة سيرهاو مطرح شعاعهاوا عايعرف ذلك بطريق التقريب لاعلى الحقيقة فمنهم مخطئ ومصيب . واماالحديث فان ثبت فهو مجول على كهان العرب والعرافين فانهم كانوا مشركين يزعونانالتأثير للفلك الاعظم وانه هوالفاعل نفسه ومن قال مثل قولهم وصدقهم فيهفهوكافر وامااذاصدق بالحساب والكواك مع اعتقاده بانها امارات واسباب فلا هذا هواصل المذهب فاحفظه انتهى ملحصا (رحعنا) الى اصل المسئلة فنقول الحاصل ان للتأخرين ثلاثة أقوال نقلها الامام الزاهدي في القنية ﴿ الأول ﴾ ماقاله القاضي عبدالجيار وصاحب جم العلوم الدلابأس بالاعتماد على قول المنجمين (الثاني) مانقله عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم إذا اتفق عليه جاعة منهم (الثالث) مانقله عنشرح الامام السرخسي ان الرجوع الى قولهم عند الاشتباء بعيد لحديث (من اتى كاهنا) ثم نقل ايضاعن شمس الائمة الحلواني ان الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولايؤخذ فيه نقول المنجمين * ثم نقل عن مجد الأئمة الترجاني انداتفق اصحاب الىحنيفة الاالنادر والشافعي اندلااعتماد على قول المُعجمين فيهذا انتهى ﴿ وقد ﴾ ذكر الاقوال الثلاثة ان وهبان فيمنظومته جازماً بالراجيح منهـا فقال ﴿ وقُول أولى النوقيت ليس بموجب * وقيل نعم والبعض انكان يكثر) (وفي) الدر المختار ولاعبرة بقول الموقتين ولوعدولا

(le)

على المذهب انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الحر عنغاية البيان منقال ترجِّع فيه الى قولهم فقد خالف الشرع انتهى (وفى) معراجالدراية ولاية بر قول المنجمين بالاجاع ومن رجع الى قولهم فقد خالف الشرع وماحكي عن قوم أنهم قالوا مجوز ان يحتهد فيذلك ويعمل نقول المنجمين غيرصحيم لحديث (من اتي كاهنا) والمروى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (فان غم عليكم فاقدروا له) اى باكال العدة كما حاء في الحديث كذا في المبسوط ولانجوز للمنجم ان يعمل محساب نفسه وللشافعي رجهالله تعالى فيه وجهان انتهى (وقد) نقل فىالتتارخانية مام من الاقوال ثم نقل عن تهذيب الشافعية انه لابجوز تقليد المنجم في حسبابه لافي الصوم ولا في الإفطار وإن في حواز العمل محساب نفسه وجهين انتهى * ومقتضى سكوته عليه اندارتضاه ولامانع من جواز عمله بدلنفسه اذاجزم به لماصر حوابه من جواز التسمحر والافطار بالتحري فيظاهرالرواية وكذا لواخبره عدل انالشمس غربت ومال قلمه الىصدقه له ان يعتمد على قوله و نفطر في ظاهر الرواية كمافي الثتارخاسة ايضا وكذا الاسبر فيدار الحرب يتحرى فيدخول الشهر ويصوم وعليه فيكن النوفيق بينالاقوال الماضية محمل القول بالعملىه على الجواز لنفسه اولمن صدقه والقول بعدمه على الوجوب فلايلزم ألاخذ نقوله ولانثبت بهالهـلال اتفاقاً . هذا ماظهرلي والله تعالى اعلم ﴿ واما عند المالكية ﴾ ففي مختصر الشيخ خديل اندلانبت بقول المنجم قال شارحه الشيخ عبدالباقى لافىحق نفسه ولأ فى حق غيره واوكأهلهومن لااعتناء الهمبامره والمنجم الحاسب الذى محسب قوس الهلال ونوره وفي كلام بعضهم انه الذي يرى اناول الشهر طلوع النجم الفلاتي والحاسب هوالذي محسب سير الشمس والقمر وعلى كل لايصوم احد بقوله ولايعتمد هونفسه على ذلك وحرم تصديق منجم وبقتل اناعتقد تأثير النجوم وانها الفاعلة انتهى ﴿ واماعند الشافعية ﴾ ففي الأنوار للارد بيلي ولامجب عمرفة منازل القمر لاعلى العارف بها ولاغيره أنتهي ﴿ وَفَى ﴾ نناسع الاحكام ولاعبرة بقول المنجم مطلقا فلايصوم وانعلم بالحساب آنه اهل على الأظهر اذَّ كَيْمُهُ قَدِيمُ شَرَعًا انتهى ﴿ وَفَى ﴾ شرح المنهاجلابن حجر لاقول منجم أو لابجب الصوم بقول منجم وهومن يعتمد النجموحاسب وهومن يعتمد منازل القمر وتقدير سيره ولابجوز لاحد تقليدهما نعم الهماالعمل بعلمهما ولكن لايجزيهما عن رمضان كاصحه في المجموع وان اطال جع في رده انتهى (وفي) شرحه للرملي وفهم من كلامه أي كلام المنهاج عدم وجوبه بقول المنجم بل لايجوز نعمل أن يعمل

محسامه وبجزيه عن فرضه على المعتمد وانوقع في المجموع عدم اجزائد عنهوقياس قولهم انالظن نوجب العملان بجب عليه الصوموعلي من اخبره وغلب على ظنه صدقه والحاسب فيءمني المنجم الذي بري اناولالشهر طلوع النجم الفلاني انتهى ملخصا (وفي) حاشية الشبراملسي على الرملي عندقوله نعمله ان يعمل بحسابه قال ابنقاسم على ابن حجر (سئل) الشهاب الرملي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته الم بوحوده وان لم بجزرؤيته فان ائمتهم قد ذكرواً للهلال ثلاث حالات حالة يقطع فها بوجوده وامتناع رؤيته وحالة نقطع فنها بوجوده ورؤنته وحالة نقطع فنها نوجوده وبجوزون رؤنته (فاحاب) بان عمل الحاسب شامل للسائل الثلاث انتهى ﴿ وَفِي ﴾ شرحالرملي ايضًا وشمل كلام المص ثبوته « ١ » بالشهادة مالودل الحساب على عدم امكان الرؤية وأنضم الىذلك أن القمر غاب ليلة السالث على مقتضي تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يُعتمد الحساب باللغاه بالكلية وهوكذلككما افتى به الوالدرجهالله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه أنتهى (قلت) وعبارة والده في فتاواه (سئل) عن قول السكي لوشهدت بينة برؤية الهلال لبلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك اللملة عمل نقول الحساب لأن الحســات قطعي والشهادة ظنية واطال الكلام فيذلك فهل يعمل عاقاله املا وفيما أذارؤي الهلال نهارا قبل طلوع الشمس تومالناسع والعشرين من الشهروشهدت بينة برؤية هلال رمضان لبلة الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة ام لا لان الهلال اذاكان الشهر كاملا يغيب ليلتين أو ناقصاً يغيب ليلة * أوغاب الهلال الليلة الثالثة قبلدخول وقت العشاء لانه صايالله تعالى عليهوسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أملا (فاحاب) بإنالمعمول به في السائل الثلاثة ماشهدت به البينة لانالشهادة نزلهاالشارع منزلة اليقين * وماقالهالسبكي مردود رده عليه جاعةمن المتأخرين وليس فى العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم * ووجه ماقلناه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاه بالكلية فقوله (نحن امة امية لانكتب ولانحسب الشهر هكذا وهكذا) وقال ابن دقيق العبد الحسابلابجوزالاعتمادعليه فيالصيام انتهى والاحتمالات التيذكرهاالسبكي تقوله ولانالشاهد قديشتبه عليه الخلااثرلها شرعالامكان وجودهافي غيرها من الشهادات «١» قوله تُبُوَّتُه بالشهادة برفع تُبُوت على أنه بدل من فاعل شمل وهوكلام المص

والموصول فىقوله مالودل فىمحل نصب مفعول شمل

(lists)

انتهى كلام الرملى الكبير (وفصل) المحقق ان حر بان الذي يتجه فيما لودل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية أن الحساب أن أتفق أهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة والافلا قال وهذا أولى من اطلاق السبكي الغاء الشهادة ا ذكورة واطلاق غيره قبولها انتهى ملحصا (لكن) اعترضه محشيه العلامة ابن قاسم بان اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع اذاكان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات والكلام فيه انتهى يعني انكون تلك المقدمات حسية غير مسلم بل هيعقلية اي غير مدركة باحدى الحواس والعقلي لانذبت بالتواتر لانه ممانخطئ فيمالجمع الكثير كخطأ الفلاسفة في قدم العالم والالزم ثبوت قدمه لاتفاق معظمهم عليه وان كانواكفارا اذ ليس من شوط التواتراسلام المخبرين كافي شرحالتحرس لابن امير حاج والله تعالى اعلم ﴿ واما عند الحنابلة ﴾ ففي الغاية وشرحها من باب صلاة الكسوف ولا عبرة بقول المنجمين في كسوف ولا غيره مما يخبرون به ولايجوز عمل به لانه من الرجم بالنيب فلا بجوز تصديقهم في شيء من المغيبات انتهى (فحيث) علم انه لااعتماد على ماهوله علماء النجوم والحساب في أنبات الشهر لعدم اعتباره فىالشرع المعلق فيه وجوب الصــوم اوالفطر على الرؤية لاعلى القواعد الفاكمية ظهر وتبين خطأ من عارض رؤية الشهر في عامنا هذا الثابنة بالبينة التي اعتبرها الشارع صلى الله تمالي عليه وسلم وبني الاحكام عليها بمجرد الاخبار عن جاعة أنهم رأوا الهلال نهارا واعتمد على ذلك حتى صام يوم عيده بلا مسوغ شرعي بلبحض الاحتمال العقلي المخالف لنصوص الشرع التي اعتبرها الأئمة المجتهدون واتباعهم المعتمدون ولاحؤل ولاقوة الابالله الدلى العظيم ﴿ الفصل الرابع ﴾ في بيان حكم اختلاب المطالع اعلم ان مطالع الهلال تختلف باختلاف الاقطار والبلدان فقد يرى لهلال في بلد دون آخر كما ان مطالع الشمس تختلف فانالشمس قدتطلع فىبلد ويكون الليل باقيا فى بلدآخر وذلك مبرهن عليه في كتب الهيئة وهوواقع مشاهد ﴿ وَفِي ﴾ فتاوى المحقق ابن حجر صرح السبكي والاسنوي بان المطالع اذ اختلفت فقد يلزم من رؤية الهلال في الد رؤيته في الآخر من غير عكس اذ الليل بدخل في البلادالشرقية قبل دخوله في الغربية وخ فيلزم عند اختلافها من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي من غيرعكس * واما عند اتحادها فيلزم من رؤيته في احدهمارؤيته في الآخر * ومن ثم افتي جع بانه لومات اخوان في يوم واحد وقت زواله

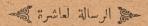
واحد هما في المشرق والآخر في المغرب ورث المغربي المشرقي لتقدم موتد واذا ثبت هذا فى الاوقات ارم مثله فىالاهلة وايضا فالهلال قديكون قىااشرق قريب الشمس فيستره شعاعها فاذا تاخر غرومها في المغرب بعد عنها فيرى انتهى ﴿ لَكُن ﴾ اعترض قوله أن الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في الغرسة باند ليس على اطلاقه لأن محل القلمة اذا اتحد عرض اللدين حهة وقدرا اى جهة الجنوب والشال وقدرا بان يكون قدر العدين عن خط الاستواء سواء انتهى ﴿ تنبيــه ﴾ قال في شرح المنهاج للرملي وقد نبه التــاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا عكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخًا وافتي به الوالد رجه الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما افتى به ايضا انتهى ﴿ قَلْتُ ﴾ وذكر القهستاني عن الجواهر محديده بمسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصةسلمان علمه السلام قال فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر انتهى وفي دلالة القصة على ذلك نظر فالاول اولى لان الظاهر من قوله لا عكن الخ انه قدره بالقواعد الفلكيــة ولا مانع مناعتبارهــا هــــا كاعتبارها في اوقات الصلاة كما سيأتي (فتلخص) تحقق اختلاب المطالع وهذا عالانزاع فيه وأنما النزاع في أنه هل يعتبر أم لا ﴿ قَالَ ﴾ الأمام فخر الدين الزيلعي فی شرحه علی الکنز اذا رأی الهلال اهل بلد ولم بره اهل بلدة اخری بجب ان يصوموا برؤية اوائك كيف ماكان على قول من قال لاعبرة بأختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره منظر انكان بينهما تفاوت محمث لايختلف المطالع بحب وانكان بحيث تختلف فاكثر المشايخ على انه لايعتبر حتى اذا صاماهل بلدة ثلاثين يوماواهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما بجب علمهم قضاء يوم والاشبه ازيعتبولانكل قوم مخاطبون عا عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس مختلف باختلاف الاقطار حتى أذا زالت الشمس في المشرق لايلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بلككما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فحر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم * وروى ان أبا موسى الضرير الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعد على منارة الاسكندرية فيرى الشمس نزمان طويل بعدماغربت عندهم في البلد انحل له أن نفطر فقال لا و نحل لاهل البلد أذكل مخاطب عما عنده الى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتهاو استهل على شهر رمضان وانا

ا بالنام ؟

بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبدالله ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجعة فقال انترأ بته قلت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأ بناه ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين اونراه فقلت اولا تكتني برؤية معاوية وصامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله ضلى الله تعالى عليه وسلم رواه الجماعة الا النحـارى وابن ماجه انتهى ﴿ وَمَا ﴾ اختاره من اعتبار اختلاب المطالع هو المقد عند الشافعية على ماضحته الإمام النووي في المنهاج عهلا بالحديث المذكور (قال) الرملي في شرحه عليه ولانظر الى ان اعتبار المطالع محوج الى حساب ومحكم المنجمين مع عدم اعتبار قولهم كمام لأنه لايلزم من عدم اعتباره في الأصول والامور العامـة عدم اعتباره في التوابع والامور الخـاصة انتهى ﴿ قلت ﴾ على ان عدم اعتباره فيماس انما هو لمخالفته نص الحديث المعلق وجوب الصوم والفطر على الرؤية دون الحساب ولامخالفة هنا فيه لنص بل هوموافق لظاهر النص المذكور عن أن عباس وللنص المعلق فيه الوحوب على الرؤية نساء على اعتبار الوجوب في حق كل قوم برؤيتهم كما في اعتباره في اوقات الصلاة فهذا مؤيد لما اختاره الزيلعي من اعتبار اختلاف المطالع ﴿ لَكُنُّ ﴾ المعتمد الراجح عندنا انه لااعتبار به وهوظاهر الرواية وعليه المتون كالكنز وغيره (وهو) السميم عند الحنابلة كما في الانصاف ﴿ وكذا ﴾ هومذهب المالكية فني المحتصر وشرحه للشيخ عدد الباقي وعم الخطاب بالصوم سائر البلاد أن نقل ثموته عن اهل بلد مهما اي بالعداين والرواية المستفيضة عنهمااي عن الحكم برؤية العدلين اوعن رؤية مستفيضة انتهى (قال) العلامة المحقق الشيخ كالالدن بن الهمام في فتح القدير واذا ثبت في مصر لزم سائر الناس فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب في ظاهر المذهب * وقيل يختلف باختلاف المطالع لان السبب الشهر وانعقاده في حتى قوم للرؤية لايستلزم انعقاده فيحق آخرين معاختلاف المطالع وصار كالوزالت اوغربت الشمس على قوم دون آخرين وجب على الاولين الظهر والمغرب دون اولئك * ووجه الاول عموم الخطاب في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا معلقا عطلق الرؤية في قوله ارؤلته وبرؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ماتعلق يدمنءومالحكم فيعمالوجوب بخلاف الزوال والغروبفانه لمرتبت تعلق عوم الوجوب بمطلق مسهاه في خطاب من الشارع والله تعالى اعلمانتهي (قلت) ولو تعلق عوم الخطاب عطلق مسمى الاوقات ازم الحرج العظيم لنكررها كل يوم مخلاف

الهلال فانه في السنة من (ثم) اجاب المحقق ابن الهمام عن الحديث المار بقوله وقد بقال ان الاشارة في قوله هكذا الى نحوماجرى بينه وبين رسول ام الفضل وح لادليل فيهلان مثل ماوقع من كلامه لووقع لنالم نحكم بهلانه لم يشهد على شهادة غيره ولاعلى حكم الحاكم (فان)قيل اخباره عن صوم معاوية بتضمنه لانه الامام (مجاب) إنه لميأت بلفظة الشهادة ولوسلم فهوواحد لائنت بشهادته وحوبالقضاءعلى القاضي والله تعالى اعلم، والاخذ بظاهر المذهب احوط انتهي ﴿ وَالَ ﴾ في الفتاوي التتارخانية وعلمه فتومي الفقيه ابي الليث وبه كان فقي الامام الحلواني وكان بقول لورآه اهل المغرب مجب الصوم على اهل المشرق انتهى ﴿ وَفَّى ﴾ الخلاصة وهو ظاهر الذهب وعليه الفتوى ﴿ قَالَ ﴾ في فتح القدير ثم آنما يلزم متأخري الرؤيةاذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موحب حتى لوشهد جاعة ان اهل بلكذا رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يرهؤلاء الهلال لاساح فطرغد ولاتترك التراويح هذه اللبلة لان هذه الحماعة لميشهدوا بالرؤية ولاعلى شهادة غيرهم وأثما حكوا رؤية غيرهم * ولوشهدوا أن قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان ترؤية الهلال فيالمة كذا وقضي بشهادتهما حازلهذا القاضي ان بحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقدشهدوا به انتهي (قلت) لكن قال في الذخيرة البرهانية مانصه قال شمس الأئمة الحلواني رجهالله تعالى الصحيح من مذهب اصحابنا رجهم الله تعالى أن الخبر أذا استفاض وتحقق فما بين اهل البلدة الآخرى يلزمهم حكم هذه البلدة أنتهى ونقل مثله الشيخ حسن الشرنبلالي في حاشمة الدرر عن المفتى وعزاه في الدر المختيار اليالمحتبي وغيره مع انهذه الاستفاضة ليس فها نقل حكم ولاشهادة لكن لماكانت الاستفاضة عنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزمالعمل بهالان الراد بهابلدة فهاحاكم شرعي كماهو العادة في البلاد الاسلامية فلا بدان يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة عمني نقل الحكم المذكور وهي اقوى من الشهادة بان اهل تلك البلدة رأوا الهلال يومكذا وصاموا بوم كذا فأنها محرد شهادة لاتفيد البقين فلذا لمتقبل الااذا شهدت على الحكم اوعلى شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة شرعاوالافهي محرد اخباراماالاستفاضة فأنها تفيد البقين كماقلنا ولذا قالوا إذا استفاضو تحقق الخ، فلا منافي ما تقدم عن قتح القدير، ولمسلم وجود المنافاة فالعمل على ماصرحوا بتصحيحه والامام الحلواني من اجل مشايخ المذهب وقد صرح بانه الصيح من مذهب اصحابنا وكتبت فيما علقته

على الحور ان المراد بالاستفاضة تو اتر الخبر من الواردين من تلك البلدة الى البلدة الآخرى لامحرد الاستفاضة لانها قدتكون مبنية على اخبار رحل واحد فيشيع الخبر عنه ولاشك انهذا لايكني بدليل قولهم اذا استفاض الخبر وتحقق فان التحقيق لايكون الاعا ذكرنا والله تعالى اعلا (وقد) تلخص مماحررناه * وتحصل مماقررناه * من المسائل المتفرقة والمحتمعة * في هذه الفصول الاربعة *ان العول عليه * والواجب الرجوع اليه * في مذاهب الائمة الاربعة المجتهدين * كما هو المحرر فيكتب اتباعهم المعتمدين * اناثبات هلال رمضان * لايكون الابالرؤية الملا اوباكمال عدة شعبان * وانه لاتعتبر رؤيته في النهار * حتى ولوقبل الزوال على المختار * وانه لايعتمد على مانخبرىهاهل الميقات والحساب والتنجيم * لمحالفته شريعة نبيناعليه افضل الصلاة والتسلم ، وأنه لاعبرة باختلاف المطالع في الاقطار ، الاعتد الشافعي ذي العلم الزخار * مالم يحكم به حاكم يراه * فيلزم الجميع العمل عا امضاه * كاذكره النحر وارتضاه* وقالانه صار من رمضان عندنا عوجب ذلك الحكم ومقتضاه * وهذا آخرما يسره الله تعالى وقضاه * من الكلام على احكام هلال رمضان ورؤيا. * على مد عبده ا فتقر الي عن، وعلاه *مجد عامدين عفاعنه مولاه * وتحاوز عن مساويه وخطاياه * وصلى الله تعالى على سيدنا مجدنبيه ومحتباه * وحسه ومصطفاه *وعلى آله واصحامه ومن والاه *وذلك في منتصف شوال سنة اربعين ومأتين والف من هجرة من حاز اقصى الشرف واعلاء * والحمدلله ربالعالمين



اتحاف الذكى النبيه بجواب مايقول الفقيه للعالم العلامة الحبر الفهامة الحبر الفهامة السيد مجدامين الشهيريان عابدين رجهالله ونفعنا له آمن

الرسالة العاشرة

معرفي مين المناز المنا

الحمدللة وكنى * وسلام على عباده الذين اصطنى (وبعد) فيقول الفقير الى عفو مولاه الحنى * مجد امين ابن عابدين الحننى * هذه رسالة جعتها لبيان قول القائل مايقول الفقيه ايده الله * 4 ولازال عنده الاحسان في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ما بعد قبله رمضان

فان البيت الشانى منشد على عدة اوجه والحكم فيها مختلف وهو من الالغاز العويصة * والخفيات الغويصة * وقد ذكره بعض علمائما السادة الحنفية * في الكتب الفقية * فمنهم من اقتصر ومنهم من زاد * ومنهم من اجل ومنهم من اوضح المراد * وقد رأيت لغير علمائما زيادة على ماذكروه * فاردت جع جميع مابينوه * راجيا من الولى تعالى خلوص النية * وبلوغ الامنية * وقد

سميت هذه الرسالة بأتحاف الذكى النبيه ببجواب مايقول الفقيه * فاقول وبالله استعين في كل حين * قل الامام العلامة خاتمة المحققين * الشيخ محمد كال الدين الشهير بابن الهمام في شرحه على الهداية المسمى فتح القدير قبيل كنايات الطلاق * ومن مسائل قبل و بعد ماقدل منظوما

رجل علق الطلاق بشهر * قبل مابعد قبله رمضان

وصوره ثلاث لانه اماان يكون جيع ماذكر لفظ قبل اوجيعه بعد اوجع بينهما ففي الجمع كالبيت يلغى قبل ببعد فيبقي شهر قبله رمضان فيقع في شوال وفي نحوه ثلاث صور اخرى وذلك لانه لايخلو من انه اذاكرر لفظة قبل مرة واحدة ان يتخلل بينهما بعد كافي البيت وقد عرفت حكمه اولا يتخلل بل يكون المذكور محض قبل نحوفي شهر قبل ماقبل قبله رمضان فيقع في ذى الحجة ومن انه اذاكرر لفظة بعدم، قواحدة ان يتخلل بينهما قبل قلب البيت و حكمه ان يلغى بعد بقبل في شهر بعده رمضان فيقع في شعبان اولا يتخال بل الذكور محض بعد نحو في شهر بعد ما بعد بعده رمضان فيقع في جادى الآخرة انتهى وقد نقله عنه العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي في شرحه على نظم الكنز لابن الفصيم ثم قال وقد نظمت الجواب عن الكل نقولي

ذاك شهر بعد الصيام فانجد * ت بقاب فانه شعبان اوسعد صرفا إفثاني جادي * اوتقبل شهر به القربان

وقوله بقلب بنقديم اللام على الباء اى بقلب ما انشد سابقًا بان يقال بعد ماقبل بعده * وقوله شهر به القربان اى التضعية وهو ذوالحجة قال المقدسي ثم ذكرت القاعدة التي يعرف بها الجواب فقلت

قابل القبل بالذى هو بعد * وسـواه يبنى عليه البيان وتأمل بفـطنة وذكاء * فبه تدرك الوجوه الثمان

انتهى * وقداشار بقوله الثمان إلى ماذكرهالعلامةالشيخ تقالدين الشمنى فى شرح النقاية ونقله عنهالعلامة الشيخ زين بنجيم فى كتابه البحر الرائق على كنزالدقائق من انهذا البيت عكن انشاده على ثمانية اوجه احدها قبل ماقبل قبله ثانيهاقبل ما بعد قبله ثانية المعدة بعده الشها بعدما بعده المعداد المعدة ما بعد ماقبل بعده والضابط فيما بعد ماقبل بعده سابعها بعد مابعد قبله وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيه قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيه فيه قبله رمضان وهو شعبان انتهى * وقال فيه تقبله والمعلق والمولين المذكور محض قبل اوبعد او الاولين قبل اوبعد او الاولين قبل اوبعد او الاولين المذكور محض بعد جادى الآخرة قبل اوبعد او الاولين وفي قبلن الماراد في محض قبل او المحض قبل المحرة وفي قبلن الماراد في محض قبل المحرة وفي عمله النهي * قلت وحاصل وفي قبلين معاسابقين او لاحقين او مفسولين شوال وفي بعد ين كذلك شعبان وقد ظهر ان مدارا لجواب على هذه الاشهر الاربعة ونظم ذلك بعض الفضلاء فقال ظهر ان مدارا لجواب على هذه الاشهر الاربعة ونظم ذلك بعض الفضلاء فقال

محض قبل ذرججة محض بعد * فالجمادي الاخيرذا اعلان مع قبلين كيف ماكان بعد ، فهو شوال عكسه شعبان

فهذا جلة مارأيته لعلماشا في جواب هذا السؤال ورأيت مثله في شرح المجموع في الفرائض والحساب للعلامة الاشموني شارح الالفية حيث قال هذا البيت من نوادر الابيات واشرفها مبني وارقها معني ويشتمل على ثمانية ابيات بالتغيير والتقديم والتأخير ويتفرع منه مسائل كثيرة حتى قال بعض الفضلاء انه يشتمل على نحو مائة الف مسئلة من المسائل الفقهية والتعاليق اللغوية بشرط التزام عدم الوزن الشعرى والزيادة في عدد الإجزاء شيأ لطيفا ليس بالكثير وقد رفع هذا البيت للعلامة جال الدين ابي عمرو ابن الحاجب رجه الله تعالى بارض الشام وافتى فيه وابدع واصل وفرع فقال هذا البيت من المعانى الدقيقة التي لا يعرفها في مثل هذا الزمان احد وقد سئلت عنه عصر واجبت عا فيه كفاية فقلت هذا البيت ينشد على ثمانية اوجه لان ما بعد قبل الاولى قد يكون قبلين وقد

يكون بدنن وقديكونان مختلفين فهذه اربعة اوجه كل منها قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد صارت ثمانية فاذكر قاعدة بتني عليها تعبيرالجميعوهي ان كما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالغهما لان كل شهر حاصل بعد ماهو قبله وحاصل قبل ماهو بعده ولاسبقى حينئذ الابعده رمضان فيكون شعبان او قبله رمضان فيكون شوالا ولم سبق الاما حيعه قبل اوجيعه بعد فالاول هوالشهر الرابع من رمضان لأن معنى قبل ماقبل قبله رمضان شهر تقدم رمضــان قبل شهرين قبله وذلك ذوالحجة والثانى هو الرابع ايضا ولكن علىالعكس لان معنى بعد مابعد بعده رمضان شهر تأخر رمضان بعد شهرين بعده وذلك جادى الآخرة فاذا تقرر ذلك فقبل ماقبل قبله رمضان ذوالحجة وقبل مابعد بعده رمضان شعبان لانالمعني بعده رمضان وذلك شعبان وقبل ماقبل بعده رمضان شوال لان ألعني قبله رمضان وذلك شوال وقبل مابعد قبله رمضان شوال لان المعني ايضاقبله رمضان فهذهار بعة ثمم اجر الاربعة الاخر علىماتقدم فان بعد ماقبل قبله رمضان شوال لانالمعني قبله رمضان وذلك شوال وبعد مابعد بعده رمضان جادى الآخرة لان مابعد بعده شعبان وبعده رمضان وهو جمادي الآخرة وبعثه ماقبل بعده رمضان شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وبعد مابعد قبله رمضان شعبان لانالمعني بعده رمضان وذلك شعبان هذا الفظ ماوجدته منقولاً عنه رجمالله تعالى أنتهي كلام الا شموني رجمالله تعالى ﴿ فصل ﴾ هذا كله مبنى على ان ماملغاة لامحل لها من الاعراب ومحتمل أن تكون موصولة اونكرة موصوفة فتكون فيمحل حر بإضافةالظرفالذي قبلها اليهاوفها ثمانية اوجه ايضا الاول قبل مابعد بعده الثاني عكسه اي بعد ماقبل قبله الشاك قبل ماقبل قبله الرابع عكسه اى بعد مابعد بعده الخامس قبل ماقبل بعده السادس عكسه اى بعد مابعد قبله السابع قبل مابعد قبله اشامن عكسه اى بعد ماقبل بعده واحكام هذهالثمانية تخالف احكامالثمانية السابقة فانه هنا نقع الطلاق فيالاول في جاديالاخيرة وفيالثاني فيذي الحجةوفي الثالث والسادس والثامن فيشوال وفىالرابع والخامس والسمابع فيشعبان فالاربعذالاخيرة عملي تقدير الموصولية اوالموصوفية بعكس احكامها على تقدير الالغاءكما سيأتى سانه وقد ذكرالستة عشروجها العلامة شيخ الاسلام خاتمة الحفاظ الشيخ محمد بدر الدين الغزى العامري مفتى السادة الثافعية في دهشق المحمية وبين احكا مهامنظم لطيف ، وذكرا جهماالملفاة مفرعة من بيتين كارأيت ذلك تخطه الشريف، وصورته

مانقول الفقيه أبده الله له ولازال عنده الاحسان فى فتى علق الطلاق بشهر * قبل ماقبل قبله رمضان * ذوالحجة فى فتى علق الطــلاق بشهر * قبل مابعد بعده رمضان * شعبان فى فتى علق الطـالاق بشهر * قبل ماقبل بعده رمضان * شوال فى فتى علق الطلاق بشهر * قبل مابعد قبله رمضان * شوال في فتى علق الطلاق بشهر * بعدما قبل قبله رمضان * شوال في فتى علق الطلاق بشهر * بعد ما بعد بعده رمضان * جادى الآخرة فى فتى علق الطلاق بشهر * بعد ماقبل بعده رمضان * شعبان فى فتى علق الطلاق بشهر * بعد مابعد قبله رمضان * شعبان ثم قال وللسبكي في هذه السئلة مؤلف هو عندي بخطه ولهجواب عن الميتين منظوم جع ماقيل فيه ثم ذكر نظم الامام السبكي نقلاعن خطه ولكن فيه تحريف واختلال نظم ثم قال وأجاب فقير عفوالله تعالى مجد أبن الغزى العامري لطف الله تعالى به بقوله ر هاك منى جواب ماقيل نظما * من سؤال محفه الاتقان عن فتى علق الطلاق بشهر * قبل ماقبل قبله رمضان موضَّحاما أحاب عنه به ابن ال * حاجب الحبر ذو التبقي عثمان حكمه ان تمحضت بعد فيه * في جادي الاخرى برى الفرقان ثم ذوالحجة الحرام اذا ما * محضت قبل للطلاق زمان واذا ماجعت ذين لغ قبــلا * مع بعد ومــا بقي الميزان مع قبل المراد شوال فاعلم * ومن / البعد قصدنا شعبان كل ذا حيث الغيث ما وهذا * بسط ذاك الجواب والتبيان واذامًا وصلتها فجماد * قبل مابعد بعده رمضان ثم صدد محجـة محض قبل * فيـه شـوال عنـدهم ابـان ولضد شعبان ثم سوى ذا * عكس مام في الزمان سان ثم ما ان وصفتها فكوصل * خذ حوابا قد عمه الاحسان انتهى جواب البدر الغزى ﴿ اقول ﴾ وسانه انما الواقعة في السؤال على ثلاثة اوجه لانها اما ان تكون زائدة او موصولة او نكرة موصوفة فان كانت زائدة

فالجواب مامر مصورا مفصلا وان كانت موصولة او موصوفة فني قبل مابعد الله المعلمة المامد الآخرة لان الشهر الذي بعدبعده رمضان هورجب

فالذي قبله جادي الآخرة * وفي عكس هذه الصورة نحو بعدماقبل قبله رمضان يقع فيذي الحجة لأن الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذوالقعدة فالذي بعده ذو الحجة وفي محض قبل يقع في شوال لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذوالقعدة كمام فالذي قبله شوال * وفي عكسه يعني محض بعد يقع في شعبان لان الشهر الذي بعد بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه اربع صور * وبق اربع سواها * الاولى قبل ماقبل بعده الثانية عكسها اعنى بعدما بعد قبله * النالثة قبل مابعد قبله ،الرابعة عكسهااعني بعدماقبل بعده * وحكم الاربع عكس مام فيا اذا الغيتما * فني الصورة الاولى من هذه الاربعادا كانت ماملغاة يقع في شوال كأنه قال قبل قبل بعده رمضان فرمضان مبتدأ و اول الظروف المضاف بعضها الى بعض خبره والجملة صفة لشهر الواقع فىالسؤال وضمير بعده عائد على شهر فيلغي قبل مع ما اضيف اليه وهو بعد لأنه هو عين المراد من الضمير المضاف اليه بعد فيصير كأن قبلا الاول قداضيف الىذلك الضمير فكأنه قال بشهر قبله رمضان وذلك شوال ﴿ وعلى هذا الوجه يكون الظرف الواقم بعدما مجرورا * واذا كانت موصولة اوموصوفة يقع في شعبان كأنه قال بشهر قبل شهرقبل بعده رمضان اوبشهر قبل الشهرالذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف الى ماصفة لشهرالواقع فى السؤال وضميره المستقر فيه عائدالى الموصول وقبل المضاف الى بعدخبرمقدموضميره المستقر فيهعائدعلى رمضان ورمضان مبتدأ مؤخروالجملة من المبتدأ والخبر صلة اوصفة لما والضمير المضاف اليه بعد عائد على ما والمعنى علق الطلاق بشهر موصوف بكوندقبلالشهر الآخر الذى رمضان استقرقبلبعدذلكالشهر الآخر فيلغي قيل سعد كامر لان الشهرالذي قبل بعده رمضان هورمضان نفسه فبقيت ما حالة كونها موصولة أوموصوفة عبارة عن رمضان فباضافة قبل آليها يصير كأنه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان ، وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فها شوالا أوشعبان على تفدير الغاءما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها اوموصوفيتها ففي الصورة الثانية منها اعنى بعد مابعد قبله رمضان على الالغاء يقع فىشعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان كاس وعلى تقدير هاموصولة يقع فى شوال لأن الذي بعد قبله رمضان هورمضان نفسه فالذي بعده هو شوال * وفي الثالثة اعني قبل مابعد قبله رمضان على الالغاء يقع في شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مروعلى الموصولية يقع في شعبان لان الذي بعد قبله رمضان هو رمضان نفسه كامي

فالذي قبله هو شعبان * وفي الرابعة اعني بعد ماقبل بعده رمضان علىالالفاء يقع فىشعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى الموصولية بقع فى شوال لان الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده شوال * وهكذا تقول على تقديرها نكرة موصوفة فحكمها حكم الموصولة ﴿ وَالْحَاصِلِ ﴾ انماالواقعة موصولة اوموصوفة فيهذه الصور الاربع عبارة عن رمضان لان ضابطها ان بقع بعدما ظرفان مختلفان فتكون صلتها او صفتها قبل بعده رمضان او بعد قبله رمضان وكل شهر واقع قبل بعده وبعد قبله فيلغى احد الظرفين عقــابله فتكون ماعبارة عن رمضان كما قلنا وحينتذ فتنظر الى الظرف الاول الذي أضيف ألى ما في هـذه الصور الاربعـة فان كان لفظ قيـل كان المعنى قبل رمضان وهو شعبان وان كان الفظ بعدكان المعنى بعد رمضان وهو شوال ، وأنماكانت هذه الصور الاربعة على تقدير الموصولية اوالموصوفية عكس الاحكام التي جرت فيها على تقدير الغاء ما لان ماالملفاة حرف زائدلامحل له منالاعراب فلايكون الظرف الذي قبلها مضافا اليها اذلا يضاف الى الحرف فاذا اسقطنا احد الظرفين المتكررين بمقابله ستى الظرف الآخر مضافا اليضمير الموصوف فاذاكان الظرف الباقي هو انفظ قبل صارالمهني بشهرقبله رمضان وذاك شوال وانكان لفظ بعدصار المعنى بشهر بعده رمضان وذلك شعبان ﴿ وَاذَا ﴾ علمتماقررناه فنقول الضابط الحاصرلصور الموصولية اوالموصوفية الثمانية اند اماان تتمحض قبل اوبعداو يختلطا وعلى الاختلاط فاماان يكون الظرفان انتأخران اللذان بعدمامتحدين اي قبلين اوبعدين واماان يكونا مختلفين اما الشمحض فالمراد في تمحض قبل شوال وفي تمحض بعد شعمبان واما القسم الثاني وهو الإختلاط فانكان الاخيران فيهمتمدين فانكانا قبلين فالمراد ذوالحجةوانكانا بعدن فالمراد جادى الآخرة ومجوع هذه اربعة صور * وان كانا مختلفين وتحتهمـــا اربعة صورتتمة الثمانية تنظرفيهماالى الظرف الذي قبلما فانكان لفظ قبل فالمرادشميان اواغظ بعدفالمراد شوال (وبعبارةاخرى) لانخلو المتأخران اماان يتحدا او مختلفا فان أتحدا فلوقبلين والسابق عليهماقبل ايضا فشوال اوبعد فذوالحجة واوبعدين والسابق عليهما بعد ايضا فشعباناوقبل فجمادى الآخرة واناختلفا والسابق عليهما قبلفشعبان اوبعد فشوال ﴿ وَبَعْبَارَةَ اخْرَى ﴾ انصدر نقبلوالاخيران مثله فشوال اوعكسه فجمادى اومختلفان فشعبان وانصدر سعد والاخيران مثله فشعبان اوعكسه فذو الحجة او مختلفان فشوال ﴿ وَبِعِبَارَةَ احْرَى ﴾ ان وقع قبل

قبل بعد ين نجمادى او بعد بعد ين او بعد قبلين او بين بعد ين فشوال وان وقع بعد قبل قبلين فذوا لجية او بعد بعد ين او بعد قبلين او بين قبلين فشعبان والله تعالى اعلم (وهذا) ماظهر لفكرى الفاتر * و نظرى القاصر * في حل هذا المحل * بما تندفع به الشبه و تنحل * مبينامو ضحابعون العليم الفتاح * احسن بيان واكدل ايضاح * بما لم اره مسطورا في كتاب * و لا سمعته بخطاب * و الحجد لله الملك الوهاب * الذي الهم الصواب (وهذه) صورة تفريع الثمانية على تقدير الموصولية او الموصوفية نظير الصورة السابقة التي ذكرها البدر الغزى على تقدير الالغاء

* في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ماقبل قبله رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * قبل مابعد بعده رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ماقبل بعده رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * قبل مابعد قبله رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * بعد ما قبل قبله رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * بعد ما بعد ومضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * بعد ماقبل بعده رمضان *

* في فتى علق الطلاق بشهر * بعد مابعد قبله رمضان *

(وقدتبعت) البدر الغزى فنظمت جيع هذه الاقسام بالتمام * مع بيان هذه الاحكام *بنظم رشيق * وجيزانيق *فقلت وبالله التوفيق . وبيده ازمة التحقيق

خد جوابا عقوده الرجان * فيه عما طلبته "بيان فجمادى الاخير في محض بعد * ولعكس ذو هجة ابان ثم شوال لو تكرر قبل * مع بعد وعكسه شعبان ذاك ان تلغ ما واما اذا ما * وصلت اووصفتها فالبيان جاء شوال في تمحض قبل * ولعكس شعبان جاءالزمان وجادى لقبل مابعد * ثم ذو حجة لعكس اوان وسوى ذا بعكس الفائها افهم * فهو تحقيق من هم الفرسان

فصل فصل فدعلمت ان الذي اقتصر عايه علماؤنا مبنى على الفاءما والذي ذكر هنا هوالتحقيق في المسئلة ولاادري لاى شيء اقتصروا عليه مع ان ذلك امر راجع الى العربية والاصل عدم الالفاء على ان الفظ مختلف باختلاف التقدير لانه انجر الظرف المتوسط كالاخير يتعين تفدير الالفاء لانه يكون مضافا الى الظرف الاول لان ما الزائدة الداخلة بين المضاف والمضاف اليه وكذا الداخلة بين المبار والمجرور كمن والباء ومن لا تبطل عله نحو اعا الاجلين ولاسما يوم

وغيرمارجل ونحوعا قليل فبما رحة مما خطيئاتهم وان نصب يتعين تقدير كونها موصولة اوموصوفة والظرف الذي قبلها مضاف اليها فينبغي ان يراعي لفظه فيجاب بحسبه (وقد) عرضت المسئلة على الملامة النحرير والفقيه الشهير السيد احدالطحطاوي صاحب الحاشية الفائقة على الدرالحتار في عام تسعة وعشرين ومائين والف بعد تحريري لهذه الرسالة فارسل الى رسالة لبعض تلامذته في هذه المسئلة متضمنة للاحتمالات التي ذكرتها والصور التي قررتها ، وفيها ان التحقيق ان هذا حكم يؤوب الى العربية وانه يؤاخذ بمقتضى لفظه كما في مسئلة الكسائي الحمد بن الحسن الشهيرة انتهى ، واراد بمسئلة الكسائي ماذكره في الدر المختار المختار قوله وسأل الكسائي محدا عن قال لامرأته

فان ترفق ياهند فالرفق اعن * وان تخرق ياهند فالخرق اشأم فانت طلاق والطلاق عزعة * ثلاث ومن بخرق اعق واظلم

كم نقع فقال ان رفع ثلاثًا فواحدة وان نصبها فثلاث انتهى ﴿ واقول ﴾ نظيره ايضًا مافي متن التنوير لوقال إنا سارق هذا الثوب قطع أن أضاف وأن نونه فلا وهذا هوالمنقول وان محث فيه بعضهم بانه منبغي ان نفرق بين العالم والجاهل نعم لم يعتبروا الاعراب في مسائل زلة القارى وان غيرالمعنى على احد القولين المصحبن ولكن ذلك للضرورة والحرجصونا للصلاة عن الفساد واللهولي التوفيق والسداد ﴿ تنسه ﴾ ظهر لك مما تقرر سابقا ان المعتبر في صـورة الجمّاع قبل وبعد الغاء احد المتكررين معغيرالمتكرر واعتبار احدالمتكررين الاخر سيواء كان اولا اووسطا او آخرا هذا هو صريح الكلام السابق وكلام البحر نخالفه حيث قال بعد ذكر كلام الشمني الذي ذكرناه سابقا وحاصله انالمذكور ان كان محض قبل وهو الاولوقع في ذي الحجة وان كان محض بعد وقع في جادي الآخرة وهوالخامس ونقع فىالوجه الثاني والرابع والسابع فىشوال لأن قبله رمضان بالغاءالطرفين الاولين ونقع فىالثالث والسادس والثامن فىشعبان لان بعده رمضان بالغاء الطرفين الاوابن انتهى فان مقتضاه ان المعتبر في صورة الاجتماع هوالاخير المضاف الى الضميركما هو صريح تمثيله بالثاني والرابع والسابع نناء عـلى ترتيب الشمني فان في هذه الوحوه الثلاثة الظرف الاخير هولفظ قبله فلهذا اوقعه فيشوال وفيالثالث والسادس والثامن الظرف الاخير هو لفظ بعده فلهذا اوقعه فىشعبان وحكم بان الملغى هو الظرفان الاولان اياكا ما قبلين اوبعدين اومختلفين ولايخني انه مناقض لمانقله عن الشمني ولما قدمناه عن الفتح

وغيره فاله على ماذكره لا يكون اللغى قبل وبعد وبه يختلف الحكم فاله يقع على ماذكره الشمنى وغيره فى الوجه الثانى والثالث والرابع فى شوال وفى السادس والسابع والشامن فى شعبان ، ولهذا قال الشيخ علاء الدين الحصك فى فى الدر المختار فيقع عمص قبل فى ذي الحجة و بمحض بعد فى جادى الاخرى وبقبل اولا اووسطا او آخرا فى شوال وببعد كذلك فى شعبان لا الخاء الطرفين فيبق قبله او بعده رمضان انتهى ، فصرح بان المعتبر احدالمتكررين بعدالغاء الآخر بمقابله فى اى مكان كان ، نعم قوله اولا فى شوال وثانيا فى شعبان صوابه العكس ومراده بالطرفين قبل وبعد اطلق عليهما ذلك ، ابينهما من النقابل في خاتمة من يشبه ما خون فيه فى بعض اوجهه ماذكره العلامة الاشمونى فى شرح المجموع انه جاءه ورقة فها هذه الابيات

ماذا يقول ذو الفؤاد المنتبه * ومن رقى فى الفضل اسمى رتبه فى تارك اخا شقيقا وفتى * «١» قال انا ابو ابن ابى ابن ابه وادام كل ارثه وقد غدت * نسبة ذا الثانى علينا تشتبه فامنن بكشف اللبس عن نسبته * لكى تبين حكمه من نسبه قال فكتدت

الجدلله على ما من به * جدابه يكشف لبس المشتبه هذاالفتى القائل للميتاب * يحوى الذى خلفه من نشبه فان ترم طريق كشفه لكى * تلفى على بصيرة من نسبه فاسقط الضد بضد ينتهى * هنا بك الحال الى لفظ ابه

اى تسقط ابافى مقابلة ابن مرتين يبقى من المكررات لفظ ابدالذى فى آخر البيت قيميب به ، وهذا آخر مايسره المولى الهبده الضعيف ذى القريحة القريحة ، والفكرة الجريحة * فى هذه الرسالة الفائقة فى بابها * البارزة لخطابها * المغنية الطلابها * بفصيح خطابها * صانها الله تعالى من غر حسود يقدح فى مبانيها * او يطعن فى معانيها * والحدلله اولا و آخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله تعالى على رسوله وعبده * و آله و صحبه و جنده آمين

«١» هذا الشطر الرابع لايتزن نظمه الاباثبات الف آنا ونقل حركة الهمزة من ابى الى نونابن قبلها وقطع همزة ابنالمضال المحابد بدون ياء على لغة النقص فى الاسهاء الخسة ويتزن ايضا بحذف همزة آنا والفها وهمزة أبو معقطع الهمزات الثلاث التى بعدها وهذا أولى لكونه اخف على اللسان منه

حِيْنَ الرسالة الحادية عشرة ﴿ مُنْ الْمُعْنَا ﴾

هذه رسالة الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة للعلامة المحقق والفهامة المدقق السيد مجد امين ابن السيد عمر عابدين نفعناالله به آمين

م ﴿ الرسالة الحادية عشرة ﴿ ه

الله الرسم المرابع الم

الحمدلله وكني . وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فيقول الفقير مجدامين الشهير بابن عادين هذه رسالة سميتها الابانة عن اخذ الاحرة على الحضانة دعا الى تحريرها حادثة الفتوى الآتية فاقول الحضانة بفتح الحاءوكسرهاتربية الو**لد** والحاصنة المرأة توكل بالصبي وقدحضنت ولدها حضانة منهاب طلب كذا فى المغرب والحظن مادون الابط الى الكشم وحضن الشيُّ جانباه * وهلهي حق من ثبتت لها الحضانة اوحق الولدخلاف * قبل بالاول فلا تحبر ان هي امتنعت ورجحه غيرواحد وفيالواقعات وغيرها وعليدالفتوى وفيالخلاصة قالمشانخنا لآنجبر الام عليها وكذلك الخالة اذالميكن لهازوج لأنها رعًا تعجز عن ذلك* وقيل بالثاني فَجَبِرُ وَاخْتَارُهُ الوالليث وخواهر زاده والهندواني * والله فيالفُّح عافي كافى الحاكم لواختلعت على ان تترك ولدها عند الزوج فالخلع جايز والشرط باطل لأنه حقالولد فافاد انقول الفقهآء الثلاثة حواب ظاهرالرواية * ثم قال في الفُّم فان لم وحدغيرها احبرت بالاخلاف انتهى * وعلى هذا فافي الظهيرية قالت الأم لاحاجة لى به وقالت الجدة نا آخذه دفع اليهالان الحضانة حقها فاذا اسقطت حقها صم الاسقاط منهالكن أنمالها ذلك اذاكانالولد ذورجم محرمكاهنا امااذا لم يكن اجبرت على الحضانة كيلا يضيع الولد كذا اختاره الفقهآء الثلاثة انتهى ليس بظاهر . وقداغتر مه في الحر فقال ماقاله الفقهآء الثلاثة قيده في الظهيرية عااذالم يكن للصغير ذورج محرم فحينئذ تجبرالام كيلا يضيع الولد *'وانت قدعلت انه اذا لم يكن له احد فليس من محل الخلاف في شيء كذا في النهر * ووجه افادة ان قولالفقهآء الثلاثة اعنى ابااللث والهندواني وخواهرزاده جواب ظاهرالرواية ماذكره عن كافي الحاكم الشهيد وقد ذكر فيالبحر فيباب الاحصار منكتاب الحج انكافي الحاكم جم كلام مجدفي كتبه الستة التيهي ظاهرالرواية * وفي النحر فالحاصل انالترجيح قداختلف فيهذه المسئلة والاولى الافتياء بقول الفقهآء الثلاثة انتهى لكن قال الشرنبلالي في رسالته كشف القنباع الرفيع قلت وهذا منه مخالف صنيعه فيمااذا اختلف الترجيح فانه يميل الى اتباع ماعليه الفتوى ووجهه ظاهر فان المرأة عاحزة حققة وشرعا ولهذا وحبت نفقتهما علىقراسها المحرم الموسر مجرد فقرها لوحود عجزها نخلاف الرحل أنتهى وفي التعليل نظرفان

المرأة اقدر على الحضانة ولذاحملت لهما لاللرحل ونفقتها على الاسكماميةني ﴿ أَقُولُ ﴾ ويظهر لى انكلا من الحاصنة والمحضون له حق الحضانة اما الحاصنة فلا نه ليس للاب مثلا اخذ، منها وكذا منكان ابعد منهالاحقاله فيهـا واماالمحضون فلانها اذا تعينت لميكن لها الامتناع * وبدل لماقلنا من ان لكل منهما حقاماراً بته منقولًا نخط بعض العلماء عن المفتى الى السعود؛ مسئلة ﴿ فِي رَحَلُّ طَلَقَ رُوحَتُهُ وَلَهَا ا ولدصغير مثه واسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لهاذلك فان اقوى الحقين فىالحضانةللصغيرو لئن استقطت الزوحة حقها فلاتقدر على اسقاط حق الصغير ابدا اه * ثمراً يت في البحر ما يؤيده ايضا وهوانه بعد مانقل كلام الظهيرية المارقال وعلله فيالمحيط بإن الام اااسقطت حقها بقي حقالولد فصارتالام ممنزلة الميتة اوالمتزوجة فتكون الجدة اولى انتهى * وعلى هذا محصل التوفيق بين القولين * و مرتفع الحلاف من البين * ويكون قول من قال انها حقها فلا تجبر مجولا على ما اذالم تنعين الهاويكون اقتصاره على انها حقهالكون حق الولد لميضع حيث وجدله من محضنه غيرها وقول من قال أنها حقه فتجبر محولا على مااذاتعينت لها واقتصاره علىانهاحقه لكونه يضيع حينئذ حيث لم يوحد من محضنه غيرهاويؤيد هذا التوفيق مامى عن الظهيرية حيث نقل عن الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر انه اذاوجد غيرها يصم اسقاطها حقها تخلاف مااذا لم يوجد غيرها ولا ننافيه قول الفتح ان لم يوجد غيرها اجبرت بلاخلاف الامن حنث اند نفهيرمنه انداذا وحدغبرها ففيه خلاف لاندمني على ماهو المتبادر من كالامهم من وجوه الخلاف ومافي الظهيرية نفيدعدمه فالاولى الا خذبه وكثبرا مامحكي العلماء قولين ويكون الخلاف بينهما لفظيا وماهنا كذلكوالله اعلم ﴿ فصل ﴾ تثبت الحضانة للام النسبية ولوكتاسة اومجوسية اوبعد الفرقة الاانتكون مرتدة حتى تسلم لانها تحبس اوفاجرة فجوراً يضيع الولد له كزنا وغناه (٨) وسرقة اوغير مأمونة بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضايعًا اوتكون امة اوامولد اومدىرة اومكاتبة ولدت ذلك الولد قبل الكتيابة لاشتغالهن مخدمة المولى اومتزوجة بغير محرم الصغير اوابتان ترسه محانا والات معسروالعمة تقلل ذلك اى تربيته مجانا ولاتمنعه عن الام قيل للام اماان تمسكيه محانا او تدفعه للعمة على المذهب والعمة ليست بقيد فهايظهركذا في التنوير وشرحه للشيخ علاءالدين ملخصا وقوله والعمة ليست نقيد الخاصله لصاحب النحر حدث قالوالظاهران العمة ليست قيدا بلكل حاصنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانها من قرابة

(۸)ای کو نهامغنیه تغنی للناس

الامانتهي (قلت بدل عليه قول القهستاني عن النظم والاصم ان يقال الهاامسكيه اوادفعه الى المحرم انتهى فان المحرم الله من العمة وغيرها) شم بعد الامامها ثم ام أم الام وان علمًا عند عدم اهلية القربي الى آخر ماذكروه من المستحقات والمستحقين الحضانة ﴿ فصل ﴾ على عما ذكرناه أن الحاضنة تستحق أجرة على الحضانة وبه صرح فىالبحر ايضًا حيث قال وذكر فىالسراحية انالام تستحق اجرة على الحضانة اذالم تكن منكوحة ولامعتدة لأسه وتلك الاجرة غيراحرة ارضاعه كما نسأتي فيالنفقات انتهى قال في منع النفار الظاهر أنه اراد بها فتاوى سراج الدبن قارى الهداية ونصها سئل هل تستحق المطلقة احرة بسبب حضانةولدها خاصة من غيررضاع لهفاجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذأ اذااحتاج الى خادم يلزم به انتهى *و محتمل انه أراد بهاالفتاوى السراحية المشهورة لكنى لماقف على ذلك فىبابه بنسنجتى والعلم امانة فىاعنىاق العلمياء انتهى * قلت والذي في النهر على مارأيته في نسختي وغيرها عزوه الى السراج فليراجع لكن صاحب البحر صرح فىباب النفقات بعزو مامرالى فتاوى قارى الهداية فعلم انذلك مراده عاذكره في فصل الحضانة وانه لامحل لترديدصاحب المنم فتدبر ثممقال في منم الغفار وعندى انه لاحاجة الى قوله اذالمتكن منكوحة ولامعتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها اذاكانت اهلا وماذ كرانما هو شرط لوجوب اجر الرضاع لها لانهــا انمــا تستأجر لهاذا لمتكن منكوحة اومعتدة انتهى ونازعه الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على المنجبان امتناع وجوب احر الرضاع للمنكوحة ومعتدة الرحمي لوحويه عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ماقاله لكن سيأتى التصريح باستحقاقها النفقة وان اجبرت على الحضانة ولعل وجهه انذلك من تمام الانفاق على الولد فليس باحرة حقيقة بل لها شبه الأحرة وشبه النفقة ولذلك قيدها فى البحر بان لاتكون منكوحة ولامعتدة لاسه لانها اذا كانتَ منكوحة اومعتدة تكون نفقتها واحبة على الاب بدون حضانة فلذا لمبجب لها بالحضانة شئ زابد * اما بعد الطلاق وانقضاء العدة تنقطع نفقتها عن الآب وتصير حابسة نفسها لحضائة ولده فيلزمه أن يدفع لها شيئا نقابل ذلك عملا بشبه الاجرة لانهما عاجزة غالبا وتعلم انها لوتزوجت بزوج لينفق عليها يأخمذ الولد منها ابوه وشفقتها على ولدها تحملها على حبس نفسها عن التزوج لتربية الولد فلهاعلى اسه احرة الحضانة ومثل هذا نقال في احرة الرضاع أنما لم بجب لها أذا كانت

8 3- 5 B

منكوحة لـلاب او معتدة منه لانها من جلة النفقة عـلى الولد فينفق على مرضعته اذا لمتكن نفقتها واجبة عليه ومهذا القرىر ظهراكوجه التقييدعاذا لم تكن منكوحة ولامعتدة وظهر لك انه لافرق فىذلك بين الحضانة والرضاع خلافا لماقاله فيالمنح وظهر لك ان الوجه فيعدم الفرق بينهما ماقلنالاماقالهالخير الرملي بدليل أنها اذاكانت محيث تجبر على الحضانة تستحق النفقة كاذكرنا فقد استحقت النفقةمعوجوب الحضانة وجبرهاعليها فلو كانتالعلة فيعدم استحقاقها الاجرة اذاكانت منكوحة اومعتدة هي وجوبها عليها ديانة لما وجبت لها اذا كانت تجبر عليها بان تبينت لها فاغنم تحقيق هذا المقام * فانه من فيض الملك العلام * (هـ ذا) وقد افتي بوجوم_ا صـاحب النحر فقال فيفتاواه * سئل عن رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه ولها منه ولدصغير ترضعه فهل يلزم باحرة الحضانة والرضاع ونفقة الصغير على الوجه الشرعي اولاوهلاذا كانت الصغيرة فيحضانة الام وهي من اولاد الاغنياء والاشــراف تستحق على الاب خادمًا تخدمها يشترنه أويستأجره إذا احتاجت اليه أولا (احاب) نعم يلزم الرجل المذكور بذلك كله والله تعالى أعلم * وكذلك أفتى به الشيخ خيرالدين الرملي في فتاواه المشهورة ومشى عليه فيالنهر تبعا لقــارى الهداية قال في المنح لكن يشكل على هذا اطلاق مافى جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة فمخر الدين خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم انتهى وذكر الرملي عقب افتائه بما مر ما نصه (سئل) في نتبم رضيع سنه دون سنة وآخر سنه دون خس سنين وآخر سنه سبع سنين فرض القاضي لحضانةامهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غـبن فاحش هل يصم ذلك املا (اجاب) اما الغين الفاحش في مال الاستام فلا قائل له اصلاً من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام واما استحقاقها الاحرة ففيــه خــلاف فقد سئل قاضي القضــاة فخر الدبن خان عن السوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك ال والوحه فسه انها حتق لها والشخص لايستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذاكانت محتاجة انتأكل من مآل اولادها بالمعروف لاعلى وجه انه اجرة حضانتها وقيل تسمحق على الآن ولااب هنايعني في الواقعة المسؤل عنها والحضانة واحبة عليها لقدرتها عليها ولاتسحق الاجرة على أداء الواحب عليها وهذا بحرير هذه المسئلة والناس

عنه غافلون * وقد كتبت على حاشية نسختي حواهر الفتاوي على قوله فيها سئل إقاضي القضاةالخ مايعلم منهان المتوفي غنها زوحهالااحرة لحضانتها من باب اولي لكن اذاكانت محتاحة وللولدمال لهاان تأكل منه بالمعروف وهيكثيرة الوقوع فلتحفظ والله تمالي اعلمانتهي كلام الرملي * فعلمان مافي فتاوي قاري الهداية احد القولين فافناؤهبه ترجيم له وقدمشي عليه فيالتنــوبر واقره فيالدر المختار والشرنبلالية وسيآتي تمام الكلام عليه * ورأيت نخط بعض مشايخ مشابخنا ان الذي ظهر لي انمافى حواهر الفتاوى محله مااذا كانت المبتوتة في العدة فلا بخالف مافي السراحية انتهى اىفيكمون على احدى الرواسين في معتدة البابن كايأتي والروابتان وانكانتا في احرة الرصاع لكن الظاهر كاقال الرملي ان الحضانة كذلك (ثم ان قول فخر الدين بعدفطام الولدغيرقيد فماذكره لكن لماكانت تستحق احرة الرضاع قبل فطامه قمد بذلك لانهاتستحق احرة في الجملة وانكانت تلك الاحرة للرضاع لالحضانة تأمل) وكذا اختلف في احرة مسكن الحاصنة قال في العروفي الخزانة عن التفاريق لاتحب في الحضانة احرة المسكن الذي تحضن فيه الصبي وقال آخرون تجب انكان للصبي مال والافعلى من تحب علمه نفقته انتهى واختار في النهرمافي التفاريق فقال وشغى ترجيحهاذ وجوبالاجرلايستلزم وجوب المسكن مخلاف النفقة انتهى وقال الخير الرملي فيحاشيته على المحر قال الغزى وامالزوم سكن الحاصنة فاختلف فمه والاظهر لزوم ذلك كما في بعض المعتبرات انتهى (اقول) وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصنغير اليخادم يلزم الاسه فاناحتياحه المالمسكن مقرر انتهي وقال الشيخ علاءالدين فيشرحالملتتي والصغير اذاكان فيحضانة الاموهو مناولاد الاشراف تستحق على الابخادما نخدمه فيشتريداو يستأجره وفي شرح النقاية للباقاني عن البحر المحيط عن مختارات ابى حفص سئل عهنله امساك الولدوليس لها مسكن معالولد هل على الا ب سكناها وسكني ولدهاقال نعم سكناهما جيعا * وسئل نجم الائمة النحاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكني في الحضانة انتهى و اعتمده ابن الشحنة خلافا لمااختاره النوهبان وشنحه الطرسوسي الوحمهم عدم لزوم المسكن والالزم ضياع الولد اذالمبكن للحاضنة مسكن واما اذاكان لها مسكن فننغي الافتاء عارجحه في النهر تبعالا بن وهمان و الطرسوسي ولاسها وقدقدمه قاضي خان والله تعالى الموفق يشيرالي هذا التوفيق قول ابي حفص المار وليس لها مسكن وهذا هو الارفق (واما اخذها الاحرةعلى الارضاع فلامحوز لومنكوحة اومعتدة كما سنذكره عن الكننر قال في النهر لان الارضاع مسحق عليها بالنص فاذا امتنعت عذرت لاحتمال عجزها

غيرانها بالاخيرظهرت قدرتهافكان الفعل واحباعليها فلامجوز اخذالاجرة عليه وهوظاهرفىعدمجواز الاجرة ولومن مالالصغير وذكرفيالذخيرة اندمجوزقال وماذكرمنعدم جواز استئجار زوجته فتأويله اذاكان ذلك من مال نفسه كيلا يؤدى الى اجتماع اجرة الرضاع ونفقة النكاح في مال واحد وجزم به في المجتبي والاوجه عندى عدم الجوازو بدل على ذلك ماقالوه من اندلو استأحر منكوحته لا رصاع ولده من غبرها جازمن غير ذكر خلاف لانه غيرواجب عليهامم ان فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحــد ولوصلح مانعا لما حاز هنا فتدىره * واطلق في المعتدة ولاخـــلاف فىالرجبى وفىالبان روانتان قيل وظاهر الرواية الجواز وهو اصم الروايتين كذا في الجوهرة والقنية معللا بان النكاح قد زال فهي كالاجنبية الاانظاهر الهداية نفيه عدمه وهو رواية الحسن عن الامام وهي الاولى انتهي كلام النهر وذكر فيالشرنبلا لية عن التـاترخانية انالفتوى على رواية الجواز لكن نسبها للحسن عكس مافىالنهر ثم ظاهر كلامهم ان هذه الاجرة لاتتوقف على عقد اجارة مع الام بل تستحق بالارضاع في المدة المذكورة ولاتسقط هذه الاجرة بموته بل هي اسوة الغرمآء كذا في النهر والبحر ﴿ فصل ﴾ علم مما قدمناه عن التنوير وشرحه ان مما يسقط الحضانة طلب الخاصنة الاجرة عليها والاب معسر مع وجود متبرع بها من اهل الحضانة وبه افتي الرملي مهارا كاهو مسطور فيفتاواه وقال فيالحر فيبابالنفقات عندقول الكنز ويستأجرهن ترضعه عندها لاامه لومنكوحة اومعتدة وهي احق بعدها مالم تطلب زيادة * مانصه وظاهرالمتون انالام لوطلبت الاجرة اى اجرة المثل والاجنبية متبرعة بالارضاع فالام اولى لأنهم جملوا الام احق فيجيع الاحوال الافي حالة طلب الزيادة على اجرة الاجنبية والمصرح مدتخلافه كافي التبيين وغيره ان الاجنبية اولي اكن هي اولي في الارضاع * اما في الحضانة فني الولوالجية وغيرها رجل طلق امرأته وبينهما صى ولاصى عمة ارادتان ترسه وتمسكه من غير اجر من غير ان تمنع الام عنه والام تأبى ذلك وتطالب بالاجر ونفقة الولدفالام احق بالولد وانما سطلحق الام اذا تحكمت الام في احر الارضاع باكثرمن احرمثلها والصيم انه نقال للاماما ان تمسكي الولد بغير احر واماان تدفعيه الى العمة انتهى الي هنا كلام البحر (قوله) فىالبحر والمصرحيه بخلافه اى بخلاف ظاهر المتون قال الزيلمي فى التبيين وانرضيت الاجنبيةان ترضعه بغير اجر اوبدون اجرالملل والامبأجرالمثل فالاجنبية اولى انتهي وقال في البدائع وامااذا انقضت عدتها فالتمست اجرة الرضاع وقال الاب اجد من

ترضع من غير اجراوباقل من ذلك فذلك له لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَعَاسُوتُمْ فَسَتَرْضُعُ له اخري) لان في الزام الاب ماتلتم..... م ضررا بالاب وقد قال الله تعالى ﴿ وَلا مولود له بولده) اىلايضار ألاب بالزام الزيادة على ماتلتم مه الاجنبية كذا ذكر في بعض التأويلات ولكن ترضععندالام ولايفرق بينهما لمافيه منالحاق الضرر بالام انتهى ومثله في تبيين الكنز للزيلمي * وقيد في الدرر ارضاعه عندالام بقوله مالم تتزوج وهوظاهر لسقوط حقها في الحضانة حينئذ والمراد تزوجها باجني كا مر (وقوله) لكن هي اولى في الارضاع النج الاولى حذف الاستدراك اذ بناه علىماذكره منالتصحيم لافرق بين الارضاع والحضانة في ان الاجنبية المتبرعة مقدمة على الام الطالبة للاجر * ثم اعلم أن ماذكره من عبارة الولوالجية ليس صريحا في انالمراد منه الحضانة فقد قال في الحواشي العزمية عند قوله وتطالب الاب بالاحرة ونفقة الولد اراد بالاجرة احرة الرضاع سواء ارضعته بنفسها اوارضعته غبرها واراد بالنفقة مايكون بعدالفطام * والظاهر انوضع المسئلة في مطلقة مضت عدتها فان طلب الاجرة من الاب من جهة الصي أنما هو في هذه الصورة قال وأنما قلنا اراد بالاجرة اجرةالرضاع اذلابجب علىالات احرةعلى الحضانة زايدة على هذه الاحرة حتى تطالبه المرأة به كما صرح به في جواهر الفتاوي نقلا عن قاضي خان انشهى لكن دعاه الى هذا الحمل قصر نظره علىالقول بعدم وجوب الاجر على الحضانة * وقد علمت القول الآخر فيه فيحمل كلام الواوالجية عليه فليتأمل (وقوله) والصحيح انه يقال للائم الخ مقابل لقوله فالاماحق يوضحه قوله في الحانية صغيرة لها أب معسر وعة موسرة ارادت العمة أن تربي الولد عالها مجانا ولا تمنعه عن الام والام تأبي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح اند يقال للام اما ان عسكي الولد بغير احر واما ان تدفعيه الى العمة اه والمراد بالاجرة اجرة الحضانة والترسة كما فهمه صاحب البحر والدرر والفتح فتكون العمة المتبرعة اولى لكن قال الرملي قيده في الخانية والبزازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب بكون آلاب معسرا فظاهره تخلف الحكم المذكور بيساره فليمور * وانتخبيربان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل انتهي (قلت) ومثله في الشرنبلالية حيث قال و نقييد الدفع العمة بيسارها و اعسار الأب مفيد ان الأب الموسر بجبرعلى دفع الاجرة للام نظرا الصغيروه عاعساره لابوجد أحدين هو مقدم على العمة متبرعا عمثل العمةومع ذلك يشترط ايضا انلا تكون متزوجة بغير محرم للصغير انتهى * قال بعض الفضلاء ولمارماالمراد بيسار العمة في كلام صاحب

الدرر وغيره كفتم القدىر والظاهران المرادبد القدرة على الحضانة انتهى ﴿ قَلْتَ ﴾ بلالظاهران المراديه القدرة علىالانفاق بدل عليهقوله فىالدرالمختار وهل يرحم العم اوالعمة على الآب إذا ايسر قبل نعم مجتبي انتهى * اي هل ترجع عاانفقت على الصغير لا باجرة الحضائة اوالرضاع والالافائدة للاب حينئذ في اخذه منالام * ثُم لايخفي انذكر العمهنا مستدرك ثم حيث علمت انالاب الموسر يجبر على دفع الاجرة للام على الحضانه على الحضافه على تأسدماافتي به قاري الهداية (وقوله) واما انتدفعيه الى العمة نفيد آنه ينزع من الام فيوهم المخالفه بينه وبين ماقدمناه عن الدائع وغيرها من أنها توضع عند الام ولا نفرق بينهما لمافيه من الحاق الضرر بالام ﴿ اقول / ودفع المخـالفة باختلاب موضوع المسـئلة بحمل الاولى على الحضانة والثانيه على الرضاع خلافا لمافهمه في العزمية كام * فاذا طلبت الام اجرة على الحضانة وتبرعت العمة سقط حق الام وصارت الحضانة للعمة واما اذاطلبت الاماجرة على الارضاع فقط تبقى الحضانة لهافلاينزع الولد منها بل ترضعه الظئرعندها * ولذاقيده في الدرر تقوله مالم تتزوج كاقدمناه هذا ماظهر لي و وفع المخالفة في الشرز لالية بان الثـانية مجمولة على مااذا كانت المرضعة اجنبية فلذا قال ترضع في بيت الام مخلاف العمة فيدفع الهاهذا حاصل ماذكره فتأمله * والظاهر الدفهم النموضوع المسئلتين واحد وهوالرضاع وايس كذلك اذ قولهم ان الظئر ترضعه في بيت الام لم تقيدوه عااذا كانت اجنبية فلافرق بينكون المتبرعة بالرضاع اجنبية اوغيرهافترضعه في بيت امهلان طلبها الاجر علىالارضاع لايسقط حقها في الحضانة والالم بقواوا ترضعه الظئر في بيت الام فتدبر * ثم قال في البحر عقب عبارته السابقة ولم ارمن صرح بان الاجنبية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذاكانت متبرعة والام ترىد الاجر علىالحضانة ولاتقاس علىالعمة لانهاحاضنة في الجلة , وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب يأتى باحنمية متبرعة بالحضانة فهل نقبال للام كاغيال لوتبرعت العمة وظاهر المتون انالام تأخذه باجرالمثل ولاتكون الاجبيقاولي مخلاف العمة على الصحيح الاان يوجدنقل صريح في ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قيدا بلكل حاصنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانهامن قرابة الام * شماعلم انظاهر الولوالجية ان اجرة الرضاع غيرنفتة الولد للعطف وهو للمغارة * فإذا استاجر الام للارضاع لايكفي عن نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل محتاج معدالي شيء آخر كاهو المشاهد خصوصا الكسوة فيقدر القاضي له نفقة غير أجرة الأرضاع وغير أجرة الخضانة «فهلي هذا

يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد ، اما اجرة الرضاع فقدصر حوا بهاهنا * واما اجرة الحضانة فصرح بها قارى الهداية في فتاواه *واما نفقة الولد فقدصر حوا بها في الاجارات في اجارة الظئر انتهى وتمامه فيه (قوله) ولاتقاس على العمة الخجواب عما قديقال انهامثل العمة بجامع التبرع من كل فتلحق بما * فاجاب بالفرق وهوان العمة حاصنة في الجملة فلها استحقاق بخلاف الاجنبية وايضا فان العمة اشفق عليه من الاجنبية فلا يصم القياس مع الفارق * وقال محشيه الرملي وقدسئلت عن صغيرة لهاام وبنت ابن عم تطلب الام زيادة على اجر المثل وبنت ابن المم تريدحضانتها مجانافاجبت بانها تدفع الىالام لكن باجر المثل لابالزيادة لان بنت ابن العم كالاجنبية لاحق لها في الحضانة اصلا فلايعتبر تبرعها على ماظهر لهذا الشارح وهو تفقه حسن صحيح لان في دفع الصغير للتبرعة ضررا به لقصور شفقتها عليه فلايعتبرمعه الضرر فىالمال لان حرمته دونحرمته ولذلك اختلف الحكم في نحو العمة والخالة مع اليسار والاعسار فاذا كان موسرا لايدفع اليهما كالفيده تقييد اكثرالكتب اذلاضرر على الموسر فيدفع الاجرة ويه تبحررهذه المسئلة فافهم هذا التحرير واغتنمه فقد قل من تفطن له والله تعالى الموفق أنتهي * وفى فتاوى ألشيخ مجمد الحانوتي وأماالمتبرعة بالحضن فالمذكورانها انكانت العمة هي المتبرعة باجرة الحضن وهي غيراجرة الرضاع فهي احق من غيرها عن له الحضن واماالاجنبية فلمينص عليها والله تعـالى اعلم انتهى ﴿وقولهُ﴾ والظاهران العمة ليست قيدا الخ قدمنــا مايؤيده عن القهستاني وبهذا يظهر الجواب عايقم كثيرا وهوان الامتطلب اجرة الحضانة من الاب فيقول الاب ان لي اماً تربيه عندى بلا اجر فعلى هــذا يدفع لام الاب المتبرعــة هذا اذا طلبت ام الصغير احرة على الخضانة امالوكان رضيعا وتبرعت بحضانته واكمنهاطلبت اجرة على الارضاع فانه يبتى عندها وان قالت امالاب اواخته مثلاانا ارضعه متبرعة بقال الها ارضعيه في يت امه لانكون المتبرعة بالارضاع غير اجنبية لايسقط حضانة الام كاعلمته آنفافاغتنم هذه الفائدة (وقوله) ثم اغلم انظاهر الولوالجية الخيقةضي أندجل الاجرة فيكلام الولوالجية على أجرة الرضاع كماحمله فىالعزمية كاقدمنـــاه وهو مخالف لما اراده منسياق كلام الولوالجية فانهلايتم الابالحمل على اجرة الحضانة وهوالمفهوم منكلام الدرر وفتع القدير ايضافتأمل (وقوله) فعلى هذا بجب على الآب ثلاثة الخ (اقول) بل اربعة والرابع اجرة المسكن الذي تحضن فيه الصيعلى ماقدمناه الاان بقال انه داخل في النفقة لان المسكن له ايضالا لحاضنته خاصة

وقد قالوا ان النفقة الطمام والكسوة والمسكن وقال الواني في حاشية الدرر انهم قالوا النفقة والسكني تو أمان لاننفك احدهما عن الآخر ﴿ فصل ﴾ وبعد علك مان الام تستعق احرة الحضانة كما ذكره في السراحية وانهاغبراحرة ارضاعه ﴿ فَنَقُولُ ﴾ قال العلامة الرملي فيحواشي الحر اقول لمنذكر هل الاحرة على الاب ام فيمال الصغيراذا كان له مالولم نذكر بعد موت الاب اذاطلبت اجرة الحضانة من مال الولد اذا كان له مال او عن تجب نفقته عليه اذا لميكن لهمال هل تجاب الى ذلك ام لا ولم اره في غير هذا الكتاب صريحا لكن المفهوم من كلامهم انالام لاتستحق احرة الحضانة فيمال الصغيرعند عدم الاب لوحوب الترسة علمها حتى تحبر اذا امتنعت كما افتى مه الفقهاء الثلاثة نخلاف الرضاع حث لاتحبر وهو الفارق بين المسئلتين حتى حاز ان تفرض احرة الرضاع في مال الصبي لامه على قول كاسياً تي في النفقات لان الممنوع احتماع احرالرضاع مع نفقة النكاح فيمال واحد * وحاز على الاب اذا لمتكن منكوحة ولامعتدة لعدم وحوب نفقة النكاح عليه وهو منهابالنفقة وهي عليه مخلاف الحضانة * والذلك قال فيجواهر الفتاوي سئل قاضي القضاة فخرالدين خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد قال لالكن صرح قارى الهداية في فتاواه باستحقاقهاذلك على الآب اذا لمتكن منكوحة او معتدة * والظاهران علة الاول الوجوب عليها ديانة * وعلة الثاني أنها اذاحضنته فقدحبست نفسها في تربيته واشتغلت عن الكسب فعب لها على الابمانقوم مقام الانفاق عليها وهواجرة الحضانة لئلا محصل الاضرار لها تولدها وان وحبت عليها ديانة فاذا لم يكن للصغير أب فهي الاولى والاحق بتربيته من غيرها فلا تطلب أجرة من ماله ولائمن هو دونهافي ذلك وامااذا كانت محتاجة حاز لها ان تأكل من ماله بالمعروف لاعلى وحه انه احرة حضانتها فتأمل وراجع فعسى ان تظفر بالنقل فيالمسئلة * وإذا كان الصغير مال لها أن تمتنع من حضائته فيستأجر له حاضنة من ماله غيرها . وكذلك لو كان الاب موجو داوللصغيرمال فللاب ان مجعل اجرة الحضانة من ماله * فيرجع الامر الى ان الصغير اذاحضنته امه في حال النكاح او في عدة الرجعي أو البائن فيقول لاتستحق أجرة لامن مال الصغير ولاعلى الاب والثاني مصرح به والاول نفقة * ويفرق بينهما وبين الرضاع بأنه من باب النفقةوهي على الآب اذا لم يكن للصغير مال وفي ماله اذا كان له مال بخلافها فان الحضانة حقها ولاتستوجب على اقامة حقها اجرة وكذلك الحكم لولميكن له اب وله

مال فحضنته وطلبت الاجرة منءاله ولماره ايضاكاذكرته اولا والذي يظهر وجوبها فيماله وان الحقنا الحضانة بالرضاع قلنا باستحقاق ذلك وبجوازه فيمال الصغير وان كان له أب وأما أذ لم يكن له مال ولا أب فلا كلام في حبرها حيث لميكن له من محضنه غيرها لضياعه ونفترض ذلك عليها فلا تستحق على ذلك اجرة (والحاصل) أن كلام أصابنا في هذا المحل قاصر عن أفادة الاحكام كلها فعليكان تتأمُّلها وتستخرجها نفرط ذكائك والله تعالى اعلم * (هذا) ورأيت في كتب الشافعية مؤنة الحاضنة في مال المحضون ان كان لهمال والا فعلى من تجب عليه نفقته * وعلى ما اجاب به قارى الهداية من استحقاقها الاحرة اذاً لم تكن منكوحة ولامعتدة لايبعد انيكون مذهبنا كمذهب الشافعية وتكون كالرضاع وهذا هوالسابق للافهام وبتعين القطع به والاعتماد عليه والله تعالى اعلم بالصواب * وانظر ماسيّاتي في شرح قوله ولقريب محرم يدلك على ان في المسئلة قولينوان الراجيح ان الرضاع يجب بقدر الارث ايضا فتكون الحضانة كذلك والله تعالى اعلم (والحاصل) أن النظر الفقهي يقتضي أن في نفقة الحضانة أذا لم يكن للصغير اب ولا مال وتعدد القريب المحرم قولين في قول على الام خاصة وفي قول تقدر الارث كالنفقة ولم ار ايضا مااذا جعل القاضي لها اي للام أجرة الحضانة في مال اليتيم وامر الوصى بدفعها للام فـتزوجت واستمرت تحضنه عند الزوج هل يبطل فرض القاضي ام لاحيث لم تتعرض من له حق الحضانة بعدها للحضانة * والظاهر من تسميتهم لها اجرة أنه لاسطل الفرض لانه عنزلة تعيب العين المستأجرة وهذا عند من تقول مجواز الاجرة عليها والظاهر آنه الاصح ولذلك افتى به قارى الهداية (وقد)كتبت في ذلك كتابة على حاشية فتاوى الشيخ الحلبي واستدللت على صحة ما قلته نفرع ذكره فىالظهيريه وغيرها معللا بعلة تشرك هذا معه في الحكم فراجعه والذي يدلك على صحة ماقلته فروع ذكرهااصحاب الفتاوى فى كتاب الاجارة فى بحث اجارة الظئر فراجعه يظهر لك صحة ماقلته وألله تعالى اعلمانينهي كلام الرملي في حواشي البحر ، والذي استقر عليه رأيه انها كالرضاع وح فاذا كانت منكوحة اومعتدة من الرجعي فلا اجر لها * ولومبانة اومعتدة من البائن على احدى الروامتين السافقتين فلها اجرة من مال الصي ان كان له مال والا فمن ابيهاو من تجب عليه نفقته * وقداقره على هذا البحث تليذه الشيخ علاءالدين فيالدر المختبار وذكر قبله مانصه وفي المنية تزوجت ام صغير توفي ابوه وارادت تربيته بلا نفقة مقدرة واراد وصيه تربيته بها دفع اليها لا اليه

انقاء لما له وفي الحاوى تزوجت بآخروطلبت تربيته بنفقته والتزم ابن العم ان يربيه مجانًا ولاحاضنة له فله ذلكانتهي * وقال في منح الغفار بعد ذكر ما في المنية وله وجه وجيهلان رعاية المصلحة فيالقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحوق الضرر الذي تحصلله لكونه عند الاجني انتهى والمراد بالاجني زوج الام الذي هو غير محرم للولد * ورايت مخط شيخ مشانحناالعلامة الفقيه الراهيمالسامحاني قال البرجندي نجبر الام على الحضانة اذا لميكن لها زوج والنفقة على الاب * وفي المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعلمه الفتوى وقال الفقمه ابو حمفر تجبر وبنفق عليها من مأل الصغيرة ومه اخذ الفقيه الوالليث فهذا نقل من المذهب فما نقل عن الشــافعية * وفي شرح المجمع بجبر اذاكان الآب معسراولم يكن للولدمال وبجءلالاجرة دساعليه كنفقته * فهذا نص فيان لها الاجرة معالجبر انتهي مارأ بنه نخطه رجه الله تعالى وهذا صريح ايضا بما بحثه الخيرالرملي من ان اجرة الحضانة كالا رضاع تجب فيمال الصغير (قلت) وحيث قلنا أنها كالرضاع فتكون أجرة حضائته من جلة نَفَقَتُهُ كَمَا انَ احرةُ ارضَاعِهُ كَذَلِكُ * وعليه فالنَفقةُ في كلامي المنيةُ والحَاوِي نشملُ احِرة حضانته * و ح يظهر الجواب عن حادثة الفتوي فيزماننا فيصغير توفيت امه وتركت لهمالا ولها ام وانوه معسر وله ام ايضامتزوجة بجدالصغير ارادت ام امه تربيته أباحر وام اسه ترضى بذلك محانا فهل بدفع لام امه اولام اسه المتبرعة والذي يظهر من التعليل بالقاء ماله أن لدفع للتبرعة بل هنا أولى وذلك لانالام فيمسئلة المنيةلما كانتمتزوجة بالاجنبي صارت كالوصىالاجنبي فيعدم ثبوت الحضانة لها فاذا دفع اليها إلقاء لمالهمعلزوم تربيته فيحجر الاجنبي الذي يطعمه نذرا وتنظر المهشذرا فلائندفع لاماسهالمتبرعة فيمسئلتنا ويكونالصغير في حراسه وحده الشفوقين علمه بالاولى (وحمنة ذفالذي تحررلنا) فيما أذاطلبت الاجرة من ثبت لها حق الحضانة كالام مثلا مع وجود متبرع بها آنه لايخلواما ان يكون المتبرع اجنبيا عن الصغير اولا * وعلى كل فاما ان يكون الاب معسرا اولا * وعلى كل فاما أن يكون للصغير مال أولا * فأذا كان المتبرع أجنبياً بدفع للام بالاجرة وأن كانت الاجرة منءال الصغير حيث كانت الام غير متزوجة باحنى كام عن الذخيرة والمجتى من جواز استعبار الام للارضاع من مال الصغير والحضانة مثله على ماعلت * واذاكان المتبرع غير احنى فان كان الاب معسرا والصغيرله مال اولاىقال للاماماان تمسكيه بغير اجرواما ان بدفع للعمة مثلا المتبرعة

والسالة الثانية عشرة في

رسالة تحرير النقول في نفقة الفروع والاصول الله شخنا العلامة والعمدة الفهامه شيخ الاسلام وعلى الاعلام السيد محمد عابدين الغمده الله تعالى أبرجته ونفعناً به آمين

-م ﴿ الرسالة الثانية عشرة ﴾⊸

المنافقة الم

الحدلله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا مجد النبي الامين وعلى اله وصحيه اجمين (امابعد) فيقول العبد الفقير * الى مولاه القدير * مجد امين بن عرعابدين "كان الله له انماكان * ولطف به فيكل مكان * وغفرله ولوالديه * ولمشايخهولمن لدحق عايه * امين ان مسائل النفقة على الاصول والفروع * المذكورة في كتب الفروع في باب النفقات * من كتب أثمتنا الحنفية الثقات * لمارهم ذكر والها ضابطًا تحصرها * حتى حارفها عقل من يسبرها * وصار قصير الباع مثلي نخبط فيها خبط عشوى * ولايمتدى الى جواب حوادثها عندالفتوى * فشمرت عن ساق الحد والاجتهاد * واعملت الفكرفها دونه خرط القتاد وتضرعت آليه سخانه في بلوغ المراد * انتفاء لو حهدتمالي ونفعاللعباد * حتى هداني سيمانه بحوله وقوته لا يحولي وقوتي * الى ان اظهر على بدى ماليس في طاقتي * بحر بر ضابط حامم * واصل نافع يحصر الفروع التي رايتهم ذكروها * ويوافق القواعد التي قرروها وحرروها * ويبين المرادمما اجلوه » ويوقف على ماتركواذكره واهملوه ، اعتمادا على حسين فقاهتهم * وقوة نباهتهم * وجعت ذلك فيرسالة (سميتها تحرير النقول * في نققة الفروع والاصول ﴾ ورتبتها على ثلاثة فصول * واتبعتها نخلقة * راحياحسن الخلقه فقدمت اولا ماذكروه من العبارات * ثم ذكرت مافها من الاشكالات واجوبتها مع ماتحررلى منهذه المقالات * ثم ذكرت الضابط واقعا فيه كلشيُّ في محله * حتى يرجع كل فرع الى اصله * ثم ذكرت بعض زيادات وتوضَّمات * وبالله استمين * في كل حين * راحيامنه الوصول الىالصواب * والحصول على خالصه من اللباب * وان سنفعني بذلك والمسلمين امين ﴿ الفصل الاول ﴾ اعلمان القرابة فيالاصل نوعان قرابة الولادة وقرابة غير الولادة والثانية نوعان ايضا قرابة محرمة للنكاح كالاخوة والعمومة والخؤلة وقرابة غيرمحرمة للنكاح كقرابة بني الاعمام وبني الاخوال ولاخلاف عندنا فيعدم ثبوت النفقة لهذه القرابة الاخيرة خلافا لابن ابىليلى لانقوله تعالى ﴿ وعلى الوارث مثلذلك ﴾ المرادمنه الوارث من الاقارب الذي له رجم محرم بدليل قرأة عبدالله بن مسعود وعلى الوارث ذىالرحم المحرم مثلذلك فبقى وجوب النفقة علىالقريب عندنامنوطا بقرابة الولادة وقرابة الرحم المحرم والقصود لناالكلام علىالاولى منهما ولكنه

(mina)

يستتمع بعض الكلامعلى الشائسة (فنقول وبالله التوفيق) قال في الملتق ونفقة النت بالغة والان زمناعلى الاب خاصة وقبل على الاب ثلثاها وعلى الامثلثها وعلى الموسر يسارا محرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بنالان والمنتويد برفها القربوالجزئية لاالارث فلوكانت له بنتوابن ابن فنفقته على البنت مع ان ارثه الهما واوكان له منت منت واخ فنفقتــه على منت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعلمه نفقة كلذى رجم محرممنه انكان فقيرا صغيرااوانثي اوزمنا اواعي اوصححالا محسن الكسب لخرقه (الاخرق من لامحسن الصنعة) اولكونه من ذوي السوتات اوطااب علم وبجبر عليها وتقدر نقدر الارث حتى لوكان له اخوات متفرقات فنفقته عليهن اخاساكما برثن منه ويعتبرفيه اهلية الارث لاحقيقته فنفقة من له خالوا بن عملى خاله اه ونحوه في الاختيار ومختصر النقاية والتنوير ومواهب الرجن ﴿ وَقَالَ ﴾ في الذَّخيرة ثم الاصل في نفقة الوالدين وأبو لودين ان يعتبر القرب والجزئية ولايعتبر الميراث واذااستويا فيالقرب تمجب علىمن له نوع رحمان واذا لميكن لاحدهما رجحان فحِتْجِب النفقة نقدر المبراث * فاذا كان للفقير ولدوان ان موسران فالنققة على الولدلانه اقرب * وإذا كانله منت وان ان فعلى الينت خاصة وانكان الميراث ينهما لانالبنت اقرب * واذا كانالهولد نتواخشقق فعلى ولدالبنت ذكراكان اوانثى وانكان الميراث للاخ (فعلم) انالعبرة لقرب القرابة والجزئة * ولوكان له اب وابن موسران فالنفقة على الابن وان استويا في القرب لانه ترجح باعتبارتا ويل ثابت له في مال ولده اي في حديث انت ومالك لامكولوكانله حد وابزابن فعلمهما على قدرميرا ثهما على الجد السدس والباقي على ان الان (والدليل) على عدم اعتبار الميراث اندلوكان للمسلم ولدان احدهما ذمى فعليهما وانكان الميراث للسلم منهما وكذلك اذاكاناله الناصراني واخمسلم فعلى الان وانكان الميراث للاخ * وكذلك لوكان للفقير بنت واخت لاب وام اومولى عناقة فعلى البنت وانكان الميراث بينهما سوية اه ملخصا ونقله فيالىحر وغيره ﴿ وَقَالَ ﴾ في البدائع شرح التحفة الحال في القرابة الموحبة للنفقة لا مخلواما انكانت حال الانفراد وأماانكانت حال الاحتماع فانكانت حال الانفرادبان لميكن هناك من يحب عليه النفقة الاواحدا نحب كل النفقة عليه عند استحماع شرائط الوحوب وانكانت حال الاجتماع فالاصل اندمتي اجتممالاقرب والابعد فالنفقة على الاقرب في قرابة الولادة وغيرها من الرج المحرم وان استويا في القرب ففي قرابة الولادة يطلب الترجيم من وجه آخر وتكون النفقة على من وجد في حقه نوع رجحان

ولاتنقسم النفقة عليهما على قدر الميراث وانكان كل واحد منهما وارثا وانالم يوجدالترجيع فالنفقة عليهما على قدرميرائهما * واما ﴿ قوله واما في غيرها مقابل قوله ففي قرابة الولادة منه ﴾ في غيرها من الرحم المحرم فان كان الوارت احدهما والاخر محجوبا فالنفقة على الوارث ويترجح بكونه وارثا وانكانكل واحد منهما وارثا فالنفقة عليهما علىقدر الميراث وأنماكان كذلك لاناانفقة في قرابة الولادة بجب بحق الولادة لابحق الوراثة لقوله تعالى ﴿ وعلى المولودله رزقهن وكسوتهن) وفي قرابة الرجم المحرم تجب باهلية الأرث القوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ علق الاستحقاق بالارث فتجب بقدر الميراث اله ثم ذكر الفروع على نحو مام عن الذخيرة ونحوه في الاختيار ﴿ الفصل الثاني ﴾ اعلم انالذي تحصل من مجوع كلامهم ان المعتبر في قرابة الولادة هوالقرب والجزئية دون الارث الا اذا تساويا ولا مرجح فيعتبر الارث كافى جدوابن ابن مو سرين فتجب اسداسا بقدر الارث كمام وعلله فىالبدائع بأنهما استويا فىالقرابة والوراثة ولاترجيح على احد هما من وجه اخر فكانت عليهما على قدر الميراث اه وان المعتبر ٩ في الرحم المحرم قرب القرابة ثم الارث ﴿ اقول ﴾ ويردعلي هذا الاصلما في الخانية والذخيرة من انه لوكانله اموجد ابواب فالنفقة عليهما اثلاً ا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث اه فانهما من قرابة الولادة والام أقرب من الجد ولم يعتبر فيها القرببل اعتبرالارث وكذا يردمافي الخانية ايضالوله اموجدلاب واخ شقيق فعلى الجد فقط عند الامام وهو قول الصديق رضىالله تعالى عنه أه فأ وجبها على الجد دون الام معاشترا كهمافي الارث وقرابة الولادة وترجع الام بكونها اقرب * وكذا يرد مالوكان له ابن وبنت موسران فالنفقة عليهما بالسوية في اظهرالروايتين كافىالذخيرةمعاشتراكهمافىالقرب والجزئية بلامرجع ومقتضى مام انه يتبر بقدر الارث كافي جد وابن ابن * وكذا يرد مالوكانله ولدان احدهما كافرفهي عليهما سوية كمام مع تساويهما فيالقربوالجزئية وترجح الابن المسلم بالميراث ولم يعتبروا الارث مع ان مقتضي مامر اعتباره * وكذا يرد مافي البدائع والقنية وغيرهما لوله اموعم عصبي فعليهما اثلاثا مع انقرابة الامقرابة ولادة دون العم ومع انها اقرب منه وقد اعتبر وا فيها الارث ﴿ واقول ﴾ قد بجاب بان قولهم يعتبر القرب والجزئية لاألارث خاص بنفقة الاصول الواجبة على الفروع دون العكس كماهو مقتضي ماقدمناه عن المتون وان كان خلاف ما بتباهر من كلام الذ خيرة والبدائع وان قولهم وان استوياً في القرب يطلب الترجيم

ه قوله وان المعتبر الخطف على قوله ان المعتبر في قرابة الولادة الخ واعتبار الارث في الرحم الحجرم يفهم من كلام البدائع الما اعتبار البدائع الما اعتبار الإجتماع الخ واما قوله و في قرابة الرحم قوله و في قرابة الرحم الحرم الخ منه المحرم الخ منه المحرم الخ منه الحرم الخ منه المحرم الخ على قوله و المحرم الخ منه المحرم الخ على قوله و المحرم الخ على قوله و المحرم الخ على قوله و المحرم الخ عنه قوله و المحرم الخ على قوله و المحرم الخ على قوله و المحرم الخ عنه و المحرم الخ عنه و المحرم الخ عنه المحرم الخ عنه المحرم الخ عنه و المحرم المحرم

خاص بما اذا كانت القرابة من جهتين بان وجد مع الفروع اصول كالاب مع الابن وكالجد مع ابن الابن اما لوكانت من جهة واحدة اعنى جهة الفروع فقط كالابن والبنت وكولدين احدهما كافر فلايطلب فيهاثر جيم بقرينة قوله في البدائع تجب على الابن والبنت بالسوية لاستوائهما فيسبب الوجوب وهو الولادة ولكن يبقى الاشكال فيمسئلة الاممع الجد ومسئلة الام معالىم فانهما ليستامن هذا القبيل لان النفقة الواجبة فبهما نفقة الفروع الواجبة على الاصول وحيث خصصناقولهم يعتبر القربوالجزئية لاالارث بنفقةالاصول الواجبة على الفروع خرجت المسئلتان عن ضابط قرابة الولادة ودخلتافي ضابط قرابة الرحم المحرم والايلزم آنه لم يعلم لهما ضابط واذادخلتافى ضابط قرابة الرحم المحرم يبتى الاشكال من وجه آخر وهوان الام فيهما اقرب من الجد والعم * وقد علمت أنه يعتبر في قرابة الرحم المحرم قرب القرابة ثم الارث لماقدمناه عن البدائع من ان القرب معتبر فىقرابة الولادة والرحم المحرم وانه اذا استويافهاففى قرابةالولادة يطلب الترجيم وفى قرابة الرجم المحرم ينظر الى الارث فعلم انالنظر الى الارث بعد التساوى في القرب * وهناالام لم تساوالجد ولاالع في القرب بل هي اقرب منهما فكيف اعتبر الارث؛ والجواب أن أعتبار الارث بعد القرب في نفقة الرحم المحرم مخالف الكلامهم فانهم اعتبروافيها الارث فقطكا يملمن المتونوغيرها «نعم دلت فروعهم على اعتبار القرب في بعض المواضع كما في جد لام وعم فاوجبوها على الجدلقربه مع انالع هوالوارث * فعلم انمافي البدائع مناعتبار القرب اولا ثم الارثايس على اطلاقه وكذا مافي المتون مناع تبار الارث (فلابد) من تحرير كلامهم اخذا مماذكروهمن الضوابط ومنالفروععلى وجهلا يردعليهشي منالاشكالات الواردة المذكورة وغيرها (فنقول) اعلمان الذي تحرر لي من مجموع كلامهم ومن الفروع التي ذكروا احكامهاان اعتبار القربو الجزئية دون الارث في قرابذ الولادة ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل فاذا٧ وجد للفقير فروع فالمعتبر فى وجوب نفقته القرب والجزئية اى جزئيته لغيره اوجزئية غيرهله ولايعتبر الارث اصلااذاانفرد الفروع والابان وجدمعهم اصول اعتبرالارث عند النعارض بلام جح * فني ابن و بنت اوا بنين ولواحدهما كافرا تجب بالسوية لابقدر الارث للتساوى فىالقرب والجزئية بالامعارض ولا مرجع فلايعتبر الارث اصلا * وفي بنت وابن ابن على البنت فقط لاشتراكهمــا فيالجزئية وترجح البنت بآلقرب وان اشتركا فيالارث وفيولد بنت واخ شقيق على ولدالبنت فقط لاشتراكهما فىالقرب بالادلاء بواسطة فى كل منهما وترجح

٧ قوله فاذا وجد الفقير فروع الخ اطلقه فشمل ما اذا وجد معهم اصول ايضا اولا ولذا عم في معنى الجزئية في معنى الجزئية فيره اوجزئية فيره اوجزئية فيره وابن فان الجزئية موجودة فيهما فيقال المتركا في الجزئية وترجح الابن منه ورجح الابن منه

ولد النت بالجزئة دون الاخ وانكان الميراث له * وفياب وان على الان فقط لاشتراكهما فىالقرب الى الفقير والجزئية وترجح الابن بان للفقير شبهة الملك في مال الله دون مال الله * فني هذه الصور كلها لم يعتبروا الارث اصلا * و في حد والنالن تجب النفقة عليهما على قدر الارث لعدم أمكان الترجيع بالقرب والجزئية ولابغيرهما للتساوي منكل جِهة فاعتبر الارث ضرورة ﴿ وَالدُّلْمُ ﴾ على ذلك مافي احكام الصغار للامام الاستروشني عن شرح نفقــات الخصاف اذاكان لهابن بنتو بنت بنت موسران واخ موسرفالنفقة على اولاد اولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب ولايعتبر الارث فىالاولاد اهوقال فيموضع اخر نفقته على اولاد البنــات يستوى فها الذكر والانثى ولاعبرة للارث فىالاولاد وانمايعتمر القرب اه * فخص عدم اعتبار الارث بالفروع دون غيرهم (وبدل) على ذلك ايضا اناصحات المتون خصوا ذلك الضابط اعني اعتبار القرب والجزشة دون الارث في نفقة الاصول الواحبة على الفروع كما قدمناه عنهم * وعبارة القهستاني وشرح الملتق ويعتبر فيهما اي فينفقة الاصول القرب والجزئسة لاالارث الخ ﴿ وَلَا نَافِي ﴾ ذلك قول صاحب الذخيرة الاصل في نفقة الوالدين والمولودين ان يعتبر القرب والجزئية ولايعتبر الميراث النح لان ذلك الضابط انما اشترطنا فيه وجود الفرع ولمنشترط فيه عدم وجودالاصل فقد بوجدفرع وبوجد معهاصل وتكون النفقة عليهما كمافى الجدمع ان الان اوعلى الفرع فقط كمافى الاب مع الان فلهذا ذكرالوالدين والمولودين ﴿ وَبِدُّلُ ﴾ علىذلك انصاحب الذخيرة قدذكر ذلك الضابط ثممذكر مسائله ولم لذكرفها مسئلة الاوفيها احدمن الفروع كاقدمناه * فعلم ان مراده ماذكرنا من تخصيص ذلك الضابط عما اذا وحد فرع ولكن مع هذا لأنخني انعيارة المتون اقعد وامتن فيالتعبير لانه حثث وحبت النفقةعلي الفروع والاصول ولامرجح اعتبر الارثكا ذكرنا فيالجدمع ان الان فعلم ﴾ انعدم اعتبار الارث اصلا أنما هوحيث وجبت على الفروع خاصة (ويظهر) منهذا انهلوكانله انانن وننت نت بجب عليهما بالسوية لاشتراكهما فيالقرب والجزئية ولايترجح ابن الابن بكونه وارثالانهيلزم عليهاءتبار الارث فىالاولاد وقدسمعت آنه لااعتبارله فهم والالزم انبجب علىالان المسلم وحدهفها لوكاناله الناناحدهما كافرفانهما اشتركا فيالقرب والجزئية وزاد الانالسم بكونه هو الوارث مع أنهم أوجبوها عليهما سوية فثبت أنه لاننظرالي الارث فيالاولاد اصلاکاهو صریح کلامهم وانه لاترجح للوارث علی غیر الوارث منه (و به)

ظهر انقول الرملي في حاشية الحر فين له ابنابن وبنت بنت أنها على ابن الابن لرجحانه اه مخالف لكلامهم ﴿ واما ﴾ قول الذخيرة واناستويا فيالقرب بجب علىمن له نوع رجحان فليس مراده ترجيع الفروع بعضهم على بعض بلمراده اذاوجدمعهم غيرهم نمن يساويهم كالاب معالابن فهناينطر الىالمرجح والانافض مسئلة ابنين احدهماكافر فافهم (ويؤخذ) منهذا اندلوله ابوابن انتجب على الا فقط لان طلب الترجيم انماهو عندالتساوى من كل جهة وهنا الاب اقرب في المسئلة فرع للفقير (واما) اذالم يوجد فيهامن قرابة الولادة فرع بل وجد فيه اصل واحد أواكثر سواء وجد معهم غيرهم من الحواشي اولافهو داخل في ضابط ذوى الارحام بدليل ذكر مسائل الاصول تحت ذلك الضابط وهواعتمار الارث لكنا قدوجدناهم لم يعتبروه في بعض الصور فعلمناانه ليس على اطلاقه كاقدمنا بيانه وهذامنشأ الاشتباه (فلابد) من تحرير ضابط جامع لمسائل الاصول التي لم يوجد فيها احدمن الفروع اخذا من فروعهم التي بينوا احكامها (فنقول) انديه تبر فيهم القرب والجزئية ايضا الااذاكان فيهم اب اوكانوا كلهم وارثين فانكان فيهم اب فح تجبعليه فقط وانكانوا كلهم وارثين فحيعتبر الارث كافي ذوى الارحام وكل ذلك ماخوذ منكلامهم (اما) اعتبار القرب والجزئية اذا كان فيهم غير وارث فلما فيالقنية اوكانالهام وجد لامفعلي الام اى لترجحها بالقرب واختصاصها بالارث دون الجد المذكور وفى حاشية الخير الرملي على البحرواذا اجتمع اجداد وجدات لزمت الاقرب ولولم يدلبه الاخراء اى كجدلام وجدابي ابيالاب ومقتضاه لزو.هما على ابيالام لقربه وان لم يرث وليس الجد الآخر مدليانه لانه منجهة الاب وهذامنجهة الام وفي القنية ايضالوله جدلام وعم فعلى الجد اه اى لترجعه بالجزئية اى كون الفقير جزأ له دون الع ولترجعه بالقرب لادلاء الجد بالام وادلاء العم بابي الاب ثم بالاب فقدم على العم وانكان الارث. للعم وحده * وفي الحانيه لوله جدلاب واخ شقيق فعلى الجداى لترجحه بالجزئية واختصاصه بالارث وانتساويا فيالقرب * ولمارمالوتساويا فيالقرب والجزئية وكان الوارث احدهما كجدلام وجد لاب والظه الترجيح بالارث فانهم جملوا الارث مرجحا عندالتساوى كما في العم مع الخال بل جعلوه اقرب حكمافني شرح الجامع الصغير لقاضي خان تجب على العم لأنه اقرب من حيث الحكم اه اي لكونه هوالوارث دون الخال ويكني في اثبات ذلك قولهم في قرابة الولادة الم يوجد

الترجيم اعتبر الارث وهنا لم بوجد مرجح للتساوى من كل جهة الافي الارث فيعتبر وكذا قولهم فىقرابة ذىالرجم المحرم آنه لوكان الوارث احدهما ترجح بكونه وارثًا وان ورثًا فعلى قدر الارث كمام عن البــدائم في الفصل الاول * فيتعين فيمسئلتنا وجوبها على الجدلاب لكونه هو الوارث دون الجد لام والله اعلم ﴿ وَامَّا ﴾ اذا كانفيهم أبوكاناقرب منغيره أومساويا كافيات وحداواب وامفعلي الآب لما في عامة المتون من أنه لايشارك الآب في نفقة ولده أحد * وقال في البدائع ولوله اب وجد فعلي الاللانه اقرب وقال ايضاو اوله اب وام فعلي آلاب اجماعاً ﴿ وَامَا ﴾ اذا كانواكلهم وارثين قَعِب نقدر الميراث كام مع احد من العصبات لما في البدائم اوكان له ام واخلاب وام اولاب اوان اخ لاب وام اولاب اوعم لاسوام اولاب كانت النفقة عليهما ائلاثائلثها علىالاموالثلثان على الاخوان الاخ والعم اه وفي الخانية والذخيرة لولهام وجدلاب فالنفقة عليهما اثلاثًا في ظاهر الرواية (فقد) ثبت مامهدناه من الاصل المذكورفيها اذاوحد اصول ولم يوجد معهم احدمن الفروع بدايل تفاريعهم المذكورة ويؤبده مافى حاشية العلامة الخيرالرملي حيث قال ويظهر من فروعهم ان الاقربية انما تقدم اذالم يكونوا وارثينكلهم فامااذا كانواكلهم فلاكالام والعم والجد لقولهم بقدر الميراث اهكلامه لكنه خاص بما اذا لم توجد الفروع كما قلنــا لمــاعلمت مناعتبار القرب والجزئية دونالارث اذاوجدت الفروع علىالتفصيل المار ومقيد ايضا عااذالم توجد في الاصول اب كمام ﴿ فَانْ قَلْتُ ﴾ قال في الخانية اذا كانله ام وجدلاب واخ شقيق قال الوحنيفة الهاعلي الجدوحده وهو مذهب الصديق رضيالله تعالى عنه اه وهذايشكل على مامهدته من الاصل المذكور لأنه قدوحد في المسئلة اصول وغيرهم وليسواكلهم وارثين لانالاخ يحجببالجد فيعتبر القربوالجزئية فيلزم انتكون النفقة علىالام فقطلانها اقرب منالجد واننظرت الىانكلامن الام والجد منالاصول ولم تنظر الى الاخ المحجوب لزم ازتكون النفقة عليهما اثلاثًا كالولم يوجد الاخ معهما (قلت) وبالله استعين ان مسئلة اجتماع الجدلات معالام بدون آخ آنما أوجبوا فها النفقة اثلاثا كالارث فيظاهر الرواية كاقدمناه لعدم تنزيلهم الجدمنزلة الابفىبات النفقة واما اذا وجد معالجد اخ فقدنزلوه منزلة الابحتى حجب الاخمن الارث اذامات ذلك الفقير الذي مرادنا ان نوحسله النفقة فلماتحقق تنزمله منزلة الاب فيهذه الصورة لزمت النفقة الجدكما لوكان الاب موجودا فلذا قدمناالدلولهجد لاب واخ لزمت الجدثم اذا وجدت معهما

ام ايضًا انما لم يازمهاشي من النفقة وانشاركت الجدفي المبراث لماعلت من تحقق تنزيله منزلة الآب في هذه الصورة حتى حسالاخ واذاكان الآب موحودا حقيقة معالاملايلزمها شئمن النفقة وانشاركته فىالارث فكذا اذاكانموجودا تقدىرا هذا ماظهرلى من فيض الفتاح العليم ﴿ الفصل الثالث ﴾ حيث علمت ماقررناه واتضم لك ماذكرناه وكانكله مأخوذا من فروعهم واصولهم صريحا اودلالة فلنذكرلك الضابطالجامع لقرابةالولادة بنوعيها ليكون قاعدة يعولءندالمراجعة عليها وهو في الحقيقة حاصل جامع لجميع ماتقدم (فاقول) مستعينا عن عاالانسان مالم يعلم (اعلم) انقرابة الولادة لايخلو اما ان يكون الموجود منها واحــدا او اكثر فانكان واحدا فالام ظاهر وهووجوبالنفقة علىه عند استىفاءشروط الوجوب وان كانا كثر فلا يخلو اما ان يوجد فروع فقط اوفروع وحواشي او فروع واصول او فروع واصول وحواشي اواصول فقط اواصول وحواشي فالاقسام ستة وبتي قسمسابع وهو الحواشيفقط تتمة الاقسام العقلية ولكنه ليس من قرابة الولادة التي هي الفروع والاصول ونذكر حكمه تتميما للاقسام (القسم الاول) اذا كانوافروعا فقطاعتبر القرب والجزئية فقط اى اعتبر الاقرب حزئية ان تفاوتوا قربا فيها ولا عبرة فيه للارث اصلا * فني ولد ن ولو احدهما نصرانيا او انثى تجب علمهما سوية ذخيره * وفي ان وان ان على الان فقط لقريه بدائم * وكذا في نت وان ان على البنت فقط لقرمها ذخيره . ويؤخذ من هذا انه لاترجيم لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوأمهما فيالقرب والجزئبة ولتصريحهم بانه لااعتبار للارث فيالاولاد والالوجبت اثلاثًا في آنو منتو لمالزم الان النصراني شي كمام (القسم الثاني) إذا كانوافروعا وحواشي فكذلك يعتبرالقر والجزئبةاي كلمنهما اواحدهمادون الارثوتسقط الحواشي بالجزئية * ففي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وانورثنا بدائع وذخيرة * وتسقط الاخت لعدمالجزئية ولكون البنت اقرب * وفيابن نصراني واخمسلم على الان فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة * أي لاختصاص الابن بالقرب والجزئسة وفي ولد منت واخ شقيق على ولد البنت وان لم مرث ذخيرة م اى لاختصاصه بالجزئية واناستويا فيالقرب لادلاء كل منهما بواسطة (والمراد) بالحواشي من ليس من عود النسب اي من ليساصلا ولافرعا مجازا فيدخلفيه مافي الذخيرة لوله ننت ومولى عتاقةفعلى البنت فقط وان ورثا اي لاختصاصها بالقرب والجزئية (القسم الثالث) اذا كانوا فروعا واصولا فيعتبر فيه قرب

الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيم فان لم يوجد اعتبر الارث * فني اب وابن تجب على الابن لترحجة بانت ومالك لابيك ذخيرة وبدائم * أي وان استويا في قرب الجزئية * ومثله ام وان لقول المتون ولايشارك الولد في نفقة ابويه احد * قال في البحر لان لهما تأويلا في مال الولد بالنص ولانداقرب الناس اليهما أه *فليس خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك * وفي جد وابن ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوى في القرب وكذا في الارث وعدم المرجح من وجه اخربدائع وظاهره انه لوله اب وابن ابناو بنت بنت فعلى الابلانه اقرب في الجزئية فانتفى التساوي ووجدالمرجح وهوالقرب وهو داخل تحت الاصل المارعن الذخيرة والبدائع أُوكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد (القسم الرابع) إذا كانوا فروعا واصولا وحواشي وحكمه كالثالث لماعلت من سقوط الحواشي بالفروع لترجمهم بالقربوالجزئية فكأنهلم يوجد سوى الفروع والاصولوهو القسم الثالث بعينه ﴿ القسم الحامس ﴾ اذا كانوا اصولا فقط فان كان معهم اب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في المتون من أنه لايشارك الاب في نفقة ولده احد * والا فلا مخلو اما ان يكون بعض الاصول وارثا وبعضهم غير وارث اويكونواكلهم وارثين * فني الاوليعتبر الاقرب جزئية لمافي القنيةله ام وجدلام فعلى الاماى لانهااقرب * وفي حاشية الرملي إذا اجتمع اجدادوجدات فعلى الاقرب ولولم * يدل به الآخر اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بلهوصريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبرالارث اه وعليه ففي جدلام وجدلاب نجب على الجدلاب فقط اعتبارا للارث وفي الثاني اعني لوكان كل الاصول وارثين فكالارث ففي اموجد لاب تجب عليهما اثلاثًا في ظاهر الرواية خاينه وغيرها (القسم السادس) اذاكانوا اصولاوحواشي فانكان احدالصنفين غير وارثاعتبر الاصول وحدهم ترجيما للجزئية ولامشاركة في الارث حتى يعتبر بقدر الميراث فيقدم الاصل سواء كان هوالوارث اوكان الوارث هوالصنف الآخرالذي معه * مثال الاول مافى الخانيه لوله جد لاب واخ شقيق فعلى الجد * ومثال الثاني مافى الغنية لوله جد لام وع فعلى الجد اى لترجمه فيهما بالجزئية مع عدم الاشتر إن في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هوالعم في الثاني، وإن كان كل من الصنفين اعنى الاصول والحواشي وارثًا اعتبر الارث * فني المواخ عصبي او أبن أخ كذلك اوع كذلك على الام الثلث وعلى العصبة الثلثان بدائع * ثم اذاتعدد الأصول

فيهذا القسم بنوعيه ننظن اليهم ونعتبر فيهم مااعتبر فيالقسم الخامس مثلا «١» اووجدفي المثال الاول جدلام مع الجدلاب نقدمعليه الجدلاب لترجيه بالارث، ولو وجد في المثال الثاني ام مع الجد لام نقدمهاعليه لترجمهابالارثوبالقرب * وكذلك لووجدفى الامثلة الاخيرة جدلام معالام نقدمهاعليه لماقلنا ولووجدمعها جدلاب كانت النفقةعليهوحده لانديحجبالاخوابنه والعمالتذيله ح منزلةالاب وحيث تحقق تنزيله منزلة الاب لمتشاركه الام في النفقة وانشاركته فيالارث كالوكانالاب موجوادحقيقة كما قرر ناه قبيل هذا الفصل (فهذا) زبدة ماقدمناه فىالفصــول السابقة علىوحهالصواب وهو سالم منالخلل والأضطراب بحول الملك الوهاب (واما القسم السابع) وهو الحواشي فقط فتقريره واضم من كالامهم وهوما قالوا انديعتبر فيهكونه ذارج محرم فلومحرماغيررج كالاخرضاعا لامجب عليه نفقة وكذا لورجاغيرمحرم كان العموان كانوارثا (ولابد) ايضا من كون المحرمية بجهة القرابة احترازا عنابن عم هواخ رضاعا (وقد) اعتبروا في هذا القسم الارث اى كونه اهلا للارث لاكونه وارثا حقيقة وعندالاستواء في المحرمية واهلية الارث يترجح الوارث حقيقة * ففي خال وابن عم على الحال لانه رجم محرم اهل للارث عندعدم أبن العم ولاشيء على أبن العم وأن كأن الميراث كله له لانه غيرمحرم * وفي خال وعم على العم لاستوأيهمــا في الرحم والمحرميــة وترجح العم بانه وارث حقيقة * وفي عم وعــة وخالة على العم ايضــا واوكان العم معسرا فعلى العمة والخالة اثلاثاكارثهما ويجعل العم كالعدم لانه يحرز كل الميراث كما يا ثنى بيانه في الخاتمه (تنبيه) قال في القنيه له عم وجد ابوام فتفقته على ابى الام وأن كان الميراث للعم ولو كان له ام وابو ام فعـلى الام قال وفيـه اشكال قوى لانه ذكر في الكتـاب اذا كان له ام وع موسران فعلمهما اثلاثًا فلم يجمل الام اقرب من العم وجمل في المسئلة المتقدمة ابا الام اقرب من العم ولزم منه ان تكون الفقـة على ابى الام مع الام ومع هـذا اوحبها على الام (وتنفرع) من هذه الجلة فرع اشكل الجواب فيه وهومااذا كانت له أم وعم وابو الامموسرون فيحتمل انتجب على الام لاغير لان ابا الام لما كان اولى من العم والام اولى منابىالام كانت الام اولى من الـعم لكن يترك جواب الكتاب ويحقل انتكون على الام وألعم اثلاثا اه ونقله في البحر وغيره «١» قوله لووجد في المشال الاول المراديه مامي عن الخاسة وقوله ولووحد في المثال الثاني المراد به مام عن القنيه منه

ولم بحيبوا عنه (اقول) وانت خبير بانه لااشكال اصلاعلي مامهدنا من الضابط الجامع لان ما ذكره من تقديم ابي الام على العم فهو لكون ابي الام مترجما بالجزئية مع عدم اشتراكهما في الارث فاعتبرت الجزئية فقط بخلاف ماعن اه الى الكتابمن عدم تقديم الام على العم لانهما اشتركا في الارث فاوجبها عليهما ثلاثا وبنحو ذلك اجاب الخير الرملي وامامافرعهواستشكلهفهو ظاهرايضا ممامهدناه لانهاجتم الاصول مع الحواشي وكل من الصنفين وارث فيعتبر الارث فتجب على الاموالعم اثلاثًا ويسقط أبو الام بالام لترجحها عليه بالقرب والارث * وبذلك أفتى بعض المتأخرين من مشايخ مشايخنا في خصوص هذا الفرع وكذا قال العلامة الرملي في حاشية البحران الذي ينبغي التعويل عليه في الفرع الشكل ان تكون على الأم والعم اثلاثا لان كلامنهما وارث وقدسقط ابوالام بالام فكان كالميت فتأمل يظهر لك الامر اه وفي ذلك تأسد لما مهدناه لموافقته له وعدم مخالفته لمسئلة الكتاب والله اعلم بالصواب ﴿ الحاتمة ﴾ اعلم ان جميع ماقدمناه انما هو فيما اذاكان جميع الموجودين موسسرين اذلاتجب النفقة الاعلى الموسر فلاتجب على غير الموسر ولو قادرًا على الكسب ولكن هذا باطلاقه خاص بالنفقة لغير قرابة الولادة أما في قرابة الولادة فانه بنظر فان كان المنفق هو الاب فلايشترط لوجوب النفقة عليه يساره بل تكنى قدرته على الكسب فاذا كان معسراكاسبا تجب عليه نفقة اولاده الصغار الفقراء والذكور الزمني الفقراء والاناث الفقيرات وانكن صححات وان كان لهم جد موسر لم تفرض النفقة عليه وانما هو يؤمر بهاليرجع على الآب لأنها لأنجب على الجد عند وجود الآب القادر على الكسب الاترى أنه لايجب على الجد نفقة ابنه المذكور فنفقة اولاده الاولى نعم لوكان الاب زمنا قضى بنفقتهم ونفقة الآب على الجـد ﴿ وَانْ كَانَ ﴾ المنفق هو الابن وهو معسر مكتسب وفي كسبه فضل عن قوته بجبر على الانفاق على الآب من الفضل وان كان لايفضل شيُّ وله عيال يدخلهمهم وتمامه في البدائم * فالمعتبر في انجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر وهو ظاهر الرواية كما فيالذخـيرة * اما غير هما فالمعتبر فيه الفقر والعجز بالصغراو الزمانة او الانوئة او بالخرق ﴿ أَيْ عَدَمُ احْسَانَ الصَّنْعَةُ او بكونه من ذوى البيوتات كما في الذخيرة وقدمنا عن الملتقي وغيره زيادة كونه طالب علم (واعلم) انما ذكرناء آنفا عن البدائع من أنها لاتفرض على الجد اذا كان الاب فقيرا هو للفهوم من عبارات المتون والشروح حيث لم يقيــدوا وجوب النفقة على الاب باليسار لكن نقل ذلك فىالذخيرة عن القدوري وقال

قبله قال في الكتاب الجد عنزلة الآب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الآب ميتا اوكان الآب حيا الاانه فقير لأن الفقير يلحق المبت في استحقاق النفقة على الموسر ثم قال بعد ذلك وهذا هو الصحيح من المذهب وماذكره القدوري قول الحسن بن صالح هكذا ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي الخصاف اه * لكن ذكر في الذخيرة ايضا ان الاب اذاكان معسرا والام موسرة تؤمر ان تنفق من مالها على الولد ليكون دينا ترجع به عليـه اذا ايسر لان نفقــة الصــغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقما واجبا عليه بامرِ القاضي فترجع عليه اذا ايسر والام اولي بالتحمل من سائر الاقارب اه * ولا يخفي أن هـ زا مخالف لماصححه أولا أذ لو جهـ ل الآب كالميث لكان الوجوب على الام بلارجوع على الاب فهذا موافق ومؤيدلما في المتون والشروخ منانه لايشارك الابفى نفقة ولده احد ولما في الخانيه مَن ان نفقة الاولاد الصغار والآناث المعسرات على الاب لايشاركه فىذلك احد ولاتسقط بفقره اه فعلمان رواية القدوري غيرضعيفة بل اقتصار المتون والشروحعليها اختيار لها كمانص عليه العلامة الرملي ولما قصر نظره صـاحب البحر على ماصححه فيالذخيرة قال لابد مناصلاح المتون والشروح وانت خبير بانه على هذه الرواية لاحاجة الى اصلاحها كيف هذا مع قولهم ان المتون والشروح تقدم على الفتاوي * نعم ان كان الاب زمنا فقيرا فح تجب نفقة الصغار على الجد اوالام اوغيرهمامن الاقارب وبجعل الاب كالميت بلا خلاف كمانص عليه فى الذخيرة حيث قال وان كان الاب رْمَنَاقَضَى بَنْفَقَةُ الصِّغَارُ عَلَى الجِدُ وَلَمْ يُرْجِعُ عَلَى احْدُ اتَّفَاقًا لانْنْفَقَةُ الابْ في هذه الحالةعلى الجدفكذا نفقة الصغار اه (واعلمايضا) انالاصلانهاذا اجتمع في قرابة من تجب لهالنفقة موسر ومعسرينظر الى المعسر فان كان محرزكل الميراث بجعل كالممدوم ثم ينظر الى ورثة من تجب له النفقة فتجمل النفقةعليهم على قدرمواريثهم وانكانالمعسرلايحرزكل الميراث تقسم النفقةعليه وعلى من يرثمعه فيعتبر المعسر لاظهار قدر مايجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين علىاعتبار ذلك كذا في الخانية وغيرها لكن اذا كان المعسرابا انما مجعل كالميت اذا كان زمنا كاعلته مما قررناه آنفا بخلاف غير الاب فتنبه لذلك (بيان هذا الاصل) صغيرله ام واخت شقيقة موسرتان وله اخت لاب واخت لام معسرتان فالنفقة على الام والشقيقة على اربعة ولاشئ على غـيرهما ولوجعل من لأنجب عليه النفقة كالمعدوم أصلا كانت الخاسا الماثة الجاس على الشقيقة والخمسان على الاماعتبارا

بالميراث * ولو كان له أم معسرة ولامه اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخالة لاب وام لان الام تحرزكل الميراث فتجعل كالمعدومة واما نفقة الام فعلى اخواتها الجاسا على الشقيقة ثلاثة ألجاس وعلىالاخت لاب خس وعلىالاخت لام خس * واو كان رجل معسر زمن لها بن صغير فقير وثلاثة اخوة متفرقين موسرين فنفقة الرجل على أخيه الشقيق وأخيه لامه اسداسا اعتبارا بالمبراث ، واما نفقة ولده فعلى عم الولد الشقيق فقط أى لأنه أذا جعـل الاب كالمعدوم لكونه يحرزكل ميراث ابنه يكون الوارث للابن هو اليم الشقيق فقط فيختص بالنفقة ايضا ولوكانالولد مناكانت نفقة الاب ولمنتدعلي اخيه الشقيق فقط اما البنت فلما قلنا انه مجمل الاب كالمعدوم كما في الابن « وأما الاب فلان وأرثه هنا هو اخوه الشقيقلانه يرثءمالبنت ولايرثغيرهمنالاخوةفلاتجعل البنت كالمعدومة مخلاف الابن لانه لابرث معه احد من اخوة الله فست الحاجة الى ان يلحق الابن بالعدم واذا جملناه معدوماكان ميراث الاب بينالاخ الشقيق والاخ لام على ستة فتجب النفقة عليهما كذلك ولوكان مكان الأخوة اخوات ﴿ ١ متفرقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خسة لأنه لابرث معالابن منهن احد فيجعل كالمعدوم فيكون ميراثالاب بينهن على خسة ثلاثة الحاس للشقية وخس للاخت لاب وخس للاخت لام بطريق الرد فتجب النفقة كذلك وامانفقة الابن فعلى الشقيقة فقط عندنا لان ميراثه عند عدم الاب يكون لها فكذلك النفقة اه ملخصا من فتاوى الامام قاضي خان (اقول) ومن فروع هذا الاصل مافي فتاوي المرحوم على افندى المرادي مفتى دمشق حيث (سئل) في امرأة فقيرة الها بنتان غنية وفقيرة واربعة ابناء اخ عصبي أغنياء ﴿ فَاجَابِ ﴾ بأن على منتها الغنية النصف وعلى ابناء اخيها النصف قال لان الفقيرة حسبت ليكون لاختها الثلث ولإبناء اخيها الثلث ثم سقطت عند وجوب النفقة فوجبت على اصحاب الثلثين فتنصفت عليهما اله (وسئل ايضا) عن طفل فقير لهام فقيرة وجدة لاب وعم موسران (فاجاب) على الجـدة السدس والبـاقى على العم على قـدر الارث ﴿ وَسَئُلُ اَيْضًا ﴾ في ايتام فقراء ألهم جد لاب معسر واعمام موسرون وامموسرة (فاجاب) بان النفقة كلها على الام دون الجد لانه معسر ودون الاعام لعدم ارثهم مع الجد اه (اقول) لكن في جوابه عن السؤال الاول غلط والصواب وجوب النفقة تمامها على البنت الغنية فقط لقول المتون لايشارك الولد في نفقة «١٠ قوله متفرقات اى واحدة الام وابوواحدة لاب فقط وواحدة لام فقط منه

ابو مهاحدفلا بحب على الفقيرة شئ لاعسارها ولاعلى ابناء الاخ لانهم من الحواشي * وقد علت عامهدناه من الاصل الجامع انه متى وجد الفروع تسقط الحواشي كما في منت واخت شقيقة فانها تجب على البنت فقطولاشيء على الشقيقة مع انها اقرب من ابناء الاخ، واولى من ذلك ايضا ابن نصراني واخ مسلم تجب على الابن فقط ولاشيُّ على الاخ المسلم وان كان الارث كله له * وكذا الجوابعنالسؤال الثانى غير صحيح لان الام فيه لاتحرز كل الميراث فلاتنزل منزلة المعدوم كما علمت من الاصل الذي قررناه في الخاتمة فإن اطلاق ذلك الاصل نقتضي ان من لا يحرز كل الميراث يعتبر حيا وان لم يكن الوارث معه متعددا و ح فاذا اعتبرنا الام هنا حية تسقطالجدة مافيكون الوارث هو العم فقطفتكون الننقة كلها عليه وحده ولهذا اوجب النفقة فيالسؤال الثالث على الام وحدهاواسقط الاعمام الموسرين بالحد المسر لان الوارث على اعتبار حياة الجدلاب هو الام وحدها وهي غير متعددة والله اعلم (وانما نبهنا) على ذلك لئلا يغتريه احد وليعلم المتصدر للفتوى صعوبة هذه المسائل * فانها مماتحير فيها الائمة الاوائل * وزلت فيها اقدام افهام الافاصل * فقد اشبهت بكثرة التنويع والانقسام * مسائل توريث ذوىالارحام * والذي يسهل الامر على الناظر والسامع * حفظ ماتقدم من الضابط الجامع * فكن له ارغب آخذ * وعض عليه بالنواجد * * فانك لاتكادَّجِده في كتاب * ولاتسمعه من خطاب * وادع لقصير الباع * قلمل المتاع * الذي اظهر الله تعالى من فضله على مديه * عالم يسبق اليه * ولم يقف احد قبله عليه * مع ضعفه وقصوره * و كلالة ذهنه وفتوره * ولكن لله در من قال * وابلغ في المقال شعر ﴿ ان المقادير اذا ساعدت ، الحقت العاحز بالقادر ﴾ والحمد لله اولا واخرا * وباطنا وظاهرا * والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم * وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى اله وصحبه وسلم قال مؤلفها روح الله تعالى روحه ونور مرقذهوضرمحه نجزت الرسالة المباركة الميمونة ان شاء الله تعالى على مد جامعها الحقير محمد عامدين اسعده مولاه * في دنماه وعقباه وذلك في شوال سنه ١٧٣٥ النب ومأتين وخسة وثلاثين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلاة وتحمه

هي الرسالة الثالثة عشرة إلله

رفع الانتقاض ودفع الاعتراض على قولهم الاعان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض خلامة المحققين السيد مجدامين الشهير بأبن عابدين رجه الله تعالى آمين

-ه ﴿ الرسالة الثالثة عشرة ﴿ ص

الله الرَّيْمُ الرّيْمُ الرَّيْمُ ال

الحمدلله الواحد الاحد * والصلاة والسلام على سيدنا مجمد السيدالسند * وعلى آله واصحامه وتابعيهم باحسان على طول الامد (امابعد) فيقول راجيعفو رمه * واسير وصمة ذنبه * مجد امين * ان عمر عامدين * غفرالله تعالى لهو لوالديه * ولمنله حق عليه ﴿ هذه رسالة سميتها رفع الانتقاض * ودفع الاعتراض * على قولهم الاعمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض * اذكر فيها ما يفتم على مه المولى الأكرم . الذي عايالقا * عام الانسان مالم يعلم * علىماوصل اليه فهمي * وانتهي اليه علمي * مماذكره علماؤنا الراسخون* وسلفناالاقدمون . موأنا الله تعالى واياهم دار السلام . وحشرنا في زمنهم تحت لواء سيد الآنام * عليه الصلاة والسلام (فنقول) اعلم ان ائمتنا الحنفية صرحواً في كتبهم بان الإيمان عندنا مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض وصرحوا ايضابانها مبنية عندنا على العرف وفرعواعلى الاصلين المذكورين مسائل عديدة وبين هذين الأصلين مناقضة محسب الظاهر * وكذا في بعض الفروع المفرعة علمهما خفاء لابدركه الا الماهر * وقد خفي ذلك على كثير من الناظرين * وحارت فيه افكار الفضلاء الكاملين * فضلاعن القاصرين * فلنتكلم على ذلك عاموضح الحالويز ع الاشكال * بعون ربالعالمين ﴿ قَالَ ﴾ في الاشباء والنظار قاعدة الائمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض فلو اغتاظ من انسان فحلف ان لايشتري لهشياء نفلس فاشتري له عائة درهم لم نحنث ولو حلف لا ببيعه بعشرة فباعه باحد عشر او تسعة لم محنث مع ان غرضه الزيادة لكن لاحنث بلا لفظ ولوحلف لايشتريه بعشرة فاشتراه باحدى عشر حنث وتمامه في تلخيص الجامع الكبير وشمرحه للفارسي انتهى كلام الاشياه * وهذا بحسب مع الظاهر مشكل من وجهين * الاول انهذا الاصل وبعض الفروع المذكورة مخالف لقولهم الاعان مبنية على الغرف * الثــاني ان الفرع الاخير موافق لبناء الاعان على العرف ومخالف لبنائها على الالفاظ مع اله مفرع عليه لكن صاحب الأشباه احال تمام تقرير المسئلة الى تلخيص الجامع الكبير وشرحه للفارسي فنذكر حلة كلامهما فان فيهالبيانااشافي * والتقريرااوافي * ونشرح ما في ذلك من الحفاء ليظهر المراد . نفعاً للعباد (واعلم) أولا أن هذا الموضع من

المحلات المشكلة * والمسائل المعضله * فعلمك ان تتلقاه نفكر خال وقاد * لكي تذلل لك الله ولنقاد * وعن نمه على صعوبة هذا المحل الامام حال الدين الحصيري في كتابه التحرير شرح الجامع الكبير حيث قال فيباب اليمين في المساومة كما نقله عنه الفارسي فيشرحه تحفة الحريص مانصهورويعن القاضي الجليل السمجزي رجه الله تعالى أنه قال لاصحاله هماوا نظار حمسائل الجامع فسألوه عن مسائل هذا الياب فقال التوني بالين من هذا وروى عن الشاشي رجه الله تعالى الذيكان من اصحاب الكرخي رجه الله تمالي انه قال قرآناكتاب الجامع على الكرخي فلما انتهينا الى هذا الباب وضع نكتة لتخريج مسائل الباب فانتقضت بمسئلة أنبيةمن البابثم وضع نكتة اخرى فانتقضت عسئلة ثالثةثم وضع نكتة اخرى فانتقضت بالرابعة فقامو ترك الدرس ومئذقال ذكر مشايخنا هاتين الحكاسن لسان الصعوبة انتهى ولنذكر من مسائل هذا الباب مامخص غرضنا المقصود فنقول مستمدين العون من الملك المعبود (قال) الامام صدرالدين أبو عبد الله مجد بن عباد من ملك داد « ١ » الخلاطي في كتامه الذي لخص له كتاب الجامع الكبير للامام مجد بن الحسن في باب اليمين في المساومة حلف لايشتريه بعشرة حنث باحدعشر ولو حلف البائع لم محنث به لان مراد المشترى المطلقة ومراد البائع المفردة وهو العرفولواشتري او باع بتسعة لممحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدًا لكن لايحنث بالفرض بلا مسمى كمن حلف لايخرج من الباب أولاً يضرب سوطا اولا يشــترنه نفلس او ليغدننه اليــوم بالف فخرج من السطح وضرب بعصا واشترى بدينار وغدى برغيف مشترى بالف لمحنث كذا تسعة ودينار اوثوب وبالعرف نخص ولايزاد حتى خص الرأس بما يكبس ولم يرد الملك في تعلمتي طلاق الاحنبية بالدخول انتهى ﴿ وَقَالَ ﴾ شارحه الشيخ الامام علاء الدين أبو الحسن على بن بليان بن عبدالله الفارسي الحنفي في شرحه المسمى تحفة الحريص في شرح التلخيص رجلان تساوما ثوبا فعلف المشترى انه لايشترمه بعشرة فاشتراه باحدعشر حنث في عينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة « ٧ »والزيادة على شرط الحنث لاتمنع الحنث كما لوحلف لابدخلهذه الدار فدخلها ودخل « ١ » قال شارحه ملك داد اسم مركب من كلة عربية وهي ملك وكلية فارسية وهي داد ومعنا ها قبل اما العدل الذي هو خلاف الظلم واما العطاء فيكون ملخص معنى هذا الاسم عطاء الملك لانهم نقدمون المضاف اليه على المضاف ومحتمل ان يكون معناه عدل الملك والله تعالى اعلم انتهى dia

دارا اخرى ﴿ ولو ﴾ كان الحالف البائع لا بسعه بعشرة فباعه باحد عشر لممحنث لحصول شرط بره لان غرضه الزيادة على العشرة وقـد وحد * وهذا لان البيع بالعشيرة نوعان بيع بعشيرة مفردة وبيع بعشيرة مقرونة بالزيادة فني المشترى اللفظمطلق لادلالةفيه على تميين احد النوعين فكان مراده العشرة المطلقة والشراء بعشرةله حقيقة وهو العقد بعشرة ومحاز وهوالتزام عشرة بازاءهذا الثوب لان الشراء عقدوفيه التزام الثمن وقد دل حال الحالف علىارادة المجازلان الحامل « ٣ » له على اليمين معنى التزام الشمن عمل عليه * اما البائع فراده البيع بعشرة مفردة بدلالة الحال اذغرضه ان يزيده المشترى على العشرة ولم يوجد شرط حنثهوهو البيع بعشرة مفردة فلامحنث وهذا هوالمتعارف بين الناس فمحمل اليمين على ماتعارفوه ﴿ وَلُو ﴾ اشتراء المشترى اوباعه البائم تسعة لم محنث واحدمنهمـــا اما المشترى فلانه مستنقص فكانشرط سره الشراءيانقص من عشرة وقدوحد واماالمائع فلانه وانكان مستزيدا للثمن على العشرة الاانه لايحنث بفوات الغرضوحده بدون وجودالفعل المسمى وهوالبيع بعشرةفلا يحنث * وهذا لان الحنث انمايثبت عايناقض البرصورة وهو تحصيل ماهو شرط الحنث صورةوالمحالف في الاقدام على الممين غرض (فاذا)وحدالفعل الذي هو شرط الحنث صورة وفات غرضه به فقد فات شرط البر من كل وحه فحنث (اما) اذا وحد صورة الفعل الذي هو شرط فيالحنث بدون فوت الغرض اوبالعكس لايكون حنثامطلقا فلايترتب عليه حكم الحنث وصاركن حلف لامخرج من الباب فغرج من جانب السطح اوحلف لايضرب عبده سوطا فضربه بعصااوحلف لايشترى لامرأته شيأ نفلس فاشترى لهاشيأ بدبنار اوحلف ليغدىن فلانا اليوم بألف درهم فغداه برغيف مشترى بألف لم محنث فيهذه الصوركلها وانكان غرض الحالف فيالمسئلة الاولى القرار في الداروفي الثانية الامتناع عن إيلام العبدوفي الثالثة الداء المرأة وعدم الانعام علمها « ٧ » قوله وزيادة وهي الدرهم الحادي عشر فشرط حنثه وجود الفعل المحلوف علمه وهو الشراء بالعشرة فاذا اشترى باحد عشر فقد وحدشرط الحنث وزيادة والزيادة لاتمنع الحنث ولا نقـال أن الاحد عشر غير العشرة وهو قد حلف على العشرة لأنا نقول مهاد المشترى العشرة المطلقة الشاملة للمفردة والمقرونة كما يأتي فمراده بالشراء بعشسرة التزام العشرة ازاء المبيع محازا لا القعد بالعشرة « ٣ » الحامل اسم ان ومعنى تمبز والتزام خبرها منه

وفي الرابعة كون ما يغديه به كثيرالقيمة *وكذا لواشتراه المشترى اوباعه البائع تسعة و دينار او بتسعة وثوب لميحنث * اما المشترى فلان شرطحنثه لم يوجد لاحقيقة ولا مجازا اما حقيقة فلان العقد ليس بعشرة * وامامجازا فلانعلم يلتزم العشرة بازاء المبيع والمشترى وان كان مستنقصا عيينه الثمن عن العشرة الاانذلك غرض وبالغرض يبر « ١ » ولايحنث لما قلنا واما البائع فلعدم وجود شرط الحنثصورة وهوالبيع بعشرة مع تحقق شرط مره وهو الزيادة على العشرة اذغرضـــه الزيادة وبالغرض يحقق البر دون الحنث لماقلناانتهي كلام شرح التلخيص وسنذكر تمامه ﴿ تنبيه ﴾ لتوضيح مامر اعلم انالحالف على شيء لأبد ان يكون له في الاقدام على اليمين غرض ثم انذلك الغرض قديكون نفس الفعل الذي سماه مثل لا ادخل هذه الدار فالفعل المحلوف عليه عدم الدخول وهو الغرضومثل لادخلنهذه الدار فالفعلهو الدخول وهو الغرض وقد يكمون الغرض هوذلك الفعلالمسمي فقط اومع شئ آخرمثل لااشتربه بعشرةفالفعل هوعدم الشراء بعشرة والغرضهوعدم الشراء بها ويما فوقهالانهمستنقص فمراده الشراء عادونها وكذا لااسعه بعشرة فانالغرض هوعدم البيع بالعشرةالمسماة وبما دونهالانهمستزيد فمراده البيع بمافوقهاوقديكون الغرض امرا خارجا عن الفعل المسمى ولا يكون المسمى مرادا اصلامثل لااضع قدمي في دار فلان فان الفعل المسمى المحلوف عليه هوعدم وضع القدم والغرض المنع عن الدخول مطلقا والمسمى غيرمرادحتي لووضع قدمه ولم يدخل لميحنث يثم ان البرلايتحقق الابتحقق الغرض فصارحصول الغرض شرطا للبرومن المعلوم ان الحنث نقيض البرفالحنث لايتحقق الاعانفوت الغرض وهو عــدم الفعــل المحلوف عليه اثباتا اونفيا فني لا أدخل انمايحقق الحنث بالدخول وفيلادخلن بعدمه فاذا تحقق الفعل الذي هو شرط الحنث وفات مه الغرض فقد فات شرط البرمن كل وجه فيتحقق الحنث المطلق المترتب عليه حكممه من لزوم كفارة ونحوهما لنحقق شرطمه وهو وجود الفعمل المفوت للغرض لأن شرط الحنث الكامل هو وجود الفعـل مع فوات الغرض اما اذا وجد صورة الفعـل بدون فوت الغرض أي بان وجد معـه الغرض أوبالعكس أي عكس ألوجه الاول الذي هو وجود الفعل مع فوت الغرض بأن وجد الغرض وفات الفعل وعكس الثانى الذي هو وحود الفعل والغرض ايضا بأن فات كل من الفعــل والغرض فلا يتحقق الحنث في كل من صــورتى العكس « ۱ » قوله وبالغرض يبر فيه نظر منه

المذكورتين والصورة التي قبلهمالعدم وجود شرط الحنثالكامل (فالحاصل) ان الاوجه اربعة لانه اماان وجد حقيقة الفعل و نفوت الغرض ، اوتوجد صورة الفعل والغرض او يوجدالغرض فقط ويفوت الفعل * او لايوجد شيُّ منهما والحنث المايتحقق في الوجه الاول فقط دون الثلاثة الباقية * مثال الاول الشراء باحد عشر في المسئلة الاولى من المسائل الاربع المتقدمة في اول عبارة تلخيص الجامع لان الفعل المحلوف عليه الشراء بعشرة وغرض المشترى الحالف نقص النمن عن العشرة فاذا اشترى باحدعشر فقداشثري بمشرة وزيادة ووجدا لفعل المحلوف عليموفات الغرضوهذا هوشرط ألحنثالمطلق المترتب عليه حكمه فلذا قالوا اندمحنث ولانقال ان الشراء بعشرة معناه الحقيق عقد الشراء بعشرة والعقد باحد عشر غير العقد بعشرة فلم يوجد الفعل المحلوف عليه لانا نقول انالشراء بعشرة له معنى حقيق وهو ماذكرته ومعنى مجازىوهو التزامالعشرة بازاءالثوب المبيع ومرادالمشترى هوالمعنى المجازي بقرينة حالية وهي انالحامل لدعلي اليمين من جهة المعني هو التزام الثمن وذلك الثمنهو العشرة التي سماها والعشرة تطلق على العشرةالمفردة وهيهذا الكم المنفصل الذي هوآخر مراتب الآحاد واول مراتب المشرات وتطلق على المقرونة اي العثمرة التي قرنت بغيرها من الاعداد ولما كانغرض المشترى نقص الثمن عن العشرة وعدم التزامها بازاء المبيع علم ان مراده مطلق العشرة اى الشاملة للفردة والمقرونة فاذا اشترى بالمفردة فلاكلام في اندقد وجد الفعل وفات الغرض فحنث وكذا او اشترى بالمقرونة لان غاسهانه وجدت العشرةالتي امتنع منالتزامهافي الثمن ووجد معهازيادة وهيالدرهمالخادي عشر مثلاواذا وجد شرط الحنث ووجد معه زيادة فتلك الزيادة لاتمنع الحنث كالوحلف لايدخل هذه الدار فدخلهاو دخل دارا اخرى فأنه محنث وان زادعلى شرط الحنث (ومثال) الوحه الثاني البيم باحد عشر في المسئلة الثانية من المسائل الاربع المذكورة فانه وحدت صورةالفعلالمحلوف عليه وهو البيع بعشرةالتي فيضمن الاحد عشر ووجدايضا الغرض لانغرض البائع الحالف الزيادة على العشرة وقدوجدت فلايحنث لان شرط الحنث وجود الفعل معفوت الغرض وهنالم يفت الغرض بل وجدعـلي ان الفعل في الحقيقة لم يوجد ايضالان مراد البائع في قوله لا ابيعه بعشرة العشرة المفردة اماالعشرة المقرونة بالزيادة فانه غير ممتنع عنها بل طالب لها وهي غرضه فاذا باع باحد عشر فقد وجد غرضه ولم يوجد الفعل المحلوف عليــــــــــ حقيقة اى الذي اراد منع نفسه عنه وانما وجد صورة في ضمن الاحد عشرولذا قيد الشرط نقوله امااذا وجدصورة الفعل والافحقيقة الفعل لمتوجدوكيف توجد حقيقة الفعل الذي هو شرط الحنث،مع وجوّد الغرض الذي محصل به البروهما متناقضان(ومثال)الوجه الثالت الشراء يتسعة في المسئلة الثالثة من الاربع المذكورة لان المشترى الحالف مستنقص عن العشرة فاذا اشترى تسعة فقد وجد غرضه ولم نوجد الفعل المحلوف عليه اصلا فيكمون قد وحد شرط البر الكامل وفات شرط الحنث من كل وجه فلا يحنث ﴿ ومثالَ ﴾ الوجه الرابع البيع بتسعة في المسئلة الرابعة من المسائل الاربع لان البائع طالب للزيادة فاذا باع تتسعة وقد حلف لا ببسع بعشرة لم نوجد الفعل المحلوف عليه وهو العشرة ولا الغرض وهوالزيادة تحيث فات الفعل لم يحمقق شرط الحنث الكامل وان فات الغرض لان فوت الغرض لانوجب الحنث مالم نوجد الفعللان الحنث شرطه وجود الفعل المفوت للغرض كامرفلذا لايحنث * ومثله المسائل الاربع الثانية المتقدمة في عبارة الجامع في قوله كن حلف لايخرج من الباب الخ فانه لم توجد فيها الفعل ولم توجد الغرض ايضابل فات لأنه حلف لانخرج من الباب وغرضه القرار في الدار فاذاخرج من السطح فات الغرض لكن لم يوجد الفعل وهو الخروج من الباب ومثله لااشتريه بعشرة فاشتراه تتسعة ودنسار فانه وانكان غرضه منعنفسه عنىالشراء بعشرة وباكثر منها ثمنية لكنه لموجد الفعل وهوالشراء بعشرة لاحقيقة ولامحازا وكذا لوباعه بذلك لامحنث بالاولى لانهلم وجد الفعل ولكنه حصل الغرض لان البائع مراده البيعباكثر من العشرة من حيث العدد او الثمنية (فقد) ظهرو حدالحكم المذكور في كل من المسائل المذكورة وتفريعها على ان الاعان منسة على الالفاظ لاعلى الاغراض اي أنها تبني على ماتلفظيه الحالف من الفعل المحلوف عليه المناقض للغرض فاذا وجد الفعل المذكور ثبت الحنث المطلق والافلا ولاتبني على الغرض فلايقال انالمعتبر غرض الحالف فانفات الغرض حنثسواء وجدالفعل اولا وانوجد الغرض لاتحنث سواء فات الفعل اولا لان المعتبر اللفظ والغرض لايعتبر الااذاوحد معهاللفظ وهذا مااشار اليه في لخيص الجامع بقوله وبالعرف مخص ولابزاد (قال) شارحه الفارسي رجمالله تعالى وقوله فيالمتن وبالعرف مخص ولابزاد جواب عن سؤال مقدر * وهوان تقال غرض المشترى من اليمين عرفا النقصان عن عشرة فاذا اشترى بتسعةو دينار او بتسعةوثوب لم يوجد النقصان بلوحدت الزيادة منحيث القدر والمالية فوجب الايحنث وكذا البائع تسعة مفردة وجب ان يحنث لان المنع عن ازالة ملكه بعشرة منع عن ازالته تسعة عرفا كمان امتناع

المشترى عن التزام عشرة بازاءالمبيع امتناع عن التزام احدعشر * والجواب عن الاول انالحكم لانثبت بحجر دالغرض واعانثبت باللفظ والذي تلفظ بدالمشتري لامحتمل الشراء بتسعة ودينار اوثوب اذ الدرهم لايحتمل الدينار ولاالثوبولا عكن ان بحمل محازا عن الشهراء بمايبلغ قيمته عشرة باعتبار الغرض فىالعرف لانه لاتجوز الزيادة على ماليس في لفظه بالمرف لمايذكره « ١» ولهذا لوحلف لايشتريه بدرهم فاشتراه بدينارلم يحنث * واماالجواب عن الثانى اى عن قوله وكذا البائع بتسعة الخفهو ان نقول الملفوظ هو العشرة وطلب الزيادة على العشرة ليس في لفظ البائم وليس هو محتمل لفظه اذ اسم العشرة لايحتمل التسعة ليتعين بغرضه والزيادة على اللفظ بالعرف لأبجوز بخلاف الشهراء بتسعة ٧٥٧ن العشرة في جانب المشترى محتمل عشرة مفردة وعشرةمقرو نة فتتعين احداهما بغرضه إذ العام محوز تخصيصه وتقسده بالعرف كاخص الرأس فيمااذا حلف لاياكل رأسا عايكبس في التنور ومباع في المصر وهو رأس الغنم والبقر عند ابي حنيفة لانه المتعارف في زمانه وبرأس الغنم خاصة عندهما لانه المتعارف في زمانهما ولا محنث برأس العصفور ونحوه * وكذا أذا اشترى بالف درهم وفى البلد نقود مختلفة يخص الثمن بالنقد الغالب بدلالة العرف وهذا لان تخصيص اللفظ بالنية جائز وهوارادةالحالف وحده فتخصيصه بالعرف اولى لانه ارادة جيع الناس، اما الزيادة على ماشرط الحالف بدلالة العرف لا تجوز لانه لاتأثير لها في جعل ماليس علفوظ ملفوظا * والهذا لوقال لاحنبية ان دخلت الدارفانت طالق كان انوا ولابراد الملك في لفظه بالمرف ليصير كأنه قال ان دخلت الدار وانت في نكاحي فانتطالق وان كان المتعارف فيما بين الناس لان الملك ليس عذكور في لفظه ولاتأثير للمرف في جمل ماليس علفوظ ملفوظا انتهى كالام الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع وفيه نوع خفاء ناشئ عن سقط او تحريف * بدركه ذوالذهن الصافي والطبع اللطيف ﴿ خاتمة ﴾ في توضيح هذا المقام * بما يرفع الشبه

« ١ » قوله لما يذكره اى في قوله ولهذا لوقال لاجنبية الخ منه

« ٧ » قوله بخلاف الشراء بتسعة الخ جواب عن قوله كما ان امتناع المشترى عن التزام عشرة الخ لكن فى هذا الكلام نظر لايخفى على من له المام والظه ان هنا سقطا من الكاتب والاصل فى العبارة هكذا ومشله الشراء بتسعة بخلاف الشراء باحد عشر فانه يحنث لان العشرة فى جانب المشترى يراد بها المطلقة الشاملة للفردة والمقرونة بخلاف البيع لان العشرة فى جانب البائع تحتمل عشرة مفردة وعشرة مقرونة الخ هذا ماظهرلى فتأمله منه

والأوهام * اعلم ان استعمال الالفاظ فيما وضعت له لغة تسمى حقيقة وقد تستعمل في غيره لقرينة ويسمى مجازا بالنظرالي وضع اللغة . ثم هذا المجازقديعرض له كثرة استعمال عند قوم بحيث لايستعمل اللفظ فيغيره اويستعمل قليلافيصيرذلك اللفظ حقيقة عرفية عامة اوخاصة * فالعامة كالدابة فانها في أصل الوضع اسم لمايدب على الارض ثم خصصت بذوات الاربع مما يركبوشاع العرف العام بذلك حتى صار استعمال اللفظ فيه حقيقة عرفية لابراد بد غيرها حتى تركت به الحقيقة الاصلية وهذه حقيقة عرفية لغوية ايضافني الفاموس الدابة مادب منالحموان وغلب على مايركب انتهى والعرفية الخاصة كالالفاظ المصطلح عليها فيالشرع اوفى عرف طائفة كالصلاة والحج فانهمافي اللغة اسم للدعاء وللقصد الى معظم ثم خصافي عرف الشرع بهذه الافعال المخصوصة وكالفاعل والمفعول في عرف النحوي والوتد والسبب في عرف العروضي * فهذا القسم ايضاشاع عند اهله حتى صارحقيقة عرفية اصطلاحية بحيث لايفهم منه في تخاطبهم غيره وتركت به الحقيقة الاصلية * فالعرف له اعتبار في الكلاملانه السابقالي الافهاموذكر السيد الشريف قدس سره فيحواشي المطالع أن الاغظ عند إهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره * وقد صرح الاصوليون بان الحقيقة تترك مدلالة العادة كالنذر بالصلاة والحج * وصرح المحقق ابن الهمام في تحرير الا صول في محث التخصيص ان العرف المملى لقوم مخصص للفظ العام الواقع في مخاطبتهم عند الحنفية خلافا لاشافعية كالوقال حرمت الطعام وعادتهم اكل البر انصرف الطعام اليه اى الىالبر وهو اي قول الحنفية هوالوجه اي المعتبر واما تخصيص العام بالدرف القولي وهو ان سعارف قوم اطلاق لفظ لمعني محبث لا شادر عند سماعه الا ذلك المعني فحمل اتفاق كاطلاق الدابة على الحجار والدراهم على النقد الغالب انتهى موضحاوتمامه فيهوقال في البحر من كتاب الوقف نقلا عن فتاوى العلامة قاسم تلميذان الهمام نص أنو عبدالله الد مشقى في كتاب الوقف عن شخه شيخ الاسلام أن قول الفقهاء نصوص الواقف كنص الشارح يعني في الفهم والدلالة لافي وجوب العمل مع ان التحقيق أن لفظه ولفظ الموصى والحالف والناذر وكل عاقد محمل على عادته في خطامه ولغته التي شكلمها وافقت لغة العرب ولغة الشرع املا انتهي (فظهر) ان دلالة الالفاظ على معانها العرفية معتبرة ومن ذلك ماصر حـوابه من ان مبني الاعان على العرف قال المتابى وهو الصحيم وفى الكافى وعليه الفتوى كما نقله ابن اميرحاج فيشرح التحرير قبيـل مسـائل الحروف وعليـه فروع كثيرة في كتب

الفقه * منها لوحلف لاياكل رأسا انصرف الى ماساع في مصره ويكبس في التنور لانه المتمارف * ومنها لوقال لآخر طلق امرأتي ان كنت رحلالايكون توكيلا تقرينة آخرالكلام المستعمل عرفافي النوبيخ والتعجبز ومنهامسئلة عين الفوركائن خرحت فانت طالق وقد تهيأت المخروج بتقيد لتلك الخرجة التي تهيأت الهبا حتى لوخرحت بعد ساعة لامحنث وكقول من دعى الى الغداء والله لا اتفدى فانه متقدد بالغداء المدعو المه لانه المراد عرفا ونظـائر ذلك كثيرة ﴿ وقال ﴾ في تنوير الإبصاروشر حدالدر المختار مانصه ولاحنث في حلفه لايا كل لحاما كل مرقه او سمك الا اذا نواهما ولافي لابرك دابة فرك كافرا اولا مجلس على وتد فحلس على حبل مع تسميتها في القرأن لحما ودابة واوتادا للعرف ومافي التبيين من حنثه في لا تركب حيوانًا تركوب الانسان رده في النهر بان العرف العملي مخصص عندنا كالعرف القولي انتهي ﴿ أقول ﴾ ومافي التبيين رده أيضا في فتم القدىر بأنه غير صحيم لتصريح اهل الاصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الا عرفاعليا انتهى . والظاهر انماذكر الزيلمي في التدين مبنى على ما زعمه من أن الأصل اعتبار الحقيقة اللغوية قال في البحر في مسئلة الرأس وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المفتى ان يفتى بماهو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الحالف كما افاده في المختصر اي الكنز وما في التبيين من ان الأصل اعتبار الحقيقة اللغوية أن أمكن العمل لها والافالعرف النح مردود لأن الاعتبار آثما هو للمرف وتقدم أن الفتوى على أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والادمي ولذا قال في فيحالقدىر ولوكان هذاالاصل المذكور منظورا اليه لما بجاسراحد على خلافه في الفروع انتهى وفي البدائع والاعتماد آنما هو على العرف أنتهى كلام البحر (فثبت) مهذا صحةقولهم الاعان مبنية على العرف وقد قالوا ايضا الإعان مبنية على الالفاط لاعلى الاغراض والاغراض جعفرض مابريده الانسان ويطلبه فرادهم بالالفاظانما هو الالفاظ العرفية ا**ى**الدالة على المعانى العرفية فالاعان مبنية على الالفاظالمرفية دونالالفاظ اللغوية اوالشرعية ودون الاغراض * فقولهم الاً عان منه على العرف احترزوا مه عن ننائها على اللغة او الشرع مثلا فاذا استعمل الحالف لفظاً له معنى لغوى او شرعى وكان في العرف له معنى آخر تراد به معناه العرفي وقولهم الآيمان مبنية على الالفاظ احترزوا به عن بنائها على الاغراض وصرحوا بذلك فى قولهم لاعلى الاغراض لخفاء المقابلة بين اللفظ والغرض بخلاف مقابلة المعنى اللغوى للمعنى العرفي فلذا لم يصرحوا به هناك (ثم اعلم) ان الغرض

الذي يقصده المتكلم بكلامه قد يكون هو معنى اللفظ الذي تكلم به حقيقة او مجازا وقد يكون امرا آخر خارجاعن اللفظمدلولا عليه بجملة الكلام كدلالة الكنايةعلى المعنى المكني عنه في قولك فلان كثير الرماد فان هذا اللفظ معناه في اللغة والعرف واحد ولكنه اربد به لازم هذا المعنى وهو وصفه بالكرم وهذا المعنى خارج عن اللفظ مداول عليه بجملة الكلام لم يوضع له اللفظ لاحقيقة ولامجازا (اذا) عرفت ذلك فالاول كقوله لااشتريه بعشرة فغرض المشترى منع نفسه من النزام الشرة في عمن ذلك المبيع سواء كانت عشرة مفردة اومقرونة بزيادة والعرف ارادة ذلك ايضًا فهنا اجتمع الفرض والعرف في لفظ الحالف فأذًا اشترى باحد عشر حنث لانه اراد العشرة المجازية المطلقة وهي موجودة في الاحد عشر * والثاني كقوله لااسعه بعشرة فباعه بتسعة لايحنث لان غرض البائع ان يبيعه باكثر من عشرة لانه طالب للزيادة وانه لابريد سعه بتسعة لكن التسعة لم تذكر في كلامه لأن العشرة لم توضع للسعة لالغة ولاعرفا فغرضه الذي قصده من هذا الكلام خارج عن اللفظ مفهوم منجلة الكلام فلو اعتبر الغرض لزم ابطال اللفظ والعبرة فى الا مان اللا الفاظ المجرد الاغراض لان الغرض يصلح مخصصا لامن بداو التخصيص منعوارض الاعلفاظ فاذاكان اللفظ عاما والغرض الخصوص اعتبرماقصده كالرأس في لا آكل رأسافان لفظه عام والغرض منه خاض كما مرواعتم ارهذا الغرض لا يبطل اللفظ لا أنه بعض ماوضع له اللفظ * وكذا او حلف لايشتر به بعشرة دراهم فاشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب لايحنث وأن كان غرضهالشراء بانقص منعشرة وقد زاء عليها من حيث المالية ووجه عدم الحنث انهذا مجرد غرض مفهوم من جلة الكلام خارج عن اللفظ المذكور في كلامه فان لفظ عشرة دراهماسم لهذا الوزن المعدود من الدراهممفردا وهو حقيقة العشرة او مقرونا بغيرهوهو مجاز العشرة وفىتسعة دراهم وثوب او دينارلم توجد العشرةلاحقيقةولامجازا فلو حنث لزم منه الزيادة على الكلام بمجرد الغرض بدون لفظ والغرض يصلح مخصصا للا لفاظ لامزيدا عليها ومثله لااشتريه بدرهم او بفلس فاشتراه بدينار فانه وان كان الغرض منع نفسه عن الشراء بما زاد على الدرهم اوالفلس ويلزممنه منعه عن الدينار بالاولى اكن هذا لم يوضع له اللفظ لاحقيقة ولاعرفا وانما هو غرض خارجعن اللفظلان لفظ الدرهم أو الفلس اسم لهذا الشيء الخاص والدينار خارج عنه من كل جهة فلو حنث به لزم الزيادة على اللفظ بالغرض بدون لفظ . ومثله لو حلف لايخرج من الباب فغرج من السطَّع اولا يضربه بسـوط

فضريه بمصا ونحو ذلك مماكان الغرض منه خارجا عن اللفظ كما تقدم شرحه * ومثله لو قال لاحنبية ان دخلت الدار فانت طالق فانه وان كان غرضه أن دخلت وانت في نكاحي لكن ذلك غير مذكور والغرض لايصلح مزيدا فاذا تزوجها ودخلت الدار لايحنث (والحاصل ان الذي يبنى عليه الحكم في الاعمان هو الالفاظ المذكورة فى كلامالحالف باعتبار دلالتهاعلى معانيها الحقيقيةاوالمجازية الثى قرينتها العرف العام او الخاص وتسمى الحقيقة الاصطلاحية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية وتارة تكون القرينة غير العرف ومنه نية الحالف فيا تجرى فيه النية كنية تخصيص العام كقوله لاآكل طعاما ونومى طعاما خاصافانه يصدق ديانة فقط لاقضاء ايضا وبديفتي خلافا للخصاف الااذا حلفه ظالم فلا بأس للقاضي ان يأخذ بقول الخصاف ويصدقه قضاء ايضاكما في الدر المحتار عن الولوالحية اما الاغراض الخارحة عن الاعلفاظ فلاتدى الاحكام في الاعان عليها لأنه يلزم منه الزيادة بالغرض على اللفظ والعرض لايصلح مزيدا نعم يصلح مخصصا للفظ العام ويكون قرينة لصرف اللفظ عن عمومه لان اللفظ العام لما جاز تخصصيه تحجرد نية الحالف فجوازه بالغرض العرفي اولي ﴿ فَانْقَلْتَ ﴾ أنهم قد اعتبرواالغرض العرفي بدون اللفظ فما اذا حلف لايأكل من هذه الشيجرة فقد صـرحوا بإنها ان كانت مما يؤكل انعقدت اليمين على اكل عينها كشيجرة الريباس وقصب السكر وان كان مما لاتو كل عينها فان كانت تمر انعقدت اليمين على الاكل من مُرتَّها والافعلى الاكل من ثمنها حتى او اكل من عينها لايحنثو كل من ثمرتها وثمنها غير مذكور في كلام الحالف بل هو غرضه وانما الذكور لفظ الشجرة وكذا لو قال والله لااضع قدى في دار فلان انعقدت بمينه على الدخول فقطحتي لو دخلها حافيا او منتعلا او راكبا يحنث ولووضع قدمه فيها من غير دخول بان اضطجع خارجها ووضع قدمه فيها لايحنث مع ان الدخول مجرد غرض وهو غير مذكور في كلامه وانما المذكور وضع القدم فما الفرق بين هذا وبين قوله والله لااشتريه بدرهم فاشتراه بدينار حيث قلتم لايحنث لان الدينار غيرمذكور في كلامه وآنما المذكور الدرهم والدرهم لايصدق على الدينار وكذا نظائره المارة مما لم يعتبروا فيه الغرض الزائد على اللفظ ﴿ قُلْتُ ﴾ لمار من تعرض لذلك ولكن يعلم الجواب مما قررناه واوضحناه وذلك انالمعتبر فىالأعمان هو الالفاظ دون الاغراض فينصرف اللفظ اولا الى حقيقته اللغوية مالميصرفه عنها قرينة لفظيةاوعرفية فالدرفحيثوجد صار اللفظ مصروفا به عن معناه اللغوى الى

المعنى العرفي وصار حقيقة عرفية كما قررناه والشبجرة فيقول القائل لاآكل من هذه الشجرة أذا كانت مما لاتؤكل عينها صارت عبارة عن أكل مُعرتها أو ثمنها حقيقة عرفية وكذا وضع القدم صار عبارة فيالعرف العام عن الدخول ولنا مثل الاصوليون مذين المثالين للحقيقة المتعذرة والمهجورة فقالوا واذاكانت الحقيقة متعذرة اومهجورة صير الى المجاز بالاجاع كما اذا حلف لايأكل من هذه النحلة ولايضع قدمه فيءار فلانومثله قولك لاآكل هذا القدر ولااشرب هذا الكائس فان عمنه لما محله فقط ﴿ فَانَ قَلْتَ ﴾ كذلك قول القائل والله لا اشتريه بدرهم صارفي العرف عبارة عن عدم شرائه بدرهم اواكثر من حيث المالية وخصوص الدرهم غير مراد اصلا فالحقيقة فيه مهجورة ايضاكما في الشجرة ووضع القدم (قلت) ليس كذلك فانه في مسئلة الشجرة ووضع القدم قدصار اللفظ موضوعا ومستعملاً في معنى آخر غير المعنى الاصلى وصار المعنى الاصلى غير مرادحتي لمبحنث له كإذكرنا وهذانخلاف قوله والله لااشترمه مدرهم فان الدرهم باقءلي معناه الاصلى ولا مكن جمله مجازا عنالدىنارىدليل آنه لواشترى بدرهم محنث فعلم أن معنى الدرهم مراد وأو أريديه كل من الدرهم والديناريلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لايجوز عندنا على ان المتكلم لم يقصد ذلك وانماقصد منع نفسه من الشراء بالدرهم ويلزممنه منع نفسهمن الشراء بالدنتار بالاولى لكن هذا غرض غير ملفوظوا نماهولازم للفظ والغرض لايصلح مزيدا على اللفظ بليصلح يخصصا للفظ العام (والحاصل) اللفظ الدرهم لم يرديه غير ماوضم لمعرفا فلذا محنث له ولا محنث بالدنسار لاندمجرد غرض لم يوضع لهاللفظ عرفا بخلاف الشحرة ووضع القدم فان معناهما الاصلىقد هجرحتي لامحنث الحالف بدو محنث بالمعنى المجازى وهوالغرض الذى وضعله اللفظ عرفا فالغرض صارنفس مدلول اللفظ لاشيئا خارحاءنه * ومن هذا القبيل مسائل كثيرة ذكر هافي كتاب النتف بقوله واما اليمين على شئ وبراديه غيرهبان يقول واللهلادبرن الرحى على رأسك اولاضرمن النار على رأسك اولاقيمن القيامة علىرأسك وبريدان يفعل بداهية فاذا فال ذلك فقدىر وكذا والله لاقرعن سمعك بريديه ان يسمعه خبر سدوء اولابكاين عينك يريدان محزنه بامر فيبكى اولا خرسنك يريدان يدفعله رشورة كيلا شكلم في امره شيئا اولا حرقن قلبك بريديه ان يفعل به امرا يوجع قلبه فاذا فعل ماارادفقد بروذكر امثلة كثيرة من هذا القميل * ثم قال في اخرهافاذا فعل ذلك فقـ د بر في بينه وان اراد بشيُّ من ذلك حقيقته فلا يبرالا ان نفعله

وهوقول فقهائنا جيعا وفي قول مالك محنث انلم يفعل ماقاله بلسانه انتهى فقد افاد ان هذا كله مما استعمل فيه اللفظفي غيرمعنـــاه الاصــلي وانه لامحنث بالمعني والاصلى الااذانواه خلافالمالك ومثل هذه الالفاظ في عرف العامة كثير فتحمل إعلى الغرض الذي صار حقيقة اللفظ في عرفهم والله تعالى اعلم ﴿ فقد ﴾ ظهرلك بهذا التقرير ، الساطع المنير ، معنى قولهم الايمان مبنية على العرف وقولهم أنها منية على الالفاظ لاعلى الاغراض وصحة الفروعالتي فرعوها وظهراكان كلامن هاتين القاعدتين مقيدة بالاخرى فقولهم أنهامبنية على العرفمعناه العرف المستفاد من اللفظ لاالخارج عن اللفظ اللازم له وقولهم انهامبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض دل على تقييد القاعدة الاولى بما ذكرنا وهي دلت على تقييد القاعدة الثانية بالالفاظ العرفية ودلت ايضا على اندحيث تعارض الوضع الاصلي والوضع العرفى ترجح الوضع العرفى والالم يصمح قولهم الايمان مبنية على العرف وظهر أيضا انالمرادبالعرف مايشمل لعرف الفعلي والعرف القولي وأن كلامنهما تتركيه الحقيقةاللغوية كمام تقرس وانالمراد ببناء الاعان على النوف اعتبارالمهني العرفي الذي استعمل فيه اللفظ وانالمراد بالعرض ماقصده المتكلم منكلامه سواء كان هو المعنى العرفى الذي استعمل فيه اللفظ اوكان معنى عرفيا خارجا عن اللفظ زائدا عليه وآنه بالمعنى الاول يصلح مخصصا وبالمعنى الثانى لايعتبر وهو المعنى بقولهم لاعملي الاغرض وان معنى قول الجمام وبالعرف نخص ولابزاد اناللفظ اذاكان معناه الاصلى عاما واستعمل فىالعرف خاصا كالدابة مثلا تخصص المعنى الاصلى به وكان المعتبرهو العرف ولايزاد بهءلى اللفظ اى لوكان الغرض العرفى خارجاعن اللفظوا عادل عليه الكلام لايعتبر لان العبرة للالفاظ العرفية اوالاصلية حيث لاءرف للاغراض المرفية الخارجية فهذا ماظهر للعبد الضعيف * العاجز النحيف في تقرير هذه المسئلة في المفيلة المشكلة * التي حارت في فهمها افهام الافاضل * وكلعن ادراكها كل مناضل . فعليك عذا البيان الشافي، والايضاح الكافي * وادع لقصير الباع * قليل المتاع * بالعفو التام * وحسن الختام * والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام، لي سيدنا مجد وعلى آلهواصحابه وتابعيهم مادامت الارض والسموات * وقد فرغت من تحرير هــذه الرســالة فى ليلة الاثنين الني ربيع الثاني سنة ١٢٣٨ أعالية وثلاثين ومائتين والن

مراق السالة الرابعة عشرة السالة الرابعة عشرة السالة الرابعة عشرة السالة الرابعة عشرة المنافقة

رفع الاشتباء عن عبارة الاشبهاه للعلامة خاتمه المحققين عين الاشراف المنسبين مولانا السيد مجد عابدين عليه رجة رب العالمين

-ه الرسالة الرابعة عشرة №-

الله الرسم الله المرسم المرسم الله المرسم المرسم المرسم الله المرسم المرس

احد الله على ماانع به وأولاه ﴿ واشكره على مامن به واعطاه ﴿ واصلى واسلم على نبيه ومصطفاه * وعلى اصحابه العادمين النظائر والاشباه وعلى آله واتباعه ومن والاه (وبعد) فيقول العبد الفقير * والمذنب الحقير المفتقر ، الى رجة رب العالمين. مجد امين بن عمر الشهير بابن عابدين . محاللته ذنو به . وملاءً من الغفران ذنو به . آمين * هذه رسالة علم الماعلى عبارة وقعت في كتاب الاشباه و النظائر *مو همة خلاف المراد للمتأمل الناظر * وذلك برسم شخى حفظ الله تعالى وجوده واوفرخيره وجوده * حين سئل عنهافي شعبان من سنة الف وماتين وثمانية عشر * من هجرة خير البشر * صلى الله تعالى عليه وسلم فامرنى أن احررهنا ماتيسرجعه من كلام من كتب على ذلك الكتاب ومن كلام غيرهم على وجه الصواب * فامتثلت امره حين لم يسعني الهرب * ولعلى بأن الامتثال خير من الادب * والله العظيم اسال وبنبيه اتوسل * انبجعلها خالصة لوجهه الكرم * موجبة للفوز العظيم * انه على ذلك قدير * وبالأجابة جدير (وسميتها)رفع الاشتباه * عن عبـارة الاشباء * ورتبتها على مقصد وخاتمه * فالمقصد في سان تلك العبارة وتنقيتها . والخاتمة في سان أشياء تتوقف على معرفتها *فالتدئ وأقول* وعلى الله نبل المسؤل ﴿ المقصد ﴾ قال الأمام العلامه * والحبرالبحر الفهامه، افضل المتأخرين * نخبة العلماء الراسخين * الامام زين الدين بنجيم رجه الله تعالى في كتابه الاشباء والنظائر في آخر باب المرتد * ولوة للم يعضوا اي الانبياء عليهم الصلاة والسلام حال النبوة ولاقبلهاكفرلانه ردالنصوص انتهى قال العلامة مفتى الثقلين خيرالدين الرملي رجمالله تعالى في حاشيته على هذا الكتاب ولقدسئلت عن مسئلة من قال لم يعصوا حال النبوة ولاقبلها كفر لانه ردالنصوص فقيل لى يلزم من ذلك كفرمن يقول لم يعصوا اوكفر من يقول عصوافا جبت بان مرادهم يَكَفُّرُ مَنْ قَالَكُمْ يَعْصُوا الْمُعْصِيَّةَ الثَّابِيَّةُ بِقُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَعَصَى ادْمِرُ بِهُ ﴾ لأنه تكذيب للنص ويكفر مناراد بالمعصية الكبيرة تامل والله تعالى اعلم أنتهي * ورد هذا الجواب العلامة السيداجد الحموى فىحاشيته واجاب بغيره فقال قوله ولوقال لم يمصوا حال النبوة الخ اقول هذا مشكل بماذهب اليه القاضي عيــاض وغيره

من أنهم معصومون عن الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها عــدا اوسهوا والنصوص الدالةعلى ذلك مذكورةفي علم الكلام * واجيب يحمل القول بكفره علىمااذا كانالقائل منالعوام الذين لايعرفون الاظواهر للنصوص وامااذاكان يعلم انها مؤولة وليس طواهرها عرادة فلايكفر انتهى *اقول فيه نظر لان الفتوى على أنه يعذربالجهل في باب المكفرات ، والله الهادي الى سبيل الخيرات ، واجاب بعضهم «١» عابو ول الى هذا الجواب مع قصور فقال مرادهم بقولهم يكفر من قال لم يعصوا المعصية الثابتة بقوله تعالى ﴿ وعصى ادم ربه ﴾ لانه تكذيب للنص ويكفر من اراد بالمعصية الكبيرة اه * واقول انما يكون تكذيبا للنص اذا كان القائل من العوام الذين لايعرفون الاظواهر النصوص وقدقدمنا ان الجهل عذر في باب المكفرات على ماعليه الفتوى «والله يعلم السر والنجوى * فإيتمالجواب * والله الهادى للصواب * والذي قام في نفسي وادى اليه حدسي *ان هذا الفرع دخيل على أهل المذهب * اذلا يظن اناحدا منهم اليه يذهب * وقد يقــال ان الميم سقطت من ثنايا الاقلام * فاوجبت فسادالكلام * فان الاصلكان و لوقال الأنبياء لم يعصموا حال النبوة وقبلها كفر لانه رد النصوص والمرادبالنصوص حينئذ الادلة الدالة على عصمتهم المذكورة في علم الكلام واللهالهادي الى بلوغ المرام انتهى كالام السيد الحموى رحمه الله تعالى واقول وبالله التوفيق وبيده سبحانه ازمة التحقيق * اما مااجاب بدالشيخ خيرالدين الرملي رجهالله تعالى فيمكن ان يجاب عنه بان المصرحه الله تعالى بني هذا الفرع على خلاف المفتى بعمن انه لايعذر بالجهل فيباب المكفرات فع يتم هذا الجواب * وقوله في اخرعبــارته ويكفر من اراد بالمعصية الكبيرة اي بان قال ان المعصية التي صدرت من آدم كبيرة فانه يكفر لانه قد خالف الاجاع وهوان الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر بعد الوحى والاتصاف بالنبوة واما الجواب الاول الذي اختاره العلامة الحموى من ان هذا الفرع دخيل على اهل المذهب فلايخلو عن بعد اذ قدنقلهالمصه ايضافي البحرونقله في الحاوى الزاهدي كما قاله العلامة الرملي ونقله في القنية ايضا عنجم العلوم فقد تعدد النقل الا انبقال انه دخيل على صاحب جع العلوم وتابعه الزاهدي وتابعدالمصه هنا وفي البحر * واماالجواب الثاني وهوان أصل الكلام لم يعصموا فغير صحيح على اطلاقه اذعكن ان يحمل كلام القائل "على أنهم لم يعصموا من الصفائر الاان يصرح بان مراده من الكبائر « ر » هو العلامة خير الدن الرملي

او كان ذلك القائل عن يعتقد ان كل معصية كفر فح يكفر بلاشك ولاارتباب لانه نسم عليهم الصلاة والسلام الى شئ هم مبرؤن عنه باجاع اهل الاسلام (فالحاصل) أن احسن ما مجابيه عن هذه العبارة هو الجواب الأول من هذين الجوابين وهو انه دخيل على اهل المذهب فثامل ذلك واياك انتظن انظاهر هذاالفرع صحيع فضلا عنان يكون معتمدافي المذهب واماالجواب الثانى والجواب الذي اجاب به خيرالدين فلا * كيف وقد نصوا على انه اذا كان في المسئلة وجه في عدم التكفير لا يفتي بالتكفيرو لوكان ذلك الوجه ضعيفا وقد نقله المصه نفسه في البجر * قال العلامة خيرالدين الرملي وفي البحر للمصه الذي تحرراندلايفتي بتكفير مسلمامكن حل اللامه على مجل حسن اوكان في كفره اختلاف ولو رواية صعيفه فعلى هذا فاكثر الفاظ التكفير المذكوره لايفتي بالتكفير بهاوقد الزمت نفسي الاافتي بشيُّ منها انتهى * فانظركلامه * و"مامل مرامه * يظهرلك ان ذكرهذا الفرع سهو من القلم * وذهول منه عا رقم * فجل من لاتاخذ. سنة ولانوم مع انالقول بعصمة الانبياءعليهم الصلاة والسلام ممايجب اعتقاده على كل مسلم ركب جواد الانصاف * وعقر مطية الميل والاعتساف * لكن على البيان الاتي من اوجه الاختلاف * والإذعان الى القول المختار منها والاعتراف * الذي رحجه الائمة الاعلام * والجهائدة العظام فقدنقل السيداجد الحموى رجه الله تعالى في رسالة له سماها اتحاف الاذكياء بتحقيق عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام مانصه وفى شرح العمدة للامام حافظ الدين النسفي الحنفي رجه الله تعالى ان النبي لأبد وان يكون معصوما فياقواله وافعاله عايشينه ويسقط قدره وانجرى عليه شئ بنبهه ربه ولايهمله والعصمةهي الحفظ بالمنع والامساك عنالكفر بالله تعالى خلافاللفضلية من الخوارج حيث جوزوا منهم الكفر بناء على اصلهم ان كل معصية كفروعن العاصى بعد الوحى خلافا للحشويةواما تشبثهم يعنى الحشوية بقصة ادموا براهيم ويوسف وداود وموسى ويونس ولوط وسليمان صلوات الله تعالى وسلامه عليهم اجعين فقد ذكر نافي مدارك التنزيل وجهها انتهى * وفي الرسالة القشيريه فى باب الكرامات وبجب القول بعصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام قال شيخ الاسلام فىشرحهاحتى لانقع منهم كبيرة اجاعا ولاصغيرة على الاصمح وماقيل في حقهم ممانخالف هذا كقوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى يؤول عصى بخالف وغوى تنفير حاله عما كان عليه انتهى * الى هنا كلام الحوى رجه الله تعالى فانظر كيف قال امام مذهب الحنفية رجه الله تعالى وكيف عبريقوله لابد الدال عملى

التحتم والوجوب وكذلك قول الامام القشيري وشيخ الاسلام رجهمااللةتعالى وسيـأتى في الخاتمة زيادة ايضاح لهذا انشاء الله تعالى ونقل ايضا عن القرطي اندلانقال عصى ادمريه الافيالقرآن وقال سيدىعبد الوهاب الشعراني في كتابه لطائف المنن في اواخرالبابالسابع وقد حرمالمحققون على الواعظ ذكر شئ من مسمى معصية للأنبياء عليهم الصلاة والسلام لان ذنوب الأنبياءا تماهى بالنظر لمقامهم كوقوعهم فىخلاف الاولى اوالمباح مثلا فيسمى مثل ذلك معصيةوليس المراد بمعاصيهم ارتكابهم شيئامن المحرمات لانهم لو ارتبكبوه لم يكونوا معصومين وقد ثبتت عصمتهم انتهى فاعلم ذلك * وقال الحوى رجه الله تمالي في رسالته المذكورة ايضا بعدما تعرض لهذا الفرع ونقله عن صاحب القنية ، وماقيل انهذا الفرع مبنى على مذهب المعتزلة القائلين بجواز وقوع المعصية من الانباء عليهم الصلاة والسلام وصاحب القنية معتزلي هوباطل من وجهين احدهما انه ناقل للفرع المذكور لانحرج له * وثانيهما ان المعتزلة لايجـوزون وقوع المعصية من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولوصغيرة واختلفوا فيالصغيرة سهوا وقد بالغ صاحب الكشاف فىسورة يوسف عليه السلام فىالرد عــلى الحشوية وغيرهم قالوا وانما بالغ فىالرد عليهم لانه معتزلى ومن قو اعدهم التحسين والتقييم وصدور الصغائر منالنبي قبيم عندهم عقلا وعندنا جائز لولاان الشرع اخبر بعدم وقوع ذلك انتهى كلامه رجّه الله تعالى * ثم قال بعده وقد نقـل صاحب القنية هذا الفرع عن جم العلوم وماكان يجوز لهنقله وليتهاخلى كتابه عنه . هـذا وقد قال السرى عبد البر أن الشحنه في شرح الوهبانيه ان ما نفرد بنفله صاحب القنية لايلتفت اليه * ولا يعول عليــه * ولا كاد اقضى العجب من سيد فضلاء المتأخرين العالامة زين الدين بن نجيم حيث نقل هذالفرع في كل من كتابيه البحر والاشباءوالنظائر ولم ينبه عليه * ولم يشر باكف الرد اليه * مع تيقظه و تنبته انتهى * فع ظهر الحال * واتضع الجواب عن هذا السؤال * والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ الْحَاتَمَةُ ﴾ في ذكر اشياء تتوقف معرفة هذه المسئلة عليها من بيان الاقوال المختلفة في عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وبان المعتمد منها وبيان تفسير بعض ايات وردت في كتاب رب العباد * شادر منها الى الفهم خلاف المراد * من أنه صدر منهم عليهم الصلاة والسلام بعض مخالفات والحال انهم عليهم الصلاة والسلام مبرؤن عنجيع الزلات * فاقول وبالله التوفيق * وهوالهادي الى سواء الطريق ﴿ أعلم ﴾ انالاقوال قداختلفت في عصمة الأنبياء

عليهم الصلاة والسلام من الكيائر اوالصغائر عدااوسهوا والكلام الآن في موضعين احدهما في العصمة قبل النبوة والثاني بعدها (اما حكمهم) قبل النبوة فهم معصومون من الكفر بالاجماع * واماغيره فنقل عن اكثر الاشماعية وطمائفة من المعتدلة انه لاعتنع عقلا على الانساء عليهم الصلاة والسلام قبل المعثة معصية كبيرة كانت اوصغيرة * وذهب بعض الاشاعرة اليانه عتنع ذلك وهو مختار القاضى عياض لان المعاصى انماتكون بعد تقرير الشرع اذلا يعلم كون الفعل معصية الامن الشرع * وذهب الروافص واكثر المعتزلة الى امتناع ذلك كله منهم عقلا وهذا مبنى منهم على التقبيم العقلي لأنها تؤدي الى النفرة عن اتباعهم وهو خلاف مااقتضت الحكمة من بعثهم عليهم الصلاة والسلام * نعم لو استدل على عصمتهم منوقوع شيء منذلك منهم عليهم الصلاة والسلام قبلالنبوة بعدم النقل بإنه لم ينقل البنا شيء من ذلك مع اعتناء الناس في الحث عن احوالهم والنقل لافعالهم ولووقع شيء من ذلك لبرزوا به يوما ماعند ماسمع منهم بعدالنبوة المنهى عندلكان « ١ » سديدا كذاقال السنوسي رجماللة تعالى * واقول لعل فيماذكره بحثالان المعتزلة والروافض انمامنعو ابالعقل جواز وقوع المعصية منهم عليهم الصلاة والسلام ومااستدل به السنوسي رجه الله تعالى منعدم النقل أنماهو فىالوقوع نفســـه وليس الكلام فيه فليتـــأمل ومنهم من منع كلماينذر الطبائع عن متابعتهم وان لميكن ذنب آلهم كعهر الامهات وكونهن زانيات و فحور الآباء والصَّفَاتُر الخسيسة دون غيرها من الصَّفَائُّر ومشى عليهالسَّعَد (وأما حكمهم-) بعدالنبوة فقدوقم الاحاع ايضاعلي عصمتم عليهم الصلاة والسلام من الكفر وكذلك اجموا على عصمتهم من تعمد الكذب في الإحكام لان المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله سبحانه وتعالى فلوجاز تعمد الكذب عليهم عليهم الصلاة والسلام لبطلت دلالة المعجزة على الصدق واماسان صدوره منهم عليهم الصلاة والسلام في الاحكام غلطا او نسانا فنعه الاسناذ وطائفة كثبرة من الاشاعرة لمافدهن مناقضة دلالة المعجزة القاطعة وحوزه القياضي وقال أنما دلت على صدقهم فيميا يصدر عنهم قصدا واعتقادا وقال القياضي عياض لاخلاف فيامتنياعه سهوا وغلطا واماغيرالكذب المذكور من المعاصى القولية والفعلية فالاجاع على عصمتهم من تعمد الكيائر والصغائرالدالة على الخسة خلافا المحشوية فأنهم جوزوا على الانبياء عليهم الصلاة والسلام تعمد الكسائر واما اتبان ذلك نسيانا اوغلظا فقد اتفقوا

« ۱ » جواب لوفي قوله لواستدل

على امتناعه * واماالصغائر التي لاتدل على الخسة فحوزها عدا وسهوا الاكثرون ومنعه طائفة منالمحققين منالفقهاء والمتكلمين عدا وسهوا قالوا لاختلاف الناس في الصغائر فان حاعة ذهبوا الى انها كفرولان الله تعالى امرباتباعهم فلوجاز وقوعهامنهم للزمنا اتباعهم بهاوالله سيحانه وتعالى لايامربالفحشاء * وبهذاالتعليل يعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم * وذهبت اخرى الىالوقف في صدور الصغائر منهم وقالوا العقل لايحيل وقوعها منهم ولم يائت فىالشرع قاطع باحد الوجهين * قال بعض و بجب على جيم الاقوال ان لا يختلف في انهم معصومون عن تكرارالصغائر وكثرتها بحيث تصل الىحد لحوقها بالكائركا انمحل الخلاف غيرصنيرة ادت الى ازالة الحشمة واستقاط المروة اودلت على الحسة والذي ينبغي ان يرجع * ويعتمدويصح * ماذهب اليه القاضي عياض وغيره من أنهم معصومون عن الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها عدااوسهواهذا خلاصة ماذكره السنوسي فىشرحه على الجزايرية والشيخ ابراهيم اللقانى فىكتابد اتحاف المريد واللهتمالى اعلم (واما) ماوردفى الكتاب المؤيز ممايوهم ظاهره خلاف هذا فؤول فن ذلك قوله تعالى ﴿ وعصى ادمر به فغوى ﴾ فان ظاهره بقتضى عظم زلته * وكبر خطيئته * حيث وصفه تعالى بالعصيان والغوامه * الذي هوضد بالطاعة والهدامه فليس مرادا منه ظاهره بلهو تعظيم للزلة وزجر بليغ لاولاده عنها بدليل قوله تعالى قبله (ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنسى) فقد اخبرتمالي باندنسي العهد وهو امر ه تعالى اله بان لا يقرب الشجرة ومن معلوم ان النسيان لا مؤاخذة عليه و لاعذاب * ولاتوبيخ ولاعتاب بدليل الحديث الوارد عنسيد الاحباب . صلى الله تعالى عليه وسلم وأنمانسب اليه العصيان حيث لم يتشت على ماامر به ولم يتصلب عليه حتى وجد الشيطان الفرصة فوسوس اليه * قال تعالى ﴿ وَلَمْ نَجِدَلُهُ عَزِمًا ﴾ اي تثبتا وتصميما على الامر فعاقبه الله تعالى على ترك ذلك وازكان بالنسبة الينا ليس عمصية توجب مثل هذا الجزاءفهو من باب حسنات الابرار سيئات المقربين واذاكان الاو اياء العارفون يؤَ أَخْدُونَ عَلَى كُلُّ شَيُّ حَتَى لُوغَفَاوا لَحْظَةً عَنِ الْمُراقِبَةُ وَالْمُسَاهِدَةُ اوْغَيْرُهَا يعاتبون على ذلك ويؤا خذون فمابالك بالانبياء عليهم الصلاة والسلام قال في الكشاف في تفسير هذه الاية فان قلت ماالمراد بالنسيان * قلت مجوزان يراد النسيان الذي هو نقيض الذكروانه لميعن بالوصية العناية الصادقة ولميستوثق منها بعقد القلب عليها وضبط النفس حتى تولد من ذلك النسيان * وان يراد الترك وانه ترك ماوصي به منالاحتراس عن الشمجرة وأكل ممرتهــا وقرئ

فنسى اى نساه الشيطان * والعزم التصميم والمضى على ترك الاكل وان يتصلب في ذلك تصلباً يوئس الشيطان من التسويل له انتهى * وتابعه القاضي البيضاوي في تقرير الاحتمالين * لكن يؤيد الاحتمال الأول ويقويه القرأة الشانية فح يتأيد ماقلنا فتأمل (ومن) ذلك قوله تعالى (عفاالله عنك لم اذنت لهم) فان ظاهره ايضا موهم وايس عرادبلهواستفسار عن العلة وقدم قوله عفاالله عنك الملايوهم التوبيخ * كما قال العارف الرباني سيدي عبدالوهاب الشعراني في كتابه الجواهر والدرر نقلاعن الشيخ الاكبر قدس سره فائه قال فيه ذلت لشفنا يعني الشيخ على الخواص رضى الله تعالى عنه رايت في كلام الشيخ محى الدين رجه الله تعالى في قوله تعالى عفالله عنك لم اذنت لهم كالاما حسنا فقال اذكره فقلت له قال أما قدم الله تعمالي العفو ليعلن ان قوله ترالي لماذنت لهم سؤال عن العلة لاسؤال توبيح فانالعفو والنوبيخ لابجتمعان فمنوبخ فماعفا مطلقا اذ التوبيخ مؤاخذة بلاشك فما قدم تعالى العفو وجاءبه ابتداء الالبزيل مافى الاوهام من ان المراديد التوبيخ كمافهمه بعض من لاعلم عنده بحقائق الخطاب وقوله تعالى ﴿ حتى تَدْبِينَ لَكُ الذين صدقوا ﴾ فاما ان يقول عند ذلك نعم او يقول لاانتهى فاتقول في هذاالكلام فقال رضى الله تعالى عنه كلام في غاية التحقيق فاعلم ذلك أنتهى (ومن ذلك) قوله تدالى (ولقدهمت به وهم ما) قال القاضي في تفسير هذه الاية ان المراد بهمه ميل الطبع ومنازعة الشهوة لاالقصد الاختياري وذلك عالايدخل تحت التكليف بل الحقيق بالمدح والاجر الجزيل لمن يكف نفسه عن الفعل عندقيام هذا الهم اومشارفة الهم كقولك قتلته لولم اخف الله انتهى * لكن يؤيد الاحتمال الاول ماور دعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان يوسف الصديق عليه الصلاة والسلام لماقال ذلك ليعلم انى لم اخنه بالغيب قال له جبريل عليه الصلاة والسلام ولاحين هممت فقال ان النفس لامارة بالسوءاى من حيث اثما بالطبع مائلة إلى الشهوات ذكره القاضي ايضا فعلم ان ذلك الهم ليس عمصية واندعليه الصلاة والسلام مبرء منهالو صفه له تعالى بالأخلاص في قوله تعالى ﴿ انه من عبادنا المخلصين ولوكان ذلك الهم معصية لحصلت المنافات ولماكان من المخلصين لان المذنب قداغواه الشيطان والمحلص ليس كذلك لقوله تعالى حكاية عن ابليس (لاغوينهم اجمين الاعبادك منهم المخلصين) واللازم منتف بالاجاع *فظهر بماذكرنا انالانبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام لمتقع منهم معصية قط لاقبل النبوة ولابعدها وانساحتهم منزهةعنها كيفولوصدرمنهم ذلك للزم استحقاقهم العذاب واللعن واللوم والذم لدخولهم ح تحت قوله تغالى ﴿ وَمِنْ يُعْصُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

ولتعد حدوده لدخله ناراخالدا فيها) وقوله تعالى ﴿ الالعنةالله على الظالمين ﴾ وقوله تعالى ﴿ لَمْ تَقُولُونَ مَالَا تَفْعَلُونَ كَبَرِمَقَنّا عَنْدَاللَّهُ انْتَقُولُوا مَالاَتْفَعْلُونَ ﴾ وقوله تعالى (اتامهون الناس بالبروتنسون انفسكم) وكل ذلك منتف بإجاع الثقيات * لكونه من اعظم المنفرات * وعلم ايضا انهذه الاختلافات المارة انماهي في حواز الوقوع وعدمة لافي الوقوع نفسه فتامل * فاتضح ح ان القول الصريح * والوحه الصحيح * انشاء الله تعالى تنزههم عن كل عيب * وعصمتهم عن كل ما وجب الريب * فهو الذي ليس عنه اعتباض * كا ذهب اليه القاضي عباض * والاستاذ الواسحق الاسفرايني والوالفتح الشهرستاني والامام السبكيرجهم الله تمالي لانهم اكرمعلى الله سيحانه وتعالى من ان تصدر منهم صورة ذنب وقدعنى هذاالراي ابنرهان لاتفاق المحققين قاله الشيخ ابراهيم اللقائي في اتحاف المربد فهذاالذي يعتقد * ولا مننى ان يحد * وتحصل به السلامة دينا ودنيا * وتنال به المراتب العليا * و سلغ معتقده به المرام ومحصل له انشاء الله تعالى حسن الختام * وصلى الله تعالى على سيدنا مجد خيرالانام * وعلى اله واصحابه السادة الإعلام * ما كرعسكر الصبع عسكر الظلام * اوماتحلي جيد القر اطيس بفر الدالكلام * صلاة وسلامامتلازمين في كل وقت وحين * دائمين مدى الاوقات الى يوم الدين امين * اليهنا انتهى اخرالكلام ووقفت بناء مطية الاقلام * وخلعت برودها السود * ورفعت رؤسها من الركوع والسجود * وذلك ليلة النصف من شهر رمضان المكرم من سنة ثمانية عشر وماتين والف * من هجرة من له العز والشرف * صلى الله تعالى عليه وسلم ماهمي الغمام * ونفح البشام * والحمدلله ختام * على للحامعها مجدامين بن عرعالدين غفرالله تعالى له ولوالديه ولمشامخه والسلمان اجعان

الرسالة الخامسة عشرة -

كتاب تنبيه الولاة والحكام على احكام شائم خير الانام اواحد اصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام تاليف اعلم عليه ونانه افضل فضلاء اوانه خاعة المحققين عدة الجهابذة المدققين مولانا السيد الشريف السيد مجدعا بدين عليه رجة ارجم الراحين

◄ الرسالة الحامسة عشرة ◄

الله الرسم المسالة على الرسم المسالة على ا

الحد لله الذي شـرع لنا شرعا رصينا احكمه غاية الاحكام ، وفرض على عباده اتباع مابينه الهم من الاحكام * وحدايم حدودا نهي عن تعديها وعن الزيادة فها وآناطها بالولاة والحكام . وحعلها زاحرة عن الطفيان والعدوان وارتكاب الحوب والآثام * فهي في الحقيقة رجة لعباده اذبها بقاء هذا العالم على اتم نظام * ولما كانت اشد العقوبات امر بدرجًا بالشهات فلا يثبت الحد الا بسند قوى تام * فمن اتقى الشهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وربما وقع في الحجي من حوله حام * فلذلك امن الدرء القتل عن اظهر الاسلام * وان دلت قرائن على ان اسلامه كان خوفا من الحسام * ومن رجته تعالى ان قيض لهذه الشريعة امناء نفوا عنها الشكوك والاوهام * واذن لصغيرهم بالا ستدراك على كبيرهم وأن كان من الاعلام * حيث ظهر الحق وأتضع وضوح البدر في ليلة التمام * فالحق لا تخفي ومصباحه لا يطفا وان عم الظلام * وافضل الصلاة واتم السلام * على سيدنا مجد خاتم الانبياء الكرام وصفوة الملك العلم العلام * المبعوث رجة للعالمين وقدوة للعاملين من خاص وعام * والمطهر من كل دنس وعيب والمبرأ عنكل وصمة وريب والموصوف بالعفو والصفح والا خلاق العظام * الذي عظمت رأفته ورجته بسائر الخلق وفاقت محاسنه في الخلق والخلق على سائر الآنام * وجاء بالآيات البينات والمعجزات الواضحات ووجبت طاعته وتعظيمه على ذوى الحلم والاحلام * فن اطاعه فقد اطاع الله ومن عصاه فقد عصى الله وباء بسوء المنقلب في ساعة القيام * صلاة وسلاما لائقين بجنابه الاقدس وعلو مقامه الانفس عدد ثمر الاكام * وقطر الغمام لايمترجما انقضاء ولا انصرام * على مرالليالي والايام * والشهور والاعرام * وعلى آله واصحابه وأحبابه وأحزابه مصابيع الظلام * وبدور التمام (أما بعد) فيقول العبد الفقير والعاجز الحقير مجد امين الشهيربابن عابدين * عمد مولاه بالانعام * وغفرله ولوالديه ولمن له حق عليه ومنحه واياهم حسن الختام (هذا) كتاب سميته تنبيه الولاة والحكام على احكام شاتم خير الانام ، اواحد اصحابه الكرام . عليهوعليهم الصلاة والسلام * وكان الداعي لتأليفه ، ووضعه وترصيفه * اني كنت ذكرت في كتبابي العقود الدريه * تنقح الفتباوي الحبامدية نبذة من احكام هذا الشقى اللمين * الذي خلع من عنقه ربقة الدين * بسبب استطالته على سيدالمرسلين * وحبيب رب العالمين * ولكني على حسب ماظهرلي من النقول والادلة القوية * اظهرت الأنقياد وتركت العصبية . وملت الى قبول توبته وعدم قتله انرجم الى الاسلام وانكان لايشفي صدري منه الااحراقه وقتله بالحسام ، ولكن لامجال للعقل * بعد اتضاح النقل * وكان قد اطلع على تلك النبذة التي كتبتها علامة عصره * ويشمة دهره * ذوالفضل الظاهر * والذكاء الباهر والعلوم الغزيرة * والمزايا الشهيرة * الشيخ عبد السّار افندى الاتاسي مفتى جص حالا * زاده الله تعالى مجدا واحلالا * فسمح له بعض اشكالات في تلك المسئلة * اذهبي من اعظم المعضلات المشكله * قدرات فيها افهام المهرة الكمله ، فترجع عنده قتل هذا الشقى وانتاب * وارسل الى ماسنح له طالبا الحِوابِ * لاظهار الحقوالصوابِ * ودفعالشك والارتبابِ * فقصدت اولاان اذكر الجواب عما طلب * على وجه الاختصار كما كتب * ثم لما رأيت تلك المسئلة * مشكلة معضله * محار معا نيهافي فهم معانيها * وكان ذلك متوقفا على مقدمات * ونقل عبارات * يستدعيها المقام * فاقتضى ذلك نوع بسط في الكلام اتوضيم المرام . فاني لم ارمن ائمتنا الحنفية من اوضيم هذه المسئلة حق الايضاح و لكن اذا غابت الشمس يستضاء بالمصباح. واما غير ائمتنا فقد بسطوا فيها الكلام فمن المالكية الامام القاضي عياض في او اخر كتابه الشفاء * ثم تبعه على ذلك من الحنابلة الامام شيخ الاسلام ابو العباس احد بن تيميه الف فيهاكتابا ضخما سماه الصارم المسلول * على شاتم الرسول * وقد رأيت الآن منه نسخة قد عة عليها خطه رحهالله تعالى * ثم تبعه على ذلك من الشافعية خاتمة الحتهدين تق الدين ابو الحسن على السبكي والف فيهاكتانا سماه السيف المسلول على من سب الرسول فتطفلت على موائد هؤلاء الكرام * وجهت كتابي هذا من كلامهم وكلام غيرهم من الاعلام * ورتبته على بابين (الباب الاول) في حكم ساب سيدالا حباب (الباب الثاني) في حكم ساب احد الاصحاب ، وقدمت على الشروع في المقصود قولى اللهم فاطر السموات والارض عالم النيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيماكانوا فيه مختلفون اهدنى لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدى من تشاء الى صراط مستقيم وسددني واعصمني من الزيغ والهوى

واحفظ قلبي ولسانى وقلمي في هذا المقام العظيم عن الخطأ في حكمك انك على كل شي قدير لاعاصم الا انت ياارحم الراحين » واجعل ذلك السعى مشكرا خالصا اوجهك الكريم برضك وبرضى حبيبك جدى المصطفى الذي لم محسل لناخير في آلدنيا والاخرة الانواسطته صلى الله تعالى عليه وسلم واختم لنا نخرفي عافية بلامحنة وادخلنا بشفاعته حنتك يارب العالمين (الباب الاول) في عكم ساب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه ثلاثة فصول * احدها في وحوب قتله اذالم لله والثاني في توليته واستناسه و يحرس مذهب ابي حنيفة في ذلك والنالث في حكم سابه من اهل الذمه (الفصل الاول) في وجوب قتله أذا لم تبوذلك مجم عليه والكلام فيه في مسئلتين * احداهما في نقل كلام العلماء في ذلك و دليله * والنانية في أنه يقتل كفرا اوحدا مع الكفر (المسئلة الاولى) قال الامام خائمة المجتهدين تق الدين ابو الحسن على بن عبدالكافي السبكي رجه الله تعالى في كتابه السف المسلول على من سب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قال القاضي عياض احمت الامة على قتل منتقصة من المسلمين وسابه قال أبوبكرابن المنذر اجمعوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه القتل وعمن قال ذلك مالك بن انس والليث واجد واسمحاق وهو مذهبالشافعي قالعياض وعثله قالىابوحنيفة واصحابه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي فيالمسلم وقال محمد بن سحنون اجم العلماء على ان شاتم الذي صلى الله تعالى عليه وسلم والمنتقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله تعالى له ومنشك في كفره وعذا به كفر وقال الو سليمان الخطابي لااعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما * وعن اسحاق بن راهويه احد الأئمة الاعلام فال اجع المسلمون ان من سب الله تعالى او سب رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم اودفع شيئا مماانزل الله تعالى اوقتل نبيا من انبياء الله عنوحل انه كافر بذلك وإن كان مُقرأ بكل ماأنزل الله تعالى * وهذه نقول معتضدة بدليلها وهو الاجاع، ولاعبرة عااشاراليه ابن حزم الظاهري من الخاذف في تكفير المستحف به فانه شي لايعرف لاحد من العلماء ومن استقرأ سير الصحابة تحقق اجاعهم على ذلك فانه نقل عنهم فيقضايا مختلفة منتشرة يستفيض نقلهاولم شكره إحد * وماحكي عن بعض الفقيهاء من انه اذا لم يستحل لايكـفر زلة عظيمة وخطا عظيم لانثبت عن احد من العلماء المعتبرين ولا يقوم عليه دليل صحيم * فأما الدليل على كفره فالكتاب والسنة والاجاع والقياس (أما الكتاب) فقوله تعالى ﴿ انْالَدَيْنِ يُؤْذُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَعْنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنَّيا وَالْآخُرَةُ وَأَعْدَلُهُم عَذَابًا

مهينا ﴾ وقوله تعالى (والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم) وقال تعالى ﴿ مَلَّمُونَينَ انْمَا ثَقَفُوا اخْدُوا وقتلوا تقتبلا ﴾ فهذه الآيات تدل على كفر. وقتله والاذي هوالشر الخفيف فان زادكان ضرراكذا قال الخطابي وغـيره (واما السنة ﴾ فقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الثابت في الصحين لماخطب في قصة الافك واستعذر من عبد الله بن ابي بن سلول فقال من يعذرني من رجل بلغني اذاه في اهلي فقال سعد بن معاذ سيد الاوس آنا يارسول الله اعذرك منه ان كان من الاوس ضربت عنقه وان كان من اخواننا الخزرج امرتنا ففعلنا امرك فقول سعد بن معاذ هذا دليل على ان قتل مؤذبه صلى الله تعالى عليه وسلم كان معلوما عندهم واقره النبي صلىالله تعالى عليه وسلم ولمنتكره ولاقال لهانه لابجوز قتله ﴿ وَمِن ﴾ السنة ايضا حديث عبد الله بن سعد بن ابي سرح وهو في سأن ابي داود من حديث نصر بن اسباط عن السدى عن مصعب بنسعد عن سعد قال لما كان نوم فتح مكة أمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس|لااربعة نفر وامرأتين وسماهم وابن ابى سرح فلما دعارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى البيعة جاء به عثمان رضي الله تعالى عنه حتى اوقفه على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسافقال بإرسول الله بايع عبدالله فرفع رأسه فنظر اليه ملياكل ذلك يأبي فبايعه بعد ثلاث ثم اقبل على اصحابه فقال ما كان منكم رجل رشيد بقوم الى هذا حين رآني كففت عن سعته فيقتله فقالوا ماندري يارسول الله مافي نفسك الا ﴿ بَفْتُمُ الْهُمَزَةُ وتشديدُ اللَّامِ ﴾ اومأت الينا قال انه لا ننبخي لنبي ان تكون له خائنة الاعين واخرجه النسائي ايضا واسماعيل السدى واسباط بن نصر روى لهما مساوفيهما كلام لكن الحديث مشهور جدا عند اهل السيركلهم وكان ابن ابی سرح یکتبالوحیلرسول الله صلیالله تعالی علیه وسلم ثم ارتد مشرکا وصار الي قريش عَمَّةً فقال أنَّى كَانتاصرف مجدًا حيث اربد من قولي عزيز حكمماو علىم حليم فيقول نعم كل صواب فلما كان بعد الفتع امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نقتله وقتل جاعة وهؤلاء الذين اهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمهم منهم من كان مسلما فارتد كابن ابي سرح وانضاف الىردته ماحصل منه فيحق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلذلك اهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه حتى جاء به عُمَان رضي الله تعالى عنه فبايعه صلى الله تعالى عايه وسلم وهو بالشك دليل على قتل الساب قبل التوبة ﴿ وَمَنْ ﴾ السنة أيضًا مارواه القاضي عياض أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلمقال من سب نببا فاقتلوه ومن سب

اصحابي فأضربوه وفيه عبدالعزيزين مجد بن الحسين بنزباله فقد جرحه ابن حبان وغيره وقد رواه ايضاالخلال والازجى منحديث على بنابي طالب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سب نبيا قتل ومن سب اصحابي جلدوا بن الصلاح لمِنْفُ على اسناده فينْبني النظرفيه (واما الاجاع) فقد تقدم (واماالقياس) فلان المرتد ثبت قتله بالاجاع والنصوص المتظاهرةومنها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه والساب مرتد مبدل لدينه وتمام الادلة في السيف المسلول وغيره اقتصرنا منها على هذه النبذة اليسيرة (المسئلة الثانية) فيان قتل الساب للكفر او للحد اعلم ان المرتد يقتل بالاجاع كا مر وتوبته مقبولة بإجاع اكثر العلماء آذا لميكن زنديقا وروى عنالحسن البصرىانه لاتقبل توبة المرتد بل يقتل وان اسلم وهو خلاف المشهور من مذهب الصحابة والتابعين ومن بعدهم ثم لاشك ان قتله اذالم تب ليس كقتل الكافر الاصلى الحربي حيث ينحير فيه الامامبين القتل والاسترقاق ووضع الجزية عايه حتى يصيرله مالنا ولابجبر على الاسلام والمرتد بخلاف ذلكفانه بجبر على الاسلام ونقتل أن ابي وكان ذكرا بالغا ولايؤمن ولايسترق ولاتوضع عليه الجزية فعلم ان العلة فيهذا الحكم ليس هو مطلق الكفريل خصوص الردة ممن كان مسلمافتكون الردة كفرا خاصا يوجب القتل للرجل على وجه لاتخبير فيه ان لم يسلم ويكون القتل عقوبةخاصةواجبة لله تعالى مرتبة على خصـوص الردة كما رتب الرجم على زنا المحصن . وبهذا يظهر لك انقتل المرتد حد لان الحد في اللغة المنع ومنه سمى البواب حداد المنعه عن الدخول وكذا السمحان لمنعه عن الخروج وسميت العقوبات الخالصة حدودا لأنها موانع عن المعاودة الى ارتكاب اسباعًا * وفي الشريعة كافي الكنز والهداية وغيرهما عقوبة مقدرة للدتعالى فخرجالتعزير لعدم التقدير فيه وخرجالقصاص لاندحق العبد فلا يسمى حدا أصطلاحا على المشهور والحد لانقبل الاسقاط بعد ثبوت سببه فلا تجوز الشفاعة فيه ولذا انكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلمعلى اسامة بن زيد حين شفع في المحزومية التي سرقت فقال اتشفع في حد من حدود الله تعالى قال فىالبحر والتحقيق انالحدود موانع قبل الفعل زواجر بعدهاىان العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وانقاعه بعده يمنع من العود اليه فهي من حقوق الله تعالى لانها شرعت اصلحة تعود الى كافة الناس فكان حكمها الاصلى الانزجار عما تتضرر مه العباد وصيانة دارالاسلام عن الفساد فغي حدالزنا صيانة الانساب وفى حدالسرقة صيانة الاموال وفي حد الشرب صيانة العقول وفي حد القَدْفُ صِيانَةُ الاعراضُ فالحدوداربعة انتهى (اقول) اي على ماذكروه في كتاب الحدود والافهى اكثر منها اذمنها حد قاطع الطريق باقسامه الاربعة وكذا منها حد المرتد اذ هو اعظم مصلحة تمود إلى العباد لأن فيه حفظ الدين الذي هو أعظم منحفظ الاربعة المذكورة ولوترك المرتدبلا قتل لتتابع ارتدادكثير من ضفة الاعازو كائن علماءنا اقتصروافي كتاب الحدود على الاربعة المذكورة وذكروا حد قطاع الطريق والمرتدين فىكتاب الجهاد لمناسبة القتال معهم وتجهنز الحِيوش والله تعالى اعلم ﴿ فَانْ قُلْتُ ﴾ كُونْ قُتْلُ المُوتْدُ حَدًّا يُنافي مَا صرحوا به من انالحد لايسقط بالتوبة والمرتد بعد ثبوت ردته اذاتاب واسلم تصم توبته ولايقتل (قلت) قتل المرتد لم بجب لخصوص الردة بلوجب لها ولارادته البقاء على الكفر والعلة ذات الجزئين تنتني بانتفاءاحدهمافلاتبتي الردة موحة القتل وحدهابعد العود الى الاسلام لان القتل حزاء الفعلين معاولذا يعرض عليهالاسلام اولاان لم يسلم فهو انمايسمي حدا مادام باقيا على ردته لانه جزاء كفره والمقصود الاعظم منه اجباره بالعود الىالاسلام فاذا اسلم حصل المقصود وكان مقتضى القياس انلايسقط بعد وجوبه كباقى الحدود ولعل هذا وجه ماروى عن الحسن البصري من انديقتل وان اسلم لكن ترك عامة العلماء ذلك القياس لوجود النصوص منها قوله تعالى ﴿ قَلَالَذِينَ كَفُرُوا انْ نَاتِهُوا يَغْفُرُ لَهُمْ مَاقَدُ سَلْفَ ﴾ وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (الاسلام بجب ماقبله) وذلك عام فيكل كافر فيشمل المرتد على ان الزاني اذا ثبت عليه الزما باقراره بشروطه ثم رجع لايحد * فقد ظهرلك مماقررناء انقتل المرتد حد وانلمارمن صرحبه منائمتنا الحنفية نعم هوداخل تحت تعريفهم الحدكاعلت وانقلناانه ليسبحد لأيضرنا وانماالمراد تحقيق المسئلة بلعدم تسميته حدا انفع لنا في اثبات مطلوبنا الآتي (فان قلت) اذا كان قتل المرتد حدالزم اقامته على الرجال والنساء كاهوشان الحدود (قلت) كان القياس ذلك ولكن اخرج منه النساء عند اللنهي عن قلهن للكفر هذا كله ماظهر لي من القواعد الفقهيه وهو ماحققه الامام السبكي ونقله عن جاعة شمقال وليس يلزم من كونه حدا ان لا يسقط بالاسلام الاترى أنا اختلفنا في حد الزنا هل يسقط بالتوبة املامع الاجاع على تسميته حدا فلاعتنع انيكون قتل المرتدحدا وانسقط بالاسلام ومن ظن المامتي سميناه حدالا يسقط بالاسلام فهو غالطانتهي (اذاعلت) ذلك فنقول الساب المسلم مرتد قطعا فالكلام فيه كالكلام في المرتد فيكون قاله حدا ايضالكن هل قتله لعموم الردة او لخصوص الشتم او لهمامعا عل نظر وربما اشعر حديث

من سب نبيا فاقتلوه مع حديث من بدل دسه فاقتلوه ان قتله لهما معالان تعليق الحكم على الوصف يشعر بان الوصف هوالعلة وقدعلق القتل فى الاول على السب فاقتضى انه علة الحكم وعلق في الحديث الآخر على التبديل فاقتضى انه علة الحكم أيضا ولامانع من اجتماع علتين شرعيتين على معلول واحد ولكن قديقـال ان السب لم يكن علة اندائه بل لكونه ردة لانه المعنى الذي يفهمه كل احدوكون السب بخصوصه هوعلة القتل يحتاج الى دليل اذلاشك ان السب كفرخاص فيدخل تحت عوم من مدل دمنه فاقتلوه وبالاسلام تزول علة القتل لان معنى فاقتلوه اىمادام مبدلالدينه لما علت من اتفــاق جهور الائمة على قبول توبة المرتد ودرء القتل عنه بالإسلام وبدلءلي انالعلة الكفرلاخصوص السب عندنا انالساب اذاكان كافرا لانقتل عندنا الااذارآه الامام سياسة ولوكان السب هوالعلة لقتل به حدا لاسياسة فاحفظ هذا التقرير * فانه ينفعك فيماسياتي مع من يد تحرير مو الفصل الثاني ﴾ فى تو يتمواستتا يتموتحرير مذهب ابى حنيفة فى ذلك وفيه ثلاث مسائل ﴿ المسئلة الاولى ﴾ فيقول توبته بالاسلام اعلم انه قد اختلف العلماء فيه قال في الشفاء قال ابوبكر بن المنذر اجع عوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل * وتمن قال ذلك مالك أن انس والليث وأجد واسحاق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول ابى بكررضي الله تعالى عنه و لا تقبل تو شه عند هؤلاء *و عثله قال الوحنيفة واصحابه والثوري واهلالكوفةوالاوزاعي فيالمسلم لكنهم قالوا هيردة * وروى مثله الوليدين مسلم عن مالك * وروى الطبرى مثله عن ابى حنيفة واصحابه فيمن بنقصه صلى الله تعالى عليه وسلم او برئ منه اوكذبه وقال سحنون فيمن سبهذلك ردة كالزندقة ثم نقـل عن كثير من ائمتهم الما لكية نحو ذلك وذكر الادلة على ذلك * وقال في محل أخر قال أبو حنيفة وأصحابه من برئ من مجد اوكذببه فهو مرتد حلال الدم الا ان يرجع وقال فيالباب الشاني فى حكم سابه وشانئه ومنتقصه ومؤذبه وعقوسه قدقدمنا ماهوسب واذى في حقه عليه الصلاة والسلام وذكرنا اجاع العلماء على قتل فاعل ذلك وقائله اوتخيير الامام في قتله اوصلبه على ماذكرناه وقررنا الحجج عليه * وبعدفاعلم ان مشهور مذهب مالك واصحابهوقول السلنب وجهور العلماءقتله حدا لاكفرا ان اظهر التوبة منه ولهذا لاتقبل عندهم تونته ولاتنفعه استقالته وحكمه حكم الزنديق سواء كانت توبته بمدالقدرة عليه والشهادة على قوله اوحاء تائبًا من قبل نقسه لانه حدوجب لاتسقطه التوبة كسائر الحدود مخال المقابسي اذا أقربالسب وتأبمنه

(elde)

وأظهر التوبة قتل بالسب لانه هو حده وقال مجد بن ابى زيد مثله واما مايينه وبين الله تعالى فتوبته تنفغه وقال ابن سحنون من شم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الموحدين ثم تاب لم تزل توبته عنه القتل وكذلك قداختلف في الزنديق اذا حاء تائبا قال القاضي عياض ومسئلة ساب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اقوى لامتصور فيهاالخلاف لاندحق متعلق للنبي ولامته بسبيه لاتسقطه التوبة كسائر حُقُوق الادميين والزنديق اذاتاب بعد القدرة عليه فعند مالك والبيث واسمحق واحمد لاتقبل توبتهوعند الشافعي تقبل واختلففيه عنابى حنيفة وابي يوسف وحكى ابن المنذر عن على بنابي طالب رضيالله تعالى عنه يستتاب * قال مجد بن سمحنون ولم يزل القتل عن المسلم بالتوبة من سبه عليه الصلاة والسلام لانه لم ينتقل من دين الى غيره وانما فعل شيأ حده عندنا القتل لاعفو فيه لاحد كالزنديق لانه لانتقل من ظاهر الى ظاهر وقال القاضي الومجد بن نصر محتما لسقوط اعتبار توبته والفرق بينه وبين من سبالله تعالى على مشهور القول باستتابته ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الامن اكرمه الله تعالى بنبوته والبارى تعالى منزه عنجيع المعايب قطعا وايس من جنس تلحق المعرة لجنسه وليس سبه عليه السلام كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معنى منفرديه المرتد لاحق فيه لفيره من الادمين فقيلت توينه ﴿ ثُم ﴾ قال القاضي عياض وكالامشيوخنا هؤلاء مبني على القول بقتله حداً لاكفراً وأماً على رواية الوليد بن مسلم عن مالك «١» ومنوافقه على ذلك بمن ذكر ناه وقال به مناهل العافقد صرحوا اندردة قالوا ويستتاب منهـا فان تاب نكل ﴿ بتشديد الكاف ﴾ وان ابي قتل فحكم له محكم المرتد مطلقا فيهذا الوجه والوجه الاول اشهر واظهر لماقدمناه انتهي (المسئلة الثانية ﴾ في استقابة الساب قال القاضي عياض اذا قلنا بالاستتابة حيث تصم فالاختلاف فيها على الاختلاف في توبتة المرتد اذ لافرق فقد اختلف السلف في جومًا وصورتها ومدتمًا فذهب الجمهور من أهل العلم اليان المرتد يستناب وحكى أن القصار أنهاجاع من الصحابة المهاخر ماذكره فيالشفاء . وقال الام السبكي لاشك انمنقال لاتقبل توبتة بقولانه لايستثاب واما من فقول بقبول «١» قوله و من و افقه على ذلك بمن ذكر ناه اى بقوله او لا و مثله قال او حنيفة و اصحامه و الثوري واهل الكوفة والاوزاعي انتهى فهؤلاء كلهم وافقو اااوليد بن مسلم عن مالك على أندردة يستتاب منها كإدل عليه قوله فيما مروروى مثله الوليد بعدقوله لكنهم قالوا هي ردةمنه

توسه فظاهر كالامهمانهم بقولون باستثابته كايستتاب المرتد بل هو فردمن افراد المرتدين الى آخر ماذكره في السيف المسلول من نقل مذاهب الائمة والاستدلال لها * وسيأتي في المسئلة الثالثة تصريح ائمتنا بان حكمه حكم المرتدين ونفعل به مانفعل بهم و - فيجرى فيه ماذكره اصحاب المتون قال في الكنز يعرض الاسلام على المرتد وتكشف شبهته وبحبس ثلاثة ايامفان اسلم والاقتل واسلامه ان يتبرآ عن الاديان أوعما انتقل اليه وكره قتله قبله ولم يضمن قاتله * ولاتقتل المرتده بلىحبس حتى تسلمانتهي وظاهر المذهبان العرض مستحب عند الاواحب واندبعد العرض نقتل من ساعته الا اذاطلب الاستمهال او كان الامام برجو اسلامه واذا استمهل فظاهر المبسوط الوجوب وفيرواية يسبحب امهاله مطلقا وتمام ذلك مبين في فتم القدير والبحر وغيرهمافلانطيل بذكره (المسئلة الثالثة) في محرير حكم الساب على مذهب ابى حنيفة وهو المقصود من هذا الكتاب اعلم انه قد محصل من كلام القاضي عياض ان في الساب روايتين عن الامام مالك (الاولى) أند يقتل حدا لا كفرا اي ان السب في نفسه حده القتل عندهم قطم النظر عن كونه مكفرا وعليهالايسقط عنه القتل بتوبته واسلامه (والرواية) الثانية رواية الوليد عن مالك ومنوافقه آنه ردة فحكمه حكم سائر المرتدين فتقبل توبته و به ظهر ان قول القاضي عباض الذي نقلناه اول هذا الفصل و عثله قال انو حنيفة واصحابه الخ يرجع الضيرفى قوله وبمثله الى القتل المذكور ضمنا فى قوله يقتل لاالى عدم قبول النوبة المذكور ضمنا فى قوله ولاتقبل توبته بدليل قوله لكنهم قالوا هي ردة حيث استدرك به على المثليةفان قوله و عثله يوهم ان اباحنيفة ومن ذكر ممه قائلون بأنه يقتلوبانه لاتقبل نوبته فاستدرك بقوله لكنهم قالواهى ردةاى فيقتل ان لم نتب كماهو حكم الردة ولو لميكن المراد ذلك لماصح الاستدراك لانه لم مخالف احد من المسلمين في كونها ردة وانما اختلفوا فيمازاد على كونها ردة وهو عدم قبولالتوبة فالوحنيفة ومنذكر معه قالوا حكمه حكم المرتد بلازيادةوهو مَعنى قوله لكنهم قالوا هي ردة * وبدايل قوله وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك فانك علت انرواية الوايد عنمالك أنه ردة ويستثاب منها وبدليل قوله وروى الطبرى مثله عن ابى حنيفة واصحابه بعد ذكره رواية الوليد المذكورة فظهر قطعامن كلامهان قول التوبة عمني أنه لانقتل هوقول الدحنيفة واصحابه والثوري واهل الكروفة والاوزاعي إوانه هورواية الوليد ابن مسلم عنمالك وأن الرواية المشهورة عنمالك عدم قبول التوبة بناء على ان القتل حدوان هذه الرواية قال

ما اجد والليث والشافعي لكن ما نقله عن الامام اجد هوالمشهور من مذهبه » واما مانقله عنالامام الشافعي فهو خلاف المشهور منمذهبه نع هوموافق لماقاله أبوبكر الفارسي من الشافعيه من انه كالايسقط حد القذف بالتوبة لايسقط القتل الواجب بسب النبي صلىالله تعالى عليه وسلم بالتوبة وادعى فيه الاجاع ووافقه الشيخ أبوبكر القفالواستحسنه أمام الحرمين * قال الامام السبكي ولكن المشهور على الالسنة وعندالحكامومازالوا بحكمون به علىانمذهب الشافعي قبولالتوبة ثم أول كلام الفارسي بأن مراده السب بالقذف بالزنا قالولهذا اختلفت عبارات الناقلين لكلام الفارسى وامام الحرمين ذكره بلفظ القذف وصرح بعدم قبول التوبه * ثم قال السبكي وحاصل المنقول عند الشافعية انه متى لم يسلم قتل قطعا ومتى اسلم فان كان السبقذفا فالاوجه الثلاثة هليقتلاويجلد اولاشئ وانكان غير قدف فلااعرف فيه نقلاللشافعية غير قبول توبته * ثم قال هذا ماوجد تدللشافعية فىذلك وللحنفية فىقبول التوبة قريب من الشافعية ولايوجد للحنفية غير قبول التوبة وكلتاالطائفتين لمارهم تكلموا فيمسئلة السب مستقلة بلفي ضمن نقض الذمي المهد وكان الحامل على ذلك أن المسلم لايسب ثم قالواما الحنابلة فكلامهم قويب من كلام المالكيةوالمشهور عن احدعدم قبول توبته وعنه رواية بقبولها فذهبه كذهب مالكسواء هذاتحرير المنقول فيذلك أنتهى ﴿ اقول ﴾ فقد تحرر منذلك بشهادة هؤلاء العدول انثقات المؤتمنين انءذهب ابيحنيفة قبول التوبة كمزهبالشافعي ﴿ وَفَى ﴾ الصارمالمسلول لشيخ الاسلامان تيمية قال وكذلك ذكر جاعة آخرون من اصحابنا انه يقتل ساب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا وعامة هؤلاء لماذكرواالمسئلة قالوا خلافالابي حنيفةوالشافعي وقولهما أي أبي حنيفة والشافعي أن كان مسلما يستتاب فان ثاب والاقتلكالمرتد وأنكان ذميا فقال أبوحنيفة لايذتقضعهده وأختلف أصحاب الشافعي فيدانتهي . ثم قال بعد ورقة قال أبو الخطاب إذا قذف أم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم« ١٧ » لاتقبل التوبة منه وفىالكافر أذا سبما ثم اسلم روايتان وقال أبوحنيفة والشافعي تقبل توبته فىالحالين انتهى ثم قال بعد اربع اوراق فى فصل استتابة المسلموقبول توبته اذا سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد ذكر ناان المشهور عن مالك وأجد • ١ ، قوله لاتقبل التوبة منه اي لانه سب وتنقيص بل هو اعظم سب لأنه طمن في النسب الشـريف الطاهر البرأ من سـفاحات الجاهلية وما كانوا علده

انه لايستتاب ولايسقط القتل عنه وهو قول اللث من سعد وذكر القاضي عماض انه المشهور من قول السلف وجهورالعلاء وهو احد الوجهين لاصحاب الشافعي وحكى عن مالكواجدانه تقبل توبته وهو قول ابى حنيفة وأصحابه وهوالمشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد انتهى * فانظر كيف صرح في هذه المواضع المتعددة مع نقله عن جاعات من ائمة مذهب الحنابلة بان مذهب الىحنىفة قبول توبته وكفي بهؤلاء الأعمة حمة في اثبات ذلك * فقد انفق على نقل ذلك عن الحنفية القاضيعياض والطبرى والسبكي وابن تيميةوائمةمذهبهولم يذكرواحد منهم خُلَافَ ذَلِكُ عَنِ الْحَنْفَيةُ * بِلَيْكَنِي فَى ذَلِكُ الْأَمَامِ السِّكِي وحده فقدقيل في حقه لو درست المذاهب الاربعة لاملاهما من صدره * وهذا كله حمة في اثبات ذلك كاذكرنا لوخلت كتب الحنفية عنذكر الحكم فيهما ولكنها لمتخل عن ذلك ﴿ فقد رأيت في كتــاب الخراج للامام ابي يوسف في باب الحكم في المرتدين عن الاسلام بعد نحو ورقتين منه مانصه وقال ابو بوسف واعا رجل مسلم سب رسول الله صلى الله تعالى عاينه وسلم او كذبه أوعابه او تنقصة فقد كـفر بالله تمالى وبانت منه امرأته فان تاب والاقتل وكذلك المرأة الا ان اباحنيفة قال لاتقتل المرأة وتجبر على الاسلامانتهي بلفظه وحروفهوقوله الاان اباحنيفة الخ استثناء من قوله والاقتل اى ان لم تب قتل و لما كان قتله اذا لم يتب متفقا عليه بين ائمة الدين نبه على أنه ليس على اطلاقه بل يخرج منه الرأة عند شخه ابي حنيفة واتباعه فأنهالاتقتل عندهم للنهي عنقتل النساء وقداشار بقوله فان تابوالاقتل الى انه انتاب سقطت عنه عقوبة الدنيا والاخرة فلا يقتل بعد اسلامه والالم يصم قوله والاقتلفانه علقالقتل على عدم توبته فعلمناان معنى قبول توبته عندناسقوط القتل عنه في الدنياونجاته من العذاب في الاخرة انطابق باطنه ظاهره وهذا ايضا صريح النقول التي قدمناها فليس قبول توبته خاصا بالنسبة الى الآخرة مع بقاء حق الدنيابلزوم قتلهوالالم سق فرق بين مذهبنا ومذهب المالكية والحنابلةالقائلين بعدم قبول توبته لانهم متفقون على قبولها فيحق احكام الاخرة * فقد ثبت ان العلماء رجهم الله تعالى حيث ذكروا القبول وعدمه فى هذه المسئلة فان مرادهم به بالنسبة الى القتل الذي هو الحكم الدنيوي واما الحكم الاخروي فانه مبنى على حسن العقيدة وصدق التوبة باطناوذلك ممانختص بعلمه علام الغيوب جلوعلا (ورأيت) فى كتاب النتف الحسان لشيخ الاسلام السعدى فى كتاب المرتدما نصه والسابع من سب رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم فأنهم تدوحكمه حكم المرتدويفعل مهمايفعل

بالمرتد أنتهى محروفهومعلوم انمن احكام المرتدقبول توبتهوسقوط القتلءنهما (ورأيت)في فتاوي مؤيد زادهمانصهوكل منسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوابغضه كانم تداواماذوواالعهو دمن الكفاراذافعلواذلك لم يخرجوا منعهو دهم وامرواانلايعودوافان عادواعن رواولم يقتلوا كذافي شرح الطحاوى انتهى محروفه ثم قال ومنسب الني صلى الله تعالى عليه وسلم اوا بغضه كان ذلك منه ردةو حكمه حكم المرتدين شير -الطحاوي قال ابوحنيفة واصحابه من بريء من مجمد اوكذب له فهو مرتد حلال الدم الاان برجع من الشفاء اننهي (وكذلك) رأيت في معين الحكام معزيا الي شرح الطحاوي ماصورته مَن سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوابغضه كان ذلك منه ردة حكمه حكم المرتدىن انتهى وكذا نقله في منم الففارعن معين الحكام المذكور (وفي) نور العين اصلاح جامع الفصولين عن الحاوى «١» منسب الني صلى الله تعالى عليه وسلم يكفرولاتوبة لهسوى تجديد الاعانانتهي (فهذه) القول عن اهل المذهب صريحة في ان حكم الساب المذكور اذا تاب قبلت توبته فيحق القتل وقدمنانقول غير اهل المذهب عن مذهبنا وهي صرمحة فيما ذكرنا ولم بحك احد منهم خلافا فثبت اتفاق اهل المذهب على الحكم المذكور (وقد) صرحاً ثمتنا المتقدمون ايضا في عامة الكتب في إلى الردة عند ذكرهم الالفاظ المكفرة المتعلقة بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوغيره منالانبياء والملائكة لقولهم كفر اولقولهم فهو كافر * قال في التتارخانيه من لم نقر برمض الانبياء أوعاب نبيابشي اولم برض بسنة من سأن المرسلين صلى الله تعالى عليهم وسلم فقد كفر * وفي التَّمَةُسئل على بن أحد عمن نسب الى الانبيا الفواحش كالرمي بالزناونحوه الذي نقوله الحشوية في وسف عليه السلام قال يكفر لانه شتم لهم واستخفاف بهم وقال بعضهم لايكفر * وقال

«١» ثم رأيت في حاوى الزاهدى برمن الاسرار مانصه ولوسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكفر ولاتوبة له سوى تجديد الاعان وقال بعض المتأخرين لاتوبة له اصلا فيقتل حدا استدلالا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين نصر بفتح مكة من سب النبي فاقتلوه لكن الاصم لايقتل بعد تجديد الاعان لانه عليه الصلاة والسلام نهى عليا رضى الله تعالى عنه عن قتل من قال لا اله الا الله عليه وسلم قبله وهذا لان مرجب سبه الكفر فوجبه القتل و تجديد الإعان برفع هذا الكفر فيرفع موجبه إيضا وهو القتل انتهى منه

ابوحفص الكبيركل من اراد بقلبه بغض النبي صلى الله تعالى عله وسلم يكفر وكذلك لوقال لوكان فلان نبيالم اومن به فقد كفر * وفي المحيط لوقال لشعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شعير يكفر عند بعض المشايخ وعندالبعض لايكفر الااذا قالذلك بطريق الاهانة * وفيالظهيرية ان اراد بالتصغير التعظيم لايكفر وفي اليناسع لوعاب النبي صلى الله تعالى عليه وسابشيء من العبوب يكفر وفي المحبط لوقال لاادري ان النبي كان انسيا او جنيا يكفروان قال كان طويل الظفر فقد قيل يكمفر لوعلى وجدالاهانة ولوقال للنبي صلى الله تعالى عليهوسلم ذلك الرجل قال كذاوكذافقد قيل يكفرانتهي اليغيرذلك منالالفاظ التيذكروهاواطلقوا فيها لفظ الكفر ولم نقل احدمنهم لاتوبة له اونقتل وان اسلم بل اطلقوا ذلك اعتمادا على ماقرروه فىاول بابالردة من يبان حكم المرتد واندان اسلم فيهاو الاقتل ولوكان حكم تلك الالفاظ المذكورة مخالفا لبقية الفاظ الردة لوجب بيانهبان تقولوا لكنه نقتل واناسلم فعلمان مرادهم التسوية بين حيع الفاظ الردة في قبول النوبة بالاسلام وانكانت سبالني اوغيره فكيف بعدالتصريح بذلك كاتلوناه عليك من عباراتهم المارة (على) انعبارات متون المذهب المعتبرة كلها ناطقة بذلك من حيث العموم (قال) في يختصر القدوري واذ ارتدالمسلم عن الاسلام عرض عليهالاسلامفان كانتاله شبهة كشفت له وبحبس تلاثةايام فان اسلموالاقتل الخ (وقال) فيمتن الكنز يعرض الاسلام على المرتد وتكشف شبهته ومحبس ثلاتة ايام فان أسلم والاقتل (وقال) فيمتن المختار واذا ارتدالمسلم والعياذبالله تعالى عن الاسلام تحبس ثلاثة ايامويؤخذ عليه الاسلام فان اسلو الاقتل (وقال) في متن الملتق من ارتد والعباذ بالله تعالى عرض عليه الاسلام وكشفت شهته انكانت فاناستمهل حبس ثلاثة ايام والاقتل وهكذا في عامة المتون وكذا في الهداية والجامع الصغير الامام مجد وغيرهما ولاشهة انالساب مرتد فندخل فيعوم المرتدن فهو ممانطقت به متون المذهب فضلاعن شروحه وفتاويه * ومن القواعد المقرره انمفاهيم الكتب معتبرة ومسئلتنا هذه لوكانتماخوذة منمفاهيم المتونكني مع أنهاداخلة فيالعموماذنماهو مقررفي كتبالاصول اندلالة العامعلي افراده قطعية عندناو أندبوحب الحكم فهاتناوله كالوضحناذلك في حواشينانسمات الاسحار على شرح المنار للشيخعلا الدين المسمى افاصةالانوار * ولانخفي ان لفظ من ارتد ولفظ المرتد المعرف باداة التعريف عام وكذا لفظ المسلم في قول القدوري واذا ارتد المسلم

بان حكمها انهاتحبس ولاتقتل وقدتقور فيكتب الاصول ايضا انالاستثناءمن دلائل العموم * فقد ظهر اك ان عدم قتل الساب اذا اسلوتاب منصوص عليه في المتون بعبارة النصلانه داخل تحتماسيقاله نظمالكلام لابطريق الدلالة اوالاشارة اوالاقتضاء وفي غير المتون منصوص عليه نخصوصه وكفي بذلك دلالة على افادة حكمه اذدلالة التنصيص والتصريح اعلى الدلالات والله تعالى اعلم ﴿ فَانْقَلْتُ ﴾ لانسلم ارادة العموم في عبارة المتون وانكانت عامة بدليل ان اصحاب الشروح والفتاوى ذكروا انالمختار فىالزنديق والساحر انهما نقتلان ولاتقبل توبنهما بعدالاخذ (قلت)ما في المتون العاهو سان لموجب الردة لان تعليق الحكم على المشتق يؤذن الهلية الاشتقاق كاقدمناه فقولهم المرتد تقتل الاأن يسلم معناه تقتل لردته فاذا لنتني موجب القتل بالاسلام انتني القتل وهذاباق علىعومه لمخرج منه شئواما الزنديق والساحر فانماقتلاوان تابالالخصوص الردةوانماهو لدفع شرهماوضررهما عن العباد كقتل البغاة والاعونةوالخناق والخوارج وانكانوا مسلمين فحافي الشروح والفتاوي بيان لموجب شئءاخر غيرالردة وهوالسعي فيالارض بالفساد كإسيأتي توضيحه فبقي كلامالمتون علىعمومهشاملا للساب لازعلة قتلها عاهي ردته كإحققناه وسيأنىله زيادة توضيح ايضا (فان قلت) جيم ماقررته واضمح ولكنارأ ينافى كلام بعض المتأخرين مامخالفه فقدقال في البزازية مانصه اذاسب الرسول صلى اللة تعالى عليه وسلماو واحدامن الانبياء عليهم السلام فاندنقتل حداولاتو بةله اصلا سواءبعد القدرة عليه والشهادة اوجاء نائبا من قبل نفسه كالزنديق لانه حدوحب فلايسقط بالزوبةولالتصور فيه خلاف لاحدلانهحق تعلق به حقالعبد فلايسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكحدالقذف لابزولبالتوبة بخلاف مااذاسبالله تعالى ثم تابلانه حقاللة تعالى ولان الني بشرو البشر الحقهم المعرة الامن اكرمه الله تعالى والبــارى تعــالى منزهعن جيــع المعايب وبخــلاف الارتداد لانه معنى ينفرديه المرتد لاحق فيــه لغــيره من الادمىين واكونه بشرا قلنــا اذا شتمه علىهالسلام سكران لايعني وقتل حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضيالله تعالى عنه والامام الاعظم «١» والبدري واهمل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لااعلم احدا من المسلمين اختلف في وحوب قتــله اذا كان مسلمــا وقال سحنون المــالكي اجع العلمــاء ان شــاتمه كـــافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى (ملعونين

[«] ۱ » قوله والبدري كذافي البزازية وصوابه والثوري كما في الشفاء وغيره منه

انما ثقفوا اخُذُوا وقتلوا تقتبلاً ﴾ الآية وروىء دالله تنموسي تنجعفر عن على بن موسى عن السه عن حده عن محدد بن على بن الحسين عن حسين تنعلى عن أسه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلو ، ومن سب اصحابى فاضربوه وأمرصلي الله تعالى عليه وسلم بقتل كعب بنالاشرف بلاأندار وكان يؤذنه صلى الله تعالى عليه وسلموكذا امريقتل ابى رافع اليهودي وكذا امريقتل ابن اخطل لهذا وانكان متعلقا باستار الكعبةودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول * انتهى كلام النزازية وتبعه صاحب الدررو الغرر *وكذا قال المحقق ان الهمام في قنح القدير كل من ابغض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقلبه كان مرتدا فالساب بطريق اولى ثم نقتل حداعندنا فلاتقبل تو بته في اسقاط القتل قالواهذامذهب اهلاالكوفة ومالك ونقلءن ابىبكر الصديقولافرق بين ان مجيئ تائبامن نفسهاو شهدعليه بذلك تخلاف غيره من المكفرات فان الانكارفها توبة فلاتعمل الشهادة معه حتى قالوالقتــل وانسبسكران ولايه في عنهولا مدمن تقسده عااذا كان سكره بسبب محظور باشره اختيارا بلااكراه والافهو كالمحنون قال الخطابي لااعلم احدا خالف في وحوب قتله « ١ » واما مثلهفي حقه تعالى فتعمل توبته في اسقاط قتله انتهى * وتبعه على ذلك العلامة ان نجم في الاشباه والنظائر وفيالحمر وعبارة الاشباءكل كافرتاب فتولتهمقبولة فيالدنيا والأخره الاجاعةالكافر بسب نبي وبسب الشخين اواحدهما وبالسحر ولوامرأة وبالزندقة اذا اخـذ قبل توسه انتهى * وقال في الحر مانصه وفي الجو هرة من سب الشخين اوطعن فهما كفر وبجب قشله ثم ان رجع وتاب وجدد الاسكام همل تقبل تو متمه ام لاقال الصدر الشهيد لاتقبل تومته واسلامه ونقتله وبداخذ الفقيه انوالليث السمرقندىوا نونصر الدنوسي وهوالمختار للفتوى انتهيمافي البحر ، وتبعه تليذه الشيخ مجد بن عبدالله الغزى التمر تاشي في متن التنوير * وقال في شرحه منم الغفاران هذا تقوى القول بعدم قبول تو بةساب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلموهوالذي ينبغي التعويل عليه في الافتاء والقضاءرعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم * وافتى به التمر تاشى فى فتاواه وكذا افتى به العلامة الخير الرملي في فتاواه * ومشى عليه صاحب النهر والشر نبلا لي فهؤلاء عدة المتأخرين قدقالوا خلاف ماقدمته فيين لنااي الكلامين ارجيح حتى نتبعه وأعمل به ١ • قوله واما مثلهاى مثل ماذكر من البغض والسب حالة كونه واقعا فى حقه

تعالى

(قلت)ماذكر تدايها السائل * من هذه النقول والدلائل * مخالف لماقده تملك فقد تعارضت عباراتهم فيهذه المسئله * فصارتمشكلة * ولزمالنظرالدقيق. فمايكون له الترجيم او التوفيق * ويتوقف ذلك على ذكر مقدمه * عند علمائنا مسلمه * قال الشيخ الامام العلامةالشيخ امين الدين بن عبدالعال فىفتاواه جواباعن مسئلة نافلا عن الخلاصة وقاضي خان والحاوي القدسيوغيرهم * اذا اختلفت الروايات عن ابى حنيفة في مسئلة فالاولى ان يأخذ باقو اهاحجة ومتى كان قول ابى توسف ومجدمو افقا لقول الامام لابجوز التعدىءنه والعمل بروايةمنفردةعنه الافهامست الضرورةالمه وعلمانه لوكان حيا وراى ماراى لافتى مه فع يعمل بتلك الرواية واذاكان معهاحد صاحبيه كابىحنيفةوابي بوسف اوكابى حنيفة ومجد فهوكالحكم فبااذا حصلت الموافقة بين الكل وان حصلت المخالفة منهماً له يؤخذ بقوله ولانخير فيذلك المفتى * وفي شرح الطحـاوى المفتى بالخـار ان شـاء اخذ بقول ابي حنيفة وانشاء اخذ تقولهما وقال عبدالله بن المبارك بنبغي أن يؤخذ بقول أبي حنيفة وفي قاضي خان ان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه يؤخذ تقوالهما لوفور الشرائط واستجماع ادلة الصواب وان خالفه فلا نخـلو اما ان تكمون المخالفة حجة وبرهان فيوخذ بقول الامام اومخالفة عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة فنؤخذ نقولهما لتغير احوال الزمان وفي المزارعة والمعاملة يختار قولهما لاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك نخير المفتى المجتهد ويعمل ماافضي اليه رابه وقال ان المبارك يؤخذ بقول ابي حنيفة والاصيحان العبرة لقوة الدليل * ومتى لم يوجد في المسئلة رواية عن ابي حنيفة يؤخذ بظاهر قول ا بي نوسف انكان ثم بظاهر قول مجدانكان ثم بظاهر قول زفركذلك ثم بظاهر قول الحسن كذلك فان لم يوجد الهؤلاء نص في المسئلة ولالمن شاكلهم من كسار الاصحاب ينظرفان تكلم فيها المتأخرون واتفقوا على قول واحد يؤخذيه وان اختلفوا يؤخذ تقول الاكثرن ومااعتمده الكبار من المشائخ المعروفين كابي حفص والى جعفر والى الليث والطحاوي وغيرهم من امثالهم * وأن لم يوجد منهم جواب فر منظر المفتى فيهـا نظرتأمل دقيق * لعله ان يقف على التحقيق * و نقر به الى الرشد والسداد * لسان درجة الراسخين الامحاد * والمراد بالمفتى الذي يتخبر بين الاقوال هوالمجتهد الذيله قوة نظرواستنباط * وامااهل زماننا واشياخهم واشياخ اشياخهم فلايسمون مفتين بل ناقلون حاكون ﴿ هَذَا مَارَأَيْتُ عَلَيْهِ مشايخنا كمولانا الشيخ برهاالدين الكركى ومولانا الشيخ عبدالبرابن الشحنهوالشيخ

محب الدين بنشرباش ومن شاكلهم ولامحل لاحدان شكلم جزافا لوجاهته اوخوفا على منصبه وحرمته ولنخشالله تعالى وبراقبه فانه عظيم لايتجاسر عليه الاكلشقي جاهل ولمحذر من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اتخذ الناس روساحهالا فافتوا بغيرعافضلوا واضلوا * ومتى اخذ المفتى بقولوا حدمن اصحاب ابى حنيفة يعلم قطما ان القول الذي اخذيه هوقول ابي حنيفة فانه روى عن جيع اصحاب ابي حنيفة من الكيار كابي توسف ومجد وزفر والحسن أنهم قالوا ماقلنا في مسئلة قولاالا وهي رواية عن إلى حنيفة واقسموا عليه اعيانا غلاظا فاذا كان الامركذلك والحالة هذه لم يحقق محمدالله في الفقه حواب ولامذهب الالهكيف ماكان ومانسب الىغيره الامجازا وهوكقول القائل قولى قوله ومذهبي مذهبه هذا آخر ماأوردناه أرشدك الله تعالى أنتهى كلام الشيخ أمينالدين رجهالله تمالي ﴿ فَاذَا عَلَمْتُ ذَلَكُ فَاعَلَمُ انْ حِيمُ مَاقَالُهُ النَّرَازِي مَا خُوذَ مِنَ الشَّفَا للقَّمَاضي عياض ومن الصارم المسلول لأن تيمية فاندذكر فيه كثيرا من كلام الشفاء لموافقته لمذهبه وقدنقل ذلك صاحب النزازيه معتصرف فيالتعبير اصاب في بعض منه دون بعض ولماجعل القاضي عياض الساب عنزلة الزنديق بني عليه قوله انه لا متصور في عدم قبول تو منه خلاف لاحداي اذا كان في حكم الزنديق و الزنديق لا تو بة له عند سائر الأئمة فكذلك لاتوبة للساب عندجيع الأئمة ولانخفي انهذاالاستدلال على طريق الالزام اى انديلزم الجميع القول مذلك فليس مراده اندلم يصدر خلاف بين المحتهد من في حكم الساب فانه مخالف لماصرح به نفسه من وقوع اختلاف الرواية عن امام مذهبه حيث روى الوليدين مسلم عن الامام مالك ان السب ردة فيستتاب منها ولايقتل وآنه قال عثله الوحنيفة واصحالهوالثورى واهلاالكوفةوالاوزاعي وكائن البزازي ظن انقوله ولانتصور فيه خلاف لاحدانه اراد حكاية الاجاع على ذلك فحزم بان مذهب الى حنيفة عدم قبول التوبة ولم تنفطن لماقلنا ولالمانقله فىالشفاء والصارم المسلول عن ابى حنيفة وغيره نمن وافقه كما قدمناه عنهما ﴿ الشَّفَاءُ والصَّارَمُ ﴾ من العبارات الصرمحة * وايضًا فلنس فهانقله النزازي عن الخطابي وسحنون دلالة لماقاله لاندليس في كلامهماتصريح يعدم سقوط القتل بمدالتوبة فمرادها حكاية الاحماع على كفره وردته قبل التوبة والدليل على ذلك قول سحنون ومن شك في عذاله وكفره كفر اذلايصم حل ذلك على مابعد التوبة لانه يلزم علمه تكفير الائمة المحتهدين القائلين بقبول توبته وعدم قتله كابى حنيفةوالشافعي والثوري والاوزاعي وغيرهم فتعين ماقلنا وكذلكمااستدل

به البزازي تبعا للشفا والصارم المسلول من الحديث ومن الأمر بقتل كعب وابي رافع وابناخطل ليسفيه دلالة علىقتله بعد التوبة اذلاشك انكلامن هؤلاء الثلاثة المأمور بقتلهم مناشد الكفرة أذىوضررا للنبي صلىالله تعالى عليه وسلم ولم ينقل اســــ لام واحد منهم والكلام في القتل بعدالاسلام * وقد ظهران ماقاله البزازي بناء على مافهمه من كلام الشفا ومن كلام من نقل عنهم الاجاع وهوان مرادهم الاجاع على عدم قبول توشه مطلقا وقد علت انجله على الاطلاق غبر صحيم * وح فليس في كلام هؤلاء الذين نقل عنهم البزازي دلالة على انمذهبنا عدم قبول التوبة (فانقلت) من ان علمت ان البزازي اعتمد في النقل على كلام الشفاء فلعله اخذه من كتب المذهب (قلت) لمارأ بنا تصريح الائمة الثقات بان مذهب الىحنيفة خلاف ماقالهورأ نناكتب المذهب ناطقة بذلك كإقدمناه صريحا في عبارة الخراج لابي بوسف امام المذهب واستعاض النقل بذلك عن شرح الطحاوى الذي هوعمدة المذهب وكذا فيعبارة النتف وكذا عبارات متون المذهب قاطبة كما قدمناه مفصلا علمنا ان النزازي لامستندله الاعبارة الشفاء الاترى كيف نقل عن مشايخ المالكية ثم احال دلائل المسئلة على الصارم المسلول لعمدة الحنابلة. شيخ الاسلام ان تيميه ولوكان له مستندعن احدمن اهل مذهمه لذكره لانهائبت لمدعاه * والظه انصاحب الدرر قلد النزازي فيذلك فنقل الحكم حازما بهلمارأه مسطورا كذلك فيالبزازية التي هي منكتب المذهب وكذلك فعل المحقق أن الهمام ثم توارد المسئلة كذلك من بعدهم ﴿ كَاذَكُرُ ذَلَكُ فِي مُنَّمُ الْغَفَارِ حيثقال بعد ماعزى المسئلة للبزازية وفتح القدىر وغيرهما لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام امين الدن بن عبد العال مفتى الحنفية بالديار المصريد ان صاحب الفتح تبعالنزازي فيذلك وانالنزازي تبع صاحب الصارم المسلول فانه عزا في النزازية مانقله منذلك اليه ولميعزه الى احدمن علماء الحنفية انتهى وقدنقل في ممين الحكام أنهاردة وحكمه وحكم المرتدين وكذا فيالنتف وممن نقل أنهاردة عن ابي حنيفة القـاضي عياض في الشفاالخ انتهي كلام منح الغفار باختصار ﴿ وقدذَكُر ﴾ العلامة السيد احد الحموى في حاشية الاشباء نقلا عن بعض العلماء ان ماذكره الننجم في فى الاشباء من عدم قبول التوبة قدانكر وعليه اهل عصره وانذلك انما محفظ ليعض اصحاب مالك كانقله القاضي عياض وغيره اماعلى طريقتنا فلاانتهى (ثم) مافهمه النزازى من عبارة الشفامن ان المرادحكاية اجاع الأئمة مطلقا كامروقع مثاه العلامة القهستاني حيث قال في شرح مختصر النقاية أوعال نبيا من الأنبياء عليهم

الصلاة والسلام قبلت توبته كافي شرح الطحاوى وغيره لكن فيشفا القاضي عياض عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب الحق ان توشه لم تقبل وقال بالاجاع انتهى فانظركيف فهم انمراد الشفا حكاية الاجاع علىقتله مطلقا اىوارتاب وهذا فهم لايصيم قطعا كيف وقدحكي فيالشيفا الخلاف فيالمسئلة فبإاداناب وصرح بالنقل عن أبى حنيفة وغيره نقبُول تو شه و درء القتل عنهما كما هو واية الوليدابن مسلم عنمالك كاقدمناه ﴿ وانظر ايضاكيف عزا قبول التوبةال شرح الطحاوي وغيره منكتب المذهب وعزاعدم القبول الىالشفا ولووحد نقلاعن كتاب منكتب المذهب بعدم القبول لعزى المسئلة اليه واستغني عن العزو الى كتب غيرالمذهب . وماكان منبغيله ولاللغزازي ان فعلا ذلكفان فيه الهاما عظيما لمن بعدهما وقد وقعكارأيت حيث تابع النزازي من بعده على شيء لااصل له في كتب المذهب ولانقله احد نمن قبلهم وانما المنقول والمحكى عن ائتنا خلافه بلاحكاية خلاف ﴿ وَامَا ﴾ ماعزاه في البحر إلى الجوهرة فانه لا اصل لهايضا ولاوجود له في الجوهرة كانبه عليه صاحب النهر ومن انكر ذلك فليراجع نسخ الجوهرة على انه لوكان أابتا فهو مخالف لما في كتب المذهب كما ستعرفه في الساب الثاني انشاء الله تعالى (هذا) وللعلامة النحرير الشهير محسام حلى من عظماء علماء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني رسالة لطيفة الفهاردا على النزازية في حكم تلك المسئلة ذكر حاصلهافي اواخر نورالهين * فقال اعلم انسب النبي صلىاللةتعالى عليهوسلم كفر وارتداد لانه مناف لتعظيمهوالانمان له الثابت بالادلة القطعية التي لاشبهة فيها فسبه حجود له فيكون كفرا فيقتل له أنَّالُم نَبُّ وَهَذَا مِجْمُ عَلَيْهُ بَيْنِ الْمُجْتُهُدُ بِنَ لَكُنَّهُ انْ آبُ وَعَادُ الَّهِ الْأسلام تُقْبُـل تويته فلابقل عندالحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنيلية علىماصر بدشيخ الاسلام على السبكي في كتاب السيف المسلول فيسب الرسول صلى الله تعـالى عليموسلم * وذكر في الحاوى من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكفرولا وبدُّله سوى تحديد الاعان * الى أن قال في آخر تلك الرسالة المفهوم من كلمات صاحب الشفاان قتل الساب ايس حدا عند ابوحنيفة بلكفرا والكفر يزول بالـوية والاسلام فنزول القتل بزوال سببه * ثم قال وبالجلة قد تتبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول نوبة الساب عندهم سوى ماذكر في الفتاوي الذازبة وقد عرفت بطلانه ومنشأغلطه فيمام فياوائل الرسالة فتذكر انتهي ملخصا ﴿ قَالَ ﴾ صاحب نور العين نقول الحقير يؤندماذكره من تخطئة مافي اازازية

ماذكر فى بعض الفتاوى نقلا عن كتاب الخراج للامام ابى بوسف رجه الله تعالى ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكفر فان تات قبل تو منه ولا نقتل عنده وعندا بي حنيفة خلافا لمحمد انتهي «١» (فانقلت) قوله خلافالمحمد بدل على ان في المسئلة خلافا عند ائمتنا وان مجدا رجه الله تعالى نقول كقول مالك واجمد فليكن ماذكره فىالبزازية مبنياعلى قول مجمد ومعلوم انقولهقول للامامفكيف نخط صاحب البزازية ومن تابعــه (قلت) عبــارة الخراج التي اطلعت عليها ورايتها ليس فيهاذكر الخلاف وقدذكرتهالك منقبل بحروفها وبعض « ١ » ثم رأيت بعد نحوعشرسنين من تأليف هذا الكتاب في حاشية شيخ مشابخنا العلامة فقيه عصره الشيخ مصطفى الرجتي الانوبي على الدر المختار مايؤ مدماقلناه حيث قال بعد كلام مانصه ومقتضى كلام الشفا وابن ابى جرة فى شرح مختصر النخارى فى حديث ان فريضة الحج أدركت ابى الخ ان هذا اى عدم قبول النوبة مذهب مألك وانمذهب ابى حنيفة والشافعي انحكمه حكم المرتد وقدعم ان المرتد تقبل تويته ويؤيده مانقله هنا عن النتف وما عطف عليها من الكتب المتمدة فيالمندهب منان حكمه حكم المرئد واذاكان هذا فيسباب النبي صلى الله تعالى عليهوسلم ففي ساب الشخين اواحدهمالا يتحتم قتله بالاولى بل انكر الصديق رضي الله تعالى عنه حواز قتله حين سبه بعض اهل الشير فاراد بعض من حضر عنده قتله فقال له الصديق آنه لانقتل الاسابالنبي صلىالله تعالى عليه وسلم وآنه خاص به (فقد) تحرران المذهب كذهب الشافعي قبول توبته كما هوروايةضعيفة عن مالك وماعداه فانه امانقل عن غير اهل المذهب وكانه بعض المالكمة اوطرة مجهولة لم يعلم كاتبها أولام آخر هو تبين زندقته والزنديق لاتقبل تو منهعندنا لاته متهم فيهاوهوالذى مالاليه شنخ الاسلامابوالسعودفكن على بصيرة فىالاحكام ولا تنتر بكل امرمستغرب وتغفل عن الصواب والله تعالى اعلم انتهى مافي حاشية الرحتى على الدر المختار من باب المرتد * ثم رأيت ايضابخط شيخ مشايخناالعلامة النقيه الشيخ الراهيم السابحاني بهامش نسخته الدر المختار عند قوله وقد صرح فى النتف ومعين الحكام وشرح الطحاوى وحاوى الزاهـدى وغيرها بإن حكمه كالمرتد والعجب كل العجب حيث سمم المصنف كالام شيخ الاسلام يعني ابن عبدالعال ورأى هذه النقول كيف لايشطب متنه عن شئ يستدعي تقليل المذمجد المحر الطامي الذى لانتغير بحبال الضرروقداسمعني بعض مشامخي رسالة حاصلهاانه لانقتل بعد الاسلام وانهذا هوالمذهباه مارأيته نخطه رجه اللهتعالي منه

الفتاوى المذكور مجهول فالله اعايدعلى انه لوثبت خلاف محمدفى المسئلة لايعدلءن قول ابي حنيفةو ابي نوسف الذي مشي عليه اصحاب المتون وغيرهم * ولاسهاو التعبير يقوله خلافالمحمد مشير الىضعفه ولوكان لمحمد خلاف فىهذه المسئلة لتمسك م البزازى ومن تابعه ولم يعدل عن النقل عنه الى النقل عن المالكية * على ان البزازي لم يدعان ذلك قول في المذهب بل دعواه اله مما انعقد عليه اجاع الائمة وقد تبقنت بطلانه عانقاناه لكوان المجمع عليه هو الحكم بكفر الساب وقتله قبل التوبة ونيس ذلك محل النزاع وانما كلامنافي قبول توبته و درء القتل عنه بالاسلام كاهو حكم سائر المرتدين ﴿ فَانَ قَلْتَ ﴾ سَلْمَا انْمُذَهِبِ الْحَنْفَيةُ قَبُولُ تُوبِتُهُ وَانْهُلَا خَلَافُ عَنْدُهُمْ فَي ذَلك ولكن مرادهم قبول توبته بينهوبين ربهتعالى عمني آنه عوت مسلما ولابنافي ذلك لزوم قتله لاندحزاؤه في الدنباكين زنااوسرق ثم ناب لايسقط جزاؤه الدنبوي بتويته وح فلا مخالفة بين كلام البزازي ومن تبعه وبين كلام غيره (قلت)من تحقق مناط الخلاف لممخف عليه الجواب فاعد النظر مرة اخرى إلى العبارة التي نقلناها عزالشفا تراها صرمحةفيان الخلاف فيلزوم القتلوعدمه وكذاعبارةشيخ الاسلام ابن تيميه في الصارم المسلول وكذا عبارة ابي يوسف في الخراج حيث قال فانتاب والاقتل فعلق القتل على عدم النوبة لاعلى السبوكذا عبارة شرح الطحاوى حيثقال وحكمه حكم المرتدين وكذا عبارة الحاوى حيثقال لاتوبة له سوى بجديد الاعان وكذا عبارات متون المذهب قاطبة حيث قالوا يعرضعلي المرتد الاسلام فانتاب والاقتل وقداشرنا فىاثناء كلامنا عندذكر هذمالنقولالي دفع هذا السؤال (فانقلت) انمذهب الحنفية انكل معصية ليس فيها حدمقدر بجب التعزير فيها واند مفوض المهرأي القاضي واندقديكونبالقتل في بعض المواضع لبعض اهل الكبائر كالاعونة والظلمة ومن اعتاد قتل الناس بغير محدد كالخنساق وكاللوطى ونحوهم مماذكروه وكمن رأى رجلا بزني بمحرمه على مافيه من الحلاف فليكن كلام البزازى ومن تبعه مبنيا على ذلك اذلاشك ان هذا الساب الشتي اللعين اقبح الهل الكبائر غاية مافي الباب ان البزازي تجوز عن التعزير بالحد (قلت) لاشكانهذا الساب مرتد والمرتدله جزاء مقدرقبل توبته وهو القتل ونحنقد حققنا انالقتل حدالمرتد وانهلايلزم منكونه حدا انلايسقط بالتوبة فلايسمي قتله تعزيرالخروج التعزير عن تعريف الحد بقيد التقدير كمابيناه سابقا * فانكان مرادك أنه يعزر قبل التوبة بالقتل فلاحاجة الى تسميته تعزيرا ولانزاع لاحــد في لزوم قتله ان لم تب و انكان مرادك إنه بعد التوبة بقتل تمزيرا لدخوله تحت

اهلالكبائر فنقول لاعكننا التزامهمطلقا لانماذكروه منالامثلة انماهوفي كبائر خاصةعم ضرر اصحابها ولايمكن دفع شرهم الابالقتل كالاعونة والظلمة والمكاسين وكالساحروالزنديق ونحو من اهل البدع والخوارج ، واما اللوطي فمنصوص على قتله مناهل المذهب فنتبع مأنصوا لناعليه ونفتى الناس به على انهم قيدواقتله بمااذا اعتاد اللواطةوجعلوا قتله سياسة فكانايضاءن لايرتدع ولايندفع ضرره الابالقتلو لسنا من اهل القياس حتى نقيس عليه الساب اوغيره الاترى ان من ثبت عليه الزيا باقراره عندالامام ثم رجع عن اقراره سقط عنه الحدمع انه لا عكمننا ان نفتي الحاكم بان له ان فقتله تعزيرا بعد ثبوت زناه باقراره فان رجوعة اوجب شهة تسقط الحدعنه ولمرتنف زناه اصلااذ لاشك ان الانسان مؤاخذباقراره على نفسه وكذا المرتداذا كانت ردته بغير السب ثماسلم لانفتي الحاكم بانه مخير في قتله معانه قدفعل اعظم الكبائر قطعا فكمذلك أذاكانت ردنه بالسب الا أذا وجمد نقل عن أهمل المنذهب كأئمتنا الثلاثة اومن بعدهم من أهل التخريج والاستنباط اواهل الترجيم والتحييم على ماعرف في طبقاتهم التي ذكرها ابن الكمال * وليس البرازي ومن تبعه مناهل ديوان تلك الكتيبة بلان علت رأيتهم في المبارزة عنداضطراب الاقوال فغاية امرهم أن تتبعهم في تقوية احدقولين مصحين على الآخر * حتى النالمحقق ابزالهمام وناهيك بدمن بطل مقدام اذاخرج عنجادة المذهب بحسب مايظهر له من الدليل لا يتبع كما قال تلميذه خاتمة الحفاظ الزيني قاسم بن قطلو بغا انه لاعبرة بامحاث شيخنا اذا خالفت النقول انتهى. وايضا فان نفسالمحقق ابن الهمام لم يقبل ابحات الامام الطرسوسي صاحب انفع الوسائل وقال عنه انه لم يكن من اهل الفقه . وقال ايضا في فتم القدير من باب البغاة ان الذي صمعن المجتهدين في الخوارج عدم تكفيرهم ويقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذي همالمجتهدون بلمن غيرهم ولاعبرة بغير الفقهاء انتهى كرمه نعم لوقيل اذ تكرر السب منهذا الشقى الحبيث بحيث انه كما اخذناب تقتل وكرا اوظهر انذلك متنادة وتجاهر بهكانذلك قولاوجيها كاذكروامثله فى الذى ويكون ح عنزلة الزنديق وأما بدون ذلك فلا مجوز الافتاء بقتله بعد اسلامه حدا اوتعزيرامالم نرنقلاصر يحاعناهل المذهب الذينذ كرناهم ولابجوز لنا تقليد البزازي ومن تبعه في ذلك حيث لم نرلهم سلفا ومستندا بلرأينا صريح النقول في المذهب وغيره مخالفة لكلامهم (فان قلت) اذا كنت لاتعول على كلام البزازي ومن تبعه يلزم منه طعنك فيهم بانهم لم يَثْبَتُوا في هذه المسئلة التي

امرها خطير ويؤدى عدم الثقة بم وقدقال العلامة ابن الشحنة في شرح النظم الوهباني وغيره فينظيرهذا البحث وحاشا انيلعب امناء الله اعني علماء الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لانقولون الا الحق انتي (قلت) حاشالله ان الهمن فيهم مع اعتقادي باني لا اصلح خادما لنعالهم ونهاية شرفىان افهم بعض كالامهم وان يعفو عنى ربى بسببهم ومحشرني فى زمرة اتباعهم فأنهم سلفناأتمة الهدى ومصابيح الدجىولكن ماذكرنا منصريح النقول عنائمتنا الحنفية اساطين العلماء الذبن هماعلم بالمذهب من البزازي كابي يوسف والطحاوي وصاجب النتف والحاوى واصحاب المتون وكذاما نقلناه عن القاضي عياضوأبن تمية والسبكي بدل على ان البزازي قد اشتبه عليه الحال ولاسما مارأيناه من تصر يج العلماء بانه اخطأ في هذه المسئلة وتبعه من بعده على ظن ان ماذكره منقول في المذهب فترجيموننا ماقلناه سيانا للحكم الشرعي من غير طعن في علو مقامه ومقام غيره فان من فضل اللة تعالى ان صان هذه الشريعة بإمناء لحفظوها وبينوها وانه سبحانه امر بالبيان ونهى عن الكتمان ولم ياذن لهم بالمداهنة ولا بالمحاباة ولم يزل العلماء يستدرك بعضهم على بعض وانكان اباه اوشنحه اواكبر منه اومثله كل ذلك لحفظ هذه الشريمة الطاهرة وقد إبىالله تمالى العصمة لكتاب غيركتابه هَا نَقُعُ لَبَعْضُ الْعَلَاءُ مِنَ الْخُطَأُ ثَارَةً يَكُونُ مِنْسَبِقَ القُلْمُ وَثَارَةً يَكُونُ مِنْ اشْتَبَاهُ حكم باخر اونحوذلك وكل ذلك لايحط من مقدارهم شيأولايلز ممنه عدم الثقة بهم قطعا لانه لالوم عليهم والغالب ان الحطأ يكون من واحد فيأتى من بعده فيتابعه * كما ذكر نظير ذلك صاحب البحر قبل كتاب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد ولايصم تعليقه * حيث قال وقد يقع كثيرا انمؤلفا يذكرشياً خطأ في كتابه فيأتى من بعده من المشايخ فينقلون تلك العبارة من غيرتغييرولا تنبيه فيكثر الناقلون لها واصلها لواحد مخطئ كاوقع فيهذا الموضع ولاعيب بذلك على المذهب لان مولانا مجد ابن الحسن ضابط المذهب رجهالله تعالى لم بذكر جلة مالا يصمح تبليقه بالشرط ومايصم علىهذ الوجه وقد نبهناعلى مثل ذلك في المسائل الفقهيم في قول قاضي خان وغيره ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الافي ثلاث ثم أني تتبعت كلامهم فوجدت سبعة اخرى زائدة على الثلاثة ثماني نبهتعلىاناصلهذه العبارة للناطني اخطأ فيهاثم تداولوهاانتهي مافىالبحر (قلت ﴾ وقد وقع لهذا الحقيرايضا التنبيه على مثل ذلك في عدة مسائل * منها ماوقع لصاحب الجوهرة منانالمفتي بدجواز الاستئجار علىتلاوة القرأن وتبعه

على ذلك جاعة من العلماء كمنالا مسكين والقهستاني وصاحب البحر وبعض محشى الاشباء والعلائي وغيرهم بل عامة اهل العصر على ذلك وهوسبق قلمنصاحب الجوهرة لان المفتى به جواز الاستئجار على تعليم القرآن لاعلى تلاوته فاناصل مذهب ابي حنيفة واصحابه كلهم اندلامجوز الاستئجار على الطاعات اصالا حتى على تعليم القرآن كاهو مصرح به في كتب المذهب متونا وشروحاو فتاوي ولكن افتى المتأخرون منمشاخ المذهب الذين هم اهل الاختيار والترجيم بالجواز على التعليم وزاد بعضهم الاذان والامامة للضرورة وهي خوف ضياع القرآن وتعطيل الاذان والامامة اللذين همامن شعائر الدين لان المعلين كان لهم عطايا من بيت المال ثم انقطعت فاذا لم ياخذوا الاجرة لايشتغلون بالتعليم والاذان والامامة فيلزم ضياع ألدين فافتي المتأخرون بجواز الاستئجار لهذه الضرورة كاصر جوابذلك في عامة كتب اصحابنا * ولاشك انه لوانتظم بيت المال وعادت العطاياعلى حالها لايسع احدا من المتأخرين ان يقول بالجواز اصلالعدم الضرورة لانهم ماخالفوا المذهب الالخوف الضرورة المذكورة لعلمهمان اباحنيفة واصحابه لوكانوااحياء لافتوابالجواز لهذه الضرورة * ومعلوم قطعاانه لاضرورة تدعواليالقول بجواز الاستئمار على مجرد التلاوة واهداء ثوابها الى روح المستأجر اوروح احد من المواته * فكيف يسوغ لصاحب الجوهرةان يقول المفتى به جواز الاستئجارعلى اللاوة المجردة ويخالف اصل المذهب وما افتى به المتأخرون لانماافتوابه من الجواز انما هو فيمافيهضرورة صياع الدين دون غيره حتى صرح اصحاب الفتاوى بأنه لواوحى لقارئ يقرأ عندقبره فالوصيةباطلة وعللوا ذلك بقولهم لانديشبه الاستُغْبَار على التلاوة فعلمنا أن الاستُجَار على التلاوة غير صحيم * وقد قالواان الآخذ والمعطى آثمان ولم نر اصاحب الجوهرة سلفامن اصحاب المذهب إهل التصييم والترجيم حتىيكون لناشبهة فىاتباعه بل لووجد ذلك لم يعدل عناصل المذهب وما مشي عليه أصحاب المتون والشهروح والفتاوي فعلمناانه سبق قلممن التعليم الى النلاوة ومع هذا قدتبعه جاعة كثيرون حتى انهم لم يكتفوا بذلك ببل صارواً يقولون انمذ هب المتاخرين المفتى به جواز الاستئجار على الطاعات ويطلقون العبارةمع انه يلزممنهانه بجوز للرجلان يستأجر من يصوم عنهاو يصلي عنه ولا اظن احدامن المسلمين يقول بذلك . وقد كنت بسطت الكلام على هذه المسئلة فيرسالة سميتهاشفاء العليل وبل الغابل في بطلان الوصدة مالحتمات والتهاليل فاناردت الوقوف على عين اليقين فارجع اليها فان فيها مايشفي ويكفي فان ماذكرناه منهاهنا كفطرة من بحراوشذرة من عقد نحر (وكذا) وقع لهذا الحقيرالتنبيه على غيرهذه المسئلة ممايشبهها مماحر رناه في حاشيتنا ردالمحتار على الدرالمختار وحاشيتنا منهة الخالق على البحر الرائق وكذا في غيرهما مماامتن الله تعالى به علينا بعركة انفاس مشايخنا دام الله تعالى مددهم واصلا اليناوعم بهم نفع المسلمين امين وهذا مااقتضاه الاستشهاد واستغفر الله العظيم من ان يكون ذلك تزكية للنفس الامارة بالسوء (فان قلت) اذا كان الامركذلك لا ينبغي للفتي ان يفتي بمجرد المراجعة من كتاب وان كان ذلك الكتاب مشهورا (قلت) نعم هو كذلك

لاتحسب الفقه تمرا انت اكله * لن تبلغ الفقه • في تلعق الصبرا اذلوكان الفقه محصل عجرد القدرة على مراجعة المسئلة من مظانها لكان اسهل شيء ولما احتاج الى التفقه على استاذ ماهر و فكر ثاقب باهر شعر

لوكان هذا العلم مدرك بالمني * ماكنت تبصر في البرية جاهلا فكثيرا ماتذكر المسئلة في كتاب * ويكون مافي كتاب أخرهو الصحيم او الصواب * وقد تطلق في بعض المواضع عن بعض قيودها وتقيد في موضع آخر . ولهذا قال العلامة ابن نجيم في رسالة الفسا في مانصه ومن هنا يعلم كماقال ابن إ الغرس رجه الله تعالى انفهم المسائل على وجه التحقيق يحتاج الىمعرفة اصلين * احدهما أن اطلاقات الفقها، في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب الفهم المستقم الممارس للاصول والفروع وانما يسكتون عنها اعتمادا على صحة فهم الطالب * والثانى انهذه المسائل اجتهادية ممقولة المعنى لايعرف الحكم فيها علىالوجه التام الابمرفة وجه الحكم الذي بني عليه وتفرع عنه والا فتشتبه المسائل على الطالب ويحار ذهنه فيهالعدممعرفة المبنى ومن اهمل ماذكرناه حارفى الخطا والغلطانتهي (وقال) في البحر من كتاب القضاعن التتارخانية وكره بعضهم الافتاء والصحيم عدم الكراهة للاهل ولايذبني الافتاء الالمن عرف اقاويل العلماء وعرف منابن قالوا فان كان في المسئلة خلاف لايختار قولا بحيب به حتى يعرف حجتــ ويذبني السؤال من افقه اهل زمانه فان اختلفوا تحرى ﴿ فَانْقَلْتَ ﴾ قدذكر الإمام العلامة المفتى أبو السعود افندى العمادي مايفيد انالساب الذكور زنديق ومعلوم ان المُعتمد في المذهب أن الزنديق بعد رفعه إلى الحاكم يقتل ولاتقبل توبته وعبارته على مانقله عنه الشيخ علاء الدين في الدر المختارحيث قال ثم رأيت في معروضات المفتى أبي السعود سؤالا ملحصه انطالب علم ذكر عنده حديث نبوى فقال اكل احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب بانه يكفر اولابسبب

استفهامه الأفكاري وثانيا بالحاقه الشين للنبي صلىالله تعالى عليه وسلم ففي كفره الاول عن اعتقاده يؤم بمجديد الابمان فلانقتل والثاني نفيد الزندقة فبعد اخذ. لاتقبل تو تنه اتفاقا فيقتل وقبله اختلف في قبول تو تنه فعند الى حنيفة تقبل فلا مقتل وعند بقية الأئمة لاتقبل ويقتل حدا فلذلك ورد ام سلطاني سنة ٩٤٤ اربع واربعين وتسعماية لقضاة الممالك المحمية برعاية رأى الجانبين بانه انظهر صلاحه وحسن تونته واسلامه لانقتل ويكتني نتعزيره وحبسه عملابقول الامام الاعظم وان لميكن من الماس نفهم خيرهم نقتل عملا بقول نقية الأئمة ثم في سنة ٩٥٥ خسرو خسين وتسعمائة تقررهذا الامر باخر فينظرالقائل من اي الفريقين هو فيعمل مقتضاه انتهى فليحفظ وليكن التوفيق انتهى مافى الدر المختار (وحاصله) تخصيص الخلاف في قبول تويته وعدمه بما قبل اخذه ورفعه الى الحاكم امابعد رفعه فلاتقبل توبته بناءعلى انه زنديق والزنديق يقتل عندابى حنيفه على اصمح الروانتين عنه وعلى هذا فبحصل التوفيق بينالقولين كما افاده الشيخ علاءالدين بحمل قول منقال لاتقبل تويته كالنزازي ومن تبعه على مابعد اخذه ورفعهالي الحاكم وجل قول الذيننقلت عنهم انه انالميسلم قتل وان حكمه حكمالمرتدعلي ماقبل الآخذ وح فليس في كلام احد الفريقين خطأ والتوفيق أولي من شقي العصا (قلت) مستعيدًا بالله تعالى من ميل الى هوى نفس . اوا بماع ظن او حدس * ان ماذ كرته من كلام المحقق ابي السمود سناقض اوله آخره * فان اوله بدلعلي ان الحلاف فهاقبل اخذه وان مذهب ابي حنيفة قبول التوبة وانه بعداخا ولاخلاف في عدم القبول واما اخره فانه مدل على إن الخلاف المذكور آنما هو فها بعد اخذه حيث ذكر أنالام السلطاني للقضاة آنه أن ظهر صلاحه قبلوا تو تنه واكتفوا بتعزيرهم له وحبسه عملا نقول ابى حنيفة وانالميظهر صلاحه قتلوه ولمرقبلوا تويته عالا عدهب الغير ولانحني أن الامر بالتفصيل المذكور لايكون الابعد اخذه ورفعه للحاكم ففيه الجزم بان قبول التوبة - قول الامام وعدمه مذهب الغير * وهذا موافق لما نقلناه عن ائمتنا ومؤيد لدعوانا وقد جزميه ابوالسعود فيفتوى اخرى سنذكرها عنه في آخر الكتاب * ولكن نوخي العنان ونمشي على ما افاده اول كلامه (فنقول) قول انصاف بلا ميل ولا اعتساف ان كلام ائمة مذهبنا الذي نقلناه عنهم صريح فيان الساب تقبل تويته وان حكمه حكم المرتدوانه نفعل بد مانفعل بالمرتد وانه لاتوبة له الا الاسلاموهذا وان امكن حله على ماقبل رفعه الى الحاكم حتى لاننافي ماذكره المحقق الوالسعود اولاويكون توفيقابين القولين لكنه

خلاف الظاهر فانماقدمناه مطلق شامل لما بعد الاخذ والرفع الى الحاكم لان هذا معنى قولهم حكمه حكم المرتد والافهو مخالف لهفدعوى تخصيصه تحتاج الى نقل عن ائمة المذهب ولم تراحدا نقل عنهم ذلك * على انه لا عكن التوفيق بعد دعوى التخصيص بماذكر فان البزازى وصاحب الفتح صرح كل منهما بانه نقتل قبل الاحْدُ وبعده فمن ابن محصل التوفيق بلُّ تبقى المنافاة بين القولين قطعاوصار هذاقولا اخر فالاقوال - ثلاثةواذا تمارض كالام اهل المذهب الذين هم المجتهدون مع كلام غيرهم من المتأخرين بالاستنادمنهم الى نقل عن المجتهدين تتبع اهل المذهب المحتهدين فانك قدسمعت مانقلناه عن فتم القدير من قوله أنه لااعتبار بكلام غير المجتهدين * فالابرأ للذمةماصرح به الامام ابو يوسف والامام الطحاوي وغيرهما من اهل المذهبوغيرهم حتى نرى نقلا صريحا تخالفه عن يكون مثلهم وفي رتبتهم فح نثبت التعارض بين القولين ونطلب الترجيم من اهله لامن قبل انفسنا ومالم نر نقلا لانعدل عن المجتهدين ﴿ كيف وقد راينا من جاء بعدالبزازي وصاحب الفتم قد أنكرواعليهماذلك وصرحوا بانه ليس مذهبنا * ومتابعة العلامة ابن نجيم لهما في كتاسه البحر والاشباه لاتفيد خصوصا مع انكار اهل عصره عليه بذلك كما قدمنا نقله عن الجوى * وقدعمت أيضا صريح كلام العلماء الراسخين من غيراهل مذهبنا كالقاضي عياض والطبرى وابن تيمية والسبكي بان مذهب ابى حنيفة وأصحامه ان ذلك ردة يستناب منها فإن تاب والاقتل على خلاف ما هوله الامام مالك والامام اجد وهل تكون استناسه الا بعد رفعهالي الحاكم ﴿ وَامَا ﴾ كُونُه قدصارزنديقًا بهذا الكلام، ففيه مالا يخفي على ذوى الافهام ، نعم الواقع في عبارة صاحب الشفاء ان حكمه حكم الزنديق وهذا نفيد أتحاد حكمهما على مذهبه عمني ان كلا منها لاتقبل توبته بالنسبة الى القتل * واما انه صار زندها فهو في حنر المنع * فان الزنديق كمافي قتم القدىر وغيره من لالتدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام كالمنافق الذي سطن الكفر ويظهر الاسلاموطريق العلم محاله امابان يعثر بعضالناس عليه او يسر اعتقاده الى من امن اليهوكل منهما يقتل ومثلهما الساحر * قال في البحر عن الخانية وقال الفقيه الوالليث اذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل تو سهو لا لقتل وان اخذ ثم تاب لمتقبل تويته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعى والفتوى على هذا القول انتهى * وقال صاحب الخلاصة وفي النوازل الخناق والســاحر يقتلان لأنهما ساعيان فىالارض بالفساد فانتابا انقبلالظفر بهما قبلت توبتهما وبعدما اخذا لاتقبل ويقتلان كافى قطاع الطريق وكذا الزنديق الممروف الداعى

اليه اى الى مذهب الالحادانتهي * وذكر في التجنيس ان الزنديق على ثلاثة اقسام اما ان يكون زنديقامن الاصل على الشرك اويكون مسلمــا او ذميــا فتزندق فغي الاول يترك على شركه مالميكن عربيا وفي الثاني يعرض عليه الاسلام فان اسلم والا قتل لانه مرتدوفي الثالث يترك على حاله لان الكفر ملة واحدة * قال العلامة ابن كال پاشا في رسالته في الزنديق قوله في الشاني يعرض الخ صريح في ان الزنديق الاسلامي لا نفــارق المرتد في الحكم وقــد نبهب على ان ذلك اذا لم يكن داعيا الى الضلال ساعيا في افسادالد ين معروفا به فان كان داعيا معروفا وتاب باختياره قبل ان يؤخذ لايةتل وبعده قال انتهى ﴿ فعلم ان قتل هؤلاء انما هو لسعيهم بالفساد فهم كقطاع الطريق لان ضررهم عام فان الساحر يؤذي بسحره عباد الله تعالى في ابدانهم و اموالهم و كذا الخناق اي من تكررمنه الخنق اي قتل الناس غيلة بالامحددوضررالزنديق الداعى إلى الالحاداشد لان ضرره في الدين فانديضل ضعفة اليقين بالحاده واظهاره لهم سمة المسلمين فلهذا قتلوا كقطاع الطريق بل هؤلاء اضر ﴿ فَانظر ﴾ بالله بعين الانصاف هل يكون الشائم الساب زند يقاعلى هذا الاعتبار وانكان كفره أشنع لانعلة قتل هؤ لاءليست مجر دالكفر واعاهى دفع الضرر العام عن الآنام . كما قتل الخناق وقطاع الطريق . وانكانوا من اهل الا ءان والتصديق ﴿ فَانَ ﴾ قَالَ قَائَلُ انسبه دليل على خبث باطنه وان مايظهره من الندين بالاسلام نفاق وزندقة (قلنا)له لانساخلك ومناس اطلعنا على باطنه عجر دذلك اذلوكان ذلك دليلاعلى ماقلت لزم ان يكون سب الله تعالى كذلك على انك علمت ان الزنديق الذي يقتل ولانقبل توبته هوالمروف بالزندقة الداعي اليها وهذاليس كذلك وأنماكان مدروفا بالاسلام ولايدعوا حدا الى ان يفعل كفعله الشنيع بل الغالب أنه انما تصدرمنه كإة السبعندشدة غيظةونكايته ممنخاصمه في امرونحوذلك نعم اوكان معروفا بهذا الفعل الفظيم * داعيا الى اعتقاده الشنيع * فلأشك ح ولا ارتياب * في زندقته وقتله وان تاب (اذاعلت) ذلك ظهر لك انماذكره العلامة ابوالسعود من انه زنديق عجرد السب غير موافق لماذكره ائمتنا في تعريف الزنديق والالماذكروه فيحكم الساب (على)ان حكمه بالكفر على ذلك الطالب للعلم الذي قال اكل احاديث الذي صلى الله تعالى عليه وسلصدق يعمل مهافيه نظر ظاهر لامكان حل كلام ذلك الطالب على معنى صحيم لانالنفي الذي تضمنه الاستفهام داخل علىكل فهومن سلب العموم لامن عوم السلب فهو كقو لك ماكل الرمان مأكول اي بل بعضه ماكول و بعضه غيرما كول وهنا عكن حل كالامه على ان مراده به أنه ليس كل الاحاديث التي تعزى الى النبي

صلى الله تمالى علية وسلم صدقا يعمل بهابل بعضها فان منها ماهو الموضوع والضيف والصحيم والحسن وماكان صححا اوحسنا فمنه المنسوخ والمأول وقدصر المحدثون بان حكمهم على الحديث بالصحة او الضعف انماهو بناء على الظاهر من حال الرواة امافي نفس الامر فيمكن كون المحكوم بصته لم يقله عليه الصلاة والسلام والمحكوم بضعفه قدقاله فانالراوى الثقة الضابط بجوزعليه السهو والنسيان وغيرالضابط ولوكانت عادته الكذب مجوزان يكون احتاط وصدق في حديث رواه فانه كماقيل ﴿ قديصدق الكذوب ﴾ وبعدهذا الاحتمال الذي هوالمتبادر من مثل طالب العلم الذي له وقوف على هذه الاشياء كيف محكم عليه بالكفر فضلا عن الزندقة * قال في جامع الفصولين روى الطحاوى عن اصحابنا لا يخرج الرجل عن الاعان الاجحود ما ادخله فيهثم ماتيقن اندردة محكم بهافيه ومايشك اندردة لامحكم بها اذالاسلام الثابت لايزول بشكمم ان الاسلام يعلوو ينبغي للعالم اذار فع اليه هذا ان لا سادر بتكفير اهل الاسلام مم انديقضي بسيحة اسلام المكره انتهى * وفي الفتاوي الصغري الكفرشي عظم فلا اجمل المؤمن كاغرامتي وجدت رواية انه لايكفر انتهى * وفي الحلاصة وغيرهااذا كان في المسئلة وجوه توجت التكفير ووجه واحد عنع التكفير فعلى المفتى ان عيل الى الوجه الذي عنع التكفير تحسيناللظن بالمسازادفي البزازية الا اذاصرح بارادة موجب الكفر * وفي التتارخانية لايكفر بالمحتمل لان الكفرنهاية في العقو بة فيستدعى نهاية في الجناية ومع الاحتمال لأنهاية كذافي البحر * ثم قال صاحب البحروالذي تحررانه لافتى بكفر مسلم امكن حل كلامه على مجل حسن اوكان في كفره اختلاف و اورواية صعيفة فعلى هذافا كثرالفاظ التكفيرالمذكورة لايفتى بالتكفيريها ولقدالز وتنفسى انلاافتي بشيء منهاانتهي قال الشيخ خيرالدين الرملي ولو ﴾ وصليه ﴾ كانت الرواية لغيراهل مذهبناويدل على ذلك اشتراط كون ما وجب الكفر مجعاعليه انتهى (فقد) علان تكفيرهذا القائل مالا ينبغي القول بدمع هذه النقول الصريحة عن اهل المذهب فكيف القول بكونه صار زنديقا نع انكان مراد ذلك القائل الاستخفاف باحاديث الني صلى الله تعالى عليه وسلم فلاشك انه يكفروان كنا لانفتى بكفره لاحتمال كلامه المعنى الصحيح مالم نطلع على مااراده من المعنى القبيع (ثماعلم) ان الذي تحرر لنا من مسئلةالساب ان المحنفية فها ثلاثة اقوال . الاول انه تقبل توبيته ويندرئ عنه القتل بهاوانه يستتاب كاهو رواية الوليدعن مالك وهوالمنقول عن ابى حنيفة واصحابه كاصرح بذلك علاء المذاهب الثلاثة كالقاضي عياض في الشسفا وذكر أن الامام الطبرى نقله عنه ايضا وكذاصر - بعشيخ الاسلام ابن تيميه وكذاشيخ الاسلام التقي السبكي

وهوالموافق لماصرح به الحنفية كالامامابي يوسف في كتابه الخراج من أنه ان لم يتب قتل حيثعلق قتله على عدم التوبةفدل على أنه لانقتل بعدها ولماصرح به في النتف ونقلوه في عدة كتب عن شرح الطحاوى من انه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به مانفعل بالمرتد ولماصرحبه فىالحاوى منانه ليسلةتو بةسوى تجديد الاسلاموهو الموافق ايضالاطلاق عبارات المتون كافةوهي الموضوعة لنقل المذهب وهذا باطلاقه شامل لما قبل الرفع الى الحاكم ولما بعده ، والقول الثاني ماذكره في البزازية اخذا من الشفا والصارم المسلول من انه لاتقبل توبته مطلقا لاقبل الرفع ولابعده وهو مذهب المالكيةوالحنابلة وتبعمعلى ذلك العلامة خسروفي الدرر والمحقق ابن الهمام فيؤتم القديرواننجيم فىالبحروالاشباه والتمرناشي فيالتنويروالمنعوالشيخ خيرالدين فى فتاواه وغيرهم * والقول الثالث ماذكره المحقق ابوالسعود افندي العمادي من التفصيل وهوانه تقبل توبته قبلرفعه الى الحاكم لابعده وتبعه عليه الشيخ علاء الدين في الدر الختاروج مله مجل القولين الاواين * وقد علمت الدلا مكن التوفيق به للباسة الكلية بين القولين * وانالقول الثاني انكره كثير من الحنفية وقالوا أن صاحب البزازية تابع فيهمذهب الغيروكذا انكره اهلءصرصاحب البحر * وعلت ايضا انالذي خط عليه كلام المحقق ابى السعود اخراهوان مذهبناقبول التوبةوعدم القتل ولوبعدرفعه الىالحاكم وهذا هو القول الاول بمينةففيه ردعلي صاحب البزازية ومن تبعه وآنما جعلناه قولا ثالثا بناء علىماافاده اولكلامه تنزلاوارخاء المعنان (فيااخي) هذه الاقوال الثلاثة بين بديك قداوضحتها لك وعرضتها عليك. فاخترمنهالنفسك * ما ينحيك عند حلول رمسك * وانصف من نفسك حتى عبر ١٠٠ غَيْهَا من سمينهاو لجينهامن لجينها * والذي يغلب على ظنى في هذ االموضع الخطر والامن المسر * واختاره لخاصة نفسي وارتضيه * ولاالزم احدا ان يقلدني فيه * على حسب، ماظهر لفكرى الفاتر * ونظرى القاصر * هوالعمل عائبت نقله عن أبي حنيفةواصحابه لامور (منها) انه كايلزم المجتهداتباع مااداه اليه اجتهاده بلزم المقلدله مادام مقلداله ان تبعه في ذلك كانصو اعليه * وفي حاشية الاشباه للبيرى في قاعدة المشقة تجلب التيسير مانصه وفي هابجب على هذه الأعمة في حق الاعمة الاربعة لمولاناسيدي على بن ميمون اعمرايها السائل اندبجب على كل واحدمنامتا بعد امامه في جيع ما بلغه عنه و من لم يفول فهوعاص لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى (ومنها) انهاذا كان «١» الغث بفتح الغين العجمة المهزول واللجـين بالضم مصغرا الفضة وكامير زيد افواه الابل

مع ابي حنيفة احد صاحبيه لايفدل عن قولهما فكيف عاثبت انه قوله وقول اصحابه ﴿ وَمَنْهَا ﴾ انه اذا اختلف المتقدَّمون والمتأخرون في مسئلة لايعدُّل عما قاله المتقدمون كذا رايته في بعض كتب اصحابنا وقدد نسيت الآن اسم ذلك الكتاب ثم رأيته ذكرذلك في انفع الوسائل وفي حاشية الاشباء للغزي * ومثله مافى جامع الفصولين قبيل الفصل العشرين رامنا للواقعات قال فيضمن مسئلة اجاب بعض أئمة زماننا وانلم يعتمد على جوابهم الخ فهذا قول صاحب الواقعات في المُمَةُ زَمَانُهُ فَكِيفُ مِن بَعِدِهُم * وَمَثْلُهُ مَاقَدَمُنَاهُ عَنْ فَتِمَ القَدْير من أنه لاعبرة بقول غير الفقهاء الذين هم المجتهدون وكذاماقدمناه عن فتاوى الشيم امين الدين بن عبد العال (ومنها)ماصرحوا به من انه اذا تعارض مافى المتون والشروح تقدممافي المتون لانها موضوعة لنقل ظاهر المذهب وقدعمت دلالة مافى المتونعلي مسئلتنا المذكورة دلالةظاهرة (ومنها) انهاتي بالشهادتين العاصمتين للدم والمال بالنص وقد حكمنا بإسلامه وقبول توبته عندالله تعالى فمن قال أن حده القثل ولايسقط بتويته لابدله من دليل قاطع لان الحدود من المقدراتونصب المقادير بالرأى لايصع ولم يصم عن مجتهدنا الذي جملنا مذهبه قلادة في عنقناقول ولادليل حتى نتبعه بل وجدنًا النقل عنه من الثقات بخلافه فكيف يسوغ القول به ولسنــا مجتهدين ولا مقلدين لمجتهد اخرقائل بذلك ﴿ ومنها ﴾ ان امر الدم خطر عظيم حتى لوقع الامام حصنا اوبلدة وعلم ان فها مسلما لا محل له قتل احدمن اهلها لاحتمال ان يكون المقتول هو المسلم. فلوفر ضناان هذه النقول قد تعارضت فالاحوط في حقناان لانقتله لعدم الجزم بأنه مستحق القتل فانه اذا دارالامر بين تركه مع استعقاقه للقتلوبين قتله مع عدم استحقاقهله تعين تركه لخطر الدماءفان استباحة دماء الموحدين خطر . قال في الشفاء والخطا في ترك الف كافر اهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم واحدو قدقال عليه الصلاة والسلام فاذا قالو هايعني الشهادة عصموا منى دماءهم واموالهم الابحقها وحسابهم على الله تعالى فالعصمة مقطوع بهامع الشهادة ولا ترتفع ويستباح خلافها الابقاطع ولاقاطع من شرع ولاقياس عليه والأدلة في ذلك متعارضة مع احتمالها للتّأويل بلانص صريح * وليس لنا ان ننصب بآرائنا حدوادا وزواجر وانماكلفنا بالعمل بماظهر انه من شرع نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فحيث قال لنا الشارع افتلو قتلناوحيث قال لا تقتلوا تركنا وحيث لمنجدنصاقطميا . ولانقلا عن مجتهدنا مرضيا ﴿ فعلينا ان نتوقف ولانقول محبتنا لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم تقتضي ان نقتل من استطال عليه وأن اسلم

لان المحبة شرطها الاتباع لا الابتداع فائنا نخشى ان يكون صلى الله تعالى عليه وسلم اول من يسألناعن دمه يوم القيمة فالواجب علينا الكف عنه حيثاسلم وحسابه على ربه العالم بمافى قلبه كاكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الاسلام في الظاهر . ويكل الامر الى عالم السرائر ﴿ وَمَنْهَا ﴾ انه لوكان حده القتل وان تاب عندنا لزم ان تكون علة القتل هي خصوص السب لاكونه منجزئيات الردة فيلزم قتل الساب اذاكان ذميا لوجود العلة مع انالمتون مصرحـــة بانه لاينتقض عهده بذلك * نعم للحاكم قتله اذا رأى ذلك سياسة لاحداكماسيّاتي مع بيان شرطه (ومنها) أنه اذا تمارض دليلان احدهماية تضي التحريم والإخر يقتضي الاباحة قــدم المحرم كانص عليه علمــاؤنا ﴿ وَمَنَّهَا ﴾ أن الحــدود تدرأ بالشبهات * قال في الاشباء والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدرأبالشبهاتوهو حديث رواه الجلال السيوطي معزيا الى ابن عدى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما* واخرج ابن ماجهمن حديث ابي هريرة ادفعوا الحدو دمااستطعتم واخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ادرؤالحدود عن المسلمين ما استعطتم فانوجدتم للمسلمين مخرجا فخلوا سبيلهم فان الاماملان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة * واخرج الطبراني عن بن مسعود رضى الله تدالى عنه موقوفا ادرؤالحدود والقتل عن عبادالله مااستطعتم ،وفي فتع القديراجم فقهاءالامصارعلى ان الحدود تدرأ بالشبهات والحديث المروى في ذلك متفق عليه وتلقته الامة بالقبول انتهى مافى الاشباه ﴿ وَمَنْهَا مَاقَدَمُنَاهُ فَيُقْصَةً ابنابي سرحفانه بعدمااسلمار تدووقع منه ماوقع من الافتراء والطعن على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم جاء به عثمان رضى الله تعالى عنه فبايعه صلى الله تعالى عليه وسلم وقبل اسلامه ولم يقتله فلوكان قتله حدامن الحدود الشرعية التي لايجوز تركها ولاالعفو عنها ولا الشفاعة فيها لماتركه صلى الله تعالى عليهوسلم معانه عليه الصلاة والسلام اعرض عنداولاحتى يقتله بعضاصحابه وروايةانه اسلمقبل محيئه لم ثنبت بل انكرها اهل السيركما ذكره الامام السبكي * وقد وردان عُمان قاللنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك في ابن ابي سرح اند بفر منك كلما لقيك قال الم ابا يعه و اؤمنه قال بلى ولكنه يتذكر جرمه فىالاسلام فقالءليه الصلاةوالسلام الاسلام بجب ماقبله ففيه بيان ان كلامن القتل والاثم زال بالاسلام وان قتله كان حقالله تعالى لاحقا لعبد والالم يسقط بالاسلام * وماقيل أنه حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وقدسقط بعفوه فيحياته فلا يسقط بعدموته بالتوبة لعدم عفو صاحب الحق وانما الساقط

بالتوبة الانمولهذا وردمن سبنبا فاقتلوه * فجوابه ان لفظ العفوانما اعتبرالمـلالة على الرضا بالسقوطوقد علم من كرمه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لا مذهم لنفسه وأنه ارج لامته من انفسهم الاان تنتهك حرمات الله تعالى فيذ قم لله واذا صار ذلك حقالله تعالى سقط بالتوبة * وحديث من سب ببا فاقتلوه مثل حديث من بدل د ننه فاقتلوه فان معناه مالم يتب بانفاق معظم المجتردين فلا دلالةفيه على قتل المرتد مطلقافكذلك الساب وايضافان القبل ليس لخصوص السب عندنا بل لكونه من جزئيات الردة الموجبة للقتل والا لكان حده القتلوان كان ذما والمذهب خلافه كامر . ولوسل أن السب علة القتل فعلوم أنه أنماكان علة لماتضمنهمن الكفر والردة وكا مرتد تقبل تو تنه فكذلك هذا ﴿ وكون العلة هي ذات السب مع قطع النظر عن كونه كفراحتي لوفرضسب بلاكفر يكونموجبا للقتل فيبقي آثره بعدالتو بةولا نزول الابالقتل محتاج الى دليل خاص وفي أثباته تسكب العبرات والالماساغ لمجتهد فيه خلاف * واما من امر صلى الله تعالى عليه وسلم بقتلهم مثل كعب بن الاشرف وابي رافع وابن اخطل وغيرهم عمن اهدر دمه يوم فتح مكة فأنهم كانواكفارا ولا يثبت المطلوب الااذائبت ان أحدهم اسائم اهدر صلى الله تعالى وسلم دمهودونه خرط القتاد واسلام ابن ابی سرح لم نثبت کام فلم یکن ارادقتله بعداسلامه وانما اراد ذلك في حال ردنه * واما حكاية الاجاحَ على قتل الساب فانماذلك قبل التوبة بدليل قول الحاكين للاجاع ومن شك في كفره وقتله كفر اذلايصم ذلك بعد التوبة لقول كثيرمن المجتهدين بعدم قتله وكفره بعد التوبة * فلم شبت دليل على قتله بعد التوبة وان (وصلية)قلناان ذلك حق ادمى «كيف والدليل قام على خلافه وهوقوله صلىالله تعالى عليه وسلم الاسلام بجب ماقبله فان كلة ماعامة قيدخل فيها ماكان حقه فيكون ذلك عفوا منه صلى الله تعالى عليه وسلم بمنزلة قوله من اسلم عفوت عنه . و تو منده كافال الامام السبكي انه وردفي قصة هبار بن الاسود بن عبد المطلب وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلمام بقتله ثمم جاء ووقف عليه وتلفظ بالشهادتين وقال قدكنت مولعافى سبك واذاك وكنت مخذولا فاصفحءني قال الزبير رضى الله تمالي عنه فعمات انظر الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم و اندليطاطي رأسه ممايعتذر هباروجعل رسول اللهصلي الله تعالى عليه وسلم يقول قدعفوت عنك والاسلام بجب ماكان قبله فهذا نقتضي العموم وانه بجبماكان قبله من السب وغيره وأن لمريكن هبار حين السب مسلما فإن العبرة لعموم اللفظ * فإن فرعناان قتل الساب حق آدمي وهوالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد جعل اسلامه عفواعنه

أولذالم شت انه قتل بمدالاسلام احدا آذاه فلا يسوغ للخليفه بعده استيفاءحقه الذيعفاعنه اواحتملعفوه عنه وائن ُببت عدم عفوه فلا ندمن دليل بدل على ان الحليفة بعده قائم مقامه في استيفاء حقه الخاص ، وان كان قتل الساب لمصلحة الناس عامة لما اسقطه عليه الصلاة والسلام في حياته مع انه قدعفاعن ان الي سرحوغيره و ان كان ذلك لحق الله تعالى لاحترائه على انبياء الله تعالى ورسله والطعن فىالدىن فانه يسقط بالاسلام فانه بجب ماقبله وقدقال عز وجل ﴿ قَلَللَّذُ نَكُفُرُوا انْ مُنْهُوا يَغْفُرُلُهُمْ مَاقَدَ سلف ان الله يغفر الذنوب جيعا كيف عدى الله قوما كفروا بعد أعانهم ﴾ الى قوله (الاالذين تابولمن بعدذلك واصلحوا فانالله غفور رحيم) فهذه الايات نص في قبول توبة المرتد ويدخل في عومه الساب وفي الحديث الصحيم لامحل دم امرئ يشهدان لااله الاالله وان مجدا رسول الله الاباحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والمبدل لدينه المفارق للجماعة * والساب بعد اسلامه ليس متصفا بشئ منهذه الثلاث ومنسب الله تعالى يقتل بالاجاع مالم يتب فكذا هذا •وكون السب امارة على خبث بأطنه لايعارض الصريح وهو الاسلام بعده * الاترى الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم هلاشققت عن قلبه وقوله تعالى ﴿ وَلا تقولوا لمن التي اليكم السلم لست مؤمنا ﴾ وقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لااله الاالله وقد كان عليه الصلات والسلام نقبل من المنافقين علانيتهم ويكل سرائرهم الىالله تعالى مع اخبار الله تعالىله آنهم أتخذوا أعانهم جنةاى وقاية وانهم يحلفون بالله ماقالوا ولقد قالواكلة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهموا عالمينالوا الى غيرذلك ممايطول المقام بذكره * وقدقال الامام السبكي بعد تقريره ادلةالمسئلة ولقد اتمت برهةمن الدهر متوقفافي قبول توسه مائلا الى عدم قبولها لما قدمته من حكاية الفارسي الاجاع ولما يقال من التعليل بحق الادمى حتى كان الان نظرت في المسئلة حق النظر واستوفيت الفكر فكان هذا منتهى نظرى فانكان صوابافن الله وانكان خطأ فمني واللهورسوله بريئان منه ولكنا متعبدون (بفتم الباء الموحودة المشددة) بمادل اليه علمنا وفهمنا اللهم أنك تعلم ان هذا الذي وصل اليه على وفهمي لم احاب به احداو لم اكذب فيه اماما غيرما فهمتهمن نفس شريعتك وسنة نبيك محدصلي اللة تمالى عليه وسإانتهي كالامهرجه الله تعالى (فهذا)الذي ذكر ناه لك ان لم يدل دلالة قاطعة على صحة ماقلناه فلا اقل منان يورث شبهة يستبرئ بها المتقى لدينه وعرضه من ان يجزم عكم شرعى *بلا سند قوى * ومن تحيز معالفئة التي تكون ارجى للسلامة * فقد خلص نفسه

من اللوم والندامه * وصورفي نفسك أنك واقف بين بدى الله تعالى يوم القيمة * وقد اتبع كل مقلد امامه * وسألك عن قلدته في هذه القضية * وكان قد ثبت عندك قول امامك بالنقول الجلمه * هل مخلصك من بطشه قولك قلدت صاحب النزازيه، وانت تعلم انه ومن تبعه ليسوا من اهل الترجيم ، فضلا عن ان يكونوا من أهل الاجتهاد الصحيح * وأنه لايسوغ لاحد في هذه الاعصار ســوى تقليد احد الأعمة الاربعة * وأنه مادام مقلدا له فالواجب عليه ان تنبعه ولاسما اذاكنت قاضيا اومفتيا امرك موليك عذهب خاص * فما حوابك هناك ولات حين مناص * وهذا ماقلته على اعتقادي خطابا لنفسي * ومن ظهرله ماظهرلي من اهل حنسي * والافليس لي في الزام غيري باعتقادي مساغ * وما على الرسول الاالبلاغ (فانقلت) قد أبت عندنا مذا التحرير * الساطع المنبر * ارجية القول بدرم القتل بعد الاسلام * والدهو الثابت عن الى حنفة واصحاله الاعلام * لكن قدذكر المحقق ابوالسعود في اخر كلامه الذي ذكرناه سابقا انه ورد امر سلطاني يعني من حهة المرحوم السلطان سليمان خان لقضاة ممالكه بأن ينظروافي حالهذا الساب * اذا اسلم وتاب * انظهر لهم صلاحه وحسن توبته لا قتل ويكتني شعز برهو حبسه عملانقول الحنفية * والاقتل عملانقول باقي الأئمة يعني الحنابلة والمالكية . ومن المعلوم انحضرة السلطان . نصره الرجن له ان بولى القضاة . بان محكمواعلى اى مذهب كان * كما ان لهان مخصص القضاء عذهب او مكان او زمان فحيثكان مدهبنا قبول النوبة مطلقا فليكن حكم القاضي بعدم القبول حيث لميظهر لدحسن التوبة نافذا على قول الامام مالك أو الامام اجد (قلت) ما أمر بدالمر حوم السلطان سلمان هومن الحسن عكان * فانفس المؤمن لاتشتني من هذا الساب اللهين، الطاعن في سيد الاولين والاخرين * الانقتبله وصلبه * بعد تعذيبه وضريه * فان ذلك هواللائق محاله * الزاجر لامثاله * عن سيي وافعاله * فنتوصل إلى ذلك بالحكم مه على مذهب القائل به من المحتهدين * لئلا مجمل التوبة وسيلة الى خلاصه كما اراد الشُّم والطعن فيالد ن * اما اذا علم منه حسن التوبة والاعان * وانماصدر منه أنما كان من هفوات اللسان فالأولى تعزيره عادون القتل * جريا على مذهبنا الثابت بالنقل * بل ادعى الأمام السبكي انعدم قتله حمل وفاق حيث قال وارى انمالكا وغيرممن ائمة الدن لانقولون بذلك اي عدم قبول التوبة الافي محل التهمة فهو مجل قول مالك ومن وافقه انتهى لكن لى شبهة قدعة في هذه المسئلة وامثالها منحيث انالقاضي وكيل عن السلطان لأنه ماذون منجهتمو نائب عنه

فاذا خصص له تخصص والابقى على اطلاقه ومعلوم ان الاذن سطل عوت اللاذن له وبموت الماذونله وعزله فلابد لكل قاض من اذن جديد فانكان سلطان زمانناايده الله تعالى بنصره اذن بذلك للقاضي الذي يسمع تلك الدعوى صحو الافلاوفي ادب القضاة من الفتاوي الخيرية (سئل) فيما لومنع السلطان قضاته عن سماع مامضي عليه خس عشرة سنة من الدعاوي هل يستمر ذلك أبدا اولا(اجاب) لايستمر ذلك أبدأ بل أذا أطلق السماع للمنوع بعد المنع جاز وكذا لوولى غيره واطلقله ذلك مجرى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لومات السلطان وولي سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل اطلق له قائلا وليتك لتقضى بين النــاس جازل سماع كل دعوى إذا اتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية * والحـاصل ان القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيدااتصرف من موكله فاذاخصص له تخصصواذا عم تعمموالقضاء يتخصص بالزمان والمكانوالحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه فىالمنع والاطلاق فالمرجع هوالفاضي لان وحوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لاتعلق للتداعيين به فاذا قال منعني السلطان عن سماعهالا بنازع في ذلك واذا قال اطلق لي سماعها كان القول قوله مالم نثبت المحكرم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لانه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية فيذلك واذا آنا، خبربالمنع من عدل او كتاب اورسول عمل به كايعمل بالمشافهة من السلطمان ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المعث وهان الامر وانكنف له الحال والله تعالى اعلم انتهى مافى الخيرية (فانقلت) سلمنا ان القاضي وكيل عن موليه لكن نقل العلامة الحوى في حاشية الاشباه من كتاب القضاء عن بعض العلماء انه علم من عادة سلاطيننا نصرهم الله تعالى انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره باتباعه * قال الحوى اقول اخبرني استاذي شيح الاسلام يحيي افندي الشهير بالمنقاري انالسلاطين الآن يامرون قضائهم في جيع ولاياتهم ان لايسمعوا دعوى بعد مضى خس عشرة .نةسوي الوقف والارث أنتهي (قلت) اخذالام باتباع السلطان لمن قبله بمعنى انه يلزم نفسه باتباع قانون من قبله أى انه اذا ولى قاضيامثلا ياميه بماكان من قبله يام قضائه به وهذا لايازم منه ان تكون قضاته مامورين بالاوامر السابقة بل لابدله حين التولية ازيام، بذلك * فلوقال لرجل وايتك قضاء الشام مثلافقد صار نائباعنه مطلقاً فاذا قالله وانهاك ان تسمع دعوى مضى عليها خس عشرة سنة صار ذلك

تخصيصاً ألا طلاق وصار معزولا عن سماعها وحكمه حكم الرعبة فيها * ومماهو محقق في قضاة زماننا اله يكتب للقاضي منهم في منشوره تقييده بالحكم بماصم من اقوال ابى حنيفة فليس لهان يحكم بالضعيف ولا بالمرجوح فضلا عن الحكم عذهب المالكي اوالحنبلي الااذا استثنى له مسئلة الساب وكون المرحوم السلطان سليمان استثناها لقضاة ممالكه اذا لم يظهر حسن توبته واسلامه لايلزم منـــه ان تكون مستثناة لقضاة زماننابل لو ولى سلطان زمانـــا الده الله تعــالى قاضيا وامره بالحكم بما صمح منقول ابى حنيفة الافى مسئلة الساب ثم عزلدوولاه مرة ثانية اوولى غيره لابد لهمن امرجديد واستثناء جديدكما لو وكل وكيلا وكالة مطلقة الاكذا ثم عناله ووكله ثانيا وكالة مطلقة ولميستثن له شيئا (فان قلت ﴾ المظنون بهم من الخير والصلاح والوفاء بالعهدانهم لا يولون القضاة الاعلى حسب ماعهد اليهم حتى صار ذلك عي فا شائعامعلوما عندهم ولايحتاج ان منص لكل قاض في منشوره على ذلك بل العرف المذكور نفيد ُ حيث كان القاضي كالوكيل وقد صرحوابانه لووكل رجلا بشراء شئ وكان سعره معروفا فاشتراه بازيدلاينفذعلي الموكل وكذا لو وكله ببيع شيُّ فباعه بالنسيَّة الى اجل لابباع الى مثله عادةلا ننفذعليه وماذاك الالما صرحوا به من ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا ويؤيد ذلك ذكرهم فى الكتب عدم سماع الدعوى بدخس عشرة سنة للامر السلطاني فلولم يكن الحال كاذكرنا لاحتاجو اان يقيدواذلك بزمن السلطان الآم اوانوردام حادث منكل سلطان ولوكان ينقضي حكمه بالعزل اوالموت لميكن لذكرهم ذلك في الكتب كبير فائدة (قلت) هذا كلام حسن فان من رأ بناه من أهل الافتاءومن قبلهملايزالون يفتون بمدم سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة ويعللون ذلكبالنهى السلطانيءن سماعها مع ان لمنتحق النهى منكل سلطان لكل قاض فالظاهر بناء ذلك علىماذكر في السوال فانهذه المسئلة بماشاعت وزاعت بين الخاص والعام حتى ان القاضي اذا اراد سماع الدعوى بعد خس عشرة سنتيعرض للدولة العلية ختى ياذن له حضرة السلطان بسماعهاولكن مسئلة الساب لميشتهر امر السلطاني سلمان بها حتى انه لايعرف ذلك الاخواص الخواص * لكن قد يقالهي داخلة فيعموم المهد الذي يلتزمه كل سلطان من سلاطين زماننافلا يولون القضاة الاعلى حسب ماالتزمو. من العهد بناء على ماهو المظنون بهم من الحبير والصلاح لكن أذاكان ذلك مبنياعلى هذا المظن كانذلك شبهةفى اسقاط ألحدو دفان حكم القاضي بان حد الساب القتل لا ينفذحتي شبت انه ماذون له بذلك على مذهب

مالك أو اجد مع ان الثابت في منشور كل قاض في زماننا تقييد الحكم باصم اقوال ابي حنيفة فليس له الحكم بغير الاصع من المذهب فكيف بمذهب الغير * وهذا التقييد صرع فيعارض دلالة الحال المظنونة المحتملة ، وقد عملت انعدم قبول توبةالساب لمينبت عن ابى حنيفة فضلا عن كونه الاصم في مذهبه وحيث كان ذلك مذهب الذير كاحققناه وصرح به المولى الوالسعود ايضا فلامد لصحة الحكم به من صريح الاذِن حتى يكون ذلك إستثناء مماقيــده له في منشوره صريحا والا فالاحتمال * لايعارض الصرع بحال (على) ان القاضي المقلد لوحكم بخلاف مذهبه ففي نفاذه كلام فال صاحب البحر تبعا للبزازية الى النفاذ * ولكن نقل في القنية عن المحيط وغيره عدم النفاذ وجزم به المحقق في فتم القدير وتلميذه العلامة قاسم * وقال في النهر ان ما في الفتم يجب ان يعول عليه في المذهب وما في البزازية محول على آنه رواية عنهما اثنهي * ولايخني انالخلاف المذكور آنا هو حيث لمرقيد لهموليه الحكم عزهب ابى حنيفة فلوقيد كاهوالواقع الآن وكان القاضي حنفيا فلايتاني الخلاف لانه معزول من جهة موليه عن الحكم بغير مذهبه * فقد اجتمع عليه انتفييدمن جهتين جهة تقييد السلطان لهبذلك وجهة التزامه فينفسه لذلك المذهب وكل واحدة من الجهتين بخصوصها مانعة من نفاذ حكمه على خلاف مذهبه الذي اعتقد صحته واعتمد ان مجعله حمته عند ربه تعالى (فالهذا) كتبت في تنقيم الحامدية أنه حيث لميظهر للقاضي حسن توبة هذا الساب ومال الى قتله فلا من ان نصب قاضيا حنمليا او مالكيا ليحكم بذلك على مذهبه و ينفذه القاضي الحنفى فيرتفع الخلاف لان المسئلة اجتهادية ولكن لابدان يكون ذلك القاضى ماذونا بتولية القضاة وهو المسمىقاضى القضاة كقاضى مصر ودمشق الشام ونحوهما والله تعالى اعلم ﴿ هذا ﴾ غاية ماوصل اليه علمي * وانتهى اليه فهمي * في ثقرير هذه المسائل * بحسب ماظهر لى من النقول والدلائل * فان كان صوابا فهو من الله تعالى عدد رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كان خطأ فهو من نفسي وانا اعرض ذلك بين يدى ساداتي العلماء * الذين جعلهم الله تعالى على شرعه امناء . فن ظهر له حسنه فليتبعه وليدع لى بالرجة * ومن ظهرله خلاف ذلك فليجنبه وليستغفرلي من هذه الوصمه ﴿ تَمَّةً ﴾ قال الأمام السبكي رحمه الله تعالى اعلمانا وان اخترناان من اسلوحسن اسلامه تقبل توبته ويسقط قتله وهو ناج في الاخرة كي ولكما نخاف علىمن يصدر ذلكمنه خاتمة السوء نسال الله تعالى العافية فان التعرض لجناب النبي صلى الله إتعالى عليه وسلم عظيم وغييرة الله له شديدة وحالته بالغة

فيخافعلي منوقع فيهبسب أوعيب اوتنقص او امرماان يخذلهالله تعالى ولابرجم له أيمان ولايوفقه لهدايته ولهذا ترى الكفرة فىالقلاع والحصون متىتعرضوا لذلك هلكوا وكثير عمن رأيناه وسمعنا به تعرض لشئ منذلك وان نجا من القتل فى الدنيا بلغنا عنهم خاتمة ردية نسأل الله تعالى السلامة وليس ذلك ببدع لغيرة الله تعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ومامن احد وقع في شيء منذلك فيهذه الازمنةيما شاهدناه او سمعناهالالمهزل منكوسا فياموره كلهافي حياته ومماته فالحذركل الحذر والتحفظ كل التحفظ وجع اللسان والقلب عن الكلام في الأنبياء الابالتعظيم والاجلال والتوقيروالصلاة والتسليم وذلك بعض مااوجب الله تعالى لهم من التعظيم ﴿الفصل الثالث ﴾ في حكم الساب من اهل الدمة قال الامام السبكي فيالسيف المسلول قل ابوسليمان الخطابي قالمالك منشتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل الا ان يسلم وكذا قال احد * وقال الشافىي يقتلاالذى اذاسب النبي صلىالله تعالى عليه وسلم وتبرأ منه الذمة واحتبج فىذلك بخبر كعب ابن الاشرف * وحكى عن أبي حنيفة رجه الله تمالى قال لا يقتل الذى بشتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان ماهم عليه من الشرك اعظم وقال القاضي عياض اما الذي اذا سرح بسب اوعرض او استخف بقدره اووصفه بغير الوجه الدى كفر به فلاخُلاف عندنا فى قتله ان لميسلم لانا كم نعطه الذمة والعهد على هذا وهو قول عامة العلماء الااباحنيفة والثورى وأتباعهمامن اهل الكوفة فانهم قالوا لايقتل لان ماهوعليه من الشرك اعظم ولكن يؤدبويعزر * وقال الامام السبكي أيضا ماحاصله لااعلم خلافا بين القائلين بقتله من المذاهب الثلاثة المالكية والشافية والحنابله فىانه لاتصح توبته مع بقائه على الكفر اما اذا اسلففي كل من المذاهب الثلاثة خلاف اما المالكية فعن مالك روايتان مشهورتان فيسقوط القتل عنه بالإسلام وانقالوا في المسلم لايسقط القتل عنه بالاسلام بعد السباى على الروايةالمشهورة عن مالك خلافا لرواية الوليد عنه واما الحنابلة فكذلك عندهم فىتوبةالساب ثلاث روايات احداها تقبل توبته مطلقا اىمسلما كان أو كافرا الثانمية لاتقبل مطلقا الثالثة تقبل توبة الذى بالاسلام لاتوبةالمسلم والمشهور عندهم عدم القبول مطلقا ﴿ وَأَمَا الشَّافُمِيةُ فَالْمُشْهُورُ عَنْدُهُمُ القَّبُولُ مَطَّلْقًا * وأما استنابته فان قلنا لا يسقط القتل عنه بالاسلام فلا يستناب وأن قلنا يسقط فقد ذهب بعض العلماء أيضا الى انه لايستتاب ويكون كالاسير الحربي يقتل قبل الاستتابة فان اسلمسقط عنه القتلوهذا وجه فيمذهب احد علىالرواية بسقوط

القتل بالاسلاموقريب منهفىمذهبمالك واما اصحاب الشافعي فلم يصرحوا بذلك وقد تقدم عنهم فيالمسلم انه يستتاب والوجه القطع هنا بإنالاستتابة لاتجب اما استحباما فلاسعد القول به اهراقول والمصرح بمعندنا في المتون والشروح ان الذمي لايننقص عهده بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا بالاباء عن الجزية والزنا عسلة وقتل مسلم * وذكر شيخ الاسلام العلامة العيني رواية في نقض عهده في الامتناع عن اداء الجزية ونقل عن الشافعي انتقاضه بالسب ثم قال واختياري هذا اي ماقاله الشافي * وقال العلامة المحقق الشيخ كال الدين ابن الهمام والذي عندي أن سبه صلى الله تعالى عليه وسلم اونسبة مالا ننبغي الى الله تعالى ان كان مما لايعتقدونه كنســبة الولد الىاللة تعالى وتقدس عن ذلك اذااظهره يقتل بدوينتقض عهده وان لم يظهره ولكن عثر عليه وهو يكتمه فلاوهذا لاندفع القتل والقتال عنهم قبول الجزية الذي هو المراد بالا عطاء مقيد بكونهم صاغرين اذلاء بالنص ولاخلاف انالمراد استمرار ذلك لاعند مجرد القبول واظهار ذلك منه ننافي قيدقبول الجزية دافعا لقتله لآنه الغاية في التمرد وعدمالالتفات والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلايكمون جاريا على العقد الذي يدفع عنه القتل وهوان يكون صاغرا ذليلا الخ * ورده في البحربانه نحث مخالف للذهب قال وقد أفاد العلامة قاسم في فتاواه أنه لايعمــل بابحاث شيخه ابن الهمام المخالفة للذهب نع نفس المؤمن تميل الى مذهب المخالف فى مسئلة السب لكن اتباعنا للمذهب واجب وفى الحاوى القدسي ويؤدب الذمي ويعاقب على شمّه دين الاسلام اوالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوالقرآن انتهى كلام العجر * وكذا رد ماذكره الامام العيني بانه لااصل له في الرواية و إحاب العلامة الشيخ خيرالدين الرملي فى حواشيه على البحربانه لايلزم من عدم النقض عدم القتل وقوله لااصل له فيالرواية فاسد اذصرحوا قاطبة بأنه يعزر على ذلك ويؤدب وهو يدلعلي جواز قتله زجرا الهيرءاذبجوز الترقى في التعزير الي القتلااذاعظم موحبه ومذهب الشافعي عدم النقض به كمذهبنا على الاصم قال ابن السمكي لانتبغي ان يفهم منعدم الانتقاض انه لايقتل فان ذلك لايلزم وقدحقق ذلك الوالدفي كتابه السيف المسلول وصحيم انديقتل وان (وصليه) قلنابعدمانتقاض المهد أنتهى كالرم أن السبكي فانظرالي قوله لا منفي أن فهم من عدم الانتقاض انلانقتل وليس فيالمذهب ماسني قتله خصوصا اذا اظهر ماهو الغاية فيالتمرد وعدم الاكتراث والاستخفاف واستعلى على المسلمين على وجه صار متمرداعايهم فمامحته في الفتح في النقض مسلم محالفته للمزهب واما مامحته في القتل فغير مسلم

مخالفته للذهب تأمل انتهى كلام الخير الرملي وقال شيم الاسلام الشيخ على المقدسي فىشرحه على نظم الكنز بعد نقله كلام العيني والفتحمانصه وهو مماعيلاليهكل مسلموالمتون والشروح خلاف ذلك اقول ولنا ان نؤدب الذمى تعزيرا شديدا محيث لومات كان دمه هدراكما عرف ان منمات في تعزيرا وحــد لأشيء فيه أنتي (والحاصل) انالذي بجوز قتله عندنا لكن لأحدا بل تعزيرا فقتله ليس مخالفا للمذهب واما انه ينتقض عهده فمخالف للمذهب اي على ماهو المشهور منه في المتون والشروح والافني حاشية السيد مجمد آبي السعود الازهري على شرحمنلا مسكين قالوفي الذخيرة اذا ذكره بسوء يعتقده و متدىن به بانقال اندليس برسول اوانه قتل اليهود بنير حق اونسبه الىالكذب فمندبعض الأئمة لاننتقضعهده اما اذا ذكره بما لايعتقده ولايتدين به كالو نسبه الى الزنا اوطعن في نسبه ينتقض انتهى * وله لتألد مامحته الامام العيني والمحقق ابن الهمام من حيث الانتقاض أيضا فليس خارجًا عن المذهب بالكلية نع هو خلاف المشهور ﴿ وَقَالَ ﴾ الشَّيخ تَقَى الدن بن تيمية في الصارم المسلول عندذكره مذهب الحنفية في هذه المسئلة مانصه واما الو حنيفة واصحابه فقالوالا ينتقض العهد بألسب ولانقتل الذمي بذلك لكن يعزرعلى اظهار ذلك كايعزر على اظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها كأظهار اصواتهم بكتابهم ونحوذلك وحكاءالطحاوى عن الثورى ومن اصولهم يعنى الحنفية ان ما لاقتل فيه عندهم مثل القتــل بالثقل والجماع في غير القبل اذاتكرر فللا مام ان يقتــل فاعله وكذلك له ان يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك ومحملون ماجاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن اصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة فيذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان له ان يعزر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا افتي أكثرهم بقتل أكثر من سبالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا يقتل سياسة وهذاه وجهعني اصولهم انتهى كلام الحافظ ابن "يمية * فانظركيف نسب القول بقتله سياسة الى اكثر الحنفية وابن تيمية كان في عصر السبعمائة (بتقديم السين) فالذين نقل عنهم ان لم يكونوا من المثقدمين اهل الاجتهاد فهم من اهل الترجيم أومن يماثلهم * ولهذا قال في الدر المحتارقلت ومد افتي شخيا الخير الرملي وهوقول الشافعي ثمرأيت فيمعروضات المفتي ابي السعود انه ورد امرسلطاني بالعمل يقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انهممتاده وبه افتي ثم افتى في بكر اليهودي قال البشر النصراني نبيكم عيسى عليه السلام ولد

زْنَابَانِهُ يُقْتُلُ لَسَبِهِ للانبِياء عليهم الصلاة والسلام انتهى *قلت ويؤيده ان ابن كالباشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثين ياعائشة لاتكوني فاحشة قال مانصه والحقانه يقتل عندنااذا اعلن بشممه عليه الصلاة والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث قال واستدل مجد اميان قتل المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عاروى ان«١» عربن عدى لماسمع عصماء بنت مروان تؤذى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فقتلها ليلا فمدحه صلى الله تعالى عليه وسلمعلى ذلك انتهى مافي الدر المختار للشيخ علاء الدين جهالله تعالى * وعصماء هذه ذكر قصتهاالامام السبكي عن الامام الواقدي وغيره وحاصلها انهاكانت تؤذي النبي صلىالله تعالى عليهوسا وتمحرض عليهوقالت فيهشعرا وقال بن عبدالبرفى الاستيعاب عيير الخطمي القارى من بني خطمة منالانصار كاناعي وكانت لداخت تشتم الني صلى الله تعالى عليه وسلم فقتلها الخ * لانقال كيف قتلت مع أن النساء لايقتلن للكفر عندنا لانا نقول انماقتات لسعيها فى الارض بالسفادلانها كانت تهجوا انبي صلى الله تعال عليه وسلم وتؤذيه وتحرض الكفارعليه وقدصرحوابان الساحر يقتل ولوامرآه ولاشك انضررهذه اشد من الساحر والزنديق وقاطع الطريق فمن اعلن بشتمه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل هذه يقتلو بما نقله في الدر المختار عن ابن كال علم ان ما بحثه في فتح القدير من قتل الذمي الساب قول محرر المذهب الامام مجمد ابن الحسن وقدمنا الدافتي به أكثر الحنفية وإناسا بعداخذه فلم يكن مخالفا للمذهب وإن كان المذهب عندنا آنه لاننقض عهده اي لايصير حربيا محيث يسترق ويصير ماله فيأ للمسلمين وهو موافق لما فىالمتون والشروح حيث قالوا ولاينتقض عهده ولم نقولوا ولانقتل ولايلزم منعدم نقض عهده عدم قتله فيقتل عندنا سياسة اذا تكرر هنه ذلكواعلن به واناسلم علىمانقله سيخ الاسلام ابن تيمية عن اكثر الحنفية (فان قلت)ماالفرق بينه وبين المسلمحيث جزمت بان مذهب ابي حنيفة واصحابه ان الساب المسلم اذاتاب واسلم لايق ل (قلت) المسلم ظاهر حاله ان السب أنما صدرهندعن غيط وحق وسبق لسانلاءن اعتقاد حازم فاذاتاب وانابواسلم قبلنا اسلامه بخلاف الكافرفان ظاهرحاله بدل علىاعتقادمايقولوانه اراد الطعن في الدين ولذلك قلنا فيمام ان المسلم ايضا اذاتكرر منه ذلك وصار معروفا بهذا الاعتقاد داعيا اليه يقتل ولاتقبل توبته واسلامه كالزندية فلافرق ع بين المسلم والذمى لان كلامنهما اذا تكرر منهذلك وصارمعروفا بهدل ذاك علىانه يعتقد

(١) قُولُه ان عمركذا في الدر المختار وصوابه عيربالتصغير منه

مانقول وعلى خبث باطنه وظاهره وسعيه فيالارض بالفساد وانتوبته انماكانت تقية ليد فع مها عن نفســه القـــل وتمكن من اذية رسولالله صــليالله تعالى عليه وسلم وامته المؤمنين ويضـل من شـاء من ضعفة اليقين (قال) فىالتتارخانيه وسئل فقهاء سمرقند فىسنة سبعوستين وثلاثمائة عنرجل يظهر الاسلام ويصلي ويصوم ويظهر التوحيد والأعان بمحمد صلىالله تعالى عليه وسلم سنين كثيرة ثمماقر على نفسه بإنى كنت في هذه السنين الماضية معتقدا لمذهب القرامطة وكنت ادعو الناس والآن قدتبت ورجعت الىالاسلام وهو يظهر الآنماكان يظهر من قبل من دين الاسلام الاانه يتهم عذهب القرامطه كاكان متهم وكان سبب اقراره انه عثرعليه وهدد بالقتل حتى اقر عذهبه قال الوعبد الكرىم ىنجحد ان قتل القرامطة في الجملة واجب واستيصالهم فرض لانهم في الحقيقة كفار مرتدون وفسادهم فىدىن الاسلام اعظم الفساد وضررهم اشد الضرر ﴿ وَامَا الْحُوابِ ﴾ في ثل هذا الواحد الذي وصف في هذا السؤال فان بعض مشانخنا قال تنغفل فيقتل اي تطلب غفلته في عرفان مذهبه وقال بعضهم نقتل من غير استغفال لان من ظهر منه اعتقاد هذا المذهب ودعا الناس لايصدق فيما مدعى بعد ذلك من النوبة ولوانه قبل منه ذلك هدموا الاسلام واضلوا المسلمين من غيران مكن قتالهم انتهى * واطال فيذلك ونقل عدة فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بحوذلك فراحمه * والمقصود من نقله سانعدم قبول توبة منوقفنا على خبث باطنه وخشية ضرره واضلاله فلانقبل اسلامه وتويته وانكان يظهر الاسلام فكيف عن كان كافرا خبيثالاعتقاد و تجاهر بالشتم والالحاد * ثم لمارأى الحسام * بادرالي الاسلام * فلاينبني لمسلم التوقف في قتله * وان تاب لكن بشرط تكرر ذلك منه وتجاهره به * كاعلمته مما نقلنا عن الحافظ ان تيمية عن اكثر الحنفية ومما نقلناه عن المفتى أبي السعود (فان قلت)قال أين الؤيد في فتاواه كل من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوابغضه كان مرتدا واماذووا العهود من الكفار اذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من عهودهم وامروا انلابه ودوا فان عادوا عزروا ولم يقتلوا كذا في شرح الطحاوى انتى فهذا مخالف لمامر من القتل سياسة (قات قد مجاب محمل هذا على مااذا عثر عليهم وهم يكتمونه ولم يتجاهِروا به اوبراد بقوله ولم يقتلوا اي حدا لزومابل سياسة مفوضة الىرأىالامام نفعلها حيثرأي بهاالصلحة قال في متن الملتقي من كتاب الحدود ولا يجمع بين جلدورج ولابين جلدونفي الاسياسة *قال العلائ في شرحه بعد قوله الاسياسة اي مصلحة و تعز براوهذالا تحتص بالزنابل

يجوز فىكل جناية رأىالامام المصلحة فىالننى والقتل كقتل مبتدع توهما نتشار لدعته وان لم محكم بكفره الى اخر مااطال به هناك فراحمه *وفيه عن شرح الياقاني والبحر والنهرمانصهواعلم آنهم تذكرون فيحكم السياسةان الامام ففعلهاولم تقولوا القاضي وظاهره لنالقاضي ليسله الحكم بالسياسة ولاالعمل بها أنتهي * وعليه فقوله ولم يقتلوا اي * حكم القاضي بقتلهم بلهو مفوض لراي الامام كما قلنا والله تعالى اعلم ﴿ خاتمة ﴾ قال في الشفاء وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى و ملائكته اواستخف بهم اوكذبهم فيما اتوابه اوانكرهم اوجحدهم حكم نبينا عليه السلام على مساق ماقدمناه فن شتم الانبياء او واحدامنهم أوتنقصه قتل ولم يستنب ومن سبهم من اهل الذمة قتل الاان يسلم وقول ابي حنيفة واصحابه على اصلهم من كذب باحد الانبياء اوتنقص احدا منهم او برى منه فهو مرتد انتهى ملخصا * ثم قال وهذا فيمن تكلم فيهم علجلة الملائكة والندين اوعلى معين ممن حققنا كونه منهم المامن لم شتبالاخباراوالاجاع كوندمنهم كهاروت ومأروت والخضرو لقمان وذي القرنين ومريم وآسية وخالدبن سنان فليس الحكم في سابهم كذلك ولكن يزجر ويؤدب بقدر حال المقول فيه انتهى ملخطا ، وكذا قال الامام السبكي سب سائر الانبياء والملائكة كسب الني صلى الله تعالى عليه وسلم بلاخلاف انتهى * وذكر مثله شيخ الاسلام انتيمية ونصوص ائمتنا منالفروع التي ذكروها في كتبهم صرمحة في ذلك ايضا اعرضنا عنها خشية التطويل ولسهولة مراجعتها لمن ارادها وقد اكثر ائمتنا منذكر الالغاظ والافعال المكفرة مماهو سب او استحفاف بنبينا اوغيره من الأنبياء اوالملائكة عليه وعليهم الصلاة والسلام قد منابعضهما فياوائل الفصل الثاني * واعلم ان ما ذكرناه من ابحاث هذه المسئلة في هذا الباب * نبذة يسيرة مما تركناه خشية الاطناب * ولكن في ذلك كفاية لذوى الالباب * والله سحانه وتعالى اعلمبالصواب ﴿ البابِ الثاني ﴾ في حكم ساب احد الصحابة رضي الله تمالي عنهم * أعلم أرشدني الله وأياك * وتولى هدايوهداك * أنافضل الآمَة بعدنيمها صلى الله تعالى عليه وسلم اصحامه الذين نصروه * ويذلوا ملحهم في مرضاته وليس من مؤمن ولامؤ منة الاولهم في عنقه اعظم منة فحجب علينا العظيمهم واحترامهم و بحر مسبهم والطعن فيهم ونسكت عما جرى بينهم من الحروب فانه كان عن اجتهادهذا كله مذهب اهل الحق وهم اهل السنة والجماعة وهم الصحابة والتابعون والأئمه المحتهدون ومن خرج عن هذا الطريق فهو ضال مبتدع او كافر ﴿ قَالَ ﴾ القاضي عياض في اخر فصل من الشفاء سب آل بيتهوازواجه واصحابه عليه الصلاة والسلام

حرام ثم قال بعد سوقه لبعض ماور د في فضلهم وفي حق من آذاهم * وقدا خلف العلاء فيهذا فشهور مذهب مالك في ذلك الاجتهاد والادب الموجع قال الكرجه الله تعالى من شتم النبي صلىالله تعالى عليه وساقتل ومن شتم اصحـابه ادبوقال ايضامن شتم احدامن اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلمابابكر اوعمراوعثمان اومعاوية اوعجرو من العاص فان قال كانو افي ضلال « ١ »قتل و ان شتمهم يغير هذامن مشاتمة الناس نكل نكالا شديدا * وقال ابن جيب من غلا من الشيعة الى بغض عثمان والبراءة منه ادب ادباشد بدا ومن زاد الى بغض ابى بكروعمر فالعقوبة اشد ويكررضريه ويطال سجنه حتى يموت ولايبلغ به القتل الأبسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال سحنون من كفر احدامن اصحاب النبي صلى اللة تمالى عليه وسلم عليا اوعثمان اوغیرهما نوجع ضربا وحکی ابومجد بن زید عن سمحنون منقال فی ابی بکر وعمر وعثمان وعلى أنهم كانوافي ضلال وكفر قتلومن شم غيرهم من الصحابة عثلهذا نكل النكال الشــدىد وروى عن مالك من سب ابا بكر جلد ومن سب عائشة قتل ثم حكى القاضيءياض قولين فيمن سب غيرعائشة من ازواج النبي صلى الله تعالى عليهوسلم احدهما انه يقتل لانه سب الني صلى الله تعالى عليه وسلم بسب حليلته والآخر أنها كسائر الصحابة بجلد حد المفترى قال وبالاول أقول انتهى ﴿ وَقَالَ ﴾ شيخ الاسلام ابن تيمية قال القاضي ابويعلى من قذف عائشة عابراً هاالله تعالى منه كفر بلاخلاف وقدحكي الاجماع على هذا غير واحد والاصم ان من قذف واحدة من امهات المؤمنين فهو كقذف عائشة واما من سب احدامن اصحابه صلى الله تعالى عليهوسلم مناهل بيته اوغيرهم فقد اطلق الامام اجدانه يضرب ضربانكا لاوتوقف عن كفره وقتله * قال ابوطالب ألت اجد عن شتم اصحاب النبي صلى الله تعمالي عليه وسلم قال القتل احبن عنــه ولكن اضربه ضربا نكالا * وقال أن المنــذر لااعلم أحداً يوجب قتل منسب من بعد الذي صلى الله تعالى عليه وسلم * وقال القاضي أبو يعلى الذي عليه الفقهاء في سب الصحابة أن كان مستحلا لذلك كفر والا فســق ولم يكفر ســواء كفرهم اوطعن فيدينهم مع اسلامهم وقدقطع طائفة من الفقهاء من اهل الكوفة وغير هم بقتل من سب الصحابة وكفر الرافضة وصرح جـاعات من اصحـابنا بكفر الخوارج المعتقـدين البراءة من على وعثمان ويكفر الرافضةالذين كفروالسحابةوفسقوهم وسبوهم اه ملخصا « ١ قوله قتل اى لانه اعتقد ماهم عليه كفرامع انهم كانوافي اعلا مراتب الدين ومبن اعتقد الاسلام كفرافقد كفر تأمل منه

وقد اطال كثيرا واطاب فراجعه ولخص نبذة منكلامه الامام السبكي ولميزد شيًّا (وقال) العلامة ابن حجر المكي في كتابه الاعلام في قواطع الاسلام وفى وجه حكاه القاضي حسين في تعليقه انه يلحق بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سبالشيمين وعثمان وعلى وعبارة البغوى منانكر خلافة ابي بكر ببدع ولايكفر ومنسب احدا منالسحابة ولميستمل يفسق واختلفوا فيكفر منسب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبني ان يكون الخلاف فيما اذا سبه لامرخاص به اما لوسبه لكونه صحابيا فينبغي القطع بتكفيره لانذلك استخفاف بحق الصحابة وفيه تعريض بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى ۞ هذا خلاصة مافي المسئلة لائمة المذاهب الثلاثة ﴿ فصل ﴾ في نقل بعض مارأ يته لعلمائنا في ذلك وتحرير المسئلة على وجه الصواب انشاءالله تعالى 💥 قال في التتارخانيه لوقذف عائشة رضى الله تعالى عنها بالزناكفر بالله تعالى ولوقذف سـائر نسوة النبي صلىالله تعالى عليه وسلم لايكفر ويستحق اللعنة ولوقال عمر وعثمان وعلي لميكونوا اصحابا لايكفر ويستمق اللعنة ولوقال ابوبكر الصديق رضيالله تعالى عنه لميكن من الصحابة يكفر لان الله تعالى سماه صاحبه بقوله اذبقول لصاحبه لاتخزن * وفى الظهيرية ومن انكر امامة ابى بكر فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم مبتدع وليس بكافر والصحيحانه كافر وكذا منانكر خلافة عمر وهو اصحالاقوال انتهى * وفي الحاوى القدسي ومن قذف عائشة بالزنااوقال ابوبكر لميكن من الصحابة اوقال الله برئ منعلى يكفر * وقال في البزازيةو بجب أكفار الروافض بقولهم برجعة الاموات الىالدنيا وتناسخ الارواح وانتقال روح الالعالى الائمةوان الائمة آلهة وبقولهم نخروجامام ناطق بالحق وانقطاع الامروالنهي اليان يخرج وبقولهم انجبريل عليه السلام غلط في الوحي الى مجد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه واحكامهؤ لاءاحكام المرتدينومن انكر خلافةابي بكررضي الله تعالى عندفهو كافر فىالصحيم ومنكر خلافة عمر رضىالله تعالى عنه كافر فىالاصم وبجب اكفار الخوارج فياكفارهم جيع الامتسواهمو بجباكفارهم باكفارعثمان وعلى وطلحة والزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ﴿ثُم قال وفي الخلاصة الرافضي اذاكان يسب الشنخين ويلعنهما فهوكافر وانكان يفضل عليها عليهما فهو مبتدع انتهى ﴿ تَنْبِيهِ ﴾ اعلم انالمفهوم من هذه النقول المنقولة عن علماء مذهبنا وغيرهم انالمحكوم عليه بالكفر فيهذه المسائل حكمه حكم المرتد فتقبل توبته * اناسلم وننبني تقييدالقول بكفرمن سبالشفين بكونه فعله مستحلا كاتقدم في كلام ابن تيمية

وابن حجر ويدل عليه انصاحب الخلاصة صوره في الرافضي فان الرافضي يستمل ذلك ولاشكانالشتم واللمن محرمان وادنى مراتبهما أنهماغيبة والغيبة محرمة بنص القرآن فيكون قداستمل ماجاء القرآن بتحريمه وايضا انعقد اجاع اهل السنة والجاءة الذينهم اهل الاجاع على حرمة سب الشخين ولعنهما وصــار ذلك مشهورا بحيث لانخني على احد من خواصهم وعوامهم فيكون معلوما من الدين بالضرورة كحرمة الزنا وشرب الخر ولاشك في كفر مستحل ذلك وعلى هذا فالذى يظهر اندلافرق بين سب الشيخين اوغيرهما بمن علم كونه من الصحابة قطعاكا لوكان السب لجملة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولكن ينبغي تقييده بما أذا لميكن السب عن تأويل كسب الخوارج لعلى رضي الله تعالى عنه بناء على ماهو المشهور من عدم تكفير اهل البدع لبناء بدعتهم على شبهة دليل وتأويل ويدل عليه مافي متن المختــار وشرحه المسمى بالاختيــار حيث قال فصل الخوارج والبغـاة مسلمون قال الله تعـالي ﴿ وَانْ طَائْفَتَانَ مِنْ الْمُؤْمِنِينِ اقْتَتْلُواْ فَاصْلِحُواْ بينهمـا ﴾ وقال على رضي الله تعـالي عنه اخواننـا بغوا علينـا وكل بدعــة تخالف دليلا يوجب العلم والعمل به قطعا فهي كفر وكل بدعة لاتخالف ذلك وائما تخالف دليلا بوجبالعمل ظاهرا فهي بدعة وضلال وليس بكفرواتفق الأئمة على تضليل اهل البدع اجع وتخطئتهم * وسب احد من الصحابة وبغضه لايكون كفرا لكن يضلل فان عليا رضي الله تعالى عنه لم بكفر شائمة حتى لم يقتله انتهى وسيأتى قريبا في كلام الفُّح بيان قوله لم يكفر شائمة الخ * ففي هذا الكلام الحِزم بعدم كفر الحوارج ودلالة صريحة على ان السب اذا كان عن تأويل ولو فاسدا لايكفربه وعلى ان كلواحد من الصحابة في هذاالحكم سواء وعلى ان البدعة التي تخالب الدليل القطعي الموجب للعلماي الاعتقاد والعمل لاتعتبر شهة في نفي التكفيرعن صاحبها كالوادَّنه بدعته الى قذف عائشة بما برأها الله تعالى منه بنص القرآن القطعي اوالي نني صحبة الصديق الثابتة بالقرآن او الى أنجبريل غلط في الوحى واشياه ذلك ممامر * ويدل على ذلك ايضًا ماقاله العلامة التفتازاني في شرح العقائدو نصهوماوقع بينهماى السحابة من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات فسبهم والطعن فيهم اذاكان ممايخالف الادلة القطعية فكفر كقذف عائشة رضي الله تعالى عنهاوالا فبدعة وفسق الخ (اقول) وقيد بقذف عائشة رضي الله تعالى احترازا عن قذف غيرها من الزوجات الطاهرات تبعاً لما قدمناه عن التتارخانيه لان قذفهاتكذيب للكتاب العزيز بخلاف قذف غيرها وقد تقدم فى كلام القاضي

عياض وابن تيمية ترجيم عدم الفرق لمافيه من الحاق الشين به صلى الله تعالى عليه وسلم والذى يظهرلى ارجحية ماذكره أئمتنا بدليل انمنوقع فىالافك من الصحابة كمسطح وحسان رضى الله تعالى عنهما لم يحكم بكفره بل عاتب الله تعالى الصديق رضى الله تعالى عنه على حلفهان لا ينفق على مسطح بقوله تعالى (ولايأتل والوا الفضل ﴾ الاية فيعلم مندان نفس قدُف السيدة عائشة قبل نزول القرآن ببوائنها لمريكن كفرا فاما بعده فانما صار قذفها كفرا لمافيه من تكذيب القرآن وهذا مما اختصت بدعلى سائر الزوجات الطاهرات صمحذا ماظهرلى حال الكتابةواللة تعالى اعلم * رجعنا الى ماكنا في صدده من الاستدلال على عدم تكفير الساب للصحابة بتأويل فنقولوقدعرف فىفتحالقدير الخوارجبانهمقوم لهم منعة وحبية خرجوا على الامام الحق بتأويل يرونانه علىباطل كفرا ومعصية توجب قتاله بتأويلهم يستملون دماء المسلمين واموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * ثم قال في فتح القدير وحكمهم عند جهور الفقهاء وجهور اهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض اهل الحديث ألى انهم مرتدون * قال ابن المنذر ولااعلم احدا وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجاع الفقهاء وذكر في المحيط ان بعض الفقهاء لايكفر احدا من اهل البدع وبعضهم يكفرون بعض اهل البدع وهو منخالف ببدعته دليلا قطعياونسبه الى أكثر اهل السنة والنقل الاول أثبت نع يقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير ولكن ليسمن كلامالفقهاء الذين همالمجتهدون بل منغيرهم ولاعبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ماذكرنا وابن المنذراعرف بنقل كلام المجتهدين * وما ذكره مجد بن الحسن من حديث كثير الحضرمي يدل على عدم تكفير الخوارج وهوقول الحضرمى دخلت مسجد الكوفة من قبل ابواب كندة فاذانفر خِسة يشتمون عليا رضي الله تعالى عنه وفيهم رجل عليه برنس يقول اعاهد الله لاقتلنه فتعلقت به وتفرقت اصحابه فاتيت به عليا رضي الله تعالى عنه فقلت اني سمعت هذا يعاهد الله ليقتلنك فقال ادن ويحك من انت فقال أنا سوار المنقرى فقال على رضي الله تعالى عنه خلعنه فقلت اخلى عنه وقد عاهدالله ليقتلنك فقال افاقتله ولم يقتلني قلت فانه قد شتمكقال فاشتمه انشيئت او دعه . فني هذا دليل انمالميكن للخارجين منعة لايقتلهم وانهم ليسواكفارالابشتم على ولابقتله قيل الا إذا استمله فانمن استمل قتل مسلم فهو كافر ولابد من تقييده بأن لايكون القتل بنير حق او عن تأويل والالزم تكفيرهم لان الخوارج يستملون القتل

بتأويلهم الباطل انتهى مافي فتم القدير * ثم ذكر مايدل على ذلك من كلام لامام مجد ايضا فراجعه واقراه في البحر ﴿ اقول ﴾ والقول الثاني الذي ذكره في لمحمط هو ماقدمناه عن شرحالاختياروشرح العقائد وعكن الثوفيق بينه وبين ، حكاه ابن المنذر بان مهاد الذين كفروا منخالف سدعته دليلاقطعيا من اتبع هواه بلاشبهة دليل اصلا كمن زعم غلط جبريل ونحوه ممن كذب ببدعته النه وص القطعية بخلاف الحوارجالذن خرجواعلى سيدناكرمالله وحهه فأنهرخ حوا عليه بزعهم انمن حكم غيرالله تعالى فهو كافر وكذا المعتذلة ونحوهم من اهل البدع ﴿ كَمَا اشَارَ الْيَ ذَلَكُ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ ابْرَاهِيمِ الْحَلِّي فَيْشُرْحُهُ لَكِير على منية المصلى فيباب الامامة حيث قال بعد كلام وعلى هذا بجب ان محمل المنقول اى عن ابى حنيفة والشافعيمن عدم تكفير اهل القبلة علىماعداهاغلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم بحصل منهم بذل وسع في الإجتهاد ان من يقول أنعليا هو الآله أوبان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف أنما هو متبع مجرد الهوى وهو اسوأ « ١ » حالا بمن قال مانعبدهم الاليقربونا الى الله زلني فلايتأتى من مثل الامامين العظيمين ﴿ اي ابي حنيفة والشافعي انلايحكم بانهم من اكفر الكفرة وانماكلامهما فيمثل من لهشبهة فما ذهب اليه وان كانماذهب اليه عند التحقيق في حد ذاته كفراكنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة والاجاع إلا انالهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك نماعلم فيالكلام وكمنكر خلافة الشخين والساب لهما فان فيه انكار حكم الاجاع القطبي الاانهم ينكرون حيةالاجاع باتهامهمالصحاب فكان لهم شهه في الجلة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى الدليل فبسبب تلك الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدهم كفر احتياطا لخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة فتأمل * انتهى وهو تحقيق * بالقبول حقيق * وله يتحقق ماذكرناه من التوفيق * وحاصله ان الحكموم بكفره من اداه هواه و بدعته الى مخالفة دليل قطعي لايسوغ فيه تأويل اصلاكرد آية قرآنية اوتكذيب نبي او انكار احد اركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم كمن اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسبونالصحابة لانهممنعوهحقه ونحوهمفلابحكم بكفرهم « ١ » قوله وهو اسوأ حالا الخ اى لانه اعتقد الالوهيـــة فى على والنــين عبدوا الاصنام لميعتقدوا الالوهية فيها وآنما عبدوها تقرباالي الله تعالى الذي دوالاله وأنما سموها آلهةلاشراكهم إياهاله تعالى فى العبادة

احتياطا وان كانمعتقدهم في نفسه كفرا اي يكفر به من اعتقده بلاشبهة تأويل ﴿ وَمُمَا ﴾ نزيد ذلك وضوحاً * ماصرحواً به في كتبهم متوناً وشروحاً * من قولهم ولاتقبل شهادة من يظهر سبالسلف * ثم قالواو تقبل شهادة اهل الاهواء الاالخطاسة وفسروا السلف بالصالحين منهم كالصحابة والتابعين والائمةالمجتهد منفقد صرحوا بقبول شهادة اهل الاهواء ولولم يكونو المسلين لماقبلت شهادتهم *وانعااخر حوا الخطاسة لأنهم فرقه برون شهادة الزور لاشياعهم اوللحالف فالعلة فمهمتهمة الكذب لاالكفر * وفي المواقف ما هتضيّ ان العلة فيهم الكفر حيث ذكرانهم قالواالأعمة انبياء وأبو الخطاب نبي بل زادوا على ذلك أن الأئمة آلهة والحسنين أنساء الله وجعفر الدلكن ابوالخطـابافضـلمنه ومنعـلى انتهى . و كذا لم يقبلو شهادة من يظهر سب السلف لأظهار وفسقه يخلاف من يكتم السب *قال ابن ملك في شرح المجمع وتردشهادة من يظهرسب السلف لانه يكون ظاهرالفسق وتقبل من اهل الاهواء الجبروالقدر والرافضوالخوارج والتشبيه والتعطيل انتهى * وفي شرح المجمع للعيني لاتقبل شهادة من يظهر سب السلف بالاجاع لأنه اذا اظهر ذلك فقد اظهر فسقه نخلافمن يكتمه لانه فاسق مستور * وكذاعلله في الجوهرة * و في شرح الكنز للزيلعي اويظهرسب السلف يعنى الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مرؤته ومن لم يمتنع عن مثلها لايمتنع عن الكذب عادة مخلاف مالوكان مخفى السب انتهى * وكتب المذهب مشحونة بذلك * وكذانص المحدثون على قبول روايتهم على خلاف بينهم فين كان داعيا الى ىدعتــه وفي شرح التحرير للمحقق ابن امير حاج عن شخه الحــافظ انحِر المعتمد أن الذي ترد روايته من انكر متواتر امن الشرع معلوما من الدن بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فامامن لم يكن بهذه الصفة وانضم الىذلك ضبطه لما يرويد مع ورعه وتقواه فلامانع من قبوله انتهى فهذا اقوى دليل علىاناهل الاهواء لايحكم بكفرهم وكذامن يسبعامة السحابة والالما ساغ قبول روايتهم للاحاديث التي تثبت مها احكام الدين لكن لاتقبل شهـادتهم اذا اظهروا السب لماذكرنا فلوكان من يظهر سب الشخين أوغيرهما عن تأ ويل كافرا لماساغ التعلمالرد شهادته باظهار فسقه وعدم مبالاته باظهار الكذب بلكان الواحب ان نقال لاتقبل شهادته لكفره كما قالوا في اهل الاهواء اذا كان هوى يكفر نه صاحبه لاتقبل اي لكفره * والمرادبالهوي المكفر الذي لايكونفيهشبهة احتهادكهوي المجسمة والاتحادية والحلولية ونحوهم بمن مرذكرهم * ومن ازاد معرفة من

يكفر سدعته ومن لايكفر ومافى ذلك من البيان المزيل للخفاء فعليه عاحرره القضى عياض في آخر الشفاء وتنبغي أن يستثني من عدم تكفيراهل البدع من يكفر جيع الصحابة لتكذبه صريح الايات القرآنية والاحاديث النبوية الدالةعلى تفضيلهم عـلى البرية وعلى ان الله قدرضي عنهم ورضوا عنه ثم رأيت صاحب الشفـاء صرح بذلك حيث قال وكذا وقع الاجاع على تكفير كل من دافع نص الكتاب الى انقالوكذلك يقطع بتكفيركل قائل قال قولا شوصل الى تضليل الامةوتكفير جيم الصحابة كقول الكهيلية من الرافضة بتكفير جيع الامة بعد الني صلى الله تعالى عليه وسلم اذلم نقدموا علياوكفرت علىااذلم نتقدم وأبطلحقهفي التقديم فهولاء قدكفروا منوجوه لانهمابطلواالشريعة باسرها اذقد انقطع نقلها ونقل الترأن اذنافلوه كفرة على زعهم الخ فتأمل (اذا علت ذلك) ظهرك أن مام عن الخلاصة من انالرافضي اذا كان يسب الشخين ويلعنهما فهو كافر مخالف لمافي كتب المذهب من المتون والشروح الموضوعة لنقل ظاهر الرواية ولماقدمنا عن الاختيار وشرح القائد بل مخالف للاجاع على مانقله ابن المنذر كامر في عبارة فيم القدير وكذا ماقدمناه فيعباره شيخ الاسلام ابن تيمية من قولهوقال ابن المنذر لااعلم احدايو جب قتل منسبمن بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * واذا كان هذا فيمن يظهر سب جيع السلف فكيف من يسب الشيخين فقط فعلم ان ذلك ليس قولا لاحدمن المجتهدين وأنما هو قول لمن حدث بعدهم وقدم في عبارة الفقع انه لاعبرة بغير كلام الفقهاء المجتهدين اللهم الأان يكون المراد بمافى الحلاصة انه كافراذا كان سبه لهما لاجل الصحبة اوكان مستحلالذلك بلاشيمة تأويل اركان من غلاة الروافض ممن يعتقد كفر جيع السحابة اوممن يعتقد التناسخوالوهمةعلى ونحوذلك اوالمراد اندكافراي اعتقد ماهو كفر وان لم نحكم بكفره احتساطا اوهومني عـلى قـول البعض متكفير اهـل البدع (فان قلت) قال في المحر مانصه وفي الجوهرة منسب الشخين اوطعن فيهما كفروبجب قتلهثم انرجع وتاب وجدد الاسلام هل تقبل توبته ام لاقال الصدر الشهيد لاتقبل وبته واسلامهونقتله ومداخذ الفقيه أبوالليثالسمرقندى وأبونصر الدبوسيوهوالحتار للفتوى انتهى وتبعه على ذلك تليذه صاحب المنج وقال ان هذا يقـوى القول بأنه لانقبل توبة سابالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) قدرد على صاحب البحر اخوه صاحبالنهربانهذالاوجود لهفىالجوهرة وأنما وجدفي هامش مض النسخ فالحق بالاصل انتهى * وحيث كان ذلك في هامش نسحة لايعا صدق كاتبه

6:11. 3

من آلفيه لأمجوز الاخذيه وجعله حكما شرعيا من احكام الله تعالى التي لا نثبت الاباحد الادلة الاربعة الكتاب والسنةوالاجاع والقياس الصحيح مناهله وكتاب الجودرة شرح القدوري لابي بكر الحدادي كتاب مشهور متد اول نوجدبابدي صغار الطاءة غليراجعه من أراد ذلك ليريح باله * ويزيح اشكاله ، وقدراحمته أيضا فإ احد هذا النقل فيه بل فيه ما ناقضه فانه قال في الشهادات ولاتقبل شهادة من يظهر سب السلف الصالحين اظهو رفسقه والرادبالسلف الصالحين الصحابة والتابهون فقال لظهور فسقه ولم نقل لكفره * وقال في محث الجزية فيما اذا سب الكافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولان سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بجرى مجرى سب الله تعالى انتهى فلا يكون سب الشخين اقوى من سب النبي صلى الله تعالى علمه وسلم الجاري محرى سب الله تعالى الذي تقبل فيه التوبة * وقال في محث الردة وفى الحجندي اذاار تدالبالغءن الاسلام فانه يستتاب فأنتاب واسلمو الاقتل الخ فن ادعى وحود ذلك بالجوهرة فعلمه احضارالنقل (ولانقال) ان صاحب النحر قدنتله فكنسا ذلك (لانانقول) قدر دعليه اخوه صاحب النهر بان ذلك لااصل له كما علمت فاذا تعارض كالامهذين العالمين فعليك التثبت فانالمحازفة في احكام الله تعالى حرام بالاجاع فراجع كتب المذهب حتى تقف على الصواب واني قد كفيتك المؤنة وراجعت واثبت لك في هذا الكتاب ما يصير بدالغبي على بصيرة تامة ان شاء الله تعالى * وحبث تحققت مافىالباب الاول مما عليدالمعول وهوالمنقول عن ابي حنيفةواصمامه من از تو بقساب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلمقبولة عاصمة لدمه وماله كما هو حكم عامة اعل الردة علت تقينا ان ما نقل عن الجوهرة لااصل لهلان مقام الشخين و ان كان عاليا كن مقام من تشرفا نخدمته صلى الله تعالى عليه وسلم اعلا. وايضا فان المالكية والحنابلة القائلين بعدم قبول توبة سابالنبي صلى الله تعالى عليدو- لم لمزر احدامنهم قال كذلك فيساب الشنحين معانهم عللوا عدم قيول التوبة بكونالسب حقءمدا ومقتضى ذلك أنه لاتقبل توبة سأمهماولاساب غير همامن الصحابة لاندحق عبد أيضًا فحيثُ لم شُولُوا بذلك هنا كان من قول بقبول التوبة هناك قائلًا بقبولهاهنا ايضًا بالاولى «١» وعن هذاقال العلامة الحموى في حاشية الاشباه بعد نقله لعبارة النهر المارة أقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لاوحه لديظهر لما قدمنا من قبول توبة منسب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنايلة راذا كان «١» قوله وعن هذا الخ يؤيد ذلك ايضا مانقلناه في الهامش عن حاشية شيخ مثا نخنا الرحتي فراجعه ايضا منه

كذلك فلاوحه للقول بعدم قبول توبة منسب الشخبن بالطريق الاولى بللم يْمُبِتْ ذَلْكُ عَنَا حَدْ مِنَ الْأَمَّةُ فَيمَا اعْلَمَانْتُهِي كَالْامَهُ * وَلَا يَخْفَى انْ هَذَا لِيس مِنَ الْحَثُ الممارض للمنقول حتى بقال انه غيرمقبول بلهومن معارضة النقول على فرض شوته بالمنقول الثابت عن اصحاب المذهب بالدلالة الاولوية كدلالة حرمة التافيف على حرمة الضرب *على انك قد علت مماقررناه في هذا الباب ان الساب اذا كأن رافضياً اعتقد شبهة مسوغة في اعتقاده للسب لم يحكم بكفره فضلا عن عدم قبول توبته الااذاكان يعتقد مامخالف دلنلا قطما كانكار صحبة الصديق وقذف الصدهة ونحو ذلك فيكفر بذلك لابالسب اولم يكن معتقدا شبهة لكنه استمل السب فع يكفر لاستحلاله المحرم قطعا بلا شبهة امالوسب بدون ذلك كله لميخرج عن الاسلام كاعلمته مما نقلناه عنكتب المذهب متونا وشروحاوغيرها نعم للامام تأدسه وتمزيره عايراه مناسبا فيحقه ولعل من قال انديقتل اراديه قتله سياسة لا كفرا ﴿ والحاصل ﴾ انالحكم بالكفر على ساب الشخين أوغيرهما من الصحابة ملطقا قول ضعيف لانتبني الافتاء بدولاالتعويل عليه لماعلته من النقول المعتبرة فان الكفرامرعظيم لميتجاسر احدمنالائمة علىالحكم بدالابالادلةالواضحة العارية عن الشبهة كاعلمته تماقررناه * على انك قدعلت مماذكرناه في الباب الاول إنه لانفتي بكفر مسا امكن حل كالامه على مجل حسن اوكان في كفره اختلاف واورواية ضعيفة * وعلتايضا قول صاحب الحمر ولقد الزمت نفسي ان\افتي بشيء منها اي من الفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوي ومنها هذه المسئلة المذكورة في الخلاصة فإن غالب هذه مخالفة لمااشتهر عن الأئمة من عدم تكفير أهل القبلة الاماكان الكفر فيه ظاهراكقذف عائشة ونحوه ، ولهذا صرح علماؤنا بانه لانفتي بمافي كتب الفتاوي اذا خالف مافي المتون والشروح * وقدذكر الامام قاضي القضاة شمس الدن الحرسي احد شراح الهداية في كتابه أيضاح الاستدلال على ابطال الاستبدال نقلا عن الامام صدر الدين سليمان انهذه الفتاوي هي اختيارات المشايخ فلاتعارض كتب المذهب قال وكذاكان نقول غيره من مشابخنا وبه اقول ايضاانتهي فقد ثبتانالاحوط عدمالتكفيرفي مسئلتنا اتباعالما في كتب المذهب فضلاعن عدم قبول التوبة فاندان ثبت نقله فهو نقل غريب معانه لم شبت كامر فخذمااتيتك به وكن من الشاكرين ولاعليك من كثرة المخالفين * وأستغفر الله العظيم ﴿ هَذَاوَقَدَرَأَيْتَ ﴾ في هذه المسئلة رسالة لخاتمة العلماء الراسخين شخ القراء والفقهاء والمحدثين سندي منلا علىالقاري رجهالله تعالى مال فيها الىماذكرته

فلاباس بتلخيص حاصلها وذلك حيثقال اعلم ان من القواعد القطعية *في العقائد الشر ية ان قتل الانبياء * اوطعنهم في الاشياء * كفر باجاع العلماء * فن قتل نبيا اوقته ني فرواشق الاشقياء * واما قتل العلماء والاولياء *وسم فليس بكفر الااذا كان على وحه لاستحلال او الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما لم يقل بكفره احد من العلاء الالخوارج في الاول والروافض في الثاني * واماقذ ف عائشة فكفر بالاجاع وكذا لكار صحبةالصديق لمخالفة نصالكتال مخلاف من انكر صحبة عراوعلي وان كانت مجتهما بطريق التواتر اذليس انكار كل متواتر كفرا الاترى ان من انكر حود حاثم يلوجوده اوعدالة انوشروان وشهوده لايصير كافرا اذليس مثل هذابماعلم من الا من بالضرورة * وأما من سب حدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجاع الااذا عتقدانه مباح اويترتب عليه ثواب كاعليه بعض الشيعة اواعتقد كفر الصحابة فانه افر بالاجاع * فاذا سباحدمنهم فينظرفان كان معه قرائن حالية على ماتقدم مناكفريات فكافر والاففاسق وانمايقتل عندعمائنا سياسة لدفع فسادهم وشرهم والأفقد قال عليه الصلاة والسلام في حديث صحيح لا يحل دمامري مسلم يشهدان لااله الاالد وان محدارسول الله الاباحدي ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارلة لدينه المفارق للجماعةرواءالخاري والوداودوالترمذي والنسائي فقدجاء بصيغة الحصر فلانقتل اهل البدعة الااذا صاروامن اهل البغي وكذا لانقتل تارك الصلاة خلاف الشافعي واماحديثمن ترك الصلاة فقد كفر فؤول عنداهل السنة بالمستحل اومعناه قرب الى الكفر اوجره الى الكفر ثم لاشك ان اصول الادلة هي الكتاب والسة والاجاع وليسفى تكفيرساب السحابة اوالشخين اجاع ولاكتاب بل آحاديث أحاد الاسناد ظنية الدلالة ومااشهر على السنة العوام منانسب الشخين كفر فلم ارتقله صرمحا وعلى تقدير ثبوته فلاينبني ان محمل على ظاهره لاحتمال تأويله عام فيحديث تارك الصلاة اذالوجل الاحاديث كلها علىالظاهر لاشكل ضبط القواعد وحيث دخل الاحتمال سقط الاستدلال لاسمافي قتل المسلموتكفيره وقد يل لوكان تسعة وتسعون دليلا على كفر احدودليل واحد على اسلامه منبغي لمفتى أن يعمل مذلك الد ليل الواحد لأن خطاه في خلاصه *خبرمن خطا في حده وقصاصه * لانقال كيف نسبت القول شكفير ساب الشخين الي العواء مع ذكره في بعض كتب الفتاوي * لأنانقول آنه ليس عنقول عن احد مناءً المنقدمين كابي حنيفة واصحابه * وقد صرح التفتازاني بانسب الصحابة بدعة وفسق وكذا صرح ابوالشكور السالمي في تمهيده بانسب الصحابة ليس بكم فو

وقد ورد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان منسب الانبياءقتل ومنسب اصحابي جلد رواه الطبراني * ثم لاوجه لتخصيص الشخين عا ذكر فان الختنين ﴿ أَي عَمَانَ وَعَلَياً ﴾ بل سائر الصحابة كذلك كما يستفادمن عموم الاحاديث وخصوصها وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلامين سب عليافقد سبني ومن سبني فقد سب الله رواء اجد والحاكم عن ام سلمة ﴿ ثُم قال ﴾ رحمه الله تعالى فهذا تحقيق هذه المسئلة المشكلة * فمن اعتقدغير هذا فليجدد عقيدته * ويترك جيته وحاهليتة * ومن ادعى بطلان هذا البيان * فعليه ان يظهر في ميدان البرهان * والله المستعان وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة اسنة من يجدد لهادينها رواه ابو داودوالحاكم والبيهتي فواللهالعظيم * رب النبي الكريم * اني لوعرفت احدا اعلم مني بالكتاب والسنة من جهة مبنا هما * اومن طريق معناهما * لقصدت اليه * ولوحبوا بالوقوف لديدوهذا لااقوله فَخْرًا * بِلَ تَحَدُّنَا نَفْمَةُ اللَّهُ تَعْمَالَى وَشَكَّرًا * وَاسْتَزْيَدُ بِهُ مِنْ رَبِّي مَايكُونَ لَي ذخرا * انتهى كلام سيدى منلا على القارى وفي كلامه اشارة الى اندمجد دعصره وما احدره بذلك * ولانكر عليــه ماهنالك * الاكل متعصب هالك * وقد الحال رجه الله تعالى ونفعنابه في هذه الرسالة بالرد على من أنكر عليه القول بمدم التكفير ثم تكام على الشيعة المتبدعة وحط كالامه على قتلهم سياسة * ثم قال بمد كلام ثم ممايجب التنبيه عليـه هوانه قد علم مما قدمنا انه لايثبت الكفر الا بالادلةالقطعية * واذا جوزعلما وْنَاالْحَنْفَيَّة * قَتْلَ الرَّافْضَى بالشَّرُوطُ الشَّرَّعِيَّة على طريق السياسة العرفية * فلا يجوز احراقه بالنار بل يقتــل بالسيف ونحوه لقوله عليهالصلاة والسلام (اذا قتلتم فاحسنوا القتله) بل اللائق انيستتاب * وان اظهر شبهة يؤتى له بالجواب * وبجب ان يتفحص عنه هلسبحاهلا اوخاطئا اومكرها اومستحلا ثم بعد قتله مجب تكفينه والصلاة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام (صلوا على كل بر وفاجر) الخ (اقول) ولاشك انكلامه هذا في غير الغلاة من الروافض والا فالغلاة منهم كفار قطما فيحب التفحص كما قال فحيث ثبت ان ذلك الساب منهم قتل لانهم زنادقة ملحدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحمل كلام العلماء الذين افتوا بكفر هم وسي ذراريم (قال) العلامة محدالكواكبي الحلبي فيشرحه على منظو مته الفقهية المسماة بالفرائد السنية في فصل الجزية قال بعد كلام مانصه وعلى هذا المنوال افتي العلامة ابو السعود لماسئل عن الشيعة ايحل قتالهم وهل يكون المقتول مناشهيـــــــــ مع أنهم

يدعونان رئيسهم من آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكيف بجوز قتالهم وهم يقولون لااله الاالله (فاجاب) ان قتالهم جهاد اكبر والمقتول منافى المعركة شهيدوانهم باغون في الخروج عن طاعة الامام وكافرون منوجوه كثيرة وانهمخارجون عن الثلاث وسبعين فرقة من الفرق الاسلامية لانهم اخترعـواكفرا وضـلالا مركبامن اهـواء الفرق المذكورة وانكفرهم لايستمر على وتيرة واحدة بل يتزايد شيأ فشيأ فمن كفرهم انهم يهينون الشريعة الشريفة والكتب الشرعية وائمة الدين ويستجدون لرئيسهم اللمين ويستحلون ماثبتت حرمته بالادلة القطمية ويسبون الشيخين رضي الله تعالى عنهما «١» وسبهما كفرويسبون الصديقة ويطيلون السنتهم فيحقها وقد نزلت براءة ساحتها ونزاهتهارضيالله تعالى عنها يلحقون بذلك الشين بحضرة الني صلى الله تعالى عليه وسلم وهو سب منهم لحضرته عليه الصلاة والسلام « ٧ » فلذا اجع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وانمن شك في كفرهم كان كافرا فعند الامام الاعظم وسفيان الثورى والاوزاعي انهم اذاتابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ويرجى العفوكسائر الكفار اذا تابوا واما عند مالك والشافعي واحدين حنبل وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلالقبل توبتهم ولايعتبر اسلامهم ويقتلون حدا * ثم امامنا ايده الله تعالى اذًا عمل باحد اقوال الأئمة كان مشروعا واما من تفرق في البلاد منهم ولم يظهر عليه آثاراعتقادهم الشنيع فلايتعرض اليه ولأتجرى عليه الاحكام المذكورة واما رئيسهم ومن تابعه وقاتل لقتاله فلاتوقف فىشأنه اصلا لارتكابهم انواع الكفر المذكورة بالتواتر ولاريب انالقتال معهم اهم منالقتال مع سائر الكفار فانابا بكر رضى الله تعالى عنه قدم القتال مع مسيلة ومن تابعه على القتال مع غيره مع ان اطراف المدينة كانت مملوة من الكفرة ولم تفتح الشام ولاغيرها من البلاد الابعد تطهير الارض من مسيلة واشياعه وهكذا فعل على رضي الله تعالى عنه فىقتال الخوارج فالجهادفيهم اهم بلاريب ولاشبهة بان قتيلنا فىمعركتهم شهيد ه واما ماذكر من انتساب رئيسهم الى النبي صلى الله تمالى عليه وسلم فحاشا ان

[«] ١ » قوله وسبهما كفر قد علت مافيه منه

[«] ٧» قوله فاندا اجع النح هذا ومابعده تفريع على ان قذفهم للسيدة عائشة رضى الله تعالى عنها سب لحضرته عليه الصلاة والسلام فيجرى فيم الخلاف الجارى في سابه صلى الله تعالى عليه وسلم وكون هذا القذف سباله عليه الصلاة والسلام غير مسلم كماعلم مما تقدم والله تعالى اعلم منه

يكون له مع هذه الافعال الشنيعة علاقة في هذا النسب الطاهر وانما رئيسهم الكبير اسمعيل فياستداء خروجه كانقلءن الثقات جاء الى مشهدعلى الرضا واكرهمن به من السادات الكرام وسائر الاشراف العظام وهددهم بالقتل فاظهروا الامتثال واصطنعوا له نسبا ومع ذلك تداركوا والحقوه بمن هو معروف بأنه عقيم بين علماء الانساب وهو موسى الثانى ابن جزة بن موسىالكاظم الذي هوسابع الائمة الائني عشر عند الامامية وانما العقب من اخية ابي محد قاسم بن جزة بن موسى الكاظم ولوفرض صحة نسبه فاذا لميكن له دين كان معالكفرة على السواء وانما آل الذي صلى الله تعالى عليه وسلم من محمى شريعته وهذا كنعان ابن الني نوح من صلبه لم ينجه من عذاب الدنيا والآخرة نسبه الى ابيه ولو كان ذلك مجدى نفعاً لماعذبواحد من بني آدم النبي انتهى ﴿ وَسَئِّلُ ﴾ ايضًا عن عساكرالاسلام اذا سبوا احدا من اولادالقزلباش وهمالشيعة المذكورون فهل يكونون ارقاء ويصح بيعهم وشراؤهم (فاجاب) بأن آباء هموامهاتهم حيث كانوا على المذهب الباطل يسبون ألصحابة ويطيلون الالسنة على الصديقة فقد ورد قول ضعيف بأن اولادهم الصفار جدا الذين لايعقلون الدين يكونون ارقاء واما من يكون منهم ابن خس سنين اوستة يتلفظ بكلمة الشهادة فانه مسلم لايكون رقيقا اصلا ولا يسرى اليه كفر ابائه وامهانه انتهى مافى شرح الكواكي (اقول) والاحسن مافى فتاوى ابن الشلبي حيث سئل عن طائفة ينطقون بالشهادتين غيرانهم لايصلون ولايصومون ويعظمون الصليبوالكنائس ويتبركون بها (فاجاب) بماحاصله ان نطقوا بالشهادتين مقرين بهمافيوقت ما ثم صدر منهم ماذكر فيهم مرتدون تجرى عليهم احكام المرتدين ويجبر نساؤهم وصبيانهم المميزون على الاسلام ولا يقتلونوان نطقوا بهماغير منفكينءن تعظيم الصليب فبهم كفار ولاينفعهم نطقهم بهما مالم يتبرؤاعا يخالف ملة الاسلام ثم اذا حكمنا بكفرهم فان كانوا اهل كتاب يحل وطيُّ نسائهم بالنكاح وملك اليمين والافلا انتهى ملخصا * والظه ان الغلاة من الروافض المحكوم بكفرهم لاينفكونءناعتقادهمالباطل فىحالاتيانهم بالشهادتين وغيرهما مناحكام الشرع كالصوم والصلاة فهم كفارلام تدون ولااهل كتاب * والله الموفق للصواب * نسأله سجانه ان يحفظنا من الزيغ والزلل * ويمن علينا يحسن الختام عند تناهي الاحل ويمصم السنتنامن القول الباطل * وقلوبنامن كل اعتقاد عاطل * وان يستر عوراتنا * ويؤمن روعائنا * ومجعلنا من المعظمين والموقرين * ظاهراوباطنالهذا الني الامين * واله وصبه الطيبين الطاهرين * وان

يجمل عنت بجمعه خالصا لوجهه الكريم * موجباللفوز لديه في جنات النعيم * وان يتجاوز بحله عا سطره القلم * من خطأ ووهم * رب اعفرلي ولوالدي * ولمشايخي ولمن له حق على * والحمدللة الذي بنعمته تتم الصالحات * وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى اله وصحبه اجعين * والحمدللة رب العالمين * وقد فرغت من تحريره * وتنميقه و تقريره * في نهار الثلاث الحادي والعشرين من جادي الاولى سنة سبع وثلاثين ومأتين والف والحمدللة رب العالمين



- ﴿ الجزء الثاني من ﴿ -

المجاوية

رين المراز المرا

الاقوال الواضحة الجليه في مسئلة نقض القسمة ومسئلة الدرجة الجعليه للعلامة المحقق السيد مجد امين عابدين نفعنا الله تعالى به آمين

طبع على ذمة

المنظمة المنظم

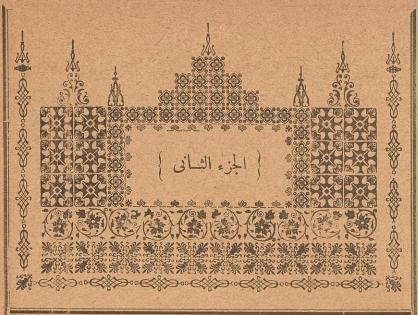
يباع فى محله المكتبة الهاشمية فى دمشق وفى محل حتمالجهوى زاده احد حلى في الآستانة في سوق الحكاكين

- CONDIGNOS

درسعادت

﴿ مَعَارَفَ نَطَارِتَ جَلِيلُهُ سَنَكُ ٧٣ نُومُمُ وَلَى فَى ٣ مُحْرِمُ سَنَهُ ٣٢١ ﴾ ﴿ وَفِي ١٩ مَارِتُ سَنَّهُ ٣١٩ تَارَيْخُلُو رَحْصَتْنَامُهُ سَنَّهُ حَامُرُورُ ﴾

﴿ شركت محافية عثمانيه مطعبهسي ﴾



الحمد لله رب العالمين * وصلى الله تعالى على سيدنا محد وعلى آله وصحبه اجهين * وبعد فيقول العبد الفقير الى الله تعالى محد عابدين عفا عنه مولاه وعن والديه والمسلمين (هذه) رسالة سميتها الاقوال الواضحة الجليه * في تحرير مسئلة نقض القسمة ومسئلة الدرجة الجعليه وهو تحرير مهم لمسئلة الامام السبكى التي ذكرها في الاشباة في القاعدة التاسعة في اعال الكلام اولى من اهماله (وهي) رجل وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكرا اوانثى للذكر مثل حظ الاثنين على انمن توفى منهم عنولد اونسل عاد ماكان جارياعليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى انمن توفى عن غير نسل عاد ماكان جاريا عليه على من في درجته من اهل الوقف المذكور عن عن هذا الوقف المذكور من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولدا اواسفل منه استحق ماكان يستحقه المتوفى لوبق حيا «٥ الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء * وتوفى الوقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احد وعبد القادر ثم الفقراء * وتوفى الوقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احد وعبد القادر ثم

هذه قوله الى ان يصبر متعلق سق منه

توفى عبدالقادر وترك ثلاثة اولاد وهم عمر وعلى ولطيفه « ١ » وولدى ابنه محد المتوفى في حياة والده وهما عبدالرجن وملكه ثم توفى عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفه وتركت بنتا تسمى فاطمه ثم توفى على وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمه بنت لطيفه عن غيرولد وصورتها في مشجر مع عدد الموتى مرتبا بالهندى هكذا واقف

اجد عبدالقادر الحدد عبدالقادر على على الطيفه مجد مات في حيات ابيه الما الما الما عقيم زينب فاطمه عبدالرجن ملكه عقيمه

فالى من ينتقل نصيب فاطمه المذكوره (فاجاب السبكي) الذي يظهرلي انعبدالقادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم عر وعلى ولطفه للذكر مثل حظ الانتين وهذا هو الظاهر عندنا ومحتمل ان قال شــاركهم عبدالرجن وملكه ولدا مجد المتوفى في حياة ابيه ونزلا منزلة ابيهما فيكون لهما السبعان ولعلى السبعان ولعمر السمان وللطيفة السبعوهذا وانكان محتملا فهو مرجوح عندنا لان مجدا المتوفى فيحياة والده ليس مناهل الوقف ولا من الموقوف عليهم لأن بين أهمل الوقف والموقوف عليه عموما وخصوصا منوَّجه فاذا وقف مثلاً على زيد ثم عمرو ثم أولاده فعمرو موقوف عليــه في حياة زيد لانه معين قصده الواقف تخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى بوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد * واولاد عمرو اذا آل اليهم الاستحقاق فكل واحد منهم من اهل الوقف لاموقوف عليه تخصوصه لآنه لم يعينه الواقف فتبين ان محدا والدعبدالرجن وملكه لميكن من اهل الوقف اى لانه لميستحق ولاموقوفا عليــه لان ااواقف لم سنص على اسمه وقد هــال ان المتوفى في حياة الله يستحق لأنه لومات الوه حرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده وهذا كنت محشنه ثم رجعت عنه * هذا حكم الوقف بعد موت عبدالقادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه عملا بشرط الواقف لمن فى درجته فيصير نصيب عبدالقادر كله بينهما أثلاثًا لعلى

(١) قوله وولدى ابنه معطوف على ثلاثة منه

الثلثان وللطيفة الثلث ويستمر حرمانعبدالرجن وملكه فلما ماتت الطيفةانتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولمينتقل الى عبـدالرحن وملكة شئ لوجود اولاد عبدالقادر وهم محجبونهما لانهم اولاده وقدقدمهم على اولاد الاولاد الذين هما منهم ولما توفى على بن عبدالقادر وخلف بنته زينب احتمل ان قال نصيبه كله لها وهو ثلثا نصيب عبدالقادر عملا نقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقي هي و لأت عها مستوحبتين نصيب جدهما عبدالقادر لزينب الثاه ولفاطمة اللثه واحقل ان قال ان نصيب عبدالقادر كله سقسم الآن على اولاد اولاد، علا يقول الواقف ثم على اولاد، ثم على اولاد اولاد، فقد أثبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقا بمد الاولاد وأنما حجبنا عبدالرحن وملكه وهما مناولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقرض الاولاد زال الحجب فيستحقان ويقسم نصيب عبدالقادر بين جيم اولاد اولاده فلامحصل لزنب جيم نصيب ابيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا أمر اقتضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من قول الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم وهذان الاحتمالان تعارضا وهو تعارض قوى ثم ذكر مرجحات للاحتمال الثانىوهو نقض القسمة بعد انقراض الطبقة الاولى ثم قال وهل بقسم للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لعبدالرجن خساه ولكلمن لاناث خسه نظرا البهمدون اصوابهماوينظر الى اصولهم فينزلون منزاتهم لوكانوا موجودين فيكون لفاطمة خسه ولزينب خساه ولعبد عبدالرجن وملكه خساه فيه احتمال وأنا الى الثاني اميل حتى لايفضــل فَخُذُ عَلَى فَخُذُ فَى المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فَلمَ تُوفيت فاطمه عن غير ولد ولانسل والباقون من اهل الوقف زينب بنت خالها وعبدالرجن وملكه ولداعها وكامم فىدرجتها وجب قسم نصبيها بينهم لعبد الرجن نصفه ولملكه رَبِعِهُ وَلَوْ يَنْبِ رَبِعِهُ * وَلَانْقُولَ هَنَا يَنْظُرُ الَّى اصُولُهُمْ لَانَ الانتقالُ مَنْ مُسَاوِيهُم ومن هوفى درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى انتهى كلام السبكي ملخصا (قلت) وحاصل ما اختاره ان ولدى مجد الذي مات في حياة والده وهماعبد الرجن وملكه لانقومان مقامه فى الاستحقاق من جدهماعبد القادر بل يقسم نصيب جدهما على اولاده الثلاثة وهم عروعلى ولطيفة على الفريضة وأنهما لايقومان مقام والد هما مجد ايضا في الاستحقاق عن هوفي درحة والدهما لان هذه درجة جعلية لاحقيقية فالدا لمامات عمر عقيما قسم نصيبه على اخيه صم على واخته لطيفه دون ولدى مجد الذي لوكان حيا استمق مع على ولطيفةوانه بعد انقراض الطبقة

(I.VI)

[الاولى عوت على لا يعطى نصيبه لبنته زين كما اعطى نصيب اخته لطبقة لبنتها فاطمةوان شرط الواقفان منمات عن ولد فنصيبه لولدهلان ترتيب الطبقات اصل وانتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل والتمسك بالاصل اولى * فتنقض القسمة الاولى وسدأ نقسمةاخرى على البطن الثاني والموجود فيه زينب وفاطمة وعبدالرجنوملكه ولكنلابقسم للذكر مثلحظالانثيين كماكان يقسم على البطن الاول ولا يختص احد منهم عاكان منتقلا اليهمن جهةابيه بل منظر الى اصولهم كأنهم احياء ونقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل اصل لفرعه ومن ليس له فرع لايقسم عليه « وبيانه انا لمانقضنا القسمة واردنا القسمة على البطن الثاني قسمنا على اصول البطن الثاني وهم على ولطيفة ومجد دونع رلانه ليس لهفرع فيكون لعلى خسان تأخذهما منتهز منب وللطيفة خس تأخذه منها فاطمه ولمحمد خسان ياخذهما ولداه عبدالرجن وملكه فلذا قال فبكون لفاطمة خسه ولزينب خساه ولعبدالرجن وملكة خساه * ثم لا يخفي ان هذا كله مبنى على ان اجد اخاعبد القادر مات قبل عبدالقادر وانحصر الوقف فى عبدالقادر والالم تنقرض الدرحة الاولى حقيقة وهي درحة اولاد الواقف (وقال) الحلال السيوطي الذى يظهر اختيارهاولادخول عبدالرجن وملكة بعدموت عبدالقادر علانةوله ومن مات من اهل الوقف الخ وماذكره السبكي من أنه لايطلق عليه انهمن اهل الوقف ممنوع بل صريح كالام الواقف انداراد بقوله ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد ان يصير اليه وهذا امرينبني ان يقطع به (فنقول) لمامات عبدالقادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدى ولده اساعا لعبدالرجن وملكة السيعان اثلاثا فلمامات عرعن غيرنسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدى اخيه فيصير نصيب عبدالقادر كله بنهم لعلى خسان وللطيفةخس ولعبدالرجن وملكه خسان اثلاثا ولماتوفيت لطيفة انتقل نصيبها بكماله لبنتها فاطمة ولما مات على انتقل نصيبه بكماله لينته زنب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقون فى درجتها زينب وعبدالرجن وملكة قسم نصيها بينهم للذكر ولكل بنت ربع انتهى ملخصا (قلت) وحاصل مااختارهالسيوطي اناشتراط الواقف قيام ولد من مات قبل الاسمحقاق مقامه معتبر لأنها درحة جعلية جعلها الواقف لولد من مات قبل الأسمحقاق فيعتبر شرطه فيقوم ولدامجد مقامه ويأخذان

حصة من حدهماعبدالقادر فيقسم ماسدعبدالقادر على اولاده الاحياء وعلى المهد اسباعاو يعطىماخر جلحمدالى ولدبه وكذا نقومان مقامه في الاستحقاق نمن هو في درجة والدهمافلذ المامات عرشاركا اهل درجته فاخذا نصب والدهماكا ندحي معاخرته ثم مات عنهما . واختار ايضا انه بعد انقراض الطبقة لاتنقض القسمة بل من مات من آخر الطبقة عن ولد يعطي نصيبه لولده فلذا اعطي نصيب على الذي هو آخر الطبقة الاولى موتا الى منته زينب فهـذا صريح في انه خالف السبكي في نقض القسمة وقال لاتنقض كإخالفه في قيام أولاد مجد مقام اسهم * ومهذاظهر مافي كلام الاشباء حيث ذكر حاصل السؤال وحاصل حواب السبكي ثم قال وحاصل مخالفة الجلال السيوطي له فيشئ واحد وهو اناولاد المتوفي في حياة آبيه لامحرمونمع بقاء الطبقة الاولى وآنهم يسمحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمة انتهى * والصواب ان قال في شيئين ثانيهما عدم نقض القُّمَّة كما علمت *ثمانه في الاشباه قال قلت الما محالفته في او لادالمتوفى في حياة اليه فو اجبة لماذكره الجلال السوطي واما قوله منقض القسمة بعدانقراض كل بطن فقد افتي مه بعض علماء العصر وعزوه الى الخصاف ولم نتهوا لما صوره الخصاف وماصوره السبكي ثم ذكر ثماني مسائل عن الخصاف ومحل الشاهد في الاخيرة وحاصلهاوقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا (اي) قائلا كافي عبارة الخصاف على انسداً بالبطن الاعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم بطنا بعد بطن شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجعالى الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثم فلومات بعضهم عن نسل تقسم على عدد اولاد ألواقف الموجودين يوم الوقف والحادثين له بعده فااصاب الاحياء اخذوه ومااصاب الميت كان لولدهوان كان الواقف شرط تقديم البطن الاعلى لكونه قال بعده أن من مات عن ولدف صيبه له وكذا لومات الاعلىواحدافيجعل سهم الميت لابنه ولوكانعدد البطن لاعلى عشرة ومات واحدا منهم عن ولد ثم ثمانية عنغير نسل تقسم الغلة على مهمين سهم للحيي وسهم للميت يكون لولده ولوكانللواقف ايضا ابنان مانا قبل الوقف عن ولدن لاحق لهما هادام واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلاحق لهما حتى منقرض الاعلى وكل من مات من العشرة وترك ولدا اخذ نصيب اسهولا شيُّ لولد من مات قبل الوقفوان استووافي الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الحيى اخذه ومااصاب الموتى كان لاولادهم * فان مات لعاشر عن ولدانتقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الىالبطن الثاني ينظر

الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فتقسم بالسوية بينهم * ولا يردنصيب من مات الى ولده الاقبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجملناهاعلى عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولد، هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخـول اولاد من مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلو لميكن له ولد الا العشرة فماتوا واحدا بعد واحد وكما مات واحد ترك اولادا حتى مات العشرة فنهم من ترك خسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة ومنهم من تركستة ومنهم من ترك واحدا فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر تنقض القسمة الاولى وبرد ذلك الى البطن الثانى وتقسم على عددهم وببطل قوله من ماتعن ولد التقل نصيبه لولده لان الامر يؤل الى قوله وولد ولذي وكذلك لومات جيع البطن الثانى ولم ببق منهم احد ووجد في البطن الثالث عمانية انفس و كذلك كل بطن يقسم على عددهم و سطل ما كان قبل ذلك انتهى باختصار قال صاحب الاشباه فاخذ بعض العصريين من هذا إن الحصاف قائل منقض القسمة فيمثل مسئلة السبكي ولم تتأمل الفرق بين المسئلتين فان في مسئلة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم وفيءسئلة الخصاف بالواو لابثم فصدر مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مم الاسفل وصدر مسئلة السبكي اقتضى عــدم الاشتراك ﴿ وَامَا مَا ذَكُرُهُ الْحُصَافُ بَعْدُهُ مما نفيـد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى ففيه أنه أخراج بعــد الدخول في الأول بخـلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الشاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصم ان يستدل بكلام الخصاف على مسئله السبكي انتهى ملخصاً (ورد عليه العلامة البيري) بان هذه الدعوى مدفوعة بقول الخصاف فاذا مات العاشر استقبلت القسمة لال الواقف لماقال ان سِداً بالبطن الاعلى ثم بالذين يلونهم فهذا عنزلةقولهعلى ولدصلبي ثمعلى ولدولدي من بعدهم انتهي وبه تبطل دعوى أنه أخراج بعد الدخول وقد نص أصحاب الفتاوي كالخلاصة وغبرها أن الحكم فيمااذا كانالوقف مرتبا بثمراوالواو المعقبة ببطنا بعدبطنءلي السواء وانه سداً عا بدا به الواقف وعلل للصورتين المذكورتين في الظهيرية بان مراعاة شروط الواقف لازمةوالواقفانما حعل لاولاداولاده بعدانقراض البطن الاول فكيف بقال بالاشتراك المؤدى لأبطال شرط الواقف الاستحقاق المشروط قدرا وزمنا انتهى ثم قال في الاشباه فالحاصل ان الواقف اذاو قف على اولاده و اولاد اولاده وعلى اولاد

اولاد اولاده وذربتهونسله طبقة بعدطبقه وبطنا بعدبطن يحجب الطبقة لعليا السفلى على ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبة الى مرهو فيدرجته وذوى طبقته وعلىانمات قبل دخوله فيهذا الوقفواستحقاقه شئ من منافعه وتركولدا اوولدولد اواسفل استحق ماكان يستحقه الوه لوكان حياء وعده الصورة كثيرة الوقوع لكن بعضهم يعبر ثبم بين الطبقات وبعضهم بالواوء فان كان بالواويقسم الوقف بين الطبقة العلياوبين اولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ماخص اباهم لوكان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومنمات عن غيرولد كان نصيبه لاخوته فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصاف التي قال فها منقض القسمة حيث ذكر بالواو وقدعلته * وانذكر بثم فنمات عنولدمن اهل البطن الأول انتقل نصيبهالي ولده ويستمر لهفلاينقض اصلا بعد ولوه انقرض اهل أاطن الاول فاذامات احدىولدى الواقف عنولدوالآ خرعن عشرة كان النصف اولد منمات وله ولد والنصف الآخر للمشروفاذا مات ابناء الواقف استمر النعمف للواحدو النصف للعشرة وان استووافي الطبقة فقوله على ان من مات وله ولد مخصر ص من ترتيب البطون فلا براعي فيه الترتيب ثم من كانله شيء منتقل الي ولده ومكذا الى اخر البطون حتى لوقدران الواقف مات عنولدين ثمان احدهمامات عن عشرة اولادوالثاني عنولدواحدثم انمنمات عنولد واحدخلف ولداواحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن ماتءن عشرة خلف كل اولاداحتي وصلوا الى ماثة فيالبطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الآخربين المائذوان استووا في الدرجة انتهى كلام الاشباه ملخصا (وقدرد عليه جم) من عشي الاشباه حتىان العلامة المقدسي الف رسالةفي الردعليه وحققوا كلهمانه لانرق بين التعبير بثموالتعبير بالواو المقترنة ءانفيد الترتيب كبطنا بعدبطن فىانه تنقض القسمة بانقراض كل بطن وتستأنف على البطن الذي يليه * وقال المقدسي في رسالته زعم في الاشياه ان بعض علماء عصره افتوا بذلك وانهم مخطئول وهو على الصواب والامر بالعكس بلا ارتباب فالمفتى بذلك بعض مشامخه الذبن هم بالصلاح والباع المنقول معروفون وقد افتى بذلك جاعة من أفاضل الحنفية والشافعية والترثيب فيها بلفظ ثم وهممشانختاومشابخهم فمنهم شيخالاسلامسرى الدين عبدالبرين الشحنة الحنني وتبمة الشيخ المحقق نورالدين المحلى الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفيوقاضي القضاة شخنانورالدين الطرابلسي الحنني وأشيخ

العمدة على الشافعي وشخنا العلامة شهباب الدين الرملي الشبافعي ومنهم قاضي القضاة البرهان ان الى شريف المقدسي الشافعي وتبعه العلامة علاءالدين الاحميمي وغيرهم ثم اخذ في تتبع كلام صاحب الاشباه والردعليه (قلت) وكذلك افتى مذلك العلامة إن الشلبي شيخ صاحب الاشباء في سؤال مرتب بثم وقال الصاب نقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الخصاف ولا اعلم احدا من مناخنا خالف في ذلك بل وافقه اي وافق الخصاف جاعة من السادة الشاءية وغيرهم ثم قال ووافقني على ذلك قاضي القضاة نورالدين الطرابلسي والعائمة برهان الدين الغزى انتهى وقسم على البطن الثانى اعتبارا برؤسهم لاباء والهم خلافا لما افتى به السبكي * وقدرايت في نشاوى العلامة ابن حجر الشاحي تأسده القول بنقض القسمة على نحو مام عن الخصاف وان الشلى ونقل مثله عن الامام البلقيني والسيد السمهودي من الشافعية فحاصل ما نقله عن المقيني أنه أجاب عن صورة سؤال مرتب فيه بين البطون بثم بأن الغلة تقسم على جيم الطبقة الثانية عملا بقول الواقف ثم من بمدهم على اولادهم واما قوله ومنمات منهم وله ولد فنصيبه لولده فذلك عند وحود من يساوى الميث لانه اراد مذلك ان سبن ان قوله الطبقة العلما يحجب السفلي اعاهو بالنسبة الى حجب الاصل لفرعه وان الترتيب الذي ذكره بثم ترتيب افر ادلانرتيب جلة فاذامات الآخر مناى طبقة كانت لم نختص ولده منصيبه بل تكون الغلة للطبقة الثانية على حسب ماشرطهالواقف من تفضيل اوتثوية وصار تقدير الكلام ومنمات منهم وله ولد انتقل نصيبه لولده دون من في طبقة احمه حتى لا محرم ولدمن مات في حراة اليه بمن ﴿ لعله من ﴾ يساوى اصله وقد نال هذا المعنى في موت الاخير . وهذه المسئلة قدوقمت قديما فافتى مهذا فيها ووافقه عليها اكابر العلماء في ذلك الوقت ثم وحدت التصريح مهافي اوقاف الخصاف وفيه الجزم عا افتيت مهانتهي كلام البلقيني ﴿ فهذا ﴾ صريح ايضا بالنقل عن اكابر العلماء عا بخالف كلام الأشاه * ونقل أن حجر أيضا عبارة السمد السمهودي وفهاالتصريح منقض القيمة كذلك وأنه لومات من البطن الاول واحد عن خسة اولاد وواحد عن الاثة وواحد عن اثنين واختص كل واحد من الفروع بنصيب أصولهم تم مات الآخر من البطن الاول عن ولد تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جيع الفرع من البطن الثاني وهم عشرة بالسوية اعشارا وصورة سؤاله كان الترتيب فيها بثم ايضا وقداستدلوا على الحكم فها بكلام الخصاف الذي ذكر فيه الواو

المقترنة عا نفيد الترتيب مثل بطنا بعد بطن * و فعاذ كرناه تنبيه ايضا على ان نقض القسمة بقسمة مستاً نفة على عدد رؤس البطن الثاني باعتبار عدد رؤسهم كما يقوله الخصاف لاباعتبار اصولهم كما هو مختار السبكي * وفيه رد على السيوطي ايضا حث لمنقض القسمة ﴿ تنبيه ﴾ تقدم عن السبكي انه لم يعتبر الدرجة الجعلية اصلاوان السوطي اعتبرها كالدرجة الاصلية * وصورتها مام من قول الواقف على ان من مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف و ترك ولدا اوولد ولد او اسفل منه قام ولدهاو الاسفل منه مقامه واستحق ماكان يستحقهوالد. اوكان حيا وذلك كما ذكر في مسئلة السكي من عبدالرجن وملكه ولدى مجد الذي مات في حياة والده عبدالقادر قبل الاستحقاق * فالسبكي لم يعتبر هذه الدرحة اصلا حيث ليعطهما شأمن نصيب حدهما عبدالقادر ولامن نصيب عهما عروانما القاهما في درحتهما الاصلية الى ان انتقلت القسمة الى الطبقة الثانية فقسم عليهما مع نقيةاهل طبقههما * والسيوطني اعتبرهاكالدرجة الاصلية فاقامهما مقام والدهما مجد وقسم حصة عبدالقادرعليهما مع عيهما عرر وعلى اوعتهما لطيفة ثم لمامات عر عقيما وانتقلت حصته لاهل درحته وهو الجوه على واخته لطيفة ادخل معهماعندالرجن وملكة فيالاستحقاق منعهما عمر المذكورلقيامهما مقام أسهما مجد فانه اخو عمر ايضا والذي عليه جهور العلماء من اهل الافتاء تيام ولد من مات قبل والده في الاستحقاق من جده واما دخوله في الاستحقاق من عه ونحوه ممن هو في درحة والده المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معترك عظيم بين العلماء فقال جاعة بدخوله في الموضعين منهم الجلال السيوطي كما علمته ومال السبكي في سؤال آخر الى عدم دخوله فيالثاني (وصورة) السؤال ماذكره عنه في الاشباه ونصه ﴿ وسئل ﴾ السكي ايضاعن رجلوقف على حزة ثم اولاده ثم اولا دهم « ١ » وشيرط ازمن مات من اولاده انتقل نصيمه للناقين من الحوته ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لوكان حيا فمات جزة وخلف ولدين هما عاد الدين وحُديجة وولد ولد مات أبوه في حياة والده وهو بجم الدين بن مؤيد الدين ابن حزة فاخد الولد ان نصيبهما وولد الولد النصيب الذي لوكان «١» قوله وشرط أن من مات الخ الظاهر أن في عبارة الاشباه سقطا والأصل ان من مات من اوالاده عن ولد انتقل نصيبه لو لده ومن مات لاعن ولد

انتقل نصيبه للباقين النح تأمل

أبوه سالاخذه * ثم ماتت خديجة فهل مختص اخوها بالباقي اويشاركها ولد أخيه لحم الدن (فاجاب) تمارض فيه اللفظان فمحتمل المشاركة ولكن الارنح اختصاص الاخ وترجحه ان التنصص على الاخوة وعلى الباقين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فنقدم الخــاص على العام انتهى « وقوله تمارض فيه اللفظان اي قوله انتقل نصيبه للناقين من اخو" ـ فان عماد الدين ليس من الاخواة والثاني قوله استحق ولده ما كان يستحقه المتوفر لوكان حيا فانه نفيد اسحقاق عاد الدين * والذي حققه الملامة الشيخ على ا قدسي في رسالته مشاركة ولد الاخ لقامه مقام اسه لان الخاص لانقدم على العام عندنا ولفظ من في قوله منمات قبل استحقاقه لشيُّ عام ولفظ مقام في قوله قام مقامه نكرة مضافة تفيد العموم * وقال انه افتي بذلك طائفــة من اعيان العلماء * وخالفه فيذلك اخرون من علماء المذاهب الاربعة فجعلوا ابن من مات الوه قبل الاستحقاق قائمًا مقام الله في استحقاقه من جزة دون استحقاقه من عته خديجة * وفي شرح الاقناع الحنبلي مانصه فائدة لوقال عـلى ان من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفلوآل الحال في الوقف الى اندلوكان المتوفي موجودا لدخل قام ولده مقامه فيذلك وانسفل واستحق ماكاناصله يستحقه من ذلك أن لوكان موحودا . فانحصر الوقف في رحل من اولاد الواقف ورزق خسة اولاد مات احدهم فيحياة والداه وتركولد * ثممات الرحلءن اولاد، الأر بمة وولد ولده ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحدمع واد اخبه استحق الولدالباقىاربعة اخاسربعالوقفوولداخيدالخمس الباقي افتى به البدرمجد الشهاوي الحنفيو نابعهالناصر الطبلاوي الشانعي والشهاب احد الهوتي الحنبلي (وو جهه) أن قول الواقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور علىاستحقاق الولد لنصيب والدهالمستحق له في حياته لاستعداه الى من مات من اخوة والده عن غيرولد بعدموته بلذلك أنَّا كَرِنَ اللَّخُوةُ الاحماء عملاً نقول الواقف عـلى أنَّ من توفي منهم عن غير ولد الخ اذ لا مكن أقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هوالاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حل اللفظ على حقيقته وفي ذلك جم بين الشرطين وعمــل بكل منهما في محله وذلك اولى من الغاء احدهما انتهي (قلت) هذا أنماينجه ان لو قال على ان من ماتعن غير ولدعاد نصيبه لاخوته فهنا مكن ان بقال ذو الدرجة الجملة لايستحق مع أعمامه اذامات أواحد منهم عن غير ولد لان الواقف شرط

عود نصيبه الى اخوته وذو الدرحة الحملية الذي اقامه الواقف مقام المتوفي قبل الاستحقاق لانقوم مقامه فيوصف الاخوة حقيقة اما لوقال من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى من في طبقته الاقرب فالاقرب كما بذكر في غااب كتب الاوقاف فـالا سّـاتي ماقاله لان الواقف اقامه في درحة اسه فنعود الله مايعود الى أهل هذه الدرجة * على انه نقال أن قوله قام مقامه يشمل قيامه مقامه في وصف الآخوة كاشمل وصف الطبقة لأن مهاد الواقف أنزاله منز لة أيه المتوفي حتى اعتبرالمتوفي كاندحىولوكان حيا استحق يوصف الطبقة وكذا يوصف الاخوة * الاترى الهاسمحق بوصف البنوة فيما اذامات الواقف اوغيره عنان وعن ان ان مات الوه قبل الاستحقاق فانك تعطي الن الان المذكور مع عمه وقدشرط الواقف انمن ماتعن ولدفنصيبه لولده وماذاك الامجعل ان الان عنزلة الابنحتى لايلغوشئ من الشرطين المذكورين نعم ايدبعض المحققين عدم مشاركته لاعامه بانالفظالطنقة فىكلام الواقف مجول علىالحقيقة دونالمجازلئلا يلزمالجمع بين المتضادين واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه فى موضع دل صريح كلام الواقف على اعطائه فيه كااذا مات المتوفى ابوه قبل الاستحقاق عن غيرواله وله نصب فان اعطينا نصيبه اهل طبقته واهل طبقة اليه معاجعنا ببن الحقيقة والمحاز وان اعطينااهل واحدةمنهما دونالاخرى فانكانت طبقته نكون اهملنا المحازية وقدكنافر صناهم اهلهاالي حين اخذمم اعامهمن نصيب حده وانكانت طبقة ابيه نكون اهملنا الحقيقية بعدان حكمناله بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف فابقنا الطقة في كلام الواقف على حقيقتها واعملنا الكلامين محسب الامكان وقلنا انغرض الواقف انولدمن مات قبل الاستحقاق لايكون محروما بليسمق القدر الذي لوفرضابوه حيا لتلقاه عناسهوامه تشبها بولد منمات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولوقلنا بخلاف ذلك لزم إن نتبت للشبه قدرا زائدا على المشبه به اذولد من مات بعد الاستحقاق ليس لههذا المعنى أنتهى أيان ولد منمات بمد الاستحقاق حملله الواقف نصيب اسه لئلايكون خروما منه ولومات احدمن اعمامهاوغيرهم نمن في درجة اسه لم مجمل له الواقف منه شيئا حيث شرط ان من مات لاعن ولد فنصيبه لمن في طبقته اوفنصيبه لاخوته «واما ولد من مات قبل الاستحقاق فانه لما لم يدخل في الشرطين احب الواقف ان لابحرم ايضاماكان يستحقه أنوه لوكان حيافشرط الشرط الثالث لادخاله في ريع الوقف قبل انقراض درجة أسه كما ادخل ولدمن مات بعد الاستحقاق وحمله

عنزلته فلو اعطسناه ايضا من إعامه تنزيالله منزلة اسهمن كل وحهلزمان مزيدعلي ولد المستحق ولايساعده غرض الواقف وقدصر حوابان الغرض يصلح مخصصا ومهذا مندفع مااستدل به المقدسي على دعواه من عوم لفظ من ولفظ مقام كام اذسمدان يكون مراد الواقف ان مجمل ولدولده المت قبل الاستحقاق اقوى حالامن ولدولده المت بعد الاستحقاق وآنما المعروف المالوف الحاقه بدوعدم حرمانه فمختص عموم لفظ المقام عادل عليه المقام وعن هذاو الله تعالى اعلم افتى جهور العلماء من المذاهب الاربعة عامر عنشرح الاقناع كارأ تتدفى رسالة للعلامة الشرنبلالي وافق العلامةالمقدسي وردنسها على من افتي تخلافه في واقعة شرح الاقناع ونقل عباراتهم وهم الشيخ بدر الدن الشهاب الحنفي والشيخ ناصرالدن الطبلاوي الشافعي والسيخ شهاب الدن احد اليهو تيالحنيلي والشيخ ناصر الدن اللقاني المالكي والشيخ مجمد المسيوى الحنني والشيخ شهاب الدين احدين شعبان الحنني وصاحب البحر والاشباه الشيخزين بن نجيم الحنفي . ومستند الشرنبلالي في الرد على هؤلاء الاعلام هو مامر عن المقدسي منعوم لفظمن ولفظمقام وكون الشرط الذى فيه اقامة ولدمن مات قبل استحقاقه مقام الله متأخرا ناسخا لعموم الشرطالذي قبله وهو اشتراط منمات لاعن ولد فنصيبه لاخوته والعمل على المتأخر (قلت)وقد علمت مماقدمناه الحوال بإن العموم غيرمراد لمخالفته لغرض الواقف وح فلامعارضة بين الشرطين فلا نسم (والعجب) من الشرنبلالي حيث بني رسالته الذكورة على سؤال اعطى فيهولد منمات قيل الاستحقاق معانه لم يصرح فيهبالشرط الثالث فنذكر ذلك تتميما للفائدة * فنقول قال في رسالته بعد الخطية هذه رسالة متضمنة لجوا حادثة مهمة فى شمرط واقف اردت تسطيرها لكثرة وقوع مثلها واشتباء الحكم فيها على كثير نمن تصدر للفتوى فافتى نخلاف النص فيها ورأيت مثلها قدافتي فيه شيخ مشامخنا العلامة نور الدينالشيخ الامام على المقدسي وقد خالف غيره من اكابر عصره من اهل مذهبه كباقي أئمة المذاهب الثلاثة ثم ذكر الشرنبلالي صورة المسئلة المارة « ١ » وهي في واقف وقف على أولاده يحبي وعبد الجواد وعلى ثم « ١ » صورة السؤال على مارأته في رسالة العلامة الشرنبلالي رجه الله تعالى في واقف وقف على اولاده محي وعبد الجواد وعلى ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الذكر والانثى فىذلك سواءعلى ان من مات منهم وترك ولدا اوولد ولد وان سفل انتقل نصيبه من ذلك الى ولده او ولد ولده وانسفل الذكر والانثى فيذلك سواء (٢)

على اولادهم ثموثم طبقة بعد طبقه الذكروالانثي في ذلك سواء على ان من مات منهم عنولد او اسفل منه فنصيه لولدهاو الاسفل منه وان لميكن له ولد و لااسفل منه فنصيمه لاخوته المشاركين له في الاستحقاق بالوقف المذكور مضافا لما يستحقونه * ثم مات عبد الجوادعن الحويدعقيما * ثم مات محيى عن ابن وينتن فاتت احدى المتين عن اولاد ثلاثة وماتت الآخري عن اخمها عقما فانتقلت حصمها لاخمها ثم مات على ان الواقف عن منتين * ثم مات ان محبي عقسما عن اولاد اخته و منى عه على فهل تنتقل حصته لمنتىعه اولاولاداخته اوللحميم (قال فاحيت) بأنه نقسم ريع الوقف اثلاثًا ثلثه لاولاد نت محيي وثلثاه لنتي على لانملامات على ان الواقف انتقضت القسمة بكونه آخر الطبقة فصار المستحقون اربعة منهم الموجود حقيقة ثلاثة بنشاعلى وابن يحيى والرابع الموجود تقديرا بنت يحيي التي اعقبت ابنا وينتين فلاولادهانصيبها وهو الربع الرابع ولاخيها الربعالثاني ولكل من بنني على ابن الواقف ربع * ولمامات ابن محيى عقيما وليس له اخوة رجعت حصته الى الوقف فاستحقها الموجودون فانقسم ريع الوقف اثلاما كما ذكرنا * هذا مقتضي شرط الواقف * و مثله صرح الخصاف حيث قال قلت ارأيت انكان عدد البطن الاعلى عشرة فمات منهم اثنان ولميتركا ولدا ولاولد ولد ولانسلا ثم مات آخران بعد ذلك وترككل واحد منهما ولدا او ولد ولد ثم مات بعد هذن آ خران ولم يتركا ولدا ولاولد ولدولانسلا فتنازعالاربعة الباقون من البطن الاعلى وولد المدين فقال الاربعة نصيب المدين الاولين الذين لم يتركا ولدا راجع علمينا وعلى اولاد اخولنا هؤلاء ونصيب الميثين الآخرين لنا دون اولاد اخوينا لان هذين المبتين الآخرين مانا بعد موت ابوي هذين فلاحق لهما فها رجم من نصيب الآخرين * قال السبيل فيه ان تقسم الغلة يوم تآتى على ستة اسهم على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين الدين تركااولادافما اصاب الاربعة فلهم ومااصاب الميتين فلاولادهما وسقط سهام الاربعة الموتى الذين لم يتركوا اولاداً لأن الواقف قال من مات منهم ولا ولدله رجم نصيبه على اصل هذه الصدقة فقد رددنا نصيب منمات منهم ولاولدله الى اصل الغلة ثم قسمناذلك على من يسحقها انتهى كلام الخصاف وكذلك برجم نصيب من لمبين الواقف (٢)وان لم يكن لهولدولاولدولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه الي اخوته المشاركين له في السَّمَقاق بالوقف المذكور مضافًا لما يستحقونه هذا شرط الواقف انتهى ثم ذكر ترتيب الاموات ﴿ وَالْمُعَىٰ وَاحْدُ مُصْحِمُ

مستعقه لاصل الفلة كانص عليه الخصاف انتهى كلام الشرنبلالي (قلت) اما افتاؤه بنقص القسمة وبرجوع حصة ابن يحيىالىغلة الوقف قصيم وامادخول بنت بحيي فغير مسلم لانها ماتت قبل نقض القسمة واولادهــا من اهل الدرجة الثالثة والقسمة المستأنفة انما هي على رؤس اهل الدرجة الثانية كاقدمناه عن الخصاف ومن تابعه وأن اراد اختيار ماقاله السبكي من القسمة على اصولهم كامر تقريره لايستقيم ايضا اذ ليس في صورة سؤاله تنزيل ولدمن مات قبل الاستحقاق منزلة أصله وأما مانقله من عبارة الخصاف فليس فها مايشهد له أصلا لانه أنما اعطى اولاد الميتين المدم نقض القسمة لبقاء الطبقة الاولى (وبيانه) ان مسئلة الخصاف شرط فيها الترتيب بين الطبقات وانمن مات عنولد فنصيبه اولده اوعن غير ولد فراجع الى غلة الوقف كامر في عبارة الاشباه فلما مات من العشيرة اثنان لاعن ولد عادسهمهما الى اصل الغلة وصارت تقسم على ثمانية ولما مات اثنان ايضًا عن ولدين انتقل سمهما لولديهما وبقيت القسمة على ثمانية فلامات آخران لاعن ولد رجع سهماهما الى اصل الغلة وصارت تقسم على ستة الاربعة الاحياء من اولاد الواقف والميتينءن ولدين وتعطى حصةالميتين لواديهما وامالوشرط انتقال نصيب من مات لاعن ولد الى اخوته او الى اهل طبقته فيختلف الحكم المذكور لانه لما مات اثنان من العشرة لاعن ولد انتقل نصيبهما الى اخوتهما الثمانية فلما مات اثنان عن ولدين اعطى ولداهما سهمين من الاسهم الثمانية ولما مات الاخيران لاعن ولد انتقل نصيبهما الى اخوتهما الستة فقط دون ولدى الميتين لانهما من اهل الدرجة الثانية وليس فيه اشتراط اقامة من مات عن ولد مقام والده و ح فيعطى ستة سهام لاولاد الواقف الاربعة الاحياء وسهمان اولدي ولديد (بقي هنا شي) وهو أنه لوشرط الدرجة الجبلية واردنا نقض القسمة بإنقراض البطن الاعلى واستيناف القسمة على رؤس البطن الذي يليه وكاذفي هذا البطن الثانى رجلمات قبل استحقاقه عنولد فهل ينزل ولده منزلته ويقسم عليه (ظاهر) قول الخصاف يقسم على عدد البطن الثاني ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان الامريؤل الى قوله وولد ولدى الخ أن هذا الولد لايقسم عليه لانه ليس من البطن الثاني بل هو من الثالث * وقد يقال ان كلام الخصاف فيغير مافيه اشتراط الدرجة الجملية لان الخصاف لمرندكرها في كتابه فحيث فرض الواقف منمات قبل الاستحقاق عن ولد حيا ونزل ابنــه منزلته تقسم عليه حصة الله في هذه القسمة المستانفة لانه حيث آل الامرالي

قولهوعلى ولدولدي وهذا الميت من جلة ولد ولده وقد نزلهمنزلة الاحياء ائلا يحرم ولده الموجود الآن نقسم عليه ايضا عملابشرطه وببتي هذا الشرط عند نقض القسمة وان بطلالشرطالاول وهو قوله منمات عن ولد فنصيبه لولده لانه انما بطل لئلا سطل قوله وعلى ولد ولدى لانه انانقرض البطن الاولولم تنقضالقسمة بل اعطينا نصيبآخرالطبقات موتاالى ولده وهكذا في كل طبقة يلزم بطلان ترتيه ببن الطبقات المستفاد من افظه ثم اومن لفظة طبقة بعدطبقة فتنقض القسمة بموت آخر الطبقة العليا وتقسم قسمة مستأنفة على التي تليها ثم تعمل جيع شروطه فتعطى حصة منمات عن ولد من الطبقة الثانية لولدهالى ان عوت آخر هذه الطبقة فتنقض القسمة ونبطل ماكنا اعطيناه من حصة المتوفى عن ولد من هذه الطبقة الثانية لولده كمافعلنا في الاولى ونقسم على الطبقة الثالثة قسمة مستأنفةو هكذا في سائر الطبقات واما شرط الدرحة الجعلية فاذا اعلناه عند القسمة المستأنفة فلايلزم عليه ابطال شيء من الشروط التي شرطها الواقف فلا داعي الى عدم اعاله بل في اعاله اعلى غرض الواقف وهو انه أراد الانحرم ولدمن مات والده قبل الاستحقاق هذا ماظهر لى ولمارمن تعرض له والله سحانه اعلم (فَائْدَة) أَذَا قال في الدرجة الجعلية من مات قبل استحقاقه عن ولد أنتقل إليه ماكان يستحقه ابوء لوكان حيا فماتت امرأة قبل الاستحقىاق عن ولد قال العلامة المناوي في كتامه تيسير الوقوف زع القــاضي بهاء الدين بن الزكى ان نصيبها لاينتقل لولدها بحكم هذا الشرط لانه مذكوربلفظ الاب فلاتتناول الام وخطاه التساجي وافتي بان لفظ الاب جاء للتغليب فلا فرق بين الذكر وآلانثي انتهى وهو ظاهر موافق لعرض الواقف وبتي فوائد آخر تتعلق مزده المسئلة ذكرتها في كتبابى العقود الدرية تنقيم الفتاوى الحامدية وهذه المسئلة تحتمل كلاماطويلاولكن فها ذكرناه هناكفاية * لذوى الدراية * والله تعالى اعلمالصواب * واليه المرجع والمآب * وصلى الله تمالي على سيدنا ومولانا مجدوعلى آله وصحبه وسلم تسليما كشيرا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

العقود الديه فى قول الواقف على الفريضة الشرعية لخاتمة المحققين نخبة المدققين العلامة المرحوم السيد مجد عابدين نفعنا الله تعالى بعلومه فى الدنيا ويوم الدين آمين

الله الرسم الله الرسم الله الرسم المستحدد المستح

الحدللة رب العالمين * الذي وفق من شاء من الواقفين * على شروط الواقفين * التي لم تزل العلماء فيها متحيرين * لفهم الحق المبين * بواضح الادلة والبراهين * والصلاة والسلام على النبي الامين * المبعوث رجة للعالمين * وعلى آله واصحابه نخبة العاملين * وقدوة العابدين * وتابعيهم باحسان الى يوم الدين ﴿ اما بعد ﴾ فيقول العبد الفقير مجد أمين * الشهيربان عابدين * غفرالله له واوالد به والمسلمين اجمين * قدوقع السؤال عنقول واقف في كتاب وقفه يقسم ريع الوقف على الموقوف عليهم على الفريضة الشيرعيــة هل المراديه المفاضـلة بين الذكور والاناث ام القسمة بالسويه * فاردت محرير الجواب * بلاامجاز ولااطناب * في رسالة (سميتها) العقود الدريه* في قولهم على الفريضة الشرعيه فاقول وبالله التوفيق * ومن فيض فضله استمدالتحقيق * انهذه المسئلة قد اختلفت فيهافتاوي المفتين * من العلماء المتأخرين * حيث لم يرد فيها نص عن الائمة المتقدمين * وقد الف فيها رسالة شيخ الاسلام العلامة محيى أن المنقار المفتى مدمشق الشام «سماها الرسالة المرضية في الفريضة الشرعيه» وأفقه عليها كثير من أهل عصره» وصوبوا مااشكره شاقب فكره * وخالفه فيها آخرون * والكل ائمة معتبرون * فها أنا اذكرلك جلة من كلام الفريقين * واضم اليها ماتقريه العينو يقريه كل منصف مسعف * غير حسود متلهف * ولأعدو متاً سف ، على حسب ما بظهر لفهمي السقيم * وفوق كل ذي علم عليم ﴿ فصل ﴾ في تلخيص مافي الرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار وهو انه قدوقع السؤال فىرجلوقف وقفه حال صحته على أولاده وأولاد أولاده وذرشهونسلهوعقبه على الفريضة الشرعيه وجعل آخرهالفقراءوله اولاد اولادذكور وآناثكيف تقسيم الغلة بينهم (فاجاب) شيخ الاسلام مجد الحجازى الشافعي بأنه تقسم على جيعهم حيث لم يقل الواقب للذكر مثل حظ الانتيين ، وبه افتي الشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغير هما ﴿ وَمَمَا ﴾ يؤيده قول ألخصاف أصل الوقف أنما يطلب بهماعند الله تمالي وهو الثواب وأصله للساكين انتهى * فلابد من اعتبار الصدقة في الوقف لتصحيح اصله * وقال الله تمالى ﴿ ان الله يام بالعدل والاحسانوايتا ،

ذى الفربي) اى اعطاء القرابة خصهم بالذكر اهتماماهم الاترى انهم صرحوا جيمًا بأنه تفرق صدقة كل فريق منهم على السوية لاتفضل الذكور على الاناث لمافيهامن اجر الصدقة واجر الصلة وكذلك المشروع في الوقف على الاولاد حالة الصحة التسوية بينهم ذكراكان اوانثي من قبلان الواقف انما اراد القربة كذا صرح بدالخصاف وقصد بذلك أيضا الصلة للاولاد على وجه الدوام * والعدل والانصاف من حقوق الاولاد فيالعطايا والاحسان والوقف عطية فلاتفاوت في ذلك بين الذكر والاانثي بسبب التسوية في الحق المذكور * لما روى مسلم في صحيحه من حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنهما قال تصدق على ابي ببعض الدفقال امىعرة بنت رواحة لاارضى حتى تشهدلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانطلق بي يشهده على صدقتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم أفعلت هذا بولدك كلهم قال لاقال اتقوا الله واعداوافي اولادكم فرجع ابى فردتلك الصدقة * وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم سووا بين اولادكم فىالعطية ولوكنت مؤثرا احدا لآثرت النساء على الرجال رواه سعيد في سننه الحديث * وقال الاكمل الصدقة عطية براديها المثوبة * وقال صاحب الاختيار الهبة هي العطية الخاليةعن تقدم الاستحقاق والصدقة كالهبة لأنها نبرع انتهى * فقد صم أن لفظ الهبة والصدقة والوقف داخل في لفظ العطايا ، وفسروا كلهم العدل في الاولاد بالتسوية والانصاب في الطايابين الذكور والآناث حالة الحياة * وفي الخانيةو لووهب رجل شيألاولاده في الصحة واراد تفضيل العض على البعض روى عن ابى حنيفة أنه لاباس به أذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا سوا. يكره * وروى المعلى عن ابي يوسف أنه لاباس به اذا لم يقصديه الاضرار وان قصديدالاضرار سوى بينهم يعطى للابنة مثل مايعطى للابن * وقال مجد يعطى للذكر ضعف مايعطى للانثى * والفتوى على قول ابي بوسف انتهى * وفي التتارخانيه معزيا الى تتمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبني للرجل ان يعدل بين اولاده في العطايا والعدل فيذلك التسوية بينهم ذكراكان اوانثى في قول ابي بوسف وفي قول مجد يعطيهم على قدر المواريث ولواراد ان يدفع النصف للبعض ويحرمالبعض بجوزمن طريق الحكم والعدل والانصاف ان يعطيهم على ماذكرنا انتهى * وقدذكر هذا الحكم بعينه في الهبة كما ذكره غيره فيهاولم يفرق بين عطية الاعيان والمنافع * وقد اخذ ابو يوسف حكم وجوب التسوية من هـذا الحديث وتبعه اعيــان

المجتهدين واوجبوا التسوية بينهم وقالوا يكونآ ثمافي التخصيص وكذا في النفضيل * وفسر مجد العدل بالنسوية بينهم على قدرموار يثهم لأن الشرع جعل ميراثهم كذلك وقاس حالة الحياة على حالة الموت وساعده العرف الجارى بين النياس على ذلك ولكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدر سهم البنت ونحوه بالنصف في العطايا فهي سرام مقدرة ثبتت بدليل شرعي فلايكون الد ليـل في احـدى المسئلتين دليلا في الاخرى مع قيام الفرق بينهما كما صر حوابه وليس عند المحتقين من أهل المذهب فريضة شرعية في إب الوقف الاهدد، عوجب الحديث المذكور وماذكرفي معرض النص لايساعـــد الخصم لمــا صرحه النالهمام وغيره من الالعرف غيرمعتبر في المنصوص عليه لأنه يلزم بطال النص وقدصرح ابن فرشته بان الاصل في كل شيء الكمال والظاهر من حال المسلم المبادرة الىالمندوبات واحتناب المكر وهات فلاتنصرف الفريضة الشرعيةفيباب الوقف الاالى التسوية لنيل الثواب والفريضة من الفرض وهو التقدير والشارع قدرالسهم فىالعطاياكما علت انتهى حاصل مافى رسالة ابن المنقار وقدنقل فيهاعن السيوطي والقاضي زكريا والامام السبكي مايؤيد كالامه ﴿ تنبيه ﴾ قد تلخص من كلامه الذي قررناه الاستدلال على إن المراد من قولهم على الفريضة الشرعية التسوية بين الذكر والانثى بقياس مركب وتقريره ان الوقف عطية يطلب بها الثواب وكلعطية يطلب بها الثواب فهي صدقه فالوقف صدقة والواقف في حال السحة على الاولادصدقة وكل صدقة في حال السحة على الاولاد فالمشروع فيهاالتسوية فالوقف في حال الصحة على الاولاد المشروع فيه التسوية * وبيان تقريب الدليل على وجه يستلزم المطلوب ان الوقف في حال الصحة على الاولاد عطية والمشروع فيها التسوية بنص الحديث فصارت التسوية هي الفريضة المقدرة في باب العطية للاولاد شرعا فاذا قال ذلك الواقف على الفريضة الشرعية ولم بقيد بنسويةولا مفاضلة كانكلامه محولاعلى ماعهد شرعا فىباب العطية لانالاصل الكمال وشأن المسلم المبادرة إلى الامثال فيراد بها التسوية لانها المشروعة الكاملة التي محصلها الامتثال وانامكن حل كلامه على ارادة المفاضلة من حيث كونها صحيحة شرعا فلا يعتبر ذلك لما قلمنا * واماكون العرف صارفاعن ذلك ومعينا لارادة المفاضلة فهوغير معتبر لأنه معارض بنص الحديث واذا تعارض العرف مع النص رجح النص ولني العرف * هذا تقرير خلاصةماقدمناه على القوانين الجدليه ﴿ فصل ﴾ فيالجواب عنذلك عنعالكبرى منمقدمات الدليل وهي القائلةو كلصدقة في حال

الصحة على الاولاد فالمشروع فيهاالتسوية ثم عنم التقريب (الماالاول) فلانا لانسلم انالوقف كالصدقة من هذه الجهةلان الوقف وانكان تصدقا بالمنفعة الاانه من بعض الجهات فلايلزم ان يكون الوارد فى الصدقة واردا فى الوقف (والدليل) على ذلك اندقال في الظهيرية رجل اله ابن وبنت ارادان يبرهما بشيء فالافضل ان يجمل للذكر مثلحظالاندين عندمجد وعندابى بوسف بجعلهما سواءوهو المختارلان بهوردت الاثاروانوهب مالهالابن جازفي القضاءوهو آثم نصعليه مجدلان الني صلى الله تعالى عليه وسلمقال في مثل هذه الصورة اثق الله عن وعلاانتهى * ثم قال في الظهيرية ايضاقبيل المحاضروالسجلات عند الكلام على كتابة صك الوقف ان اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يقول مافضل من غلاته صرف الى اولاده وهم فلان وفلان وفلانه ابدا ماتوالدواو تناسلوا بطنا بعد بطن وقرنا بعدقرن لاشئ منهلاولاد البطن الاسفل مادام احدمن اولاد البطن الاعلى للذكرمثل حظ الانثيين وانشاء يقول الذكروالانثى علىالسواء لايفضل ذكورهم على أنائهم ولكن الاول أقرب الى الصواب واجلب للثواب أه فانظر كيفذ كران الا فضل فيالهبة والصدقة علىالاولاد هوالتسوية لورود الآثار وجمل الافضل فى الوقف عليهم المفاضلة ولم يجمل الآثار الواردة في الصدقة واردة في الوقف فهذا نص صريح فىالتفرقة بينهما وحينئذ فتكون الفريضة الشرعية المعهودة بين الفقهاءهي المفاصلة فاذااطلقهاالواقف انصرفت اليها لانها هي الكاملة المهودة فى باب الوقف وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة وليس لاحدمن المقلد بن الذين لم يبلغوار تبة الاجتهاد مخالفة مانص عليه ائمة مذهبهم مادامت ربقة النقايد في اعناقهم فليس لاجد منا ان يقول أن ظاهر الحديث شمول الوقف فاناآخذ بظاهر الحديث واترك مانص عليه مشايخ مذهى لان ذلك جهالة من ذلك القائل فانائمة مذهبه الذين قلدهم وجعل نفسه ابعالهم اعلممنه بالآثار والاخبار ولم يقولوا شيأ برأيهم جزافا وحاشاهم الله فلعلهم اطلعوا على مالم يطلع عليه ووصلوا لى مالم يصل اليه وقدقال بعض العلماء منظن اناحدا منالائمة المجتهدين لم سلغه الحديث الذي بخالف مذهبه فقداساء * الظن به و نقص من رسمه * وفي الباب الخامس من كراهية جواهر الفتاوي انقال قائل ان هذا الحديث مابلغ أما حنيفة رجهالله تعالى قال ماعرف قدرابي حنيفة وماعلم درجته في العلم حيث قال مثل هذا وحاشى انالمعتقد يتلفظ عثبل هذه الكلمة بل بلغهوما صمح ومالم نقبله فانما لايقبله لانه وجده غير صحيح اوتأوله انتهى فقدظهر ذلك ان قياس ااوقف على

الهبة والصدقة قياس معالفارق الذي ظهر للمجتهد * وعامدل على ذلك أن كلا منابن الزبير وسعد ابنابي وقاص الصحابيين الجليلين رضي الله تعالى عنهما قدوقفا وقفهما على بنيهما دونالبنات المتزوجات وجعلا للمردودة اىالمنفصلة عنزوج منهن السكني كاروى ذلك عنهما الامام الخصاف في اول كتابه في الاوقاف (واما الثانى ﴾اعنى منعالتقريب لوسلنا الدليل بجميعمقدماته بناءعلى انه لفائل ان يقول عكن حمل كلام الظهيرية على الوقف بعد الموت لافي حال الصحة وانكان ظاهره الاطلاق وكلام الخصم في الوقف في حال السحة فنقول لهلانسا تقريب الدليل اي لانسأانه يستلزم المدعى وهوان المراد بالفريضة الشرعية القسمه بالسوية لماصرحوامه من ان مراعاة غرض الواقفين واحبة وصر حالاصوليون بان العرف يصلح محصصا وانتاذا سبرت الوقفيات القدعةوالحديثة تجدفي كثرها النصريح بقولهم للذكر مثل حظ الأندين بعد قولهم على الفريضة الشرعية وبوحد في بعضها على الفريضة الشرعية فريضة الميراث للذكر مثل حظ إلانثيين وفى بعضها بدون قوله للذكر الخ فلو كان معنى الفريضة الشرعية في باب الوقف الناثوية لكان كلامام تناقضا فح بجب حل المطلق على هذا المقيد الذي يصرحون به تاكيدا لماجري عليه عرفهم كماهوالشان فىصكوك الاوقاف وغيرها منالاطناب فىالعبارة والتأكيدوالتكرار لزيادة البيان (وفي) مواضع كثيرةمن كتاب الاوقاف للامام الخصاف بقول وعلى هذاتمارف الناس وعلى هذا امورالناس ومعانيهم فهودليل على اعتبارا العاني العرفيه ﴿ وَفَى ﴾ الاشباء والنظائر من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه ومنه الفاظ الواقفين تبنى على عرفهم كافى وقف فتع القديروكذا لفظالناذ والموصى والحالف الخ ثم ذكر اشياء كثيرة تشهدلذلك فراجعها في فتاوي المحقق ان حر المكي لانبني عبارات الواقفين على الدقائق الاصولية والفقهية والعرسة كالشار المه الاهام اللقني فىالفتاوى وانما نبينهاعلى مايتبادرويفهم منها فىالعرف وعلى ماهو اقربالي مقاصد الواقفين وعاداتهم قال وقدتقدم فيكلامالزركشي أنالقرائن يعمل بهافي ذلك وكذا صرح به غیره وقدصر حوابان الفاظ الواقفین اذاترددت محمل علی اظهر معانیها وبان النظر الى مقاصد الواقفين معتبر كماقاله القفال وغيره اه (وفي) جامم الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس منصرف الى المتعارف انتهى ﴿ وَفَي فَتَاوَى العَلَامَةُ قاسم ابن قطلوبغا الحنفي مانصه قال فيكتاب الوقف لابي عبدالته الدمشقي عن شنحه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه اىالواقف كنصوص الشارع يعني فيالفهم والدلالة لافىوجوبالعمل معان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والحالف والناذر

وكل عاقد بحمل على عادته في خطابه والغتهالتي يتكلمها وافقت لغة العربولغة الشارع اولاولا خلاف انمنوقف علىصلاة اوصيام اوقرأة اوجهادغير شرعي لم يصمح والله تعالى اعلم (قلت) واذا كان المعنى كما ذكر فما كان من عبارة الوقف منقبيل المفسر لامحتمل تخصيصاولا تاويلايعمل بهوماكان منقبيل الظاهركذلك ومااحتمل وفيدقر بنة حل عليهاوما كان مشتركا لايعمل به لانه لاعوم له (اي المشترك) عندناو لم يقع فيه نظر لمجتهد ليرجح احدمد لوليه وكذالك ماكان من قبيل المجمل اذامات الواقف وانكان حيا يرجع الى بيانه هذامه في ماافاده والله تعالى اعلم انتهى كالرم العلامة قاسم رجدالله تعالى فانظر الى قوله وكلعاقدمحمل علىعادته فيخطابه ولغتدالخ واذًا كان كذلك فهومن قبيل المفسر الذي لامحتمل تخصيصاو لاتاويلا (و في) الحر من كتاب القضاعن السيوطي عن فتاوى السبكي ان قضاء القاضي بنقض عندالحنفية اذاكان حكما لادليل عليهوما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنصوهو حكم لادليل عليه سواءكان نصهفي الوقف نصااوظاهرا انتهى قال صاحب البحروهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب إتباعه كافي شرح المجمع للصنف اه (وفي)البحرمن كتاب القضاايضا انالمراة تصلح شاهدة في الاوقاف كما تصلح ناظرة اهوقد ذكرذلك بحثاورده في النهر بقوله ان عرف الواقفين مراعى ولمحقق تقربرانني شاهدة فىالوقف فىزمن مافيماعلينا فوجب صرف الفاظهاليماتعارفوا واذاكان هذ المعنى لمبخطريبال واقف ولميسر ذهنه اليه وانما ارآدمن من الشاهد الكامل فكيف يصرف لفظة الي غيرم اده وقدقال شيح الاسلام عبدالبر فىشرح الوهبانيه يذبني ترجيح رواية دخول اولادالبنات فيمالووقف علىذيته لانعرفهم عليه لايعرفون غيره ولايسرىالي اذهانهم غالبا سوآه فاعتبر عرفهم وقال ثيما لووقف علىولده وولد ولده ينبغي ان تصحيح رواية دخول أولاد البنات أيضا قطعا لازفيها نص مجدعن اصحابناوقد انضم الىذلك انالناس في هذا الزمان لايفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم انتهى وهذا برهان لماادعيناه فوجب الحكم بمقتضاه واذاعرف هذا فنقربرها في شهادة وقف ابتداء غيرصحيم والله تمالي الموفق انتهى كلام النهر (قلت)وهو برهان ايضالما ادعيناه فوجب الحكم بمقتضاه مع ان دخول اولاد البنات خلاف ظاهر الرواية فحيثرجيخلاف ظاهر الروايةعن ائمة المذهب بالعرف على ماهو ظاهر الرواية عنهم يكمون العرف مرحجا فيمسئلتنا بالاولى فانها لميتعارض فيها قولان عن ائمة المذهب بل لوفرضنا أن ظاهر الرواية في مسئلتنا جل الفريضة

الشرعية على التسوية كان لناان نعدل عن ظاهر الرواية الى القول محملها على الفاضلة بناءعلي ماهو العرف الشائع بينالناس الذي لايفهمون غيره (لانقال) العرف مشترك لانهم تارة بقولون علىالفريضة الشرعية للذكرمثل حظ الانثيين وتارة يقتصرورن على قولهم على الفريضة الشرعية فيدل على ان الثاني غير الاول (لانا نقول ﴾ لاكلام لنافىالتصريح بالمفاضلة وأنماالكلام فيصورة الاطلاق والمتبادر فى العرف جلها على المفاضلة التي كثيراما يصرحون مها وانما نثبت الاشتراك لوتبادر جلها على التسوية اوتساوى الامران اولوراينا يوما من الايام احدا من الواقفين بقول على الفريضة الشرعية على السوية ليكون قوله على السوية تصر محانما ارأده كانقولون للذكر مثل حظالاً نذين تصرمحا عاارا دهومن انكر تبادر العرف فيما ذكر فافليسال العوام فضلا عن الخواص (على) ان القائل محمله على التسوية مسلم ان المرف بين الناس هو المفاضلة كاقدمناه عنه (واما قوله) بعده وليس عند المحققين من اهل المذهب فريضة شرعية في بالوقف الاهذه اى التسوية عوجب الحديث المذكور فيقال عليه لمنرأ حدامن أتمة المذهب صرح عسئلتناو لورا بناه لاتبعناه واسترحنا من القيل والقال و لوكنت انترا بته لنقلته لانه يدل على مطلوبك و امامن نقلت عنهم من اهل عصرك او ممن قبلهم فليسو اباهل المذهب في اصطلاح فقها تُناو انما اهل المذهب المشايخ المتقدمون من اصحاب التخريح اوالترجيح واضرابهم ولوسلنا ان احدامنم قال بذلك وانذلك هوالمعروف عندهم نقول أنع فنابخلافه والعرف تنغير فتتغيريه الاحكام كمانصوا عليه(الاترى)الىماذكروه فيالايمانفيالغدا والعشاوفي الوكالة في اشتراء الطعام وغير ذلك في مواضع كثيرة بينو افيها الاحكام على عرف المتقدمين وذكر من بعدهم لها احكاما اخربناء على العرف الحادث بل قدينغير العرف في الزمان البسيرفان جلةمن المسائل خالف فيها ابويوسف شنحه اباحنيفة وقالوا آنها مبنية على اختلاف العرف والزمان لاعلى اختلاف الحجة والبرهان منها السؤال عن الشاهد وتزكيته مع ان ما بينهما زمان يسير ﴿ وقد ﴾ شاع من القواعد المقرره ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا ولم يقل احد أن ذلك خاص بعرف المتقدمين واذاكان العمل بشرط الواقف واحباكما قدمناه عن البحر وكان كلامكل عاقد محمل على عَادَتُه في خطابه والفته وان خالفت لغة الشارع أولغة العرب وانضم اليه هذه القاعدة كان الحل على ماتعارفه واحما وان خالف عرف غيره كما لو صرح به كان نص الشارع انما محمل على ماتعارفه كماذا اطلق الصلاة والصوم والحج ونحو ذلكفائه محمل على ماتعارفه من المعانى ألشرعية الخاصة دون المعانى

اللغوية العامة وقد سمعت ايضا ان نص الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة وأنه بجرى فيه اقسامالنص الشرعي من المفسروالظاهر والمشترك والمحمل فحث كان العرف ماقلنا وحب الحمل عليه وإذا علمتِ ذلك فاذ كره العلامة ابن المنقار عن الامام السبكي من انه افتي بالقسمة بالسوية فيكن الجواب عنه بانه لميشتهر في زمنه اطلاق الفريضة الشرعيةعلى المفاضلة كماهو المتعارف فيزماننا واذالم يشتهر ذلك في زمنه فالاصل القسمة بالسوية لعدم مايفيد خلافه واما مانقله عن الامام السَّيُوطي فستَّعرف مافيه (واما) ماصرح به ابن الهمام من ان العرف غيرمعتبر في المنصوص عليه لأنه يلزم ابطال النص فنقول عوجبه ولكن لانسلم ورود النص في مسئلتنا كماعلته مماقدمناه ولو سلمناانه وارد في مسئلتناوانه دال على كراهة المفاطلة فى الوقف فلايلزم ابطال النص لان قولهمان العرف غير معتبر في المنصوص عمليه معناه أنه لايعتبر في تغيير حكم النص لاعمني أنه تبطل دلالة الفاظه على المعاني المتعارفة (بيان) ذلك انه لووردنص بكراهة شيء اوبحرمته ثم جرى تعامل الناس وعرفهم على خلاف ماورد به النص نقول ان العرف لايغير حكم النص وهو الكراهة اوالحرمة ولابجمل ذلك الشئ المتعارف مباحا لان العرف غيرمعتبر فىالمنصوص عليه فبحب اتباع النص وعدم اعتبار العرف والالزم ابطال الص واذأ لمنعتبرالعرف لذلك لانقول انها تبطل دلالة الالفاظ العرفية على معانبها المتعارفة المخالفة للنص * فاذا فرضنا انالنص وردبكراهةالمفاضلة في باب الوقف وتمارف الناس المفاضلة فيه نقول أن العرف لايغير حكم النص عمني أن الكراهة الثابتة بالنص باقية وهذا مسلم ولكن ليس الكلام فيه وآنما الكلام فىدلالة اللفظالعرفى وهو الفريضةالشرعية. في مسئلتنافان المتعارف فيها عدم التسوية فاذا اطلق الواقف لفظ الفريضة الشرعية بناءعلى عرفه وقلنا انه اراديه المفاضلة وعدم النسوية من ان يلزمه ابطال النص وانحايلزم ذلك ان لوقلنا ان معناه ان عدم التسوية لاكراهة فيها ترجيحا للعرف على النصولم نقل ذلك اصلا وآنما قلناهذا اللفظ معناه في العرف عدم التسوية اعم من ان يكون عدم التسوية مكروها اومستحبا (لاتقال) تسميتها فريضة شرعية نقتضي مشروعيتها وذلك ننافى كون معناهاعدم التسوية المكروه شرعااذا فرضنا ثبوتكراهته بالنص ﴿ لانا تقول ﴾لامنافاة لان الفريضة الشرعيه صارعلما لهذا المعنى عرفا والاعلام لايعتبر فيهامعاني الالفاظ الوضعية كما او مميت شخصا عبد الدار وانف الناقة ونحو ذلك على ان المفاضلة فريضة شرعية في باب الميراث فاذاجري المرف على اطلاقها في باب الوقف لم تخرج عن السمية الاصلية *

فقد ثبت عا قررناه ان النص الشرعي لاسطل دلالة اللفظ العرفي ولايلزم من القاء اللفظ العرفي على ممناه وجله عليه ابطال النص ولولزم ذلك للزم بالتصريح به ايضا كالو قال بالفريضة الشرعيةللذكر مثلحظ الانثيين فانالانقول هذا مخالف لحكم النص فنصرفه عن مـدلوله ليوافق المنصوص والالزم ابطـال النص اذ لاابطال فيه قطعا كمالانخفي علىكل احد واذاكان الواجب حل الكلام على المتعارف كاقدمناه صار ذلك المطلق وهو قولنا بالفريضة الشرعية مساويا للقيد بقولنا للذكر مثل حظ الانتمين وإذاكان ذلك المقيد لوجلناه على معناه الموضوع أله لا يلزم منه ابطال النص فكذلك المطلق الذىءعناه فىالعرف معنى ذلك المقيد والأ لزم ابطال الدلالة العرفية وحمل الالفاظ دائما على المعانى الشرعية وهو خلاف الاجاع وعلى هذا التقرير الذي قلناه لوذكر الفريضة الشرعية فيالهبة دون الوقف كما اذا قال وهبت لابني و لمتى كذا على الفريضة الشرعية يكون معنـــاه المفاضلة بينهمالانه هو المتعارف في محار رات الناس فيتعين جله عليه وان كان الواهب قد ارتك الكراهة كااذا صوح بذلك المعنى المتعارف وقال للذكر مثل حظ الانتمين او لابني الثلثان ولينتي الثلث فانه سعين ماقال ولا يلزم من ذلك الفاء النص بمقابلة العرف لانا قد اعلنا النص حيث اثبتنا حكمه وهو الكراهةواثبتنا الموف حيث اجرينا لفظة على معناه المتعارف (فانقلت) قدتقدم ان الاصل في كلشيءُ الكمال فيتعين جله على التسوية المشروعة (قلت) هذا انما هو فيما اذا كان اللفظ محتملا لمعنيين فينصرف اللفظ عندالاطلاق آلى الكامل منهما والفريضة الشرعية لامعنى لها عرفا الا المفاضلة فحملها على التسوية صرف للفظ عن معناه الذى قصده المتكلمفانه لوقصد التسوية لصرح بها ولميقل على الفريضةالشرعية وقد سمعت التصريح بأنه محمل كلام كل عاقد على عادته وأن خالفت لغة العرب اولغة الشرع نعم لوكان العرف مشتركا بين المعنيين امكن ان يقال أن كون احدهما اكل لموافقته المشروع قرينة على ان المتكلم قداراده جلالحال المتكلم على الصلاح فتأمل وتمهل * فان هذا المقام * من منالق الاقدام * وماذكرته هو غاية على * ونهاية ماوصل اليه فهمي والله تعلى اعلم بالصواب * واليه المرجع والماب ﴿ فَصُلُ ﴾ قد علمت مماسبق ان محل النزاع آنما هو فيها اذا وقف في صحته على اولاده وقال على الفريضة الشرعية هل يكون المعنى المفاضلة أو التسوية وهذا بوحد في بعض الاوقاف قليلا اما الكثير الشائع فيهافهو ان الواقف بنشئ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولادهم وهكذا فاذا قال في هذه

الصورة على الفريضة الشرعية واطلق فليسمن محل النزاع لانه ليس من العطية فيحال الحياة حتى عكمن ادعاء انالنص الوارد فيها صارف للفظ الورفيءن معناه المتعارف وحينئذ فيبقى اللفظ العرفى بلامعارض فيتعين جله على معناه بلا نزاع ويدل على ذلك أن الواقع في كلام العلامة أن المنقار التقييد محال الصحة في السؤال والجواب * ويعلم من هذا بالطريق الاولى أند لوكان الوقف على غيرُ اولاده بان كان على اولاد اخيه او اقاربه اوعتقائه اوبني فلان ونحو ذلك لايكون من محل النزاع فيشئ اصلا فيتمين حل الفريضة الشرعية على الممنى المتمارف قطعا لان النص وارد في عطية الرجل اولاده لافي غيرهم فيسلم العرف عن دعوى المعارض * واولى من هذا أيضًا ماهو واقعة الفتوى في زماننا وهي ان رجلا باع داره لابن زيد وينشه بيعا شرعيا بمن معلوم على الفريضة الشرعيه فانه يتعين جله على المعنى المتعارف قطعا فأنه لاهبة هنا اصلا فضلا عن كونه هبة لاولاده اواولاد غيره فلم يعارض المعنى العرفي هنا نص ولارائحــة نص فن ابن عكن دعوى ارادة التسوية ﴿ فَصَلَ ﴾ قال العالامة الشيخ عالاء الدين في الدر المختار شرح تنوير الابصار متى وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكور هم وانائهم بالسوية هو المختـار المنقول عن الاخيار كما حققة مَفْتَى دَمُشُـقَ يَحِي أَبِنَ المُنْقَارِ فِي الرَّسَالَةِ المُرْضِيَّةِ عَـلِي الفَرْيَضِـةُ الشَّرَّعِيةُ ونحــوه في فتــاوى المصــه انتهى قال بعض محشيه هو مخــالف للنص في خصوص الفرع المذكور فانه في اجابة السائلين وغيره ذكر أن للذكر مثل حظ الانْدِينِ انتهى ﴾قلت ﴾ وقوله ونحوه في فتاوي المصه يعني مصنف التنوير عجيب فان الذي رايته في فتاوي صاحب التنوير خلافه و نصه (سئل)عن رجل وقف عقارات معلومة علكها على نفسه ايام حياته ثم بعده على بناته الاربع وعلى من يوجداً ذائ من اولادالذكور والآناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم خاصة يستقل به الواحد ذكراكان اوانثي ويشترك فيه الأثنان فساعداعلي حكم الفريضة الشرعية ثمعلى اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك على أنه من مات من اولاده الذكور وله ولد اوولد ولد اواسفل من ذلك انتقل نصيبه اليهيستقل به الواحد ذكراكان اوانثي ويشترانه فيه الاثنان فصاعدا علىحكم الفريضة الشرعية فاذا انقرض اولادالظهور ولم يبقءنهم احد كان ذلك وقفا علىمن يوجدمن اولادالبطون على التربيب المشروح في اولادالظهور للذكر مثل حظ الانتين فاذا انقرض الموقوف عليهم عن اخرهم كان ذلك على

جهات عينها الواقف في كتاب وقفه * فهلاذا انحصرالوقف المذكور في ثلاثة ذكورهماولاد بنتالواقف والثلاثة ذكور المذكورون احدهم لام والاثنان اخوانلاب وام ثممات احدالاخوين الشقيقين وآل الوقف الى الاخلام المذكور والى الاخ الشقيق المزبور * فهل تقسم غلة الوقف بينهما نصفين ام تقسم الغلة على حكم الفريضة الشرعية بينهما (اجاب) تقسم الغلة بينهمانصفين علابالظاهر منسياق عبارة ألواقف ومنهاقولهفاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق منهم احد كانذلك وقفاعلي من يوجد من اولاد البطون على الترتيب المشروح في اولاد الظهور للذكر مثل خطالاندين فقوله الذكر الخببين قوله السابق مكررا على حكم الفريضة الشرعية منانه لم يردعوم حكم الفريضة الشرعية المتناول ذلك لذكرين كاخوين احدهماشقيق والاخر لام وماتقرر هوالموافق للغالب مناحوال الواقفين فانهم لاياخذون فىوقفهم بمايطابق الارث في جيع الافراد بل الغالب من احوالهم قصد التفاوت علىالذكر والانثىفاذاقال ذلك على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور سميا وقدجرى فيعبارةهذا الواقف الاطلاق نارةحيثقال اولاعلى حكم الفريضة الشرعية والتقييد اخرى حيث قال آخرا للذكر مثل حظ الاندين كا قدمناه والمطلق مجول على المقيد وقداحاب بهذا الجواب شيخ الاسلام عدة الانام مفتى الوقف بالقاهرة المحروسة هوالشيخ نورالدين المقدسي وشيخ الاسلام مجد الطبلاوي الشافعي مفتى الديار المصريه انتهى مارايته في فتاوي صاحب التنوير (اقول) وحاصله انالمراد بالفريضة الشرعيةفي عبارة الواقفين المفاضلة حيثوجد ذكور وآناث لاقسمة الميراث من كلوجه حتى يعطى الاخ لام السدس وللشقيق الباقي في صورة السؤال لان ذلك نادر في كالامهم والغالب الاول وحيث لم يوجد الاذكور فقط اوآناث فقط يعطون بالسوية كاصرح بهفىالاسعاف فيمالوقال بطنا بعدبطن للذكر مثالحظ الانثيين فانمصرح بإنهاذالم يوجدالااحد الجنسين يقسم بالسوية وانظر الى قوله فاذا قال على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور يعنى المفاضلة والمعنى اندحيث اطاق لاينزل على غير الغالب ايعلى قسمة الميراث من كل وجه وانما ينزل على الغالب وهو المفاضلة فهذانص صريح في أن الفريضة الشرعية ليس معناها القسمة بالسويةوأنما ممناها المفاضلة كاهو الشائع عرفاوقوله سمياوقد جرى الخ دليل آخرزائدعلى العرف لكون المرادمن كالامهذا الوافف هوالمفاضلة كمالا يخفي على من له ادنى المام باساليب الكلام وكائن الشيخ علاالدين نظر الى صدر الجواب وهو قوله تقسم الغلة بينهما نصفين فظن اذذلك مطرد فيماذا كانوا ذكوراوانا الوذكورا

فقط اوآثاثا فقط معان السؤال والجواب فياخوين ذكرين ولانزاع لنافي ذلك وانما النزاع في صورة اختلاط الذكور معالانات ولم يقل في هذا صاحب التنويران القسمة فيدبالسوية وانماقال الغالب فيه قصد التفاوت علىالذكر والانثي لاقصد قسمة الميراث من كلوجه فهو صريح في خلاف ماقال والله تعالى اعلم (ثم اعلم) انه قدصر - الشيخ خيرالدين الرملي عثل ماذكره صاحب التنوير من ان معنى الفريضة الشرعية القسمة بالمفاضلة فانه سئل فى فتاواه المشهورة عن وقف وقفه زيد على نفسه ثم على اولاده ذكوراكانوا اوانانًا على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم الى آخره ثم قال في الجواب ينتقل نصيب الميث المذكورلاجدولامت ولمحمدللذكر ضعف ماللانثي بالشرط المذكور * ثم سئل بعدهذا بنحواربعة كراريس اواخركاب الوتف عن وقف على نفسه ثم على اولاده شمس ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على اولاد الذكور المرقومين دونالانثي ثمعلى اولاداولادهم دائماماتناسلواثمماتترهجة لاعنوله ومات رجب في حياة الواقف عن الاث بنات وعن ابن مات في حياة الواقف ثم مات الواقف عن شمس وعن بنات رجب ثم مات شمس عن ان و بناين * فاحاب بالقسمة على الاولاد المستوين في الدرجة لافضل للذكر على الانثى اذشرط التفاضل في اولاد الواقف لاغيرولم يشرطه في غيرهم فييقي مطلقاو فيه يستوى الذكروالانثي انتهى * فقوله شرط التفاضل في اولاد الواقف اي بقوله على الفريضة الشرعية فان الواقف ذكرهذا الشرط في اولاده دون اولادهم (وفي) فتاوي العلامة الشيخ اسماعيل الحابك مفتى دمشق الشام تلميذالشيخ علاءالدين الحصكني فيضمن جواب سؤال وقوله على الفريضة الشرعية يقتضي ان يكون للذكرمثل حظ الانثيين كاهو المتبادر المتعارف من كلام الواقفين اه بحروفه ﴿ وَفَى ﴾ الفتــاوي السماة بالفتاوى النعيمية لشيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ أبراهيم الغزى الشهيربالسايحاني امين الفتوى بدمشق الشام ومنخطه نقلت مانصه فيمن وقفعلي نفسه شمعلي اولاده على الفريضة الشرعية وعلى نسله ثم على الاقرب فالاقرب منجهته ثم مات واولاد، ونسله ولهاولاد أولاداخيه ذكور وأناث (فاجبت) بالقسمة بالسوية حيث لم يفضل الذكر واطلق ولم يقيد كالاول كافي الخيرية وكانه نظر للعرف وعليه فتوى فيالاسماعيلية انتهى * واشار بقوله كما في الحيرية الى الجواب الثاني الذي نقلناه عن الشيخ خيرالدين فانهطقه حيث ذكر الواقف التقييد بالفريضة الشرعية في اولاده ولم يذكره فيمن بمدهم فيقسم على من بعدهم بالسوية لعدم ذكره المفاضلة

فيهم * وأشار تقوله وعليه فتوى في الاسماعيلية الى ما نقلناه عن المرحوم الشيخ اسماعيل الحالك والله تعالى اعملا (ورأيت) في فتاوي المرحوم العلامة حامدافندي العمادي مفتى دمشق الشام عنجده فقيه زمانه العلامة المحقق الشيخ عبدالرجن افندى العمادي مفتى دمشق الشام سؤالا وجوابا لمويلين حاصل مابوافق غرصنامنهما ان واقفا وقف وقفه على اولاده الثلاثة عائشةواسما واجد وعلى من سحدث لهمن الذكور ثم على اولادهم بالسوية الذكروالانني فيه سواءتم على اولاد الذكور ثم اولاد اولادهم كذلك شمعلى انسالهم مثل ذلك يقدم اولادالذكور على اولاد الاناثفاذا انقرض اولاد الذكور فعلىمن يوجدمن اولاد الاناث ذكورا وأناثا على الفريضة الشرعية (فاجاب) بان الواقف جعلهم ثلاثة اصناف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية ثم قال الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم وانائهم على الفريضة الشرعية * فانظر كيف جمل الصنفالثالث المذكورفيهم على الفريضة الشرعيةمقابلاللصنف الاولالمذكور فيهم على السويةولم بجعلهما بمعنىواحدمع اندر عايتوهمان اطلاق الواقف قوله على الفريضة الشرعية مجول على التقييد السابق في قوله بالسوية فلم يلتفت الى هذه القرينة بل نظر الى ماهو المتعارف في عبارة الواقفين والله تعالى اعلم (ثم) رأيت في فتاوى الشهاب ابن الشلبي الحنفي سؤالا مشروطا فيه القسمة على الفريضة الشرعية بدون تصريح بإن للذكر مثل حظ الانتيين ولاغيره ثم اجابعن السؤال وقسم ريع الوقف بين اهله للذكر مثل حظ الانتيين (ثم) رأيت ذلك السؤل بعينه في فتَّاوي الشهاب احد الرملي الشافعي وقسم في الجواب كذلك (ثم) رأيت ذلك في فتاوي شيخ الاسلام السراج البلقيني وقسم الربع واجاب كذلك ﴿ اقولَ ﴾ ومن هذا القبيل مانقله العلامة ابن المنقار وجعله دليلا لمدعاه مع ان الظاهر دلالته على خلافه وذلك ان الامام السيوطي قال في فتاواه ﴿ مسئلة ﴾ واقفوقف على اولاده ثم على اولادهم بالفريضة الشرعية ومن مات منهم انتقل نصيبه الى ولده ثم الى ولدولده بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانتيين فان لمريكن فالى اخوته واخواته فان لميكن فالى أقرب الطبقات اليه على ماشرح فآل الامر الى انماتت امرأة من اولاد الاولاد عن إولاد عم ثلاثة مجد وخاتون اخوان وفاطمة بنت عم فهل تنتقل حصتها الى الثلاثة اوالى مجد فقط في حكم الفريضة الشرعية التي عول عليها من أن أبن العم لاتشاركه أخته ولا بنت عمد افتونا ماجورين اثابكم الله تمالى الجنة ﴿ الجوابِ ﴾ والله تعالى اعلم الظاهر انتقال حصتها الى الثلثة لعموم قوله اقرب الطبقات واما قوله بالفريضة

الشرعية فحمول على تفضيل الذكر على الانثى في الاسهم فقط (ويؤيد) هذا الحمل امور * احدها قوله عقب ذلك لذكر مثل حظ الانتيبن فهذه الجملة مفسرة للمرادنذكر الفريضة الشرعيةالثاني ان الفريضة الشرعية معناها الوضعي المقدرة لأمدلول لها غير ذلك والتقدير من صفات الانصبا كماقال تعالى (نصيبامفروضاً ﴾ فلا دلالة الفظ الفريضة الشرعية على منع ولا تأخير * الثالث لو اخذنا محكم الفريضة الشامل لماذكر لم تعط بنت العم شيأ البتة وان فقد ابن العم لان حكم الفرائض أنهالاميراث لها البتةولايقول به احدهنافتهين تخصيصه عا ذكر انتهي (وحاصله) انه ليس المراد بالفريضة الشرعية فريضة الميراث من كل جهة وانما المراد بها المفاضلة بين الذكر والانثى فقط فلاعنع اى لا تحجب بعض اهل طبقة سعض ولايتأخر بعضهم عن بعض لماذكره من الامور وليس المراد ايضًا بالفريضة الشرعية التسوية اذ لوكان ذلك هو المراد لخص القسمة بالسوية على الاولاد واولادهم فقط لكون الواقف اطلق الفريضة الشرعية فيهموصرح بالمفاضلة فيمن بعدهم من الطبقات فحيث جمل الامام السيوطي الثاني مفسراللاول علمنا اند لانتعين جل الفريضة الشرعية على التسوية عند وجودقو بنة وان كانت التسوية هي الفردالكامل المشروع الموافق لنص الحديث وماذاك الألان القرينة ترجح ان الوقف أغا اراد مادلت عليه القرينة ولاشك ان العرف قرينة على المراد ايضابل هو اقوى في الدلالة من القرينة اللفظية لانه بدل على معنى وضعله اللفظ عرفا فان دلالة الالفاظ الاصطلاحية على معانيها العرفية بين اهل كل اصطلاح من قبيل الحقائق بخلاف دلالة للفظ على معنى آخر لقر سنة خارجية فحيث لميكن النص صارفا لما دات عليه القرينة لم يكن صارفا لمادل عليه اللفظ بنفسه بحسب العرف بالطريق الاولى عنزلة مااذا صرح بمدلوله العرفي وبالجملة فالذي بتعين المصير اليه والتعول عليه انهحيث اطلقت الفريضة الشرعية فىوقف اوبيع أوهبة اووصيـة اوغير ذلك لقريب اواجنبي فان كان أهل عصرذلك المتكلم قدتمارفوا اطلافهـا على الفاضلة بين الذكر والانثى تعين جلها على ذلك المعنى قطعا وان لم يتعارفوا ذلك فازوجدت قرينة اتبعت والافالاصل التسوية لان التفاضل ترجيم بلامرجح كالولميذكر الفريضة الشرعية اصلا ولاتحمل الفريضة الشرعية على الفرائض المقدرة في باب الميراث التي هي الثمن والثلث وضعفهما وضعف ضعفهما في شيءُمن ذلك كما ظهر لك من كلام صاحب النَّاوير وكلام الأمام السيوطي هذا ماظهر لذي القريحه * والفكرة الجريحه * مع قصورباعي * وقلة الحلاعي * فعليك بالتأمل

ولزوم التقوى * عند حادثة الفتوى * والله تعالى الموفق للصواب * واليه المرجع والمآب * والجدلله رب العالمين * وصلى الله تعالى على سيدنا مجد وعلى آله وصحبه اجمين * وكان الفراغ من تأليفها في حدود الثلاثين بعد المائتين والالف على يدجامعها الحقير مجد عابدين *غفر الله تعالى له و او الديه والمسلمين آمين *

غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب الى اهل الدرجة الاقرب فالاقرب للعلامة المحقق والفهامة المدقق خلاصة الاشراف من آل ياسين آل عبد مناف المرحوم السيد محمد عابدين الحسيني رجمالله تعالى آمين

الحمد لله الذي وفتى من شاء من الواقفين * على شروط الواقفين التي لم تزل العلماء فيها محيرين واقفين . وارشدهم بنور الفكر السياطع والفهم البيارع الى العمل منصوصهم التي هي كنصوص الشارع والصلاة والسالام على نبسه الذي حبس نفسه الزكمة في سسله * ووقف على محجة طريقه * لايضاح برهانه وتنوسر دليله ، وعلى آله واصحابه الذين تواوا عامة اموره ، وصاروا نظارا على شريعته بساطع نوره صلاة وســـلاما دائمــين ماوكـف واكف * ووقف واقف ﴿ وَبِعَدَ ﴾ فيقول العبدالمفتقر الامولاه . الواثق بعفوه وكرمه ورضاه. مجد امين بن عمر عامدين . غفرالله تعالى ذنو به * و ملا من زلال العفو ذنو به * قد ورد على فىشهر رجب الفرة سنة تسع واربعين وماتين والمسمن طرابلس الشام سؤال اصطربت آراء العلماء قدعا وحديثا فيحواله وتحبرت الافهام في تمينز خطائه من صواله * فاردت ان اوضح كالام كل من الفريقين * وابين للسالك اسلم الطريقين * وازيل الخفا من البين * عا تقريد العين * على حسب ماظهر لفكري الفـاتر * ونظري *القاصر * متحنــا حظ النفس والهوي * مستعينا نخالق القدر والقوى وجعت ذلك في وريقات ﴿ سَمِيتُهَا ﴾ غايةًا الطلب في اشتراط الواقف عود النصيب إلى أهل الدرحة الاقرب فالأقرب (فاقول) حاصل السؤال فيوقف من شروطه ان من مات عن غيرولد ولا ولد ولد ولا نسل ولاعقب عاد ماكان سده الى من في درحته وذوى طبقته من اهل الوقف نقدم فيذلك الاقرب فالاقرب الى المت ماتت امرأة أسمها زينب عن اولادشقيقها كاتبه وسعدته وفي درجتها حوى نت عها على وابن عها عر وهوعبد القادر فهل يعود نصيبزينب لاولاد شقيقتيهااذهم رجم محرم ولكون شرط الاقربية متأخرا عن الدرجة فينسخها ويعتبر المتأخر ويكون العمل عــا افتي به العلامة إلشيخ خيراادين الرملي ثانسا مناعتسار الاقرسة حيث اعتمد على ذلك ورجع عما افتى له اولا من اعتبار الدرحة كما هو مدسوط في فتاويه ولاشيءُ والحالة هذه لاهل الدرجة المذكورين حيث تقرر أن المام نص في أفراده يعارض الخاص فينسخه اذاكان متأخرا كما فيهذه الحادثة ام لا افندوا الجواب (هذا) حاصل ماورد من السؤال بعبارة مطولة (وورد) معه ورقة اخرى ذكر فيها صور احوبة متعددة منها حواب مفتى اللادقية السيد عبد الفتاح بن عبدالله أفندى النقشيندي باعتبار الاقربية والغاء الدرجة حيث قال يعود نصيب

هذه المتوفاة الى اولاد شقيقتيها لكونهم اقرب اليها والى غرض الواقف قال في الفتاوي الخبرية ثم نقل عبارة الخبرية بطولها وحاصلها ان الواقف شرط في وقفه نظير مامر وآنه توفيت امرأة عن غير ولد ولانسل ولها اولاد عم في درجتها وابن احْت لاب انزل مدرجة * فأحاب بأنه منتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب وقال انهذه الصورة تقم كثيرا فىكتب الاوقاف وفيها تعمارض اذقوله عاد ذلك على من هو في درحته نقتضي اعتبار الدرحة مطلقا سواء كان من نخذه اولا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى نقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب الله وان كان انزل درحة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا لمن قوله يصرف على منكان في درجته فينسخه اونقول تتقدد الدرحة بالفخذ ولايكون ناسخا اعالا للكلام مهما امكن ثم نقل في الحيرية عن السبكي عمارة طويلة حاصلها التوقف فيالحكم لتعارض هذبن الامرين بلامرجح وانداذا رجع الى المعنى يظهر ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب لمقاصد الواقفين ثم قال فى الحيريد واقولُ المصرحيد في كتبناء ونا وشروحا وفتاوى لايدخُل في اسم القرابة الأ ذوالرج المحرم عند ابي حنيفة فلابدخل ان الع في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وان الاخت رحم محرم فيدخل فيه ويصرف اليه بصر ع كلام الواقف والله تبالى أعلم أنتهي ﴿ وَذَكَّرُ ﴾ هذا المجيب بعد نقله عبارة الخيرية بطولهـا انوالده اجاب كذلك وفي هذه الورقة انه اجاب بدلك ايضا محمد افندى الحسدني الخلوتي مفتي القدس الشريف وانه نقل فى فتاواه مافى الخبرية وافتى بذلك ايضا السيد عبد المولى الوالفوز مفتى دمياط ونقل فيحواله كلام الخبرية وكذلك إحاب اجد افندي التميمي الخلبلي ومحمد على افندى الكيلاني مفتى حاه والشيخ مجد النزرى مفتى صيدا وأنه قدسئل قدعا عن مثل هـذه الواقعة الشيخ عبدالله افندى الحليلي مفتى طرابلس الشام قدعاكما هو مصرح في فتاويه المشهورة وذكر عبارته في فتاواه وحاصلها متابعة مافى الخيوية مناثبات الثعارض والترجيم للشرط المتأخر وهو اعتبار الاقربية مطلقا والهرض الواقف وكون القرابة لايدخل فيها الاذوالرجم المحرم (قلت). فانت ترى ان جيم هؤلاء المفتين تابعوا الخير الرملي (والذي) يظهر خلافه ﴿ اما دعوى التعارض ﴾ فهي ممنوعة فان الواقف شرط عود نصيب المتوفي عن غير ولد ولانسل الي من في درجته وذوى طبقته فلفظ من عام يشمل جيم مايساويه فيدرجته الاستحقاقية الاقرب اليه نسبا والابعد ثم خصص الواقف

ذلك العموم بقوله يقدم في ذلك الاقرب الافرب السم الاشارة في قوله في ذلك راجع الى العود الذي تضمنه يعود اي نقدم فيذلك العود اوهو راجم الى الدرحة باعتبار المذكور اوالي منوعلي كل فقد اعتبر الاقرسة فيالدرجةوهوالموافق للعرف وعادة الواقفين ايضا وايضا فان لفظ الاقرب افعل تفضل محذوف الصلة والاصل الافرب منهم فالاقرب وضميره عائد الى أهل درحته وذوى طبقته لانه اقرب مـذكور لاالى جيع اهل الوقف الاترى انه لوقال عاد نصيبه الى أهل درجته وذوي طبقته نقدم في ذلك الاقرب من أهـل الوقف فالاقرب يكون كلاما ركمكا مستدعما الغاء ذكرالدرحة واعتمار الاقرب فقط ولوجل علىمان المراد نقوله منهم اهلالدرجة فقط كان كلاما منتظما خالباعن الالغاء والتناقض ودعوى النسخ وابطال الكلام موافقا للقو اعدالعر سةوالاصولية منعود اسم الاشارة والضمير علىاقرب مذكورومن اعال الكلام وعدماهماله وقدقالوا ان اعمال الكلام اولى من اهماله وهذا ايضا هوالموافق لمرف الناس ﴿ وَ ﴾ قالوا أن كلام كل عاقد وحالب وواقف محمل على عادته وأزلم توافق اللغة كيف وقد وافق كلامه هنــا القواعد العرسة والاصولية كما ذكرنا فقد ثبت عا ذكرنا تخصيص الاقرب عن في الدرجة وانه خرج تفسيرا اصدرالكلام ﴿ وَ ﴾ قدذكرفي الذخيرة انه لووقف على اقربائه وانساله وارحامه يعتبر فمهم الجمع عندابي حنيفةوعندهما يشملالواحد ولوقالءلي اقربائه وارحامهالاقرب فالاقرب لايعتبر الجمع بلاخلاف لانقوله الاقرب فالاقرب خرج تفسير الصدر الكلام فتكمون العبرة لهوانه اسم فردفيتناول الواحد انتهىوهناكذلك فان لفظ من في درحته عام فكان ذلك تخصيصا لذلك العموم فهو تشرط واحد لاشرطان متمارضان نظير قوله تمالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) فإن الثاني خصص عموم الناس بالمستطيع منهم ولم نقل احدان هذا من قبيل التعارض والنسخ لان النسخ آنما يكون عبان للمنسوخ متراخ عنه ولايد في النسخ من عدم امكان التوفيق بين الكلامين فيعدل عن الكلام الاول ومجعل الثاني ناسخاله والتحصيص اذا قلنا آنه ناسخ للعموم تكمون معارضته لبعض مافيضمن العاموهو مااخرجه المخصص فالتحصيص هنا اخرج المساواة بهن الاقرب نسبا والابعد ىمن فىالدرجة الاستحقاقية واثبت تقديم الاقرب نسبا الى المتوفى على الأبعد ممن فىالدرجة ايضا لامطلقا فبتي كلام الواقف شرطا واحدا وهو دفع النصيبالي من في درحة المتوفى مخصصا بكونه اقرب اليه نسبافاذا وجد في درجته ان عموان

ابن عم ابيه يعطى نصيبه لانعه لكونه اقرب اليه من ابن ابن عم ابيه بعد تساويهما في الدرجة ولوكان له ابن اخ انزل منه بدرجة لايعطى شيأ لان الواقف انمــا شرط الاقربيه في الدرجة لامطلقا فاعطاءان الاخترك للعمل بشرط الواقف لان الواقف هكذا شرط (وامادعوى) انغرض الواقف الدفع للاقرب وغرض الواقف يعمل له فذاك اذا ساءره اللفظ لامطلقا وهنا اللفظ لايساعده على أنه لو كان هذا غرض الواقف لم يشترط الدرجة بلكان تقول بدفع نصيبه للاقرب الى المتوفى فالاقرب من اى درجة كان فلا خصص الاقرب بكونه من اهل الدرجة علمنا انعلم برد مطلق الاقرب بلاراد الاقرب الحاص وهذا ممالانخفي على احد (واما دعوى) انالقرابة لابدخل فيها الاذوالرجم المحرم عندابي حنيفة فهي مسلة ولكن ليس فيصورة السؤال الذي سئل هوعنه لفظ القرابة ولافي سؤالنا ايضا وانما فيهما العودالي الدرجة الاقرب فالاقرب ولفظ الاقرب لايختص بالقرابة الاترى ان لفظ القرابة لأبدخل فيه الاصول والفروع فاذا وقف على قرابته ولداب اوان لابدخل فيه كما نص عليه فيوقف الخصاف والاسعاف والذخيرة وعامة كتبالمذهب ﴿ قَالَ ﴾ في الذخيرة لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين عطف القريب على الوالد والشئ لايعطف على نفسه ولان اسم القريب لذي عن القرب وبين الوالدين والمولودين بعضية تني عن الاتحاد دون القرب انتهى (ثم) قالواذاوقف على اقرب الناس منهوله ابن او اب دخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس اليه ولووقف على اقرب الناس من قراشه لابدخل تحت الوقف لانه اعتبر الاقرب من قرابته وابنه وابوه ليسا من قرابته و في الاول اعتبر الاقرب اليه والابن اقرباليه انتهى ومثله فيالاسعاف وغيره فقدعلم بهذا ان افظ الاقرب ايس عنى لفظ القرابة فااستشهد به الخير الرملي على مدعاه لا بدل له وحه اصلا (فان قلت) ان ماذكرته مدل على ان لفظ الاقرب لامدخل فمه الوالدو الولد و عكن ان يكون خاصا بالرجم المحرم كانال الخيري (قلت) ان الخيري لم ينقل ان الاقرب خاص بالرحم المحرم بل نقل ذلك في افظ القرابة فعلنا انه قاس لفظ الاقرب على لفظ القرابة وقدعلت تغابرهماوانهماليسا عمني واحدعلي انمصرح فيشرح درر البحار وشرح المجمعالملكي عن الحقائق آنه لوذكر مع لفظ اقرباي وارحامى الاقرب فالاقرب لايعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسمفرد خرجتفسيرا للاولوبدخل فمهالمحرم وغيره ولكن نقدم الاقرب لصريح شرطه انتهى (فهذا) صورع فيها قلناه وبه يعلم ان الخير الرملي سبق نظره في ذلك وان تبعه من تبعه

فان العلامة الحبري وانكان علافي التحقيق وسعة الاطلاع وهو عدة المتأخرين وجيع من بعده يستندون اليه لكنه غير معصوم ويأبي الله العصمة لكتاب غيركتابه وقد وقع فى فتاواه سقطات وهفوات محصورة نبهت محول الله تعالى على اكثرها عامش نسختي ومنها هذا المحل وذكرت بعضها فيحاشيتي رد المحتار على الدر المختار وفيالعقود الدية في تنقيم الفتاوي الحامدية وقدقيل (كني المرءنبلا ان تمد معائبه ﴾ واذا كان المحتهد مخطئ ويصيب فابالك عن دونه فهذا لاسقص من مقامه رحمه الله تعالى و نفعنانه واعاد عليناوعلى المسلمين من بركاته (وانظر) كيف اعتبر فيهذا الموضع الاقربية والغي الدرجة بالكلية مع آنه فيموضعاخر اعتبر الاقريبة والدرجة معا موافقا لماقررناه وحررناه (بلاعجب) منذلك انه فيموضع اخر الغيالاقربية بالكلية واعتبر مجرد الدرجة وساوي بيناخت المتوفى واولاد عمه معللا لذلك نقوله لاستوائهم فيالدرجة فراجع ذلك فيسؤال صورته سئل من دمشق فها اذا انشا رجل وقفه الخ وفي ذلك السؤال ان الواقف شرط ان من توفي منهم ومن اولادهم وانسالهم واعقابهم عن غير ولد ولانسل ولاعقب انتقل نصبه من ذلك الى من هو في درحته وذوى طبقته من اهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه واحوره نقدم فيذلك الاقرب فالاقربالي المتوفي منهم النح فم هذا الكلام من الواقف الغي الاقرسة بالكلية ﴿ وهو ﴾ قول ضعيف في المذهب نص في وقف هلال على انه ليس بشيٌّ وصرح بضعفه في انفع الوسائل فهذا مصداق ماقلنا من حواز السهووالغلط (والعجب) بمن تتصدي للافتاء مقتصرا غلى مراجعة كتاب اوكتابين لايدرى الصحيح من الفاسد ولا الرائج من الكاسد بل هو كحاطب لـل اوحارف سل (هذا) ثم اعلم ان العلامة حامد افندى العمادي مفتى دمشق سابقا افتى فيغير موضع من فتاواه تبعا اعمه المرحوم مجمد افندي العمادي تخلاف ماافتي له المرحوم الخير الرملي حيث قال فيها (سئل) في وقف على الذرية من شروطهان من مات منهم عن غير ولد عاد نصمه لمن هو معه في درحته وذوي طقتة المتناولين لربعه نقدم في ذلك الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى فاتت امرأةمنهم عن غير ولدوليس في درجتها سوى اولاد ابن خالة امها المتناولين ولها اولاد اخت متناولون آنزل منها مدرجة فلمن يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة (الجواب) يعودنصيبهاالي اولاد انخالة امها المتناولين المرقومين لكوثهم فيدرجتها ومنذوى طبقتها وليس فىالدرجة غبرهم دون اولاداختها المتناولين وانكانوا اقرب البهاعلا عادل عليه كلام الواقف

فانه اعتبرالاقرية المقيدة بالدرجة والطبقة لامطلق الفرابة والله سبحانه وتعالى اعلى كتبه محد العمادي المفتى بدمشق الشام الجديلة تعالى حيث شرط نصيب منمات عن غير ولد لمن في در حته مع قيد الاقريبة وقد علم تساوي اولاد ان خالة امها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله سبحانه وتمالي أعلم كتبه الفقير حامد العمادي المفتى بدمشق الشام انتهى (واجاب) عن سؤال آخر مطول هو نظير مامر فقال الجواب نعم يعود لمن فيالدرجة عملا بشرط الواقف انمن مات عن غير ولدعاد نصيبه لمن هو معه في درحته و ذوي طبقته من اهل الوقف نقدم فيذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فقدشرط الاقربية بعدالاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط القيد بالدرجة والله سمحانه وتعالى أعلم (ثم) قال رجهالله تعالى ثم رأيت بعدعدة سنين جوابا للشيخ مجد بنالشيخ مجد البهنسي شارح الملتقي موافقا لماذكرنا (صورته) فيما اذاشرط واقف ان من مات عن غبر ولد منقل نصيبه اليمن فيدرحته وذوى طبقته من اهل الوقف بقدم الاقرب فالاقرب فات مستحق مدعى بدرالدين ويبده ثلث عن غيرولدوله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال اوللحالة او لهما (فاحاب) رجه الله تعالى الحمدلله الذي فقه من اراد به خيرا في دينه * ووفقه ليحرير مسائله وبراهينه ، والصلاةوالسلام على مظهر الحق بلاخلاف في حينه ، وعلى آلهو اصحابه الذين منزواغث الشيء من سمينه * و بعد فقد اختلف جوابًا من نسب الى العلم نفسه « ولم نخش النجري على النارحين محل رمسه * فكتب اولااند منتقل ما سده لخالته لكونها اقرب وغفل عناعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقرسة .. وهذا خطأ بين لايصدر مثله عن لهادني انانية * ولو علم شرعاممناها * واشتقاقهالغة ومبناها * لم يصدر منه هذا الغلط الواضع * ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخرانه ينتقل لبنت الخال بنداء فاضم * ثم بلغني انهاراد الجع بين الجوابين والتوفيق فذكر اشياء منكرها منشم رائحة التحقيق * وبسط الكلام فيالرد عليه مما لايايق * فاقول الحق في المسئلة وبالله النوفيق * انار بدبالدرحة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجيح فالحصة تنقل لبنت الحال والله سمعانه وتعالى أعلم قاله فقيرذي اللطف الخني مجد بن مجد البهنسي الحنفي حامدا مصلما مسلمًا أنتهي ﴿ فَانْظُر ﴾ كنف حمل الحق انتقال حصة المتوفى إلى بنت الحال لكونها في درجة المتوفي دون الخالة وانكانت اقرب اليها من ننت الخال لكونها ليست فى درجته بل اعلى منه مدرجة فحيث كان هذا هو الحق يكون الافتاء بخلافه باطلا

خارجاعن طريق الصواب ، وقدظهر الثوجهه عاقرر ناه سانقا بعون الملك الوهاب ﴿ نَدْبِيهِ ﴾ في التنبيه على مسئلة مهمة مناسبة للقام * لابأس بذكرها لماوقع فيها من الاوهام * واضطراب الاراء بين العلماء الاعلام ذكرتها في تنقيم الفتاوي الحامدية حاصلها انالواقف لوشرط كامرفي السؤال ومات بعض المستحقين عن غير والدولم بوجدفي درجته احد ووجد فياعلى الدرجات ابن الواقف وفي الدرجة الثانية عم المتوفى وخاله (نقل) في الفتاوى الحامدية عن جد حده العلامة عاد الدن أنه افتي بانتقال نصيب المتوفى الحان الواقف لكونهاعلادرجة عهلا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون عموخاله لكونهما ادنى درجة من ابن الواقف (ثم) نقل عن العلامة خيرالدين اندقال جوابي كااجاب بهشيخ الاسلام العماد . نفع الله بعلومه العباد * اذلاوجه للانتقال الى العم والحال معوجود ابن الواقف كتبه الفقير خيرالدين بناجد الحنفي الازهرى حامدا مصليامسلماانتهى ملحصا (فانظر)كيف ترائشرط الاقربية بالكلية وارجع النصيب ألىاعلى الطبقات معان العم والخال اقرب الى المتوفى منابن الواقف بلا اشكال ومعهذا قال لاوجه للانتقال الى العم والخال فكيف يسوغ الانتقال الى الاقرب نسباالادنى درجةمع وجوداهل الدرجة الذبن هم اعلى درجة منه فانه لاشك اناهل درجة المتوفى الذبن هم اولادعمه اعلى درجة من اولاداخته فالانتقال الى اولاد العرفي حادثتنا اولى من الانتقال الى ان الواقف لأنهم فيالدرجةالمشروطة وان الواقف ليس فيالدرجة اصلا وفي كل من المسئلتين وجد الترتيب المستفادمن لفظة ثم فحيث كان هذا الترتيب واحب الاتباع فالواحب انتقال نصيب المتوفى في حادثتنا الي اهل درجته وهم اولادالعم دون اولاد الاخت لكون اولاد الع اعلى درجة مناولاد الاخت مع كونهم من اهل الدرجة المشروطة ﴿ فَهَذَا ﴾ ايضا يدلك على خلاف ماافتي بدالمرحوم الخبر الرملي اولا وتبعه الجماعة المذكورون وعلى أنه لاوجه له كما قال في افتائه ثانما متابعًا للعلامة المحقق عمادالدين ﴿ فَانَ قُلْتُ ﴾ انما أفتى به الخيري أولا بناه على تعارض شرطى الواقف وماافتيىه ثانياليس فيه تعارض لانهلم توجد فىالدرجة احداصلا (قلت) التعارض الذي ادعاه موحو دقطعا وحيث اعتبر لفظ الاقرب فالاقرب لكونه متأخرانا سخا لشرط العود الىمن في الدرجة وحب اعتبارههنا ايضًا لأنه على دعوى النسخ صار كان الواقف شرط عودالنصيب الى الاقرب فالاقرب مناي درجة كانفاذا كان الخال والعم في الحادثة الثانية اقرب من ابن الواقف لزم على دعواه عود النصيب اليهما لاالى ان الواقفواذا كان الترتيب

المستفاد من لفظة ثم يقتضي العود الى اعلا الدرجات واندلاوجه للعود الي من دونه وان كاناقرب نسبا للمتوفى لزمان كمون العود الى اولاد الاخت دون اولاد العملاوجه لهايضا (وقد)نقل المرحوم حامد افندى العمادي عن العلامة شهاب الدبن العمادى انه افتي بمثل ماافتي بدجده سابقا وافتي حامدافندي بنظيره ايضا معللا بكونه اعلى الطبقات ونقل مثله عنعه المرحوم مجدافندي العمادي وقال وعثله افتي اجدافندي المهمنداري مفتي دمشق والامام المحدث الشيخ ابو المواهب الحنبلي والعارف الفقيه الشيخ عبدالغني النابلسي معللين بما ذكرقال كارأ يته بخطوطهم المعهوده (لكن) المرحوم حامدافندي افتي في مواضع اخر متعددة ببقاء اعتبار الاقربية حيث فقدت الدرجة ونقل مثله عن العلامة الشيخ مجد الخليلي الشافعي فيسؤال طويل حاصلهان الواقف شرط مام ثمماتت امرأة اسمها مربم عن غير ولدوليس فيدرجتها احدولافي الني انزل منها احدوفي الدرجة التي فوقها جاعة من المستحقين أقريم الها خالتها آمنه وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنه جاعة ايضا خالتها اقرب منهم فلمن ينتقل نصيب مريم (الجواب) ينتقل نصيبها لخالتها فقط علابقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من فى درجة خالتها ومنهو ابعد منها لشرط الواقف الاقرسة فىالدرجة وحيث تعذرتالدرجة افقدها الني قوله لمن في درحته وبق قوله الاقرب فالاقرب فعجب اعاله صوناله عن الالغاء اعمالا لشرط الواقف ماامكن فلايعطى لمنشارك خالتها فيالدرجة لعدم الاقربية ولالمن هواعلى درجة من خالتها والترتيب ثم لايشعر باعطاء من هو اعلى درجة فضلا عن كونه يقتضيه اذعلو الدرجةونزولهالادخل لهفي الترتيب بثم معقوله على ان منمات منهم الخ الاترى الدلومات احد اخوين عن ابن ثم الابن عنابن فانابن الابنرث نصيب أبيه المنتقل اليه من المه علا يقول الواقف على انمات عنولد فنصيبه لولده فعلم أنه لادخل في الدرجة مع الترتيب بثم بعد قوله على ان من مات الخ وهذا ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيرهاكتبه محمدالخليلي انتهى ملخصا (قلت) ووافق على ذلك العلامة الشرنبلالي فأنه الفرسالة ردفيها ماأفتي بهمفتي الشام العلامة عادالدين السابق وسماها الابتسام في احكام الانحام ونشق نسيم الشام والذي حط عليه كادمه اعطاء النصيب للعم والخال دون ابن الواقف وذكرقر ساما ذكره الخليلي ﴿ وَالْحَاصُلُ ﴾ انه اذا كان الواة فسشرط انمن ماتءن غيرولدعاد نصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب الى المتوفى فههنا صورتان (احداهما)مااذا وحدفى درجته جاعةوفى درجة غيرها

منهو اقرب اليه ممن فى درجته منتقل نصيبه للاقرب فالاقرب من اهل الدرجة لالمن فيغيرهااذا كاناقر عبن في الدرجة خلافا لماافتي بدالخيري وتبعه من تبعه (الثانية) مااذالم بوجد في درجته احداصلاوو حدفي غيرها من هو اقرب اليه نسبا وفي اخرى من هو أبعد فقيل نتقل نصيبه الى اعلى الدرجات و انكان من هو اقرب الى المتوفى نسبااقرب اليهدر جة نظر اللى الترتيب وبدافتي المرحوم عاد الدين وشهاب الدين ووافقهما المرحوم الشيخ خيرالدينوالمهمندارى وابو المواهب الحنبلي وسيدي عبد الغني النابلسي وحامد أفندي العمادي * وقيل تعتبر الاقربية ولاينظر الى الترتيبوبه افتى حامد افندى ايضاتبعا للخليلي والشرنبلالي ﴿ وقد ﴾ كنت بسطت هذه المسئلة في تنقيح الفتاوي الحامدية وظهرلي فهاخلاف كل من القولين * فاذكر لك حاصلماذكرته هناك . وذلك ان الترتيب المستفاد بكلمة ثم لاشك انه انتسخ فيحق "من مات عن ولدو في حق من مأت عن غير و لدكام تحقيقه عن الخليلي تبعا لان حجر لان الواقف قد شرط انتقال نصيب من مات عن ولد الى ولده وهذا خلاف الترتيب المستفاد بكلمة ثم ولمرتقل احد بابطال هذا الشرط وكذلك قد شرط انتقال نصيب من ماتعن غيرولدالي من في درجته وقد عمل العلماء مذا الشرط ايضا وهذا ايضا خلاف مااقتضاه الترتيب لأن مقتضاه انلا يعطي احد من هذه الدرجة مع وجوددرجة اعلى منها لكن الواقف لما شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولدالي من في درجته الاقرب فالاقرب ووجد احد في درجته وحب انتقال نصيب ذلك المتوفى الى أهل درجته الاقرب فالاقرب عملا بشرطه الذي عارض الترتيب (اما) إذا لم يوجد في درجة المتوفى احديقي شرط الترتيب الذي ذكره الواقف بلا معارض لأن الشوط الثاني الذي اثبتنا به المعـــارضة وعملنا به وجعلناه ناسخا للشرطالاول لم يوجد واذا لم يوجد ماشرطه ثانيا وجب اثتقال نصيب ذلك المتوفى الى غلة الوقف وقسمته على جميع من يستحقها فلا يعطى الى اعلىالطبقات مطلقا بل اذا انحصر الوقف فيهملان الواقف اذا شبرطانتقال نصيب من مات عن ولد الى ولده ومات واحد من اهلالدرجة العليا عنولد هو من اهلالدرجة الثانية وبعضهمات عن ولدولد هو مناهل الثالثة تكون غلة الوقف مقسمة على أهل العليا وعلى أولاد منمات منهم عن ولدهو من الثانية او الثالثة وهكذااذ لاشك أنهم كلهم مستحقون للريع بشرط الواقف (فاذا) مات احدهم عن غيرولدوقدشوطالواقفعود نصيبه الى اهلدرجته الاقرب فالاقرب ولمبوجدفى درجته احدصاركان الواقف لميشرط هذا الشرط فيحق

هذا الميت وأذا لم يشرطه يرجع نصيبه الى أصل الفلة (ولا وجه) لرجوعه الى اعلى الطبقات لان الترتيب المستفاد ثم لم ببطل استحقاق من في الطبقة الثانية والثالثة بل كلهم مستحقون بشرط الواقف كماقلنا ولاوجه ايضا الى القول الآخر وهو رجوع نصيب هذاالمتوفى الى الاقرب فقط من اى درجة كان لان الواقف أنما شرطرجوعه الى اقربخاص وهوالاقرب من اهل درجة المتوفى لامطلق اقرب فحيث بطل ماشرطه لابجوز لنا ان نعمل شرطا من عقولنا خارجا عما شرطه الواقف الذي تصرف في ملكه عااراده لانه هكذا شرط وقد مرتحقق ذلك (والدايل) على ماقلنا من عود النصيب الى اصل الغلة حيث فقد شرط الواقف ماقاله الامام الجليل ابو بكر الخصاف * الذي هو عـدة اهل الوفاق والخلاف * في مسائل الاوقاف (فقد) قال في كتابه في باب الرجل بجمل ارضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى وعقى وماتنا سلوا على ان ببدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذبن يلونهم بطنا بعد بطنحتي ينتهي ذلكالي آخر البطون منهمو كلا حدث الموت على احد من ولذي وولدولدي واولادهم فنصيبه مردود الّي ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكماحدث الموتعلى احد من ولدي وولدولدي ونسلهم وعقبهم ولميترك ولذا ولاولد ولدنسلا ولاعقبا كاننصيبه راجعاالي البطن الذي فوقهم * قال هو على هذاالذي شرط الواقف * قلت فان لم يكر بق منهم احد * قال برجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن يستحقها انتهى كالام الخصاف ﴿ وَاخْتُصْرُهُ ﴾ في الاسعاف بقوله ولو قال كلا حدث الموت على احد منهم أولم يترك ولدا ولانسلاكان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهمولم يكن فوقه احد اولم يذكر سهم من يموت عن غير ولد ولانسل شيأ يكون نصيبه راجعاالي اصل الغلة وحاريا مجراهاو يكون لمن يستحقها ولايكون للمساكين منها شيء الابعد انقراضهم لقوله على ولدى ونسلى ابدا انتهى ﴿ وَاخْتُصِرُهُ ﴾ العلائي في الدر المختارحيث قال ولوقال وكل منمات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم بكن فوقها حد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لاللفقراء مادام نسله باقيا انتهى ﴿ فَانْظُر ﴾ رجك الله بعين الانصاف وحانب سديل الاعتساف * ترى هذا تصا في مسئلتنا فانه لافرق بين اشتراط رجوع نصيب الميت الى البطن الذي فوقه او البطن الذي هو فيمه فان المراد بالبطن والطبقة والدرجة واحمد (فاذا) شرط عود نصيب المتوفى الى من فى درجته الاقرب فالاقرب ولم يوجد فى درجته

احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة ويقسم معها على جيع المستحقين لها كالوشرط عوده الى اهل الدرجة التي فوقه اوسكت ولم يشرط عوده الى احد فانه برجم الى اصل الغلة ﴿ كَاسَمَتَ نَقَلُهُ صَرِيحًا ﴿ وَالْتَرْبَيْبِ ﴾ بينالطبقات بكلمة ثم أو عا في معناها من قوله طبقة بعد طبقة لانقتضى خلاف ذلك ﴿ و ﴾ من ادعى اقتضاء خلافه فعليه البيان بنقل صريح بقوى على معارضة مانقلناه فان من نقلنا عنهم هم العمدة فيهذا الشان (ومن) قال بعود نصيب المتوفى الى اعلا الطبقات لم يستند الى نقل و سرهان بل علله باقتضاءا لترتيب المستفاد بكلمة ثم وقد علت صريح النقل مخلافه فان قول الخصاف على ان سدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنابعد بطن اصرح في الترتيب من مجرد كلة ثم ومع هذا لم يخص احدا دون احد بنصيب المتوفى عند فقد شرطه بل ارجعه الى اصل الغلة وبه علم فساد هذه الغلة * وعلى المقلد اتباع المنقول لاماننقدح في العقول * على ان هذا المنقول هو المعقول * كما قررناه واوضحناه وحررناه (ومن) قال بعودنصيب المتوفى الى الاقرب مناى درجة كان كالخليلي معللا بان اعمال الكلام اولى من اهماله فكلامه غير مسلم هنالانه قد صرح بان الواقف شرط الاقرسة فى الدرجة فحيث سلمان المراد بالاقرب من كان من اهل الدرجة فكيف يسوغ لدان يتخطى ماشرطه الواقف ويعطى للاقرب من غيراهل الدرجة فاناعال الكلام المايكون أولى فيااراده المتكلم لافياراد خلافه وهناالمتكلم وهو الواقف انما اراد الاقرب من اهلالدرجة باعتراف ذلك القائل (فان قلت) قد افتي الخيري في فتاواه حيث لم يوجد في الدرجة احديمو دنصيب المتوفى الى اعلى الطبقات معللا بقوله للانقطاع الذي صرحوا بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب العرضه على الاصم انتهى فهذا يدل على انمائقدم عن الخصاف خلاف الاصم (قلت) لماراحدا من اهل مذهبنا قال ان المنقطم يصرف الى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرفللفقراء (و) ماذكره الخيرى مذهب الشافعية فقدذكر نفسه فى فتاواه ان المنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهورعندنا والمتظافر على السنة علمائنا ثم قال بعد اسطر فيجواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصمح صرفه الى الفقراء واما مذهب الشافعي فالمشهور آنه يصرف الى أقرب النياس الى الواقف انتهى (فهذا) كلامه نفسهو به تعلم انماقاله أولا سبق قلم (على) اندلانخفي عليكان مسئلتنا ليست من المنقطم المصطلح عليه لوجود المستحق من اهل الوقف بنص الواقف (و) لذا قال فيالاسعاف كماقدمناه يكمون نصسه راجعا الىاصل الغلة ولايكون للمساكين

شئ الابعد انقرأضهم أي المستحقين لقول الواقف علىولدي ونسلهم ابداانتهي ﴿ وَ ﴾ المنقطع أنما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف مثاله مافي الخانية لو وقف على من محدث له من الولد يصم الوقف وتقسم الغلة على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة الآثية بعد الى هذا الولد ثم قال ولوقال على بني ولهابناناواكثر فالغلةلهم وانلم يكنلهالاابن واحدوقت وجود الغلة فنصفهاله والنصف للفقراء انتهى * فالمثال الاول منقطع الاول في كل الغلة والثاني في بعضها * ومثال منقطع الوسطما في الخانية ايضاو قف على اولاده وسماهم فقالءلى فلان وفلان ثمعلى الفقراء فمات واحدمنهم فانديصرف نصيبه الىالفقراء وتمام بيان المنقطع ذكرناه فيحواشينا ردالمحتارعلىالدر المختار (فقد) ظهرلك عاقررناه ان المرحوم الرملي سبق نظره فيهذه المسئلة ايضا في موضعين في تسمية ذلك منقطما وفي جعله حكم المنقطع عندالصرف الى اقرب الناس الى الواقف (وهذه) المسئلة المسؤل عنهاتحتمل الكلام باكثرنما ذكرناولكن رعا محصل من الاكثار الملل * ومن الملل الوقوع في الحلل * فلنكف عنان القلم عن الجرى في ميدانه * آبين تأمين عابدين حامدين ربناعلي احسانه * وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا مجد لني الامينوعلي آلهو صحه اجمين * والحمد رب العالمين *تحريرا في سلخ رجب الفرد سنةتسع واربعين ومائتين والف

غاية البيان فى اذوقف الاثنين على انفسهما وقف لاوقف الله الامة المحقق والفهامة المدقق السيد مجد عابدين عليه رحة ارحم الراحين آمين

الحمدللة المان نفضله بإصابة الحق والصواب * والصلاة والسلام على سندنا مجد سد الاحداب * وعلى آلدوا صحامة خيرال واصحاب (امابعد) فيقول العالم اللامة * البحر المدقق الفهامة * شيخ الاسلاموالمسلمين السيد الشيخ مجمدعابدن. غفرالله تعالى لهواوالديهوالمسلمين * قدكانورد علىسؤال من طرابلس الشام احبت فيه * على حسب ماظهرلي فيه * موافقا للمعقول والمنقول * ولماهو بين ذوى العقول مقبول * *ثم بعد آكثر من سنة وردذلك السؤال أنانيا * وفيه حواب خلاف حوابي الاول قدرأ لله خطأ واهيا * مع انذلك المجيب قدحكم على جوابي بانه خطأ بين غير مقبول * واني مطالب عراجعة النقول * لابالتوهم والعقول * واستند في حواله اليما فيالفتاوي الخيرية * فاردت اناذكر السؤال مع حواله في هذه القضية * واوضع له اندغير مصيب * وانه ليس له في الفهم الصحيح نصيب * وجمت ذلك في رسالة (سميتها) غاية البيان * في ان وقف الانتين على نفسهما وقف لاوقفان (فاقول) وبحوله تمالي اصول واجول *اماصورة السؤال فهو قوله في وكيل عن امرأتين شقيقتين انشأوقفهما الذي هوملكهما عليهماوعلى لأتشقيقتهما السيدة حنيفة لأت السدعلي العمادمي الثلثين ستةعشر قيراطا من اربعة وعشر ن قيراطاعلي نفس الواقفتين مدة حياتهما لايشاركهما فيه مشارك ولابنازعهما فيه منازع ثم من بعدهما فعلى اولادهماثم على أولاد اودلادهما ثم على اولاد اولاد اولادهما ثم على انسالهما ثمءلى اعقابهما بطنا بعد بطن وحيلا بعدحيل الطبقةالعليا تحجب الطبقة السفلي على ازمنمات منهم عنولداوولد ولداوولدولد ولد اونسل اوعقب عادنصيبه الى ولده اوولد ولده اوولد ولد واده اونسله اوعقبه وعلى ان من مات منهم قبل ان يصل اليه شئ من الوقف وترك ولدا اوولد ولد اونسلا اوعقبا قام ولده اوولد ولده اونسله اوعقبه مقامه فىالاستحقاق واستحق ماكان يستحقه الميت ان لوكان حيا ومنمات منهم عن غير ولد ولاولد ولا سل ولاعقب عاد نصدبه الي من هو في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف نقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المبت كل ذلك على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين والثلث الثالث وهو الثمانية قراريط الباقية منالوقف هو على حنيفة المرقومة منت شقيق الموكلتين على الشرط والنرتيب المذكور اعلاه واذا انقرضت ذرية الموكلتين عادالوقف باجمه على حنيفة ثم على ذريتها واذا انقطعت ذرية حنيفة عاد على ذرية الواقفتين

واذا انقرضت ذربتهم جمعا عاد على وحوه مبرات مشروطة في كتاب الوقف واذاتمذر ذلك يعودعلي فقراء المسلمين ماتت احدى الواقفتينءن اولاد فتناولوا وقفها ثم ماتت الاخرى عن غير ولد ولانسل فهل تعود حصتها من الوقف لاولاد شقيقتها اوترجع لحنيفة بنتشقيقتهاامللفقراء وهل اذا حكم القاضي بعود الحصة الى الفقراء منقض حكمه ام لاافيدوا الجواب (وصورة) الجوابالذي اجابيه ذلك المجيب الحمدلله ملهم الصواب حيث الحال كاتقرر في السؤال فبانقراض ذرية احدى الواقفتين يعود وقفها على الفقراء فانكان اولاد الواقفة اشاسة وهم اولاد اختهـا ومنت اختهـا حنيفة فقراء فانه مجوز صرف الغـلة اليهم بجهة كونهم فقراء كمانقله خيرالدين الرملي رجه الله تعالى واما عود الوقف على ذريةالواقفة الثانية غير مشروطوالحال ماذكرفهو مسكوت عنه واذاكانكذلك فمصرفه الى الفقراء ومن افتي بعوده علىذرية الواقفة الثانية فقد اخطأ خطأبينا حيث جعل الوقفين وقفا واحـدا ويطالب بالدليل والنقل الصريح عثل ذلك بمراجعة النقول لابالتوهم وألعقول واماعودهعلى حنيفة فمشروط بانقراضذرية الواقفتين فهو صريح المفهوم والدلالة فبانقراض ذرية احداهما لاحق لهافمة • و الله عزه الواقعة مانفله خيرالد بنالر ملي رجه الله تعالى في فتاواه حيث (سئل) فيأخون وقفا دارا مشتركة ينهما وكتبا ماصورته انشأ الواقفان المذكوران وقفهماهذا على نفسهما مدة حيانهماثم من بعدهما فعلى اولادهما الذكوروالاناث على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث وجعلا بعد انقراض اهل الوقف باسرهم ذلك وقفاعلى مصالح الجامع الفلاني بمدينة كذا وسمجل وحكم به ومات احد الواقفين عزولد ذكر ثم مات عن عمه الواقف الثاني وعن اولاد عمه فهل حصة المت تصرف لاخمه او لاولاد اخيه اوللمستجداوللفقراءاحاب لاتصرف الى الاخ لعدم اشتراط حصة اخيه له بعدموته ولا لاولاده ولا إلى المسجد لانه مشروط بمدانقراض أهل الوقب فتمين صرفه إلى النقراء ﴿ وقدرفُم لَشَخَنَا السَّرَاجِ الْحَانُوتِي سُؤَالُ صورته ماقولسيدنا شخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على نفسهمامدة حياتهما ثم من بعدهمافعلى اولادهما الدكور والآناث على الفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الاندين ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الآناث كذلك ثم على نسلهم وعقبهم مثل ذلك فاذا انقرضوا وخلت الارض منهم عاد وقف على اولاد الآناث فاذا انقرضوا باجمهم ولمرببق لهم نسل ولاعقبعاد

وقفا على مصالح محمد عينه الواقفان ثم مات احد الواقفين الشقيقين عن ولد وعن اخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لائم اذا مات الولد ايضاولم يكن له عقب ولانسل فهل يعود وقفا كماعيناء للمسجد المذكور او يستحق الوقف المذكور جيعه شقيق الواقف لكونهما وقفا على انفسهمامدة حيانهما ثم من بعدهماعلى ماشرطا (فاحاب) المصرح بد ان الشخص لووقف وقفه وقال وقفته على ولدى هذين فأذا انقرضا فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابوبكر مجدن الفضل اذا أنقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولدالآخر يصرف جيم الغلة الى اولاد اولاد الواقف الى آخر ماذكره فاقول والمسئول عنه مساو لهذا لان قول الواقف وقفت علىولدى هذىن ثممن بعدهما على اولادهما منزلة قول الواقفين على انفسنا ثم من بعدنا فعلى اولادنا هذا ماظهر والله تعالى أعلم أنتهى كلام شنحنا فبه علم أنهمادام شقيق الواقف الذي هواحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف الآخر يصرف الى الباقى فاذامات يصرف جيع الوقف الى اولادهم لعدم المانع ح واقول عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطعت فيه على اجوبة من مشايخ متقدمين وكلواحد منهم فهم شيئافاجاب على قدرمافهم والمحجمماذكر فانه المتبادر والاقرب الىغرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لى بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصرح به لاندوقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين فيمسئلتنا فيعتبركل واقفا ما يخصه على اولاده و قفا مستقلا لامشاركة له مع الآخر فيستحقه المسجد واللة تعالى اعلم انتهى كلامه يعني كلام خيرالدين * وفي المسئلة هنا فالوقف وقف اثنينكل واحد منهما يراعى فيه الشروط المذكورة فىكتاب الوقف وبانقراض ذرية احدهما تكون حصتها للفقراء عملا بالنقول المذكورة والنظر فيصرف الغلة الى القاضيثم لمن نصبه القاضي ومجوز له صرف ذلك لاقارب الواقفة اذا كانوا فقراء والحالة هذه والله تعالى اعلمالصواب(هذا) صورةمارأ بنه في الجوابولم بذكر المحيب اسمه اما تواضعا منه واما لئلا ننسب أليه مافي كلامه من الخطاء . وما في عباراته الركيكة الكاشفة عن جهله الغطا * فلنتكلم اولا على مانقله عن العلامة الشيخ خير الدن فنقول الظاهر ان السؤال الذي سئل عنه هوعين السؤال الذي سئل عنه شنحـه السرا جالحانوتي وان الحادثة وأحدة كما يظهر من تتبع كلامهما والظاهرايضاان الصواب مااجاب به الخيرالرملي تبعا لشخه السراج الحانوتي وقال

انه المتحه واما ماظهر له ثانيا من اعتراضه على شخه فهوغير وارد بلاشبهةوذلك انه حعل هذا الوقف الصادر من اثنين وقفين وانما يصبر وقفين او ثبت أن احد الآخوين وقنب وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم وثم الخ والاخ الآخر وقف كذلك فح يصبروقفين اما على ماذكر في سؤاله من ان الواقفين انشئا وقفهما على نفسهما الخ فهو وقف واحد لاوقفان والالزم ان يكون كل واحد منهما. وقب حصته المختصة مد فيكون من وقف المشاع المختلف في صحته وعدمها وليس كذلك قطعا الاترى انهم صرحوا بعدم صحة هبة المشاع وبعدم صحة احارته وصرحوا ايضابانه لووهب اثنان من رجل داراقابلة للقسمة صحت الهبة بلاخلاف كاهو مصرح في كتب المذهب متونا وشهروها وفتياوي وكذا او آحراها من رحل صحت الاحارة تخلاف مالووهب احدهما حصته اواحرها منرحل ثم وهب الآخر حصته او آحرها من ذلك الرحل فانها غير صححة لتحقق الشيوع من اول الام فعلمان همة اثنين من واحد همة واحدة لاهستان وكذلك احارة اثنين من واحد احارة واحدة لااحارتان ولذا صحت الهبة والاحارة لتحقق ملك العين اوالمنفعة من الاثنين لشخص واحد فيوقت واحد فلم يتمحقق الشبوع فكذلك نقولاذا كانت الدار لرحلين فوقفاها معاكان ذلك وقفا واحدا لاوقفين حتى يكون ذلك وقف المشاع فحرى فيه الخلاف المشهور في صحة وقف المشاع فاذاكان ذلك وقفا واحدا بدليل مانقلنــاه لك يعطى احكام الوقف الواحد كانه صدر من شخص واحــد فنصــير حلة الواقفين الدرحة الاولى الموقوف عليها او لا ثم اولادهما جمعًا هم الدرحة الثانية الموقوف علمهم بعد الواقفين عنزلة أولاد واقف واحد هكذا حيع الدرجات وهذا هو المتبادر من عرف الواقفين فان الاخوين الواقفين اذا ارادكل منهما ان نخصاولاده وذريته يوقفه بقف عليهم ثم يشرط المبعدانقراض ذربته يعودذلك وقفاعلى اخبه فلان وذربته وكذلك الآخر بفعل هكذا وامااذا ارادا ان بجملا وقفهماعليهما كنفس واحدة وعلى اولادهما معاكا ولاد اب واحد محيث لانختص احدمن ذرية احدهمـا بشيء من وقفه بليكون مشتركا بين الذريتين كانهما ذرية واحدة في الاصل بقفان وقفهما معا على نفسهما ثم من بعدهما فعلى اولادهما وهكذا فاذا مات الواقفان منتقل جمع الوقف الى اولادهما بالاتمينز ولاتفضيل حتى لوكان لاحدهما ولدوللاخر عشرة اولادنقسم بينهم جيعا كانهم اولاداب واحدمالم يشرط انمنمات عن ولدفنصيبه لولده فع يمو دنصفه للولدوالنصف الآخرالعشرة امابدون هذا الشرط فلاتميز

ولارجحان لانةول الواقفين ثممن بمدهما على اولادهما يصدق على صرف جيع الوقف على جيع الاولاد فصرف حصة الواحد الىولده وحصة الآخرالى اولاده خارج،عن مفهوم كلام الواقفين اذلوكان مرادهما ذلك لقالاتم من بعد كل منهما فعلى اولاده ثموثم فهذا يكون عنزلةواقفين للعلم بانهما لمبجعلا ذريتهما عنزلة ذرية أب واحد والتفرقة بين هاتين العبارتين بشهدها الوجدان ولانكرها انسان * فإن العمارة الثانية مشتملة على لفظة كل التي معناها الاحاطة على سبيل الافراد كما هومصرح له في كتب الاصول فينفرد اولاد كل احدمنهما جيمهم محصة اصله ويصبر نمنزلة وقف مستقل والآخر كذلك نخلاف العبارة الاولى فانفيهائم بعدهما فعلى اولادهما وهوجع مضاف يعمجلة الاولاد سواءكانوا اولادكل واحد منهما اواولادهماجيعاوسواء كاناولاد احدهمااكثر مناولاد الآخر او مساوين وكذلك لفظ اولاد اولادهما هذا هوالمعروف لغة وشرعا وعرفا حتىان احداولاد الواقفين لوماتعن غير ولد وليس فىدرجته احدالا اولاد الواقف الآخر يعطى نصيبه لمن في درجته من اولاد الواقف الآخر كما لوكان الكلاولاد واقفواحد لانالمقتر في الدرحة الماهو المساواة فيهامن حيث الاسمحقاق لامن حيثالنسب الىاصل واحد الاترى انه لووقف رحل وقفه على نفسه وعلى زيد الاجنبي ثم من بعدهما على اولادهما واولاد اولادهماثم وشرط ان منمات عنغير والدمن الموقوف عليهم عادنصيبه الىمن في درجته من اهل الوقف ثممات واحدمن ذرية الواقف عقيما ولم بوجد فى درجته احد من ذريةالواقف وانما الموجود ونذرية الواقف من هو اعلى من ذلك الميت ومن هواسفل ووحد في درجته واحد من ذرية زيد الاجنى اختص ذلك الواحد الاجنى محصة ذلك الميت وحدهدون ذريةالواقف عملابالشرطالمذكورلانه سأواه فىالدرجة الاستحقاقية وانالميساوه في النسبة الى الواقف فقدظهر لك عانقلناه * ومااوضحناه وجررناه * أن الوقف الصادر من أثنين وقف وأحد ليسفى حكم وقفين * فالحق ماافتي به السراج الحانوتي ووافقه عليه اولاتلميذه الخيرالرملي وقال اندا أتمجه فعيث مات الواقف الاول في سؤاله عن ولد ذكرولم يشرط في الوقف ان من مات عنولد فنصيبه لولده لالنقل نصيب ذلك الميت الىولده ولالنقل الى اخيه لانه لميشرط ذلك في حادثة السؤال ولاالى المسجد لانه شرط الانتقال اليه بعدانقراض اهل الوقف باسرهم فصارذلك مناقسام المنقطع وقدصرحوابان المنقطع يصرف الى الفقراء فيصرف نصيبه الى الفقراء الى ان عوت الواقف الثاني في يقسم ربع جيم

(الوقف)

الوقف أعلى الطبقة الثانية لحصول نوبةاستحقاقهم بانقراض الدرجة الاولى كا هو مقتضى الترتيب المستفاد بثم ﴿ نعم لوشرط في الوقف ان من مات عن ولد فنصد ماولد م يكون ذلك ناسخالحكم ذلك الترتيب بالنسبة لذلك الميت في عوت الواقف الاول عن ولد منتقل لولد الاالى الفقراء لكن ذلك الشرط غير مذكور في حادثة الحبرية امافي حادثتنا فذلك الشرط أمذكور فعيث ماتت الواقفة الاولى عن اولا دعاد نصيم الى اولادها ولماماتت الواقفة الثانية عقيما وقدشرط فيذلك الواقف انمنمات عن غبرولد فنصيبه لمن فى درجته وهنالم أسق في الدرجة احدكان مقتضى القياس ان منتقل نصيبها الى غلة الوقف و بقسم على كل من بتناول منها سواء كان من الدرجة الثانية اوالثالثة كمانص عليه الامام الخصاف وتبعه فيالاسعاف والدر المختار من أنه أذاشرط أنمن مات عن غير ولدعاد نصيبه اليمن في الدرحة الفلانيةولم بوجد فيما عينه من الدرحة احد أنه برجع نصيبه الي اصل الغلة و نقسم كانقسم كاحررناه فيغيرهذه الرسالة لكن في حادثتنا هذه لا يرجع الى اصل الغلة بل تنقض القسمة لانالواقفةالثانيةهي إخرالدرجةالاولى فبموتها انقرضت درجتهافتستأنف القسمة عاد بكلمة شمفانه حيث رتب في الوقف بين البطون وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده نقسم ريع الوقف كله على اهل البطن الاول ثم من مات منهم عنوالم انتقل نصيبه الى ولده وكذلك لومات ذلك الولد عن ولد انتقل نصيبه الى ولدُه الذي هومن اهل البطن الثالث وهكذا الى الرابع والخامس وهم جرا وكذلك كلا مات اخرمن اهل البطن الاول عن ولمد ثم ولده عن ولد الخ الى أن منقرض البطن الاول عوت اخر شخص وحدفيه فهذا الاخر الذي انقرض به البطن الاول او كان لهو لد لا منتقل نصيبه الى ولده بل تنقض القسمة التي كانت وتستأنف قسمة حديدة على الهل البطن الثاني فقط ومحرم من كان يأخذشنا من اهل البطن الثالث والرابع والخامس ثم بعداستقرار القسم على اهل البطن الثاني لومات احد من اهل ذلك البطن عنولد انتقل نصيبه الى ولده و هكذا كما مات واحدعن والد ويستمر ذلك المحان بنقرض اهل البطن الثاني فتنقض القسمة كما نقضت اولاو تستأنف قسمة حديدة على الهل البطن الثالث وهكذا العمل كلا انقرض بطن تستأنف قسمة حديدة على البطن الذي يليه الى اخر البطون كماصرح به الامام الكبير أبوبكر الخصافوتبعه المحققون مناهل المذهب ولافرق فيذلك ببن مااذاكان الترتيب بين البطون بكلمة ثم اوغيرها مثل بطنا بعدبطن خلافا لماوقع فىالاشباء فانه حصل له اشتباء ورده عليه العلماء المحققون * واما ماافتي بدفاك المفتى في حادثة

سؤالنا من دفع حصة الواقفة الثانية الى الفقراء مستندا الى ماقاله الخير الرملي اخرا فقدعلت انداستناد واموان الحقءاقالهالخير الرملي اولاتبعا لشنحه السراجالحانوتي سناء على انذلك الوقفوقف واحد لاوقفان كاظهرلك سانه بالعيان خصوصا في حادثتنا فان فيها ان الواقفتين وكلتاوكيلا انشأ الوقف عنهما فالظاهر المتبادر انه قال وقفت المكان الفلاني بالوكالذعن فلانة وفلانة بعبارة واحدة لابعبارتين فكيف يسوغ لدان نقول انهما وقفان مع ان الوكيل قال على نفس الواقفتين مدة حياتهما لايشار كهما فيهمشارك ولابنازعهما فيهمنازع (الاترى) أنه لوفرض موت الواقفة الاولى عقيماكان يلزم هذا القائل ان مدفع حصتها الى الفقراء لاالى اختها لآنها اجنبية عنها فىوقفها نناءعلى دعواه انكلا منهما وقفت وقفها علىنفسها وحدها ثمءلي اولادها وحدهم دون اولاد الثانية فاذا دفع حصتها الىالفقراء لزمه مخالفة شرط الواقنتين انه لاننازعهما فيه منازعلانالفقراء صارواشركاء منازعين للواقفة الثانية ولواراد ازيعمل هذا الشرط ويدفع حصة المتوفاة الى اختهالزمه ان مدفع وقفها الى من ايس داخلا في وقفها لانه على دعواه حمل اختها ليستمن اهل وقفها كما قلتا فاناجاب بانالمراد لايشارك كل واحدة فيما نخصها من وقفها مشارك ولا خازعهافيه منازع بقالله هذا غيرمستفادمن اللفظ لان قول الواقف لايشاركهما فيه مشارك يعود الى الوقف المذكور اولا وهو الثلثان الموقوفانعلي نفسهما مدة حياتهماو حينئذ فحتاج الىالخروجمن هذاالمضيق. ويضطراليان يتبيدمن غفلتدو نفيق. ويقول انهماوقفتاهذا الوقف على نفسهمامها ثم شرطنا انمنمات عقياو في درجتها اختها الواقفة الثانية عادنصيمها الي اختها ولاشك ان هذار حوع الى الحق من كون ذلك الوقف و قفاو احد الاو قفين متفارين نعم وقف الثلث الثالث على حنيفة وقف اخر لاشك فيه ثم لا يخفى ان ماذكر ناه من رجوع حصة الواقفة الاولى لوفرضناانها ماتت عقيماالي اختها لاالي الفقراء هوالموافق لغرضهما كماقررناه اولا وكذلك رجوع حصة الواقفة الثانية بعد موتها عقيما إلى اولاد الواقفة الاولى حيث كان لها اولاد بعد موتها وذلك أنهما ارادنا ان يكون وقفهما منحصرا فمهما وفي ذربتهما محيث لوانفردت احداهما انمحصر حيع الوقف فيها ولوانفردت ذرية احداهما أنحصر جيع الوقف فيهم عنزلة مالوكان الواقف واحدا ولهذا جأت صفة الوقف على نفسهما ثم من بعدهما فعلى اولادهما ثم وثم ولوكان مرادهما جعل كل واحدة منهما واقفة منفردة وان لايجال لاختها ولالذرية اختها مشاركة معها اومع ذرشها فىوقفها كان

(12 2 1

الواجب فيصفة الوقف ان قال وقفت كل واحدة منهما حصتها على نفسها مدة حياتهالايشاركها فيه مشارك ولا نازعهافيه منازع ثم من بعدها فعلى اولادها ثم وثم هذاهو المعروفالمتبادرالي الاذهان المشهور فيجيع الازمان * والعدول عنه هوالمحتاج الى الدليل والبرهانفان ما كان حايا على الجادة المعروفة عندكل احد لامحتاج الى دليل وسند وليس يظل في الاذهان شيُّ اذا احتاج النهار الى دليل فقول هذا القائل واما عود الوقف على ذرية الواقفة الثانية غيرمشروط فهو مسكوتعنه فلانخفي مافيهمن ركاكة الالفاظالشبيهة بكلام الاحقالغتاظ ومن حمله الشروط صريحا غيرمشروط * فهو كلامغير مضبوط * وقولهومن افتي الموده على ذرية الواقفة الثانية فقد اخطأ خطأ بينا إلى آخر عبارته فقد علت من هو المخطى ومن هو المطالب بالدليل * ومن هو المتوهم بعقله العليل * وقوله في اخر كلامه علا بالنقول المذكورة دليل على انه لا عنزبين النقول وبين الاتحاث المهجورة * وليت شعري ابن النقول التي جاء مها على مدعاه * ولانه بريد ترويه خطائه على من سمعه اورأه * فان غاية ماحا، به مامحثه الخيرالرملي وقد علت انه محث غير موافق للنقول في متون المذهب من مسئلة هية اثنين لواحد وغيرموافق ايضا للغة والشرعوالعرف من انهذا الوقف وقف واحد على نفس الواقفتين وعلى جيع اولادهما واولادهم كاقررناه وحررناه وان هذا البحث ايضًا مخالف لماافتي مه الخير الرملي أولا ولما افتي مه شخه السراج الحانوتي وقد اشتهر ماقاله الملامة قاسم في ابحاث شيخه خاتمة المحققين الكمال ابن الهمام الذي صرح بعض معاصريد بانه وصل الى رتبة الاجتهاد فكيف امحاث غره المخالفة للمقول والمعقول والمتعارف المعتاد فهل نقول عقلان هذا البحث يسمى نقلا فضلا عن تسميته نقولا بصيغة الجمع ولمهدر أن لنقل مايكون عن صاحب المذهب اوعن صاحب التمخريج والتصييع والترجيم والاثبات والمنع واذا اراد بالنقولماذكر الخيري وشنحه اولامن توافقهماعلى صرف نصيب المتوفى الى الفقراء فهذا اشد خطأ لان حواب الخبري وشنحه في سان الحكم عنــد موت الواقف الاول حيث تعذر صرف نصيبه الى ولده لكونه لم يشرط في الوقف المسؤل عنه ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ولاالي اخيه الواقف الثاني لانه لم يشرط ايضا ولاالي المسجد لأنه مشروط بانلاسق احد من ذرية الواقفين فلذاقال يصرف الى الفقراء اما في حادثتنا فالكلام في موت الواقفة الثانية التي انقرضت ماالدرجة العلما وحأت نوبة الدرحة الثانمة المرتبة بقول الواقفتين ثم من بعدهما فعلى

اولادهمافقياس هذه الحادثة على حادثة الخيرى قياس فاسد لايقول به عاقل فقد ظهر لك انهذا القائل لامستند له في مقالته * وان المخطئ هو ابن اخت خالته * على ماظهر لى من الجواب * والله سبحانه اعلم بالصواب * واليه المرجع والماب * والحمد لله رب العالمين * وصلى الله تعالى على سيدنا محمدوعلى آله وصحبه اجعين آمين * نجزت هذه العجالة في في ترمضان سنة ١٢٥١

تنبيه الرقود على مسائل النقود للعلامة خاتمة المحققين المرحوم السيد مجد امين عابدين نفعنا الله تعالى بعلومه فى الدنيا والدين لمين

بِ اللهِ أَلَّهُ مَن أَلَّهِ مِن الرَّحِيمِ

اجدالله الواحد الاحد * واصلى واسلم على نبية السيد السند ، وعلى آله واصحابه ذوى الفضل والمدد * والتابعين الهم باحسان الى آخر الابد * صلاة و سلاما بلا حصر ولاعدد (امابعد) فيقول الجبر المحر التين سيدى وملاذي السيد مجدافندي عابدين * هذر سالة سميم النيه الرقو دعلى مسائل النقود * من رخص وغلا و ادو انقطاع *جهت فيهاماو قفت عليه من كلاما تمتناذوي الارتقاو الارتفاع و ضاما الي ذلك ما استحسنه ذوو الاصفاء والاستماع * ويسلمه سليم الطباع * من داء الخصام والنزاع راجيا من اهل المعرفة والاطلاع * غض الطرف عما كبامه البراع وعلى الله اعتمادي *واليه استنادى * وماتوفيتي الابالله عليه توكلت واليه آنيب *قال في الولوالجية في الفصل الخامس من كتاب البيوع رحل اشترى ثوبا بدار هر نقد اللدة فإينقدها حتى تغيرت فهذا على وجهين ان كانت تلك الدارهم لاتروج اليوم في السوق اصلافسد البيع لاندهك الثمن وانكانت تروج لكن انتقض قيمتهالايفسد لاند لم مهلك وليس لهالا ذلك وأن انقطع تحيث لانقدر عليها فعليه قيمها فيآخر بوم أنقطع منالذهب والفضة هوالمختار * ونظير هذا مانص في كتاب الصرف اذااشتري شأبالفلوس ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء يعني فسد ولورحمت «١» لانفسداه « وفي جواهر الفتاوي قال القاضي الامام الزاهدي أبونصر الحسين بزعلي اذا باع شيئا ينقدمعلوم مم كسد النقد قبل قبض الثمن فاند فسد البيع ثم منتظران كان المبع قاعًا في مدالمشتري بجبر ده عليه وان كان خرج من ملكه بوحه من الوحوه او اتصل بزيادة بصنع من المشترى او احدث فيه صنعة منقومة مثل انكان ثوبا فخاطه او دخل في حبز الاستهلال وتبدل الجنس مثلان كان حنطة فطحنها اوسمسهافهصره اووسمة فضربها نملافانه مجب عليه ردمثله إنكانمن ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعددي الذى لاننفاوت كالجوز والبيض وانكازمن ذوات القبم كالثوب والحيوان فانه بجبقيت المبيع يوم القبض من نقد كازموجودا وقت البيع لميكسد ولوكان مكان البيع احارة فانه تبطل الاحارة وبجب على المستأحرا حر المثل وانكان قرضا اومهرا بجب رد مثله هذا كله قول ابي حنيفة وقال ابو بوسف بجب عليه قيمة النقذالذي وقع عليه العقدمن النقد الآخر يومالتعاملوةال محديجب آخرماانقطع منايدى الناس قال القاضي الفتوى في المهر والقرض على قول ابي يوسف و فيماسوي ذلك

على قول ابى حنيفة انتهى * وفي الفصل الخامس من التتارخانية اذا اشترى شيأً بدراهم هي نقدالبلد ولمينقد الدارهم حتى تغيرت فان كان تلك الدراهم لاتروج اليوم في السوق فسد البيع وان كانت تروج لكن انتقصت قيمتها لايفسد البيع وقال في الخانية لم يكن له الاذلك وعن ابي يوسف انله ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا وأنانقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة الدراهم قبل الانقطاع عندمجمد وعليه الفتوى ، وفي عيون المسائل عدم الرواج انمايوجب الفساد اذا كان لا يروج فيجيع البلدان لانه حينئذ يصيرهالكا ويبتى المبيع بلاثمن فامااذاكان لايروج في هذه البلدة فقط فلانفسد البيع لأنه لايهلك ولكنه تعيب وكان للبائع الخياران شاءقال اعطني مثل الذي وقع عليه البيع وانشاء اخذ قيمة ذلك دنانيرانتهي وتمامه فيها ﴿ وَكُذَا فِي الفَصَلَ الرَّابِعِ مِنَ الدِّخْيَرَةُ البِّرِهَانِيةً • وَالْحَاصَلُ انْهَالِمَا انْلاتروج وأماان تنقطعواماان تزيدقيم اوتنقص فانكانت كاسدة لاتروج يفسدالبيعوان انقطمت فمليه قيمتها قبل الانقطاع وانزادت فالبيع علىحاله ولايتخير المشترى كا سيأتي وكذا ان انتقست لايفسد البيع وليس للبائع غيرها وماذكرناه من التفرقة بين الكساد والانقطاع هوالمفهوم مماقدمناه * وذكر العلامةشيخ الاسلام محدبن عبدالله الغزى التمرتاشي في رسالة سماها بذل المجهود في مسئلة تغير النقو داعلا انداذا اشترى بالدراهم التيغلب غشها اوبالفلوس وكانكل منهما نافقا حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية ولعدم الحاجةالي الاشارة لالتحاقها بالثمن ولم يسلمهاالمشترى للبائع ثم كسدت بطل البيم (و) الانقطاع عن ايدى الناس كالكساد (و) حكم الدراهم كذلك فاذا اشترى بالدراهم ثم كسدت اوانقطعت بطل البيع وبجبعلي المشترى ردالمبيعان كان قائما ومثله انكان هالكا وكان مثليا والانقيمته وان لميكن مقوضا فلاحكم لهذا البيع اصلا وهذا عندا لامام الاعظم وقالالاببطل البيعلان المتعذر أغاهرالتسليم بعدالكماد وذلك لايوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج كمالو اشترى شيأ بالرطبة ثم انقطع واذالم يبطل وتدنر تسليمه وجبت قيمته لكنءند ابي وسن وم البيع وعند مج - يوم الكسادوهو آخر ماتعامل الباس بها وفي الذخيرة النتوى على قول ابي يوسف وفي المحيطوالتتمه والحفائق بقول مجديفتي رفقابالناس ولابى حنيفة انالئمنية بالاصطلاح فيبطل الزوال الموجب فيبقى البيع بلاثمن والعقد انما بتناول عينهما بصفة الثمنية وقد انعدمت بخلاف انقطاع الرطب فانه يعود غالبًا في العام الغابل بخلاف النحاس فانه بالكساد رجع الي اصله وكان الغالب عدم المود والكماد لغة كافي المصباح من كسد الشئ يكسد من باب قتل لم ينفق لقلة

الرغبات فهو كاسد وكسيد يتعدى بالهمزة فيقال اكسده اللهوكسدت السوق فهى كاسدة بغيرها ، في المحاح وبالها ، في التهذيب ويقال اصل الكساد الفساد وعند الفقها ، انتترك المماملة بهافى جيع البلادوان كانت تروج في بعض البلادلا يبطل لكنه يتعيب اذا لمرج في بلدهم فيتمير البائع انشاء اخذه وانشاء اخذقيمته وحد الانقطاع انلابوجد فىالسوق وان كان يوجد في يدالصيارفة وفى البيوت هكذا فى الهداية والانقطاع كالكساد كافى كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فعليه من الكتب لكن قال في المناه والفضة قيم من أخريوم انقطع هو المختار ثم قال في الدخيرة الانقطاع ان لأبوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفه وفي البيوت وقيل اذا كان يوجد في ابدى الصيارفة فليس عنقطع والاول اصمح انتهى هذه عبارة الغزى فىرسالته • وفي الذخيرة البرهانية بعد كلام طويل هذا اذا كسدت الدراهم اوالفلوس قبل القيض فاما اذا غلت فان ازدادت قيمتها فالبيع على حاله ولا يتخير المشترى واذا انتقصت قيمتها ورخصت فالبيع على حاله ويطآلبه بالدراهم بذلكالعيار الذيكان وقت البيم . وفي المنتقى اذا غلت الفلوس قبل القبض اورخصت قال ابو يُوسف قولى وقول ابى حنيفة فى ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجم ابو يوسف وقال عليه قيمتها من الد اهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض والذي ذكرنا، من الجواب في الكساد فهو الجواب في الانقطاع انتهى و (قوله) يوم وقم البيم اى في صورة البيم (وقوله) ويوموقع القبض اى في صورة القبض كانبه عليه في النهر * وبه علم ان في الانقطاع قواين الاول فساد البيع كافي صورة الكساد والثاني الدبجب قيمة المنقطع في آخريوم انقطع وهوالمختار كامءعنالمضمرات وكذا فحالرخص والغلا قولانايضا الاول ليسله غيرها والثاني له قيم لها يومالبيم وعليه الفتوى كماياتي * وقال الملامة الغزي عقب ماقدمناه عند هذا اذاكسدت اوانقطعت امااذا غلت قيمتها اوانقطعت فالبيع على حاله ولايتخير المشترى ويطالب بالنقد بذلك الهيار الذي كان وقت البيع كذافي فتم القدىر وفي البزازية معزيا الى المنتقى غلت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول والثاني اولا ليس عليه غيرها وقال الشاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيم والقبض وعليه الفتوى وهكذا فىالذخيرة والخلاصة بالمزو الى المنتقي وقد نقله شنخنافي بحره واقره فحيث صرح بان الفتوى عليه في كثير من المعتبرات فعب انيعول عليه افتاء وقضاء لان المفتى والقاضى واجب عليهما الميل اللي الراجيم من مذهب اما مهما ومقلدهما ولابجوز لهم االاخذ عقابله لاند مرجوح بالنسبة اليه وفى فتاوى قاضى خازيلزمها المروهكذا ذكر الاسبعجابي قال ولاينظر

الى لقيمة وفي البزازية والاجارة كالبيع والداين على هذاوفي النكاح يلزمه عيمة تلك الدراهم وفيمجع الفتاوي معزياالي المحيط رخس العدالي قال الشيخ الامامالاجل الاستاذ لايعتبر هذا ويطالبه بماوقع عليه العقد والدين على هذا ولو كان يروج لكن انتقص قيمته لايفسد وليس له الاذلك وبدكان يفتي الامام وفتوى الامام قاضى ظهير الدين على انه يطالب بالدراهم التي يوم البيع يعنى بذلك الميار ولا يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا والانقطاع والكساد سواء (فان قلت) ينكل على هذا ماذكر في مجمّع الفتاوى منقوله ولوغلت اورخصت فعليه رد المثل بالاتفاق انتهى (قلت) لايشكل لان ابابو-ف كان يقول اولا بمقالة الامام ثم رجع عنها وقال ثانياالواجب عليه قيمتها كانقلناه فيماسبق عن البزازيةوصاحب الخلاصة والذخيرة فحكاية الاتفاق بناء على موافقته للامام اولاكمالايخفي والله تعالى اعلم * وقد تتبعت كثيرا من المعتبرات من كتب مشايخنا المعقدة فلم أر من جعل الفتوى على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بلقالوا به كان نفتى القاضى الامام واما قول ابي يوسف فقد جعلوا الفتوى عليه في كثير من المعتبرات فليكن المعول عليه انتهى كلام الغزى رجه الله تعالى ثم اطال بعد. في كيفية الافتاء والحكم حيث كان للامام قول وخالفه صاحباه أووافقه احدهما الى آخر الزمان وايدقول ابي يوسف الثانى كماذكره هناومشى العلامة المغزى فيمتنه تنوير الابصار فىمسئلة الكسادعلىقولالامام فىالقرضوالبيع فقال فىفصلالقرضاستقرضمن الفلوس الرائجة والعدالى فكسدت فعليه مثلها كاسدة لاقيمتها انتهى وقال في الصرف هو وشارحه الشبخ علاء الدين اشترى شيأ به اى بغالب الغش وهو نافق او بفلوس نافقة فكسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كالوانقطعت عن ايدى الناس فانه كالكساد وكذاحكم الدراهم لوكسدت اوانقطعت بطل وصححاء بقيمة المبيعوبه يفتى رفقابالناس بحر وحقائق انتهى ﴿ وقوله ﴾ بقيمة المبيع صوابه بقيمة الكاسد كأنبه عليه بعضهم ويمل بمام ولم يتعرض لمسئلة الغلا والرخص (ثم اعلم) ان الظاهر من كلامهم ان جمع مامر أنما هو في الفلوس والدراهم التي غلب غشها كايظهر بالتأمل ويدل عليه اقتصارهم فى بعض المواضع على الفلوس وفى بمضها · كر العدالي معهافان العدالي كما في البحر عن البناية بفيم العين المهملة وتخفيف الدال وكسر االام الدراهم لمنسوبة الى العدل وكائنه اسم ملك ينسب اليه درهم فيه غش وكذا رأيت النقيبد بالغالبة الغش فى غاية البيان وتقدم مثله في شرح التنوير أه * ويدلعليه تعليلهم لقول أبي حنيفة بعد حكايتهم الخلاو بأن

الثنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلب غشها اعا جعلت ثمنا بالاصطلاح فاذا تراك الناس المعاملة ما بطل الاصطلاح فلم تبق عنا فبق البيع بلا عن فيطل . ويدل عليه ايضا تعبيرهم بالغلا والرخص فانه أنما يظهر اذاكانت غالبة النش تغوم بغيرها وكذا اختلافهم فيان الواجب رد المثل او القيمة فانه حيث كانت لاغش فيها لميظهر للاخلاف معنى بلكان الواجب رد المثل بلانزاع اصلا وهذا كالصريحفها قلناوفي الهداية عندالكلام على الدراهم التي غلب غشها واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت وتركالناس المعاملة بهابطل البيع عندابى حنيفة وقال أبو يوسف عليه قيمتها نوم البيع وقال مجد قيمتها آخر ما يتعامل الناسها * ثم قال في الهداية وإذا باعبا (غلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو نظير الاختلاف الذي بيناه ولواستقرض فلوسا فكسدتعليه مثلها اه قال في غاية البيان قيد بالكساد احترازا عن الرخص وأأنفلا لان الامام الاسبجابي فيشرح الطحاوي قال واجعوا ان الفلوس اذا لمتكسد ولكن غلت قميتها اورخصت فعليه مثل ماقبض منالعدد وقال الوالحسن لمتختلف الرواية عن ابي حنيفة في قرض الفلوس اذا كسدت انعليه مثلها قال أبو يوسف عليه فيتهامن الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك اصنافها يعني النحارية والطبرية والبزيدية وقال مجد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري واذا أبت من قول ابي حنيفة في قرض الفلوس ماذكرنا فالدراهم لنحارية فلوس على صفة مخصوصة والطبرية والنزيدية هي آلتي غلب الغش عليها فتجرى محرى الفلوس فلذلك قاسها ابو يوسف على الفلوس انتهىمافى غاية البيان ملخصا (وما) ذكره في القرض جار في البيع ايضاكما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوموقع البيع * فهذا الذي ذكر ناصر يح فيافلنا من ان الكلام في الدراهم الغالبة الغش والفلوس وعليه محمل ماقدمناه مناطلاق الولوالجية وجواهر الفتاوى ومانقلناه عن الاسبيحابي من دعوى الاجاع مخالف لماقدمناه عن الذخيرة عن المنتقى وعلمت الفرق بينهما فى كلام الغزى وسيأتى توفيق آخر ولميظهر حكم النقود الخالصة او المغلوبة الغش وكانهم لم يتعرضوا لها لندرة انقطاعها اوكسادها لكن يكثر فىزمانسا غلاؤها ورخصها فيحتاج الى بيانالحكم فيها ولمارمن نبه عليها من الشراح والله تعالى اعلم نعم يفهم من التقييد أن الخالصة أو المغلوبة الغش ليس حكمها كذلك إ* ورأيت في حاشية الشيخ خير الدين الرملي على البحر عند قوله وحكم الدراهم كذلك اقول يريديه الدراهم التي لم يغلب عليها الغش كاهو ظاهر فعلى هذالا يختص

هذا الحكم بنالب الغش ولا بالفلوس في التنصيص عليهما دون الدراهم الجيدة لغلبة الكسادفيهما دونهما تامل ثم نقل التعليل في المسئلة لقول الامام عن فتح القدير بنحوماقدمناءثم قال انول وربمايفهم منهذا انحكمها خلاف حكم الفاوس والدراهم المغلوبة بالغش ولايبطل البيع بعدم واجها لانها اثمان باصل خلقتهاو ليس كذلك * بقى الكلام فيا اذا نقصت قيمتها فهل للمستقرض رد مثلها وكذا المشــترى او قيمتها لاشك انعند ابىحنيفة يجب ردمثلها واماعلى قولهما فقياسماذكروافي الفلوس انه يجب قيمتها من الذهب يوم القبض عندابي يوسف ويوم الكسادعند مجد والمحل محتاج الى النموير أه (وفي) جله الدراهم في كلام البحر على التي لم يغلب غشها نظرظاهر اذليس المراد الا الغالبة الغش كاقدمناه وصرح بهشراح الهداية وغيرهم (والذي) يغلب على الظن ويميل اليه القلب ان الدراهم المغلوبة الغش اوالخالصة اذا غلت اورخصت لانفسد البيع قطعا ولابجبالاماوقع عليه العقد من النوع المذكور فيه فانها اثمان عرفا وخلقة والغش المغلوب كالعدم ولامجرى فيذلك خلاف ابى يوسف على آنه ذكر بعض الفضلاء انخلاف ابي يوسف فيمسئلة مأاذا غلت اورخصت آنما هوفي الفلوس فقط واماالدراهم التي غلب غشها فلاخلاف لدفيها (وبهذا) يحصل التوفيق بين حكاية الخلاف تارة والاجاع تارةاخرى وهذا احسن مماقدمناه عن الغزى وبدل عليه عباراتهم فحيث كان الواجب ماوقع عليه العقد فيالدراهم التي غلب غشها اجاعا فما في الخلاصة ونحوها اولى وهذا مانقله السيد مجر أبوالسعودفي حاشية مناز مسكين عن شيخه ونصعبارته قيد بالكساد لانها لونقصت قيمتهاقبل القبض فالبيع على حاله بالاجاع ولايتخير البائع وكذا لوغلت وازدادت ولايتخير المشترى وفي الخلاصة والبزازية غلت الفلوس اورخصت فمند الامام الاول والثانى اولاليسعليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها يومالبيعوالفبض وعليه الفتوى انتهى اي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض كذا في النهر ﴿ وَاعْلَمُ ﴾ إن الضمير في قوله قيد بالكساد لانها الخ للدراهم التىغلب غشها وحينئذ فاذكره مما يقتضى لزوم المثل بالاجاع بعد الغلاء والرخص حيث قال فالبيع على حاله بالاجاع ولايتخير البائع الح لاينافي حكاية الحلاف عن الحلاصة والبزازية فيما اذا غلت الفلوس اورخصت هل يلزمه القيمة اوليس عليه غيرها هذا حاصل مااشار اليه شمحنا من النوفيق قل شنمنا واذاعلم الحكم فيالثمن الذي غلبغشه اذانقصت قيمته قبل القبض كان الحكم معلوما بالاولى فىالثمن الذى غلب جيده على غشه اذانقصت قيمته لاينخير

البائع بالاجاع فلايكون لهسواء وكذا اوغلت قيمته لاينحبر المشترى بالاجاع قال واياك انتفهم انخلاف ابى يوسف جارحتي فيالذهبوالفضة كالشريني البندقي والمحمدى والكلب والريال فانه لايلزم لمنوجبله نوع منها سواه بالاجاع فانذلك الفهم خطأصرع ناشئ عنعدم التفرقة بين الفلوس والنقود انتهى مافى الحاشية وهو كلام حسن وجيه لايخني على فقيه نبيه * وبه ظهران ماذكره الشيخ خيرالدين غيرمحرر فتدبر وهذاكالريال الفرنجي والذهب العتيق فى زماننا فاذاتبايعا بنوع منهما ثممغلا اورخص بانباع ثوبا بعشرين ريالا مثلااواستقرض ذلك بجب رده بعينه غلا اورخص واما الكسادوالانقطاع فالذي بظهر انألبيع لايفسد اجاعا اذاسميا نوعامنه وذلكلانهم ذكروافىالدراهم التىغلب غشهائلاثة اقوال الاول قول ابي حنيفة بالبطلان والثاني قول الصاحبين بعدمه وهوقول الشافعي واحد لكن قال ابويوسف عليه قيمتها يوم البيع وقالحجد يوم الانقطاع وفىالذخيرة الفتوىعلى قولابى بوسف وفىالتمة والمحتار والحقائق بقول مجد يفتى رفقا بالناس كذا في فتح القدير وعلل لابى حنيفة بان الثمن يهلك بالكساد لان الفلوس والدراهم الغالبة الغش اثمان بالاصطلاح لابالخلقة واذا انتنى الاصطلاح انتفت المالية وعلى الصاحبين بان الكساد لايوجب الفساد كااذا اشترى بالرطب شيأ فانقطع فىاوانه لاببطل اتفاقا وتجب القيمة اويننظر زمان الرطب فىالسنة الثانية فكذاهنا اه ففي مسئلتناالكساد لابوجب الفساداتفاقا اماعلى قول الصاحبين فظاهر واماعلى قولاالامام فلاندقال بالفساد البطلان الثمنية بانتفاء الاصطلاح عليهما فعاد الثمن الماصل حلقته منعدم الثمنية ولم توجد العلة هنا لانها ائمان خلقة واصطلاحا هذا ماظهرلي ولم اره منقولا فتأمله ﴿ تَدْبِيهِ ﴾ اذا اشترى بنوع مسمى من الاثمان فالامر ظاهرواما اذا اطلق كأن قال ، ئــ ثــ ثــ ثــ ال اومائة ذهب فانلميكن الانوع واحد من هذا الجنس ينصرف البدوصار السمى فان كان منه أنواع فان كان احدهما أروج من الآخروغاب تعاملا منصرف البه لانه المتعارف فينصرف المطلق اليه وصار كالمسمى ايضا وان انفقت رواحا فان اختلف مالية فعد البيع مالم ببين في المجلس و برضي الآخر (قال) في البحر فالحاصل انالمسئلة رباعية لأنها اماان تستوى فى الرواج والمالية ما او تختلف فيهما اوتستوى في احدهمادون الآخروالفساد في صورةواحدة وهو الاستواءفي الرواج والاختلاف فيالمالية والصحة فيءُلاثصور فيماذا كانت مختلفة فيالرواج والمالية فينصرف الى الاروج وفيما اذا كانت نختلفة فيالرواجميةوية فيالمالية فينصرف

الىالاروج ايضاوفيمااذا استوت فيهما وانماالاختلار فيالاسم كالمصرى والدمشقي فيتخير في دفع امهما شاء فلوطلب البائع احدهما للشترى ان يدفع غيره لان المتناع البائع من قبول مادفعه المشترى ولافضل تعنت ولذا قلنا انالنقـد لاسمين في المعاوضات اه * بقي هناشيء يذبني التنبيه عليه وهوائهم اعتبروا العرف هناحيث اطلقت الدراهم وبعضهاار وجفصرفوه الى انتعارف ولم يفسدواالبيع وهوتخصيص بالعرف القولى وهو من افراد ترك الحقيقة ﴿ قَالَ ﴾ المحقق ابن الهمام في تحرير الاصول العرف العملي مخصص عند الحنفية خلافاللشافعية كحرمت الطعام وعادتهم اكل البر انصرف اليه وهواي قول الحنفية اوجه اما التخصيص بالعرف القولي فاتفاق كالدابة على الحاروالدراهم على النقد العالب انتهى * قال شارحه ان اميرحاج العرف القولى هو ان يتعارف قوم اطلاق لفظ لمني بحيث لانتبادر عندسماعه الاذلك المعنى اهـ وقدشاع في عرف اهل زماننا انهم تتبايعون بالقروش وهي عبارة عن قطع معلومة من الفضة ومنها كباركل واحد باثنين ومنهاانصاف وارباع والقرش الواحد عبارة عناربيين مصرية ولكن الآن غلبت تلك القطع وزادت قيمتها فصار القرش الواحد بخمسين مصرية والكبير عائة مصرية وبقي عرفهم على اطلاق القرش وبريدون بدار بمين مصرية كاكان في الاصل ولكن لابريدون عين المصارى بل يطلقون القروش وقت العقدو بدفعون تقدار مأسموه في العقد تارة من المصارى وتارة من غيرها ذهبا او فضة فصار القرش عندهم بيا بالمقدار الثمن من النقود الرائجة المختلفة المالية لالبيان نوعه ولالبيان جنسم فيشترى احدهم عائة قرش وبامثلافيدفع مصارى كل قرش باربعين او بدفع من القروش الصحاح اومن الريال اومن الذهب على اختلاف انواعه بقيمته المعلومة من المصارى هكذا شاع في عرفهم ولايفهم احدمنهم انه اذا اشترى بالقروش ان الواجب عليه دفع عينها فقد صار ذلك عندهم عرفاقوليا فنحصص كما نقلناه عن النحرير * وقد رأيت مفضل الله تمالي في القنية نظير هذا حيث قال في باب المتعار ف بين المحاركا نشروط برمن علاء لدين الترجاني باعشيئا بشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خسة اسداس مكان الدينار فاشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما ينعار فه الناس فيما بينهم في تلك المجارة ثم رمزلفتاوي ابي الفضل الكرماني جرت العادة فيمابين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار مجودية اوثلثي ديناروطموج نير إوريةقال بجرىعلى المواضعة ولاتبقي الزيادة ديناعايهم اه ، وهذا نص فتهي في مسئلتنا ولله الحمد والمنه وحينند فقد صار ماتعورف

فى زماننا نظير مسئلة ماادًا تساوت النقود فى الرواج والمالية فيتخير المشترى فى دفع ماشـاء من النقود الرائجة وان امتنع البائع لانه يكون متعنتا كامر * ثم اعلمانه تعدد في زمانناورود الامر السَّلطاني ستغييرسعر بعض من النقود الرَّائْجة بالنقص واختلف الافتاء فيموالذى استقرعليهالحال الآن دفعالنوعالذيوقع عليهالعقد لوكان معينا كاذااشترى سلعة عائة ريال افرنجي اوماية ذهب عتيق * او دفع اي نوع كان بالقيمة التيكانت وقت العقد اذالم يعين المتبائعان نوعاو الخيارفيه للدافع كإكان الخيار لهوقت العقدولكن الاول ظاهر سواءكان سعااوقر ضابناء على ماقدمناه واما الثاني فقدحصل بسديه ضرر ظاهر للبائمين فانماور دالام برخصه متفاوت فبعض الانواع جعله ارخص من بعض فنختار المشترى ماهو اكثر رخصاواضر للبائع فيدفعه لهبل تارة يدفعله ماهو اقل رخصا على حساب ماهو اكثررخصا فقد ينقص نوع منالنقود قرشا ونوع آخرقرشين فلا يدفع الامانقص قرشين واذادفع مانقص قرشا للمائع بحسبعليه قرشا آخرنظرا الى نقصالنوعالآخر وهذا مما لاشك في عدم جوازه * وقد كنت تكلمت مع شيخي الذي هو إعااهل زمانه وافقههم واورعهم فجزم بعدم تخيير المشترى فيمثل هذا لما علمت من الضرر وانديفتي بالصلح حيث كان المتعاقدان مطلقي النصرف يصح اصطلاحهما محيث لايكون الضرر على شخص واحد فانه وانكان الخيار للمشترى في دفع ماشاء وقت العقد وان امتنع البائم لكنه انما ساغ ذلك لعدم تفاوت الانواع فاذا المتنع البائع عما اراده المشترى يظهر تعنته المافى هذه الصورة فلالانه ظهر انه يمتنع عن قصد اضراره ولاسما اذا كان المال مال النام اووقف فعدم النظر له بالكانية مخالف لماام بدمن اختيار الانفع له فالصلح حينيذ احوط خصوصا والمسئلة غيرمنصوص عليها نخصوصها فان المنصوص عليه أعاهو الفلوس والدراهم الفالية الفشكا علنه مماقدمناه فيذبني ان ينظر في تلك النقو دالتي رخصت ويدفع من اوسطها نقصالاالاقل ولاالاكثركيلا بتناهى الضرر على البائع اوعلى المشترى . وقد بلغني ان بعض المفتين في زماننا افتي بان تعطى بالسعر الدارج وقت الدفع ولم ينظر الىماكان وقت العقد اصلا ولايخني ان فيه تخصيص الضرر بالمشترى لإقال ماذكرته من انالا ولى الصلح في مثل هذه الحالة مخالف لماقد مته عن حاشية ابى السعودمن لزوم ماكان وقت العقد بدون تخيير بالإجاع اذاكانت فضة خالصة اوغالبة لانانفول ذاك فيما اذا وقع العقدعلي نوع مخصوص كالريال مثلا وهذا ظاهركما قدمناه ولاكلام لنافيه * وانما الشبهة فيما تعارفه الناس من الشراء بالقروش

و دفع غيرها بالقيمة فليس هناشيء معين حتى تلزمه له سواء غلا اورخص * ووجه ماافتي مدبعض المفتين كما قدمناه آنفاان القروش في زماننا بيان لقدار الثمن لالبيان نوعه ولاحنسه فاذا باع شخص سلمة عائة قرش مثلاودفع له المشترى بعد الرخص ماصارت قسمته تسعين قرشا من الريال أوالذهب مثلالم محصل للبائع ذلك المقدار الذي قدره ورضي مدُّمنا لسلمته لكن قديقال لما كان راضا وقت العقد باخذ غيرالقروش بالقيمة مناى نوع كان صاركان العقد وقع علىالا نواع كلها فاذا رخصت كان علمه ان يأخذ مذلك العمار الذي كان راضامه وانما أخترنا الصلح لتفاوت رخصهاوقصدالاضراركما قلناوفي الحديث لاضرر ولاضرار ولوتساوى رخصها لماقلنا الابلزوم العيار الذى كانوقت العقدكأن صار مثلا ماكانقمته مائذقرش من الريال يساوى تسعين وكذا سائر الانواع امااذاصارها كان قسمتهمائة من نوع يساوي تسعين ومن نوع آخر خسة وتسعين ومن آخر ثمانية وتسعين فانالزمنا البائم باخذ مايساوي التسعين عائة فقد اختص الضرريه وان الزمنا المشترى مدفعه تسعين اختص الضرريه فيذغى وقوع الصلح على الاوسط والله تعالى اعلمهذا غاية ماوصل المه فهمي القاصر واللهاعلماليواطن والظواهرلارب غيره ولاربحي الاخبرة والجدلله اولاو آخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله تعالى على سدنا مجد وعلى آلەوصحبه وسلم وكان الفراغ منها فىحدود سنة ثلاثين ومائتين والف

تحبير التحرير في ابطال القضا بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغرير تأليف خاتمة المحققين وخلاصة المدققين عين آل طه وياسين مولانا العلامة الشريف السيد مجد افندى عابدين نفعالله تعالى به في الدنيا والدين وتغمده برجته آمين

عِنْ اللهُ الرَّالِيُّ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللّلْمِلْمُلْلِلللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّل

الحداواهب العقل * الذي مبزيه اهلاالعلم على اهل الجهل * وجعله خير شاهد عدل * على ثبوث ماصح بالنقل * لانقاذ من ذل * وعن الطريق ضل * والصلاة والسلام على ذي المقام الاجل * الحائز لقصبات السبق في مضماركل فضل .وعلى جيم الآل والا صحاب والأهل * عدد كل وابلوطل * مالي محرمواهل ﴿ أَمَا بَعِدُ ﴾ فيقول الفقير الى رحــة رب العــالمين * محد عابدين * كان الله له خير معين ورحم والدنه ومشاتخه والمسلمين * اندقد ورد على من ثفر صيدا سؤال وجواله لمفتيها محصله صحة الفسنخ نخيار الغبن بلاتغرير وصحة حكم القاضى بذلك فكتبت فيحانبه الجواب بما نخالفه ولماطول الكلام فيسان التوحمهوالتعليل ، العلمي بان من شصدر للافتا يكفيه القليل ، فلما وصل اليه ذلك جع له اخوه النائب في صدا وربقات سماها الرد المسدد * على من قول ان القول بالرد بالغبن الفاحش مطلقا غيرمعتمد كتب فيها السؤال وحواب اخيه * وحوابي الذي بنافيه * وكتب في الرد على حوابي ما ناهر الفهمهما مالايقاله ولا ترتضيه * كل فقيه نبيه وارسلا هذه الوريقات الى بعض الناس * ممنله في زعهما في هذا الشان احساس فاثني علمهما وصوب رأيهماونسب حوابي الي المناقضة والفساد * والاستدلال على ماننفي المراد. وأخبرني من حاءني بالسؤال ان معه كتابا ارسل اليه مشتملاعلي الطمن والذم في الفقير . وطلب مني الحواب عما قاله هؤلاء الطاعنون بلا تصور ولاتدبير * والحولي كثيرا وإنا امتنع لاشتغالي عاهو اهم * وخوفا من ضياع الوقت نخطاب من لانفهم . فلما لمار بدا من الجواب * لازهاق الباطل واظهار الحق والصواب * جعت هذه الرسالة ﴿ وسميتها ﴾ تحبير التحرير * في ابطـال القضا بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغرير * وقدت التسمية تقولي بلا تغرير * لأني ما قلت عنع الردمطلقا كاتعلمه في اثناء التقرير * حيث اذكر حاصل السؤال وجواب ذلك المفتى وحوابي واعتراض اخمهعلي حوابي ثم اعقب ذلك ممافي كلام هؤلاء الطاعنين من العوار * وان ما ننوه على شفا حرف هار ﴿ فَاقُولُ ﴾ ومحوله تعالى اصول ﴿ حاصلاالسؤال ﴾ في دارمشتركة بين قصر وبالغين باع البالغون حصّهم لزبد وباع وصى القصر حصتهم لزيد ايضا وحرر ذلك في حجة فيها الابراء من الغبن الفاحش والمسوغ الشرعي في حصة القصر وان الثمن ثمن المثل والآن ادعى البلغ والوصيءلي المشترى بالغبن الفاحش ﴿ فَهِلْ تَسْمُمْ دَعُواهُمَا وَلَلْقَاضَى

((TI)

الحكم بفسخ البيع حيث رآء انفع للقصر ولاعبرة لماكتب فيالحجة بل العبرة لما في الواقع (وهل الرد بالغبن الفاحش قول مصحح في المذهب (وهل تقدم بينة الغبن على بينة المشترى ان الثمن ممن المثل ﴿ وحاصل ﴾ الجواب نعم تسمع الدعوى المذكورة ولاعنع ماذكر فىحجة البيع واذا انكرالبلغ الابراء فالبينة على المشترى كاافتى به الخير الرملي حيث قال تسمع دعوى اليتيم وتقبل بينته على ان البيع كانبالذبن الفاحش ولايمنع من ذلكماذكر فيصك التبايع ولواقام المشترى بينة أن القيمة مثل الثمنواقام اليتيم بينة الغبن فبينة الغبن أولى انتهى (وذكر) في سؤال آخر في وصى قاض باع كرما لمهر زوجة الميت وعن ل الوصى واقيم غيره فادعىانه بغبن فاحش وبرهن على ذلك فاجاب نعم تقبل البينة انتهى (وذكر) في جواب سؤال آخران تقديم بينة الغبن مذكور في النزازية والخلاصة ومشمل الاحكام وغيرها وهوالراجح الذى عليه الاكثر والمذكور في بيض المتون الموضوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول انتهى (فاذا) رفع كل من البلغ اوالوصى اوخصم عنهما امرهما الى قاض وثبت الغبن وحكم القاضي بانفساخه حيث رآه انفع لجهة القصر صح حكمه ونفذ قضاؤه لماسمعت من النصوص الصريحة بان دعوى الغبن مسموعة والقائلون بالرد بالغبن كثيروناقوالهم معتمدة ﴿ قَالَ ﴾ الخير الرملي واما الرد بالغبن الفاحش فقد افتي به كثير من علمائنا مطلقا ومع الغرور اجع المتأخرونعليه وعللوا الاول بانه ارفق بالناس فاورآه القاضي وحكم بهنفذ اذهو قول معجم افتي به كثير من علمائنا انتهى مافي الخيرية (واذا) رفع حكم هذا القاضي ألى غيره من القضاة وجب عليه تنفيذه ولامجوز نقضه بعد استيفاء شرائطه سواءكان متفقاعليه المختلفافيه في محل بسوغ فيه الاجتهاد لقولهم في المتون والشروح واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه الاماخالف كتابا اوسنةمشهورة اواجاعا(قال) في الخيرية اما المتفق عليه فظاهر واما المختلف فيه فلانه بالقضاالمستوفي الشرائطار تفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا ممااج متعليه الامة واتفقت عليه الائمة ، * ومع ارتفاع الخلاف * كيف يسوغ الاستيناف * انتهى مافي الخيرية (فهذا) حاصل مااجاب به ذلكالمفتي (واماجوابي) الذي كشيته مجانبه فهوقولي الحمد لله تمالي الجواب عن هذا السؤال المذكور * على ماهو المحرر في كتب المذهب وممطور * ان يقال ان دعوى القاصرين بعد بلوغهم بان بيع الوصى كان بغبن فاحش مسموعة ونقله مامر في الجواب السابق ﴿ لَكُنَّ بَشُرُطُ انْ لَايْكُونَ وَقَتَّ الْبَيْمُ قد شهدت بينة بان الثمن هو ثمن المثل اذ ذاك بعد دعوى صححة لدى حاكم

شرعى فان قامت البينة وقت البيع كذلك لاتسمع دعواهم الآن ولاتقبل بينتهم الآن على الغبن الفاحش ﴿ لان البينتين اذا تعارضنا واتصل القضا باحداهمالاتسمم الثانية كماهو مشهور * وفي كتب المذهب مسطور * ومامر من تقديم بينة الغبن فذاك فهااذا لم بحكم بالآخرى * وعلله الحير الرملي في كتاب الدعوى بقوله لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وغبن فاحش للتنافي انتهى * وذلك بعد ماصر - فيصدر الجواب بقوله « ١ » لا يصم نقض الحكم الاول لاند بعد تاكده بالحكم السابق لابنقض ولايحول انتهى ﴿ وَأَمَا دَّءُونَ البَّالَغَيْنَ الَّذِبْنِ وَفَسَّحُهُمُ الْبَيْعِ بِهِ فَقْيُهَا اقوال ثلاثة قبل تصم ويفسخ مطلقا وقيل لامطلقا وقيل بالتفصيل ان غره نعم والافلاويه افتي اكثر العلماء رفقا بالناس ومشي عليهفيمتن التنوير آخر باب المرايحة * وفي الزيلمي والصحيم ان فتي بالرد ان غربه والأفلا * وبه افتي الخيرالرملي قبيل البيع الفاسد (حيث سئل) هل له خيار الفسخ به حيث غره بذلك (اجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحالة هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوي قاري الهداية فىثلاثة مواضع منها وكذاذكره الزيليي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب منع الغنمار * وكثير من الاسفار * فاختار بعضهم الرد مطلقا وبمضهم عدمه مطلقا والتعيم الذي نفتي به ان غره رد والا فلا انتهي (ونقل) قبله في الخيرية قوله وعلى هذا فتوانا وفتوى اكبثر العلماء رفقا بالناس انتهى (فان قلت) لماطلقتم الجواب في فسيخ القاصر بعدبلوغه بدون اشتراط التغرير (قلت) ان البالغ الدقل يصم شراؤه وبيعه لنفسه عاعن وهان فصم تصرفه لكن ان غي، البائم مثلا فهو معذور فيثبت له خيار الرد بخلاف وصى القاصر فان تصرفه في مال القاصر منوط بالمصلحة وليس من المصلحة سعه مال القاصر بالذبن الفاحش واويدون تغرير * كالايخني على الحاذق الحبير (وحيث)علمت ان الصحيح في البالغ انه ليس له الرد الابالتغرير فلو حكم حاكم في زماننا بالرديدون تغرير لمينفذ حكمه (قال) في الدر المختار من كتاب القضاء المقلد متى خالف معتمد مذهبه لاننفذحكمه وننقض وهو المختار للفتوى (وقال) ايضا ولوقيده الساطان بصييم مذهبه كزماننا تقيد بلاخلاف لكونه معزولا عنه انتهى والمسئلة شهيرة فهذاما يجب النعويل عليه في الجوابوالله تعالى اعلم بالصواب هذاما كتبته (والماالذي كتبه) نائب صيدا اخو المجيب الاولفهو قوله الحمدلله وحده والصلاة

١ > قوله لا يصح نقض الحكم الاول اى الحكم بانه عمل القيمة فافهم منه

والسلام على من لانبي بعده اقول (اما) قوله ان دعوى القاصر من بعد بلوغهم بأن سع الوصى كان بغنن فاحش مسموعة بشرط ان لايكون وقت البيع قدشهدت بينة بان الثمن هو ثمن المثل الى آخر عبارته فحسلم لاشك فيه ولاخفالانه معلوم مشهوروفي كتب المذهب مسطور وآنما ترك المحب هذا التقييد بالشرط في الحواب فيحتمل آنه للعلم مد من كتب الاصحاب وبحتمل ايضا ان نقول آنه اقتصر في حوامه على المسؤل (واما) قوله وحيث علمت ان الصميم في البالغ انه ليس له الرد الا بالغرىر فلوحكم حاكم فيزماننا بالرد بدون تغرير لمبنفذ حكمه فمنوع وغبر مسلم ومانقله عن الدرلانقوم حجة ولادليلا وذلك لأنا لمزرمن صرح من علمائنابان القول بالرد بدون تغرير ضعيف او غير معتمد حتى بقال ان المقلد متى خالف معتمد مذهبه لاننفذ حكمه وننقض وليس فعاذكره منالنةولمابدل علىضعف هذا القول اوانه غير معتمد كيف وقد صرح الخيرى عايه الرحة بأن الردبالغبن مطلقاً أفتى له كثير من علمائنا واله ارفق بالناس للوراء القانبي وحكم به نفذ اذهو مصح افتى به كثير من علمائنا انتهى * وهذا صريح منه رجه الله تعالى بان القول بالرد مطلقاليس بالغير المعتمد بلهو مصحح مفتىبه * وصرح أيضا في كتاب البيوع من فتاو بدحيث سئل عن خيار الغن الفاحش فاحاب ، قال في البحر من باب الرامحة والتولية نقلا عن القنيةمن اشترى شيأ وغبن فيدغينا فاحشا فله ان برده على البائم بحكم الغبن وفيه روالتان ونفتي بالرد رفقا بالناس * ثمرة لاخر وقع البيع بغبن فاحشذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازى فىواقعاته ان للشترى ان برد وللبائمان يسترد وهواختمار الى بكرالز رنحري والقاضي الجلال واكثرروايات المضاربةالرد بالغبن الفاحش وبديفتي * ثمرتم خلافهوبه افتى بنضهم وهوظاهر الرواية * ثم رقم لاخران غي المشترى المائع فله ان يسترد وكذا ان غرالمائم المشترى لهان يردوعلي هذا فتواناوفتوي كثر العلماء رفقابالناس انتهي ﴿ ومثله ﴾ في الدر المختار وعبارته واعلم اندلارد بغبن فاحش هو مالاندخل تحت تقويم المقومين فى ظاهر الرواية وبدافتي بعضهم مطلقا كإفي القنية ثمرة وقال ونفتي بالرد رفقا بالناس وعليه اكثرروايات المضاربة ومدفقي ثمرقم وقالمان غرماى غرالمشترى البائع اوبالعكس اوغره الدلال فله الردوالالاويه افتىصدر الاسلام وغيره انتهى ﴿ وَفِي شَرَّ مِ الْكَانُرُ لَلْعَيْنِي قَالُوا فِي الْمَغْبُونُ غَبِّنَا فَاحْشَا لَهَانُ رَدُّهُ عَلَى الْعُهُ مُحْكُمُ الغبن وقال إبوعلي النسني فيه روابتان عن اصحابنا وفقي برواية الرد رفقابالناس

وكانصدر الاسلام أبواليسرنفتي بإن الراد اذاقال للمشترى قمية متاعى كذا أوقال متاعى يساوى كذا فاشترى نناء على ذلك فظهر مخلافه لهالرد بحكم انهغره وان لم يقل ذلك فليس له الردوقيل لا يردكيف ماكان والصحيح ان يفتى بالردان غرهوالا فلاانتهى (وفي) حواشي الاشباء لا لامة الحزى رجه الله تعالى وقدذ كرالمصه في شرح الكانز الحلاف في الرد بالذبن الفاحش ثم قال فقد محرران المذهب عدم الرد بهولكن بعض مشانخنا افتى بالردو بعضهم افتى بدان غره الآخرو بعضهم افتى بظاهر الروابة منعدم الردمطلقا وبعضهم اخار الرديه اذالم يعلميه المشترىوكا يكون المشترى مغبو نامغرورا يكون البائع كذلك كافى فناوى قارى الهداية والصحيح انمامدخل محت تقوم المقومين يسير ومالامدخلفاحش انتهى ومثله في كثير من الكتب المعتمدة (ولم) ينصواعلى ان القول بالرد مطلقا غير معتمديل صريح عباراتهم ناطقة وشاهدة بانه مصحح مفتى به (واما)قول الخيرى وعلى هذافتوانا وفتوى أكثر العلماء رفقا بالناس فيحتمل رجوع هذا الضمير البارز «١» الى كل من القول بالرد مطلقا والقول بالرد مع التغرير أخذا من قوله رفقابالناس مع سوقه رُواية ظاهر الرواية لان كلا من القـولين فيه رفق بل الأول ارفق كما ذكره الخيرى بقوله وعلاوا الاول بأنه أرفق بالناس لكن رجوعه الى القول بالردمع المتغرس اوجه لانه اقرب مذكور وعلىكل فلادليل فيذلك علىان القول بالرد مطلقا غير معتمد فلايصلح حجة لمدعى عدم الاعتماد (وحيث) ظهرلك بهذه النقول التي اوردناها ان القول بالرد مطلقا ايضا قول معتمر مصحح افتي به كشير من علماننا كالقول بالرد معالتغرير قطعت وحزمت انه لوحكم بدحاكم نفذ ولاينقض لان الحاكم بهذا الحكم لمربكن مخالفامعتمد مذهبه بليكون قدوافق حكمه قولا معتمدا مصحا في المذهب ويكون قول صاحب الدر المقلد متى خالف معتمد مذهبه النح ليس واردا (وعلى) هذا فتول المجيب الاول فلو حكم حاكم به نفذ صحيح ويؤيده قول المرحوم الحيرى فلوراه القاضي وحكم يدنفذ اذهوقول مفحح افتي «١»قوله الضمر البارزقداحاد وافاد * فوق المراد * عذه العبارة السنية مسئله نحويه * تكتب عرارة الحل * اوخل الدقل * على ورق البصل * لأنها خفيت على البصريين والكوفيين كالكسائ وسيبوبه ونفطوبه وان خالوبه وهي ان لفظ هذا من الفاظ الضمائر لكنه لم يصرح بأنه ضمير غائب اوضمير حاضرو كأنه لاحتمال كلمن الامرين واماكونه ضمير متكلم فالظه انه لابجوز عند اهل البلدين فلتراجع المسئلة من الكتب المبسوطة فلعلها بعد الأمل توجد مضروطة منه

(4)

به كثيرمن علمانا وهوكاترى يصادم قول هذا المجيب الثانى فلوحكم حاكم بهلم ينفذ حكمه وحيث ادعى ازالقول بالرد مطلقاغير معتمد فيحتاج الى البيان والى اقامة الحجة والبرهان والافدى الاعتماد مثبت وغيره ناف والحق احق ان يتبع ورجم الله تعالى الامام اباحنيفة النعمان حيث قال اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه وسلم فعلى الرأس والمين واذا كان عن اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اخذنا من قولهم ولم نخرج عن قولهم واذا كان عن التابعين زاجناهم وفي رواية فهم رجال ونحن رجال وفي هذا القدر كفاية لاهل الفهم والدراية اه (هذا نص ماكتبه نائب صيدا ﴾ وقد ظن انه صاد صيدا • ولم يدر انه حاطب ليل • وجارف سيل * فانه نقل في كلامه ماهو جة عليه • ومسدد اسهم الرد اليه • وحيث لم يفهم ذلك • ولم يغنه ما البه هنالك • تعين البيان • واظهار الحق وحيث لم يفهم ذلك • ولم ينه مقول * ليس في سيوفها فلول * تقد دروع الباطل والمهم نا و تحطم ضلوعه قبل ان تسل من الاجفان

شعر

ولقد اقول لمن تحرش بالهوى * عرضت نفسك للبلي فاستهدف (فاقول)اعلماولااني قدكنت كتبت الجواب السابق على عجل فلم اصرح مجميع ما في حواب ذلك المفتى وحكم اخيه من الخلل * بل صرحت سعض ذلك * ظنامني بفهمهما مااشرت اليه هنالك * فاني ذكرت في جواب ان دعوى القصر بعد بلوغهم مسموعة ولماقل مثل ماقال ذلك المفتى أن دعوى وصيهم مسموعة اشارة الحانها لاتسمع ولكن اين من يفهم وبالاشارة يقنع ﴿ فَفِي ۗ الفتاوي الرحمية سنل فىوصى باع شجر اليتيم الموضوع فيارض الوقف المحتكرة هل بحتاج الى مسوغ شرعى كالعقار واهل تسمع دعوى هذا الوصى اندبغبن فاحش اوانه وقماولا (اجاب) لايحتاج الى مسوغ لان الشمجر من قسم المنقول لانه ليس محنموظا بنفسه وبيع الوصى للمقول جائز بلامسوغ وامادعوى هذا الوصى انبيعه بالغبن الفاحش لينقضه فلا تسمع لأنه يسعى في نقض ماتم من جهته فسعمه ردعليه الامااستشي وهذه ليست منذلك وامادعواه انهوقف فالصيح انهالاتسمع للتناقض كمافي الخاشة ولو اقام البينة علىذلك لاتقبل على الاحوط كافى الزيلمي في مسائل شتى والحالة هذه والله تعالى اعلم انتهى مافى الرحمية من كتاب الوصايا ﴿ فهذا ﴾ يدلك على خطأ ذلك المفتى في فتواه وعلى بطلان حكم اخيه فيماحكم به وامضاه * حيث كان ذلك الوصى لاتسمع دعواه * فانه ليس بخصم والخصم شرط صحة الحكم

بلاشك ولااشتباء * نعم لوادعي ذلك وصى اخر غير البائع يصم لمافي البرازية برهن الوصى الثاني ان الوصى الاول كان باعه بغبن فاحش اوباع العقار المتروك لقضاءالدين معوجود المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى (ولكن) الواقع في السؤال اندالوصى الاوللانهذكر معرفا اولاو ثانياو المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين ولوكان مراد المجيب اندوص أخركان الواجب عليهان يشير اليه * ثم أعلم انالعلمامانة وكتمه خيانة وانى بعد تحرير هذه الرسالة رأيت صاحب الاشباه استثنى مسئلة الوصى من قاعدة منسمي في نقض ما تم من جهته فافاد صحة دعواه وافتي به القر تاشي الغزى وهو خلاف مافي الرحيمية ويؤيدهان فيالدر المختار ان ببع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح آنتهى فحيث كانكذلك بجب فسنحمه لكن كتب السيد أبو السعودفي حاشية الاشباءما يفيدالتوفيق حيث ذكرعن الخانية وصياعمال اليتيم ثمطلب منه بأكثرفان القاضي يرجع الىاهل البصر والامانة اناخبره اثنان منهم انقيمته ذلك لايلتفت الىمن يزيد وأن كان في المزايدة يشترى باكثر وفىالسوق باقل لاينقض ببع الوصى بليرجع الىقول رجلين مناهل الامانة علىقول مجدوعلى قوالهما يكفي قول الواحد وعلىهذا قيمالوقفانتهى ووجه النوفيق انالقاضي بسؤال اهل الامانة يعليفساد هذا البيعفينقضه وانلم يدع الوصى بذلك وفىالتنوير وشرحه منالب عالفاسد واذا اصر احدهما على امساكهوعلم القاضي فسنخه جبرا عليهما حقا للشرع انتهى فعلمان سماع دعوى الوصى بذلك ائما تسوغ اذاعلم القاضي بفساد البيع مناهل الخبرة فهذا وجه مافى الاشباه والتمرتاشية امااذا لمريعلم القاضىذلكفلايلتفتالىدعواه لتكذيباهل الحبرةله ولتناقضه وسعيه فيلقض ماتم منجهته وهذاوجه مافي الرحمية وهذا معنى قول الخانية لايلتفت الى من يزيد فعلم انهذا النائب اذا حكم بالفسيخ بلا سؤال اهل الخبرة والامانة فحكمه باطل كيف والذكور فيحجة التبايع كام فىالسؤال انالثمن ممنالمثل ﴿ ومنجلة مافىجوابدمنالحال انه استشهد على صحة دعوى ذلك الوصى عافى الخيرية من سماع دعوى اليتيم بعدبلوغه وبما فيها أيضا من مماع دعوى وصى اخربعد عزل الاول فكأنه زعم فينفسه انه بلغ رتبة الاجتماد فىالمذهب حتى افتى بالقياس فان مسئلته فىدعوى الوصى الاولوقد علت اندعواه غيرمسموعة اسعيه في نقض ماتم من جهته الااذاعلم القاضي صدقه بسؤال اهل الخبرة بخلاف دعوى وصى اخراو دعوى اليتيم بعد بلوغه فانهلم يوجد منهما ذلك فكيف يصيم القياس والاستشهاد * ياعبادالله ماهذا الخلل والفساد

(man)

(ومنجلة) مافيهمن الخلل اندترايمنشروط صحة تلك الدعوى انلايكونوقت البيع ثبت انالثمن ثمن المثل فانه اذائبت ذلك لاتسمع دعوى الغبن كما بيناهم انه مذكور في حجة النبايع انالثمن ثمن ألمثل معصدور الابراء منالغبن الفاحش وقدتمرض فيالجواب لمسئلة الابراء ولم تتعرض لكون الثمن ثمن المثل أما تااوغير ثابت معانه لوثبت لميصم الحكم الذي حكم له اخوه النائب (واما جواب اخيه عنه بأنه لمهتمرض لذلك لكونه مشهورا فيكتب المذهب اولكونه اقتصر فيحوامه على المسؤل عنه فنقول يمكن ان يكون عالما بكونه مشهورا قبل انانبهه في جوابي عليه ولكمنه لمرقتصرفى جواله علىغير المشهور فكان عليه أفادة ذلك أيضاليفيده لمنكان حاهلانه ولاسما المقام مقام سان ومراده فسنخ عقد البيع السابق تنقدم بينةالغبن فلابدمن بيان عدم ماينافيه حتى يتمكن من فسنحه وايضالما اراداخو مالنائب ان يحكم بفسخ البيع وعلمان فيحجة التبايع كون الثمن ثمن المثلوالحجة فيعرف زماننا مايكتب فيها حكم الحاكم فكانعليه انمحتاط فيذلك ويسأل عنهفان كان لم بحكم الابعدالتثبت فقد فعل ماوجب * والافلاعجب (ومن جلة) مافيه من الخلل اندافتي نخلاف ماصرحوا باندهوظاهرالروايةوانه هوالمذهب وانه المفتى بدوانه هوالصحيح واندالذي افني ماكثر العلماء وانه الارفق بالناس واندالذي اجمعليه المتأخرون وهذه الالفاظ مذكورة في كلام ذلك النأئب الذى رديهجواتي ولم مدر انهاجة عليه اذا يبق شيء في الفاظ الترجيم اقوى من هذه الالفاظ التي خالفها ذلك المفتى واخوه *ولاشك ولاشبهة ان هذه الالفاط صرىحة في ان المعتمد في المذهب خلاف مامشيا علمدمن الفسخ بالغبن الفاحش مطلقا (وقد) نقلت عن الد المختار ان المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا نفذ حكمه و شقض وهو المختار وانه لوقيده السلطان بصحيم مذهبه كرماننا تقيد بالاخلار لكونه معزولا عنه اه ، وقد صرحوا بان المذهب والصيم وظاهر الرواية خلاف القول بالفسخ مطلقاوقدحكم ذلك النائب بالفسخ مطلقا فقد خالف معتمد مذهبه وخرج عماقيده مه السلطان ولا نفعه ماقبل آنه مدنفتي وعليه اكثرروايات المضاربة بعدماسمعتانهخلاف المذهب وخلاف ظاهر الرواية وخلاف المفتى مه وخلاب السميم وخلاف مااجع عليه المتأخرون* واما مانقله ذلك النائب واخوءعن الخير الرملي من ان الردبالغين الفاحش افتي مه كثير من علمائنا مطلقا ومع الغرور أجم المتأخرون عليه وعالموه بانه الارفق فلو رآه القاءَى وحكم به نفذ اذهو قول مصحح افتى به كثير من علماننا اه فانى لم اجده في فتاوى الحير الرملي بعد استقصائ مظانه مثل كتاب البيع وكتاب

القضا وكتاب الدعوى ولكن على تسليم وجوده وصحة نقله فكلامدفى لفاضى ألذي له رأى ونظر واستنباط وهو المعبر عندبالمجتهد فيالمذهب بدليل قولهفلو رآه القاضي فان الرأي ممنى الاحتهاد والنظركما يعرفه من سبركلامهم * قال البيرى فىشرحه على الاشباء هل بجوز العمل بالضعيف من الرواية فىحق نفسه نع اذا كان له رأى قال في خزانة الروايات العالم الذي يعرف معنى النصـوص والاخبار وهومن اهل الدراية بجوز له ان يعمل ماوانكان مخالفا لمذهبه اه وفي قضاء الدرالمختارعن القهستانى وغيره اعلم انكل موضع قالوا الرأى فيه للقاضي فالمراد قاضي له ملكة الاجتهاداه * و مه ظهر ان قول الخير الرملي فلور اه القاضي اي القاضي الذي له رأى في مواقع الاحتهاد وان كان احتمادا مقداً لأن القاضي الذي هو مقلد محض لاراي له و نما هو مثل المفتى المقلد ناقل و حاك لقول غيره كاصر حوا به ﴿ وَهَٰذَا اذَا كَانَ الصَّمَيرِ فَيَقُولُهُ فَلُو رَاهُ القَاضَى رَاجِعًا الَّيُّ الْأُولُ لَالَّي الشَّانِي الذى قال انه اجم عليه المتأخرون (وانكان مراده الفاضي المقلد وانه لوحكم بالرد مطلقا نفذ حكمه) فهو غيرمسلم بالنسبة الى قضاة زماننا لما علمت من انه خلاف المعتمد فيالمذهب وخلاف ظاهرالرواية ﴿ فَانَ قَلْتُ ﴾ اليسالقول بالرد مطلقا قولا معتمدا مصححا ايضا بدليل انه افتي به كثير (قلت) هذا هو منشاء الغلط في مسئلتنا فلابد في بيانه من زيادة الكشف والتحقيق * حتى يظهر الحق لذوى الثوفيق فنقول ق علمان الفول بفسخ البيع بالغين الفاحش مطلقا مخالف لظاهر الرواية وأن المذهب خلافه * وقد قال في البحر من كتاب القضاء أنما خرج عن ظهرالرواية فهوم حوع عنه والمرحوع عنه لم سق قو لاللمحتهداه، وقال في بال قضاء الفوائت ان المسئلة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية و ثبتت في رواية آخرى تعين المصير اليها اه يعني واما اذا ذكرت في كتب ظاهر الرواية ايضا تمين المصير الى ماهو ظاهر الرواية لما علمت من إن خلافه مرجوع عنه * وقال في انفعالوسائلان القاضي المقدر لانجوز له ان محكم الاعا هو ظاهر المذهب لابالرواية الشاذة الا ان منصــوا على ان الفتوى عليها اه يعني ولم ينصوا على تصميم ظاهر الرواية . قال في المحرمن كتاب الرضاع الفتوى اذا اختلفت كان الترجيم لظاهر الرواية ه وقال فيه من باب مصرف الزكاة اذا اختلف التحميم وحب الفحص عن ظاهر الرواية والرحوع اليه انتهي ﴿ وَقَالَ ﴾ فسه من باب التعليق عن الخانية اوقال لزوج طلقتك امس وقلتان شاءالله فيظاهر الرواية القول قوله وفي النوادر عن محمد لانقبل قوله ويقع الطلاق وعليه الاعتماد والفتوى احتياطا

الخلبة الفساد انتهى ﴿ قال ا محشيه الخير الرملي اقول وحيثًاوقع خلاف وتوجيم لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لأن ماعداها ليس مذهبا لاصحابنا وكماغلب الفسادفي الرجال غلب في النساء فيفتى المفتى بظاهر الرواية الذي هو المذهب ونفوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك انتهى ﴿ وَقَدَ ﴾ افتى بذلك في فتاواه الخيرية وقال بذبني ان لا يعدل عن ظاهر الرواية لماصرحوا به ان ماخرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة ولا قولاله ففي الحر ماخرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروه في الاصول من عدم امكان صدور قولين مخلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم بق قولاله الخ (وقوله) مذنبي بمعنى بجب بدليل قوله في عبارته السابقة فالواحب الرحوع الى ظاهر الرواية (فانظر) كيف اوجب الرجوع الى ظاهر الرواية مع عدم تصرمحهم ببصحه وتصرمحهم فىالقولالاخر بان عليه الاعتباد والفتوىوماذاك الالكوزماخالف ظاهر الرواية قولا مرجوعا عنه ليس مذهبالابي حنيفة فكيف بتأتى منه ان يقول في مسئلتناانه اذا رآ. القاضي وحكم به نفذحكمه معاعتقاده بان ذلك القاضي قدخالف الواحب عليه من اتباع مذهبه فتعين ماقلناه سابقا في أويل كلامه بعد صحة نقله عنه والا فلا حاجة الى التأويل (وفي) قضاء التنويروبإخذ اي القاضي كالمفتى يقول ابي حنيفة على الأطلاق ثم يقول ابي وسغب ثم يقول مجد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولانخبر اذا لميكن محتهدا (قال) شارحه بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لاننفذ حكمه وننقض وهو المحتار للفتوى كمابسطه المصه في فتاويه وغيره (ثم قال وفي شرح الوحبانية للشرنبلالي قضى من ليس مجتهدا كحنفية زماننا بخلاف مذهبه عامدا لاينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهماولوقيده السلطان بحييم مذهبه كزمانناتقند بلاخلاف لكونهمعزولا عنه انتهى ﴿ قلت ﴾ ويه علم ان قولهم واذا رفع اليه حكم قاض امضاء الا ما خالف كتابا اوسنة الخ انما هو في القــاضي الذي قضي بصحيح مذهبه فلو قضي يخلافه عامدا لايصم قضاؤه فلا ممنيه غيره وكرا لوناسيا عندهما وهو المعتمد (قال) في فيم القدر والوحم في هذا ازمان ان نفتي تقولهما لان التارك لمذهبه عدا لانمعله الالهوى باطللالقصد حيل واما الناسي فلان المقلدماقلده الالحكم عنمه لاعذهب غيره انتهى (وقال) ايضا هذاكله في القاضي المجتهد فالما المقلد فاغاولاه لحكم عنهبابي حنيفة فلاعلك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى (وقال) في الشر ببلالية عن البرهان وهذا صريح الحق

الذي يعص عليه بالنواجد انتهى ﴿ فقد ﴾ ظهر لك من هذه النقول الصريحة انهم أذا أفتوا بقولين متحالفين لايعدا، عن ظاهر الرواية التي هي نص المذهب وان من قال اذا كان في المسئلة قولان مصمان يخار المفتى الهما أراد فذاك إذا لميكن احدهما ظاهرالرواية بلكانا متساويين في كونهما ظاهر الرواية اوخلافه لانهما اذاصحا وكان احدهماظاهر الرواية يكونمعه زيادة رجحان وهوكونه نص المذهب وكون الآخر خارجا عن المذهب فهو كالولم يصرح بتصيم واحد منهما فانه مجب الاخذ بظاهر الرواية ﴿ فَاذَا كَانَ ﴾ ظاهر الرواية هو مذهب ابي حنيفة وكان خلافه خارجًا عن المذهب وهو هنا القول بفسخ البيع بالغبن مطلقا وقد صرحوا بأن الفتوى على كل من القولين وجب على المفتى والقاضى المقلدين لمذهب ابي حنيفة اتباع مذهبه لان مذهبه ماصح نقله عنه وهو المعبر عنه بظاهرالرواية وتحيم خلافه سقط بتضيمه فحيث تساوى التصمحان تساقطا فكأنه لم يسحيح واحد منهمافوجب الرجوع الى ماهو ظاهر الروابة ويكونهو الراجح والمعتمدفي المذهب ويكمون مقابله ضعيفا ومرجوحا لكونه خلاف المذهب (وا ـ ا) حكم القاضي المقلد بخلاف مذهبه لا يصبح حكمه لما علت من قول المحقق ابن الهمام ان المقلد انما ولاه ليحكم عذهب ابي حنيفة فلا علك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم (وقد) سمعت مافي الشرنبلالية عن البرهان من ان هذا صريح الحقالذي يعض عليه بالنواجذ (وقد) قال الله تعالى فاذا بعد الحق الاالضلال(وقال) العلامة قاسم في تصحيحه وأما الحكم والفتيا عا هومرجوح فخلاف الاجاع (وانت) قدعلت وتحققت ان كنت فهمت انالقول بالفسخ مطلقا خلاف المذهب وخلاف ظاهر الرواية وخلاف ماافتي به اكثر العلماء وخلاف الصحيح كام في النقول السابقة أولا وح فلاشك أنه يكون مرجوحا بالنسبة الى ماهو المذهبوظاهر الرواية (فيكون) ماافتي به ذلك المفتى وحكم نه ذلك النائب مخالفا للاجاع

شعر

فان كنت لاتدرى فداك مصيبة * وان كنت تدرى فالمصيبة اعظم (ومن) كان حاله هكذا لا ينبنى له ان يشبه نفسه بابى حنيفة ويمثل بقوله واذا كان عن التابعين زاجناهم وبقوله فهم رجال ونحن رجال فان من يزاجم في هدذا الشان * لابد ان يكون من فرسان ذاك الميدان والاقبل له ما قال الفائل * من الاوائل

اقول لخالد لما التقينا * تنكب لا يقنطرك لزحام

(ثم اعلم) ان كلا من المفتى والقاضى لابد ان يكون له معرفة واطلاع على ماهو الراجع في مذهبه ولايعمل بالتشهي ﴿ قَالَ ﴾ العادمة المحقق الشيخ قاسم اني رأيت من عمل في مذهبنا بالتشهى حتى محمت من لفظ بعض القضاة هل ثم حجر فقلت نعم اتباع الهوى حرام والمرجوح فيمقابلة الراجيح بمنزلة العدم والترجيم بغير مرجع في المتقابلات ممنوع وقال في كتاب الاصول لليعمري من لم يطلع على المشهور من الروايتين او القولين فليس له التشهى والحكم عا شاء منهما من غير نظر في الترجيم * وقال الامام أبو عمرو في آداب المفتى أعلم أن من يكتفي بأن يكون فتواه اوعمله موافقالقول اووجه فيالمسئلة ويعمل بما شاء من الاقوالوالوجوه من غير نظر في الترجيم فقد جهل وخرق الاجاع * وحكى الباجي انه وقعت له واقعة فافتوافيها بمايضره فلما سألهم قالواماعلمناانها لك وافتوه بالروايةالاخرى التي توافق قصده * قال الباجي وهذالاخلاف بين المسلمين ممن يعتد به في الاجاع انه لا بجوز * قال في اصول الاقضية ولافرق بين المفتى والحاكم لان المفتى مخبر بالحكم والفاضي ملزم به انتهى كلام العلامة قاسم (وقال) العلامة المحقق!بن حجرالمكي فىفتاواهالفقهية الكبرىقال فيزوائدالروضة انه لايجوزللمفتي والعامل ان يفتي او يعمل بماشاء من القولين اوالوجهين من غير نظر وهذا لاخلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجاع فيهما ابن الصلاح والباجي من المالكية في المفتى وكلام القرافي دال على ان المجتهد والمقلد لإيحل لهما الحكم والافتاء بغيرالراجح لانه الباع للهوى وهو حرام اجاء انتهى (فقد) بانالاعين والاسماع . انهذين الاخوين قدخرقا الاجاع * وسمجل على جهله من صوب رأيهما * وحسن الهما فعلهما ("نبيه) ثماعلم انه ظهر لي الان ههنا نظر دقيق * ومزيد تحقيق * * يحصل به التوفيق* بمعونة التوفيق * وذلك أنه تقدم في عبارة الخيرية نقلاعن البحر عن القنية ماحاصله ان الرد بالغبن الفاحش فيه روايتان وان بمضهم افتي بالرد رفقا بالناس وبعضهم افتى بعدمهوهذو ظاهر الرواية وبعضهم قال ان غر المشترى البائع اوبالعكس يثبت الرد وعلى هذا فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى (والذي) يظهر من هذه العبارة أن القول الثالث توفيق بين الروايتين بحمل الرواية الاولى على ماآذا كان الغبن معالتغرير والثانية علىماآذا كَانَ بِدُونَ تَغْرِيرُويؤُيدُهُ أَنْ مِنَ آفَتَى بِالرَّوايَّةِ الأولَى عَلَى فَتُواهُ بِقُولُهُ رَفْقَابَالناس كأعلل به أصحاب القول بالنفصيل فعلمانهم جلوا الرواية بالردالتي هي ارفق بالناس

على ما اذا كان مع النغرير وجلو الثـانية التي ليس فيهــا رفق بالنــاس على مااذاكان بدون تغرير اذلاتصلح علةواحدة لقولين متغايرين وهذا التوفيق ظاهر ووجهه ظاهر اذ الردمطلقاليس ارفق بالناس بلخلاف الارفق لانه يؤدي الى كثرة المخاصمة والمنازعة فى كثيرمن البيوع اذ لمتزل اصحاب التجارة يربحون فى بيوعهم الربح الوافرويجوز بيع القليلبالكثير وعكسه . والقول بعدم الردمطلقا خلاف الارفق ايضا . واما القول بالنفصيل فهو القول الوسط القاطم للشغب و الشطط «وخير الاموراو ساطها لاتفريطها ولاافراطها لان من اشترى القليل بالكثير *مع خداع البائع والتفرير * يكون بدعوى الرد مدنورا * وبائمه آثما ومازورا * (فلاجرم) ان قالوا وعلى هذا فتواناوفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس وقال الزيلمي انه الصحيح ومشي عليه في متن التنوير وعامة المتأخرين (ويظهر) من هذا ان مانقع في بعض الميارات كعبارة الدرالمختارمن اندافتي بالرد بعضهم مطلقا كافي القنيةغير محررلانه في القنية لم يذكر الاطلاق وكائن من صرح بالاطلاق فهم من عدم ذكر القيد في كل من الروايتين فحمله ماعلى الاطلاق ولم يلحظ مالحظه اهل التوفيق * ودفع التنافي بين الرواسين والتفريق * وارجاعهما الىروايةواحدة * ويالهامن فائدةواي فائدة * وكم لذلك من نظير * كايمر فه من هو بالفقه خبير * مثل تو فيقهم بين الروايات الثلاث المنقولة فيصلاة الوتر والروايتين فيصلاة الجماعة وغير ذلك اذلاشك انه اولى من التناقض في اقوال المجتهد وهذا شأن كل متناقضين ظاهرا في النصوص وغيرها مناقوال العلماء فانه يطلب اولا التوفيق فانلم يمكن يطلب الترجيم كاهومةرر في كتب الاصول وغيرها (معانه) قد صرح المحقق ابن الهمام في تحريره وكذا غيره بانالمنقول عنعامة العلماء في كتب الاصول انه لايصم لمجتهد في مسئلة قولان للتناقض فانعرف المتأخر منهما تعين كون ذلك رجوعاو الاوجب ترجيم مجتهد بعده بشهادت قلبه وان نقل عنه في احدهما ما يقويه فهو الصحيح عنده والعامي يتبع فتوىالمفتىالاتقي الاعلم والمتفقه يتبع المتاخرين ويعمل بماهوصوابواحوط عنده انتهى ملخصا (وقد) اشبعت الكلامفي هذه المسئلة في شرح ارجوزتي التي جعتها فيرسم المفتى فارجع اليها في هذاالمحل ترى مايشني العليل (وحيث)علمت انه لايصم في مسئلة لج مدقولان متناقضان علت انالحق الحقيق ، معاهل الوفيق * وانه الصواب * الذي لاشك فيه ولا ارتباب * وأنه ليس في المسئلة المتنازع فيها روايتان * ولاقولان متناقضان * بلقول واحد * لا مححد، جاحد ﴿ وعلى هذا ﴾ فما اجم عليه المتأخرون لم يخرج عنظاهر الروايةوعن هذا قال الزيلعي

انه الصميم وقدصرحوا بان مقابل الصيح فاسد وقدعلت ان المتفقه يتبع المتأخر بن وحيث فصل لنا المتاخرون هذا النفصيل لأنه لمبخرج عن الروايتين * بلهوعمل بها معاو بدصارتا متفقتين * واختلا فهما في اللفظ فقط لاختلاف الجهتين «وجب الرجوع اليه.والنعويلعليه (وقد)صرح العلامة الشيخ ابرهيم الحلبي في شرحه على منية المصلى بانه أذا جائت رواية أوقول مطلق وقيده المشايخ بقيد وجب اتباعهم (فحيث) اتحدث الروايتان بهذا التفصيل صارهذا القول هوالذي قالوا انه ظاهرالرواية واندالمذهب واندالصيمواند المفتى بدوح لميبق لناقول فىالمذهب بالرد مطلقا فضلا عن يكون قولا مصححا * اومعتمدا مرجحا (فان قلت) هذا التحرير لمنرمن ذكره * ولاسمينا مناظهره واشهره (قلت) نع هوكذلك واندمن فتم رب الممالك ، واختص بكشفه هذا العبد الحقير ، ببركة انفاس مشايخه خصوصا سعيدهم العالم النحرير . على أن الذي حررته ليس منعندي * ولاهن وَرَ زَنْدَى * بِلَهُو مَاخُوذَ مِنْ كَلَامِهُم * عَلَى وَفَقَ مِرَامِهُم * فَانْظُرُ فَيَا نَقَلْتُهُ لكمرتين * وارجع البصر كرتين فان رأيته ماخوذامن كلامهم فاقبله واطلبه * والافرده على واجتنبه بعدان تجتنب داء الحسد والاعتساف ، وتسلك سبيل الحقمع اهلالانصاف؛ وتنظر لماقيل لالمن قال ؛ وتعرف الحقبالحق لابالرحال (ولقد) انصف خاتمة النحاة العلامة ابن مالك * سلك الله تعالى به خير المسالك * حيث قال في خطبة التسهبل واذاكانت العلوم منحا آلهيه * ومواهب اختصاصيه * ففيرمستبعدان بدخر لبعض المتأخرين * ماعسر على كثير من المتقدمين ﴿ وَقَدْ ﴾ مَنْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْعَبْدُ الْحَقِيرُ مَنْ هَذَا القَبْيِلُ * بِشَيَّ كَثْيرٍ * يَعْرُفُهُ من اطلع على حاشيتي ردالمحتار * على الدر المختار * وغيرها من الرسائل . المؤلفة في تحرير المسائل، واقول ذلك تحدثًا نعمة الله تعالى، وشكرالها لتزداد على وتنوالي ، فاني البقن انذلك كله بقوته سمحانه وحوله وامداد وطوله * فالحمدللة الذي ننعمة تتم الصالحات * وتستزاد العطايا وتنتني البركات * هذا وقد كنتاردت ان اشمن سفن هذه الرسالة بانواع الغرر * واستخرج بغواص الفكر من محــار مناسباتها نفائس الدرر * ولكني من العوائق في قيود .وقديستغني نقليل الرشف عند تعذر الورود (نعم) نطق لسان الألهام . بما اقتضاه المقــام من النظــام (حيث قال تحدثًا بنع ذي الجلال)

على كشف الحوافي * لكل شهم موافي وما على اذا لم . يدر المقال مجافي

ياطالب الورد باكر « لقمتسى من سلافى فاشرب « المورد ورد روضى » وكل ثمار اقتطافى وكن حليف رشاد » واسلك سبيل انتصافى وخذ خلاصة علم « ودع سبيل اعتسافى « ۲ « وحل عاطل جيد » فدر عقدى صافى وذاك توفيق رأى » به زوال الخلاف فانم لم يجيزوا » على الفحول التنافى وذى مقالة صدق » والحق ليس بخافى

(تمة) لهذه المهمة اعمانى عذرت هذين الإخوين " عفا عنهما خالق الملوين "
لان حداثة السن * تنفخ الشن * وتحقق الوهم والظن معانه غبنهما الغبن الفاحش مع التغرير * من هو فى زعهما انه علامة نحرير * وقد علت ان صاحب التغرير غضوص بالردعليه و بتصويب اسنة الطعن اليه " حيث قال من جلة ماحر رقله * واتبعه بختمه * وما اجاب به الاخوان * تقربه العينان " وتصفى اله الاذنان اذ ليس الخبر كالعيان * وجواب الشام لايسام ولا نقوم به الميزان اذ سدره بنافى آخره " واوله ناقض ثانيه وناكره * هذا وعبارة الدرتنادى على كلامه بالفساد * وعلى ماقاله من الضعف بالكساد * على انه صرح فى غير موضع من ذلك الكتاب " بان المسئلة اذاكان فيها قولان مسمحان جاز القضاء والافتاء من ذلك الكتاب " بان المسئلة اذاكان فيها قولان مسمحان جاز القضاء والافتاء باحدهما ولاشك ان التصميح فيها مختلف كاثراه فى النقول المتقدمة ولا يجوز نقض الحكم بعد وقوعه صحيحا معتبرا فافهم * و عجبا لمن يتصدى الافاده * ويستدل بما سفى مهاده * ولله در القائل

و كم من عائب قولا صحيحا * وآفته من الفهم السقيم (انتهى ماكتبه بقله) وانبابه عن ضعف علمه وسقمه * فياعبادالله من بنصفى من هذا البتان والافترا * والترهات الباطلة بلامرا * متى كان مااجاب به الاخوان * تقر به العينان * بعد ماسمعته من ساطع البرهان * على انه في الدرك الاسفل من البطلان * ومن اين نافي اول كلامي آخره * و ناقضه و ناكره * و متى كان في مسئلة قولان مصححان ومن اين نافي اول كلامي آخره * و ناقضه و ناكره * و متى كان في مسئلة قولان مصححان وقوله ورد بكسر الراء وسكون الدال المهملة امر من الورود والواو فيه عاطفة وقوله ورد الشانية بكسر الواو وسكون الراء والاشراف على الماء وغيره « » قوله وحل امر من التحلية

حقى لايقوم بكلاى ميزان * بعد ماسموسه من البيان * الذي لا يخفى على من لهادنى انصاف واذعان * لكونه منصوص اساطين العلماء الاعلام * الذين ازاح الله بانو ارهم الظلام * واماعبارة الدر المختار * وكذا بقية عبارات الائمة الاخيار * فقداف صحت عافى مقالته هذه من العوار * ودمرت جيع مااتت عليه باذن ربها اى دمار (واما) قوله لاشك ان التصحيم فيها مختلف * فنقول نع عند من لايفرق بين المختلف والمؤتلف * ولا يعرف معنى الصحيم والضعيف * ويعتقدان كل مستدير رغيف * ومن هذه شأنه لا يعتبر بشكه واعتقاده * ولا باصداره وايراده (فقد) قالوا ان معرفة راجح المختلف فيه من من جوحه ومن البه قوة وضعفا * هونهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم دون الضعفا (وبهذا) ظهراك ان تعجبه صادر من المشمرين في تحصيل العلم دون الضعفا (وبهذا) ظهراك ان تعجبه صادر من نفسه عليها وما انشده من البيت متوجه اليها * اذقد بان من هو صاحب الفهم السقيم والاحق بالنفيف والتلويم * ومن يسمى الى الهجا بغير سلاح فان دمه براق و يستباح السقيم * والاحق بالنفيف والتلويم * ومن يسمى الى الهجا بغير سلاح فان دمه براق و يستباح شعو

ياسالكابين الاسنة والقنا * انىاشم عليك رائحةالدم

وان السيف اقطع ما يكون اذاهز * والجواد اسرع ما يكون اذا لز *ولكن الاولى ان احبس الهنان * واغد حدى السيف واللسان * واعدل عن الرالقرى * الى نارالقرى * واضرب عايستحقه ذلك القائل صفحا * لنمقدولو على راى العامرية صلحها * فلعل من خطأ ابن اخت المه * بنى ذلك على حسب فهمه * لاقصدا منه الى اخفاء الحق الا بلج * واظهار الباطل المسمهم

شعر

ولست بمستبق اخالاتلمه * على شعث اى الرجال المهذب وليس ذلك منباب الطعن والوقيعة * وانماهولتعرف المغتربنفسه وصون احكام الشريعة * ويرجم الله تعالى الشيخ خيرالدبن حيث قال فى الجواب سؤال ردفيه على بعض معاصريه * مع كونه عمن بماثله ويضاهيه

ومارمت ذما للمجيب واثما * خشيت اقتحاما في قضاء محرم وكيف واحكام الشريعة واجب ، صيانتها من كل دخن مذم

(وقد) آن اناحبس عنان القلم عن الجريان * في حومة ميدان البيان بعدما بان فجر الحق وانتشر في آفاقه * و تعزق ثوب ليل البياطل البيم من اطواقه * راجيا منه سجانه ان ينزع مافي القلوب من عل و يجمل قصدنا اظهار الحق و يجمعنا في حظيرة قدسه في ارفع محل وان يعفو عن عثراتنا

وزلاتنا وخطيئاتنا وان يوفقنا جيعا لصالح العمل « ويحسن ختامنا عند انتهاء الاجل » وصلى الله تعالى على سيد ناومولا نامجدخاتم النبيين » وعلى آلمو صبه اجمين » والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين » آمين والحمد لله رب العالمين «وذلك فى نصف جادى الآخرة من شهور عام ثمانية واربعين ومائتين والف على يدجامعها افقر العباد » واحوجهم الى رحمة مولاه يوم التناد » محدامين بن عمر عابدين غفر الله تعالى ذنوبه » وملاء من زلال العفو ذنوبه آمين

تنبيه ذوى الافهام على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعدالا براء العام لسيدى المرحوم السيدالشريف مجمد عابدين رجه الله تعالى ونفغنا به آمين

مِلْهُ السَّمْنِ السَّهِ السَّمْنِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّهِ السَّالسَّمْنِ السَّهِ السَّالسَّةِ السَّال

الحديلة الله الهادي الهادي الى طريق الصواب * والصلاة والسلام على النبي الاواب * والآلوالاصحاب * ماغاب نجموآب (وبعد) فيقول الفقير محدامين * ابن عرعابدين مغفر الله تمالىله ولوالديه * ولمن له حق عليه * هذه رسالة سميتها تنبيه ذوى الافهام على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعدالا براء العام * والداعي الىج مهاحادثة وقعت في عام احدى وخسين بعدالمأتين والالف في رجل بهودى اسمه روفائيل ادعىعلى وكيل ورثة رجلاسمه علىاغا بأن المدعى كانعندهمبلغ دراهم معلومة وديعة لورثة رجل اسمه أبراهيم افندى وانالمدعى دفع ذلك المبلغ الى على أغا ليدفعه الى ورثة ابراهيم أفندى وأن على أغا مأت و لم يدفع ذلك المبلغ فاجاب وكيل ورثة على اغابانكار ذلك وادعى على روفاً بيل اليهودي بانك كنت ابرأت على اغا ابراء عاما واثبت الوكيل الابراء العام لدى الحاكم الشرعي ومنع الحاكم الشرعي المدعى من دعواه المذكورة وصرحله الحاكم الشرعي بأنك ممنوع منهذه الدعوى والنقير كنت حاضرا مجلس الحكم وقاللي اليهودي أنالم أبرئد ابراء عاما وانما قلت له ليس بيني وبينك اخذ ولااعطاء فاجبته بأن دعواك دفع المبلغ اليه اعطاء فهو داخل تحت اقرارك وبعد ثبوت الابراءالعام لا كلام (ثم) بعد مدة ادعى اليهودي على الوكيل المذكور بانعلى أغاكان أقربعد الإبراء المذكور بإن المبلغ باق فى ذمته لورثة ابراهيم افندى واثبت اليهودى ذلك وكتب الحاكم الشرعي بذلك مراسلة وارسلها الىحضرةالوزير المعظم حكمدار بلاد الشام ايده الله تعالى بتوفيقه على الدوام ولم به شعث الاسلام وذلك لاجل تحصيل المبلغ منورثة على اغافحصل لحضرة الوزيرايده الله تعالى شبهة في ذلك لأُنبات بسبب الحكم السابق عنع اليهودي من دعواه وبغيره من الاسباب * التي اورثت لحضرته الارتباب * فارسل الى المراسلة الاستفتاء عن الحكم الصادر فيها (فاجبت) بان الحكم الثاني المذكور فيها غير واقع موقعه ثم طلب مني بيان ذلك فيينته ثم ارسل حضرة الوزيرايده الله تعالى بتوفيقه الجواب الى الحاكم الشرعى فادعى انهذا الجواب غير صحيم وكتب بعض عبارات ظن انها تدل لما يقول وارسلهاالى حضرة الوزيرابده الله تعالى فارسلها الى الفقير اطلب الجواب عاهوالحق والصواب * ولما كانام ولى الامرواجب الامتثال * بادرت الى ذلك بدون امهال (فاقول) و محوله تعالى اجول «لا بداو لامن ذكر صورة المراسلة المذكورة شم ذكر صورة

(1) =)

جوابي الذي اجبت به ثم ذكر حاصل ماقاله الحاكم الشرعي ادام الله توفيقه لما برضي (الماصورة المراسلة فهكذا) معروض الداعي لدو انكماد عي دوفائيل الصراف على الشيخ حسن افندى الحوفري الوكل الشرعى عن ورثة المرحوم على اغاالترجان بإنالمدعى فيجسنة ٤٧ دفع العلى أغا لترجان ٥١٥ ليوصولهم لورثة المرحوم الراهيم افندى قاضي المدينة المنورة وانعلى اغاحينان كانمتسل طرابلس الشام في اثناء محرمسنة ٢٥٠ اقربالمبلغ اندباق في ذمته لورثة ابراهيم افندي ومنذ ايام فياثناء الشهر الذي مضي ادعى على المدعى احدورثة الراهيمافندي وقبض منه من اصل المبلغ ١١٥٠ طالب المدعى عليه بالمبلغ من متروكات على اغا المرقوم فسئل فاحاب بالانكار لذلك وذكربان علىاغا قبل سفرهمن دمشق لطرابلس صدر اليمنه وبين المدعى الراء عام واعترفالمدعى لدى الحاكم منمدة ثلاثة اشهر بكونه الرأ ذمة على اغا قبل سفر وفور فناوان ذلك لانفيدلان في ذلك التاريخ ما كانت ورثة ابرهيم افندى ادعت بشئ وانذلك المبلغ منحقوق الورثة لايملكه المدعى ولايسرى اقراره مهولاالابراء عنملاسما اقرار على اغابالمبلغ لورثة ابراهم افندى ونقائه فيذمته في التاريخ مؤخرعن تاريخ الابراء الذي ادعى مدفذلك دفع ويلزم اثماته وطلب من المدعى بينة باقرار على اغا في التاريخ المرقوم فثبت اقرار على اغا الترجان في محرم سنة ٥٠ بالمبلغ بدمته لورثة ابراهم افندي بشهادة شاهدين مشمو لين بالتزكية الشرعية وثبت على ورثة على أغا الترجان ٥٥١٥ لورثة ابراهيم افندى وللدعى والامر اليكموحرر فيغرةذاسنة ١٢٥١ وفيذيلهذه المراسلة ختم الحاكم الشرعي (فهذه) صورة المراسلة ولم بذكر فيها حكمه الاولء لي المدعى قبل هذه الدعوى الثانية بنحوثلاثة اشهر فانؤكيل ورثة على أغاجاب المدعى بأنه ابرأ المورث قبل سفره الى طرابلس الشام ابراءعاماو كتب الحاكم الشرعي الى الفقير صورة هذه الدعوى لاكتبله جوابها فكتبت لهانه اذاثبت الابراءالعام لاتسمع دعوى روفائيل على الوكيلبدفعه المباخ للورث لانديدعى إ عليه دفع ذلك بطريق الامانة والابراءالعام يشمل الامانة هذا معني ماكتبته وليس فى ذهني نفس الالفاظ المكتوبة ثم اتفق انى كنت في مجلس الحاكم الشرعي المذكور بمد ايام فتوقف فيماكتبته له واراني عبارة من الخانية ظن انها تخالف ذلك فذكرت لدانه لامخالفة فقال المدعى ثبتعلىكالابراء العام ومنعممن دعواه المذكورة وامر ترجانه نقبض المحصول منه ثم بعد بحوثلاثة اشهر رجعالمدعى الى الحاكم الشوعي وقال عندي بينة على اقرار على اغا بان ذلك المبلغ بأق في ذمته

لورثة ابراهيم افندى فسمع دعواه الثانية واثبت له المبلغ وجعل هذه الدعوى الثانية دفعا للدعوى الاولى كاذكره في المراسلة المرقومة ولاادرى لاي شيء سكت عن التصريح بالحكم الاول(واماصورة جوابي)عن المراسلة فهكذاالذي ظهر لنابعد التأمل في هذه المراسلة ان الحكم الصادر فيها غير واقع موقعه لامور *منها ان روفائيل ادعى انه سلم المال لعلى اغاليدفعه لورثة ابراهيم افندى فصارعلي اغامو دعاو لاتسمع الدعوى بالوديعة بعد الابرأ العام الشامل لكل الدعاوى * ومنها استنادروفائيل الى اقرار على اغاعند الشاهدين ببقاء المبلغ لورثة ابراهم افندى فهذا اقرار للورثة فتكونالمطالبةلهم لالروفائيل لانه لم يقر ببقاءالمبلغ ألروفائيل. حتى بدعى بدروفائيل. ومنها انورثة ابراهيمافندى اذااخذوا المبلغ منروفائيل لايثبت لهالرجوع بدعلي ورثة على اغالان الدعوى بعد الابراء العام لا تصح الابشى حادث بعده وهذا المال الذي مدعمه روفائل على الورثة بدعى أنه دفعه له في ج سنة ٤٧ وهذا الدفع سابقعلي ثاريخ الابراء فهو داخل تحتالابراء فلاتسمع الدعوى به وكون على اغا اقربه لاينفع المدعى اما اولا فلانه لم يقربه للمدعىبل اقر به لورثة ابراهيم افندى واما ثانيافلانه لو كان اقراله للمدعى يكون اقر بشيُّ سابق على الابراء فهوا داخل في عوم الابراء للله السمم دعواه به على كل حال * والله تعالى اعلم بحقـائق الاحوال * فهذا ماظهر لي انتهي ﴿ وَامَا مَاقَالُهُ ﴾ الحاكم الشرعي * وفقه مولاه لما رضي * فذلك اعتراضه على جوابي في مواضع (فنها) اعتراضه على قولي فصارعلي اغا مودعا الخ فقال الودائع محفظ بالهانها ولا يصح الابراء عن الاعيان فلا يصم الابراء عن الوديعة قال فيالبزازية والابراء متى لاقىءينالايصم فصاروجوده وعدمه عنزلة ولهذا الاصل فروع كثيرة منها مافي قاضحان اذا ابرأ الوارثالوصي ابراء عاما بان اقرانه قبض تركةوالده ولم يبق له حقمنها الا استوفاء أثم ادعى في يدالوصي شيأ وبرهن تقبل ثم نقل محوه عن عجة الفتاوي باللغة التركية ثم قال وكتب الفتاوي مشعونة بامثال هذه المسائل فغفل هذا المفتى المخطى عن هذا الاصل والفروعات وماتفكر بان الوديعة عين محفوظة وبالخصوص اذا اقر بعد الابراء ببقائه عنده وحكم بان لاتسمع الدعوى بالوديعة بعد الابراء على زعمه بان لفظ الابراء اذا صدريشمل كل الدعاوى واقوال الفقهاء على خلافه كاعلت فخطأ حكم الشرع عِذَا الزعمالفاسد واخطأ انتهى كلامه عفالله عنا وعنه ﴿ واقول ﴾ هذا الكلام يقضى منه العجب (اما اولا) فلانه ناقض به حكمه السابق فانه حكم على اليهودي بعدم سماع دعواه بسبب الابراءالعام وكنت حاضرًا في محلس حكمه

(daise)

ومنعه من مطالبة ورثة على اغا بالبلغ المدعى به فاذا كان ذلك الابراء لايشمل الوديعة التي زعمها اليهودى فكيف ساغ له الاقدام على هذا الحكم وهويعتقد ان الابراء العام لايشمل الاعبان وان اقوال الفقهاء على خلاف ذلك (واماثانيا) فلان ما ادعى أنه خطأ وانه زعم فاسدفهو غير صحيح فيلزم عليه تخطئة عامة الفقهاء فانهم اتفقوا على انالابراء العام يشملالاعيان وغيرها وماذكره من فرع الخانية فهو خارج عن القاعدة نصوا على استثنائه منهالعلة استحساسة كاستعرفه وماذكر. من أن الابراءعن الاعيان باطل فذاك في الابراء المقيد بها كالوقال ابرأتك عن هذه الدار اوهذا العبد وحادثتنا ليست من هذا القبيل لأن الذي ثبت عند الحاكم أن البهودي الرأ على أغا الرأ عاما فلذلك منعه من دعواه دفع المال (ولالد) من اثنات ماقلناه بالنقول الصححة . والادلة الصرمحة *حتى لاستى لطاعن كلام * وترتفع الشبه والاوهام * ولنذكر أولاً الابراء عن الاعيان * ومافيه من التفصيل والبيان ، ثم نذكر الابراء العام الذي هو المقصودفي هذا المقام * ثم نذكر الفرع المار عن قاضي خان * وأنه مستثنى من القاعدة بطريق الاستحسان (قال) في الاشباه والنظائر لايصم الابراء عن الاعيان والابراء عن دعواها صحيم فلو قال ابرأ تك عن دعوى هذه العين حم الابراء فلاتسمع دعواه بها بعده الخماذكره في القول في الدن ﴿ وَقَالَ ﴾ في الحانية الابراء عن العين المفصوبة أبراء عن ضمانها وتصير امانة فى يد الغاصب وقال زفر لايضم الابراء وتبقى مضمونة ولوكانت العين مستهلكة صم الابراء وبرئ من ضمان قيمتها ﴿ وَقَالَ ﴾ في جامع الفصولين ولو قال برئت من دعواى في هذه الدار لا سبق له حق فيها و كذا لوقال برئت من هذا القن سق القن وديعة عنده ويبرأ من ضمانه ﴿ وَقَالَ ﴾ في الحلاصة أقام البينة على الرائه عن المفصوب لايكون الرأ عن قيمة المفصوب وانما هو الراء عن ضمان الرد لاعن ضمان القمة لأن حال قامه الرد واحب علمه لأقمته فكان ابراء عاليس بواجب انتهى (قلت) يعني لما كان الواجب حال قيام المفصوب هو رد عنه لاضمان قيمته كان الابراء ابراء عن ضمان الرد لأنه الواجب الآن فلو هلك بلاتعد لايضمن لان الرد لم بنق واجباعليه بل صار عنزلة الوديعة نخلاف مالو منعه بعد الطلبفهاك اواستهلكه ضمن لانه لم يبرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء (وقال) في الاشباه فقولهم الابراء عن الاعيان باطل معناه لاتكون ملكا له بالابراء والا فالابراءعنها لسقوط الضمان صحيح او يحمل على الامانة (وقال) فىالدر المنتقي شرح الملتقي قولهم الأبراء عن الاعيان بأطل معناه أنالدين لاتصير

ملكا للمدعى عليه لاانه سبق على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح على بعض الدىن فانه أغايبرأعن باقيه فيالحكم لافيالديانة فلوظفر مهاخذه ذكرهالقهستاني والبرجندي وغيرهماواما الابراء عن دعوى الاعيان معجيم انتهى (ومثله) في حواشي الاشاه للحموى عن حواشي صدر الشريمة للحفيد (قلت) وحاصله ان الابراءعن نفس الاعيان باطل ديانة فلاتبرأ به الذمة وصحيح قضاء فلا تسمع الدعوى عليه تخلاف الابراء عن دعواها فهو صحيح مطلقا فلافرق في القضاءبين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيثلاًتسمم الدعوى بعده على الشخص المبرأ (وتمام) تقر رهذه المسئلة في رسالتنا المسمات اعلام الاعلام في احكام الابراء العام ﴿ وَعَا ﴾ قررناه ظهر لكانقولهم الابراء عن الاعيان لايصح ليس على اطلاقه وظهرلك وجه دخول الاعيان فيالابراء العام لان الابراء العاميشيل الاعيان والدعوى وقدعلت أن الأبراء عن دعواها صحيح ﴿ وَلَنْذَكُمْ ﴾ لك كلامهم في الابراء العام فنقول (قال) في العمادية عن الخانية اتفقت الروايات على ان المدعى لوقاللادعوى لى قبل فلاناولاخصومة لى قبله يصم حتى لاتسمع دعواه عليه الافي حق حادث بعد البراءة انتهى (فانظر)رجك الله كنف عبرباتفاق الروايات على أنهلاتسمع الدعوي بعد الابراء العام الابشيء حادث ويه تعاالزعم الفاسد من الصحيح . وتعلمن ارتكب الخطأ الصريح ﴿ وقال ﴾ في المحيط من باب الاقراربالبراءة وغيرها ولو اقر انهلاحق له قبل فلان مجوز و برئ من كل قليل وكثير ودنووديعة وكفالة وحدوسرقة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لى نكرة فىالنفى والنكرة فىالننى تعم وقوله لاحق لى يتناول سائر الحقوق المالية وغيرها (ثم قال) وكذا لوقال فلان برئ من حق فهو برئ عن الحقوق كلها لانه حِمله بريئًا عن حقّ واحد منكر ولاتنصور البراءة عن حق واحد منكر الا بعد البراءة عن الكلُّ فصار عاما من هذا الوحه الى آخر كلامه (وقال) في الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان بدخل في هذا اللفظ كل عين و د ن وكل كفالة اواحارة اوجناية اوحدانتهي (وقال) في الىحر قال في المبسوط ومدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين ودين وكل كفالة اوجناية او احارة او حد النح (وقال) العلامة ابن نجيم في رسالته في الابراء ناقلاً عن الاصل للامام مجد من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له ان بدعي حدا ولاقصاصا ولاارشا ولاكفالة ننفس ولامال ولادننا ولأوديعة ولاعارية ولامضاربة ولا مشاركة ولاميرانا ولاداراولاارضاولاعبداولاآمة ولاشيآ من الاشياء ولاعرضا

ولاغيره الاشيئًا حدث بعد البراءة انتهى (وقال) في القنية لوقال لاتعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان ﴿ وَفِيهَا ﴾ أيضًا لوقال ليس لي معه امر شرعي يبرأعن دنه وعن دعواه في العين ولوقال لادعوى لى عليك اليوم ليس له ان يدعى بعد اليوم (وقال) في الاشباه لاتسم الدعوى بعدالابراء العام الاضمان الدرك ومااذا ابرأ الوارث الوصي ابراء عامابان اقرانه قبض تركة والده ولمبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في بد الوصي شيئا من تركة ابيه وبرهن بقبل ثم ذكر مسئلتين اخريتين (فانظر) رجك الله تمالى الى هذه النقول * عن الائمة الفحول * التي لايمترى صوارمها فلول.ولا ثواقبها افول * كيف صرحت بان الابراء العام لاتسمم بعده الدعوى بدينولا عين ولاوديعة ولاغيرها * فكيف يعترض على من افتي بقولهم بأنه مخطى وانه ذو زعم فاسد وان اقوال الفقهاء على خلافه مع أنا لمنر احدا خالف كلامهم . سوى من لم يفهم مرامهم (وانظر)عبارة الاشباء كيف ذكر مسئلة قاضي خان المارة على وجه الاستثناء من قاعدة الابراء العام حيث صم هنا دعوى الوارث على الوصى بعد أبرائه اياه الابراء العام وقدتحير العلماء الاعلام في وجهاستثنائها وذكرواله طرقا احسنهاماقاله شيخ الاسلام القاضي عبدالبر ابن الشحنه في شرحه على المنظومة الوهبانية انه انما تسمع دعوى الوارث على الوصى استحسانا لا قياسا لقوة شبهة عدم معرفته عايستحقه من قبلوالده لقيام الجهل بمعرفة مالوالده على حهة التفصيلوالتحر ترتخلاف مااذا كان مثل هذا الاشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنواسماع دعوا. هنافتأمله انتهى (ونقل) هذاالجواب السيد الحموى فيحاشية الاشباه واقره وارتضاه وبمثله أجاب الشيخ خير الدين الرملي * وتمام الكلام على ذلك مع الجواب عن نقية المسائل المستشاة في الاشباء ذكرناه في رسالتنا اعلام الاعلام (فقد) ظهر لك انماافتينا به هوالحق والصواب * بلاشك ولاارتباب * لانه الموافق للمنقول في عامة كتب للاصحاب * كما لايخني على أولى الالبابوان مسئلة قاضي خان لاترد على ذلك لانهامستثناة * ولانقاس علمها مسئلتنا بلاأشتماه * لأنها خارجة عن القياس * ومأخرج عن القياس فغيره عليه لايقاس * على أن القياس لايسوغ لغير المجتهدين من العلماء المتقدمين * فكيف بجوز لاحد منا ان يتجاسر على رد كلامهم * و ترك تعظيمهم واحترامهم (فان) قال المعترض ان الحادثة ليس فيها الراء عام (فنقول) له ان البينة قد قامت لديك بان المدعى ابرأ ابراء عاما وقد حكمت انت بذلك ومنعت المدعى

من دعواه الوديمة فكيف نقضت حكمك الاول واثبت لهالرجوع * على ورثة على اغا بلاسند مشروع * بل محجرد ما ثبت عندك أنانيا من قول على اغا ان المباغ الذي قدره كذا باق عندي لورثة ابراهيم افندي فانهذا الاقرار أصدر منعلي اغا فيطرابلس الشام على مازعمه المدعى وشهوده لافي مجلس المخاصمة حتى يكون شبهة فى الاعتراف بقبض ذلك المباغ من المدعى بل هو اقرار مبتدأ في غيبة المدعى بان المباغ الذي قدره كذا باق فىذمتى لورثة ابراهيم افندى فهذا اقرار للورثة المذكورين بذلك المبلغ فدعوى روفائيل الآن انى دفعت ذلك المبلغ لعلى اغالا تثبت بحجرد اعتراف على آغا فى طرابلس بماشهدت به الشهود اذلايلزم من قول على أغا ذلك المبلغ في ذمتي لورثة ابراهيم افندي ان يكون هو المبلغ الذي ادعى المدعى الآنانه اودعهعند على اغاولادلالةلذلك عليه بوجه من وجوءالدلالات لاشرعا ولاعقلا ولاعادة نعم لو كانت الدعوى قائمة وادعى روفائيل على على اغا بانى دفعت اليك مباغ كذا لتوصله الى ورثة ابراهيم افندى فقال فى جوابه هو باق فيذمتي لورثة ابراهيم افندي يكون في العادة اعترافا بدعوى المدعى انددفع له هذا المبلغ لان السؤال معاد في الجواب اما مجرد سماع الشاهدين اقرار على اغا فى بلدة اخرى بانه باق فى ذمتى لورثة فلان مبلغ كذا من الدراهم لايكون اعترافا بدعوى اليهوديعلي ورثتهانى دفعت ليه كذاليوصلهالي ورثةفلان فهذا ماكتبته في الجيواب عن المراسلة ان هـذا اقرار لورثة ابراهـم افنـدى فتكـون المطالبة لهم لا لروفائيل اليهودي وهذا كله مع قطع النظر عن ثبوت الا براء العام واما بعد ثبوته فلا كلام لانك قد سمعت ان الابراء العام لاتسمع بعده الدعوى الابشى حادث وهنالم محدث للمدعى شئ اصلا لماسمت من انهذا الاقرار للورثة لاله (وممااعترض به) الحاكم الشرعي ان قولي تكون المطالبة لهم لالروفائيل مخالف لماقال في البداية ومن اودعرجلا وديعة فاودعها الرجل بلااذن المودع الاول عند آخر غيرعياله فهلك فلهاى للمودع الاول ان يضمن الرجل وليسلمان يؤاخذ الاخروهذا عندابى حنيفة وقالاله انيضمن ايهما شاء انتهى قال فقول المفتى بكون المطالبة للورثة خلاف قول ابى حنيفة وان بنينا الكلام على قول الامامين تكون الورثة مخيرة فاذا اختار الورثة تضمين اليهودى فلامجوز رجوع اليهودي على المودع الثاني بمدكونه ضامنا واداه باس الشرع الشريف وانتقل هذا المال الى اليهودي واماابراؤه فقدعرفت أنه غيرمانع من الدعوى واقراره اورثة ابراهيم افندي اقرار بعين هذا المال الذي ضمنوه اليهودي

على ان كتب المذهب مملوءة بهذه المسائل فيالت شعرى عاذا يتعجاسر المفتى على التفوه بهذه الالفاظ المخالفة لاقوال الأئمة تجاوزالله عنهانتهي (اقول) هذا المعترض معذور في هذا الكلام لانه بناه على مافهمه منان اقوار على اغالورثة ابراهيم افندى اقراربانه وديعةعنده لروفائيل وقدعمت انه لادلالة لهعلى ذلك لاعقلا ولاشرعاولاعادة والالزمان كلمن اقر بمال لزيد أن يأتي رجل اخر ويقول انااو دعت عندا هذا المال لتدفعه لزيد وانزيدا اخذمني هذاالمال فيثبت لي ان ارجم بدعليك لكونك اقررت بانالمال لزيدولا يخفي ان هذا الكلام * لايقول بداحد بمن لدادني المام * بمسائل الاحكام * وحاشى لله ان تكون كتب المذهب مملوءة مهذه المسائل * التي لانقول بهاعالم ولاجاهل * فكيف يتجاسر على الحكم بما يخــالف اقوال الأُمَّة * بلسائر الامة * واماما نقله عن البناية فهو حق لاشهة فيه * ولكن لامناسبة لنقله في هذه الحادثة كالايخفي على نبيه * لعدم ثبوت الاستيداع * بوجه من الوجوه الصحيحة بلانزاع (وبما اعترضبه) انقولي في الجواب انورثة ابراهيم افندى اذا اخذوا المبلغ لا يُبت له الرجوع به الخ فقال ان منشاه عدم التفكر في ان الدعوى لا تصم الابحق حادث والتضمين هوالحق الحادثلان روفائيل وقت دفعه المبلغ لعلىافا ماكان هــذا المبلغ حقه بلكانحق ورثة ابراهيم افنــدى فلمــا اخذ الورثة حقهم من اليهودي بالتضمين بدفعه بغيرام هم حدث له حق عندعلى اغاوان كان تاريخ الدفع سابقاعلى تاريخ الابراء الاترى انالمدنوناذا احال دائنه مدينه على رجل وقبلكل وأحد منالمحتال والمحتال عليه الحوالة وأبراء المحتال ذمة المحيل أبراء عامائم تحقق التوى يرجع على المحيل ولايمنعه الابراءالعام وهذا مشهور ومعمول به بلا خلاف ولااختلاف الى آخرماقال (اقول) وهذا الكلام ايضامن جنس ماقبله مبنى على مافهمه وحكم بدمن ثبوت الوديعة لروفائيل عند علىاغا بمجرد اقراره المذكور وقدعلت بطلانه فان روفائيل اذا ضمنه ورثة ابراهيم افندى ذلك المبلغ لاعترافه بإنه دفعه لعلى اغا بلااذنه كيف يسوغله الرجوع بدعلى ورثةعلى اغا بحجر د اعترافه إنه دفع المبلغ لعلى اغا ولاسما بعد شبوت ابرائه العام ولم يثبت كون على اغا قبض المبلغ من روفائيل وانما ثبت أنعلى أغا أقرلورثة أبراهيم أفندى بمبلغ كذا من الدراهم (على) ان ذلك الاقرار لم يثبت حقيقة لان على اغا قربه لورثة ابراهيم افندى فلابد من دعواهم عليه بهواما روفائيل فهواجني في هذه الدعوى ودعواه انه دفع المبلغ لعلى اغاغير مسموعة بعد ثبوت الابراء العام فاذا كان ممنوعا من دعوى الدفع المذكوركيف يتأثى لهاثبات انعلى اغااقر لورثة ابراهيم افندى وليس وكيلا

عنهم ولاخصما بوجه من الوجوه مع انهم لم بدعوا بهذا الاقرار على ورثة على اغا ولاوكاوا احدابهذه الدعوى بلادعو ابدعلى روفائيل فكيف تسمع دعوى روفائيل بهاوالحال اندلا عكنه اثبات مقصوده بهافقدعم ان هذه البينة التي شهدت باقرار على اغا باطلة لم ينبت بها حق لاحد لعدم الخصم الشرعي فالحكم بها ايضا باطل لماهومقرر من ان الحكم لابدان يكون بعد حادثة من خصم حاضر على مثله فاذا كان كذلك فكيف يسم انيقال انروفائيل بمدتضمين ورثة ابراهيم أفندى اياهذلك المبلغ ببث لهحق حادث بعدالا براء العام فلا عنعه الابراء العام من دعواه به فاين الحق وابن المستحق ماهذا الاشتباه ولاحول ولاقوة الابالله (واما) ماذكرهمن مسئلة الحوالة وقولهان هذا مشهور ومعمول بدفهوصحيم ولكنقوله بلاخلاف ولااختلاف غيرصحيم لمافى البزازية وغيرهامن انالحوالة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه عندابي بوسف وقال مجد هي نقل المطالبة وعمرته فيما اذا ابرأ المحتال المحيل عن الدين لا يصم عند ابي يوسف لانتقال الدينوصح عندمجدانتهي ولامخني ان المعتمد قول ابي يوسف مشي عليه في الكنز وغيره وصححها صحاب الشروع فيكون المعتمدان الابراء المذكور غيرصيم ويكون وجوده كمدمه وهذا اذاكان الابراء عن نفس مال الحوالة فكذا اذاكان الابراء عاما فيصع الرجوع بالمال عند تحقق التوى لعدم صحة الابراء عنه واما علىقول محمدبصحة الابراء فمقتضاه آنه لارجوع له بعد النوى ولاقبله لانمقتضي صحة الابراء ان تعرأمنه ذمة المحمل لقول مجدسقاء الدىن فيذمته فقد صادف الابراء ذمة مشغولة بالدن فسقط فلا نثبت للمحتال الرجوع مدفكيف يصع ان بقال بلاخلاف ولااختلاف معان كثيرا من العلماء رجم قول مجد بل الرجوع مبنى على قول ابي يوسف المعتمد * ثم هذا عند اعتراف الخصمين بالحوالة كالانخفي امااذا انكر الحوالة اصلافلا تسمع دعوى المحتال بشئ بعد الابراء العـام لاحوالة ولادننا ولارحوعا بدنن ولاشك انمسئلتناكذلك لان الوديعة غيرمعترف بها فالدعوى بهاغير مسموعة بعدالابراء العام كماقررناء فكيف تقاس على مسئلةالحوالة الممترف مهاوىقال آنه تُثبت الرحوع مما قبل الابراء العام ﴿ وَمَا ﴾ اعترض مدعلي قولي في آخر الجواب واماثانيا فلا أنه اوكان اقربه للمدعى يكون اقربشئ سابقعلى الابراء فهوداخل في عموم الابراء فلاتسمع دعواه به فقال ان الفقهاء قالوا ان الاقرار بعد الابراء صحیم النح (اقول) ومرادی بذلك ان على اغاً لوقال ان المبلغ الذي قدره كذا بلق في ذمتي لروفائيل لانتفعه هذا الاقرار في دعواه المذكورة لانروفائيل بدعي عال اودعه عند على آغا ليسلمه لاصحامه وهم ورثة أبراهم أفندى والذى أقريه

على أغا مال في ذمته اروفائيل وهولم يدعى بذلك بل ادعى و ديعة سابقة على الابراء العام فلاتسمع دعواه بها نعم في دلالة العبارة على هذا المعنى خفاءولكن هذا الجواب غيرمحتاج اليهلان الواقع انعلى اغا اقرلورثة ابراهيم افندى لالروفائيل وقدعلت انروفائيل ليس خصما في اثبات هذا المبلغ المقربه للورثة المذكورينوان دعواه بدغيرصحيحة لكونه فضوليا فىالدعوى لان المقرلهم لم يدعوابه على ورثة المقر ولم يوكلوا المدعى بالدعوى بلادعوا عليه انالهم عنده وديعة فاقربها وادعىانه دفعها لعلى اغافضمنو الوديعة باقراره المذكور ولاشك انالاقرارحجة قاصرةعلى المقرولم تصمح مندالدعوى على ورثة على اغابتسليم الوديعةاليه للأبراء العام الصادر منه لعلىاغالدى بينة شرعية ولاسما وقدحكم به الحاكم الشرعي ومنع روفائيل من دعواه الوديعة فلا تسمع دعواه أنيا ﴿ قَالَ فِي الاشباه ﴾ المفضى عليه في حادثة لاتسمع دعواه ولابينته الااذا ادعى تلقى الملك منالمدعى اوالنتاج اوبرهن على على ابطال القضاء كاذكره العمادى والدفع بعدالقضاء بواحد مماذكر صحيح وينتقض القضاء انتهى ولاشك اندعواه الثانية ليست بواحدة بماذكر بل هي دعوى باطلة غير مرضية * لاصحة لها بوجه من الوجوه الشرعية كما قررناه * واوضَّحنــاه وحررناه * واذا كانت هذه الدعوى من المقضى عليه باطلة كيف يسوغ سماعها ويقبل * فضلا عن الحكم بهـا ونقض الحكم الاول * فقد ظهر ظهور الشمس * بلاخفاء ولا ابس * ان الحكم الثاني غير صحيح * كا دل عليه النقل الصريح * الذي لاشبهة فيه * ولامطمن يعتربه * والله سمحانه وتعالى أعلم بالصواب ، واليه المرجع والماب ، وقد نجزت هذه العجالة الجليلة ، في اوقاب قليلة * ليلة الحيس السابع من ذي الحجة الحرام الذي هو ختام عام سنة احدى وخسين وماتين والف * من هجرة منتم به الالف * وزال بدالشقاق والحلم * صلى الله تعالى عليه وعلى آله الكرام ، واصحابه العظام الذين ترجو باتباعهم حسن الختام

اعلام الاعلام باحكام الاقرار العام ظائمة المحققين المرحوم السيد مجدعابدين نفعنا الله به آمين

اقر بواحدانية الله تعالى اقرارا عامافياول مااتفوه * واحده واشكره وابرأ الى حوله وقوته من كلحول وقوة * وأصلىواسلم على نبيه مجدالذي اعتنى بشأنه ونوه * وختم به المرسلين وتوجه بتاج النبوه * وعلى آله واصحابه ذوى المرؤة والفتوه * صلاة وسلاما يناسبان سموه وعلوه وينقذانا من السقوط في كلُّ كوة وهوة * ومخلصانا من كل راى مسفه وفعل مشوه وقول مموه (امابعد) فيقول افقر العالمين * الى رجة ارجم الراجين * مجدامين بن عر عابد بن * الماتريدي الحنفي * عمد مولاه ببره الحنى * ولطفه الخنى * واحسانه الوفى * ان مسئلة الاقرار العام ، قدحارت فيها الافهام * ولاسما اقرارالوارث بقبضه جيع ماخصه من التركه * وأنه لم يبق له حق فيا خلفه مورثه وتركه * فقد كثر فيها النزاع * وشاع وذاع * حتى انافضل المتأخرين الشيخ حسن الشرنبلالي * اسكنه مولاه في جنانه العوالي . الف فيهارسالة سماها تنقيم الاحكام * في حكم الابراء والاقرار الخاص والعام * جع فيها كثيرا من نقول المذهب * واسهب فيها واطنب * ثم وفق بين بعض العبارات وحرر * بما لا يخلو بعضه عن تأمل و نظر * فاردت ان اذكر بعض نقوله * التي او دعها في فصوله * واضم اليها بعض النقول * عنا مُمتنا الفحول * ومايظهر للقريحة القريحة * والفكرة العليلة الجريحة *في التوفيق بين العبارات المتعارضة * التي يظن أنها متناقضة * وجعت ذلك في رسالة (سميتها) اعلام الاعلام * باحكام الاقرار العام * اورفع الاوهام المشكك عن اقرار الوارث بقبض التركه * ورتبتها على مقدمة وستة فصـول * وعلى خاتمة هي المقصد[والنتيجة لتلك النقول * فاقول ومن الله تعالى اطلب التوفيق * والتمسك بعرى إ الصواب على التحقيق ﴿ المقدمة ﴾ في الفاظ الاقرار والابراء ومايكون منها خاصاً وعاماو احكامها ﴿ قَالَ ﴾ في المحيط من ماب الاقرار بالبراءة وغيرها قال هو ترى ا عالى عليه تناول الديون لان كلفعلى لاتستعمل الافي الديون فلاتدخل تحتم االامانات واذا قالمن مالى عنده تناول مااصله امانة ولانتناول مااصله غصب اومضمون لان كلة عندى تستعمل في الامانات لافي المضمونات الاترى انه لوقال لفلان عندى الف درهم كان اقرارا بالامانة والبراءة عن الاعيان بالاسقــاط والابرأ باطلة حتى لوقال برأنك عنهذا العين لايصم لان العين لاتقبل الاسقاط فاما ثبوت البراءة عن الاعيان بالنفي من الاصل او بردالمين الى صاحبه فهو صحيم حتى لوقال

يعنى عند رجود المنازع لاملك لى في هذا العين ثم ادعى انه ملكه لم تصم دعواه * وقوله هو برئ ممالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة وليس بانشاء للابراء فمعمل على سبب تتصور البراءة بذلك وهوالنفي من الاصل اوالر دالي صاحبه تصحيحالتصرفه * واذاقال رئ ممالي قبله برئ عن الضمان والامانة لان كلة قبل تستعمل في الامانات والمضمونات جيما ولايدخل الدرك والعيب فيدنص عليه في بيوع الاصل والجامع * ولوقال برأت من فلان او برئ مني فلان تتناول نفي الموالاة لاالبراءة عن الحقوق لانهاضاف البراءة الى نفسه دون الحقوق التي عليه فلايصير الحق مذكورا به الاترى ان البراءة من نفس الغير تكون اظهار اللعداوة والوحشة معدو البراءة من الحق الذي علمه تكون انعاما علمه واظهار اللمحبه * ولواقر انه لاحق له قبل فلان مجوزو برئ من كل قليل وكثيرد ين ووديعة وكفالة وحدوسر قة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لى نكرة في النفي والنكرة في النفي تعم قوله لاحق لي يتنــاول سائر انواع الحقوق المالية وغيرا لمالية ولفظ قبل يستعمل في العين والدين والمضمون والامانة جيعا قال فلان قبيل فلان اي ضمينه ويقال قبل (بكسر القاف وفتح الباء) فلان كذااي عنده مال عين او دين بخلاف مالوقال لفلان قبلي الف يتناول الدين دون العين لان لفظ قبل يستعمل في الدين والدين جيمًا لكن ذكر الفا وأحدة والألف الواحدة لاتكون عينا ودينا فرجعنا الدين لان استعمال الناس لفظ قبل في الدين اكثر اما ههنا مجوز ان يكون المقر له برئيا عن العين والدين جيعا فامكن العمل بعموم هذا اللفظ فحملنا لفظ قبل على عومه ولفظ حق على عومه وكذا لوقال فلان برئ من حق برئ عن الحقوق كلها لانه جعله بريئا عن حق واحد منكر ولاتنصور البراءة عن حق واحـ منكر الابعدالبراءة عن الكل فصار عاما منهذا الوجه بخلاف قوله لفلان قبلي حق لان الحق مذكور في الائبات لافي النفي ويتصور الحق الواحد بدون ثبوت الكل كإيقال رأيت رجلا يتباول رجلا واحدا فالخاص لايجعل عاما الا لضرورة والضرورة فيالنفي فان نفي الادنى لانتصور الاننفي الكلكقولهمارأيت رجلاً لا يتصور نفي رؤية الواحد الا ينفي رؤية الكل فجمل الخاص عاما في النفي للضرورة انتهى مافي المحيط باختصار ﴿ اقول ﴾ ماذكره من انه لوقال هو برئ ممالى عنده يتناول الامانة دون المضمون صرح بدغيره لكنه خلاف عرف الناس في زماننا فينبغي ان يتناول الجميع بقرينة العرف * وقد صرح في الخانية بان الكفيل اذا قال عندي هذاالمال يكون كفالة وقال الزيلعي مطلقه محمل على العرف * وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمانًا انتهى وفي الاشباء من قاعدة العادة محكمة

نصه الفاظ الواقفين تبنى على عرفهم كما فىوقف فتع القدىر وكذا لفظ الناذر والموصى والحالف وكذا الاقارير تبني عليه الافهانذكر انتهى ﴿ وَفَي ﴾ الذخيرة ولو اقرائه ليس لى مع فلان شئ كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين انتهى ﴿ اقول ﴾ وهذا ايضا خــلاف عرف الناس اليوم بلالعرف استعماله في الدين ﴿ وَفِي ﴾ الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين ودين وكل كفالة اواجارة اوجناية اوحدانتهي ﴿ وَفِي ﴾البحر قال في المسوط وبدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين او دن وكل كفالة اوجناية اواجارة او حد فان ادعى الطالب بعد ذلك حقالم نقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعدالبراءة لأنه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم انتهى ﴿ وَقَالَ ﴾ الشَّيخ زين في رسالته في الابراء مانصه وفي الاصل من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له أن بدعى حداولاقصاصاولاارشا ولاكفالة بنفس ولامال ولادينا ولاوديعةولاعارية ولامضاربة ولامشاكة ولاميراثا ولادارا ولاارضا ولاعبدا ولاامة ولاشيئا من الاشياء ولاعرضا ولاغيره الاشيئاحدث بعدالبراءة انتهى ﴿ وَفَي ﴾ العماديةعن الخانية اتفقت الروايات على ان المدعى لوقال لادعوى لى قبل فلان اولاخصومة لى قبله يصم حتى لاتسمع دعواه عليهالافي حق حادث بعد البراءة انتهى (وفي) الذخيرة وإن ادعى حقا بعد ذلك وإقام بينة فان ارخ وكان الناريخ قبل البراءة لاتسمع دعواه ولاتقبل بينته وانكان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ بل ابهم الدعوى ابهاما فالقياس ان تسمع دعواه و محمل ذلك على حق واجب له بعد البراءة وفي الاستحسان لانقبل بينته انتهى (وفي) البزازيةوهذا بخلاف مااذا قال كلمافي يدى لفلان فحضر فلان لياخذ مافى يده وادعى انهذا ايضا داخل فىالاقرار وادعى المقر انه ملكه بعد الاقرار فالقول قولالمقرالاأن يبرهن المقرله على قيامه وقت الاقرار وهذا التفريع على اصل الرواية واما على اختيار مشايخوخوارزم وعليه الفتوى فهذا الكلام محمولءلي البر والكرامة فلا يتأتى النزاع انتهى ﴿ اقول ﴾ يعني أن قوله كلمافي بدى لفلان يقصد به البر والكرامة لاحقيقة الاقرارفلايلزمه موجبهلكن قد تد لءالقرائنعلي ارادةالاقرار اوعلى عدمه فيعمل عوجبها ﴿ وَفَى الْفَنْيَةُ لُوقَالَ لَاتَّمَلَقَ لِيعَلَى فَلَانَفُهُو كَقُولُهُ لاحق لي قبله فيتناول الدنونوالاعيان ولوقاللاحق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان وان اقرآنه لادعوى لدقبل فلان ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره تسمع انتهى (وفى) جامع الفصولين ابرأه عنجيع الدعاوى فادعى عليه مالابو كالة

اووصاية تسمم مخلاف مالواقربمين لغيره فكما لاعلكان مدعيه انفسه لاعلك ان مدعمه لغير. بوكالة او بوساية انتهي (وفي) القنية لوقال ليس لي معدام شرعي يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين ولوقال لادعوى لي عليك اليوم ليس له ان مدعى بعد اليوم انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الخلاصة رحل ابرأرجلا عن الدعاوي والخصومات ثم ادعى عليه مالا بالارث عن ابيهان مات ابوء قبل ابرائه صم الابراءولاتسمع دعواه وان لم يعلم عوت الاب عند الابراء انتهى ﴿ ومثله ﴾ في النزازية وحامع الفصولين (وفي) الفواكه البدريه لوابرأه مطلقا اواقرانه لايستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الابراء اوالاقرار مشغول الذمة بشيُّ من متروك ابى المقر ولم يعلم المقر بذلك ولاعوت اسه الابعد الاقرار والابراءلايكون له المطالبة بذلك ويعمل الاقرار والابراء عمله ولايعذر المقر انتهى ﴿ وَفَي ﴾ مداننات الاشباء لوابرأ الوارث مدنون مورثه غير عالم بموت مورثه ثممانميتا فبالنظر الى انه اسقاط يصم وكذا بالنظر الى كونه تمليكا لان الوارث لو باع عينا قبل العلم عوت المورث ثم ظهر موته صح انتهى (وفي) القنية ابراءة بعد الصلمعن حيع دعاوله وخصوماته صم والالمحكم بصحة الصلحانتهي (وفي الحاوي الحصيري) ذكرا صلحا وفي آخره وانه الرأه عن جيع دعاونه وخصوماته قال الراؤه عن جيم دعاوله وخصـوماته صحيح انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الخـانية الابراء عن العين المغصوبة الراء عن ضمانها وتصير امانة في لد الغاصب وقال زفر لا يصمح الابراء وتبتى مضمونة ولوكانت العين مستهلكة صمح الابراء وبرئ من ضمان قيمتها انتهى (وفي) جامع الفصولين قال المدعى لادعوى لي قبل زيد اولاخصومة لي قبله بطل دعواه الا في حادث بعده ولو قال برئت من دعواي فيهذه الدار لا سبقي له حق فيها و كذا لوقال برئت منهذا القن سبق وديعةعنده وببرأ من ضمانه انتهى ﴿ وَفِي ﴾ الخلاصة اقامالبينة على الرآله عن المفصوب لايكون الراء عن قيمة المفصوب وانما هوالراء عن ضمان الرد لاعن ضمان القيمة لانحال قدامه الرد واحب عليه لاقيمته فكان الراءع اليس لواحب أنتهي (اقول) يعني لماكان الواجب حال قيام المغصوب هور دعينه لاضمان قيمته كان الابراء ابراء عن ضمان الرد لاندالواجب الآن فلوهاك بالاتعدم لايضمن لان الردلميق واحباعليه بل صار عنزلة الوديعة تخلاف مالومنعه بعد الطلب فهلك اواستهلكه ضمن لانه لم ببرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء (قال) في الاشباه فقولهم الابراء عن الاعبان باطل معناه لاتكون ملكاله بالابراء والافالا براء عنها لسقوط

الضمان صحيح او محمل على الامانة انتهى (وفي) الدر المنتقي شرح الملتقي قولهم الابراءعن الاعيان باطل معناه أن العين لايصير ملكاللمدعى عليه لاأنه ستي على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح على بعض الدين فانه انمايبراء عن باقية في الحكم لافي الديانة فلوظفر لهاخذه ذكره القهستاني والبرحندي وغيرهما واماالا براءعن دعوى الاعيان فصحيم انتهى (ومثله) فيحواشي الاشباه للحموي عنحواشي صدر الشريعة للحفيد (قلت)اى لوله على آخر الف فانكره المطلوب فصالحه على ثلثمائة من الالف صح ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة كا فله المقدسي في شرح نظم الكنز عن المحيط فهذا نظيرالا براءعن الاعيان * وحاصله ان الابراءعن نفس الاعيان باطل ديانة فلا تبرأ ذمة المبرأ صحيح قضاء فلاتسمع الدعوى عليه بخلاف الإبراء عن دعواها فهوصحيح مطلقاوالا لمهبق بينهمافرق ولعلوحهه انالابراء عن دعواها نقتضي تمليك العين اولاكمافي اعتق عبداءعي بالف فأنه يمعني بعه مني واعتقه عني كاقررفي كتبالاصول و -فيصمحقضاء وديانة مخلافالابراء عنالاعيان فانمباطل ديانة فقط لانه حيث لم عكن اسقاط العين بالابراء لم عكن تضمنه معنى التمليك بخلاف اسقاط الدعوى فانه صحيح فيصم تضمنه التمليك هذا ماظهرلي فتأمله و حفلا فرق في القضابين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيث لاتسمع الدعوى بعده على الشخص المبرأ فقط وهذااذااضاف البراءة الى المخاطب فلو اضافهاالي نفسه لاتسمع دعواه على احداصلا (قال) في لوالو الجماقيل كتاب الاقرار رحل ادعى على رحل دارااوعبداثم قال المدعى للمدعى عليه الرأتك عن هذه الدار اوعن خصومتي في هذه الدار اوعن دعواي في هذه الدار فهذا كله بأطل حتى لوادعى ذلك تسمع و لواقام البينة تقبل مخلاف مااذاقال مرئت لاتقبل بينته بعده وكذلك اذاقال أنامرئ من هذا العبد فليس لهان يدعى بعده لان قوله ابرأتك عن خصومتي في هذه الدار خاطب الواحد فله ان يخاصم غيره مخلاف قوله رئت لانداضاف البراءة الى نفسه مطلقافيكون هو بريئاانتهى (ومثله) فى الخلاصة حكما وتعليلافقوله حتى لوادعى ذلك تسمع اي لوادعاه على غيرالمخاطب بدايل التعليل اما لوادعاه على المخاطب فلاتسمع قضاء سواء قال ابراتك عن هذه الدار اوعن خصومتي اودعواي فيها ﴿ قَلْتُ ﴾والظه انهذا -يث كان الخصم منكرا امالواعترف بالعين للمدعى تسمعالدعوى علمه ويكون الراؤه عمنيالالراء عن ضمان الرد فلاننافي مام عن الخائمة والخلاصة (قال) في الاشباه وفي احارة البزازية انالابراء العام الما عنم اذالم نقر بان العين للمدعى فان اقر بعده ان العين للمدعى سلماله ولا منعه الابراء انتهى ﴿ قَلْتُ ﴾ وهذا نخلاف الاقرار بالدين

بعد الابراء العام فال) في الاشباه ابراءه ابراء عامائم اقر بعده بالمال المبرأ منه لا يعود بعد سقوطهانتهي (وقال) الشرنبلالي في وجهالفرق بينهمااذا أقربالمين للدعي فالام بالدفع المدمتجه بامكان تجدد الملكفيها مواخذة لهباقراره تصححا الملامه على طريق الاقتضا نخلاف الاقرار بالدين بعد الابراء منه لكونه وصفاقد سقط آفلا يمود أنتهى (هذا) وقد ذكر في المحرفي فصل صلح الورثة ان الابراء عن الاعيان باطل ثم قال كذا اطلق الشارحون هناو الذي تعطيه عبارات الكتب المشهورة التفصيل * فان كان الابراء عنها على وجه الانشاء فاماان يكون عن العين اوعن الدعوي ما * فان كانءن الدين فهو باطل منجهة انادالدعوى بهاعلى المخاطب وغيره صحيم منجهة الابراءعن وصف الضمان، وان كانعن الدعوى فان كان بطريق الخصوص كااذا ابراه عن دعوى هذه الدار فائه لاتسمع دعواه على المخاطب وتسمع على غيره ولهذا قال فىالولوالجية الىاخر عبارتها المارة انفا وانكان بطريق التعميم يعنى بلاتقييد بدعوى عين خاصة فله الدعوى على المخاطب وغيره ولهذا قال في القنمة افترق الزوجان وابرأكل واحد منهما صاحبهعن جيع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لاتبرأ المرأة منها ولهالدعوى لانالابراء انما ينصرف الىالديون لاالاعيان انتهى * وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله هو برئ ممالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلاتسمع الدعوى وكذا اذاقال لاملك لي في هذه العبن ذكره فى المبسوط والمحيط * فعلمان قوله لااستحق قبله حقامطلقا ولااستحقاقاو لادعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرارعينا كان او دينا انتهى مافي البحر (قلت)ماذكره من الفرق بين الانشاء والاخبار في الأبراء عن العين نفسها يما مماقد مناه عن المحيط حيث فرق بين ابرأتك عن هذا المين حيث لا يصم لان المين لا تقبل الاسقاط وبين قوله هو برئ ممالى عنده فانه صعيم لانه اخبار عن ثبوت البراءة لاانشاء لهااى هو اخبار عن براءة ساقة المتة بسبب صالح لها وهو النفي من الاصل اوالرد الى صاحبه اى نفي ملكه عن العين من الاصل اورد العين الى صاحبه اى تسليمه اياه فقوله هو سرى اخبار عن شوت البراءة باحدهدين السببين مخلاف ابراتك على وجه الانشاء لان معناه اثبات البراءة الآن مذا اللفظواسقاط للعين به والعين لانقبل الاسقاط فلايصم اي فلاتبرأ ذمةالمبرأ بذلك وان كانت لاتسمع الدعوى عليه اذا كان منكراكما قدمناه ﴿ وَامَا ﴾ ماذكره من الفرق بين التخصيص والتعميم في انشاء الابراء عن دعوى الاعيان فغيرظاهر بل الظه عدم سماع الدعوى مطلقاسواء خصص اوعم بلاذا كانت لاتسمع في التخصيص فقد تقال لاتسمع فىالتعميم بالاولى وامامااستنداليه من عبارة القنية فسيأتو الكلام عليه في الخاتمة ان شاءالله

تمالى ﴿ فصول سَنَّةً ﴾ فيذكر قيو دلما اطلق في العبار ات المارة ﴿ الفصل الأول ﴾ اوقيدالابراء فاقرانه لاحقلي على فلان فيما اعلامماقام بينة لهعليه محق مسمى قبل هذا الاقرار فانها تقبل بينتهوهذه البراءة ليست بشئ هكذا ذكر فىالكتاب ولم يحك فيه خلافا ومن مشامخنا من قال ماذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومجمد فاما على قول ابي يوسف لاتصع دعواً وفلا يقبل منهومنهم من قال هذا عندهم جيعاو كذا اذا قال فى قلبي اوفى رائبي اوفيما اظن اوفيما احسب اوحسابى اوفى كتابى فهذا كله بابواحد ولوقال قدعمت اندلاحق ليءلي فلان لماقبل منه بينة كذا في خزانة المفتين والتاترخانية ﴿ الفصل الثاني ﴾ قال الشرنبلالي لايصم الابراء عن الدين قبل لزوم ادائه الافي مسائل نبه عليها في البحر من باب خيار الشرط واذا سكت المقرله صم الاقرار ويرتدبالر دبرد وكذلك الابراء عن الدين واختلف المشايخ في اشتراط مجلس الابراء المحمة الرد ولايصم تعليق الابراء بصريح الشرط كان اديت الىغداكذا فانت برئ من الباقي ويصم تعليقه عمني الشرط نحوقولهانت برئ من كذا على أن تؤدى الى غداكذا لمافيه من معنى التمليك ومعنى الاسقاط وآذا قال لمديوند ان مت ﴿ بفتم تاء الخطاب ﴾ فانت برئ لم يصم لانه كقوله ان دخلت الدار فانت برئ واما انقال انمت ﴿ بضم نَّاء المُتَّكِّلُم ﴾ فانت برئ اوانت فىحلجازلانه وصيةكما فىالعمادية وجامع الفصولين وقاضىخان والناترخاسة عن النوازل فليتنبه لذلك فأندمهم ﴿ الفصل الثالث ﴾ الابراءعن المجهول صحيح قضاء وديانة لكن بشرط انيكون لشخص معين اوقبيلة معينة محصورة فابراء المجهول ولوعن شئ معلوم لايصح بخلاف ابراء المعلوم ولوعن مجهول فاندصحيح (قال) في المحيط لو قال لادين لي على احد ثم ادعى على رجل دينا صم لاحمال أنه وجب بعد الاقراروفي نوادرابن رستم عن مجد رحمالله تعالى لوقال كل من لى عليه دين فهو برئ منه لاتبراء غرماؤه من ديونه الاان تقصد رجلا بعينه فيقول هذا برئ بماعليه او قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لوقال استوفيت جيع مالى على الناس من الدين لايصم لماعرف في كتاب الهبة من هبة الدين وابرائه انتهى ونصمه فيالهبة هبةالدين بمن عليه الدين ابراء واسقاط حقيقة فالجهالة اى فىالدين لاتمنع صحته اى الابراء ولوحلله منكلحق له عليهولم يعلم عا عليه برئ حكما لاديانة عند مجد وقل ابوبوسف برئ ديانة ايضا وهو الاصم كالوعلم عاعليه انتهى (وقال) في التجنيس والمزيدوعليه اي على قول ابي يوسف الغتوى انتهى ثم علله في المحيط بقوله لان الإبراء اسقاط ولاتفتقر صحته

الى القبول وجهالة الساقط لآتمنع صحة الاسقاط لأنه متلاش فلابرد عليهالتسلم والتسليم ليفضى إلى المنازعة وصاركالمشترىاذا ابرأ البائع عنالعيوب صمح وان لمرسين العيوب كذا هذاانتهي (وفي) العمادية لوقال ابرات جيع غرمائ لا يصم الابراء وقال ابو الليثوعندي انه يصم (وفي) الخانية من كتاب الوصايا رجل قال ابرأت جيع غرمائي والمسجهم ولمينو احدا منهم بقلبه قال ابوالقسم روى ابن مقاتل عن اصحابنا أنهم لايبرؤن (وفى) الظهيرية لوقال استوفيت جيم مالى على الناس من الدين لايصم وكذلك ابرأت جيم غرمائ لايصم الاان يقول قبيلة فلانوهم يحصون فع يصم اقراره وابراؤه ﴿ وَفَي ﴾ الحاوي الحصيري وفي جامع الاصغر قال استوفيت حيم مالي على الناس من الدين لم يصمح وكذا لوقال ابرات جيع غرمائ لمريكن براءة حتى ينص فيالمسئلتين على معـين ولو قبيلة فلان وهم محصون فحصم الابراء والاقرارائتهى قال الشرنبلالى والاباحة من المجهول حائزة وبه يفتي فهي تخالف الابراء قال ان تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لايضمن وتجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فاكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابراء وابراء المجهول لايصحوقال ان سلام لا يضمن لانداباحة والاباحة من المجهول جائزة ويد نفتي ﴿ الفصل الرابع ﴾ لواقر لمجهول اقرارا عامااوبانه لاملك له في كذا انما لا يمنع صحة دعواه فيما اقر به لولم يكن له عند الاقرار منازع فيه امالو كان له منازع ففيه خلاف انكان المقر ذابد والا فلاتسمع دعواه بلاخلاف (قال) في المحيط من باب ما يمنع صحة الدعوى ولاعنع روى ابن سماعة عن مجد لوقال اىعند عدم المنازع هذه الدار ليستلى اولعبد في بده ليس هذا لي ثم اقام البينة انها له نقضي له لأن قوله ليس هذا لي لم ثبت حقا لاحد و كل اقرار لأثبت به حق لانسان فهو ساقط أنتهى ومثله في الخلاصة (ثم قال) في المحيط وذكر هشام عن محد قال مالي بالري حق في دار وارض ثم ادعى واقام البينة فى دار فى يد انسان بالرى تقبل انتهى (وذكره) في الخانية عن ابي توسف معللا بأنه لم يبرء انسانا بعينه فتسمع دعواه (ثم قال) في المحيط فان قال ليس لي بالري في رستاق كذا في مد فلان دار ولاارض ولاحق ولادعوى ثم اقام البينة ان له في يديه دارا او ارضا لاتقبل الا ان يقيم البينة انه اخذه من بعد الاقرار اه ومثله في الخلاصة والخانية ﴿ وقال ﴾ العمادي اذا قال ذوالبد ليس هذا لي او ليس ملكي اولا حق لي فيه او ليس لي فيه حق او ماكان او تحو ذلك ولا منازع له حين ماقال ثم ادعى ذلك أحد فقـ ال

ذواليد هو لى صم ذلك والقول قوله وهذا التناقضلاءنع لان قوله ليسهذا لي واشباه ذلك مما ذكر لم نتبت حقا لاحد ولان الافرار لمحهول باطل والتناقض أنما يمنع أذا تضمن أبطال حق على أحد أنتهي ومثله في الفيض وخزانة المفتين (وقال) العمادي ايضا ذكر في الجامع الصغير عين في بد رجل يقول هوليس لى وهناك من بدعى يكون اقرارا بالملك للمدعى حتى لوادعاء لنفسه لانقبل قال الامام ظهير الدن في فتاواه والحاصل ان قول صاحب البد ان هذا العين ليس لي عند وجود المنازع اقرار بالملك للمنازع على رواية الجامع وعلى رواية الاصل ليس باقرار بالملك لكن القاضى يسأل ذا اليداهو ملك المدعى فان اقر مد أمره بالتسليم اليهوان انكر يام المدعى باقامة البينةعليه انتهى ﴿ وَقَالَ فِي الْفَيْضُ للبرهان الكركي المدعى عليه اذا قال ليسلى اوالمدعى به ليس عملكي يكون اقرارا للمدعى على قول ولایکون اقرارا علی قول وهو الراجم انتهی (ثم قال) العمادی ولو اقر عا ذكرنا غيرذي اليد يعني قال هذا العين ليس بملكي ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع أنه يمنعه من الدعوى بعده للتناقضوا بما لا يمنع ذا اليد على مامر لقيام اليد انتهى * ونقله عنه فيالدرر والغررمنغير زيادة (ومثله مافي الحاوي الحصيري عن الجامع الكبير فقــال دار في يد رجل اقام الاخر بينة ان الدار داره ثم اقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقرآنها ليست له بطلت بينته وأن لم نقربها لانسان معروف انتهى (لكن) مخـ الفه مافي الفصولين عن الخــانبـة انـذا البـدلو برهن أنالمدعى قد كان اقرقبل هذا انلاحق لي في الدار لابندفع به المدعى لان قول الانسانلاحق لي فيه اوليس هذا لي ولم يكن هناك احديدعي لا عنعه من الدعوى بعده انتهى (والحاصل) ان قول ذي البد ليس هذالي اولاحق لي فيه ان لم يكن له منازع حين هذا القول لم يصمح اقراره وله الدعوى به وان كان لهمنازع ففيه خلاف مبنى على الخلاف فىانه هل يكون اقرارا بالملك للمنازع ام لاوالا رجح الثاني * واما ان كان غير ذي مد ففيه خلاف قيل يصح اقراره فلاتسمع دعواه بعده انه ملكه وقيل لايصم فتسمع لجهالة المقرله فلايكون تناقضاكا نفيده اخرعبارة الخانية ومفاد مان الحلاف اذالم بكن له منازع فان كان فينبغي ان يصبح اقراره بلا خلاف لعدم العلة المذكورة وهذا الذي حرره في جامع الفصولين في الفصل العاشر حيث قال ويلوح أن الخلاف وأقع فبالواقر المدعى قبل النزاع وأما لوقاله مع وجود النزاع يثبغي انتبطل دعواه اتفاقا على عكس ذي اليد يعني اناقرار ذي اليد مع وجود المنازع خلافي ومع عدم المنازع لاتبطل دعواه وفاقا والفرق انذااليد

اذا اقر قبل النزاع بطل اقراره اذا اليد دليل الملك فنفي المالك ملكه عن نفسه من غير اثباته لغيره لا بجوز فلغانني ذي اليد ملكه وفاقا وأو أقر ذواليد عندالنزاع قيل انه اقرار للمدعى دلالة نقر بنةالنزاع وقيل انه انه الله انه ملكه بدليل اليد والملك لالمتني بحجرد النفيوكذا لواقرغيرذىاليد قبل لنزاع قيل اندلغو نظرا الى جهالة المقرله ولانزاع ليكون قر الةلتعيين المقرله وقيلانه اقرارلذي اليد بقرينة اليد ولواقر غير ذي اليدعندالنزاع شبغي ان ينفذ اقرار ، وفاقالانه نفي عن نفسه ملك غيره ظاهرا وهذا حقظاهر فصرف الىانه اقرار به لذى اليد وفاقا بقرينة اليد والنزاع هذا ماورد على الخاطرالفاتر في تحقيق هذا المرام * على حسب ااقتضاه الوقت والمقام . انتهى ولانخني انه تحقيق حسن بلامين * ولذا اقره عليه في نور العين (ثماعلم) انهذا كله حيث قال هو ليس لى ولم يزد امالو قال وانما هو لفلان اوقال ابتداء هو لفلان صح اقراره حيث لميكذبه فــلان ولاتسمع دعواه للتناقضوعدم جهالة المقر له والله سمحانه وتعالى اعلم﴿ الفصل الخامس ﴾ إذاقال لادعوى لى على فلان تقدمانه تبطل دعواه الافي شيء حادث لكن هذا حيث لميكن اقراره المدكور عقب دعوى معينة والاتسمع دعواه بغيرها (قال) في القنية . نصه دفع الى غيره ا ـ نة ليبلغها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذو اعطاء فدفع الدافع حِمَّةُ للرسول اللادعوى لي عليه ثم ادعى الامانة عليه فقال الرسول في الدفع الك أقررت بانلادعوي علىلايسمع هذاالدفعوقولهلادعوى ليعليه منصرفاليسائر التعلقات قال وعلى هذا اذا ادعى عليه دعاوى معينة ثم صالحه واقران لادعوى له ثم ادعى دعوى اخرى تسمع ومنصرف الاقرارالي ما ادعى اولا لاغير الااذاعم فقال اية دعوى كانت انتهى * ومثله في النزازية ﴿ وحاصله ﴾ انهاذا ادعى علمه دعوى ثم اقراه بان لا دعوى المعليه انصرف اقراره الى ما ادعى او لاو تسمع دعو امعليه الااذاعم فقال لادعوى لي عليه اية دعوى كانت او نحوذلك مما نفيد التعميم كلادعوى ولاخصومة ولاحقا مطلقا اولا خصومة بوجه من الوجوه (قال) في البزازية من الصلح في نوع فيما يشترط قبضه ادعى دينا اوعيتاعلى اخروصالحه على بدل وكتبا نذلك وثبقة الصلح وذكرا فيها صالحاعن هذه الدعوى على كذا ولم سق لهذاالمدعى دعوى ولأخصومة بوحه من الوجوه ثمجاء المدعى بدعي عليه بعدالصلم دعوى اخرى بان كانت المدعية مثلا امرأة ادعت دارا وحرى الحال كما ذكرنا ثم حاءت الرأة تطلب من المدعى عليه دين المهر لاتسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا انتهى ﴿ الفصل السادس ﴾ اذاترتب الابراء على الصلح ثم ظهر فساد

الصلم فسد الاسراء الذي في ضمنه (قال) في البزازية من الفصل الناسع في دعوى الصلح جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصك وفيه الرأكل منهما الآخر عن دعواه اوكتبواقرالمدعىانالمين للمدعى عليه ثمظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لايصم للابراء السابق والمختارانه تصم الدعوى والابراءوالاقرار فيضمن عقد فاسدلا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار ائمة خوارزمان محررالا براءالعام فىوثيقة الصلح بلفظ بدل على الانشاء بان يقرالخصم بعدالصلح ويقول ابرأته ابراء عاما غيرداخل تحت الصلح اويقربان العيناله اقرارا غيرداخل تحت الصلح ويكفيه كذلك فان حاكم الوحكم ببطلان هذا الصلح لاتمكن المدعى مناعادة دعواه والحيلة لقطع الخصومةواطفاء نائرةاالنزاع حسنة فانه ماشرعت المعاملات والمناكحات الالقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع انتهى (قلت) الظه اندلواقراقرارا عاما اوابرأ ابراء عامامن كل حق ودعوى يصم ذلكوان لميذكر قوله غيرداخل تحتالصلح حتى لوظهر فساد الصلح لايفسدالاقرآر لكونه غيرخاص بتلك الدعوى التي وقع عليها الصلح بخلاف مااذالم يكن عامابان ادعى احدهماعلى الاخرعينا مثلاثم تصالحا علىشئ واقراحدهمابان العين اصاحبه اوالرأكل منهما الآخرعن دعواه ثم ظهر فساد الطح فسدكل من الاقرار والابراء لابتنائد على الصلحفلهالمودالى دعواه الاولى التي حرى عليها الصلح فهذاهوالمراد عانقلناه عن البزازيه ويدل عليه قول صاحب القنية في آخرباب ما يبطل الدعوى اذا اقرالمدعى فيضمن الصلح اندلاحقاله في هذاالشيء ثم بطل الصلح ببطل اقراره الذي كان فيضمنه ولدان يدعى بعدذلك والمدعى عليهاذا اقرعند الصلح بازهذا الشئ للدعى ثم بطل الصلح فاندس د ذلك الشي الى المدعى انتهى فزيادة قوله غير داخل تحت الصلح فيما إذاكان عاما المجردالتأكيد ويؤيده ماقدمناه عن القينة ابضا من قوله ابرأه بعد الصلح عن جيع دعويد وخصوماته صع وان لميحكم بصة الصلح انتهى فهو صريح فى انداذا كان الابراء عامالا عن خصوص ماوقع عليه الصلح لانفسد الاقرار اصلانع عكن ان يفسد الاقرار العام فيما اذا صالحه على شيء حتى يبرئه عن الدعاوى او تقرله اقرارا عامائم ظهر فساد الصلح باستحقاق بدله ونحوه هذا ماظهرلي فتأمل ﴿ الْحَاتَمَةُ ﴾ في تلخيص حاصل ما تقدم على وجه الاختصار و دفع التناقض بين عبار أتهم وتحريرالمسئلة المقصودة (اعلم)انكلامن الاقرار والابراء يرادبه قطم النزاع وفصل الخصومة فالمراد منهما واحد ولذا عبروا بكل واحدمنهما عن الآخر وان اختلفا . في إشرار الأة إ. إذا ذكر عقب دعوى معينة تقيد عامالم يعمه وكذا لووقع

عقب دعوى اوعين صولح عنها صلحافا سدافيفسد الاقرار لتقيده مهامالم يعمم والاقرار لمعلوم شخصا آوقبيلة محصورة يصحولو عجهول والاقرار لمجهول لايصحولو ععلوم ومن اقرائه لاحقله في كذالا يخلواماان يكون ذا بداولا وعلى كل فاماان بقر بذلك عند وجود منازعلهفه اولافانكانذا بدولامنازعلهلا يصحاقراره وفاقاوان كان لهمنازع فكذلك على احد القولين وهوالارجح وانكان غيرذى بدفعلي العكس اعني انكان لامنازعلهصم اقراره على احدالقولين وانكانله منازع فكذلك وفاقا أواعم ايضا ان البراءة اماعامة يبرأ بهاعن كل عين و د بن كلاحق او لا دعوى او لا خصو مة لى قبل فلان أوهو برئ من حققي اولادءوي لي عليه اولاتعلق لي عليه او لا استحق عليه شأ او ليس لي معدام شرعى وهذا اذاكانت البراءة العامةعلى سبيل الإخبار وامااذاكان على سبيل الانشاء كقوله الرأتك من حتى او بمالي قبلك فهو كذلك على ما يحثه الشرنبلالي فلاتسمم دعواهبدين ولاعين واماخاصة بدبن خاص كابرأ تممن دنكذا اوبدين عامكا برأته ممالى عليه فيبرا عن الدن الخاص في الاولى وعن كل دى في الثانية دون العين و المخاصة يعين خاصة هكذا العبداو بكل عين اوبالامانات دون المضمونات فاماان تكون البراءة على سبيل الاخباراوعلى سبيل الانشاء وعلى كل فاماان تكون عن العبن نفسها اوعن الدعوى عافان كانت العبن على سبل الانشاء فاناضاف المبرئ البراءة الى نفسه كقوله لمن في بده عبد برئت المن هذا العبد تصم فلاتسمع دعواه اصلاوان اضافها الى المخاطب كالرأنك منه كانت تراءةعن ضمان رده فلهان بدعيه وانكانت على سييل الاخبار كلا حق لي فيهذا العبد تصم فلاتسمع بعدهادعوى أنه ملكه وكذلك قولههو برئ مم لى عنده لانه اخبار عن ثبوت البراءة فيبرأ بمااصله امانة دون مااصله مضمون لان كلمة عندتستعمل فيالامانات دون المضمونات على خلاف ماهوعرف الناس فيزماننا وننغي على عرفناان يوأمطلقاكما قدمناه وهذاكله فيالقضاء امافي الديانة فلايضم الابراء عن الاعبان اصلالان الابراء اسقاط والاعبان لاتسقط بالاسقاط مخلاف مافي الذمة من الديون فانها ليست بإعبان لان الذمة لاتستقر فيها اعبان بل اوصاف اعتمارية فلهذا تسقط بالاسقاط وانكانت البراءةعن دعوى العبن فانكانتعلي طريق الخصوص كدعوى هذه الدار اوالعبدفان اضاف البراءة الى نفسه كقوله برئت من دعواي في هذه العبد تصمح فلاتسمع دعواه اصلالاعلى المخاطب ولاعلى غيره وان اضافها الى المخاطب كقوله الرأتك عن خصومتي في هذه الدار اوالعبد فتصحفي حق المخاطب فلدان نخاصم غيرهوان كانتعلى طريق العموم كقوله ابرآتك من جيع الدعاوي صحت البراءة مطلقا كإيظهرلك قربها وقال في العمر لا تصمح البراءة

فله الدعوى على المخاطب وغيره واستدل على ذلك بمافى مداينات القنية افترق الزوحان والرأكل واحدمنهماصاحبه عن جيع الدعاوى وكان للزوج بذرفي ارضها واعسان قائمة فالحصاد والاعبان القائمة لاتدخل فيالابرا. عن جيع الدعاوي انتهى (واقول) لي فنه نظر اوضحته فيحاشيتي المسماة منحة الخالق على البحر الرائق حاصله الهلايخني عليك انداذا صحابراء الخاطب عن دعوى العين المخصوصة ينبغي انيصع ايضا ابراؤه عنها فىصورة التعميم الشاملة لدعوى الاعيان وغيرها اذلافرق يظهر بل قديدعى (بضم الياءالمثناة) الاولوية كيفوهو مخالف لماصرح مدنفسه في الاشباء من ان الابراء عن دعوى الاعيان صحيم بخلاف الابراء عن الاعيان نفسها * وفىالقنية لوابراءه بعد الصلح عنجيعدعاويدو خصوماته صحوان لم يحكم بصحة الصلح انتهى ونحوه فيالحاوي الحصيري واما مااستشهد مدمن عبارة القنية فلامدل لهلان الظاهر انعمبني علىإن الزوجة مقرة بإنالاعيان المذكورة للزوج كالفيده قوله وكان للزوج بذرفيارضها واعيانقائمةوالاكانمقتضي التعبيروادعي الزوج بذرا الخ وح فقوله لاتدخل في الابرا. يمني لاتصير ملكا للزوحة وتؤمر مدفعها للزوج لأن الاعبان لاتسقط بالابراء اويقال هوميني على خلاف الاشمه المعتمد * ويدل لماقلنا ما في البزازية والخلاصة ابرأ المستأجر الآجرعن كل الدعاوى ثم ادرك الزرع فجاء المستأجر بعد مارفع الآجر الفلة وادعىالغلة قيل تسمع والاشبه انه لاتسمع ولورفع الآجر النلة اولائم ابرأه المستأجر عن الدعاوى لاتصمع دعواه وهذا اذاجحد الآجر انيكون الزرع للمستأجر وانمقرا انه للمستأجر يؤمر بالدفع اليه انتهى فهذا صريح فيانه لاتسمع دعوى العين بعد الابراء عن الدعاوى بصيغة التعميم مع تصريحه بالتصحيم في احدى الصورتين بقوله والاشبهالخفانهمن صيغ التصحيم كاصرحوابه فيعارض مافى القنية ان لميحمل على ماقلنا (ثم) انوجه الخلاف في الصورة الاولى انرفع الفلة حصل بعد الابرا، فقيل تسمع دعوى المستأحر لانها بشئ حادث بعدالابرا. وقيل تسمع لانالزرع كان موحودا وقت الابراء فليس امرا حادثًا ولذاكان هذا القول هو الاشبه واما اذاحصل رفع الغلةقبل الابراءفايبق وجه للقول بسماعها فلذالم بحك فيهخلافا وكذا لولميرفع الآجرالغلة وبقيت فىالارض لاوجه لسماع دعواه بهالدخولها محتالابراء العام فلاتسمع قضاء وان لمتبراء ذمة الأجرولذا تسمع الدعوى لو اقربانهاللمتسأجر ويؤمر بالدفع لان الاعيان لاتسقط بالابراء ديانة كامرهذا ماظهرلي في توحيه عبارة الغزازية (ثم) قال في الغزازية عقب عبارته المارة وكذا اذا أمراً

احد الورثة الباقين ثم ادعىولو أقروا بالتركة يؤمرون بالدفع انتهى (فقد) ظهرلك مماقررناه اند لأتخالف بينعبارة القنية وعبارة البزازية والخلاصة بعد الحل المذكور وانداذا ابرأ عنجيع الدعاوى لاتسمع دعواه في عين ولادين مالم يقر المدعى عليه والمتبادر ان الابرا. حصل بصنفة الانشاء كقوله ابرأتك عن كل دعوى فهو مثل مالوكان بصيغة الاخبار كقوله لادعوى لي اولاخصومة لي قبل زيدفانه لاتسمع دعواه الافي حادث بعده كما قدمناه عن جامع الفصولين في المقدمة فتحصل انه لافرق في صحة الابراء عندعوى العين فيصورة التعميم بينالاخبار والانشاء ﴿ ثُمُ اعلم ﴾ انعبارة القنية المذكورةبعد جلها على ماقررناه لم يبق فيها مخالفة إلما اتفقوا عليه منعدم سماع الدعوى بدين اوعين بعدالاقرار العام (فان قلت)نعملامخالفة في ذلك لكن راينافروعااخرتخالف اتفاقهم المذكور (الاول) ماذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله مات عن ورثة فاقتسموا التركة وابرأكل واحدمنهم صاحبه منجيع الدعاوى ثم اناحد الورثة ادعى ديناعلى الميت تسمع انتهى ﴿ الثاني ﴾ ماذكره في الاشباه بقوله وكذا اذا صالح احد الورثة وابرأ ابراء عاما ثم ظهر شيء من تركته لميكن وقت آلصلح الاصم جواز دعواه فىحصته انتهى وعزاه الىصلح البزازية ونص عبارة البذازية قالاتاج الاسلام وبخط صدرالاسلام وجدته صالح احدالورثة وابرأا براءعاماثم ظهر شيءفي التركة لميكن وقتالصلح لارواية فىجواز الدعوىولقائلان نقول تجوز دعوى حصته منهوهو الاصح ولقائل انتقول لاوفى المحيطاوابرأ احدالورثة الباقي ثمادعى التركة وانكروا لاتسمع دعواه واناقروا بالتركة امروا بالردعليه انتهى كلام البزازية (الثالث) ماذكره في الأشباه ايضا بقوله ان الوارث اذا ابرأ ابراءعاما بان اقرانه قبض تركة مورثه ولميبق لدفيها حق الاستوفاه ثم ادعى شيأ من تركة مورثه وبرهن عليـه قبـل ذلك منه (قلت) اماالاول فجوامه كافال الشرنبلالي انالمدعى عليه في الحقيقة هوالميت والوارث قائم مقامه كالوكيل لانتفاعه ببراءة ذمته وبقاءالتركة على حكم ملكه حتى قدم قضاء دينه كتجهيزه فلم يكن سماع الدعومي لعدم منع الأبراء منها انتهى . وحاصله ان الابراء العام انما منع سماع الدعوى على الورثة لان الابراء لهم فلا يمنع سماع الدعوى على الميت وان قام الورثة مقامه فأمل * واما الثاني فقد اجاب عنه الشرنبلالي بانالابراء فيه لمجهول فليصم الابراء فتسمع دعواه اذلابد في صحةالابراء منانيكون لمعلوم والتناقض أنما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد كأمرعن العمادية وغيرهاولو

جلماهناعلي الابراء المعلوم لناقض مامرمن النقول الصريحةعن المبسوطو الاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى كالخانية والخلاصة منانه اذاقال لاحقلى قبله لاتسمع دعوى الدبن والعين فيقدم مافي هذه الكتب ولايعدل عنه (أقول)هذا في غاية البعد فان ظاهر أن الوارث المذكورا عما يبرئ بقية الورثة الذين صالحوه بأن تقول الرأتكم الراء عامافليس الابراء لمجهول فالاحسن ان بجاب بان سادعاه عين من اعيان التركة اعترف بها بقية الورثة بقرينة قوله ثم ظهر شيء من تركته اي ظهر وتبين لهم ماكانوا غافلين عنه وقت الصلح فحيث علموابانه من التركة يؤمرون بدفع حصته منه والدليل علىماقلناانه عقبه بعبارة المحيط فانها صرمحة فىالفرق بين الانكار والاقرار وكذا بدل على ماقلناه من ان ذلك فهااذا اقر واماماذكره البزازي ايضا عقب عبارته المذكورة بقوله صالحت اىالزوجة عن الثمن ثم ظهر دين اوعين لميكن معلوما للورثة قيل لايكون داخلا فىالصلح ونقسم بينالورثة لانهماذا لميعلمواكان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعن المجهول فيكون كالمستشى من الصلح فلاسطل الصلحوقيل يكون داخلافي الصلحلانه وقمعن التركة والتركة اسم للكل فاذاظهر دين فسدالصلح ومجمل كانه كان ظاهراعند الصلح انتهى وكذا مافيمتن التنوير آخركتاب الصلح صالحوأ احدهم ثم ظهر للميت دين اوعين لم يعلوها هليكون داخلا فىالصلح قولاناشهرهما لاانتهى فهذا صريح يعلمالورثة يذلك وعدم انكارهم * واستقيد من هذا ان تصيح سما ع الدعوى بدالا براء العام مبنى على القول الاشهر وهو عدم دخول ماظهر من العين في الصلح اذلو دخل في الصلح سقطحقه منه فاذالم يدخل ببقحقه فيه ولايسقط بالابراء لان الاعيان لاتسقط مد كامن (واما) الثالث فقداجاب عنه الشر نبلالي ايضا بأن الابراء فيه لمجهول فلابنافي سماع لدعوى على انالفظ الابراء ليس مذكوراً في كلامهم بل هو من زيادة صاحب الاشباء بل المذكور فيد حجرد الاشهاد بالقبض ففي فصول العمادي اشهد الابن على نفسه على انه قبض جيع تركة والده ولم يبق له من تركة والده قليل ولاكثير الااستوفاه ثم ادعى بعد ذلك دارا في بد لوصى وقال هذه من ثركة والدى تركهاميرا أنا لى ولماقبضها فهو على حجته واقبل بينته واقضى له ارأيت ان قال قداستوفيت جيم ماترك والدى من الدين على الناس وقبضته كله ثم ادعىعلى انسان ان لابيه عليه م لاالم اقبل بينته عليه واقضى له بالدين انتهى ومثله فىالظهيرية وخزانة المفتين وحفتسمم دعواه لان اقراره بالقبض لممخاطب به معينا ويؤيد ذلك مااستشهد له في آخر العارة بقوله ارأيت الخ ﴿ واقولُ ﴾

مانقله عن فصول العمادي برمته مذكور في آخركتاب احكام الصغار للامام الأستروشني معزيا الى المنتقى بلفظ قبض منه النح بالضمير العائد الى الوصي ومثله في الثامن والعشرين منجامع الفصولين وكذا في كتاب الدعوى من كتاب ادب الاوصيا معزيا الى المنتقى والخانية والعتابية فلريكن المقرله مجهولا بلهومعلوم ثم رايت العلامة ابن الشيحنه قدنبه على ذلك وعلى ان قوله ارأيت الخ نيس من قبيل ما قبله لان المقر له فيه مجهول وماقبلهمعلوم وذكر العلامة البيري جواباآخرحيثقال صور ذلك في الاجناس بأن اقام بينة بعد ذلك على ارض او دار انها صارت له من ميواث اسه قبلت لانه قد تقول قد كنت قبضت ثم اخذ مني انتهى (واقول) لابتأتي ذلك فباصر عن العمادية وغيرها فان فيه التصريح بقول الابن ولماقبضها فاذاقال قبضتها ثم اخذها الوصى منى يكون متناقضا بقوله حين الدعوى لماقبضها (واجاب) العلامة ابن وهبان بجواب اخر وهو اناعترافه بانه لم يبق له حق عَكَنَ جَلَّهُ عَلَى مَاقْبَضُهُ يَعْنَى لَمْ يَبْقَ لَى حَقَّ مُاقَبِضَتُهُ الْأَثْرَى انْصُورَةُ المُسْئَلَةُ فَيَا لورأى شيئا منتركة والدهفيدوصيه وتحققه فيسوغ له طلبه ويؤول اقراره عاذكرنا انتهى (واقول) هذا ابعد مماقبله وكيف يصمح ذلك في قوله ولم يبق لى من تركة والدى قليل ولاكثير الااستوفيته (واجاب) الشيخ علاء الدين في الدر المختار بجواب آخرحيث قال بعد نقله جواب ابن وهبان على ان الابراء عن الاعيان باطل انتهى وحاصله انالمدعى بدهنا عين بقرينة قولهم ثُمَادعي بعد ذلك دارا في بد الوصى فتصم دعواه لان الابراء عن الاعيان لا يصم فلم يحصل التناقض بين دعواه وابرائه السابق وقدسبقه الى هذا الجواب العلامة الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية (واقول) قدمنا ان بطلان الأبراء عن نفس الاعيان انما هو في الديانة اما في القضاء فهو صحيح فلاتسم الدعوى بعده بخلاف الإبراء عن دعوى الاعيان فانهضجيم مطلقا علىان مافى مسئلتنا اقرارعام على سبيل الاخبار دون الانشاء وقدمنا انه متناوللدينوالعين واندلاتسمع فيه الدعوى كافىالمحيط والبحر وايضا فعمارة الخانية ثم ادعى في يد الوصى شيأ الخ فقوله شيأ يشمل الإعيان وغيرهما (واجاب) العلامة ابن الشيخنه بقوله يظهر لى في الوجه للمثلة أنه انما تسمم دعواه استحساما اقياسالقوة شبهةعدم معرفته عايستحقه منقبل والده لقيام الجهل بمعرفة م لوالده على جهة التفصيل والنحرير بخلاف مااذا كان مثل هذا الشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه هنا فتأمله انتهى ثم ذكرما مرعن المحيط من قوله لوابرأ احد الورثة الباقى ثممادعي التركةوانكروا لاتسمع

دعواه واناقروابالتركة امروا بالردعليه انتهىثم قال والنظم يعنى نظم الوهبانية اعمااشتملعلى مسئلة الوصىخاصة واما المسئلة الثانية فلمتعرض الهاانتهىونقل هذا الجواب السيد الحموى في حاشية الاشباه واقره وبمثله اجاب الشيخ خيرالدين الرملي ﴿ وَاقُولُ ﴾ انه اقرب الاجوبة فتكون المسئلة مستثناة من عوم عدم سماع الدعوى بعد الابراء العام اي الذي في ضمن الاقرار العام فلذا نص على استثنائها في الاشباه وماذكره ابن الشحنه من التوجيه ظاهر وجيه فان الابن قديكون طفلا عند موت ابيه ولايدري بماكان الوصى يتصرف فيه فاذا اشهد عايه بعدبلوغه ثم ظهر للابن شيء من متروكات ابيه وقامت على ذلك بيئة عادلة كان الاوجه سماعها لقوة القرينة المرجحة لصحة دعواه ولاسميا فيهذه الازمان التي شاعت فيهاخيانة الاوصياء واما ماقدمناه عن الخلاصة وغيرها من قوله رجل ابرأرجلا عن الدعاوي والخصومات ثم أدعى عليه مالابالارث عن ابيه انمات أبوه قبل ابرائه صمح الابراء وان لم يعلم بموت الاب عند الابراء انتهى فهو مجول على غير مسئلة الوصى لماعلت من أنها مستثناة للعلة ألمذكووة وهي قيام جهله بمعرفةما لوالده على التفصيل ﴿ لَكُنَّ ﴾ بقي هنا شيَّ وهو ان مقتضى ذلك آنه لواقر بأنه قد اطلعء لي جميع متروكات والده واحاط علمه بها على سبيل التفصيل وانه قبض ماخصه من الوصى ولم يبق له قليل ولاكثير الااستوفاه كاجرت به العادة في كتابة الصكوك انه لاتسمع دعواه على وصيه المنكر بشئ بعدذلك لعدم العلة المذكورة لأنه صارمقرا بعدم جهله ولاعدر لمن اقر فليتأمل (ثم اعلم) انداذا كانت مسئلة الوصى مستثناة تما اجعوا عليه منعدم سماع الدعوى بعد الاقرار العام بنحو لاحتى لى قبل فلان فلاعكن الحاق غيرها بها بطريق القياس و - فلانقاس عليها مااذا تقاسم الورثة التركة ثم اقر واحد منهم مثلا بأنه استوفى من بقية الورثة جيع ماخصه من التركة ولم يبقله فيها حق وابرأ ابراء عاما فلاتسمع دعواه لعدم وجود النقل في سماعها * ولعلك تقول لافرق يظهر بينهما فانه يقال لك قديفرق بينهما بان للوصى تصرفا فيمال الصبي يستقل به بلاعلم الصبي فنحفي عليه الحال بخلاف احد الورثة فانه لايتصرف بدون اطلاع الآخر واذاكان فيهم صبى فوصيه يقوم مقامه فكانه صار باطلاعه نفسه فاذا بلغ واقر باستيفاء حقه منهملم يمذر وهذا فرق حسن ولعل عندهم فرقا اخر احسن منه فلايعدل عااجعوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الاقرارالعام خلافالماافتي به الشيخ خيرالدين الرملي مستندا لما فىالاشباه وهو مامرمن قوله وكذا اذا صالح احد الورثة وابرأابراء

عاما ثم ظهر شيء من تركته لم يكن وقت الصلح الاصم جواز دعواه في حصته انتهى فانك قدعمتان هذامفروض فيماذكان الورثة مقرين بذلك فتسمع دعواه به لعدم دخوله في الصلح ولعدم سقوط الاعيان بالابراء فلايدل ذلك على سماع الدعوى مع الانكار على انك سمعتما في استثناء مسئلة الوصى من الكلام فكيف يسوغ قياس غيرها عليها بل لابد في ذلك من دليل نام * وممايدل على الفرق بين المسئلتين ماقدمناه من كلام العلامة ابن الشيخية حيث نص على ان المذكور في النظم الوهباني هو مسئلة الوصى وان الناظم لم يتعرض لمسئلة الورثة فلو كانحكم المسئلتين واحدا لنبه عليه مع ان نقله عبارة المحيط صريح فيان الحكم مختلف في المسئلتين كما يعرفه من له ادني المام * باساليب الكلام * وهمنا وقفت بنــا صوامر الاقلام . بعد عنقها في فيافي الافهام * بين كر وفر واجحام واقدام * شاكرة اولى النعم والانعام على نيل المرام * وتيسير الاتمام * بحسن الختام لتسع خلون من محرم الحرام *سنة سبع و ثلاثين و مأتين بعد الف عام *من هجرة خاتم الزنبياء والمرسلين الكرام *عليه وعليهم افضل الصلاة واتم السلام وعلى آله الفخام * واصحابه العظام . والتابعين لهم باحسان الى قيام الساعة وساعة القيام * والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات خيرتمام وقدنجزت هذه الرسالة على يدجامعها افقر الورى مجد امين ابنعر عابدين غفرالله تعالىله واوالديه ولذوى الحقوق عليه آمين

اللهِ السَّالَ السَّمْنِ الرَّهِ عَلَيْهِ السَّمْنِ الرَّهِ عَلَيْهِ السَّالِ اللَّهِ السَّالِ السَّالِ السَّالِ

الحدللة الذي عنا بالانعام واللطف * وامن نابالتيسير والتسهيل لاباالتشديد والعنف * والصلاة والسلام على مشرع الاحكام * المنزل علمه حُذاله فو وأم بالعرف * وعلى آله واصحابه الموصوفين باتباعه باكل وصف (امابعد) فيقول الفقير مجد عامدىن * عفا عندر بالعالمين * لماشرحت ارجوزتي التي سميها عقودرسم المفتى ووصلت في شرحهاالي قولي (والعرف في الشرع له اعتبار * لذاعليه الحكم قد مدار) تكلمت عليه عايسره الكرم الفتاح * واسترسل القلم في جريه لاجل الايضاح * فماشعر الاوفجرالليل قدلاح * وقد بقى في الزوايا خبايا تحتاج الى الانصاح * فرايت ان استيفاء المقصود تخرج الشرح عن المعهود * فاقتصرت فيه على نبذة يسيرة هن البيان، واردت ان افرد الكلام على البيت برسالة مستقلة تظهر المقصود الى العيان * لاني لمارمن اعطى هذا المقام حقه * ولامن بذل لهمن البيان مستحقه * وسميت هذه الرسالةنشر العرف * في نناء بعض الاحكام على العرف * فاقول ومنه سمانه اسأل * ان محفظني من الخطأ والزلل * وان بررزقني حسن النيه * وبلوغ الامنيه ﴿ مقدمة ﴾ في بيان معنى العرف و دليل العمل به قال في الاشباه و ذكر الهندى في شرح المغنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكرره المعقولة عندالطباع السلمية وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم «١» والعرفية الخـاصة كاصطلاح كلطائفة مخصوصة كالرفع النحاة والفرق والجمع والنقض للنظار والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والحبج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهىء وفيشرح الاشباء للبيري عن المستصفي العادة والعرف مااستقر في النفوس من جهة العقولوتلقته الطباع السليمة بالقبول اه وفيشرح التحرير العادة هي الامرالمتكرر من غير علاقة عقلية اه (قلت) سانهان العادة مأخوذة من المعاودة فهي شكررها ومعاودتها من بعد اخرى صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول متلقاة بالقبول منغيرعلاقة ولاقرينة حتىصارت حقيقة عرفية فالعادة والعرف عمني واحد من حيث الما صدق وان اختلفا من حيث المفهوم (ثم) العرف عملي وقولي فالأرل كتمارف قوم اكلالبر ولحم الضأن والثانى كتعارفهم اطلاق لفظ لمعنى بحيث «١» قوله كوضع القدم اى اذاقال والله لا اضع قدى في دار فلان فهو في العرف العام عمني الدخول فعنث سواء دخلها ماشيا اوراكباولووضع قدمه فيالدار بلا دخوللا محنث

(Ville)

إلا تتبادر عند سماعه غيره والثاني مخصص للعام أتفاقا كالدراهم تطلق ويرادبها النقد الغالب في البلدة والاول مخصص ايضاً عند الحنفية دون الشافعية فاذا قال اشترلى طعاما اولجاانصرف الى البر ولحم الضأن علابالعرف العملي كما افاده في التحرير ﴿ وَاعْلَمُ ﴾ أن بعض العلماء استدل على اعتبار العرف بقوله سبحانه وتعالى خذالعفو وأمر بالعرف وقال فيالاشباه القاعدة السادسة العادة محكمةواصلها قوله صلىالله عليه وسلم مارآه المسلمون حسنا فهو عندالله حسن قال العلائ لم اجده مرفوعا في شيءُ من كتب الحديث اصلاولابسند صعيف بعدطول البحث وكثرة الكشف والسؤال وآنما هومن قول عبدالله بنمسعود رضي اللهعنه موقوفا عليه اخرجه الامام احتفى مسنده (واعلى) اناعتبار العادة والعرف رجع اليه في مسائل كثيرة حتى جعلو اذلك اصلافقا او افي الاصول في باب ما تترك بدالح قيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذاذكر فخرالاسلام انتهى كلام الاشباء وفي شرح الاشباه للبيري قال في المشرع الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي وفي المبسوط الثابت بالعرف كالثابت بالنص انتهى ﴿ فَصَلَ ﴾ قال في القنية ليس للفتي ولاللقاضي ان محكما على ظاهر المذهب ويتركا المرفونقل المسئلةعنه فيخزانةالروايات كاذكره البيرى فيشرح الاشباه وهي بحسب الظاهر مشكلة فقد صرحوابان الرواية اذاكانت في كتب ظاهر الرواية لايعدل عنهاالااذا صحح المشاخ غيرهاكما اوضحت ذلك في شرح الارجوزة فكيف يعمل بالعرف المخالف لظاهرالرواية﴿ وايضا ﴾ فان ظاهر الروايةقديكمون مبنيا على صريح النص من الكتاب اوالسنة اوالاجاع ولااعتبار للعرف المخالف للنصلان المرف قديكون على باطل بخلاف النص كاغاله ابن الهم اموقدقال في الاشباه العرف غيرمنتبر فيالمنصوص عليمقال فيالظهيرية من الصلاة وكان مجد بن الفضل يقول السرة الىموضع نبات الشعرمن ان العانة ليست بعورة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الآتزاروفي النزع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبميد لان النعامل بخلاف النص لايعتبر انتهى بلفظه اه (وفي) الاشباه ايضا الفائدة الثالثة المشقة والحرج انما يعتبران في موضع لانص فيهوامامع النص بخلافه فلاولدا قال ابوحنيفة ومجد رجهماالله تعالى بحرمة رعى حشيش الحرم وقطعه الاالاذخر وجوز ابوبوسف رعيه الحرج وردعليه عاذكرناه ايمنان الحرج انما يعتبرفي موضع لانص فيه ذكره الزيلعي في جنايات الاحرام وقال في باب الإنجاس ان الامام يقول بتغليظ نجاسة الارواث لقوله عليه السلام أنها ركس اي نجس ولااعتبار عنده بالبلوى في موضم النص كافي بول الآدمي فأن البلوي فيه اعم اله (فنقول)

في جواب هذا الاشكال اعلم ان العرف نوعان خاصوعام وكل منهما اماان يوافق الدليل الشرعي والمنصوصعليه فيكثبظاهرالرواية اولافان وافقهما فلاكلام والافاماان يخالف الدليل الشرعي اوالمنصوص عليه في المذهب فنذكر ذلك في بابين ﴿ الباب الاول ﴾ اذا خالف العرف الدليل الشرعي فان خالفهمن كلوجه بانلزم منه ترك النص فلاشك في رده كتعارف الناس كثيرا من المحرمات من الربا وشرب الخمر ولبس الحرير والذهب وغير ذلك مماورد تحريمه نصاوان لم يخالفه من كل وجه بانورد الدليل عاما والعرف خالفه في بعض افراده اوكان الدليل قياسا فانالعرف معتبر انكانعامافان العرف العام يصلح مخصصا كامرعن النحوير ويترك بدالقياس كما صرحوابه في مسئلة الاستصناع و دخول الحمام والشرب من السقا وان كان العرف خاصافانه لا يعتبر وهو المذهب كاذكره في الاشباه حيث قال فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتي كثير من المشايخ باعتباره اه (وقال) في الذخيرة البرهانية في الفصل الثامن من الاجارات فيما لو دفع الي حائك غن لاعلى ان ينسمجه بالثلث قال و مشايخ الح كنصير بن يحيى و مجدا بن سلة وغيرهما كانوا يجيزون هذه الاجارة في الثياب لتعامل اهل بلدهم و التعامل حجة يترك بدالقياس و يخص به الاثر وتجويزهذه الاجارةفى الثياب للتعامل بمعنى تخصيص النص الذى وردفى قفنز الطحان لانالنصوردفى قفيزالطحان لافي الحائك الاان الحائك نظيره فيكوزواردا فيهدلالة فتى تركنا العمل بدلالة هذا النصفى الحائك وعلنا بالنصفى قفنز الطحان كانتخصيصا لازركااصلاو تخصيص النص بالتعامل جائز الاترى اناجوز ناالاستصناع للتعاملوالاستصناع ببعماليس عندهوانه منهىعنه وتجويز الاستصناع بالتعامل تخصيص مناللنص الذى ورد فى النهى عن بيع ماليس عندالانسان لاترك للنص اصلا لاناعلنابالنص في غيرالاستصناع قالوا وهذا يخلاف مالو تعامل اهل بلدة قفيز الطحان فأنه لامجوز ولاتكون معاملتهم معتبرة لانالواعتبرنا معاملتهم كانتركا للنصاصلا وبالتعامل لابجوز تركالنص اصلاوانما بجوزتخصيصهولكن مشايخنا لمبجوزواهذا التحصيص لانذلك تعامل اهل بلدة واحدة وتعامل اهل بلدة واحدة لا نخص الاثر لان تعامل اهل بلدةاناقتضيان بجوزالتخصيص فترك التعامل من اهل بلدة اخرى عنع التخصيص فلا شبت التخصيص بالشك بخلاف النعامل في الاستصناع فاندو جدفي البلاد كلها انتهى كلام الذخيرة «١» (وقال) في الاشباه تنبيه هل المدير في بناء الاحكام ١٥» وفيها فيالفصل الرابع من كتاب الشرب قال مجد اذا باعشرب يوم اواقل من ذلك او اكثر فانه لا يجوز امالانه باعمالا علك لان الماءقبل الاحراز بماوضع «٧»

العرف العام اومطلق العرف ولوكان خاصا المذهب الاول قال في البزازيه معزيا الى الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لايثبت بالعرف الخاص وقيل يد تانتهى ويتفرع على ذلك او استقرض الفاو استأجر المقرض لحفظ مرآة او ملعقة كلشهر بعشرة وقيمتها لاتزيد على الاجر ففيها ثلاثة اقوال * ١ صحة الاجارة بالا كراهة اعتبارا لعرف خواص بخارى * ٢ والصحقمع الكراهة الاختلاف * ٣ والفساد لان صحة الاجارة بالنمارف العام ولم يوجد وقدافتي الاكابر بفسادها وفي القنيه من باب استعبار المستقرض المقرض التعارف الذي تذبت بدالاحكام لا شبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض وان كان شبت لكن احدثه بعض اهل بخارى فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وانهذا الشي لم يعرفه عامتهم بل تمرفه خواصهم فلا يثبت التمارف بهذا القدر قالوهو الصواب انتهى * وذكر فيها من كتاب الكراهية قبيل التحرى اوتواضع اهل بلدة على زيادة في سنجاتهم التي بوزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البزازية عن اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بقفيز منه فالاجارة فاسدة وبجب اجر المثل لايتجاوزيه المسمى وكذا لودفع الى حائك غُرُلًا على ان ينسجه بالثلث ومشاخ بلخ وخوارزم افتوا بجواز الجارة الحائك للعرف وبد افتي أبو على النسني أيضًا والفتوى على جواب الكتباب لأنه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى كلام الاشباه (وحاصله) انماذكروا في حيلة اخذ المقرض ربحـًا من المستقرض بان يدفع المستقرض الى المقرض ملعقة مثلا ويستأجره على حفظها في كل شهر بكذا غير صحيح لان الاجارة مشروعة على خلاف القياس لانها بيع المنافع المعدومةوقت العقد وانماجازت بالتعارف العام لما فيها مناحتياج عامة الناس اليها وقد تعارفوها سلفا وخالهــا فحازت على خلاف القياس وصرح فىالذخيرة بان الاجارة انما جازت لتعامل الناس انتهى ولايخفيانه لاضرورةالي الاستيجار على حفظ مالامحتاج الى حفظه بإضعاف قيمته فانه ليسما يقصده العقلاء ولذا لمجزاستيجار دابة ليجنبهااو دراهم لذين بها دكانه كما صرحوابه ايضا فتبقى على أصل القياس ولايثبت جوازهما «٢» للاحراز لايصير مملوكاولاحد وبيع مالاعلك الانسانلايجوزوامالان المبيع مجهول وبمض مشايخ بلخ كانوا يقولون اناهل بلخ يتعاملون ذلك والقياس يترك بالتعاملوالفقيدا بوجعفر وابوبكرالبلخي وغيرهما منالمشايخ لميجوزوا ذلك وقالوا هذاتعامل بلدةواحدة والقياس لايترك بتعامل بلدة وأحدة

بالعرف الخاص فان العرف الخاص لايترك به القياس في الصحيم على انهذا العرف لميشتهر في بلدة بل تعارفه بعض اهل بخارى دون عامتهم ولاثنبت النعارف بذلك * واما مسئلة زيادة السنجات فان كان المراد بها ان كل احد من اهل تلك البلدة يزيد في سنجته مااراد فالمنع منه ظاهر وانكان المرادان يتفقوا على زيادة خاصة فوجه المنع والله تعالى اعلم انه يلزم منه الجهالة والتغرير أذا اشتروا بها من رجل غريب يظنها على عادة بقية البلاد * واما مسئلة استحار الحابك وبحوه فقدعلت تقريرها منعبارةالذخيرةوذكر الشراح انالبروالشمير والتمر واللم مكيلة أبدا انص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فلايتغير أبدأ فيشترط التساوي بالكيل ولايلتفت الى التساوى في الوزن دون الكيل حتى لوباع حنطة بحنطة وزنا لاكيلالم بجز والذهب والفضة موزونة ابدا للنص على وزنهما فلابد من التساوي في الوزن حتى لوتساوي الذهب بالذهب كيلا لاوزنا لم بجز وكذا الفضةبالفضةلانطاعةرسولاللهصلى الله عليهوسلم واجبةعلينا لان النص اقوى منالعرف فلايترك الاقوى بالادنى ومالم بنصعليهفهو محمول على عادات الناس لانها دلالة على جواز الحكم انتهى (فان قلت) قدروى عنابي يوسف اعتبار العرف في هذه الاشياء المنصوصة حتى حوز التساوي بالكيل فىالذهب وبالوزن فيالحنطة اذا تعارفه الناس فهذا فيه اتباع العرف اللازم منه ترك النص فيلزم ان يجوز عنده ماشابهه. من تجويز الربا ونحوه للعرف وانخالف النص ﴿ قلت ﴾ حاشا لله ان يكون مراد ابي يوسف ذلك و اعمااراد تعليل النص بالعادة بمعنى اندانما نصعليمالبر والشعير والتمرواللح بإنهامكيلةوعلى الذهب والفضة بإنها موزونة لكونهماكانا فيذلكالوقت كذلك فالنص فيذلك الوقت انماكان للعادة حتى لوكانت العادة في ذلك الوقت وزن البروكيل الذهب الورد النص على وفقها أنحيث كانت العلة للنص على الكيل في البعض والوزن في البعض هي العادة تكون العادة هي المنظور اليها فاذا تغيرت تغير الحكم فليس في اعتبار العادة المتغيرة الحادثة مخالفة للنص بلفيه اتباع النص وظاهر كالام الحقق ابن الهمام ترجيع هذه الرواية (وعلى هذا) فلوتعارف الناس بيم الدراهم بالدراهم او استقراضها بالعددكما فيزماننا لايكون مخالفا للنص فالله تعالى يجزى الامام أبا يوسف عن اهل هذا الزمان خير الجزاء فلقد سد عنهم بابا عظيما من الربا ﴿ وقد ﴾ صرح بتغريج هذا على هذه الرواية العلامة سعدى افندى في حاشيته على العناية ونقله عنه فىالنهر واقره وكذلك نقله فىالدر المختار وقال وفىالكافى

الفتوى على عادة الناس انتهى وذكر نحوه فى آخر الطريقة المحمدية للعارف البركلي فقال ولاحيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عنابي بوسف وذكر سيدى عبد الغنى النابلسي في شرحه على الطريقة المحمدية ما حاصله انه لاحاجة الى تخريجه على هذه الرواية لان الذهب والفضة المضروبين المدموغين بالسكة السلطانية معلوما المقدار بين المتعاقدين فذكر العددكناية عن الوزن اصطلاحا والنقصان الحاصل القطع جزئى لايدخل تحت المميار الشرعى (اقول) هذا ظاهر على ما كان فيزمنه منعدم اختلاف وزنها امافيزماننا فيختلف فكل سلطان يخفف سكته عن سكة السلطان الذي قبله في النوع الواحد بل سكة سلطان زماننا اعن، الله تعالى تختلف في النوع الواحد وكذا السلاطين قبله فان السكة في اول مدَّنه تكون اثقل منها في آخرها فالريال او الذهب من نوع واحد يختلف وزنه ولابنظر المتعاقداناليذلك الاختلاف وشرط صحة البيع معرفة مقدارالثمن اذاكان غير مثار اليه وكذا الاجرة ونحوها والذهب والفضة موزونان فاذا اشترى شيأ بعشرين ريالا مثلا لابدعلى قول ابى حنيفة ومجد من بيان ان الريال المذكور من ضرب سنة كذا ليكون متحد الوزن وكذا لواشترى بالذهب كالذهب المحمودي الجهادي والذهب العدلي في زماننا فان كلا منهما متفاوت الافرادفي الوزن وكذا الريال الفرنجي نوع منه اثقل مننوع فعلى قولهما جيع عقود اهلهذا الزمان فاسدة من ببع وقرض وصرف وحوالة وكفالة واحارة وشركة ومضاربة وصلح وكذا يلزم فسادالتسمية فينحو نكاحوخلعوعتق علىمال وفساد الدعوى والقضاءوالشهادة بالمالوغير ذلك من المعاملات الشرعية فان اهل هذا الزمان لاننظرون الى هذا التفاوت بليشترى احدهم بالذهب اوالريال ويطلق ثم يدفع الثقيل او الخفيف وكذا في الاجارة والدعوى وغيرها وكذا يستقرض الثقيل ويدفع بدله الخفيف وبالعكسويقبل المقرضمنه ذلك مالمتختلفالقيمة ويلزم من ذلك تحققالربا لتحققالتفاوت فيالوزن عابدخل تحت المعيارالشرعي كالقيراط والاكثر بل الظه ان القمحة في الذهب معيار في زماننا لان الذهب الذي ينقص هجة عن معياره الذي ضربه السلطان عليه محاسبون على نقصه اما الزائد فلايعتبرون فيــه الزيادة كالذهب المشخص اذا زاد قحــة او اكثر ولايخني انفيقولهمافي هذاالزمان حرجا عظيما لماعلمته مزلزوم هذهالمحظورات وقد ركز هذا العرف فيعقولهممن عالم وجاهل وصالح وطالح فيلزم منه تفسيق اهل العصر فيتمين الافتاء بذلك على هذه الرواية عن ابي يوسف (لكن)

« ١ » فيه شبهة وهي أن ألظه من هذه الرواية المعيار من كيل أووزن أما الغاؤهما بالكلية والعدولءنهماالي العدد المتفاوت الافراد فيالوزن فهو خلاف الظه وخلاب النص الصريح فيأشتراط المساواة فيالكيلات والوزوناتوعلى كل فينبغي الجواز والخروج من الاثم عند الله تعالى اما بناء على العمل بالعرف اوللضرورة فقد اجازوا ماهو دونذلك فيالضرورة ففي البحر عن القنية وينبغي حواز استقراض الحيرة من غير وزن ﴿ وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خيرة لتعاطاها الجبران ايكون ربا فقال مارآه المسلمون حسنا فهو عندالله حسن وما رآه المسلمون قبيمافهو عند الله قبيم) وذكر في البزازية في البيع الفاسد في القول السادس في بيع الوفاءانه صحيح قال لحاجة الناس فرارا من الربا فبلخ اعتادوا الدين والاجارة وهي لاتصع في الكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولاتمكن في ارشجار فاضطروا الى سعها وفاء وماضاق علىالناس ام الااتسع حكمه انتهى نقله في الاشباء في فروع المرف الخاص (فان قلت) قدمت عن الاشباء ان المشقة والحرج أنما تعتبر في موضع لانص فيه ولذا رد على أبي يوسف في تجويزه رعي حشيش الحرم للضرورة بانه منصوص على خلافه (قلت) قدبجاببان النص على تحريم رعى الحشيش دليل على عدم الحرج فيه لان استثناءه صلى الله تعالى عليه وسلم الاذخر فقط الحرج دال على انه لاحرج فماعداه بناء على ان ذلك حرج يسير عكن الخروج عنه عشقة يسيرة نخلاف مسئلتنا فان تغييرمااعتاده عامة اهل العصرفي عامة بلاد الاسلام لاحرج فوقه ولاشك أنه فوق الحرج الذي عني لاجله عن بعض النجاساة المنهية بالنص كطين الشارع الغالب عليه النجاسة وكبول السنور فيالثيابوالبعرالقليل فيالآباروالمحلب لكن ذلك بتخصيص لادلةالنجاسة « ١ » قوله لكن فيه شبهة الخ وجهه ان الروايات المشهورة في المذهب عن ائمتنا الثلاثة انماورد النص بكونه مكيلا اوبكونه موزونا بجب انباعه حتى لو تعارف الناس وزن الحنطة والشعير ونحوهما لايصم سعها الابالكيل اورود النص كذلك ومالم برد فيه نص كالحديد والسمن والزيت يعتبر فيه عادة الناس وروى عن ابي بوسف اعتبار العرف على خلاف المنصوص عليه ايضا كافي الهداية وغيرها والمتبادر من هذا انه على هذه الرواية لوتنير العرف حتى صار المكيل موزونا والموزون مكيلا يعتبر العرف الطاري اما لو صارالمكيل نصا بباع مجازفة لايعتبر لما فيه من ابطال نصوص التساوى في الاموال الربوية المتفق على قبولهاو العمل ما بين الأعة المحتهدين وعكن ادعاء ذلك هنا بأن مجمل العرف مخصصا لادلة اشتراط المعمار ءااذا كان في ال الزيادة منفعة لاحدالمتعاقدينولهذا لمرتحرمالزيادة القليلة التي لاتد خل تحتالمعيار الشرعي فبجوزالاستقراض بالعددولايكون رباعلي هذا الوجه وكذا البيعوالاحارة ونحوهما ويدل عليه انهم قالوا منصرف مطلق الثمن الى النقد الغالب في بلدالسم وان اختلفت النقود فسد ان لم بين لوجود الجهالة المفضية الى المنازعة والمراد باختلاف النقود اختلاف ماليتهامع الاستواءفي الرواج كالبندقي والقاشاي والسلمي والمغربي والغوري في القاهرة الآن كذا في البحرومثله في زماننا الجهادي المحمودي والمدلى فأنهما مستويان فى الرواج مختلفان فى القيمة وكذا الفندقى القدم والجديد فاذا اشترى وسمى الفندقي ولمهيين فسد البيع لأفضائه الى المنازعة فاذا كانت العلة المنازعة بسبب اختلاف النوعين في المالية دل على انه اذالم تلزم المنازعة لا فساد فاذا اشترى بالعدلى ولم ببين أن المراد منه القديم أوالجديد لايضر لتساويهما في المالية وإن اختلفافي الوزن وهكذا نقال في الأجارة وغيرها ﴿ وبدل ﴾ على ذلك أنهم صرحوا نفسادا نبيع بشرطلا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين واستدلوا على ذلك بنهيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع وشرط وبالقياس واستشوا من ذلك ماجرى به المرف كبيع نعل على ان يحذوها البائع قال في منح الغفار فان قلت اذا لم نفسد الشرط المتعارف العقد يلزم ان يكون العرف قاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بلعلى القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصوديه وهو قطع المنازعة والعرفينني النزاع فكان موافقا لمعنىالحديث ولم يبق من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه انتهى فهذا غاية ماوصل اليه فهمي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى اعلم « ١ » (ثم اعلم) أن هذا كله فيما أذا لميغلب الغش على الذهبوالفضة اما اذا غلب فلاكلام فيجواز استقراضهاعددا أيدون وزن اتباعا للعرف بخلاف مااذ باعها بالفضة الخالصة فانه لابجوز الاوزنا قال في الذخيرة البرهانية في الفصل التامع من كتاب المداينات قال مجدر جدالله تعالى فىالجامع اذاكانت الدراهم ثلثها فضة وثلثاها صفر فاستقرض رجل منها ١ » وهذا وان كان فيه تكلف وخروج عن الظاهر ولكن دعى اليه الاحتراز عن تضليل الامة وتفسيقها بامر لامحيص عن الخروج عنه الابذلك قال الشاعر ﴿ اذالمَتَكُنَ الا الاسنةم كَنَّا * فاحيلةالمضطر الا ركوبُها ﴾على انقواعدالشريعة تقتضيه فأنها مبنية على التيسير لاعلى التشديد والتعسير وماخير صلى الله عليهوسلم بينام بنالا اختار ايسرهماعلى امتهومن القواعد الفقهية اذاصاق الامراتسع منه

عدداوهي حارية بين الناسعددابغير وزن فلابأس بدوان لمنجربين الناس الا وزنا لمبجز استقراضها الاوزنالان الصفرمتي كان غالبها كانت العبرة للصفر لكونه غالباو تكون الفضة ساقطة الاعتبار لكونها مغلوبة وكون الصفرموزونا ماثبت بالنص ومالم نثبت كمله ووزنه بالنص فالعبرة فى ذلك لتعامل الناس فمتى تعاملوه موزو نا فلا بجوز استقراضه الاوزنا كالذهب والفضة ومتي تعاملوه عدداكان عددافلا يحوز استقراصه الاعددافقد اسقط مجدر جهالله تعالى اعتبار الفضة في القرض متى كانت مغلوبة ولم يسقط في حق حوازالبيع فقال لايجوز سعها بالفضة الخالصة الاعلى سبيل الاعتباروا عاكان كذلك لان القرض اسرع جوازامن البيع لانه مبادلة صورة تبرع حكماو آلربا انما يتحقق في البيع لافي التبرع فاعتبر الفضة المغلوبة في البيع دون القرض للضيق حال البيع وسعة حال التبرع وانظهرمزية الببع على القرض فان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثما صفر لابجوز استقراضها الاوزناوان تعامل الناس التبايع بهاعددا لان الفضة اذا كانت غالبة عنزلة مالوكان الكل فضة لكنهازيف ولوكأنت كذلك لايجوز استقراضها الاوزناوان تعامل الناس التبايع بهاعددا كذلك ههنا وان كانت الدراهم نصفها فضةو نصفهاصفر لمبجز استقراضها الاوزنا على كلحاللانه لم يسقط اعتبارواحدمنهما لان اسقاط اعتبار واحد منهما انما يكون حالكونه مغلوبا ولم بوجد فوجب اعتبارهما واذا وجب اعتبارهما لمبجز الاستقراض فيحق الفضة الاوزنا واذا تركواذلك بطل الاستقراض في الفضة فسطل في الصفر ضرورة انتهى هذا كله في الاستقراض وفى سمها بالفضة الخالصة واما آذا اشترى بهااى بالمغشوشة متاعا فقال فيالذخيرة ايضا فيالفصل السادس من كتاب البيوع قال في الجامع واذا كانت الدراهم ثلثاها صفر وثلثها فضة فاشترى بها متاعاوزنا جاز على كلحال ولاتتعين تلك الدراهم وان اشترى بها بغير عينها عددا وهي بينهم وزنا فلا خيرفيه لان قوله اشتريت بكذادرهما بنصرف الىالوزن لأنهم اذا تعاملوا الشراء مها وزنا لاعددا تقررت الصفةالاصلية للدراهم وهي الوزن وصارت العبرة للوزن والثمن اذا كانموزونا فانما يصير معلوما باحد امرين امالذكر الوزناوبالاشارة اليه ولم يوجد شيءمن ذلك فكان الثمن محهولا حهالة توقعهما فيالمنازعةلان فيها الخفاف والثقال والثقل معتبر عندالناس حيث تعاملوا الشراء بها وزنا وان اشترى بها بعينها عددافلا باسوان تعاملوا المبايعة بها وزنالان جهالة الوزن فيالمشاراليه لاتمنع جوازالبيع وان کانت بینهم عددا فاشتری بها بغیر عینها عددا جاز وان کان فیها الخفیاف والثقال لانهم متى تعاملوا بهاعددا لاوزنا فالجهالة من حسث الثقل والخفة لاتو قعهما

في المنازعة فلا يمنع الجواز وان كان ثلثاها فضة وثلثها صفر فهي بمنزلة الدراهم الزبوف والنبهرجة ان لمتكن مشارا اليها لامجوز الشراءالاوزنا كالوكانالكل فضة زيفا ولهذا لم بجز استقراضهاالاوزنا وانكانت مشارا اليها بجوز الشراء بها من غير وزن وان كانت نصفها فضة ونصفها صفر فالجواب كالوكان ثلثاها صفر اوثلثها فضة لان عند الاستواء لاتصبر الفضة تبعا للصفر فلابجوز الشراء فيحق الفضة الابطريق الوزن وكذا فيحقالصفر اه (اقول) وبهذاحصل نوع تخفيف في القضية فان دراهم زمانناكثير منها غشه غالب على فضته أيجوز الشراء مها عددا سواء كانت بعينها اي مشاراليها اولا (وهذا) اذا اشترى مها عروضا واما لوشرى بها فضة خالصة فلابجوز الاوزناكام واما لوشري بها من جنسها فقال في الدُّخيرة ايضا بعد مامر واذاكانتهذه الدراهم صنوفا مختلفة منها ماثشاها فضة ومنها ثلثاها صفر ومنها نصفها فضة فلا بأس ببيع احداها بالآخر متفاضلابدا سد بصرف فضة هذا الى صفر ذاك وبالعكس كما لوباع صفرا وفضة بصفروفضة ولابجوز نسيئةلانه مجمعهما الوزن وهما ثمنان فحرم النسأ وامااذاباع جنسامنها بذلك الجنس متفاضلافلو الفضة غالبة لابجوز لان المغلوب ساقط الاعتبار فكان البكل فضة فلابجوز الآمثلا عثل ولوالصفر غالبا اوكاناعلى السواءجاز متفاصلاصر فاللجنس الى خلافه ويشترطكونه مداسد وعلى هذاقالو ااذاباع من العدليات التي في زماننا واحداباتنين بجوزيدا بيد هذه الجلة من الجامع الكبير انتهى ولخصا ﴿ بَقِي ﴾ هناشي ً ينبغي التنبيه عليه ايضا وقدد كرته في رسالتي المسماة تنبيه الرقود فىاحكام النقود وهواندقدشاع ابيضا فىعرف البلاد الشامية وغيرها انهم تبايعون بالقروش وهي قطع معلومة من الفضة كان كل واحدة منها باربعين مصرية ثم زادت قيمتها الآن على الاربمين وبتي عرفهم على أطلاق القرش ويريدون به اربمين مصرية كما كان في الاصل ولكن لا تربدون عين القرش ولاعين المصريات بل يطلقون القرش وقت البيع ويدفعون عقدار ماسموه فىالعقد امامن المصريات اومن غيرها ذهبا اوفضة فصار القرشعندهم بيانا لمقدار الثمن من النقو دالراتجة على السواءالمختلفة المالية لالبيان نوعه ولالبيان جنسه فيشترى احدهم بمائةقرش ثوبامثلاو بدفع عقابلة كلقرش اربعين مصريةاويدفع من القروش الصحاح العتيقة وتساوى الآن مائة وعشرين مصرية فيدفع كلقرش منها بدل ثلاثة قروش اومن الجديدة السلمية وتساوى الآنمائة مصرية بدل قرشين ونصف قرش اومن الجديدة المحمودية وتساوى الآن سبعين مصرية فيدفعها بدل قرشونصف

وربع اويدفع منالريال اومن الذهب على اختلاف انواعه المتساوية فيالرواج بقيمته العلومة من المصريات هكذا شاع فيعرفهم من كبير وصغير وعالم وجاهل ولايفهمون عندالاطلاق غيره واذاارادوانوعا خاصا عينوه فيقول احدهم بعتك كذاعائة قرش من الذهب الفلاني اوالريال الفلاني ولايفهم احدهم انداذااشترى بالقروش واطلق ان يكون الواجب عليهدفع عينها فقدصار ذلك عندهم عرفا قولياً وهو مخصص كاقدمناه عن التحرير ﴿ وقد ﴾ رأيت بفضل الله تعالى في القنية نظيرهذا حيث قال في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمن علاءالدين الترجاني باعشيأ بعشرة دنانير واستقرت العادة فىذلك البلد أنهم يعطون كل خسة اسداس مكان الدينار فاشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما شعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثمرمن لفتاوى ابىالفضل الكرماني جرتالعادة فيمابين اهل خوارزماتهم يشترون سلمة بدخار ثم شقدون ثلثي دىنار مجودى او ثلثي دىناروطسو ج نيسا بورية قال مجرى على المواضعة ولاتبق الزيادة دينا عليهم انتهى (فهذا) نص فقهي في اعتبار العرف بذكر الدينار ودفعاقل منهوزنا بمايساوى قيمته فلم يتعين المذكور في العقد اعتبارا للعرف كالقرش في عرفنا الاان القرش في عرفنا يراد به مايساوي قيمته من الفضة اوالذهب بانواعهما المختلفة في القيمة المتساوية في الرواج والاختلاف في القيمة مع التساوى في الرواج وان كان مانعامن صحة البيع لكن ذاك فيما يو دى الى الجهالة بإن كان يلزم منه اختلاف الثمن كااذا اشترى بالفندقي ولم يقيده بالقديم او الجديدفان القديم الآن بخمسة وعشر بنقرشا والجديد بعشرين قرشافالبائع يطلب القديم والمشترى يريددفع الجديد فيؤدى الىجهالة الثمن والمنازعة فلايصح بخلاف مااذا قال اشتريته بعشرين قرشامثلاو دفع الفندقي الجديد مثلااوغيره بقيمته المعلومةوقت العقد مماهو رائج فأنه لاجهالة ولامنازعة فيهاصلا للعلم بان المراد بالقرش ليسعينه بل مايساويه في القيمة من اي نقدكان لان المدار على معرفة مقدار الثمن ورفع الجهالة والمنازعةوذلك حاصل فيما ذكرولكن لوكان الغالب الغشعلي كل دراهم زماننا لمربق أشكال فى المسئلة اصلا وانما سق الاشكال من حيث أن بعضها فضة غالبة وهذه لانجوز دفعها الاوزنا فنحتاج الى القول بالعرف للضرورة على ماقررناه سأبقا والله تعالى اعلم (فان قلت) ان ماقدمته من ان العرف العام يصلح مخصصا للاثر ويترك به القياس انماهو فيما اذاكان عاما منعهد الصحابة ومن بعدهم بدليل ماقالوا في الاستصناع ان القياس عدم جوازه لكنا تركنا القياس بالتعامل بدمن غير نكبر من احدمن السحابة ولامن التابعين ولامن علماء كل عصروهذا حجة يترك

بهالقياس (قلت) من نظرالي فروعهم عرف انالمراد بهماهو اعممن ذلك الا ترى أنه نهى عن بيع وشرط وقد صرح الفقهاء بأن الشرط المتعارف لانفسد البيع كشراءنعل على ان بحذوها البائع اى نقطعها ﴿ وَمَنْهُ مَالُوشُرَى ثُوبَااوَخُفَا خلقا علىان برقعه البائع ونخرزه ويسلمه فانهم قالوا يصيح للمرف فقدخصصوا الآثر بالعرف وانما يصمح دعواك تخصيص العرف العام مما ذكرته اذائبت ان ماذكرمن هذا المسائلونحوهاكان العرف فيها موجودا زمن المجتهدين من الصحابة وغيرهم والافييقي على عمومه مرادا له ماقابل العرف الخياص سلدة واحدة وهو ماتعامله عامة اهل البلاد سواء كان قديما او حديثًا ﴿ وَبَدُّلُ عَلَيْهُ ﴾ ماقدمناه عن الذخيرة في ردماقاله بعض مشايخ بلخ من اعتباره عرف بلخ في بيع الشرب ونحوه بانعرفاهل بلدة واحدةلا يترك بدالقياس ولانخص بدالاثرو لوكان المراد بالعرف ماذكرته لكانحق الكلام في الردعليهم ان قال ان العرف الحادث لايترا به القياس الخ فلينامل ولوسلمان المراد بالعرف العام ماذكرته فاعتبار العرف الخاص سلدة واحدة قول في المذهب والقول الضعيف بجوز العمل به عندالضرورة كما بينته فى آخر شرح المنظومة والله تعالى اعلمبل ذكرفى فتح القدير مسئلة شراء النعل على ان يحذوها البائع آند بجوز البيع استحسانا ويلزم الشرط للتعمامل ثم قل ومثله في ديارنا شراء القبقاب على ان يسمرله سيرا انتهى فهذا عرف حادث وخاص ايضا اذكثير من البلاد لايلبس فيها القيقاب وقدحعله معتبرا مخصصا للنص الناهي عن بيع بشرط ﴿ الباب الثاني ﴾ فيمااذا خالف العرف ماهوظاهر الرواية فنقول اعلم أن المسائل الفقهية اماان تكون ثابتة بصريح النص وهي الفصل الاول واما انتكون ثابته بضرب اجتهادوراي وكثير منها مابنيه المجتهدعلي ماكان فيعرف زمانه بحيث لوكان فيزمان العرف الحادث لقال بخلاف ماقاله اولا ولهذا قالوا في شروط الاحتهاد أنه لا مدفيه من معرفة عادات الناس فكثير من الاحكام نختلف باختلاف الزمان لتغير عرف اهلهاو لحدوث ضرورة اوفساد امل الزمان بحيث لوبقي الحكم على ماكان عليه اولا للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على النحفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم علىاتم نظام واحسن احكام ولهذا ترى مشايخ المذهب خالفوا مانص عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها علىما كان في زمنه لعلمهم بانه اوكان في زمنهم لقال عاقالوا به اخذا من قواعد مذهبه ﴿ فَن ذَلْكُ ﴾ افتاؤهم بجواز الاستنجارعلى تعليم القرأنونحوه لانقطاع عطاياالمعلمين التي كانت في الصدر

الاول ولو اشتغل المعلمون بالتعليم بلااحرة يلزم ضياعهم وضياع عيالهم واواشتغلوا بالاكتساب منحرفةوصناعة يلزم ضياع القرآن والدىن فافتوا باخذ الاحرة على التعايم وكذا على الامامة والا ذان كذلك مع ان ذلك مخالف لما اتفق عليه ابوحنيفة وابو يوسف ومجمد منءدم جواز الاستنجارواخذالاجرة عليه كبقية الطاعات من الصوم والصلاة والحج وقرأة القرأن ونحو ذلك ﴿ ومنذلك ﴾ قول الامامين بعدم الاكتفاء بظاهر العدالة في الشهادة مع مخالفته لمانص عليه الوحنىفة ساء على ماكان في زمنه من غلية العدالة لأنه كان في الزمن الذي شهدله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية وهماا دركا الزمن الذي فشي فيه الكذب وقدنص العلماءعلى انهذاالاختلاف اختلاف عصرواو ان لااختلاف محةو برهان (ومن ذلك) تحقق الاكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الامام ساء على ماكان في زمنه من ان غير السلطان لا مكنه الاكراه ثم كثر الفساد فصار يتحقق الاكراه من غيره فقال مجدر جهالله باعتباره وافتي له المتآخرون لذلك (ومن ذلك) تضمين الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من ان الضمان على المباشر دون المتسبب و لكن افتوا بضمانه زحرا بسبب كثرة السعاة المفسد تزبل افتوا لقتله زمن الفترة (ومن ذلك) مسائل كثيرة كتضمين الاحير المشترك * وقولهمان الوصي ليس له المضاربة عالى اليتم في زماننا * وافتائيهم بتضمين الغاصب عقار اليتبموالوقف * وبعدم اجارته اكثرمن سنة في الدور واكثر من ثلاث سنين في الاراضي مع مخالفته لاصل المذهب من عدم الضمان وعدمالتقدر عدة * ومنع النساء عماكن عليه فيزمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حضور المساجد لصلاة الجماعة * وافتائيهم بمنع الزوج منالسفر بزوجته وأن أوفاها المعمل لفسادالزمان * وعدم قبول قوله أنه استثنى بعدالحلف بطلاقها الابينة لفساد الزمان معان ظاهر الرواية خِلافه * وعدم تصديقهابعد الدخول بها بأنها لمتقبض المشروط تعجيلهمن المهر مع أنها منكرة للقبض وقاعدة المذهب انالقول للمنكر لكنها فيالعادة لاتسلم نفسها قبل قبضه * وكذا قولهم فى قوله كل حل على حرام نقع مه الطلاق للعرف قال مشايخ بلخ وقول مجدلا نقع الابالنيةاجاب به على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيرىدون به تحرىم المنكوحة فيحمل عليه انتهى قال العلامة قاسم ومن الالفياظ المستعملة فيهذا فيمصرنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلىالحرام انتهى * وكذاقولهم المختار فيزماننا قول الامامين في المزارعة والمعاملة والوقف لمكان الضرورة والبلوي وافتىكثير منهم نقول مجدبسقوطالشفعة اذا اخرطلب التملك شهرا دفعاللضرر

عن المشترى * و رواية الحِسن بان الحرة البالغة العاقلة لوزوجت نفسها منغير كَفَوْ لايَصِمْ لفساد الزمان * وافتاؤهم بالعفو عن طين الشارع للضرورة * وببيم الوفاء * وبالاستصناع * وكذا الشرب من السقابلا بيان قدرالماء * ودخول الحام بلايان مدة المكث وقدر الماء ونحو ذلك من المسائل التي اختلف حكمها لاختلاب عادات اهل الزمان واحوالهم التي لابد للمجتهد من معرفتها وهي كثيرة حدالا عكن استقصاؤها وسنذكر نبذة يسيرة مهمة منها ﴿ وبقرب ﴾من ذلك مسائل كثيرة ايضا حكموا فمها قرائن الاحوال العرفية كمسئلة الاختلاف في المنزاب وماء الطاحون * وكذا الحكم بالحائط لمن له اتصال تربيع ثم لمنله عليه أخشاب لانه قرينة على سبق اليد * وتجويزهم الشهادة بالملك لمن رأيت بيده شيأ يتصرف به وبالزوجية لمن بتعاشران معاشرة الازواج * وكذا مسئلة اختلاف الزوجين في امتعة البيت مجمل القول لكل واحد منهما في الصَّالَح له وللزوج فيغيره * وتحكيم سمة الاسلام وسمة الكفر فيالركاز وفي الصِّلاة على القتلي في الحرب مع الكفار * وعدم سماع الدعوى بمن عرف بحب المردان على تابعه الامرديمال كاافتي به المولى أبو السعود والتمريّاشي والرملي * وحبس المتهم يقتل ونحوه عند ظهور الإماراتوجواز الدخول عن زفت اليه ليلة العرس وان لميشهد عدلان بإنهازوحته * وقبول الهدية على بدالصبيان اوالعبيد * واكل الضيف من طعام وضعه المضيف بين يديه والتقاط مالمبذ في الطريق من نحو قشور البطيخوالرمان * والشرب من الحباب المسلة * وعدم حواز الوضوء منها * وعدم سماع الدعوى عن سكت بعد اطلاعه على سم جاره اوقر سبه دارامثلا ، وعدم سماعها نمن سكت ايضا بعد رؤسه ذا اليد متصرف فيالدار تصرف الملاك منهدموبناء (ومنها) مافي آخر باب التحالف من البحر عن خزانة الاكل وكدًا في التنوير رجل فقير بيده في يبته غلام معه بدرة فيها عشرون الفا فادعاه موسر مدروف باليسار فهو للموسر ، وكذا كناس فيمنزل رجل وعلى عنقه قطيفة فهي لصاحب المنزل * وكذا رحلان في سفينة فيها دقيق واحدهما بياع دقيق والآخر سفان فالدقيق الاول والسفينة لله ني * وكذا رجل يعرف ببع شيءً دخُلْ مَنْزُلُ رَجِلُومُهُ شَيُّ مَنْ ذَلْكُ فَادْعَيَاهُ فَهُو لَلْمُعْرُوفُ مِنْعُهُ انْتَهَى * وَكَذَا مافي كتب الفتاوي رحل دخل منزل رحل فقتله رب المنزل وقال انه داعر دخل ليقتلني فلاقصاص لو الداخل معروفا بالدعارة لكن في النزازية وتجب الدية استحسانا لان دلالة الحال اورثت شبهة في القصاص لافي المال * وكذا مافي شرح السير

الكبير للسرخسي لووجد معمسلم خر وقال اربد نخليله اوليس لي فان كاندينا لانتهم خلى سبيله لان ظاهر حاله يشهدله والبناء على الظاهر واجب حتى نسين خلافه اه وامثال ذلك من المسائل التي علوا فيها بالعرف والقرأئن ونزل ذلك منزلة النطق الصريح اكتفاء بشاهد الحال عن صريح المقال واليه الاشارة بقوله تعالى ﴿ ان في ذلك لايات للمتوسمين ﴾ وقوله تعالى ﴿ وشهد شاهد من اهلها ان كان قيصه الآية)(وذكر) العلامةالمحقق ابو اليسرمجدين الغرس في الفواكه البدريد في الفصل السادس في طريق القاضي الى الحكم أن من جلة طرق القضاء القرائن الدالة على مايطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تصيره في حبر المقطوع له فقد قالوا لوظهر انسان من دار ومعه سكين في لده وهومتلوث بالدماء سريم الحركة عليه اثر الخوف فدخلوا الدار فيذلك الوقت على الفور فوجدوا مها انسانا مذبوحا بذلك الحين وهو ملطخ بدمائه ولميكن فىالدار غير ذلك الرجل الذي وجد بتلك الصفة وهو خارج من الدار يؤخذ به وهو ظاهر اذلاعتري احد في انه قاتله والقول بانه ذبح نفســه أوان غير ذلك الرحل قتله ثم تسور الحائط فذهب احتمال بعيد لايلتفت اليه اذلم ينشأ عن دليل انتهى (فان قلت) العرف متغير ويختلف باختلاف الازمان فلوطرأ عرف جديد هل للمفتي فىزماننا ان يفتى على وفقه ومخالف المنصوص فى كتب المذهب وكذاهل للحاكم الآن العمل بالقرائن ﴿ قُلْتَ ﴾ مبنى هذه الرسالة على هذه المسئلة فاعلم أن المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في كتب المذهب في المسائل السابقة لم يخالفوه الالنغير الزمان والعرف وعليهم ان صاحب المذهب لوكان في زمنهم لقال عا قالوه « ١ » بما يستخرجه الحق من ظالم اويدفع دعوى مثعنت ونحوه بعدم سماع دعواه اوبحبسه اونحوه ولكن لابد لكل من المفتى والحاكم من نظر سديد . واشتنال مديد ومعرفة بالاحكام الشرعية والشروطالمرعية * فان تحكيم القرائن غيرمطرد الاترى لوان مغربا تزوج عشرقية وبينهماا كثرمن ستةاشهر فجاءت ولدلستة اشهر ثبت نسمه منه لحديث الولدللفراش معان تصورالاجتماع بينهما بعيد جدالكنه ممكن بطريق الكرامة اوالاستخدام فانه واقع كافى فتح القدير وكذا لوولدت الزوجة ولدا اسود وادعاه رجل اسود يشبه ااولد منكل وجه فهو لزوجها الابيض مالم يلاعن وحديث « ٢ » وقد سمعناك مافيه الكفاية من اعتبار العرف والزمان واختلاف الاحكام باختلافه فللمفتى الآنان يفتي على عرف اهل زمانه وانخالف زمان المتقدمين وكذا الحاكم العمل بالقرائن في امثال ماذكرناه حيث كان امرا ظاهر

ان زمعة في ذلك مشهور والقرائن مع النص لاتعتبر * وكذا لوكتب مخطه صكا عال عليه لزيد فادعى زيدعا في الصك فانكر المال لائتيت عليه وأن أقربان الخط خطه كاصرحوا به لان حجج الاثبات ثلاثة البينة والاقرار والنكول عن اليمين والخط ليس واحدا منها وخطه وانكان ظاهرا فيصدق المدعى لكن الظاهر يصلح للدفع لاللاثبات على انه كثيرا مايكتب الصك قبل اخذه المال * وكذا لوشهدالشاهدان بخلاف ماقامت عليه القرينة فالمعتبرهو الشهادة مالم يكذبها الحس كالوشهدابان زيداقتل عمرا ثم جاء عرو حيا اوان الدار الفلانيه اجرة مثلهاكذا وكل من رآها يقول أن اجرتها أكثر * وقديتفق قيام قرينة على امرمع احتمال غيره احتمالاً قربها كالوراي حجراً منقوراً على باب داركتب عليه وقفية الدارلا شبت كونها وقفا مجردذلك كاصرحوامه لاحتمال انمن ساهاكتب ذلك واراد ان يقفها ثم عدل عنوقفها اومات قبله اووقفها لكن استحقها مستحق اثبت انها ملكه اوكانت تهدمت واستبدات اولم يحكم حاكم بوقفها فحكم آخر بسحة سعها اوغير ذلك من الاحتمالات الظاهرة التي لانثبت معها نزع الدار من المتصرف بما تصرف الملاك من غير منازع مدة مديدة فانهم صرحوا بان التصرف القديم من أقوى علامات الملك وقال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج و ايس للامام ان يخر جشياً من يد احد الابحق ثابت معروف انتهى فلذاكان الحكم بالقرائن محتاحا الى نظر سدىد * وتوفيق وتأسد * وعن هذا قال بعض العلماء المحققين لابد للحاكم من فقه في احكام الحوادث الكلية وفقه فىنفس الواقع واحوال الناس يميز بدبينالصادق والكاذب والمحقوالمبطلثم يطابق بين هذا وهذا فيعطى الواقع حكمه من الواجب ولايجمل الواجب مخالفا للواقع اثنهي . وكذا المفتى الذي نفتي بالعرف لامدله منءمرفة الزمان واحوال اهله ومعرفةانهذا العرف خاص اوعام وآنه مخالف للنص أولا ولاند له من التخرج على استاذ ماهر ولايك.فيه مجرد حفظ المسائل والدلايل فان المجتهد لابدله من معرفة عادات الناس كاقدمناه فكذا المفتى ولذا قال في آخر منية المفتى لوان الرَجل حفظ جيم كتب اصحابنا لابد ازيتلاز للفتوى حتى مهتدى اليها لان كثيرا من المسائل بجاب عنه على عادات اهل الزمان فيما لانخالف الشريعة انتهى وقريب منه مانقله فيالاشباء عن النزازية من ان المفتي نفتي عايقع عنده من المصلحة (وقال)في فتح القدير في باب مايوجب القضاء والكفارة من كتاب الصوم عند قول الهداية واو اكل لحما بين اسنانه لم يفطر وان كان كمثيرا يفطروقالزفر يفطر فيالوجهينانتهي مانصه والتحقيقانالمفتي فيالوقائع

لامدله من ضرب اجتهادومعرفة باحوال الناس وقدعرف انالكفارة تفتقرالي كمال الجناية فينظر الى صاحب الواقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك اخذيقول ابي توسفوان كان ممن لااثر لذلك عنده اخذ نقول زفر انتهى (اقول) وهذاقريب مماقاله أبو نصر محمد بن سلام من كبار أعمة الحنفية وبعض أئمة المالكية في افطار السلطان في رمضان أنه نفتي بصيام شهرين لأن المقصود من الكفارة الانزحار ويسهل عليه افطارشهر واعتاق رقبة فلامحصل الزحرانتهي * وفي تصحيم العلامة قاسم فانقلت قدمحكون اقوالا منغير ترجيم وقديختلفون فيالتصميم قلت يعمل عثل ماعلوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وماهو الارفق بالناس وما ظهر عليه النعامل وماقوي وحهه ولانخلو الوحود منتميز هذا حقيقة لاظنا بنفسه وبرجع من لم بمنز الى من بمنز انتهى ﴿ وقد ﴾ قالوا نفتي نقول ابي نوسف فيما يتعلق بالقضاء لكونه جرب الوقائع وعرف احوال الناس * وفي البحر عن مناقب الامام محمد رحه الله تعالى للكردري كان محد ندهب الى الصاغبن ويسأل عن معاملتهم ومايد برونها فيايينهم انتهي ﴿ وَفِي ﴾ آخر الحاوي القدسي ومتى كان قول ابي يوسف ومجد يوافق قول ابي حنيفة لا تنعدى عنه الافها مست اليه الضرورة وعلم أنه لو كان ابو حنيفة راى مارأوا لافتى به انتهى (وقد) صرحوا بان قرأة الختم فيصلاة التراويء سنة قال فيالدر المختار لكن فيالاختيار الافضل في زماننا قدر مالانتقلءلمهم واقره المصه وغيره وفي فضائل رمضان للزاهدي افتي ابو الفضل الكرماني والوبرى انداذا قرأ في التراويح الفاتحة واية اوايتين لايكره ومن لمبكن عالماباهل زمانه فهوجاهل انتهى وصرحوا فيالمتون وغبرهامن كتب ظاهر الرواية بإن رمضان شبت نخبر عدل ان كان في السماء علة والافلامد من جم عظيم لأن أنفراد الواحد والأثنين مثلا برؤية الهلال مع توجه اهل البلد طالبين لماتوجه هوله ظاهر في غلطه مخلاب مااذا كان في السماء علة لاحتمال انهرآه بين السحاب ثم غطاه السحاب فإبره قية اهل البلد فإيكن فيه دليل الغلط وروى الحسن عن الامام قبول الواحد والاثنين مطلقاقال فيالبحر ولمارمن رجح هذه الرواية وننبني العمل عليهافى زماننا لان الناس تكاسلوا عن ترائ الاهلة فانتني قولهم مع توجههم طالبين لماتوجه هو له فكان التفرد غير ظاهر فيالغلط انتهي ولايخني أنه كلام وحيه خصوصا في زماننا هذا فانه لوتوقف ثبوته على الجمع العظيم لم ثنبت الابعد يومين اوثلاثة لمانري من اهمالهم ذلك بل نرى من يشهد برؤيته كثيرا مامحصل له الضرر من الناس من الطعن فى شهادته والقدح في ديانته لانه

كان سببا لمنعهم عنشهواتهم ومن جهل باهل زمانه فهو جاهل فجزاه الله عن اهل هذا الزمان خيراً (فهذا) كله وامثاله دلا يُل واضحة على انالمفتى ليس له الجود على المنقول في كتب ظاهر الرواية من غير مراعاة الزمان واهله والا يضيع حقوقا كشيرة ويكون ضرره اعظم من نفعه فانا نرى الرجل يأتى مستفتيا عن حكم شرعي ويكون مراده التوصل بذلك إلى اضرار غيره فلو آخر جناله فتوى عماسئل عنه نكون قدشاركناه فيالاثم لانه لم تتوصل الى مراده الذي قصدهالا بسبينا مثلا أذا جاء يسئل عن اخت له في حضانة أمها وقد انتهت مدة الحضانة وبريد اخذها من امهاونعلم انه لواخذها من امها لضاعت عنده وماقصده باخذها الا اذية امها او التوصل ألى الاستبلاء على مالها اولنزوجها لآخر ويتزوج بها ينته اواخته وأمثال ذلك فعلى المفتى اذا راى ذلك ان محاول في الجواب ويقول له الاضرار لابجوز ونحو ذلك ﴿ وقد ﴾ ذكر في البحر مسائل عن روض النووي وذكر أنها توافق قواعد مذهبنا منها قوله فرع للمفتى ان يغلظ للزجر متأولاكما اذا سأله من له عبد عن قتله وخشى ان قاله جاز ان هول ان قتلته قتلناك متأولا لقوله عليه الصلاة والسلام (من قتل عبده قتلناه) وهذا اذا لم يترتب على اطلاقه هفسدة انتهى « ١ » ﴿ فَانْقَلْتَ ﴾ اذا كان على المفتى اتباع العرف وانخالف «١» وكتبت في رد المحتار في باب القسامة فيا لوادعي الولى على رجل من غير اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عنده وقالا تقبل الخ نقل السيدالحموى عن العلامة المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا على عــدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولهما لاسما والاحكام تختلف بأختلاف الايام اه وكتبت ايضا فىردالمحتارفىباب العشروالخراج فىمسئلة مااذا زرعصاحب الارضارضه ماهو ادنى مع قدرته على الاعلى قالوا وهذا يعلم ولايفتي به كيلا يتجرى الظلمة على اخذ اموال الناس قال في العناية ورد بانه كيف محوز الكتمان ولواخذوا كان في موضعه لكونه واحبا واحب بانالو فتينا بذلك لادعى كل ظالم في ارض شأنها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلافيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان اه وكذا قال في سم القدىر قالوالانفتى مهذا لمافيه من تسليط الظلمة على اموال المسلمين اذمدعي كل ظالم ان الارض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه

المنصوص عليــه في كـتب ظــاهر الرواية فهــل هنــا فرق بين العرف العــام والعرف الخاصكما في القسم الاول وهو ماخالف فيه العرف النص الشرعي ﴿ قَلْتُ ﴾ لافرق بينهما هنا الا منجهة انالعرف ألعام ثنبت به الحكم العام والعرف الخياص ثبت به الحكم الخياص (وحاصله) ان حكم العرف ثبت على اهله عاما اوخاصا فالعرف العلم في سائر البلاد شبت حكمه على اهل سائر البلاد والخياص في بليدة واحدة ثنبت حكميه على تلك البليدة فقط ﴿ وَلَهَٰذًا ﴾ قال العلامة السيد أُجِد الحَوى في حاشيته على الأشباء مانصه قوله الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص يفهم منه ان الحكم الخاص يثبت بالعرف الخياص ومنه ماتقدم في الكلام على المدارس الموقوفة على درس الحديث ولايعه لم ان الواقف اراد قراة ما يتعلق عمرفة المصطلح اوقراءة متن الحديث حيث قيل باتباع اصطلاح كل بلد أنتهى يعني ان كان واقف المدرسة في بلدة تدارف اهلها اطلاق المحدث على العالم عصطلح الحديث اي بعلم اصوله كالنحمة ومختصر ابن الصلاح والفية العراقي يصرف الوقف اليه وان تعارفوا الحلاقه على العالم عتن الحديث كصحبح البخاري ومسلم يصرفاليه (وقدمنا) عن مشارخ بلخ انهم قالوا في كل حل على حرام ان مجدا قال لا يقع الطلاق الا بالنية بناء على عن ف دياره اما في عرف بلادنا فيقع فهذا صريح في اعتبار عرف بعض البلاد واعتبار العرف الحادث على عرف قبله (واصرح منه) انهم ذكروا فىالمتون وغيرها فيباب الحقوق انالعلو لايدخل بشراء بيت بكل حق هوله وبشراء منزل لابدخل الابكل حقهوله لوعرافقه ويدخل فيالدار مطلقا فقال فيالبحر نقلا عن الكافى ان هذا التفصيل مبنى على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو فىالكل والاحكام تبتني علىالمرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهله انتهى (وفيه) في فصل مايدخل في البيع تبعا ان السالمنفصل لايدخل في البيع في عرفهم وفي عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات لأينتفع بما بدونه انتهى واصلهفى قتع القدير وهوما خوذ منقول الهداية فى دخول المفتاح تبعا للغلقلانه لاينتفع به الابه (وفي) الاشباء حلف لايا كل لحما حنث باكل الكبد والكرش على مافىالكنز معاند لايسمى لحما عرفا ولذا قال فىالمحيطاندانما محنث على عادة اهل الكوفة واما في عرفنافلا محنث لأنه لايعد لحما انتهى وهوحسن جدا ومنهنا وامثالهعلمان العجمي يعتبر عرفه قطعاومن هنا قال الزيلعي في قول الكنز والواقف على السطح داخل ان المختار ان لايحنث في العجم لانه لايسمي داخلا

عندهم انتهى كلام الاشباه (وفيها) ايضا عن منية المفتى دفع غلامه الى حائك مدة معلومة لتعليم النسم ولميشرط الاجرعلى احدفلماعلم العمل طلب الاستاذ الاجرمن المولى والمولى من الاستاذ ننظر الىعرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل الخ (وفيها) ايضا لوباع التاجر في السوق شيأ بثمن ولم يصرحا بحلول ولاتأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يائخذكل جعة قدرا معلوما انصرف اليه والابيان قالوا لان المعروف كالمشروط انتهى ﴿ وَلَاشُكُ ﴾ انهذا لم يتعارف في كثير من البلاد فاعتبرفيه عرف أهل ذلك السوق الخاص مع أن المنصوص عليه في كتب المذهب حلول الثمن مالم يشترط تاجيله (ومثله) ماصرح به اصحاب المتون كالكنز وغيره فيما لوحلف لاياكل خنزا اورأسامن ان الخبزمااعتاده اهل بلده والرأس مايباع في مصره وذكر الشراح ان على المفتى ان يفتى عا هوالمعتاد في كل مصروقم الحلف فيهوفي باب الربامن البحرعن الكافي والفتوى على عادة الناس (فهذه) النقول ونحوها دالةعلى اعتبار العرف الحاص وانخالف المنصوص عليه في كتب الذهب مالم يخالف النص الشيرعي كاقدِمناه وكيف يصم ان يقال لا يعتبر مطلقا مع ان كل متكلم انما يقصد ما يتمار فه (وفي) جامع الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف أنتهى (وفي) فتاوى العلامة قاسم التحقيق ان لفظ الواقفوالموصى والحالف والناذر وكل عاقد بحمل على عادته فيخطابه وانخته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا انتهى «١» (اقول) و عاقررناه تبين لكان ماتقدم عن الاشباه من ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص انماهو فيما اذا عارض النص الشرعي فلا يترك به القياس ولايخص بهالاثر بخلاف العرف العام كام تقريره فيمانقلناه عن الذخيرة في الباب الاول واما العرف الخاص اذاعارض النص المذهى المنقول عن صاحب المذهب فهو معتبر كأمشى عليه اصحاب المتون والشيروح والفتاوي فىالفروعالتي ذكرناها وغيرها وشمل العرف الخاص القديم والحادث كالعرف المام (وبما قررناه) ايضًا اتضم لك معنى ماقاله فى القنية واشرناله فى البيت السابق من انه ليس للفتي ولاللقاضي ان محكما بظاهر الرواية ويتركاالمرف د۱» وفي شرح السير الكبير للسرخسى الحاصل أنه يعتبر في كل موضع عرف اهل ذلك الموضع فيما يطلقولعليهمن الاسم اصله ماروى انرجلا سال آبن عمررضي الله تعالى عنهماان صاحبا لنااوجب مدنة افتجزيه البقرة فقال عن صاحبكم فقالمن بني رباح فقال ومتى اقتنت بنورباح البقر انما وهم صاحبكم الابل اهمنه

والله تعالى اعلم (تنبيه) اعلم ان كلامن العرف العام والخاص انما يعتبر اذا كان شائعا بين اهله يعرفه جيعهم ولهذا نقل البيرى فىشرح الاشباه عن المستصفي مانصه التعامل العام اىالشائع المستفيض والعرف المشترك لايصح الرجوعاليه مع الترددانتهي (ثم) نقل عن المستصفى ايضا مانصه ولايصلح مقيدا لانه لما كان مشتر كاصار متعارضا انتهى (فقوله) التعامل العام شمل العام مطلقا اى في جيع البلاد والعام المقيد أي في بلدة واحدة فكل منهمالايكون عاما تبني الاحكام عليه حتى يكون شائعامستفيضا بين جيع اهلهاما لوكان مشتركا فلابني عليه الحكم للتردد في ان المتكلم قصد هذا المعنى اوالمعنى الآخر فلا تتقيد احد المعنيين لتعارضهما بتحقق الاشتراك (اقول) و منبغي تقييد ذلك ما اذا لم يغلب احد المعنيين على الآخر كايشعربه قوله والعرف المشترك فان الاشتراك تقتضي تساوى المعنيين وكذا قوله صار متعارضا فانالمرجوح لايعارض الراجح وآنما المتعارضان ماكانا متساويين اما لو كان احدهما اشهر كانت الشهرة قرسة على ارادته (ولذا) قال في الاشياء أنما تمتير المادة اذا اطردت اوغلبت ولذاقالوا في البيع لوباع مدراهم اودنانير وكانافي بلد اختلف فيهاالنقود معالاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه انتهى فهذا صريح فيما قلناه والله تعالى اعلم ﴿ فصل ﴾ في ذكر بعض فرو ع مهمة مبنيةعلى العرف (منها) مافي الذخيرة البرهانية وغيرها لوجهز المنه فاتت فأدعى انددفعه عارية لاملكا فالقول للزوجلان الظاهر التمليك وحكى عن السغدى انه للأب لأن اليد منجهته وقال الصدر الشهيد في واقعاته المختار للفتوى ان القول للزوج اذاكان العرف مستمرا انالاب بدفع مثله جهارا لاعارية كافي ديارنا وان كانمشتركا فالقول للاب انتهي ﴿ ومشى ﴾ عليه في التنو بر من كتاب العارية وكذا فيالاشباهوصر ح ايضا بانهذا التفصيل هوالمختار للفتوى وحكى عنقاضى خان قولا رابعا وهو قوله وعندى ان الاسانكان من كرام الناس واشرافهم لم نقبل قوله وان كان من الأوساط قبل انتهى (اقول) و عكن التوفيق بان القول الأول منى على استمرار العرف بقرينة قوله لان الظاهر التمليك اى الظاهر في العرف والعادة المستمرة اما اذا لميكن ذلك هو العادة المستمرة لم يكن التمليك ظاهرا بل كان القول للاب لانهلا يعرف الامن جهته وعلى هذا محمل قول السغدى انه للاب واما ماذكره قاضي خان فهو فيالحقيقة بيان لموضع الاستمرار وموضع الاشتراك الواقعين فيالقول المختار للفتوى باناستمرار دفعه حهازا لاعارية أنماهو فيما

اذا كان الاب من الاشراف وانعدم الاستمرار انما هوفيما بين اوساط الناس (أكن) قديقال أن الدفع عارية نادر بين الأوساط والعبرة للغالب كاحررناه آنف اوح فقولهم وان كان مشتركا فالقول للاب معناه اذاكان الاشتراك على سبيل التساوى * امالوترجح احدهماكماهوالواقع في زماننا فيما بين اكثرالناس من الدفع تمليكا فالاظهران القول للزوجلانالشائع الغالب هوالظاهر والظاهر يصلح للدفع فتندفع به دعوى الابانه عارية (لكن) بتي هناشيء وهوان ظاهر كلامهم انالقول للزوجوان صرح بدعوى التمليك مع ان التصريح بذلك اقرار على الأب ودعوى انتقاله الى البنت ولاعبرة للظاهر مع الاقرار (و مدل) لذلك ما فيالبحر عن البدائع فيمسئلة اختلاف الزوجين فيمتاع البيت منان القول لكل منهما فيما يصلح لهلان الظاهر شاهدله مالم تقرالمرأة بانهذا المتاع اشتراه الزوج فان اقرت بذلك سقط قولهالانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلانثبت الانتقال الا بالبينة انتهى (ثم) قال وكذا اذا ادعت انها اشترته منه كمافي الخانبة ولانخفي إنهلو برهن على شرائه كان كاقرارها بشرائه منه فلابدمن بينة على الانتقال اليها منه بهبة ونحوها ولايكون استمتاعها بمشربه ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كاتفهمه النساء والعوام وقد افتيت بذلك مرار اه ﴿ اقول ﴾ وقد مجمات بالفرق بين المسئلتين بان العرفُ المستمر في تمالك الاب الجهاز مصدق لدعوى التمليك فلمبعتبر مااستلزمته الدعوى منالاقرار امامسئلة الامتعة فان العرف المستمر فيها هو ملك المراة للصالح لها وهي لمرتدعالماك حتى يكمون العرف مصدقا لهابلادعت التمليك الذي لايصدقه العرففاعتبرمااستلزمته دعواها من الاقرار (ونظيره) ماقالوا فيما لوارسل الى زوحته شأ وادعى اندمن المهر وادعت اندهدية فالقول له فيغير المهيَّأ للاَّكُلُّ والقول لهافي المهِـأُ له گخنز ولح مشوى لان الظاهر يكذبه وكذا لوادعت انه من المهر وادعى انه وديعة فان كان من حنس المهر فالقول لها والا فله بشهادة الظاهر فقد حكموا الظاهر فيالمسئلتين لكن الثانمة اشبه عسئلتنالان فيالاولى اتفقا على القلبك واختلفا فىصفته وفىالثانية ادعت المراة التمليك وانكره وجعلوا القول لهاعملا بالظاهر كَافي مسئلة الجهاز والله تعالى اعلم (ومقتضي) هذا آنها لوادعت المبعوث آنه من الكسوة الواجبة عليه وهو من جنسها انيكون القول قولهــاكما فيالمهر ﴿ وَعَلَى ﴾ هذا فقوله في البحر ولايكون استمتاعها عشرته الخ ننبغي تقييده بنحو آثاث المنزل من نحو فراش وحصير واوان نخلاف ثباب البــدن التي البسها

اياها فليس لداخذها منهاكما قالوا فيما لواتخذلولده الكبير اوتليذه ثبابا وسلمها اليه ليس لددفعها لغيره وكذا الصغير وان لميسلم اليه (ومنها) مام من دخول العلو في بيع البيت والمنزل والدار وان لم يذكر بحقوقه ومرافقه بناء على العرف الحادث كمام عن الكافي وان مافي المتون من التفصيل مبني على عرف الكوفة (اقول) وعلى هذا فافي المتون ايضامن ان الشرب لا يدخل في البيع بدون التصريح اوذكر الحقوق مبني على عرفهم ايضا ولاشك في دخوله في عرف ديارنا الشامية فانالدار التي لها شرب بجرى اليها تزداد قيمتها زيادة وافرة وقد كنت ذكرت ذلك بحثًا فيماعلقته على البحر (ثم) قريبًا من كتابتي لهذا المحل صارت هذه المسئلة واقعة الفتوى حيث باعرجل دارا عظيمة بصالحية دمشق مشتملة على مياه غزيرة نقصدها الامراء وكبار التجار للتنزه ايامالصيف والربيع فارادالبائع ان يمنع الماء عن الدار ليتوصل الى مقايلة البيع معالمشترى لان الدار بدون الماء ربما لاتساوى نصف الثمن وتعلل بما ذكره الفقهاء منعدم الدخول بلاذكركل حق ونحوه (فاجبت) بانه ليسله ذلك بناء على العرف (ثم) راجعت الذخيرة البرهانية فىالفصلِ الخامس فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لامدخل فرأيته قال بعدماذكر مسئلة الشرب والطريق والبستان فالاصل ان ماكان في الدار من البناء اوكان متصلا به يدخل في بيعها من غير ذكر بطريق التبعية ومالافلا الااذاكان شيأ جرى العرف فيه فيمابين الناس انالبائع لإعنعه عن المشترى فع يدخل وان لم يذكره في البيع والمفتاح يدخل استحسانا لاقياسا لانه غير متصل بالبناء وقلنا بالدخول بحكم العرف والقفل والمفتاح لايدخلان والسلم انكان متصلا بالبناء يدخل والافلا ومثله السرير انتهى ملحصا (فعلم). منقوله فقلنا بالدخول محكم العرف ان مانصوا على عدم دخوله أعما لم يدخل لعدم التعارف بدخوله واندلوجري العرف بدخوله لدخل فالشرب لم يتعارفوا دخوله فقالوا انه لايدخل والمفتاح تعارفوا دخوله فقالوا انه يدخل (ويدل) على ذلك أنه بعد أن ذكر عدم دخول الشرب والطريق قالوالاصل الخ فبين بذلك الاصل ان ماكان القياس عدم دخوله انما لابدخل اذا لم يتعارف دخوله فاذا تعورف دخوله دخل لان العرف يعارض القياس ولذا دخل المفتاحفاذا تعورف دخول الشرب كافى زماننا يدخل ﴿ ويدل ﴾ على ذلك أيضا أنهم نصوا على انالسلم الغير المتصل لايدخلاي لعدم العرف انتهى فتأمل معانه في الفتح والبحر صرحا بدخوله فىالبيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيونهم طبقــات

لانتفع باالانه كاقدمناه فاذادخل السلم الذي نص الفقهاء صرمحا على عدم دخوله اعتبارا للعرف الخاص باهل القاهرة لأنه لاينتفع بالبيت الابه مع ان المشترى عكمنه ان يعمل سلما لنفسه بقيمة يسيرة فابالك بالشمرب الذي لواراد المشترى ان مجرى مدله شمربا آخر محتماج الي ان منفق قمدر قيمة الدار او آكثر مع انه لائتلاف اهل ديارنا على جريان المياه فىدورهم لاعكمنهم الانتفاع بالدار الاعائهـا والدار التي لاماءلهـا لايسكنهـا غالــا الا العـاحز عن شراء دارلها ماءحار ولاسما اذا كانت الدار معدة للتنزء مثل الدار المذكورة في الحادثة فاناعظم المقاصد من سكناها التنزه عائهاالغز برولذا ننيت هذه الدارفي احسن موضع من صالحمة دمشق هو اكثرها ماء واعدلها هواء فلانسني التردد في دخول مأمّها تبعالها والله تعالى اعلم (ومنها) أنهم قالوا الحلف بالعربية في الفعل المضارع المثبت لايكون الابحرف التأكمد وهواللام والنون كقوله والله لأفعلن كذاحتي لوقال واللهافعل كذاكانت عينه على النفي وتكون لامضمرة كمافى تالله تفتئو تذكر بوسف فكأثنه قال والله لاافعل لامتناع حذف حرفالتوكيد فىالاثبات بخلاف حرف النفى قال شيخ الاسلام العلامةالمحقق الشيخ على المقدسي في شرحه على نظم الكنزفعلى هذا اكثر مايقع من العوام لأيكون يمينا لعدم اللام والنون فلاكفارة عليهم فها . انهى ايلايكون بمينا على الاثبات فلا كفارة عليهم اذا تركوا ذلك الشيُّ * ثم قال لكن منبغي انتلزمهم لتعارف الحلف بذلك * ويؤبده مانقلناه عن الظهيرية اندلوسكن الهاء اورفع اونصب بالله يكون عينامعان العرب مانطقت بغيرالجرانتهي قال العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي فى حاشيته على الدر المختار وقول بعض الناس انه يصادم المنقول في المذهب مجاب عنه بإن المنقول في المذهب كان على عن ف صدر الاسلام قبلان تتغير اللغة واما الآن فلا يأتون باللاموالنون فيمثبت القسماصلا ويفرقون بين الانبات والنفي بوجو دلاوعدمها ومااصطلاحهم على هذاالا كاصطلاحهم لغةالفرسونحوهافيالا عان لمن تدبرانتهي (قلت) وكهذه المسئلة ماذكره في المحر في باتعليق ان حواب الشرط بجب اقترانه بالفاء اذا وقع حلة اسمية اوفعلمة فملها طلبي اوجامداومقرون عا اوقداولن اوتنفيس اوالقسم اورب فلا يتحقق التعليق الابالفاء في هذه المواضع الاان يتقدم الجواب فيتعلق بدونها على ان الاول هوالجواب عندالكوفيين اودليل الجواب عندالبصريين فلولميأت بالفاءفي موضع وجوبها كان منجزا كان دخلت الدار انت طالق فان نوى تعليقه دين وكذا ان نوى تقدعه وعن ابي يوسف أنديتعلق جلا لكلامه على الفائدة فتضمر الفاء نشاءعلى

قول الكوفيين مجواز حذفها اختيارا ومنعه اهل البصرة وعليه تفرع المذهب واورد على البصريين قوله تعالى ﴿ وَانْ اطْمُتَّمُوهُمُ انْكُمُ لَمُسْرَكُونَ ﴾ واحسبانه على تقدىرالقسم انتهي ملخصا ولم نفرق بين العالم والجاهل وتنبغي علىمام اعتسار العرففان العوام لانفرقون بين اثباتهاو حذفها معقصدهم التعليق فينبغي ان سعلق قضاً، وديانة احْذا عاروي عن الى توسف * وذكر في الحر ايضا في اول باب الكنايات عندقوله فتطلق واحدة رحمة فياعتدى واستبرى رجك وانت واحدة فقالواطلق فىواحدة فافادانه لامعتبر فياعرابها وهو قول العامة وهوالصحيح لانالعوام لاعتزون بين وجوه الاعراب والخواص لايلتز مونهفي كلامهم عرفا بلتلك صناعتهم والعرف لغتهم وقدذكرنا فيشرحنا علىالمنار انهم لميعتبروه هنا واعتبروه فىالاقرار فمالوقال درهمغيردانق رفعاونصبا فمحتاجون الىالفرقانتهي وفياقرار الدر المختار قال اليس لي عليك الف فقال بلي فهو اقرار وان قال نعم فلا وقيل نع الى يكون اقرارا لان الاقرار يحمل على المرف لاعلى دقائق المربية كذا فيالجوهرة انتهى وذكرفى كتاب السرقة قال اناسارق هذا الثوب قطع اناضاف لكونداقرارابالسرقة واننونه ونصب الثوب لانقطع لكونه عدة لااقرارا كذا في الدرر وتوضحه انداذا قيل هذا قاتل زيداى بالاضافة معناهانه قتله واذاقيل قاتل زبدا معناهانه يقتله والمضارع محتمل الحال والاستقبال فلانقطع بالشك قلت فىشرحالوهبانية ينبغى الفرق بينالعالم والجاهل لانالعوام لانفرقون انتهى مافى الدرالمختار* وذكر في التلويح أن نعم لتقرس ماسبق من كلام موجب أومنني استفهاما اوخبرا وبلي مختصة بإيجاب النني السابق استفهاما اوخبرا قال فعلى هذا لايصع بلى فيجواب كان لى عليك كذا ولايكون نع اقرارا في جواب اليس لى عليك كذا الاان المعتبر فياحكام الشرع هوالعرف حتى نقامكل منهما مقام الاخر ويكمون اقرارا فىجوابالامجاب اوالنني استفهاما اوخبرا انتهى وهذا مؤيد لماقلنا وقدمنا عن العلامة قاسم ان أغظ الواقف والحالف وكل عاقد محمل على عادته ولغتـــه وافقت لغة العرب اولا وبدل على ذلك ايضا انالكلام العربي على اختلاف الحاته انما وضعللتفاهم والتخاطب ولاشك انكل متكلم يقصدمدلول لنته فبحمل كلامه عليها وانخالفت لغة الحاكم والقاضى باعتبار قصده الاترى انالكوفىلواسقط الفاء صح تعلىقه الشرط وليس للقاضي البصري الحكم عليهبالتنجيزفنفرض اهل زماننا بمنزلة الكوفي بل يحمل كلامهم على مرادهم وان خالف مذاهب النحاة ولهذا افتي المتأخرون بإن علىالطلاق لاافعل كذاتعليق معانه ليس فيهاداةتعليق

اصلا اذلاشك ان لنة هذا الزمان الملحونة صارت بمنزلة لغة اخرى لايقصــدون غيرها محمل كالامهم على غير لغتهم صرف له الى غير معناه ولابجب مراعاة الا لفاظ اللغوية والقواعد العربية الافىالقرأن والحديث وانمابني الفقهاء الاحكام عملي القواعد العربية لانهاالمعلومة لهم لالكؤن القواعدالعربية متعبدابهابل لايجـوز العدول عن ماعاتها فعلم ان كلامهم معالمر بي ومن التزم لفة العرب والله تعالى اعلم وبدل عليه مايأتى في تقر برالمسئلة التالية لهذه (ومنها)مسئلة اختلف فيهاالمتأخرون وهي انعقاد النكاح بلفظالتجويز بتقديمالجيمفافتي صاحب التنوير العلامةالفزى بعدم الانعقاد وله فيهرسالة حاصلها الاستدلال عافى التلويح للسعد التفتازاني من اناللفظ اذاصدر لاعن قصد صحيح بلءن تحريف وتصيف لميكن حقيقة ولامحازا لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتباريه اصلا انتهى قالعدة المتأخرين العلامة الشيخ علاءالدين فىالدر المختار بمد نقله ذلك نع لواثفق قوم على النطق بهذه الغلطة وصدرت عن قصدكان ذلك وضعا جديدا فيصمح كما افتى به المرحوم ابو السعود انتهى (اقول) وافتى بدايضا الغلامة المرحوم الشيخ خيرالدين الرملي فيفتاواه ورد مأنالهالغزى بقوله ولاشك انالصادر منالجهلة الاغار تصحيف لادخلفيه لبحث الحقيقة والمجازولالنفي الاستعارة المرتب علىعدم العلاقةفيه اذمعناهالاصلي اىمعنى لفظ التجويز وهوالتسويغ اوجعلهمارا غيرملاحظ لهم اصلااذ العامى بمعزل عن درك ذلك وحيث كان تصيفا وغلطا فج ميع ماجاً، بما لغزى لا يصلح لاثبات المدعى وحيث اقربا متصحيف كيف يتجه له نني العلاقة والاستدلال عاذكره السعد وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولامنكرلهبل مسلم كونه تحيفا بابدال حرف مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسئلة نعم لوصدرهن عارف يأتى فيه مايأتى فىالالفاظ المصرح بعدم والانعقاد بها وهو والله اعلم محل فتوى الشبخ زين بن بجيم ومعاصر بدفيقع الدليل في محله حولهذا الوجه كان الحكم عندالشافعية كذلك فان المصرحيه في عامة كشبهم انه لايضر من على ابدال الزاى جيا مع انهم اضن منا بالفاظه اذلايصمءندهم الابلفظ التزويج والانكاح ولمنرفى مذهبنامايوجب المخالفة لهم والله اعلم انتهى وتمام تحقيق هذه المسئلة في حاشيتنا ردالمحتار (ومنها) مسئلة بيعااثمارعلىالاشجار عندوجود بعضها دون بعض فقداجازه بعض علمائنا للعرف قال في الذخيرة البرهانية في الفصل السادس من البيم واذا اشترى ثمار بستان وبعضها قدخرج وبعضها لم يخرج فهل يجوزهذا البيعظاهر المذهب الدلايجوز. وكانشمس الأئمةالحلوانى يفتى بجوازه فىالثماروالباذنجان والبطيخ وغيردلك وكان

بزعم اندمروى عن اصحابناوهكذا حكى عن الشيخ الامام الجليل الى بكر مجد بن الفضل اندكان يفتي مجوازه وكان يقول اجعل الموجود اصلا فيهذا العقد وما يحدث بعدذلك تبعاولهذايشترط انيكون الحارج اكثر لان الاقل تابع للاكثرولا بجمل الاكثر تابعا للاقل وقدروى عن مجد فى بيع الورد على الاشجار انديجوزومعلوم انالورد لامخرج جلة ولكن بتلاحق البعض بالبعض قالشمس الأئمة السرخسي والصيع عندى اندلا بجوز هذا البيملان المصيرالي هذآ الطريق انمايكون عندتحقق الضرورة ولاضرورة هاهنا لانه عكنه انسيع اصول هذه الاشياءمع مافيها من الثمرة ومانتولد بعدذلك محدث على ملك المشترى وعلى هذا نص القدورى فان كان البائع لايعجبه بيع الاشجار فالمشترى يشترى الثمار الموجودة ببعض الثمن ويؤخر العقد فيالباقي الى وقت وجوده اويشترى الموجود بجميع الثمن ويحل ادالبائع الانتفاع بما محدث فعصل مقصود هما بهذا الطريقولاضرورة الى تجويز العقد في المعدوم انتهي (وذكر) حاصل ذلك في البحروذكر ان شمس الأئمة نقل عن الامام الفضلي مامر ولم يقيده عنه بكون الموجود وقت العقداكثر بل قال عنه اجعل الموجود اصلا فى العقد ومايحدث بعد ذلك تبعـا وقال استحسن فيه لتعامل الناس فانهم تعاملوا بيع ممارالكرم بهذه الصفة ولهم فىذلك عادة ظاهرة وفى نزع الناس عن عاداتهم حرج انتى ثم ذكر عن المعراج ان الاصمماذهب المدالسرخسى وهوظاهر المذهب من عدم الجواز في المعدوم اي بناء على مامر عن السرخسي من عدم الضرورة لامكان التخلص عن ذلك (اقول) لاشك في تحقق الضرورة فىزماننا لغلبة الجهلءلى عامة الباعة فانك لاتكاد تجد واحدا منهم يعلمه ذه الحيلة ليتقلص بهاعن هذه الغائلة ولاعكن العالم تعليمهم ذلك لعدم ضبطهم ولوعلموا ذلك لايعلمون الابما الفوا واعتادوا وتلقوه جيالا عن حيل ولقد صدق الإمام الفضلي في قوله ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزع الناس عن عاداتهم حرج فهو نظرالي انذلك غيرمكن عادةفائبت الضرورة والامام السرخسي نظرالي أنهمكن هقلا بماذكره من الحيلة فننى الضرورة ولايخنى انالمستحيل العادى لاحكمله وان امكن عقلا وفياذكره الامام الفضلي تيسيرعلى الناسورجة بهم من حيث صحة سعهم وحل كلهم الثمار والخضراوات وتناولهم الممان ذلك * نعم منكان عالما بالحكم لامحلله مباشرةهذاالعقد لعدم الضرورة فيحقه نامل (لكن) بقيشيء آخر وهوانم صرحوابان سعالمار على الاشجار انمايصع اذا شراها مطلقا أوبشرط القطع

المتعاقدين منفعةوهى زيادة النمووالنضج ولايخفي انهمفي هذا الزمان وان لميشترطوا ألترك لكنه معروف عندهم وقدقالوا ازالمعروف عرفا كالمشروط شرطاولوعلم المشترى انالبائع يامر. "بالقطع لم يرض بشرائه بعشر الثمن وايضا يشترون البطيخ والخيار والباذ نجان ونحوها منالخضراوات بشرط ابقائها صريحا وبشرط ان يسقيها البائع مرات متفرقات معدودة حتى تنمو ويظهر مالميكن منها ظاهراولم ارمن صرح بجواز ذلك بناء على العرف وينبغي جوازه بناء على مام فانه حيث جاز للعرف بيع المعدوم مع ان بيعه باطل لافاســد فيجوز البيع مع هذا الشرط بالاولى فتامل ذلك واعمل بمايظهر لك فانى لااجزم بماقلته لانى لمارمن صرح به والفكرخوان (ومنها) بيـم المظروف كزيت مثلا على ان يزنه ويطرح للظرف ارطالامعلومة فانهشرط فاسد لانمقتضي العقد طرحمقدار وزنه لكنه قدتعارفه الناس في عامة البلدان وقديستأنس له عاذ كروا في المتون انه يصح بيع نعل عـ لي ان يحذوه ويشركه قال في البحر والقياس فسأده لمافيه من النفع للمشترى معكون المقد لايقتضيه وماذكره فيالمتن جواب الاستحسان للتعامل وفي الخروج عن العادة حرج بين مخلاف اشتراط خياطة الثوب لعدم العادة فبقي على اصل القياس وتسمير القبقاب كتشريك النعلكما فى فتم القدير وفى البزازية اشترى ثوبا اوخفا خلقا على ان يرقمه البائع ويخرزه ويسلمه صمحالموف ومعنى يحذوه يقطعهانتهي مافي البحر (وذكر) قبله في ضابط فسادالبيع بشرط انه كل شرط لايق ضيه العقدولايلا عم وفيهمنفعة لاحدالمتعاقديناو للمعقودعليه وهومن اهلالاستحقاق ولمبجرالعرف به ولم يرد الشرع بجوازه قال فلابدفي كون الشرط مفسدا للبيع منهذه الشرائط الخمسة فانكان الشرط يقتضيه العقد لانفسد كشرط ان محبس المبيع الى قبض الثمن ونحوه وانكان لانقتضيه لكن ثبت تصحه شرعا فلامردله كشرط الاحل فى الثمن وفي المبيع السلم وشرط الخيار لايفسده وانكان متعارفا كشراء نعل على ان يحذوها البائع اويشركها فهو جائز الخ انهي فقد جعل الشرط المتعمارف كالشرط الثابت سحيحه شرعاو علل المسئلة في الذخيرة بقوله لان التعارف و التعامل حمة يتركبه القياس ويخصبه الاثر أنتهي ومقتضى هذا الجواز في المسئلة بيع المظروف وكذا مسئلة سعالثمار لانهشرط فيه تعامل عامة الناس في عامة البلدان اكثر من تعاملهم بيع النعل على ان يحدوهاو من تعامل بيع الثوب على عن ان ير قعه بل اسمعنا بذلك في زماننا وان وقع فهو من افراد ادرة لا نتبت به تعامل وكانه كان في زمن السلف اوفي بعض البلاد اماسيع المظروف فهوشائع مستفيض وكثيرا مايكون فيه ضرورة فانكثيرا

من المبيعات المظروفة لا عكن اخراجها من ظرفها بل تباع معه ويطرح للظرف مقدار معلوم بين النجار اوبين المتعاقدين لابحصل فيه تفاوت كثير ولايؤدى الى منازعة الانادرا والنادرلاحكمله (وهذا ايضا)لست اجزم بدلاني لماراحدا قال بدبل المصرح به في عامة الكتب القديمة والحديثة خلافه ولا يطمئن القلب الى العمل عالم يصرح احديد نعم ماذكرته من الشواهد يؤيده وفيه تيسيرعظيم ولكن هذا بالنسبة الى بيع الناس فيا بينهم لئلا نحكم بفساد بيمهم والحاقه بالربأ اما العالم بالحكم فلا ينبغيله فعل ذلك بل عليه التنزه عن افعال عوام الناس واتباع ماقاله الفقهاء اذلاضرورة الى العدول عنه بالنسبة اليه بخلافه بالنسبة الى عامة الناس والله تعالى اعلم (ومنها) هائمـارف عليه اهل زماننــا من اخذ عشر الاراضي من المستاجر دون المؤجر علايقول الامامين وقال ابو حنيفة اندعلي المؤجر واقتصر عليه فيالخصاف والاسعاف وقدمه قاضي خازوبه افتي جاعة من متاخري الحنفية كالشيخ خيوالدين الرملي والشيخ اسمعيل الحايك مفتى دمشق تلميز الشيخ علاءالدين الحصكني والشيخ زكريا أفندى وعطاءالله أفسدى المفتيين في دار السلطنة المحمية وتبعهم مفتى دمشق حامد افندى العمادي (اقول) وقد وقمت هذه الحادثةفيزماننا وتكرر السؤال عنها وملت فهما الىالجواب بقول الامامين لاندقول مصحح ايضا فقدقال في الدر المختار عن الحاوى القدسي وبقولهما نأخذ ولانه يلزم على قول الامام في زماننا حصول ضرر عظيم على جهة الاوقاف وغيرها لايقول به احد وذلك انهجرت العادة فىزماننا اناصحاب التهاروالزعماء الذين هم وكلاء مولانا السلطان نصره الله تعالى يأخـ ذون العشر والخراج من المستأجرين وكذا جرت المادة ايضا ان حكام السياسة ياخذون الغرامات الواردة على الاراضي من المستأجرين ايضًا وغالب القرى والمزارع اوقاف والمستأجر بسبب ماذكرناه لايستأجر الارض الاباجرة يسيرةجدا فقد تكون قرية كبيرة اجرة مثلهاا كثر من الف درهم فيستاجرها بنحو عشرين درهما لما يأخذه منه حكام السياسة من الفرامات الكثيرة ولما يأخذه منه اصحاب الزيار فاذا آجر المتولى هذه القرية بعشرين درهما فهل يسوغ لاحدان يفتى صاحب العشرباخذ عشر ما يخرج من جيع القرية من المتولى هذا شئ لايقول به احد فضلاعن امام الائمية ومصباح الامة ابي حنيفة النعمان رجهاللة تعالى بل الواجب ان ننظر الى اجرة مثل هذه القرية فانها اذاكان المتولى يدفع عشرها للعشرى تبانغ اجرة مثلها خسمائة مثلاواذا كانالذي يدفع عشرها هوالمستأجر تباغ اجرة مثلها عشرين درهمامثلا

فاذا امكن المتولى أن يؤحرهما بالاحرة الوافرة فح نفتي تقولالامام وإذاكان لاعكنه ذلك بانكان لابرضي احد ان يستأجرها الابالا عرة القليلة لجريان العادة بأخذ العشر منه فح يتعلن الافتاء بقول الامامين هذا هوالانصاف الذي لاتأتى لاحد فيه خلاف وامافساد الاحارة باشتراط العشر والخراج على المستأجريناء على قول الامام فهذا شئ آخر واذا كانذلك على المستأجر على قولهما لايكمون اشتراطه مفسدا لانه ممانقتضيه عقد الاحارة على قولهما والله تعالى اعرا ومنها) العمل بالخط فى بعض المواضع ككتاب السلطان شولية اوعزل اونحوهما ومايكتبه التاجر على نفسه في دفتره قال في الاشياه في اولكتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلايعمل عكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لانقضى الابالحجة وهي البينة اوالاقرار اوالنكول كما فىوقف الخانيةالافي مسئلتين الاولى كتاب اهــل الحـرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به و ثبت الامان لحامله كافى سيرالخانية وعكن الحاق البرات السلطانية بالوظائف فىزماننا انكانت العلة انهلايزوروان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا . الثانية انديعمل بدفتر السمسار والصراف والبياع كمافى قضاء الخانية وتعقبه الطرسوسي بإن مشايخنا ردوا علىالامام مالك فيعمله بالخط لكونالخط يشبه الخط فكيف عملوايه هنا ورده أبن وهبان بانهلايكتب فيدفتره الامالهوعليه وتمامه فيه من الشهادات انتهى ﴿ اقول ﴾قدكنت حررتهذه المسئلة فيكتابي تنقيح الفتاوي الحامديةبإن ماذكر من مسئلة الصراف والسمسار والبياع ذكره في آلخانية والنزازية وجزمه في المحر وكذافي الوهائدة وحققدان الشحنة وكذا الشرنبلالي فيشرحها وافتي به صاحب التنويرونسيه العلامةالبيرى المءغالب الكتبقالحتى فىالمجتى حيث قالواماخط البياع والصراف والسمسار فهو حجةوان لم يكن معنونا ظاهرابين الناس وكذلك مايكتب الماس فيهابينهم بجب أن يكون حجة للعرف أنتهى وفى خزانة الاكمل صراف كتبعلى نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين العجار واهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميث بحيث عرف الناس خطه بذلك محكم به في تركته ان ثبت آنه خطه وقد حرت العادة بين الناس عثله حمة انتهى مافي البيري (ثم) قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واحب فعلى هذا اذا قال الياع وحدت في بادكارى بخطى اوكتبت في بادكارى بيدى ان لفلان على الف درهم كانهذا اقرارا ملزمااياه قلت و بزاد ان العمل في الحقيقة اعاهو الوجب العرف لالمجرد الخط والله اعلم انتهى (وحاصله) ان مام من قواهم لا يعتمد

على الخط ولا يعمل مه منى على اصل المنقول في المذهب قبل حدوث العرف ولما حدث العرف في الاعتماد على الخط والعمال به في مثل هذه المواضع افتسواله (وذكر) العلامة المحقق الشيخ هية الله البعلى في شرحه على الاشباه ما نصه ("نبيه) مثل البراآت السلطانية الدفتر الخاقاني المعنون بالطرة السلطانية فأنه يعمل به وللعلامة الشيخ علاءالدين الحصكني شارح التنوير والملتقي رسالة فىذلكحاصلها بعد ان نقل ماهنا من انه يعمل بكتاب الامان ونقل جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعميل مدفة الصراف والبياع والسمسار لعلة امن التزوير كماجزمه النزازي والسرخسي وقاضيخان وانهذه العلة فيالدفاتر السلطانية اولى كإيعرفه من شاهد احوال اهاليها حين نقلها اذلاتحرر اولا الا باذن السلطان ثم بعداتفاق الجم الغفير على نقل مافيها من غير تساهل بزيادة او نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر اميني فيكتب عليهائم تعاداصولها الى امكنتها المحفوظة بالختم والامن من النزوير مقطوع بدويذلك كله يعاجيع أهل الدولة والكتبة فلووجد فىالدفاتران المكان الفلانى وقف علىالمدرسة الفلانية مثلايهمل به من غيريينة و بذلك فتى مشايخ الاسلام كاهو مصرح به في ججة عبدالله افندى وغيرها فليحفظ انتهى مانقلته من شرح الشيخ هبة الله البعلى (فالحاصل) انالمدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فمانوجدفي دفاتر التجار في زماننا اذامات احدهم وقدكتب نخطه ماعليه في دفتره الذي نقرت من اليقين أنه لايكتب فيه على سيل التجربة والهزل يعمل مه والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به يلزم ضياع اموال الناس اذغالب ساعاتهم بلاشهود خصوصا ماىرسلونه الى شركائهم وامنائهم فىالبلاد لتعذر الاشهاد فىمثله فيكتفون بالمكتوب فىكتاب اودفتر ومجعلونه فها بينهم حجة عند تحقق الخط اوالختم وننبغي انيكون مثله مايسمي وصولايكتبه مزله عندآخر امانة اولهعليه ديناويحوه نقر فيه بوصول ذلك اليه ونختمه بختمه المعروف خصوصافعابين الامراء والاعيان الذبن لاتمكن من الاشهاد عليهم (وقد) علمت انهذه المسئلة اعنى مسئلة الصراف والبياع والسمسار مستثناة منقاعدةانه لايعمل بالخط وللعرف والضرورة المذكورة حزمهاهؤلاء الجماعةالمذكورونوكذا ائمة بلخ كانقله فىالبزازيةوكني بالامام السرخسي وقاضي خانقدوة وح فلا ردانه لاتحل الشهادة بالخط على ماعليه العامة معللين بان الكتابة قدتكون للجربة فان هذه العلة فيمسئلتنا منتفية واحتمال انالتاحر ونحوه ممكن انيكمون قددفع المال وابقي الكتابة في دفتره بعيدجدا على ان مثل ذلك الاحتمال

موجود معالشهادة فانه محتملان يكون اوفي المال ولميعلم به الشهود (ثم) لا يخني أناحيث علمناعا في الدفتر فذاك فيا عليه كابدل عليه ماقدمناه عن خزانة الاكمل وغيرهاامافهالهعلى الناس فلايعمل به واناوهم كلام ابنوهبان الذي نقلهفي الاشباه خلافه فلو ادعى على آخر مالا مستندا الى مافى دفتر نفسه لانقبل وكذالو وجد ذلك في دفتره بعدمو ما لقوة التهمة مخلاف مايكتبه على نفسه اذلاتهمة فيه (هذا) وقد وقعت فيزماننا حادثة في تاحرله دفتر عندكاتبه الذمي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وآنه مكتوب مخطكاتبه الذمي فكشف عن الدفتر فوجدكذلك وانكر الورثة المال فافتي بعض المفتين شبوت المال عليه * والذي ظهر لي عدمه لكون الدفتر ليس بخط الميت بلهو خط كافر ولكون الدفتر ليس تحت بده فيحتمل ازالذم كتبه بعدموته ففيه شبهة قوية بخلاف مااذاكان الدفتر نخطه محفوظا عنده والله تعالى اعلم (ومنها) قولهم على الفريضة الشرعية فقد شاع فى العرف اطلاقه على القسمة للذكر مثل حظ الانثيين فاذا وقف على اولادهوذريته وقال يقسم بينهم على الفريضة الشرعية يقسم كما قلنــا (وقد) وقع اضطراب فىهذه المسئلة والففيها العلامة محى ابن المنقار المفتى بدمشق الشامر سالةسماها الرسالة المرضية فىالفريضة الشرعية واختار فيها القسمة بالسـوية بينالذكر والانثى منغير تفاضل حيث لم يقل الواقف للذكر مثل حظ الانثيين وقال انداجاب كذلك شيخ الاسلام مجدالحجازي الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاجالدين الحنني وغيرهم ونقل عن السيوطي والقاضي زكريا والامام السبكي مايؤ يدكلامه (وعدته) في الاستدلال على ذلك ان الوقف يطلب به الثواب فلا بدفيه من اعتبار الصدقة لتعجيم اصله والمفتى به قول ابي بوسف بأنه بجب العدل والتسوية بين الاولاد في العطيةذكورا اوانانًا وقال مجديعطيهم على قدر المواريث وروى مسلم في صححه من حديث النعمان ان بشير رضي الله تعالى عنه قال تصدق على ابي ببعض ماله فقالت امي عرة بنت رواحة لاارضي حتى تشهدلي رسول الله صلى الله عليهوسلم فانطلق بىيشهده على صدقتي فقال رسولاللهصلي الله عليهوسلم (افعلت بولدك كلهم) قال لا (قال القوا الله واعدلو افي اولادكم) فرجع ابي فرد تلك الصدقة وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهماقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سوو ابين اولادكم في العطية ولوكنت مؤثرا احدالآثرت النساء على الرجال) رواهسعيد فىسننه اخذابو يوسف وجوب التسوية من هذا الحديث و تبعه اعيان المجتهدين وقالوا يأثم بالتخصيص والتفضيل وفسر مجدالعدل بانتسو يذعلي قدرالمواريث وةاسحال

الحياة على حال الموت وساعده العرف ولكن الني صلى الله تعالى عليه وسلم قدرسهم البنت بالنصف في العطايا وماذكره في معرض النص لا يساعده لان العرف غير معتبر في المنصوص عليه لانه يلزم ابطال النص هذا خلاصة ماحرره في تلك الرسالة وتابعه الشيخ علاء الدين الحصكني في الدر المختبار (اقول) وقد كنت الفت في ذلك رسالة سميتها العقود الدرية فيالفريضةالشرعية وبسطت فيها الكلام على ذلك عالامزيد عليه فلنذكر من ذلك نبذة يسيرة فنقول قدصرح في الظهيرية بأنه اذاكانله ابن و بنت اراد ان يبرهما فالافضل ان مجعل للذكر مثل حظ الاندين عند مجد وعند ابي توسف مجعلهما سواء وهوالمختار لورود الآثار وان وهبكل ماله للابن جاز في القضاء واثم نص عليه مجد * ثم قال قبيل المحاضر والسمجلات ان اراد الواقف ان يكون وقفه على اولاده يقول تصرف غلاته الى اولاده وهم فلان وفلان وفلانة للذكرمثل حظ الانثيين وانشاء يقول الذكر والانثيعلي السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب واجلب للثواب انتهى فانظر كيف فرق بين الهبةوالوقف ولوسلم أنهما سواء فلا يلزم منذلك أنالمراد بالفريضة الشرعية حيث اطلقت القسمة بالسوية لماصرحوا بدمن ان مراعاة غرض الوقفين واجبة وصرح الاصوليون بان المرف يصلح مخصصا (وفي) الاشباء الفاظ الواقفين تبنى علىعرفهم كافىوقف قتم القدير آنتهي وقدمنا مثله عن العلامة قاسم (وفي) الفتاوي الكبري للعلامة ان حجر المكي لاتبني عبارات الواقفين على الدقائق الاصولية والفقهية والعربية كما اشار اليه الامام البلقيني في الفتاوي وانما نبنيها على مايتبادر ويفهم منها فىالعرف وعلى ماهو اقرب الىمقاصد الواقفين وعاداتهم قالوقد تقدم في كلام الزركشي ان القرائن يعمل بها في ذلك صرح به غيره وقد صرحوابان الفاظ الواقفين اذا ترددت تحمل علىاظهر معانيها وبان النظر الى مقاصد الواقفين معتبر كماتاله القفال وغيره انتهى وقدمنا مافيه الكفاية من ذلك و ح فعب حل كلام هذا الواقف على ماهو المعروف عنده الذي لا تقصد بكلامه سواه (واما) قولهم ان العرف لايعارض النص لأنه يلزم ابطال النص فنقول بموجبه ولكن لانسلمورود النصفي مسئلتنا ولوسلمناه فلايلزما بطال النصلانا اذا فرضنا انالنصور دبكراهة المفاضلة فيالوقب وتعارف الناسان الفريضة الشرعية معناها المفاضلة واطلق الواقف هذا اللفظ وصرفناه بحكم العرف الى معناه العرفي لايلزم منه نفي كراهة المفاضلة لان الكراهة حكم شرعي وانصراف اللفظ الي معناه العرفي دلالة عرفية فنصرف اللفظ الى معناه العرفى ونقول أن الراديد المفاضلة وأن هذا الذي اراده

1 10 11 8

الواقف مكروه لوجوب التسوية فقد علناه بالنص حيث اثبتنا مدلوله وهو الكراهة وعملنا مدلالة اللفظ على معناه العرفي وكل منهما واجب الاتباع ولايلزم ابطال النص الااذا قلنا ان معنى الفريضة الشرعية هو مفاضلة لاكراهة فيهــا ولم نقل بذلك على فرض ورود النص في الوقف وتسميتها فريضة شرعية لاتقتضى مشروعيتها لانذلك الاسمصار علما عرفا الهذا المعنى والاعلام لايعتبر فيها معانى الالفاظ الوضعية كالو سميت شخصا عبد الدار وانف الناقة * على ان المفاصلة فريضة شرعية في باب الميراث فاذا جرى العرف على اطلاقها في باب الوقف لم تخرج عن التسمية الاصلية واذاكان الواجب حل الكلام على معناه المتعارف صار اطلاق هذا اللفظ مساويا للتصريح بقوله للذكر مثل حظ الانثمين ولايخني ان الواقف الوصر - بذلك لم يلزم ابطال النص فكذا اوعبر عنه عا يساويه عرفا والالزم ابطال الدلالة العرفيةوجل الالفاظ دائما على المعانى الشرعية وهو خلاف الاجاع (ولا) يقال انالاصل في كل شيءُ الكمال فبحمل على التسوية المشروعة لان هذا اذا كان اللفظ صادقا على شيئين فينصرف اللفظ عند الإطلاق الى الكامل منهما والفريضة الشرعية لامعني لهاعرفا الاالمفاضلة فحملها على التسوية صرف للفظ عن معناه المقصود للتكلم الى معنى لم يخطر بباله والواجب حل كلام كل عاقد على عادته وان خالفت لغة العرب والشرع (وممن) حل الفريضة الشرعية على المفاضلة العلامة الشيخ مجد الغزى صاحب التنويركما يعلم من مراجعة فتاويد الشهورة خلافا لماعزاه اليه فىالدر المختار وافتى بذلك ايضا الخيرالرملي فىموضعين من فتاويه وكذا الشيخ اسماعيل الحايك وكذا شيخ صاحب البحر وهو العلامة الشيخ حدبن الشلبي فى فتـــاو به المشهورة ورأيت مثله فى فتاوى الشهاب اجد الرملي الشافعي وكذا في فتاوي السراج البلقيني الشافعي وتمام الكلام على ذلك فىرسالتنا المذكورة واللهاعلم بالصوابواليه المرجعوالمأب وفىهذا القدركفاية لذوى الدراية والحمدلله اولا وآخرا وظماهرا وباطنما وصلىالله على سيدنا ومولانا مجد وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ من تحرير هذه الرسالة وتقريرها فيشهر ربيع الثاني سنة ثلاث واربعين ومأثتين والف على بدجامعها افقرالورى الى رحة رب العالمين مجد امين بن عر عابدين غفرالله له ولوالد به ولجيع المسلين والحدلله رب العالمين

تحرير العبارة فين هو احق بالاجارة للعلامة المرحوم السيد محمد عابدين رجه الله تعالى آمين والمنافعة المنافعة ال

الجدلله الذي آجر من اتقاء اعظم اجر * واسكنه حنته وجملهاله خيرمقر * والصلاة والسلام على نبيه الاتتى الابر * ذي الخلق الكريم والوجه الاغر * وعلى آلهواصحابه ذوى الفضل المستقر * والذكرالحسين المستمر *صلاة وسلامادائمين عدد القطروالدر والذر ﴿ وبعد ﴾ فيقول أفقرالعباد * الي عفومولاه يوم التناد * مجد أمين بن عرعابدين الماتريدي الحنفى * عامله ربه بلطفه الخفى * هذه رسالة سميتها تحرير المبارة * فين هواولي بالاجارة *جلني على جمها مااشتهر على السنةالعوام من الناس والخواص؛ من ان المستأجر الاول احق بالاجارة من غيره وبجرو نه على عومه بلا اختصاص معان هذا الحكم بمعض الصور خاص ولم ينص على تعميمه كا يقولونه ناص فاردت تحرير هذا المقام * وتقريبه الى الافهام * عاير فع الاوهام. عن الخواص والعوام خدمة لشريعة خير الانام * عليه افضل الصلاة والسلام وننيت هذه الرسالة على مقدمة لتمهيد المقصودمن الكلام * ومقصد في تحرير ماهو المرام * وخاتمة فيمايستشعه المقام * فاقول * وبحوله سمحانه اصول واجول (المقدمة) في نقل عبارات لتمهيد المقصود * يتضع بها المرام بعون الملك المعبود (قال) في الهداية وبجوزان يستأجر الساحة لببني فيهااوليغرس فيهانخلااوشيحرا لانهامنفعة تقصد بالاراضي ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع البناء والغرس ويسلمها فارغة لانهما لانهاية لهمافني القائهماضرر بصاحب الارض تخلاف مااذا انقضت والزرع نقل حيث يترك باجر المثل الى زمان الادراك لانله نهاية معلومة فامكن رعاية ألجانبين قال الا ان يختار صاحب الارض ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا وتملكه وهذا برضا صاحب الغرس والشحر الا انتنقص الارض بقلعهمانح تملكهما بغير رضاه اوبرضي بتركه على حاله فبكون البناء لهذا والارض لهذا لانالحق لدفله ان لايستوفيه قال وفي الجامع الصغيراذا انقضت الاجارة وفي الارض رطبة فأنها تقلع لان الرطاب لانهاية لها فاشبه الشجر انتهى كلام الهداية (وقال) في متن الملتقي وصم استيجار الارض للزرع أن بين مايزع اوقال على أن يزرع ماشاء وللبناءوالفرس وأذا انقضت المدة لزمه ان هلمهماويسلمها فارغةالا انيغرم المؤجر قيمة ذلك مقلوعا مرضي صاحبه وانكانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه أيضا أوترضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذاوالارض لهذا والرطبة كالشمجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك انتهى * وهكذا في عامة المتون والشروح

والفتاوي فلا حاجة الى التطويل والاطناب وانتخبير بان صريح عباراتهمان المستأجر بجبرعلى تسليم الارض للمؤجر فارغة واندليسله ان يبتى البناء والغراس في الارض بدون رضا المؤجر وهـذا بعمومه شـامل للارض الملك والوقف ﴿ لَكُنَّ ﴾ ذَكُرٌ فِي النحر عن القنية مانصه استأجرارضاوقفا وغرس فيهاو نبي ثم مضت مدة الاحارة فللمستأجر ان يستبقيها باحرا لمثل اذالم يكن في ذلك ضرر ولوابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى * قال في البحر 'وبهذا يعلم مسئلةالارض المحتكرة وهيمنقولة ايضافياوقاف الخصاف انتهى * والاستحكار عقد اجارة نقصد بها استبقاء الارض مقررة للبناء والغرس اولاحدهماكذا في الفتاوي الخيرية * وكتب الخير الرملي في حاشيته على النحر قوله وبهذا يعلم اي تقوله استاجر ارضا وقفا الخوقوله وهي منقولة اي مسئلة الاستبقاءانتهي (و) حاصله ان مسألة القنية لم ينفرد بها صاحب القنية بلذكرها الخصاف ايضا وقد رمن لهافي القنية (سم قع) فالرمن الاول انكان بالسين المهملة فهو لاسمعيل المتكلم اوبالعجمة فهو لشرف الائمة المكي والثاني للقاضي عبد الجبار * فال في القنية قيل لهما اي لصاحبي الرمن بن قلوابي الموقوفعليهم الا القلع هلألهم ذلك قالاً لا ﴿ قَالَ ﴾ الحير الرملي في حاشية البحر وقد قالوالاتمويل ولاالتفات الى كل ماقاله صاحب القنية مخالفاللقو اعد مالم يعضده نقل من غيره وقد عضد عا في اوقاف الخصاف ووجهه امكان رعاية الجانبين من غير ضرر فعليه اذا مات احدهمافللمستأجر أوورثته الاستبقاء فيكون مخصصا لكلام المتونووجهه ايضاعدم الفائدة في القلع اذلو قلع لاتؤجر باكثر منه حتى لوحصل ضررما من انواع الضرر بانكان المستأجر اووارثه مفلسا اوسي المعاملة اومتغلبا نخشى على الوقف منه اوغير ذلك من انواع الضرر يجب انلايجبر الموقوف عليهم تامل انتهى كلام الخيرالرملي ﴿ قُلْتُ ﴾ وحاصله أن كلام المتون والشروحوان كان شاملا للوقف والملك لكن كلام القنية حيث اعتضد بما ذكره الخصاف صار مخصصاً لكلام المتون والشروح بالملك ويكون الوقف خارجًا عن ذلك فللمستأجر الاستبقاء باجر المثل بشرط عدم الضرر على الوقف اصلا (لكن) قداضطرب كلام الخير الرملي في فتاواه فتارة افتي بهذا وتارة افتي باطلاق المتون والشروح حيث﴿ سئل ﴾ في ارض سلطانيةاووقف معدة لغراس العنب والتين والزلتون وغير ذلك من الاشمجار وتبقى في اللدي غارسيها باجرة المثل مادامت الاشمجار بها وتدفع اجرة مثلها انشأرجل بطائفة منها غراسا بعدان استا جرها

عن له ولاية ذلكمدة سنين عينها باجرة معلومةهي اجرةمثلها ومات الموجر قبل مضى المدة هل للمستاجر استبقاؤها حيث لاضرر على الجهة التي تصرف الاجرةعليها ويفظم ضرره بقلع غرسه ولاتؤجر بعد قلعه مآكثر منالاجرة المعينة لها ام لا (اجاب) نعم له الاستبقاء حيث لاضرر على الجهـــة وازوم الضور على الغارس ثم نقل مامر عن القنية والبحرثم قال وانت على علمان الشرعيابى الضرر خصوصا والنأسعلي هذا وفي القلع ضررعليهم وفي الحديث الشريف عنالنبي المختار لاضرر ولاضرار والله تعالى اعلم ﴿ وَفِي ﴾الخيرية بعد ذلك نفاصل يسير (سَئُل) فما اذا استأجر رجـل ارض بستان لوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطبة والبقول ونحوذلك مماليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقلع من ارض الوقف وتسلم ارض بستان لناظرهاملاً ﴿ أَجَابِ ﴾ نعم نقلع وتسلم الارض لنــاظر الوقف كماصرحت به المتون قاطبة ﴿ سَئِلَ ﴾ في ارض اوقف أجرها الناظر عليها مدة سنين لغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (احباب) يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الارض فارغة انالم تنقص الارض بالقلع فان نقصت فللناظر انتملك الشحر للوقف نقسته حالكونه مقلوعاحبرا على صاحب الشجر وأنكانت لاتنقص لايملكه جبراويلزم بالقلع وتسليم الارض للناظر وانتراضيا على تجديد الاجارة وابقاء الغرس جاز انتهى (وفيها) بعدذلك (سئل)في رجل احكر آخر ارضا عبلغ للبناء بهافاحكر المستحكر قطعةمنهالرجل وماتالمستحكر الاولفهل سبطل الاحكار الاولوالثاني عوته وللقيمان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لاضررعلي الارض بالرفعاملا (احاب) نعم بموت المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثــاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كماهو مستفاد من اطلاقهم والله تعالى اعلم (وفي) الخيرية ايضاً قبل ذلك (سئل) فيرجل استأجر ارضا وقف من متول عليه اجارة طويلة وغرس فيهائم مات المستأجر قبل انتهاءالمدة فهل تنفسخ بموته على قول منجوزهافي الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فماحكم الغرس ﴿ أَحِابٍ﴾ قال في الهداية في الاوقاف لاتجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستأجر ملكها وهي مازاد على ثلاث سنين وهو المختــار انتهي * واذا قلنا بجــوازها على القول المقابل لهذا تنفسخ الاجارة عوت المستأجر والحال هذه فيكانف وارثه قلع الاشجار ان لم يضربارض الوقف فان اضر تملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف

هذا هوالمختار كمانص عليه الائمة الاخياروعليه اصحاب المتون وقدصرح في القنية انله ان يستبقيها باجرالمثل وان ابي الموقسوف عليهم وعثله صرح الخصياف وهو خلاف مافي المتون والله تعالى اعا انتهى ﴿ أَقُولُ ﴾ فهذه الاحوبة كلهــا سوى الجواب الاول مننية على ماهو مقتضي اطلاق المتون من إن المستأجر ليس له الاستبقاء بعدفراغ مدته اوانفساخ الاجارة عوته ونحوه الابرضي المؤحرسواء كانت الارض وقفا اوملكا وانكلام القنية والخصاب لايعارض اطلاق المتون * وبهذأ يعلمانماأجاب به عن السؤال الاول مخالف لأطلاق المتون فلايعول علمه ولذا افتي مخلافه في مواضع متعددة * و عكن الجواب عما افتي به اولابابداء الفارق وهوان الارض في السؤال الاول معدة للغرس ولان تبقى في الدي غارسهاباحرة المثل كا هـو مصرح مه في صدر السـؤال فاذا كانت العادة فيها حارية على ذلك فتصير كأن الواقف شرط فيها ذلك فيتبع شرطه كالاراضي السلطانية المعدة لذلك ايضا ويكون المستأحر احق بها لانله فيها حقالقرار وهوالمعنر عنه بالكردار (قال) في كتاب المزاعة من الفتاوي الخيرية (سئل) في رحل مرارع في اراضي بيت المال والوقف والتهار يؤدي قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن أنوينت هل تقسيم بينهما قسمة ماعلكه من الاموال للذكر مثل حظ الانتمان الملاوتبق في بدالان المتعاطى للفلاحة فيها ولاشيء للبنت فيها (احاب) المزارع فى الارض السلطانية اوالوقف اوالتبار لامملك الارض وانما هو احق منفعتها من غيره حيث لم بكن خائناو لامعطلا لها تعطيلا يضر ببت المال والوقف فلاتقسم قسمةما علكه الميت من المال باجاع العلماء وتبقى في مداينه المزارع حيث كان صالحا كماكان ابوء على وجه الاحقية من الغير والله تعالى اعلم (سئل) في قرية يزرع ارضها المزارعون بالحصة وهيهوقف اوسلطانيةورجل مناهل القرية واضعيده عليهامدة سنين يزرعها ويدافع ماهوالمتعين من الحصة تلقاها عن اسه بحث ان مدته مدة المعطيها تزيد على اربعين سنة ويريدرجل ان يرفع بده عنها ويزرعها مدعيا الله فيها حصة هل ترفع مده عنها املا ولا علك المدعى رفع بده عنها (احاب) لاترفع بده عنها فني الحاوي الزاهدي والقنيــة له حقالقرار في ارض وقف اوسلطانية ويتصرف فيهاغيره وهو براه ولم منعه ليسله بحق الاسترداد انتهي بعد انرمن ﴿ عَ ﴾ ثَمُ قال قول ﴿ بَحُ ﴾ أحوط فاذا كان هذا فين لهحق القرار فابالك بالمزارع الذي ليس له حقالقرار وهـوالمسمى بالكردار وهوان محدث المزارع فيالارض بناء اوغراسااو كبسابالتراب صرحبه غالب اهل الفتاوي المعتبرة

والكتب الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم اراضي بلادنا التي بايدي المزارعين فافهم والله سمانداعل إسئل في ارض سلطانية اووقف بيدزراع مداومين على مزارعتها مدة سنين هل ترفع بدهم عنها بغير جنحة ماداموا قائمين عز أرعتها ويؤدون ماعليها الملاوهل أذا أختار أحد منارعيها الفراغءنها لمزارع آخر صالح يصع فراغه ويسوغ للفروغ له مزارعتهااملا . وهل اذاترك رجل منهم مزارعة ارضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيهاسنة اوسذتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره املامالم يكن خانًّا اوعاجزا اويتركهائلات سنين متوالية ﴿ اَحِابِ ﴾ لاترفع بدهم عنها بغيروجه اذالمقصود منهامتوفر ومنفرغ لمزارع صالحفقد اتى بصالح ولميعمل عملاغيرصالح فيصم ولااعتراض عليه وللمفروغ له مزارعتها ولاترفع ايدى المزارعين عنها بغير جحة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها وادوا ماعليها ولاجناح علىمن تركها سنة أوسنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلايقابل بالمنع والدفع لغيره مالم يكنخاشا اوعاجزا اوتاركالهائلاث سنواتِمتواليات والله تعالى أعلم أنتهى * وفي الفتاوي الرحمية (سنل) عن ارض مناراضي قريةموقوفة على جهة بربيد جاعةمن غيراهلها يزرعونها ويدفعون قسم خارجهالمتولى الوقف مدة تزيد على خسعشرة سنة فهللتولى الوقف اولغيره منالحكام انتزاعها من يدهم ودفعهالاهلالقرية املا (اجاب) اذا بن انهم معطلوها ثلاث سنين تنزع من ايديهم وبينة انها معطلة تقدم لانهاخلاف الظاهرواما اذالم تقمينة على التعطيلوكان كاذكر فليسلاحد ان ينتزعها من ايديهم بغيروجه شرعي فهي كالارض المحجرة في اباحة التصرف وقد قال عررضي الله تعالى عنه ابيس لمحجر بعد ثلاث سنين حق و بذلك استقر القانون السلطاني المقنن على وجه الشرع الشريف فلانجوز مخالفة ولىالاس نصرهالله تعالى واهلك عدوه امين (سئل) عن فلاح مزارع في ارض وقف بالحصة تركها اختيارا سنين فزرعها آخرباذن من له الاذن والآن برمد التارك ان رفع بده عنهاهل له ذلك اولا (اجاب) ليس له ذلك بل لوكان له فيها حق القرار وتركها بالاختيار سقط حقه فبالاولى اذاتركها كذلك ولهفيهامجردحق المنفعة كاصرح بالاولى فى الحاوى والقنية وتبتى فى يدالمزارع الثانى باذن المتكلم عليهاو الحالة هذه والله تعالى أعلم انتهى ﴿ تنبيه ﴾ قـد ثنبت حق القرار بغيرالبناء والغرس بانتكون الارض معطلة فيستأجر ها من المتكلم عليها ليصلحها للزراعة ويحرثها ويكمسها وهوالمسمى عشد المسكة فلاتنزع منءده مادام بدفع ماعليها من القسم المتعارف كالعشر ونحوه واذا مات عن ابن توجه لابنه فيقوم مقامه فيهاوكذا

لوفرغ عنها وفرضهالغيره باذن المتولى لوكانت الارضوقفا اوباذن نائب السلطان وهو التماري والزعيم لوسلطانيه * وقدرأيت نخط شيخ مشانخنا خاتمة الفقهاء الشيخ ابراهيم السايحانى الغزى المسكة عبارة عن استحقاق الحراثة فيارضالغير وذكر في الحامدية قبل ذلك أنها لاتورث وأنماتوجه للابن القادر عليها دون البنت ثم نقل عن مجوعة عبدالله افندى أنها عندعدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلاخيه لاب فان لم يوجد فلاخته الساكنة فيها فان لم توجد فلامه (وذكر العلائي) فيخراج الدر المنتق تنتقل للان ولاتعطى البنت حصة وان لميترك انسايل بنتا لاتعطى ويعطيها صاحب التهار لمناراد وفي سنة ثمانية وخسين وتسعيائة في مثل هذه الاراضي التي تحيى وتفتح (لعله وتفلح) بعمل وكلفة دراهم فعلى تقديران تعطى للغيربالطابو فالبنات لماكان يلزم حرمانهن من المال الذى صرفه ابوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت فيذلك فيؤتى بجماعة ليسلهم غرضفاي مقدارقدروا الطابوله تعطيهالينات وياخذن الارض (وايضا في الخامدية ﴾ إذا وقع التفويض بالااذن صاحب الارض لا تزول الارض عن مدالمفوض حقيقة فكانت في مدالمفوض اليه عارية واذا كانت الارض وقفا فتفويضها متوقف علىاذن الناظر لاعلى احازة العشيرى ولاتؤجر نمن لامسكةله مع وجوده بدون وحه شرعي واذا زرع احنى فيهابلااذن صاحب المسكة ولاوحه شرعيء م نقلع الزرع ويسقط حقداى حق صاحب المسكة بتركها ثلاث سنوات اختيارا وعند الحنابلة لاتكون المسكمة فيالاراضي الموقوفة وآنما تكون فيالخراحية انتهى ماذكره السامحاني رجه الله تعالى (وفي) الحامدية ايضا في مزرعة وقف تعطلت بسبب تعطل قناتها ودثورها آجرها الناظر لمن يعزل قناتها ويعمر هما من ماله للكون مرصدا له عليهما للضرورة الداعية واذن له محرثها وكبسها بالتراب وتسويتها ليكونله حق القرار فيها المعبرعنه بالمسكة وبالغراس والبناء ليكون ذلك ملكاله فانه يصم (وفيها) ارضوقف سلخة غيرصالحة للزراعة اذن المتولى لرحل محرثها وكسها واصلاحها وزراءتهاففعل ذلك في ستسنوات ثم تولى على الوقف آخر بريد رفع يدالرجل عنها بدون وجه شرعي (فاحاب) بانه حيث ثبت له حق القرار فيها تبقي بيده باجر مثلها أوباداء قسمها المتعارف لجهة الوقف (وفيها) عن البحر عن القنية بجوز للمستأحرين غرس الاشجار والكروم فىالارضالموقوفة اذالم يضربالارض بلاصر محالاذن من المتولى دون حفر الحياض وانمامحل المتولى الاذن فها نزيدالوقف مدخيرا قال

مصنف القنية قلت وهذا انامبكن لهم فيهاحق قرار العمارة امااذا كان فالايحرم الحفروالغرسوالحائط من ترام الوجو دالاذن في مثلهاا نتهي (وافتي)في الحامدية بأن من فرغ عن مشد مسكته في ارض وقف سلخة باجازة المتولى ليس له الرجوع وبانه متوقف صحة الفراغ فيارضوقف عليها عشرلتهاري علىاذن المتولىلاعلى اذن صاحب العشر وبانعاذا كان للميت اشجار ومشدمسكة في ارض وقف تنتقل لورثته بعده وكذا لوكان فيوسطها شجرتان كبيرتان مخلاب مالوكانتافي جانب من الاض كالمسناة والجداول اوكانت خاليةعن ذلكوكانله ابن ذكرفابنه احق بالتوحيهله من غيره (وفيها)عن النهاية في باب ماتجب فيه الشفعة ان الشفعة تجب في الاراضي التي تملك رقامًا حتى ان الأراضي التي حازها الأمام ليت المال ودفعها الى الناس مزارعة فصارلهم فيها قرار البناء والاشجار لوسعت هذه الاراضي فبيعهاباطل وبيع الكرداراذا كانمعلوما يجوز ولكن لاشفعة فيها انتهى (اقول) وفي المغرب والقاموس الكردار بكسرالكاف مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسهمن تراب نقله منمكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء بجوز بيع الكردار ولاشفعة فيهلانه نقلي انتهى (وفي) التجنيس لصاحب الهداية رَجِل اشترى من رجِل سكني له في حانوت رجل آخر مركبا عال معلوم وقد اخبره البائع بان اجرة هذا الحانوت ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة ليسله أن يرده على البائع لأن العيب في غير المشتري ولصاحب الحانوت ان يكاب المشتري رفع السكني وان كان على المشتري ضررلانه شغل ملكة انتهى (وفي)الفصل السادس عشر من حامم الفصولين عن الذخيرة شرى سكني في دكان وقف فقال المتولى مااذنتله بالسكني وامره بالرفع فلو شراه بشرطالقراربرجع علىبائعه والافلابرجع عليه بثمنهولابنقصانه ائتهى (قلت)ومفهومه اندلواذن المتولى بوضعالسكني ليسلمرفعه لانالمستأجر ببتله حق القرار وهذا في الوقف فلا ينافي مامي عن التجنيس من ان لصاحب الحانوت ان يكلف المشترى رفع السكني لان ذاك في الملك بقرينة التعليل بقوله لا معشفل ملكه والفرق انالوقف معدالا بجار فابجاره منذى اليد باجرة مثله اؤلى من ابجاره من اجنى لمافيه من النظر للوقف والنظر للسيتأجر الذي وضع السكني بالاذن وثبتله حقالقرار بخلاف الملك فان لصاحبهان لايؤجر ليسكنه بنفسه اويميره او رهنه او بيعه او يعطله (واستفيد) من كلام التجنيس وجامع الفصولين ان السكني عبارة عن عن قائمة من نناء او خشب تركب في الحانوت مثلاباذن المتولى تباع وتوهبوتورث فهي من وعالكردارالمتقدم وقدذكر فيالظهرية في آخركتاب

الدعاوى انواع الكردارات منكردار الحام وكردار العطار وكردار الكرمونحو ذلك (ولدعلم) ان الكردار لايلزم ان يكون متصلابالارض فيصدق على ما ننقل وبحول مثلكردار الحلاق والقهواني والحمامي ويصدق علىماترك فيالحوانيت مثل الاغلاق والرفوف ونحو ذلك وهذا هوالمسمى بالجدك وهذاغير الخلوالذي ذكره فىالاشباه فانه بمنزلة مشدالمسكة المار وهو وصف لاعين قائمة فلامجوز سعه ولا يورث و أعامنقل الى الولد بطربق الاحقية كام ﴿ وَمَا ﴾ ذكره في الاشاه منجواز بيع الخلوبناء على اعتبار العرف الخاص ردوه عليهوقدالف فى رده العلامة الشرنبلالى رسالة خاصةوحيث لم يجزبيم الخلو فلايجوز بيع المسكة (قال) العلامة الشيخ علاءالدىن فىالدرالمختار فى اوائل كتاب البيوع مانصهوفى معين المفتى للمصه معزيا لاء لوالجيةعارة في ارض رجل سعت فان ساء او اشجار احاز وان كرابا اوكري انهار ونحوه ممالم يكن ذلك عال ولاعمني مال لم بجز قلت ومفاده ان سع المسكة لابجوز وكذا رهنهاولذاجعلوه الآنفراغا كالوظائف فليحرر انتهي أكلام الشيخ علاءالدين ﴿ وَامَا ﴾ مَافِي القنية والحاوي الزاهدي منانه نثبت حقَّ القرار في ثلاثين سنة فىالارض السلطانية والملك وفىالوقف فىثلاث سنين ولوباع حق قراره فيها حازوفي الهبة اختلار واوتركها بالاختيار تسقط قدميته انتهي (فالمراد) بحق القرارفي قوله ولوباع حققراره الاعبان المنقومة لامحرد الامر المعنوي نقرينة قوله في النزازية ولاشفعة في الكردار اي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقلي انتهى * فقد سمى البناء حق قرار ومثله باقدمناه عن النهاية وقدصرج إيضا عنا المراد العلامةالشرنبلالي في رسالنه ﴿ وَ ﴾ نقل في الحامدية عن صرة الفتاوي عن خزانة المفتدين رحل تصرن في الارض المبرية عشرسنين ثبت لدحق القرار ولاتؤخذ من لده انتهى * وهذا خلاف مامر عن القنية والحاوى من انه يثبت فى ثلاثين سنة فى الارض السلطانية والملكوالله تعالى اعلم * وتمام الكلام على هذه المسائل مبسوط في كتابنا العقودالدرية في تنقيم الفتاوي الحامدية فمن اراد الزيادة على ماذكر ناه هنافلىنظر ەفى باپ مشدالمكسة هناك ﴿ فصل ﴾ قدظهر لك مماقررناه ومانقلناه عنالمتون وغيرها انالمستأجر بعدفراغ مدة اجارته يلزمه تسليم الارض وليساله استبقاء بنائه اوغراسه بلارضي المتكلم على الارض الااذا كانله فيها زرع فانديترا فيهابا جرالمثل الى اندرك لانله نهاية معلومة مخلاف البناء والغراس وصول الرطبة التينيق فيالارض لاالى مدةمعلومة فليسله استبقاء ذلك بل نقلم ذلكويسلم الارضفارغةمالميكن في القلع ضرر على الارضفان المؤجر تملك ذلك جبرا

على المستأجر بقيمته مقلوعا الاان يتراضيا على بقائه (وعلت)ان هذا شامل للارض الملك والوقف الااذا كانتارض الوقف معدة لذلك كالقرى والمزارع التي اعدت للزراعة والاستبقاء فيايدي فلاحيهاالساكنين فيها والخارجين عنهاباجرة المثل من الدارهم اوبقسم من الخارج كنصفه وربعه ونحو ذلك مما هوقائم مقام اجرة المثل ومثل ذلك الاراضي السلطانية فانذلك كله لايتم عمارته والانتفاع به المعتبر الاسقائه بايدى المزارعين فانه لولاذلك ماسكن اهل القرىالمذكورة فيها فأنهم اذا علموا أنهماذا فلحوا الارض وكروا انهارها وغرسوا فيها اخذت منهم واخرجوامنها مافعلواذلك ولاسكنوها فكانت الضرورة داعيةالى بقائمابايديهم اذاكان لهم فيهاكردار اومشد مسكة ماداموا يدفعون اجرة مثلها ولم يعطلوها ثلاث سنين كامر لان تعطيلها اقل من ذلك قديكون لاستراحة الارض حتى لغل الغلة المقصودة فان عطلوها اكثر سقط حقهم ودفعت الهيرهم (وكذا) لوامتنوا من دفع اجر المثل اوماقام مقامه من القسم المتعارف والافهم احقمن غيرهم رعاية للجانبين ودفعا للضرر عن الفريقين فان بذلك محصل النفع لهم ولجهة الوقف أوالميرى ومثل ذلك الحوانيت اى الدكاكين الموقوفة المعدة للاستغلال اذاكان فيهاللستأجرسكني موضوع باذن المتولى وقام المستأجر بعمارتها وثبت له فيها حق القرار وصارله فيها الكردار المعبرعنه في زماننا بالجدك كامر لا تنزع من يده ولاتؤجر لفيرهمادام يدفع اجرالمثل والمرادباجرالمثل فيها هوماتستأجريه اذا كانت خالية عن البناء ﴿ فَفِي وقف البحر الرائق ﴾ عن المحيط وغيره حانوت وقفوعارته ملكارجل ابيصاحب العمارة انيستأجرباجر مثله ينظر انكانت العمارة لورفعت يستأجر باكثرتما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن اجرالمثل لابحوز لغيره ضرورة وان كانت لاتستاجر باكثرمما يستأجره لايكاف وتترايفي مده بذلك الاجر لانفيه ضرورة انتهى ﴿ وَفَى ﴾ فصول العمادي واقعة الفتوى استأجر عرضة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبني عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زادآخر على اجر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضي صاحب السكني بتلك الزيادة هلهواولي نعمهواولي اه يعنى صاحب البناء اولى بالاجارة اذا رضى بالزيادة بعدانتهاء المدة لان له حقى القرار فلا يكاف بالقلم (اقول) و ينبغي ان يقال مثل ذلك في مشد المسكة فان صاحب المشدوان لم يكن له في الارض عين قائمة لكن له فيها تعبو خدمة حيث حرثها وكربها وكرى انهارها حتىصارتقابلة للزراعة فتعتبراجرةمثلها على تقدير كونها معطلة

خالية عن ذلك الذي فعله فها فيؤخذ منه بقدره وكذامن قاممقامه من ولد اومفروغ لهومثل ذلك منبغي ان نقال في الجدك فتعتبرا حرة الحانوت خالمة عن حدكه القائم فيها وع ا انفقه عليها حتى صارت قابلة لتمام الانتفاع (وهذا)كلمغيرواقع في زماننا فان صاحب المشداو الجدك لابدفع احرالمثل ولانصفه بلولاعشره ومثله صاحب الغراس والبناء في البساطين ونحوها وهو المسمى في عرفنا صاحب القيمة وبسبب ذلك صارالجدك ساع ثمن كشيرو سرغب المشترى فىذلك لعلمه بانه مدفع اقل من عشر اجرة الحانوتويشترى الجداءالذي يساوي في نفسه شيأيسيرا ثمن كثير حداهو في الحقيقة ثمن الحانوت وكذا القسمة المعروفة فيالىساتين ﴿ قَالَ ﴾ العلامة قنالي زاده فى رسالته المؤلفة في الاستبدال ان مسائل المناءعلى ارض الوقف والغراس علمها كثيرة الوقوع في البلدان خصوصا دمشق فان بساتينها كثيرة واكثرها اراض اوقاف غرس عليها المستأحرون وحعلوها املاكا واكثر احاراتها باقل من احر المثل اما ابتداء واما بزيادة الرغبات وكذلك حوانيت البلدان فاذا طلب المتولى او القاضي رفع أجاراتها اليماجر المثل تنظلم سكانها ومستأجروها وتزعمون اندظلم عليهم وهمظالمون وبعض الصدور والاكابر ايضا قديعاونونهم ويزعمون انهذا تحريك فتنة فيجب على كل قاض عادل عالم وكل قيم امين غيرظالم ان ينظر فان كان بحيث لورفع ونقيت الارض ببضاء نقية يستأجرها المستأجرون باكثر نزيادة لانتفان فيها النياس وثبت ذلك نخبر اثنين خبيرين نقول لصاحب البياء اما ان تفسخ وترفع البناءوالغراس اوتقبلها يهذه الاحرة فان قبلها تبتي الاحارة والا برفع نناءه وغرسه وقلما يضررفعه بالارض فلاسالي به الي آخر ماقال رجهالله تمالي فعلم بهذا ان هذه علة قد ممة ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم ﴿ المقصد ﴾ في تحرير ماهو المرام من هذا الكلام حيث علمت ماقرر ناه من كلام علمائنا ظهر لك انداذا فرغت مدة أجارة المستأجر وليسله في الارض كردار من نناء اوغراس اوكمس ولامشد مسكة وجب عليه تسليم الارض للمؤجر آذا امتنع من امجارها لهوليس للمستأجر أن تقول أنا أحق باستنجارهالانها كانت مدى اذلا قائل بذلك من أهل مذهبنا ولاوجهالماصلامع مايلزم على ذلك من الضرر والاستيلاء على الاوقاف ونحوها بالامسوغ شرعى حيث تبقي الارض سده مدة طويلة لانقدر المؤجر على امجارها لغيره ويتحكمه المستأجر وربماكان مفلسا اوسئ المعاملة اومتغلما لانقدر المؤحر على تحصيلالاجرةمنهمهانه اذاكان المستأجراووارثه كذلك وكانله فيالارض كردار منهناء وغراس يؤمر بقلعه وتسلىمالارض للمؤجر كاقدمناه عنحاشية

الخير الرملي وصرح فيالاسعافوغيره بانه لوتبين ان المستأجر مخاف منه على رقبة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يدهانهي فهذا اذا كانت مدة الاحارة باقية فكمف اذافرغت وانقضت ولمسق لعفيها حق اصلاوهذا ايضااذا كان يدفع اجرة المثل تماما فكيف اذا كان لايستأجر الابدون اجرة المثل (ومذا) ظهر غلط مايعتقده كثير من اهل زماننا منان المستأحر الاول احق ويسمونه ذا اليد ويقولون لو اوجرت لغيره لايصم الايجارومنشأ غلطهم ماوقع في بعض الكتب فيمالو زادت اجرة المثل في اثناء المدةمن أن للتولى فسيخ الاجارة وامجارها لغيره الااذًا رضى المستأجر الاول بدفع الزيادة فانه يكون احق من غيره ﴿ قَالَ ﴾ في البحر من كـتاب الوقف وحاصل كلامهم فىالزيادة ان الساكن لوكان غير مستأجر اومستأجرا اجارة فاسدة فانه لاحقالهوتقبل الزيادة وبخرجويسلم المتولى ألعين الى المستأجر وان كان مستأجرا احارة صحيحة فان كانت الزيادة تعندًا فهي غير مقبولةاصلاوان كانتلزيادة اجر المثل عندالكلءرضالمتولى الزيادة علىالمستأجر فان قبلها فهو الاحق والا آجرها من الثاني انتهي ﴿ فقد ﴾ شرط لكونه الاول احق شرطين(أالاول) كونه مستـأجرااجارة صحيحة ومنشروط صحتهاكونه مستأجرا من الابتداء باجر المثل فلويدونه بنبن فاحش كانت فاسدة فيوجرها اجارة صحيحةمن الاول اومن غيره باجر المثل كافي الدر المختار من الاجارات وهو المذكور في عامة الكتب كما في حاشية الحوى على الاشباه (الثاني) ان قبل الزيادة فان لم يقبلها وكانت بقدر اجرالمثل لازيادة ضرر وتعنت تؤجر من غيرهواما مافى الثالث عشهر منجامع الفصولين لوآجره باجر مثله ثم زاداجر مثله لاتفسخولوآجره ب**اقل و**جبالاقلفلوزاد آخر ^{فلل}توگیان یخر جالاولالاانیستأجره الاول باجر مثله انتهى فلا ينافى ماقلناه لان مراده بالاقل ماكان بغبن يسير اذلوكان بغبن فاحش تكون فاسدة ولدان يُؤجرهامن غيره كما سيأتي عن الخانية ومدل عليه قوله وجب الاقل اذلوكان غِبنا فاحشا يلزم اتماماحر المثل كماصرحوابه (اقول ﴾ ووجه كونه احق منغيره فيما اذاكان مستأجرااجارة صحيحة وزادت اجرة المثل في اثناء المدة ورضى بدفع الزيادة هوان زيادة اجرة المثل في اثناء المدة علمة لتمكن المؤجر من فسنح الاجارة لدفع الضرر عن الوقف فاذا قبل المستـأجر الزيادة ورضى بدفعها فقد زال الضرر وانتفت العلة المسوغة للفسخ فبكون احق منغيره لان عقد اجارته كان صححا فيالابتداءوالمدة باقية لمتفرغ ولكندعرض في الاثناء مايسوغ بفسم ذلك العقد الصحيم فاذا انتفت الملة المسوغة للفسم بقبوله

الزيادة فكأنه لم يعرض ذلك المسوغ اصلا فيمضى على عقده الصحيح اويفسخه معه وبجددله عقدا أخر بالاجرة الثانية الى انتهاء مدته فاذا انتهت المدةلم يبق لهحق فع يخير المؤجريين ابقائها معه بتجديد عقد آخر اوايجارها لغيره باجر المثل الا اذاكان لهفيها حق القرار فلا تؤجر ثانيا منغيره لانه وان انتهت مدته وفرغ عقد احارته لكن لهفيها حق آخر فيكون انجارها لغيره تضييعا لحقهفتؤجر منه باجر المثل وكلما زاداجر المثل يزاد عليه فاذا قبل ذلك يكون احق ويكون فيه رعاية للجانبين جانب جهة الوقف وجانب المستأجر على ماقدمناه ﴿ وَامَا ﴾ اذا لم بكن له فيها حق القرار وفرغت مدة اجارته فلاقائل باندا حق من غيره وانه يلزم المؤجر المجارها منه فان هذا مخالف لما اطبقت عليه كتب ائمتنا متونا وشروحا وفتاوى منانه بعد انتهاء المدة يلزم المستأجر تسليم الارض فارغة وقلع بنائد وغراسه الااذا كانت معدة لذلك وثبت لهفيها حق القرار كاعلت من استثناء اصحاب الفتاوي ذلك فيبق ماعداه داخلا في اطلاق عبارات المتون والشروح (واما) هسئلة زيادة الاجرة فهي غير داخلة في كلام المتون وغيرها لانها مصورة فيما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة لابعد انتهائها فاذاكانت الزيادة في أثناء المدة كان المستأجرالاول احق اذا قبلالزيادةلانله حقا وهو بقاء عقد اجارته الصحيم كم الشار اليه في الفتاوي الرحبية بقوله فان قبلها فهوالاحق لحقه القائم انتهى ولذالو كان عقده فاسدا لمريكن احق من غيره مع أنهم يعاملون الفاسد معاملة الصحيح فى كشير من المواضع وهنالم يعاملوه معاملته فكيف اذا فرغت مدة عقده ولم يبق لهعقد اصلالاصحيم ولافاسد فكيف يسوغ لعاقل فضلا عن فاصل ان يقول انه احتى من غيره ولاتخرج الارض من بده مادام يطلب انجارها ولو في مدة خسين سنة مثلا حتى يتوصل الى دعوى ملكيتها ويتحكم في المؤجر ويترفع عليه لعلمه انه لا عكمنه ان بخرجها من بده (فان قلت) عكن ان يكون اهل زماننا قاسو اهذه المسئلة على مسئلة مااذا زاد احر المثل في اثناء المدة وقبلها المستأجر (قلت) القياس لمشروط مقررة في كتب الاصول منها وجود الجامع بين المقيس والمقيس عليه وقد علمت بما قررناء آنفا الفرق الواضح بين المسئلة بين فلاجامع بينهما على انالقياس وظيفة المجتهد المطلق اوالمجتهدالمقيد كاسحاب الامام وليس زماننا زمان اجتهاد الاترى ماذكره في الخلاصة من انفقيها من الفقهاء قال للصدر الشهيد انت مجتهد فقال أيها الفقيه ذهب الاجتهاد معاهله وأنا أذا عرفت أقوال العلماء وحكيتها على وجهها فاي نعمة اعظم منها وقال 'يضا في كتاب القضاء القاضي

أذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم وظهر رواية انالحكم مخلافهافالخصومة للدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى المدعى لأن القاضي آثم بالاجتهادلانه ليساحد من اهل الاجتماد في زمانناو المدعى آثم باخذ المال انتهى فاذالم يكن الصدر الشهيد مجتهدا وقال الاجتهاد ذهب مع اهله مع علو مقامه فى العلم والفقه وقد استشهد فيسنة خس وثلاثين وخسمائةوتوفى صاحب الخلاصة فىسنةسبعين وخسمائة فمابالك باهل: رنناهذا (وقد) نقلوا عن أثمتنا انه لايحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا اىحتى يعلم المفتى دليل الحكم ووجهه فاذا كان دليله القياس على غيره مثلا وعرف وجه الحاقه بالمقيس عليه يكون قد عرفعلة الحكم فاذا وقعت حادثةوجدت فيهائلك العلة بسنهايعلمانها منجزئيات ذلك الحكم الذي قاله المجتهد بخلاف مااذا لميعلم العلة فانه يكون الىالخطأ اقرب منه الىالصواب كم في مسئلتنا هذه فان الفقهاء قالوا اذازادت اجرة الثل في أثناء المدة وقبل المستأجر الاول الزيادة فهوا حقواهل زماننا سمعوا ان المستأجر الاول اذاقبل الزيادة فهو احق فقالوا اذا فرغت مدةاجارته كان احق اذا قبل الزيادة ايضا فاخطأوا حيث لم يعرفوا وجه الاحقية فى المسئلة المنصوصة وهو كون مدته باقية وقبوله لماهو علة لفسخ الموجرعقد الاجارة وآنه بقبوله ذلك تزول علة الفسخ فيكون احق وهذا الوجهلميوجد فيما اذا فرغتالمدة ونظيرذلك انائمتنا الثلاثةانفقوا على انهلايجوز اخذ الأجرة على تعليم القرآن وغيره من الطاعات ثم جاءمن بعدهم من المتأخرين فافتو ابجواز الاجرة على التعليم وعلى الاذان والالم مة لان المعلين في الصدر الاولكان لهم عطايامن بيت المال تقويم بكفايتهم وكذا المؤذنون والأئمة ثم انقطع ذلك وآل الامر الى انالمعلمين ونحوهماذا اشتغلوا بذلك لا عكنهم تحصيل مايكفيهم ويكمني عيالهم الاباخذ الاجرة فافتى المتأخرون بجواز اخذ الاجرة خوفا على القرآن من الضياع وعلى الاذان والامامة اللذان هما منشعائر الدن لعلمم بان الام لوكان كذلك في الصدر الاول لقال ائمتنا الثلاثة بجواز اخذالاجرة لهذه الضرورة وهي خوف الضياع فاذا كانتهذه العلة سببالمخالفةالمتأخرين لاصل المذهب كيف يسوغ لاحد ان يقول مجواز اخذ الاحرة على جبع الطاعات الحاقا لها بالتعليم والأذان والامامة مع عدم الجامع وهو خوف الضياع (وبه) ظهر خطأ من قال ايضا بجواز الاجرة على تلاوة القرآن واهداء ثوابها للميت فان منشأه الغفلة عنوجه ماقاله المتأخرون من الضرورة المذكورة وانت تعلم انه لا ضرورة لاخذ الاجرة على مجرد الثلاوة وأهداء ثوام الليت فأنه لايلزمهن منع

ذلك ضياع القرآن فكيف يسوغ مخالفة المذهب الذي عليه ائمتنا الثلائة بدون وجودالعلة التيهمي سبب مخالفة المتأخرين الاثرى انه لوانتظم بيت المال وصار للمعلين والائمة والمؤذنين عطايامنه تكفيهم كاكان في الصدر الاول لا عكن المتأخرين ان يقولوا بجواز اخذ الاجرة فانهم لم بخااغوا المتقدمين الالهذه الضرورة فاذا زالت العلة لم ببقوجه للمخالفة فمنعلم وجه قول المتأخرين وعرف مناين قالوا علم قطءًا أنه لايجوزاخذالاجرة على التلاوة المجردة ولاعلى نحو الصوموالصلاة ومن لم يعلم ذلك قال برأيه ماقال وركب متن عيا توقعه في الاهوال (ثم اعلم) ان ماذكرنا من انالمـــــ أجر الاول احق مبنى على ان المتولى له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في اثناء المدة وهي رواية شرح الطحاوي اما على رواية اهل سمرقند من انه ليس له الفسخ لأن العبرة لاستداء العقد فلاستأتى القول بائه احق من غيره بالاستنجار لان عقد احارته باق لا عكن فسخه (قال) في الخاسة من كتاب الاجارات المتولى اذا آجر جام الوقف منرجل ثم جاء آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حَين آجر الحمام من الاول آجره باجرة مثله او بنقصان يسير نتفاين الناس في مثله فليس للمتولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وأن كانت الاحارة الاولى بمالابتغابن فيه تكون فاسدة وله ان يؤاجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجرة المثل اوبالزيادة على قدرما يرضي به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد اجر مثلهاكان للتولى ازيفسخ الاجارة ومالم يفسخ یکونعلی المستأجرالمسمی کذا ذکره الطحاویانتهی (وفیها) ایضامن کتاب الوقف في فصل اجارة الوقف رجل استأجر ارض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي اجرالمثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس وازداد اجر الارض قالوا ايس للتولى ان سقض الاجارة لنقصان اجر المثل لان أجر المال انما يعتبر وقت العقد ووقت العقدكان المسمى احر الثل فلايعتبر التغير بعدذلك انتهى فقد مشي اولا على رواية شرح الطحاوي وثانيا على رواية اهل سمرقند ﴿ وَفِي ﴾ الذَّخيرة أذا أستأجرارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت الاجرة لاتنفسيخ واذا زاد اجر مثلها بعد مضى مدة على رواية اهل سمرقند لايفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوى يفسخ ويجدد العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى لمامضى واذا كانتالارض يحال لايمكن فسنخ الاحارة بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت زيادته يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة بجب اجر مثلها وزيادة الاجرتعة بر

اذا زادت عند الكل هذه الجلة في منارعة شرح الطحاوى انتهى (وقد) ذكر هذهالمسئلة فيانفع الوسائل واكثر فيها من النقول عن كتب ائمتنا المعتبرة فمنهم من اقتصر على رواية شرح الطحاوي كقاضي خان في الاجارات وصاحب القنية والبدائع والينابيع وغيرهم ومنهم من اقتصر علىالرواية الاخرى كقاضىخان فىالوقف والخاصىفى فتاويد والحسام الشهيد فىواقعانه وصاحب خزانةا لكل وصاحب الاحكام ومنية المفتى والمحيط ومنهم من ذكر الروايتين كصـــاحب الذخيرة وتتمة الفتاوي وليس فيشئ ممانقله عنهذه الكتب ذكرالعرض على المستأجر الاول ولاذكر انه احق ﴿ نعم ﴾ ذكر ذلك في جامع الفصولين فقال ولو غلت الاجرة لاتفسخ فىرواية لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وتفسخ فى رواية وبجدد العقد والى وقت الفسخ لزم المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اولى من غيره ولولم يمكن فسنخ العقد بان كان فيها زرع فالى وقت زيادته لزم المسمى الاول وبعد الزيادة بجب اجر مثلها وزيادةالاجرة تمتبرلوزادت عند الكل حتى لوزادواحدتمنتا لاتمتبرهذه الزيادة انتهني * وعليه مشي صاحب البحركما قدمناه وتبعه تلميذه التمر تاشي في متن التنوير من كتاب الوقف ﴿ وقد ﴾ يقال ان ماصرح به في جامع الفصولين هو مرادهم و ان سكتوا عنه لان قولهم على رواية شرح الطحاوي يفسخ وبجدد العقد يشير الى تجديده مع المستأجر الاول وفائدة التجديد الزامه بالزيادة العارضة لانه قبل الفسخ لا يلزمه الاالمسمى والمراد بالفسخ والتجديد قبول المستأجر الزيادة منوقتها لانه لایکون ۱۱ بالرجوع عناا قد الاول الذی کان بدون هذه الزیادة لکن الظاهر ان الفسخ غير لازم ويكون قبوله الزيادة بالعقدالاول بمنزلة زيادة المشترى في ثمن المبيع فانها تلزم بدون فسخ المقدنعم يلزم الفسخ لوامتنع من قبول الزيادة لتؤجر من غيره (ثم) ماذكر منهاتين الروايتين قال بمض العلماء انهما قريبتان من التساوى في القوة والرجحان لم الترجيم الصريم الافيانقله في انفع الوسائل عن فتاوى برهان الدين ابي المعالى مجود بن عبدالعزيزانه يفتى بان لدفسخ العقداي فهو ترجيم لرواية شرح الطحاوى لكن لوحكم حنفي اوغيره برواية اهل سمرقند كان مجما عليه وايس لحنفي آخر نقضه انتهى (قلت)لكن صرح في اجارات الدر المختار بان المختار قبول الزيادة فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم قال بعداسطر للتولى فسنخها وعليه الفتوى وقال فىشرح الملتقي اماعلى رواية شرح الطحاوى فيفسخ وتجددللآتي من الزمان وهو الصحيم وعليه الفتوى انتهى (قلت) و به

افتى في الحيوية وهو الموافق لقولهم الله يفتى عاهو الفع للوقف (وفي) اجارات متن التنوير وشرحه الدر المختار وكذا يفتي بكلماهو انفع للوقف فيااختلف العلماء فيه حتى نقضوا الاحارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصانة لحق الله تعالى حاوى القدسي انتهي ﴿ وَ ﴾ يشير الى هذا قول البدائع آجر داراهي ملكه ثم غلا اجر الدار ليس له أن يفسخ العقد الا في الوقف فأنه يفسخ نظرا للوقف انتهى ومقتضى هذا انه لوحكم قاضى حنني بروايةعدم الفسخ لاينفذ حكمه لان القاضي ليس له الحكم بخالاف معتمد مذهبه كاصر حوامه ﴿ الخاتمة ﴾ فبايستتبعه المقام ومحسن به الختام وهوانه لوثبت عند الحاكموقت العقدانالاحر هو اجر المثل فهل تقبل الزيادة بعده ام لاذكر فيالدر المختار انه تقبل الزيادة وان شهدوا وقتالعقد بإنها باجر المثل وعزاه فيشرح الملتتي الى انفع الوسائل وقال واعتمده في الاشباه وغيرها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم قال وقد خالف فيه شيخ شخنا الحانوتي في فتاويه فجزم بان بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلاتمقض قال وبه اجاب نقية المذاهب انتهى قلت فليحفظ هذافانه اكثر وقوعا واقل وقوفا انتهى (اقول) والظ آنه اشتبه عليه الامر فان مافي آنفع الوسائل هو مالو شهدت البينة ان الاجرة في ابتداء العقد اجرة المثل وحلم بها الحاكم ثم زادت الاجرة في أثناء مدة العقدزيادة معتبرة عند الكل وشهد اهل الخبرة بذلك تقبل وللمتولى الفسخ ومافى الحانوتي هو مالو شهدت البينة الثانية بان الاجرة التي كانت وقت العقد دون اجرة المثل فاجاب بقوله اجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضي القضاة الحنفي بان بينة الأثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقداتصلها القضاء فلاتنقض واجاب الشيخ ناصرالدين اللقاني المالكي وقاضي القضاة احمد بن النجار الحنبل بجوابي كذلك فاجبت نع الاجوبة المذكورة محيحة انتهي كلام الحانوتي ووجهه ماقالوا منانه اذاتعارضت البينتان وسبق القضاء باحداهما لاتسمع الثانمة وهناكذلك تعارضت البينتان فيشئ واحد وهوالاجرة الواقعة فيابتداء العقد فيأنها اجرةالمثل اودونها وسبق القضاءبالاولى فلاتسمم الثانية مخلاف مااذاشهدت الثانية بانهااجرة المثل زادت زيادة معتبرة في أثناء المدة فانها تسمع لانها شهدت بام عارض غير ماشهدت به البينة الاولى فلم تتعارض البينتان كالايخفي (نعم) افتى الحانوتى ايضا بانه لوحكم الحاكم بان الاجارة وقعت اولاباجرة المثل بعد دعوى وقوعها بدون اجرة المثل ثم ادعى عند حنبلي بان اجرة المثل قد زادت

فحكم الحنبلي بصحة الاجارة وعدمقبول الزيادة بسبب تغير اجرة المثل لان العبرة لوجودها فىوقت العقد فانه يصمح وليسالحنني نقض الاجارة بالزيادة كالوحكم الحنبلي بصحة الاجارة الطويلة بعد انوقعت الدعوى بأنها فاسدة فانه ليس للحنفي ابطالها ايضا لوجود حكم الحنبلي بعدالدعوى بخصوص الحادثتين انتهى ملخصا وانت خبير بأن عدم قبول الزيادة هنا بسبب حكم الحنبلي الرافع للخلاف لابسبب كون البينة الاولى اتصل باالقضاء فلا نخالف هذا ماافتي به اولا كاعلت (لايقال) انحكم الحاكماولابكونها اجرة المثل وبصحة العقدمانع لدعوى الزيادة العارضة لتضمنها فسخ العقد المحكوم بسحته (لانانقول) حكمه اولا بما ذكر لا بمنع اعتمار مايعرض كالوعرض موجب الفسخ غير الزيادة العارضة (وقد) صرح بذلك الحانوتي ايضا فى فتاو به فقال ولاعنع الحاكم الحنفي من قبول الزيادة حكم الحنبلي بحةالاجارة ولووقعت بعد دعوى شرعية لانالفسخ يقبول الزيادة حادثة اخرى لم يقع الحكم بهاانتهى (قلت) وكذا لو حكم الحنبلي ايضافي ابتداء العقد بصة الاجارة وبعدم انفساخها بموت احد المتعاقدين أوبالزيادة العارضة لان الحكم لايصيح الابعد تقدم دعوى منخصمين وعدمالانفسا خبالموت اوبالزيادةالعارضة لم يقع فيه التخاصم اولا ولا يصم الحكم به الااذامات احدهما او زادت الاحرة فادعى خصم على آخر عند الحاكم الحنبلي مثلا بالفسخ فحكم بعدمه فهذا حكم صحيح عنع الحنفي من الحكم بخلافه لأنه وقع بعد حادثة (قال) في الفواكه البدرية ان القضاء في حقوق العباديشترط له الدَّعوى والمخاصمة الموصلة لمشرعاعلى وجمَّعصل المطابقة بين الدعوى والحجة والمقضىبه الاماكان علىسبيل الاستلزام الشرعى وليسللقاضي ان يتبرع بالقضاء بين اثنين فيما لم يتخاصما اليه فيه وان حصل بينهكما التخاصم فيما لاتعلق له بذلك في الجلة انتهى ﴿ وَفَي رَسَالُةَ العَلَامَةُ قِبَالَى زَادَهُ وَلَا يَكُفّ فيذلك ان يعقد الاجارة اولا عندحاكم لابرى فسخ الاجارة بالزيادة العارضة ولا كتابته فيصك الاجارةولاقوله فيصك الاجارةانه ثبت عندى أنها اجرة المثلولا قوله الغيت الزيادة العارضة فلايفسخ بها ان وقعت لان هذه في الحقيقة كلها فتاوى لااحكام نافذة لانالحكم النافذ الذى يجمل المختلف فيه متفقا عليه هومايكون على وجه خصم جاحد كاثبت في موضعه انتهى والله سبحانه اعلم ﴿ تَمَّةً ﴾ ذكر فیشر ح الاشباه للبیری عن الحاوی الحصیری اذا زاد اجر المثل زیادة فاحشة کان المنولي انيفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقدرة بنصف الذي آحر اولالان الاحارة تنعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة أنتهى ونقل ذلك العلامة

قنالى زاد، عن الحاوى ثم قال وهذا قول لم نره لغيره والحق انكل مالا يتغابن الناس عثله فهو زيادة فاحشة نصفاكانت اوربعا وهو مالابدخل نحت تقويم المقومين فى المختار انتهى ﴿ قَلْتُ ﴾ ويؤيد مافى البحر حيث قالولعل المراد بالزيادة الفاحشة مالابتغابن النياس فيهاكمافي طرف النقصيان فانه جائز عن المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة تنفيان النياس فيه كاذكروه في كتباب الوكالة وهذا قبد حسن بجب حفظه فاذا كانت احرة دار عشرة مثلا وزاد احر مثلها واحدا فأنها لاننقض كالوآجرها المتولى تسعة فأنها لاتنقض بخلاف الدرهمين في الطرفين انتهى * ويؤيده ايضا مافي البيرى عن الفيض لو آجر ثمانية و آجر مثله عشرة تنفسخ انتهي (لكن) ذكر في البحر ايضاءن القنية مانصه و في القنية في الدور والحوانيت المسبلةفي بدالمستأجر بمسكها بغبن فاحش نصف المثل اونحوه لاتعذر اهل المحلة في السكوت عنه اذا امكنهم دفعه وبجب على الحاكم ان يأمر ، بالاستيجار باحر المثل وبجب علية احر المثل بالغامابلغ وعليه الفتوي وما لم يفسخ كانعلى المستأجر الاجر المسمى انتهى فقوله نصف المثل اونحوه يؤمد مافي الحاوى الحصيري لكنه يفيد عدم التقديربالنصف بلهو أوما يقاربه ولعل في المسئلة روانتين والمشهور الآن بينالموثقين التقدىربالخمس وفيالفتاوي الخيريةمانفيده والاحوط الانفع للوقف مافىالبحر والفيض واللهسيمانه اعلموهذا آخرمايسره المولى سبحانه وتعالى على عبدالحقير فيربيعا لثاني منشهور سنة ست واربعين ومأتين والف والحدلله اولاوآخراوظاهرا وباطناوصلىالله تعالى علىسيدنا مجمد وعلى الهو صحبه وسلم

> اجوبة محققة عن اسئلة مفرقة لعلامة زمانه ونادرة اوانه السيد مجد امين الشهير بابن عابدين عليه رجة ارحم الراحين امين

مِنْ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِ الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْمِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْمِعْمِي الْ

الحدلله وحده وصلى الله على من لانبي بعده امين (وبعد فيقول الفقير مجدامين إن عابد بن عفي عنه امين وقعت حادثة الفتوى ارسلت من طرابلس الشام في واقف انشأ وقفه على نفسه ثممن بعدء فعلى اولاده لصلبه للذكر مثلحظ الانثيين ثم على اولاد كل ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك شم على انسالهم واعقابهم على الشرط والترتيب على إن من مات منهم عنولد او ولد ولد عاد نصيبـ الى ولده او ولد ولده ومن مات عقيما عاد نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الميت ومن مات قبل الاستحقاق وترك ولدا أو ولدولد اونسلااوعقبا اسمقماكان يستحقه والدهان لوكان حياثم مات الواقف واولاده وانحصر بعض الوقف في نتاسمها زينبولها ثلاثة اولاد عبدالقادر وخدمجة وفاطمة ماتت فاطمة في حياة امها قبل استحقاق شي من الوقف عن بنتها كالبية ثم ماتت خدمجة في حياة امهاز مذب بعد استحقاقها من الدرجة عن او لادمم مات كاتبة في حياة جدتهاز بنبعن اولادولم تستحق شيئامن الوقف ثمماتت زينبعن ابنهاعبد القادر وعن اولاد بنتها خدمجة وعناولاد بنت بنتها فاطمة فلمن يعود نصيبها وإذامات احد من اهل درجة فاطمة فهل يستحق منه اولاد بنتها كاتبة لقيامهم مقامها ﴿ فَاحِبْتُ ﴾ بأنه يقسم نصيب زينب على ابنها عبدالقادر وعلى ننها فاطمة للذكر مثل حظ الانتيين فما اصاب فاطمة يعطى لاولاد بنتها لانها ماتت قبل الاستحقاق فيقومون مقام جدتهماولاشي لاولاد خدمجة لانهاماتت بعدالاستحقاق عن في درجتها حقيقة وشرط الواقف قيام الفرع مقام اصله الغير المستحق ولانقوم اولاد منت فاطمة مقامها فيما كان يؤول الى فاطمة من الدرجة لوكانت حية لانصاحب الدرجة الجعلية يقوم مقام اصله فيما يستحقه اصله من اصوله اوكان حيا لافيماكان يستحقه من غيرهم كن مات عقيما عن أخ وأولاد اخ مات أبوهم قبل الاستحقاق فلاشئ لاولاد الاخ فهنا كذلك والله اعلم (ثم ارسل الينا السؤال) معجوابه النياوفي ظهره جواب منشخص من بيروت وجواب آخر من مفتى جاه وجواب آخر من مفتى صيدا * حاصل الاول انه لااستحقاق لاولاد البنت فضلاعن اولاد بنت بنتها وان نصيب زينب مختص به ولدها عبدالقادر فقط لانه مرتب ثم * وحاصل الثانى نعم لايشاركهاحد لانه مرتب ثم وقد قالىفىالدر المختارنقلاعن الاشباه انعبرالواقف بثم لايشارك وانعبر بالواويشارك والذى لامثالنا أتباع مانقلوه

وصاحب الدرمتا حرلانعول الاعليه وحاصل الثالث كذلك لاناولاد منت فاطمة لانقومون مقامها لانالها لنناوهي كاتبة وقول الواقف منءمات قبل استحقاقه وترك ولدااوولد ولدقام مقامه المراد مدان ولدالولد نقوم مقام اصله انلميكن لاصله ولد فولد الولد لانقوم مقامه مع وجود الولد هذا حاصل مااجابوا به وكلهم مخطئون * اما الثالث فلان اولاد كاتبة لم تقوموا مقام فاطمة في حياة امهم بل لمامات فاطمة قامت نتها كاتبة مقامها ولمامات كاتبةقام اولادهامقامها وهي كانت قائمة مقام امها فاطمة فيقومون مقامها يضالانه مقام امهم فيستحقون ماكانت امهم تستحقه لوكانت حيةعلا بقول الواقف قام مقامه واستحق ماكان يستحقه ان لوكان حما (وقد) احاب ننظير ذلك الشيخ خير الدين الرملي في سؤال في فتاويه بعد نحو ثلاثة كراريس من كتاب الوقف اول السؤال سئل من دمشق فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه الخ فراجعه ﴿ وَامَا حِوابَ الاول فلانه مبنىعلى رواية عدمدخول اولاد البنات فيالاولادوالمرجج دخواهم كما بسطه العلامة خيرالدين الرملي فىفتاواه قبل السؤال الذى قدمناه بمحوستة اوراقوافتي فيموضم آخر بعدم الدخول والمسئلة شهيرة الخلاف ﴿ وَفِي الاحماف الصحيح ماقاله هلال لان اسم ولدا لؤلد كايتناول اولاد البنين يتناول اولادالبنات ورجحه ابن الشهنة بان فيه نص مجد عن اصحابنا وهم شيخاه وقد انضم اليه ان في هذا الزمان لايفهمون ولا تقصدون سواه وعليه عرفهم مع كونه حقيقة اللفظ انتهى (وافتى بدائن نجيم وذكر العلامة الحيلى اندافتى بدقاضى القضاة نورالدن الطرابلسي على مااختاره الامام الخصاف وقال وعليه عمل الناس في جيع مكاليبهم القديمة والحديثة وقوله لانه مرتب بثم ووافقه المجيب الثانى وزاد مانقله عن الدر تأسيدا لكلامه وكلام المجيب الاول فيحتاج الى بيان ليظهر الميان (فنقول ان مانقله عنالدر معزوا للاشباء غيرمحرر لان حاصل مافى الاشباء ان الواقف اذا قال على أنه من مات قبل استحقاقه اشئ ولهولدقام مقامه لوبقي حيا فهل له حظاسه ويشارك الطبقةالاولى اولا وهل تنقض القسمة بعد انقراض كل بطن اولا افتى الامام السبكي بعدمالمشاركة وينقضالقسمة وخالفه الامام السيوطي في المشاركة ووافقه في نقض القسمة ﴿ وقالصاحب الاشباه اما مخالفته فيماذكر فواجبة واما موافقته في نقض القسمة فقد افتي ها بعض علماء العصر وعنوه المخصاف ولم يتنهواللفرق بين مسئلة الخصاف ومسئلة السبكي فانمسئلة الخصاف ذكرها بالواو ومسئلة السبكي بثم فانكان الواقف عبر في البطون بالواو تنقض

القسمة وأن عبربتم فلاهذا خلاصة ماذكره في الاشباه فاذكره من النفصيل أنما هوفىنقض القسمة امافي المشاركة فهوموافق للسيوطي على ان من بعده ردعليه هذا النفصيل حتى الف فيه رسالة العلامة المقدسي وذكر هاالعلامة الشرنبلالي فىمجموع رسائله الستين وحاصل ماذكره المقدسي ان الحقمع من افتى بنقض القسمة سواء عبر بالواو اوبثم كمافاله السبكي والسبوطي والبلقيني والعلامةقاسموالجلال المحلي والنالشحنة والبرهان الطرابلسي والزبن الطرابلسي واشهاب الرملي الشافعي والبرهان ابنابي شربف وعلاءالدين الاخميمي وغيرهم وقداطال في الردعلي صاحب الاشاه ﴿ وحيثعلمت ذلك ظهرلك أن عبارة الدرغير محررة ولأتحتمل الصحة بوحهمن الوحوه فكيف مجعلها المجيب الثاني دليلا على ماقاله وليته سكت بل قال ولا نعول الاعليه والعجب بمن يفتى بلا مراجعةولاتأمل (وقداحاب الشيخ خيرالدين الرملي بالمشاركة مع التعبير بثم حيث سئل عا اذا عبر الواقف بثم ومات احد مستحتى الوقف عنولد واولاد اولاد مانوافى حياة ابيهم قبل استحقاقهم لشيء فاحاب تقسيم استحقاق المستعلى ولده الحي وعلى اولاده الذين ماتوافي حياته فااصاب الحياخذه وما اصاب الميتين دفع لاولادهم علا يقوله على أنه من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشيء وترك ولدا اولد ولد استحق ماكان يستحقه لوكان حيا الخوهذا لاشبهة فيه انتهى كالام الرهلي. ولايمكن القول ننقض القسمة في مسئلتنا ولا في مسئلة الرملي لان الطبقة الاولى لم تنقرض ليقاء عبدالقادر في مسئلتنا (وحيث علمت ماقررناه ظهرلك أنه لاكلام في دخول اولاد الاولاد الذين مات آباؤهم قبل الاستحقاقوفي مشاركتهم لمن فوقهم واندلافرق فىذلك بين التعبير بالواو اوبثم لان نص الواقف على قيامهم مقام اصولهم ابطل الترتيب المستفاد من ثم بالنظر اليهم فان مذهبنا العمل بالمتأخر ﴿ قال الامام الخصاف لوكتبفياول الكتوب بعدالوقف لايباعولايوهب وكتبفي آخره على ان لفلان سيمذلك والاستبدال ثمنه كان له الاستبدال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على على على المتنع بيعه انتهى ﴿ وَقَالَ الْأَمَامُ السَّيُوطَى فَيَ تَأْسِدُ المشاركة ولاتنافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بثمرلان ذاك عام خصصه هذا كماخصصه ايضا قوله علىمان من مات عنولد الخ وايضا قلنا اذا عملناه بعموم" اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذاالكلام بالكلية وأنه لايعمل فيصورة وسقي قوله ومن مات قبل استحقاقه النح مهملا لايظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذاعلناه وخصصنا به عموم الترتيب فانفيه اعالا للكلامين وجعا بينهما وهذا امرنسغي

ان قطع به انتهى كلام السيوطي نقله عنه فيالاشباه والله سحانه وتعالى اعم ﴿ وَقَدْ سُئُلْتَ ﴾ عَنْ رَجِلَ اوْصَى بُوصَايَا وَاقَامَ عَلَيْهَا وْصِيَاتُمْ مَاتَ مُصَرًّا عَلَيْهَا وهي نخرج من ثلث مالهومن جلة ماقال الف قرش لصلةالر جمالفقر اءالمستحقين منهم الاقرب فالافرب ووحد من ارحامه الفقراء عند موته علت لابون واولادهن وهم بالغون واولاد عم لابوين واولاد اخ غنى صغـار وابن اخت صغیر انوه غنی و نذت نذت خالة آب وان ان عمر آب (فاحبت) بانه یعطی اولا للعمــات الغير المتذوحات بغني نصــاب زكاة ان\ميكن لهن مال اويكمل لهن النصاب انكان لهن مال دونه ثم يعطى لاولادهن البالغين واولاد الع فيعطون كذلك سـوية الذكر والانثي سـواء ثم من يلهم فيالقرب انفضل من الوصية شيُّ كذلك فقد قالواالوصية والوقف يستقيان من محلواحد (قال الامام الخصاف الوصمة عنزلة الوقف وقال ايضا الاقرسة معتبرة على حسب النسب لاعلى حسب المواريث وقال ايضا ان منت الاخلابو بن اولى من ابن الاخ والعم والعمة سواء ﴿ وقال في الاسعاف ولوقال على قرابتي وارحاى اورجي تصرف اله له الى قرالته الموجودين يوم الوقف لاابويه ولااولاده لصابه ويدخل المحارم وغيرهم من اولاد الآناث وان بعـدوا عندهما وعند ابي حنيفة تعتبر المحرمية والاقرب فالاقرب انتهى ﴿ والظاهران المرجم قولهمالماقال الخصاف حازماً له وتبعه في الاسعاف لنت العمة أولى من عمة أبيه ولولا بوله وينت خالته اولى من خال اسه وابن ابن الخال اولى من خال امه وعم امه انتهى ملخصاوقدعم ممانقلناه وحه اعطاء العمات وانكن غيروارثات ووجه اعطاءاولادهن بعدهن وان كانوا غيرمحارم ووجهمشاركة اولاد العملهم وانكانواعصبات (وقال الامام الخصاف لوقال لذوى ارحامه فالغلة لجميع قرابته من قبل ابيه وامهفلوقرابته من قبل المه أكثرمن قرالته من قبل المه فالغلة بينهم على عددهم ثم قال الرجال والنساء سواء انتهى ﴿ وَنَّهُ عَلِمُوحِهُ قُولُنَا سُويَةً وَقَالَالْكُمَامُ الْحُصَافُ كُلُّ مِنْ كَانَالُهُ انْ يَأْخُذُ الزكاة فهو عندي فقير ﴿ وقال في الاسعاف أوصى شلث ماله للاحوج فالاحوج من قرالته وكان في قرالته من علك مائة درهم مثلا وفيهم من علك اقل منها يعطى ذوالاقل الى ان يصير معه مائة ثم يقسم الباقى بينهم جيعا بالسوية ثم قال و او قال على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب ببدأ باقريهم اليمه بطنآ فيعطى كل واحد مائتي درهمثم يعطي الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحسان وفي القياس تعطى الغلة كلهاللبطن الاقرب منه ولايعطى لمن بعده شيء أنتهي وصرحوابان

العملء لى الاستحسان دون القياس الافي مسائل وبدعم وجه قولنا نصاب زكاة وقولنا اويكمل لهن النصاب الخ ﴿ وقال في الاسعاف الاصل ان الصغير انمايعدغنيا بغني ابويه اوجديه منجهة ابويه فقط وانالفقير والفقيرة يعدان غنيين بغنافروعهما وزوجها فقط ولايعدالفقير غنيا بغني غيرهم منالافارب وهذا مذهب اصحابنا ثم نقل عن الامام الخصاف انداختار خلافه ونقل عن الامام هلال رد ماقاله الامام الخصاف وبه علموجه عدم اعطاء اولاد الاخ والاخت الذنيين وانكانوا اقرب من العمات كاقال الامام الخصاف اولاد الأخوةولولام وان بعدو القدمون على الاعهامو لعمات ولولابوين ووجه قولنا الغير المتزوجات بغني ووجهقو لياثم يعطى لاولادهن البالغين الخاذلوكانواصغارا أستغنوا عايعطي لأمهاتهم والله تعالى اعلمانتهي تحريرا فياوائل ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٠ ﴿ وَسَئَلَتُ ﴾ عن واقفة وقفت حصصا معلومة في عقارات كثيرة مشتركة بينهاوبين جاعة وقفاء مجلائم تقاسمت معشركائها وجمت حصصها منالعقارات المذكورة واخذتها فيعقارين منهافهل تصم هذه المقاسمة (فاجبت) بأنه الاتنقض ان كان فيها مصلحة للوقف كافي الاسعاف ﴿ وسئلت ﴾ في جادي الثانية سنة ١٢٤٢ عن وقف شرطو اقفه فيه ان من مات من الموقوف عليهم عن ولد أواسفل منه عادنصيبه الى ولده أوالاسفل ومن مات لاعن ولد ولااسفل منه عاد نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته يقدم فيه الاقرب فالاقرب الى المتوفي مات الآن مستحق من اهل الوقف وليس في درجته احدو تحته درجات متناولون بشرط الواقف وفيهم شخص اقرب الىالمتوفى منغيره فلمن يعود نصيبه (فاحبت) بانه يعود الى اصل الغلة ويقسم بين جيم المستحقين لاالى اعلى الدرجات كاافتي بدبعضهم ولاالى الاقرب اليه كاافتي به آخروز واستندت فىذلك الى الخصاف والاسعاف والدرالختار وقداوضمت هذه المسئلة غاية الايضاح في كتابي تنقيم الحامدية فراجعهاهناك لكي ترى العجب فان من افتي نخلاف ذلك لم يستند الي نقل و لاعيرة بالعقل معالنقل والله تعالى اعلم ﴿ وسئلت من طرا بلس في رجب سنة ١٧٤٤ ﴾ عنواقف شرط في وقفه شروطا منها اندحمل ولاية. النظر فيوقفه لنفسهمدة حياته ثمملن اوصىاليه فيذلك فان لمريكن اوصى لاحديكون النظر للارشد فالارشد من نسبه ثم للشيخ اسماعيل الخطيب ثم للسيد عبد الغني ثم لن اوصى اليه السيد عبدالغني ثم لوصى وصيه ثم لمن اوصى اليه وصى وصيهو هكذا مات الواقف وقدكان سلم وقفه للشيخ اسماعيل ثم ان الشيخ اسماعيل ادعى عند القاضي العجز عنالقيام بالوقف ففرغ عنذلك لاخي الواقف وعمه وهما زيد وعمرو

وقررهما القاضي فيذلك وكتب لهياججة مضيلها نحوثلثين سنفثمان عبدالغني قبيل وفائداوصي بالنظر قبلانيصل اليه الىبكرقام بكرينازع زيداوعمرا فيذلك قائلا انالواقف لميجعل الايصاء بالنظر للشيخ اسماعيل بلجعله للسميدعبدالغني وانالسيد عبدالغني قداوصي لبكر علىوفق شرطالواقف هذا خلاصة السؤال وقدارسل الينامع السؤال ورقة كتب فيهاصورة اجوبة عنه من مفتى طرابلس ومن مفتى جص ومن مفتى دمشق الشام سابقا اتفقت كلها على أن الولاية لبكر وان مناوحي لهما الشيخ اسماعيللاحق لهما في النظر ﴿ وقدظهر لي في الجواب خُلاف هذا وذلك انالواقف أنماجعلالنظر للارشد من نسبه ثم للشيخ اسماعيل ثم للسيد عبدالغني ثم لوصي عبدالغني النح معلقا على شرط عدم الايصاء من الواقف لاحدلانه قال فان لم بكن اوصى لاحديكون الارشد من نسبه ثم للشيخ اسماعيل ثم وثم فحيث علق ذلك على هذا الشرط فهممنه آنه اناوصي لاحد لايكون الحكم كذلك بل يكون شيئا آخر سكت عنه الواقف سهوا اوعدا رلا يمكن ان يجعل الحكم فهااذا اوصى لاحد كااذا لم يوص لان مفهوم الشرطوغيره من المفاهيم معتبر في كلام الواقفين وحينئذ فانكان الواقف اوصى للشيخ اسماعيل صارالشيخ اسماعيل ناظرا ويصم فراغيه عن النظر لمن اراد لأنه وصى الواقف وقائم مقامه فالمفروغ الهما يصيران ناظرين ماداماحيين وبعدهما ينصب القاضي من اقارب الواقف من رآه اهلا فانلم بوجدمنهم اهل فن الاجانب واماعبد الغني فليسله حق في النظر ولا اوصمه من بعده لما علت من ان حق عبدالغني وغيره مشروط بما اذا لم يكن الواقف اوصى لاحد واما انكان الواقف سلمالنظر للشيخ اسماعيل ولميوص لهبذلك يصيرناظرا مدة حياته وبعدموته يكونالنظر للارشد من نسب الواقف (ونسب)الرجل كلمن مجتمع معه في اقصى ابله في الاسلام منجهة الابدون الام فمن كان علويا مثلافنسبه كل من بجتمع معه في علي من جهة الآباء فاذا عجز الشيخ اسهاعيل وقرر القاضي المأذون لهبذلك كلامن اخى الواقف وعمه صحان كاناار شدمن يوجدمن نسب ألواقف والافيقرر الارشد منالنسب واماعبدالغني ووصيه فلاحق لهما مادامهن نسب الواقف اهل للنظر لتأخير الواقف لهما عن نسبه هذا ماظهرلي في الجواب والله تمالي اعلم بالصواب﴿ وسئلتُ ﴾ في ذي الحجة الحرام سنة ١٢٤١ عن ذمى تشاجر مع مسلم فقال له المسلميا كافر فقال الذمى لست بكافر فقال لهالمسلم قل آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخرفاجامه قائلا آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر فقالله المسلم الرسل كثيرون فاجابهكلهم بحضور

بينة من المسلمين فهل محكم باسلامه ام لا افيدوا الجواب وَلكم الثواب (فاجبت) بقولى الحمدلله تعالى لامحكم باسلام الذمى المذكور عجرد هذا الكلام اماقوله لست بكافرةلانه يعتقدانه مؤمن نسيه وبكتابه ويعنقد انمن لميكنعلي دسهفهوكافرغير مهتدلقوله تمالي (وقالوا كونوا هو دا او نصاري تهتدوا)اي قالت اليهو دكونوا هوداوقالت النصاري كونوانصاري ولقوله تعالى ﴿ وَقَالَتُ اليُّهُودُلِيسَتُ النَّصَارِي على شئ ﴾ الآية ثم لاشك ان الكتب الالهدة يصدق بعضها بعضا وكذلك الرسل عليهم الصلوة والسلام وكل الكتب والرسل آمرة بالإيمان باللهوملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخرفالمهو دوالنصارى مؤمنون بذلك لانهم اهلكتاب منزل ونبىمرسللكنهمانكروا رسالة نبينا مجدصلىالله تعالى عليهوسلم وانزال القرأن عليهفهم كفاربسبب ذلك وانكان اعتقادهم أنهم على الهدى فاذا قال القائل منهم آهنت بالله وملائكته وكتبهورسله لايلزم منه انيكون مؤمنا لنبيتا وبكتابنالاله لايعتقد ان ببنا صلى الله تعالى عليه وسلمن رسل الله وان كتابنا من كتب الله ونحن لمنكفره الالهذا الاعتقادالباطل ولوصرح بقوله آمنت بجميعالرسلكلهمفراده الرسل الذين يعتقد هوائهم رسل الله فلايدل ذلك على اعانه برسولنا صلى الله تعالى عليهو سالاعتقاده عدم رسالته (على انه لواتى بالشهاد تين صريحالا يحكم باسلامه مالم سرأ عن دينه كماصر منه الجم الكثير من ائمتنا الحنفية ونقله الامام الطرسوسي في انفع الوسائل عن الخــانــة والذخيرة والبدائع والمحيــط والتتمة وســـير الملتقي وشرح مختصر الطحاوى وشرح السير الكبير ونقلءبارات هذه الكتب واطال فىذلك فراجعهانشئتوعزاه فيهاب المرتد منالدر المختبار الي الدرر وفتاوى صاحب التنوير وابن نجيم وغيرهما (نعم) نقل عن فتاوى قارى الهداية أنه قالوالذي افتي به صحته بالشهادتين بلاتبرء لكن ذكر فيالفتاوي الحامدية انقارئ الهداية لميتابع على ذلك اى لان من بعده كصاحب التنوير وابن نجيم وغيرهما خالفوه واشترطوا التبرى اتباعا للمنقول في كتب المذهب ولابد من ذكر نبذة يسيرة ليكون السامع على بصيرة فنقول قال في الذخيرة اذا قال اليهودي والنصراني اشهد انااله الاالله واشهد ان محرا عبده ورسوله لامحكم باسلامه مالم فل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لان اليهودي قد شبراً من اليهودية وبدخل فىالنصرانية اوالمحوسية فبحوز انه تبرأ عن اليهودية لدخوله فيالنصرانية لافي الاسلام وعن بعض المشايخ اذا قيل لنصراني أمحد رسول الله بحق فقال نعم لايصير مسلماوهو الصحيم لانه مكنه ان تقول انه رسول الله محق الى العرب والعجم

لاالى بنى اسرائيل واذا قال اليهودى او النصرانى انا مسلم اوقال اسلت لايحكم باسلامه لانهم يدعون ذلك لانفسهم لان المسلم هو المستسلم للحق المنقاد له وهم يدعون ان الحق ماهم عليه فلايكون مطلق هذا اللفظ دليل الاسلام في حقهم انتهى مافى الذخيرة باختصار وقد حقق هذا المقام بما لامن يد عليه الامام شمس الائمة السرخسى في شرحه على اسير الكبير اللامام مجد بن الحسن صاحب ابى حنيفة في آخر الكتاب في باب مايكون به الرجل مسلما فليراجعه من اراده والله سبحانه اعلم بالصواب واليه المرجع والمأب

. ﴿ وَسُئِلْتُ ﴾ سنة ١٧٤٦ عن رجل أوصى بالب نخرج منها تجهنزه وتكفينه والباقي يعمل مها مبرات واوصى لزيد نخمسمائة ولعمارة مسجدكذا مخمسمائة ولمسجدكذا نخمسمائة وله مملوك قيمته خمسمائة اعتقه فيمرضمونه واوصيله بالف وخمسمائة وخسين وبلغ ثلث تركته (٢٨٠٠) وبلغت نفقة تجهيز (٣٠٠) فكيف تقسم (فاجبت) بان التجهيز والتكفين مخرج من اصل الل والباقي محسب من الوصة فيكونالباقي لعمل المبرات سبعمائه ويكون حلةالوصة ﴿ ٤٢٥٠ ﴾ وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط وهو ثلاثة آلاف وتمانمائة والعتقالمنجزفي مرض الموُت مقدم على غيره فيمدأ له اولانخرج من الثلث المذكور قيمته خمسمائة سبق من الثلث (٣٣٠٠) تقسم على ارباب الوصايا من غير تقدم لاحد على احد المازيد والمملوك فلأنهما معينان واما المسجدان فهمامعينان ايضا فصارت الوصية لهما عنزلةالوصيةللعيد المعين فهايظهر لي تخلاف الوصائلمبرات فأنها حق الله تعالى ليس لها مستحق معين لكنها جنس وأحد فلانقدمفها شئ على شئ بخلاف مااذا كانت من اجناس كالوصية للحج والكفارات والبرات فانه يقدم فيها الفرض ثم الواجب ثم التطوع على ماتقرر في محله و حفية سم الباقي من الثلث على سهام والوصاياوهي خسة وسبعون سهماكل سهم منها خسون قرشالان جلة الوصية (270٠) فاخرج منها ارلا (٥٠٠) قيمة المملوك فصارالياقي (٣٧٥٠) وسهامها ماذكر ناواذا قسم (٣٣٠٠) الباقية من الثلث على خسة وسبعين سهما يخرج كل سهم اربعة واربعين قرشا فالوصية للمبرات كانت (٧٠٠) وهي اربعة عشرسهما نخصها (١١٦) ووصية كلمن زيد والمسجدين كانت (••• أ فتكون كلواحدة عشرة اسهم فيخص كلواحدة اربهمائة واربعون ووصية المملوك كانت (١٥٥٠) وهي احدى وثلاثون سهما فيحصها (٢٦٠) والخاصلان كلسهم خسوزوكل سهم بنقص منه ستة قروش والله سبحانه وتعالى اعلم

فزید کان له (۰۰۰) ینقص منها (۲۰) یبتی له (٤٤٠) والمسجدان کان لهما (۱۰۰۰) ینقص منها (۱۲۰) یبتی لهما (۸۸۰) والمملوكکان له (۱۵۵۰) ینقص منها (۱۸۱) یبتی له (۱۳۲۶) والمبرات کان لها (۷۰۰) تنقص (۸٤) یبتی لها (۲۱۲) فالمجموع (۳۳۰۰)

وسئلت همن نابلس فى رمضان سنه ١٧٤٨ عن له على ميت دين فبرهن على دينه ببيان السبب فطلب الوارث من البينة ان يشهدوا ببقاء الدين بذمة الميت ال توفى فهل يلزم الشهود ذلك ام لا (قاجبت) قدوقع فى هذه المسئلة اصطراب واختلاف آراء بين العلماء والذى مشى عليه صاحب البحر انه لابد ان يقول الشاهد انهمات وهو عليه اكن خالفه تليذه الغزى فى منح الغفار ونقل عن معين الحكام انه لايشترط ذلك وصرح العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكنزبان الاول صعيف وقوى الثانى بانه الاحتياط في امر الميت في وفاء دينه الذي يحجبه عن الجنة وفي الاول تضييع حقوق الماس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على هذا الوجه ويكنى في الاحتياط تعليف المدعى على بقاء دينه بذمة الميت وذكر قربيا من ذلك وسحب نور العين في اصلاح جامع الفصولين والحاصل ان المعتمد انه لا يلزم الشاهدين ذلك ويكتنى بحلف المدعى والمته الله وتعالى اعلم

وسئلت في في دى الحجة سنة ١٧٥١ من نائب القدس الشريف قد توقفنا في جواب من افتى بان التمليك يحتاج الى التسليم كالهبة واختلف افتاء المفتين في بلاد نا فبعضهم افتى بانه لا يحتاج الى التسليم معتمدا في ذلك على ماصر به الطحطاوى في حاشيته عن المجوى في فصل مسائل متفرقة من الهبة فين وهب امة و بعضهم افتى بانه يحتاج اليه مشل الهبة معتمدا في ذلك على ما يؤخذ من الفت اوى الخيرية والتمر تاشية والرحمية في كتباب الهبة من انه لا فرق بين التمليك والهبة معان كلام الحوى في شرحه صريح في انه غير الهبة هذا حاصل السؤال (فاجبت) بقولى لا يخفى ان التمليك لفظ مشترك بين ما يكون بعوض وما يكون بدونه وان كلا منهما قديكون تمليك المنفعة بين و تمليك المال بعوض وكالاجارة فانه المنفعة بعوض وكالاجارة والثانى كالهبة فانها تعليك الدين حالا بلاعوض ومثلها الصدقة وكالوصية فانها تمليك المين بعد الموت بلاعوض وكذا العارية فانها تعليك المنفعة بلاعوض ولا شبة ان هذه العقود مختلفة الاحكام ولكل واحد منها شروط بعضها مشترك و بعضها عنص بحيث حصل بينهما انتبان فاذا استعمل لفي ط التمليك في واحد منها

فلابدمن قرينة لفظية اوحالية تمين المراد فاذا قال ملكتك بضع امتى بكذا فهونكاح فيشترطله شروطالنكاح وأذا قالملكتك منافعها شهرا بكذا فهواجارةواذا اطلق فهوعارية واذا قالملكتكهابكذا فهوبيع واذاقال ملكتكهابعد موتى فهووصية واذا قالملكتكها الان بلاعوض فهوهبة ولابدفى كل واحد منها من شروطه لتترتب الاحكام عليهولم نراحدا من الفقهاء استعمل لفظ التمليك في معنى خاص بحيث اذا اطلق انصرف اليه اوبحيث يكون له احكام خارجة عن احكام العقود المذكورة ونحوها فاذا قال ملكتك رقبةهذه الدار واراد انشاء التمليك فيالحال على معنى خارج عن البيع او الهبة او نحوهما لا يصم التمليك بل ان اراد البيع فلابد منذكرالثمن واناراد الهبة فلابدمن التسليم ولذا قال فى آخر جامع الفصولين انه لوقال ملكه تمليكا صحيحاولم يذكرانه بعوض اوبدونه لاتصح الدعوى ونقله ايضا فيمحاضر الخيرية وبدافتي فيالحامدية نعرغلباستعمال لفظ التمليك فيعرف اهل زماننا فيالهبة فاذا اطلق ولمتوجد قرينة صارفة له عنالهبة جلعليها بقرينية العرف فحيث اربديه الهبة فلابد منشروطها ولاتتم بدون تسليم وعليه يحمل مانقلتموه عن الخيرية والتمريّاشية والرحيمية ومانقلتموه عن السيد الحموى من ان التمليك غير الهبة فذاك بالنظر الى أصل الوضع اذلاشك ان التمليك اعم من لفظ الهبة والاعم غيرالاخص ومنادعي انالتمليك يفيد الملك منغير انيكونبيما ولاهبة مثلافلابد لهمن نقل صريح ولمنرمن ذكره ومن عثرعليه فيكلامهم فليفده لناوله الاجر الجزيل هذا غاية ماوصل اليه فهم هذا الحقير الذليل وفوق كل ذى على علم والله سمانه وتعالى اعلم بالصواب

وسئلت في محرم الحرام سنة اربعين ومائين والف في في رجل طلق زوجته المدخول بهائلانا في الحيض بان قال لها روحي طالقة ثلاثافهل لابقع غير طلقة واحدة كانص على ذلك العلامة ابن كال پاشا في فتاواه نقلا عن كتاب السير وكال الفقهاء اميقع عليه الطلاق الثلاث واذا قاتم اندلايقع عليه الاواحدة افتكون رجعية امبائنة افيدوا الجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (فاجبت عالم مورته الحديثة تمالي يقع عليه الطلاق الثلاث ولاتحل له حتى تنكح زوجا غيره كانطق به القرأن الكريم من غير تفرقة بين كونها حائضا اوغيرها ودلت عليه الاخبار والآثار وصرحت به كنب مذاهب الائمة الاربعة الاخيار وانعقد عليه الاجاع بعد صدر من الصدر الاول ولم يقل بخلافه الآن الامن لا يعول على قوله ولا يقبل فني الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعد لوقضي القاضي فين

طلق امرأته ثلاثًا جلة بإنها واحدة اوبانلابقع شئ لاينفذ ﴿ وَفَى الزيلمي وغيره في كتاب القضاء ان القضاء عثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع الى الف ماكم ونفذه لان القضاء وقع باطلا لمخالفته الكتاب والسنة والاجاع فلا يعود صحيحا بالتنفيذ انتهىوقال المحقق الكمال ان الهمام وقول بعض الحنابلة بهذا المذهب باطل الى أن قال فما بعد الحق الا الضلال وقال الخطيب الشربيني من الشافعية وحكى عن الحجاج ابن ارطاه وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لايقع منها اى الثلاثة الاواحدة واختاره من المتأخرين من لايمبأ به واقتدى به من اضله الله تعالى انتهى نقله في الفتاوي الخيرية وافتي ببطلان القول به ايضا وقال في البحر في اول كتاب الطلاق ولاحاجة الى الاشتغال بالادلة على رد قول من انكر وقوع الثلاث جلة لانه مخالف للاخماع كماحكاه فىالمعراج ولذا قالوا لو حكم ماكم بان الثلاث يفم و احد واحدة لم ينفذ حكمه لانه لايسوغ فيه الاجتهاد لانه خلاف لااختلاف * وفي جامع الفصولين طلقها وهي حبلي او حائض او طلقهاقبل الدخول اواكثر من الواحدة فحكم ببطلانه قاض كاهو مذهب البعض لاينفذ وكذا لوحكم ببظلان طلاق من طلقها ثلاثًا بكلمة واحدة او فيطهر جامعها فيه لابنفذ انتهى الى هنا كلام البحر ﴿ وَقَدْ صَرَحَ ايضًا بَبِطَلَانَ الْحُكُمُ فيهذه المسائل فيالبحرفى كتاب القضاء وكذا فيالنهر والمنم والاشباءوالنظائر والبزازية وغيرها منكتب المذهب المعتبرة المتداولة المحررة واوضحها وأفصحها وأبينها واصرحهاءبارة الامامالاجل الذى اذعن لفضله اهل الوفاق والخلاف القاضي انوبكر الخصاف في كتابه ادب القضا وشارحه الامام حسام الديزعمر ابن عبد العزيزوذلك حيث قال في الباب الثاني والاربعين قال يعني الامام الخصاف وكذلك رجل طلق امرأته ثلاثًا وهي حبلي او حائض او قبل انْ يدخل بما فقضي قاض بابطال ذلك او أبطل بعضه فرفع الى قاض آخر لايرى ذلك فأنه يبطل قضاء الفاضي بذلك وينفذعلي الزوج ماكان منه لان على قول أهلالزيغ اذا وقع الثلاث وهي حبلي اوفي حالة الحيض اوفي طهر جامعها فيه لانقع اصلاوعلي قول الحسن البصرىاذا اوقع الثلاث تقع واحدة لكن كلا القولين باطل لانه مخالف لكتاب الله تعالى قال الله تعالى (فانطلقها فلأتحل له من بعد) الآية من غير فصل والمراد منه الطلقة الثالثة فمن قال بأنه لابقع شيُّ اوتقع واحدة فقد آثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثانى وهو مخالف للكتاب فاذاقضي القاضى لابنفذ فاذا رفعالى قاض آخرله كانان يبطله أنتهى وبهذه النقول الصريحة

عَلَمْتَانَ القُولِ بِو قُوعِ وَاحْدَةُ مِنَ الثَّلَاثُ عَلَى الْحَائِضُ مَبْنَ عَلَى الْقُولُ بِأَنْ الثَّلاث لاتقع جلة واحدة بلتقع منها واحدة اولابقع منها شئ اصلا والمبنى والمبنى عليه باطلان وليس كلماوجد فى كتاب يجوز نقله والاعتماد عليه ولاالافتاء والقضاء به وانما يفتي بماتواردت عليه كتب المذهب وعلت صحته وعدم تخطئة قائله والاكان الناقل كجارف سيل او حاطب ليل محمل الافعى وهو لايدرى خصوصاً من يطالع كتب الفتاوى ويفتى منها قبل ان يمتزج الفقه بدمه ولحمه ويصرف فيه جل همته وعزمه فان خطأه يكون اكثر منصوابه ولايحل لمن يعلم حاله الاعتماد على جو ابه و لهذا قال الامام قاضي القضاة شمس الدين الحريري احد شراح الهداية في كتابه ايضاح الاستدلال على ابطال الاستبدال نقلاعن الامام صدر الدين سليانان هذه الفتاوي هي اختيارات المشايخ فلاتعارض كتب المذهب قال وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبه اقول انتهى ﴿ وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيخُ خير الدين الرملي فيمسائل شتى من فتاويه الخيرية مانصه ولاشك ان معرفة راجيم المختلف فيهمن مرجوحه ومراتبه قوة وضعفا هونهاية آمال الشمرين فيتحصيل العلم فالمفروض على المفتى والقاضى التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهماخوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده وبحرم اتباع الهوى والتشهى والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك امرعظيم لايتجاسر عليه الاكل جاهل شقى انتهى كلام الخيرية والله تمالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمأبوصلي الله تعالى علىسيدنا مجد وعلى آله وصحبه وسلم ﴿قَالَ ذلك بلسانه وكتبه ببنانه الفقير الى عفو رب العالمين مجدامين بنعر عابد بنخادم العلم الشريف بدمشق الشام عفاعنه الملك السلام

وسئلت في في رمضان سنة اربعين وما تنين والفع اذا جرت العادة بين التجار انهم يست أجرون مركبا من مراكب اهل الحرب لجل بضائعهم وتجاراتهم ويدفعون للمراكبي الحربي الاجرة المشروطة وتارة يدفعون له مبلغ زائدا على الاجرة لحفظ البضائع بشرط ضمان ما يأخذه اهل الحرب منها وانه ان اخذوا منه شيئا فهو صامن لصاحبها جيع قيمة ذلك فاستأجر رجل من التجار رجلا حربيا كذلك ودفع له مبلغاترا ضاعليه على انه ان اخذ اهل الحرب منه شيئا من تلك البضاعة يكون ضامنا لجميع ما يأخذونه فسافر عمر كبه فاخذه منه بعض القطاع في البحر من اهل الحرب فهل يلزمه ضمان ما النزم حفظه وضمانه بالعوض ام لا فاجبت الذي يظهر من كلامهم عدم لزوم الضمان لان ذلك المراكبي اجير

مشترك والخلاف فيضمان الاحبر المشترك مشهور والمذهب آنه لايضمن ماهلك في يده وانشرط عليه الضمان وبه يفتي كمافي الثنوير ثم اذا هلك ماسده بلاصنع منيه ولاعكنه دفعه والاحتراز عنه كالحرق والغرق وخروج قطاع الطريق والمكارين لايضمن بالاتفاق لكنه فيمسئلتنا لما اخذ اجرة على الحفظ بشرط الضمان صار عنزلة المودع اذا اخذ اجرة على الوديعة فانها اذا هلكت يضمن والفرق بينه وببنالاجبر المشترك ان المعقود عليه فىالاحارة هو العملوالحفظ واجب عليه تبعا الماللودع بأجرة فان الحفظ واجب عليه مقصودا ببدل فلذا ضمن كماصرح بذلك الامام فخرالدين الزيلمي فيباب ضمان الاجير وهنا لما اخذ البدل بمقابلة الحفظ الذي كان واجبا عليه تبعا صار الحفظ واجبا عليه قصدا بالبدل فيضمن لكن يبقى النظر فى انه هل يضمن مطلقا اوفها مكن الاحتراز عنه والذى يظهر الثانى لإتفاقهم فىالاجير المشترك علىعدم ضمانه فمالاعكن الاحتراز عنه فالظاهر انالمودع باجركذلك لانالموثوالحريق ونحوهما بمالا عكنضمانه والتعهد بدفعه وقد صرحوا بإن اغارة القطاع المكابرين بمأ لاعكن الاحتراز عنه فلا يضمن في صورتها حيث كان اخذ البضاعة من القطاع المكابرين الذين لايمكن مدافعتهم (لكن ذكر في التنوير قبيل باب كف الةالرجلين قال لآخر اسلك هـذا الطريق فأنه آمن فسلك واخـذ ماله لم يضمن ولوقال انكان مخوفًا واخذ مالك فاما ضامن ضمن وعالمه في الدر المختيار عن الدرر بانه ضمن الغار صفة السلامة للغرور نصا انتهى اى مخلاف المسئلة الاولى فانه لايضمن لانه لم يصرح بقوله فانا ضامن وهذا اذا كان المال مع صاحبــه وفي صورتنا المال مع الاجبروقد ضمن للستــأجرصفــة الســـلامة نصا فيقتضي ضمانه بالا ولى وانلم يمكن الاحتراز لكن الظاهر انمسئلة التغرير المذكورة مشروطة بما اذاكانالضامن عالما نخطر الطريق ليتحقق كونه غارا والافلاتغرير وسياق المسئلة في جامع الفصولين في فصل الضمانات بدل على ماقلنا فاند نقل عن فتاوى ظهير الدين قال له اسلك هذا الطريق فأنه آمن فسلك فاخذه اللصوص لايضمن ولوقال لومخوفاواخذ مالك فالماضامن والمسئلة محالها ضمن فصار الاصل ان المغرور انما يرجع على الغار لوحصل الغرور فيضمن المعارضة اوضمن الغار صفة السلامة للغرور فصاركقوله الطحان لرب البراجعله فىالدلو فجعله فيه فذهب من النقب الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذغره في ضمن العقد وهويقتضي السلامة انتهى ﴿ وحاصله ان الغار يضمن اذا صر حبالضمان اوكان التغرير فيضمن عقدالمعاوضةوان لم يصرح بالضمان كافي مسئلة الطحان وقدصرح

فيها بكون الطحان عالما بالنقب وماذاك الاليحقق كونه غاراكما يشيراليه تسميته بذلك لانمن لاعلم لهندلك لايسمى غارا فلولم يكن العلم شرطا فىالضمان لكان حقهان يعبرعنه بالآمر لابالغار ﴿ ويؤيد ذلك ايضا أنه في جامع الفصولين نقل بعد ذلك عن المحيط أنماذكره من الجواب في قوله فان اخذمالك فاناصامن مخالف لماذكره القدوري ان ماقال لغيره من غصبك من الناس اومن بايعت من الناس فاناصامن لذلك فهو باطل انتهى فاجاب عنه فى نور العين بقوله يقول الحقير لامخالفة اصلا والقياس مع الفارق لانعدم الضمان فيمسئلة القدوري منجهة عدم التغرير فيها مخلاف مانحن فيه فافترقا والعجب من غفلةمثل صاحب المحيط معانه الفضل والذكاء محر محيط النهي * فقد افاد الهلابد منالنغرير وذلك بكونه عالما مخطر الطريق كاقلناه ففي مسئلتنا انكان صاحب المركب غرالمستأجر بإنكان عالما بالخطريكون ضامنا والافلاهذا ماظهرلىواللهتمالى اعمم ﴿ لَكُنْ يَنْبَى تَقْيَيْدَالْمُسْئَلَةُ عا اذا كانصاحبالمال غيرعاًلم بخطر الطريق لانه اذا كانعالما لايكون مغرورالما فى القاموس غره غرا وغرورا وغرة بالكسر فهومغرور وغرير خدعه واطمعة بالباطل فاغتر هوأوفى المغرب الغرةبالكسر الغفلة ومنه اتاهم الجيشوهم غارون ايغافلون وفي الحديث نهيءن بيع الغرروالخطرالذي لايدري ايكون املاكبيع السمك فيالماء والطير فيالهواء فقدظهر انالعالم بماقصد غيرهان يغره بهلايكون مغرورا ارأيت صاحب البر اوكان عالما بنقب الدلو وامره الطحان بوضعه فيه هل يكون مغرورا بلهومفرط مضيع لماله لااثر لقول الطحان معه فغي مسئلتنما لابد ان يكون الاجير عالما مخطر الطريق والمستأجر غيرعالم بدفيح يضمن وانكان الاجير غير عالم أوالمستأجر غالما فلان ضمان علىالاجير لعدم تحققا لتغرير والله تعالى اعلم ﴿ وسئلت ﴾ فيسنة احدى وأربعين ومائتين والف من طرابلس الشام بماحاصله فىواقف وقف عقارات متعددة وشرط ان يبدأ من غلة وقفدما يكون فيه عارته ونماؤه ونقاء عينه ومافضل منذلك جعل له مصارف معينة ثم وقف وقفا آخر والحقه بالاول وشرط فيه شروطه المذكورة ومنجلة مافي الوقف الثانى دارشرطها لسكني اولاده وذريته ثمآن المتولى علىالوقف سكن الدار المذكورة تبعالشرط الواقف واحتاجت الدار الىالمرمة والعمارةفعموها المتولى منءاله لعدم مال حاصل منريع الوقف ويربد الآن الرجوع عاانفقه عليها فيريعالوقف فهلله ذلك ام ليس لهذلك بل عارة دار السكني على الساكن كا نصواعليه (فاحبت الحمدللة تعالى لاشبهة في ان من وقف دار أوجعلها للسكني

إلاللاستغلال تكون عارتها على الساكن كاهومنصوص عليه في المتون والشروح والفتاوى وكذا فىالخصاف والاسعاف لئلا يلزم مخالفة شرطالواقف لأندلولم تكنعارتها على الساكن لزمان تؤجر وتعمرمن الاجرة فشكون للغلة وقدشرطها الواقف للسكني ولا مخالف شرطه الا لضرورة كما لوكان الساكن فقيرا مثلا فحتؤجر بقدر ماتعمريه وامااذا كانت هذه الدارمن جلة عقارات موقو فةمشتملة علىمستغلات وقدشرط الواقف عراة وقفه منغلته فانكان استثنى هذهالدار من ذلك فالحكم مامر منان عمارتها علىالساكن والافتعمر من ريع وقفه كبقية اماكن الوقف اتباعا السرط الواقف كالوشرطفي ريعهم مة محل آخر اجني كمسجد اورباط اونحو ذلك اووقف ارضين وشرطان منفق منغلة احدهما على الاخرى كانص عليه الامام الخصاف وماتقدم عن المتون وغيرها لاتخالف هذا لانه فما اذا لم يشترط ذلك " شماذا كانت المرمة والعمارة لهذه الدار في غلة الوقف كاشرط الواقف واحتاج الناظر الىذلك وليس عندهمنريع الوقف ماينفق منه فانفق من مال نفسه ليرجع واشهدعلىذلك فلمالرجوع والافلاكماذكره فىالبحر وغيره والله سيحانهوتمالي اعلم وقدحصل لي اولانوع تردد في هذا الجواب ثمءرضعلي السائل هذا السؤل نخط مفتى اللادقية الفقيه النبيه السيد عبدالله السندى واحاب عنه عثل ذلك وعليه خطوط عوافقته لجاعة من العلماء منهم الشيخ العلامة محمد البسطى مفتى الحنفية عصر المحروسة ومنهم العلامة الفقيه السيد أحد النزرى مفتى الحنفية بصيدا ومنهم الشيخ صالح الغرى الحنيني ومنهم الشيخ مجدالشبراوى الشافعي الازهرى

مناهل السرورلمبتغى الحساب بالكسور نظم العلامة الفاضل المتين المرحوم السيد مجد افندى عابدين رجماللة تعالى آمين

wit to with	t is a second of the second of
لله ألتهمن التحيم	
0	0

محد المدعو بابن عابدين	*	يقول راجي عفو رب العالمين
مصليا على النبي الامي	*	باسم الا له قد بدأت نظمي
وتابعي الهدى على الدوام	*	وآله وصحبه العظام
منهاالكسور قدغدت معلومة	*	(وبعد) ذا فهذه منظومة
ارجوالرضى في موقف الحساب	*	جمتها من نزهة الحساب
لان غيره جلى الام	*	وما ذكرت غير بحث الكسر
مهاد من برومها ويسهلا	*	ذكرتها منظومة ليحصلا
لمبترغي الحساب بالكسور	*	سميتها مناهل السرور
نسبة مقدار الى مقدار	*	(فصل) وحدالكسر فىالغبار
اعنى الصحيع بالمقام يوسم	*	يعظمه جزيئة والاعظم
وعشرة اصوله العظام	*	وقد يقال مخرج امام
والخس ثم السدس ثم السبع	*	النصف ثم الثلث ثم الربع
ثم الاعم الجزء تلك عشر	*	والثمن ثم التسع ثم العشر
ومنطق خسوه بالاعم	*	من كونه يذكر في اصم
بدون جزء واحد مماثل	*	و كرز الجيع غير الاول
من المماثلات فاسمع شاهدى	*	مخرجها عدة ما في الواحد
لان في واحده نصفين	*	فذا مقام النصف جاء اثنين
محصورة في خسة تفردت	*	(فصل) واقسام الكسور قداتت
مختلف كذاك مستثنى يضى	*	في مفرد منتسب مبعض
كثلثين سمه بالمفرد	*	فان يكن على مقــام واحد
ولم يغيرسابقا بل عطفا	*	وان يكن من مفرد ثالف
من مخرج الاول فهو منتسب	*	عليه أان باسم واحمد نسب
وهكذا فأنح عليه وقس	*	كسدس ونصف سبع السدس
بين مقامات وما عليها	*	وخط خطا واحدا نبيها
من مفرد ايضًا وقد اضيفًا	*	مبعض ماقد حوى تاليف
بدون عطف دائمًا ثم اذا	*	مقدم لتلوه وهكذا
ووفق نظمها المقامات اتت	*	ما المفردات منتهما بلغت
فسمه منقطعا منفصلا	*	فسمه متصلا والا

(كنصف)

وثلث خسى اربع الاسباع مشط بين مقامات تصب * اخرج بعضه فلذا مستشي 緣 ماقبلها فسمه متصلا * فان نقل ثلثان غير الربع * اوربع واحد فمقطع قبل * عيض عطف سمه مختلفا * كثلث وربع خس سبع * بواحد فياللفظ عنه عبرا * منه فيسقط مفرد ارادوا * وان اردت اخذ بسط المنتسب * فاضرب وبسطذلك الثانى احل * فى مخرج الثالث واضم ماوقع 業 وبسط ما معضا سموا اذا * ائمة في بعضه لحصلا 業 ان رمته فسم بسط الاول * من ردفه بحسبه فهو الامل * بضرب بسطكل قسم منهفي * ومثلهذا بسط مستثنى انقطع 業 وان اردت بسط مامنه اتصل * مقام مستثنى وبسطه تني * واشكر الاها فضله لناوصل * بالكسر والمراد بسطه فأن 業 واضمالي الحاصل بسطالكسر 業 اى بسط كسر في الصحيح تعطه * والشائى منهما كسبع الاربع * كنصف ستة وثلث قداتي * يكون اخذاول الكسور من وفيه يبسط الصحيح معما

كنصف ثلثي الثلاث ارباع وضعه مطلقاكوضع المنتسب وما يكون باداة استثنا ثم اذا يضاف ثاليها الى وان الواحد فبا لمنقطع وقصدنا ربعهما فتصل ومامن الانواع قد الفا وافردن اجزاه فيالوضع (فصل)و بسطالكسر جمله رى اومطلق تساوت الآحاد به الذي على المقام قد كتب فني مقام الثاني بسط الاول على الذي حصلت واضرب مااجتمع من بسطه الحاصل وهكذا اردت فاضرب بعض مالدا على واخصر الاعال فيالمتصل من مخرج الاخيروا بسط ماحصل وبسط ماسموه بالمختلف مقـام غـيره وچـع ما اجتم ثم من الاكثر فاطرح الاقل فدسط مااستثنيت منهاضريه في ثم خذ الفضل من الذي حصل (فصل)وانيكن صحيح قدقرن قدم يضرب في مقام كسر وان يؤخر فاضربن بسطه فاول كخمسة وربع وانيكن في وسط قــد اثبتــا لذاك معنيان فالأول أن مؤخر ومن صحيم على

بعدده كيسط مالو قدما ومم باق كالمبعض انتمى * ذاك الصيم ليس غير فاستبن والثاني اخذ اول الكسور من * ثم ابسطالحاصل معمؤخر فابسطه مم ماقبل كالمؤخر * فاعل به ان کنت ممن قدفهم كانه مختلف وقد علم 業 (فصل) اذاما الكسركان مفردا وبين بسط ومقام قد مدا * أسان كالخس لاخزل وان توافقا ارددكل واحدزكن * لوفقه كست اتساع وان تداخلا كسدسين فار ددن * البسط للواحد ثم المقام لماعلى البسط بدا بالانقسام * اضلاعه التي غدت اوائلا وحل بسط غيير مفرد الي * واحللاليها كل ضلع ركبا من المقام واعتبر مارتسا * (فصل)وجمذى الكسورير تفع بضرب بسطكل واحدجم * في غرج الآخر او مخارحه وقسم ماحصلته من خارجه * علىالمقامات وطرحها حصل بضرب بسط كلواحدمنال * في مخرج الآخر واقسم مااتي مطروح والمطروح منه يافتي * من فضل ذن الحاصلين فاعلن على مقاماتهما والضرب ان * في بسط آخريدا ثم انتصب تضرب بسط واحد مما ضرب * لقسم حاصل على الأئيـة وللكسور قسمة وتسميه * وذا بضرب بسطكل ما رسم مما قسمت اوعليـه قد قسم * في مخرج الآخر ثم اقسم عـلى حاصل مقسوم عليه حاصلا * اتی لھسـوم وان ڪــر بدا في حانب لاغير فاضرب مفردا * من حانب اخر نلت الاملا قدصم فيمقام كسر قدتلا * بسط لمقسوم عليه عاحلا وبعده اقسم بسط مقسوم على * واقسم كذا متى رأيت المنقسم مساويا لما عليه قد قسم * اعمة فقط اتت على عط وانيكن تساويا بسطا فقط * فاقسم ائيمة لمقسوم عليه على ائية لمقسوم لدمه * تواه في تسمية ايضا حرى وكل مافى قسمة تقررا * لجذر بسطها على جذر المقام مجذرها ان رمته بالانقسام * وذا اذا جذرهما تحققا وفي السوى اضرن بسطامطلقا * جندر الحاصل على التمام في مخرج واقسم على المقــام *

(bad)

(فصل) والتحويل أعال تفي بضرب بسط ماتحولتهفي * وقسم حاصل لمقسومعلى ائية الذي اليه حولا * تحوله لمنطق عاعلم مقام ما حولته ثم الاصم * وواحد ثم من الامام اوسم بسطه من المقام * وذاك بالتقريب جاءباخذين مدون واحد ونصف الحاصلين * لا جهلته فهاك المنحا (خاتمة) انرمت انتستخر حا * نسبة اولاها لثانها انت فاربع الاعداد من تناسبت * كاثنين تنظرنه نصف الاربع نسبة ثالث لها لرابع * فان لك المجهول جاء واحدا كما الثلاثة من الست مدا * من طرفين اومن الواسطتينَ فاقسم مسطحا بدا للآخرين * وذا الطريق نفعه قدعظما على نظير ماجهات دائما * ترجع الائة وكان الثاني وان تماثل الموسطان لثالث وكان ماسطحته ima le Val la inta * من طرفيها كمربع الوسط فان تكن جهات واحدافقط * ربع من واسطة قد علما من طرفيها اقسم على النظيرما * سطحته من طرفيها واحتذ اوقدحهاما فغذجذر الذي * فصور الميزان تبلغ الامل (فصل) والكفات انرمت العمل ضعه على قبته مرسوما ثم الذي فرضته معلوما * وارسم باحدى الكفتين عددا واعل مه محسب فرض قدمدا * للانتها ثم الذي انتهى له عا على القبة كن مقابلة * فانيكن ساواه فالذى ارتسم في كفة مطلونا وانلم * يساوه ارسم زائدامن فوقها والناقص ارسمنه من تحتها 業 ثم ارسمن عددا أخر في كفة اخرى وبه تصرف * نظير مامن فوق قبة علا بحسب الفرض فان تؤلالي * هوالذي طلبته والا فذلك المرسوم ثانيا ولا * ثم الذي في كل كفة رسم فاثبت الخطا كثل ماعلم * لفضل حاصلين فاقسمه على في خطأ الاخرى اضربنه واعدلا * فضل تراه بادئا للخطأين او ناقصين اتبا اوزائدين * منضربناعلى جيع الخطأين وفى سواه اقسم جيع الحاصلين 業

فيمائة وسبعة وعشره	*	المحوره	منظومتي	ونجزت
على ختام الانبياء الاصفيا	*	مصليا	عوقلا	YAS
	غت أ			

ومما وجد من نظم سيدنا المؤلف في القياب الزحاف المنفرد والمزدوج

وذاكحذف الثاني ساكنااتي	*	منفرد الزحاف خبن يافتى
والوقص حذفه محر كاكذا	*	من بعده الاضمار تسكين لذا
والقبضحذف خامس مسكنا	*	والطي حذف رابع قدسكن
والعقل حذفه محركا غدا	*	والعصب اسكان لخامس بدا
والمزدوج من بعده باسكني	*	والكف حذف سابع مسكن
وهومع الإضمار سمه خزلي	*	فالطي مع خبن دعوه خبلي
والكف مع عصب فذابالنقص سم	*	والكف معخبن بشكل قررسم
قسمان عنهما تساوى الفحص	*	ثم العلل زيادة ونقص
مجوع الاوتاد لترفيل جلا	*	زيادة لسبب خف على
سموه تذبيلا وان ذاك يزد	*	وانتكن حرفا مسكنا فقد
اردت ذا العصب فغذه و استبن	*	في سبب خف فتسبيغ وان
وهومع العصب فيدعى قطف	*	فسبب خف بطرح حذف
من قبل لوفی و تد قطع کا	*	وحذف ساكن واسكان لما
والقطع مع حذف يسمى بترا	*	لوكان في الاسباب سمه قصرا
وحذف مفروق بصلم قد دعى	*	والحذف حذف وتد مجوع
والكسف حذفه محركا وفي	*	اسكانك السابع سمه وقفا
اعنى به المجموع فاحفظ و اجتهد	*	والخزم حذف سابع من الوتد
على ختام الانبياه احدا	*	ثم العلاة والسلام سرمدا
		《大學》,在第一個學學學學學學

الرحيق المخنوم شرح قلائد المنظوم تأليف الامام العالم العلامة خانمة المحققين نخبة الاشراف المنتسبين السيد مجد امين افندى ابن عابدين نفعناالله به فى الدنيا والدين آمين

مروع بسيد إلله الرسمان التجام المراجع ا

الحدلله الذي فرض الفرائض * وكشف باسر ار لطفه الغوامض و الصلاة و السلام على من حاز علوم الاوائل والاواخر * وورث المفاخر كابرا عن كابر * وعلى آله واصحامه الذين خرقوا محن الباطل بسهام الحق * وفازوا باوفر نصيب مذ قاموا شعديله بالصدق * وعلى من اقتفى اثرهم من التابعين * وشد ازرهم من الأئمــة المجتهدين (وبعد) فيقول فقير رحة ربه * واسير وصمة ذنبه * مجدامين * المكني بابن عابدين لمارأيت المنظومة السهاة بقلائد المنظوم نظم فرائض متن الملتقي فىفقهالحنفية المنسوبة للشيخ الامام المفن عبد الرحن بن ابراهيم بن احدالحنفي الشهيربان عبدالرزاق شكراللة تعالى سعيه حاوية من الفن جل مسائله * كاشفة عن معظم دلائله . بعبارات رشيقة . وكمات انبقة . وكان مصنفها قد شرحها شرحا ارخى للقافيه العنان ، وحاوزه في سيره حتى خرج عن المقصود من البيان ، مشتملاً على ابحاث وأبرا دات وأجوبة واسئلة مطولات * احبث اختصاره بعبارات قليلة * والاقتصارمنه على فوائد جليلة * ليعم النفع له للمبتدى *ويكتسب من نوله الطَّالِبِ الْمُجتدى * ضاما اليه مايفتم به الفتاح العليم * مشيراً الى ماوقع في اصله غير مستقم * واني وان كنت است اهلالذلك * ولامن سالكي تلك المسالك. لارتجى منرجة ربى التوفيق والسداد * والامداد بموائد الانعام والعون على هذا المراد * وان مجنبني الخطأ ويسلك بي صوب الصواب * انه خير من دعي واكرم مناجاب ﴿ وسميت ﴾ ذلك بالرحيق المحتوم * شرح قلائد المنظوم * والله الجليل اسأل . و بنبيه النبيه اتوسل * انجعله خالصا لوجهه الكريم . موجباً للفوزلديه أنه هو البرالرحيم * وأن ينفع به الآنام ، بحرمة نبيه عليه الصلاة والسلام * قال المصنف رجهالله تمالي اقتداء بالكتاب الكرم * وعملا نقوله عليه افضل الصلاة والتسليم «كل امرضي باللاببدأ فيه ببسم الله الرحيم اقطم (باسم الآله)ولميأت بالصيغة المخصوصة اشارة الى ان المراد مطلق الذكر كإجاء فى رواية احدلايفهم مذكر الله وقدم البسملة على الحمدلة اشارة الى اندلاتمارض بين ماتقدم وبين قوله صلى الله تعالى عليه وسلكل كلام لاحداً فيه بالحمدلله فهو اجذم وفى رواية كل امرذي باللاسدأ فيه محمدالله اقطع لان الابتداء بهاابتداء محمداللة ويذكرالله اولان الائتداء مجول على المرفى الذي يعتبر ممتدا الى الشروع لاالحقيقي فحملة البسملة والحمدلة بل والصلاة وماتبعها مبتدأ ماعرفا لما نقصد

ذكره بعدهاوثم فوائدشر نفة وابحاث لطيفة اودعتهافي حواشي شرح المنار المحصكفي والاله عمني المألوه من العبالفع بممنى عبد وقدصار علما بالغلبة على المعبود بحق وهو الله تعالى (الوارث) اى الباقى بعدفناء خلقه (الرجن)كالله مختص بواحب الوحود لم يطلقاعلى غيره ومانقل من اطلاقه على غيره فتعنت (مقدر) اسم فاعل من قدر بمعنى قسم والحلاق ذلك عليه تعالى من المصنف كغيره من المصنفين في مثل ذلك حار على مذهب القاضي الى بكر وحجة الاسلام الغزالي والامام الرازي أنه بجوز اطلاق اللفظ عليه تعالى اذا صمح اتصافه عمناه ولمهوهم نقصاوان لمررد يه سمم والافالمرجح وهو قول الاشعرى ان الاعماء توقيفية (الميراث)مفعال مشتق منالارث واصله موراثوهو مصدر ورث ورئا وارثا لقلبها همزةلغة الأصل وعرفا اسم لما يستحه الوارث من مورثه ﴿ للا نسان ﴾ البشر ويقال للمرأة ايضا انسان وبالهاء قاموس ولانخفي مااشتمل علىهالبيت من براعة الاستهلال والحد اىجنسه اوكل فردمنه اوالمعهودوهوالحدالقديم الذىجديه نفسه تعالى وهوالغة الوصف بالجيلعلى الجميل الاختيارى على وجه التعظيم والاختيارى الصادر بالاختيار وقيل الصادر عن المختار واللام في قوله (لله) للاختصاص وقيل للتعليل وقيل للتقوية وقوله (على التوفيق) تعليل لانشاء الحمد مثلها فيقوله تعالى ﴿ وَلَنْكُبُرُوا اللَّهُ عَلَىمَاهُدَاكُم ﴾ أي لتوفيقه أيأنا وهولفة التسديد وأصطلا حا كمافى تمرىفات السيد قدس سره جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما محمه وبرضاه (الى صراط) هوالسبيل الواضح (الحق) يأتي لمعان منها إنه من اسمائه تعالى والقرآن وصده الباطل كافي القاموس (والتصديق) الراديه هنا اليقين الذي هو حقيقة الإيمان وهوعبارة عن الاعتقادالجازم المطابق للواقع (ثم الصلاة) هي في الاصل الانعطاف الجسماني لانها مأخوذة من الصلوين ثم استعملت في الرجة والدعاء لمافيها من التعطف المعنوي ولذا عديت بعلى كما في عطف علمه فلاحاحة الى تضمين الدعاء معنى النزولواردف الصلاة بقوله (والسلام) الذي هواسم من التسليم بمعنى التحية عملا بالآية الكريمة وخروجا من كراهة الاقتصار عند البعض (سرمدا) اى دائمًا (على نيمُ) بالهمزة من النبأ يمنى الخبر وبدونه من النبوة بمنى الارتفاع وهو والرسول قيل متراد فان وقيل بينهما عموم وحهي والمشهوران الني انسان اوحي اليه بشرع وانلم يؤمر تلميغه والرسول امريه (قدانانا) ای حاءنا (بالهدی) ای الرشاد والدلالة قاموس (مجد) مدل من نبي اشهر أسمائه الشريفة صلى الله تعالى عليه وسلم قيلوهي النب قال بعضهم

اشتقله من الحمد اسان احد هما نفيد المبالغة بالمحمودية وهو مجد واذا اشتهر به وخص به كلة النوحيد والآخر المبالغة في الحامدية وهو اجد (من ورث) من قبله من الانبياء (العلوما) والحكم لانهم لايورثون المال كما في الحديث نحن معاشر الانبياء لانورث ماتركناه صدقة ولذا قال المفسرون حكاية في قوله تعالى (يرثني ويرث من آل يعقوب) المراد وراثة العلم والحكمة والعلم صفة يتملى عا المدرك لمن قامت به انجلاء تاما والالف في العلوما للاطلاق (وكان) صلى الله تعالى عليه وسلم (برا) اى محسنا (بالورى) كافة الخلق (رحيما)كثير الرجة وفيه تلميم الى آية (لقدجاء كم رسول من انفسكم) (واله) جاء بمعنى الاهل ويمعنى الاتباع وعلى الثائى فذكر الصحب بعده تخصيص بعدتهميم لشرفهم (والصحب) جمع صاحب كماذكره غير واحد وقيل اسم جمع وهولغةمن بينك وبينه مواصلة وعندالمحدثين من لتى النبي صلىالله تعالى عليه وسلمؤمنا ولولحظة ومّات على ذلك وعند الاصولين وطالت صحبته (والانصار) جع ناصراو نصير من نصر بمعنى اعان وهم عبارة عن آواه ونصره صلى الله تعالى عليه وسلمن اهل المدينة سمى به الاوس والخزرج بعد نزول القرآن بذلك (اهل التي) هو اجتناب مانهي الله تعالى عنه (ونخبة) بالضم المختار من كل شيء جعه نخب كرتبة ورتب (الاخيار) جع خير مخففا ومشدداً والاول في الجمال والحسن والثاني فىالدين والصلاح وهوالانسب هنا (ماقسم الميراث) اىمدة قسم الميراث بين الورثة والمراد بقوله بالتحقيق ماقابل التقريب (رقدم) عطف على قسم (الجد) في الميراث (على) الاخ (الشقيق) فيه اشارة إلى ان هذه الارجوزة على مذهب الامام الاعظم حيث بقدم الجدعلىالشقيق ولايشرك بينهما عنده خلافا لهما وللشافعي رضي الله تمالي عنهم كاسيجي واعلم ان للادباء في ابتداء التأليف سبع إطرق ثلاثة واحية عرفا التسمية والتحميد والتصلية وقد تقدمت واربعة جأئزة ذكرباعث التأليف وتسمية الكتاب ومدح الفن المؤلف فيهوذكر كيفيةوقوع المؤلف اجالا وقد اخذ فيها فقال (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم منصوبة نفعل محذوف اي اقول (ان العلم) ولاحاحة الى دعوى ان الواو عوض عن اما كما في الشرح وان اشتهر ذلك اما اولا فلعدم الفاء المطلوبة لاماواما ثمانما فلعدم المناسبة المصححة للتعويض لاناماشرطية والواوعاطفة كماحققه حسن حِلى في حواشي النلوي ع (بحر) تشبيه بليغ اطلقه عليه لاتساعه وعقه (فائض) أسم فاعل من فاض الماء بمعنى كثر (ونصفه) اى العلم وهو مبتدأ وقوله (كما

اتى) اى ورد صفة لمصدر محذوف اوحال منه وقوله ﴿ الفرائض ﴾ خبرالمبتدأ اى أقول نصف العلم الفرائض قولا مماثلا لماورد في الحديث الشريف من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموهما النياس فانهما نصف العلم والفرائض جم فريضة من الفرض يأتى لغة لممان منها البيان والقطع والتقدير واصطلاحانصيب مقدر للوارث شرعاوالنسبة اليه فرضي وفرائضي اماعلي تقدير ينقله وجعله علما على الفن اوعلى تقدير جعله جاريا مجرى الاعلام ان لميسلم نقله وخطئ من ادعى انذلك خطأ ثم اختلف في معنى الحديث الشريف واولوه بوجوه أقربها أن للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت (وانه لفضله) اىشرفه وعلوه (برام) اى يقصد (قد اعتنى) لماورد من فضله (في نظمه) كما اعتنوا فيه بافراده بالتأليف (الاعلام) جم علم ما ينصب و يهتدى به في الطريق ويطلق على سيد القوم قاموس (من) بيانية (فقهاء) مذهب الامام (مالك) بن انس امام دار الهجرة (و) من فقهاء مذهب الامام القرشي محمد بن ادريس (الشَّافعي و) من فقهاء مذهب الامام الورع الاكمل (احمد بن حنبل ياسامعي ولم احد) من وحيد بمعني رأي (منطومة) مأخوذة من نظمت اللؤ لؤ عمني الفتــه وجمتــه في سلك (لطيفة) من لطف ككرم لطفــا ولطافة عمني صغرودق والعني آنه اعتني في نظمـــه فقهــاء الاعْـــة الدّــــلاثة ولم ار من نظم في هـ ذا الفن (في مـ ندهب) اي ماذهب اليه (المولى) اي السيد النعمان قلت هو ابن ثابت ابن زوطي بن ماه وقيل بن ابت بن النعمان بن المرزبان حكاهمـا ابن خلكان ولا تخـالف لاحمّال ان لكل من جـديه اسمين او اسما ولقبا وكان الامام يكني (بابي حنيفة) وهو احد التابعين لانه ادرك نحو عشرين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم واخلف في سماعه منهم قات قال ابن خلكان عن اسماعيل حفيد الامام الاعظم ولدجدي سنة ثمان وذهب مُابِتُ الى على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه وهو صغير فدعى له بالبركة فيه وفى ذريته ونحن نرجو ان يكون الله تعالى قداستجاب العلى رضي الله تعالى عندفينا والتعمــان بن المرزبان هوالذي أهدي لعلى الفالوذج في يوم مهرجان فقال على مهرجوناكل يوم هكذاانتهي كذاذكره شيخ مشايخنا اسماعيل الجراحي في تراجم الأمَّة الأربعة فما في الشرح غير سديد ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة قد افردها الائمة بالتأليف واودعوها فيقالب الترصيف ثم انعدم وجدانه ذلك لايقتضى

& with all the &

عدم الوجود والافقد قال السيد الشريف في اوائل شرح السراجية بعد كلام هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم فرائضه ثمراً يت منظو مة لابن الشحنه شرحها شيخ مشايخنا الساغاني (فمن) لي اي اعترض و الفاء تفريعية (في نظمه ارجوزة) بضم الهمزة افعولة من الرجز البحرالمشهور (بديعة)صفة ارجوزة والبديع فميل بمعنى المبتدع المهاعل اومفعول قاموس اى مبتدعة مخترعة لماقصدته والاسناد مجاز او ناظمها اخترعها علىغير مثال سابق (مفيدة وجيزة) يقال كلام وجيز امىخفيف مقتصد والايجاز اقلال اللفظ معتوسعالمعنى وكذا الاختصار وقيلاعم لان الاختصار يكون في حذف الجمل فقط (على اصول) جماصل وهو ما يتني عليه (ذلك الهمام) المذكور سابقًا بمنى عظيم الهمةًامامنا بدل مماقبله وهو مااتم به من رئيس وغيره جعه كواحده الاعظم افعل تفضيل من العظم بالكسر خلاف الصغر (فيالانام) كسمحاب وتمدالهمزة الخلق اوالجن والانس اوجيع ماعلى وجه الارض قاموس (جامعة) حال من ارجوزة لوصفها بمـا بعدها وهواسم فاعل من الجمع وهو تاليف المفرق (عقود) جع عقد بالكسر القلادة من الجوهر (در) جم درة بالضم وهي اللؤلؤة الكبيرة و يجمع ايضا على درر كغرفة وغرف (المتقى) لغة المجتمع والمرادبه هناالمتن المنسوب للعلامة ابراهيم الحلمي المسمى علتقي الابحر (حاوية) ايجامعة (لكل معني ملتقي) مختاروفيه اشارة الى شرحه المنسوب للشيخ علاء الدين الحصك في المسمى بالدر المنتقى (فعندذا) ايعنده فقد منظومة لطيفة في هذا الفن على اصول الامام الاعظم رجهالله تعالى (شرعت في المقصود) من منظومة وجبزة موصوفة بأنها (في نظمها كالجوهر المنضود) اى المجمول بعضه على بعض (ومقصدى) بذلك (رياضة) بقال راض المهر رياضا ذلله والذل بالضم ويكسر ضد الصعوبة قاموس اى تذليل (القريحة) هي اول مايستنبط من البئروالمراد بها هناالطبع استنباطه المسائل (والحفظ) هو الوعي عنظهر قلب (من فروعه) (الصححة معانني في هذه الصناعة) ككتابه لغة الحرفة وعرفاعلم بنعلق بكيفية العمل (معترف بقلة البضاعة) هي لغة طائفة من مالك تبعثها للتجارة صحاح والمراديها هناالمسائل (وبعدما عت محمد الله و فاض بحر) ر الفضل من الأهي سميتها قلائد) جم قلادة التي في العنق والفها زائدة تقلب في الجمع همزة كمقائل وبائع (المنظوم في منتق) اي مختار (فرائض) (العلوم) من اضافة الخاص الى العام (ابياتها) جمع بيت مما يكون من الشعر بالكسر وامامايكون من الشعر بالفتح والحجر فجمعه بيوت والبيت معنى

الشرف جعه سوتات كافي مختصر القاموس الشاهمني من المئين بكسرالهم وبعضهم يضمها جم مائة اصلها مائ كمل وقيل مائة كسدرة حذفت لامها وعوض منها الهاء (اربع سوى ثلاث) من الابيات (بعد خس) منها (تتبع) وسوغ حذف التاء من العددين عدم ذكر الممنزكما في واتبعه لست من شوال ﴿ واسال الله) سبحانه وتعالى (جزيل) بمعنى كثير (المغفرة) من غفر بمعنى غطى ﴿ يُومِ الْحُسَابِ ﴾ للخُلق جيعًا في قدر نصف يوم من ايام الدنياكما في الدر المنثور ﴿ فِي عَرَاصَ ﴾ جَمَّ عَرَصةً ويجمُّم أيضًا على عرصات وأعراص قال في النهاية كل موضع واسع لابناء فيه والمراد هنادار (الاخرة) ولايخني مااشتملت عليه الخطبة منانواع البديع فلذا تركنابيانه ﴿ مقدمة ﴾ حدالفرائض علم باصول من فقه وحساب تعرف حقى كل من التركة * وموضوعه التركات من حيث تعلق الحقوق بها وقسمتها شرعا * واستمداده من الكتاب والسنة في ارث امالام بشهادت المغيرة وابن سلة واجاع الامة فيارث ام الاب باجتهاد عمر رضي الله تمالي عنه الداخل فيعموم الاجاع فليس ذلك قياسا اذلامدخل لهمنا قالوا لانه لامساغله في المقادير ابتداء فيستند حكمه الى التوفيق وهويؤخذ من الثلاثة دون الرابع لانه مظهر لامثبت * وللشارح هناكلام لايخني مافيه على من له في الاصول ادنى المام وغالته ايصال الحقوق لاربابها وقيل الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح * واركانه ثلاثة وارث ومورث وحق موروث * وشروطه ثلاثة ايضا موت مورث حقيقة اوحكما كمفقو داوتقد برا كجنين فيه غرةووجود وارثه عند موته حيا حقيقة اوتقديرا كالحمل والعلم بجهة ارثه قرابة اوزوجية اوولاء وهذا نختص بالقضاء * وامااسبابه وموانعه فستأتى في المنظومة وهلارث الحي منالحي اومنالميت المعتمد الثاني والثمرة في المطولات ثم اعلم انالحقوق المتعلقة بالتركة هناخسة بالاستقراءلان الحق اماللمت اوعليه اولاوالاول المجهنز والثانى اماان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق اولاوهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية اواضطراري وهو الميراث لكن اخرج ابن الكمال منها المتعلق بالعين كالرهن لان الكلام فيماهوثابت بعد الموت وهذاقبله على انهلايعد ترك كاسيأتي وقدشرع في بيان تلك الحقوق فقال (ومن يمت فالبدأ)مصدر بدأ مبتدأ وقوله (في احواله) لغومتملق بدوان كان مصدرًا محلى بال لـ وسمهم في الناروف وقوله (بواجب التجهيز) مستقرخبر وهومن اضافة الصفة الى الموصوف وقوله (منامواله) مستقر صفة اوحال منواجب اولنو متعلق به

اوبالتجهيز والجملة الاسمية المقرونة بالفاء جوابالشرط والمعنى انمنمات يبدأ وجوبا بتجهيزه وهوفعل مامحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه من كل ماله ان كان والا فعلى من تلزم نفقته فان لم يكن اوعجز ففي بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين وذا منغير اسراف ولاتقتير ككفن السنة كابين فيمحله اوقدرمايلبسه في حياته وهذا اذالم يوص بذلك فلواوصي تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لوتبرعالورثة بداواجني فلابأس بالزيادة من حيث القيمة لاالعددوفي الضرورة بما تيسروهل للفرماء المنع من كفن المثل قولان والصيم نع وتقديم تجهيزه من امواله على قضاء دينه انماهو حال كونها (خالية عن كل حقواجب) اي أابت للغير (معلق بمينها ياصاحي) اي بعين تلك الاموال وذلك (كالرهن) اي المين لليت المرهونة عند غيره وليس لهسواها (و) المبيع (المحبوس في قبض الثمن ادَّامات المشترى عاجزًا عن ادائه والمقبوض بيم فاسد قبل فسنحد (ومثله) العبد (الرقيق من جني) في حياة مولاه (المحن) على غيره وكذا المجمول مهرا ولامالله سواه * قلت ومثله الماذون اذا لحقه الديون ثم مات المولى عنه وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا اعطى الاجرة اولائم مات الآجرصارت الدار رهنا بالاجرة كما ذكره السيد فهذه الحقوق مقدمة على النجهيز المقدم على غيره لان تعلق حق الغيربها سابق على الموتمانع لتعلق حق الميتهما لكنه ممتد الى مابعد الموت لاانه حدث به مخلاف بقية الحقوق على انهم صرحوابان ماتعلق به حق الفير لايسمى تركة ويه تبين وجه عدها اربعة كام (كذاك من له النفاق) كتاب جع نفقة (يلزم) اى بجب عليه (تجهنزه) اى من ذكر (من ماله) ا على الميت بعد موت من ذكر (نقدم) على مايأتي وذلك (كزوجه قضي) باسكان الياء للضرورة (عليها) اي ماتت (قبله) ولو بلحظـة سواء كانت ﴿ غَنيةَ اولاً﴾ وعليه الفتوى فماقيل لوغنية فني مالها بالاجاع فيه مافيه ﴿ وَ ﴾ك (مولودله) مات قبله (ثم) بعدالتجهيز (اقض) اى دفهماهنا عمني مخلافه في العبادة (هنها) اى التركة وهو ما بقى بعد التجهيز (دينه للخلق) اى الذى له مطالب من جهة العباد (خلاف دين واجب للحق) كدين زكاة وكفـارة وفدية وغيرها من الواجبة لهتعالى فأنها تسقط بالموت عندناالا ان يتبرع الورثة اويوصي مهافتفذمن الثلثوتسميته دينامحازباعتبار ماكان اسقوطه بالموت لاالآن * ثم اعلمان صاحب الدين ان كان واحدا يدفع له مابقي بعد التجهيز فان وفي فبها والا انشاءعفا اوتركه لدارالجزاء وانجاعة فانبعضهم اولى كدينالصحة حقيقة

£ 91 }

أوحكما كااذا وحب في مرض موته اوثبت عشاهدة القاضي اوالشهودفانه بقدم على دين المرض الثابت باقراره فيه وان استووا يقسم بينهم على حسبحقوقهم على الوجه الآتي آخر المنظومة ثم اذا اجتمع دين الله تعالى الموصى به مع دين العبد ولاوفاء قدم دين العبدلانه تعالى هو الغنى ونحن الفقراء (ثم)بعدالتجهيز وقضاء الدين (الذي) مبتدأ خبره قوله الآتي بنفذ (اوصي به) لاجنبي مسلم اوكافر مطلقة كانت كثلث ماله اوربعه اومقيدة بمين كثلث دراهمه اوربع عمه على الصحيح خلافا لمن قال المطلقة في منى الميراث لشيوعها في التركة فيكون شريكا الورثة لايتقدمعليهم وكذا مااوصي به من حق الله تعالى ﴿ ينفذ من ثلثما يبغي ﴾ بعد بجهنزه وديونه (ومنه) ايمن الثلث (يؤخذ) ثم هذا ليس تقدم في الحقيقة على الورثةبل هو تشربك لهم فباسقي من التجهنزوالدين نخلافهما كاافصح به الزيلبي والتنفيذ من الثلث فقط لوله وارث والا فتنفذ من الكل كاسيجيء وكذا او كان واجاز كمانال (الا اذا اجازه الوارث) وهم كبار فلو فهم صغيرهم في حقهم فقط كالواجاز البعض (و كان) مااوصي به (كلا) اي مستغرقا لماله يصم ذلك و ﴿ ينتني الميراث ﴾ اي لايبقي لهم من الارث شيء وكذا لواوصي للوارث اوللقاتل وقد اجازوا علىمام وبعد الاجازة ليس لهم المنع لانالمجازله تملكه من قبل الموصى عندنا خلافا للشافعي ولاعبرة بالاحازة قبل موتالمورث لانها اسقاط قبل وجود السبب * واعلمانه اذااجتم الوصاياعن فروض وتبرعات وضاق الثلث عنها قدم الفرض وان اخره الموصى وان تساوت قدم ما بدأ به تنوير وغيره وعن الثاني نقدم الحج ثم الزكاة مطلقا وروى عنه عكسه لإنها حق الفقير ويقدمان على الكفارات والنذر على الاضحية ثم استشور سؤالا في قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها اودين) حيث قدمت عليه ذكرامع انها مؤخرة عنه فاشار الى جوابه بقوله (وقدمت في المصحف) مثلث الميماجع فيه صحائف القرآن (المحيط) لقوله تعالى (مافر طنافي الكتاب من شيءٌ)و كل من بلغ اقصى شيء واحصى علمه فقد احاط به قاموس (لأنها مظنة) بكسر الظاء موضع يظن فيه وجود شيء (التفريط) نقال فرط في الأمر فرطا قصر به وضعه وهنا لما اشبهت الميراث فيكونها مأخوذة بلاعوض بشق اخراجها على الورثة فكانت مظنة للتفريط فيها تخلاف الدبن فان نفوسهم مطمئنة الى ادائه فقدمذكرها حثا على ادائها معه وأنما اتى فيها باومع انالارث مؤخر عنهمالاعن احدهما لانهاذا تأخرعنهما منفردين ففي الاجتماع اولى بخلاف الواو لايهامها التأخر حالة الاجتماع

فقط (ثم) الاصوب ثمة بالتاء للوزن اي بعد جيم مامر(باقي ماله فيقسم ما بين وارث ﴾ ان كانوا متعددين ولو واحداً غير احد الزوجين اواحدهما وقد اوصي له الآخر عازاد على حصته فالكل له وأن لم يوجد شيء من الحقوق سدأ بالقسمة (كاسيعلم) من بيانهاو كيفيتها واما بيان الورثة تفصيلا فسيأتىواجالا ذكره بقوله (وهم ثلاث فرق) أي اصناف (عظام) بالجرصفة فرق (ذي الفرض) أي "السهم المقدر (والتعصيب) وهو من يأخذ ماابقته الفرائض ﴿ وَالارْحَامُ ﴾ وهم اقرباء للميت لبسوا اصحاب سهام ولاعصبات يرثون عندفقد العصبة كما سجيءٌ مفصلا (وسبب) استحقاق (الارث ثلاث) بالاستقراء والمراد احدها (تحسب هي النكاح) الصحيم ولو بلاوطئ ولاخلوة اجاءا فلا توارث بفاسد ولاباطل اجاعا (والولاء) بالفتح والمد وقصره هنا للوزنوهو لغة النصرة والمحبة وعرفا قرابة حكمية حاصلة من عتق اوموالاة كما في الدرر ﴿ وَالنَّسِبِ ﴾هُوَ القرابَةُ بَالرَّجَوْهِي الآبُوةُ وَالْآمُومَةُ وَالْبَنُوةُوالْآخُوةُوالْعُمُومَةُ والخؤلة وهو الاصلفيالميراثوغيره محمول عليه لكن آخره للقافية وهذه الثلاثة متفق علمها وزاد الشافعية والمالكية رابعا وهو بيت المال فيرث عند الشافعيةان انتظم وعند المالكية مطلقا (قلت) والماعندنا فيوضع فيه على أنه مال ضائع ثم ان المستمقين للتركة عشرة اصناف ذكرها مفصلة بقوله ﴿ وقدم الفروض ﴾ اى ذومها الاثنى عشر على العصبة النسبية (ثم العصبة) النسبية بترتيبهم الآتي (فَتُم) الفاء فيه زائدة كافي قول زهير

ارانی اذا اصبحت اصبحت ذا هوی * فتم اذا امسیت امسیت عادیا ای ثم بعدالعصبة قدم (مولی العتق عالی المرتبة) ولوانثی اوخنی و هو العصبة السبسة و تعبیره عولی العتق اولی من تعبیر غیره بالمعتق لعدم شموله من عقاعلیه قریبه علیکه له اذلا اعتاق فیه ولایقال انه بر ثه بالقرابة لانه وان تم فی العصبة لایتم فی ذی الرحم لتقدم الولاء علی الرد منی الرحم ولافی جمیع صور الفرض لانه قد برث بعض به والبعض بطریق الولاء کبنت اشترت آباها ولا وارث سواها (و بعد هذا) ای مولی العتق یقدم (العاصب المذکر من معتق) حال من العاصب ای عصبة المعتق الدکر (لامطلقا) تأکید للتقیید بالد کرلانه لیس من العاصب ای عصبة المعتق و فقد معتقه و عصبته ببدأ عمتق معتقه کاهوالمنصوص علیه فی بحث العصبة ثم بعصبته لابالرد کاهو ظاهر کلاه هم ثمة و سنذ کره و یأتی علیه فی بحث العصبة ثم بعصبته لابالرد کاهو ظاهر کلاه هم ثمة و سنذ کره و یأتی

في المجمع على توريثهم ما يؤيده ولم ارمن نبه عليه همنا (والرد) على ذوى الفروض النسبية (بعده)اى بعد من ذكر (على) قدر (السهام) متعلق بالرد (مقدم على ذوى الارحام ٬ وهذا مذهبنا كاجد وعند زيد رضي الله تمالى عنه لارد وبه إخذ مالكوالشافعي لكن افتي متأخروا الشافعية كقولنا اذا لم ينتظم وقيدنابالنسبية لاخراج الزوجين وعند عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهما وبه اخذ بعض مشايخنا وسيأتي تحقيقه (ثم) يقدم (ذوو ا الارحام) وانما اخروا عن الرد لقوة قرابة ذويه وتقديم العصبة السببية بالنص على خلاف القياس وعندمالك والشافعي لاميراث لهم لكن افتي به متأخرواالثافعية اذا لم ينتظم بيت المال نظير مامي (ثم بعدهم) اي بعد فقدهم نقدم (مولى الموالاة) وهو من قال لآخر انت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عني اذا جنيت وقال الآخر قبلت وشروطه الخمسة مبسوطة في محلها (فحقق قصدهم ؛ اي مقصودهم (ثم الذي له اقر بالنسب بحيث لم يثبت ﴾ اعلم انالاقرار على نوعين احدهما اقرار على نفس المقر نسبًا او مالا اوغيرهما والثاني على غيره فالاول صحيح لازم كاقراره بالاب بشرط تصديقه وكونه عن بولد مثله لمثله وعدم كونه معروف النسب من غيره وكذا الاقرار بالام كافي عامة كتبالمذهب وهوالحق بشرط ماتقدم وكاقراره بالابن غير أنه أذا كان صغيرا أوغيرعاقل أومملوكا فلاحاجة لتصديقه وكاقرار وبالزوجة والمولى بشرط عدممولي عتاقة معروفة والاقرار فيالصحة والمرض سواءوالمرأة كالرجل فيجيع ذلك الااذا اقرت بالولد لانقبل على زوجها عند الامام مالم يصدقها اوتشهد المقابلة فيقبل اجاعا والثاني كان يقول هذا اخي اوعيي او ابن ابني اوجدي اوجدتي فهو غير صحيم فيحق ذلك الغير اذفيه جل النسب عليه ويصم فيحق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث ولكنه مؤخر عن العصبة السببية لانه وصية معنى ويشترطلارثه كاقال الفنارى ان يكون المقرله مجهول النسب وانلايكون للمقر وارث معروف ممن يستحق كل المال وان عوت المقر مصرا على اقراره فاذا توفرت هذه الشروط استحق ارثه ولانثبت نسبه لمام فهو كالاقرار بالمال قلت قال فيسكب الانهر وقولنا اذا مات المقرعلي اقراره احتراز عااذا انكر اورجع وماتعلى ذلك فان اقراره باطل وصمرجوعه لأنه وصيـة معنى ولاشيء للمقر له من تركته قال فيشرح السراحية المسمى بالمنهاج وهذا اذا لميصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه اولمرقر بمثل اقراره الما اذا صدق اقراره قبل رجوعه اواقر عثل اقراره فلاتنفع المقر رجوعه عن

اقراره لان نسب المقرله قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر يتصديق المقر عليه اوباقراره لاباقرار المقر فيكون اقرار المقروعدمه سواء فلا نفعه رجوعه انتهى * قلت قوله لان نسب المقرله قد ثبت من المقرعايه الح مجمول على ثبوت النسب حقيقة فيكون منجلة الورثة الممروفين فيشاركهم لابما نحن فيه كما لايخني فتدبر أنتهى اىفهوممادخل تحت (والا) يكن محيث لم ثبت بل كان ثابتـا (لوجب توريثة) مقدما (ضرورة وزاجا) الالف للاطلاق ﴿ وَارْثُ مِنْ اقْرَعَنْدُنَّا ﴾ متعلق بأقر قلت وبما قرر ناظهراك فسادما في الشرح من زيادته في الشروط على ما في الفناري قوله او يصدقه المقرله قبل رجوعه عن الاقرار انتهى مستشهدا يقول الدرالمختار في كتاب الاقرار ثم للقران يرجع عن اقراره لانه وصية منوجه اىوانصدقه المقرله لكن في شروح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع انتهى وفساده من وجهين * الاول انقوله المقرله صوابه المقرعليه كافى فرائض المنجوان كانت العبارة في كتاب الاقرار منهاكمافىالدر المختاروكذافىالدرالمنتقى * والثانىانه صار منجلة الورثة المعروفين فلا معنى لزيادته شرطا رابعا لانه ليس بما البحث فيه كاعلمت فافهم * ثم ذكر بعض صورمائيت به نسبه ويزاج به الورثة بقوله (كماذا اقرمثله) اي مثل اقراره (المقرعليه) بان اقر مثلاان زيدا اخي فهو اقرار على اسه بانه ابنه فلا يثبت نسبه بحجرد ذلك غاذا اقرالاب ببنوته (اوصدقه)بان زيدا اخوه ثبت نسبه حقيقة وشارك الورثة (ياحبر) بالكسرويفتح العالم والصالح جعه احبار وحبور قاموس ومثله مااذا شهد معالمقررجل آخر وكذا لواقر الورثة وهم من اهله اوصدقوه كايؤ خدمن كلامهم (وبعده) اى بعد من ذكر يأخذما بقي عنهم (الموصى له بكله) اى كل المال (اوبعضه و)لكن (فاق) اى جاوز مااوسى بهله (ثلث اصله) اي اصل المال فلومات عن زوج واوصت لاجني بنصف مَالهاكان للاجنبي الثلث وللزوج النصف الباقي بعده والنصف الآخر بين الاجني ايضا وبين بيت المال فمخرجها منستةولواوصت بنصف مالهالزوجها كان له الكل نصفه ارثا و نصفه وصية خانية «١»قال العلا آن ومفاده صحة الوصية للوارث حيث لامزاج انتهى وعند الشافعي رجهالله تعالى لاميراث للموصىله بالكل كالمقرله بنسب على الغيرسيد (وبعد)فقد جيم (مام،وعن) اى لم بوجد «١» قوله العلا آنهما علاء الدين الطرابلسي صاحب سكب الأثهر شر حفرائص ملتقي الابحر وعلاء الدين الحصكني شارح الملتقي

(الموضع) من مستحقى المال بارث اووصية اوغيرهما من اسباب الاستحقاق في بيت مال المسلين يوضع وذلك (على سبيل الفيئ عندنا وهو كافي المغرب ما نيل من الكفار كخراج (لاالارث) خلافا للشافعي ان انتظم كام وهوعنده مقدم على ذوى الارحام والرد (كاافصح عنه وحكاء العلماء) لانه مال لامالك له فاشبه الركاز واللقطة الابرى ان مال ذمى لاوارث له يوضع فيه مع عدم ارث المسلم من الكافر وانه يستوى فيا صرف منه الذكر والانثى والقريب والبعيد والرجل وولده وبيت المال ما يوضع في بد امين ليصرف في مصالح المسلمين ونوعوه الى اربعة لا يجوز خلطها *بيت للخمس والركاز والعشور * وبيت للخراج والجزية ما يؤخذ من تاجر الكفار وبيت للخمس والركاز والعشور * وبيت للخراج والجزية ما يؤخذ لابن المزشار ح الهداية وبهذا تحت الاصناف العشرة وبعضهم زاد المقرله بولاء العتاقة وقياس الاقرار بسبب على النير تاخيره عن ذوى الارحام قلت وعن مولى الموالاة إيضا والظاهرانه متأخر عن المقرله بالنسب تاهل وزاد ايضا عصبة مولى الموالاة قال الثارح وارث الاول يستازم ارث عصبته فتنهى الى الاثة عشر الموالاة قال الثارح وارث الاول يستازم ارث عصبته فتنهى الى الاثاة عشر الموالاة قال الثارح وارث الاول يستازم ارث عصبته فتنهى الى الاثاة عشر الموالاة قال الثارح وارث الاول يستازم ارث عصبته فتنهى الى الاثة عشر الموالاة قال الثارح وارث الاول يستازم ارث عصبته فتنهى الى الاثة عشر

(موانع الميراث) جع مانع على أنه صفة مالايعقل كطوالع وشواهق فلاحاجة الى جعله جع مانعة كما قيل وهولغة الحائل أواصطلاحا ما ينتني لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محروما فخرح ماأنتى لمهنى فيغيره فانه محجوب اولعدم قيام السبب كالاجنبي والمراد باالنع ههنا المانع عنالوارثية لاالمورثيةوان كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنهما (عدت) اىعدها الاكثرون (اربعة وزاد بعض) اربعة (مثلها وجعه) اى ما يمنع فجعله ثمانية (والحق ان المنع) ثابت (فى الحقيقة لواحد كاترى من خسة) بالاستقراء الشرعى واما الدور الحكمى الذى عده الشافعية مانعا وهوان يلزم منالتوريث عدمه كاقرار اخ حائز بابن لليت فيثبت نسبه ولايرث عندهم لانه لوورث لحجبالاخ فلا يكون الاخ وارثا حائزا فلا يقبل اقراره بالابن فلا شبت نسبه فلايرث لان أثبات ارثه يؤدى الى نفيه وماادى اثباته الى نفيه انشنى من اصله وهذا الصحيح عندهم والظاهر انه غير مانع عندنا فان ظاهر كلام علما شاهمن اهرار بالنسب على الذير فيصع فى حق نفسه كامر مبسوطا ، قلت وقدرأيت للمسألة منة ولة فى فناوى العلامة قاسم ولله الحد * ونصدة ال محد فى الاملاولوكانت

للرجل عمة اومولى نعمة فاقرت العمة او مولى النعمة باخ لليت من اسداوامه اوبعم أوبابن عماخذ المقرله الميراث كله لانالوارث المعروف اقربانه مقدم عليه في اسمحقاق ماله واقراره حجة على نفسه انتهي فلما لميكن في هذا دور عندنالم بذكر في الموانع وذكره في باله انتهى كلامه ومازاد عليها فتسميته مانعا محاز كما ال ﴿ وَفَيْسُواهَا المُنْعُ لَمَا اطْلَقُوا خُصُوهُ بِالْحَازُ فَمَا حَقَقُوا ﴾ لأن انتفاء الارثفيه ليس لذاته بللانتفاء احد شيئين اما الشرط او السدب كاستحققه ولماكان انتفاء السبب وانتفاء الشرط ووجود المانع مشتركة فياقتضائها انتفاء المراث تحوزوا في عدها موانع لذلك (فالاول) من المو انع الحسة الحقيقية ﴿ الرق ﴾ وهو لغة الضعف وعرفا عجز حكمى قائم بالانسان بمعنىانالرقيق عاجزعا يقدرعليدالحر من الشهادة والولاية والملك مطلقافلو ورث او قع لسيده الاجنى فلا يرث (ولو مبعضا) اي سواء كان رقه كاملا كالقن وكذا المكاتب فان الرق فيــه كامل وانما النقصان فيملكه واذا اجزأ عنالكفارة دون المدبر ونحوه فافهم اونا قصباكالمدبروام الولد والمبعض وهذا ﴿ عند الامام ﴾ الاعظم ووافقه مالك رجهما الله تدلى وقالاهو كحرمديون فيورث وبرث ومحجب بناءعلى ان العتق يوجب زوال الملك عنده وهو منحز وعندهما زوال الرق وهو غبر منحز ولاخلاف فيعــدم تجزي العتق والرق كمابين فيمحله (فهو) اي قول الامام فيالممض (قول م تضي ﴾ وعندالشافعي رجهالله تعالى لابرث بل بورث وعند اجدرجهالله تمالي برث وبورث وتحجب بقدر مافيه منالحرية (والناني) منالموانـم وسقطت اليا. للضرورة (قتل) بغير حق من عاقل بالغ (موجب)في اصله (للقود) والاثم دون الكفارة وهو العمد (اوموجب) جرى على الغالب اذ الحكم فها استحب فيمالكفارة كذلككن ضرب امرأة فالقت جنينام يتافقه الغرة وتستحب الكفارة معانه محرم الارث منه (كفارة للصمد) تعالى والديدايضا دون القود سواءاوجب الاثم ايضاكشبه العمد اولاكالخطأ وماحري محراه فعرم عن الميراث في الصور كلها * واما ماكان موحمه الدية دون القصاص والكفارة وهوالقتل بالتسب دون الماشرة كحافر النئر في غبرملكه اوكان مح قي كقتله مورثه قصاصا اوحدا اودفعا عن نفسهاوكان القاتل صما اومحنونا فسلا حرمان عندنا * وقيدنا فقولنافي اصله ليدخل فيه مالم شت به القصاص والكفارة لعارض كمن قتل فرعه عُدا فسقوطه لحرمة الابوة ولذا وحبت الدبة في ماله ولووجبتباصل القتل لكانت على العاقلة كالخطأ *ثم عندالشافعي رجدالله تعالى

لابرث القاتل مطلقا محق اولا مباشرة اولا ولوبشهادة اوتزكية لشاهدبالقتل. وعند احدر حمالله تمالي كل قبل مضمون بقود اودية اوكفارة محرم الارث ومالا فلا وعند مالك رجه الله تعالى قاتل الخطأ مرث من المال دون الدية و لومات القاتل قبل المقتولورثه المقتول اجاعا ﴿ وَالنَّالَثُ } مِن المُوانْمِ الْحُسَّةُ ﴿ اخْتَلَافَ دىن ﴾ هو والملة متحدان بالذات مختلفان بالاعتسار فلا فرق في التعميريد اومها ﴿ ظهراً ﴾ صفة اختلاف اي المعتبر الاختلاف فها ظهر لنا عندالموت لافي الحقيقة (كفرا واسلاماً) تمينز ومعطوف عليه (كانقرراً) فلابرث الكافرين المسلم احاعا وكذا عكسه خلافا لمعاذ ومعاوية رضيالله تعالى عنهما ومه اخذ الحسن ومجدن الحنفية وهوالقياس لان مبنى الميراث على الولاية والمسلم من اهلهاوعند احد إذا اسلم قبلالقسمة برث ترغيباً له في الاسَلام وكذا برث من عتيقه الكافر واعلم ان الكفار يتوارثون فبما بينهم على تفصيل يأتى نظما واناختلف تحلهم عندنا لانالكفركله ملة واحدة خلافا لمالك واجد وهذا ان لم تختلف الدار كاقال (والرابع) من الموانع (اختلاف دار الكفر ما بينهم) اى الكفار فـلا يؤثرفيحق المسلمين فلومات تاجر اواسير ثمه وكانمسلما ورثه منفىدارناواعلم انالاختلاف اقسام ثلاثة حقيقة وحكماكحربى فىدارهم معزمى فىدارناوحكما فقط کحر سنن من دارین مختلفین کهندی ورومی وکستاً منین من دارین فی داریا فىالصورتين والافلو فىدارهم فالاختلاف حقيقة وحكما فافهم وكمستأمن على شرفالعود معذى فيدارنا وحقيقة فقط كستأمن فيدارنا معحربي فيدارهم من دار واحدة والمانع الاختلاف حكما سواء وحد معه الاختلاف حقىقداولا فلذاقال (حكما تراه بجرى)ثم اختلاف الدارباختلاف النعة اى العسكرو اختلاف الملك لاختلاب العصمة فما بينهم فلوكان فيدار ملك ذوجيش وفي اخرى مثله وكان لوظفر احدهما بواحد من عسكرالآخر قتله اختلف الداران (والخامس) من الموانع ﴿ الرَّدَّةُ فِي الانسان ﴾ وهي لغــة الرَّجوع مطلقاً وعرفا الرَّجوع عن دىنالاسلام والشرط في صحتها صدورها (من عاقل طو ما عن الا مان) متعلق بالردة فلا تصمردة مجنون ومعتوءوموسوس وسكران ومكره وصي لايعقلواما العاقل فتصعمنه كاسلامه فلا برث ابوله الكافرين ولابرث الرتد احدا اجاعا مثله اولا وتورث عندنا اكساله مطلقا عند هما كالمرتدة واكساب اسلامه فقط عنده خلافا لمالك والشافعي رحهماالله تعالى والحكم للحوق المرتد بدارالحرب كوته فيعتق مديره ومحل دينه ويقسم ماله بين ورثته المسلمين (وليس هذا)

المانم (لاختلاف الدين) المتقدم (لانه) أي المرتد (ليسله مندين) لانه لانقر على ماانتقل اليه وايضا او كان المانع ذلك لما ورثه المسلم والظاهر ان ثله الزنديق وهو على ما في فتح القدير من لايتدين بدين * واستشكل أرث المسلم منه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لآلرث المسلم الكافر * واحيب بان المرادكا فرله ملة اويقال مجول على الكافر الاصلى لئلا يتضمن مخالفة الاجاع على قسم ماله بين ورثته المسلمين (قلت) ولاتخني مافي دعوى الاجاع اوبقال ان ارث المسلم منه مستند اليحال اسلامه شاءعلى قولالامام ولذا خصه بكسب الاسلام وعلى قولهما لما احبر علىالعود اعتبر حكم الاسلام فما للتفع لهوارثه فكان ثوريث المسلم من المسلم كما اشار اليه السيدوغيره (فهذه) الموانع الخمس (قدانتني الارث) عن قامت فیه بعد قیام سدیه و لذا سمی محروما (بها) ای بسبها (لذاتها حقیقةو) اما (غيرها) مماسياً تي فانتني مه الارث (لانتفاء الشرط فيه او) لانتفاء (سبب) وازا سمى مانعا مجازاكام (لاآنه لذاته الارث) مفعول مقدم لقوله (حب) اليه منع (وهو) اي غيرها بناء (على ماذكروا ثلاثة) بل اربعة احدها (نبوة) بتقديم النون فانها ﴿ مانعة وراثه ﴾ وهل هي مانعةعن الوارثية والموروثية جمعا اوَعَنَ المُورُوثُيةَ فَقَطَّدُهِ الشَّافَعِيةَ آلى الثاني للحَديث نحن مُعاشر الأنبياء لانورث. واضطرب كلام ائمتنا فني الاشباه عن التتمة كل انسان برث ويورثالا الانبباء عليهم الصلاة والسلام لابرثون ولابورثون وماقيل من أنه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لميصم وانما وهبت مالهاله في صحتها انتهى ونقله عنه في معين المفتى والدر المنتقي وكلام ان الكمال وسكب الآنهر يشعربانهم يرثون فليحرر والجمهور على أنه عام في سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام بدليل الحديث وحكمته ان لا تمنى احد موتهم فيهلك ولتكون صدقة بعد موتهم وحكمة عدم ارثهم ازما تركداليت هومافضل عن حاجته ففيه نوع خسة على أنه ربما يشبه الصدقة ومقا مهم عليهم السلام اعلامن ذلك وهذا اولى نما في الشرح فافهم ثم ظاهره أن المنبع هنا لانتفاء الشرط وهواما عدموجود الوارث بصفة الوارثية كالقتضاه الحديث واماعدم موت المورث بناء على انالانبياء احياء في قبورهم كاورد في الحديث وعلى الاول ماالفرق بينه وبين القاتل (واقول) هو وجود المانع في القاتل نفسه نخلافه هنا فانه في المورث نفسه فلم يتحقق المانع المعتبر في الوارث والثاني قال الشارح فيه مافيه ﴿ قُلْتُ ﴾ لعل وحهه انالمتبر الموت ظاهرا او اقتضاؤه ان يكون الشهيد كذلك لحياته بدليل الآية وقد يقال ذاك فيمن قاتل لتكون كلةالله هي العلما

ولعله احدث رياء اوقصد غنمة فإيتحقق ذلك مخلاف الانساء فتدبرواماحمله لانتفاء السدب فعمد حدا ثانيها (حهالة التاريخ في) موت (الاموات)بان لم يعلم السابق (كزمرة) اى جاعة (هدى) ماتوا بهدم وكذابغرق او حرق فلا برث بعضهم من بعض اذا كان بينهم قرابة (كاقدياً ني) في باله وذلك لا لوجود مانع بل لانتفاء الشرط وهو وجود الوارث حيا عند موت المورث لعدمالهم بذلك ومثله مااذا ماتوا معا (و / ثالثها (الجهل في الوراث) مع حياتهم ففيه انتفاء الشرط المار آنفا لانه كمرتهم حكماكما فيالمفقود ومانعيته بمعنى التوقف الى ظهور الحال ١٧ المنع الكانية (وهو صور خس غدت مبسوطة) في المحتبي وغيره ﴿ اواكثر ﴾ الاولى (منها اذا ماارضعت) المرأة (مع طلقها طفلا) لغيرها ومانت (ولم تعلمه بعد موتها) فكل منهما لابرئها ، الثانية وضع ولده في مسجد ليلا فندم فرجع لرفعه فوجد ولدين والنبس ومات فكل منها لايرثه وتوضع تركته في بيت المال ونفقتهما منه * الثالثة ولدكل منحرة وامة ولدا ليلا والنبسا * الرابعة له ابنهن حرة وابن منامة لانسان ارضعتهما ظئروالته ما فهما حران وفي الصورتين سمى كل في نصف قيمته لمولى الامة ولابر ّان * الخامسة اشتبه ولدمسلم وولد نصرانى عندالظئر وكبرا فهما مسلمان ومنابوتهما لايرثانقل فىالدر زاد فىالمنية الاان يصطلحا فلهما انيأخذا الميراث بينهما ﴿ رَهَٰذُهُ ﴾ الموانع المجابية (المفقود فيها الاول) في قوله فلانتفاء الشرط فيه اوالسبب (اعنى به الشرط الذي لا بجهل) كابيناه واما مافقد فيه السبب فذكره بعضهم فيالل ان وهو المانع الرابع واشار اليه بقوله ﴿ وقد يزاد ﴾ على الثلاثة ﴿ مَانِعُ اللَّمَانُ تَجُوزًا فَيْهُ ﴾ ايضًا ﴿ لَفَقَـٰدُ الثَّانَى ﴾ في البيت السَّابق وهو السبب الذي هوالنسب من أسه فالمنفي باللعان لايرث من أسه لان اللعان قطع النسب الذي هوالسبب

وفصل في بيان معرفة مستحقى الميراث المجمع على توريثهم المكان موضوع هذا الفن التركات وقسمتها بين مستحقيها ومرمايته القربه بها الارث شرع في بيان المستحقين فقال (بالاتفاق ورثوا) فرضا وتعصيبا اوبهما (من الذكر) عدل عن التعبير بالرجال ليشمل الصبيان كذا قال (عشرة) بالاختصار وبالبسط خسة عشر الاول (منهم ابو الميت) بالتخفيف قيل هو والمشدد عن سيموت والمخفف من مات (اشتهر) تكلمة والثاني الجده الى الميت انتي كايأتي

نظما ﴿ حتى ان علا ﴾ اي سواء كان ابا الات بلا واسطة اومها كابي ابي الاب واسه وهكذا تخلاف منادلي بانثى كابى الاموابي امالاب وهذان من اعلاالذلب (و) الثالث (الابن و) الرابع (ابنه ومهمانزلا) اى سفل والالف الاطلاق سواءكان مدرجة او درحات بشرط ان يكون نزوله عيض الذكور ايضافخرج ابن البنت وأبن بنت الابن وهذان من اسفل النسب ومابقي من حاشيته (والاخ) مُفْمُول قوله (اطلق) امر من الاطلاق اي الخامس الاخ مطلقا سواء كان من ابون انواب اوام (و) السادس (اننه) وان نزل لامطلقا بل ان كان (من غيرام) سواء كان من ابوين اواب فقط (ومثله) في التقييد بكونه من غيرام وهوالسابع (عم) عصبة (كذلك) في التقييدوهو الثامن (ابن عم) وان بعد وسواء في ذلك عومة الميت اوعومة اسه او جده وان علا ﴿ فهولا. ﴾ الثانية (يرثون بالنسب) واماالتاسعوهو (الزوج مع) العاشر وهو (مولى العتاق) بالفَّتْعِ من مصادر عتق فانهما برثان (بالسبب) وكذا عصبة المعتق وانظر لم لم يعدوه صريحاهنا كاصرحوا بابن الاخ و'بنالم معانهم عدوه مع المستحقين واراً مستقلا كامر واعترض على عدهم الذكور عشرة بابن ابن الابن انكان المراديد ابنه حقيقة زادت الاقسام بقولهم وانسفل لاندابن ابن مجازا وكذا الكلام في الجد وانكان المراد محازاكان الاخصر ان قولوا الابن وانسفل والاب وانعلا * واجيب إنهم قصدواالتنبيه على اخراج ابن البنت وإبي الام اى وان بعد ما (قلت) وقديجاب بناء على مذهبنا بان لايلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ويكون فى قولهم وان سفل وانعلا استخدام فافهم (وفي) هي هنا عمني من كقوله

وهل يعمن من كان احدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال اليمن ثلاثة احوال كافي المغنى اى وورثوا بالاتفاق من (النسا) بالقصر للضرورة فرصااو تعصيبا بالغير اومع الغير (سبعا) بالاختصار وبالبسط عشرا (ف) الاولى (ام) والثانية (بنت) صليبة (و) الثالثة (جدة) لام اولاب سواء ادلت من الاب بذكروا حد بنفسها او بحض الاناث اتفاقا اوادلت بوارث ولوكان في نسبتها أكثر من ذكرين خلافا لمالك واجد اوبذكرين فقط بنفسها او بحض في نسبتها أكثر من ذكرين خلافا لمالك وكان الاولى اولا الضرورة تقديم الجدة على البنت لينتظم من كان من اعلا النسبت ومن كان من اسفله (و) الرابعة (بنت ابن) بقطع الهمزة للضرورة وان نزل ابوها بحيث لا يتوسط بينها وبين الميت انتى والا بقطع من ذوى الارحام كاسيجيء والخامسة (اخت) مطلقا لا بوين الميت انكولا

وهي من حاشيته وهؤلاء الخمس يرثن بالنسب (و) السادسة (زوجة ايضا) اليم بالتاءوان كان الافصح تركها لانه اولى في لفرائض للمييز (و) السابعة (مولاة النعم) اي العتق ولو بعتق المعتق وان بعدت وشمل من عتق عليها بالمك وهاتان بالسبب و تمة كلا لا يتصور اجتماع الزوجين الافي خنثى الملفوف في الكفن ادعى رجل انه زوجته وادعت امرأة انه زوجها فاذا هو خنثى واقاما البينة فللزوج النصف وللزوجة الربع كذا ذكره غير واحد من الحنفية والشافعية قال في الدر المنتق لكن المنقول عند ما اللبينة للمرأة الكونها اكثر اثباتا كافي التاتر خانية والاصح على توريثهم عند الشافعية عكسه لزيادة العلم كافي شرح الترتيب (وكلهم) اى المجمع على توريثهم من الرجال والنساء السبعة عشربل الخسة والعشرين كايظهر من خلال تقرير ما كلام الناظر (صنفان يابحر الكرم) صنف ذو فرض وصنف ذو عصبة بنفسه وبغيره ومع غيره وشرع في بانهما مع بيان الفروض مقدما الصنف الاول لتقدمهم ميراثا وقال

﴿ فَصَلَّ فَي بِيانَ الفُروضُ وُمُسْتَمَقِّيهِا ﴾

(ذووا الفروض) هي والسهام هنا بمعني (من لهم سهام قدرها) اي عينهــا (المهيمن العلام) خرج مالم يقدر منها كسهام العصبات وذوى الار حام (في محكم الكتــاب ﴾ اى الكــُــاب المحكم اى غير المنسوخ اوالمنقن الذي لاينظرق اليه خلل قال تعالى (كتــاب احكمت اياته ﴾ ومثله ماثبت با (جاع لرجوعه اليه كاياتي (وهي) اى السهام الذكورة (ستة لاسابع) بالرفع (لها بذاك) الفي في الكتاب العزيز (البتة)من البت اى القطع والفها وصلية خلافالبعضهم (وهذه) السهام إالقدرة ﴿ نُوعَانَ ﴾ الأول النصف والربعوالثمن والثاني الثلثان والثلثوالسدس وعبروا عنهما بعبارات كثيرة منها النصف ونصفه وربعه والثنثان ونصفهما وربعهما (لكن عبرافي ضبطها عاتراه اخصرا)وهو (الربع والثلث و تضعيفهما) اى النصف والثنشان (كذاك تنصيف لكل منهمـا) اى الثمن والســـدس واخصريته في النثربان يقال الربع والثاث وضعف كل و نصفه (وثلث ما يبقي) فرضا (لام) بعد فرض احد الزوجين في العمريت بن وهما زوج وانوان او وجة وابو أن (ثبتًا)كوندفرضًا لها (محجة الاجاع) الاضافة بيا بـ (فياقدا تي) لابالكتاب ومثله السبع آلى العشرفي باب العول فلا برد نقضا على حصرها في الستة (و) قد يقل (ليس هذا) ايثلث الباقي (خارجا عماذ كر من الفروض) السَّة اللَّهُ كُورة في الكتاب العزيز (وهو) اي عدم خروجه ﴿ امْ معلوم (مشتهر لانه مآله) ای رجوعه (فی الشرع حقیقة) ونفس الام (السدس)

فيالوكان مع الابوين زوج ﴿ اوللربع ﴾ فيالوكان معهما زوجة فلا يرد نقضا ولا نذبني حيننذ عد كثير له فرضا سابعا ثبمشرع في بيان عدد ذويها مترجاللستة على الترتيب فقال (من يرث النصف) مثلث النون ونقال نصيف بالياء مع فتم النون (والنصف فرض خسة) اشخاص فلذا اتى بالتاء على انه اذالم بذكر التمييز جاز الامر ان كانبه عليه بعض شراح الكافية فلاحاجة الى مافى الشرح من ادعاء التغليب (للبنت) الصلبية منفردة (ثم) بعدفقدها (لبنت الابن ثم) بعد فقدهما (الاخت للابون ثم بعد)فقد (ها) للاخت (لابعند انفراد هن) بالاسكان من غيرتشد بدللضرورة اي استحقاق النصف عند انفرادالاربعة المذكورات عن لهدخل في التقصيب احترازاعا اذا كان مع احداهن من بعصبها كالاخ فلا يفرض لها معه كمايأتي ولايقال الاخت مع البنت تأخذ النصف مع انفرادها عن يعصبها لانها لا تأخذه فرضا بل عصوبة معها (و) النصف (للزوج وجب) ايضا لامطلقــا بل (مع فقد فرع وارث في الشرع) ولو انثى واحترز بوارث عنالمحروم بقتل ونحوه فانه كالعدم واما ولدالبنت فلمخرج به عندنا لتوريثنا ذوى الارحام بل خرج بقوله (كذاك) مع فقد (فرع ابن و) فقد (فرع الفرع) اى فقد فرغ الابن المذكور فاللام للعهد فلا يشمل الانثى فيخرج ولدها كالمحروم فلامحجبان الزوج (من برث الربع والثمن) قوله (والربع فرض اثنين) مبتدأو خبر الاول (للزوج اذا ما) صلة (وجد الفرع ﴾ الوارث الولد اوولد الابن وان سفل (عليه) اي على الربع متعلق بقوله (اسمحوذا) الزوجاي استولى جواباذا (كذاك)وهو الثاني (للزوجة ان كان فقد) الفرع المذكور (وان) وصلية (تعددن) اى الزوجات (و) لهـا اولهن (ثمن ان وجد) الفرع المذكور (و) لكن (ارثه شرط) كاقلنافي الاحكام الثلاث بخلاف غير الوارث كامرثم لايشترط كونه من كل الزوجين بل من احدهما (وانكان الولد) اظهر في مقام الاضمار للضرورة (من غيرها اوغيره كاورد) في الاية حيث أضيف للميت منهما فشمل مااذا كان من الاخر أومن غيره * لايقال مقابلة الجمع بالجمع نقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فيكون لكل امرأة ربعاوثمن * لانانقول قديترك ذلك لمانع وهو هنا لزوم حرمان بقية الورثةوهو منتف بالاجاع * اونقولالسَّحقة للفرضُواحدة منهن لمقابلة الجمع الجمع فيقتضى مقابلة الفرد بالفرد و نزاجها البقية لعدم الاولوية (من برث الثشين و الثلثان فرض) اربعــة لكل (من تعددا) ثنتين فاكثر (بمن له نصف حواه) حالة كونه

(مفردا) وحاصله ان من اخذ النصف منفردا اخذ الثلثين متعددا وهو البنت و نت الابن والاخت الشقيقة و التي لاب فمن تعددمنهن ففرضه الثلثان عند فقد عاصب وحاجب (وبعضهم)وهو صاحب الجمع استثنى عن له النصف الزوج و (زاد عليه) اي على ماذكر الناظم (فذكر فيه سوى زوج) اي قال عن فرضه النصف الا الزوج وتبعه على ذلك صاحب التنوير (وفي هذا) الذي ذكره (نظر) لأنه خارج لعدم تعدده فاستثناؤه يكون مستدر كا ، فان قبل قد لتعددفهالو ادعى رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرهنا ولمتكن في بيت واحدمنهما ولادخل فيقتسمون النصف * قلت ليس هذا تعددا حقيقة لانالزوج واحد منهما وانما شرك لعدم العلم به دفعاللترجيم بلام جم ولذا لم يعطيا الانصيب زوج واحد (من برث الثلث وآنثلث فرض اثنين) من الورثة اشار الى الاول منهما تقوله (لاثنين غدا) اي الثلث (من) صفة لاثنين الثاني اي انه لمن تعدد من (ولد لامة) اي الميت اثنين (فصاعدا) اي فذهب عددهن الي حالة الصعود على الاثنين وهو منصوب على الحال من العدد ولايستعمل الابالفاء اوثم وهؤلاء متساوون في الاستحقاق للثلث متعددين وللسدس منفردين ذكورهم كانائم لآية الكلالة * قلت وقد اختلف في معنى الكلالة على اقوال ستة اصحها من لاولد له ولا والد وفي القسمة ايضا متعددين كاقال ﴿ فيقسم الثلث عليهم مطلقا ﴾ذكورا كانوا اواناً الله تفاضل فيقسم (لذكر) و(انثى سواء) اى قسما متساويا (حققاً) فعل أمر مؤكد بالنون المبدلة الفا و الى الثاني بقوله (كذا) اي يفرض الثلث أيضا (لام) لليت (عند فقدالفرع) أي فرع الميت الوارث ولدا او ولد ابن وان سفل كامر (و) لها الثلث ايضا عند فقد (اثنين من اخوته) الذكورو (لا) يشترط فقد (الجُم) من الاخوة خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنهماحيث قال لا يردها عن الثلث الإثلاثة (و) عندفقد ثنتين من (الاخوات مطلقا) اي سواء كان الاثنانمن الاخوة اوالاخوات لابوين اولاب اولام وارثيناو محجوبين اومختلفين ذكرين اوائديناو خنشيناومختلفين لكن نخص الاطلاق هنا عا عداالاختلاف والحجب ائلا تتكررقوله (اومختلف) حقه التثنية لكن اعتبر ان الاثنين عدد ووقف عليه بالسكون على لغة رسعة (واو محجب منعا كاعرف ﴾ ﴿ تنبيه ﴾ يزاد على من يفرض له الثلث الجدعند ابي يوسف ومجد والائمة الثلاثة في بعض احواله مع الاخوة وذلك فبااذا كان معه من الاخوة لغير ام اكثر من مثليه ولم يكن معهم صاحب فرض وستعرفه في الحجب

ان شاء الله تعالى ﴿ تُمَّةً ﴾ يتصور في اجتماع الاثنين من الاخوة او الاخوات خسة واربعون صورة لانهما اما ان يحدا نوعا اولا وعلى كلفاماان يتحدا نسبة اولا « ١ » فالاول ثمانية عشر والثاني سبعة وعشرون اوضحها الشارحوجملها فيجدول غير المنبر المشهور ولكن الاشارة تغنى الذكي عنطويلاالعبارة فتدبر * واعلم ان فرض الثلث للام هنا منجيع التركة وقد الخذه من بعضها كما اشرنا اليه فيمام،وقد ذكره هنا بقوله(وبعد فرض واحد) اى احد (الزوجين فثلث ﴾ اى فلها ثلث (ماابقاء) احد الزوجين وذلك فيمسئلتين فيزوج أو زوجة (هم أبوين) فيه تغليب اى اب وام بخـلاف الجد لو كان مكان الاب في المسئلتين فهي على الاصل من اخذ الام ثلث الجميع خلافا لابي يوسف وهذا قول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وتقدم ان هذا ليس فرضًا غير الستة « ٧ » لأنه في الحقيقة ســـدس في مسئلة الزوج وربع في مسئلة الزوجة لكن استحب العلماء التعبير بثلث الباقي تادبا مع القرآن من قوله فلامه الثلث والمسئلتان تلقبان بالعمريتين فيهما بذلك وتابعه عامة الصحابة والائمة الاربعة رضي الله عنهم اجمين وبالغراوين اشهرتهماتشبيها بالكوكب الاغروبالغربتين لانفرادهما عن الاصل (من برث السدس والسدس فرض سبعة) من الورثة الاول (الواحد منولد لام) مطلقا(ولوخنى) ولمالم يذكرهذا في الملتقي بل اقتصر على قوله « ١ » قوله فالاول اعنى مااذا اتحدانو عاسواء اتحدا نسبة اولا والثاني هواخته فها نوعا كذلك وبيانها اما ان يكونا اخوين اواختين اوخنثيين اومختلفين فالثلاثة المتحدون امالابون اولاب اولام اواحدهمالا وبن والآخر لاب اولام اواحدهما لاب والآخر لام فهذه مُعانية عشر من ضرب ثلاثة فيستة والمختلفون اخواخت الخوخني اخت وخ يوالاول منكل انكان لابوين فالآخر أما لابوين اولاب اولامو كذالوكان لاب اوام فهي سبعة وعشرون من ضرب تسعة في ثلاثةاه منه ٧ عوله لانه في الحقيقة الخ بيانه انه لوماتت امرأة عن زوج وابوين فللام السدس لان للزوج النصف ومخرجه من اثنين يبتى واحد ثلثه للام فتضرب مخرج الكسر وهو ثلاثة فياصل المسئلةوهو اثنان تبلغ ستة ومنها تصمح للزوج النصف ثلاثة وللام ثلث مايبتي وهو واحــد وللاب اثنــان ولو مات رجل عن زوجة والوين فللام الربع لان للزوجة الربع ومخرجه من اربمة ببتى ثلاثة للام ثلثها وهو واحد وللاب البـاقي وهو اثنان فصم ان لها فيالمسئلة الاولى السدس وفي الثانية الربع حقيقة اه

ذكرا اوانق قال (زد) اى زدەعلى الاصل لذكرهمايا. فى هذا المحل ثم الخنثي وان كان كغيره في بقية الفروض الستةلكنهم نصواعليه هنا فقط كانه لمافصل في الآية الولد بقوله اخ اواخت كان مظنَّة توهم خروجه بخلاف أمام لذكره بلفظ الولد العام الثاني مااشار اليه بقوله (كذالام) وتستحقه في حالتين الاولى (مع وجود الولد) الوارث مطلقا (او) وجود (فرعه) اى الولد وان سفل كذلك (و) الثانية (مع وجود العدد) اثنين فصاعدا لماتقور اناقل الجمهنا اثنان (مناخوة اواخوات) لليت (مطلقا) ايسواه اتحدالمتعددان فىالنسبة اوفى النوع اواختلفا فيهما سواءكانا وارثين اومحجوبين اومختلفين كما مرلا محرومين هما اواحدهما وانما حبها ولد الابن كاسه دون ولد الاخ كاسه لاطلاق الولد عليه مجازا شائعًا بل قبل حقيقة بخلاف اطلاق الاخعلى ولد. ﴿ فَرَعَ ﴾ لوولد ولدانمتالاصقان تاما الخلقة قال بعض الشافية هما كالاثنين فيجيم الاحكام منجب وأرث وقصاصوغيرها قال فيسكب الانهر واليهاذهب ولماجدها فيا عندي من كتب المذهب (و)الثالث (لابمع فرعه) اي ولد الميت مطلقاً ولوخنثي اوولد ابنه وانسفل كذلك (تحققا) هذا الحكم وثبت الرابع الجدكما قال (عند فقد الاب فاعط) بلا همزة للضرورة (الجدا معفرعه) الوارث وانسفل (ايضا ولاتعدا) محذف احدى التائين والالف فيهوفي الجدا للاطلاق ثم الجد صحيم وفاسد والمراد الاول كاقال (اعنى به الصحيم) ولايكون الاواحدا لانهمن جهةالاب والاقرب يسقطالابعدكا سقطالاقرب بالاب يخلاف الفاسد فانه يتعدد والصحيم هو (من لايدخلمابينه و) بين (الميت)بالتحفيف (ننى) كما نقلوا وهواب الاب وابوه وان علا بمحض الذكور الخامس ممن يرث السدس الجدة كما قال (كذاك فاعط) بدون همزة للضرورة ولوحذف الفاء هنا وفيا مرلكان اولى (الجدة الصححة) واحدة كانت او اكثر اذاكن متحاذيات في الدرجة وانما تعطاه (من بعد فقد الام) لسقوطها بها كاياتي في الحجب (خذتوضعه) اى هذا الحكم المفهوم ثم بين الصحيحة بقوله (وهي التي من) والموصول الثاني تأكيد للاول والاحسن ان قول وهذه من ﴿ ليس ﴾ يدخل ﴿ فِي نَسْبُهَا لَلْمِتَ جَدَفَاسِد ﴾ كام الأم وانعلت وام الآب وانعلا مخلاف امابي الام فهي فاسدة (فانتبها) الالف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم اقسامها عندنا كالشافعية ثلاثة المدلية محض الآناث وتمحض الذكور وتمحض الآناث الامحض الذكور كام ام الاب بخلاف العكس كامر السادس بنت الابن كاقال

(كذا لبنت ابن وان تعددت) اجاعا (ولو) كانت المتعددة (من ابنين) والجار متعلق بانت (فصاعدااتتوذاك) اى بوتالسدس لها (معوجود) (بنت)الميت (واحدة)لااكثر (من صلبه) فتأخذه تكلمة للثلثين ورمن بقوله (فافهم فروع القاعدة) الى انديقاس على ذلك كل بنت ابن ازلة فاكثر مع بنت ابنواحدة اعلامنها (و) السابع(الاخت مناب) (ولوتعددت) وذلك (مع) الاخت الشقيقة (التي من ابوين) قد(اتحدت) اي كانت واحدة والتقييد هنا وفيا سبق بالواحدة ليخرج مالوكانت بنت الابن مع بنتين او الاخت لاب مع شقيقتين فان كلا منهما تسقط مالم تعصب كماسيًّا تى وبهتم اصحاب الفرائض وذكر فذلكة لمام بقوله (فجملة الذين حاوزا الفرضا) بطريق البسط (ثلاثة) (جاءتوعشر ايضا)جمبين الحائزين فيما اذا حذف المميز كام (وذا من الانات تسع في العدد) الاموالجدتان والزوجة والاخت لام وذوات النصف الاربع (واربع من الذكور قدورد) الاب والجد والاخلام والزوج وبالاختصار عشرة ست منالنسوة البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والزوجة والاخت لابوين اولا حدهما والاربمة الذكور المذكور وباقي الذكور الوارئين عصبات * ثم لما انتهى الكلام على الصنف الاول وهو ذووا الفروض شرع في بيان الصنف الثـاني فقال م باب العصمات

جع عصبة وهي عاصب يستوى فيهما المفردالمذكر وغيره وهي لغة بنوا الرجل وقرابته لابيه لانهم عصبوابه اى احاطوا اولتقوى بعضهم ببعض من العصب وهي المنع ومنه عصابة الرأس واصطلاحاما سيذكره الناظم ثم العصبة قسمان نسبية وسبية والاولى انواع بالنفس وبالغير ومع الغير لانهان لم يحتج في عصوبذالغير فهو بالفس وان احتاج فان شاركه الغيرفيها فهو بالغيروالا فع الغيروا لحق انه عرف بالاستقراء وقدمت النسبية لقوتها واقواها الاول فلذا بدأ بدفقال (وعاصب) منسوب (لليت) الى العصبة (بالنفس) هو (ذكر) خرج الانثى اذلاتكون الاعصبة بالغير اومع الغير والما المعتقة وكذا المعتق فليست عصبتهما بنسبية والتعريف لها لقوله (وايس) داخلا (في نسبته) الى الميت (انثى اشتهر) سواء دخل فيها ذكر اولا كالابن الصلى فخر جابناء الام فانهم من ذوى الفروض وابو الام وابن البنت فانهما من ذوى الارحام (واوردوا) على هذا التعريف انه غير جامع لشموله (اخالام واب) فانه يدخل في نسبته الى الميت انثى مع انه عصبة بنفسه (ودفعه) اى هذا الايراد بتحرير المراد اى في نسبته الى الميت انثى مع انه عصبة بنفسه (ودفعه) اى هذا الايراد بتحرير المراد اى

لايدخل (انثى فقط فى النسب) كابن البنت والاخ ليس كذلك وفيه مالا يخفى ولاسيما فى التعاريف وقداجيب عنه باجوبةا خر لاتخلومن نظر فلذا عدل بعضهم عن التعريف الى العدوقال فى الكفاية * وليس يخلو حده من نقد * فينبغى تعريفه بالعد * ثم بين حكم العصبة بنفسه بقوله (فا) الفاء فصيحة وما مفعول مقدم الحارز و (بق من الفروض) صلة ماو (حارز) خبر لمبتدأ محذوف اى اذا عرفت العاصب بنفسه فهو حارز اى آخذ ما بتى من الفروض عند وجود اصحابها (وكله) اى كل المال مفعول مقدم لحائز المعطوف بهذه الواوعلى حارز (بالانفراد) عن ذوى الفروض واحدا كان او اكثر (حائز) والمعنى كافى اصله الملتقى انه يأخذ جيع ما ابقته الفرائض وعند الانفراد يجوز جيع المال وما اشبه هذا يأخذ جيع ما ابقته الفرائض وعند الانفراد يجوز جيع المال وما اشبه هذا والمدت بالالفاز فلوقال

يأخذ ماابقي ذوو السهام ، وبانفراده الجيع حامي

لاتَّضَعُ الحال ، واعلم أنهم جعلوا العصبة بالنفسالنسببة اربعة اصناف جزءالميت واصله وجزء أبيهوجزءجده وبعضهم ذكرهابالعددوجع بينهمافقال(اصنافهم) اى العصبة النسبية بقرينة المقام والتعريف (اربعة كما اشتهر) حال كونهم (من نسب) صرح به وان كان مارجم اليه الضمير مقيدابه لدفع التوهم عن قوله (وعدهم اثنا عشر) بقطع الهمزة حيث عدهم البعض اربعة عشرلانه اراد مطلق العصبة لذكره المعتقوالمعتقة وقدوهم العلان فعدا النسبية عما ذكر * ثم شرع في بيانهم مقدما الاقرب فالاقرب فقال (فجزءه) الذي هوالصنف الاول وهو مبتدأ و(اقربهم ﴾ نعت اوخبر،وجلة (يقدم) الخبر اوخبر بعد خبر وفي هذا الصنف من الانثى عشر اثنان (الابن ثم) بعده (ابن ابن) وانسفل والهمزة فيهما مقطوعة للضرورة (يملم) على الترتيب فكل واحد بحجب من بعده وكذا بقية الاصناف (ثم قدم) بعد جزئه (اصله) الذي هو الصنف الثاني فلايرث مع الاول بالتعصيب بل بالفرض كامر ويأتي وفيه ايضًا اثنان مرتبان كافال (وهو) اى اصله (الاب وبعده) اى بعد فقده يقدم (الجد الصيح العاصب) خرج الفاسد فانه من ذوى الارحام (وبعده) اى بعد تقدم اطه اوبعد الجد يقدم الصنف الثالث وهو (اخوته جزء الاب) للميت وفيه اربعة مرتبون فيقدم منهم الاخ ﴿ من أبوين فا ﴾ بعده الاخ من (اب في النسب ثم بنوهم) اي بنوا الاخوة (مثلهم) بالنصب او الرفع (قد جعلوا) فيقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب (وهكذا) في الحكم المال (ابناؤهم)

اي ابناء ا \خوة و (ان مفلوا) مثلث الفاء والفتح أشهر لانه من السفول ضد العلووقيل الضم خطأ لانه من السفالة اي الدناءة وما افاده من تقديم الجدعلي الاخوة هومذهبالخليفة الاقدم وعليهامامنا الاعظم وهو المختار للفتوى خلافا لهما وللشافعي كاياتي في الحجب (ثم) بعد الاخوة وبينهم (اعط) بدون همز (جزء جده) الذي هو الصنف الرابع وفيـه اربعـة مرتبون ايضا فاعط (الاعاما) بالف الاطلاق (من أبوبن ثم)بعدهم الاعام من(أب) بسكون الباء الضرورة (تسامي) والاولى ابدال ثم بالفاء (وبعدهم) اعط (ابناءهم) (كذلك) فتقدم من لابوين على من لاب (وان) وصلية (دنوا) اى نزلوا فترتيب هذا الصنف وعدده (كامضي هنالك) في الصنف قبله وبهذا ثم ذكر الاصناف الاربعة والعدد الاثنا عشر * واعلم أنهم أردوا بالجد هنا أصل الاب مطلقا اىوان علافالمرادبجزئه العمومة المطلقة وفروعها ليتم الانحصار المذكور الاان الناظم تابع الاصل اعنى الملتقي تتنويع هذا الصنف لزيادة الايضاح واراد بالجد اباالاب فقط ليصم قوله (وبعدذاه) اعط (جزء جد الوالد اعني به) اي بالجزء (عمر اسه)اي الميت (الماحد) صفة لاب (وهو) اربعة مرتبون ايضا كام فيقدم (الذي من أبوين ثم) الذي من (أبثم أبنه) أي أبن عم الاب كذلك فيقدم من لابوين ثم من لاب (وأن تدانا في النسب) وانت خبير حيث كان الامر كذلك انه ينبغي عدهم خسة اصناف وزيادة العدد ولاينفعه الاعتذار الماراللهم الاان يقال لما جعتهم صفة العمومية ولومجازا عدوا صنفاواحدا فليتأمل واعلم انه يعتبر اولاقربالدرجة وثمانيا قوة القرابة فعند وجودالاولى لاعبرة للثانية فان ابن الاخ للاب اولى بالميراث من ابن الاخ لابوين وعند عدمه يرجح بها كاقال (وبمدترجيم بقرب) (الدرجة) يرجح (بقوة القرابة) اى تعدد الجهة (اسلك منهجه) وفرع عليه بقوله (فمن يكن لابوين بمنع) عن الارث (من)كان (لاب) لكن هذا لايتصور فيالصنفين الاولين بخلاف الترجيم بقرب الدرجة فانه يعم الكل والحاصل آنه اذا اجتمع عاصبان فِن جهته مقدمة قدم وان بعد كابنابن اخلفير ام وعمان اتحدت قدم القريب درجة على البعيد فان أتحدت قدم القوى وهوذوالقرابتين على الضعيف وهذا معنى قول الجعدى

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا (وهم إذا مااجتمعوا) اى اذا اجتمع جاعة من العصبة (فيرتبة) اى درجة (واحدة) كابناخ وعشرة بني اخ اخر (فيقسم على هؤلاء باعتبار (الرؤسلا) باعتبار (الاصول الاسهم) نائب فاعلىنقسم فالمال بينهم فيالمثال على احدعشر سهما لاعلى سهمين باعتبار اصولهم ﴿ تَدْسِل ﴾ من الورثة من يوث بجهتي فرض وتعصيب كابني عم احدهما اخلام يأخذ السدس بالفرض والباقي بينهما بالمصوبة ومنهم بفرض وتعصيب معا بجهة واحدة وهوالاب الفاقا والجدعلي الصحيم وقد يجتمع جهتا تعصيب كابن هومعتق وجهتا فرض وذلك في المجوس كاسأتى نظما ولما فرغ من النوع الاول من العصبة شرع في الثاني فقال (العصبة بغيره ﴾ سيأتى الكلام على معنى الباء وذلك اربع من النساء البنت وبنت الابن والآخت لغير ام مجمعهن قوله (من فرضه النصف) عند الانفراد (او الثلثان) عند الاجتماع كما م فمن كان كذلك فهوعصبة ولكن (تعصيبه بالغير في ذا الشان) واحترز عن ليست ذات فرض كما يصرح به وعن الزوج اذ لاياخذ الثلثين فى حالة ما وعبر بالغير دون الاخ ليشمل ابن العم (وذاك) الغير الذي يصرن به عصبة مصور (بانضمام شخص) (معه) ذكر الضمير ماعاة للفظ من (عصمة بالنفس) عفة شخص و مدخرج العصبة مع الغير (لاسهمله) احتراز عن الاب والجداذلا يعصبان من ذكر ثم بين ذلك بقوله (وهو) اى الشخص (اخ لجمهن ثبتا)الالف للاطلاق اى الاخ يعصب كلا من الاربعة فيعصب البنت الصلسة ولومتعددة اذاكان آنا للميت فىدرحتها والاختالشقيقة ولومتعددة اذاكان شقيقالالاب بل بفرض لها معه اجاعا والتي لاب ولو متعددة اذاكان لاب عنــدنا وعلمه الشافعي قدتعصب ايضا بالجد شقيقة اولاب كما سمجي وبنت الابن ولوتعددت ولانختص مه كما قال (وغيره) اى الاخ (لبنت ان) نقطع العمزة ضرورة (قداتي) فتصير عصبة له وبان عها او في درحتها مطلقا وبان الناسفل منها سواء كان ان اخيها اوان عهما ان لم يكن الهما شيُّ من الثلثين فالحاصل انكلا من البنت والاختبن يعصبهن الاخ فقط عندنا وبنت الابن يعصبها ابن ابن هو اخ اوابنه اوابن عم و بما تقرر علم ان ابن الابن يعصب من مثله ومن فوقه ممن لمتكن ذات سهم فاذاكان في الدرجـة الساسة عصب اختـه و منت عه فىدرجته ولوفىالثالثة عصبهما وعصب عته وبنت عمرابيه وهكذا كلا نزل زاد وبهذا ظهر ان قول بمضهم اربعة من الذكور يعصبون اخوانهم الان واشه والاخ لابوين اولاب تقريب كقوله اربعة من الذكور لايعصبون اخواتهم ابن الاخ والع وابن العم وابن المعتق لان كلا من الاب والجد لايعصب اخته

ايضا ومانقله فى الشرح من الجواب بان ذلك لايدل على الحصر فيه نظر لانه فى معرض التقسيم ومثله يفيد الحصر كما ذكروا وفى تسمية من يعصب من فوقه بابن الابن تسامح قد تباعد عنه الناظم مشيرا الى بعض ماقررنا فقال (فابن ابن بعد ابن) اى فى الدرجة الثالثة والهمزة فى الثلاثة مقطوعة (عصبا) الالف للاطلاق (من مثله) فى الدرجة وهى الثالثة كمن مات عن بذين و بنت ابن ابن ابن آخر بهذه

(اوفوق ذاك نسبا) بالاولى لانه اذا ورث من فى درجته معه بالتعصيب فمن فوقه اولى لاقربيته الى الميت منه فيعصب عمّه كما لومات نحن بنتين وبنت ابن وابن ابن هذا الابن ويعصب بنت عم ابيه بهذء الصورة

میات بنت ابن

ابن _ بنت

ثم صرح بما فهم ممام، منان من لا فرض لها لاتصير عصبة باخيها فقال (وكل من ليست) من الاناث (بذات فرض) بحال بان تكون من ذوى الارحام واخوها عصبة (كعمة) مع اخيها ابى الميت اوعه لابوين اولاب (او بنت عم) مع اخيها لابوين اولاب (فاقض بانها بالاخ) المذكور (لاتصير ذات اعتصاب) به فالمال كله اللاب اوالع او ابنه دونها (قاله الجهور) لورود النص فى البنيات مع البنين والاخوات مع الاخوة على خلاف القياس وكذا الاخت او بنت الاخ لاتصير عصبة بابن الاخ ولما كان فى كلام بعضهم ما يوهم خلاف ذلك نبه عليه بقوله (وفى كلام البعض) وهو صاحب المجمع وصاحب الخيمة و الله المنات والاخوات لابوين فرضهن سقط بنات الابن والاخوات لابوين فرسافل المعلمة في المعلمة المعلمة و المعلمة و الوبه في المعلمة و المعلمة و الوبه و الوبه و المعلمة و الوبه و

يعصبهن ويكون الباقى للذكر كالانثيين كذا فىالمنح قال فىالدر وفى اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بان ابن الاخ لايعصب اخته قال فىالرحببه

وليس أن الأخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في الذيب انتهى (وبعضهم) من شراح السراجية (قدحاء بالعجيب) حيث صرح بأن الآخت لاب المحجوبة لها الباقى مع ابن اخ عصبة ﴿ وقاسه ايضا على ﴾ مسئلة (التشيب) الاثنة في الحجب وهي ماذكر فيها النات مختلفات الدرجة لأنها مدقتها وحسنها تمل الإذان الى استماعها فشبهت تشبب الشاعر القصيدة بذكر اوصاف النساء فيها لتحسينها (وقال فيه) اىفياذكره (عز) اىقل (تصريح) من العلماء (ما)ولما كان ذلك مخالفا لماصر حواله اذ ليست ذات فرض وقاسها على غيرها مع امتناعه في هذا الفن كمام وصفه بكونه محسا وقال (وذاك سهو ظاهر فانتبها) اصله انتبهن قلت وقديجاب عن المجمع والتنوس بان قولهما مواز و نازل صفة ابن ابن فقط بدل علمه ان الاخ لا يصبح وصفه بالنزول لما مهانه لايطلق على انهالاخ انه اخ فتنبه ولما انتهى الكلام علىالنوع الثاني شرع فيالثالث فقال (العصبة مع غيره) والفرق بين الباء ومع انالباء الالصاق فتفدد المشاركة فيحكم العصوبة نخلاف مع فانها للمقارنة ولوبلامشاركة كقوله تعالى (وحملنا معه اخاه هرون وزيرا) وقيل الباء للسبيبة ومعشرطية فالاخ ونحوه سد العصوبة تخالف المنت اذ من لس عصة لا يعص غبره بل الشارع جعل وجودها شرطا فدخلت كلصلة فها مناسبالها (والاخت) ولو متعددة (مع ننت) الصلب واحدة ايضا فاكثر (و) كذا مع (ننتالان) وان سفلت كذلك وكذا مع بنت وبنت ابن ﴿ ذات اعتصاب مع غير ﴾ لقول الفرضين احملوا الاخوات مع البناتءصبة وقيل هوحديث والمرادمن الجمعين هنا الجنس واذا عبر الناظم بالمفرد والمراد بالاخت التي لغير ام ولذا قال(اعني) اي اقصد بالاخت التي تصير عصبة مع الغير (من) تكون (للابوناواب) واشار بقوله مرتبا الى انهما لامجمعان بل التي لابوين محجب من لاب ثم عمم ذلك بقوله (ذوى الابوين) من العصبات (مطلقا) ذكرا كان أوانثي (قد حِباً ﴾ الالف للاطلاق اي منع من الميراث من لاب وحدف المفعول لدلالة ما قبله علمه والحاصل كما في اصله أن ذا الابوين من العصبات مطلقا مقدم على ذي الات حتى وان الاخت لابوين اذا صارتءصبة مع البنت اوينت الابن محجب الاخ لاب انتهى اى تمنعه من الباقى بعد النصف وتاخذه الشقيقة دونه وان

كان عصبة ننفسه لقوة قراشها بادلائها الى الميت بجهتي الآن والام تخلافه وعليه الجمهور لقول على رضي الله تعالى عنه قضي رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم اناعيان بني المهتوارثون دون بني العلات رواه الترمزي وانماحه وعلامة الذكور فيالحديث تدل على ترجعهم دون الآناث لأنها وان تناولت الأناث عند الاختلاف لمتناول المنفردات لكن الحقن مهرمدلالة المساواة في قوة القرابة ﴿ تنبيهان ﴾ الاول لوكان مع البنت اخت ومعها اخ يساويها ورثت معه تعصيبا بالغير فيكمون الهانصف مالاخيها لامع الغير حتى يكمون الباقى بينهماسوية إلان تعصيمها بالبنت ضرورة لعدم التمكن من حظ نصيب البنت بالعول بسبب فرضاً لاخت ويعسر اسقاطها ولاحاجب نخلاف تعصيبها بالاخ * الثاني العصوبة قدتؤثر فياصلالاستحقاق كبنت الن والن النمع لنتين اذلولاعصوبتها لسقطت وقد تؤثر في النقصان كبنت وابن وقد توثر في الحرمان كبنت ابن وابن ابن مم بنت وزوجوا بو منوقد لاتوثرشيئا كبنت وبنت ابن وابن ابن ولابتصور تأثيرها بالزيادة وننمه واعاران الاخوة ثلاثة اصناف سوالاعيان وهم الاخوة والاخوات لابوين وينوا العلاتوهم هم لابوبنو الاخيافوهم هم لام﴿ عصبة ولدالملاعنة وولد الزنا ﴾ هي من العصبة النسبية لكن ذكرها فيذيلها بترجة على حدة لانها من جهة الام فقط (وعاصب اللمان) ايعصبة الولد الذي وقع بسببه اللعان (مولى الام) فقط فيرث امه وترثه دون الاب كشفص لااب ولاقرابة لهمن جهة والمراد بالمولى مايم المعتق والعصبة ليم ما لوكانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم (كذاك اولاد الزنا في الحكم) المار فلو ترك احدهما بنناواما فللبذت النصف وللام السدس والباقى يرد عليهما ولاشئ للاب كان لم يكن لكن يفترقان فيمسئلة واحدة وهي انولد الزنا يرث من توأمه ميراث اخ لام وولد الملاءنة مبراث اخ لانوبن كما في الاختيار وعليه اقتصروا هنا وقد جزم في الدر المختار آخر باب اللعان بأن ولد الملاعنة برث من توامه ميراث اخلام ايضا وعبارة البحرهناك وفيشهادات الجامع ولدت توامين فنفاهما ومات احدهماعن امه واخيه واخ منها فالسدس لها والثلث لهما والباقى ىرد كاولاد العاهرة لانقطاع النسب وفيهااختلاف يعرف في موضعه انتهى ولمار من نبه على هذا فيهذا المحل وظاهر اقتصارهم على الاول ان عليه المعول فتأمل ثم رأيت فىفرائض شرح الهداية المسمى معراج الدراية قال انهما عندنا وعند الشافعي واحد والجمهوركالاخوىن لام وقال مالك كالاخوىن لاب ثم ذكر الدليل والتفاريع فراجعه واما الولد

المشترك نسمه من الامة بان كانت بين اثنين فاتت يولد فادعماه مها فهو بينهما برث من كل ميراث ان كامل و بر ثانه ميراث اب واحدواقرباء كل منهما منسبون البه مجهة أبوة كاملة ويشارك بعضهم بعضا في ميراثه فكانهم أقرباء أب وأحد وأن مأت احدهما فهو للباقي منهما برث منه ميراث اب كامل قاله الملا آن ووقع هنا في نسخ الاصل سوى ماكتب عليه العلائ الطرابلسي مانصه والاب مع البذت صاحب فرض وتعصيب والمنا ب ذكره في العصبة منفسه ولكن تعرض له الناظم هذا تبعاً له وترجه بقوله (تنبيه) لانه علم ممامر فقال (ذوالفرض والتعصيب قل) لمن اراد معرفته هو (اب وجد) فان كلامنهما يكون صاحب فرض وتعصيب فيرث مهما تعصيباً وذلك (مع منته) اى الميت (او منت امنه) نقطع الهمزة (ورد) ذلك في النص فالفرض في الاية والتعصيب محديث الحقوا والحاصل ان للاب والحد ثلاثة احوال الفرض المطلق وهو السدس مع ولد أو ولد أن والتعصب المطلق عند عدمهما والاثنان فيمسئلتنا ولما فرغ من العصبة النسيبة شرع في السيسة فقال ﴿ عصبة مولى العاقة وهي آخر العصبات ﴾ وانما كانت كزاك لكون الاولى حقيقية والثانية حكمية وفيه تنيه على تقدمها على ذوى الارحام ايضا (مولى العتاق) عدل عن التعبير بالاعتاق ليشمل عتق القريب عليه كامر (اخر في العصبة) اي جنسها وليس ذلك خاصا بالذكور بل إكذلك الانثي لهاذي المرتبة ، ثم المعتق يرث من معتقه سواء اعتقه لوجه الله تعالى او الشيطان اوبشرط ان لاولاء عليه او بجمل أو كتابة أو استبلاد أو تدبير كمالو دىره فارتد ولحق وقضى به يمتق المدبر و كذا ام الولد لانه صار ميتا حكما فاذا جاءالسيد مسلما فالولاء له وقد شمل قوله مولى العتاق عصبه المعتق لكن ربما بتوهم عدم شموله فلذا صرح مه تبما للاصل فقال (عاصمه) اي عصمة مولى العتاقة (من بعد) أي له الولا، من بعده (في الترتيب كامضي بالنفس في التعصيب) أي على الترتب الماضي فيالتمصيب بالنفس وفيه اعمال المصدر المعرف المؤخر وتقريه كون الظرف بمايك فمدرائحة الفعل والحاصل انه ان لمبكن مولى المتاقة موحودًا فالولاء بعده لاقرب عصبته النسيبةاعني الذكور على الترتيب المذكورفي العصبة ينفسه فجزؤه وان سفل اولى عيراث العتيق من اصله وان علائم اصله وان علا ثم جزء ابيه ثم جزء جده نقدم ذوالابوين علىذى الاب كاس فىالنسبية ولا ولاء للاناث من ورثة المعتق فليس في السببية عصبة بغيره ولامع غيره كما افصح به بقوله (ولم بجيُّ بالغير) متعلق بقوله (من معصب كذا ولا) من عصبة

(مع غيره في) التعصيب (السبي) فالعصبة السبية عصبة بالنفس فقط مخلاف النسيمة فانها ثلاثة اصناف كمام ثم ذكر ثلاث فروع تبعاللاصل فقال (فالميت) بَالْتَحْفَيْفُ(انُ)كَانَّ عَتَمَةًا لآخُرُو (خُلْفُ انُ) نَقَطُمُ الهَمْزَةُلْلْضُرُورَةُ(الْمُتَقَّ وخُلف (ايضااباالمولي) المعتق (كرم الحلق) ولم يترك عصبة نسبية والاصاحب فرض ﴿ فَالْمَالُ ﴾ كله عند ابى حنيفة ومجد وكذا الشافعي رضي الله تعالى عنهم ﴿ للان ﴾ بسيب (قرب النسب) فكما لايكون الآب مع الان عصبة فكذا لابرث بالولاء. معه (وخالف) الامام (الثاني) وهوا يو يوسف فحكم (بسدس) من المال (الاب) وما يقى للابن كما فى العصبة النسبية واعترض بان السدس هناك بالفرضية ولافرضية الآتي لان لونمامجب أن يليها الفعـل (الآب حد) صحيح (يلني) أي توحد فالمال كله (اللابن يعطى) عصوبة ولاشئ المجد اتفاقا وهو معنى قوله (مارأ ننا خلفًا ﴾ وهذه من المسائل التي ليس الجد فيها كالآب انفاقًا ﴿ وَ ﴾ الثالث (لو) ترك العتيق (معالجد) اى جد المولى (اخاللمولى) ايضا (فالجد بالمال) المتروك (جيما اولى) من آخي المولى على النرتيب المتقدم وهذا عنــدالامام (وخالفا) اى الصاحبان (فيه فقالا) يستوى الجد والاخ في الولاءو (نقسم) المال (عليهما) نصفين(واصله)اى هذا الخلاف (سيعلم) في باب الحجب هن ان الاخ هل برث مع الجدفونده الجد يسقط الاخ خلافا لهماو اما لمت المعنق فلاشي ُ لها في ظاهر الرواية وافتى بعضهم بدفعه لها لكن لابطريق الارث بل لكونها أقرب الناس اليدبل ولذي ارحامه بل وللولد رضاعا كاردعلى الزوجين فىزمانناكما فىالقنية والزيامي عن النهاية والاشباء واقره فىالمنم وسك الانهر قال في الدر المنتقى ولم ارفى زماننا من افتى بهذا ولا من قضى به وعلى القــول به فينبغي حوازه ديانة فليحرر وليتدىر (تنبيه) قال في السراجية ومن ملك ذارحم محرم منهعتق علمه ويكون ولاؤهلهذكره تتمسما لمباحث المصية السدية وحاصل ماذكروافي سانه ان القرابة الحقيقية ثلاثة قرسة ومتوسطة وبعيدة فالاولى قرابة ذى رجم محرم من الولاء اصلمة كالابوة والجدودة اوفر عمة كالمنوة فمن ملك احدا من أهلها عتق علمه اتفاقا بلا توقف على اعاقه خلافا للظاهرية والثانمة قرابة ذى رحم محرم غير الولاء وهم الاخوة والاخوات وبنوهم وان سفلوا والاعام والعمات والاخوال والحالات دون اولادهم وحكمها العتق عليه ايضا خلافا للشافعير جهالله تعالى والثالثة قرابة ذي رحم غير محرم كاولاد الاعام والاخوال

وحكمهاعدمالعتق عليه اتفاقاوالمراد بغير المحرم اي بسبب الرجم فلاشا فيمحرمية بسبب آخر كالرضاع والمصاهرة هذه ﴿ تَمَةً ﴾ ليحث العصية وقدم مافيها بمام الكن أعادها تبعا للاصل للتنبيه على مسئلة خلا فية (و) ذلك اندقدم انه (يأخذ العاصب) بنفسه (مهمافضلا) الالف للاطلاق (عن كلذي فرض) من النسبية والسببية (وان لم سبق) عنهم شيء سقطو (لا) شي اله واوكان شقيقا مع اخوة لام عندنا وذلك ﴿ كَرَأَةُ مَاتَتَ عَنِ الزُّوجِوامِ ﴾ اوجدة (واخوة لها) اى للمرأة الميتة (اشقا) بالقصر للضرورة والتعدد في الاشقاء غيرلازم في النصو ربل كوندذ كرا كاسيأتي (و) اخوة (لام) فيه ايط اوهو معس واصل المسئلة عندنا من ستة ﴿ فالنصف ﴾ اي نصف المال وهو ثلاثة يعطي (للزوج ويعطى ثلثه) وهو اثنان (لاخوة للام و) تعطى (هي) اي الام اوالجدة (سدسه) وهو واحد فقد استغرقت الفروض التركة (و)حينئذ ﴿ لَمْ يَكُنُ لَلاْخُوهُ الْأَشْقَا ﴾ العصبة ﴿ مَنْ ذَلَكَ الْمِرَاتُ قَطْعًا حَقًّا ﴾ ولا يشاركون الاخوة للام فىالثلث والصواب فىحقا الرفع لانه اسم يكن ولوحذف قطعما وقال حق حقالصهمو نصب الثاني حعلى المفعو لية المطلقة ﴿ وَهَكُذَا تَفْسَمُ كُلُ التَّرَكَةُ ﴾ بفتح الناء وكسرالراء ومجوز سكونها مع فتح الناء وكسرهاوهذا عندنا وهوقول ابى بكر وعراولاوعلى وابن عباس وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وقال عثمان وزيد ابن ابت رضى الله تعالى عنهما اولاد الابوين يشاركون اولاد الام في الثلث ويقسم بينهم سوية وهو قول عرآخرا لما قالله احدالاشقاء ياامير المؤمنين السنا ولدام واحدة وروى هب ان اباناكان حارًا أو حجرًا ملقى في الم فقال صدقت وشرك بينهم وقالذلك علىمافضينا بومئذوهذا علىمانقضي اليوم وهذا بفيدان الاحتياد لانتقض الاجتهاد وبه قال مالك والشافعي أيضًا ﴿ وَهَذَّهُ الْمُسْئَلَةُ ﴾ تسمى عند هؤلاء (المشركة) بفتم الراءاي المشرك فيها على الحذف والايصال توسعاوجوز بمضهم الكسر محازا عقليا وتسمى ايضا الحماريةوالحجرية واليمية لمام وانماصور المسئلة لتعددالاخوة للام اذلوكان واحدا الفضل سدس للعصبة وكوزالشقيق ذكرا اذلوكانانئي لفرض لها النصف وعالت اوكان مدله اخلاب لسقط بالاجاع ولم تكن مشركة ﴿ باب الحجب ﴾ إتى مه بعد سيان الوارثين من ذي فرض وعصبةلان منهم من يحجب بالكلية اوعن سهم مقدر الى اقل منه وهولغة المنع واصطلاحا منعمن يتأهل للارثباخرعا كانادلولاه فخرجالكافر والقاتل وشمل كلانوعي الحجب لان ائمتنااصطلحوا على تسمية ماكان المنبع لمهني في نفسه ككونه

رقيقا اوقاتلا محروما وماكان لمعنى في غيره محجوبا وقسموا الحجب الي حجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالكلية لوجود شخص آخر وحجب تقصان وهو حجبه من فرض مقدر الى فرض اقل منه اوجود اخرثم أعلم انالاول (و) هو (الحجب بالحرمان قالوا منتف فيحق ستة) ثلاثة من الذكور وثلا ثمة من الاناث (فحقق) ماقلوه (واعرف) وهم (الاب والان كذا مخط الناظم بالواووالصواب ابدالهابثم ليستقيم الوزن (والزوجان والام والبنت ﴾ والا خصر الابوان والولدان والزوجان فهـؤ لاء لايحجبون حرمانا اجاء محال ولذا ابد الانتفاء بقوله (مدى الازمان) نعم محرمـون بالقتل ونحوه كام وان الثاني (و) هـو (الحجب نقصانا تراه اختصـا) الالف للا طلاق (بخمسة) ليسوا من العصبات اذلا وجـودله بينهم لان ماياخذه العاصب منالباقي اوالكلحقه ابتداء لابطريق النقص عزاجةمساويه في الدرجة (جاءت) هذه الحسة (فخذها نصا) حال من فاعل جاءتاي منصوصة وما بينهما اعتراض اوتمينز نسبة اوحال من المفعول احدها (الام) كذا بخط الناظم والصواب طرح ال وهذه تحجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او العدد من الاخوة والاخـوات (و) ثانيها (بنت ابن) محجب بالصلبية من النصف الى السدس (و) ثالثها (اخت لاب) محجب بالتي لابوين كالتي قبلها (و) رابعها (الزوج) من النصف الى الربع (و) خامسها (الزوجة ذات الحسب) من الربع الى الثمن بالولد او ولد الابن فيهــا كامر مفصلا وبيان هذا النوع الثاني من زيادات الناظم عن الاصل (و) اعلم ايضًا انماعدا الستة المنتفي فيهم الحجب عصبة كاناوذا فرض (بحجبالابعد) منهم (كابنالابنباقرب) منه نسباونونه للضرورة (كابن رفيع الشأن) بالهمزة وكالاخ وابن الاخ والم عم وابن العم (كذاك ذو القرابة الواحدة)كالاخ لاب يحجب (بذي القرابتين) وهو الاخلاوين وكالعم لاب بالعم لابوين (حكم) الله محكم (القوة) في القرابة عند التساوي في الدرجة وفيه اشارة الى انه عند عدم التساوى لااعتبار لها بل يعتبر قرب لدرجـة كام (وكل من مدلي) من الادلاء وهو لغة ارسال الدلو في البئر استعير الار سال مطلقا اي برسل قراسته الى الميت بسبب او بلصقة (بشخص) فانه محجب به و (لابرث) ذلك المدلى (مع) وجود (ذلك الشخص) المدلى به سواء كان عصبة كابن ابن مع ابن اوصاحبي فرضكام ام مع ام او مختلفين كام اب معه (وهذا) الحكم (ان

(0,0)

ورث) ذلك الشخص المدلى له وهذا الشرط من زياداته على الاصل اذلوكان محرومًا لم عنع بلهو كالمعدوم (الا) الآخوة والآخوات (فروع الام)فانهم (مداون مها)الي الميت (وياخذون الارثفرضا معها) قبل لعدماستحقاقها جيع التركة بجهة واحدة ٣ و بردعليه الجدة مع الام فانها كذلك بل العلة عدم أتحادالسبب اذارث الامبالاموة واولادها بالاخوةلانه يشترط لحجب المدلى اتحاد الجهة اواستحقاق الواسطة كلالتركة فتحجب الجدةبالام للاول والاختبالات للثانى والجدمه لهماوقدا نتفيافهانحن فيهو لمافرغ من سان نوعى الحجب شرع في سان من بحرى فيه ذلك فقال ﴿ فصل في حجب الآخوة ﴾ قدمهم على غيرهم لفضلهم ذكورة (و تحجب الاخوة) ذكورا كانوااوانا الابوين اولاب اولام (بالابناء) بالمد (وفرعهم) الذكور (ايضا وبالاباء) اجاعا (كذاك) تحجب (بالجد الصحيم بروى)ذلك عن الصديق وغيره من الصحابة والنابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمين وهـذا الحكم (على الصحيم) من الاقوال (وعليه الفتوى) خلافالهما حيث قالامن كان من الاخوة لام محجب به ﴿ وَمَنْ يَكُنْ ﴾منهم ﴿ الْحَيْرُ أَمْ ﴾ بأن كان لا يو بن اولات (قاسما) بالف الاطلاق الجد (ابالاب)باشباع حركة الباء الموحدة من الثاني للضرورة واونكره كان اصوب (وان علا عندهما) وهومذهب زيد ان أبت رضي الله تعالى عنهو به اخذ زفر والحسن والأئمة الثلاثة ولما كان قول الامام هوالمفتي به عندنالم يتعرض لبيان المقاسمة على قولهما ولندكره باختصار تُمَّا للاصل * فنقول الجد مع الاخوة حين المقاسمة كاخ وأحد فيها ازلم تنقصه المقاسمة ممهم عن مقدار الثلث عند عدم ذي الفرض وعن مقدار السدس عند وحوده وله في الأولى أفضل الأمرين من المقاسمة ومن ثلث جيم المال ، وضابطه اندان معددون مثلمه فالمقاسمة خيرله او مثلاه فسيان او اكثر فالثلث خبرله . وصور . الاول خس فقط جدواخ * او اخت * اواختان * اوثلاث اخوات * اواخ واخت والثاني ثلاثة جدواخوات اواربع اخبوات اواخ واختان والثبالث لاينحصر وله فيالثانية بعد اعطاء ذيالفرض فرضه من افل مخارجه خبرامور ثلاثة القاسمة كزوج وجد واخ الزوجالنصف والباقى بين الجد والاخلالدخيرله وثلث البلق كجدة وجد واخوين واخت المجدة السدس والمجد ثلث الباقىلاند خيرله منسدس الكل والمقاسمة وسدس الجميع كجدة وبنتوجدواخو نالمجرة « ٣ » قوله بجهة واحدة قيد به لئلابرد أنها تأخذ الجميم اذا انفردت عن ذي فرض وعصبة لانها تسمحتي بعضه بالفرض وبعضه بالرد

السدس وللبنت النصف والجد السدس لأنه خيرله واعلم أنديعد ولدالاب على الجد في القسمة اضرار اله فاذا اخذ الجد نصيبه كان الباقي لمنكان لابو بنالذكر كالانثيين وبخرج ولد الاب خائبا منالبين ومثله كثيرة كجد واخ لابون واخ لاب استوى الثلث والمقاسمة الحجد الثلث والباقى للشقيق ويمضىالأخلابخائبا ولوبدله اخت لاب فهي من خسة الحجد خسان والباقى الشقيق وتخرج الاخت خائبة الا اذاكان في المسئلة شقيقة واختان لاب مثلا فللجر سهمان والشقيقة سهمان ونصف والباقي لاولاد الاب ولوكان فيهذه المسئلة اخت واحدة لاب تعــد على الجد ولم يبق لها شيء ثم اعلم از زيدا رضي الله تمالى عنه لم يفرض للاخت مع الجد ابدا الافىالاكدرية وهي زوج وجد وامواخت لأبوين اولاب اصلهامن ستة وتعول لتسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب الاخت سلغ اربعة تقسم على الذكر كالانتيين اذ المقاسمة ح خير له فتضرب عدد رؤس المنكسر عليهم وهو ثلاثة فى تسعة تبلغ سبعة وعشرين ومنها تصمح للزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللام ستة والحجد معالاخت اثنا عشر تقسم على بْلاثة الحجد ثمانية ولـلا خت اربعة ولو مكان الاحْت اخ سقط ولا اكدرية وكذا لوكان في المسئلة إختــان لعدم العول ويبتى لهما سهم وسميت اكدرية لإنهاكدرت عـلىزيد رضى الله تعالى عنه مذهبه من ثلاثة وجوء العول والفرض للاخت وجع الفرضين وهي من المتشابة التي يعايا بهافيقال ورثة اربعة اخذ احدهم « ١ »ثلث المالوالثاني ثلث الباقى والثالث ثلث ما يبقى والرابع الباقى اويقال اخذ احدهم جزأ « ٧٠ من المال والثانى نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزئين والرابع نصف الاجزاء وفي المحيط وغيره قال مشايخنا لولا هذه المسئلة لكان أصح الاقاويل بعدقول أبى بكر قول زيد رضى الله تعالى عنهما وقد قال أبن عباس رضى الله تعالى عنهما الابتق الله رُيد يجمل ابن الابن ابنا ولا يجمل اباالاب 'بأفلـ ذا كان الفتوى على قول الامام الاعظم كماهو قولاالخليفة الاقدم منغير تردد فىذلك فافهم وكذا فى السراجية

د ١ ، قوله اخذ احدهم ثلث المال هوالزوج اذله ثلائة من تسعة والثانى وهوالامله اثنان وهو ثلث الباقى الذى هوالستة والثالث وهوالاختله ثلث الباقى والرابع الجدله ما يبقى منه

٧ > قوله اخذاحدهم جزأ وهوالجدادله بعدالضرب اوالتصحيم ثمانية والثانى الاخت تأخذ نصف الثمانية والثالث الاملها ستة وهى نصف الجزئين والرابع الزوجله نصف الاجزاء الثلاثة وذلك تسعة منه

وانةل مصنفها فيشرحها كالمسوطوالمحتبي ازالفتوي علىقوله ولماذكرالخلاف في حجب الأخوة لغير امذكر من تحجب به ولد الام اجاعا زيادة على الاصل فقال (واخوة للام) ذكوراكانوا اواناثا (محجوبونا) الالف فيه وفي الضرب للاطلاق (بستة) الفار (بالاب والبنينا) وان سفلوا (كذاك) محجمون (بالبنت و بنت الان والجد بالاجاع فيهم) اى فى الاخوة لام اوالستة المذكورين (اعني) اى اقصـــد الاجاع فيهم (حجب بنات الان وتعصيبهن) وحاصل حكمهن انه اذا استكملت منات الصلب الثلثين سقط منات الابن الا ان يكون فى درجتهن اواسفل منهن غلام فيعصب منكانت محذائه وكذا من فوقهان لمتكن ذات سهم ويسقط من دونه في الدرجة وهذا منى قوله (ثم البنات الثلثين) مفعول حوت (انحوت فبنت ابن الميت) نقطع همزة ابن وجمحفيف اليــاء (قطعا سقطت) فلاشي لها لأنه لم سق معهما شي من حق النات (الااذا ما كان ﴾ معها ﴿ في حذاتُها ، اي في درجتها ﴿ ابن ﴾ يعني ابن انسواء كان اخاها او انعها كنتين وينت ان وابن ابنه او ابن غيره فالباقي عن البنتين بين البنت والان (او) كان معها (ان ان دونها) اى اسفل منها بدرجة اواكثر وهذا الشطر الثاني مختل وزنا بعيد معنى فالوجه الداله تقولنا غلام او اسفل من ورائما (فانه) والحالة هذه (من معه) مفعول لقوله (يعصب و) من ﴿ فُوقَهُ ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْهُ أَي ويعصب من فوقه أحم أن ننت الآن تصير عصبة بابن فى درجتها مطلقاسواء كان اخاها اوابن عمها وسواءاستكمات البنات الثلثين اولا وعندبعض المتأخرين لايعصب من فوقه (و) امامنكانت (دون ذاك) الابن فانها (تحجب) مه (والشرط)مبتدأ (في من) كانت (فوقه في الحكم) المذكور (بان ترى) خبر والباءزائدة أي الشرط في تعصيب الان من فوقه كونها (ليست بذأت سهم) فانها تأخذ سهما ولاتصير به عصمة بابعة لمن هو اسفل منها مثاله منتان و منت أن وأن أن أن فالباقي عن البذين بينهمـــا للذكرمثل حظ الانتمين عندالجمهور وتختصبه الذكر على القول المار واوكانت لنتواحدة والمسألة محالها اختص به ولم يعصب لنت الابن اتفاقا واعلمان اولادان الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع اولاد الصلب فيأتى فهما ماتقدم وهكذا حكم كل درجة الزلة مع درجة عالية ثم اعلم انهم ذكر واهنامسائل مع تصحيحها وتقسيمها وسموهاتشييا كامروجهه ونشير الى نبذة من ذلك فنقول او ترك ثلاث بنات ان بعضهن اسفل من بعض وثلاث سنات النابن آخر كذلك وثلاث سنات النابن الخر

•	. 1		
ميـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الصوره	اعتماده ا	ואו

ابن فريق أالث	ابن فریق انی	ابن فريقاول
ابن	ابن	ابن بئت
ابن	ابنينت	ا بن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابنينت	ابن بنت 🚽 💮	
ابن بنت		

فالعليامن الفريق الاوللا وازماا حدفلها النصف اقيامها مقام نت الصلب والوسطى منالفريق الاول توازيها العليا منالثاني فيكون لهماالسدس تكملة الثلثين ولاشئ للسفليات الاانيكونمع واجدةمنهن غلام فيعصبها ومن محاذبها ومن فوقهما نمن لاتكون صــاحـة فرض وتسقط السفليات وسان ذلك مستوفى مذكور في الشرح وشروح السراحيه (حجب الاخوات لاب وتعصيهن) عقبه لبنات الابن لابن حكمهن مثلهن فحانه اذا استكمل الاخوات لابو بنالثلثين سقط الاخوات لاب كماقال (والاخوات) لابوين (كالبنات) الصلبيات هذا احال فصله بقوله (اناتت) حق التعبيراتين وكذا اخذت المعطوف عليه حقه اخذن بنون النسوة (وفرضهن الثلثين) بدل مماقبله الذي هو مفعول لقوله (اخذت) وقوله (فتسقط) جواب الشرط وصيم قرنه بالفاء لكونه مضارعا مثبتا والحاصل ان استكملت الاخوات الثلثين تسقط الاخوات (اللاي اتين مناب) لان حقهن في الثلثين ولم سبق منه شئ (الا اذا ما كان) معهن (من معصب) لهن فيكون الباقى بينهم للذكر كالانثبين ﴿ وَهُو ﴾ اى المعصب المذكور ﴿ اخْ لهن لاب) لايعصبهن غيره كالاخوات لابوين بشرط ان يكون (ساواهنا) في الدرجة (كما) يعلم مما (مضى) في بحث العصبة بالغير (الأنازل عنهنا) الاات فيه كالتي قبله للاظلاق (فليسابن الاخفي التعصيب) لمن معه في الدرجة من اخت اوبنت عماولمن فوقه (كابن ابن) بقطم الهمزة في الثلاث (جاء في) مسئلة (التشبيب) السابقة حيث عصب من معه مطلقا ومن فوقه وأعادذلك لارد على من قاسه عليهما كامر مبسوطا (حجب الجدات) آخر هن الطول الكلام علمهن (وكل جدة) صحيحة من جهة الاماوالات (بام) للمت محجب اجاعا (و) الجدات (الابوات) خاصة دون الاميات (يسقطهن الاب) ايضاكما

(سقط)

يسقطن بالام وهذا عندنا كالمالكية والشافعية واحدى الروايتين عن احد والمشهور عنهارثهن معه خلافالمافي شرح ابن الكمال ثم الصواب في انشاد البيت هكذا وكل جدة بام احجب . والابوبات احجبن بالاب

(كذلك الجد) اى يسقط الأبوبات به ولكن اذاكن من قبله فلذا قال (سوى ام الاب وهكذا المالاب) فانها لاتسقط به (وان علت رتبتها فى النسب والادلاء ولكل منهما تاثير بل ترث معه والاصل انهاهنا معنيين اتحاد السبب والادلاء ولكل منهما تاثير فى الحجب فبنات الابن يحجب بالصلبيتين لاتحاد السبب اعنى البنتية مع عدم الادلاء فقط وبالام لاتحاد السبب فقط والحدة المدلية بالاب تحجب به لوجود الادلاء فقط وبالام لاتحاد السبب فقط والتي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام المعنيين و تحجب بالام لوجودهما واعلم ان الحد ترث معه واحدة ابويد وهي ام الاب اومن فوقها كام ام الاب اومن فوقها كام ام الاب بهذه الصورة فوقها كام ابى الاب بهذه الصورة فوقها كام ام الاب بهذه الصورة

<u>ث______</u>ه

اب ام ام

اب ام اب ام اب ام

اب ام اب ام اب ام اب ام

فغي هذا المثال ممان جدات محاذيات الاربعةالتي ذكر ناهن وارثات وقدمنز ناهن بالاجر والاربعة لا وتمام ذلك في المطلولات وأما المتفاوتات فقد نبه على حكمهن نقوله (بكل) جدة (قربي) منهن سواء كانت من قبل الام اوالاب (كل) مفعول مقدم ای کل جدة (بعدی) مطلقا ایضا (فاحم) متعلق الظرف قبله (وارثة) كانت القربي (اولا) وارثة بل محجوبة فانها تحجب البعدي وذلك كمن مات عن أبو(الملاب) وام أم للام فانام الاب وأن (به)اى بالاب (غدت محيوبة في الحكم) لادلائها به فانها (حاجبة لام ام الام) لانها اقرب منها وهو الصحيم عندنا كالحنابلة وعليه المتون وقيل لأنححهابل لها السدس وهو رواية عنالامام واعلمان الجدودة لاتناتى فىالدرجة الاولىواعا فيها آب وام ولكل منهما ابواموان الوارثمن الجدات في كل درجة بقدر العدد المسمى تلك الدرجة ويسقط من عداهن فالوارث في الرابعة اربع وفي الخامسة خِس وهكذا وطريق معرفة المراتب ان تأخذ لكل جدة درجتين كتضعيف بيوت الشطريج فللجدة الأولى الواقعة في الدرجة الثانية مُنتان ام أم الميتوام البه وللثانية اربعة جدتا البه وجدتا امه وللثالثة ثمانية وهكذا كام تصويره (وانتجد ياصاح جدتين)صححتين في درجةواحدة لكن (احدهما ذات) قرابة واحدة كام ام الاب فقط والثانية ذات (قرابتين) كام ام الام وهي ايضا ام ابي الاب بان زوجت امراة ان النهابينت بنتهافولد بينهماولدفهذه المرأة جدته لابويه وصورة المسئلة مد____

> ام ام اب اب ام ام

(فالمال بينهما على) اعتبار (الابدان) والجهات اى يكون (مقسما) والصواب في انشاد البيت هكذا فليقسم المال على الابدان بينهما (بالنصف عند الثانى) الامام ابى يوسف رجهالله تعالى وبه قال مالك والشافى وبه (ذات جهتين ذات جهة) جزم في الكنز فكان هو الراجح كافي الدر المنتق وان اقتضى صنبع

الاصل خلافه ولذا خالفه الناظم وعند مجد رجهالله تعالى ائلانًا باعتبار الجهات وهوقول زفر وانعا عناه للثانى فقط لماذكر السيد قدس سره قال السرخسى لارواية عن ابى حنيفة رجهالله تعالى في صورة تعدد قرابة احدى الجدتين انتهى لكن صرح في المجمع وتبعه في الننوير بان اباحنيفة رجهالله تعالى معابى يوسف فلذا قال (ايضا) كانقل عن ابى يوسف نقل (عن الامام) ابى حنيفة رجالله تعالى (باسميرى نروى) ذلك النقل عنه ايضا. (عن) صاحبى المجمع والننوير) ثم التقييد بذات قرابتين اتفاقى لامكانها في ثلاث فاكثر كان زوجت تلك الرأة السابقة ذلك الولد ايضا بنت بنت اخرى لها فولد بينهما ولدفهى امام ام ام ام ابيه وام ابى ابى ابى ابيه وتكون الثانية ام ام ابى الاب عذه الصورة

ذات ثلاث جهات ذات جهة

والسدس بينهما نصفان عند الشاني اوارباعا عند الشالث (حكم المحروم والمحجوب) في انهما هل يحجبان املا وذكر المحروم لانه يحجب نقصاناعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وهو كامر من منع من الارث لمعنى في نفسه بان قام به احد الموانع الحسة الني هي القتل والرق واختلاف الدين والدار والردة (واعلمبان القول في المحروم بالقتل) مباشرة (ونحوه) محام (فكالمعدوم) يعنى حكمه كالمعدوم في انه لا يحجب غيره مطلقا لاحرمانا ولانقصانا ولواقرب من غيره لعدم الاهلية وهوقول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجعين وعجز البيت مختل وزنا وفيه ادخال الفا في الخبر وصوابه ان يقال بالقتل اوسواه كالمعدوم (وليس) المحروم (كالمحجوب) متعلق بحذوف حال من فاعل قوله (حاجبا) وهو خبر ليس والاظهر ان يقول وليس كالمحروم محجوب لان حكم المحروم علم فالمعنى ان المحجوب ليس كالمحروم فيا قدعلته بل يحجب غيره (كالو كان جدة) قربى فانها يحجب بالاب مثلا و تحجب المعدى كامام الام (كاتقدما)

في قوله بكل قربي البيتين وهذه) الجدة (حاحية) حيا (حرمانا وقديكون) المحجوب (حاجبا نقصانا كاخوة)اواخوات مطلقا فانهم (بالالمحجوبونا) الالف الاطلاق (و) مع ذلك (هم لثلث الام) لوكانت معهم (حاجبونا) الالف للاطلاق ايضا اي محجبونها منهالي السدس فقد حجب المحجور بقسمي الحجب مخلاف المحروم عندالجمهور ﴿ باب العول ﴾ هوضد الرد كايأتي فالمسائل اقسام ثلاثة عادله وعاذله وعالله اىمنقسمه بلاكسر اوبالرد اوبالعول وهولفة الارتفاع والغلبة والميل واصطلاحازيادة السهام على مخرج الفريضة كإقال (وانتجد زيادة في المسئلة) نا شئة (من السهام) اي سهام الفريضة على مخر جالفريضة المسمى باصل المسئلة (فهي قطعا عائلة) اي مرتفعة الى عدد اكثر من المخر جليد خل النقض على كل منهم. بقدر فريضة كنقض ارباب الديون بالمحاصة (وسبعة مخارج الاصول)اي اصول المسائل المأخوذة من مخارج الفروض الستة المقدرة انحصرت في سبعة لان مخارج الفرائض المذكورة خس وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية لانخرج الثلث والثلثين واحد والاختلاط بينالنوعين نقتضي مخارج ثلاثة وهي ستة واثنا عشر واربعة وعشرون لكن الستة من تلك الحمسة سقى اثنان فالمجموع سبعة ثم هذه السبعة (اربعة) منها (ليست بذات عول) بالاستقراء (وهي الاثنان والثلاثة التالية) مختل وزنا وصوابه اثنان مع ثلاثة هي تالية (ورابع وضعفها) اي ضعف الاربع (الثمانية) بدل (وما بقي) من السبعة (يعول وهو) ثلاثة (أثنا عشروضعفها) إربعةوعشرون(و)نصفها (ستة) واحترز نقوله(كاشتهر)عن زيادة بمضهم اصلين آخرين شاءعلى قول زيدرضي الله تعالى عنه وهما ثمانية عشروستة وثلاثون وزيادة بعضهم على العائلة رآبعاوهو ثلاثة قال أنها تعول لاربعة كاستعرفه فستة قدمها لأنهااول المراتب العائلة (تعول بالاستقرار) اربع عولات متوالية (لعشرة) اللام يمنى الى كقوله تعالى كل بجرى لاجل مسمى والغاية داخلة (شفعا انت)تلك الإعداد الزائدة على الستة التي تضمنها قوله لعشرة ﴿ وُوتُرا ﴾ فهما منصوبان على الحال من فاعل اتت او المعنى اتت او المعنى اتت الستة في الارتفاع الى العشرة حال كونها شفعا ووترا اى سعةو عمانية وتسعةوعشرة وحاصله أنها تعول باجزائها الاربع التي لاكسر فيها وهي السدس والثلث والثلثان والنصف فتعول اسبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية كهؤلاءوام ولتسعة كهؤلاءواخلام ولعشرة كهولاءواخ آخرلام (وضعفها) اى السَّة وهوالاثنا عشر يعول (لسبعة وعشرة) اى الىسبعة عشر على توالى

الافراد (وترا ، عولا (ثلاثًا فدغدت مشتهرة) فتعول لثلاثة عشر كزوجة وشقيقتين وام ولخمسة عشر كهؤلاء واخ لام واسبعةعشر كهؤلاء واخ آخرلام وحاصله أنها تمول بزيادة نصف سدسهاو بربعهاو بسدسها وربعها (وضعف ضعفها) اي الستة وهو الاربية والعشرون (يعول اعولة (واحدة)الي سبعة وعشر بن فقط عند الجمهور بزيادة ثمنها كما قال(وهذه بالثمن جاءت زائدة) كافي المسئلةالمنبرية وهي امرأة وانوان وينتسان سميت بذلك لان عليسا رضي الله تعمالي عندكان على منبر الكوفة بقول الحمدلله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بماتسعي واليه المآب والرجعي فسال عنها حينئذ فقال من رويتها والمرأة صارتمنهاتسعا ومضى فيخطبته فتعجبوا منفطنته وعند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تعول بسدسها ايضاالي احدى وثلاثين نناء على مامر من ان المحروم عنده مححب نقصانا كزوجة وأم وشقيقتين واختين لام وابن محروم فعنده للزوجة الثمن ثلاثةوللام اربعة وللشقيقتين ستة عشر وللاختين لام ثمانية وتسمى ثلاثينية ابن مسعودوعندنا اصلها من اثني عشر وتعول لسبعة عشر ، مهمة «العول زيادة في السهام نقصان من الانصباً وطريق معرفة مقدار ماينقص العوُّل من نصيب كل وارث ان تنسب سهام العول الى مجوع اصل المسئلة بعولها فماكان اسم النسبة فهو القدرالذي نقص من نصيبه فلو عالت الستة لسبعة مثلاكزوج وشقيقتين فالعول بسهم زائد فانسبه الى السبعة يكون سبعاوذلك مقدار مانقص فالعول من نصيب كلوارث قبل العول فكان للزوجقبله نصف كامل نقص فيه العول سبعة فصار لهنصف الانصف سبعوذلك ثلاثة اسباع وكان للاختين ثلثان كاملان فنقص سبعا فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك اربعة اربعة اسباع وان نسبت السهم الزائد الى الاصل قبل العول كان الزائد قدر مانقص العول من نصيب كل بعد العول فيكون فيهذه الصورة سدســـا لان الزائد سهم ونسبته الى الاصل قبل العول وهو ستة سدس فينقص من نصف الزوج بعدالعول وهو ثلاثة اسباع قدر سدسها وهو نصف سبع وينقص من ثلثي الاختين بعد العول وهما اربعة اسباع قدر سدسهاوهو ثنثًا سبم وقس على ذلك (باب الرد) هولغة الرجوع والصرف واصطلاحا صرف الباقي عن الفروض اواستحقاق عصية غيرمستفرق علىذوى الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم عصبة مستغرق فخرج بالنسبية احد الزوجين وشمل الحد مالوكان العاصب مستحقا لبعض الباقى كزوجة وبنت ومعتق الثلث فإن الباقي من الفروض وهو ثلاثة يستحق منه المعتقسهما بقدر

عتقه وبرد السهمان على البنت فقط ولما علم أنه ضد العول استغنى به عن ذلك تبعاً لاصله فقال ﴿ اعلم بأن الرد ضد العول ﴾ لانهما لامجتمعان وعكمن ارتفاعهما بان تكون عادلة وقدم أن العول زيادة في السهام فكان صده (للنقص) هنا ﴿ فِي السَّهَامُ فَافَهُمْ قُولَى ﴾ والردقول عامة الصحابة و بد اخذ اصحابنا واجد وقال زيد ابن أابت رضي الله تعمالي عنه الفاضل لبيت المال وبد اخذ مالك وكذا الشافعيلكن افتي متأخروامذهبه بالرد ان لم ينتظم كام واذا علت ذلك (فمابقي) بسكون الباء ضرورة (على ذوى السهام يقدرها) اي محسب النسبة بين السهام حال من فاعل قوله (ابرد) وقوله (في الآنام) متعلق به كالذي قباه فيعطى لذى النصف نصف مانقسم بالرد ولدى الربع ربعه وهكذا (وشروطه) اى الرد (انلایکون) مع ذوی الفروض (احد عصبة باخذه) ای الباقی جمعه (منفرد) مخلاف المنفرد يأخذ بعضه فلا ينفي الرد كام ثم ان الرد اعايستحق بالرج والزوجان ليسا بذوىرج فلذااستثناهما قوله واثنتين مناهل الفروض اثنين حال كون استثنائهما منهم (في) حكم (الرد اعني بهما) اي الاثنين ﴿ الزُّوحِينَ ﴾ وقيل برد عليهمالفسادبيت المال وظاهر هذا النعليل معماقدمناه في عصبة المعتق من ان ذلك لابطريق الارث أنه عند عدم وارث غيرهماونسبة غير واحد الرد عليهما الى عثمان رضي الله تعالى عنه وجزم فيالاختياربانهوهم من الراوى بل الذي صم عنه الرد على الزوج فقط وتأويله أنه كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة (ثم) اعلم ان (المسائل) بسكون اللام للضرورة أي مسائل الرد (همنا) اى في هذا الباب (اقسام اربعة فحفظها برام) اى بقصد وذلك لان المردود عليه اما صنف واحد اواكثر وعلى كل اما ان يكون معه من لابرد عليه اولا نبه على الاول بقوله (ان كان اهل الرد) في المسئلة (جنسا واحدًا) عن يردعليه ليسمعه غيرة كالآخوات والبنات (فاقسم على الرؤس) اى فالمسئلة تقسم من عدد رؤسهم بالغا مابلغ لتماثل فرضهم ورؤسهم فلو ترك جدتين فهي من اثنين لكل نصف كافي العصبات وهذا (لو تعددا) اي المردود عليه والالف للاطلاق اذلوكان واحدا كامفقط فالكل لها بلاقسموعلي الثاني بقوله (وانيكن) الهل الرد (جنسين اوثلاثة) هذا اولى من قول الاصل جنسين او اكثر ادلا يتصور اجتماع اكثر من ثلاثة اجناس ممن برد عليه غير واحد لانها حينئذاما عادلة اوعائلة (فاقسم على سهامهم) اى الاهل (ميرائه) جع وافرد مراعاة للعنى واللفظاى اجعل اصل المسئلة من مجموع سهامهم المأخوذة

من مخرج المسئلة قطءا للنكرار * وح ﴿ فَانْ تَجِدُ فُرُوطُهَا ﴾ اي المسئلة بقريدة المقام (سدسين) كجدة واخت لام مثلا (فالمخرج اجعلهمن)عددسهامهمااعني ﴿ الاَثنين ﴾ يقطع الهمزة الثانية لان اصلها من ستة ولهمًا منها سهمان فرضا فيجملان اصلا وتقسم التركة بالنصف لماس وتجعل من ثلاثة لوكان فيهاسدس وثلث كولد الام معها ومناربعة لونصفوسدس كبنت وبنت ابن ومنخسة لوانثان وسدس كنتين وام اونصف وسدسان كنت وبنت ابن وام اونصف وثلث كشقيقة وام وكل هذه الاصول من ستة ثم هذا العمل ان استقامتوالا فتصحح المسئلة مع قياس ماسيأتي كالوترك بننا وثلاث بنات ابن فلبنات الابنسهم واحد لايستقبم عليهن فاضرب عدد رؤسهن فىاصل المسئلة وهي اربعة تصير اثنى عثير للبنت تسعة ولهن الانة منقسمة عليهن وعلى الثالث بقوله (وان يكن مع اول القسمين)اى مع من برد عليه من الجنس الواحد (من ليس اهل الرد كالزوجين) الكاف استقصائية (فالفرض حقا من اقل المخرج)اى مخرج من لا يو دعليه (يعطي له) اي لمن لا يرد عليه (واحفظ بديع المنهج)ذكره تكملة (ثم الذي بقي) بسكون الباء المثناة (عليهم) اي على اهل الجنس الواحد (قسما) الالف للاطلاق (على) عدد (الرؤس) اورؤسهم (مثل ماقد علما ﴾ فيامر من اند نقسم جيم المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا ثم لا يخلو اما ان يستقيم ذلك الباقي على عدد رؤسهم اولا (فان يكن قداستقام فيها)ونممت اى فلااحتياج الى الضرب كزوج وثلاث بنات اصلها من اثني عشر لاختلاط الربع بالثلثين واقل مخارج من لاير دعليه اربعة يعطى واحدا يبقى ثلاثةمنقسمة على عدد رؤس البنات احفظ وخذ (هذا والا) اى وان لايستقيم ذلك البأقي على عدد رؤس من برد عليه بان انكسر عليهم (فكن لهمنتبها) لاحتياجه الى الضرب على قياس التصيح الآني ولا مخلو اماان بوافق عدد رؤسهم أوبياين (ان وافق) الباقي (الرؤس) اي رؤس من ردعليه (فاضرب وفقها) أي وفق رؤسهم (فی مخرج) کائن (للفرض)ای فرض من لا برد علیه (وارع حقها) وماحصل تصبح منه المسئلة (كالزوج معست من الولداناعني) بهم (البنات) اصلها من اثني عشر لمام وهي ردية الى الاربعة لانها اقل مخارج فوض الزوج و﴿ وَفَقُهَا اثْنَانَ ﴾لانك اذا اعطيته وأحدامن الاربعة بتى ثلاثة بينهاوبين رؤس البنات الستموافقةبالثلث وهواثناناذلاعبرة بالمداخلة كاستعرفه فاضرب ذلك الوفق فيالاربعة تبلغ تمانية للزوج منها اثنان وللبنات ستقرُّواما أذا باين فقد

بينه بقوله (ثم الرؤس) اى رؤس من برد عليه (كلها في المخرج) اى مخرج فرض من لابرد عليه (ان بابن) ذلك الباقي للرؤس (اضربها) ای الرؤس ﴿ بغیر حرج کالزوج مع خس من البنات ﴾ اصلها کم سبق من اثني عشر ردها الى اربعة واعط الزوج ربعها يبقي ثلاثة لاتستقيم على البنــات الخمس ولا توافق بل تباين فاضرب كل عدد رؤسهن في الاربية مخرج الزوج وح (تصم) المسئلة (من عشر بن بينات) اى واضحات لانها الحاصلة من ذلك الضرب وقدكان للزوج واحد ضربناه في الخمسة المضروبة كان خسة تدفع له وكان للبنات ثلاثة ضربناها فىالخمسة حصل خسة عشرلكل ثلاثة وعلىالرابع يقوله (وانيكن مع آخرالنوعين) وهوالنوع الثاني (من ليس اهل الرد) وتقدم أن المراد بالنوع الثاني مااجتمع فيه جنسان أو ثلاثة بمن يردعلمه والمراد هناءين ماتقدم كانال (في الجنسين او الثلاث) اجناس (لا كاقدذ كر ابضهم) كالسيد وغيره منالشراح والعلائى الامام فيسكب الانهر حيث قصروه على (الجنسين ليس أكثراً) بطريق ذكر الكل وارادة المعض وادعوا اندلاتو حد مسئلة فها اربع طوائب وهي ردية زاد العلائي الحصكيني قوله انه قدخني على كثير حتى الباقاني حيث صرح بالأكثر وهو سهوظاهر ولكن لاندركه الامنهو في هذا الفنماهر الحدلله تعالى على نعمائه فقد بلغت في هذا العلم الغاية من البداية الى النهايةانتهى وليس كماقالوا بل بكون مع ثلاثة كماسياتي ودعوى السدد لاستقراء ممنوعة لانقال مرادهم لانوجد مسئلة فيها اربعة طوائف اي من بردعليـ لانا نقول ينافى ذلك حصرهم اجتماع من يردعليه في الجنسين ومنع مازاد عليهمـــا فدل على أن مهادهم بالاربع المختلط من الفريقين فالصواب ماذكره الناظرتما للباقاني (وقوله)مبتدأ اى قول البعض والمرادبه الحصكني (عن ذاك)الذي قاله الباقاني (سهو ظاهر)مقول القول (سهو) خبر المبتدأ (تراهظاهرايا 'هر) لانه غير واقع كاستمرفه ثم انصم بجواب الشرط بقـوله (فاقسم جيع مابقي) من مخرج فرض من لابرد عليه (في) مثله (الرد على سهامالكل اهلالرد) وفى كلامه ابطال اذ اللفظان عمني واحد وذلك كزوجة واربع جدات وست أخوات لاماصلها من اثني عشرو مخرج من لابرد عليه اربعة يعطي ربعهاللزوحة سقى ثلاثة ومسئلة من ردعليه ثلاثة عددالسهام وهى مستقيمة عليها فللاخوات سهمان وللجدات سهم لكن نصيب كل منهمامنكسر على آحاده فتصحيح بالاصول الاتبة من ثمانية واربعين ثم (هذا) التقسيم منغير ضرب (ان استقـام)

الباقي على من مسئلة من برد عليه واما (ان لم يستقم فيضرب الجميع) اي جيع مسئلته التي هي سهامه (مثل ماعلم في نحرج) فرض(الذي عليه لم رد) فابلغ تصمح منه فروض الفريقين مثاله فىالجنسين مابينه بقوله (كستجدات توالت في العدد مع اربع وافت من الزوجات وزمرة تسم من البنات ﴾ اصلها من اربعة وعشرين ومخرج الزوجات ثمانية لهن منها واحد يبتي سبعة ومسئلة من ترد عليهن هنا من جسة عددسهامهن اوجود الثلثين والسدس فيهاوالسبعة لاتستقيم على خسة بل تباين فتضرب فى المخرج فتبلغ أربعين ومنها تصحمسئلة الفريقين ومثاله فى ثلاثة اجناس ممااجتمع فيه ازبع طوائف وهى ردبة مااستحرجه الناظم بفكره الثاقب موافقا لما افصيح مه صاحب المنتهى من الحنابلة مالوتوك زوجة وينشا وينت ان واما اوجدة اصلها من اربعة وعشرين ومخرج فرض الزُّوجة ثمانية وتصمح من اربعين فاجر فيها مامي ﴿ فَصَلَ فِي مَعْرَفَةُ نَصِيبُكُلُّ فريق ﴾ اي في طريق معرفة اخراج حظ كل واحد من اهل الرد وغيره من الملغ الذي هو مخرج فرض الفرنقين بل وحظ كل جنس من اجناس من بردعليه وعبرعن المستحق بالفريق وقديعبرون عنه بالجنس وبالصنف وبالفرقة وبالحنز وكذا بالرؤس كثيرا وسان طريق المعرفة المذكورة انتضرب سهم من لابرد عليه في مسئلة من رد عليه فحابلغ نصيب من لابرد عليه وتضرب سهام من برد عليه وهي المسماة بالمسئلة كاستعرفه فها بقيمن مخرج من لابرد عليه فمابلغ نصيب من رد عليه وقداشار الى ذلك تقوله (ممنوع رد) مبتدأ ومضاء اليد(سهمه) بالنصب مفعول مقدم لاضرب (في اسهم من كان اهل الرد) متعلق بقوله (فاضرت) وهوالخبر ﴿ وَافْهُم ﴾ يَعْنَى مَنْ مَنْعُ مِنْ الرَّدِّ عَلَيْهِ يَضُّرُبُ سَهِمُهُ الْمُـأَخُوذُمِنِ اقَل مخارج فرضه فی کل سهام من برد علیه فیا حصل فهو نصیب من لابرد علیــه فني مثال النظم السابق يضرب سهم الزوجات وهو واحد من "مانية في سهام الجدات والبنات وهي خسة نخرج خسة هي حظهن وتعبيره بسهم مفردا اولي من تمبيرالاصل وغيره بالسهام لانه ابدا لايكون الا واحدا ثم ان مجـوع اسهم من تردعليه يسمونها مسئلة لكونهاردية البها وقدنمه على ذلك زيادة على الاصل فقـال (وسمها) اىسمسهام من ردعليه وهي المضروب فيها (مسئلة يارجل) وذلك (لقولهم) في بيان مامر وان كان من برد عليه جنسين او ثلائة فالمسئلة (من السهام بجعل) فسموها مسئلة ثم اخذفي سيان نصيب من برد عليه بعد يـان نصيب من لابرد عليه فقال (وهذه) مبتدأ اىهذه المسئلة المذكورة

(فنابق)بسكون الياء والظرف متعلق بقوله (الضرب) وهوم تداثان وجلة ﴿ وَرَدُ ﴾ خَبْرَهُ وَالْجُمَلَةُ خَبْرَالْمُبَدَّأُ الأولُ وَالْعَائِدُ مُحْذُوفُ أَى فَيْهَا وَحَاصُلُ الْمُغَى اضر ب مسئلة من بردعليه وهي هذا الخسم فيما بتي (من مخرج) فرض (الذي عليه لم يرد)وهو سبعة تكن خسة و ثلاثين فهي حظ البنات والجدات في مثالنا (وحظ كل فرقة) من اجناس من برد عليه (تمــاما) حال من فاعل (بان) اى ظهر (بذا) الضرب المذكور (وفرضه استقاماً) بأن تضرب مالكل من السهام ايضا فللجدات من الجسة واحد اضربه في السبعة يكن سبعة وللبنات اربعة أضربها في السبعة يكن ممانية وعشرين فقد ظهر نصيب كل حنس واستقام عليه (لكنه منكسر كانرى على الرؤس)اى على احادكل حنس (فابغ) ام من بغي سني اي اطلب (نجل) اي طريق (اخري) غيرمام (في الضرب) متعلق بابغ (للتصحيم)متعلق بالضرب (كالمنقول)نكملة بلافائدة (كابجئ) في باب التصميم (بسبعة الاصول) وبيان ذلك في صورتنا أنه كان للزوجات من الاربعين خسة وعددهن اربعة وبينهما مباينة والجدات سبعة وهن سنة كذلك وللبنات ثمانية وعشرين وهن تسعة كذلك فاجتمع منالرؤسار بعةوستة وتسعة وبين الاولين موافقة بالنصف يضرب نصف احدهما في كامل الآخر سلغ اثني عشر وبينهاوبين التسعةموافقة بالثلث يضرب ثلث احدهما فىكامل الآخر سلغ ستة وثلاثين وهو جزء السهم فتضربه فىالاربعين سلغ الف اواربعمائةواربعين ومنها تصمح فكل من لهشيء من الاربعين يضرب في جزء السهم فمــا خرج فهو نصيبهوعليه فقس ﴿ بابْتُوريثُذُوي الارحام ﴾ شروع في بيان الفرقة الثالثة من الوارثين وفي اقعام لفظ النوريث هنا اشارة الى أن المختار عندنا تورشهمولم بذكره فيالفروض والعصبات لعدمالخلاف فيه وعليه اجاع الخلفاء الاربعةوبه قال أكثر العجابة رضي الله تعالى عنهم قال في الدر المنتقى ذكر الخصاف اندمتي اجتمع الخلفاء الاربعة علىشئ كانجة لايسع تركه انتهى وهوقول امامنا واحمد خلافا لزيدبن ابترضي الله تعالى عنه حيث قدم بيت المال وبه قال مالك و الشافعي و الفتوى عليه عند اصحابه اذا انتظم واعلم ان القائلين بتوريثهم على ثلاث فرق فرقة تسمى اهل القرابة منهم ابوحنيفة واصحابه سموانه لتقدعهم الاقرب فالاقربو فرقة تسمى اهلاالتنزيل لتنزيلهم كل فرع منزلةاصله واليهذهب احمد والفتوى عليه عندالشافعية اذالم ينتظم وفرقة تسمى اهل الرحم لأنهم علقوا الميراث باصل الرحم وسووابين القريب والبعيد والذكر والانثى فلو ترك بنت بنت وبنت بنت أبن فعند أهمل

القرابة الاولى اولى لقربها كاسمجيء وعند اهل الرحم هماسواء وعنداهل التنزيل بقسم ارباعا فرضا وردا ثلاثةارباعه لبذت البنت وربعه للاخرىكانه ترك بنناوينت ابن ﴿ ذُوالرحم ﴾ لغة القريب مطلقاً وشرعا ﴿ القريب باذا الفهم و ﴾ الحال أنه (ليسعاصبا ولاذا سهم)احتراز عن ذوى الفروض والعصبات فهو قسم الث وقدمنا عن القنية وغيرها انديعطي في زماننالذوي ارحام المعتق (فاحكمله بالارث قطعا واقضى) عطف مرادف وذلك (مع فقد عاصب و) فقد (اهل الفرض) من النسب كالام والبنت لان الرد عليهم مقدم على ارثه لاالسبب كالزوجين فلذا قال (الامع) احد (الزوجين) فانه يأخــذ الباقى بعد فرضهما لعــدم الرد عليهما (وهو) اى ذو الرح حكمه انه (اذا انفرد) ولم بوجد معه وارث غيره كبنت بنت او اخ اوعة اوخال او ابي ام (بحوى جيع المال) لعدم المزاحم (هَكُذَا وَرَدُ ﴾ وصدر البيت خارج عن بحر المنظومة وقدغيرت البيت بقولى

الامع الزوجين هكذا ورد ۞ والمالكله له اذا انفرد

(ورتب الارحام) اى ذوى الارحام فى الارث (٢) ترتيب (العصوبة) فيقدم جزؤه ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جديه وجدتب كا سيجيء فبنت بنت بنت وان سفلت اولى من ابى الاممع انهاقرب درجة خلافا لمافىالاختيار فانه وان قدمه ليس بالمختار (و) عند اجتماع عدد من صنف (رجح الاقرب عالى الرتبة ﴾ منه اى صنف كان واحجب به الابعد من ذلك الصنف كبنت بنت وبنت بدت بنت كالعصبات (وبعد إذا) اى بعد الترجيع بقرب الدرجة برجون (بقوة القرابة) فذ والقرابة بن كبنت اخ لابوين اولى من ذي قرابة واحدة كبنتاخ لاب لقوة قرابتها (فلاتحد) اى عل (عن منهج الاصابة ثم) يرجون (بكونالاصل بعد القوة قل وارثا) خبرالكون المضاف الى اسمه وما ينهما اعتراض والاصل ثم برجحون بكون الاصل وارثا قل بذلك بمدالترجيم بالقوة اى قوة القرابة وذلك (عند أتحاد الجهة) المدلى بها ﴿ بِيانِه اذا استووافي درجة وقوة وجهة ممتزجة) المزج الخلط (ففرغ وأرث رفيـم الكعب) كنــاية عن علوالرتبة (مقدم) لانله (زيادة في القرب) باعتبار قرب اصلاكبنت بنت ابن وبنت بنت بنت بنت وكبنت ابن اخ لاب وبنت بنت اخلاب فالكل للاولى فهما لأنها ولد عصبة وارث فان لم يستووا في الدرجة قـدم الاقرب وان ادلى الأبعد بوارث كبنت بنت بنت وبنت بنت بنت ابن وكغ الة وبنت عم فالمال كله الاولى (وانتكن جهانه) المدلى مها (مختلفة) وذلك (بان اتىمن

جهتين فاعرفه) محذف نون التوكيد الخفيفة ضرورة (فنسبته) اى منسوب اوذونسبة (الاب) وذلك (مثل) صوابه ليستقيم الوزن كمثل (العمة يعطى لها الثلثان) بسكون اللام (عند القسمة ونسبة الام مثل) صوابه ايضاكمثل (الخالة فالثلث تعطى باذكي الفطنه) والحاصل ان القسمة هنا باعتبار المدلى به وهوالاب فيالعمة والام فيالخالة بخلافها عند آتحاد الجهة فانهما باعتبار الابدان ولو اعتبر الابدان هنا لقسم المال بين عمة وخالة نصفين وبينعمة وعشرة اخوال على احد وعشرين سهما (واعتبر الترجيم) المذكور اولا (في)كل (صنف وردعند اجتماعهم كما)يعتبر ذلك (أو انفرد) كام تم صرح بمفهوم قوله ففرع وارث مقدم بقوله (وعند الاستواء فيالحـالات) اعني (فيالقرب والقــوة والجهات) اى الجهة وجمها باعتبار الفروع وقوله في القرب الى آخره بدل من الحالات اي عندالاستواء فها ذكرولم يكن فيهم ولدوارث اوكان كلهمولد كلهم ولدوارث فالقسمة باعتبار الابدان فانذكورا أوانانا فعلى السواء (و) ان (اختلط الوارث كان لذكركا لانتيين هكذا قد اشتهر) ﴿ فصل في اعتبار الابدان ﴾ اى ابدان الفروع وهوالبنوةوالبنات المتساوون فيالدرجة (واعتبر)فيالقسمة بين ذوى الارحام (الابدان في فروعهم اذا الى الوفاق في اصولهم) أي ان اتفقت الاصول ﴿ فَي صَفَّةَ التَّأْنَيْثُ وَالذُّكُورَةُ ﴾ كَابْنِينَتْ وَبَنْتُ بَنْتُ فَالْمَالُ بِينْهِ مَاللَّذَكُر كالانتيين (بالاتفاق هذهمذكورة كذا براعي الحكم في الابدان) اي يعتبرابدان الفروع المتساوون فيالقربوالقوة والجهة ﴿ فيصورة الحلاف ﴾ اى اختلاف صفة الاصولاللدلي بهم (عندالثاني)الامام ابي يوسف في قوله الاخير والحاصل انه لايعتبر الاصول اصلا (و)اما(عندمجد فتؤخذالصفة) مختل وزنا بزيادة الواو فيهمع مافيه منزيادة الفاء فى فتؤخذ والاولى انشاده هكذا امامجد فيأخذ الصفة اى صفة الذكورة والانوثة اولا (من الاصول بابديم المعرفة كذامن الفروع يؤخذ العود ﴾ ثانيابان تجعل الاصول متعددة انكانت فروعهامتعددةعندالقسمة (وقوله) ای قول مجد هذا (مرجح ومعتمد) کاسیاتی (واقسم) علی قول مجد (على اول بطن وقعا) الالف للاطلاق (فيه اختلاف) بين الاصـول

ىنت.

بذت

نت المناسبة المناسبة

فعندا بي يوسف يقسم بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم كانه ترك ابنين وثلاث بنات وعند مجد يقسم على اعلا الخلاف اعنى في البطن الثانى اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول لان الابن بابنين واحدى البنتين ببنتين ثم تجعل الذكور في البطن المدكور طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى فيعطى اربعة اسباع المال نصيب الابن لبنتي بنته وثلاثة اسباعه نصيب البنتين لولد بهما في الدرجة الثالثة انصافا لان البنت ببنتين فتساوى الابن وح يكون نصف ثاثة الاسباع الثالثة انصافا لان البنت ببنتين فتساوى الابن وح يكون نصف ثاثة الاسباع للبنت في الدرجة الرابعة نصيب ابيها والنصف الآخر للابنين فيها نصيب امهما التقسيم على ولديهما مناصفة فيضرب غرج النصف في المسئلة يحصل اربع عشر وتصع من تمانية وعشرين لان اصل المسئلة من سبعة وانكسر نصيب البنا فيها للبنين فيها ثلاثة نصيب امهما لكنها لاتستقيم عليهما فضر بناعدد رؤسهما في البنين فيها ثلاثة نصيب امهما لكنها لاتستقيم عليهما فضر بناعدد رؤسهما في اربعة عشر حصل ثمانية وعشرون لكنها لاتستقيم عليهما فضر بناعدد رؤسهما في اربعة عشر حصل ثمانية وعشرون لكنها لاتستقيم عليهما فضر بناعدد رؤسهما في اربعة عشر حصل ثمانية وعشرون لكنها لاتستقيم عليهما فضر بناعدد رؤسهما في اربعة عشر حصل ثمانية وعشرون لكنها لاتستقيم عليهما في الاثنين (وقول)

الصواب اسقاظ الواوفيصم الوزن (مجدعليه الفتوى وهو عندالامام) الىحنيفة (ایضا بروی) کا روی عندقول ابی بوسنت قال فی السراجیة و قول محداشهر الروایتین عنه فيجيع ذوى الارحام وفىالدر المنتقى وعليــه الفتوى وان صحح فىالمختلف والمبسوط قول ابي يوسف لكونه ايسر على المفتى ﴿ فَصَلَ فَي تُرْتَيْبِهُم ﴾ اي ترتيب ذوى الارحام واعلم أنهم اربعة اصناد بالاستقراء جزءالميت واصلموجزء أبويه وجزء جديه أوجدتيه فالأولاربع طوائف أولاد البنات وأولاد بنات الابن ذكورا اوانانا والثاني اربع ايضاالاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات من طرف الاب او الام واشالث عشرة اولاد الاخـوات لابون اولاب اولامذكورا او آنانا وبنات الاخوة كذلك وبنو الاخوة لام والرابع عشرة ايضا العمات لابوين اولاب اولام والاخوال والخالات كذلك والأعام لام فالمجموع عُمَانية وعشرون فهؤلاء كل من بدلي بم عما لانهاية له من ذوى الارحام وقيل الاصناف خسة باعتبار اولاد الرابع وقيل ستة باعتبــار جهة عمومــة ابوى الميت وخؤلتهما واولادهم وباعتبار جهة عومة ابوى أبويه وخؤلتهما واولادهم وسيشير الناظم اليها تبعا للاصل وقدروي عن ابي حنيفة رجماللة تعالى فىترتيبهم روايتان مشهورتان وقدمشي الناظم تبعاللاصلعلىالمختار للفتوي فقال ﴿ وَاعْلَمْ بَانَ جَزَّءُهُ ﴾ وانسفل وهم النصف الاول فالمراديه جزء خاص فلذاقال (كالفرع من بنته)وعبربالفرع ليشمل الذكر والانثى (مقدم) في استحقاق الارث على غيره (في الشرح) لقوتهم اذقرابة الولاد اقرب من غيرها (ثم) بعد جزئه يقدم الصنف الثاني (الاصول) (منبت الاولاد) رهم (فواسد الجدات والاجداد ﴾ مناضافة الصفة الى الموصوف وفواسد جع فاسدة ففيه تغليب الآناث على الذكور وتقدم أنهم كل جد ادلى باشي وكل جدة ادلت بذكربين انتين وخرج الصحيم والصحيحة فانهما منذوى الفروض ﴿ تَنْبِيهِ ﴾ اولاهم اقربهم من اى جهة كانوالمدلى يوارثهنا عند الاستواء في القربليس باولى فيالاصع ثم ان كانوا من جهة واحدة فالقسمة باعتبار الابدان وانمن جهتين فلقرابة الاب صعف قرابة الام كابي ام اب وابي ابي ام للاول الثلثان وللثاني الثلث (ثم) بعد اصله بقدم الصنف الثالث وهو (الذي لابويدينتمي) اى ينتسبوتعبيره بالتثنية اولىمن تعبيرالاصل بالافراد لعدم شمول اولادالاخت لام وليس المراد من ينتمي لكل منهما معا بل مايشتمل ذلك والاتما لاحدهما مفردا (اعنی به اولاد اخت) مطلقا (فاعلم)ای لابون اواحدهما ذکورا

او انانًا ﴿ كَذَا بَنُوا اخْوَتُهُ مِنَامٌ ﴾ خرج بنوا الاخوة مِن ابوين اواب لانهم عصبات واما بنات الاخوة من ام فهم داخلون في قوله (واطلق) بحذف الهمزة المضرورة (بنات اخوة في الحكم) اي وكذا بنات الاخوة مطلقا كام وان سفل الكل ولم قل فرع الحوة لئلا يدخل بنو الالحوة لابوين اولاب فانهم عصبات ايضا (ثم) بمدجزء ابويه (اعط) الصنف الرابع (جزء جده اوجدته اعنى بداخو الهمع خالته كذاك عات) و(بنات العم) وقداسقط العاطف للضرورة سواء كانوا كلهم (منابويناواباوام و) كذا (عمه) لكن (منامه لامطلقا) وقدا ـ قط العاطف فخرج مااذا كان من ابوين أواب (لان ذاك عاصب محققًا) نصب على الحال وزاد على الاصل قوله اوجدته ليشمل العمات الحوات الابمن امه وكذا الاخوال والخالات اخوة الام منامها فان العمات ننسبن اليجدُّنَّه من قبل ابيه ومن بعدهن اليها من قبل امه كالعم لام فالاقتصار على الجد قاصر فوتنبيه قدم ان العمومة والخؤلة جنسان وانجهة الاولى الثلثين وللثانية الثلث بتي مااذا كان احدهماذاقرابتين لايحجب ذا القرابة الواحدةمن الجنس الاخر واذا اجتمع الجنسان منجهتين فالثنثان لقرابة الام والثلث لقرابة الامثم ماأصاب قرابةالاب ثلثاً القرابة البيه وثلثه لقرابة أمه وما اصابه قرابة الام كذلك وتمامه في الشرح (وبعدذا)ای جزء جده او جدته الذی هوالرابع اعط (اولادهم و حکمهم)انه (مقدم كامضى) اعتراض بين الخبر المقدم ومبتدائه المؤخر وهو (اقربهم)اى الحكم فيهم كالحكم فىالصنفالاول اعنىاولاهم بالميراثاقربهم الىالميت منجهة الاب اوالام أتحدت الجهة اولا فبنت العمة لابوين اولى من بنت ابنااهم لابوين ومن ان ان الخالة و نت الخالة لابوين اولى من بنت ابن الخال لابوين ومن ابن ابن العمة وان استووا قربا واتحدت الجهة قدم الاقوى قرابة كبنت عم لابوين اولى من بنت ع لاب ومن لاب اولى عن لام وان استووا قربا وقرابة فولدالمصبة اولى كبنت عم وابن عمة كلاهما لابوين اولاب المال لبنت العم ولواحدهما لابوين والاخرلاب فهو للاقوى قرابة فىظاهر الرواية وبديفتي لانه ترجيم لمعنى فىالذات فهو اولىمن الترجيع بالادلاء بوارث لانه امنى فىغيره وبعضهم رجي به فقدم بنت العم مطلقا (هذاهو المختار والمفتى بد اعنى بذا)من قولي هذا (ترتيبهم) المذكور وهو تقديم الصنف الاول وان نزل ثم الثاني وانعلاثم الثالث نم الرابع كترتيب العصبات (فانتبه) وروى عن ابي حنيفة رجهالله تعالى تقديم الثاني على الأول (وبعدهم) اي بعد مام من الصنف الخامس

الذي زاده بعضهم صنف سادس ايضا وهوجزء ابيه اوامه وهم (عات اماو) عات (اب ایضا وخالات) لهما (ازت فیالنسب) وکذا (خالاهما)ای الابوين (و) جزء جدابيه اوامهوهم (عموالدلام) فقط (كذاك عم الام مطلقا) ای لاب اولام اولهما (یؤم)مضارع ام بمدنی قصد (و)جزءهم وهم (بنت عم الابوين قد اتى وفرع عم الامايضائبتا ﴾ وقيل هؤلاء من النصف الخامس ثم اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال لعدم المزاح وان اجتمعوا واتحدت قرابتهم فالاقوى اولى ذكراكان اوانثي واناختلطوا واستوت القرابة فللذكر كالاننسين واناختلفت بانكان بعضهم منجانب الاب والآخر منجانب الام فلا اعتبار لقوة لفرابةو لاللتولد من العصبة في ظاهرالرواية لكن لقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث كما في السراجية ثم اذا لم يوجد هذا الصنف من ابوى الميت ينتقل الحكم بعينه الى اولادهم فان لم يوجدوا ايضا ينتقل الى عمومة ابوى الميت وخؤلتهما ثمالى اولادهم ثمالى عمومة ابوى ابويه وخؤلتهما ثم الى اولادهم وهكذا كما فى العصبات (و) اعلم انهم لخطرهذا الباب (فرعوا) اى اكثروا من فروع (مسائل الارحام وبسطوا) فيها (خلاف كل امام) لاسما شراح السراحية (لكنني اوجزت في المقال) فاقتصرت على مذهب الامام مجد رجه الله تعالى واوضَّحته غاية الإيضاح (لذكرى)القول(الصحيم في) أي من (١١ قوال)والله تمالى اعلم ﴿ فصل في الغرقي والهدمي ﴾ جم غريق وهديم بمنى المفعول فيهما (ونحوهم) كالقتل والحرقى وطائفة تفرقوا في بلاد بعيدة ولم بعلم موت السابق منهم وافصح بحكمهم فقال (جاعة) من القارب (بالهدم اوبالغرق ماتوا ولميمل بموت السابق كمنهم كان غرقوامعا فىالبحر اواحترقوا بنار اوانهدم عليهم جدار اوقتلوا في معركة اوماتوافي الغرية اونحوذلك فيجعلون كائهم ماتوامعاوح ﴿ فَالْأَرْثُ قَطْعًا يُدْنِي مَا بِينَهُم ﴾ لعدم محقق حياة كل منهم عندموت الخركما م في شروط الارث (واقسم على الاحياء) من ورثتهم (جعامالهم) اى اقسم مال كل واحد على سائرورثته الاحياء وهذ المعتمد المختار للفتوى عند اصحابنا وعليه عامة الصحابة والمنصوص عليه عند مالك والشافعي رجهما الله تعالى وةال على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما في احدى الروايتين بتوارثون ا، مما ورث كل من مال صاحبه وبه قال احد مالم يدع ورثة كل ميت تأخر مورثهم ولابينة اوتتعارض البينتان فيحلف كل على دعوى صاحبه ولاتوارث بينهما كالمذهب الاول ثم لهؤلاء احوال خسة ان يعلم التلاحق ولا يعلم عين السابق أو يعلم موتهم

معا اولا يعلم شيُّ والحكم في هذه الثلاثة مام "يسيرا للامر الرابع ان يعلم موت السابق ولايلتيس فيرث اللاحق منه كماقال ﴿ فَانْ يَكُنْ يُعْلِمُونِ السَّابِقُ فَارْتُهُمْنُ بعده للاحق ﴾ الخامس ان يعلم السابق ثم يلتبس واليه اشار بقوله ﴿ وَانْ يَكُنْ من بعدعا اشكلا الامر) باثبات العمزة ﴿ فاقسم ارثه ﴾ اى ارث كل على نحو مامر (وقيللا) يقسم كله (بل)يعطى كلواحداليقين و(يوقف المشكوك فيه ابدا فيظهر الامر أو الصلح بدا) أي أويصطلحوا (وصاحب المختار عنه) اى عن هذا القيل (افصحا) في شرحه عليه المسمى بالاختيار حيث قال وانعلم موت احدهما اولاولابدرى إيهماهواعطي كل واحدالبقين ووقف المشكوك حتى يذين اويصطلحوا انتهى (وغيره) كشار حالمجمع وصاحب المنع وصاحب السراجية في شرحها وتبعه بعض شراحها (ايضابه قد صرحاورده) اي هذا القيل ﴿ بِمِضْهِم ﴾ وهو العلائي الامام في سكب الانهرشر ح فرائض الاصل فقال ليس ذلك بصحيم وقدنسب مقالهم) اى ماقاله صاحب المجمع وغيره (للشافعي ذي الحسب) ثم قال ولايساعده عندنا رواية ولادراية قال في المبسوط وكذلك اذا علم ان احدهما مات اولا ولاندري انهما هولتحقق التعارض بينهما فبجبل كانهما ماتامعا ونقل نحوه عن المحيط قال وقال في الارفاد لومات احدهما قبل الاخر واشكل السابق جعلا كانهما مانا معافمال كل واحدلورثته الاحياء ولايرث بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابى حنيفة رجه الله تعالى انتهى وقدحاول العلائى الحصكني الجم بان مفاد مافي الارفاد ان مذهبهما بخلافه فلحمل كلام المجمع وغيره عليه فليتامل انتهى ونظر فيه فىالشرح بانه انما يتماناو كانت الاشارة الىمالواشكل وأنما المتبادر آنها راجعة الى قوله ولابرث بعض الاموات الخ لان فيه خلافا كاعلت النهي ولايخني اله غير المتبادر * واقول ههنا بحث وهو ان الكلام فما لوعلم عين السابق ثم التبس وكلام الاختيار فيالوعلم سبق احدهما ولميعلمعينه وهو الحالة الاولى من الحمسة وهي التي في المبسوط ايضاً فجعل الناظم محل النزاع هو الخامية تبعا لسكب الانهر غيرظاهر بلالظاهرانه الاولى من الاحوال الخمسة اللهم الاناىقال قوله انعلمموت احدهما اي بعينه وقوله ولايدري جلة مستأنفةاو حال مقدرة فيفيد انالجهل حصل فىالمستقبل بعد العلم بعينه ولاتخفى بعده فتأمل هذا ﴿ فَصَلَ فِي ذَى القرابَتِينَ ﴾ فهو خبر لمبتدأ محذوف والمرادم اجهتاالفرض والتعصيب اوجهتا أحدهما وافصح بالاول بقوله (ولوبشخص جهتان اجتمعا فرض و أنصيب ﴾ بدل من قوله جهتان الواقع فاعلا لفعل محذوف مفسر بالفعل

المذكور اوخير لمتدأ محذوف (معا فاستمعاً ﴾ الآلف مندلة من النون الخفيفة وذلك (كاثنين من الناء عم عصبة ثانيهما اخ لام فانسبه) اصله فانسبنه حذفت نون التوكيد للضرورة اي بين سبب نسبته هذه بان تقول هو رجل نكم عمه امه فولدت النا فيرث بالقرالتين اللم وحدحاحب واصل المسئلة من ستةو تصمح من اثني عشر (فالسدس) هو اثنان يعطى للذي هو اخ لام (ثم) قسم الياقي منهما نصفين (نصف مابق يعطي له) ايضا (عصوبة فحقق)والنصف الاخر للاخر ولوكان ذلك الاخر زوحا فله النصف وللاول السدس والىاقى بينهما ولومعهما ثالث هو ابن عم فقط فالباقي بينهم سوية وهذا قول الجمهور فلوكان معهم بنت سقط فرض ابن الام وفي معايات الوهبانية * ومن تركت الناءع ثلثة . فن ارثها الثلثان احرز الاصغر * واحاب الشرندلالي تقوله مفيد الارث كانت بنت عم . لكلهم تزوجها الصغير * فحازالنصف من ميت بفرض * وبالتعصيب سهمالاسبر . ومماسلتي اغلوطة ثلاثة بني عم احدهمزوجوالاخر اخ لام وثلاثة الحوة متفرقين وام فالمصواب في الجواب للزوج النصف والام السدس وللاخون لام الثلثولاشيء للعصبة وهم من الابون اولابوابناليم الذي ليس باخ وتصبح من اصلها وهو ستة وهيءند الشافعية المسركة وبالثاني نقوله (وقد یکون) ای نوجد (جهتا تعصیب) کان هو این این عم بان تنكح ابن عها و كان هو معتق (و) قديكون (حهتا فرض بلاتكذيبوذاك) النوع الثاني (في المجوس يأتي ربمالكونهم بنا كحون المحرما) كااذًا تزوج بنته فولدت بنتا فهما بنتان لهماالثاثان والباقى للعصبة وسقط اعتبار الزوجية ولو ماتت الزوحة عن ننهافلها النصف بالمئتمة والنصف بعصية الاختمه وتنصور ايضا في المسلمين موطئ الشبهة فالارث بكلا الجهتين لاباقواهما خلافاللمالكمة واكثرالشافعية ﴿ فصل في المجوس ﴾ في بيان توريثهم بالقرابتين وعدمه بالانكحة الفاسدة واعرابه كامر وبين الثاني نقوله (ولمُنفى ساطل النكاح) اي بالنكاح الباطل عندنا الذى لانقرون عليه بعد الاسلام المستمل عندهم مخلاف مانقرون عليه بعده كالنكاح بغير شهود ونحوه (ارث المجوس) فيما (بينهم باصاح) ليطلان النكاح فينفسه تخلاف القرابة فانها أانتة فلو نكح بننه ثم ماتت ورثها بالنشة لاالزوحية وكذا لوماتهوعنها ورثته بالابوة وبين الاول بقوله(وان يه قرابتان اجتمعاً ﴾ محيث لوانفردنا في شخصين ورثا مهما شرعا ترثهماجيعا عندنا لتحقق وحـودهما (كينته من امه) فلو ماتتالام (لمتمنعا) الالف

الاطلاق اى لن تمنع البنت ﴿ مِن ارثُهَا مِن امْهَا الثَّنْيَنِ لَانْهَا ﴾ بنتها و بنت ابنها فهي (في الحكم كالشخصين) فتاخذ السدس مع النصف تكملة الثدين لان كلا من القراسين علة صالحة لاستحقاق الارثكابني عم احدهمااخ لام كامر واحترزنا بالحيثية المذكورة عما اذا لم عكن الجمع بين القرابتين فىالارث فيرثباحدهماكما بینه بقوله (وان تکن محجوبة) حجب حرمان لانقصان (احدهما)ای احدی القراحين (باختها) اي بالقرابة الاخرى (ورث) بسكون المثلثةللضرورة اوهو أمر وحذفت الفاء ضرورة وعن الاخفش والمبرد فياحد قوليه جواز حذفها اختيارا (بها) اي باختها التي هي الحاجبة فقط (لابهما) ولا بالمحجوبة اجاما (كماكح لامه ياخل) اىكمجوسى نكح امه اومسلم وطئها بشبهة ثم (جاءت)الام (يطفل) فهي جدته ام اسه فاذا (مات عنها) ابنها (الطفل) ترث با 'مومة فقط اذ الام تحجب الجدة ولومات الابعن الولد فقط وكان بنتا فهي بنته واخته لامه فالارث بالبنتية فقط لازولد الام محجوب بها ﴿ فَصَلُّ فِي الْحَمْلُ ﴾ اكبئر مدَّنه سنتان عندنا وثلث عند ليث ن سعد واربع عند الشَّافعي وسبع عند الزهري وأقلها سنَّة أشهر أتفاقًا ﴿ وأوقَّفُوا ﴾ فبالوترك امرأة حاملة (نصيب ابن) يقطع الهمزة (واحد) لانه الغالب (للحمل او) نصيب (بنت) واحدة ايهما كان اكثر كاافاده بقوله (يحكم الزائد ﴾ وهذا رواية عن ابي يوسف رجه الله تعالى وعليه الفتوى وروىعن الامام اربعة وعن مجمد آثنين ويؤخذ منهم كفيل احتياطا اذربما تلد أكثرفلو ترك ابوين وبنتا وزوجة حبلي فالمسئلة من اربعة وعشر بنان فرض ذكرا وتعول السبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنتين الثلثين فيقدر ذكرا وهذا على كون الحمل من الميت والا فثله كثيرة كالوترك زوجاواما حبلي فللزوج النصف وللام الثلث وللحملان قدر ذكرا السدس لانه عصبة فيقدر انثى ليفرض له النصف وتمول الثمانية كالايخنيثم هذا ان شارك الورثة اوجبهم نقصانا فلوحرما نابوقف الكلكا قال (ويوقف الجميع) اى جميع التركة (للبنات) اى الى الوضع (محجبه الوارث بالحرمان) وكذافي فتاوي سمرقند لوالولادة قرببة والقرب مفوض لراى الحاكم ولو لم يعلم ان مافى البطن حل اولالم يوقف فان ولدت تستأنف القسمة كافي الواقعات ولوادعت الحمل عرضت على ثقة اوامراة حتى بمسجنها فان ظهر علامة حل وقف والاقسم وانولدت ميتاً لأيرث الااذا اخرج بضرب كامر أول الكتاب (وان يكن اكثره حيا خرج) من امه وعلت حياته و لو بتنفس

او تحريك عين اوشفة (ومات) حال خروجه (فالميراث يعطى لاحرج) ويورث عنه ويصلي عليه اعتبارا للاكثر عندنا بخلاف مالوخرج الانل فات واذا خرج مستقيما بان خرج الرأس اولا فالمعتبر الصدر فان خرج كله ورث والا فلا ولو منكوسا فالسرة سراحية ومافى شرحها لمصنفها وتبعه غيره من آنه اوولدته لستة اشهرفصاعدا برث مالم يجاوزالسنتين مخالف لكتب الفروع المعتمدة كالهداية ونحوها اذمفاده انتمام السنتين كالاقلوليس كذلك فتنبه وهذالوالحل من الميت والا فيرث اواستة اشهر اواقل مذ مات والالا ثم هذا فين ورث بكل تقدير (ولوعلى تقديره انثى ورث وذكرا لوقدروه لايرث) كزوجواخت لابوين وجل من اسه فلو انثى لها السدس تكملة الثلثين وتعول لسبعة ولوذكرا لاترث (فهل على تقدير ارث) اي على فرصه اشي (يوقف نصيبه) املا (و) كذا (عكس هذا) المذكور (يعرف) اى لوكان برث بتقديرذكورته ولا يرث بتقدير انوثته كعموزوجةاخ لابحاملفهل يقدرذكرا ويوقف حظهوهو الجيم هنااملا (قال) عدة المتأخرين مجد (العلائي)الحصكني (شارح التنوير) احترز به عن العلائي الطراباسي شيخ مشايخ الاول (لم اره) مسطور ا (في الكتب) اي كتب ائمتنا (ناعيري و منبغي فيه) بحثا (بان تقدرا) الالف للاطلاق (للاحتياط وارثًا بلامها) وبوقف نصيبه كاصرح به الشافية لئلا تبطل القسمة اوحاء واراً (فصل في المفقود ﴾ لم يذكره في الاصل هنا وكذا ما بعده من المرتد والاسير والخنثي لذكره ابإها اثناء الكتاب ثبعا للتون وهولغة من فقدت الشيء اضللته اوطلبته فلم تجده واصطلاحا غائب لمهدر احي ام ميتولايرث منه احدولاتنكم زوجته ولايقسم ماله ولا تنسخ اجازته قبل ان يعرف حاله وينصب القاضي من محفظ ماله وببع مانخاف فساده وحكمه فيحق غيره مابينه بقوله (واحكم على المفقود حكم الحل في وقف نصيبه ﴾ صوابه سهمه ليستقيم الوزن (بقول فصل) ای فاصل او مفصول ای الی ان شبت موتد ببینة او عضی مدة محکم فیها عوته وهيمدة موت اقرانه في بلده في ظاهر الرواية وقدرها في الكنز تسمين سنةمن مولده قال الزيلمي وعليه الفتوي ثم قال المختار تفويضه الى رأى الامام انتهى وهوالصحيح عند الشافعية وفصل اجد رجهالله تعالى انغلب علىسفره السلامة كسفر تجارة ينتظر الى تمام تسعين سنة والاكالو انكسرت سفينة اوفقدمن بين اهله فالى اربع-نين ثم يقسم ماله واعلم انه لومع المفقود من محجب به حرمانا لميعط شيئا ولو نقصانا اعطىالمتيقن ووقف الباقي كالحمل والا اعطى كل نصيبه

فلوترك بنتين وابنا مفقودا وابن ابن فللبنتين النصف لتيقنه وبوقف النصف الاخر (فانبدا)ای ظهر (من قبل) ای قبل موت اقرانه (حیافله)ماوقف له (وانقضي بموته) قيد به لانه امر محمّل فالم ينضم اليه القضا لايكونجة (اقسم ماله) كالومات في بيته (مابينوارث له) وقت الحكم كانهمات وهذا في حق ماله واما في حق غيره فيمكم بمو تهمن حين فقده (و) حيننذ (ماوقف) له (يردالوارث) اي لوارث مورثة (حسماعرف) في محله ﴿ فصل في المرتد ﴾ اي الراجع عن دن الاسلام والعياذبالله تعالى (وكسب) مفعول مقدم لاوقف (مرتد من الاموال)اى مااكتسبه حال الردة (كاله) المكتسب حال الاسلام (اوقف ببيت المال) لانه بزول ملكه عنه زوالاموقوفا (فان بتب)عن ردته (بدفع له) ذلك الموقوف حيمه (اوقتلا) بالف الاطلاق اي وان قتل على ردته (اولحقا) باشباع حركة القاف للضرورة اي اولحق بدار الحربوحكم بلحاقه (اومات) على ردته فكسب ردته فقط (فياءجملا) بعد قضاء دين ردته واماكسب اسلامه فهوارث لوارث المسلم بعد قضاء دين اسلامه وهذا قول ابي حنيفة رجهالله تعالى وقا! مااكتسبه مطلقا لورثته المسلمين ككسب المرتدة فانه لورثتهااتفاقا حتى الزوج لومريضة وماتت فيالعدة وعند الشافية والمالكية مالهمطلقا فئ والمراد بالوارث منكان وارثه حال موته فيالاصم ولا يرث المرتد ولا المرتدة احدا مطلقا اجاعا الا اذا ارتد اهل ناحية باجعهم لصيرورتهادار حرب فصل في أسيرك اردفة للرتد بجامع ان كلامن الارتداد والاسير عارض اولانه يأخذ حكمه في بعض الاحوال كاقال (والارث اضمحي في السير المسلم كغيره) اى كارث غيره (من الأنام) في دار السلام (فاعلم) وهذا (مالم نفارق دینه) فانفارقه (فحکمهاتی کمرتد) کمم المرتدالمتقدم لانه مرتد حقیقة (فیتوی) کیرضی عمنی ملك ای یسقط (سلمه) لومات مورثه (وان جهلت) انت (في الغياب) بالفتح من غاب اي خني واحتجب (حاله بان لم يعلم ردته و لا اسلامه و لامو ته و لاحياته (او قف كمفقود نصما اله) الى ان نتبت موته حقيقة اوحكما ﴿ فصل في الحبثي ﴾ اى المشكل اخره لندرته وهولغة من الحنث بفتم وسكون اللين والتكسر ومنه المخنث والجمع خناثي كحمالي واصطلاحا منله الآلتان وتوقفافي من ليس لهشيء منهما واختلف النقل عن مجد فقيل في حكم الانثى وقيل هووالخنثى المشكل سواء (وارث خنثي مشكل) صفة الخنسي وهومن لم يترجح شيء من ذكورته وانو تته لعدم المرجح قيل وذلك أنما

يتصور قبل البلوغ (في الحكم يبني على الاقلياذا الفهم) أي اقل نصيبي الدكورة وا (نوثة فيعامل بالاضر ويقسم بين الورثةولا يوقف شي عليه (فلوابوه) اي ابو الخنثي مات و(خلف ابنا معه) يعطى (سهمان للابن) الواضم (وسهم قلله ﴾ بناءعلى تقديره انثى لكونهاضر اذلوقدر ذكراكان لكل النصفوهذا ان لم تساو النصيبان والافلا يختلف كبنت وشقيق مشكل وكاولاد ام احدهم خنثي ولم ينفرد وحده اويكن معه احد الزوجين والافليس مشكلا في ارثه ﴿ هٰذَا ﴾ المذكور من معاملته بالاضر (هو الصحيح والمفتى به) عندنا وهوقول ابى حنيفة رجهالله تعالى واصحابه وقول عامة الصحابة رضىالله تعالى عنهم سراحيه وقول بعض الشافعيه ﴿ وَفَيه خُلْفَ قَدُورَى ﴾ عَنْ العَلَّمَاءُ ﴿ فَانْتَبُّهُ ﴾ فعند الشعبي استاذ ابى حنيفة لهنصف النصيبين ونص القدورى وصاحب الهداية وغيرهما علىأند قول الامامين ايضا واكثرشرا حالسراجيةعلى ان مجدا معالامام ونقله فىالمشكاة عن السرخسي وهو قول مالك وكذا اجد ان لم يرج اتضاحه بان بلغ مشكلا وعند الشافعية يعامل بالاضر فىحقه وحق غيره ويوقف الباقى ثمرهذا بناءعلى ارثه بكل تقدير (و) اما (ان تقدره بانثي) فهو (محجب وان) تقدره ﴿ خلامًا ارثه قداوجبوا فامنعه ميراثًا وقدر ﴾ ذلك الخنثي ﴿ انْبَى ۗ لَكُونُهُ اصْر (کعمه) ای کما لومات میت عن عم (و) عن (فرع بنت خنثی) فیقدر ذلك الفرع انثى (و) يكون (الارث كله لذاك العم) لكونه عصبة وذاك من ذوى الارحام (وعكس هذا مثله في الحكم)وكذا الحكم لوقدر انثي ورث واوذكرا لاكزوج وشقيقة وخنثي لاب فلو قدرانني لهالسدس وعالت الىسبعة فيقدر ذكرا ولايرث لانه عصبة وتمام احكامه ومايزول به اشكاله مبين في كتب الفروع وذكر في الشرح نبذة من ذلك والله تعالى اعلم ﴿ بابِ المناسخة ﴾ مفاعلة من النسخ يمنى النقل ونحوه واصطلاحا نقل سهام الورثة قبل القسمة الىمن نخلفهم باستحقاق الارث سميت بذلك لانكل قسمة لماقبلها منسوخة بما بعدها واعلمان سلوك العمل فيهذا الباب صعب المدرك لانتيقنه الاالماهر في الفرائض والحساب وقد شرح في بيانه فقال (وان يمت شخص من الوارث من قبل قسم ذلك الميراث) الذى هوتركة الميت الاول صار نصيبه منه ميراثا لورثته فاذا اردت معرفة نصيبه وقسمته علىورثته (فصحح) المسئلة (الاولى) على ورثة الميت الاول بالطريق الاتى فيحساب الفرائض واحفظ نصيب الثاني منهاثم صحح (كذاك الثانية) على ورثة الميت الثاني (أعني بها) اي بالثانية (المسئلة) وقوله

(الموافية) تكملة ثم انظربين نصيبه من المسئلة الاولى وبين مسئلته ثلاثة احوال اما أن يكون بينهما مماثلة اوموافقة اومانة (فان يكن نصيمه استقاما) بسبب المماثلة (اعني على) مسئلة (وارثه) فهو على تقدير مضاف وقوله (تماما) اي بلا كسرتمم (فلاترم ضرباً) لكونها صحت مما صحت منه الاولى كما لومات عن ان و منت فهي من ثلاثة ثم الابن عن ولدين فهي من اثنين مثل نصيبه من الاولى (وان لم ينقسم) نصيبه من الاولى على مسئلة (فالضرب محتاج له كاعلم ﴾ وحينئذ ﴿ فَانْ تَجِدُ نَصِيبُهُ مُوافَقًا ﴾ بجزءما ﴿ مُسَلَّةُ الوَّارِثُ منه حققا فالوقف من تصحيح تلك) المسئلة (اللاحقة قدحاء مضروبا بكل) تصحيم (السابقة) فالحاصل مخر حالمسئلتين كااذاترك النين و نتين ثممات احدالالنين في نت وزوحةوعين في المسئلة فالاولى منستة والثانية اصلها من ثمانية وتصمح من اثنين وثلاثين ونصيب الثاني من الاول اثنان وبينه وبين مسئلته موافقة بالنصف فاضرب وفقهاوهوستة عشرفي التصحيح الاولوهو ستة تبلع ستة وتسعون ومنها تصم المسئلتان (وان يكن) مابين نصيه ومسئلته (تباين علانيه فنضرب الاولى بكل الثانية) المعروف في الضرب لله كس فالأولى أن تقول فالضرب في الاولى لكل الثانية فالحاصل مخرج المسئلتين كام شقيقة واخلاب ثم ماتت الشقيقة عن ابنين و منت فالمسئلة الاولى من ستة و الثانية من خسة و نصيب الشقيقة من الاولى الاالة لاتستقيم على خسةولاتو افق فاضر ب كل مسئلتها في كل المسئلة الاولى فتصير ثلاثين وهو مخرج المسئلتين ويسمى حامعة كافال ﴿ وَمَا آنِي مِنْ حَاصِلُ فِي الذِهِنِ حَامِعَةُ سَمِّي مِذَا الفن) لانها تجمع انصباء ورئة الميت الاولى والثاني ومن سماها جزء السهم فقدوهم لادالمعروف فياصطلاحهم آنه اسم للمضروب فيالاولى وهوالثانيــة اووفقها كاسمجي (واضرب) ان اردت معرفة نصيب كل وارث في المسئلة ا اولى من ذلك التحميم (سـهام وارث من) ميت (سابق ياصاح في صحيح ذاك اللاحق ﴾ اي في كله او في وفقه كماقال ﴿ في وفقه ان وافقت في العداوكله ان بانت في القصد و)كذا(وارث المت) (الثاني اتي)ماذكر (في حقه) ايضافتضرب سهام ورثته لكن ﴿ فِي كُلُّ مَافِي بَدُّهُ ﴾ عندالمبائنة ﴿ اووفقه ﴾ عند الموافقة ﴿ فَا آتی) ایماخرج(بالضرب)المذكور (فیالحالین) ای فیضرب سهامورثة الاول وضرب سهام ورثة الثاني فهو (نصيبكل)ايكل فريق(جاءفي) المسئلتين (الثنتين) لان تركة الميت الثاني بعض مسئلة الميت الاول فاذاضرب جيع فريضة الاولى فى الثانية صاركل من الاولى مضروبا وباقى جيع الثانية ضرورة

القيام الضرب بالطرفين (ومن تراه وارث) الميتين (الثنين فاجعلم النصيب) الحاصل ﴿ فِي الضَّرِبِينَ ﴾ المارين فيما لوكانت اثنين وهذا من; ياداته على ا 'صلَّ ﴿ وَالْمُبَاغُ ﴾ بِالنَّصِيمُفُمُولُ لَفُعُلُ مُحْذُوفُ نَفْسُرُهُ مَابِعُدُهُ أَي أَجِمُلُ الْمُلْغُ (الثَّاني) وهوالذي صحت منه الاولى والثانية المسمى بالجامعة يجعل (مكان) التَّصحيم (الاول لثالث قدمات منهم فاجمل و الشعيم)اي والتصحيم الثالث (في البيان فاحفظه واجعله مكان ﴾ التحييج (الثاني)وتيم العمل كا سبان تاخذ سهام الميت الثااث من الجامعة وتقسمها على مسئلته فإن انقسمت فيها والا فاضرب وفق الثالثة المعتبرة ثانية اوكلها في كل الجامعة واعتبر الحاصل من ذلك كسئلة واحدة واقسمه على الورثة في المسئلتين محصل المطلوب ﴿ وَهَكُذَا فَافْعُلَّ عُوتَ الرَّابِعِ ﴾ فاحمل له مسئلة واجعل المبلغ الثالث مكان الثاني والرابع مكان الثالث وحذنصيبه واقسمه علىمسئنته على نحو مامي (بل) عوت (خامس اوسادس اوسابع) وهلمجرا وهذا النعدد متصور توجهين ان عوت ورثة الاول متعاقبة اوعوت وارث ثموارثه والحكم فيها واحدهذا (والاحسن الاضط عندالعمل)في قسمة المنا سِمَاتُ (للماهر السامي) في صناعة الحساب ماتلقاه امام المتأخرين احدين الهايم من استاذه ابي الحسن الجلاوي رجهماًالله تعالى وهو ﴿ طريقًا لَجْدُولُ وذا ﴾ الطريق (من الصناعة السنية) اي العالية في فن الحساب (وفيه اضمى راحة كالمة كاعلى الحساب لقلة الغلط وامن الشطط وطريقه بالاختصار انتكتب الورثة واحدا تحت واحد وتخط فوق كل وأحد وتحت الاخير خطا مستقيما الىحهة يسارك ثم تخط مزاول الخطوط وآخرها الىانتها ثها وبعد سحيم المسئلة تضع نصيب كلوارث بارائه وتضع العدد الذي صحت منهالمسئلة فى دائرة كالقبة وانزل بخط معاخر الانصباء ثم اكتب مابعد الخط بازاء الميت الثانى مات وان ورثه احد منالاولى فاكتب اسمه بازائه وان معه منغيرها او اختص غيرهم بارثه فانزل نخطوط تحت الجدول متصلة به على عدد ذلك الغير وخط من اعلى الجدول الياخيرهم خطا واكتب اسهاء هم فيالبيوت محيث يكون كل واحــد من الجيم تحت واحد في الجدول الذي فيه الميت فوقه او تحته ثم صحح الثانية واكتب نصيبكل بازائه كافعات فيالاولى فمحدث جدول رابع ثم انظربين نصيبالميت من الاولى ومسئلته فان انقسم فانقل تصحيم الاولى الى جدول خامس واجمله مكان الجامعة والافاضرب وفقالثانيةاوكلها في تصحيحالاولى واكتب ماخرجوهو الجامعة في جدول خامس ثم اثبت الوفق المـذكور اوالكل فوق تصحيح الأولى

ووفق نصيب الميت اوكله فوق مسئلته على القبة فنله من الاولى يضرب فيا فوقهما فوقها ومن الثانية كذلك واثبت نصيب كل بازائه ومن لهمنهما يضرب فيا فوقهما ويجمع ويكتب بازائه ثم يجمع ذلك ويقابل به المصحح فان خرج صحيحافيها والإفيعاد الحساب ثم انمات ثالث اور ابع تفعل في الجدول كاعلت واعلان للميتين الاولين خسة جداول واحدلور ثة الاول وواحد لسهامهم وثالث لورثة الثاني والرابع لسهامهم وخامس للجامعة ثم ليكل ميت ثلاثة جداول فاذا اردت معرفة الجداول كلهافي مسئلة من المناسخات فاضرب عدد الاهوات في ثلاثة ابدا واطرح من الحاصل واحدا ابدا فالباقي عدد الجداول فلوكانوا اربعة فاضرب عددهم في ثلاثة بخرج اثناعشر اطرح واحدا يبقي احد عشر هي عددها وليس جدول القيراط بداخل في ذلك المرابئ في ذلك وذك وقد المسراجية المناب وقداطال في سكب المرب في ذلك وذكر صورة لم يذكر ونهامثال الاستقامة فلنذكر صورة السراجية لاشتالها على الموافقة والمباينة ايضا وهي زوج وبذت وام ثم مات الزوج عن امن واخوين واعم أن الأولى في هذه الصورة ردية وان البنت فيها يتعين ان تكون واخوين واعم ان الاولى في هذه الصورة ردية وان البنت فيها يتعين ان تكون من عرب واعم ان الاولى في هذه الصورة ردية وان البنت فيها يتعين ان تكون من عبر الزوج وقد رسمها في الشرح وحرر قيراطها بهذه الصوره

												26	22.	
	enve	1		*	٩		٤	*			1		1	
	*	٨	72	1 7 1	٤		**	٦		117	1 2		17	
												مات	1	زوج
									ماتت	. 9				
-						ماتت	9	1	جده	. 4			1	بنت
	*	٤	1	A			7			- 1	1		٣	_ را
			4	17								زوجه		
						-	2		200	. 4	*	اب		
	•		1	٨			1			1	١	el		
		1	_£	4 8			٦	۲	ابن					
	•	٤	ŧ	4 5			٦	۲	ابن					
		۲	٧,	17			٣	1	بنت					
		٣	*	1.4	۲	زوج								
1		٥	1	. 9	1	اخ								
1	1.	0	1	. 9	1-	اخ								
		١	Ł	0										

﴿ بَابِ غَارِجَ الفَرُوضَ ﴾ اخره مع التَّصحيم عن المناسخات تبعا للاصلو الانسب تقديمهما عليها كافعل فىالسراجية والمخارج جم مخرج وهو اقل عدد يمكن ازيؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا فالواحد ليس بعدد عند جهور العلماء والحساب لاالنحاة وللمددخواص منها ماساوى نصف مجوع حاشيتيه القريبتين اوالبعيدتين كالخسة حاشيتاها القريبتان اربعة وستةوالبعيدنان كالثلاثة والسبعة ومجوع كل عشرة ونصفه خسة (ثم الفروض)المذكورة فيالقرآن (ستة) كامرحال كونها متنوعة (نوعين مقسومة بينهما) اي بين النوعين (نصفين) ثلاثة نوع وثلاثة نوع آخر بالاستقراء (فالنصف) لوحذف الفاء واتى به منكرا لاستقام الوزن (ونصفه)وهوالرابع (ونصف النصف) اى نصف النصف المذكور ثانيا وهو الثمن (ثلاثة) من الستة (نوع) خبرثان اي نوع اول من النوءين (بديم الوصف) وهذاعلى التنصيف للبداة بالاكثر الاكبر وانبدات بالاقل الاصغر يكمون على التضعيف فتقول الثمن وضعفه وضعف ضعفه ولهم فيه عبارات مختلفة مربعضها في صدر الكتاب (ثانيهما) اي النوعين (الثلثان في اليان والثلث والسدس)وهذا على التنصيف وهو المراد بقوله (على النقصان) والأنحصار فىالنوعين بالاستقراء عندالجمهور ووجهه آنهم بحثوا عن اقل جزء من الفروض المذكورة في الكتاب فوجدوا الثمن ومخرجه من ثمانية ومخرج النصف والربع موجود فيها بلاكسرفجعلوا الثلاثة المتناسبة نوعا واحداثم اقل جزء من الثمن السدس ومخرجه ستة ومخرج الثلثين والثلث موجود فيهما بلاكسر فعملوها نوعا آخر وبمضهم جعل الكل نوعا واحداثم شرع في بيان المخارج على ترتيب اللف فقال (فالنصف) الذي هو فرض خسة يخرج (مناثنين) يقطع الهمزة (وافا فاسممه)تقدم الكلام في نظيره (والربع مخرجه) الصواب في الوزن ان يقول و مخرج الربع الي الذي هو فرض اثنين ﴿ الَّيْ مَنَارَ بِعَدُّو مُحْرَجٌ الثمن من ثمانية لواحد يعرض وهو ﴾ الزوجة المكنى عنها بقوله ﴿ الجارية والثلثان ﴾ الذي هو فرض اربعة ﴿ الثلث ﴾ بحذف العاطف وهوفرض اثنين (من الاثة ومخرج السدس) الذي هو فرض سبعة (اتىمن ستة و)اعلم ان الأصل فيذلك أن تقول (مخرج الكسور من سميها) من الاعداد أي ما يناسبها في المعنى ويشا ركما في اصول الحروف ﴿ كَالنَّلْتُ ﴾ مخرجه ﴿ مَنْ ثَلَاثَةً ﴾ فإن الثلاثة سمى الثلث وكذا السدس من ستة لان اصلها سدسه ابدلت السين تاء وادغت الدآل فيها ولذاتصغرعلى سديسة وتجمع على اسداس وكذا مخرج الكسر المكرر

(23)

مخرج مفرده كالثلثين والسدسين (فانتبها) لذلك (و)لكن (استثن فرض النصف) اى فرضا هو النصف (ياسميرى من ذاك اعنى) بالمشار اليه (عدة الكسور ﴾ فانه ليس مثلها لان مناثنين وليس ذلك سمياله والالقيل ثني بضم فسكون فاذا جاء في مسئلة النصف فهي من اثنين او الرَّابع فمن اربعة ومكذاوهذا عند الانفراد واما عندالاختلاط فلا نخلو اما ان مختلط كل نوع بنوعه اواحد النوع بالنوع الآخر فانكان الاول فمخرج الاقل منديكون مخرجاللكل لانماكان مخرجا لجزء يكمون مخرجا لضعفه ولضعف ضعفه كالستة مخرج للسدس ولضعفه الثلث وضعف ضعفه الثلثين وكالثمانية مخرج للثمن ولضعفه الربع ولضعف ضعفه النصف كما ان مخرج الربع مخرج للنصف ومخرج الثلث مخرج للثلثين لماتقرر ان ان مخارج الكسور اذا تداخلت اكتفى بمخرج اقلهالان مخرج الاكثر اقل من مخرج الاقل ومتداخل به فيكتني به لخروج الكلمنه وان كانالثاني فحكمه ما بينه بقولة (والنصف الويتأني) بتحريك الياء للضرورة والجار متعلق ببخلط والاضافة الى قوله (النوعين) على معنى مناى بكل النوع الثانى كسئلة امالفروج زوج وشقيقتين وام واخوة منها(اوبعضه)اى بعضالنوع الثاني كواحدمنهاواثنين كزوج وشقيقة بن اووام (يخلط) فالمخرج (فيالحالين) اي حالي الاختلاط بالكل وبالبعض منستة يجي (والربع اشتهر) انه اذا اختلط ايضا بالنوع الثاني (كلا وبعضا) اى بكله او سعضه كزوجهواموشقيقتين فقط اومع اختين لام (جاء مناثني عشر) بقطع الهمزة للضرورة لتركبها من ضرب اثنين في ت اوثلاثة في اربعة (والثمن) اذا اختلط بالنوع الثاني فالمخرج ياتي من عشرين (بعدالاربعة) اي من اربعة وعشرين لان مخرج اقل جزء من الثاني هوالستة وبينهما وبين الثمانية موافقة بالنصف فيضرب نصف احدهما فيكل الآخر (لكنه)اى اختلاط الثمن بالثاني (بالبعض) منه وهو الثلثان والسدس دون الثلث (خصص واتبعه) كزوجة وينتين وام او زوجة وينتين او زوجـة وابن وام (و) اما (كله) اى النوع الثاني فلا يتصور اختلاط الثمن به نعم (ياتي براي البعض) وهو ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بناء على ان المحروم عنده تحجب حجب نقصان كابن كافر وزوجة وشقيقين وام واخوة منها فالابن تحجب الزوجة عنده الى الثمن ﴿ 'وَفَى الوَصَايَا بَاخْتَلَاطُ فَاقْصُ ﴾ كان ترك ابنا واوصى لزيد بثمن ماله ولعمرو يسدسه ولهند بثلثه ولبكر بتلثيه واجازه الابن فاصلها من اربعة وعشرين وتعول الى واحد وثلاثين لزيد الثمن ثلاثة ولعمرو

اربعة ولهند ثمانية ولبكر ستةعشرهذا واعلم ان الاختلاط (صوره) أى جيم مالتصور هنه (بالقسمة العقلمة خسون بعدسبعة وفية) منها سبعة وعشرون موجودة شرعا تسمى منتعبة وثلاثونعقلية فقط تسمى عقيمة وبيانذلك انالنوع الاول ألائة والاختلاطمنه اربعة نصفور بعاونصف وعمن اوربع وعمناوالكل المجموع سبعة والثانى كذلك فالحاصل من اختلاط النوع الاول بالثانى تسعة واربعون منضرب سبعة فيسبعة واختلاطكل نوع بعضه ببعض اربعة يكن عانية ببلغ مجوعها ماذكر لكن لاوجود شهرعا لثلاثين منها اذلابتصور اجتماع الثمن والثلث على قول الجمهور كامرولااجتماع النصف والربع مع الثلثين ولااجتماع النصف والثمن معالثاني اوبعضه الاالسدس ولا اجتماع الربع والثمن فقط اومع كل الثاني اوبمضه ولا اجتماع كل الاول فقط اومع كل الثاني اوبعضه فسقط بالاول اربع وكذا بالثانى وبالثالث ست وبالرابع ثمان وكذا بالخامس فالمجموع ثلاثون (و) قدعلم عا تقررانه (لمس في مسئلة) واحدة (نجتمع من الفروض) المذكورة (خسة تتبع) بل لاتكون الااربعة فاقل كما انصم به الشراح والمراد بدون الكسرفلا يرد انه قدتجتمع خسة كزوجوام وشقيقة واختلاب واختين لام فهي من ستة وتعول لعشرة (ومن يقل)كصاحب سك الانهر (في) تصویر (جمها) انها قد (تزید) منتهیة (سنة)فروض کهؤ لاء وزوجة بان يكون الميت خنثي وادعيا الزوجية فانه ثبت لكل فرضه (فقولهم دود) وكذا جوابه عنه بأنه نادر لاحكم لهلامر أن الاصمعدم أرثهما لتقدم بينةالمرأة ﴿ باب التعميم ﴾ يطلق اصطلاحا بالاشتراك الاغظى على أخذ السهام من اقل عدد عكن على وجه لانقع الكسر على احد من المستحقين ورثة كانوا اوغرماء وعلى المخرج المصمح وهوذاك العدد واعلم انه ﴿ يُحِتَاجُ فِي النَّصِيمِ للسَّائِلُ ﴾ بالمنى الاول (من الاصول سبعة ياسائلي ثلاثة من ذاك) وهي الاستقامة والموافقة والمباينة (بين الاسهم) المأخوذة من مخارجها (وبين اعداد الرؤس) من المسعقين (فاعلم واربع منها اتت مفصلة) وهي التماثل والنداخل والتوافق والتباين (بين الرؤس والرؤس فاجعله) ثم اخذ في بيان السبعة مقدما الثلاثة الاول فقال (اولها سهام كل طائفه)من المستحقين (لوقسمت على الرؤس) بلاكسر (فاعرفه) كابوين واربع بنات (فالضرب لاتحتاجه) لاستقامة السهام على الرؤس (والثانية) من تلك السبعة ان تكون (طائفة و احدة موافية وانكسرت ﴾ اى ان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة فقط (و)

(D.)

لكن لميكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة بل ﴿ بابنت سهامهم عددهم ﴾ اىعدد رؤسهم (فاضربه) ای عدد رؤسهم وهو المنکسر علیه ویسمی جزء السهم ﴿ فَيَاصَلُ لَهُم ﴾ أي في أصل المسئلة أو أصولها أن عالت فالحياصل من الضرب التصميم كزوج وخس اخوات اصلها من ستة وتمول لسبعة للزوج النصف تلائة وللاخوات الثلثان اربعة لاتستقيم ولاتوافق فاضرب رؤسهم فىسبعة سلغجسة وثلاثينومناتهم (ثمالئها ان)انكسرت السهام على طائفةوا حدة لكن (وافقت) سهامهم رؤسهم(فيمسئلة) اي فيمسئنتهم(فالوفق فاضربه) لوقال فالضرب للوفق (باصل المسئلة) لكان اولى اى فاضرب وفق عدد هم فى اصل المسئلة يبلغ التصحيم كأمراة وستة اخوة فالباقى ثلاثة توافق الستة بالثلث اثنين فاضربهما فى الاربعة تبلغ ممانية فمنها تصمح * واعلم انه اذا كان المنكسر عليهم ذكورا وانامًا بسط كلذكر آثمين واعتبرعدد روسالاماث كامر فىالعصبات مثاله زوجوان وثلاث منات اصلها من اربعة فتمعل رؤس الاولاد خسة والباقي وهو ثلاثة لايستقيم عليهم فاضرب عدد رؤسهم في اصل المسئلة تصير عشربن ومنها تصمحوانه اذا انكسر على فريق واحدكان لكل منهم بعد التصيم سهام كل ذلك الفريق قبله فىالمباينة اووفقها فىالموافقة ولكل مهم جزه السهم (رابعها) اىالسبعة وهو اول الاربعة التي بينالرؤس والرؤس (بانيكون انكسرا نصيب حنسين آتی) ای ان یکون الکسر علی طـائفتین (اواکثر اوما ثلث اعدادهم) ای احد الجنسين المنكسر عليهم (رؤسهم)اي ؤس الجنس الاخر اي وتماثلت اعدادرؤسهم كاثنين واثنين وثلاثة وثلاثة (في واحد) متعلق باضر من (الاعداد فاضرب اصلهم) اى اصل مسئلتهم وقدحمل المضروب فيه مضروبا فان الحكم انتضرب احد الاعداد المتماثلة فياصل المسئلة فعصل ماتصع منه على جيع الفرق كثلاث بنات والانقاعام فتكتني باحدا أتماثلين فاضرب الانتفى اصل المسئلة تكن تسعة منها تصميم بين المراد من قوله لواكثر بقوله (والانكسار في صنوف تظهر غات اربعة ﴾ خلافا لمالك رجه الله تعالى فعنده غاشه ثلاثة (الاكثر)اي لايكون الانكسار على اكثر من اربعة طوائب بالاستقراء المام (خامسها) اى الاصول السعة وهو ثاني الاربعة (الاعداد في التداخل) ي ان یکون بعض اعداد رؤس من انکسرعلیهم سهامهم من طائفتین او اکثرمتداخلا في العض كثلاثة واثني عشر (اكثرها) مفعول مقدم (فاضرب باصل العمل) اىفاضرب اكثر تلك الاعداد فياصل المسئلة يباغ التصيح كاربع زوجات وثلاث

جدات واثنى عشر عا فالثلاثة والاربعة متداخلة فيالاثنىءشر الذي هواكثر فضربناه فياصل المسئلة وهوايضا اثنا عشر بلغ مائة واربعة واربعين فمنها تصمح ولوالتداخل في بعضها يكتفي فيمالاكثرثم منظرينه وبين غيرالمتداخلة في التوافق والتباين (سادسها) وهو ثالث آلاربعة (ان كان بعض العدد) من رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من فرقتين اواكثر (وافق)كذا في الاصلوصوابه قدوافق نزيادة قدليصم الوزن (البعض)الاخر (بجزء مفرد) اياكان (ووفقه) اى وفق احد الاعداد (اضربه بكل) العدد (الثاني والخارج) بعدالضرب (اضربه بلا توانی) ای بطئ (فیوفق) عدد (ثالث موافق اتی) ای انه اتىموافقا فاضرب الخارج فى وفقه (و) اضربه فى (كله ان لم وافق يافتى) بان باينه (واضرب جيعمااتي منذلك) العمل (في العدد الرابع قل كذلك) اى فى وفقه انوافق المبلغ الثاني او فى جيعه انبان (ثم اضرب الحاصل) بعد تمام ضرب الرؤس بعضها في بعض اوفى وفقها المسمى ذلك الحاصل (جزءالسهم في اصلهم) اي اصل مسألتهم يبلغ التصحيح (وافهم بديم النظم) وذلك كاربع زوجات وخسعشرة حدة وتمانعشرة بنتا وستة اعام اصلها من اربعة وعشرين لازوجات الثمن وهو ثلاثة لايستقيم عليهن بل سابن فحفظنا عددهن وللجدات السدس بينهما مباينة فحفظنا عددهن وللبنات الثلثان وبينهما موافقة بالنصف فاخذنا نصف رؤسهن وللاعام الباقي وبينهما مباينة فحفظنا عددهم فالمحفوظ اربعة وستة وتسعةوخسة عشروبين الاربعةوالستةموافقةبالنصف فضرينانصف احدهما فيكل الاخربلغ اثني عشروهو موافق للتسعة بالثلث فضربنا ثلث احدهما في كل الآخر بلغ ستة وثلاثين وبينهما وبين خسة عشر موافقة بالثاث ايضا فتضربها في خسة ثلث خسة عشر يبلغ مائة وثمانين هي جزء السهم فيضرب فياصل المسئلة اربعة وعشرين يبلغ اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين ومنها تصم فناله شيء من الاصل اخذه مضروبا في جزء السهم ﴿ سَابِعِهَا تَبَابِنِ الاعدادِ ﴾ ای انتکون اعداد من انکسر علیهم من طائفتین او اکثر متباینة (فاضرب جيع النوعوالافراد) اي ضرب جيمالنوع اي افراده (في أن نوع) بحذف الياء للضرورة (ثم كل الحارج في) جيع (ألثالث اضربه بغير حرج والملغ الثاني بكل الرابع ياصاح فاضربه بالامنازع ثم اضرب المجموع) المسمى (جزء السهم كما مضى في اصل هذا الحكم ﴾ اي في اصل المسئلة فما كان فهو التعميم وذلك كامراتين وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام فجزء السهمهنا مائتان

وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها فياصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون محصل التصييم وذلك خسة الآف واربعون ومنها تستقيم (و)اعلم انه (اناتت في العول من مسائل) من زائدة في الاثمات ومسائل فاعل اتت اى ان كانت المسئلة عائلة اى زائدة على المخرج كما علمته في العول (فضريك الاصل مع العول اجعل) اي احمل ما تضرب فيه حزءالسهم الاصل مع العول كما مثلنا مفي أني الاصول * فإن قلت سُغِي ان تكون الاصول عمالية اربعة بين السهام والرؤس واربع بين الرؤس والرؤس * قلت لما لم تعتبر المداخلة بيناعدا دالرؤس والسهام اعتبرت سعة لدخول بعض صور المداخلة في الاستقامة وبعضها فيالموافقة * واعلم ان الموافقة لاتتأتى في كل صنف من الاصناف الاربمة التي يقع الكسر عليها لان منها الزوجات ولهن الربع اوالثمن ثلاثة من اثني عشر اواربعة وعشرين فان كن ثلاثًا فسهامهن منقسمة عليهن كما لوكانت واحدة وان كن ثنتين اواربعـا فمالنة فثبت عدم موافقتهن فسقطت هذه من الحالات الخمس ﴿ فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والثمان من العددين كان حقه ان بذكر في باب التصحيم يتوفق التصميم عليه لكن لماكان من محض مسائل الحساب اخرجه عنه ووجه الحصر فيالاربعة ان العددين المان تساويا أولا الاول القائل والثاني الما أن نفني الأقل الاكثر أولا الاول النداخل والثاني اماان يفنيهما عدد ثالث اولاالاول التوافق والثاني النان وقد بين ذلك نقوله (والعدد الذي يساوي) العدد (الآخر كية) اي منحهة الكمية (مماثل كماتري) تصويره بقوله (كاثنين والاثنين) بقطع همزةالثاني ضرورة وحاصله انتماثل العددين عبارة عن كون احدهما مساويا للاخرفي الكمية كمامثل وكاربعة واربعة وهكذا على التساوى (والثداخل) بين العددين ان يكون لخمسة مع عشرة ياكامل) وكثلاثة مع تسعة (ونوعوا) في طريق معرفته(تفسيره)انواعا متنوعة (و) الذي (اشتهرا منها) انه (الذي نفني الاقل) منهما (الاكثر) عمني انه اذا طرح مقدار الاقل من الاكثر مرتين اومرات افني الاكثرفانك اذا طرحت الخمسة من العشرة مرتبن لمبيق منها شيُّ وكذا اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات ومن الطرق ان تقسم المدد الاكثر منهما على العدد الاقل فينقسم قسمة صحيحة بلاكسر فاذا قسمت العشرة على خمسة قسمين صحت بلاكسر اوالتسعة على الثلاثة ثلاثة اقسام فكذلك ومنها ان تزيد على الاقل مثله اوامثاله فيساوى الاكثر (وما) اى

والعددان اللذان لا فني اقلهما الاكثربل (أفني) بسكون الياء اي فني ذالك العدادن وافرد الضمير مراعاة للفظما (شالث التعداد) اي بعدد ثالث وهو مخرج جزء الوفق الذي اتفقا فيه من الاثنين الى العشرة بالاستقراء (فاجعله من توافق الاعداد ﴾ وذلك (كتسعة مع ستة) فانه ﴿ يَفْنِيهِمَا ثَلَاتُهُ ﴾ فيكون (بالثلث حِا) بدون همز (وفقهما) اي هما متوافقان بالثلث قال في الملتقى وتوافقهما بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى توافقا في مقدار فان توافقا فياحدفهمامتباشانوانفي آكثر فهما متوافقان فانكان اثنين فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث وان اربعة فبالربع وهكذا الى العشرة انتهى لماس ان مخرج كلكسر سميه الا النصف وتسمى هذه الكسور المنطقة وان اتفقا فيما ورآها سمى اصم وكانت النسبة اليه بلفظ الجزئية منه لاغير كانبه عليه نقوله (وان فني بثالث اصم) كاحد عشر اوثلاثة عشير مثلا (فوفقه)ذلك العدد وينسب اليه (بالجزء) اي بلفظ الجزئية (ياذا الفهم) فالاول كاثنين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين والنسبة اليه جزء من احد عشر جزء من الواحد والثاني كاربعة وثلاثين مع واحد وخسين ونسبته جزء من سبعة عشر جزأ منواحد واعتبر هذا الاصل في غيره (وبعد هذا رابع الاقسام تباين) اي تباين العددين ﴿ وَافَاكَ فَى الْخَتَامُ ﴾ وهو مالا يفنيهما عدد ولايفتى احدهما الآخر وذلك (كسبعة) او خسة (مع الثلاث تقصد وايس ذا فنيه الا الواحد) والواحد ليس بعددكما علته وطريق معرفته بما مرعن الملتقي وسأنه اذا نقصت الثلاث من السبعة بتي اربعة واذا اسقطت الاربعة من السبعة بتي ثلاثة واذا نقصت الثلاثة من الاربعة بقي واحد وكذا اذا نقصتالثلاثة من الخمسة بقي اثنان واذا اسقطت الاثنين من الخمسة مرتين بقى واحد فهما متباينان بخلاف اسقاط الستة من العشرة مثلا اذببتي اربعة وبطرحها من الستة يبتي أثنان فبينهما موافقة بالنصف قال فى الشرح وانما زدنا ولايفني احدهما الآخر تبعالان الكمال لئلا ينتقض الحد بالاثنين مع الأربعة فانه لايعد هما ثالث مع انهما متد اخلان ولما بين التصحيح والنسب بين نصيب كل فريق فقال ﴿ فَيَامَعُرُفُمْ حَظَّ كُمِّلُ فُرِيقً والواحد منهم ﴾ اىفصل فىمعرفة نصبب كل فريق من الورثة ونصيب كل واحد من الفريق واشار الى الاول بقوله (وان ترد) بعد تصيم المسئلة (نصيب كل طائفة)كالزوجات والبنات والجدات (من ذلك التصيم فورا تعرفه) اى ان تعرف نصيب كل من ذلك العدد الذي استقام على الكل (فسهمه) اي

سهرذلك الفريق (المعروف اصل الحكم)اي المعروف من اصل مسئلته (كذلك فاضربه بجزء السهم) وهو الذي ضربته فيأصل تلك المسئلة قبل التصيم (فا اتى) اى خرج (بالضرب) المذكور (من مقدار) سان لما (نصيبه هذا محكم الباري ﴾ تعالى وتوضحه كخمس سنات وثلاث حدات وعبن فهي منستة للبنات اربعة والعجدات واحدوللعمين الباقى واحد وبين السهاموالرؤس مباسة وكذا بن الرؤس والرؤس فاضرب عدد النئات فيرؤس الجدات والحاصل خسة عشر في عدد العمين تصير ثلاثين هي جزء السهم اضربه في اصل المسئلة تصير مائة و عانين منها تصم فان اردت نصيب البنات من ذلك فاضرب نصيبهن اربعة في جزء السهم يحصل مائة وعشرونهي حظهن وهكذا الجداتوالعمان والى الثاني نقوله (وهكذا نصيب كل مفرد)من اصل المسئلة (انرمتهاضرمه بذاك المدُّد ﴾ الذي ضربته في اصل تلك المسئلة وذلك بأن تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج من القسمة صحيحا أو منكسرا فها ضربته فياصل المسئلة فالحاصل نصيب كل فرد من ذلك الفريق ففي مسئلتنا اواردت نصيب كل فردمن البنات فاقسم الاربعة التي لهن من اصل المسئلة على عددهن مخرج خسة اخباس اضربها في ثلاثين تصير اربعة اخباس ثلاثين يعني اربعة وعشرينفهي نصيبكل منهن منهائة وعشرين وهكذا فىالجدات والعمين ويسمى هذا الوجه قسمة النصيب وثم وجوء آخر منها ماسموه طريقالنسبة واليه اشار نقوله (وان تشأ فانسب سهام الجنس من اصل مسئلة لهمللرأس) اي انسب سهام كل فريق من الورثة من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا (ثم اعط) باسقاط الهمزة للضرورة (منهم كلفرد نوجد) من اي افراد ذلك الفريق (منذلك المضروب شيئًا نقصد) حالة كون ذلك الشيُّ المطي ﴿ عَمْلُ لَكُ النَّسِبَةُ المَذَّكُورَةُ وَافْهُمْ مَعَانَى ﴾ بإسكان الياء (احرف مسطورة) فني مسئلتنا اذا نسبت الاربعة سهام البنات من اصل المسئلة الى الخسة عددهن وجدتها اربعة اخاسفاعطكل وأحدة عثلتلك النسبةمن الضرب وذلك اربعة الخاس ثلاثبن اعني اربعة وعشرين وقسالباقي وجعل فيالسراجية هذاالوجه هوالاوضح لعدم الاحتياج الى الضرب والقسمة حتى قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربماكانت النسبة اعسر فيكون الاول ايسر ثمملابين النصيبذكر طريق القسمة فقال ﴿ في قسمة التركة بين الوارث ﴾ وهي في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدة احاد المقسوم عليه وهي الثمرةالمقصود

بالذاتومامهمن التصييح ولوالحقه وسيلة اليها وهي اما انتكونبين كلواحدة او بين كل فريق فطريق الاولى ماافصح به بقوله ﴿ وَانَ اردَتُ قَسَمَةُ لِلتَّرَكَةُ مابين وارث عدت مشتركة فبين تصحيح وقدر المال ﴾ الذي هو التركة(ثلاثة حائت من الاحوال ﴾ وهي الاستقامة والموافقة والمباسة ﴿ فَانْ يَكُنُّ مَا ثُلُّ بِينَّهُما ﴾ ای بین التصحیح والترکة (فظاهر فلاترم ضربهما) ومثاله ظاهر (وان یکن توافق) بينهما (قد وحدا) بجزءما (فاضرب سهام كل شخص قصدامن ذلك النصحيح) متعلق بسهام (فيوفق)متعلق باضرب (اتى من قدرهذا المال) اى اضرب سهام كل وارث منالتصميم فيوفق التركة ﴿ واقسم يافتيماجاء بحوعا ﴾ بالضرب (على وفق ورد من ذلك التحييم) اى اقسمه على وفق التحييم (لا) على (كل العدد والخارج الذي أتى من ذلك) العمل اعنى القسمة (نصيب) خبر عن الحارج ﴿ من قصدته هنالك ﴾ مثله زوج واخوان لام وشقيقتان اصلها من ستة وتعول الى تسعة والتركة ستون دينارا وبينهما موافقة بالثلث فللزوج من التسعة ثلاثة اضربها في عشرين وفق التركة يكن ستين فاقسمها على الثلاثة وفق التحييم نخرج عشرون هي له من التركة ولاحد الاخوين سهم اضربه في الوفق يكن عشرين اقسمها على الثلاثة تخرج ستة وثلثان هي له ولاخيه مثله وهكذا العمل فيالشقيقتين (وفي جيع المال) اي التركة (فاضرب الدا تلك السهام) اى سهام كل الوارث من التصحيم (لوتباين بدا) بينهما (والحاصل) بالضرب (اقسمه على) جيع (التَّصيح) فاهو نصيب ذلك الوارث من التركة كاافاده بقوله ﴿ وَاجِن ثَمَارُ الْكَسْرُ وَالْصَّيْمُ مِنْ رُوضَ ذَاكُ الْخَـارَ جَ الْمُسْطُورُ واجعله)اى الخارج (حظ الوارث المذكور) ومثاله زوج واموشقيقة اصلها من ستة وتعول الثمانية والتركة خسة وعشرون دينارا فبين التصحيم والتركة مباينة فاضرب الثلاثة التي للزوج في كل التركة تبلغ خسة وسبعين اقسمها على التحييم وهو ثمانية نخرج تسعة وثلاثة اثمانهي نصيبه وللاخت مثلها وهكذا العمل في سهمي الام وراذكره لناظم تبما للاصل من القسمة بطريق الضرب هواشهر اوجه خسة ومنها طريق النسبة وهو اعمها لجريانه فيما لايقسم كالحيوان والعقار وبيانه ان تنسب مالكل وارث من التحجيج اليه وتأخذ له من التركة بمثل تلك النسبة ففي مسئلنا انسب ثلاثة الزوج إلى الثمانية تكن ثلاثة أثمان فخذها له من التركة ومثلها للاختوهكذا تفعل فىالامومتى كان بينالمسئلة والنركة اشتراك بجزء فالاخصرردكل منهما الى وفقه والعمل كام وطريق الثانية ماافصح به

نقوله (وهكذا نصيب كل صنف) اى فريق (ان رمته) اى قصدت معرفته ﴿ فَاعَلَ عِذَا الوصف ﴾ السابق غير الله تنظر ههنا بين اصل المسئلة والتركة توافقا ونحوه على مام من النسب الاربع فلوترك ثلاث جدات وبنات واعام فهي من ستة وتصم من ثمانية عشر فلوالتركة عشرة دنانيوكان بينهما موافقة بالنصف فردكلا منهما الى نصفه وأضرب ماللبنات وهو اربعة في الحسة وفق التركة محصل عشرون أقسمها على الثلاثة وفق المسئلة بخرج ستة وثلثانهي نصيب البنات وللجدات سهم اضربه فى خسة واقسم على ثلاثة مخرج دينارو ثلثان وللاعام كذلك ولوالتركة سبعة ذنانيركان بينهما مباسة فاضرب مالكل فريق فيكل التركة واقسم على كل المسئلة يخرج المطلوب هذا واختبار صحة القسمة في جيع مامران تجمع الانصباء من الصحاح والكسوروتقابلالمجموع بالتركة فان ساواهافالعمل صحيم و لا فخطأ ولم يذكر مااذاكان في التركة كسر وله طرق احسنها ان تبسط الصحيح والكسر منجنس الكسر فلوكان نصفا بسطت الجيع بان تضرب الجيع فى مخرج الكسر وتريد بسطه وتمتبر الحاصل كالصحيح وتبقى السهام صحيحة بحالها وتعمل في القسمة عامر ثم تقسم ما يخرج ايكل وارث على مخرج ذلك الكسر الذي ضربت فيه التركة فالالخارج المطلوب ثم شرع في قسمة التركة بين ارباب الديون فقال ﴿ فِي قَسْمَتُهَا ﴾ اي فصل في قسمة التركة المستغرقة (بين الغرماء)و تسمى القسمة بالمخاصمة (وان تكن صناقت عنالديون) التي تعدد اصحابها (اموال میت) بالنحفیف (فیالوری مدیون فاقسم جمیعالمال) ای الترکة (بینالغرما) على الوجه الآتى وذلك(من بعد تجهنز) له اولمن تجب عليه نفقته (كاتقدما) اما ان لم تضق التركة بان كانت تني او تزيد اخذكل حقه تماما بلاقسمة وكذا او نقصت وأنحد صاحب الدين آخذ الباقى بعد النجهيز ومابقي فني ذمة المدنون انشاء عفا عنه اوتركه الى الآخر وبين كيفية القسمة بقوله ﴿ وَاجْعُلْجُيْمُ الدين) في الاعتبار (كالتحفيم)في مسئلة الورثة (من بعد جع الكسر) ان اشتمل على كسر (و) جم (التحيم و كالسهام) لكل وارث (كل دين) لشخص (مجمل وهكذا) كالارث جاء العمل لمعرفة نصيب كل غريم كالعمل السابق في القسمة بَيْنِ الورثة فانظر بين مجوع الديون ويقية التركة فان توافقاكما لو ترك آتني عشر دىنارا وعليه ثمانية عشر لزيد اربعة وليكر ديناران ولعمرو اثنا عشر دينارا فالموافقه بالسدس فاضرب دن كل شخص الوفق واقسم الحاصل على وفق مجوع الديون يخرج لزيد ديناران وثلثان ولبكر دينار وثلثولعمرو

عانية وان تباينا كالوفرطنا التركة في مسئلتنا احد عشر فاضرب دن كلفي كل التركة واقسم الحاصل على مجوع الديون يخرج نصيب كلثم شرع فى مسئلة النَّخارج فقال ﴿ فِي الْتَحَارِجِ ﴾ هولغة تفاعل من الخروج واصطلاحا صلح على اخراج بعض الورثة اوالغرماء بشئ معين له من التركة وهو جائزاذا تراضوا عليه واصله صلح عثمان لامراة عبدالرجنبن عوف رضي الله تعالى عنهما عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين الف دينار بحضرة الصحابة فكان اجاعا وبين طريقه بقوله (وان يكن صالح بعض الغرماعن حقه بأخذشي) من التركة (علما اووارث) مبتدأ (عن ارثه قد سالما) اى صالح خبره (فاطرح) بعد تصميم المسئلة على تقدير وجوده (نصيب كل شخص منهما منذلك) متعلق باطرح (التصيع) أن كان الصالح وارثا (و) اطرحه من (الديون) أن كان المصالح من اربابها (ومايني) بسكون الياء المثناة (من تركة) بسكون الراء (المدنون على ﴾ قدر (سهام من بقى) من التصميم والياء ساكنة ايضا (فيقسم او) على (قدردین من تبقی منهم) ای من الغرماه لخروج المصالح منهم کا ایخنی (مثاله زوج وام وعم) مسئلتهم (من ستةفالثلث) اثنان (تعطى) اى تعطاه (الام والنصف) ثلاثة (حق الزوج ثم) الواحد (البــاقى للم وهو السدس باتفاق في الزوج لوعلى) مافي ذمته من (الصدق فاطرح من التصييم) سهامه اعنى (نصفا) يبقى ثلاثة اسهم ثم اقسم باقى التركة وهو ماعدا المهر على سهام الام والعم كاهي اثلاثًا بقدر سهامهما منالستة قبل التخارج (مانحا) اي معطيا (سهما لداك العم والسهام للاموهوالحق في البيان واجعل كان الزوج باقى حكما) فيحق الام والعم(وليس كالمعدوم حقق فهماكيلا يصير الفرض) الذي هو (ثلث الام سهماو) يصير (باقى المال) وهو سهمان (فروض العم لان ثلث المال باتفاق نصيبهما لاثلث هذا الباقى ﴾ والحاصل انه لوجمل المصالح كان لميكن لزم ان يقع الخطأ في بعض الموادكما في مسئلتنا اذيلزم ان يكون للأم سهم وللع سهمان وهوخلاف الاجاع كما افصيم به السيد وغيره (وهو) اي مامر من البيان في المسئلة المذكورة (الصواب الحق في الأمام فالممن الالاقدام وقدسهي فيهذووالاخيار كصاحب المجمعو) صاحب(المختار فجملوا) في مسئلتنا (سهمين فرض العم وثلث باقى المال سهم الام) وهو خلاف الاجاع كاعلت وانما قلنا في بعض المواد اذلوكان مكان العماب لاينغير فرضالام بفرض وجود الزوج اوعدمه لكنه يفرض وجوده طردا البيان هذا وقد جرت عادة اهل الفن بالراد

المسائل الملقبات ومسائل المعاياة فى اخركتيم لتشحيذ الاذهان حذفناها خوف الاطالة وقدتقدم بعضها فيمحالها كالغراوين والاكدرية وغيرهما فمنرام الزيادة فعليه بالمطولات وبعدما آنهي الكلاء على ماشعلق بالفن حقمه عابدانه فقـال (والحمد الاله) تقدم الكلامعلمه في صدر الكتاب (ذي الانعام على حزيل) اي كثير (الفضل) من اضافة الصفة الى الموصوف (والختام) عطف على حزيل وفي القاموس خمّة خمّا وخمّاماطيعه والشيء خمّا بلغ اخره ومقتضاها نه لم مجيء مصدر الثانىء إختام خلافا لمانوهمه كالام الشرح فالظاهركونه عمني الاختتام اومصدرا عمني الفاعل اي خاتمةالكتاب (جدا) مفعول مطلق ووصفه نقوله (نفوق نَفُحَةً)ايراتُحة (الازهار وطلعة)عطف على نفحة (البدور والآقار) في القاموس القمر يكون فياللملة الثالثة والبدر والقمر الممتلي ﴿ وافضل الصلاة والتسلم على نبي الرجة الرحيم خير الوري) اي الخلق او اكثرهم خيرا وهوضد الشر (من الد) اي قوى (الاسلاما) باللسان والسنان (وبين الحلال والحرما) اكل سان (مجدسر) اي اصل (الوجود) اي الموجودات (المصطفى) اي المختار على الخلق (وخاتم) اى اخر (الرسل الكرام) جم كرم ضداللئم (الشرفا) جم شريف من الشرف وهو العلوو المجد(و) على (الهالبدور في افق الهدى و) على (صحبه نجوم أهل الأهندا) فيه تلميم الى حديث أصحابي كالنحوم ولانخني مافي كلامه من الاستعارة (كذاعلي احزاله)جم حزب وهو جند الرحل واصحامه الذنءعلى رامه والطائفة من الناس (الانصار) جم ناصرغلب على طائفة من اصحاله عليه الصلاة والسلام (والتابعين) جم تابع وهومن سمم من صحابي فاكثر (صفوة) اي خلص (الاخيار) جم خيربالتشديد (ماراق) اى صفا (نظم الحمد كالجاني)اى كصفا اللؤلؤوا حده حانه (لرنا) متعلق بالحمد (من عابد الرحن) اسم الناظم وادخال الالف في عبد غير مخرج للكلمة عن اصل معناها واستعمله الناس كثيرا قاله السيوطي ﴿ وَقَالَ ﴾ عطف على راق ﴿ بعد الشكر في الختام) للمنظومة (ارخ) امر من التاريخ بالهمزوهوان ياتي المتكلم بلفظ اذا عدت حروفه محساب الجمل بلغت عددالسنين التي ترمدها من الهجرة مقدما عليه بلافصل مامدل على ذلك مما اشتق من لفظ التاريخ كارخ وتاريخه ونحوه والشائع اعتبار الحروف المرسومة وقديعتبرون المنطوقة وقول الناظم هنا (لها) اى للمنظومة (لآلى النظام) اراديه سنة الف ومائة وتسعة عشر كاصرح بدفى شرحه وهومختل على الطريقتين اذلفظ لاعلى جم لؤلؤة مشتمل على لام فهمزة فالف فهمزة فان اعتبر الملفوظ زاد واحد اوالمرسوم زاد اكثر اذ رسم لآلى بياء فى الاخرتحت الهمزة ، وهذا اخرمااردنا ايراده على هذه المنظومة رحم الله تعالى ناظ مها ونفع قارئها امين والحدلله وحده وصلى الله على من لانبى بعده وكان الفراغ من تسويد هذه الوريقات نهار الثلاثا الخامس والعشرين من ذى القعدة الحرام سنة الف ومأتين وستة وعشرين من الاعوام على يدالفقير مؤلفها نجدا مين ابن عرعابدين عنى عنه وعن والديدوعن مشايخه ومن له حق عليه آمين

اجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والابدال والاوتاد والغوث أليف جناب حضرت شيخنا شيخ الطريقة والحقيقة سيدى العارف بربه تعالى الشيخ محدافندى عابدين عابدين

هِ اللهِ الرَّهُمْنِ الرَّحِيمِ

الحمدلله الذي شرف هذه الامة المحمدية بإنواع التشريف * وشرع لها شرعا رصنا وحكما مبينا وكلفها بإسهل تكليف * وجعل منها عبادا عبادا بادروا الى امتثال اوامره واحتناب نواهيه * حتى اماتوا انفسهم وأغرقوها في محار حياة التوحيد والتنزيه * وجعل منها ارتادا ونقباء واقطابا * وأبدالا واخيارا واوتادا وانجابا * فرحم بهم عباده الضعفا * والبس بعضهم جلباب الستر والخفا . وجردهم عن الكدورات البشريه * واغرقهم في بحار الأحديد * واشهدهم اسرار اسمائه وصفائه * وجعل قلوبهمشكاة لاشعة تجلياته ، والصلاة والسلام على من الكل مقتبس من نبراس انواره * وملتمس من فيض عرفانه واسراره ومنترف من محار شرعه وهداه * ومقتطف من ثمار حوده وحدواه وعلى آله واصحابه الذين لهم الغاية القصوى في هذا الشان * والخبول المضمرة بين الفرسان في السَّابِقِ الى هذا الميدان ﴿ وَبَعْدُ ﴾ فيقول أسير وضمة ذَّبُّه * وارجى عفو ربه * مجدامين * المكنى بابن عابدين غفرالله ذنوبه * وستر عيوبه * قدكنت جمت رسالة بسؤال بعض الاعيان * عن امر القطب الذي يكون في كل زمان واوان * وعن الابدال والنقباء والنجبا وعدتهم علىطريق البيان * وباد; ت الى ذلك بعدطلب الاذن من حضرتهم العليه * وقراءةالفاتحة الى ارواحهمالزكيه عسى الله أن ينفحنا بنفحة من نفحاتهم * ويعيد علينا من عظيم بركاتهم وجعت ماوقفت عليه من كلام الائمة المعتبرين * ووفقت للاطلاع عليه من كتب الساده المعمرين (ورتبت) ماجعته على اربعة ابواب وخاتمة (وسميت) ذلك باحابة الغوث * ببيان حال النقبا والنجباوالابدال والاوتاد والغوث . وكتبت لدنسخة وارسلتها اليه ثم رأيت اشياء تناسب المقام ويستمسن ذكرها ذووا الافهام . احبيت الحاقها الاستشفاء العليل * ورعا حصل بعض تغيير وتبديل * ولكن القيت التسميةوالترتيب * وسألت المعونة من القريب المجيب ﴿ الباب الاول ﴾ في بيان الاقطاب والابدال والاو نادوالنجبا والنقباو بيان صفتهم وعددهم ومساكنهم (فالاقطاب) جع قطب وزان قفل وهو في اصطلاحهم الخليفة الباطن وهو سيد اهل زمانه سمى قطبا لجمعه لجميع المقامات والاحوال ودورانها عليه مأخوذ من قطب الرحى الحديدة التي تدور عليها * وفي شرح تائية سيدي الشيخ شرف الدين عربن الفارض لسيدى الشيخ عبد الرزاق القاشاني القطب

في اصطلاح القوم أكمل انسان متمكن في مقام الفردية تدور عليه احوال الخلق وهو اماقطب بالنسنة اليمافي عالم الشهادة من المخلوقات يستخلف بدلا عنه عند موته من اقرب الابدال منه فع يقوم مقامه بدل هوا كمل الابدال * واماقطب بالنسبة الى جيع المخلوقات فى عالمي الغيب والشهادة ولايستخلف مدلا من الابدال ولانقوم مقامه احد من الخلائن وهوقطب الاقطاب المتعاقبة فيءالم الشهادة لايسقه قطت ولانخلفه آخر وهوالروح المصطفوي صلىالله تعالى عليه وسلم المخاطب بقول لولاك لولاك لماخلقت الإفلاك انتهي يعني لانخلقه غيره في هذا المقام الكامل وان خلفه فيا دونه كالخلفاء الراشدين ولا ينافى ماسيأنى . وفى بعض كتب العارفبالله تعالى سيدي محي الدين بن عربي قال اعلمانهم قد يتوسعون في اطلاق لفظ القطب فيسمون كلمن دار عليهمقام من المقامات قطباو انفردنه فى زمانه على ابناء جنسهو قديسمي رجل البلد قطب ذلك البلدوشيخ الجاعة قطب تلك الجماعة ولكن الاقطاب المصطلح علىان يكون لهمهذا الاسم مطلقا منغير اضافة لايكون الا واحدا وهو الغوثايضا وهوسيد الجماعة فىزمانهومنهم من يكون ظاهر الحكم ومحوز الخلافة الظاهرة كإحاز الخلافة الباطنة كابى بكر وعمر وعثمان وعلى رصوانالله تمالى عليهم . ومنهم من يحوز الخلافة الباطنة فقط كاكثر الاقطاب وفي الفتاوي الحديثية لابن حجر رحال الغيب سموا بذلك لعدم معرفة اكثرالناس لهم رأسهم القطب الغوث الفردالجامع جعلهالله دائرا فيالآفاق الاربعةاركان الدنما كدوران الفلك في افق السما. وقد سترالله تعالى إحواله عن الخاصة والعامة غيره عليه غيرانه ترى عالما كجاهل والله كفطن وتاركا كآخذ قرببا بعيدا سهلا عسرا آمنا حذرا ومكانته من الاولياء كالنقطة من الدائرة التي هي مركزهابه لقع صلاح العالم انتهى وفي المعدن العدني في اويس القرني المنلا على القارى قال واما قطب الابدال فيزمانه علىهالصلاة والسلام فالذي فيظني آنه اويسالقرني انتهى وفىشرح منظومة الخصائص النبوية لشيخ مشايخنا الشهاب اجد المنبني قال وذهب التونسي من الصوفية الى ان اول من تقطب بعده صلى الله تعالى عليه وسلم اينته فاطمة ولم ارله فيذلك سلفا واما اول من تقطب بعد عصر الصحابة فعمرين عبد المزيزواذا مات القطب خلفه احد الامامين لانهما عنزلة الوزيرين احدهما مقصور على مشاهدة عالم الملكوتوالاخر على عالم الملك والاءام الذي نظره في عالم الملكوت اعلا مقــاما من الاخر انتهى (والابدال) بفتح الهمزة جم بدل سموا بذلك لما سيأتي في الحديث كلا مات رجل ابدل الله مكانه رجلا

اولانهم ابدلوا اخلاقهم السيئة ورضوا انفسهم حتى صارت محاسن اخلاقهم حلية أعالهم اولانهم خلف عن الانبياء كما سيأتي في كلام ابي الدرداء رضيالله تعالى عنه اولما نقله الشهاب المنبني عن العارف ابن عربي قال واذا رحل البذل عن موضع ترك بدله فيه حقيقة روحانية تجتمعاليها ارواح اهل ذلك الموطن الذي رحل عنه هذا الولى فان ظهر شوق من أناس ذلك الموطن شديد لهذا الشخص تجدت لهم تلك الحقيقة الروحانية التي تركها بدله فكلمتهم وكلموها وهو غائب عنها وقد يكون هذا منغير البدل لكن الفرق انالبدل برحل ويعلم انه ترك غير وغيرء البدل لايعرف ذلك وان تركه انتهى وفىشرح التائيةللقاشانى المراد بالابدال طائفة من اهل المحبة والكشف والمشاهدة والحضور يدعون الناس الى التوحيد والاسلاملله تعالى يوجودهم العباد والبلاد ويدفع عن الناس مم البلاء والفساد كاجاء في الحديث النبوى حكاية عنالله تعالى أنه قال (إذا كان الغالب على عبدى الاشتغال بي جعلت همه ولذته في ذكرى فاذا جعلت هممه ولذندفىذكرى عشقني وعشقته ورفعت الحجاب فيما بيني وبينه لايسهو اذاسهي الناس اولئك كلامهم كلام الانبياء واولئك هم الابدال حقا اولئك الذين اذا اردت باهل الارض عقوبة اوعذابا ذكرتهم فيه فصرفته بهم عنهم ﴾ والابدال اربعون رجلالكل واحد منهم درجة مخصوصة بنطبق اول درجاتهم علىأخر درجات الصالحين واخرها على اول درجة القطب كمامات واحد منهم الدل الله تمالي مكانه احدا يدانيه ممن تحته وظهر التبدل في كل من هو ادنى درجة منه فع يدخل في اول درجانهم واحد من الصالحين وينخرط في ساك الابدال ولا بزال عددهم كاملاحتي اذا جاء امر الساعة قبضوا جيما كاجاء في الحبر انتهى * وفي كتاب احياء علومالدين للامام حجةالاسلام الغزالي نفعناالله تعالى به من كتاب ذم الكبر والعجب قال ابو الدرداء رضيالله تعالى عنه انلله تعالى عبادا نقال الهم الابدال خلف من الانبياءهم اوتاد الارض فلما انقضت النبوة أبدل الله تعالى مكانهم قوما من امة مجدصلى الله تعالى عليه وسلم لم يفضلو الناس بكثرة صوم ولاصلاة ولاحسن حلية ولكن بصدق الورع وحسن النية وسلامة الصدر لجميع المسلمين والنصحة لهم انتغاء مرضاةالله تعالى بصبر تحنين وتواضع فيغير مذلة وهم قوم اصطفاهم اللةتمالى واستخلصهم لنفسه وهم اربعون صديقا ثلاثون رجلا قلوبهم على مثل نقين ابراهم خليل الرجن عليه الصلاة والسلام لاعوت الرجل حتى يكون الله تعالى قدانشا من نخلفه * وأعلم يااخي أنهم

لايلعنون هيأ ولايؤذونه ولايحقرونه ولانتطاولونعليه ولايحسدون احدا ولأ يحرصون على الدنياهم اطيبالناس خيراوالينهم عربكة واسخياهم نفساعلامتهم السنحاء وسحبتهم البشاشة وصفتهم السلامة ليسوا آليوم فىخشية وغدا فىغفلة ولكن مداومون على حالهم الظاهر وهم فيما بينهم وبين ربهم لاتدر كهم الرياح العواصف ولاالخيلي المجراة قلوبهم تصعد ارتياحا الىاللةتعالى واشتياقااليهوقدما في استيــاق الخيرات (اولئك حزب الله الاان حزب الله هم المفلحون) قل الراوى قلت بإاباالدرداء ماسممت بصفة اشدعلى من هذه الصفة فكيف ليان ابلغها فقال مابينك وبين ان تكون في اوسعها الاان تبغض الدنيا فانك اذا ابغضت الدنيا اقبلت على حب الاخرة وبقدر حبك للاخرة تزهدفي الدنيا وبقدر ذلك تبصر ماننفهك فاذا عاالله تعالى منعبد حسن الطاب افرغ عليه السداد وآكتنفه بالعصمة واعلم ياابن اخيمان ذلك في كتاب الله تعالى المنزل (ان الله معالدين انقوا والذين هم محسنون) قال محيي بن كثير فنظرنا فيذلك فاتلذذ المتلذذون عثل حبالله تعالى وابتغاء مرضاته انتهى ﴿ فَائْدَةٌ ﴾ قال العارف ابن عربي في كتابه جلية الابدال اخبرني صاحب ليقال بينا أناليلة في مصلاي قدا كملت وردي وجعلت رأسي بين ركبتي اذكراللة تعالى اذاحست بشخص قدنفض مصلاي من نحتى وبسط عوضا منهحصير اوقال صل عليهوباب بيتي على مغلق قداخلني منه فزع فقال لى من يانس بالله تعالى لم بجزع ثم انني الهمت الصوت فقلت ياسيدي عاذا تصير الابدال ابدالا فقال بالاربعة التي ذكرها ابوطال في القوت الصمت والعزلة والجوع والسهر ثم انصرف ولااعرف كيف دخل ولاكيف خرج وبابي مغلق أنتهي قال العارف ابن عربي هذا رجل من الإبدال اسمه معاذبن أشرس والاربعة المذكورةهي عاد هذا الطريق الاسني وقوائمه ومن لاقدم له فيها ولارسوخ فهونا به عن طريق الله تعالى وفي ذلك

نلت

يامن اراد منازل الابدال * من غير قصد منه للاعال الاتطمعن بها فاست من اهلها * ان لم تزاجهم على الاحوال واصمت بقلبك واعتزل عن كلمن * يدنيك من غير الجيب الوالى واذا سهرت وجعت ذلت مقامهم * وصحبتهم في الحل والترحال بيت الولاية قسمت اركانه * ساداتنا فيه من الابدال مابين صمت واعتزال دائم * والجوع والسهر النزمه العالى

انتهى نقله الشهاب المنيني في شرح منظومة الخصائص (والاوتاد) جم وتد بالكسر والفتح لغة قال العارف ابن عربى في بعض مؤلفاته وهؤلاء قديمبرغنهم بالجبال كقوله تعالى ﴿ المُجْعَلُ الأرضُ مهادا والجبال أوَّادا ﴾ لأن حكم هؤلاء في العالم حكم الجبال في الارض فانه بالجبال يسكن ميل الارض * قال الشهاب المنيني عن المناوي الاوتاد اربعة في كل زمان لا يزيدون ولا ينقصون احدهم محفظ الله تعالى به المشرق والآخر المغرب والآخر الجنوب والآخر الشمال * قال ابن عربي ولكل وتدمن الاوتاد الاربعة ركن من اركان البيت ويكون على قلب نبي من الأبياء فالذي على قلب آدم له الركن الشامي والذي على قلب ابراهيم له العراقي والذي على قلب عيسىله اليماني والذي على قلب مجد صلىالله تعالى عليه وسلم لهركن الحجرالاسود وهولنا محمدالله تعالى انتهى والنجاء جم تجيب وقديقال فيه انجاب علىغير القياس لمزاوجة الابدال والاقطاب والجمع المقيس نجباء مثل كريم وكرماء قال سيدي العارف ابن عربي في بعض مؤلفاته معزيا للفتوحات ومن الاولياء النجبا وهم ثمانية فى كل زمان لايزيدون ولاينقصون وهم اهل علم الصفات الثمانية السبعة المشهورة والادراك الثامن ومقامهم الكرسي لايتعدون ولهمالقدم الراسخ فيعلم تسييرالكواكب منجهة الشكف والاطلاع من جهة الطريقة المعلومة عند العلماء بهذا الشان انتهى (والنقبا) جم نقيب قال في الصحاح النقيب العريف وهوشاهد القوم وضمينهم انتهى قال العارف ابن عربي هم الذين حازوا علم الفلك الناسع والنجباء حازوا علم الثمانية الافلاك التي دونه وقال ايضا فيموضع آخر ومن الاولياء رضيالله تعالى عنهم النقباء وهم اثنا عشر نقيبا في كل زمان لايزيدون ولاينقصون على عدد بروج الفلك كل نقيب عالم بخاصية برج وبما اودع الله تعالى في مقامه من الاسرار والتأثيرات وما تقطع الكواكب السيارة والثوابت فان للثوابت حركات وقطعا فيالبروج لايشعر به في الحسن لانه لايظهر ذلك الا في آلاف من السنين واعمال اهل الرصد تقصر عن مشاهدة ذلك * واعلم اناللة تعالى قد جمل بايدى هؤلاء النقباء علوم الشرائع النزلة ولهماستخراج خبايا النفوس وغوائلها وممرفة مكرها وخداعها وابليس مكشوف عندهم يعرفون منهمالا يعرفه من نفسه انتهى وبتي الامامان وتقدم الكلام فيهما وقسم يقـال له (الافراد) ذكرهم العارف ابن عربي فى بعض كتبه قال ونظيرهم من الملائكة الاروا - الهيمة وهم الكروبيون معتكفون فيحضرة الحتى تعالى لايعرفون سوآه ولايشهدون سوى ماعرفوامنه ليسالهم

بذواتهم علم عند نفوسهم وهم على الحقيقة ماعرفهم سواهم مقامهم بين الصديقية والنبوة انتهى ﴿ فصل ﴾ في الكلام في عددهم وبيان مساكنهم نقل البرهان ابراهيم اللقانى فىشرح منظومته الكبير المسمى بعمدة المربد لجوهرة التوحيد عن حواشي الشفا لابن التلساني قال نقل الخطيب في تاريخ بغداد عن الكتاني مانصه النقباء ثلاثماثة والنجباء سبعون والبدلاء اربعون والاخيار سبعة والعمد وبقال لهم الاوتاد ايضا اربعة والغوث واحد فسكن النقباء المغرب ومسكن النجباء مصر ومسكن الابدال الشام والاخبار سياحون فيالارض والعمد فيزوايا الارض ومسكن الغوث مكة فاذا عرضت الحباجة من امر العامة ابتهل فيهما النقباء ثم النجباء ثم الابدال ثم الاخيار ثم العمد اجيب فريق اوكلهم فذاك والا ابتهل الغوث فلا تتم مسألته حتى تجاب دعوته انتهى وقالذوالنونالمصرى رضىالله تعالى عنهالنقباء ثلثمائة والنحياء سبعون والبدلاء لدبعون والاخيار سبعة والعمد اربعة والغوث واحدوحكي ابو بكر المطوعى عن رأى الخضرعليه السلام وتكلم همه وقالله اعلم انرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لماقبض بكت الارض وقالت الهي وسيدى بقيت لايمشي على نبي الى يوم القيمة فاوحىالله تعـالى اليها اجعل على ظهرك من هذه الأمةمن قلوبهم على قلوب الانبياء عليهم الصلاة والسلام لااخليك منهم الى يوم القيمة قالت لهوكم هؤلاء قال ثلثًائة وهم الاوليا. وسبعون وهم النجباء واربعون وهم الاوتاد وعشرة وهم النقبا وسبعة وهمالعرفا وثلاثة وهم المختارون وواحد وهو الغوثفاذامات نقل من الثلاثة واحد وجعل الغوث مكانه ونقل من السبعة آلى الثلاثة ومن العشرة الى السبعة ومن الاربعين الى العشرة ومن السبعين الى الاربعين ومن الثلاثمائة الى السبعينومن سائر الخلق الى الثلاثمائة هكذا الى يوم ينفخ فى الصور انتهى (قلت) وفياذكرهنا من تميين العدد بعض مخالفة لمامر وكأن ذلك واللمتعالى اعلم انمن ذكر الأكثر بين الجميع ومنذكر الاقل اقتصر على بيان منهم رؤساء اهل تلك الدرجة وارسخ قدمامن بقيتهم فيهاوكذا يقال فيما سيأتى وهواحسن ممااجاب بمضهم منانالعدد لأمفهوم لهعلى الاصم انتهى لانفى بعضهم التقييد بانهم لايزيدون ولاينقصون وسيأتى غيرهذا الجـواب فتدبر ﴿ البابِ الثاني ﴾ فيما ورد فيهم من الآثار النبوية الدالة على وجودهم وفضلهم على سائر البرية قدد كرنبذة من ذلك العلامة ان حجر في الفتاوي الحدثية والشهاب احداً لمنيني في شرح منظومته عن الحافظ السيوطي والامام المناوي وكذا المنلاعلي القاري في المعدن العدني في أويس

القرنى فخنها ماروى عنالامام على كرمالله تعالى وجهدان رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم قاللاتسبوا اهلالشام فان فيهم الابدال رواه الطبراني وغيره * وفي رواية عنه من فوعا وسبوا ظلمهم (ظلمتهم) * وفي اخرى لاتعموا فان فيهم الابدال * وفي الحرى الابدال بالشام والنجباء بالكوفة ، وفي اخرى الاان الاوتاد من اهــل الكوفة والابدال من اهلالشام * وفي اخرى النجاء عصر والاخبار من اهـل المراق والقطب في اليمن والابدال بالشام وهم قليـل (قلت) وقوله في هـذه الرواية النجباء عصر مع قوله في السابقة والنجباء بالكوفة يفيد انهم ليسو انحصوصين بكونهم فياحد هذبن المحلين بلآارة يكونون بالكوفة وتارة عصرفلا منافاةوالله تعالى اعلم ، واخرج اجد عنه سمعت رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم يقول الابدال بالشام وهمار بعون رجلايستي بهم الغيث وينتصر بهم على الاعداء ويصرف عن اهل الشام بهذا العذاب (قلت) وفي شرح الشهاب المنتني ولا نافي تقييد النصرة هناباهلالشام اطلاقها فىالاحاديثالآخرلان نصرتهملنهم فىجوارهم اتم وانكانت ايم انتهي * واخرج ابن ابي الدنياعنه سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الابدال وهم ستون رجلا فقلت يارسـولالله حلهملى قال ليسوا بالمتنطعين ولابالمبتدعين ولابالمتعمقين لمنالوا مانالوابكثرة صلاة ولاصيام ولاصدقة ولكن بسخاء الانفس وسلامة القلوب والنصيحة لأيمتهم * وعنانس رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال البدلاء اربعون رجلا اثنان وعشرون بالشام وثمانية عشير بالمراق كمامات منهم واحد ابدل اللة تعالى مكانه اخر فاذاجاءالام قبضواكلهم فعندذلك تقوم الساعة رواه الحكيم الترمذي وفى رواية ايضا عنه مرفوعا أن الابدال أربعون رجلا واربعول امرأة كمامات رجل الله الله مكانه رجلا وكما ماتت امرأة الدل مكانها امرأة اخرجه الديلمي فيمسمند الفردوس وفيرواية عنه ايضا ان بدلاء امتيلم يدخلوا الجنة بكثرة صلاتهم ولاصيامهم ولكن دخلوها بسلامة صدو هم وسنحاوة انفسهم اخرجـه ابن عدى والخلال وزاد في خيره والنصم للمسلمـين * وفيروأية اخرى باسناد حسن عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لن تخلوالارض من اربعين رجلا مثل خليــل الرجن فيهم يسقون وبهم ينصرون مامات منهم احد الاابدل الله تعالى مكانه آخر قال قتادة لسنا نشك انالحسن منهم * وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهماقال ماخلت الارض من بعد نوح عليه السلام عن سبعة يرفعالله تعالى بهم عن اهل الارض. وعن ابن عررضي الله تعالى عنهما

قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خيار أمتى في كل قرن جسمائة والإبدال اربعون فلا الخمسمائة ينقصون ولا الاربعون كمامات رجل ابدل الله من الخمسمائة مكانه وادخل منالاربعين مكانه قالوا يارسولالله دلنا على اعالهم قال يعفون عن ظلمهم وبحسنونالى مناساء اليهمويتواسون فيما آتيهم الله اخرجه ابونهيم وغيره. وفىرواية عنه مرفوعا لكل قرن منامتي سابقون رواه ابونعيم في الحليةوالحكيم الترمذي وعن ان مسعو درضي الله تعالى عنه قال الني صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله عزوجل في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قلب آدم ولله في الخلق اربعون قلوبهم على قلب أبراهيم ولله في الخلق خسة قلوبهم على قلب جبريل ولله في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل ولله في الخلق واحدقلبه على قلب اسرافيل فاذامات الواحد ابدلالله مكانه من الثلاثة واذامات من الثلاثة ابدل الله مكانهمن الخمسةواذامات من الحسة الدل الله مكانه من السبعة وإذامات من السبعة الدل الله مكانه من الاربعين وأذامات من الاربعين الدل الله مكانه من الثلاثمائة وأذامات من الثلاثمائة الدل الله مكانه من العامة فهم يحي وعيت و ننبت و بدفع البلاءقبل لان مسعود كنف محيي بهم ويميت قال لأنهم يسئلون الله تعالى اكثار الانم فيكثرون ومدعون على الجباءة فيقصمون ويستسقون فيسقون ويسألون فينبت لهم الارض ويدعون فيدفع بم أنواع البلاء أخرجه أبن عساكر * قال بعضهم لم يذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان احدا على قلبه اذلم مخلق الله تعالى في عالمي الخلق والامر اعز وأشرف واكرموالطف منقلبه صلىاللة تعالى عليه وسلم فقلوب الانبياء والملائكة والاولياء بالاضافة الى قلبه صلى الله تعالى عليه وسلم كاضافة سائر الكواكب الى اضاءة الشمس ولمل ذلك لأنه مظهر الحق بجميع صفائه بخلاف غيره فانديكون مظهرا ليعض صفائه في صورتجاياته على مكنوناته ﴿ أقول ﴾ ومقتضى ذلك أن لم يردعنه عليه الصلاة والسلام ان احدا على قلبه فتـأمله معقول العارف ابن عربي فها تقــدم في الكلام على الاو تادمن ان احدهم على قلبه صلى الله تعالى عليه وسلم ونسب ذلك المقام لنفسه وهو قدس الله سره ونفعنابه مقامه اجلمن ان يوصف كما يعلمذلك من نورالله تالي بصيرته وطهر من داء الحسد سريرته وكانه لما كان احل اهـل تلك الدرجة باطلاع الله تعالى بطريق الكشف وكان هنهم من هوعلى قلب ابراهيم خليل الرحن عليهالسلام وليس فوقه فيالعلوم والمعارف سوى نبينــا صلىالله تعالى عليه وسلم قال آنه علىقلبه بيانا لفلو مقامه علىسائر اقرآنه وان لم يكن على

قلبه حقيقةومن كل وجه فتأمل والمراد بكون احدهم على قلب نبي اوملك كما قال قدس سره في بعض كتبه انهم يتقلبون في الممارف الالهية بقلب ذلك الشخص اذكانت واردات العلوم الالهية انما ترد علىالقلوب وكلعلم يردعلي قلبذلك الاكبر من ملك أورسول فانه مرد على هذا القاب الذي هوعلى قلبه قال ورعما يقول بعضهم فلانعلى قدم فلانوهو بهذا المعنى نفسه انتهى (تنبيه)قال الشهاب المنيني قدطعن ابنالجوزي فياحاديث الابدال وحكم بوضعها وتعقبه السيوطي بانخبرالابدال صحيم وانشئتقلت متواترواطالثم قالمثل هذا بالغحد التواتر المعنوى بحيث بقطع بسحة وجود الابدال ضرورة أنتهى وقال السنحاوي خبر الابدالله طرق بالفاظ مختلفة كالمها ضعيفة ثم ساق الاحاديث الواردة فيهمثم قال واصمع بماتقدم كله خبر اجد عن على رضي الله تعالى عنه مرفوعاالبدلاء يكونون بالشام وهم اربعون رجلا كلمات رجل ابدلالله مكانه رجلا يستي عمالغيث وينصر بمعلى الاعداء ويصرف بم عن اهل الشام العذاب ثم قال السفاوي رجاله رجال الصحيح غيو شريح بنعبيد وهوثقة انتهى وقال شنحه الحافظ ابنجر في فتاويد الابدال وردت في عدة اخبار منها مايصع ومالايصح واما القطب فورد في بعض الآ أمار وإما الغوث بالوصف المشتهر بين الصوفية فلم يُثبت وفي بعض الروايات ان من علامات الابدال ان لا يولد لهم وانهم لا يملنون شيأ انتهى * لكن قد تقدم وسيأتى ايضا فىكلام سيدنا الالمام الشافعي تفسير القطب بالغوث فدلءعلى ثبوته وعلى انهما شئ واحدفاعلم ذلك وكأن مراد الحافظا بنجر بعدم ثبوته عدموروده فيالاحاديث النبوية الصحيحة ويكنى في ثبوته شهرته واستفاضة اخباره وذكربين اهلهذا الطريقالطاهر والله تعالىاعلم انتهى وفىالفتاوى الحدشية ذكرالحديث الاخير عن الامام اليافعي لكن مع اختصار ومعمنايرة في اللفظ ثم قال قال الامام اليافعي قل بعض العارفين والواحد المدكور في هذا الحديث هوالقطب وهــو الغوث الفرد ثم قال والحديث الذي ذكره صمح فيه فوائد خفية منهااز وقد بجاب بإنتلك الاعداد اصطلاح بدليل وقوع الحلاف في بعضهم كالابدال فقد يكونون فيذلك الدرد نظروا الى مراتب عبرؤا عنها بالابدال والنقباء والنجباء والاوتاد وغير ذلك ممامي والحديث نظر الى مراتب اخرى والكل متفقون على وجود تلك الاعداد ﴿ وَمَنْهَا ﴾ انْدَفَّتْضَى انْ الملائكة افضل من الآنبياء والذي دل عليه ﴿ كلام اهل السنة والجماعة الا منشذ منهم انالانبياء افضل من جيع الملائكـــةأ ﴿ وَمَنْهَا ﴾ آنه يقتضي ان ميكائيل افضل منجـبرائيل والمشهور خلافه وأن

اسرافيل افضل منهم وهوكذلك بالنسبة لميكائيل وامابالنسبه لجبريل ففيهخلاف والادلة فيه متكافئة فقيل جبريل افضللانه صاحبالسر المخصوص بالرسالة الى الانبياء والرسل والقائم بخدمتهم وتربيتهم وقيلاسرافيل لانه صاحب لسر الخلائق اجمين اذاللوح المحفوظ فيجبهته لايطلع عليهغيره وجبريل وغيره انما لتلقون مافيه عنه وهو صاحب الصورالقائم ملتقماله ينتظر الساعة والامربد لينفخ فيه فيموت كلشي الامن استثنى الله تعالى * واعلم انهذا الحديث لمارمن خرجه منالمحدثين الذين يعتمد عليهم لكن وردت احاديث تؤيدكثيرا ممافيه ثم ساقهاوقال فى اثنائها ولاتخالف بين الحديثين اى حديثى ابى نعيم واحدالمتقدمين في عدد الابدال لان البدلله اطلاقات كما يعلمن الاحاديث الآتية في تخالف علاماتهم وصفاتهم اوانهم قديكونون فىزمان اربعين وفى آخر ثلاثين لكن ينكر علىهذا رواية ولا الاربعون كلامات رجل الخ انتهى وهو مؤيداً قلناه سابقا وذكر فيها واقمة معبعض مشايخه لابأس بذكرها قال ولقـد وقعلي فيهــذا المحث غريبة مع بعض مشايخي هي اني انما ربيت في حجور بعض اهل هــذه الطائفة اعنى القوم السالمين من المحذور واللوم فوقر عندى كلامهم لاندصادف قلباخاليا فتمكنا فلما قرأت فىالعلوم الظاهرة وسنى نحو اربعة عشرسنة بقراءة مختصر الى شجاع على شنمنا ابى عبدالله المجمع عملى بركته ونسكه وعلمه الشيخ مجدالجويني بالجامع الازهر بمصر المحروسة فلازمته مدة وكنت عنده فانجرالكلام بوماالي ذكر القطب والنجباء والنقباء والابدال وغيرهم عمن م فبادر الشيخ الى انكار ذلك بغلظة وقال هذا كلم لاحقيقة له وليس فيه شيُّ عن النبي صلى الله تمالى عليه وسلم فقلت له وكنت اصغر الحاضرين معاذالله بل هـ زا صدق وحق لامرية فيه إلان اولياء الله تمالي اخبروا بد وحا شاهم من الكذب ونمن نقل ذلك الامام اليافعي وهو رجل جم بين العلوم الظاهرة والباطنة فزاد انكار الشبخ واغلاظه على فلم يسعني الاالسكوت فسكتت واضمرت انه لابنصرنى الاشيخنا شبحالاسلام والمسلمين وامام الفقهاء والدارفين ابويحيي ذكريا الانصاري وكان من عادتي ان اقود الشيخ مجدالجويني لانهكان ضربرا واذهب آنا وهو الى شيخنا المذكور اعنى شيخ الاسلام زكريا يسلم عليه في هبت أناو الشيخ مجد الجويني الى شيخ الاسلام فلماقربنا من محله قلت للشيخ الجويني لاباس ان اذكر لشيخ الاسلام مسئلة القطب ومن دونه وننظر ماعنده فيها فلما وصلنا اليه أقبِل على الشَّيخ الجويني وبالغ في أكرامه وسؤال الدعاء منه ثم دعالي

بدعوات منها اللهم فقهه في الدين وكان كثيرا مابدعولي بذلك فلماتم الشيخ واراد الجويني الانصراف قلت لشيخ الاسلاميا سيدى القطب والاوتاد والنجباء والابدال وغيرهم بمن يذكره الصوفية هلهم موجودون حقيقة فقال نعم والله ياولدى فقلت له ياسيدي ان الشيخ واشرت الى الشيخ الجويني ينكر ذلك ويبالغ في الردعلي من ذكره فقال شيخ الاسلام مكذا ياشيخ مجدوكرر ذلك عليه حتى قالله الشيخ مجد يامولانا شيخ الاسلام آمنت بذلك وصدةت به وقد تبت فقال هذا هو الظن بك ياشيخ محمد ثم قنا ولم يعاتبني الجويني على ماصدر مني انتهى * وفي كتاب الاجوبة المحققه عن الاسئلة المفرقة الشيخ مشايخنا اسماعيل العجلوني عن السيرة الحلبيةوعن معاذا بن حبل رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاث من كنفيه فهو من الابدال الذين بهم قوام الدنيا واهلها الرضاء بالله والصبر عن محارم الله والغضب في ذات الله ، وفي الحلية لابي نعيم من قال كل يوم عشر مرات اللهماصلح امة مجداللهم فرج الكرب عن امة مجداللهم ارج امة محد كتب من الابدال انتهى وقال الشبراملسي في حواشي المواهب معنى كونه من الابدال انه مثلهم وصفا ومصاخبة بحيث يحشر معهم يوم القيمة لاذا نافلا ينافى انمن قال ذلك يكون منهم وان فرض انله اولادا كثيرة انتهى ﴿ الباب الثالث في الكلام على بعض احوال القطب الغوث نفعنا الله تعالى به ﴿ تقدم ما نفيد ان مسكن القطب مكة اواليمن والظاهر انه باعتبار بعض اوقاته اواغلبها يؤيد هذا مانقله الامام العارف سيدى عبد الوهاب الشعراني عن شخه العارف ذي الامداد الرباني سيدي على الخواص حيث قال في كتابه الجواهر والدررقات لشيخنا رضي الله تعالى عنه هل القطب الغوثمقيم عكمة دائما كإقال فقال رضي الله تعالى عندقلب القطب طواف بحضرة الحق تعالى لايخرج منحضرته كايطوف الناس بالبيت الحرام فهو يشهد الحق تمالى فى كل جهة ومن كل جهة لاتحيز عنده للحق تمالى بوجه من الوجوه كا يستدبر الناس حول الكمبة ولله تعالى المثلالاعلىاذهو رضي الله تعالى عندمتلق عن الحق تعالى جيع ما يفيضه على الخلق منالبلاء والامداد فرأسه دائمًا يكاد يتصدع من ثقل الواردات واما جسده فلانختص عكة ولاغيرها بل هو حيث شاء الله تعالى . وسمعته يقول اكل البلاد البلد الحراموا كل البيوت البيت الحرام واكمل الخلق فى كل عصرالقطب فالبلد نظير جسده والبيت نظير قلبهو يتفرع الامداد عنه للخلق بحسب استعدادهم وانماكانت الامدادات اكثرها تنزل بمكة لقوله تعالى ﴿ يجبي اليه مُمرات كلشي ﴾ لاسما من اتاه محرما من بلاد بعيدة اذ

الامدادات الآلهية لاتنزل على عبد الا اذا تجرد من رؤية حسناته وصار فقيرا قال تعالى (آنما الصدقات للفقراء والمساكن) ولذلك وردان من حج ولم يرفث ولميفسق خرج منذنوبه كيومولدته امه فيولدهناك ولادة جديدة ورعاكانت حسنات بعض الناس كالذنو بالنظرالي ذلك المحل الاقدس فقلتله فهل محمط احد من الاولياء باخلاق القطب رضي الله تعالى عنه فقال قل من الاولياء من يعرف القطب فضلاعن ان يحيط باخلاقه بلقال بعضهم ان القطب الغوث لا يرى الابصورة استعداد الرآى انتهى ﴿ وقال ايضا سألت شيخنا رضي الله تعالى عنه عن مدة القطب هل له مدة معينة اذا وليها ولى وهل يصم عن القطب ام لا يعزل الابالموت فقال رضي الله تعالى عنه ذهب جاعة الى ان مدة القطب كغيرها من الولايات نقيم فيها صاحبها ماشاء الله تعالى ثم يعزل والذي اقول به وساعده الوجود انالقطبية ليس لهامدة معينة واذا وليها صاحبها لايعزل الابالموتلاند لايصم فيحقه خروج عن العدل حتى يعزل قال وايضاح ذلك انالفروع تابعة للاصول وقد اقام صلى الله تعالى عليه وسلم في القطبية الكبرى مدة رسالته وهي ثلث وعشرون سنة على الاصمواتفقوا على انه ليس بعده احد افضل من ابي بكر الصديق رضيالله تعالى عنه وقد اقامفى خلافته عنرسول الله صلىالله تعالى عليه وسلم سنتين ونحو اربعة أشهر وهو اول اقطاب هذه الامة وكذلك مدة خلافة عروعثمانوعلى ومن بعدهم الى ظهور المهدى عليه السلاموهو آخر الاقطاب من الخلفاء المحمديين ثم ينزل بعده قطبوقته وخليفة الله تعالى في الارض عيسي بن مربع عليه السلام فيقيم في الحلافة اربعين سنة كاورد فعلم ان الحق عدم تقدير مدة القطابة عدة معينة وان كانت ثقيلة علىصاحبها كالجبال فانالله تعالى يصنهعليها اذلاينزل بلاء من السماء والارض الابعد نزوله على القطب ولذلك كان من شأنه داعاتصدع الرأس حتى كائن احدا يضربه فيها يطيرليلا ونهارا قالوبلغنا عن الشيخ ابى النجا سالم المدفون عدينة فوه انه اقام فىالقطبية أربعين يوما ثم مات وقيل انداقامفها عشرة ايام وبلغنا مثل ذلك عن الشيخ ابى مدين المغربي فقلت لشيخنا فهل يشترط انيكون القطب من اهل البيت كاقاله بعضهم فقال لايشترط ذلك لانها طريق وهب يعطيها الله تعالى لمنشاء فتكون في الاشراف وغيرهم انتهى ﴿ فصل ﴾ قدعلت عاذكر انااقطب مختف عناكثر الناس وانه لايطلع عليه الا الافراد منهم وكانه لعظمماتحمله منالواردات وثقل اعبائها التيتعجز عنها المخلوقات وعظم ما كساه الله تعالى من الهسة والوقار لاتكاد تطبق رؤبته الإيصار * وقدا فصيم

عن ذلك الامام الشعراني في كتابه المذكور حيث قال قال شفخنا رضي الله تعالى عنه واكثر الاولياء ولايصم لهم الاجتماع به ولايعرفونه فضلا عن غيرهم فان من شأنه الخفاء ولوانه ظهر لشخص لم يستطع ان يرفع رأسه في وجهه الاان كان مؤهلا لذلكوقد ادخلوا شخصاعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فارعد من هيبته فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هوَن عليك فأنما آنا أبن أمرأة من قريش كانت تأكل القديد هذاحال من راى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع انه اكثر الخلق تواضعا والقطب بيقين نائبه فيالارض (قلت) وقدحكي السيد الشريفالشيخ شرف الدين العالم الصالح بزاوية الخطاب عصر المحروسة قال حكى لى سيدى الشيخ عثمان الخطاب أنه لماحج معه شيخه العارف بالله تمالى سيدى الشيخ ابوبكر الدقدوسي رجه الله تعالى سأله ان مجمعه بالقطب عكة فقال ياعثمان لاتطنيق رؤيته فقال لابد واقسم على شيمه بين زمزم والمقام وقاللاتقم من هنا حتى محضر فصارت رأس سيدى عثمان تثقل الى انوصلت لحيته بين الحاذه قهراعليه فجاء القطب فجلسوصار يتحدثمع الشيخابيبكر زمانا ثم قالله القطب استوص بعثمان خيرا فانه انءاش صار رجلا منرجال الله تعالى فلمااراد القطب الانصراف قرأ الفاتحة وسورة لايلاف قريش ثم عاد وانصرف فلماشيعه الشيخ ابوبكر ورجع صاريكبس رقبة سيدى عثمان زمانا حتى استطاع ان يسمع كلامه وقال ياعثهان هذا حالك منسماع كلامه فكيف لورأيت شخصهومن ذلك الوقت مَا كَانَ سَيْدَى عُبَّانَ يَجِتْمُعُ بَشْخُصِ وَيُفَارَقُهُ حَتَّى يَقُرأُ الفَاتِحَةُ وَسُورَةً قَريش تبركا عا سمعه من هدى القطب رضى الله تعالى عنه فاعلم ذلك انتهى كالامسيدى الشعراني * وقال العلامة الشيخ مجد الشوبري في جواب سؤال وردعليه في هذا الشان قال الامام الشافعي نفعناالله تعالى به في كتابه كفاية المعتقد في أثناء كلام نقله عن بعض العارفين وقدسترت احوال القطب وهوالغوث عن العامةوالخاصة غيرة من الحق تعالى عليه غير انديري عالما كجاهل وابله كفطن اركا اخذاقر سابعيدة سهلا عسرا آمنا حذراو كشف احوال الاوناد للخاصة وكشف احوال الابدال للخاصة والعارفين وسترت احوال النجباو النقباعن العامة خاصة وكشف بعضهم لبعض وكشف حال الصالحين للعموم والخصوص (ليقضى الله امراكان مفعولا) انتهى ﴿ البابِ الرابع ﴾ في بيان ما ينزل على القطب و كيفية تصرفه فيا برد عليه قال سيدى عبد الوهاب الشعراني فيالجوهر والدررقلت لشنخنا رضي الله تعالى عنه هل ينزل على القطب البلاء النازل على الخلق ثم منتشر منه كاينزل عليه النع والامداد

ام حكم الافاضة خاص بالنع فقط فقال رضى الله تعالى عنه نع ينزل عليهالبلاء الخاصباهل الارض كلهم ثم يفيضعنه فاذانزلعليه بلية تلقاها بالخوف والقبول ثم ننظر مايظهره الله تعالى فىاللوح المحفوظ والاثبات الخصيصة بالاطلاق والسراح فان ظهر له المحو والتبديل نفذ قضاء الله تعالى وامضاه بواسطة اهل التسليك الذن هم سدنة حضرته محيث لايشعرون الام مفاضا علمهم مندرضي الله تعالى عنه فان ظهرله الاثبات لذلك وعدم المحو دفعه الى اقرب عدد ونسبة منه وهماالامامان فيتحملانه ثم يدفعانه الى اقرب نسبة منهما وهم الاوتادالاربعة وهكذا حتى يتنازل الى اهل دائرته جيعا فان لميرتفع تفرقته الافراد وغيرهم من العارفين الى احاد عوم المؤمنين حتى برفعه الله عزوجل بتحملهم وكثيراما مجد احد في نفسه ضيقا وحرجا لايعرف سببه وبعضهم يحصل له قلق عنعهمن النوم بالليل وبمضهم بحصل له غفلة وكثرة صمت حتى لايستطيع النطق بحرف واحد وكلذلك منالبلاء الذى توزع عليهم ولولم يحصل توزيم لتلاشى مننزل عليهم البلاء في طرفة عين فلذلك قال الله تعالى ﴿ ولولادفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذوفضل على العالمين ﴾ الخاتمه ﴾ وحيث آنجر منا الكلام الى ماذكرنا من امر القطب اعاد الله تعالى علينا من بركاته * ولمحنا بلمحة من لمحاته . وبيان شأنه العجيب وحاله الغريب ، الذي هو شيء خارج عن العادة * وامر خارق لايظهر الاعلى مدمنامده الله تعالى واراده * فلنصرف عنان مطمة البنان * وتحل عقال راحلة البيان * نحوالكلام على الكرامات * وخوارق العادات وتقدم بين مدى ذلك الكلام على الولى الذي تظهر عـلى مدمه (فنقول) قال سيد ا الامام ابوالقاسم عبدالكريم بن هوازن القشيرى فىالرسالة ﴿ فَانْ قَيْلُ ﴾ فامعنى الولى قيل محتمل امرين احدهما ان يكون فعيلا مبالغة من الفاعل كالمليم والقدىر وغيرهما ويكون معناه منتوالت طاعته منغير تخلل معصية ويجوزان يكون فعيلا عمني مفعول كقتبل بمني مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو الذي شولي الحق سحانه حفظه وحراسته على الادامة والتوالي فلايلحق مه الحذلان الذي هو قدرة العصيان ومدح توفيقه الذي هوقدرةالطاعات قال الله تعالى(وهو تنولي الصالحين ﴾ انتهى وهو نفيد اشتراط كون الولى محفوظا كايشترط في النبي انيكون معصُّومًا ولكن على معنى ان الله محفظه من تماديه في الزلل وألخطأ ان وقع فيهما بازيلهمه التوبة فيتوبمنهما والافهما لايقدحان فىولايته كاصرج يه فىالرسالة * وفيها قيل للجنيد العارف يزنى بإاباالقاسم فاطرق مليا ثم رفع

رأسه وقال و كان إمر الله قدرا مقدورا * وفيها ايضا ﴿ فَانْقِيلُ ﴾ فَالْغَالَبُ على الولى في اوان صحوه (قيل) صدقه في اداء حقوقه سيماند ثم رفق وشفقته على الخلق في جيع احواله ثم انبساط رجته لكافة الخلق ثم دوام تحمله عنهم بجميل الحق وابتدائه لطلبه الاحسان منالله تعالى اليهم منغير التماس منهم وتعليق الهمة بنجاة الخلق وترك الأنتقام منهم والتوقى عناستشعار حقد عليهم مع قصر اليد عن امو الهمو ترك الطمع من كلوجه فيهم وقبض اللسان عن بسطه بالسوء فيهم والتصاونءن شهو دمساويهم ولايكون خصما لاحدفى الدنيا والآخرة انتهى (اذاعلت) ذلك فنقول الكرامة هي ظهور امرخارق للعادة على بد عبد ظاهر الصلاح ملتنوم لمتابعة نبيءن الانبياء مقترنا بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح غير مقارن لدعوى النبوة وبهذا يمتاز عن المعجزة وبمقارنة صحيم الاعتقاد والعمل الصالح عن الاستدراج وعن مؤكدات تكذيب الكذابين كما روى ان مسيلة (بكسر اللام) دعا لاعور ان تصبرعينه العورا صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراوبصق في بئر النزداد حــ الاوة مائها فصار ملحا اجاجا ومسم على رأس يتيم فصار اقرع وهذا يسمى اهائة كما امتازت بكونها علىيد ولى عايسمي معونة وهي الخوارق الظاهرة على ايدى عوام المسلمين تخليصًا لهم منالمحن والمكاره. وبهذا ظهر انالخوارق اربعة معجزة وكرامة واهانة ومعونة وعليه اقتصر بعضهم * وزاد بعض المتأخرين الارهاص اى التأسيس وهومايكون قبل دعوى النبوة كتسليم الحجر واظلال الغمامقبل البعثة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستدراج وهو مايظهرعلى يد ظاهر الفسق وهي طبق دعواه بلا سبب كما وقع لفرعون السحر والشعبذة وهو مايكون بسبب كاكل الحيات وهي تلدغه ولايتأثر لها(ثماعلم) ان كلخارق ظهر على يداحدمن العارفين فهو ذوجه ين جهة كرامة منحيث ظهوره على مد ذلك العارف وجهة معجزة للرسول منحيث ان الذي ظهرت هذه الكرامة على بد واحد منامته لآنه لايظهر بثلك الكرامة الآتي بها ولىالاوهو محق في ديانته وديانت هي التصديق والاقرار برسالة ذلك الرسول معالاطاعة لاوامره ونواهيه حتى لوادعىهذا الولى الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لميكن وليا ولميظهر ذلك على يده فالخارق بالنسبة الى النبي لايكون الامعجزة سواءظهر من قبله فقط اومن قبل احاد امته وبالنسبة الى الولى لايكون الاكرامة لخلوه عن دعوى منظهر على يده على النبوة فالنبي لابد من علمه بكونه نبيا ومن قصده اظهار خوارق العادات ومن حكمه قطعا عوجب المعجزات مخلاف الولى قاله بعض

المحققين * وقد اشار الى ذلك ايضا الامام القشيري في رسالته * ثم قال وهذا ابو بزيد البسطامي سئل عن هذه المسئلة فتال مثل ماحصل للانبياء عليهم الصلاة والسلام كمثل زق فيه عسل ترشح منه قطرة فتلك القطرة مثل مالجميع الاولياء ومافى الظرف مثل مالنبينا عليه الصلاة والسلام انتهى * وفهام اشارة الى جواز كون الكرامة من جنس ماوقع معجزة للانبياء كانفلاق البحر وانقلاب العصى حية واحياء الموتى خلافا لمنزمنع كونها منجنس ذلك زعما منهم أنها لاتمتازعن المعجزة الالدلك وفي عدة المربد للبرهان اللقاني قال السعد نقلا عن الامام في رد هذه المقالات وهذه الطرق غير سديدة والمرضى عندناتجويز جيع خوارق العادات في معرض الكرامات وانما تمتاز عن المعجزات مخلوها عن دعوى النبوة حتى لوادعي الولى النبوة صارعدو اللةتعالى لايستحقالكرامة بلاللعنةوالاهانةانتهي . ثم نقل فيهامثله عن الامام النووى حيث جمل ماقاله البعض غلطا وانكار اللحس وان الصواب حريانها نقلت الاعيان ونحوه قلت ومشى عليه الامام النسني ونظمه

شارح الوهبائية فقال

واثباتها في كل ماكان خارقاً * عن النسني النجم يروى وينصر فاعلم ذلك ﴿ تَمَّةً ﴾ قال في الرسالة واعلم انه ليس للولى مساكنة ﴿ ايسكون ﴾ الى الكرامة التي تظهر عليه ولاله ملاحظة ورعا يكون لهم فيظهور جنسهاقوة يقين وزيادة بصيرة لتحقهم أن ذلك فدل الله تمالي فيستداون بذلك على صحةماهم عليه من المقائدوبالجلة فالقول بجواز ظهورها على الاولياء واجبوعليه جهور اهل المعرفة ولكثرة ماتواتر باجناسها الاخبار والحكايات صارالعلم بكونها وظهورها على الاولياء في الجملة علما قويا انتنى عنه الشكوك ومن توسط هذه الطائفة وتواتر عليه حكاياتهم واخبارهم لمرببق لهشبهة فىذلك على الجملة ومن دلائل هذه الجلة نص القرآن في قصة صاحب سليمان عليه الصلاة والسلام حيث قال (انا اتبك به قبل ان برند اليك طرفك) ولم يكن نبيا وإلاثر عن المبير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه صحيح انه قال بإسارية الجبل في حال خطبته في وم الجمعة وتبليغ صوت عمر رضي الله تعالى عنه الى سارية في ذلك الوقت حتى تحرز من مكامن العدومن الجبل في ثلك الساعة * ثم قال بعد كلامذكر مومما شهد من القرآن على اظهار الكرامات على الاولياء قوله تعالى في قصة مريم ولمتكن نبيا ولارسولا(كما دخلعليها زكريا المحراب وجدعندهارزقا ﴾وكان يقول انى لك هذا فنقول مريم هومن عندالله وقوله سبحانه لمريم (وهزى اليك

بجزع النخلة تساقط عليك رطباً جنيا ﴾ وكان في غير اوان الرطب ، وكذلك قصة اصحاب الكهف والا عاجيب التي ظهرت عليهم من كلام الكلب.م.هم وغير ذلك * ومن ذلك قصة ذي القرنين وتمكينه سيمانه لهمالم يكن لغيره * ومن ذلك مااظهر على بدالخضر مناقامة الجدار وغيره منالاعاجيب وماكان يعرفه مماخني على موسى عليه الصلاة والسلام كل ذلك أمور ناقضة للمادة اختص الخضريها ولميكن نبيابل كان ولياثم نقل منالاثار والاخباروالحكايات الجيبة عنالاخيار * من الصحابة والتابعين * والائمة المعتبرين واطال في ذلك جدا * مما لايستطيعله المنكرردا * ولوالتزمنا ذكر ذلك لخرجنا عن المقصود * فسيحان الملك المعبود * الذي تفرد في الوجود بافاضة الخير والجود * عنج من فضله ماشاء * ويختص برجته من يشاء نسأله سمحانه وتعالى ان يميتنا على حبهم * وان يسقينا من رحيقهم وشربهم * وأن يميدعلينا من بركاتهم الظاهرة * وينفعنا بانفاسهم الطاهرة ويلبسنا منحلهم الفاخرة * وبجعلنا من اشياعهم في الدنيا والآخرة انداكرم الاكرمين • وارح الراحين * وصلى الله تمالى على سيدنا وسندنا مجدخير المقربين * وعلى آله واصحابه . واتباعه واحزابه ، الي يوم الدين نجز تحرير هذه المقالة فينهار الاربعا الثامن من شواله سنة ١٣٢٤ قال سيدى المؤلف رجهالله تعالى وقد يسر المولى ختم تهذيب هذه المقالة وتذهيب دملج هذه العجالة سوسلات الهمت لهذا العبد الضعيف " بهولاء القوم ذوى المقام المنيف راحيامن الله تعالى القبول * بحرمة نبيه النبيه الرسول * واتباعه ذوى القرب والوصول * عوالي الفروع ثُوابت الاصول ، فقلت * وعلى الله اتكلفت

توسل الى الله الجليل باقطاب * وقف طارقا باب الفتوح على لباب وبالسادة الابدال دوما ذوى النقبا * وبالسادة الاوتاد ثم بانجاب كذلك بالاخيار والنقبا تفز م بخير على قطر السما والحصى رابي

فهم عدة للناس من كل نازل * بهم يتقى من كل ضير واوصاب

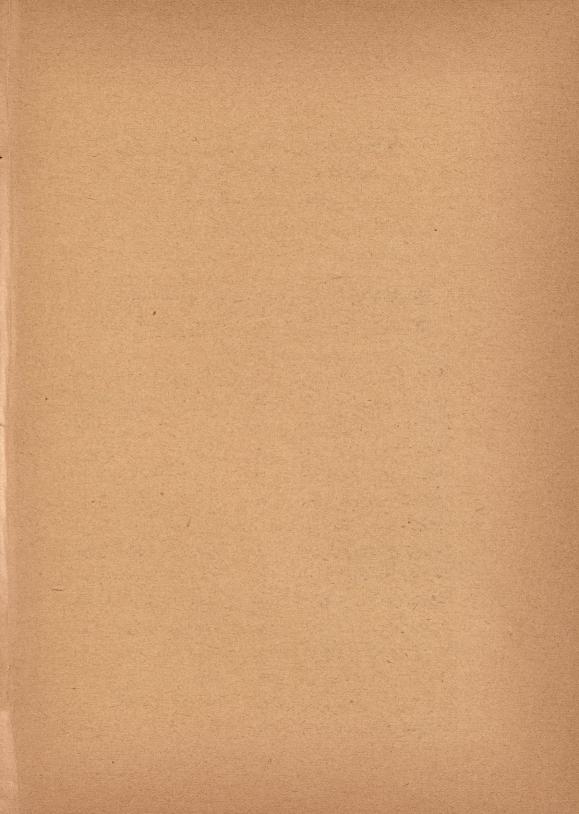
اولئك اقوام رقوا ذروة العلى * وحلوا مقاما ليس يدرى باطناب وراضوا عاارضاضونفوساومارضوا ، لها غيرذل وانكسار باعتاب

ففازوا بعز لاينال لغيرهم * بخدمة مولى عنه ليسوا بغياب فكن راقيا في حبهم صهوة وكن * لخود هداهم خير ساع وخطاب

وكن دائمًا مستمسكا لائذابهم * ودع قول افاك جهول ومرتاب

وقل سيدى يامن له الامر كله * ومنه يفاض الخير من غير تطلاب

سألتك بالمختار سيدهم ومن * علا كل عبد ناسك لك اواب مجد المبعوث من خير عنصر * واشرف آباء واطهر اصلاب * وارفع الباع واشرف اصحاب باكرم آل طاهرين من الردي بصديقه خير الأعُـة بعده * كذا عمر الفاروق ذاك ان خطاب تحيدرة الضرغا اشجع غلاب امثمان ذي النورين جامع ذكره * وبالقرني المحجوب عن اهل عصره * اويس امام الفضل من غير جاب باهل احتهاد في القضايا ومن غدا لهم تابعاً للفضل والعلم طلاب * * أعمة هذا الكون منحمة تواب نقطب رحى هذا الزمان وحزيه بهم من همومی ثم ضیقی واتعابی اغشني اغشني يامحيب ونجني * وذنبي الذي اعبى الأساة واودى بي وكن راحا ضعفي وغافر ذلتي سوى العفومن مال وخلواتراب وكن مشفعالي يوم ليس ينافع * وعم مدى الازمان بي مهمج التقي * تنسير الطاف وتيسير اسباب ذنوني من العفو الجيل باثواب وحقق رحائ منك واستر تفضلا طرا وانصارى جيعا واحبابي كذلك اشباخي وصي ووالدي * على المصطفى خيرالورى مراحقات وصل وسدلم ياالهي مباركا . * فهم خير اصحاب وآل واحزاب وآل واصحاب وحزب به اقتدوا 🗼



سلالحسام الهندى لنصرة مولانا خالد النقشبندى لخاتمة المحققين رئيس العلماء المدققين السيد الشريف المرحوم السيد مجد امين عابدين ففمنا الله به

مرثية العلامة الملاداود البغدادى النقشبندى لسيدنا ومولانامؤلف هذا الكتاب مكافاة عن شيخه العارف حضرت الشيخ خالد رحمالله تعالى ارواحهم آمين

ايا اماما في حلية العلم حالا اورث القلب فقده اوحالا فطما بعده الوجود وسالا كنت محر العلموم تقذف درا * ض ولكن انوار هــا تتــالالا انتشمس غربت في مغرب الار * غدد حسنا ورقمة وجالا كمحواش لكمتفوق حواشيال * كون مخفى لها فعزت مشالا انت الوزتها وكان ضمير ال * وكم من رسائل ارسات من فكرك الصائب المحمد توالا * ان رد المختبار مختار در ام المقل حسنة فتعالى * فتعمل الوحود بل وتحماقا حواهر قداظهرت نثرا ونطما * قدوشت الطروس وشاجللا من سحايا قطب الممالك حالا لؤلشا بلكان سعراحالالا بالنظم الدشه فاق عقده * فى رأىي شخنا وشمس ضحا نا خالد الفضلمين سمى افضالا * در نظم اغلا من الدر مالا أنا من ولد. واجزيك عنــه * ماسير صنبك عاحلا ومآلا وسمعزنك رسا من عطاه * من غوادي الرجي محود المعالا فستى قبرك المنير املث * وصحاب ما شات العين آلا و صلاة على النبي وآل *

الله الرسم المناسب الله الرسم المناسب المناسبة ا

الحدلله الذي شرع لنا خير شريعة واعلاها * واطددعائمها لعلما ئهـا وقواها* واقام سوق عزائمها * وارخصسوق فسوق منباراها وكف ايدى المتمردين * والجاحدين الحاسدين * ببراهين اضاء سناها وطهرها مندنس الزوروالبهتان * والافتراء والعدوان * وحي جاها واظهرهاالي العيان كالشمس وضحاها*والقمر اذا تلاها « وحتم على كل نفس باقتفاء آثارها والعمل بمقتضاها » فألهمها فجورها وتقواها قد اللح منزكاها * وقدخاب من دساها * والصلاة والسلام على خير داع الى توحيده * واشرف قائم بارشاد عبيده * حتى بلغ من المشقة اقصاها* واوذي فصبر * وابتلي فشكر * وحاز عنها وجاها وعلى آله واسحابه الذين حازوا بنصرتهاعلى المقامات وأسناها * صلاة دائمة لاتعد ولاتحد ولاتتناهي * ماجرت سفينة لانتصار * لاهل الاسرار * في محار الا فكار * ولجيج الآ أار والاخبار * وكان باسم الله مجريها ومرسيها ﴿ أما بعد ﴾ فيقول افقر العباد * الى عفومولاه يوم التناد . مجد امين الشهير بابن إعابدين * لمافسد الزمان وتعاكس وتقاعد عن الصلاح وتقاعس * لم يشتغل غالب أهله بخاصة نفسه و بما ينفعه عند أفول شمسه وحلوله فيرمسه ﴿ إِبْلُ صَارَ يُطْيِلُ لَسَانِهُ عَلَى اشْرِفَ اهْلُ جَنْسُهُ ، مُجَرِدُوهُمُهُ وحدسه * أو يحض الزور والبهتان * لداء الحسد والطغيان * وغفل عن كون ذلك سبباللدمار وخرابالديار * ومحقالاعمار * واعفاء الآثار * فألف بعضهم رسالة ارادترويجها فيسوق الجهالة * بين اهل البطالة * حيث حكم فيهابالزندقة والضلالة * على الامام الشهير * والعارف الكبير * الذي ورث من العوارف والمعارف كل طريف و تالد * ولم ينكر فضله الاالجاحدالمعاند * والمكابرالحاسد * وهو الامام الأوحد . والعالم المفر دالهمام الماجد ، حضرة سيدى الشيخ خالد. الذي بذل جهده في نفع العبيد * وارشادهم الى الدأب على كلة التوحيد * حتى غداقطب العارفين في سائر الآ فاق * و ملاذ المريدين * على الاطلاق * واشتهرت به الطريقة النقشبندية * الواضحة الجلية * في عامة البلاد الاسلامية و الممالك المحمية * معماحازالي ذلك من علوم باهرة بهية * وتأليفات شائقة شهية * فلاتبدونفائس لآلئ التمقيق . من بحار (الندقيق الا بغواص فكاره . ولا تجلى عرائس جواري الترقيق * على منصات التنميق * الالخطاب انظاره * فلذا شاع صيتة وذاع * وعم النواحيوالبقاع * وتلبت ايات فضائله على السنة الاصابل والبكور ونشرت

(261,)

رايات فواضله على رماح الظهور * وظهر ظهور البدرالتام معتقدا بين الخاص والعام * حتى بين اعيان الدولة المنصور * ذات المحامد المأثوره * لازالت مؤطدة البنيان * عالية الشان * بين خليفته الاعظم وخاقاتها المحمود المعظم * الذي شد دعائم الدبن * وابادجيوش الكافرين الجاهدين * وحبى ساحة الاسلامو المسلمين * عاضي عن مهونشر الويةالشرائع والاحكام شواقب حزمه * ادامالله تعالى طلعته السعيدة في افق هذا الزمان كوكما منبرا * وخلدذا الاراء السديده في باهم عملكته عضدا ووزيرا * والدذوي العقود الرشيدة * في بروج اوام، ونواهيه نجوما مشرقة * وعيدذوي القوة الشديدة في مطالع غزواته وحملهم على اعدائد شهبا محرقة * حتى تنحلي غياهب الشهرك والالحاد وتضحك بالنصر والحبور تفور البلاد والعباد * ونقعه والمسلمين بإمداد هـذا الامام * والحيراليحر الهمـام* الذي شهدت ببراءة ساحته المحترمه عـا رمته به الحسدة الظلمة * عامة اهـل البلاد من النياس * ولاسما من لهم الى جناله قرب والتماس * منهم ذوالايادي البوادي * لذي الحاضر والبادي * ومفتى الآنام في دمشق الشام * السيدحسين افندى المرادى دامت فضائله غيرمصروفةعن ذاته لانهمنتهي حوعها وفواضله تنفجر منه انهارها لانه ندوعها . فلذا سأل الفقير نسل فصال النضال . من جعبة فرسان المقال * وسـل لوامع قواطع الاسـتدلال * من غدكتائب كتب فحول الرجال * وهزرديني الرد * على عواتق الدفعوالصد ، عندالتزال في حومة الجدال * لينقشع عن عين العيان * غين البهتان * والضلال * ويسلم صحيح الافعال * من همز الضعف والاعتلال و ترقفع خفض المنصوب على التمييز للحال. بإبراز ضمائر الصفاتوالافعال * ويظهر خني المتشابه والاجال * تنفسير نصالحكم من الاقوال . فبادرت الى التوجه والاقبال * على الطاعة والامتثال * لسؤ الهبلا اهمال ولاامهال * فجمعت هذه الاوراق * الحلوة المذاق لدى اهل الاشــواق. كي سِدُو نَحِمُهُا الْخُمَاقِ * فِي أَكْنَافُ اطْرَافُ الْآفَاقِ * ويُسْبِرُ نَمْيُرُهُا الدَّفَاقِ عَمَا رق وراق * في حياض رياض الاطلاق * وتفنى بلا بلهاذات الاطواق * على غُصُونَ الْأَفْكَارُ وَالْآحِدَاقُ وَتَشْنُفُ مُسَامِعُ الْمُشْتَاقُ * عَاعْنُهُ نَطَاقُ البَّيَانُ ضَاقً * وتصد اهل الافترا والاختلاق * عن سوء الافعال وسيَّ الاخلاق * ليكـونوا من الرفاق أهل الصفا والوفاق * فقلت مستعنا بعون الملك الخلاق * في سلوك مهامة هذه المشاق * وقع المعاند والمشاق ﴿ بضم الميم ﴾ * مستمنحا من فيض الكريم الرزاق * بسطموا تُدالتوفيق في هذا المساق * واصابة الصواب في اللحلق والسباق *

وتوفير الثواب في يوم العرض والتلاق ﴿ اعلم ﴾ وفقني الله تعالى واياك * وتولى هداى وهداك * وجانا من الوقوع في شرك الاشراك * واتباك كلكاذب افاك * اثيه اريد ان أكشف النالغطا * وانبهك على بعض ماوقع في تلك الرسالة من الخطاء لئلا تزل مك الخطاء إلى مهمة تضل فيه القطا ﴿ فَنَقُولُ ﴾ قال ذلك الزاعم المراغم في صدر رسالته * المندئة عن عدم تنبته لامرديانته سئلت عن فلان الثابت اقرار. بتسخبر الجن واستعانته بالارواح الارضية الخبيثة ودعواه علمبعض الامورالغيبية عن اخيار الحِان له وانه ربط وقتل كشيرا من العفاريث والجان معانه به مدعى الولاية والارشاد فيالطرقة العلية النقشبندية ويصدقه بعض الناس ويعتقدانه على الحق فهل هو ولى ومرشد مصدق فها ادعاء كمانزعم ام ساحر وماحكم قضاء القاضى بهما فيه افيدو ابالنقل الصريح الصيم من الكتب المعتبرة في المذاهب الاربعة المعتمدة * فلما كان السؤ المتعلقا برجل مشخص معين مذكور باسمه اقتضى التوقف والتفحص، الاحوال ليحقق عندي جيع مافي السؤال * بجنبا عن سوء الظنون واستماع كل مانقال فشهدادي ج عفير من الشهود العدول على تحقيق جيم ماكت علمه في السؤال منهم الصالح الجليل المسلم صلاحيته عند أهل الحرمين وسائر البلادالشيخ اسماعيل النقشبندى والشيخ احدعلي اغازاده الكردى السليمانى والشيخ محد الهزام ذي الكردي السلماني والشريف افندي الديار بكرى وغيرهم من الامذته المتقربين اليه بل من خلفائه الارشدين يزعه الباطل بلاانكار احدوقائلين بإن المشهور بين الفرقة الخالدية الضالة المضلة انهذا الامر ليس ممانكره خالد المعهود الى الآن بل كان يفتخر بدويعده من جلة خوارقه وعلامة ولابته بزعمه الباطل وذلك مشهود فيه عند جميع الاكراد وعامة اهل بغداد فثبت عنــدى صدق مافي السؤال ثبوتا شرعيام عيا فبادرت الى الجواب حذرا عافي الفتاوي الخيرية ومن كتم علما الجم بلجام من نارالى ان قال فاجبت متوكلاعلى الملك التواب قائلًا بأند ساحر بالأجاع اي باتفاق المحققين من علماء الذاهب الاربعة المعتمدة هذا نص كلامه ثم استدل على مرامه بنقل بعض ماقاله العلماء من المحمد ثين والفقهاءفي احكام الزنديق والساحر والكاهن والعراف وسالكا سبيل الاعتساف منعنيا عن طرق الانصاف * حيث نزل هذه العبارات * على ماافترى على هذا الامام من المقالات * الذي شهد الوجدانوالعيان * ببراءة ساحته من هذا الزور والبهتان * فان الذي شاهدناه من حالته البديعة الاستقامة على نهج الشريعة * واحباءيقع المساجدوالخلوات * بإقامة الاذكار والاوراد والصلوات * ولمُتسمع

منه ولا من احد من خلفائه ومريديه * شيئا نما يشينه في دينه ويرديه * وهذا ماشهديه جاهير العباد في عامة البلاد * وانماكان له بعض مريدين * رآهم من العتاة المتردين فطرد هم عن ابوابه * فتكلموا في جنابه * وانحاز وا الى بعض الحاسدين ولفقوا معهم ماالقته اليم الشياطين * وتزيوا بزى الصالحين * ونقلوا كلام العلماء بصورة الناصحين * والله اعلم بالجليات والخفيات * وانما الاعمال بالنيات شعر

الى ديان بوم الحشر عضى ﴿ وعند الله تجتمع الخصوم على أنا اجتمعنا بهذا الشخص المسمى بالشيخ اسهاءيل . الذي زع هذا الزاع أنه شهد عنده وسماه الصالح الحليل فسألناه عمانسيه البه صاحب تلك الرسالة *فانكر جمع هذه المقاله * وقال ان هذا الامام شخي وسيدي * وساعدي وعضدي الله عَكَفْت في اعتابه * ولم ار ما مدنس ساحة جنابه * فعلمنا ان ماذكر كذب و افترا * بلابين ولامها اوكيف يتصور ممن هومن اعظم على الدن، ورئيس المحققين والمدققين وقد بذل جهده في نشر رايات الشريعة * وتشييد منازلها الرفيعة وارشاد السا لكنين * الى طريق المقربين * ان يدعى لنفسه مالا متصور من اجهل الجاهلين * وطفأة المتمردين * الذين خلصوا من اعتماقهم ربقة الدين ، فانه لولميكن بخشالله تعمالي من ذلك * وحاشاه من سلوك هذه المسالك * خشى أن ينحط قدره عند الانا * لعلمه ان هـذا الكلام * لانقبله هـوام العـوام * فانه بمـا تأنفه الاسماع * وتحجه الطباع فعلم ان هذا اختلاق واختراع * تنفر منه القلوب وترتاع * نعم اخبرني الشيم اسمعيل المهذكور اندوقع له في دار الاستاذ في بعض مجالسه الذكريه * عند اجتماع القلوب على الذكر الخني والتوجه بالكلية انهم كانوا يسمعون اصوامًا خفيه * ولابرون اشخاصا جليه * وان هؤلاء من مؤمني الجن ذوى النفوس المطمئنة * حاوًا ترتعون حول رياض الذكر التيهي رياض الجنة * وانه سمع مع رفيق لهاصواتًا من داخل مكان مفلق * فلم يرفيه احدا فثبت ذلك عنده وتحقق * وانه أنما أخبر ذلك الحاسد * بمارآه من هذه المشاهد * وانه اجتمع به بعض من طرده الاستاذ * وحاء به الى ذلك الحاسد واستعان يه ولاذ * قالان هذا الرحل شهد عااقول * فبنوتلك الفضول * على مجردهذا المقول * ثم ان الشيخ اسمعيل المذكور كتب بخطه اليهم كتابا تبرأ فيه ممانسبوه اليه وشافهني فيه خطابا (وصورة ماكتبه) بسم الله الرحن الرحيم الحمدلله وكني سلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فيقول المفتقر الى ربه الغنى

و سائل این عامدین

اسماعيل ان احد النقشيندي * الخالدي الزلزلوي عني عنه * المحاور بالمدينة المنورة على ساكنها افضل التحية اشهدالله تعالى على مافىقلبي وخطى ولسانى وكني بالله شهيدا بابى منتقد في شخى ومرشدى حضرة مولانا صياءالدن الشيخ خالد النقشبندي * ادامالله ظل فيوضائه واحسانه على رؤس الطالبين الى يوم القيمة امينها أنه اعامن رأيتهواتتي واورع واكرم وازهد من في الارض فيهذا العصرواقومهم على الشريعة الغراء * والسنةالنبوية الزهراء * والإخلاق الكرعة المحمدية العليا * وناهج مناهج جادة الطريقة العلية النقشبندية كثرالله تعالى اهاليها * وقدس اسرار مواليها * وعهدمسلك السلف الصالحين من العلماء والا ولياء والاتقياء . وكذا اتباعه على هديه وسيرته الشريفة الطاهرة الاسني * وكذلك اشهدالله تعالى واشهدكم بانى متبرئ نمن توهم السيحر اوالكفر اوالفسق اوالبدعة فضلا عن الاعتقاد في حقه اوحق اتباعه الامجاد * والعياذ بالله تعالى من كلذلك ومتبرئ ممن يعتقد فيههذا الاعتقاد * في الدنيا والاخرة ويوم يقوم الاشهاد لاسما من المنكر المطرود الذي اسمه عبد الوهاب نسأل الله تقالي ان شوب عليه وعديه الى الصواب انتهى المقصود منه (فانظر) بعد هذايمين الاُنصاف * الى ما ادعاه ذلك الزاعم من الاوصاف ، التي تلقفها . من سفيف ذي الرأى « ، السفساف * المشهور بالعداوة والارجاف * وقد استشعر بانه سيمترض عليه فيذلك * فاجاب عنه بما هو أظلم من الليل الحالك حيث قال * وعن الحق مال * فان قبل ان بعض الشهود اعرض عن خالد المذكور * و تبرأ منه وحصلت العدواة بينهما فكيف تقبل شهادته على ساحريته وكافريته . قلنا الذي تحقق بل ثبت عند المسلمين والصلحاء المنصفين المتشرعين * بلعند الفقهاء العلماء المحققين العاملين * انالمداوة الثابتة بينهما ليست الأكون خالد جنيا وكاهنا وساحرا وكافراومن المعلوم القطعي عند اهلالحق انهذه العدواة ليست الادمنية فتقبل من عدو بسبب الدين لانها من التدين كذا فيالدر المختار وغيره * فان قيل انالشهادة لاتقبل بدون تقدم الدعوي * قلمنا تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها لتوقفها على مطالبتهم بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل احد فكل احدخصم فكأن الدعوى موجودة كذا فىالدر المختار وغيره * فالحاصل انالبينة العادلة حجة شرعية قطعية بلاخلاف « » سفيف كامير اسم لابليس والسفساف بالفتح الردى من كل شي والامر الحقير قاموس

احد من اهل المذاهب الأربعة وان الفتوى على أنه أذا أخذ الساحروالزنديق المعروف الداعي قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل كذافي الدر وغيره انتهى ماقاله فيرسالته * المنبهة علىتهوره وجهالته * حيث زعم انهذه العداوة بينهما لكون المشهود عليه جنيا وكاهنا وساحرا وكافرا وان هذا ام تحقق وثبت عند المسلمين الصلحاء * والعلماء ألفقهاء فانظر اليهذا الكذب الصريح والاجتراء * والبيتان والافتراء * ولو كانالهادني المام واذعان * لماادعيمايكنيه فيهالمشاهدة والعيان ولكن من كان قصده الباس الحق بالباطلوالصد عن سبيل الله لايشمر بماتكلم به اوفاه * فان هذا الداء قدجل المشركين والكفار على انكار معجزات الانبياء الاخيار * حتى نسبوهم الى السمر والجنون وانهم على الله يفترون * وليت شعرى * ان كان صادقا فيمادعي من ان هذا امر محقق ثابت عندالمسلمين الصلحاء * بل عنده العلماء الفقهاء * لم (بكسر اللاموفتع الميم) توقف أولاً عن التفحص من الشهود * وزكى نفسه بالتجنبءن سوءالظنون ليسود * وليصدق فيما يأتي بد من الافتراء المردود * وايضا كيف قبل شهادة العدو المطرود ، الذي طرده بين عامة الناس غير مجحود وهلا نسبه الى التهمة حيث لميشهد بذلك الابعد طرد استاذه له عن الواله * وحرصه بعد ذلك على العود الى خدمة جنابه * واعتقاده فيه مدة سنين * بأنه امام العارفين * ومن خلص الموحدين * وقد كان بين بديه على ابلغ مايكون من الخضوع * ولم يظهر منه هذا الطمن الابعد يأسهمن الرجوع * فكيف تكون شهادته مقبولة * وهي بالزور والافتراء مشمولة * وقد قال العلامة ابن حجر في فتاويه الحديثية وكثير من النفوس التي يراد بها عدم التوفيق اذا رأت من استاذ شدة في التربية تنفرعنه وترميه بالقبائح والنقائص عاهو عنه برئ وليحذر الموفق منذلك فان النفس لاتريد الأهلاك صاحبها فلا يطبعها فيالاعتراض على شنحه وان رآه على ادنى حال حيث امكنه ان يخرج افعاله على تأويل صحيح ومقصد مقبول شرعا ومن فتم باب التـأويل وجاهدها بحسب طاقته فاند برجي لهالوصول إلى مقاصده والظفر بمراده في السر والعلانية فياسرع زمن ومن فتحباب الاعتراض على المشايخ والنظر فيافعالهم والبحث عنها فان ذلك علامة حرمانه وسوءعاقبته وآنه لايفلح انتهى * وتسميته هذه الشهادة عادلة * من جلة دعاويه الباطلة * ودعواه انالشهادة العادلة قطعية بلاخلاف بين اهل المذاهب ، من الجهل الركب الذي هو من اعظم المصائب

* اذلاشك أن الشهادة خبر والحبر الصادق أنمانفيد الظن دون القطم عندعامة المقلاء * الاالخبر المتواثر وخبرالمؤيد بالمعجزةمن الانبياء * كابين في اول العقائد النسفية وغيرها من الكتب الكلامية والاصولية * وإذا كانت هذه الشهادة على الطرد والابعاد مبنية * فكيف تكون عادلة فضلاعن كونها قطعيهوايضاكيف تكون دينية * حتى تقبل بلاتقدم دعوى شرعية * فان المرشد لايطرد من المريدين * الا من هو من الحوان الشاطين ، وما زعه من قبول هذه الشهادة بلاتقدم الدعوى لكونها ليست من حقوق العباد * ناشي عن الجهل المركب ايضًا اوعن الافتراء في الاحكام الشرعية والعناد * فان تكفير شخص معين من اعظم حقوق العباد التي لامدلها منحكم شرعي لدي حاكم موفق ذي رأى وسداد ولیت شعری کیف مدعی ثبوت ماذکر عنده ثبوتا شرعیا * و مجعله امرا قطعيا وحكما مرعيا * مع انه غير ماذون من قبل الامام * اواحد نوابه بسماع الاحكام * ولم برض لنفسه ادعاء منصب الافتاء * حتى غصب منصب القضاء * وكيف وسعه الاقدام على الجزم بكفر من هومن احِل الموحدين * عجرد اخبار بعض الفسقة المتمردين * او عجرد داء الحسد الذي يضني الجسد * بل نفسد الدن * الم يسمع قوله تعالى ﴿ ام محسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَؤْذُونَ المؤمِّنينَ وَالمؤمِّناتُ بغيرِ مَاأَكَتُسْبُوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا ﴾ وما اخرجه ان ماحه (الحسد يأكل الحسنات كإناً كل النارالحطب) والديلي (الحسد نفسدالا عان كانفسد الصبر العسل) الم يسمع ماآخرجه النحاري عن انس وآبي هرىرة رضيالله تعالى عنهما آنه صلى الله تعالى عليه وسلمقال عن الله تبارك وتعالى ﴿ من اهان لى وليا فقد بارزنى بالمحاربة) وماقاله بعض الائمةاعلم يااخي وفقك الله وايانا * وهداك سبيل الخيروهدانا ان لحوم العلماءمسمومة * وعادة الله في هتك منتقصهم معلومة * ومن اطلق لسانه في العلماء بالثابت * بلاءالله قبل موته عوت القلب * فلحذر الذين مخالفون عن امره ان تصميم فتنة اويصيم عذات الم * الم يسمع قوله تعالى ﴿ وَاجْتَنْبُوا ۗ قول الزور حنفاءلله غير مشركين له ﴾ وما اخر چهالشنحان عن الى بكرةرضي الله تمالي عنه قال كنا حلوسا عند رسول الله صلى الله تمالي عليه وسلم فقال ﴿ الا انبئكم باكبر الكبائر ثلاثا الاشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكمئا فحلس فقال الاوقول الزور فما زال يكررهاحتي قلنا ليتمسكت * الميسمع قوله صلىالله تمالي عليه وسلم فما اخرجهمسلم (اذا اكفرالرجل اخاه فقدباء بها احدهما)

وفي رواية ﴿ أَعَا رَحِلُ قَالَ لَاحْمَهُ كَافَرُ فَقَدَ بِأَمِهَا أَحَدُهُمَا أَنْ كَانَ كَإِقَالَ وَالْأَ رجعت عليه ﴾ قال العلامــة المحقق ابن حجر الهيثمي في كشَّابه الاعلام بقواطع الاسلام عن الروضة قال المتولى ولوقال لمسلم ياكافر بلا تأويل كفر لاند سمي الاسلام كفرائم قال واعتمد ذلك المتأخرون كابن الرفعة والقمولى والنشائي والاسنوى والازرعي وابي زرعة وصاحب الانوار بلكثيرمنهم جزمواله من غير عنو ولم تنفرد المتولى مذلك بل سبقه الي ذلك ووافقه عليه جع من اكامر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسمحاق الاسفرائيني والحليمي والشيخ مصر المقدسي * وكذا الغزالي وان دقيق العيد * بل قضية كلام هؤلاء اله لافرق بهنان يؤول اولا انتهى (وقال)العلامة ان الشحنه فيشرحه على الوهانية والمختار للفتوى في جنس هذه المسائل * أن القائل لمثل هذه المقالات أن اراد الشتم لايعتقده كفرا لايكفر وانكان يعتقده كفرا فخاطبه بهذا نناء على اعتقاده انهكافر يكفر لانه لم اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفراكفر واللةتعالى اعلم (وفي البحر الرائق ويكفر نقوله لمسلم ياكافر عند البعض والمختار للفتوى انه يكفر ان اعتقده كافرا لاان اراد شتمه انتهى ﴿ فَهَذُهُ ﴾ الآياتوالاخبار ﴿ فَيَهَاللَّمْ فَيَاللَّهُ وَعَلَيْهَا اللَّهُ عَلَيْهَا النَّرْهَاتُ * والتزويرات المفتريات * ومن اراد اطفاء نورا بي الله الا أن تمه * فقداعيم الله بصيرته واصمه * ولم يزل هذا الامام مبتلي بعداوة الحساد * على عادة السادة الامحاد ﷺ فيشيعون عنه الزور من الكلام ۞ ويسعون به الى الامهاء والحكام * فيتضاءلون عند الآنام حقارة * و يزداد كوكيه اضاءة و انارة

(man)

حسدوا الفتى اذلم ينالوا سعيه ﴿ فالكل اعداء له وخصوم كضرائر الحسناء قلن لوجهها ﴿ حسدا وبغضا اله الله ميم وما اجدره ان ينشد بلسان قاله ﴿ خبرا عن حقيقة حاله ﴿ وما اجدره ان ينشد بلسان قاله ﴿ ضعر)

سبقت العالمين الى المعالى به بصائب فكرة وعلوهمة ولاح بحكمتى نور الهدى فى به ليالى بالضلالة مدلهمة يريد الجاهلون ليطفؤه به ويأبى الله الا انتها ولاشكانه لا يحسد الإاهل الفضائل به ولايسلم الا ذوا الرذائل

ولذا قال القائل

لامات حصادك بل خلدوا ۞ حتى تروا منك الذي يكمد ولاخلاك الدهر من حاسد * فان خير الناس من محسد ﴿ فَانَ قَلْتُ ﴾ قَدْعُرُفُنَا مُزَيْدُ فَضُلُّ هَذَا الأَمَامِ ﴿ وَكُثُرَةُ الثَّنَاءُ عَلَيْهُ مَنْ عَامَّةً الأنام * وان من تكلم فيه بالنسبة اليهم اقل القليل * ولكن القاعدة التي عليها التعويل * بين أهلي التفريم والتأصيل * انالجرح مقدم على التعديل (قلت) هذا في غيرمن اشتهرت عدالته ۞ وظهرت ديانته ۞ وفي غير من علم ان النكلم فيه ناشئ عنعداوة . اوجهالة وغباوة ﴿ فقد قال الحافظ الباجي الصواب عندنا انمن بتت امامته وعدالته وكثرماد حوه ومن كوه وفدر جار حوه في وكانت هناك قرينة دالةعلىسبب جرحهمن تمصب مذهبي اوغيره فانالانلتفت الى الجرج فيمونهمل فيه بالعدالة والافلو فتحنا هذا الباب واخذنا تقديم الجرح على اطلاقه لماسلم لنا احد من الأئمة اذمامن امام الاوقد طمن فيه طاعنون * وهاك فيه هالكون * قد عقد الحافظ أبوعر ابن عبد البر في كتاب العلم بابا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض بدأفيه محديث الزبيررضي الله تعالى عنه ﴿ دب اليكم داء الام قبلكم الحسد والبغضاء ﴾ الحديث . وروى بسنده عن ابن عباس رضي الله تمالي عنهما قال اسمموا علم العلماء ولاتصدقوا بعضهم على بمض فوالذي نفسي سده لهم اشد تَمَايِرا مِنَ التَّيُوسِ فَيُذْرُوبِهِا وَعَنْ مَالِكَ بِنَ دَيْنَارِ يُؤْخُذُ بَقُولُ العَلْمَاءُ والقراء في كلشيءُ الافول بعضهم في بعض ﴿ وقال ﴾ الامام المحقق الشيخ تا ج الدين السبكي في طبقاته الكبرى بعد نقله لكثير من كلام الامام ابن عبدالبر محررا لهذه المسئلة ان الجار - لا يقبل منه الجرحوان فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومن كوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بان مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي او منافسة دنبوية كأيكون بين النظراء اوغير ذلك فنقول مثلا لايلتفت الى كلام ابن ابي ذيب في مالكوابن ممين في الشافعي والنسائي في اجد بن صالح لان هؤلاء ائمة مشهورون صارالجارح منهم كالآتى بخبر غريب لوصم لنوفرت الدواعي على نقله و كان القاطع قائيما على كذبه فبإقاله وتماينبني ان يتفقد عندالجرح حال العقائد واختلافها بالنسبةالي الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح فىالعقيدة فعبرحه لذلك واليه اشار الرافعي بقوله وينبني ان يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب خِوْقًا مَنَانَ مِحْمَلُهُمْ ذَلِكُ عَلَى جَرَحَ عَدَلَ اوْتَزَكَيْةً فَاسْقَ وَقَدْوَقَعْهِذَا لَكَشْيَرُمَن

الأئمة جرحوا بناء علىمعتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب واطال الكلام في هذا المقام (فان قلت) انماتقدم من تسليم حضور الجان في بعض مجالس هذا الاستاذيقوى مانسبه اليه اعداؤه من تسخير بعض الارواح الارضية له المعدود من السجر والموصل الى دعوى علم الغيب قلت هذا بمالا يتوهمه عاقل * فضلاعن فاضل . بل ذلك كرامة عظيمة * ومنحة جسيمة * اكرمه الله تعالى ومنحه بهاليدل على حسن عقيدته . واستقامةطريقته * فانحضور الجن. بل الاجتاع بهمامرجائز *والجن غيرالشياطين * التي يدعى السعرة تسخيرها لهم وحضور الجن والاجتماع مم ليس منهذا القبيل المسمى سحرا وليسذلك مندعوى علم الغيب فيشئ ولنشرحلك هذا لمقام . تتميمـا للمرام * في اربعة فصول ﴿ الفصل الاول ﴾ في بيان حقيقة الكرامة * الثاني في بيان حقيقة الجنوالفرق بينهم وبين الشياطينوجوازرؤيتهم والاحتماع بهم ﴿الثالث في بيان السحر واقسامه واحكامه * الرابع في بيان دعوي علم الغيب * وتتبع ذلك بخاتمة مشتملة على نقل نبذة يسيرة عن بعض العلما. الاعلام * من معاصري هذا الامام * الذين شهدوا له بالفضل التام وبانه من العلماء العاملين والاولياء الكرام ﴿ الفصل الاول ﴾ في كرامة الاولياء وتعريف الولى . قال المحقق التفتازاني في شرح المقاصد الولى هو العارف بالله تعالى وصفائه المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات وكرامته ظهورامرخارق للعادة منقبله غيرمقرون لدعوى النبوة ومهذا ممتاز عنالمعجزة وبمقارنة الاعتقاد والعمل الصالح والتزام متابعة الني صلى الله تعالى عليه وسلم عن الاستدراج وعن مؤكدات تكذيب الكذابين كاروى ان مسيلة دعا لاعور ان تصبرعينه العورا صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراويسمي هذا اهانة وقد تظهر الخوارق منقبل عوام المسلين تخلصا لهم منالمحن والمكاره وتسمىمعونة فلذا قالوا ان الخوارق انواع اربعة معجزة وكرامة ومعونة واهانة وذهب جهور المشكلمين الى جوازكرامة الاولياء ومنعه اكثر المعتزلة والاستاذابو اسمحاق عيل الى قريب من مذاهبهم كذاقال امام الحرمين ثم المجوزون ذهب بعضهم الى امتناع كون الكرامة بقصدواختيارمن الولى وبعضهم الى امتناع كونها على قضية الدعوى حتى اوادعى الولىالولاية واعتضد بخوارق العادات لميجز ولميقع بل ربماسقط عن مرتبة الولاية * وبعضهم الى امتناع كونها من جنس ماوقع معجزة لنبي كانفلاق البحر وانقلاب العصى واحياء الموتى قالوا ومهذه الجهات تمتاز عن المعجزات * وقال الامامهذه الطرق ليست سديدة والرضىءندنا تجويز جلة خوارق العادات

في معرض الكرامات وانما تمتاز عن المعجزات بخلوها عن دعوى النبوة حتى لو ادعى الولى النبوة صارعدوا لله تمالى لايستمق الكرامة بلاللعنة والاهانة (ثم) ساق المحقق الادلة على حواز الكرامة وعلى وقوعها الى انقال وبالجلة فظهور كرامات الاولياء يكاد يلحق بظهور معجزة الانبياء وانكارها ليس بعجب مناهل البدع والاهواء * اذلم يشاهدوا ذلك من انفسهم قط ولم يسمعوا بممن رؤسامم الذين يزعون أنهم على شيء مع اجتهادهم في أمن العبادات واجتناب السيئات * فوقعو في اولياء الله تعالى اصحاب الكرامات * يمزقون اديمهم " ويمضغون لحومهم * لايسمونهم الإباسم الجهلة المتصوفة * ولايعدونهم في اعداد آحاد المبتدعة * ولم يعرفوا انمني هذا الامر على صفاء العقيدة * ونقاءالسريرة * واقتفاء الطريقة واصطفاء الحقيقة * وانما العجب من بعض فقهاء إهل السنة حيث قال فياروي عن أبراهيم ابنادهم انهمراوه بالبصرة يوم التروية وفيذلك اليوم بمكةان من اعتقد جواز ذلك يكفر * والانصاف ماذكره الامام النسني حين (سئل) عما محكي انالكعبة تزور واحدا منالاولياء هل بجوز القول به ﴿ فقال ﴾ نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة انتهى (قال) العلامة ان الشحنه قلت النسني هذا هو الامام نجم الدين عمرمفتي الانس والجن رئيس الاولياء في عصره (وقد) نقل هذا عنه الامام ابن العلا في فناواه و نقل فيها عن القاضي الامام صدر الاسلام ابي اليسر النزدوي في اصول التوحيد انالمشي من بخاري الي مكة في ليلة واحدة من جلة الكرامات (ثم قال ابن الشحنه) وقال ابو الازد هرون ان عبدالوهاب بن عبد الرجن الاخيمي المصري في كتابه المنقذ من الزال وهو كتاب في اصول الدين اجاد فيه غاية الاجارة وبين مذهب اهل الحق احسن ابانة بعد ان ذكر الخلاف السابق والحق منع ماتحدى به نبي كاحياء الموتى وسورة من القرآن وانشقاق القمروالا خرج عنكونه دليلا وجواز (قوله وجوازعطف على منع) غيره كاشباع الخلق الكثير من الطعام القليل ولاالتباس لان المعجزة تظهر على اثر دعوى الرسالة والولى لوادعي ذلك لكفر منساعته ولم تبقكرامة فكيف تلتبس بالمعجزة انتهى * واطلق جم منالشافعية الجواز وان الفارق بين المعجزة والكرامة دعوى النبوة وعدمها (قلت) وبجب استثناء السورة من القرآن للقطع بعدم وجوده وبكفرمدعيه وعليه بحملمانقله انجر في الفتاوى الحديثية عنيامام الحرمين منجواز استوائهما فبإعدا التحدى ثممذكر حكايات عن الاولياءمن احياءالموتى وكالامهم معهم وانفلاق البحر وتسخير الماء وكالام الجادات

والحيوانات لهم وطاعةالاشياء لهمحتى الجنوغير ذلك بمااشتهر وتواتر كاذكره في الرسالة القشيرية ﴿ الفصل الثاني ﴿ فِي الجِنُّ وَالشَّيَاطَيْنُ وَرَوُّ يَهُمُ وَالاجْمَاعُ بَهُمُ قَال فيشرح المقاصد ظاهر الكتاب والسنة وهو قول اكثر الامة ان الملائكة احسام لطيفة نورانية قادرة على التشكلات بأشكال مختلفة كاملة فىالعلموالقدرة على الافعال الشاقة شأنها الطاعات * ومسكنها السموات ﴿ هم رسل الله تعالى الى انبيائه عليهم الصلاة والسلام وامناؤه على وحيه يسيحون الليل والنهار لانفترون لايعصون الله ماامرهم ونفعلون مايؤمرون * والجن اجسمام لطيفة هوائيمة تتشكل باشكال مختلفة وتظهر منها افعال عجبية منهم المؤمن والكافر والمطيع والعاصي # والشياطين اجسام نارية شأنها القاءال.فس فىالفساد والغواية بتذكير اسباب المعاصي واللذات وانساء منافع الطاعات وما اشبه ذلك على ماقال تعالى حكاية عن الشيطان ﴿ وَمَا كَانَ لَى عَلَيْهُمْ مَنْ سَلْطَانَ الا ان دعوتكم فاستجبتم لى فلاتلومونى ولوموا انفسكم ﴾ قيل تركيب الانواع الثلاثة من امتزاج العناصر الاربعة الاان الغالب على الشيطان عنصر النار وعلى الآخرين عنصر الهواء وذلك انامتزاج العناصر قدلايكون على القريب من الاعتدال بل على قدر صالح من غلبة احدهما فان كانت الغلبة الارضية يكون الممتزج مائلا الى عنصرالارضوان كانت للمائية فالى الماء أوللهوائية فالى الهواء اوللنارية فالى النار لايبرح ولانفارق وليس لهذه الغلبة حد معين بل تختلف الى مراتب محسب انواع الممتزجات التي تسكن هذا العنصرولكون هذا الهواء والنارفيغاية اللطافة والشفيف كانت الملائكة والجن والشياطين بحيث مدخلون المنافذوالمضايقحتي اجوافالاسنان « * » ولايرون بحس البصر الااذاا كتسبوا

« * » وفي معراج الدراية شرح الهداية اخركتاب المفقود بعد ان ذكر حديث الذي اختطفه الجن في زمن عررض الله تعالى عنه قال وفي هذا الحديث دليل لمذهب اهل السنة ان الجن يتسلطون على بني ادم واهل الزيم ينكرون ذلك على اختلاف بينهم فنهم من يقول المنكر دخو لهم في الادى لان اجتماع روحين في جسد واحد لا يتحقق وقد يتصور تسلطهم على الادى من غير ان يدخلوا فيه ومنهم من قال الجن اجسام لطيفة فلا يتصور ان محملوا جسماك ثيفا من موضع الى موضع ولكنااهل السنة تأخذ عاوردت به الائمار قال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يدخل في دأس عجرى من ان آدم بحرى الدم وقال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يدخل في دأس الانسان فيكون على قافية رأسه فتدع الائار ولانشتغل بكفية ذلك أنتهى منه الانسان فيكون على قافية رأسه فتدع الائار ولانشتغل بكفية ذلك أنتهى منه

من الممتزحات الاخر التي تغلب عليها الارضية والمائية جلابيب وغواش فيرون في المدان كالدان الانسان اوغيره من الحيوانات * والملائكة كثيرا ماتماون الانسان على أعمال يعجز هو عنها نقوته *كالغلبة على الاعداء والطيران في الهواء والمشي على الماء وتحفظه من كشير من الآفات ۞ وإما الجن والشياطين فخالطون بعض الاثاسي ويعاونون على السحر والطلسمات والنيرنجات ومايشاكل ذلك أنتهي * وذكر قبله انه حكى مشاهدة الجن عنكثير من العقلاء وارباب المكاشفات من الاولياء انتهى (قلت) وبدل على ذلك ماصرح به الفقهاء من الخلاف المشهور فيصحة النكاح بين الجن والائس حيث صححه الشافعية ومنعه الحنفية لاشتراطهم في صحة النكاح اتحاد الجنس لكن نقل في القنية ان السائل عن ذلك يصفع لحاقته كأنقله في الاشباه والنظائر ثم قال وفي بتيمة الدهر في فتاوى اهل العصر (سئل) على الناجد عن التزوج بامرأة مسلمة من الجن هل مجوز اذا تصور ذلك المختص الجواز بالاً دميين (فقال) يصفغ هذا السائل لحاقته وحهله (قلت) وهذا لابدل على حاقةااسائل ﴿ وَانْ كَانْ لَانْتُصُورُ الْآثِرَى انْ اللَّهِ ذَكُرُ فَي فَتَاوَاهُ ان الكفار لوتترسوا بنبي من الانبياء هل برمي فقال يسأل ذلك النبي ولانتصور ذلك بعد رسولنا صلىالله تعالى عليه وسلم ولكن اجاب على تقدير التصور وكذا هذا وسئل عنها ابوحامد فقال لابجوز انتهى ورؤى المنع عن الحسن البصرى وقتادة والحاكم وابن قتيبة واسمحق بن راهوبه وعقبةالاصم وتمام ذلك في الإشباه والنظائر للعلامة ابن بحيم ۞ وذكر فيها ان الجماعة تنعقد بهم وانه اذا مرالجني بين يدى المصلى يقاتل كما يقاتل الائسي وانه لايجوز قتل الحبني بغير حق كالانسى وانه لووطئ الجني الانسبة لاغسل عليها مالم تنزل انتهى ، وظاهر الاطلاق عدم وجوب الغسل علمها وانظهر لها بصورة ادمى واولج الحشفة لانه وان وحدت بينهما المجانسة الصورية لكن مع تحقق المباينة المعنوية لابجب الغسال الا بالانزالكافى وطئ الميتة ولذاعلل مه بعضهم حرمة التناكح بينهما كذا حققه العلامة ابن امير حاج فيشرحه على منية المصلي ثم قال ومذهب الشافعي وحوب الغسل عند محقق الايلاج * واستبعاد وطيُّ الأنِّسي الجنية وعكسه مع التشكل في صورة بني ادم بعيد * وقد اشتهر الوقوع ولاشك في الاعمكان انتهى * وأفادانه مع عدم التشكل غير ممكن لما علمت انالجن احسام لطيفة هوائية * ولعله مجل مامرمن ان السائل عنه يصفع وكذا محمل عليه مانقله في الطبقات الكبرى عن حرملة أند قالسمعت الأمام الشافعي رجدالله تعالى يقول منزع من اهل العدالة اندبري الجن ابطلنا شهادته لقوله تعالى (انه براكم هو وقبيـله منحيث لاترونهم) الا ان يكون الزاعم نبيا انتهى لكن هذا ينافي مام عن شرح المقاصد من حكاية مشاهدتهم عنكثير من العقلاء وارباب المكاشفات فان المتبادر ان المراد المشاهدة بدون تشكل الا ان يكون ذلك منباب الكرامة فان ماصح ان يكون معجزة لنبي جاز ان يكون كرامة اولى على ماص فيه من الكلام مبسوطا وكلام الامام الشافعي رضىالله تعالى عنه فيغير اصحاب الكرامات عند عدم التشكل والافلاوجه لمنع رؤسهم لكل احد عندالتشكل. ولذا اختلفوافي قتل الحية المبيضاء التي تمشي مستوية فقيل لاتقتـل لانها من الجان لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اقتلوا ذا الطفيتين والابترواياكم والحية البيضاء فانهامن الجن وقال الطحاوي لابائس بقتل الكللانه صلىالله تعالى عليه وسلم عاهدالجن انلايدخلوا بيوت امته ولايظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمة لهموةد حصل فيعهده صلىالله تعالى عليه وسلم وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيات منالجن فالحق انالحل ثابت ومعذلك فالاولى الامساك عما فيهعالأمة الجان لالحرمةبل لدفعالضررالتوهممنن جهتهم وقيل ينذرها فيقول خلى طريق المسلين او ارجى باذن الله تعالى فان ابت قتلها كذا في فنح القدير للمحقابن الهمام * وقد اطال تلميذه ابن الميرحاج بذلك في شرحه على المنية ثم نقل عن شرح الجامع الصغير لصدر الاسلام قال والصحيح في الجواب ان يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤ ذونه اذى كشيرا بل اذ رأى حية وشك اندجني نقول لدخل طريق المسلمين ومرفان مرتركه فان واحدا من اخوانى وهو اكبر سنامني قتل حية كبيرة في دارلنا بسيف فضربه الجن حتى جملوه زمنا فكان لاتبحرا رجلاه قريبا منشهرثم عالجناه وداويناه بارضاءالجن حتى تركوه فزال مايد . وهذا نما عائنته بعيني انتهى . ومثلهما في تيسيو الوصول اليجامم الاصول عن ابي السايب قال دخلت على ابي سعمد فوحــدته يصلي فحلست انتظره فسمعت محريكا في عراحين في ناحية البيت فالتفت فاذاحية فوثبت لاقتلها فاشار الى اناجلس فعجلست فلما انصرف اشار الى بيت فىالدار فقال اترى هذا البيت فقلت نعم فقالكان فيه فتى منا قريب عهد بعرس فخرجنا مع رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم الى الخندق فكان الفتى يستأذن رسول الله صلى الله تعالى عليموسلم بانصاف النهار فيرجع الى اهله فاستأذن يومافقال لهرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خذ سلاحك فاني اخشى عليك قريظه فاخذ الرجل سلاحه فاتى اهمله فاذا امرأته بين البابين قائمة فاهوى اليها بالرمح ليطعنهما به

وأصابته غبرة فقالت لداكفف علىك رمحك وادخل البيت حتى تنظرما الذي اخرحني فدخل البيت فاذا حمةعظيمةمنطوية على الفراش فاهوى المها بالرمح فانتظمها به . ثم خرج فركزه في الدار فاضطربت عليه فاندري الهماكان اسرع موتًا الحمة اوالفتي قال فحيَّنا رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرنا ذلكُله وقلنًا ادعالله ان محسه فقال استغفروا لصاحبكم ثم قال انبالمدينة جنا قد اسلموا فاذا رأيتم منهم شيأ فآذنوه ثلاثة ايام فان بدالكم بمدذلك فاقتلوه فانماهو شيطان اخرجه مسلم ومالك وأبو داود والترمذي * هذا وللعلامة ان عجر الهيشمي كلام طويل في الحن ذكره في الفتاوي الحدشة ولنذكر نبذة منه قال و قال القاضي الويعلى الجن احسام مؤلفة واشخاص ممثلة وبحوز كونها رقيقة وكشفة خلافا لزع المعتزلة رقتها ولذلك لاتراها وقال الباقلاني اغارآهم من رآهم لانهم اجسام مؤلفة وحثت واخرج ابنابي الدنباوالحكم الترمذي وابوالشيخوان مردويه انه صلىالله تعالى عليهوسلم قال خلق الله الجن ثلاثة اصناف صنف حيات وعقارب وخشاش الارض وصنف كالريح في الهواء وصنف عليهم الحساب والعقاب قال السهيلي والصنف الثالث هوالذى لايأكل ولايشرب انصم انالجن لاتأكل ولاتشرب قال القاضي الويهلي ولاطريق للشياطين على النقل في الصور المختلفة وكذا الملائكة الا بان يعلمه الله تعالى قولا أوفعلااذا اتى بد نقله من صورة الى صورة اخرى لان تصويره لنفسه محاللان انتقالهامن صورةالي اخرى اعايكون ننقض الننة وتفريق الاحزاء واذا انتقلت بطلت الحياة واستحال وقوع الفعل من الجملة فكيف تنتقل وعلى هذا محمل ماحاء ان الميس تصور في صورة سراقة وجبريل تمثل في صورة دحية * ولماذ كرعند عر الغيلانى قالىان احدالايستطيع ان يتغير عن صورته التي خلقه الله عليها ولكن لهم سموة كسحرتكم فاذارأيتم منذلك شيئافاذنوا قال القاضى ابويعلى الجن يأكلون ويشربون وتناكحون كالانس وظاهر العموماتان جيعهم كذلك وهورأى قوم ثم قال بعضهم اكلهم وشريم شم واستراح ولامضغ وهذا لادليل عليه * وقال الاكثر بلمضغو بلع وأخرج ابن جريج عن وهب أنهم اجناس فاما خالصهم فنهم ريح لايأ كلون ولايشربون ولايتوالدون ومنهم اجناس يأكلون ويشربون ويتنا كحوَّرُو عُوتُونَ وهي هذه التيمنها السعالي والغولواشباه ذلك * وصمعنابن مسعود انه انطلق معالنبي صلىالله تعالى عليه وسلم حتى اذا كاناباعلى مكةفخط لمخطأ واجلسه فيه ثم افتتع صلى الله تعالى عليه وسلما القرآن فغشيه اسودة كثبرة حالوا بينهما حتىلم يسمع صوته ثم تفرقوا عنه كقطع السحاب وفرغ صلى الله تعالى

عليه وسلم مع الفجر (واخرج) ابونعيم عن ابراهيم النَّفي ان نفرا منالجن قالوا آنا خارجون الىالحج وشقتنا بعيدة ونحنءمنطلقون فزودنا قالكم الرجيع ومااتيتم منعظم فلكم عليه لحم ومااتيتم عليه منالروث فهو لكم ثمر فلما ولوا قلت من هؤلاءقال جن نصيبين (واخرج) مسلم وغيره ان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله اى حقيقة وجله على المجاز رده ابن عبدالبربانه لامعني لصرفه عن حقيقته المكنة (وصح) عن الاعش اندقال تزوج اليناجني فقلت لهمااحب الطعام البكم قال الارز قال فاتيناهم به فجملت ارى اللقم ترفع ولاارى احدا فقلتله افيكم من هـذه الاهواء التي بيننا قال نع قلت فما الرافضة فيكم قال شرئًا* وجاءعن قتادة وغيرهوعن السدى ان فيهم قدرية ومرجئة ورافضة وشيمةوفى آثار واخبــار اخرى ان مؤ منيهم يصــلون ويصــومون ويحجــون ويطوفون ويقرؤن القرآن ويتعلمون العملوم ويأخذونها عن الانس وانلم يشعروا بهم وكذا رواية الحديث (واخرج) الشيرازي انسليمان عليه السلام اوثق شياطين فىالبحر واذاكان سنة خس وثلاثين ومائة خرجوا فىصورة النــاس فجالسوهم فىالمجالس والمساجد ونازعوهم القرآن والحديث واخرجله العقيلي وابن عدى بزيادة انتسعة اعشارهم تذهب الىالعراق وعشرهم بالشام (واخرج) البخاري عن سفيان الثوري اخبره رجل انه كان بري الجن كان راى قاصا كان يقص في مسمد الخيف فتطلب فاذا هو شيطان وحاءت آثار آخر بحـو ذلك وجاء منعـدة طرق آنه صلى الله تعـالي عليــه وسه لم جئ اليه مجنون فضرب ظهره وقال اخرج عدوالله فخرج وتفل في فم اخروقال اخرج ياعدوالله فانى رسول الله . قال ابن يمية وعامة ما يقوله اهل المزائم فيه شرك فليحمذر (واخرج) جاعة ان ابن مسعود قرأ في اذن مصروع افحسبتم أنما خلقناكم عبثًا الى اخر السورة فافاق ۞ ثم اخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك فقال والذى نفسي بيده لوانرجلا موقنا فرأها على جبل لزال انتهى مأفى الفتاوي الحديثية ملخصا ﴿ وَذَكَّرَ ﴾ في موضع اخر عن شيخ الاسلام الحافظ المسقلاني في ابناء العمر عن الثوري الانصاري المتوفي سنة احدى وثما عائمة اند خرج عليه ثمبان مهول فقتله فاحتمل فورا من مكانه فاقام عند الجن الى انرفعوه لقاضيهم فادعى عليه ولى المقتول فانكر فقال لهالقاضي على اي صورة كان المقتول فقال على صورة ثعبان فالتفت القاضي الى من بجانبه فقال سمعت رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من تزيا بغيرزيه فاقتلوه وامر القاضي

بإطلاقه فرجموا بدالى منزله انتهى تُم ذكر قصة نحوها ﴿ تَنْبِيه ﴾ قدتحصل مما ذكرنا سابقا ولاحقا جواز رؤية الجن بعد التشكل لكل احد وكذا بدون تشكل لمن شاءالله تمالي من عباده فضلاعن حضورهم في مجالس الذكر وسماع اصواتهم * بل تصم رؤية الملائكة ايضا وارواح الانبيا فقد قال في الفتاوي الحديثية أيضا ذكر الغزالي وآخرون انرؤية الملائكة تمكنة لانهاكرامة يكرم الله تعالى برا من يشاء من اوليائه وقدوقع ذلك لجماعة من الصحابة ولمارأى ابن عباس جبريل قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لن يراه خلق الاعمى الاان يكون نبيا ولكن يكون ذلك آخر عمرك رواه الحاكموكذلكرأته عائشة وزيد ابنارقم وخلق لما جاء يسأل عن لا يمان ولم يعموا لان الظاهر ان المراد من رآه منفر دابه كرامة له انتهى (وقال) في موضع آخروقدسئل هل تمكن رؤية الني صلى الله تعالى عليه وسلم فىالنقظة فاجاب بقوله انكر ذلك جاعة وجوزه آخرون وهو الحق فقد اخبر بذلك من ولايتهم من الصالحين بل استدل حديث البخارى من رآني فيالمنام فسيرانى فياليقطة اي بعيني رأسه وقيل بعيني قلبه واحتمال ارادة القيمة بعيد من لفظ اليقظة على انه لافائدة فىالتقييد - لان امته كلهم يرونه يوم القيمة من رآه في المنام ومن لم يره (و) في شرح أبن أبي جرة للاحاديث التي انتقاها من البخاري ترجيم بقاء الحديث على عمومه في حياته صلى الله تعالى عليه ومماته تمنيله اهلية الاتباع للسنة ولغيره قال ومن يدعى الخصوص بغير مخصص منه صلى الله تعالى عليه وسلم فقد تعسف ۞ ثم الزم المنكر ذلك بأنه غيرمصدق بقوله الصادق وبانه جاهل بقدرة القادر وبانه منكر لكرامات الاولياء مع ثبوتها بدلائل السنةالواضحة ومراده بعموم ذلك وقوع رؤية اليقظة الموعود بهالمن رآه بالنوم ولومرة واحدة تحقيقا لوعده الشريف الذي لانخلف واكثرماهم ذلك للعامة قبل الموت عند الاختصار ۞ فلاتخرج روحه من جسده حتى يراه وفاء بوعده واماغيرهم فنحصل لهم ذلك قبل ذلك بقلة اوكثرة بحسب تأهلهم وتعلقهم والنباعهم للسنة اذ الاخلال بها مانع كبير (و) في صحيح مسلم عنعران ان حصين رضي الله تمالي عنه ان الملائكة كانت تسلم عليه اكرماله لصبره على الم البواسير فلا كواهاانقطع سلام الملائكة عنه فلما ترك الكي اي برى كافي رواية صحيحة عاد سلامهم عليه وفي رواية البيهقي كانت الملاؤكة تصافحه فلماكوي تنحت عنه (و) في المنقذ من الضلالة لحجة الاسلام بعد مدح الصوفية وبيان انهم خير الحلق حتى أنهم وهم بيقضتهم يشاهدنالملائكة وأرواح الانبياء ويسمعون منهم

(Glast)

اصواتًا ويقتبسون منهم فوائد ثم يترقى في الحال من مشاهدة الصور والامثال الى درجات يضيق عنها نطاق الناطق (و) قال تليذه الامام ابوبكر ن العربي المالكي ورؤيــة الانبيــاء والملائكة وسمــاع كلامهم ممكن للؤمن كرامــة وللكافر عقوبة (و) في المدخـل لابن الحـاج رؤيته صلى الله تعـالي عليـه وسلم باب ضيق وقل من يقع له ذلك الامن كان على صفة عزيز وجودها في هذا الزمان بل عدمت غالبًا مع انسًا لاننكر من يقع لمهـذا من الاكابر الذين حفظهم الله تمالي في ظواهرهم وبوأطنهم قال البازري وقدسمع من جاعة من الاولياء في زماننا وقبله انهم راوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة حيا بعد وفاته انتهى وتمام هذا البحث هناك مع بيان بعض منوقع له ذلكمن الاولياء المكرمين رضى الله تعالى عنهم اجمين ﴿ الفصل الثالث ﴾ في السعمر واقسامه واحكامه قال في شرح المقاصد السحر امرخارق للعادة من نفس شريرة خبيثة بمباشرة اعمال مخصوصة يجرى فيها التعلم والتلمذ وبهذين الاعتبارين تفارق المعجزة والكرامة وبانه لايكون بحسباقتراح المعترضين وبانه يختص بالازمنةاوالامكنة اوالشرائط وبانه بتصدى لمعارضته ويبذل الجهد فىالاتيان عثله وبان صاحبه ريما يتعلق بالفسق ويتصف بالرجس في الظاهروالباطن والخزير في الدنيا والآخرة الى غير ذلك من وجوه مفارقة ﴿ وَ ﴾ هو عند اهل الحق جائز عقـــلا • ١ ، ثابت سمعا وكذا الاصابة بالعين وقالت المعتزلة بل هومجرد اراءة مالا حقيقة له عنزلة الشعبذةالتي سببها خفة حركات البدواخفاء وجه الحيلة فيهانتهي (وفي) الفتاوي الحدثنية واما الفرق بين الكرامة والسمحر فهو انالخارق الغير المقترن بيحدى النبوة ان ظهر على بدصالح وهو القائم بحقوقالله تعالى وحقوق خلقه فهوالكرامة اوعلى يد من ليسكذلك فهو السحر والاستدراج قال امام الحرمين وليس ذلك مقضىالمقل ولكنه مثلق مناجاع العلماء انتهى * وتمييز الصالح المذكور من غيره بين لاخفاء فيه اذليست السياء كالسياء ولا الادب كالاداب وغير الصالح لوليس (بتشديد الباء الموحدة) ماعسى ان يلبس لابد ان يوشم من نتن فعله اوقوله ما عنزه عن الصالح * ومن عمة ناظر صوفى برهميا وللبرهمية قوة تظهرلهم خوارق لمزيد الرياضات فطار البرهمي فيالجو فارتفعت اليهنمل ولم تضرب رأسه وتصفعه حتى وقع علىالأرض مناسا على رأسه بين يدى الشيغ والناس ينظرون ثم ذكرعن جاعات منالاولياء نحوذلك (واما) حكم السمحر

« ١ » قوله حائز عقلا المراد بالجائز الممكن وقوعه

فقد قال فيالاعلام بقواطع الاسلام ومن المكفرات ايضا السحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا فهو محرد. لايكون كفرا مالم ينضم اليه مكفر * ومن ثم قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ائه لايكفر بالسحر ولابجب وقتله ويسألءنه فان اعترف عنه بما يوجب كفره به كان كافرا بمعتقده لا بسمره * وكذا لو اعتقد اباحة السمر كان كافرا باعتقاده لابسمر، فيقتل ح بما انضم الى السمر لابالسمر هذا مذهبنا * واطلق مالك وجاعة سواه الكفرعلي الساحر وان السحركفروان الساحر يقتل ولايستتاب سواء سعر مسلما اوذميا كالزنديق * لكن قال بعض ائمة مذهبه والصواب انلاقضي برناحتي يتبين معقول السيمراذهو يطلق على معان مختلفة ومذهب اجد في الساحر اقرب الى مذهب مالك فيدانتهي * ثم قال وقالت الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له مايشاء فهو كافر واناعتقد اندتخييل وعويه لميكفر وقالت الشافعية يصفه فانوجدفيه كفرا كالتقرب للكواكب ويعتقمه انها تفعمل مايلتمس منهافهوكفر وانالمنجد فيه كفرا فان اعتقد اباحته فهوكفر * قال الطرسوسي وهذامتفق عليهلان القرآن نطق بمحر عد انتهى (وقال) العالامة المحققان الهمام في فتم القديرو يجب انلايمدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر وعدمه وأما قتــله فيجب ولايستشاب اذا عرفت مزاوات لعمال السحر اسعيه بالفساد فيالارض لاعجرد عمله اذا لميكن فياعتقاده مانوجب كفره انتهى (وفي) مختارات النوازل لصاحب الهداية ســاحر يسمحروبدعي الخلق من نفسه يكفر وبقتــل لردته وساحر يسمحر وهو جاحد لايستشاب مثه وبقتل اذائبت سمحره دفعا للضرر عن النــاس وساحر يسمحر تجربة ولايعتقديه لايكفر والمرادمنالساحر غير المشعوذ ولاصاحب الطلسم ولاالذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حق ام كائن الااند لايصلح الاللشر والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر شر فيصير مذموما انتهى ﴿ وقال ﴾ قاضيخان آنخذ لعبة ليفرق بين المرء وزوجه قالواهو مهتد ويقتل اذاكان يعتقد لها اثر ويعتقد التفريق من اللعبة لأنه كافر انتهى ﴿ وَالْحَاصَلُ ﴾ أَنْ نَفْسُ السَّحُرُ لَيْسَ كَفُرًا عَنْدُ الْخَنْفِيَّةُ كَالْشَافِعِيَّةُ بِلِّ لَايْكُفْر صاحبه به مالم يقترن عكم فر (و) لذا نقل في تبيين المحارم عن امام الهدى إبي منصور الماتريدي ان القول بان السحركفر على الاطلاق خطأ وبجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك ردمالزم في شرط الاءان فهو كفر والا فلا اسهى (نعم) يقتل حدا لاضراره بالناس كقطم الطريق وان لم يعتقد مايوجب

كَفَرَه فَاوِ اقْتَرَنَ بِهِ مَانُوجِبِ كَفَرِهُ كَاعْتَقَادُهُ التَّأْثَيْرِ بَنْفُسِهُ اوْتَأْثَيْرِ الكواكِ او الشياطين فانه يكون كافرا فيقتل لاضراره وكفره لكن اذاتاب الساحر قبل ان يؤخذ تقبل ثوبته ولابقتل وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول كافي البحر عن الفقيه ابي الليث (ثم) اعلم ان بعض ائمة الشافعية استشكل تكفير الساحر الذي يعتقد ان الكواكب تفعل ذلك اوان الشياطين تقدره لابقدرة الله تعالى بانهذا مذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرتها لابقدرةالله تعالى فكما لانكفر المعتزلة بذلك لانكفر هؤلاء (و) منهم من اجاب بان الكواكب مظنة العبادة فاذا انضم الى ذلك اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا (و) اعترض بان تأثير الحيوان بالضر والنفع في العادة مشاهدة واماكون المشترى اوزخل يوجب شقاوة اوسعادة فهوحزر وتخمين انتهى (اقول) الذي يظهرلي في الجواب عن هذا الاشكال هوانا آنما لم نكفرالمعتزلة بذلك لانهم بنوه على شبهة دليل وان اخطأوافيه فقالوا ان العبد يخلق افعاله تباعداً عن نسبة الشرور والقبائح اليالله تعالى زعما منهم خلقها قبيح فقولهم بذلك زيادة فىااننزيه والتوحيد على زعمهم وكذا بقية الهل الاهؤا، من اهل القبلة فانالمعتمد في مذاهب الائمة عدم تكفيرهم لنحوماقلنا ولذا انكر سيدنا على كرمالله وجهة على من كفر الخوارج بقوله من الكفر فروا (والحاصل) ان اهل الاهولاء انما قصدوا تحييم عقيدتهم وتنزيه ربهم تعالى عا زعوه ۞ اما الساحر الذي يعتقد تأثير الإفلاك والشياطين فهو طاعن في العقائد الاسلامية كلها منكر للتوحيد باثبات التأثير والابجاد والأبداع لفيرالله تعالىعلى قواعد الحكماء والفلاسفة والطبائعين ولوسلم انه لم يقصد ذلك فليس بانيا اعتقاده على دايل شرعي ليكون شبهة له تنفي تكفيره كانفيت التكفير عناهل الاهواء لانه غير ساع في صحيح العقيدة والتنزيه بل هو كالقدم ذونفس شريرة خيثة ساع في الاضرار والافساد ﴿ والفالب انه ليس له في الاسلام اعتقاد ﴿ فلذا اطلق العلماء القول بكفره وقتله واللهولي الارشاد * والتوفيق والسداد ﴿ تَنْسِهِ ﴾ قدعلم عا قررنا ان السحر لايلزم ان يكون كفرا مالم يقترن بمكفر من قول اوفعل اواعنقاد (و) في حاشية الايضاح ليبرى زاده قال الشمني تعلمه وتعليمه حرام اقول مقتضي الاطلاق ولوتم لدفع الضرر عن المسلين (و) في شرح الزعفراني السمحر حق عندنا ولجوده وتصوره واثره وفي ذخيرةالناظر تعلمه فرض لرد ساحر اهل الحرب وحرام لنفرق بين المرأة وزوحها وحائز

ليوفق بينهما انتهى كذا في شرحابن عبد الرزاق على الدر المختار (اقول)وقد ذكرت فيحاشيتي التي سميتها رد المختار على الدر المختار ان فيالاخير نظرا لما ورد في الحديث من النهي عن التولة بوزن عنبة وهي ماهمل ليحب المرأة الى زوجها وقدنص قاضىخان علىحرمتها وعلله ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن الشيحنة ومقتضاه انه ليس مجرد كتابه آيات بل فيه شيُّ زائد انتهى (وفي) الزواجر عن اقتراف الكبائر ثم السحر على اقسام اولها سحرعبدة الكواكب وهم ثلاث فرق (الاولى) الذين يزعون انالافلاك والكواكب واجبة الوجؤد لذواتها وانها غنية عنموجود ومدبر وهي المدبرة لعالمالكون والفساد وهم الصابئية الدهرية ﴿ وَالثَّانِيةِ ﴾ القائلون بآلهية الافلاك زاعون انها هي المؤثرة الحوادث باستدارتها وتحركها فعبدوها وعظموها وأتخذوالكل واحدمنهاهيكلا مخصوصا وصنما معينا واشتغلوا بخدمتها وهذا دين عبدة الاصنام والاوثان (والثانية) اثبتوا لهذه النجوم والا فلاك فاعلا مختارا اوجدها بعد العدم الااندتعالى اعطاها قوة غالبة نافذة فيهذا العالم وفوض تدبيره أليها (النوع الثاني ﴾ سمحر اصحاب اهلالاوهام والنفوس القويةاي الذن يزعمون انالانسان تبلغ روحه بالتصفية في القوة والتأثير الىحيث يقدر على الايجاد والاعدام والا حياء والاماتة وتغيير البنية والشكل (الثالث) الاستعانة بالارواح الارضية اى السمى بالعزائم وتسخير الجن (الرابع) التحيلات والاخذ بالعيون (الخامس) الاعال العجيبة التي تظهر من تركيب الآلات على النسب الهندسية مثل صورة فرس في مده بوق اذا مضت ساعة من النهار صوت البوق من غير أن مسه احد (السادس) الاستعانة مخواص الادوية المبلدة والمزيلة للعقل ونحوها (السابع) تمليق القلب وهوان يدعى انسان أنه يمرف الاسم الاعظم وانالجن تطيعه وينقادون له فاذاكان السامع ضعيف العقل قليل التمييز اعتقد أنه حق وتملق قلبه بذلك وحصل في نفسه نوع من الرعب والخوف فحينئذ تمكن الساحر منان يفعل فيه ماشاء (و) انكر المعتزلة الانواع الثلاثة الاول قيل ولعلهم كفروا منقال بها وبوجودها(و) اما اهل السنة فجوزوا ااكلوقدرة الساحر علىان يطير فىالهواء وان يقلب الانسان جارا والحمار انسانا وغير ذلك من انواع الشعوذة الاانهم قالوا انالله تعالى هو الخالق لهذه الاشياء عند القاء الساحر كماته الممينة ويدل على ذلك قوله تمالى ﴿ وماهم بضارين به من احدالا باذن الله ﴾ واختلف العلماء في الساحر هل يكفر اولا وايس من محل الخلاف

النوعان الا ولان مَن أنواع السحر السبعــة أذ لانزاع في كفر من اعتقد أن الكواكب مؤثرة لهذا العالم اوان الانسان يصل بالتصفية الى ان تصير نفسه مؤثرة في ايجاد جسم اوحياته او تغيير شكل (و) اما النوع الثالث وهوان يعتقد الساحر انه بلغ فيالتصفية وقراءة الرقى وتدخين بعض الادوية الى انالجن تطبعه في تغيير البنية والشكل فالمعتزلة كفروه دون غيرهم (و) امابقية انواعه فقال جاعة أنهاكفر مطلقالان اليهود لما أضافوا السمحر الى سليمان صلى الله تمعالى على نبينا وعليه وسلم قال تعالى تنزيها عنه ﴿ وَمَا كَفُر سَلَّمَانَ وَلَكُنُ الشَّيَاطُنُ كفروا يعلمون الناس السمحر ﴾ فظاهر هذا أنهم كفروا بتعليمهم السمحر لان ترتيب الحكم على الوصف المناسب يشعر بعليته وتعليم مالايكون كفرا لايوجب الكفر وهذا نقتضي ان السحر على الاطلاق كفر (و) اجاب القائلون بعدم الكفر كالشافعي واصحابه بإن حكاية الحال يكني فيصدقها صورة واحدة فيحمل على سحر من اعتقد الاهية النجوم وايضا فلانسا أن ذلك فيه ترتيب حكم على وصف نقئضي اشعار وبالعلبية لانالمعني آنهم كفروا وهم مع ذلك يعلمون السمحر انتهى مافى الزواجر ملحصا ﴿ ثُم ﴾ ذكره ان النوع الثالث وما بعد. اناعتقد ان فعله مباح قتل لكفره لا تحليل المحرم المجمع على تحريمه المعلوم من الدين بالضبرورة كفر وان اعتقد آنه حرام فعند الشافعي آنه جناية وعند ابي حنيفة ان الساحر يقتل مطلقا لسعيه في الارض بالفساد انتهى (وقد) ذكر هذه الاقسيام العلامة المحقق المفتى ابو السعود افندى العمادى فىتفسيره وفصل في النوع الثالث الذي خالف فيه المعترلة تفصيلا حسنا وفق مه بين القولين حيث قال ولعل التحقيق ان ذلك الإنسان ان كان خيرا (تشديدالياءالمثناه) متشرعا في كل مايأتي ويذر وكان من يستعين بهمن الارواح الخيرة وكانت عن ائمه ورقاه غير مخالفة للاحكام الشريفة الشرعية ولميكن فيا ظهرسده منالخوارق ضرر شرعي لاحد فليس ذلك من قبيل السحروان كان شريرا غير متمسك بالشريعة الشريفة فظاهر أن من يستعين به من الارواح الخبيثة الشريرة لامحالة ضرورة امتناع تحقق التضام والتعاون بينهما منغير اشتراك فيالخبث والشرارة فيكون كافرا قطعااننهي (والحاصل) انالسمر حرام مطلقا بانواعه وانالقول بانه كفر مطلقا خطأ مالم يتضمن اعتقادا مكفراكام عن امام الهدى الما ترمدى وعن فتم القدير وغيره (و) مثله ماقاله الامام القرافي من الأئمة المالكية ان السحرة يعتمدون اشياء تأبى قواعدالشرعية ان نكفرهم بها كجمع عقاقير بجملونها

في الانهار والابار اوفى قبور الموتى اوفى باب يفتح الى الشرق ويعتقدون ان الاثار تحدث عن تلك الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينهاو بين تلك الأثارعند صدق العزم فلايمكننا نكفرهم بذلك لانهم جربواذلك فوجدوه لامحرم عليهم لأجل خواص نفوسهم فكان ذلك كاعتقاد الاطب عند شرب الادوية وخواص النفوس لاعكن التكفير نها لانها ليست من كسبهم ولاكفر بغير مكتسب واما اعتقادهم انالكواكب تفعل ذلك بقدرةالله تعالى فهذاخطأ لانها لاتفعل ذلك وانما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التى ربطالله تعالى بهاتلك الآثار عند ذلك الاعتقاد والذي لامرية فيانه كفر اعتقاد ازالكواك مستقلة تنفسها اتحتاجالي الله تعالى فهذا مذهب الصابئة وهوكفر صراح انتهي ملخصا ﴿ تنبيه ﴾ قد ظهراك عا قررناه * ونقلناه عنالائمة وحررناه بطلانمازعه ذلك الحاسد الماند من اطلاقه القول شكفير الساحر وحزمه بان تسخيرالحن والمفاريت مؤجب للكفر فانك قد علت منكلام امام الهدى وغبره انتكفير الساحر مطلقا خطأ مالم يكن فيه ردلمالزم فيشرط الايمان وح فاذا ثبت على شخص ادعاؤه تسخير الجن يسأل عن حقيقته فان فسر ذلك عا فيه كفر من قول اوفعل اواعنقاد تحكم بكفره والا فلايكون كافرا الاعلى قول المعتزلة كما علمته منكلام الزواجر في بيان حكم النوع الثالث من الانواع السبعة وعلمت التوفيق ومثل هذا نقال فىدعوى ربط الجان والعفاريت وقتلهم فانه ليس بكمفر مالم يقترن مكفر ﴿ وقد مُرفَّى كلام الأشباء والنظائر أنه لايجوز قتل الجني بغير حقَّ كالا نسى ۞ وهذا صريح فيانه مكن قتل الجني وانقتله محق حائز شرعا ۞ فقول ذلك الحاسد ان ذلك موجب للكفر بلامرية * هوكذب وفرية * لأنه لايكون كفرا مالم نقترن عكفركا قررناه ومنالخطأ ايضاقوله ان ذلك متضمن لادعاء ماهو خاص بنبي الله سليمان عليه السلام للآية وفيه ادعاء الاستعلاءعلى الانبياء عليهم الصلاة والسلام لاسما نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال (انعفريتا من الجن نقلت على البارحة ليقطع على الصلاة فامكنني الله تعالى منه فاخذته فاردت اناربطه على سارية منسوارى المسجد حتى تنظروا اليهكك فذكرت دعوة اخي سلمان (ربهب لي ملكا لا ننغي لاحد من بعدي) فردد له خاسنًا ﴾ متفق عليه كذا في المشكاة ۞ قال في الفُّح وفيه اشارة الى آنه صلى الله تمالي عليه وسلم نقدر علىذلك الاانه تركه رعاية لسلمان عليه السلام ومحتمل ان تكون خصوصية سلمان استخدام الجن في جيع مايريده لافي هذا القدر فقط

انتهى * فانه على الاحتمال الاخبر لايكون ربط العفريت خاصا بسلمان عليه السلام وانما تركه صلى الله تمالى عليه وسلم تأدباهم سلمان عليه السلام لكونه من جنس معجزته المختصه به من تسخير الشياطين لهفهايشاء * وارادته عليهالصلاة والسلام اولالربطه ثم عدوله عنذلك دليل على ان ذلك ممكن وآنه غير مكفر وحاشاه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يهم (بتشديد الميم) بما فيه كفر ولونسيانا بل من اعتقد فيه ذلك فهو كافر ﴿ فقول هذا الحاسد المعاند أن ادعاء ذلك مستلزم لانكار النص الموجب للفكر اتفاقا كلام باطل مخشى عليه من الوقوع في الكفر لاستلزامه الطمن في جناب نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم نعوذبالله من علملا سفع * ومن حسد يعمى ويصم حتى يوقع صاحبه فيمثل هذا المهيع * على ان الاية فيها أحمالات ذكرها المفسرونفني تفسير القاضي والمفتي فالرب اغفرلى وهبلى ملكا النبغي لاحد من بعدى لانتسهل له ولايكون ليكون معجزة لى مناسبة لحالي اولانبغي لاحدان يسلبه مني بعد هذه السلبة * اولا يصم لاحد من بعدى لعظمته كقولك لفلان ماليس لاحد من الفضل والمال على ارادة وصف الملك بالعظمة لاان لايعطى احدمثله فبكون منافسة انتهى زاد المفتى الوالسعود وقيل كان ملكا عظيما فخان ان يعطى مثله احد فلا محافظ على حدو دالله تمالى انتهى ﷺ فقول من بعدي على الوحه الثاني عمني غيري ممن هو في عصري فان سلمان علمه السلام قد كان سلب منه ملكه مرة فانه كان ملكه في خاتمه وكانت لدام ولد اسمها امينه وكاناذا دخل عليها للطهارة اعطاها الخاتم فاعطاها يوما فتمثل لها بصورته شيطاناسمه صخر واخذ الخاتم فتختم به وجلس علىكرسيه فاجتم عليه الخلق ونقذ حكمه في كل شيُّ الافيه وفي نسائه الى آخر القصة، فيني الاية على هذا الوجه الدعاء بعدم سلب ملكه عنه في حياته بعد هذه السلية ﴿ وَلا يَحْنِي أَنَّهُ عَلَى هَذَالا مَتَّنَّعُ وَقُوعُ مِثْلُهُ لَفِيرُهُ بَعْدُهُ ﴿ وَكَذَا عَلَى الوحِهُ الثالث وهو قوله اولايصم لاحد من بعدى لعظمته فأن قوله من بعدى عمني غيري أيضا وأكمنه مطلق لانختص بعصره وهوكناية عن عظمته سواءكان لغبره املافان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة وعدمها ومثله لفلان ماليس لاحد من كذا ور عاكان في الناس امثاله اذ المراد انله حظا عظيما وسهما حسماكا اوضعه في الكشاف ب ومعنى الاية على هذا الوحه الدعاء بان يهب له ملكا عظما لاان لايعطى احد مثله حتى يكون منافسة في الدنيا اي مخلا وتقدما لنفسه على من سواه شرها على الدنيا كاطعن به بعض المحدين على سليان عليه السلام (و)

الوجه الرابع الذي زاده المفتى أبوالسعود هو ممنى الوجه ا (ول * والفرق بينهما هوانه علىالاول انماطلب ان لايسهل لغيره مطلقا لانه أنماكان من بيت النبوة والملك وكان زمن الجبارين وتفاخرهم بالملك ومعجزة كل نيءنجنس مااشتهر فيعصره كاغلب فيعهد الكليم السحرفجاءهم بتلقفمااتوابه وفيعهد المسيم الحكمة والطب فجاءهم بإحياء الموتى وفيءهد خاتم الرسل صلى الله تعالى عليه وسلم الفصاحة فجاءهم عاعجزهم عن معارضة اقصر سوره * فطلب سلمان ذلك لاعماز اهلءصره ليطيعوه الي دعوة الاعان لاطلبا للمفاخرة بامور الدنياكازعه بعض الملحدين وعلى الوجه الرابع أعاطلب عدم تسهله لغيره من عدم محافظته على حدوده لكن على هذا الوجه تنعين كون المراد من قوله من بعدى انهيري فيحياته وبعد موتى اماعلى الوجه الاول فلالان اعجاز اهل عصره لاننافي تسهل مثله لمن بعد موته نعم اذا لم تسهل لمن بعد موته يكون ابلغ في الاعداز كما في اعداز القرآن * هذا ماظهرلي (ثم) لا يخفي ان ملك سلمان عليه السلام الذي طلبه لم يكن خصوص ربط العفاريت بل ذلك من بعض جزئياته المشار اليه نقوله تعالى ﴿ وَاخْرَبْ مَقْرَنَيْنَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾ ولاشك إن تصرفه في الجن والشياطين بما اراد لم نقع لغيره * واما تسخير بعض امور خاصة فهوام عكن ليس فيه مشاركة لسلمان عليهالسلام في ملكه الذي هواعم واشمل من ذلك سقين ولذا اخذ نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك العفريت كما قال فامكنني الله تعالى منه فاخذته فان اخذهاه تصرف في الجن سوع ما فلوكان ذلك مشاكة لسلمان لمااخذه * واما قوله فاردت اناربطه الخ ففيه دليل على اله كان قادرا على ذلك كما قدمناه وآنه امر ممكن حائز ولكن تركه تأديا لدعوة سلمان علمه السلام كماقال عليه الصلاة والسلام لاتفضلوني على يونس بن متى مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم افضل الخلائق اج. بن ولو كان ذلك منازعة لسلمان في ملكه المختص به لما قصده صلى الله تمالي عليـه وسـلم فعـلم أن وقوع ذلك جائز لاننافي الاختصاص بما هو اعم منــه ۞ الاتري انحضرة مولانا السلطان اعن، الله تعالى قد اختص عا خصه الله تعالى من الملك العظيم والتصرف التامفي تملكته ومعهذا لاشافىوقوع التصرف لبعض رعيته فيبعض ماحولهم الله تعالى لانهم وان كان لهم قدرة التصرف فيشئ من ذلك لكن تصرف حضرة السلطان اعم واشمل فلابنافي اختصاصه بالتصرف في الكل و و فلامنافاة بينمافيالآية والحديث ﴿ وقد ﴾ ظهر لك ماقررناه وحررناه انالآية

لاتقتضي أنه لا مكن لاحد أن تتصرف نوع تصرف في الجان * وأن من قال أن اعتقاد الجوازكفر فهو مفترعلي الشرع المصان * بللوادعي مدّع انله في الجان التصرف التام * كتصرف سلمان عليه السلام * لم بجز الجزم بكفره لماعلت من ان الآية ليست نصا في اختصاص لمهان عليه السلام بذلك لماعلمت من الاوجه الاربعة في تفسيرها بليسأل عنوحه تصرفه فان كاذفيه مكفر من قول اوعمل اواعتقاد فهو كافر بذلك والافلا فان ذلك قديكون كرامة له فانماساغ ان يكون معجزة لنبي ساغ كوند كرامة لولى كاقدمناه * وانظر ألى ماحكي عن الاولياء من وقائمهم مَمَا لَجِن تَعْلَمُ صَدَقَ مَاقَلُنَا * وَانْظُرُ الْيُمَافَى مُحَجَّةُ القَطِّبِ الرَّبَانِي وَالْهِيكُلُ الصَّمَدَانِي سیدی عبد (القادرالکیلانی) منانقیاد الجن والطاعة ملکهم له ومن مقاتلته لهَفَار شَهُمُ وَشَيَاطَينُهُمُ وَحَرْقُهُ لَهُمْ فَانْفِيهَا مَايَكُنِّي ۚ وَمَنْذَلُكُ حَكَايَةُ الذِّي اختطفت بننه فامره ان بذهب اليمكل كذا وتخطدائرة في الارض بجلس فها ففعل فرآهم يمبرونزمرا زمرا الى انجاءملكهم راكبا فرسا وبينىدىه انم منهم فوقف بازاء الدائرة وقال ياانسي ماحاحتك فقال بعثني الشيخ عبد القادر اليك فنزل منعلي فرسه وقبل الارض وجلسخارج الدائرة وسأله فذكرله قصة بثته فسألهمعن اخذها فأتى عاردمن مردة الصين وهيممه فضرب عنق المارد واخذ انته ثم قال اماراً يت كالليلة في امتثالك امر الشيخ قال نعم اند لينظر من داره الى المردة منا وهم باقصى الارض فيفرون منهيبته الىمساكنهم وانالله تعالى أذا أقام قطبا مكنه منالجن والانس انتهى (فانقلت) قدمران منانواع السحر ان يمتقد انه بلغ فيالتصفية وقرأة الرقي وتدخين بعض الادوية الىان الجن تطيعه في تغيير البنية والشكل وانالممتزلة قالوا بكفره وغيرهم واننالم يقل بكفره يقول انذلك حرام وآنه یکفر مسحله وماکان مترددا بین کونه حراما اوکفراکیف مجوز وقوعه مناحاد المؤمنين فضلا عن الاولياء (قلت) لاشك ان كلا من المعجزة والكرامة والسمحر امورخارقة للعادة وأنما الفرق بينها من حيث النسبة الى من ظهرت على يديه فانظهر ذلك الخارق ممنهو افضل الناس نشأة وشرفا وخلقا وخلقا وصدقا رادبا وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب والتمويد وكان له اصحاب فيغاية العلم والديانة كان ذلك الخارق معجزة مصدقة لدعواه وانظهر على يدى متبع لنبي مقتف لهديه مواظب على الطاعات معرض عن المخالفات يدعو الى تصحيح المقائد واقامة الشريعة والاذكار والعباداتكان ذلك الخارق كرامة له اكرمه الله تعالى بها لانقرأة رقى ولانتدخين وانظهر على مدى

ذي نفس شريرة خبيثة كان سحرا وهذا فرق باعتبار الظاهر * وثم فرق باعتبار الباطن ونفس الامر وهو انالسحر كالسما والهيميا يكون مخواص ارضة او سماوية وكالطلسمات يكون ننقش اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواك على زعهم وكالعزائم والاستخدامات يكون بتلاوةاسماء خاصة تعظمها ملوك الجان مع بخيرات وهيئات معلومة غالبها مكفرة وكل ذلك اسباب عادية حرتعادة الله تعالى بترتب مسبباتها عليها لكنها خفية لم تظهر الالقليل من الناس فهي في الحقيقة ليس فها شئ خارق للمادة الامن حيث الظاهر امافي نفس الامر فلا لارتباطها باسبامها الخفية كالخشائش التي يعمل منها النفط التي تحرق الحصون و كالدهن الذي من ادهن به لمنقطع فيه حديد ولاتؤثر فيه النار ونحو ذلك نخلاف المعجزة والكرامة فانه لىس فىالحشائش والادهان وغيرها مانقدر فيه الانسان على قطع المسافة البعيدة في زمن يسير أوعلى أشي على وحه الماء أوعلي احياء الموتى وفلق البحر ونحو ذلك مماهو معجزة اوكرامة تظهر تمجرد خلق الله تعالى بلااستعمال اسباب معدة لذلك وقدمنا اول هذا الفصل عن شرح المقاصد وحوها آخر فارقة بين السحر وغيره وكذا حكاية الصوفى معالبرهمي # واما اذا ظهر ذلك الخارق على لد احد من عوام المؤمنين فانه يسمى معونة كمام في الفصل الاول (فاذا علت) ذلك ظهر لك انمانسيه هذا الحاسد # الى حضرة مولانًا خالد ﴿ كَرَامَةُ لَهُ عَظِيمَةً ﴿ وَمُحَةً حَسِمَةً ﴿ اشْاعَهَا عَنْـهُ الْحَاسِـد بلسانه لمن لايعلمها * ولو عقـل اكان يسترهـا ويكتمها * ولله در القـائل واذا اراد الله نشر فضيلة 🐞 طويت اناح لها لسان حسود فان ممالايشك فمه عاقل ﴿ ولا تُجَعِده الا المعاند الجاهل ﴿ ان - ضرة مو لا ناخاله * قد ارغم الله مه انف الحاسد * حيث حاز اسني المقامات في اتباع الشريعة * ووصل الى اعلا منازلها الرفيعة * وشهد بذلك طلعته الوسمه * وعقيدته السليمه ﴿ وَدَانِهُ عَلَى ارشادُ الْعِبَادُ ﴾ ورسوخ حبه في قلوب عامة اهل البلاد؛ واستقامة احوال خلفائه ومربديه وخذلان اعدائه وحاسديه عدوهذا اعدل شاهد عند ذوى المقامات على انه من اهل الكرامات ﴿ وَانْ كَانْ هُو لا يُدَّعَّى ذلك تواضَّعا * وتراه من نفسه ممتنَّعا * فقد سمعتَّه مِن تقول اعو ذبالله ان اكون ممن مدعى الكرامات * بل أنا من كلاب السادات ذوى المقامات * وهذا مقام ذوى العرفان ﴿ من اهل الشهود والاحسان ﴿ كَاعْلَامْقَامُ احْدُهُمْ وَارْتَفْمُ خَفْضُ نفسه واتضع * ثم الله سمحانه برفعه ويؤلده * ويشتت شمل عدوه ولبدده

﴿ الفصل الرابع ﴾ في دعوى علم النيب ذكر الحنفية في عدة من كتبهم أنمن ادعى لنفسه علمالغيب كفر وفى الفتاوى الخائبية سمع صوت هامة فقال بموت واحد قيل يكفر وقيل لايكفر لانهذا آنما نقال على وجه التفاؤل وكذا لوخرجالي السفر فصاح العقعق فرجع فهو على هذا الخلاف ايضاانتهي ﴿ وَ ﴾ صرح صاحب الهداية في مختارات النوازل في مسئلة الهامة بإن الصحيح انه لايكفر (و) في النزازية من قال أعلم الاشياء المسروقة يكفر وكذا لوقال آخبر بأخبار الجن يكفر أيضا لأنالجن كالأنس لايعلمون الغيب ومن صدقه كفر لقوله صلى الله تعالى علىهوسلم من آتى كاهنا فصدقه فيها قاله فقد كفر عاانزل على مجد (و)ذكر في جامع الفصولين مسئلة بالفارسية حاصلها فبمالو تزوحها بلاشهود وقال ان الله ورسوله او الملك يشهدان أنه يكفر لآنه اعتقد إنالرسول أوالملك يعلم الغيب ثم استشكل ذلك عا اخبر بهصلي الله تعالى عليه وسلم من المغيبات وكذا ما اخبريه عمر وغيره من السلف * ثم أحاب بانه عكن النوفيق بان المنفى هوالعلم بالاستقلال لاالعلم بالاعلام او المنفي هوالمجزوم لاالمظنونويؤيد، قوله تعالى ﴿ أَتَجِعَلَ فَمِا مِنْ نَفْسِدُ فَمِا ﴾ الآية لانه غيب أخبريه الملائكة ظنا منهم اوباعلام فينبغي انيكفر لوادعاه مستقلالالو اخبر به باعلام فىنومه اويقظته فىنوع منالكشف اذلا منافاة ببينه وبين الاية لمامر من النوفيق والله تعالى اعلم انتهى ﴿ وَ ﴾ قال في الاعلام قال الرافعي عنهم اى ناقلا عنالائمة الحنفية ولوقرأ القرآن على ضرب الدف اوالقضيب اوقيل له اتما النيب فقال نعم فهو كفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العقعق فرجع هل يَدْفُر انتهى كالام الرافعي ۞ زاد في الروضة قلت الصواب آنه لايكفر في المسائل الثلاثة * واعترض تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النصوهو قوله تعالى ﴿ وعنده مفائح الغيب لايعلمها الاهو ﴾ وقوله عزوجل(عالمالغيب) فلايظهرعلى غيبه احدا الامن ارتضى منرسول ولميستثن الله تعالى غيرالرسول * وبجاب بان قوله ذلك لاننافي النص ولانتضمن تكذبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسل بل عكن وجوده لغيرهم من الصديقين فالخـواص مجـوز ان يعلمـوا الغيب فيقضـية اوقضايا كماوقـع لكشـير منهم واشتهر * والذي اختص تعالى بدائمًا هو عام الجميم وعا مفائح الغيب المشار اليها نقوله تعالى (انالله عنده علم الساعة وينزل الغيث) الآية وينج من هذا التقرىر انءن ادعى علم الغيب فيقضية اوقضايا لايكفر وهومحل مافي الروضة ومن ادعى علمه فيسائر القضاياكفر وهو محل مافي اصلها * الاانعبـارته

لماكانت مطلقة تشمل هذا وغيرهساغ للنووى الاعتراض عليه فان اطلق فلمبرد شيأ فالوجــه مَااقتضاه كلام النووي من عــدمالكفر * ثم رأيت الاذرعي قال والظاهر عدم كفره عند الاطلاق انتهى ﴿ وَسَئُّلُ ﴾ فيالفتاوي الحديثية عن قال انالمؤمن يعلم الغيب هل يكفر للآيتين اويستفصل لجواز العلم بجزئيات من الغيب (فاجاب) بقوله لايطلق القول بكفره لاحتمال كلامه ومن تكلم عــا يحتمل الكفر وغيره وجباستفصاله كافي الروضة وغيرها * ومن ثم قال الرافعي ينبغي اذا نقلءن احد لفظ ظاهره الكفر ان تتأمل و ممن النظر فيه فان احتمل مايخرج اللفظ عن ظاهره منارادة تخصيص اومجاز اونحوهما سئل اللافظعن مهاده وانكان الاصل فىالكلام الحقيقة والعموم وعدم الاخبار لانالضرورة ماسة الىالاحتياط في هذا الام واللفظ محتمل فان ذكرما منفي عنه الكفر ممامح مله اللفظ ترك وان لميحتمل اللفظ خلاف ظاهره اوذكر غير مامحتمل اولم بذكر شيأ استتيب فان تاب قبلت توبته والا فانكان مدلول اللفظ كفرا مجماعليه حكم بردته فيقتل انلميتب وانكان فيمحل الخلاف نظر فيالراجيح من الادلة انتأمل والا اخذ بالراجيح عنداكثر المحققين من اهل النظر فان تدادل الخلاف اخـذ بالاحوط وهو عدمالنكفير بلالذي اميل اليه اذا اختلف بالتكفير وقفحاله وترك الامر فيه الىالله تعـالى انتهى كلام الرافي * وقوله وأن كان في محـل الخلاف الخ محله فيغير قاض مقلد رفع اليه امره والالزمه الحكم عـا يقتضيه مذهبه ان أنحصر الامر فيه سواء وافق الاحتياط املاً * ومااشار اليه الرافعي من الاحتياط في اراقة الدماء ماامكن وجيه فقد قال حجة الاسلام الغزالي * ترك قتل الف نفس استحقوا القتل أهون من سفك محجم من دممسلم بغير حق ومتى استفصل فقال اردت بقولى المؤمن يعلم الغيب ان بعض الاولياء قد يعلمه الله ببعض المغيبات قبل منهذلك لانهجا تزعقلا وواقع نقلا اذهو منجلة الكرامات الخارجة عن الجصر على عرالاعصار فبفضهم يعلمه بخطاب . وبغضهم يعلمه بكشف حجاب وبعضهم يكشف له عن اللوح المحفوظ حتى يراه ويكني بذلك مااخبر به القرآنءنالخضر بناءعلىانه ولى وهو مانقلءنجهور العلماء وجيع العارفين وان كان الاصم انه نبي وماجاء عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه انه اخبر عنجل امرأة اندذكر وكان كذلك وعن عمررضيالله تعالىءندانه كشف لدعن سارية وحيشه وهم بالعجم فقال على منبرالمدينة وهو يخطب يوم الجمة بإسارية الجبل يحذره الكمين الذي اراد استئصال المسلمين وماصح عنهصليالله تعالى

عليه وسلم انهقال في حقع رضي الله تعالى عنه انه من المحدثين الملهمين. • و في رسالة القشيرى وعوارف السهر وردى وغيرهما منكتب القوم وغيرهم مالامحصي من القضايا التي فيها اخبار الاولياء بالغيبات ثم ذكر حلة من ذلك * الى إن قال ولا ننافي الآنتان المذكورتان في السؤال لان علم الانبياء والاولياء أعاهو بإعلام من الله تمالى لهم وعلمنا بذلك أنما هو باعلامهم لنا وهذا غير علمالله تعالى الذي تفرديه وهو صفة من صفاته القدعة الازلية الدائمة الابدية المنزهة عن التنسير وسات الحدوثوالنقص المشاركة والانقسام بلهو علمواحدعلم بدجيع المعلومات كانياتها وحزئباتها ماكان منها ومايكون ليس بضرورى ولاكسى ولاحادث بخلاوعلم سائر الخلق * اذا تقرر ذلك فعلم الله تعالى المذكور هوالذي تمدح مهو اخبر في الريتين المذكورتين بأنه لايشاركه فيهاحد فلايالم الغيب الاهو وماسواه انعلمواجزئيات منه فهو باعلامه واطلاعه لهم * و ح لا يطلق أنهم يعلمون الغيب اذلاصفة لهم نقتدرون ماعلى الاستقلال بعلمه وايضاهم ماعلموا وانما علموا ﴿ وايضا ماعلموا غيا مطلقاً لأن من اعلم بشئ منه يشاركه فيه الملائكة و نظراؤه بمن اطلع * شم اعلام الله تعالى للأنبياء والاولياء ببعض الغيوب نمن لايستلزم محالا بوجهفانكاروقوعه عناد ﷺ ومن البداهة اندلايؤدي الى مشاركتهمله تعالى فيم تفردبدمن العلمالذي تمدح به واتصف به في الأزل ومالا بزال ﴿ وَمَاذَكُرُ نَاهُ فِي اللَّهِ صَرَحَ بِمُالنَّهُ وَيَ رجهاللة تعالى فىفتاواه فقال معناها لايعاذلك استقلالا وعلم احاطة بكل المعاومات الاالله واما المعجزات والكرامات فبأعلامالله تدالى لهم علمت وكذا ماعلم بأجراء العادة انتهي ﴿ قَلْتَ ﴾ ومثلهذاماذكره العلامةالمفتي الوالسعود افندي في تفسير قوله تعالى عالم الغيب فلايظهر على غيبه احدا حيث قال والفاء لترتيب عدم الإظهار على تفرده تمالي بعلم الغيب على الاطلاق اي فلا يطام على غيبه اطلاعا كاملا بنكشف به حلمة الحال انكشافا تاما موحيا لعين اليقين أحدا من خلقه الأمن ارتضى من رسول اى الا رسولا ارتضاه لاظهاره على بعض غبو به المتعلقة برسالته كايعرب عنه سان من ارتضى بالرسول تعلقاما اما لكونه من مبادى رسما لته بانيكون معجزة دالةعلى صحتها وامالكونه مناركانها واحكامها كعامة التكاليف الشرعيةالتي امرمهاالمكلفون وكيفيات اعالهم واجزئتها المترتبة عليها فيالآخرة وماتتوقف هي علمه من احوال الاخرة التي سانها من وظائف الرسالة ﴿ وَامَا مالانتعلق ماعلى احد الوجهين من الغيوب التي منجلتها وقت قيأم الساعة فلايظهر عليه احدا ابدا على ان بيان وقته مخل بالحكمة التشريعية التى بدورعلما

فلك الرسالة وليس فيه مامدل على نفي كرامات الاولياء المتعلقة بالكشف فان اختصاص الغاية القاصية من مراتب الكشف بالرسل لايستازم عدم حصول مرتبة من تلك المراتب الهيوهم اصلا ولايدعي احد من الاولياء مافي رتبة الرسل عليهم السلام من الكشف الكامل الحاصل بالوحى الصريح انتهى ﴿ وحاصله ﴾ انالله سبحانه وتعالى متفرد بعلم الغيب المطلق المتعلق بجميع المعلـومات وأنه أنءا يطلع رسله على بعض غيوبه المتعلقة بالرسالة اطلاعا حليا واضحا لاشك فيه بالوحى الصريح ولاينافىذلك انيطلع بعض اوليائه على بعض ذلك اطلاعادونه فى الرَّبَّة فَن ادعى علم بعض الحوادث الغائبة بوحى مناهله اويكشف منذوى الكرامات فهو صادق ودعواه جائزة لان أختصبه تعالى هوالغيب المطلقعلى انما لدعيه العبد ليس غيبا حقيقة لأنه المايكون باعلام من الله تعالى كامر (و) كذا لوادعاه احدمن آحاد الناس مستندا في ذلك الي امارة نصبها تعالى على ذلك فقدقال الامام المرغينانى صاحب الهداية فيكتابِه مختارات النوازل وأماعلم النجوم فهو في نفســه حسن غير مذمــوم اذهو قسمان * حسابي وانهحق وقد نطق به الكتاب قال تعالى (والشمس والقمر محسبان) اىسيرهمامحساب *واستدلالي بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدرء وهو جأئز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض ولولم يعتقد بقضاءالله تعالى اوادعي عَلَمُ الغيبِ لَنَفْسِهُ يَكَفُرٍ * ثُم تَعَلَمُ عَلِمُ الْمُجُومِ مَقَـدَارُ مَا يَعْرِفُ بِهُ مُواقيتُ الطّلاة والقبلة لابأس به انتهى (و) مفهومه ان تعلم الزائد علىذلك ممايستدل بدعلى الحوادث فيه بأس لانه مكروه لمافيه من ايقاع العامة فىالشك لعدم علمهم بأنه التماع إذلك بسبب عادة نصبه الله تعالى لذلك اولما فيه من خوف الوقوع في اعتقاد تأثير النجوم في تلك الحوادث اولمافيه من اظهار مااحب الله خفاءه فانه لواحب اظهاره لنصب عليه علامة ظاهرة كافى الامور التي جعل الله تعالى لها اسبابا ظاهرة يعلمهاعامة الناس فلم يخف الله تعالى مااخفاه منها الالحكم باهرة فالتوصل الى اظهاره والاطلاع عليه اخلال بتلك الحكم والله تعالى اعلم (وذكر) فى الفتاوى الحديثية عن أبن الحاج الما لكي فين قال النجـوم تدل عـلى كـذا لكن نفعل الله تعالى بجرى الام في خلقه أنه بدعة من القول منهى عنها فيؤدب ولايكفر الاان جعل للنجم تأثيرا فيقتل قال وظاهر كلام المارزي الجواز الااذا نسب ذلك لعادة اجراها الله تعالى ﴿ وقال ابن رشد ﴿ بَفْتُم الراءُ والشَّينِ ﴾ ليس قول الرجل الشمس تكسف غدا بعلالحساب كقول فلان يقدم غدافى جميع

الوجوه لأن دعوى الكسوف ليست من علم الغيب لانه يدرك بالحساب فلا صَلال فَيهِ وَلا كَفَر لَكُن يَكُرهُ الاشتَفَالَ بِهِ لاَنْهِ مَا لايْعَنَى وَلانَ الجَّاهِلُ اذَاسِمِعِ بعظن أنه من علم الغيب فيزجرفاعله ويؤدب عليه ﴿ وعنابن الطيب انذلك جائز لانه بما يعلم بدقيق الحساب كالمنازل وهذا جائز تعدمه وتعليمه اجاعا فكذا الكسوف واعترض القول بتأديب قائله بإنا اذاكنا نرى بالعيان صدقه واصابته كان ذلك مكابرة للحسواختلفوا في المنجم يقضى بتنجيمه فيقول انه يعلم متى يقدم فلان وما فىالارحام ووقت نزول الامطار وحدوث الفتن والاهوال ومايسير الناس مِن الاخبار وغير ذلك من المغيبات فقال بعض المالكية اندكافر مقتل بلا استتابة وقال بمضهم يقتل بمد الاستشابة فان تاب والاقتل وقال بمضهم يزجر ويؤدب * ووفق بعض محققهم بانه أن كان يعتقد في النجوم أنها القاعلة لذلك كله مستسرا بذلك فحضرته البينة اواقر قتل بلا استتابة كالزنديق وان معلناته غير مسربظهوره فهو كالمرتد فيستتابوالاقتل وانكان مقرا بإناالنجوم لاتأثير لها فيالعالم والفاعل هوالله تعالى لكنه جعل النجوم دالة ولها امارة على مامحدث في العالم فهذا يزجر عن اعتقاده ويؤدب عليه حتى يتوب عنه فانه بدعة (ثم) قال في الفتاوي الحديثية وحاصل مذهبنا يعني مذهب الشافعية في ذلك انه متى اعتقد ان لغير الله تعالى تأثيراكفر فيستتاب فان تاب والاقتل سواء اسر ذلك او اظهره وكذا لو اعتقدانه يعلم الغيب المشاراليه بقوله تعالى لايعلمها الاهولانه مكذب للقرآن فان خلاعن اعتقاد هذين فلاكفر بل ولا اثم ان قال علمت ذلك بواسطة القرينة والعادة الالهيــة اونحوذلك انتهى (وكذا) قال في كتابه الزواجر المنهى عنه من علم النجوم هومايدعيه اهلها من معرفةالحوادث الآثية في مستقبل الزمان كمجيئ المطرووقوع الثاج وهبوب الريح وتغير الاسفار ونحو ذلك يزعمون انهم يدركون ذلك بسير الكواكب لاقترانها وافتراقهاوظهورها فىبعض الأزمانوهذا علم استأثرالله تعالى بدلايعلمه احدغيره فمن ادعى بذلك فهو فاسق بل ربما يؤدي بدذلك الى الكفر فاما من يقول زالاقتران والافتراق هوكرا جعلهالله تمالى علامة بمقتضى ماأطردت به العادة الالهية على وقوع كذا وقديتخلف فانهلاأتم عليهبذلك وكذاالإخبار عابدرك بطريق المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف بها الزوال وجهة القبلة وكم مضى وكم بقى من الوقت فانه لااثم فيه بل هو فرض كفاية انتهى (وقد) علت قدمناه عن مختارات النوازل انمذهب الحنيفة فيذلك كمذهب

الشافعية (فقد) اتضم لك ماقررناه من جواز الاطلاع على بعض الامور الغيية معجزة اوكرامة اوامارة وعلامة عادية بتقديرالله تعالى امالوادعي ذلك من نفسه استقلالا اوبطريق اخبار الجن له بذلك زاعا عليهم الغيب اوبطريق الاستناد الى تأثيرالكواكب فهو كافر واما اذا اطلق وقال سيقع فىاليوم الفلانى كذا وكذا فينبغي النظر في حال القائل فان كان من أهل الديانة والصلاح والاستقامة يكون ذلك منه كرامة لانه لايخبر بذلك الاعن صادق الالهام * اوعن كشف تام ۞ اوعن رؤية منام ۞ فقد وقع ذلك منائمة الاعلام ۞ كا مرعن الامامين ابي بكر وعر وغيرهما وان كان من آحاد الناس فقد مر عن عِن البزازية من كتب الحنفية انه لوقال اعلم الاشياء المسروقة يكفر وكذامام عنهم من لوادعي علم الغيب نفسه يكفر . واما عند الشافعية فقد علت مامي من تفصيل الامام الرآفي (و) بنبني اجراء هذا التفصيل عنـــد الحنفية ايضا وجل مانقلناه عنهم على مااذا ظهرت قرينة من حال ذلك القـائل تدل على ارادة علمه ذلك من نفسه اومن اخبار الجن او الكهنة معتقد اصدق ذلك . فني جامع الفصــولين روى الطحاوى عن اصحابنا لايخرج الرجــل منالايمــان الاجمعود مادخل فيه ﴿ ثُم مانيقن أنه ردة يحكم بما ومايشك أنه ردة لايحكم بها اذ الاسلام الثابت لايزول بشك مع أن الاسلام يعلو وينبغى للعــالم اذا رفع اليه هذا أن لايبادر أهل الاسلام معانه يقضي بصة أسلام المكره أنتهي (و) فىالفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلااجعل المسلم كافرا متىوجدت رواية انه لایکمفر آنتهی ﴿ و ﴾ فی الحلاصة وغیرها اذا کان فی المسئلة وجو. توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتى ان يميــل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالمسلم ۞ زادفي البزازية الااذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل - ﴿ وَ ﴾ في التاتار خانية لايكفر بالمحتمل لان الكفر نهماية فىالعقوبة فدستدعى نهاية فيالجناية ومع الاحتمال لانهماية انتهى كذا فيالبحر (و) قال بعدذلك والذي تحرر انه لايفتي بكفر مسلم امكن حملكادمه عـلى مجل حسن اوكان فيكفره اختلاف واو رواية ضعيفة فعلى هذا فاكثر الفاظ التكفير المذكورةلايفتي بالنكفيرم اولقد الزمت نفسي انلاافتي بشئ منها انتهى كلامه رحمالله تعالى ﴿ وَ ﴾ تمام ذلك فيكتابنا تنسيه الولاة والاحكام * على احكام شاتم خير الانام * اواحدا على الكرام * عليه وعليهم الصلاة والسلام * فارجع اليه فان فيهمايشني ويكني في المرام @ منجنس هذا الكلام ﴿ تُنبيه ﴾ وَدَظَهُولِكَ وَبِأَن * ثُمَا قَرَرْنَاهُ فِي هَذَا الشَّانَ * أَنْ مَنْ كَانَ مَنْ أَهِلُ الْعَلِمُو الْعُرْفَان

واخِير عن امر حدث اوسحدث في الزمان ﴿ مَا اطلعه عليه الملك المندان ﴿ لامحل لمسلم ذي دن وا عان ۞ ان شهمه بان ذلك عن اخبار الجان وبانه ساحر وشيطان * وان محكم عليه الكفر والزندقة والالحاد تمجرد داء الحسدوالافترا. والمناد ﷺ فان سهامه ترجع اليه ۞ ودعاويه تعود عليـه ۞ ويظهر منه خبث العقيدة * وان آراءه غير سديدة * ومخشى عليه سرعة الانتقام * وسوءالختام * والعياذ بالله تعالى (فغي) الفتاوى الحدثية * سئل عن قوم من الفقهاء بنكرون على الصوفية اجالا اوتفصيلا فهل هم معذورون ام لافاحاب * بقوله بنبني لكل ذي عقلودين انلاقع في ورطة الانكار على هؤلاء القوم فانه السم القاتل كماشاهد ذلك قدعا وجديثا وقد قدمناقصة النالسقا المنكر على ولى الله تعالى فاشارله اله عوت كافرافشوهد عند موته بعد تنصره لفتنته منصر المةأبت منه الاان منصر مستقبل الشبرق وكليا حول للقبلة يتحول الى الشبرق حتى طلعت روحه وهو كذلك وكان واحد اهل زمانه علما وذكا. وشهرة وتقدما عند الخليفة فحقت عليه الكلمة بواسطة انكاره وقوله عنذلك الولى لاسألنه مسئلة لانقدر على جوابها (و) جاء عن المشايخ العارفين والائمة الوارثين انهم قالوا اول·قوبة المنكر على الصالحين ان محرم بركتهم قالوا ونخشى عليه سوء الخـاتمة نعوذ بالله من سوء القضاء (و) قال بعض العارفين من رأ تموه يؤذى الاولياء و نكر مواهب الاصفياءفاعلموا اندمحاربلله مبعودمطرود عنقربالله(و) قالالامام المجمع على حلالتهوامامتها بوتراب النحشي رضيالله تعالىءنهاذا الف القلب الاعراض عن الله تمالي صحبتها اوقيعة في اولياءالله تمالي ﴿وَ﴾ قال الامام العارف شاه أبوشمجاع الكرماني ماتعمده تعبدبا كثرمن التحب الي اولياءالله تعالى لان محبتهم دليل على محبة الله عن وجل (و)قال ابو القسم القشيري قبول قلوب المشايخ للمر بداصدق شاهد لسعادته ومن رده قلب شیخ من الشیوخ فلا محالة برىغب ذلك ولوبعد حین ومن خذل بترك حرمة الشـيوخ فقـد اظهر رقم شـقاوته وذلك لانخطى انتهى (و) يكني فيعقوبة النكر علىالارلياء قوله صلىالله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح من آذی لی و لما فقد آذنته بالحرب ای اعلیه آنی محارب له ومن حارب الله تعالی لايفلح أبدا وقد قال العلماء لممحارب الله عاصيا الاالمنكر على الاولياء واكل الربا و كل منهما نخشى عليه خشية قربة حِدا من سوء الحاتمة اذلا محارب الله تمالي الاكافر انتهى ملحصا * وقد اطال فيذلك فراحعه انشئت (و) فهاذكرناه كفاية للمسترشدن * اعاذنا الله وآياهم ان نكون من المنكرين الجاحدين * وجملنا

من المحمين الصادقين . لعباده الصالحين واوليائه العارفين * وحشرنا في زمرتهم يوم الدين ﴿ الْحَاتَمَةُ ﴾ في ترجة هذا الامام اعلم أنا لواردنا ان نستقصي ذكر من اعتقده ومن تبغه ومن اثني عليه ومدخه * وذكر مآثره الجليلة * وصفاته الجملة * تفصلا اواجالا * لحاولنا ام الحالا * ولكنا نذكر من ذلك نمذة يسيرة لأنها سهلة شهيرة * وذكرها الامام الاوحد * والعلم المفرد * الشيخ محمد ابن سلىمان الغدادي الحنفي * النقشيندي في كتابه المسمى الحديقة النديه # في الطريقة النقشيندية * والهجة الخالدية * في الباب الثاني منه حيث قال *أعلمان شيخنا المدنا الله تعالى عدده * وبارك في مدده * على ماترجه احد الاخوان عا ملخصه * هوابو الها ذوالجناحين ضياءالدين حضرة مولانا الشيخ خالد الشهر زورى الاشعريءقيدةالشافعي مذهباالنقشبندي المجددي طريقة ومشرباالقادري السهوردي الكبروي الحشتي احازة الناجد لن حسين المثماني نسبا لنتمي نسبه الى الولى الكامل ببرميكائيل صاحب الاصابع الستالمشهور بينالاكراد بشش انكشت يعني ست اصابع لان خلقة اصابعه كانت هكذا وهذا الولى معروف الانتساب الى الخليفة الثالث منبع الحياء والاحسان ذى النورين عُمان بن عفان الاموى القرشي رضى الله تعالى عنه * العالم العلامة * والعلم الفهامة * مالك ازمة المنطوق والمفهوم * ذواليد الطولي فيالعلوم * من صرف ونحو وفقه ومنطق ووضع وعروض ومناظرة وبلاغة وبديعو حكمة وكالامواصول وحساب وهندسة واصطرلاب وهيئة وحديث وتصوف * العارف المسلك مربى المربدين * ومرشد السالكين ومحط رحال اولدن * وامه منهي نسبها الى ااولى الكامل الفاطمي يبرحضر المعروف النسب والحـال بين الاكراد ﴿ وَلَدَ ﴾ قدس ســـره سنة الف ومائة وتسعين تقربها نقصبة قره داغ من كبر سناجق بابان وهبي عن السليمانية نحو خسةاميال تشتمل على مدارس وتكتنفها الحدائق وتنبع فهاعيون عذبة السلسال ونشأ فها وقرأ سعض مدارسها القرآن والمحرر للامام الرافعي فيفقه الشافعية ومتن الزنجانى فىالصرف وشيئا منالنمو وبرع فىالنظم والنثر قبل بلوغ الحلم معتدريب لنفسه على الزهد والجوع والسهر والعفة والتجريد والانقطاع على قدم أهل الصفة * ثم رحل لطلب/العلم إلى النواحي الشاسعة * وقرأ فيها كشيرا من العلوم النافعية ۞ ورجع الى نواحي وطنه * فقرأ فيها على العالم العامل * والتحرير الفاضل * ذي الاخلاق الحميدة * والمناقب السديدة * السيد الشيخ عبدالكريم البوزنجي رجهالله تعالى * وعلى العالم المحقق الملا

صالح * وعلى العالم المحقق الملا الراهيم البياري * والعالم المدقق السيد الشيخ عبد الرحيم الوزنجي اخي الشيخ عبد الكريم . والعالماافاصل الشيخ عبداللهالخرياني ثمرحل الى نواحى كوى وحرير وقرأ شرح الجلال على تهذيب المنطق بحواشيه على العالم الزكى والنحر برالالمبي الملاعبد الرحيم الزياري المعروف بملازادهواخذ فى تلك النواحى غيرذلك عن غيره (و) رجع الى السليماتية ثانيا فقرأ فيها وفي نواحبها الشمسيةوالمطولوالحكمةوالكلاموغير ذلك وقدم بغدادفقرأ فيهامختصر المنتهى في الاصول؛ ورجم الى محله الماهول؛ وحيث حل من المدارس؛ كان فيها الاتقى الاورع السابق في مياد ن المحقيق كل فارس «لا يسئل عن مسئلة من العلو مالرسمة الاو بجيب باحسن جواب * ولا يمحن بعويصة من تحفة ان حراو تفسير السضاوي الاويكشف عن وجوه خرائد فوائده النقاب * وهو يستفيد * ونفيد ونقرر وبحرر وبحيد * الى انصاف وذكاءخارق * وقوة حفظ بذهن حاذق * مـم تصاغى، لدى الاساتذة والاقران * وتجاهله عن كثير من المسائل مع العرفان * فاشتهر خارق علمه * وطار الى الاقطار صيت تقواه وذكائه وفهمه * الى انرغب بعض الامراء في نصبه مدرسا قبل التكميل في أحدى المدارس ، وأن يوظف له وظائف ونخصه بالنفائس * فلم يجبه الى هذا المرام * زهدا فعالديه من الحطام. قائلًا اني الآن لست اهلا الهذا ألمقام * فرحل بعدهذا الى سنندج ﴿ بِفُتُمُ السِّينَ والنون وضمالدال المهمله ﴾ وينواحيها فقرأ فيها العلوم الحساسة والهندسيه ﴿ والاصطرلابيه والفلكيه على العالم المدفق جغميني عصره * وقوشيجي مصره * الشيخ مجدقسم السنندجي وكمل عليه الماده * على العاده * فرجع الى وطنمه قاضي الاوطار وصيته الى اقصى الاقطار طار ، فولى بعد الطاعون الواقع في السلمانية سنة الف ومائنين وثلاثة عشر تدريس مدرسة اجل اشياخه المتوفي بالطاعون المذكور الشيخ السيدعبدالكريم البرزنجي فشرع يدرس العلوم * وينثرالمنطوق منهاوالمفهوم . غيرراكن الى الدنيا ولاالى اهلها مقبلا على الله تعالى متبتــــلااليه باصناف العبادة فرضها ونفلها ﴿ لايتردد الى الحكام ﴿ ولا يحابي احدافي الام بالعروفوالنهي عن المنكروتبله غرالاحكام * لاتأخذه في الله لومةلائم ،وهو نافذ الكلمة مجودالسيرة يأخذ بالمزائم * حتى صارمحسود صنفه * عن يزافي وصفه معالصبر على الفقر والقناعة * واستغراق الاوقات بالافادة والطاعة الى انجزيه سنةعشرين شوق حج بيت الله الحرام * وتوق زيارة روضة خير الانام «عليه الصلاة و السلام * فتجرد عن العلائق * وخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله

الصادق * فرحل هذه الرحلة الحجازية من طريق الموصل وديار بكر والرها وخلبوالشام * واجتمع بعلمائها الاعلام * وصحب في الشمام ذهابا وايابا العالم الهمام شيخالةديم والحديث * ومدرس دار الحديث الشيخ مجد الكزيري * رجهالله تعالى * وسمع منه واخذعنه * فخرج منها على جادة العزائم * باحسن قدم ﷺ يطعم ولايطعم ۞ فوصل المدينة المنورة ۞ ومدح الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم * بقصائد فارسية بليغة محرره * ومكث فيهاقدرما عكث الحاج * وصار حامة ذلك السعبد الوهاج * قال وكنت افتش على احد من الصالحين *لاتبرك بعض نصائحه ﴿ واعمل ماكل حين ﴿ فلقيت شخصا عنيا متريضا ﴿ عالما عاملا صاحب استقامة وارتضام فاستنصحته استنصاح الجاهل المقصر مه من العالم المتبصر فنصى بامورمنها لاتبادر في مكة بالانكار على ماترى ظاهره بخالف السريعة * فلما وصلت الى الحرم المكي وانا مصمم على العمل بنلك النصيحة البديعه * بكرة يوم الجمعة الى الحرم * لا مكون كن قدم بدنة من النعم * فجلست الى الكعبــة الشريفة اقرأ الدلائل * اذ رأيت رجلاذا لحية سوداً، عليهذي العوام قداسند ظهره الى الشاذروان ووجهه ألى منغير حائل ۞ فحدثني نفسي انهذا الرجل لابتأدب مع الكعبة ولم اظهر عتبه ﴿ فقال لي ياهذا اماعلت انحرمة المؤمن عندالله تعالى اعظم من حرمة الكعبة * فلما ذا تعترض على استدباري الكعبة وتوجهي اليك * اما سمعت نصيحة من في المدينة واكد عليك * فإ اشك انه من اكابر الاولياء وقدتسر بل بامثال هذه الاطوار عن الخلق فانكببت على بديه وسألته العفو وان يرشدني بدلالته الى الحق ۞ فقال لى فتوحك لايكون في هذه الديار ﴿ وَاشَارِ بيده الى الديار الهنديه وقال تأثيك اشارة منهنالك فيكون فتوحك في هـاتيك الاقطار * فايست من تحصيل شيخ في الحرمين برشدني إلى المرام * ورجمت بعد قضاء المناسك إلى الشام * الشهى * فاجتمع النابعلام ا * وحل في قلوبهم محل سويدائها * فاتى الى وطنه بعدقضاء وطره بالبركات * وباشر تدريسه بزيادة على زهده الاول وعده الحسنات الاولى سيئات ۞ الى أن اتى السامانية شخص هندى من مريدى شنحه الآتى وصفه * فاجتمع بدواظهر احتراقه واشتياقه لمرشد كامل يسعقه * فقال الهندي ان لي شيحًا كاملا * عالمًا عاملا * عارفا عدا زل السائرين الي ملك الملوك خيرا بدقائق الارشاد والسلوك * نقشبندي الطريقة * في علم الحقيقة فسر مبي حتى نرحل الى خدمته في جهان اباد ﴿ وقد سمعت اشارة بوصول مثلك هناك الى المراد ۞ فرحل سنة الف ومائنين واربعة وعشرين

الرحلة الهنديه من طريق الري # يطوى بابدى العيس بساط السد اسرعطي # فوصل طهران * وبمض بلاد ابران * والتقى مع مجتهد هم المتضلع بضبط المتون والشروح والحواشي * المعميل الكاشي * فحرى بينهما المحث الطويل * تحضر منجهور طلبة اسمعيل ۞ فافحمه افحاما اسكته ۞ وانطق طلبته ۞ بان ليس لنامن دليل ﷺ ولاقيل ﷺ ثم دخل بسطام و خرقان وسمنانﷺ و بيسابور ثم بلدة هراةمن بلاد الافغان واجتمع مع علمائها فحاوروه في ميدان الا ممحان، ولمارحل عنهم ودعوه عسير اميال * لماشاهدوا فيه من بديع الحال * ووصل قندهاروكابل ودارالعلم نيشاور ۞ فأجتم بجم غفير من علمائها والمتحنوه بمسائل من علم الكلام وغيره ثم رحل الى بلدة لاهو رفسار منها الى قصة فيها العالم النحر بر * والولى الكبير ۞ اخي شخه فيالطريقة الشيخ المعمر الولى ثناءالدين النقشبندي قال فنت في تلك القصبة ليلة فرأيت في واقعة انه قدحِذبني من حُدى باسنــانه بجرني اليه وآنا لاأنجر فلما اصمحت ولقيته قال لي من غير ان اقص الرؤيا علمه سرعلى مركة الله تعالى الى خدمة اخينا الشيخ عبدالله فعرفت اندقد اعمل همته الباطنية العلية لمجذبني اليه فلم نتيسر لقوة جاذبة شخى المحول فتوحىعليه 🕷 فرحات من تلك القصبة اقطع الانجاد والاوهاد ۞ الى انوصلت الى دار السلطنة الهند به وهي المعروفة بجهان اباد* عسيرسنة كاملة * وقدادركتني نفحاته واشاراته قبل وصولي بنحو اربعين مرحله ۞ وهو اخبر قبلذلك بعض خواص اصحامه بوفودي الى اعتاب قباله ﴿ انتهى ﴿ ولياة دخوله بلدة جهان ابادانشاً قصيدته العرسة الطنانه من محرالكامل يذكرفيها وقائع السفر وتخلص الى مدح شنحه ،طلعهـا كلت مسافة كمية الأمال * حدا ان قدمن بالاكال

وهى طويلة وله غيرها من المقاطيع العربية وفى الفارسية قصائد ومقاطيع كثيرة انسيه منها قصيدة غراء فى مدح شيخه قدس سره ايضا * وبعد وصوله تجرد ثانيا عاعنده من حوائج السفر * وانفقه كله على المستحقين عمن حضر *فاخذ الطريقة العلية النقشبنديه بعمو مها وخصوصها * ومفهومها ومنصو مها * على شيخ مشايخ الديار الهنديه ووارث المعارف والاسرار المجدديه * سباح على شيخ مشايخ الديار التجريد * قطب الطرائق * وغوث الخلائق * معاد الحقائق * ومنع الحكم والاحسان والايقان والدقائق * العالم النحرير الفاصل * والعلم المفرد الكامل * المتجرد عاسوى مولاه * حضرة الشيخ عبدالله الدهلوى قدس سره واشتغل مخدمة الزاوية * معالذكر الملقن بالمجاهدة

فلم بمضعليه نحوخسة اشهر حتى صارمن اهلالحضور والمشاهدة وبشرهشخه ببشارات كشفيه * وقد تحققت بالعيان * وحلمنه محل انسان العين من الانسان * مع كثرة تصاغره بالخدم ۞ وكسره لدواعي النفس بالرياضات الشاقة وتكليفها خطط العدم * فلم تكمل عليه السنة حتى صار الفرد العلم * والله ذوالفضل الاعظم # وشهدله شخه عند اصحابه وفي مكاتبيه المرسلة اليه بخطه المبارك بالوصول الي كال الولاية * واتمام السلوك العادى مع الرسوخ والدرايه * واجاز مبالارشاد وخلفه الخلافةالتامة * في الطرائق الخمسه * النقشينديد * والقادريد والسهر ورديه * والكبرويه والجشتيه * واجازه بجميع مايحوزله روايته من حديث وَتَفْسِيرُ وَتَصُوفُ وَاحْزَابِ وَاوْرَادُ ۞ ثُمَّ ارْسُلَهُ بَعْدُ مَلَازَمَتُهُ سَنَةً بَأْمُ مُؤْكِد لم مكنه التخلف عنه الى هذه الاقطار والبلاد ليرشد المسترشدين * و بربي السالكين * باتقن ارشاد * وشيعه ننفسه نحو اربعة اميال * ليأتي الى اوطانه ممثثلا للائم الواجب الأمتثال ﴿ سائرًا في طريقه برا وبحرا نحو خسين يومالم يطعم طعامافيه ولم يشرب الماء متغذيا مترويا بالعبادة والذكر حتى خرج من بندر مسقط الى نواحی شیراز * ویزد * واصفهان * یعلن بالحق انماکان وکم مرة تجمع بعض الروافض لضربه وقتله ۞ بعد عجزهم عنادلة عقلهونقله ۞ فهجمعليهم بسيفه البتار 💥 فنكصوا على اعقابهم وولوا الادبار ﴿ ثُم ﴾ اتى همدان وسنندج فوصل السلمانية سننة ست وعشرين باستقبال اعيان وطنه معززا مكرما فقدم فيتلك السنةبلاتنا الزوراء ليزورالاولياء فنزل فيزاويةالغوث الاعظم * سيدنا الشيخ عبدالقادرالجبلي . قدس سره الاقوم * وأبتدأ هناك بارشاد الناس * على احكم اساس * فمكث نحو خسة اشهر ثم رجع الى وطنه بشمار الصوفية الاكابر * مرشدا في علمي الباطن والظاهر * ولما اطردت سنة الله في الذي خلوامن قبل انجعل حساد الكل من تفرد في الفضل . هاج عليه بعض معاصريه ومواطنيه بالحسد والعبداوة والبهتان * ووشوا عليه عندحاكم كرد ستان * باشياء تنبوعن سماعهاالاذان. وهو برئ منهابشهادة البداهةوالعيان * فلم نقابل صنيعهم الشنيع * الابالدعاءاهم وحسن الصنيع * فأنخب نارهم * وزاد شرهم وعوارهم* فخلاهم وشانهم في السلمانية ورحل الى بغداد سنة ثمانية وعشرين مرة ثائية فالف الذي تولى كبر البهتان من المنكرين رسالة عاطلة عن الصدق والصواب * ومهرهــا عمور اخوانه المنكرين مشحونة يتضليل الشيخ المترجم وتكفيره ولمنخشوا مقت المنتقم شديدالعقاب * وارسلها الى والى بغداد سعيد بإشا بحرضه على اهانته * واخراجه

من بفداد بسعائته فبصره الله تعالى بدسائسهم الناشئة عن الحسد والعناد، وامر بعض العلماء بردها على وجه السداد * فائتدب له العالم النحرير * الدارج الى رجةالله القدى * مجدامين افندى مفتى الحلة سانقا * وكأن مدرس المدرسة العلوية لاحقا بتآليف رسالة طعن باسنة ادلتها أعجازهم فولتهم الادبار ثم لا ينصرون وسيعلم الذين ظلمـوا اىمنقلب ينقلبـون * ومهرت عمور علمـاء بغـداد * وارسلت الى المنكرين فسقلتهم بالسنة حداد * فحبت نارهم * وانطمست آثارهم * ورجع بعد هذه الامورالي السلمانية محفوفا بالكمالات الاحسانية * وبالجلة انتفع له خلق كثيرون منالاكراد واهل كركوكواربلوالموصل والعماديه وعينتاب وحلب والشام والمدنة المنوره ومكة المعظمة وبفداد * وهو كرىم النفس جيدالاخلاق باذل الندا * حامل الاذا ، حلو المفاكهة والمحاضره ، رقيق الحاشيه والمسامرة ، ثُبِتَ الْجِنَانِ * بديعِ البيانِ * طلق اللسانِ * لاتأخذه في الله لومة لائم * يأخذبالاحوط والعزائم * شكفل الارامل والابتام * شديد الحرص على نفع الاسلام (وله) من المؤلفات حاشية نفيســة لمينسج على منهــالها على الخيــالى (و) حاشــية الحفيدية السيا لكوتيه (و) حاشية على نهاية الرميلي في فقه الشيافعي الي باب الجمعة (و) حاشية على جع الفوائد من كتب الحديث (و) رسالة عجيبة ساهما العقدالجوهري فيالفرق بين كسي الماترىدي والاشعري ﴿ وَ ﴾ رسالة فياارابطة في اصطلاح السيادة النقشبنديه (و) شرح لطيف على مقات الحريري لكنه لميكمل (و) شرح على حديث جبريل جم فيه عقائد الاسلام الاأنه باللغة الفارسية واكثر شعره فارسي (وله) دىوان نظم بديع * ونثر نفوق ازهار الرسيع *وهو الآن اعني سنة ثلاثة وثلاثين * بدرس العلوم منحديث واصول وتصوف ورســوم * و بربى الســالكين على احسن حال واجــل منوال * وقــد مدحه ادباء عصره من مريدته وغيرهم نقصائد فارسية وعربيه * ورحل اليه كثير من الاقطار الشرقية والغربية * وبايد محط رحال الافاضل * ومخم اهل الحاجات والمسائل * لم يشغله الحلق عن الحق * ولا الجمعن الفرق * لازال ظله ممدودًا * ولواء ترويج الشريعة والطريقة بوجوده معقودًا * امين أن الذي قلت بعض من مناقبه * مازدت الالعلى زدت نقصانًا انتهى ما كتبه في الحدقة الندم مع حذف بعض من عباراته السنيه * روما الاختصار * وعدم الإملال والاضمار * ومناراد الزيادة على ذلك مناوصاف هذا الامام * فليرجع الى الكتاب الذي الفدفيدالامام الهمامخا ممةالبالها ﴿ وَنَادِرُوالنَّبِعَاءُ الأوْحِدَالْسَنَدُ * الشَّيْمُ عَمَّانُ سَنَد

الذي سماء اصفي الموارد * في ترجة حضرة سيدنا خالد * فانه كتاب لم محك بنان البيان على منواله ﴿ ولم تنظرعين الى مثاله ﴿ عا اشتمل عليه من الفقرات العجيبه * والقصائدالرائقة الغربيه * عارض فيه المقامات الحريريه *والاشعار الحسانيه والجريريه (ثم) ان حضرة الامام المترج قد تفضل الله تعالى به على اهل الشام وانعم * حيث جملها محلقراره * ومحط رحاله وتسياره *ودخلها سنة ثمانية وثلاثين نخدمه وحشمه وجلة من الخلفاء والمريدين ۞ فغصت ابواله بالزحام وهرع الى خدمته الخاص و العام * شبرك بزيارته الامراء والحكام * نَافَذُ الكُلَّمَةُ فَيْهِمُ بِلاَنْقُضُ وَلَا الرَّامِ * تَتُوا دُ عَلَيْهُ الْمُكَاتِّبَاتُ مِنَ اعْبَانَ الدُّولَة المنصورة * وامراء عامة الاقطار المعمورة * وهو مع ذلك لم يشتغل عن نشر العلوم الشرعيه * واشادةشعار الطريقة النفشينديه وارشاد السالكين . وترسة المربدين # واحياء كثير من مساحد دمشق الشام قدآلت الى الاندراس والآنهدام * باقامة الصلوات والا وراد والا ذكار وارشاد الحلق الى طرق السادة الابرار * حتى صار عين حلق * ويدرها المتالق * ودر تاحها * وسب رواجها * والمشار اليه من بين اهلها والمعول عليه في دفع الملات وحلها *الى ان اصيت بعين الزمان * ورميت بطوارق الحدَّمان * بسبب الطاعون الداعي الى الهلاك والحتف * الواقع فيها عام اثنين واربعين ومائنين و الف * قلى داعيه المحاب الى دار المقام في ليلة الجمعة لاربع عشرة خلون من ذي القعدة الحرام * من ذلك العام * بعد ماقدم بين مدنه ولدن تجيبين جعلهما الله له فرطين ﴿ فَكَانَ لَهُمَا الثَّالَثُ ﴿ وَاسْرَعُ الْحَاقَهُمَا غَيْرُ مَتَاخُرُ وَلَامًا كَ ﴿ وَدَفَنَ بسفح قاسبون المشهور ﴿ فِي مَكَانَ مُواتَ بِعَيْدُ عَنِ القَبُورِ ﴿ احْتَفْرُهُ لَنَفْسُهُ قُلُّ وفاته بايام ۞ استعدادا للموت المحتوم على الآنام ۞ وكان ذلك بعد شروعي في الفصل الرابع من هذه الاوراق * قبيل وصولي الى خاتمتها الداعية للاشواق * ولقد دخلت عليه اعزيه بولده الآخير * فوحدته يضحك بوحه مستنبر * وقال لى أنااجدالله حيث اجد في قلبي الحمد والرضا أكثرمن الاسترحاع على من القضائم زرته يوم الثلاثا الحبادي عشر من ذي القعدة قبل الغروب من ذلك اليوم * فذكرت له اني رأيت منذليلتين في النوم * انسيدنا عثمان بن عفان ميت وآنا واقف اصلى عليــه فقال لي آنا من اولاد عثمان فكانه يشير اليمان هذه الرؤيا توميُّ اليه ثم أخبرت أنَّه لماصلي العشاء النَّفْتَ إلى مُرَّبِدُيْهُ فَاسْخُلْفُ وأوضى وفعل مااراد واستقصى . ثم دخلالي بيته فطعن تلك الايلة ليفوز نقسم الشهادة

* وينال الحسنى وزياده * فرحم الله تعالى روحه * ونور مرقده وضريحه * ومتعه بما كان غاية متناه * وافنى عره فى طلبه ورجاه من الفوز بلذة النظر الى وجهه الكريم * فى دار النعيم المقيم * وجعناواياه تحت ظل عرشه يوم لاظل الاظله الوريف * فى مقعد صدق ومقام منيف * انه على مايشاء قدر * وبالاجابة جدر * ولى سلى الله تعلى على سيدنا مجدالنبى المكرم * والرسول المعظم * وعلى آله وصحبه وسلم والحمدلله رب العالمين

﴿ قال سيدي المؤلف رجهالله تعالى ﴿ ﴿ وَقَلْتُ فِيهُ ۞ انْدَبُهُ وَارْتُيهُ ۞ وَاذْكُرُ بِعَضْ فَضَائِلُهُ الْحِمْهُ ﴾ (بقصدة حملتها للخاتة تمه)

فرأنساه قدامال الجالا وماء وعدة وكالا من سناه فقد تركى فعالا رين مع انتسايه احلالا قشيندي زاد منه جالا ولجدواه مارأنسا مثالا ذله مذراوه فاق خصالا مانه زاد رفعة وحلالا قداراد الآله ان شلالا كم له مبعد تقرب حالا كل قطريد صفوا اغيالا واكتسى من جاله سربالا فقضى من نواله آمالا

اى ركن من الشريعة مالا مذرزئنا باوحد العصر علما واجتهادا وطماعة وصفاء وسفاء وعفة ونوالا هوبحر العلوم شرقا وغربا وعينا وقبلة وشمالا فاذا عن مشكل كل عنه كل شهر محل عنه الشكالا مذتجلي سناه فينا ارانا كلبدر وقت الكمال هلالا وستى اهل عصره كاس قرب وحساهم منهالرحيف الزلالا هو قطب عليه دارت رحى العرف فان وهو الفريد قالا وحالا هوشيخ السلوك من نال هديا ولعثمان ذي الحساء وذي النو وله ازدان دلنا وطريق الن مارأننا كعلمه وتقاه دمت الخاق لم يكدر صفاه جاهل رام منه شيأ محالا كثرت حاسدوه فازداد هديا مذاشاعوالردي وزادواصلالا ورموه بالافك ظلما وراموا فتغاضي عن القبع والدي ايظن الحسود يطفئ نورا دأنه نشر حكمة وعلوم كعداد النجوم الساعد في كم له من خليفة زاد قربا وامتطى فىالتق مقاما تعالى كم نه مسجد اعبد سناه ولكم عال عاجرا وفقيرا ولكم شاد سنة قد تداعت وشفى بالسان داء عضالا ولكم حازخصله قد تسامت دونها النجم فيعلاء منالأ

قلمنها فلست تحصى الرمالا ولدار النعيم رامانتقالا فكأن العيون اضمت ثكا لا خالد فى الانام ليس من الا كل حين على ثراه توالى وارتضاه سبحانه وتعالى

ومنايا اذا اردت عداد الاقد الجاب الاله لما دعاه فبكته العيون دها غزيرا خالد القطب ان يزل فهداه فعليه من المهيمن رحى ماسرى في الضمير ذكر خني

عت

﴿ وقدشطر هذه المرثبة العلامة الفاصل المنلا دواد ﴾ ﴿ البغدادي الخالدي النقشبندي فقال ﴾

قد فدته الآنام روحا ومالآ (فرانناه قدازال الحالا) اظلم الكون مناساه وحالا (وما، وعدة وكالا) وحياء وقربة ووصالا (وسفاء وعفة ونوالا) مستفيض للعارفين سمجالا (وعينا وقبلة وشمالا) "اقب الفهم فالعلوم ازالا (كل شهر محل عنه الشكالا) طرق العلم صحة واعتلالا (كل بدروقت الكمال هلالا) من عصر الذكر الالهي استمالا (وحساهم منه الرحيق الزلالا) فان) خدامه سمت اندالا (مانوهو الفريد قالاوحالا) عداه مامل بوما ومالا (من سناه فقد تزكي فعالا)

(ای رکن من الشریعة مالا زلزل الارض فقده ودهاها (مذرزننا باوحد العصر علما فاق كل الآنام فضلا ونورا (واحتهاد اوطاعة وصفاء) وسمحايا كالزهر حسنا وحلما ﴿ هُو مُحْرُ العِلْوَمُ شُرْقَاوِغُنَّا ﴾ طافح للورى يغم وراء (فاذا عن مشكل كل عنه) واذا معقد المسائل الدي (مذبحلي سناه فينا اراما) واحتقرنا سواه حتى رانسا (وسقى اهل عصره كاس قرب) فعشاهم من فيضه وحياهم (هوقطبعليه دارترجي المر وهوغوث الانام فيسائر الاز (هوشيخ السلوك من نال هديا) بل ومن قدسری له بعض نور

ربن) تلقاه تابعا مفعالا (لين صم انتساله اجلالا) (نقشیندی زادمنه جالا) ماضي الدهر بلولااستقالا (ولجدواه ماراننا مثالا) (جاهل راممنه شیأ محالا) حين لم يلق للعداوة بالا (مذاشاعو االردى و زادو اضلالا) ان سالوا منه فعاد وبالا (ذلهمذرأوه فاق خصالا) لجيل الصفات منه احتمالا بقم نفخه بزيد اشتعالا (قد اراد الاله ان تلالا) (كرنه منعد تقرب حالا) زرقات الباعم تتوالا (كل قطريه صفوا اعال) فتراه فيحضرة القدسحالا (وامتطى فيالتقي مقاماتمالا بعد ماكان دائرا اهمالا (واكتسى من جاله سربالا) فعلاهم نفضله ماعالا (فقضى من نواله آمالا) (وشقى باللسان داءعضالا) فاداست بسط اللعالي النعالا

(ولعثمان ذي الحياء وذي النو فهو فرع من اصله وعلى الحا ﴿ وَمِهُ ارْدَانَ دَمَّنَا وَطُرِيقَالَ ﴾ حق الدي تبسما وتحالا واشاد الدين القويم وجع ان (مارأ ننا كعلمه وتقاه) ماسمعنا فيعصره كعلاه (دمت الخلق لميكدر صفار) خابط بحره وتذالا عالم مااشانه قط يوما (كثرت حاسدوهفازداد هديا) فهو لازال حافظا لهداه (ورموه بالافكظاما وراموا) زاده الله عنة حين شاؤا (فتغاضى عن القبيم وايدى) وحياهم من خالص الحلم عفوا (مانه زاد رفعة وحلالا) (ايظن الحسود يطفئ نورا) ومحمه كيف يطفئ نورعبد (دأ به نشر حكمة وعلوم) اصرف العمر في هداها اشتغالا باله كامل بعلم ورشد (كعداد النجوم انباعه في) اخلص الناس مذ رأوه لهذا (كم له من خليفة زاد قربا) قد ترقى من فيضه واستحقــا (کر به مسجد اعید سناه) فانارت ارحاؤه بعمار (ولكم اعال عاجزا وفقيرا) ولكم اغمر الوجود بجود (ولكم شاد سنة قد تداعت) وهو احيا مواتها استعمالا وهو بالحالكم اجار صريخا (ولكم حاز حكمة قد تسامت)

(دونها النجم في علاه منالا عشراعيزت في الوحود الرحالا (قلمنهمافلست تحصى الرمالا) القا مليا اعجالا (ولدار النعيم رام انتقالا فاسالت مثل العيون انهمالا (فكأن العبون اضعت ثكالا) مستقم وثابت لم بزالا (خالد في الأنام ليس من الا) كل هنت الرياح شمالا (كل حين على ثراه توالا) فاستفاد الوحود منه ونالا

Poly a line

al It. " The

ولكم رتبة ترقى اليها ومنايا اذا اردت عداد ال) وكراماته اذا شئت احصا ال (قداجاب الاله دعاه) واشتهى ان ىفوز بالقرب منه (فبكته العيون دمعا غزيرا) فقدته وكان عين صاهم ﴿ خالد القطب ان يزل فهداه ﴾ فهو باق بالله بعد فناء (فعليه من المهمين رحي) وغبوث الرضوان بالفضل تهمي (ماسرى في الضمير ذكر خني) اولدى ورد عامل بصلاة (وارتضاه سمانه وتمالي)

> الفوائد العجبة في اعراب الكلمات الغرسة للمرحوم الشريف السيد مجدعامدين تعمدالله برجته واسكنه فسيع حنته

الله الرسمي المرابع الرسمي المرابع الرسمي المربع ال

الحمد لله وحده * وصلى الله على من لانبي بعده * وآله الطاهر بن وصحابته احمين ﴿ وَبَعِمْ ﴾ فيقول فقير رحة ربه * واسبر وصمة ذنبه مجمد امين بن عمر عابدين قد عن لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء * وهي مما في اعرامه اومعناه اشكال اوخفاء * بعبارات تحل العقال * وتوضِّح المقال (وسميتها الفوائد العجيبه . في عراب الكلمات الغرسه (فاقول) والله المستعان : وعليه التكلان (منها) قولهم هلم جرا فهلم عمني تعال وهو مركب من هاءالتنبيه ومن لم اىضم نفسك اليناواستعمل استعمال البسيط يستوى فيه الواحدوالجمموالتذكير والتأنيث عند الحجازيين كذا فيالقاموسوسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه السغاني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولانحني عدم جريان ماقاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجال ابن هشام في كون هذا التركيب عربنا محضا وساق وحوه توقفه فيرسالة له واحاب عنذكره فيالصحاح ونحوه وذكرماللعلماء في اعرابه ومعناه ومابرد عليه ثم قال فلنذكر ماظهر لنا في توجيه هذااللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هيالقاصرة التي عمني أئتوتعال الاان فيها تجوزين (احدهما)انه ليس المراد بالا تيان هناالمجي الحسي بل الاستمرار على الشيُّ والمداومةعليه كما تقول امش علىهذا الاس وسرعلىهذا المنوال ومنه قوله تعالى (وانطلق الملاء منهم انامشواواصبروا على آلهتكم) المرادبالانطلاق ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا انتفسيرية وهي انما تأثى بعد جلة فيها معنى القول كقوله تعالى (فاوحينا اليه اناصنعالفك) والمراد بالمشى اليس المشي على الاقدام بل الاستمرار والدوام اي دومواعلى عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك ﴿ الثاني ﴾ أنه ليسالمراد الطلب حقيقة وأنما المراد آلخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كافى قوله تعالى (ولنحمل خطايا كم فليمدد له الرحن مدا ﴾ وجرا مصدر جره مجره اذاسحبه ولكن ليس المراد الجرالحسى بل المراد التعميم كالسعتمل السحب بهذا المعنى الاترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اىشاملله فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمرذلك في بقية الاعوام استمرارا اواستمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس منهذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا

كالقول واستمر ذلكاؤواستمر ماذكرته ﴿ ومنها ﴾قولهم ومنهُمُوهي في الاصل موضوعة للكان البعيد واذا وقعت في عباراتهم بقولون ومن هناك اومن هنا أي من احل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان المجازي واذا فسروها بهناففيه مجوزان ﴿ الأول ﴾ وكونهافي القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا القريب وبين قولهم اى من اجل ذلك كاوقع للعلامة الجلال المحلى في شرحه على جع الجوامع فيه منافاة لانذلك من اشارات البعيد اللهم الاأن يقال استعمل هنا في البعيد مجازا وذلك في القريب كذلك أويقال كافال بعضهم أشاراولا بهنا الى قرب المشار اليه لقرب محله ومافهم منه (وثانيا) بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكا نه بعيد) وفي شرح التسهيل للدماميني مانصه وانظر فيقول العلماء ومزئم كانكذا هل معناه معني هنالك اي التي للبعد أومني هنا التي للقربوالظاهر هوالثاني انتهي * ثم مما ينبغي التأمل في علاقة هذا المجاز وفىقر مننه وعكن انتجعل العلاقة المشابهة فان المعنى محل للفكر وحده اليه علاحظته المرة بعدالاخرى كما انالكان محل للجسم والتردداليه بأثباته المرة بعد الاخرى اوالاشارة الالفاظ فأنها محل للمني كما ان المكان محل الجسم والقرينة استحالة كون المعنى اوالالفاظ مكانا حقيقياوقال بعضهم في قول ابن لحاجب ومن ثم اختلف فىرحن قوله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبارى كانه شبه الاختلاف المذكور فىشرط تأثير الالف والنون انه انتناءفعلانة اووجودفعلى بالمكان فى ان كلا منهما منشأام اذالمكان منشاءالنباتات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف آخر وهو الاختلاف فيصرف رحن فجعل الاختلاف المذكور من أفراد المكان ادعاءتم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيق لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى (ومنها) قولهم ايضا هو مصدر آض يئيض واصل آض ايض كباع تحركت الياء وانقح ماقبلها قلبت الفا واصل يثيض يبئض بزنة يفعل نقلت حركة الياء الى الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام فيرسالة تعرض فبها للمسئلة انجاعة توهموا انمنصوب على الحال من ضمير قال وأن التقدير وقال أيضًا أي راجعًا إلى القول وهذا لايحسن تقديره الا أذا كان هذا القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك بشرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت امس ايضا قال والذي يظهرلي انه مفعول مطلق حذف عامله اوحال حذف عاملها وضاحمها اى ارجم الى الاخبار رجوعا ولااقتصر على ماقدمت اواخبر راجعا فهذا هو

الذي يستمر في جيع المواضع وعمايونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم فلإيكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلابد حينئذ من التقدير واعلم الها تستعمل في شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولاجاء زيد ومضى عرو ايضاولا اختصم زيد وعرو ايضا انتهى ملخصا (ومنها) قولهم اللهم الاان يكون كذاونحوه اقول اصله ياالله حذف حرف النداوعوض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا في اللهم الاهم الاشدوذا في الشعر كما قال ابن مالك

. والاكثر للهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض ثم الشائع استعمالها فىالدعاء ولذاقال بعض السلف اللهم مجمع الدعاءوقال بعضهم الميم فىقول اللهم فيه تسعة وتسعون اسما من اسماءاللة تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون علامة المجمع لآنك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت المبمفى هذا المؤمنع بمنزلةالواو الدالة على الجمع فى قولك ضربوا وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى لتشعروتؤذن بان هذا الاسم قداجممت فيه اسماءالله تعالى كلهاؤاذا قال الداعي اللهم فكأ ندقال بإالله الذيله الاسماءالحسني قالولاستغراقه ايضا لجميع اسماء الله تعالى الحسني وصفائه لابجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت فيه وهو حجة لماقال سيبويه في منعدوصفه انتهى ثم انهم قديأتون بهاقبل الاستثناء إذاكان الاستثناء نادراغريباكانهم لندوره استظهروا بالله فىاثبات وجودمقال بعض الفضلا وهوكثير في كلام الفصحاء كما قال المطرزي نبه على ذلك الطبي فيسورة المدثر وفيالكشف بعد كلام وامانحو قولهم اللهم الا ان يكون كذا فالفرض أن المستثنى مستعان بالله تعالى في محقيقه تنبيها على ندرته وأنه لميأت بالاستثناء الابعد التفويض لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحققصدر الشريعة فى اوائل كتابه التوضيح شرح التنقيم از الاستثناء المذكور مفرغ مناعم الظروف لان المصادر قدتقع ظروفا نحوآتيك طلوع الفجر اى وقت طلوعه واوضع ذلك العلامة بدر الدن الدما ميني في شرحه على المفنى عند الكلام على عسى عند قول المغنى ولكن يكون الاضمار في قوم ٧ في عسى اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثناء فىكلام المصنف مفرغ منالظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار فييقوم لافىءسى كلوقت الاوقت انتقدر العاملين تنازعا ووقع التفريغ فىالابجاب لاستقامة المعنى نحو قرأت الانوم كذا ثم حذف الظرف بعد الاوانيبالمصدر عنه كمافى اجيئك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظرموقعها

هنا فقد وقع فيالنهاية أنها تستعمل على ثلاثة أنحاء احدها انراد مها النداء المحض كقولك اللهم ارجنا الثاني ان مذكره المجيب تمكينا المجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زىدفتقول انت اللهملاوالثالث انيستعمل دليلاعلى الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك آنا لاازورك اللهم اذالم تدعني الاترى انوقوع الزيادة مقرونة بعدم الدعاءقليل انهي وظاهره انالمعني الاول والثاني لاياتمان هناوفي تأثي الثالث فيهذا المحلنظر انتهى كلام الدماميني لعل وجه النظرانقول ابنالاثير فى النهاية الاترى الخ نفيد أنه لابد ان يكون مابعدها نادرا في نفسه وقد قال لايلزم ذلك بقر سةقوله يستعل دليلاعلي الندرة النخفافادانهاتدل على ان مابعدها نادر بالنظر لى ماقبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتأمل (ثم اعلم) ان قوله ووقع التفريغ فيالابجاب فيه نظرلان قول المغنى وكونالاضارفي يكون لافي عسى الخ معناه لايكون الاضارفي عسى فيوقت من الاوقات الافي كذافالوقت المقدر نكرة في ساق النفي فالاستثناء بمدهااستثناء من المنفى كافى قولك لايأ تينازيد الايومكذا نعم قديمبرون بنحو قولكهذاضعيف الااذا حل علىكذا فهواستثناء مفرغ فيالاثبات صورة ولكيثه فيالمعني نفى لانمعني ضعمن اندلايعتمد علىهمثلا وقال فيالمغني آخر الكتاب فياول الباب الثامن مانصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ فيالابجاب نحو ﴿ وَانْكَانْتُ لكبيرةالاعلى الخاشمين ويأبى اللهالاان يتمنوره ﴾ لماكان المعنى وانهالاتسهل الاعلى الخاشعين ولايريد الله الاان يتم نوره انتهى (ومنها) قولهم لايد منكذا اى لامفارقة وقدنفسر نوجبوذلك لان اصله فيالاثبات بدالام فرقوتبددتفرق وجاءت الخيل مدادا اي متفرقةفاذا نني التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم بينهما دائما فصار احدهما وأحباللآخرون ومنثم فسروه بوجب وبد اسهمبنى على الفتح معرلاالنافيةلانه اسمها والخبر محذوف اي لنا اونحوه وقديصرحه وذكر الفنرى فيحواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق المنني اعني بدعلي قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراءله مجرى المضاف والبصريون اوجبوافىمثله تنون الاسم وجعلوا متعلىق الظرف فها بني الاسم فيه على الفُّمْع كافيا نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اي لابداً ابت لها وقوله من كذا خبر مشدأ محذوف أي البد المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية البنية لامحل لها من الاعراب لانها جلة مسأنفة لفظا وبجوز أن يكون من كذا متعلقا يمادل علمها لابداى لابد منكذا وقداشار الشريف في اواخر سان المفتاح الي ان الظرف في مثله خبر للاحيث قال في قوله لاتلقى لاشارته أن لاشارته ليس معمولا للتلقى

والإلوجب نضبه علىالتشبيه بالمضاف بلهو خبر لافتأملوقس علىماذكرنظائر هذا الله كيب أنتهي (اقول) هذاظاهر فيما أذا قبل لابدمن كذا اما اذاقيل لابد لكذا من كذا فالحبر هوالظرف الاول الا ان بقال من تعدد الاخبار تأمل ثم قوله ويحوز ان يكون متعلقا عادل عليه لابداى لابدمن كذا فيه نظر اذلافرق بينهذا المقدر والمذكور فلاحاجة الى تقدير هذا ووقع فى بعض العبارات لابدوان يكون واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال الفنرى ان الواو مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اى لزيادة لصوق لابالخبرانتهى وفيه محثفانالكون المنسبك منان والفعل لايصلح ان يكون خبرا هنافان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجاريكون لغوا متعلقا بقوله بد والحبر محذوف كمامي على انصَّاحبُ المغنى لا يُثبت وأواللصوق كماذكره بعض الفضَّلاء ورجم انالواو هنازائدة وهي التي دخولها فيالكلام كخروجها ورأيت في بعض الهوامشانه روى عن ابى سعيد السيرافي في كتاب سيبويه انه قال تجيء الواو عمني من فان ثبت ذلك يكون جل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع (ومنها) قولهم هوكذا لغة اواصطلاحا قال ابن الحاجب آنه منصوب علىالمفعولية المطلقة وآنه من المصدر المؤكد لغيره صرح بد في اماليه وفيه نظرمن وجهين الأول أن اللغــة ليست اسما للحدث والثاني انها لوكانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انماكانت تأتى بعدالجلة فاله لابجوز ان يتقدم ولابتوسط فلابقال حقازيد ابني ولا زيد حقا ابني وانكان الزجاج بجيز ذلك (فان قلت) هل بجوز انيكون مفعولا لاجله اومنصوباعلى نزع الخافض اوتمينزا ﴿ قَلْتُ ﴾ لا بجوز الاول لان المنصوص على النعليل لايكمون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان استقاط الخافض سهاعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع فيكلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ النكبرولوكانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كانمعوجودالخافض كابقي التعريف في قوله (تمرون الديار ولم تعوجوا) واصله تمرون على الديار وبالديارولا الثالث لان القينز اما تفسير للفرد كرطل زيتا اوقفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيأ منهما اما انه ليس تفسيرا لمفرد فلا نه لم يتقدم منهم وضعافيمنز واماانه ليس تفسير اللنسبة فلانه لم ينقدم نسبة (فان قلت) عكن أنه من تمينز النسبة بان نقدر مضاف اى تفسيرها لفة فيكون من باب اعجدني طيبه ابا ﴿ قُلْتُ ﴾ تمينز النسمة الواقعة بين المتضافين لاتكون الافاعلا في المعنى ثم قدتكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عنالمضاف

محواعجبني طيار يدابا اذاكان المرادالثناء على الى زيدو قدلا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من تحولله دره فارساوو محه رجلا فانالدر عمني الخبر ووع عمني الهلاك ونستهما الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انماهو تعلق الفعل بالمفعول لابالفاعل (فانقلت) ماوحه نصمه (قلت) الظاهر ان يكون حالاعلى تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها موضوع اهل اللغة ثم حذف المتضافان على حد حذفيهما في قوله تعالى ﴿ فقبضت قيضة من اثر الرسول) اي اثرحافر فرس الرسول ولما أنيب الثالث عاهو الحال بالحقيقة النزم تنكبره لنباشه عن لازم التنكير ولك أن تقول الاصل موضوع اللغة تنقدىر مضاف واحد ونسبة الوضع الى اللغةمجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض المحققين وهوخلاصة ماذكره ان هشام فيرسالته الموضوعة في هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بها (ومنها) قولهم هو آكثر من ان محصى ونحو قولهم زيداعقل منان يكذب وهو من مشكل التراكب فان ظاهره تفضيل الشيء في الاكثرية على الاحصاء وتفضيل زيد فيالعقل على الكذب وهذا لامعنى له ونظائره كثيرة مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد جله بعضهم على أن أن المصدرية بمعنى الذي ورده في المغنى في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بأنه لا يعرف قائل به ووحهه لتوحيهين نظر في كل منهماالدماميني في شرحه عليه ونقل عن الرضي وجها استحسنه فقال قال الرضىواما نحوقولهم آنا أكبرمن اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فلبس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل نفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك ىنت منه تعلقت بافعل النفضيل عمني مجاوز وبان بلا تفضيل فعني انت اعن على من ان اضربك اى بان من اناضربك من فرط عن تك على وانما حاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل قريب من هذا المعنى الاترى انك اذاقلت زيد افضل من عرو فعناه محاوز في الفضل عن مرتبته فن فها تحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولامزيد عليه في الحسن (ومنها) قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم عمني الاستواء بوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى (الى كلمة سواء بيننا وبينكم) وهوهنا خبر والفعل بعدهاعني كانكذا الخ في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح مثله الرمخشري في قوله تعالى

(سواء عليهم ءانذرتهم أملم تنذرهم) والتقدير كونه كذا وكونه كذا سيان * وسواء لا يْنَى ولايجمع على الصحيحُثُم الجُلةُ الله استثناف اوحال بلاو او اعتراض بتي هنا شبهة وهيان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لابين احده فالصواب الواو بدل ام اولفظ ام يمعني الواووكون ام يمعني الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب بما ملخصهان سواء فى مثله خبرميتدأ محذوف اي الامران سواء ثم ألجلة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدران لم تذكر الهمزةبعد سواء صريحاكما فيمثالنا اوالهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط عمني انواو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فها لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واولا حد الشيئين اوالا شيأ والتقدير ان كان كذا اوكذا فالامر ان سـواء والشبهة انمـا ترد اذا جعـل سـواء خبرا مقدما ومابعده مبتداكذا فيحواشي المطول لحسن جلبي الفنزي وما عزاهالي الرضى ذكره الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف للسيد الشريف وحكى بعض المحققين عنابي على انالفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان مابعد كلتي الاستفهام فيمثل قولك قت ام قعدت متساويان في علم المستقيم فاذا قيل سواء على اقت ام قعدت فقد اقيمتًا مع مابعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما اقبم لفظ النداءمقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ماحققهالرضي وما استدل به عليه ومنه قوله وبرشدك الى انسواء ساد مسد جواب الشرط لاخبر مقدم انمعنى سوا، على الله أم قمدت ولاأبالي القت ام قمدت واحد في الحقيقة ولاابالي ايس خبرا للمبتدأ بلالممني انقتام قعدت فلاابالي بهما انتهى وقديأتون باوبدل اموفي شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لايعطف باوبعد همزة التسوية للتنافى بينهما لاناوتقضي احد الشيئين اوالاشياء والدسوية تقتضي شيئين لااحدهما فان لمتوجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافى فىشرح الكتاب نحو سواء على قت اوقعدت ومنــه قول الفقهاء سواء كان كذا اوكذا وقرأة ابن محيصن اولم تنذرهم واما تخطئةالمصنف لهم فىذلك فقد ناقشه فيهاالدماميني انتهى وذلك حيث قال فيشرحه على المغنى اعلم أن السيرافي قال فيشرح الكتباب ماهذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على اتمتام قعدت واذاكان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الآخر باوكقولك سواء على قمت أوقعدت انتهى

كلامه وهونص صريح يقتضى بمحة قول الفقها، وغيرهم سواء كان كذا اوكذا الى ان قال و عنى ان ابا على الفارسى قال لا يجوز او بعد سواء فلايقال سواء على قت اوقدت قال لا نه يكون المعنى سواء على احدهم اولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف فى تخطيئة الفقها، وغيرهم فى هذا التركيب و قدر دالرضى كلام الفارسى بما هومذكور فى شرحه الحجاجية فراجعه ان شئت انتهى (ومنها) قولهم فى معرض الجواب و نحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها قامما لشبهة واقوى مماقبلها ويسمون علاوة و ترقيا على ما تشعر به على ولكن يقال على من حروف الجر فامعناها هنا وما متعلقها ويظهر المراد مما ذكره فى المعنى على ان تكون للاستدارك والاضراب كقولك حيث قال التاسع اى من معانى على ان تكون للاستدارك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يبأس من رجة الله وقوله

فوالله لاانسى قتيلا رزئته * بجانِبقوسىمابقيتعلىالارض

على انها تعفو الكلوم وانما 🐞 توكّل بالادنى وانجل ما يمضى

اى على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد

وقوله

بكل تداوينا فلم يشف مابنا ﴿ على ان قرب الدارخير من البعد من البعد

على انقرب الدارايس بنافع الله الذاكان من تمواه ليس بذى و د ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف مابنا فقال على ان فيه شفاء ماثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتبلق على مذه عما قبلها كتماق حاشا عما قبلها عندمن قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج اوهمى خبر لمبتدأ محذوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ان الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم حى عاهو التحقيق فيها انتهى كلام المغنى

ومنها قولهم كلفرد فردكقول المطول معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال قال المحقق الفترى الاقرب انه من التأكيد اللفطى وقد يجمل من قبيل وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال اوالمرادكل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفضيل والانفراد دون الاقتران وقديترك لفظ كل في مثله مع ان العموم من ادكان بقال معرفة فرد فرد والظاهر ان

العموم مستفاد من قرينة المقام فانالنكرة فىالأثبات قدتم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة

ومنها قولهم ولاسيماكذا قال المحققالفترى لالنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى اوسيو والواقع بعدها اذاكان معرفا اما مجرورا على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ﴿ أَيَّمَا الاجلين قضيت ﴾ اوبدل منماوهي نكرة غير موصوفة اي لامثل شيء علم البيان ﴿ وَامَا مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلةان جعلت ماموصولة اوصفة انجعلت موصوفةوالجر اولى منهذاوفي كانضميرمااسمهاوخبرهامحذوفاي كاثناالشخس الذي هو الوجه لقلة حذف صدر الجلة الواقعة صلة اوصفة صرح به الرضي على انه يقدم فىاطراده لزوم الحلاق ماعلى ذات من يُمقل وهم يأبونه وعلى الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف وامامنصوب على تقدير اعني اوعلى انه تمييز انكان نكرة لان مايتقدير التنوينوهو كافة عنالاضافةوالفحة بنائية مثلها فىلارجل وقيل على الاستثناء فىالوجهين فعدم تجويز النصب اذاكان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لامحذوف عندغير الاخفش اي لامثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقائقه احق بالتقديم من التحلي بحقائق غيره وعنده ماخبر لاويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبرلامعرفة وجوابه آنه يقدر مانكرة موصوفة واما الجواب باحتمال انيكون قدرجع الى قول سيبويه في لارجل قائم من ان ارتفاع الخبر عا كان مرتفعاً به لابلا النافية فلا يفيد فيا نحن فيه كمالابخني وقد بحذف منه كلة لاتخفيفا مع انها مهادة ولهذا لابتفاوت المعنى كما في قوله تعالى ﴿ تَفْتُؤُنُّذَكُمْ ﴾ اي لاتفتؤلكن ذكر البلباني فيشرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بالالانظير له في كلام العرب وقد تخفف الياء مع وجود لاوحذفها وقد يقال لاسواء مقام لاسما* والواوالتي تدخل عليهافى بعض المواضع كمافى قوله ۞ ولاسما يومابدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كمات الاستثناء لكون مابعدها مخرجا عما قبلها منحيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس فيهـا حقيقته صرح به الرضي ﴿ وقد تحذف مابعد لاسمِـا وتنقل من معناها الاصلى الىمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شحباع ولاسما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدراي واخصه بزيادةالشجاعة خصوصا راكبا وكذا فيزيد شجاع ولاسيماوهوراكب

والواو التي بعده للحالوقيل عاطفةعلى مقدر كانه قيل ولاسما هولابسالسلاح وهوراک وعدم مجی الواو قبله حکثیر الا انالجی اکثر انتهی ومنها قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة بوصف ما الاخيران فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من اسماء الافعال عمني أثنه وكثيرا مايصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه حزاء شرط محذوف اىاذا وصفت بهاالأخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها انتهى قال بعض المحشين وقال ابن هشام فىحواشى التسهيل لميسمع منهم الامقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندي وقال الدماميني نقلا عن ان السيد في نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفت به فحملها عاطفة قال وهو خبر من قول التفتازاني وانهشام بقي أنه برد على كلام المطول أن الفاء في حواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعانى فقيه منافاة وبجاب بان الشرط المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفاء المذكور للتزيين وليس فيالمعنى داع الا اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء النزبين اللفظ ففمه تقوية لحانب المعني لرعاية حانب اللفظهذا والاظهر انقوله وكانه توحيه ثان ثم انه قدراداة الشرط المحذوفة اذا وكذا وقع لغيره والحق اند لا من ادوات الشرط الا أن وأورد عليه أن كمال ياشا بعدان نقل عن المغنى انها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكنفي انالمناسب للمقام حعلها عمني حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي عمني يكني قال فجعلها هنا اسم فعل وانها عمني انته غلط مرتين (ومنها) قولهم كائنا ماكان قال بعض المحققين جعل الفارسي مافي ضربته كائناماكان مصدرية وكان صلتها وهما في محل رفع بكائن وكلاهما على التمام اى كائنا كونه وقيل كائن من الناقصة وكان ناقصة ايضا وماموصولة استعملت لمن يعقل كافي لاسما زيدوفي كائن ضمير هواسمها وما خبرها وفي كان ضمير مااسمها وخبرها محذوف اي كائنا الشخص الذي هو اياه وبحوز كونمانكرة موصوفة بكانوهي تامة والتقدير لاضربنه كائنا شأ وحد والمعنى لاضربنه كائنا بصفة الوجود من غير نظر اليحال دون حال مفر داكان اوم كماكلا اوحزأ ولعل هذا اولي من الذي قبله انتهي (اقول) وتخطرلي وحه آخروهوان ماصلةللتوكيد وكائنا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وحد ای ای شخص وحدصغیرا او کبیرا حلیلا اوحقیرا ﴿ ووجه آخر وهوان تكون مااسما نكرةصفة لكائنا اوبدلا منه فاذا قلت لاضربنرحلا كائنا ماكان فالمعنى لاضربن رجلا موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم

كالاولى اي اي شخص وقد خرجواعلى هذن الوجهين قوله تمالي (مثالما بعوضة) ووقع في عبارة المطول كائنًا من كان أنا اوغيرى فقال الفاضل الفنزى كائنا حال ومن موصوفة فيمحل نصب خبرالكائنا والعائد محذوف اي كانه واعترض بإمتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما وأحب بأنههمنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم محج الى ماذكره وانا خبر مبتدأ محذوف اىهوانا اوغيرى اوبدل من من كان على انيكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور فيماأنا كانت انتهى (ومنها) قولهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن حلى الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير أن يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم أوله بزيادة لالف في آخره كافعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذياو ذياك و المعنى بعد اللحظة الصغيرة والكميرة التي من فظاعة شانهاكت وكيت حذفت الصلة أيهاما لقصورالعبارة عن الاحاطة نوصف الامرالذي كـني بهما عنه وفي ذلك من تفخَّم امره مالاً نخفي أنتهى واصله أن العرب تقول ذلك فيالامر الصعب الذي لابراد فعله والتزموا عدم ذكر صلةالهما لالفظا ولاتقديرا لمام فلمغز وبقال اي موصول وليس له عامَّد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشانخنا

(ومنها) قولهم اولا وبالذات قال الفنرى في حواشى المطول اولا منصوب على الطرفية بمعنى قبل وهوح منصرف لاوصفية لهولذا دخله التنوين مع أنه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ماقال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجمله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثانى قبل هذا العام والباء في الذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اى في ذات المعنى بلا واسطة (ومنها) قولهم وهذا الشي الامحالة كذا وهي مصدر ميمي بعنى التحول من حال إلى كذا بمعنى تحول اليه وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود والجلة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم (ومنها) قولهم لا افعله وفي القاموس لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعنى القطع وفي القاموس لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعنى القطع وفي القاموس لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعنى القطع وفي الالسنة ان همزتها البتة وبنة لكل امر لارجعة فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها

همزة قطع وبه صرح الامام الكرماني فيشوح المخاري ورده الحافظ ابن حجر في شرحه فتم الباري بما حاصلهانه لم براحد من اهل اللغة صرح بذلك و نازعه البدر العيني فيشرحه ايضا بانءدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لابنافي وحوده قلت القياس نقتضي ماقاله الحافظ فانه من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل ومنازعة العيني لاتثبت المدعى نعم قد يقال من حسن الظن بالامام الكرماني انه لايقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره فلوكوقوفه على ماثبت فيذلك لما قاله وصرح بعض الفضلاء بإن المشهور كونها همزة قطع وانه مماخالف القياس وهويؤيد مافاله الكرماني والله تعالى اعلم محقيقة الحال ثم رأيت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني على المغنى عند قوله في باب العمزة ولوكان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاالبتة مانصههي عمني القول المقطوع يه قال الرضيوكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لاتعدد فيها فالتقدير هنا اجزم عذا الامر وهو أنه لوكان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدَّما قطعةواحدة والعني انه ليس فيه تردد محيث اجزم به ثم يبدولي ثم احزم به مرة اخرى ليكون قطعتين او آكثر بل هوقطعة واحدة لاشئ فيهاللنظر فالبتة يمعنى القطعة ونصبها نصبالمصادرانتهي وفي هذا اشارةظاهرة الى أن الهمزة همزة وصل بل كلام الرضي كالصريح في ذلك اللهم الاان يكون ذلك بذاء على ماهو القياس فلا ينافي ماقدمناه من ان قطع همزتها مما خالف القياس ثم رأيت التصريح بذلك في تصريج الشيخ خالد ا زهري في بحث المعرفةحيث قالأ البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها انتهی بحروفه فلیتامل (ومنها) قولهم فضلا کقولك فلان لایملك درهما فضلا عنَّ دينار ومعناه أنه لاعلك درهما ولادينار أوان عدم ملكه للدينار اولى من عــدم ملكه للدرهم وكانه قال لاعلك درهما فكيف علك دنـــارا وانتصابه على وجهين محكمين عن الفارسي احدهما انيكون مصدرا نفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثانى ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهماوانما ساغ مجيئ الحال منه مع كونه نكرة للسوغ وهورقوعالنكرة في سياق النفي والنفي مخرج النكرة من حبز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال اوضعف ساغ مجيئهامن النكرة فالارل كقوله تعالى (اوكالذي مرعلي قرية وهي خاوية على عروشها) فان الجملة المقرونة بااواو لاتكون صفة خلافا للزمخشري والثاني كقواهم مررت بمماء

قعدة رجل فان الوصف بالمصدرخارجعن القياس وانمالم بجز الفارسي في فضلا كونه صفة الدرهم لانه رآه منصوبا ابدا سواءكان ماقبله منصوبا ام مرفوعا اومخفوضا وزعم ابوحيان انذلك لانه لابوصف بالمصدر الااذا اربدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدثمن صاحبهوليس ذلك بمراد هنا واما القول بأنه يوصف بالمصدرعلي تأويله بالمشتق اوعلى تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا منتهي القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقدخرج على انه من باب قوله على لاحب لايهتدى عناره ولم يذكر ابوحيان سوى ذلك وقال قديسلطون النفي علىالمحكوم عليه بانتفاء صفته فيقواون ماقام رجل عاقل فيةوم فانه لا بريد اثبات منار للطريق وينفى الاهتداء عنه أنما يريدنني المنار فتنتني الهداية وعلي هذا خرج فماتنفعهم شفاعة الشافعين اى لاشافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور أي لاعلك درهما فيفضل عن دينار لهواذا انتني ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للديناراولي وفيه ان فضلامقيد للدرهم اومعمول للمقيد على الاعرابين السابقين فلوقدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المرد وهوانه يملك الدرهمولكنه لاعلك الدينارولماامتنع هذا تعين الحل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيدوهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا علك الاقل لا علك الاكثرفان المرادبالدرهم مايساويه من النقود لا الدرهم المرفى *والذي ظهرلي في توحيه هذا الكلام ان قال أنه في الأصل جلتان مستقلتان ولكن الجلة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوحيه ذلك انيكون هذا الكلام في اللفظ اوفي القدير جوابا لمستخبر قال لاعلك فلان دينارا اوردا على مخبر قال فلان علك دينارا فقيل في الجواب فلان لا علك درهما ثم استؤنف كلام آخر ولك في تقديره وجهان احدهما ان بقدر اخبرك مذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت علكه له ثم حذفت جلة اخبرك بهذا وبني معمولها وهو فضلاكما قالوا حينئذ الان بنقدس كان ذلك ح واسمع الان فحذفوا الجلتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت عن الاول على الديناركما قالوا مارأيت رجلا احسن في عينـــه الكحل من زيد والاصل منــه في عين زيد ثم حذف مجرورمن وهو الضمير وجار المين وهو في ودخلت من على المين * والثانى ان يقدر فضل انتفاءالدرهم عن فلان فضلا عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك انكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة عندالناس والفقير أعاينني عنه

في العادة ملك الاشياء الحقيرة لاملك الأموال الكثيره فوقوع نني ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عنوقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه يقال فضل عنه وعليه عمني زاد وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدروهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكر ولعل من لم يقوانسه بعجويزات العرب في كلامها يقدح فيا ذكرت بكثرة الحذف وهو كاقيل (اذا لمتكن الاالاسنة مركبا * فلارأى للمعتاج الاركوبها)وقد بينت في التوجيه ان مثلهذا الحذني والتجوزواقع في كلامهم هذا خلاصة ماذكره ابن هشام الانصاري فىرسالته وقدقرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشي الكشاف علىغير مامرفقال هومصدر شوسط بينادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته اىعده محالاع فافيقع بعد نفي الماصور ع كقولك فلان لايعطى الدرهم فضلا عن الدينار تريدان اعطاءالدرهم منني ومستبعد فكيف بتصور منه اعطاء الدينار واماضمني كقوله وتقاصرالهمم الخ يريد ان هممهم تقاصرت عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وضار منفيا مستبعداً عنهم فكيف ترقى الىماذكر وهومصدر قولك فضل عن المالكذا اذاذهب اكثره وبتي اقله ولمااشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توحمهان * فنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اى ذهب اعطاء الدينار بالمرة ويتي عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نني الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب هونفس الاعلى المذكور بعده * وعلى هذا التوجيه يفوت شيأ نمن اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الداهب اذليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذلامعني لكون انتني الدنى اقل منجنس الاعلى ﴿ فَانْ قَلْتُ ﴾ يرد عليه انالمفهوم من فضلاح انمابعده ذاهب منتف تمامه واما انه ادخل في الانثفاء واقوى فيه نما نني قبله كماهوالمقصود فلا ﴿ قلت ﴾ قديفهم ذاكمن كونه اعلى وادنى لان الاعلى اولى بالانتفاء من الدنى ومنهم من نظر الى القلة والكثرة فقال التقدير في المثال فضل عدم اعطاء الدرهم عنعدم اعطاء الدينار اي العدم الاول قليل بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثرقوة وارسخمن الاول * وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويلزم ان لايكون كلة عن صلة له بحسب معناه المراد بل محسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيابعد فضلا * وههنا توحيه ثالثمبني علىاعتبار ورود

النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار اى فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على مدى ذهب اعطاء الدينار وبق من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم أورد النفي على البقية وأذا أثتني بقية الشيء كانماعداها اقدم منها في الانتفاء وترجع حاصل المعنى الي ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفاء اعطاء الدرهم انتهى مخصا شمذكر بعدمام مانصه قال رجه الله تمالي لزم حذن ناصب فضلا لجريه محرى تتمة الاول عنزلة لاسما ولامحل لذلك المحذوف من الاعراب البتة ورد به على من زعم أنه حال ولا يلتبس عليك انفاعل ذلك المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين أنتهى وعدم صحة كونه حالاعلى المعنى الذي قرره ظاهر وكذاعدمكون الجلة صفة بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره ابن هشام كالانخفي على ذوى الافهام ﴿ وَمَنْهَا ﴾ قولهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه كقوله تعالى (وجزاء سيئة عثلها) اوالخلاف اسم مصدر خالف اي وهذا ملتبس بخالفة كذا (ومنها) قولهم وليس هذا كما زعه فلانصوابا ونظائره ومثله قول المطول وليس كاتوهمه كثير من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اى ليس مبنيا بناء مثل ماتوهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال كونه مماثلالماتوهمه كثير على ماقاله صاحب المغنى في قوله تعالى (كابدأنا اول خلق نعيده) والقول بانه خبرليس ومبنيا بدل منه اوخبر بعد خبر تكلف (ومنها) قولهم قالواعن آخرهم ومثله قول الكشاف وقدعجزوا عن آخرهم قال السيدالشريف قدس سره عن آخرهم صفة مصدر محذوف اي عجزا صادرا عن آخرهموهو عبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر عن الآخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل عجزا متجاوزا عن آخرهم فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم فهو ابلغ منان بقال عجزوا كلهم ورد بان التجاوز بمعنى النمدى والمجلوزة يتعدى بنفسه والذى يتعدى بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن آخرهم الى اولهموردبأن مقابل الى هومن لاعن انتهى ﴿ ومنها ﴾ قولهمو ناهيك بكذا كقول الكشاف وناهيك تسوية سيبويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره ای حسبك وكافیك بتسویته وهو اسم فاعل من النهی كانه پنهاك عن تطلب دليل سواه نقال زيد ناهيك من رجل اي هو بنهاا؛ عن غيره بجـده وغنائه ودلالة قاطعة نصب على التمييز من اهيك انتهى وعليه فالبـاء مزيدة في الفاعل ﴿ ومنها ﴾ قوله بجوز كذا خلافا لفلان وحمه الجال ان هشام

في بعض مصنفاته فقال قديقال مجوز فيه وجهان احدهما انيكمون مصدراكما ان قولك مجوز كذا اتفاقا اواجاعا لتقدير الفقوا على ذلك اتفاقا واجموا عليه اجاعا ويشكل على هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا اوخالفوا اوخالفت فان كان اختلفوا اشكل علمه امران احدهما ان مصدر اختلف أنما هو الاختلاف لاالخلاف والثانى ان ذلك يابي ان قول بعده لفلانوان كان خالفوا اوخالفت اشكل عليه أنخالف لانتعدى باللام بل بنفسه وقد نختار هذا القسم ومجاب عن هذا الاعتراض بان قال قدر اللام مثلها في سقياله اى متعلقة بحدوف تقديره اعنى لهاوارادني له الاترى انه لايتعلق بسقيا لان ستى يتعدى بنفسه والوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير أقول ذلك خلافا لفلان اومخالفا لهوحذف القولكثير جداحتي قال أبوعلي هو من باب حدث البحر ولاحرج ودل على هذا العامل أن كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقدرقبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكرها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك أنهم قالوا انالظروف منزلة منالاشياء منزلة انفسها اوقوعها فيها وانها لاتنفك عنها والله تعالى اعلم (ومنها) قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماميني فياولشرحهالكبير على المغنىءند قوله وقدكنت فيعام تسعة واربعين وسبعمائة مانصه كثيرا مابقع هذا التركيب وهومشكل وذلك انالمراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذليست فيه الاعمني اللام ضرورة انالمضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولاظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه حزأ منها كافى بدريد وهذا لايؤدى المعنى المقصود اذيصدق بعام مامنها سواءكان الاخير اوغيره وهوخلاف الغرض و مكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الآخير وذلك لان فأبَّدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعين زمانها ولوكان المراد مايعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدامنار بعين بحيث يصدق على اىعام فرض لميكلي التحصيص الاربعين مثـ لا معنى محصل به كمال التمييز للقصود ولكن قرنـــة ارادة الضبط بتعين الوقت تفتضي ان يكون هذا العام هومكمل مدةالاربعين او يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير فيعام آخر اربعين والاضافة بيانية اي في عام هو اخر اربعين فتأمله انتهي ﴿ اقول ﴾ يظهرلي انه لاحاجة الي تقدير المضاف بعد جعل الاضافة سانية فإن الاربعين كما يطلق على مجوعها يطلق على الآخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل آنك تقول هذا واحد هذا اثنان

هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنين على إلثانى والثلاثة على الثالث كاتطلق على بجوع الاثنين وبجوع الثلاثة فتأمل وهذا ماوجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوئد الحسان اسكنه الله فسيع الجنان وكان رجه الله تعالى سودها ولم تصحا وابق كثيرا من البياض فى الاوراق وبين الاسطر فنقلت ما وجدته والحمد لله وحده وصلى الله على من لانبي بعده وعلى آله الطاهرين وصحابته اجمين

1,1

بغية الناسك في ادعية المناسك لخاتمة المحققين السيد مجدامين الشهير بابن عابدين رجه الله و نفعها بعلومه آمين

الله الرسم المستعمل ا

الحمدللة رب العالمين وصلى الله على سيدنا مجدوعلى الهوصيبه اجعين * وبعدفيقول مجدامين ابنعر عابدين هذه نبذة يسيرة فوائدها عزيزة اقتصرت فيهاعلى ادعية المناسك سميتها بغية الناسك في ادعية المناسك سالنيها فخر الاعيان المعتبر بنو معتمد الملوك والسلاطين وكهفاللائذين ومحب الفقراء والمساكين الحاج محمدعنبر آغا حين انع الله عليه ننعمه الوافرة وامده عوائد احساناته الزاخرة ورقى منصبه المنيف وجعله خادم الحرم النبوى الشريف وقصدتكميل المرام بزيارة البيت الحرام بلغه الله مقاصده وكبت عدوه وحاسده وحمل حجه مبرورا وسعمه مشكورا والد نعمه علمه واوصل احسانه ولطفه اليه محرمة من تشرف نخدمة قبره المعظم صلىالله تعالى عليهوسلم وقدجمت ماذكرته من فتح القدىر ومناسك العمادى واللبابوالله الهادي الى طريق الصواب (فنقول) اذا أراد الحاج الاحرام بقول بعدصلاة ركمتين اللهم انى ار بدالحج فيسره لى و تقبله منى لبيك اللهم لبيك لبيك لاشر بك لك لمكان الحمد والنعمة لكوالملك لاشرىك الهم صل على سيدنا محد اللهم انى اسئلك رضاك والجنة واعوذبك منغضبك والنار اللهم احرملك شمرى وبشرى ودمى من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم التغي بذلك وجهك الكريم واذا اراددخول المسجد الحرام يستحبان يدخل من باب السلام مقدمار جلماليميي و فقول اعوذ بالله العظيم وتوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسيم الله والصلاة والسلام على رسولالله اللهم أغفر جيع ذنوبي وأفتحلي أبواب رحتك اللهم هذاحرمك وامنك الذي من دخله كان آمنا فاسئلك بأنك انت الله لااله الاانت الرجن الرحيم انتصلي على مجمد صلى الله عليه وسلم وان محرم لحمي ودمي على النار اللهم آمني من عذالك يوم تبعث عبادك واذا عان البيت يقول اللهم ارزقني النظرالي وجهك الكربم كارزقني النظر الى يبتك العظماللهم زديتك هذاتشرىفا وتعظما ومهابة وتكرعا وزدمن شرفه وعظمه وحجه واعتمده تشرففا وتعظما ومهابة وتكرعا اللهم انت السلام ومنك السلام واليك ىرجع السلام حينا ربنابالسلام الله اكبر لااله الاالله واذا وصل الى الحجر الاسود ترفع بديه جاعــلا باطن كفيه الى الحجر لاالى الساء وتقول بسمالله والله اكبر اللهم أعاناتك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعالسنة نببك مجد صلى الله عليه وسلم لاالهالاالله وحدهصدق وعده ونصرعبده واعزجنده وهزم الاحزاب وحده لاشئ قبلهولاشئ بعده

لااله الااللهوحد، لاشريكاله له الملك ولهالحمد يحبي ويميت وهوعلى كل شئ قدير آمنت بالله العظيم وكفرت بالحبت والطاغوت

والذاطاف بالبيت يقول فى طوافه سبحانالله والحمدلله ولااله الاالله واللهاكبر ولاحول ولاقوة الابالله

واذا وصل الى مسامتة باب الكعبة وجاوز مقام ابراهيم عليه السلام يقول اللهم انهذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن امنكوهذا مقام العـــ ثذبك من النار

واذا الى الركن العراقي يقول اللهم الى اعوذبك من الشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والولد واذاسامت ميزاب الرحة يقول اللهم الى اسئلك إعانا لايزول ويقينا لاينفذ ومهافقة نبيك مجد صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم اظلني تحتظل عرشك يوم لاظل الاظلك اللهم اسقني بكأس نبيك مجد صلى الله تعالى عليه وسلم شربة هنيئة مريئة لااظمأ بعدها ابدا وأذا الى الركن الشامي يقول اللهم اجعله جامبروراوسعيا مشكورا وذنبا مغفورا وتجاوز عاتم الك وتجارة لن تبور برحك ياعن يزياغفور رب اغفر وارحم وتجاوز عاتم الك

واذا اتى الركن اليمانى يقول اللهم انى اعوذبك من الكفر والفقر ومن عــذاب القبر واسئلك العفو والعا فية فىالدىن والدنيا والآخرة

ويقول بين الركن اليمانى والحجر ربناآتنا فىالدنيا حسنة وفىالآخرة حسنة

واذا الى الملتزم وهوبين الحجرالاسودوالباب يضع صدره وبطنه عليه و خده الايمن ويضع يديد فوق رأسه على الحائط الشريف ويقول يارب البيت العنيق اعتقنى واعتق رقبتى من النار واعدنى من كل سوء وقنعنى بمارزقتنى وباركلى فيما آيتنى الهى عبدك بغناءك برجو عفوك ومغفرتك

واذاصلى ركعتى الطواف يقدول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات واغفر ذنوبى ومتعنى بمارزقتنى وبارك لى فياعطيتنى واذا شرب من ما، زمزم يقول اللهمانى اسئلك رزقا واسعا وعلمانافعا وشفاءً منكل داء

واذا ارادالسعى يعود الى الحجر الاسود فتستلمه ويدعو عنده وعند المتزم بدعاء سيدنا آدم عليهالسلام وهو اللهم انك تعلم سرىوعلا نبتى فاقبل معذرتى وتعلم مافى نفسى فاغفرلى دنوبى وتعلم حاجتى فاعطنى سؤلى اللهم انى اسئلك اعانا ماشر

قلبى ويقينا صادقا حتى اعلم انه لن يصيبنى الاماكتبت لى والرضا بماقسمت لى واذا اراد الحروج من المسجد الى الصفالاسبى يقدم فى خروجه رجله اليسرى ويقول اعوذبالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحن الرحيم اللهم صل على رسولك محد وعلى آل محد وسلم اللهم اغفرلى ذنوبى وافتح لى ابواب رجتك وادخلنى فيها واعذنى من الشيطان الرجيم

واذاصعد على الصفا استقبل الصفا وهلل وكبر واثنى على الله تعالى وصلى على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ولبى رافعا بطون كفيه نحو السماء فيقول الله اكبر الله الالله وحده لاشريك له الله الحدلله على ماهدانا والحدلله على مااولا الاالله الاالله وحده لاشريك له الحديمي ويمت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لااله الاالله وحده صدق وعده واعز جنده وهزم الاخراب وحده لااله الاالله ولانعبد الااياء مخلصين له الدين ولوكره الكافرون ثم يدعو بما احب

واذا هبط من الصفا يقول عند هبوطه اللهم استعملني بسنة نبيك مجد صلى الله عليهوسلم وتوفني على ملته واعذني من حضلات الفتن ياارحم الراحين

واذاوصل الى بطن الوادى سعى وهرول حتى يجاوز الميل الاخضر ويقول في سعيه رب اغفروار حم وتجاوز عا تما انك انت الاعن الاكرم نجنا من النار سالمين وادخلنا الجنة آمنين ربنا آئنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واذا صعد على المروة فعل كافعل على الصفا

واذاخرج الى عرفات يومالتروية وهوالثامن من ذى الحجة يقول عندخروجه من مكة اللهم اياك ارجوواياك ادعو والبك انيب فبلغى صالح الملى واصلح لى فى ذريتى واذادخل منى يقول اللهم هذا ما دللتنا عليه من المناسك اسئلك ان تمن علينا بجوامع الخير وبما مننت به على ابراهيم خليك ومجد نبيك صلى الله عليهما وسلم وبما مننت به على ابراهيم خليك ومجد نبيك صلى الله عليهما وسلم وبما مننت به على الراهيم فانا عبدك في قبضتك ناصيتى ببدك تفعل في مااردت جئت طالبا مرضاتك فارض عنى ياارحم الراحين

واذا توجه الى عرفات قال اللهم انى توجهت اليك وتوكلت عليك ووجهك اردت اسئلكان تبارك لى في سفرى وتقضى في عرفات حاجتى وتقبل حجتى وتغفر ذنوبى وتجعلنى عن تباهى بهم الملائكة المقربين

بهما القبلة متضرعا الى الله تعالى بالدعاء ويهلل ويكبر ويكمثر من الدعاء ومن قول لااله الاالله وحده لاشربكله له الملك ولهالحمد وهوعلى كلشئ قدير ثم بقرأ قلهوالله أحد مائةمرة ثم يقول اللهم صل على مجد كماصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الك حيد محيد مائة مرة وبكنر من الاستغفار والتوبة وبقول اللهملك الحمد كالذي تقولوخيرا نما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحماي ونماتي والمك ما بي ولك ربي تراثق اللهم اني اعوذلك منشرما تجيءً له الربح اللهمانت ربي لااله الاانت خلقتيٌّ وأنا عبدك وأناعلي عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ لك من شرما صنعت الوءلك سعمتك على والوء لذنبي فأغفرلي فأنه لايغفر الذنوب الاانت اللهم ربنا آثنا فىالدنيا حسنة وفىالآخرة حسنة وقنا عذاب الناراللهم اجعلني عن يكسب المال من-له و منفقه في سبيلك الذي تنقمله لاالهالاالله يافاطر الارضين والسموات ضحت لك الاصوات بصنوف اللغات يسئلونك الحاحات وحاحتي انترحني فيدار البلي اذا نسيني الاهلوالاقربون اللهم انك تسمم كلامي وترى مكانى وتباسري واعلاني ولانخفي عليكشئ من شانيانا الفقير المستغيث المستجير المعترف نذنبي انتهل اليك انتهال المذنب الذليل وادعوك دعاء الخائف الضرير دعاءمن خضعت لكرقبته وفاضت لك عبرته الهي اخرست عن المعاصي الساني فمالى وسيلةمن عملى ولاشفيع سوى آلائك فانت اكرم الأكرمين آلهي انى العواد الى الذنوب وانت السواد الى المغفرة والجود توسلت اليك مجاه نبك مجد صلى الله عليه وسلم فأغفرلي ذنوبي وتبعلي وارحني باارح الراجين وصلىاللهم على البشبر النذير السراج المنير الطيب الطاهر المبارك وآله الطبيين الطاهرين وصحمه اجمين وسل تسليما كثيرا الى ومالدن

واذا غربت الشمس يقول اللهم لا تجمله آخر المهد من هذا الموقف من فضاك وارزقنيه ابداما ابقيتني واجعلى اليوم مفلحا بجيحا مرحوما مستجابا دعائى مغفورة ذبوبي واجعلى من اكرم وفوك عليك واعطى افضل مااعطيت احدا من خلقك من النعمة والرضوان والتجاوز والغفران والرزق الواسع الحلال الطيب وبارك لى في جيع امورى وما ارجع اليه من اهلى وولدى ومالى ولا تردني خائبا من كرمك يارج الراحين وصلى اللهم على سيدنا مجدوعلى اله وصيمه اجمين والحمد لله رب العالمين واذا افاض من عرفات يقول اللهم اليك افضت ومن عذابك آشفقت واليك رغبت ومنك رهبت فاقبل نسكى واعظم ثوابي واستجب دعائى وزدنى علما وايمانا وسلم لى وينى واخلفى فيما تركت وانفعنى عا علمتنى ياارجم الراحين

واذا وقف بمزدلفة يقول اللهم رب هذا الجمع اسئلك أن ترزقني جوامع الحير كله فانه لايعظى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام وربالركن والمقام ورب الحلال والحرام ورب الحيرات العظام اسئلك أن تباغ روح مجد أفضل الصلاة والسلام اللهم انت خيرمطلوب وخير مرغوب اسئلك أن تجعل جائزتي في هذا اليوم أن تقبل توبتي و تتجاوز عن خطيئتي و تجمع على الهدى أمرى و تجعل التقوى من الدنيا هي اللهم أنى أسئلك من الحيركله عاجله و آجله ماعلت منه ومالم الحمال واسئلك الجنة وماقرب اليها من قول أوعل واعوذ بك من النار وماقرب اليها من قول أوعل واعوذ بك من النار وماقرب اليها عن خيرما سألك منه عبدك ورسولك مجد صلى الله عليه وسلم واسئلك ماقضيت لى من شرما استعادك منه عبدك ورسولك مجد صلى الله عليه وسلم واسئلك ماقضيت لى من أمر أن تجعل عاقبته رشدا اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف الشريف فارزقنيه ما القيتني فانه لااريد الاوجهك الكريم ولا ابتنى المربط اللهم احشرني في زمن الحبين المتبعين لامنك العاملين يفر أنضك التي حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك مجد صلى الله عليه وسلم حامه الكراك وحث عليها نبيك عجد صلى الله عليه وسلم حامه الله عليه وسلم والمين المتبع والمياك و حث عليها نبيك عجد صلى الله عليه وسلم واله عليه وسلم والمياك المي والمياك و حدث عليه البيك عبد صلى الله عليه وسلم والمياك و حدث عليه الميك المياك المياك و حدث عليه والميك و الميك و الميك

واذارى الجمرات يقول بسمالله رغما للشيطان وحزبه اللهم اجعله حجا مبرورا

واذا ذبح بقول عندالذبح وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض حنيفا هسلما وما أنا من المشركين قل ان صلاتى و نسكى و عياى و ماتى لله رب العالمين لاشريك له و بذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم تقبل منى هذا النسك واجعله قربانا لوجهك الكريم واعظم اجرى عليه يارب العالمين واذا اراد الحلق يقول اللهم هذه ناصيتى بيدك فاجعل فى بكل شعرة نورا يوم القيامة اللهم بارك لى فى نفسى وولدى واغفر لى ذنوبى و تقبل منى على

واذاطاف طواف الفرض يصلى ركعتى الطواف ويقدول عندالفراع اللهماك الجدد وانت اهله والحدلله كثيرا وسبحان الله ومحمده بكرة واصيلا اللهم صلاعلى مجد وعلى آل مجد اللهم كااعنتنى على تمام نسكى فلك الحد حدا كثيرا كايذبنى لكرم وجهك وعنة سلطانك فارحم مسئلة العبد الضعيف الذليل المضطر المعترف بذنبه اسئلك ان تغفرلى ذنوبى وترجعنى الى اهلى وقد قضيت حاجتى

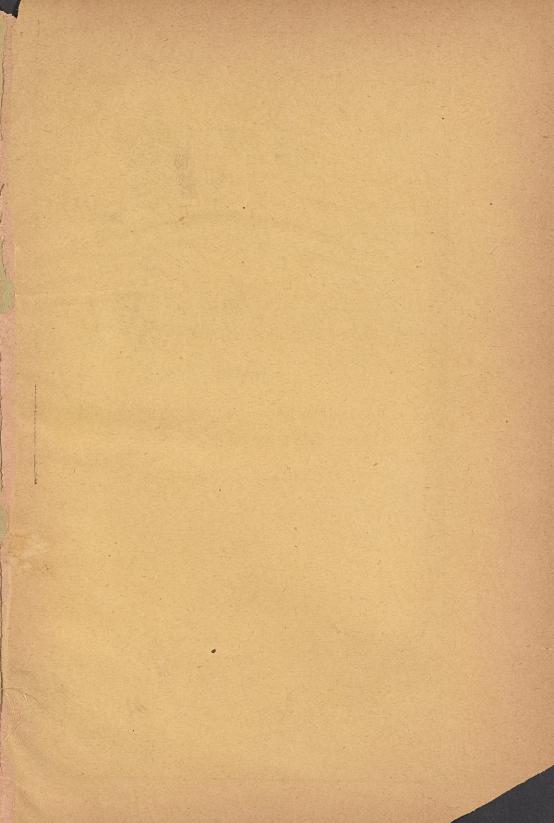
واذا طاف طواف الوداع وفرغ يأتى زمزم ويشرب ويقول بسمالله والحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله ويدعو بما تقدم

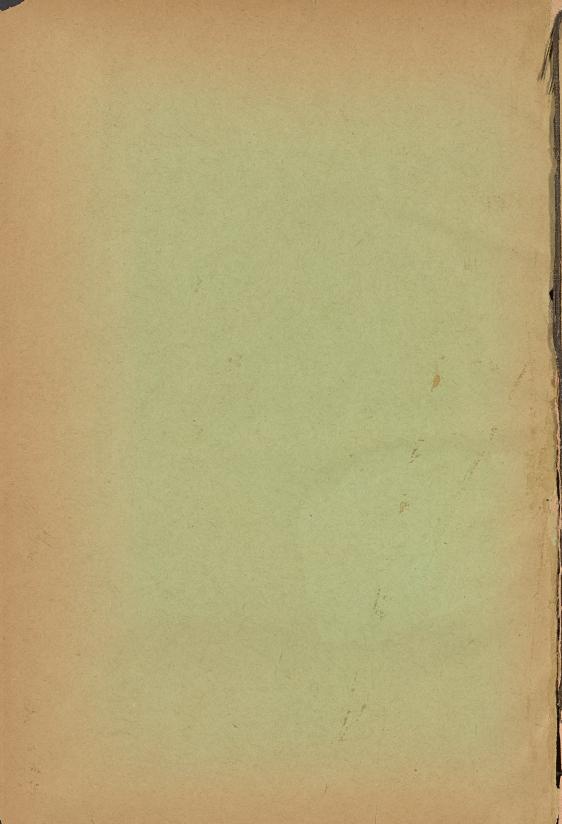
واذأأتى الملتزم يضع صدره ووجهه كاتقدم ويقول اللهم عبدك ابن عبدك ابن

امتك جلتنى على دابتك وسيرتنى فى بلادك حتى ادخلتنى حرمك وامنك وقد رجوت بحسن ظنى ان تكون قد غفرت لى ذنبى فلك الحمد واك الشكر اللهم احفظنى من يمينى ومن شمالى ومن امامى ومن خلنى ومن فوقى ومن تحتى حتى تقدمنى اهلى فاذا اقدمتنى اهلى فاكفنى مؤنة عيالى واكفنى مؤنة خلتك اجعين اللهم عبيدك بفنائك مسكينك بفنائك سائلك بفنائك فقيرك بفنائك واذا اراد الرجوع الى اهله يقول اللهم لك حججنا وبك آمنا وعليك توكلنا واليك اسلمنا واياك اردنا فاقبل نسكى واغفرذنبى واشغلنى بطاءتك ماابقيتنى وبطاعة رسولك صلى الله عليه وسلم اللهم لاتجومله آخر العهد ببيتك الحرام وان جعلته آخر العهد فعوضنى عنه رضاك مع الجنة دار السلام برجتك وان جعلته آخر العهد فعوضنى عنه رضاك مع الجنة دار السلام برجتك والموات مدق الله وعده ونصرعبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده عدق الله وعده ولاقوة الابالله العلى العظيم والحدلله رب العالمين

--

كتبه الفقير ابوالخير مجدبن احد عابدين عفا الله عنهما وصلى الله على سيدنا مجد واله الطبيين الطاهرين وصحابته اجمين





This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned at or before that time a fine of five cents a day will be incurred.

		*
	2	
	X No. 1	
		- 1

